

# رُوحُ الْمَعْنَى

تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمَثَانِي

تأليف

شهاب الدين أبي محمد الفناء

يحيى بن عبد الله الأوسى البغدادي

(١٢١٧ - ١٢٧٠ هـ)

محقق: صلاح الدين

مكي هرجي بوشق

تأليف: محمد

محمد بن أبي محمد

المؤلف: محمد بن أبي محمد

مؤسسة الوسيلة

# روح المعاني

في

تفسير القرآن لعظيم والسبع المثاني

تأليف

شهاب الدين أبي عبد الله  
محمد بن عبد الله الأوسي البغدادي  
(١٢١٧ - ١٢٧٠ هـ)

حقق هذا الجزء

مكاهرج بوش

بأسهم في تحقيقه

عبد الله الأبراهيمي محمد أبو السيتون زهير

المجلد الثاني عشر

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رُوحُ الْبَعَاثِي

تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالْمَنْعِ الشَّامِلِ

(١٢)



جميع الحقوق محفوظة محفوظة للنشر  
الطبعة الأولى  
١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م

بيروت - وطن المصيطبة - شارع حبيب أبي شحلا - مبنى المسكن  
هاتف: ٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ فاكس: ٨١٨٦١٥ - ص.ب.: ١١٧٤٦٠ بيروت - لبنان



**Al-Resalah**  
Publishing House

BEIRUT/LEBANON-TELEFAX: 815112-319039-818615 - P.O.BOX: 117460  
Web Location: [Http://www.resalah.com](http://www.resalah.com) - E-mail: [resalah@resalah.com](mailto:resalah@resalah.com)

## سُورَةُ هُودٍ

﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ وهم الملائكة؛ روي عن ابن عباس أنَّهم كانوا اثني عشر ملكاً. وقال السُّدِّي: أحد عشر على صورة الغلمان في غاية الحُسن والبهجة. وحكى صاحب «الغنيان»<sup>(١)</sup> أنَّهم عشرةٌ منهم جبريل. وقال الضَّحَّاك: تسعة. وقال محمدُ بن كعب: ثمانية. وحكى الماورديُّ أنَّهم أربعة ولم يسمِّهم<sup>(٢)</sup>.

وجاء في روايةٍ عن عثمان بن محصن<sup>(٣)</sup> أنَّهم: جبريل، وإسرافيل، وميكائيل، ورفائيل عليهم السلام. وفي روايةٍ عن ابن عباس وابن جبير أنَّهم ثلاثة الأولون فقط. وقال مقاتل: جبريل، وميكائيل، وملكُ الموت عليهم السلام.

واختار بعضهم الاختصارَ على القول بأنهم ثلاثة؛ لأنَّ ذلك أقلُّ ما يدلُّ عليه الجمع، وليس هناك ما يعوّل عليه في الزائد.

وإنَّما أسند إليهم المجيء دون الإرسال؛ لأنهم لم يكونوا مرسلين إليه عليه السلام بل إلى قومٍ لوط؛ لقوله تعالى: (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ قَوْمَ لُوطٍ) وإنما جاؤوه لداعية البشري.

(١) كما في البحر ٢٤١/٥، ووقع في الأصل و(م): الغنيان، وهو تصحيف. وكتاب الغنيان في تفسير القرآن لبشير بن حامد الزينبي التبريزي البغدادي الشافعي، شيخ الحرم الشريف، المتوفى سنة (٦٤٦هـ). العقد الثمين للفاقي ٣٧١/٣.

(٢) كذا ذكر، والذي قاله الماوردي في النكت والعيون ٤٢٨/٢: الرسل جبريل ومعه ملكان، قيل: إنهما ميكائيل وإسرافيل. ثم ذكر عن ابن عباس ما سلف من أنَّهم كانوا اثني عشر ملكاً. وذكر عند تفسير الآية (٢٤) من سورة الذاريات ما سيأتي من كلام عثمان بن محصن.

(٣) في الأصل و(م): محيصن، والصواب ما أثبتناه، وعثمان بن محصن يروي عن ابن عباس، مرسل، روى عنه نوح بن قيس الحداني. الجرح والتعديل ١٦٧/٦.

قيل: وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ فِي السُّورَةِ الْكَرِيمَةِ ذَكَرَ [سوء] صَنِيعَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ مَعَ الرِّسْلِ الْمُرْسَلَةِ إِلَيْهِمْ، وَلِحُوقِ الْعَذَابِ بِهِمْ - وَلَمْ يَكُنْ جَمِيعُ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَمَّنْ<sup>(١)</sup> لِحَقِّ بِهِمْ الْعَذَابُ، بَلْ إِنَّمَا لِحَقِّ بِقَوْمِ لُوطٍ مِنْهُمْ خَاصَّةً<sup>(٢)</sup> - غَيْرَ الْأَسْلُوبِ الْمَطَّرَدِ فِيمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ عَادُوا أَخَاهُمْ هُودًا) (وَالَّذِينَ تَتَوَدَّوْا أَخَاهُمْ صَاحِبًا) ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ حَيْثُ قِيلَ: (وَالَّذِينَ مَدَّيْنِ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا).

وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِالْبَشَرِ﴾ لِلْمُلَابَسَةِ، أَيْ: مُتَلَبِّسِينَ بِالْبَشَرِ، وَالْمُرَادُ بِهَا: قِيلَ: مَطْلُوقُ الْبَشَارَةِ الْمُنْتَظَمَةِ لِلْبَشَارَةِ<sup>(٣)</sup> بِالْوُلْدِ مِنْ سَارَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ) الْآيَةِ، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصَّافَاتُ: ١٠١] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلِلْبَشَارَةِ بَعْدَ لِحُوقِ الضَّرَرِ بِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشَرَى) لظُهُورِ تَفَرُّعِ الْمَجَادَلَةِ عَلَى مَجِئِهَا. وَكَانَتِ الْبَشَارَةُ الْأُولَى - عَلَى مَا قِيلَ - مِنْ مِيكَائِيلَ، وَالثَّانِيَةِ مِنْ إِسْرَافِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهَا الْبَشَارَةُ بِهَلَاكِ قَوْمِ لُوطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَإِنَّ هَلَاكَ الظَّلْمَةِ مِنْ أَجْلِ مَا يُبَشَّرُ بِهِ الْمُؤْمِنُ. وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ يَأْبَاهُ مَجَادَلَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَأْنِهِمْ.

وَاسْتَظْهَرَ الزَّمْخَشَرِيُّ<sup>(٤)</sup> أَنَّهَا الْبَشَارَةُ بِالْوُلْدِ، وَهِيَ الْمُرَادَةُ بِالْبَشَرِ فِيمَا سَيَأْتِي، وَسَرُّ تَفَرُّعِ الْمَجَادَلَةِ عَلَيْهَا سِيَذْكَرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَعُلِّلَ فِي «الْكَشَفِ» اسْتَظْهَارَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ بِالْإِطْلَاقِ، وَلِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي «الذَّارِيَاتِ»: ﴿وَبَشِّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الْآيَةُ: ٢٨] ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [الذَّارِيَاتِ: ٣١]. ثُمَّ قَالَ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ) إلخ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنَّ ثَمَّةَ بَشَارَتَيْنِ، فَيُحْمَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى وَاحِدَةٍ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ. انْتَهَى.

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(م): مِنْ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ تَفْسِيرِ أَبِي السَّعُودِ ٢٢٤/٤، وَالْكَلَامُ وَمَا سَلَفَ بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ.

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: سَتَعْلَمُ مَا فِي هَذَا مِنَ الْكَلَامِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٣) فِي (م): بِالْبَشَارَةِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ وَتَفْسِيرِ أَبِي السَّعُودِ.

(٤) فِي الْكَشَافِ ٢٨٠/٢.

ولما كان الإخبارُ بمجيء الرسل عليهم السلام مظنةً لسؤال السامع بأنهم: ما قالوا؟ أُجيب بأنهم ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ أي: سلّمنا - أو نسلم - عليك سلاماً، فهو منصوبٌ بفعلٍ محذوف، والجملةُ مقولُ القول.

قال ابنُ عطية: ويصحُّ أن يكون مفعولُ «قالوا» على أنه حكايةٌ لمعنى ما قالوا، لا حكايةٌ للفظهم، وروي ذلك عن مجاهد والسّدي، ولذلك عَمِلَ فيه القولُ، وهذا كما تقولُ لرجل قال: لا إله إلا الله: قلتُ حقًا وإخلاصًا<sup>(١)</sup>.

وقيل: إنّ النصب بـ «قالوا» لِمَا فيه من معنى الذّكر، كأنه قيل: ذكروا سلاماً.

﴿قَالَ سَلَمًا﴾ أي: عليكم سلام<sup>(٢)</sup>، أو: سلامٌ عليكم. والابتداءُ بنكرةٍ مثله سائغٌ كما قرّر في النحو. وقد حياهم عليه السّلام بأحسنَ من تحيتهم؛ لأنّها بجملةٍ اسمية دالّةٌ على الدوام والثبات فهي أبلغُ، وأصلُ معنى السّلام: السلامةُ مما يضرُّ.

وقرأ حمزة والكسائي: «سَلِمَ» في الثاني بدون ألفٍ مع كسرِ السين وسكونِ اللام<sup>(٣)</sup>، وهو - على ما قيل - لغةٌ في «سلام» كجرّمٍ وحرام، ومنه قوله:

مررنا فقلنا إيه سَلِمٌ فسَلِمْت      كما اكتلَّ بالبرقِ الغمامُ اللوائح<sup>(٤)</sup>

وقال ابنُ عطية: ويحتمل أن يُراد بالسّلم ضدُّ الحرب<sup>(٥)</sup>. ووجهُ بأنهم لَمَّا امتنعوا من تناول طعامه وخاف منهم قاله، أي: أنا مسالِمٌ لا محاربٌ؛ لأنّهم كانوا لا يأكلون طعامَ مَنْ بَيْنَهُمْ وبينه حربٌ.

واعترض بأنه يدلُّ على أن قوله هذا بعد تقديم الطعام، وقوله سبحانه: ﴿فَمَا لَيْتَ﴾ إلخ صريحٌ في خلافه، وذكر في «الكشاف» أنّ حمزة والكسائي قرأوا

(١) المحرر الوجيز ١٨٧/٣.

(٢) جاء في هامش الأصل عند هذا الموضع: والخبر واجب الحذف هنا كما تقرر في العربية.

(٣) التيسير ص ١٢٥، والنشر ٢٩٠/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢١/٢، والكشاف ٢٨٠/٢، والبحر ٢٤١/٥، واللسان (طلح) (وكلب)، وفيه: اكتل الغمام بالبرق: لمع، يقول: لَمَّا سلّمنا عليهن بدت ثغورهن كبرقٍ في جانب غمام. والبيت في الصحاح، واللسان (سلم)، وعجزه فيهما برواية: فما كان إلا ومؤّها بالحواجب.

(٥) المحرر الوجيز ١٨٧/٣.

بكسر السَّيْنِ وسكون اللَّام في الموضعين<sup>(١)</sup>، وهو مخالفٌ للمنقول في كتب القراءات.

وقرأ ابنُ أبي عبلة: «قال سلاماً» بالنصب كالأول، وعنه: أنه قرأ بالرَّفع فيهما<sup>(٢)</sup>.

﴿فَمَا لَبِثَ﴾ أي: فما أبطأ إبراهيم عليه السَّلام ﴿أَنْ جَاءَ يَعْجَلُ حَنِيزٌ﴾<sup>(٣)</sup> أي: في مجيئه به، أو عن مجيئه به ف «ما» نافية، وضمير «لبث» لإبراهيم، و«أن» جاء» بتقدير حرف جرٍّ متعلّق بالفعل، وحذفت الجارُّ قبل «أنَّ» و«أَنْ» مطّرد. وحكى ابنُ العربي<sup>(٤)</sup> أنَّ «أَنْ» بمعنى حتى.

وقيل: «أَنْ» وما بعدها فاعلُ «لبث»، أي: فما تأخَّر مجيئه، وروي ذلك عن الفرَّاء<sup>(٥)</sup>، واختاره أبو حيَّان<sup>(٥)</sup>.

وقيل: «ما» مصدرية والمصدر مبتدأ، أو هي اسم موصول بمعنى الذي كذلك، و«أن جاء» على حذف مضاف، أي: قدَّر، وهو الخبر، أي: فلبثه - أو الذي لبَّثه - قدَّر مجيئه. وليس بشيء.

والعجل ولدُ البقرة، ويسمَّى الحسيل والخبش بلغة أهل السَّراة<sup>(٦)</sup>، والباء فيه للتعدي أو الملازمة، والحنيذ: السَّمين الذي يقطر ودُّه، من حنذتُ الفرس: إذا عرَّقته بالجلال<sup>(٧)</sup>، كأنَّ ودكه كالجلال عليه، أو كأنَّ ما يسيلُ منه عرقُ<sup>(٨)</sup> الدَّابة المجلَّة للعرق.

(١) الكشاف ٢/ ٢٨٠، وليس فيه نسبة القراءة لأحد من القراء، وذكرها ابن خالويه في القراءات الشاذة ص ٦٠ عن يحيى بن وثاب والأعمش.

(٢) تفسير أبي السعود ٤/ ٢٢٤.

(٣) في أحكام القرآن ٣/ ١٠٥٠.

(٤) في معاني القرآن ٢/ ٢١.

(٥) في البحر ٥/ ٢٤١.

(٦) الكشاف ٢/ ٢٨٠.

(٧) بكسر الجيم: جمع جُلٍّ بضمها وتفتح، وهو ما تدثَّر به الخيل وتصان. والودك: الدسم.

حاشية الشهاب ٥/ ١١٤.

(٨) في الأصل: كعرق. وينظر حاشية الشهاب ٥/ ١١٤.

واقصر السُّدِّيُّ على السَّمين في تفسيره لقوله تعالى : (يَعِجِّلْ حَنِيذًا)<sup>(١)</sup>.

وقيل : هو المشويُّ بالرَّصْف<sup>(٢)</sup> في أخذود. وجاء ذلك في رواية عن ابن عباس ومجاهد وقتادة.

وفي رواية عن مجاهد تفسيره بالمطبوخ.

وإنما جاء عليه السلام بالعجل ؛ لأنَّ ماله كان البقرَ، وهو أطيبُ ما فيها، وكان من دأبه عليه السلام إكرامُ الضَّيف، ولذا عَجَّلَ القِرَى، وذلك من أدب الضيافة لِمَا فيه من الاعتناء بشأن الضَّيف، وفي مجيئه بالعجل كلُّه مع أنَّهم بحسب الظاهر يكفيهم بعضه دليلٌ على أنَّه من الأدب أن يُحَضَّرَ للضيف أكثر مما يأكل.

واختلف في هذا العجل : هل كان مهياً قبل مجيئهم، أو أنه هُيئَ بعد أن جاؤا؟ قولان اختار أبو حيان<sup>(٣)</sup> أوَّلَهُما ؛ لدلالة السُّرعة بالإتيان به على ذلك، ويختارُ الفقيرُ ثانيهما ؛ لأنه أزيْدُ في العناية وأبلغُ في الإكرام، وليست السرعةُ نصّاً في الأوَّل كما لا يخفى.

﴿فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ﴾ كناية عن أنَّهم لا يمدُّون إليه أيديهم، ويلزمه أنَّهم لا يأكلون.

وقيل : لا كناية، بناءً على ما روي أنهم كانوا ينكتون اللحمَ بقداح في أيديهم. وليس بشيء، وفي القلب من صحَّة هذه الرواية شيءٌ؛ إذ هذا النكتُ أشبهُ شيءٍ بالعبث، والملائكةُ عليهم السلام يُجَلُّون عن مثله.

و«رأى» قيل : علمية، فجملة «لا تصل» مفعولٌ ثانٍ. والظاهر أنَّها بصريَّة، والجملةُ في موضع الحال، ففيه دليلٌ على أنَّ من أدب الضيافة النظرُ إلى الضيف هل يأكل أو لا؟ لكن ذكروا أنَّه ينبغي أن يكون بتلقُّفٍ ومسارقةٍ لا بتحديدِ النظر؛ لأنَّ ذلك مما يجعل الضيفَ مقصَّراً في الأكل.

(١) في الأصل و(م) : بعجل سمين.

(٢) حجارة تحمى ويلقى عليها اللحم ليُشوى. حاشية الشهاب ١١٤/٥.

(٣) في البحر ١٣٩/٨.

أي: لَمَّا شاهد منهم ذلك ﴿نَكِرَهُمْ﴾ أي: نفرهم ﴿وَأَوْجَسَ﴾ أي: استشعر وأذرك. وقيل: أَضْمَرَ ﴿مِنْهُمْ﴾ أي: من جهتهم ﴿خِيفَةً﴾ أي: خوفاً، وأصلها: الحالة التي عليها الإنسان من الخوف، ولعل اختيارها بالذكر للمبالغة، حيث تفرس لذلك مع جهالته لهم من قبل وعدم معرفته من أي الناس يكونون، كما ينبئ عنه ما في «الذاريات» من قوله سبحانه حكاية عنه: ﴿قَالَ سَلِّمْ قَوْمٌ مُّتَكَبِّرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أنهم ملائكة، وظن أنهم أرسلوا لعذاب قومه، أو لأمر أنكره الله تعالى عليه.

﴿قَالُوا﴾ حين رأوا أثر ذلك عليه عليه السَّلام، أو أعلمهم الله تعالى به، أو بعد أن قال لهم ما في «الحجر»: ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الآية: ٥٢] فإن الظاهر منه أن هناك قولاً بالفعل لا بالقوة<sup>(١)</sup> كما هو احتمال فيه على ما ستراه إن شاء الله تعالى.

وجوز أن يكون ذلك لعلمهم أن علمه عليه السلام أنهم ملائكة يوجب الخوف؛ لأنهم لا ينزلون إلا بعذاب.

وقيل: إن الله تعالى جعل للملائكة مطلقاً ما لم يجعل لغيرهم من الاطلاع، كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٢] وفي الصحيح: «قالت الملائكة: ربِّ عبدك هذا يريد أن يعمل سيئة» الحديث<sup>(٢)</sup>. وهو قول بأن الملائكة يعلمون الأمور القلبية، وفي الأخبار الصحيحة ما هو صريح بخلافه<sup>(٣)</sup>، والآية والخبر المذكوران لا يصلحان دليلاً لهذا المطلب.

وإسناد القول إليهم ظاهر في أن الجميع قالوا: ﴿لَا تَخَفْ﴾، ويحتمل أن القائل بعضهم، وكثيراً ما يُسند فعل البعض إلى الكل في أمثال ذلك.

وظاهر قوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾ أنه استئناف في معنى التعليل للنهي المذكور، كما أن قوله سبحانه: ﴿إِنَّا بُشِّرُكَ﴾ [الحجر: ٥٣] استئناف كذلك، فإن

(١) القوة: هي التهيؤ الموجود في الشيء، وضده الفعل، وهو بروز ذلك الشيء. معجم متن اللغة (قوي).

(٢) صحيح مسلم (١٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو عند أحمد (٨٢١٩).

(٣) ينظر حديث أنس عند البزار (٣٤٣٥ كشف)، والطبراني في الأوسط (٢٦٢٤) و(٦١٢٩)، وقال المنذري في الترغيب والترهيب ٨٩/١: رواه البزار والطبراني بإسنادين، رواه أحدهما رواة الصحيح.

إرسالهم إلى قوم آخرين يوجبُ أَمْنَهُ من الخوف، أي: أرسلنا بالعذاب ﴿إِلَى قَوْمٍ لَّوْطٍ﴾ (٧٠) خَاصَّةً.

وَيُعَلِّمُ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَسَّ بِأَنَّهُمْ مَلَائِكَةٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَقَدْ يُسْتَدَلُّ لَهُ بِقَوْلِهِمْ: «لَا تَخَفْ إِنَّا أَرْسَلْنَا» فَإِنَّهُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى ذَوْقٍ إِنَّمَا يُقَالُ لِمَنْ عَرَفَهُمْ وَلَمْ يَعْرِفْ فِيمَ أَرْسَلُوا فَخَافَ، وَأَنَّ الْإِنْكَارَ الْمَدْلُولَ عَلَيْهِ بـ «نَكْرَهُمْ» غَيْرُ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِمَا فِي «الذَّارِيَاتِ»، فَلَا إِشْكَالَ فِي كَوْنِ الْإِنْكَارِ هُنَاكَ قَبْلَ إِحْضَارِ الطَّعَامِ وَهَنَا بَعْدَهُ.

وَأَصْلُ الْإِنْكَارِ ضِدُّ الْعِرْفَانِ، وَنَكِرْتُ وَأَنْكَرْتُ وَاسْتَنْكَرْتُ بِمَعْنَى: وَقِيلَ: إِنَّ أَنْكَرَ فِيمَا لَا يُرَى مِنَ الْمَعَانِي، وَنَكِرَ فِيمَا يُرَى بِالْبَصَرِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرْتُ مِنْ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ أَرَادَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى مَا قِيلَ: أَنْكَرْتُ مَوَدَّتِي. وَقَالَ الرَّاعِبُ: إِنَّ أَصْلَ ذَلِكَ أَنْ يَرِدَ عَلَى الْقَلْبِ مَا لَا يَتَصَوَّرُهُ، وَذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ الْجَهْلِ<sup>(٢)</sup>. وَبِهِ فَسَّرَ مَا فِي الْآيَةِ.

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ مَا وَقَعَ فِي «الذَّارِيَاتِ» بِأَنَّ الْأَوَّلَ رَاجِعٌ إِلَى حَالِهِمْ حِينَ قَدَّمَ إِلَيْهِمُ الْعَجَلَ، وَالثَّانِي مُتَعَلِّقٌ بِأَنْفُسِهِمْ وَلَا تَعَلَّقَ لَهُ بِرُؤْيَا عَدَمِ أَكْلِهِمْ، بَلْ وَقَعَ عِنْدَ رُؤْيَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ؛ لَعَدَمِ كَوْنِهِمْ مِنْ جِنْسٍ مَا يَعْبُدُهُ مِنَ النَّاسِ، وَبِحَتَّاجِ هَذَا إِلَى اعْتِبَارِ حَذْفِ الْمُضَافِ أَوْ مِلَاحَظَةِ الْحَيْثِيَّةِ. وَاعْتَرَضَ مَا قَدَّمَ أَنْ فِيهِ ارْتِكَابٌ مُجَازٍ، وَلَعَلَّ الْأَمْرَ فِيهِ سَهْلٌ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُمْ مَلَائِكَةٌ حَتَّى قَالُوا لَهُ: «لَا تَخَفْ إِنَّا أَرْسَلْنَا» وَكَأَنَّ سَبَبَ خَوْفِهِ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَحَرَّمُوا بَطْعَامَهُ، فَظَنَّ أَنَّهُمْ يَرِيدُونَ بِهِ سُوءًا، إِذْ كَانَتْ الْعَادَةُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَازِلًا فِي طَرَفِ

(١) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْأَعْشَى ص ١٠٥ ضَمِنَ قَصِيدَةَ طَوِيلَةٍ فِي مَدْحِ هُوْدَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ. وَذَكَرَ أَبُو عِيْبِيدَةَ فِي مُجَازِ الْقُرْآنِ ٢٩٣/١ عَنْ أَبِي عَمْرٍو قَوْلَهُ: أَنَا الَّذِي زَدْتُ هَذَا الْبَيْتَ فِي شَعْرِ الْأَعْشَى إِلَى آخِرِهِ فَذَهَبَ، فَأَتَوْتُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ. اهـ. وَفِي الْعَقْدِ الْفَرِيدِ ٣٠٧/٥ أَنَّ الَّذِي زَادَهُ فِي شَعْرِ الْأَعْشَى هُوَ حَمَادُ الرَّائِيَةِ.

(٢) مَفْرَدَاتُ الرَّاعِبِ (نَكَرَ).



من الأرض منفرداً عن قومه، وهي رواية عن ابن عباس أخرجهما إسحاق بن بشر وابن عساكر من طريق جوير عن الضحاك عنه<sup>(١)</sup>.

وقيل: كان سبب خوفه أنهم دخلوا بغير إذن وبغير وقت.

وقال العلامة الطيبي: الحق أن الخوف إنما صدر عن مجموع كونهم منكرين وكونهم ممتنعين من الطعام كما يعلم من الآيات الواردة في هذه القصة، ولأنه لو عرفهم بأنهم ملائكة لم يحضر بين أيديهم الطعام ولم يحرضهم على الأكل<sup>(٢)</sup>، وإنما عدلوا إلى قولهم: «إنا أرسلنا إلى قوم لوط» ليكون جامعاً للمعاني بحيث يفهم منه المقصود أيضاً. انتهى.

وفيه إشارة إلى الرد على الزمخشري، وقد اختلف كلامه في تعليل الخوف، فعلمه تارة بعرفانه أنهم ملائكة<sup>(٣)</sup>، وأخرى بأنهم لم يتحرّموا طعامه<sup>(٤)</sup>. ولعله أراد بذلك العرفان العرفان بعد إحضار الطعام، وما ذكره الطيبي من أنه لو عرفهم بأنهم ملائكة لم يحضر... إلخ غير قادح؛ إذ يجوز أن يخافهم بعد الإحضار أولاً لعدم التحرم، ثم بعد تفرّس أنهم ملائكة خافهم؛ لأنهم ملائكة أرسلوا للعذاب، والزمخشري حكى أحد الخوفين في موضع والآخر في آخر.

قال بعض المحققين: والتعليل بأنهم ملائكة هو الوجه؛ لينتظم قوله سبحانه: ﴿لَا تَوَجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣] مع ما قبله، إذ لو كان الوجمل لكونهم على غير زي من عرف ونحوه، لم يحسن التعليل بقوله تعالى: (إِنَّا نُبَشِّرُكَ) فإنه إنما هو تعليل للنهي عن الوجمل من أنهم ملائكة أرسلوا للعذاب، كأنهم قالوا: «لا تَوَجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ» و«إنا أرسلنا إلى قوم لوط» فجاء على اختصارات القرآن بذكر أحد التعليلين في أحد الموضعين والآخر في الآخر، ولا شك أن في «الحجر» اختصاراً لطيف حديث الرواغ، والتعجيل بالعجل الحنيد وعدم تحرّمهم طعامه، لما أن المقصود من سوق القصة هنالك الترغيب والترهيب؛ للاعتبار بحال

(١) الدر المنثور ٣/٣٣٩، وهو في تاريخ ابن عساكر ٥٠/٣١٠.

(٢) في (م): الأول.

(٣) الكشف ٢/٢٨١.

(٤) الكشف ٤/١٨.

إبراهيمَ عليه السَّلام وما لقي من البُشرى والكرامة، وحال قوم لوط عليه السلام وما مُنُوا به من السَّوْأى والمَلامة، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿بَنِيَّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ إلى قوله جلَّ وعلا: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: ٤٩-٥١] فاقصر على ما يفيد ذلك الغرض؟ وأمَّا في هذه السُّورة فجيء بها للإرشاد الذي بنى عليه السُّورة الكريمة، مع إدماج التَّسْلِيَةِ وردِّ ما رمَوْه به عليه الصلاة والسلام من الافتراء، وفي كلِّ من أجزاء القِصَّة ما يسدُّ<sup>(١)</sup> من هذه الأغراض، فسرد على وجهها، وفي سورة الذاريات للأخيرين فقط فجيء بما يفيد ذلك، فلا عليك إن رأيت اختصاراً أن تنقلَ إليه من المبسوط ما يتمُّ به الكلام بعد أن تعرف نكتة الاختصار، وهذا من خواصِّ كتاب الله تعالى الكريم. انتهى.

ولا يخلو عن حُسن، وفيه ذهابٌ إلى كون جملة «إنا أرسلنا إلى قوم لوط» استثناءً في موضع التعليل كما هو الظاهر. وقال شيخ الإسلام عليه الرحمة: الظاهر ما ذكر؛ إلا أنه ليس كذلك؛ فإنَّ قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ \* قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَيْكُمْ قَوْمِ مُجْرِمِينَ [الحجر: ٥٧-٥٨، والذاريات: ٣١-٣٢] صريحٌ في أنهم قالوه جواباً عن سؤاله عليه السلام، وقد أوجز الكلام اكتفاءً بذلك. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وتعقَّب بأنَّه قد يقال: إنَّ ذلك لا يقدح في الحمل على الظاهر؛ لجواز أن يكونوا قالوا ذلك على معنى التَّعلِيلِ لِلنَّهْيِ عن الخوف، ولكنَّه وإن أريد منه الإرسالُ بالعذاب لقوم لوط عليه السلام مجملٌ لم يُؤتَ به على وجوهٍ يظهرُ منه ما نوع هذا العذاب؛ هل هو استئصالٌ أم لا؟ فسأل عليه السَّلام لتحقيق ذلك، فكأنَّه قال: أيُّها المرسلون إلى قوم لوط، ما هذا الأمرُ العظيم الذي أرسلتم به؟ فأجابوه بما يتضمَّن بيان ذلك مع الإشارة إلى علَّة نزول ذلك الأمرِ بهم وهو قولهم: ﴿إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَيْكُمْ قَوْمِ مُجْرِمِينَ﴾ \* إِلَّا نَالُ لُوطَ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ [الآية: الحجر: ٥٨-٥٩] فإنَّ انفهامَ عذاب الاستئصالِ لقوم لوط عليه السلام من ذلك ظاهرٌ، وكذا الإشارة إلى العِلَّة.

(١) في الأصل: يشد.

(٢) تفسير أبي السعود ٢٢٥/٤.

والحاصلُ أنَّ السؤال في تلك الآية عن الخطب، وهو في الأصل: الأمرُ العظيم الذي يكثرُ فيه التخاطب، ويُراد من السؤال عنه تحقيقُ أمر لم يعلمه عليه السلام من كلامهم قبلُ: إمَّا لأنَّه لم يعلم ذلك منه، أو لأنَّه كان مشغولاً عن كمال التوجُّه ليعلمَ عليه السلام منه ذلك.

وفي خطابه عليه السَّلام لهم عليهم السَّلام بعنوانِ الرسالة ما يؤيِّد تقدُّم قولهم: «إِنَّا أَرْسَلْنَا» على هذا السؤال، لكنَّه أسقط هناك تعويلاً على ما هنا، ولا بدَّ في الإسقاط من المتأخَّر تعويلاً على المتقدِّم، وتأخَّر «الحجر» و«الذاريات» عن «هود» تلاوةً ممَّا لا كلامَ فيه، وتأخَّرهما نزولاً ممَّا رواه ابنُ ضُرَيْسٍ في «فضائل القرآن» عن محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي، عن عمر بن هارون، عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن ابن عباس، وذكر أنَّها كُلُّها نزلت بمكَّة، وأنَّ بين هودٍ والحِجْرِ سورةً واحدةً، وبين الحِجْرِ والذاريات ثلاثَ عَشْرَةَ سورةً<sup>(١)</sup> فليتأمل في هذا المقام.

ويُفهم من كلام بعضهم أنَّه عليه السلام لم يتحقَّق كونهم ملائكةً إلا بعد أن مسح جبريلُ عليه السلام العجلَ بجناحه، فقام يدرجُ حتى لحق بأُمَّه، فحينئذ عرفهم وأَمِنَ منهم.

ولم يتحقَّق صحَّةُ الخبر عندي، والذي أميلُ إليه أنَّه عليه السلام عرفهم قبلَ ذلك، وأنَّ خوفه منهم لكونهم ملائكةً لم يَدِرْ لأيِّ شيءٍ نزلوا، ويَبْعُدُ عند مَنْ عَرَفَ حالَ إبراهيم عليه السلام القولُ بأنَّه خاف بشراً وبلغ منه الخوفُ حتى قال: ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥٢] لاسيما إذا قلنا: إنَّ مَنْ خافهم كانوا ثلاثةً، وإنَّه عليه السلام لم يكن في طَرَفٍ من الأرض بل كان بين أصحابه، أو كان هناك لكنَّ بين حَدِّيه وغلماانه.

﴿وَأَمْرَأَتُهُ﴾ سارة بنتُ هاران بن ناحور، وهي بنتُ عمِّه ﴿قَائِمَةٌ﴾ في الخدمة، كما أخرج ابنُ أبي حاتم عن مجاهد<sup>(٢)</sup>. وكانت نساؤهم لا تحتجبُ لاسيما العجائزُ منهم، وكانت ﷺ عجوزاً.

(١) فضائل القرآن لابن الضريس ص ٣٤، وفيه: اثنتي عشرة، بدل: ثلاث عشرة.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ٢٠٥٥/٦.

وقال وهب: كانت قائمة وراء السُّتر تسمعُ محاورتهم، وأخذ منه بعضهم أن تستر النساء كان لازماً، والظاهر أنه لم يكن كذلك لتأخر آية الحجاب، ويجوز أن يقال: إنَّ القيام وراء السُّتر كان اتفاقاً.

وعن ابن إسحاق أنها كانت قائمة تصلي.

وقال المبرّد: كانت قائمة عن الولد. وهو خلاف المشهور في الاستعمال.

وأخرج ابن المنذر عن المغيرة قال: في مصحف ابن مسعود: «وامرأته قائمة وهو جالس»<sup>(١)</sup> وفي «الكشاف» بَدَل «وهو جالس»: «وهو قاعد»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عطية بدل «وامرأته قائمة»: «وهي قائمة»<sup>(٣)</sup>. ففيه الإضمار من غير تقدّم ذكر، وكأنَّ ذلك - إن صحَّ - للتعويل على ان فهم المرجع من سياق الكلام. والجملة إمّا في موضع الحال من ضمير «قالوا»، وإمّا مستأنفة للإخبار.

﴿فَضَحِكَتْ﴾ من الضَّحْك المعروف، والمراد به حقيقة عند الكثير، وكان ذلك عند بعضهم سروراً بزوال الخوف عن إبراهيم عليه السّلام، والنساء لا يملكن أنفسهنَّ كالرجال إذا غلب عليهنَّ الفرح.

وقيل: كان سروراً بهلاك أهل الفساد. وقيل: بمجموع الأمرين.

وقال ابن الأنباري: إنَّ ضحكها كان سروراً بصدق ظنّها؛ كانت تقول لإبراهيم: اضمُّم إليك لوطاً؛ فإنني أرى العذاب سينزل بقومه، وكان لوط ابن أخيه. وقيل: ابن خالته. وقيل: كان أخا سارة. وقد مرَّ أنّها بنت عم إبراهيم عليه السّلام.

وعن ابن عباس أنّها ضحكت من شدّة خوف إبراهيم وهو في أهله وغلمانهم، والذين جاؤوه ثلاثة وهي تعده يغلب الأربعين. وقيل: المثة.

وقال قتادة: كان ذلك من غفلة قوم لوط وقرب العذاب منهم.

(١) الدر المنثور ٣/ ٣٤٠، وذكرها الطبري ١٢/ ٤٧٣.

(٢) الكشاف ٢/ ٢٨١.

(٣) المحرر الوجيز ٣/ ١٨٨.

وقال السدي: ضحك من إمساك الأضياف عن الأكل، وقالت: عجباً لأضيافنا نخدمهم بأنفسنا وهم لا يأكلون طعامنا.

وقال وهب بن منبه، وروي أيضاً عن ابن عباس: إنها ضحك من البشارة بإسحاق، وفي الكلام على ذلك تقديم وتأخير.

وقيل: ضحك من المعجز الذي تقدم نقله عن جبريل عليه السلام<sup>(١)</sup>.

ولعل الأظهر ما ذكرناه أولاً عن البعض.

وذهب بعضهم إلى أن المراد بالضحك التبسم، ويستعمل في السرور المجرد نحو ﴿مُسْفِرَةٌ \* ضَاحِكَةٌ﴾ [عبس: ٣٨-٣٩]، ومنه قولهم: روضة تضحك.

وأخرج عبد بن حميد وأبو الشيخ وغيرهما عن ابن عباس: أن «ضحكت» بمعنى حاضت<sup>(٢)</sup>. وروي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما ومجاهد وعكرمة، وقولهم: ضحكت الأرنب، بهذا المعنى أيضاً. وأنكر أبو عبيدة وأبو عبيد والفراء مجيء ضحك بمعنى حاض<sup>(٣)</sup> وأثبت ذلك جمهور اللغويين، وأنشدوا له قوله:

وَضِحْكُ الْأَرْنَبِ فَوْقَ الصَّفَا      كَمَثَلِ دَمِ الْجَوْفِ يَوْمَ اللَّقَا<sup>(٤)</sup>  
وقوله:

وعهدي بسلمى ضاحكاً في لبابة      ولم يَعدُ حُقا ثديها أن تحلماً<sup>(٥)</sup>  
وقوله:

(١) جميع هذه الأقوال نقلها المصنف عن البحر ٥/٢٤٢-٢٤٣.

(٢) الدر المنثور ٣/٣٤٠، وأخرجه أيضاً ابن أبي حاتم ٦/٢٠٥٥.

(٣) ذكره عنهم السمين في الدر ٦/٣٥٤، وقول الفراء في معاني القرآن ٢/٢٢.

(٤) تفسير الطبري ١٢/٤٧٧، والمححر الوجيز ٣/١٨٩.

(٥) ذكره البيضاوي في تفسيره مع حاشية الشهاب ٥/١١٥. قال الشهاب: معناه أنه قريب العهد بها طفلة، يصف صغر سنها، فعهدي مبتداً وخبره محذوف، أي: قريب، وقوله: ضاحكاً لم يؤنثه لاختصاصه بالنساء كحائض وطامث. ولبابة بباءين موحدتين، ولم يضبطوه، لكن منهم من فسره بثوب يغطي به، ومنهم من فسره بجماعة النساء، وقيل: إنها اسم موضع. ولم يَعدُ، أي: لم يجاوز. وحُقا تشية حُق، وبه يشبه الثدي في الصغر. وتحلماً أصله: تحلماً، أي: تظهر حلمته وتكبر، وفي نسخة: تحلماً بالباء، كأن معناه خروج لبنهما.

إِنِّي لَأَتِي الْعِرْسَ عِنْدَ طُهُورِهَا وَأَهْجُرُهَا يَوْمًا إِذَا تَكُّ ضَاحِكًا<sup>(١)</sup>  
وَالْمَثْبُتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي، وَمَنْ حَفِظَ حَجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، نَعَمْ قَالَ ابْنُ  
الْمُنِيرِ: إِنَّهُ يُبْعَدُ الْحَمْلَ عَلَى ذَلِكَ هُنَا قَوْلُهَا: «أَلِدْتُ وَأَنَا عَجُوزٌ» إلخ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ  
الْحَيْضُ قَبْلَ الْبَشَارَةِ لَمَا تَعَجَّبَتْ؛ إِذْ لَا عَجَبَ فِي حَمْلٍ مِّنْ تَحِيضٍ، وَالْحَيْضُ فِي  
الْعَادَةِ مَعْيَارٌ عَلَى إِمْكَانِ الْحَمْلِ<sup>(٢)</sup>.

وَدُفِعَ بَأَنَّ الْحَيْضَ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ مُؤَكَّدٌ لِلتَّعَجُّبِ أَيْضًا، وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَنْظُرَ أَنْ  
دَمَهَا لَيْسَ بِحَيْضٍ بَلْ اسْتِحَاضَةٌ فَلِذَا<sup>(٣)</sup> تَعَجَّبَتْ.

وَقَرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْأَعْرَابِيُّ مِنْ قَرَاءَةِ مَكَّةَ: «فَضَحَكْتُ» بِفَتْحِ الْحَاءِ<sup>(٤)</sup>. وَزَعَمَ  
الْمَهْدُودِيُّ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَأَنَّ «ضَحَكَ» بِالْكَسْرِ هُوَ الْمَعْرُوفُ، وَمَصْدَرُهُ ضَحْكًا  
وَضِحْكًَا بِسُكُونِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ وَكُسْرِهَا، وَضِحْكًَا وَضِحْكًَا بِكَسْرِ الْحَاءِ مَعَ فَتْحِ  
الضَّادِ وَكُسْرِهَا.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ مَصَادِرُ «ضَحَكَ» بِأَيِّ مَعْنَى كَانَ، وَيَفْهَمُ مِنْ «مَجْمَعِ الْبَيَانِ»<sup>(٥)</sup>  
أَنَّ مَصْدَرَ «ضَحَكَ» بِمَعْنَى حَاضَتْ إِنَّمَا هُوَ ضَحْكًا بِفَتْحِ الضَّادِ وَسُكُونِ الْحَاءِ، وَلَمْ  
نَرَهُ هَذَا التَّخْصِيسَ فِي غَيْرِهِ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ فَتْحَ الْحَاءِ فِي الْمَاضِي مَخْصُوصٌ بِضَحَكَ بِمَعْنَى حَاضٍ،  
وَعَلَيْهِ فَالْقِرَاءَةُ الْمَذْكُورَةُ تُؤَيِّدُ تَفْسِيرَ «ضَحَكَ» عَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِحَاضَتْ.

﴿بَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ﴾ قِيلَ: أَيِ عَقَبْنَا سُرُورَهَا بِسُرُورٍ أَتَمَّ مِنْهُ عَلَى السَّنَةِ رَسَلْنَا  
﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ ٧١ ﴿بِالنَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَحَفْصِ،  
وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ٧١﴾، عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ فَعَلٍ يَفْسِّرُهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ،

(١) أوردته أبو الشيخ كما في الدر المنثور ٣/ ٣٤٠.

(٢) الانتصاف ٢/ ٢٨١.

(٣) في الأصل: فلهذا.

(٤) المحتسب ١/ ٣٢٣، والبحر ٥/ ٢٤٣، وهي في القراءات الشاذة ص ٦٠ دون نسبة.

(٥) ١٨٩/ ١٢.

(٦) التيسير ص ١٢٥، والنشر ٢/ ٢٩٠ عن حفص وحمزة وابن عامر، والكلام من البحر ٥/ ٢٤٤.

أي: ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب. ورجَّح ذلك أبو علي<sup>(١)</sup>.

واعترضه البعض بأنه حينئذ لا يكون ما ذكر داخلاً تحت البشارة. ودُفع بأن ذكر هذه الهبة قبل وجود الموهوب بشارةً معنًى.

وقيل: هو معطوفٌ على محلٍّ «إسحاق» لأنه في محلٍّ نصب. واعترض أنه إنما يتأتى العطف على المحلِّ إذا جاز ظهورُ المحلِّ في فصيح الكلام كقوله:

ولسنا بالجبـال ولا الحديد<sup>(٢)</sup>

وبشَّرَ لا تسقطُ باؤه من المبشِّر به في الفصيح.

وزعم بعضهم أنَّ العطف على «إسحاق» على توهُم نصبه؛ لأنَّه في معنى: ووهبنا لها إسحاق، فيكون كقوله:

مشائيمُ ليسوا مُصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ عُرابُها<sup>(٣)</sup>

إلا أنَّه توهُم في هذا وجودُ الباء في المعطوف عليه على عكس ما في الآية الكريمة، ويقال لمثل هذا: عطف التوهُم، ولا يخفى ما في هذه التسمية هنا من

(١) في الحجة ٣٦٤/٤.

(٢) صدره: مُعاويَ إنا بشرُ فأَسْجِجْ، والبيت لعُقَيْبَةَ بن هبيرة، كما في الكتاب ٦٧/١ و ٢٩٢/٢ و ٣٤٤ و ٤٨٨، وسمط اللآلي ١٤٨/١، والإنصاف ٣٣٢/١. وهو في الشعر والشعراء ٩٩/١، وأمالى القالي ٣٦/١، وشرح المفصل ١٠٩/٢ و ٩/٤، والخزانة ٢٦٠/٢ برواية: ولا الحديد، بجر القافية.

وقد ردَّ ابن قتيبة في الشعر والشعراء، والمبرد والعسكري كما في الخزانة ٢٦٠/٢ على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب، وقال العسكري: وقد غلط على الشاعر؛ لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها.

وقيل: إن هذا البيت روي مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة. ينظر الخزانة ٢٦٢/٢.

(٣) نسب سيبويه في الكتاب ٢٩/٣ للفرزدق، ونسبه أيضاً ٣٠٦/١ للأخوص الرياحي، وهو زيد بن عمرو اليربوعي، ونسب للأخوص أيضاً في البيان والتبيين ٢٦١/٢، والإنصاف ١٩٣/١، وشرح المفصل ٥٢/٢، والخزانة ١٥٩/٤-١٦٠. قال البغدادي: عطف ناعب بالجر على مصلحين المنصوب على كونه خبر ليس؛ لتوهُم الباء، فإنها تجوز زيادتها في خبر ليس.

وأنشده سيبويه ١٦٥/١ برواية: ولا ناعباً بالنصب عطفاً على مصلحين.

البشاعة، على أَنَّ هذا العطفَ شاذٌّ لا ينبغي التخريجُ عليه مع وجود غيره، وبهذا اعتَرَضَ على الزمخشريَّ مَنْ حَمَلَ كلامه - حيث قال: وقرئ بالنصب، كأنه قيل: وهبنا لها إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله: مشائيم، البيت<sup>(١)</sup> - عليه؛ لما أنه الظاهر منه.

وقال في «الكشف» أراد أنه عطفٌ معنويٌّ، ومثله شائعٌ مستفيضٌ في العطف والإضمارِ على شريطة التفسير وغيرهما، وإنما شبهه بقوله: ولا ناعب، تنبيهاً على أَنَّ ذلك مع بُعْدِهِ لَمَّا كان واقعاً فهذا أجدر، والغرضُ من التشبيه أَنَّ غير الموجود في اللفظ جعل بمنزلة وأعمل. ولا يخفى أَنَّهُ خلافُ المتبادر من عبارته.

وقيل: إِنَّهُ معطوفٌ على لفظ «إسحاق» وفتحته للجُرِّ؛ لأنَّه غيرُ مصروفٍ للعلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ، وعلى هذا دخوله في البشارة ظاهرٌ، إلا أَنَّهُ قيل عليه: إِنَّهُ يلزمه الفصلُ بين نائب الجارِّ ومجروره، وهو أبعدُ منه بين الجارِّ ومجروره<sup>(٢)</sup>.

وفي «البحر» أَنَّ مَنْ ذهب إلى أَنَّهُ معطوف على ما ذكر فقوله ضعيف؛ لأنَّه لا يجوز الفصلُ بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور، فلا يجوز: مررتُ بزيد اليوم وأمس عمرو، فإن جاء ففي شعر، فإن كان المعطوف منصوباً أو مرفوعاً ففي جواز ذلك خلافٌ، نحو: قام زيدٌ واليومَ عمرو. وضربتُ زيداً واليومَ عمراً<sup>(٣)</sup>.

وقرأ الجُزْمِيَّانِ والنحويانِ وأبو بكر ويعقوب بالرفع على الابتداء<sup>(٤)</sup>، و«من وراء» الخبر، كأنه قيل: ومن وراء إسحاق يعقوبُ كائنٌ، أو موجودٌ، أو مولودٌ. قال النحاس: والجملةُ حالٌ داخلَةٌ في البشارة، أي: فبشرناها بإسحاق متصلاً به يعقوب<sup>(٥)</sup>.

(١) الكشف ٢/ ٢٨١.

(٢) أي: أن العاطف نابٍ مناب العامل وهو حرف الجر هنا، فكما لا يجوز الفصل بينه وبين مجروره لا يجوز الفصل بين المجرور وما قام مقام الجارِّ، فلا بد من تقديم المجرور أو إعادة الجارِّ. حاشية الشهاب ٥/ ١١٥.

(٣) البحر ٥/ ٢٤٤.

(٤) التيسير ص ١٢٥، والنشر ٢/ ٢٩٠، وهي قراءة أبي جعفر وخلف.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩٣.



وأجاز أبو علي<sup>(١)</sup> أن يرتفع بالجار والمجرور كما أجازهُ الأخفش<sup>(٢)</sup>. وقيل: إنه جائزٌ على مذهب الجمهور أيضاً؛ لاعتماده على ذي الحال. وتُعقَّبُ بأنَّه وهم؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور إذا كان حالاً لا يجوز اقترانه بالواو، فليتدبَّر.

وجوَّز النحاس<sup>(٣)</sup> أيضاً أن يكون فاعلاً بإضمار فعلٍ تقديرُهُ: ويحدثُ من وراء إسحاق يعقوب.

قال ابنُ عطية: وعلى هذا لا يدخل في البشارة<sup>(٤)</sup>. وقد مرَّ ما يعلم منه الجواب.

و«وراء» هنا بمعنى خَلْف، وبذلك فسَّرها الراغب<sup>(٥)</sup> وغيره هنا. وهو روايةٌ عن ابن عباس. وفي روايةٍ أخرى عنه تفسيرُها بولد الولد، وهو أحدُ معانيها كما في «الصحاح» و«القاموس»<sup>(٦)</sup>، وبذلك قال الشعبي، واختاره أبو عبيدة.

واستشكل بأنَّ «يعقوب» ولدُ إسحاق عليه السَّلام لِصُلبه لا ولدُ ولده، ولدَّفَع ذلك قال الزمخشريُّ فيما نُقِلَ عنه: إنَّ وجه هذا التفسير أن يرادَ بيعقوب أولادُه، كما يقال: هاشم، ويرادُ أولادُه، فكأنه قيل: من ولدٍ ولدٍ إسحاق أولادُ يعقوب، ويتضمَّن ذلك البشارةَ بيعقوب من طريق الأوَّلَى<sup>(٧)</sup>.

وقيل: وجهُ ذلك أنَّه سُمِّي ولدُ إسحاق «وراء» بالنسبة إليها، أي: وراؤها<sup>(٨)</sup> من إسحاق، كأنَّهم بشَّروها بأنَّ تعيشَ حتَّى ترى ولدَ ولدها، أو بأن يولدَ لولدها ولدٌ. قيل: وهذا أقربُ، والمنقول عن الزمخشريِّ أظهر، والمعوَّلُ عليه تفسيرُهُ بمعنى خَلْف؛ إذ في كلا الوجهين تكلفٌ لا يخفى.

(١) في الحجة ٣٦٤/٤.

(٢) في معاني القرآن ٥٧٩/٢.

(٣) في إعراب القرآن ٢٩٣/٢.

(٤) المحرر الوجيز ١٨٩/٣.

(٥) في مفرداته (ورى).

(٦) مادة (ورى).

(٧) لم يزد الزمخشري في الكشف ٢٨١/٢ على قوله: وقيل: الورااء ولد الولد، وعن الشعبي أنه قيل له: أهذا ابنك؟ فقال: نعم من الورااء. وكان ولدَ ولده.

(٨) في الأصل: ورائها.

والاسمان يحتمل وقوعهما في البشارة كما في قوله تعالى: ﴿بُشِّرَكَ بِغُلَامٍ أَنَّهُ يَكُونُ نَذِيرًا﴾ [مريم: ٧] وهو الأظهر؛ وروي عن السُّدِّي. ويحتمل أنها بُشِّرَتْ بولِدٍ وولِدٍ ولدٍ من غير تسمية، ثُمَّ سُمِّيَا بعد الولادة.

وتوجيهُ البشارة إليها مع أَنَّ الأصل في ذلك إبراهيم عليه السلام، وقد وُجِّهَتْ إليه في آيتي «الحجر»<sup>(١)</sup> و«الذاريات»<sup>(٢)</sup>؛ للإيذان بأنَّ ما بُشِّرَ به يكون منها<sup>(٣)</sup>، ولكونها عقيمةٌ حريصةٌ على الولد، وكانت قد تمتَّته حينما وُلِدَ لها جَرَّ إسماعيلُ عليه السلام.

﴿قَالَتْ﴾ استئنافتُ بياني، كأنَّ سائلاً سأل: ما فعلتَ حين بُشِّرْتَ؟ فقيل: قالت ﴿يَكُونُ لِي﴾ من الويل وأصله الخزي، ويستعمل في كلِّ أمرٍ فظيع، والمرادُ هنا التعجُّب، وقد كُثِرَتْ هذه الكلمة على أفواهِ النساءِ إذا طرأ عليهنَّ ما يتعجَّبن منه. والظاهرُ أَنَّ الألفَ بدلٌ من ياء المتكلم، ولذا أمالها أبو عمرو وعاصم في رواية<sup>(٤)</sup>. وبهذا يُلغز فيقال: ما ألفتُ هي ضميمٌ مفردٌ متكلمٌ؟ وقرأ الحسن: «يا ويلتي» بالياء على الأصل<sup>(٥)</sup>. وقيل: إنَّها ألفتُ الندبة، ولذا يلحقونها الهاء فيقولون: يا ويلتاه.

﴿إِنِّي أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ ابنةُ تسعين سنةً، على ما روي عن ابن إسحاق، أو تسع وتسعين على ما روي عن مجاهد.

﴿وَهَذَا﴾ الذي تشاهدونه ﴿بَعْلِي﴾ أي: زوجي، وأصلُ البعل: القائمُ بالأمر، فأطلق على الزوج لأنَّه يقومُ بأمر الزوجة.

وقال الراغب: هو الذَّكَرُ من الزوجين، وجمعه بُعُولَةٌ، نحو: فحل وفحولة، ولَمَّا تصوَّروا من الرَّجُل استعلاءً على المرأة فجعلَ سائسها والقائمَ عليها وسَمِّيَ به، شُبَّهَ كُلُّ مُسْتَغْلٍ على غيره به فسمِّيَ باسمه، ومن هنا سمِّيَ العربُ معبودهم

(١) الآية (٥٣).

(٢) الآية (٢٨).

(٣) في الأصل و(م): منهما، والمثبت من تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ١١٦/٥.

(٤) البحر ٢٤٤/٥، والدر المصون ٣٥٧/٨، وينظر مذاهب القراء في الإمالة في التيسير

ص ٤٦-٤٨، والنشر ٣٧/٢، والبذور الزاهرة ص ١٥٨.

(٥) القراءات الشاذة ص ٦٠، والبحر ٢٤٤/٥.

الذي يتقربون به إلى الله تعالى بعلاً؛ لاعتقادهم ذلك فيه<sup>(١)</sup>.

«شَيْخًا» ابن مئة سنة، أو مئة وعشرين، وهو من شاخ يشيخ. وقد يقال للأثنى شيخه، كما قال:

وتضحك مني شيخه عبشمية<sup>(٢)</sup>

ويُجمع على أشياخ وشيوخ وشيخان. ونصبه على الحال عند البصريين، والعامل فيه ما في «هذا» من معنى الإشارة أو التنبيه.

قال الزجاج: ومثل هذه الحال من لطيف النحو وغامضه؛ إذ لا تجوز إلا حيث يُعرف الخبر، ففي قولك: هذا زيد قائماً، لا يقال إلا لمن يعرفه، فيُفیده قيامه، ولو لم يكن كذلك لزم أن لا يكون زيداً عند عدم القيام، وليس بصحيح<sup>(٣)</sup>. فهنا بعليته معروفة، والمقصود بيان شيخوخته، وإلا لزم أن لا يكون بعلاً قبل الشيخوخة. قاله الطيبي.

ونظر فيه بأنه إنما يتوجه إذا لم تكن الحال لازمة غير منفكة، أما في نحو: هذا أبوك عطوفاً، فلا يلزم المحذور، والحال هاهنا مبينة هيئة الفاعل أو المفعول؛ لأنَّ العامل فيها ما أشير إليه، وبذلك التأويل يتحد عاملُ الحال وذبيها. وذهب الكوفيون إلى أن «هذا» يعمل عمل كان، و«شيخاً» خبره وسموه تقريباً.

وقرأ ابن مسعود - وهو في مصحفه - والأعمش: «شيخ» بالرفع<sup>(٤)</sup> على أنه خبرُ محذوف، أي: هو شيخ، أو خبرٌ بعدَ خبر، وفي «البحر»<sup>(٥)</sup>: أنَّ الكلام على هذا كقولهم: هذا حلٌّ حامض<sup>(٦)</sup>. أو هو الخبر، و«بعلي» بدل من اسم الإشارة أو بيان له. وجوز أن يكون «بعلي» الخبر، و«شيخ» تابعاً له.

(١) مفردات الراغب (بعل).

(٢) وعجزه: كأن لم تَزَيَّ قلبي أسيراً يمانيا، والبيت لعبد يغوث الحارثي اليمني كما في الأغاني ٣٣٤/١٦، والخزانة ٢٠١/٢.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٦٣/٣ - ٦٤ بنحوه.

(٤) القراءات الشاذة ص ٦٠، والمحتسب ٣٢٤/١، والبحر ٢٤٤/٥.

(٥) ٢٤٤/٥.

(٦) أي: هما خبران في معنى خبر واحد. الدر المصون ٣٥٧/٦.

وكلتا الجملتين وقعت حالاً من الضمير في «ألد»؛ لتقرير ما فيه من الاستبعاد وتعليقه، أي: ألد وكلانا على حالة منافية لذلك. وإنما قدّمت بيان حالها على بيان حاله عليه السلام لأنّ مُباينة حالها لِمَا ذُكر من الولادة أكثر؛ إذ ربّما يولدُ للشيوخ من الشواب، أما العجائز داوّهنَّ عقام، ولأنّ البشارة متوجّهة إليها صريحاً، ولأنّ العكس في البيان ربّما يوهم من أوّل الأمر نسبة المانع عن الولادة إلى جانب إبراهيم عليه السلام، وفيه ما لا يخفى من المحذور، واقتصارها في الاستبعاد على ولادتها من غير تعرّض لحال النافلة؛ لأنها المستبعدة، وأما ولادة ولدها فلا يتعلّق بها استبعاد. قاله شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّ هَذَا﴾ أي: ما ذكر من حصول الولد من هَرَمَيْنِ مثِلنا، وقيل: هو إشارة إلى الولادة أو البشارة بها، والتذكير لأنّ المصدر في تأويل «أن» مع الفعل، ولعلّ المآل: إنّ هذا الفعل ﴿لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ ﴿٧٣﴾ أي: من سنّة الله تعالى المسلوكة في عباده. والجملة تعليلٌ بطريق الاستئناف التحقيقي، ومقصّدها كما قيل: استعظامُ نعمة الله تعالى عليها في ضمن الاستعجاب العادي، لا استبعاد ذلك من حيث القدرة.

﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ أي: قدرته وحكمته، أو تكوينه وشأنه سبحانه، أنكروا عليها تعجّبها لأنها كانت ناشئة في بيت النبوة ومهبط الوحي ومحلّ الخوارق، فكان حقّها أن تتوقّر ولا يزدهيها ما يزدهي سائر النساء من أمثال هذه الخوارق من ألطاف الله سبحانه الخفية، ولطائف صنعه الفائضة على كلّ أحدٍ ممّن يتعلّق بإفاضته عليه مشيئته تعالى الأزليّة، لاسيما أهل بيت النبوة الذين هم هم، وأن تسبّح الله تعالى وتمجّده وتحمده.

والى ذلك أشاروا بقوله تعالى: ﴿رَحِمَتْ اللَّهُ﴾ المستبعدة كلّ خير، ووضّح المظهر موضع المضمّر لزيادة تشريفها والإيماء إلى عظمتها. ﴿وَبَرَكَتُهُ﴾ أي: خيراته الثامّة المتكاثرة التي من جملتها هبة الأولاد.

وقيل: الرحمة: النبوة، والبركات: الأسباط من بني إسرائيل؛ لأن الأنبياء عليهم السلام منهم، وكلّهم من ولد إبراهيم عليه السلام.

وقيل : رحمته تحيته، وبركاته فواضل خيره بالخلة والإمامة.

﴿عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ نصبٌ على المدح أو الاختصاص كما ذهب إليه كثيرٌ من المعربين؛ قال أبو حيَّان: وبينهما فرقٌ ولذلك جعلهما سيبويه في بابين؛ وهو أنَّ المنصوبَ على المدح لفظٌ يتضمَّن بوضعه المدحَ كما أنَّ المنصوبَ على الذمِّ يتضمَّن بوضعه الذمَّ، والمنصوب على الاختصاص يُقصد به المدحُ أو الذمُّ، لكن لفظه لا يتضمَّن بوضعه ذلك، كقول رؤية:

بنا تميماً يُكشِفُ الضباب<sup>(١)</sup>

انتهى.

وفي «الهمع»<sup>(٢)</sup> أنَّ النصب في الاختصاص بفعلٍ واجبٍ الإضمار، وقدره سيبويه<sup>(٣)</sup> بـ «أعني»، ويختصُّ بأيِّ الواقعة بعد ضمير المتكلم، ك: أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجل، وكاللهم اغفرْ لنا أيتها العصابة، وحُكْمُها في هذا الباب - إلا عند السيرافي والأخفش - حُكْمُها في باب النداء<sup>(٤)</sup>، ويقومُ مقامها في الأكثر - كما قال سيبويه - «بنو» نحو قوله:

نحن بني ضبة أصحاب الجمل<sup>(٥)</sup>

ومنه قوله:

نحن بنات طارق نمشي على النمارق<sup>(٦)</sup>

(١) البحر ٥/٢٤٥، والرجز في ديوان رؤية ص ١٦٩، وقبله: راح وراحت كعصا السيساب.

(٢) ٢٨/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٣٣١-٣٣٦.

(٤) وهو بناؤها على الضم محكوماً على موضعها بالنصب، ووصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرفع. همع الهوامع ٢/٢٨.

(٥) الرجز في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي منسوب للأعرج المعني، وفي تاريخ الطبري ٤/٥٣٠ لعمر بن يثربي، وهو ما صححه التبريزي في شرح ديوان الحماسة ١/١٥٤. ودون نسبة في الجمل في النحو المنسوب للخليل ص ٦٧، والكامل ١/١٤٦ و ٢/٥١٠، والعقد الفريد ٤/٣٢٧. وبعده عند الطبري: ننزل بالموت إذا الموت نزل. وفي العقد الفريد: الموت أحلى عندنا من العسل.

(٦) نسب في أدب الكاتب ص ٩٠، وثمار القلوب ص ٢٩٧ لهند بنت عتبة. وهو دون نسبة في

و«معشر» كقوله:

لنا معشر الأنصار مجد مؤثّل بإرضائنا خير البرية أحمدا<sup>(١)</sup>  
وفي الحديث: «نحنُ معاشِرُ الأنبياء لا نُورثُ»<sup>(٢)</sup>.

وآل وأهل؛ وأبو عمرو لا ينصبُ غيرها<sup>(٣)</sup>، وليس بشيء. وقلّ كونُ ذلك علماً  
كما في بيت رؤية السابق في كلام أبي حيّان. ولا يكون اسم إشارة ولا غيره  
ولا نكرة البتة.

ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير، وقلّ وقوع الاختصاص بعد  
ضمير المخاطب، كسبحانك الله العظيم، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو  
المخاطب، نحو: على المضاربِ الوضيعة أيُّها البائع، فالمضاربُ لفظُ غيبةٍ لأنّه  
ظاهرٌ لكنّه في معنى: عليّ، أو: عليك، ومنع ذلك الصقار البتة؛ لأنّ الاختصاصَ  
شبهُ النداء، فكما لا ينادى الغائبُ، فكذلك لا يكون فيه الاختصاصُ. انتهى، مع  
أدنى زيادةٍ وتغيير، ومنه يُعلم بعضُ ما في كلام أبي حيّان، وأنّ حملَ ما في الآية  
الكريمة على الاختصاص من ارتكابٍ ما قلّ في كلامهم.

وجوّز في «الكشاف»<sup>(٤)</sup> نصبه على النداء، وقَدّمه على احتمال النصب على  
الاختصاص، ولعلّه أشار بذلك إلى ترجيحِه على الاحتمال الثاني، لكنّ ذكر بعض  
الأفاضل أنّ في ذلك فواتٍ معنى المدح المناسب للمقام.

والمراد من البيت كما في «البحر»: بيتُ السكنى<sup>(٥)</sup>. وأصله: مأوى الإنسان

= المغني ص ٥٠٧. وقال البطليوسي في الاقتضاب ٧٧/٣: هذا الشعر ليس لهند بنت عتبة،  
وإنما تمثلت به، وإنما هو لهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإيادي. ويروي «بنات»  
بالرفع والنصب، فمن رفعه فعلى خبر المبتدأ، ومن نصبه فعلى المدح والتخصيص، ويكون  
الخبر: نمشي على النمارق.

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٨٣.

(٢) سلف ٢/٢٨٧، وينظر تخريجه ثمة.

(٣) في (م): غيرهما، والمثبت من الأصل، وهو الصواب، وعبرة الهمع ٢/٢٩: وقال  
أبو عمرو: العرب تنصب في الاختصاص هذه الأربعة، ولا ينصبون غيرها.

(٤) ٢/٢٨٢.

(٥) البحر ٥/٢٤٥.

بالليل، ثمَّ قد يُقال من غيرِ اعتبارِ الليل فيه، ويقعُّ على المتَّخِذِ من حجر، ومن مدر، ومن صوف ووبر، وعبرَّ عن مكان الشيء بأنه بيته. ويُجمع على بيوت وأبيات، وجمعُ الجمع: أبيات، وبيوتات، وأبياوات، ويصغرُّ على: بُيْتٌ وبُيُوتٌ بالكسر، ولا<sup>(١)</sup> يقال: بُويت كما تقوله العامة.

وصرفُ الخطاب من صيغة الواحدة إلى الجمع؛ ليكونَ جوابُهم عليهم السلام لها جواباً لمن يخطر بباله مثلُ ما خطرَ ببالها من سائرِ أهلِ البيت. والجملة كلامٌ مستأنفٌ علَّلَ به إنكارُ تعجُّبها، فهي جملةٌ خبريةٌ، واختاره جمعُ من المحققين. وقيل: هي دعائية، وليس بذلك.

واستدلَّ بالآية على دخولِ الزوجة في أهل البيت، وهو الذي ذهب إليه السيِّون، ويؤيده ما في سورة الأحزاب<sup>(٢)</sup>، وخالف في ذلك الشيعة<sup>(٣)</sup> فقالوا: لا تدخلُ إلا إذا كانت قريبَ الزوج ومن نسبهِ، فإنَّ المراد من البيت بيتُ النَّسب لا بيتُ الطَّين والخشب، ودخولُ سارةَ عليها السلام هنا لأنَّها بنت عمِّه. وكأنَّهم حملوا البيتَ على الشَّرف كما هو أحدُ معانيه، وبه فسَّر في قول العباس عليه السلام يمدحُ النبيَّ صلى الله عليه وآله: حتَّى احتوى بيثُك المهيمَنُ من خندفَ علياءَ تحتها النُّطقُ<sup>(٤)</sup>

ثم خَصَّوا الشَّرفَ بالشَّرف النَّسَبِيَّ، وإلا فالبيتُ بمعنى النَّسبِ مما لم يَشعْ عند اللغويين، ولعلَّ الذي دعاهم لذلك بغضُّهم لعائشةَ عليها السلام، فرأوا إخراجها من حُكم

(١) قوله: لا، ساقط من (م)، وينظر القاموس (بيت).

(٢) الآية: (٣٣).

(٣) في الأصل: الرافضة.

(٤) أمالي الزجاجي ص ٦٦، والشاف ٣٢٨/١، والوافي بالوفيات ٦٣٣/١٦، وورد ضمن حديث أخرجه الطبراني في الكبير (٤١٦٧)، والحاكم ٣٢٦/٣-٣٢٧ عن خريم بن أوس رضي الله عنه. قوله: المهيمَن، أي: الشاهد بفضلك. وخندف - بكسر الخاء وسكون النون وكسر الدال وقد تفتح -: امرأة إلیاس بن مضر سميت بها القبيلة، واسمها لیلی، وهي القضاة أم عرب الحجاز، فهو غير منصرف. علياء، أي: منزلة علياء، مفعول احتوى. والنُّطق: أعراضُ ونواحٍ من جبالٍ بعضها فوق بعض، شبهت بالنُّطق التي تشدُّ بها الأوساط، ضربه مثلاً له في ارتفاعه وتوسطه في عشيرته، أي: حتى احتوى شرفك الشاهدُ بفضلك أعلى مكان من نسب خندف. شرح الشفا للملا علي القاري ٣٦٣/١-٣٦٤.


﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]  
وسياتي إن شاء الله تعالى تفصيلُ الكلام في هذا المقام.

واستدلَّ بالآية على كراهة الزيادة في التحية على: السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ورُوي ذلك عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم؛ أخرج البيهقي في «الشعب» عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رجلاً قال له: سلامٌ عليك ورحمةُ الله وبركاته ومغفرته، فانتهره ابنُ عمر وقال: حسبك ما قال الله تعالى <sup>(١)</sup>.

وأخرج عن ابن عباس أنَّ سائلاً قام على الباب وهو عند ميمونة، فقال: السَّلام عليكم أهل البيت ورحمةُ الله وبركاته وصلواته ومغفرته. فقال: انتهوا بالتحية إلى ما قال الله سبحانه <sup>(٢)</sup>.

وفي رواية عن عطاء قال: كنتُ جالساً عند ابن عباس، فجاء سائلٌ فقال: السَّلام عليكم ورحمةُ الله وبركاته ومغفرته ورضواته، فقال: ما هذا السَّلام؟! - وغضب حتى احمرَّت وجنتاه - إنَّ الله تعالى حدَّ للسَّلام حدًّا ثم انتهى، ونهى عمَّا وراء ذلك، ثم قرأ: (رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكْنَاهُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْبَيْتِ) <sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّهُ حَمِيدٌ﴾ قال أبو الهيثم: أي: تُحمد أفعاله. وفي «الكشاف» أي: فاعلٌ ما يستوجبُ به الحمد من عباده <sup>(٤)</sup>. ففعل بمعنى مفعول. وجوَّز الراغب <sup>(٥)</sup> أن يكون «حميد» هنا بمعنى حامد، ولعلَّ الأوَّل أولى.

﴿مَجِيدٌ﴾  أي: كثيرُ الخير والإحسان، وقال ابنُ الأعرابي: هو الرفيع. يقال: مجد - كنَّصر وكُرم - مجداً ومجادةً، أي: كُرم وشُرف؛ وأصله من مَجَدَتِ الإبِلُ: إذا وقعت في مرعى كثيرٍ واسع، وقد أمجدَها الراعي: إذا أوقعها في ذلك. وقال الأصمعيُّ: يقال: أمجدتُ الدابة: إذا أكثرت علفها. وقال الليث: أمجدَ فلانٌ عطاءً ومجده: إذا كثَّره، ومن ذلك قولُ أبي حنيفة النميري:

(١) شعب الإيمان (٨٨٨٠).

(٢) الشعب (٣٩٨٠).

(٣) الشعب (٨٨٧٨).

(٤) الكشاف ٢/٢٨٢.

(٥) في مفرداته (حمد).



تزيدُ على صواحبها وليستُ بما جدّة الطعام ولا الشّراب<sup>(١)</sup>  
 أي: ليست بكثيرة الطعام ولا الشراب.  
 ومن أمثالهم: في كلِّ شجرٍ نارٌ، واستمجد المرخ والعفار<sup>(٢)</sup>، أي: استكثر من ذلك.

وقال الراغب<sup>(٣)</sup>: أي: يُجري<sup>(٤)</sup> السّعة في بذل الفضل المختصّ به.  
 وقال ابنُ عطية: مجدّ الشيء إذا حُسِنَتْ أوصافه<sup>(٥)</sup>.  
 والجملة على ما في «الكشف» تذييلٌ حسنٌ لبيان أن مقتضى حالها أن تحمدَ  
 مستوجب الحمد المحسن إليها بما أحسن، وتمجّده إذ شرفها بما شرف.  
 وقيل: هي تعليلٌ لما سبق من قوله سبحانه: (رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ).  
 ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ﴾ أي: الخوف والفرع، قال الشاعر:  
 إذا أخذتها هِزَّةُ الرَّوْعِ أَمْسَكْتُ بِمَنْكِبٍ مِقْدَامٍ عَلَى الْهَوْلِ أَرْوَعًا<sup>(٦)</sup>  
 والفعل: راع، ويتعدى بنفسه كما في قوله:  
 ما راعني إلا حمولةُ أهلها وسطَ الدّيار تَسْفُ حَبَّ الْخَمْخِمِ<sup>(٧)</sup>  
 والرّوع بضم الراء النّفس، وهي محلُّ الرّوع.  
 والفاء لربط بعض أحوال إبراهيم عليه السلام ببعض غبّ انفصالها بما ليس

(١) البحر ٢٣٧/٥، وهو في تهذيب اللغة ٦٨٣/١٠، واللسان (مجد) بلفظ: وليست بما جدّة للطعام ولا الشراب.

(٢) جمهرة الأمثال ٩٢/٢، ومجمع الأمثال ٧٤/٢، والمستقصى ١٨٣/٢. قال العسكري: يضرب في تفضيل الرجال بعضهم على بعض، أي: لكل واحد من هؤلاء فضل، إلا أن فلاناً أفضل. والمرخ والعفار نوعان من الشجر.

(٣) في مفرداته (مجد).

(٤) في الأصل و(م): تحرى، والمثبت من مفردات الراغب.

(٥) المحرر الوجيز ١٩٢/٣.

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص ٢٤٢.

(٧) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ص ١٧، والخمخيم: نبت يُعلف حبه الإبل. الصحاح (خم).

بأجنبي من كل وجه، بل له مدخل في السياق والسباق.

وتأخر الفاعل عن الظرف لكونه مصب الفائدة، والمعنى: لَمَّا زال عنه ما كان أوجسه منهم من الخيفة، واطمأنت نفسه بالوقوف على جليّة أمرهم ﴿وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (٧٤) أي: يجادل رسلنا في حالهم وشأنهم، ففيه مجاز في الإسناد.

وكانت مجادلته عليه السلام لهم ما قصّه الله سبحانه في قوله سبحانه في سورة العنكبوت: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَىٰ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ (٧٦) قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ﴿[العنكبوت: ٣١-٣٢] فقوله عليه السلام: «إِنَّ فِيهَا لُوطًا» مجادلة، وعُدّ ذلك مجادلةً لأنّ مآله على ما قيل: كيف تهلك قرية فيها من هو مؤمن غير مستحق للعذاب؟ ولذا أجابوه بقولهم: ﴿تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَاتُنَا﴾ [العنكبوت: ٣٢] وهذا القدر من القول هو المتيقن.

وعن حذيفة أنّهم لَمَّا قالوا له عليه السلام ما قالوا، قال: أرايتم إن كان فيها خمسون من المسلمين أتهلكونها؟ قالوا: لا، قال: فثلاثون؟ قالوا: لا، قال: فعشرون؟ قالوا: لا، قال: فإن كان فيهم عشرة، أو خمسة؟ - شك الراوي - قالوا: لا، قال: أرايتم إن كان فيها رجل واحد من المسلمين أتهلكونها؟ قالوا: لا، فعند ذلك قال: (إِنَّ فِيهَا لُوطًا) فأجابوه بما أجابوه<sup>(١)</sup>. وروي نحو ذلك عدّة روايات الله تعالى أعلم بصحتها.

وفسر بعضهم المجادلة بطلب الشفاعة، وقيل: هي سؤاله عن العذاب؛ هل هو واقع بهم لا محالة، أم على سبيل الإخافة ليرجعوا إلى الطاعة؟ وأيًا ما كان ف«يجادلنا» جواب «لَمَّا»، وكان الظاهر: جادلنا، إلا أنه عبّر بالمضارع لحكاية الحال الماضية واستحضار صورتها. وقيل: إِنَّ «لَمَّا» كـ «لو» تقلب المضارع ماضيًا، كما أن «إِنَّ» تقلب الماضي مستقبلًا.

(١) البحر ٢٤٥/٥، وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٢٣/١١-٥٢٤، وابن أبي حاتم ٢٠٥٧/٦ إلى قوله: شك الراوي.

وقيل: الجواب محذوف، وهذه الجملة في موضع الحال من فاعله، أي: أَخَذَ - أو أَقْبَلَ - مجادلاً لنا، وآثَرَ هذا الوجه الزَّجَّاجُ، ولكنَّه جَعَلَهُ مع حكاية الحال وجهاً واحداً؛ لأنه قال: ولم يذكر في الكلام أَخَذَ لأنَّ الكلام إذا أُريد به حكاية حالٍ ماضية قَدَّر فيه أَخَذَ وأقْبَلَ؛ لأنَّك إذا قلت: قام زيد. دَلَّ على فعلٍ ماضٍ، وإذا قلت: أَخَذَ زيد يقوم. دَلَّ على حالٍ ممتدَّة من أجلها ذكر أَخَذَ وأقْبَلَ<sup>(١)</sup>. وصنِعُ الزمخشري<sup>(٢)</sup> يدلُّ على أنهما وجهان، وتحقيقه على ما في «الكشف» أنَّه إذا أُريد استمرارُ الماضي فهو كما ذكره الزَّجَّاج، وإن أُريد التصوير المجرَّد، فلا.

وقيل: الجواب محذوف، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً، وهي دليلٌ عليه، والتقدير: اجترأ على خطابنا، أو فطن بمجادلتنا، وقال: كيت وكيت، واختاره في «الكشاف»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إنَّ هذه الجملة - وكذا الجملة التي قبلها - في موضع الحال من «إبراهيم» على الترادف أو التداخل، وجواب «لَمَّا»: قلنا، يقدَّر قبل (يَكْذِبُهُمْ أَغْرَضَ عَنْ هَذَا).

وأقربُ الأقوال أوَّلُها.

والبشرى إن فسَّرت بقولهم: «لا تخف» فسببُها ذهابُ الخوف ومجيءُ السُّرور للمجادلة ظاهرة، وأمَّا إن فسَّرت ببشارة الولد - كما أخرجه ابنُ جرير وابنُ المنذر وغيرُهما عن قتادة<sup>(٤)</sup>، واختاره جمع - أو بما يعمُّها، فلعلَّ سببَيتها لها من حيث إنها تفيدُ زيادةً اطمئنانٍ قلبه عليه السلام بسلامته وسلامةِ أهله كافَّةً، كذا قاله مولانا شيخُ الإسلام<sup>(٥)</sup>.

ثم قال: إن قيل: إنَّ المتبادر من هذا الكلام أن يكون إبراهيم عليه السلام قد

(١) معاني القرآن للزجاج ٣/٦٤-٦٥، ونقله المصنف عنه بواسطة الشهاب في الحاشية ١١٧/٥.

(٢) في الكشف ٢/٢٨٢.

(٣) ٢/٢٨٢.

(٤) تفسير الطبري ١٢/٤٨٦، وتفسير ابن أبي حاتم ٦/٢٠٥٧، وعزاه لابن المنذر السيوطي في الدرر ٣/٣٤١.

(٥) هو أبو السعود في تفسيره ٤/٢٢٦-٢٢٧.

علم أنَّهم مرسلون لإهلاك قوم لوط قبل ذهاب الرُّوع عن نفسه، ولكن لم يقدر على مجادلهم في شأنهم لاشتغاله بشأن نفسه، فلمَّا ذهب عنه الرُّوعُ فرَّعَ لها، مع أنَّ ذهاب الرُّوعِ إنّما هو قبل العلم بذلك لقوله سبحانه: (قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أَزْسِلُنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ).

قلنا: كان لوط عليه السلام على شريعة إبراهيم عليه السلام، وقومه مكلفين بها، فلما رأى من الملائكة عليهم السلام ما رأى، خاف على نفسه وعلى كافّة أمته التي من جملتهم قوم لوط، ولا ريب في تقدّم هذا الخوف على قولهم: (لَا تَخَفْ) وأمّا الذي علمه عليه السلام بعد النهي فهو اختصاص قوم لوط بالهلاك لا دخولهم<sup>(١)</sup> تحت العموم فتأمل. انتهى.

وفيه أنَّ كون الكلِّ أمته في حيِّز المنع، وما أشار إليه من اتّحاد الشريعتين إنَّ أراد به الاتّحاد في الأصول كاتّحاد شريعة نبيِّنا ﷺ مع شريعة إبراهيم عليه السلام، فمسلم لكن لا يلزم منه ذلك، وإنَّ أراد به الاتّحاد في الأصول والفروع فغير مسلم، ولو سلّم ففي لزوم كون الكلِّ أمته له تردّد.

على أنّه لو سلّمنا كلّ ذلك، فلنقال أن يقول: سلّمنا أنه عليه السّلام لمّا رأى من الملائكة عليهم السلام ما رأى حصل له خوفٌ على نفسه وعلى كافّة أمته التي من جملتهم قوم لوط عليه السلام، لكن لا نسلم أنَّ هذا الخوف كان عن علم بأنَّ أولئك الملائكة كانوا مرسلين لإهلاك الكلِّ المندرج فيه قوم لوط، بل عن تردّدٍ وتحيرٍ في أمرهم، وحينئذٍ لا ينحلُّ السؤال بهذا الجواب كما لا يخفى على المتبصّر، وكأنه لذلك أمرٌ بالتأمل.

وقد يقال: المفهوم من الكلام تحقُّق المجادلة بعد تحقُّق مجموع الأمرين؛ ذهابِ الرُّوع ومجيءِ البشارة، وهو لا يستدعي إلا سبَقَ العلم بأنَّهم مرسلون لإهلاك قوم لوط على تحقُّق المجموع، ويكفي في ذلك سبُّقه على تحقُّق البشارة، وهذا العلم مستفادٌ من قولهم له: (لَا تَخَفْ إِنَّا أَزْسِلُنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ)، وكأنه عليه السلام إنّما لم يجادل بعد هذا العلم، وأخّر المجادلة إلى مجيء البشارة؛ ليرى

(١) في الأصل و(م): لا دخول لهم، والمثبت من تفسير أبي السعود.

ما ينتهي إليه كلامُ الملائكة عليهم السلام، أو لأنه لم يقع فاصلُ سكوتٍ في البين ليجادلَ فيه، إلا أنَّ هذا لا يتمُّ إلَّا أن يكون الإخبارُ بالإرسالِ إلى قومٍ لوطٍ سابقاً على البشارة بالولد، وفيه تردّد.

وفي بعض الآيات ما هو ظاهرٌ في سبق البشارة على الإخبار بذلك، نعم يمكن أن يلتزمَ سَبْقُ الإخبارِ على البشارة، ويقال: إنَّهم أخبروه أولاً ثم بشروه ثانياً، ثم بعد أن تحقّق مجموع الأمرين قال: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [الذاريات: ٣١] ويقال: المراد منه السؤالُ عن حال العذاب، هل هو واقعٌ بهم لا محالة، أم هو على سبيل الإخافة ليرجعوا إلى الإيمان؟ وتفسير<sup>(١)</sup> المجادلة به كما مرَّ عن بعض، فتدبرْ ذاك والله سبحانه يتولّى هُداك.

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ﴾ غيرُ عجولٍ على الانتقام إلى المسيء<sup>(٢)</sup> إليه ﴿أَوَّاهٌ﴾ كثيرُ التأوُّه من الذنوب والتأسف على الناس ﴿مُنِيبٌ﴾ ﴿٧٥﴾ راجعٌ إلى الله تعالى، والمقصودُ من وصفه عليه السلام بهذه الصفات المنبئة عن الشفقة ورقة القلب بيانُ ما حمّله على ما صدر عنه من المجادلة.

وحملُ الحلم على عدم العجلة والتأني في الشيء مطلقاً، وجعلُ المقصود من الوصف بتلك الصفات بياناً ما حمّله على المجادلة وإيقاعها بعد أن تحقّق ذهابُ الرُّوع ومجيءُ البشري، لا يخفى حاله.

﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ على تقدير القولِ ليرتبط بما قبل، أي: قالت الملائكة، أو قلنا: يا إبراهيم ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ الجدالِ ﴿إِنَّهُ﴾ أي: الشأن ﴿قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ أي: قدره تعالى المقضيّ بعذابهم.

وقد يفسّر بالعذاب، ويرادُ بالمجيء المشاركة، فلا يتكرّر مع قوله سبحانه: ﴿وَلَا إِلَهُمْ إِلَّا هُوَ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ ﴿٧٦﴾ أي: لا بجدالٍ ولا بدعاء، ولا بغيرهما، إذ حاصلُ ذلك حينئذٍ: شارفهم ثم وقع بهم.

(١) في الأصل: وتفسر.

(٢) كذا في الأصل و(م)، ولعل الصواب: من المسيء، كما في تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ١١٧/٥ والكلام منه، وجاء في تفسير أبي السعود ٢٢٧/٤: ممن أساء.

وقيل: لا حاجة إلى اعتبار المشاركة، والتكرار مدفوع بأن ذاك توطئة لذكر كونه غير مردود.

وقرأ عمرو بن هرم: «وإنهم أتاهم» بلفظ الماضي، و«عذاب» فاعل به، وعبر بالماضي لتحقيق الوقوع<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه قال: انطلقوا من عند إبراهيم عليه السلام وبين القريتين أربعة فراسخ، ودخلوا عليه في صور<sup>(٢)</sup> غلمان مُردٍ حسان الوجوه، فلذلك ﴿سَيِّئَ رَبِّهِنَّ﴾ أي: أخذت له عليه السلام مجيئهم المساء؛ لظنه أنهم أناس، فخاف أن يقصدهم قومه ويعجز عن مدافعتهم.

وقيل: كان بين القريتين ثمانية أميال فاتوها عشاء. وقيل: نصف النهار، ووجدوا لوطاً في حرث له.

وقيل: وجدوا بنتاً له تستقي ماءً من نهر سدوم، وهي أكبر محل للقوم، فسألوها الدلالة على من يضيفهم، ورأت هيأتهم فخافت عليهم من قوم أبيها، فقالت لهم: مكانكم وذهبت إلى أبيها فأخبرته، فخرج إليهم فقالوا: إنا نريد أن تضيفنا الليلة. فقال: أو ما سمعتم بعمل هؤلاء القوم؟ فقالوا: وما عملهم؟ فقال: أشهد بالله تعالى إنهم شر قوم في الأرض. وقد كان الله تعالى قال للملائكة لا تعذبوهم حتى يشهد عليهم لوط أربع شهادات، فلما قال هذه قال جبريل عليه السلام: هذه واحدة. وتكرر القول منهم حتى كرر لوط الشهادة، فتمت الأربع، ثم دخل المدينة فدخلوا معه منزله.

﴿وَصَاقَ يَهُنَّ ذَرْعًا﴾ أي: طاقةً وجهداً، وهو في الأصل مصدرٌ ذَرَعَ البعيرٌ بيديه، يَذَرَعُ في مسيره: إذا سار مَادًّا خَطْوَهُ، مأخوذاً من الذراع وهي العضو المعروف، ثم توسع فيه فوضع موضع الطاقة والجهد، وذلك أن اليد كما تجعل مجازاً عن القوة، فالذراعُ المعروفةٌ كذلك.

(١) البحر ٢٤٥/٥. وعمرو بن هرم هو الأزدي البصري، روى عن سعيد بن جبيرة وقتادة وغيرهما، ووثقه أحمد وابن معين وأبو داود وغيرهم، وتوفي قبل قتادة. التهذيب ٣/٣٠٩.

(٢) في (م): صورة.

وفي «الصحيح»: يقال: ضِقتُ بالأمر ذرعاً: إذا لم تُطِقْه ولم تقوَ عليه. وأصلُ الذَّرعُ بسطُ اليد، فكأنك تريدُ: مددتُ يدي إليه فلم تَنَلْهُ، وربَّما قالوا: ضِقتُ به ذراعاً، قال حميد بن ثور يصفُ ذنباً:

وإن بات وخشاً ليلةً لم يَضِيقُ بها ذراعاً ولم يُصْبِحْ لها وهو خاشِعٌ<sup>(١)</sup>

وفي «الكشاف»: جَعَلَتِ العربُ ضِيقَ الذَّراعِ والذَّرعِ عبارةً عن فَقْدِ الطاقة، كما قالوا: رَحِبُ الذَّراعِ بكذا، إذا كان مطيقاً له، والأصل فيه أنَّ الرجل إذا طالت ذراعُه نال ما لا ينالُه القصيرُ الذَّراع، فَضُرِبَ ذلك مثلاً في العجز والقدرة<sup>(٢)</sup>.

ونصبه على أنه تمييزٌ محوّلٌ عن الفاعل، أي: ضاق بأمرهم وحالهم ذرعُه. وجوِّز أن يكون الذَّرعُ كنايةً عن الصَّدر والقلب، وضيَّقُه كنايةً عن شدَّة الانقباض؛ للعجز عن مدافعة المكروه والاحتِيال فيه، وهو على ما قيل: كنايةٌ متفرِّعةٌ على كنايةٍ أخرى مشهورة. وقيل: إنَّه مجاز؛ لأنَّ الحقيقة غيرُ مرادةٍ هنا.

وأبعدَ بعضهم في تخريج هذا الكلام، فخرَّجه على أنَّ المراد أنَّ بدنه ضاق قدره<sup>(٣)</sup> عن احتمالِ ما وقع.

﴿وَقَالَ هَذَا﴾ اليومُ ﴿يَوْمَ عَصِيبٍ﴾ ⑤ أي: شديد، وأصله من العَصَبِ بمعنى الشدِّ، كأنَّه لشدَّة شرِّه عُصِبَ بعضُه ببعض، وقال أبو عبيدة: سَمِيَ بذلك لأنه يَعِصِبُ الناس بالشرِّ، قال الراجز:

يَوْمَ عَصِيبٍ يَعْصِبُ الْأَبْطَالَا عَصَبَ الْقَوِيِّ السَّلَمَ الطَّوَالَا<sup>(٤)</sup>

وفي معناه العَصْبُصَب والعَصَوْصَب.

﴿وَجَاءَهُ﴾ أي: لوطاً وهي في بيته مع أضيافه ﴿قَوْمُهُ يَهْرَعُونَ إِلَيْهِ﴾ قال

(١) الصحيح (ذرع)، والبيت في ديوان حميد بن ثور ص ١٠٤ برواية: وهو خاضع.

(٢) الكشاف ٢٠٥/٣.

(٣) في (م): قدر، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٢٢٨/٤، وعنه نقل المصنف هذا التخرِيج.

(٤) مجاز القرآن ١/٢٩٣-٢٩٤، وذكر البيت أيضاً الطبري ١٢/٤٩٨، والقرطبي ١١/١٧٤. والسَّلَم: شجر من العضاء (الشول). الصحيح (سلم).

أبو عبيدة: أي: يُسَحَّتُون إليه<sup>(١)</sup>. كأنه يحث بعضهم بعضاً، أو يحثهم كبيرهم ويسوقهم، أو الطمع في الفاحشة.

والعامة على قراءته مبنياً للمفعول، وقرأ جماعة: «يهرعون» بفتح الياء مبنياً للفاعل من هرع<sup>(٢)</sup>.

وأصله من الهرع: وهو الدَّم الشديد السيلان، كأنَّ بعضه يدفع بعضاً، وجاء: أهرعَ القومُ: إذا أسرعوا، وفسر بعضهم الإهرعَ بالمشي بين الهرولة والجَمْز.

وعن ابن عباس أنه سُئل عمّا في الآية، فقال: المعنى: يُقْبِلُونَ إليه بالغضب، ثم أنشد قولَ مُهلِيل:

فجاؤوا يُهرعون وهم أسارى      نَقودهم على رَغَمِ الأنوف<sup>(٣)</sup>

وفي رواية أخرى عنه أنه فسّر ذلك يُسرعون، وهو بيانٌ للمراد، ويستقيم على القراءتين.

وجملة «يهرعون» في موضع الحال من «قومه»، أي: جاؤوا مُهرعين إليه. وروي أنه لَمَّا جاء لوطٌ بضيفه لم يعلم ذلك أحدٌ إلا أهلُ بيته، فخرجت امرأته حتى أتت مجالسَ قومها فقالت: إنَّ لوطاً قد أضاف الليلةَ فئتاً ما رؤي مثلهم جمالاً، فحيثُ جاؤوا يُهرعون إليه.

﴿وَمِنْ قَبْلُ﴾ أي: من قبل وقت مجيئهم. وقيل: «من قبل» بعثِ لوطُ رسولا إليهم ﴿كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ قيل: المراد سيئته إتيان الذكور، إلا أنها جُمعت باعتبار تكرّرها أو باعتبارِ فاعليها.

وقيل: المراد ما يعمُّ ذلك، وإتيان النساء في محاشهنَّ، والمكاء، والصفير، واللعبَ بالحمام، والقمار، والاستهزاء بالناس، وغير ذلك.

والمرادُ من ذُكر عملهم السيئات من قبلُ بيانُ أنهم اعتادوا المنكر فلم يستحيوا

(١) مجاز القرآن ١/٢٩٤.

(٢) البحر ٥/٢٤٦.

(٣) أخرجه الطستي كما الدر المنثور ٣/٣٤٢، والبيت في تفسير الطبري ١٢/٥٠٠، وتهذيب اللغة ١/١٤١، والمحرم الوجيز ٣/١٩٤.



فَلِذَلِكَ أَسْرَعُوا لَطَلَبِ الْفَاحِشَةِ مِنْ ضَيْوَفِهِ مُظْهِرِينَ غَيْرَ مُكْتَرِتِينَ، فَالْجَمْلَةُ مُعْتَرِضَةٌ لِتَأْكِيدِ مَا قَبْلَهَا.

وقيل: إِنَّهَا بَيَانٌ لَوْجِهِ ضَيْقِ صَدْرِهِ؛ لِمَا عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِمْ. وَجَعَلَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَالَّتِي قَبْلَهَا، أَيْ: جَاؤُوا مُسْرِعِينَ، وَالْحَالُ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنْهُمْ كَيْفَ فِي عَمَلِ السَّيِّئَاتِ<sup>(١)</sup>.

﴿قَالَ يَقْوَرُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ فَتَزَوَّجُوهُنَّ، وَكَانُوا يَطْلُبُونَهُنَّ مِنْ قَبْلُ وَلَا يَجِيبُهُمْ لِخُبْثِهِمْ وَعَدَمِ كِفَائَتِهِمْ، لَا لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ تَزْوِيجِ الْمُؤْمِنَاتِ مِنَ الْكُفَّارِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ جَائِزًا، وَقَدْ زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ لِأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَابْنَتَهُ رَقِيَّةَ لِعْتَبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ قَبْلَ الْوَحْيِ، وَكَانَا كَافِرِينَ، إِلَّا أَنَّ عْتَبَةَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَفَارَقَهَا بِطَلَبِ أَبِيهِ حِينَ نَزَلَتْ (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ)، فَتَزَوَّجَهَا عِثْمَانُ ﷺ، وَأَبَا الْعَاصِ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا لَكِنْ لَمَّا أُسْرِ يَوْمَ بَدْرٍ وَفَادَى نَفْسَهُ، أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ الْعَهْدَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا إِذَا عَادَ، فَأَرْسَلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فِي طَلَبِهَا، فَجَاءَا بِهَا، ثُمَّ إِنَّهُ أَسْلَمَ وَأَتَى الْمَدِينَةَ، فَرَدَّهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ إِلَيْهِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ أَوْ بَدَوْنِهِ عَلَى الْخِلَافِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ<sup>(٣)</sup>: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَضَ بَنَاتَهُ عَلَيْهِمْ بِشَرْطِ الْإِسْلَامِ. وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الزَّجَّاجُ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ مُبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ تَزْوِيجَ الْمُسْلِمَاتِ مِنَ الْكُفَّارِ لَمْ يَكُنْ جَائِزًا إِذْ ذَاكَ.

(١) تفسير أبي السعود ٢٢٨/٤.

(٢) حديث أن النبي ﷺ رَدَّ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٧٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٤٠). وَحَدِيثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٩٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٤٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ﷺ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَيَنْظُرُ مُعَالِمُ السَّنَنِ ٢٥٩/٣-٢٦٠، وَنَسَبُ الرَّايَةِ ٢٠٩/٣-٢١٢، وَيَنْظُرُ كَذَلِكَ مَا سِيَّاتِي عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ (٣) مِنْ سُورَةِ النُّورِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ(م): الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ تَفْسِيرِ الْبَغَوِيِّ ٣٩٥/٢، وَعَنْهُ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ ثُمَّ النِّيسَابُورِيُّ، الْمُفَسِّرُ اللَّغَوِيُّ الْمُحَدَّثُ، إِمَامُ عَصَرِهِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٥٢٨٢هـ). سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ١٣/٤١٤.

(٤) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/٦٧.

وقيل: كان لهم سيّدان مطاعان، فأراد أن يزوّجهما ابنتيه، ولم يكن له عليه السّلام سواهما، واسمُ إحداهما - على ما في بعض الآثار - زعوراء، والأخرى زيتاء.

وقيل: كان له عليه السّلام ثلاث بنات، وأخرجه الحاكم وصحّحه عن ابن عباس<sup>(١)</sup>، ويؤيّده ظاهر الجمع وإن جاء إطلاقه على اثنتين. وأيّاً ما كان فقد أراد عليه السّلام بذلك وقايةً ضيفه، وهو غاية الكرم، فلا يقال: كيف يليق عليه السّلام أن يعرض بناته على أعدائه ليزوّجهنَّ إيّاهم؟!

نعم استشكل عرضُ بناته - بناءً على أنهنَّ اثنتان كما هو المشهور، أو ثلاث كما قيل - على أولئك المهرعين ليتزوّجنَّ مع القول بأنهم أكثرُ منهنَّ؛ إذ لا يسوّغ القول بحلّ تزوّج الجماعة بأقلّ منهم في زمانٍ واحد، ومن هنا قال بعضُ أجلة المفسرين: إنّ ذلك القول لم يكن منه عليه السّلام مجرباً على الحقيقة من إرادة النكاح، بل كان ذلك مبالغةً في التواضع لهم، وإظهاراً لشدة امتعاضه ممّا أوردوا عليه؛ طمعاً في أن يستحيوا منه ويرقّوا له إذا سمعوا ذلك فيتركوا ضيوفه، مع ظهور الأمر واستقرار العلم عنده وعندهم أن لا مناكحةً بينه وبينهم، وهو الأنسب بجوابهم الآتي.

وأخرج أبو الشيخ<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس، وابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن جبير ومجاهد<sup>(٣)</sup>، وابن أبي الدنيا وابن عساكر عن السّدي<sup>(٤)</sup> أنّ المراد بيناته عليه السّلام نساءً أمّته، والإشارة بـ «هؤلاء» لتنزيلهنّ منزلة الحاضر عنده، وإضافتهنّ إليه؛ لأنّ كلّ نبيٍّ أبٌ لأمّته.

وفي قراءة ابن مسعود عليه السلام: «النبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهو أبٌ لهم

(١) المستدرک ٢/٣٤٤-٣٤٥.

(٢) كما في الدر المنثور ٣/٣٤٢.

(٣) تفسير الطبري ١٢/٥٠٣-٥٠٤، وتفسير ابن أبي حاتم ٦/٢٠٦٢. وقوله: وابن جرير، ساقط من (م).

(٤) الدر المنثور ٣/٣٤٢، وهو في تاريخ ابن عساكر ٥٠/٣١٧.

«وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ»<sup>(١)</sup>. وقرأ أبي ﴿لَكُمْ﴾ مثل ذلك لكنه قدّم «وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ» على «وَهُوَ أَبُّ لَهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وأراد عليه السلام بقوله: «هَنْ أَطْهَرُ لَكُمْ» أنظفُ فعلاً، أو: أقلُّ فُحْشاً، كقولك: الميته أطيبُ من المنصوب وأحلُّ منه، ويُراد من الطَّهارة على الأوّل الطهارةُ الحسيّة، وهي الطهارة عمّا في اللّوامة من الأذى والخبث، وعلى الثاني الطهارةُ المعنويّة، وهي التّزّه عن الفُحش والإثم، وصيغةُ أفعَل في ذلك مجازٌ.

والظاهرُ أن «هؤلاء بناتي» مبتدأ وخبر، وكذلك «هَنْ أَطْهَرُ لَكُمْ»، وجوّز أبو البقاء<sup>(٣)</sup> كونَ «بناتي» بدلاً أو عطفَ بيان، و«هَنْ» ضميرُ فضلٍ، و«أطهر» هو الخبر، وكونَ «هَنْ» مبتدأ ثانياً، و«أطهر» خبره، والجملةُ خبر «هؤلاء».

وقرأ الحسن وزيدُ بن عليّ وعيسى الثقفيّ وسعيد بن جبيرة والسّديّ «أطهر» بالنصب<sup>(٤)</sup>. وقد خفي وجهه حتى قال ابنُ العلاء<sup>(٥)</sup>: إِنَّ مَنْ قرأ «أطهر» بالنّصب، فقد تربّع في لحنه؛ وذلك لأنّ انتصابه على أن يُجعل حالاً عمل فيها ما في «هؤلاء» من الإشارة أو التّنبية، أو ينصب «هؤلاء» بفعلٍ مضمر كأنه قيل: خذوا هؤلاء، و«بناتي» بدل، ويعمل هذا المضمر في الحال، و«هن» في الصورتين فصلٌ، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الفصل إنما يكون بين المسند والمُسند إليه، ولا يكون بين الحال وذبيها، كذا قيل. وهذا المنع هو المرويُّ عن سيبويه<sup>(٦)</sup>. وخالف في ذلك الأخفش<sup>(٧)</sup> فأجاز توسّط الفصل بين الحال وصاحبها، فيقول: جاء زيدٌ هو ضاحكاً، وجعل من ذلك هذه الآية على هذه القراءة.

(١) القراءات الشاذة ص ١١٩.

(٢) معاني القرآن للنحاس ٣/٣٦٨.

(٣) في الإملاء ٣/٢٩٧.

(٤) القراءات الشاذة ص ٦٠، والمحتسب ١/٣٢٥، والبحر ٥/٢٤٧.

(٥) في (م): عمر بن العلاء. والمثبت من الأصل، وهو أبو عمرو بن العلاء وكلامه في الكتاب

٢/٣٩٦-٣٩٧، والكشاف ٣/٢٨٣، والبحر ٥/٢٤٧.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٥، والبحر ٥/٢٤٧.

(٧) في معاني القرآن ١/٥٨١.

وقيل: بوقوعه شذوذاً كما في قولهم: أكثر أكلي التفاحة هي نضيجه، ومن منع ذلك خرّج هذا على إضمار كان، والآية الكريمة على أن «هن» مبتدأ و«لكم» الخبر، و«أطهر» حال من الضمير في الخبر. واعترض بأن فيه تقديم الحال على عاملها الظرفي، والأكثر على منعه.

أو على أن يكون «هؤلاء» مبتدأ، و«بناتي هن» جملة في موضع خبر المبتدأ، كقولك: هذا أخي هو، ويكون «أطهر» حالاً، وروي هذا عن المبرّد وابن جني<sup>(١)</sup>.

أو على أن يكون «هؤلاء» مبتدأ و«بناتي» بدلاً منه، أو عطف بيان، و«هن» خبر، و«أطهر» على حاله.

وتُعقّب بأنّه ليس فيه معنى طائل. ودُفع بأنّ المقصود بالإفادة الحال، كما في قولك: هذا أبوك عطوفاً.

وادّعى في «الكشف» أنّ الأوجه أن يقدّروا: خذوا هؤلاء أطهر لكم، وقوله: «بناتي هن» جملة معترضة تعليلاً للأمر وكونهنّ أولى قُدّمت للاهتمام، كأنه قيل: خذوا هؤلاء العفاف أطهر لكم إنّ بناتي هنّ، وأنتم تعلمون طهارتي وطهارة بناتي. ويجوز أن يقال: «هنّ» تأكيدٌ للمستكنّ في «بناتي» لأنّه وصفٌ مشتقٌّ لاسيما على المذهب الكوفيّ، فافهم ولا تغفل.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بترك الفواحش، أو بإيثارهنّ عليهم ﴿وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي﴾ أي: لا تفضحوني في شأنهم، فإنّ إخزاء ضيف الرجل إخزاء له، أو: لا تُخجلوني فيهم، والمصدر على الأوّل الخزي، وعلى الثاني الخزية.

وأصل معنى خزي: لحقه انكسار إمّا من نفسه وهو الحياء المُفْرِط، وإمّا من غيره وهو الاستخفاف والتفضيخ.

والضيف في الأصل مصدر، ولذا إذا وُصف به المثنى أو المجموع لم يطابق على المشهور، وسُمع فيه: ضيوف، وأضياف، وضيفان.

(١) في المحتسب ١/٣٢٦.

و«لا» ناهية، والفعل مجزومٌ بحذف النون، والموجودة نون الوقاية، والياء محذوفة اكتفاءً بالكسرة. وقرئ بإثباتها على الأصل<sup>(١)</sup>.

﴿أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ ٧٨ ﴿يَهْتَدِي إِلَى الْحَقِّ الصَّرِيحِ، ويرعوي عن الباطل القبيح. وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس أنه قال: يأمرُ بمعروفٍ أو ينهى عن منكر<sup>(٢)</sup>. وهو إما بمعنى ذو رشدٍ، أو بمعنى مُرشدٍ، كالحكيم بمعنى المحكم. والاستفهامُ للتعجب، وحمله على الحقيقة لا يناسبُ المقام.

﴿قَالُوا﴾ مُعْرِضِينَ عَمَّا نصحبهم به من الأمر بالتَّقوى والنهي عن الإخزاء، مجيبين<sup>(٣)</sup> عن أوّل كلامه: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ أي: حقٌّ، وهو واحدُ الحقوق، وعَنُوا به قضاء الشهوة، أي ما لنا حاجةٌ في بناتك.

وقد يفسّر بما يخالف الباطل، أي: ما لنا في بناتك نكاحٌ حقٌّ، لأنك لا ترى جواز نكاحنا للمسلمات، وما هو إلا عَرَضٌ سابرٍ<sup>(٤)</sup>، كذا قيل، وهو ظاهرٌ في أنه كان من شريعته عليه السّلام عدمُ حلِّ نكاح الكافر المسلمة.

وقيل: إنّما نفّوا أن يكون لهم حقٌّ في بناته؛ لأنّهم كانوا قد خطبوهنَّ فردّهم، وكان من سنّتهم أنَّ مَنْ رُدَّ في خطبة امرأة لم تحلَّ له أبداً.

وقيل: إنّهم لمّا اتخذوا إتيانَ الذكور مذهباً، كان عندهم هو الحقُّ، وأنَّ نكاح الإناث من الباطل، فقالوا ما قالوا.

وقيل: قالوا ذلك لأنَّ عادّتهم كانت أن لا يتزوَّج الرجلُ منهم إلا واحدةً، وكانوا كلّهم متزوجين.

﴿وَأَنَّكَ لَنَعْلَمُ مَا تُرِيدُ﴾ ٧٩ ﴿أي: من إتيان الذكور، والظاهرُ أنَّ «ما» مفعولٌ

(١) أثبتها أبو عمرو وأبو جعفر وصلّاً، ويعقوب في الحاليين. التيسير ص ١٢٧، والنشر ٢/ ٢٩٢.

(٢) الدر المنثور ٣/ ٣٤٣.

(٣) قوله: مجيبين، ساقط من (م)، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٤/ ٢٢٨، والكلام منه.

(٤) أي: رقيق ليس بمُحَقَّقٍ، وفي المثل: عَرَضٌ سابرٍ، يقوله مَنْ يُعَرِّضُ عليه الشيء عرضاً لا يبالغ فيه؛ لأن السابريَّ من أجود الثياب يُرَغَّبُ فيه بأدنى عَرَض. اللسان (سبر).

لـ «تعلم»، وهو بمعنى تعرف، وهي موصولةٌ والعائد محذوف، أي: الذي نريده. وقيل: إنها مصدرية فلا حذف، أي: إرادتنا.

وجوّز أن تكون استفهاميةٌ وقعت مفعولاً لـ «نريد»، وهي حينئذٍ معلقةٌ لـ «تعلم». ولَمَّا يَثْبُتُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَرْعَائِهِمْ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْغَيِّ ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ أي: لو ثبّت أنّ لي قوّةً ملتبسةً بكم بالمقاومة على دفعكم بنفسي لفعلتُ، فـ «لو» شرطيةٌ وجوابها محذوف كما حذف في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١] وجوّز أن تكون للتمني.

و«بكم» حالٌ من «قوة» كما هو المعروف في صفة النكرة إذا قُدِّمَتْ عليها، وضعف تعلّقها بها؛ لأنّ معمولَ المصدر لا يتقدّم عليه في المشهور.

وقوله: ﴿أَوْ آوَىٰ إِلَيْ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ ﴿٨٠﴾ عطفٌ على ما قبله بناءً على ما علمت من معناه الذي يقتضيه مذهبُ المبرد<sup>(١)</sup> والمضارعُ واقعٌ موقعَ الماضي، واستظهر ذلك أبو حيان<sup>(٢)</sup>، وقال الحوفي: إنّهُ عطفٌ على ما تقدّم باعتبار أنّ المراد: أو أنّي آوي. وجوّز ذلك أبو البقاء، وكذا جوّز أن تكون الجملة مستأنفة<sup>(٣)</sup>.

والركن في الأصل: الناحية من البيت أو الجبل، ويقال: رُكْنٌ بضمّ الكاف، وقد قرئ به<sup>(٤)</sup>. ويُجمع على أركان. وأراد عليه السّلام به القويّ، شبهه بركن الجبل في شدّته ومنعته، أي: أو أنضمّ إلى قويٍّ أتمنّع به عنكم وأنتصرُ به عليكم، وقد عدّ رسول الله ﷺ هذا القول منه عليه السلام بادرةً واستغربة، فقد أخرج البخاريّ ومسلم عن أبي هريرة ؓ أنّه ﷺ قال: «رحم الله تعالى أخي لو طأ كان يأوي إلى ركنٍ شديد»<sup>(٥)</sup> يعني عليه الصلاة والسلام به الله تعالى؛ فإنه لا ركن أشدّ منه عزّاً وجلّاً:

(١) ويعني به تقدير فعل مثل «ثبت» بعد «لو» تكون «أن» مرفوعةً به، كما سلف قريباً. البحر ٢٤٧/٥، والدر المصون ٦/٣٦٣.

(٢) في البحر ٢٤٧/٥.

(٣) الإملاء ٢٩٨/٣.

(٤) القراءات الشاذة ص ٦١ عن عمرو بن عبيد وسعيد بن أبي عروبة.

(٥) صحيح البخاري (٣٣٨٧)، وصحيح مسلم (١٥١)، وسلف ٣٥٤/١٠.

إِذَا كَانَ غَيْرُ اللَّهِ لِلْمَرْءِ عُذَّةً أَتَتْهُ الرِّزَايَا مِنْ وَجْهِ الْفَوَائِدِ<sup>(١)</sup>

وجاء أنه سبحانه - لهذه الكلمة - لم يبعث بعد لوط نبياً إلا في منع من عشيرته .

وفي «البحر» أنه يجوز - على رأي الكوفيين - أن تكون «أو» بمعنى بل ، ويكون عليه السَّلام قد أضرب عن الجملة السابقة ، وقال : بل آوي في حالي معكم إلى ركنٍ شديد ، وكُنِيَ به عن جناب الله تعالى<sup>(٢)</sup> . ولا يخفى أنه يأبى الحملَ على هذه الكناية تصريحُ الأخبار الصحيحة بما يخالفها .

وقرأ شيبة وأبو جعفر : «آوِي» بالنَّصب<sup>(٣)</sup> على إضمارِ أن بعد «أو» ، فيقدَّر بالمصدر عطفاً على «قوة» ، ونظيرُ ذلك قوله :

وَلَوْ لَا رَجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقْمَا<sup>(٤)</sup>

أي : لو أنَّ لي بكم قوَّةً أو أُويّاً . روي أنه عليه السلام أغلق بابَه دون أضيافه ، وأخذ يجادل قومَه عنهم من وراء الباب ، فتسوّروا الجدارَ ، فلمَّا رأت الملائكةُ عليهم السلام ما على لوط من الكرب ﴿قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾ بضربٍ ولا مكروهٍ ، فافتح البابَ ودعنا وإيَّاهم ، ففتح الباب فدخلوا ، فاستأذن جبريلُ عليه السلام ربَّ العزَّة في عقوبتهم فأذن له ، فلمَّا دنوا طَمَسَ أعينهم فانطلقوا غمياً يركب بعضهم بعضاً ، وهم يقولون : النجاء النجاء ، فإنَّ في بيت لوط قوماً سحرة .

وفي رواية أنَّه عليه السلام أغلق الباب على ضيفه ، فجاؤوا فكسروا البابَ ، فطمس جبريلُ أعينهم فقالوا : يا لوط جئتنا بسحرةً ، وتوعَّدوه ، فأوجس في نفسه خيفةً قال : يذهب هؤلاء ويذرون . فعندها قال جبريل عليه السلام : لا تخف «إنَّا رسلُ ربك» .

(١) البيت لأبي فراس ، وهو في ديوانه ص ٨٣ .

(٢) البحر ٢٤٧/٥ .

(٣) القراءات الشاذة ص ٦٠-٦١ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، والبحر ٢٤٧/٥ .

(٤) البيت للحصين بن الحمام ، كما في الكتاب ٤٩/٣-٥٠ ، والمفضليات ص ٦٦ ، ومنتهى الطلب ١٥٣/٢ ، والخزانة ٣٢٤/٣ . قوله : أسوءُكَ ، منصوب بإضمار «أن» ، والمعنى : لولا هؤلاء الموصوفون وأن أسوءُكَ لفعلت كذا ، والبيت مُضمَّنٌ تمامه فيما بعده ، ورزاه وسبيع قيلتان . شرح الشواهد للأعلم ص ٤٠٢ .

﴿فَأَنشِرِ بِأَهْلِكَ﴾ بِالْقَطْعِ مِنَ الْإِسْرَاءِ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ بِالْوَصْلِ<sup>(١)</sup> حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، مِنَ السَّرَى، وَقَدْ جَاءَ سَرَى، وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَزْهَرِيِّ<sup>(٢)</sup>. وَعَنِ اللَّيْثِ: أَسْرَى: سَارَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، وَسَرَى: سَارَ آخِرَهُ، وَلَا يُقَالُ فِي النَّهَارِ إِلَّا سَارَ، وَلَيْسَ هُوَ مَقْلُوبٌ سَرَى.

وَالْفَاءُ لِتَرْتِيبِ الْأَمْرِ بِالْإِسْرَاءِ عَلَى الْإِخْبَارِ بِرِسَالَتِهِمُ الْمُؤَذِّنَةِ بِوُرُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنْ جَنَابِهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ لِلْمُلَابَسَةِ، أَيِ: سِرَّ مُلَابِسًا بِأَهْلِكَ.

﴿يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَطَائِفُهُ مِنْهُ. وَقَالَ قَتَادَةُ: بَعْدَ مَضِيِّ صَدْرِ مِنْهُ. وَقِيلَ: نَصْفُهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنِ الْحَبَرِ: آخِرَهُ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ مَالِكِ بْنِ كَنَانَةَ:  
وَنَائِحَةٌ تَقُومُ بِقُطْعِ لَيْلٍ عَلَى رَجُلٍ أَهَانَتْهُ شُعُوبٌ<sup>(٣)</sup>  
وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْاسْتِدْلَالِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ<sup>(٤)</sup>؛ لِقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ:  
﴿يَجْنِيهِمْ سَحَرٌ﴾ [القمر: ٣٤]. وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(٥)</sup> بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَسْرَى بِأَهْلِهِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ حَتَّى جَاوَزُوا الْبَلَدَ الْمَقْتَلَعُ، وَوَقَعَتْ نَجَاتُهُمْ بِسَحَرٍ.

وَأَصْلُ الْقِطْعِ: الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: إِنَّ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِاللَّيْلِ، فَلَا يُقَالُ: عِنْدِي قِطْعٌ مِنَ الثَّوبِ. وَفَسَّرَ بَعْضُهُمُ الْقِطْعَ مِنَ اللَّيْلِ بِطَائِفَةٍ مِنْ ظِلْمَتِهِ، وَعَنِ الْحَبَرِ أَيْضًا تَفْسِيرُهُ بِنَفْسِ السَّوَادِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ بَابِ الْمَسَاهَلَةِ.

﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ أَيِ: لَا يَتَخَلَّفُ، كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. أَوْ: لَا يَنْظُرُ إِلَى وَرَائِهِ، كَمَا رُوِيَ عَنْ قَتَادَةَ؛ قِيلَ: وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْمَشْهُورُ الْحَقِيقُ

(١) التيسير ص ١٢٥، والنشر ٢/ ٢٩٠، وهي قراءة أبي جعفر من العشرة.

(٢) مجاز القرآن ١/ ٢٩٥، وتهذيب اللغة ٣/ ٥٢.

(٣) قطعة من خبر ابن عباس الطويل في جوابه على سؤالات نافع بن الأزرق، وأخرجه ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٨٥، والسيوطي في الإتقان ١/ ٤٠٠، وفيه: شعوب، أي: داهية.

(٤) هو الفراء في معاني القرآن ٢/ ٢٤، ونقله المصنف عنه بواسطة أبي حيان في البحر ٥/ ٢٤٨.

(٥) في المحرر الوجيز ٣/ ١٩٦.



للالْتِفَاتِ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلأنه يقال: لَفْتَهُ عَنِ الْأَمْرِ: إِذَا صَرَفْتَهُ عَنْهُ، فَالْتَفَتَ أَي: انصَرَفَ، وَالتَّخَلَّفَ انصِرَافٌ عَنِ الْمَسِيرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَجْتَنَّتَا لِلْإِنْفَتَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [يونس: ٧٨] أَي: تَضَرَّفْنَا، كَذَا قَالَ الرَّاعِبُ<sup>(١)</sup>. وَفِي «الْأَسَاسِ» أَنَّهُ مَعْنَى مُجَازِي<sup>(٢)</sup>.

وَالنَّهْيُ فِي اللَّفْظِ لـ «أَحَدٍ» وَفِي الْمَعْنَى لِلوِطِّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، عَلَى مَا نُقِلَ عَنِ الْمُبَرِّدِ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ لَخَادِمِكَ: لَا يَقُمْ أَحَدٌ، فِي أَنَّ النَّهْيَ فِي الظَّاهِرِ لِأَحَدٍ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلخَادِمِ أَنَّ لَا يَدْعُ أَحَدًا يَقُومُ، فَالْمَعْنَى هُنَا: فَاسْرِ بِأَهْلِكَ وَلَا تَدْعُ أَحَدًا مِنْهُمْ يَلْتَفِتُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ عَلَى هَذَا تَتِمُّ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَالثَّانِي لِنَهْيِهِ.

وَيَعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ ضَمِيرَ «مِنْكُمْ» لِلْأَهْلِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ شَهَابٌ فَلِكِ الْفَضْلِ الْخَفَاجِيُّ، فَقَالَ: وَهَاهُنَا لَطِيفَةٌ، وَهُوَ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَدِيعِ اخْتَرَعُوا نَوْعًا مِنَ الْبَدِيعِ سَمَّوْهُ: تَسْمِيَةَ النَّوْعِ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى بِشَيْءٍ مِنَ الْبَدِيعِ وَيُذَكَّرَ اسْمُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّوْرِيَةِ، كَقَوْلِهِ فِي الْبَدِيعِيَةِ فِي الْإِسْتِخْدَامِ:

وَاسْتَخْدَمُوا الْعَيْنَ مَنِّي فَهِيَ جَارِيَةٌ وَكَمْ سَمَحْتُ بِهَا فِي يَوْمٍ بَيْنَهُمْ وَتَبَجَّحُوا بِاخْتِرَاعِهِ، وَأَنَا بِمَنْ اللَّهِ تَعَالَى أَقُولُ: إِنَّهُ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ: (فَاسْرِ بِأَهْلِكَ) إلخ وَقَعَ فِيهِ ضَمِيرُ «مِنْكُمْ» لِلْأَهْلِ، فَقَوْلُهُ جَلَّ وَعَلَا: «لَا يَلْتَفِتُ» مِنْ تَسْمِيَةِ النَّوْعِ، وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ النُّكَاتِ. انْتَهَى<sup>(٣)</sup>.

وَسُرُّ النَّهْيِ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ بِمَعْنَى التَّخَلُّفِ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا سُرُّهُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى النَّظَرِ إِلَى وَرَاءِ، فَهُوَ أَنْ يَجِدُوا فِي السَّيْرِ، فَإِنَّ مَنْ يَلْتَفِتُ إِلَى وَرَائِهِ لَا يَخْلُو عَنْ أَدْنَى وَقْفَةٍ. أَوْ: أَنْ لَا يَرَوْا مَا يَنْزِلُ بِقَوْمِهِمْ مِنَ الْعَذَابِ فَيَرْقُؤُوا لَهُمْ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ النَّهْيَ وَكَذَا الضَّمِيرُ لِلوِطِّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَلِأَهْلِهِ، أَي: لَا يَلْتَفِتُ أَحَدٌ مِنْكَ وَمِنْ أَهْلِكَ.

(١) فِي مَفْرَدَاتِهِ (لَفَتَ).

(٢) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ (لَفَتَ)، وَفِيهِ: وَمِنْ الْمَجَازِ: لَفْتَهُ عَنْ رَأْيِهِ: صَرَفْتَهُ.

(٣) حَاشِيَةُ الشَّهَابِ ١٢١/٥.

﴿إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ بالنصب، وهو قراءة أكثر السبعة. وقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو بالرفع<sup>(١)</sup>. وقد كثر الكلامُ في ذلك؛ فقال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ سَبْحَانَهُ اسْتِثْنَاهَا مِنْ قَوْلِهِ: «فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ» ، ويدلُّ عليه قراءةُ عبد الله: «فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ» ويجوزُ أن ينتصب من «لا يلتفت» على أصل الاستثناء، وإن كان الفصيح هو البدل، أعني قراءة مَنْ قرأ بالرفع فأبدلها من «أحد».

وفي إخراجها مع أهله روايتان: روي أَنَّهُ أخرجها معهم، وأمر أن لا يلتفت منهم أحدٌ إلا هي، فلما سمعتُ هذَّةَ العذاب التفتت وقالت: يا قوماء، فأذركها حجرٌ فقتلها. وروي أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> أمر أن يخلّفها مع قومها فإنَّ هواها إليهم، فلم يسر بها. واختلافُ القراءتين لاختلاف الروائتين، انتهى.

وأورد عليه ابنُ الحاجب ما خلاصته: أَنَّهُ إمَّا أن يسري بها فلاستثناء من «أحد» متعيّن، أو لا فيتعيّن من «فأسر بأهلك»، والقصة واحدة فأحد التأويلين باطل قطعاً، والقراءتان الثابتتان قطعاً لا يجوز حملهما على ما يوجب بطلان أحدهما، فالأولى أن يكون «إلا امرأتك» رفعاً ونصباً مثل «مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ» [النساء: ٦٦] ولا يبعدُ أن يكون بعضُ القراء على الوجه الأقوى وأكثرهم على ما دونه، بل جَوَّز بعضهم أن تتفق القراء على القراءة بغير الأقوى.

وأجاب عنه بعضُ المغاربة بما أشار إليه في «الكشف» من منع التنافي؛ لأنَّ الاستثناء من الأهل يقتضي أن لا يكون لو طَّ عليه السلام مأموراً بالإسراء بها، ولا يمنعُ أنها سرَّت بنفسها، ويكفي لصحة الاستثناءين هذا المقدار، كيف ولم يُنَّه عن إخراجها ولكنه أمر بإخراج غيرها. نعم يردُّ على قوله: واختلافُ القراءتين لاختلاف الروائتين أَنَّهُ يلزمُ الشكُّ في كلام لا ريب فيه من ربِّ العالمين.

ويجاب بأنَّ معناه: اختلافُ القراءتين جالبٌ وسببٌ لاختلاف الروائتين، كما تقول: السلاحُ للغزو، أي: أداةٌ وصالحٌ - مثلاً - له، ولم يردَّ أنَّ اختلاف القراءتين لأجل اختلاف الروائتين قد حصل، ولا شكَّ أنَّ كلَّ روايةٍ تناسبُ قراءةً

(١) التيسير ص ١٢٥، والنشر ٢/ ٢٩٠.

(٢) في الكشف ٢/ ٢٨٤.

(٣) بعدها في (م): لما، والمثبت من الأصل والكشاف.

وإن أمكن الجمع . وأمّا قوله : وأمر أن لا يلتفت منهم أحدٌ إلا هي . فنقلُ للرواية لا تفسيرٌ لللفظ القرآن ، وإنما الكائن فيه استثناءها عن الحكم الذي للاستصلاح إذ لم يُعَنَّ بها .

وإلى معنى ما أشار إليه صاحب «الكشف» في مَنع التنافي أشار أبو شامة فقال : وقع في تصحيح ما أعربهُ النُّحاة معنى حسنٌ ، وذلك أن يكونَ في الكلام اختصارٌ نبّه عليه اختلافُ القراءتين ، فكأنّه قيل : فأُسْرٍ بأهلك إلا امرأتك ، كما قرأ به عبدُ الله ورواه أبو عبيدة عن مصحفِهِ ، فهذا دليلٌ على أن استثناءها من السُّرى بهم ، ثم كأنه قال سبحانه : فإن خرجتُ معكم وتبعنَّكم من غير أن تكون أنتِ سريّتَ بها ، فأنّه أهلك عن الالتفاتِ غيرها ، فإنّها ستهلك ويصيّبُها ما يصيب قومَهَا ، فكانت قراءةُ النصب دالّةً على المعنى المتقدّم ، وقراءةُ الرفع دالّةً على هذا المعنى المتأخّر ، ومجموعُهُما دالٌّ على جملة المعنى المشروح .

ولا يخفى ما في ذلك من التكلّف كما قال ابنُ مالك ، ولذا اختار أن الرفع على أن الاستثناء منقطعٌ ، و«امراتك» مبتدأ ، والجملة بعدها خبرُهُ ، و«إلا» بمعنى لكن<sup>(١)</sup> .

وقال ابن هشام في «المغني»<sup>(٢)</sup> في الجهة الثامنة من الباب الخامس : إن ذكره الزمخشريّ - وقد سَبَقَ إليه غيره - في الآية خلافُ الظاهر ، والذي حَمَلَ القائلين عليه أن النصبَ قراءةُ الأكثرين ، فإذا قُدِّرَ الاستثناء من «أحد» كانت قراءتهم على الوجه المرجوح ، وقد التزم بعضهم جوازَ مجيء الأمرين مستدلاً بقوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر : ٤٩] فإن النصبَ في ذلك عند سيبويه<sup>(٣)</sup> على حدّ قولهم : زيدا ضربته ، ولم يرَ خوفَ إلباسِ المفسّر بالصفة مرجّحاً<sup>(٤)</sup> كما رآه بعضُ المتأخرين .

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٤٢ .

(٢) ص ٧٧٩-٧٨٠ .

(٣) في الكتاب ١/ ١٤٨ .

(٤) أي : لم يرَ سيبويه خوفَ إلباسِ المفسّر - وهو «خلقناه» - بالصفة إذا رفع الاسم مرجّحاً للنصب على الرفع . حاشية الشمي على المغني ٢/ ٢٤١ ، وينظر تمة الشرح فيه .

ثم قال: والذي أجزمُ به أنَّ قراءة الأكثرين لا تكون مرجحة<sup>(١)</sup>، وأنَّ الاستثناء على القراءتين من جملة الأمر بدليل سقوط «ولا يلتفت» إلخ في قراءة ابن مسعود، والاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية «الحجر» ولأنَّ المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، كما في قوله تعالى لنوح عليه السلام: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] ووجهُ الرفع أنَّه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [٢٢] إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ ﴿[الغاشية: ٢٢-٢٤]﴾.

واختار أبو شامة ما اخترته من أنَّ الاستثناء منقطع، لكنَّه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية، والرفع على التميمية، وهذا يدلُّ على أنَّه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدَّمته أولى؛ لضعف اللغة التميمية، ولما قدَّمت من سقوط جملة النهي في قراءة عبد الله. انتهى.

واستظهر ذلك الحمصي<sup>(٢)</sup> في «حواشيه» على «التصريح»، واستحسنه غير واحد. وقد نقل أبو حيَّان القول بالانقطاع على القراءتين وتخريج النصب على اللغة الحجازية والرفع عن الأخرى، ثمَّ قال: إنَّه كلامٌ لا تحقيق فيه؛ فإنه إذا لم يقصد إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات، وكان المعنى: لكن امرأتك يجري عليها كذا وكذا، كان من الاستثناء الذي لا يتوجَّه إليه العامل، وهذا النوع من الاستثناء المنقطع يجبُ فيه النصب بإجماع العرب، وإنَّما الخلاف في المنقطع الذي يمكن توجُّه العامل إليه<sup>(٣)</sup>.

وفيه نظر، ففي «التوضيح» لابن مالك<sup>(٤)</sup>: حقُّ المستثنى بإلَّا من كلام تامٍّ مُوجِبٍ - مفرداً كان أو مكملًا معنًى بما بعده كقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ \* إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدْ رَأَىٰ إِنَّهَا لَمِنَ الْغَيْرِ ﴿[الحجر: ٥٩-٦٠]﴾ - النصب، ولا يعرف أكثر

(١) كذا في الأصل و(م)، وفي المغني: مرجوحة، وكذا نقل عنه الشهاب في الحاشية ١٢٢/٥.

(٢) هو ياسين بن زين الدين الحمصي الشافعي الشهير بالعلمي، نزيل مصر، شيخ العربية، من كتبه: حاشية على المطول، وحاشية على المختصر، وحاشية على التصريح شرح التوضيح،

وحاشية على شرح الألفية، وغيرها، توفي سنة (١٠٦١هـ). خلاصة الأثر ٤/٤٩١.

(٣) البحر ٥/٢٤٩.

(٤) ص ٤١-٤٢.

المتأخرين من البصريين إلا النصب، وقد غفلوا عن وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر، كقول أبي قتادة: أحرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ<sup>(١)</sup>، ومحدوفه نحو: «لا تدري نفس بأي أرض تموت إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٢)</sup> و«إلا» في ذلك بمعنى لكن، أي: لكن أبو قتادة لم يُحرم، ولكن الله يعلم. انتهى. وما نحن فيه من قبيل هذا.

وفي «حاشيتي» البدر الدمايني، وتقي الدين الشمني أَنَّ الرَضِيَ قد أجاب بما يقتضي أَنَّ الاستثناء متَّصِلٌ ولا تناقض، وذلك أَنَّهُ قال: وَلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِتْبَاعَ هُوَ الرَّجْهُ مَعَ الشَّرَاطِ الْمَذْكُورَةِ، وَكَانَ أَكْثَرُ الْقُرَاءِ عَلَى النَّصْبِ فِي «وَلَا يَلْتَفِتُ» إلخ تَكَلَّفَ الزَّمْخَشَرِيُّ لَثَلَا تَكُونُ قِرَاءَةُ الْأَكْثَرِ مَحْمُولَةً عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مُخْتَارٍ بِمَا تَكَلَّفَ. واعترضه ابنُ الحاجب بلزوم التناقض؛ لأنَّ الاستثناء من «أُسِرَ بِأَهْلِكَ» يقتضي كَوْنَهَا غَيْرَ مُسْرَى بِهَا، ومن «لَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ» يقتضي كَوْنَهَا مُسْرَى بِهَا؛ لأنَّ الالْتِفَاتَ بِالْإِسْرَاءِ. والجواب أَنَّ الإسراءَ وإن كان مطلقاً في الظاهر إلا أَنَّهُ في المعنى مقيَّدٌ بعدم الالْتِفَاتِ، فمأله: أُسِرَ بِأَهْلِكَ إِسْرَاءٌ لَا التَّفَاتَ فِيهِ إِلَّا أَمْرَاتُكَ فَإِنَّكَ تَسْرِي بِهَا إِسْرَاءً مَعَ الالْتِفَاتِ، فاستثنى على هذا إن شئتَ من «أُسِرَ» أو «لَا يَلْتَفِتُ» ولا تناقض، وهذا كما تقول: امشِ ولا تتبخر، أي: امشِ مشياً لا تتبخر فيه، فكأنه قيل: ولا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ فِي الْإِسْرَاءِ، وكذا: امشِ ولا تتبخر في المشي، فحذف الجارَّ والمجرورَ للعلم به<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وأورد عليه السيّد السند في «حواشيه» أَنَّ الاستثناء إذا رجع إلى القيد، كان المعنى: فَأُسِرَ بِجَمِيعِ أَهْلِكَ إِسْرَاءٌ لَا التَّفَاتَ فِيهِ إِلَّا مِنْ أَمْرَاتِكَ، فيكونُ الإسْرَاءُ بِهَا دَاخِلًا فِي الْمَأْمُورِ بِهِ، وَإِذَا رَجَعَ إِلَى الْمَقْيَدِ لَمْ يَكُنِ الْإِسْرَاءُ بِهَا دَاخِلًا فِي الْمَأْمُورِ بِهِ، فيكون المحذور باقياً بحاله، ولا مخلص عنه إلا بأنْ يُقال: إِنَّ تَنَاوُلَ الْعَامِّ إِيَّاهَا لَيْسَ قَطْعِيًّا لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا، فلا يلزم من رجوع الاستثناء إلى قوله

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري (١٨٢٤)، ومسلم (١١٩٦) عن أبي قتادة رضي الله عنه، وجاء في بعض الروايات: إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ؛ قال الحافظ في الفتح ٢٩/٤: قوله: إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ، كذا للكشميهني، ولغيره: إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ بِالرَّفْعِ، ووقع بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه، ثم نقل كلام ابن مالك في التوضيح.

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٧٣٧٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) حاشية الشمني على المغني ٢/٢٤١ دون قوله: فكأنه قيل ولا يَلْتَفِتُ... إلخ.

تعالى: (وَلَا يُلَفِّتُ) كونه عليه السلام مأموراً بالإسراء بها، وحينئذ يوجّه الاستثناء بما ذكر من أنها تبعثهم أو أسرى بها مع كونه غير مأمور بذلك؛ إذ لا يلزم من عدم الأمر به النهي عنه، فتأمل. انتهى.

وبحث فيه الشهاب ولم يرضِ احتمالَ التخصيص، لِمَا أَنَّهُ لا دليلَ عليه، ويُفهمُ صنيعه ارتضاءً كلام الرضي، ثم قال: ومراده بالتقييد أنه ذكر شيثان متعاطفان، فالظاهرُ أنَّ المرادَ الجمعَ بينهما لا أنَّ الجملةَ حاليةٌ، فلا يَرُدُّ عليه أنَّ الحملَ على التقييد مع كونِ الواوِ للنسق ممنوعٌ، وكذا جعلها للحال مع «لا» الناهية، وأيضاً القراءةُ بإسقاطها تدلُّ على عدم اعتبار ذلك التقييد<sup>(١)</sup>. ولا يخلو عن شيء.

هذا وقد ألفتُ في تحقيق هذا الاستثناءِ عدَّةَ رسائل، منها: رسالة للحمصي، وأخرى للعلامة الكافيجي ألفها لبعض سلاطين آل عثمان غمرهم الله سبحانه بصنوفِ الفضل والإحسان، حين طلب منه - لبحثٍ وقع في مجلسه - ذلك.

وبالجملة: القولُ بالانقطاع أقلُّ تكلفاً فيما يظهر، والقولُ بأنَّه حينئذٍ لا يبقى ارتباطٌ لقوله سبحانه: ﴿إِنَّهُ مُصِيبًا مَّا أَصَابَهُمْ﴾ ناشئٌ عن عدم الالتفات، فلا ينبغي أن يُلفتَ إليه، كما لا يخفى على مَنْ أحاط خُبراً بما تقدَّم نقله، فتأمل.

وضمير «إنه» للشأن، و«ما أصابهم» مبتدأ، و«مصيبها» خبره، والجملةُ خبر «إنَّ» الذي اسمُه ضميرُ الشأن، وفي «البحر»: أنَّ «مصيبها» مبتدأ، و«ما أصابهم» خبره، والجملةُ خبرُ «إنَّ»، ويجوز على مذهب الكوفيين أن يكون «مصيبها» خبر «إنَّ» و«ما» فاعل به؛ لأنَّهم يجوزون: إِنَّه قائم أخواك، ومذهب البصريين أنَّ ضميرَ الشأن لا يكون خبره إلا جملةً مصرحاً بجزائها، فلا يجوز هذا الإعراب عندهم<sup>(٢)</sup>. والأولى ما ذكر أولاً.

والجملةُ إمَّا تعليلٌ على طريقة الاستئناف، أو خبرٌ لـ «امراتك» على قراءة الرفع. والمراد من «ما»: العذاب، ومن «أصابهم»: يصيبهم، والتعبير به دونه للإيذان بتحقيق الوقوع، وفي الإبهام واسمية الجملة والتأكيد ما لا يخفى.

(١) حاشية الشهاب ١٢٢/٥ - ١٢٣.

(٢) البحر ٢٤٩/٥.

﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ أي: موعد عذابهم وهلاكهم ذلك، وكأنَّ هذا - على ما قيل - تعليلٌ للأمر بالإسراء، والنهي عن الالتفات المُشعر بالحثِّ على الإسراع.

وقوله سبحانه: ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ تأكيدٌ للتعليل، فإنَّ قُرْبَ الصُّبْحِ داعٍ إلى الإسراع للتباعد عن مواقع العذاب، وروى أنه عليه السلام سأل الملائكة عليهم السلام عن وقتِ هلاكهم فقالوا: موعدهم الصُّبْحُ، فقال: أريد أسرع من ذلك، فقالوا له: «أليس الصبح بقريب».

ولعلَّه إنما جعل ميقات هلاكهم الصُّبْحُ لأنَّه وقتُ الدَّعة والراحة، فيكون حلولُ العذاب حينئذٍ أفظع، ولأنَّه أنسبُ بكون ذلك عبرةً للناظرين.

وقرأ عيسى بن عمر: «الصُّبْحُ» بضم الباء<sup>(١)</sup>؛ قيل: وهي لغةٌ، فلا يكون ذلك إتباعاً.

﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ أي: عذابنا، أو الأمرُ به، فالأمرُ على الأوَّل واحدُ الأمور، وعلى الثاني واحدُ الأوامر، قيل: ونسبةُ المجيء إليه بالمعنيين مجازيةً، والمراد: لَمَّا حان وقوعه، ولا حاجةً إلى تقدير الوقت مع دلالة «لَمَّا» عليه.

وقيل: إنَّه يقدر على الثاني، أي: جاء وقتُ أمرنا؛ لأنَّ الأمرَ نفسه ورَدَّ قبله، ونحن في غنى عن ادِّعاء تكراره.

ورجَّح تفسيرُ الأمر بما هو واحدُ الأوامر - أعني ضدَّ النهي - بأنَّه الأصل فيه؛ لأنه مصدرُ أمره، وأمَّا كونه بمعنى العذاب فيُخرجه عن المصدرية الأصلية وعن معناه المشهورِ الشائع، ويجعل<sup>(٢)</sup> التعذيب مسبباً عنه بقوله سبحانه: ﴿جَعَلْنَا عَلَيْهَا سَاقِلَهَا﴾ فإنه جواب «لَمَّا» والتعذيبُ نفسُ إيقاع العذاب، فلا يحسنُ جعله مسبباً عن ذلك، بل العكس أولى إلا أن يؤوَّل المجيء بإرادته.

وضمير «عاليها» و«ساقِلها» لمدائن قوم لوطِ المعلومَةِ من السِّيَاق، وهي المؤتفكات، وهي خمسُ مدائن: ميعة، وصعرة، وعصرة، ودوما، وسدوم.

(١) القراءات الشاذة ص ٦١، والبحر ٢٤٩/٥.

(٢) قوله: ويجعل، معطوف على قوله: بأنه الأصل فيه.

وقيل: سبَّ أعظمُها سدوم، وهي القرية التي كان فيها لوطٌ عليه السلام، وكان فيها على ما روي عن قتادة أربعة آلاف ألف إنسان أو ما شاء الله تعالى من ذلك. وقيل: إنَّ هذا العدد إنما كان في المدائن كلها. وقيل: إنَّ ما كان في المدائن أكثر من ذلك بكثير، والله تعالى أعلم.

ونُصب «عاليها» و«سافلها» على أنَّهما مفعولان للجعل، والمراد: قَلْبناها على تلك الهيئة، وهو جَعْلُ العالي سافلاً، وإنَّما قُلِّبت كذلك ولم يعكس تهويلاً للأمر، وتفظيعاً للخطب؛ لأنَّ جَعْلَ عاليها الذي هو مقرُّهم ومسكنهم سافلها أشقُّ من جَعْلِ سافلها عاليها وإن كان مستلزماً له.

ورُوي أنَّ لوطاً عليه السلام سرى بِمَنْ معه قبل الفجر، وطوى الله تعالى له الأرض حتَّى وصل إلى إبراهيم عليه السلام، ثمَّ إنَّ جبريل عليه السلام اقتلع المدائن بيده، وفي رواية: أدخل جناحه تحت المدائن فرفعها حتَّى سمع أهل السماء صياح الديكة ونباح الكلاب، ثمَّ قلبها. وما أعظمَ حكمةَ الله تعالى في هذا القلب الذي هو أشبهُ شيءٍ بما كانوا عليه من إتيان الأعجاز، والإعراض عمَّا تقتضيه الطباع السليمة!

ولا ينبغي أن يُجعلَ الكلامُ كنايةً عن إنزال أمرٍ عظيمٍ فيها، كما يقول القائل: اليومَ قلبتُ الدنيا على فلانٍ؛ لِمَا فيه من العدول عن الظاهر، والانحراف عمَّا نطقَتْ به الآثارُ من غير داعٍ سوى استبعادٍ مثل ذلك، وما ذلك ببعيد.

وإسنادُ الجعل إلى ضميره تعالى باعتبار أنه المسبَّب، فهو إسنادٌ مجازيٌّ باعتبار اللغة وإن كان سبحانه هو الفاعلُ الحقيقيُّ، والنكتةُ في ذلك: تعظيمُ الأمر وتهويله، فإنَّ ما يتولَّاه العَظيمُ من الأمور فهو عظيم، ويقوِّي ذلك ضميرُ العظمة أيضاً.

وعلى هذا الطرزِ قوله سبحانه: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا﴾ أي: على المدائن، أو شُدَّاذِ أهلها ﴿حِجَابَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ وكان ذلك زيادةً في تفضيع حالهم، أو قَطْعاً لشفاعتهم واستئصالاً لهم، وروي أنَّ رجلاً منهم كان بالحرم، فبقي حجرٌ معلقٌ بالهواء حتَّى خرج منه فوق عليه وأهلكه.



والسجّل: الطين المتحجّر؛ لقوله تعالى في الآية الأخرى: (حِجَارَةٌ مِّنْ سِجِّيلٍ) والقرآن يفسّر بعضه بعضاً، ويتعيّن إرجاع بعضه إلى بعض<sup>(١)</sup> في قصّة واحدة؛ وهو كما أخرج عبدُ بنُ حميد عن ابن عباس ومجاهدٍ معرّبٌ: سنك كل<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عبيدة<sup>(٣)</sup>: السّجّل كالسّجّين: الشديد من الحجارة.

وقيل: هو من أسجّله: إذا أرسله، أو أدّر عطيته، والمعنى: حجارة كائنة من مثل الشيء المرسل، أو مثل العطية في الإدرار، وهو على هذا خارجٌ مخرج التهكم.

وقيل: من السّجلّ - بتشديد اللام - وهو الصكّ، ومعنى كونه من ذلك أنه مما كتب الله تعالى عليهم أن يعذبهم به.

وقيل: أصله من سجّين، وهو اسمٌ لجهنّم أو لواذ فيها، فأبدلت نونه لأمّا.

وقال أبو العالية وابن زيد: السّجّل اسمٌ لسماء الدنيا؛ قال أبو حيّان: وهو ضعيفٌ؛ لوصفه بقوله سبحانه: ﴿مَنْضُودٌ﴾<sup>(٤)</sup> أي: نُضد ووُضع بعضه على بعض معدّاً لعذابهم، أو: نُضد في الإرسال يرسلُ بعضه إثر بعض كقطار الأمطار، ولا يخفى أنّ هذه المعاني كما تأبى ما قال أبو العالية وابنُ زيد تأبى بحسب الظاهر ما قيل: إنّ المراد جهنم، وتكلّف بعضهم فقال: يمكن وصفُ جهنّم بذلك باعتبار المعنى الأول بناءً على أنها دركاتٌ بعضها فوقَ بعض، أو أنّ الأصل: منضود فيه، فاتّسع، وقد يتكلّف بنحو هذا لما قاله أبو العالية وابن زيد.

وجوّز أن يكون «منضود» صفةً «حجارة» على تأويل الحجر، وجره للجوار، وعليه فالأمر ظاهرٌ إلّا أنه من التكلّف بمكان.

(١) في (م): لبعض.

(٢) الدر المنثور ٣/ ٣٤٥-٣٤٦، وفيه: سنك وكل، وزاد بعده في خبر ابن عباس: حجر وطين.

(٣) في مجاز القرآن ١/ ٢٩٦.

(٤) البحر ٥/ ٢٤٩.

﴿مُسَوِّمَةً﴾ أي : عليها سِيَمًا يُعَلِّمُ بِهَا أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حَجَارَةِ الْأَرْضِ ؛ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ . وَقِيلَ : مُعَلِّمَةٌ بَيَاضٍ وَحُمْرَةٍ ؛ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ . وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ بَعْضُهَا أَسْوَدَ فِيهِ نَقْطَةٌ بَيَضَاءُ ، وَبَعْضُهَا أَبْيَضَ فِيهِ نَقْطَةٌ سَوْدَاءُ . وَعَنِ الرَّبِيعِ أَنَّهَا كَانَتْ مُعَلِّمَةً بِاسْمِ مَنْ يُرْمَى بِهَا . وَكَانَ بَعْضُهَا - كَمَا قِيلَ - : مِثْلَ رُؤُوسِ الْإِبِلِ ، وَبَعْضُهَا مِثْلَ مَبَارِكِهَا ، وَبَعْضُهَا مِثْلَ قَبْضَةِ الرَّجُلِ .

﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ أي : فِي خَزَائِنِهِ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا غَيْرُهُ سُبْحَانَهُ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ بِهَا سِوَاهُ عِزٍّ وَجَلٍّ ، وَالظَّرْفُ قِيلَ : مَنْصُوبٌ بـ «مُسَوِّمَةً» ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ وَقَعَ صِفَةً لَهُ .  
وَالْمُرُوءِيُّ عَنْ مِقَاتِلٍ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهَا جَاءَتْ مِنْ عِنْدِ رَبِّكَ . وَعَنِ أَبِي بَكْرٍ الْهَذَلِيِّ أَنَّهَا مُعَدَّةٌ عِنْدَهُ سُبْحَانَهُ .

وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : الْمُرَادُ : أُلْزِمَ هَذَا التَّسْوِيمُ لِلْحَجَارَةِ عِنْدَهُ تَعَالَى إِذَا نَازَ بِقُدْرَتِهِ وَشِدَّةِ عَذَابِهِ ، فَلْيَفْهَمْ .

﴿وَمَا مِنْ﴾ أي : الْحَجَارَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِمَا ذَكَرَ ﴿مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ مِنْ كُلِّ ظَالِمٍ ﴿يَبْعِيدُ﴾ ① فَإِنَّهُمْ بِسَبَبِ ظُلْمِهِمْ مُسْتَحِقُّونَ لَهَا ، وَفِيهِ وَعِيدٌ لِأَهْلِ الظُّلْمِ كَافَّةً ، وَرَوَى هَذَا عَنِ الرَّبِيعِ .

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ «الظَّالِمِينَ» ظَالِمُو هَذِهِ الْأُمَّةِ ② . وَجَاءَ فِي خَبَرٍ ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ - وَقَالَ فِيهِ الْعِرَاقِيُّ : لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى إِسْنَادٍ - أَنَّهُ ﷺ سَأَلَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : يَعْنِي ظَالِمِي أُمَّتِكَ ، مَا مِنْ ظَالِمٍ مِنْهُمْ إِلَّا وَهُوَ بَعْزُصٍ ③ حَجَرٍ يَسْقُطُ عَلَيْهِ مِنْ سَاعَةٍ إِلَى سَاعَةٍ .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالظَّالِمِينَ قَوْمٌ لَوِطَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْمَعْنَى : لَمْ تَكُنِ الْحَجَارَةُ تُخْطِئُهُمْ .

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْمَعْنَى : وَمَا عَقُوبَتُهُمْ مِمَّنْ يَعْمَلُ عَمَلَهُمْ بَبْعِيدٍ . وَظَاهِرُهُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْعَقُوبَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْكَلَامِ ، وَ«الظَّالِمِينَ» مَنْ يُشَبِّهُهُمْ مِنَ النَّاسِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ مُرَادَهُ بَيَانُ حَاصِلِ الْمَعْنَى لَا مَرْجِعَ الضَّمِيرِ .

(١) تفسیر الطبري ٥٣٣/١٢ .

(٢) بضم العين وسكون الراء ، أي : مستعدٌّ ومعرَّضٌ له . حاشية الشهاب ١٢٤/٥ .

(٣) بضم العين وسكون الراء ، أي : مستعدٌّ ومعرَّضٌ له . حاشية الشهاب ١٢٤/٥ .

وزهب أبو حَيَّان<sup>(١)</sup> إلى أَنَّ الظاهرَ أن يكون ضمير «هي» للقرى التي جُعلَ عليها سافلُها، والمراد من «الظالمين» ظالمو مَكَّةَ، وقد كانت قريبةً إليهم يمرُّون عليها في أسفارهم إلى الشام.

وتذكيرُ البعيدِ يحتملُ أن يكون على تأويلِ الحجارة بالحجرِ المرادِ به الجنس، أو إجرائه على موصوفٍ مذكَّر، أي: بشيءٍ بعيد، أو بمكانٍ بعيد، فإنها وإن كانت في السماء وهي في غاية البُعد من الأرض إلا أَنَّها هَوَتْ منها فهي أسرعُ شيءٍ لحوقاً بهم، فكأنَّها بمكانٍ قريبٍ منهم. أو لأنَّه على زنة المصدر - كالزفير والصهيل - والمصادرُ يستوي في الوصف بها المذكرُ والمؤنثُ.

﴿وَإِلَى مَدْيَنَ﴾ أي: أولادِ مدين بن إبراهيم عليه السَّلام، فُحذف المضافُ أو جُعل اسماً بالغلبة للقبيلة، وكثيراً ما تسمَّى القبيلة باسم أبيهم - كمضر وتميم - ولعلَّ هذا أولى.

وجوِّز أن يرادَ بمدين المدينة التي بناها مدينُ فسمَّيت به، فيقدَّر حينئذٍ مضافٌ، أي: وإلى أهل مدين.

﴿أَخَاهُ﴾ نسيبهم ﴿شُعَيْبًا﴾ قد مرَّ ما قيل في نسبه عليه السلام<sup>(٢)</sup>. والجملةُ معطوفةٌ على قوله سبحانه: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾، أي: وأرسلنا إلى مدين شعيباً.

﴿قَالَ يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ أمرٌ بالتوحيد على وجهٍ أكيد، ولمَّا كان ملاكُ الأمرِ قَدِّمه على النهي عمَّا اعتادوه من البَخْسِ المنافي للعَدْل، المخلُّ بحكمةِ التعاوِضِ وإيصالِ الحقوقِ لأصحابها، بقوله:

﴿وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ قيل: أي: لا تنقصوا الناسَ من المكيال والميزان، يعني ممَّا يُكَال ويُوْزَن على ذِكرِ المحلِّ وإرادةِ الحالِّ، واستُظهر أنَّ المراد: لا تَنقُصُوا حِجَمَ المكيال عن المعهود، وكذا الصنجات، وقد تقدَّم في «الأعراف» ﴿الْكَيْلَ﴾ [الآية: ٨٥] بدل (الْمِكْيَالَ)، فتذكَّر وتأمَّل.

(١) في البحر ٢٥٠/٥.

(٢) ٢٢٧/٩.

﴿إِنِّي أَرْزُقُكُمْ بِخَيْرٍ﴾ أي: ملتبسين بثروة واسعة تُغنيكم عن ذلك، أو بنعمة من الله تعالى حقها أن تقابل بغير ما أنتم عليه، بأن تفضلوا على الناس شكراً عليها، فإنَّ أجلَّ شكرِ النعم الإحسان والتفضلُ على عباد الله تعالى. أو: أراكم بخيرٍ وغنى فلا تزيلوه بما تأتون من الشرِّ. وعلى كلِّ حالٍ الجملةُ في موضع التعليل للنهي.

وعقَّبَ بعلَّةٍ أخرى، أعني قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ إنَّ لم تنتهوا عن ذلك ﴿عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ﴾ (٨٤) وجوز أن يكون تعليلاً للأمر والنهي جميعاً. وفسَّرَ المحيط بما لا يشدُّ منه أحدٌ منهم.

وفسَّره الزمخشريُّ بالمُهْلِك، أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِشَرِّهِ﴾ [الكهف: ٤٢] وأصلُّه من إحاطة العدو. وادَّعى أنَّ وُصِفَ اليوم بالإحاطة أبلغ من وصف العذاب؛ لأنَّ اليوم زمان يشتملُ على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذَّب ما اشتمل عليه منه، كما إذا أحاط بنعيمه<sup>(١)</sup>.

يعني أنَّ اليوم لَمَّا كان زماناً مشتملاً على الحوادثِ الكائنة فيه عذاباً أو غيره، فإذا أحاط بالمعذَّب ملتبساً بعذابه لأنَّه حادثة، فقد اجتمع للمعذَّب الأمر الذي يشتمل عليه اليوم وهو العذاب، كما إذا أحاط ملتبساً بنعيمه.

والحاصلُ أنَّ إحاطة اليوم تدلُّ على إحاطة كلِّ ما فيه من العذاب، وأما إحاطة العذاب على قوم فقد يكون بأن يصيب كلُّ فردٍ منهم فرداً من أفراد العذاب، وأمَّا فيما نحن فيه فيدلُّ على إحاطة أنواع العذاب المشتمل عليها اليوم بكلِّ فردٍ، ولا شكَّ في أبلغية هذا، كذا في «الكشف» وتأمُّم الكلام فيه.

وقال بعضُ المحققين في بيان الأبلغية: إنَّ اليوم زمانٌ لجميع الحوادث، فيومُ العذاب زمانٌ لجميع أنواع العذاب الواقعة فيه، فإذا كان محيطاً بالمعذَّب فقد اجتمع أنواعُ العذاب له، وهذا كقوله:

إِنَّ المَرْوَةَ والسَّمَاةَ والنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضَرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ<sup>(٢)</sup>

(١) الكشف ٢٨٥/٣.

(٢) البيت لزياد الأعجم، وهو في ديوانه ص ٧٧، وابن الحشرج هو عبد الله بن الحشرج أحد سادات قيس. الأغاني ٢٣/١٢.

فإنَّ وقوعَ العذاب في اليوم كوجود الأوصاف في القبة، وجعلُ اليوم محيطاً بالمعذب كضربِ القبة على الممدوح، فكما أنَّ هذا كنايةٌ عن ثبوت تلك الأوصاف له، كذلك ذاك كنايةٌ عن ثبوت أنواع العذاب للمعذب. وأما وصفُ العذاب بالإحاطة ففيه استعارةٌ إحاطته لاشتماله على المعذب، فكما أنَّ المحيط لا يفوته شيءٌ من أجزاء المحيط، لا يفوتُ العذاب شيءٌ من أجزاء المعذب، وهذه الاستعارةُ تفيد أنَّ العذاب لكلِّ المعذب، وتلك الكنايةُ تفيد أنَّ كلَّ العذاب له، ولا يخفى ما بينهما من التفاوت في الأبلغية.

وجوِّز أن يكون «محيط» نعتاً لـ «عذاب» وجُزَّ للجوار. وقيل: هو نعتٌ لـ «يوم» جارٍ على غيرِ مَنْ هو له، والتقديرُ: عذاب يومٍ محيطٌ عذابه، وليس بشيء كما لا يخفى.

وأيّما ما كان فالمراد عذاب يوم القيامة أو عذاب الاستئصال في الدنيا.

وأخرج ابنُ جرير وأبو الشيخ عن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّهُ فُسِّرَ الْخَيْرَ بِرُخْصِ السَّعْرِ، وَالْعَذَابَ بِغَلَاثِهِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَيَقَوْمٌ أَوْفُوا الْكَيْبَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ أي: أتموهما. وفائدة التصريح بذلك مع أنَّ الانتهاء المطلوب من النهي السابق لا يتحقق بدون الإتمام، فيكون مطلوباً تبعاً، وهذا مسلّم على المذاهبِ جعلُ النهي عن الشيء عينَ الأمر بالضدّ، أو مستلزماً له تضمناً أو التزاماً؛ لأنَّ الخلافَ في مقتضى اللفظ، لا أنَّ التحريم أو الوجوب ينفك عن مقابلة الضدّ غير واحدة = النعي بما كانوا عليه من القبيح - وهو النقص - مبالغة في الكفّ، ثمَّ الأمرُ بالضدّ مبالغة في الترغيب، وإشعاراً بأنَّه مطلوبٌ أصالةً وتبعاً، مع الإشعار بتبعيّة الكفّ عكساً، وتقبيده بقوله سبحانه: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ أي: بالعدل من غير زيادة ولا نقصان، ثمَّ إدماجُ أنَّ المطلوبَ من الإتمام العدل، ولهذا قد يكون الفضل محرماً كما في الرّبويّات، وإلى هذا يشير كلامُ الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وظاهره حملُ المكيال والميزان على ما يُكال ويوزن.

(١) تفسير الطبري ١٢/٥٣٨-٥٣٩، وعزاه لأبي الشيخ السيوطي في الدر ٣/٣٤٦.

(٢) في الكشف ٣/٢٨٥.

وَحَمَلَهُمَا بَعْضُهُمْ فِي الْمَوْضِعِينَ عَلَى الْآلَتَيْنِ الْمَعْرُوفَتَيْنِ، وَفَسَّرَ الْقِسْطَ بِمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْكِيلِ وَالْوِزْنَ وَإِنْ كَانَتْ تَفْضُلًا مَدْبُوبًا إِلَيْهِ لَكُنَّهَا فِي آلَاةٍ مَحْظُورَةٍ كَالنَّقْصِ، فَلَعَلَّ الزَّائِدَ لِلِاسْتِعْمَالِ عِنْدَ الْاِكْتِيَالِ وَالنَّاقِصَ لِلِاسْتِعْمَالِ عِنْدَ الْكِيلِ، وَفَائِدَةُ الْأَمْرِ بِتَسْوِيَةِ الْآلَتَيْنِ وَتَعْدِيلُهُمَا بَعْدَ النَّهْيِ عَنْ نَقْصِهِمَا الْمُبَالِغَةُ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْإِيْفَاءِ، وَالْمَنْعِ مِنَ الْبَخْسِ<sup>(١)</sup>، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِيهِمْ مَجَرَّدُ الْكَفِّ عَنِ النَّقْصِ وَالْبَخْسِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ إِصْلَاحُ مَا أَفْسَدُوهُ وَجَعَلُوهُ مَعْيَارًا لِّظْلَمِهِمْ وَقَانُونًا لِعُدْوَانِهِمْ. وَفِيهِ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الْمُتَبَادَرِ مِنْهُ، فَإِنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى الْآخَرَ مَجَازٌ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

وَادَّعَى الْفَاضِلُ الْجَلْبِي أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ بَعْدَ النَّهْيِ السَّابِقِ لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّكْرَارِ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: إِنَّ النَّهْيَ قَدْ كَانَ عَنْ نَقْصِ حِجْمِ الْمِكْيَالِ وَصَنْجَاتِ الْمِيزَانِ، وَالْأَمْرَ بِإِيْفَاءِ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ حَقَّهُمَا بِأَنْ لَا يَنْقُصَ فِي الْكِيلِ وَالْوِزْنِ، وَهَذَا الْأَمْرُ بَعْدَ مَسَاوَاةِ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ لِلْمَعْهُودِ فَلَا تَكَرَّرَ، كَيْفَ وَلَوْ كَانَ تَكْرِيرًا لِلتَّأْكِيدِ وَالْمُبَالِغَةِ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُ الْوَائِ لِكَمَالِ الْاِتِّصَالِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ. انْتَهَى.

وَتَعَقَّبَ<sup>(٢)</sup> بِأَنَّ حَمْلَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ - وَقَدْ تَكَرَّرَا - فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى أَحَدِ مَعْنَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ خِلَافُ الظَّاهِرِ. وَأَنَّ فِي التَّكْرَارِ مِنَ الْفَوَائِدِ مَا جَعَلَهُ أَقْوَى مِنَ التَّأْسِيسِ، فَلَا يَنْبَغِي الْهَرَبُ مِنْهُ. وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلِأَنَّ اخْتِلَافَ الْمَقَاصِدِ فِي ذِيْنِكَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ جَعَلَهُمَا كَالْمُتَغَايِرَيْنِ، فَحُسِّنَ لَذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ أَهْلُ الْمَعَانِي فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿يَسْؤُمُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ وَيَذْنُبُونَ أَثْنَآءَكَ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٦]. انْتَهَى. وَفِي وَرُودِ مَا تَعَقَّبَ بِهِ أَوَّلًا تَأْمُلْ، فَتَأْمَلْ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَعْمِيمًا بَعْدَ تَخْصِيصٍ، فَإِنَّهُ يَشْمَلُ الْجُودَةَ وَالرِّدَاءَةَ وَغَيْرَ الْمِكْيَالِ وَالْمُوزُونِ أَيْضًا، فَهُوَ تَذْيِيلٌ وَتَتْمِيمٌ لِمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَغْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (٨٥) فَإِنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(م): وَالْمَنْعُ وَالْبَخْسُ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ تَفْسِيرِ أَبِي السَّعُودِ ٢٣١/٤، وَالْكَلَامُ مِنْهُ.

(٢) الْمُتَعَقِّبُ هُوَ الشَّهَابُ فِي الْحَاشِيَةِ ١٢٥/٥.

العَنِيَّ يَعْثُ تَنْقِصَ الحقوق وغيره؛ لأنه عبارة عن مطلق الفساد، وفعله من باب رَمَى وسَعَى وَرَضِيَ وجاء واوياً وياثياً<sup>(١)</sup>.

ويحتمل أن يكون نهياً عن بخس المكيل والموزون بعد النهي عن نقص المعيار والأمر بإيفائه، أي: لا تنقصوا الناس بسبب نقص المكيال والميزان وعدم اعتدالهما أشياءهم التي يشترونها بهما. والتصريح بهذا النهي بعد ما علم في ضمن النهي والأمرين السابقين للاهتمام بشأنه، والترغيب في إيفاء الحقوق بعد التهيب والزجر عن نقصها. وإلى كل من الاحتمالين ذهب بعض، وهو مبنئ على ما علمت من الاختلاف السابق في تفسير ما سبق.

وقيل: المراد بالبخس المكس، كأخذ العشور على نحو ما يفعل اليوم، والعني السرقة وقطع الطريق والغارة.

و«مفسدين» حال من ضمير «تعثوا»، وفائدة ذلك إخراج ما يُقصد به الإصلاح كما فعل الخضر عليه السلام من قتل الغلام وخرق السفينة، فهو حال مؤسفة.

وقيل: ليس الفائدة الإخراج المذكور، فإن المعنى: لا تعثوا في الأرض بتنقيص الحقوق مثلاً مفسدين مصالح دينكم وأمر آخرتكم، ومآل ذلك - على ما قيل - إلى تعليل النهي، كأنه قيل: لا تفسدوا في الأرض فإنه مفسد لدينكم وآخرتكم.

﴿بَقِيَتْ أَلَلٌ﴾ قال ابن عباس: أي: ما أبقاء سبحانه من الحلال بعد الإيفاء ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مما تجمعون بالبخس فإن ذلك هباء منثور، بل هو شر محض وإن زعمتم أنه خير ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ أي: بشرط أن تؤمنوا؛ إذ مع الكفر لا خير في شيء أصلاً، أو: إن كنتم مصدقين بي في مقالتي لكم.

وفي رواية أخرى عن الخبر أنه فسر البقية بالرزق. وقال الربيع: هي وصيته تعالى. وقال مقاتل: ثوابه في الآخرة. وقال الفراء<sup>(٢)</sup>: مراقبته عز وجل. وقال قتادة: ذخيرته. وقال الحسن: فرائضه سبحانه.

(١) في القاموس (عث): عثا كرمى وسعى ورضي عثياً وعثياناً، وعثا يعثو عثواً.

(٢) في معاني القرآن ٢/٢٥.

وزعم ابن عطية أنَّ كلَّ هذا لا يعطيه لفظ الآية، وإنما معناه الإبقاء<sup>(١)</sup>. وهو مأخوذ مما روي عن ابن جريج أنه قال: المعنى إبقاء الله تعالى النعيم عليكم خير لكم مما يحصل من النقص بالتطفيف.

وأياً ما كان فجواب الشرط محذوفٌ يدلُّ عليه ما قبله على ما ذهب إليه جمهور البصريين، وهو الصحيح.

وقرأ إسماعيل بن جعفر عن أهل المدينة: «بَقِيَّةٌ» بتخفيف الياء، قال ابن عطية: وهي لغة<sup>(٢)</sup>. قال أبو حيان: إنَّ حقَّ وصفِ فَعِلَ اللّازم أن يكون على وزن فَعِلَ<sup>(٣)</sup>، نحو شَجِيَّتِ المرأةُ فهي شَجِيَّةٌ، فإذا شَدَّدتِ الياء كان على وزن فَعِيلٍ للمبالغة<sup>(٤)</sup>.

وقرأ الحسن: «تَقِيَّةُ الله» بالتاء<sup>(٥)</sup>، والمرادُ تقواه سبحانه ومراقبته الصارفة عن المعاصي.

﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ (٨٧) أحفظكم من القبائح، أو: أحفظ عليكم أعمالكم وأجازيكم بها، وإنما أنا ناصحٌ مبلِّغٌ، وقد أعذرتُ إذ أنذرتُ ولم آلُ جهداً. أو: ما أنا بحافظٍ عليكم نِعَمَ الله تعالى لو لم تركوا سوءَ صنيعكم.

﴿قَالُوا يَسْخَبُ أَصْلُوكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ من الأصنام، أجابوا بذلك أمره عليه السلام بإيأهم بعبادة الله تعالى وحده المتضمنٌ لنهيهم عن عبادة الأصنام، وغرضهم منه إنكارُ الوحيِ الأمر، لكنَّهم بالغوا في ذلك إلى حيث أنكروا أن يكون هناك أمرٌ من العقل، وزعموا أنَّ ذلك من أحكام الوسوسة والجنون. قاتلهم الله تعالى أنى يؤفكون.

وعلى هذا بنوا استفهامهم وأخرجوا كلامهم، وقالوا بطريق الاستهزاء: أصلاتك التي هي من نتائج الوسوسة وأفاعيل المجانين تأمرُك بأن نترك ما استمرَّ

(١) المحرر الوجيز ١٩٩/٣.

(٢) المحرر الوجيز ١٩٩/٣، وذكر القراءة أيضاً أبو حيان في البحر ٢٥٢/٥.

(٣) في (م): فاعل، وهو خطأ.

(٤) البحر ٢٥٢/٥.

(٥) المصدر السابق.



على عبادته آباؤنا جيلاً بعد جيل من الأوثان والتمائيل؟ وإنما جعلوه عليه السلام مأموراً مع أنَّ الصادر عنه إنما هو الأمر بعبادة الله تعالى وغير ذلك من الشرائع؛ لأنه عليه السلام لم يكن يأمرهم من تلقاء نفسه، بل من جهة الوحي، وأنَّه كان يُعلمهم بأنه مأمورٌ بتبليغه إليهم.

وتخصيصهم بإسناد<sup>(١)</sup> الأمر إلى الصلاة من بين سائر أحكام النبوة؛ لأنَّه عليه السلام كان كثير الصلاة معروفاً بذلك، بل أخرج ابنُ عساكر<sup>(٢)</sup> عن الأحنف أنَّه عليه السلام كان أكثر الأنبياء صلاةً. وكانوا إذا رأوه يصلِّي يتغامزون ويتضحكون، فكانت هي من بين شعائر الدِّين ضحكةً لهم.

وقيل: إنَّ ذلك لأنَّه عليه السلام كان يصلِّي ويقول لهم: إنَّ الصلاة تأمرُ بالمعروف وتنهى عن الفحشاء والمنكر. وروي هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإلى الأوَّل ذهب غيرُ واحد. وهذا الإسناد حقيقيٌّ لا مجازيٌّ، غايةٌ ما في الباب أنهم قصدوا الحقيقة تهكُّماً، واختيارُ المضارع ليدلَّ على العموم بحسب الزمان.

وقوله سبحانه: (أَنْ تَتَزَكَّى) على تقدير: بتكليف أن نترك، فُحذف المضاف وهو تكليف، فدخل الجارُّ على «أن» ثم حُذف، وحذُف قبلها مَطَّرِد، وعُرفَ التخاطبُ في مثله يقتضي ذلك. وقيل: إنَّ الداعي إليه أنَّ الشخص لا يكلفُ بفعل غيره؛ لأنَّه غيرُ مقدور له أصلاً.

وقيل: لا تقدير، والمعنى: أصلاتك تأمرُك بما ليس في وسعك وعهدتك من أفاعيل غيرك؟ وغرضهم من ذلك التعريضُ بركاكة رأيه - وحاشاه عليه السلام - والاستهزاء به من تلك الجهة.

وتعقَّب بأنَّه ياباه دخولُ الهمزة على الصلاة دون الأمر، ويستدعي أن يصدر عنه عليه السلام في أثناء الدعوة ما يدلُّ على ذلك أو يوهمه، وأنَّى ذلك، فتأمل.

وقرأ أكثر السبعة: «أصلواتك» بالجمع<sup>(٣)</sup>. وأمرُ الجمع بين القراءتين سهل.

(١) في (م): إسناد.

(٢) كما في الدر المنثور ٣/٣٤٦.

(٣) التيسير ص ١١٩، والنشر ٢/٢٩٠، وقرأ بالتوحيد حفص وحزمة والكسائي، ومن العشرة خلف.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ أجابوا به أمره عليه السلام بإيفاء الحقوق ونهيه عن البخس والنقص، وهو عطفٌ على «ما»، و«أو» بمعنى الواو، أي: وأن نترك فعلنا ما نشاء في أموالنا من التطفيف وغيره. ولا يصحُّ عطفه على «أن نترك» لاستحالة المعنى، إذ يصير حينئذ: تأمرُك بفعلنا في أموالنا ما نشاء من التطفيف وغيره. وهم منهئون عن ذلك لا مأمورون به.

وحملُ «ما» على ما أشرنا إليه هو الظاهر، وقيل: كانوا يقرضون الدراهم والدنانير ويُجرونها مع الصحيحة على جهة التدليس، فنهوا عن ذلك فقالوا ما قالوا. وروي هذا عن محمد بن كعب. وأدخل بعضهم ذلك الفعل في العني في الأرض، فيكون النهي عنه نهياً عنه، ولا مانع من اندراجهِ في عموم «ما».

وقرأ الضحاك بن قيس وابن أبي عبله وزيد بن علي بالتاء في الفعلين على الخطاب<sup>(١)</sup>، فالعطف على مفعول «تأمرُك»، أي: أصلاتك تأمرُك أن تفعل في أموالنا ما تشاء، أي: من إيفاء المكيال والميزان كما هو الظاهر، وقيل: من الزكاة، فقد كان عليه السلام يأمرهم بها كما روي عن سفيان الثوري.

قيل: وفي الآية على هذا مع حمل الصلاة على ما يتبادرُ منها دليلٌ على أنه كان في شريعته عليه السلام صلاةً وزكاةً، وأُيدَ بما روي عن الحسن أنه قال: لم يبعث الله تعالى نبياً إلا فرضَ عليه الصلاة والزكاة.

وأنت تعلم أنَّ حمل «ما تشاء» على الزكاة غيرُ متعين، بل هو خلافُ ظاهر السُّوق، وحمل الصلاة على ذلك وإن كان ظاهراً إلا أنَّه رَوَى ابنُ المنذر وغيره عن الأعمش تفسيرها بالقراءة<sup>(٢)</sup>، ونُقِلَ عن غيره تفسيرها بالدعاء الذي هو المعنى اللغويُّ لها.

وعن أبي مسلم وعطاء<sup>(٣)</sup> تفسيرها بالدين لأنها من أجلِّ أموره. وعلى تقدير أن يُرادَ منها الصلاة بالمعنى الآخر لا تدلُّ الآية على أكثر من أن يكون له عليه السلام

(١) البحر ٥/٢٥٣، ويعني بالفعلين: «فعل» و«نشاء».

(٢) عزاه لابن المنذر السيوطي في الدر ٣/٣٤٦، وأخرجه أيضاً الطبري ١٢/٥٤٦-٥٤٧.

(٣) قوله: وعطاء، ساقط من (م).

صلاة، ولا تدلُّ على أنها من الأمور المكلف بها أحدٌ من أمته، فيمكن أن يكون ذلك من خصوصياته عليه السلام، وما روي عن الحسن ليس نصًّا في الغرض كما لا يخفى.

هذا وجوز أن يكون العطف على هذه القراءة على «ما»، وتعقّب بأنه يستدعي أن يُحمل التركُّ على معنيين مختلفين، ولا يترك على ما يتبادر منه.

وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحةٌ بالنون في الأول والتاء في الثاني<sup>(١)</sup>، والعطف على مفعول «تأمرك»، والمعنى ظاهر مما تقدّم.

﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ ٦٢ وَصَفَوْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ عَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِعَارَةِ التَّهْكُمِيَّةِ، فَالْمُرَادُ بِهِمَا ضِدُّ مَعْنَاهُمَا، وَهَذَا هُوَ الْمُرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ قَتَادَةُ وَالْمُبَرِّدُ.

وجوز أن يكونوا وصفوه بذلك بناءً على الرِّعْمِ، والجملة تعليلٌ لِمَا سَبَقَ مِنْ اسْتِبْعَادِ مَا ذَكَرُوهُ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: كَيْفَ تَكَلَّفْنَا بِمَا تَكَلَّفْنَا مَعَ أَنَّكَ أَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ بِزَعْمِكَ.

وقيل: يجوز أن يكون تعليلًا باقياً على ظاهره بناءً على أنه عليه السلام كان موصوفاً عندهم بِالْحِلْمِ وَالرُّشْدِ، وَكَانَ ذَلِكَ بِزَعْمِهِمْ مَانِعاً مِنْ صُدُورِ مَا صَدَرَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَرُجِّحَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ بِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّهُ تَهْكُمُ أَيْضاً، وَرُجِّحَ الْأَخِيرُ بِأَنَّهُ يَكُونُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي قِصَّةِ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِمْ لَهُ: ﴿قَدْ كُنْتَ مِنَّا مَرْجُوءًا قَبْلَ هَذَا﴾ [هود: ٦٢] وَتَعْقِيهِ بِمَثَلِ مَا عَقَّبَ بِهِ ذَلِكَ - حَسْبَمَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قَالَ يَفْقَهُوْا أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ يَنْتَهَىٰ﴾ حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ ﴿مِنْ رَّبِّي﴾ وَمَالِكٍ أُمُورِي<sup>(٢)</sup> ﴿وَرَزَقْنِي مِنهُ﴾ مِنْ لَدُنْهُ سُبْحَانَهُ ﴿رِزْقًا حَسَنًا﴾ هُوَ النُّبُوَّةُ وَالْحِكْمَةُ - يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَالْجَوَابُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ إِرْخَاءِ الْعِنَانِ وَالْكَلَامِ الْمُنْصِفِ، كَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صَدَقْتُمْ فِيمَا قُلْتُمْ أَنِّي لَمْ أَزَلْ مُرْشِداً لَكُمْ

(١) البحر ٢٥٣/٥، وهي في القراءات الشاذة ص ٦١ عن علي رضي الله عنه والضحاك.

(٢) في الأصل: أمري.

حليماً فيما بينكم، لكن ما جئتُ به ليس غيرَ الإرشاد والنصيحة لكم، انظروا بعين الإنصاف وأنتم البَاءُ: إن كنتُ على حجة واضحة ويقين من ربي، وكنتُ نبياً على الحقيقة، أيصحُّ لي وأنا مرشدُكم والناصحُ لكم أن لا آمرَكم بترك عبادة الأوثان والكفِّ عن المعاصي، والأنبياء لا يُعْثون إلا لذلك؟ ثم إنه عليه السلام أكَّد معنى الإرشاد وأدرج معنى الحلم فيما سيأتي من كلامه ﷺ. كذا قرَّره العلامة الطَّيْبِي.

واختار شيخُ الإسلام<sup>(١)</sup> عدم كونه باقياً على الظاهر لِمَا أنَّ مقام الاستهزاء آبٍ عنه وذكر قدس سره أنَّ المراد بالبيئة والرزق الحسن النبوة والحكمة، وأنَّ التعبيرَ عنهما بذلك للتنبيه على أنَّهما مع كونهما بيئةً رزقٌ حسن، كيف لا وذلك مناطُ الحياة الأبدية له عليه السلام ولأمته، وأنَّ هذا الكلام منه عليه السلام ردٌّ على مقالاتهم الشنعاء المتضمنة زعمَ عدم استناد أمره ونهيه إلى سند.

ثم قال: وجوابُ الشرط محذوفٌ يدلُّ عليه فحوى الكلام، أي: أتقولون، والمعنى أنَّكم عَدَدْتُمْ ما صدر عني من الأوامر والنواهي من قبيل ما لا يَصِحُّ أن يتفوَّه به عاقل، وجعلْتُموه من أحكام الوسوسة والجنون؛ واستهزأتم بي وبأفعالي، وقتلتم ما قلتُم، فأخبروني إن كنت من جهة ربي ومالكِ أموري ثابتاً على النبوة والحكمة التي ليس وراءها غايةٌ للكمال ولا مطمحٌ لطامح، ورزقني لذلك رزقاً حسناً، أتقولون في شأني وشأنِ أفعالي ما تقولون مِمَّا لا خيرَ فيه ولا شرَّ وراءه؟! وادَّعى أنَّ هذا هو الجواب الذي يستدعيه السِّياق، ويساعده النظمُ الكريم<sup>(٢)</sup>.

وفسَّر القاضي<sup>(٣)</sup> الرزقَ الحسنَ بما آتاه الله تعالى من المالِ الحلالِ، ومعنى كون ذلك منه تعالى أنَّه من عنده سبحانه وبإعانتِه بلا كدٍّ في تحصيله، وقدَّر جواب الشرط: فهل يَسعُ لي مع هذا الإنعام الجامع للسعادة الروحانية والجسمانية أن أخونَ في وحيه وأخالفه في أمره ونهيه، وذكر أنَّ هذا الكلام منه عليه السلام اعتذارٌ

(١) هو أبو السعود في تفسيره ٢٣٣/٤.

(٢) تفسير أبي السعود ٢٣٣/٤.

(٣) هو البياضوي في تفسيره مع حاشية الشهاب ١٢٧/٥.

عَمَّا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ مِنْ تَغْيِيرِ الْمَأْلُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ دِينِ الْآبَاءِ . وَقَدَّرَ بَعْضُهُمْ مَا قَدَّرَهُ الْعَلَّامَةُ الطَّبِيبِيُّ (١) .

وزعم شيخ الإسلام أنَّ ذينك التقديرين بمعزلٍ عَمَّا يستدعيه السِّياق، وأنهما إنما يناسبان إنْ حُمِلَ كلامُهم على الحقيقة، وأريد بالصلاة الذِّينُ حَسْبَمَا نُقِلَ عن أبي مسلم وعطاء، ويكون المراد بالرزق الحسن على ذلك ما آتاه الله تعالى من الحلالِ فقط كما روي عن الضُّحَّاك، ويكون المعنى حينئذٍ: أخبروني إن كنت نبياً من عند الله تعالى ورزقني مالا حلالاً أستغني به عن العالمين، أيصحُّ أن أخالف أمره أو أوافقكم فيما تأتون وما تذكرون (٢) . انتهى .

وأقول: لا يخفى أنَّ المناسب للمقام حملُ الرزق الحسن على ما آتاه الله تعالى من الحلال الخالي عن التطفيف والبخس، وتقديرُ جواب الشرط نحو ما قدَّره القاضي ليس في الكلام ما يأبى عنه، ولا يتوقَّف على حمل الكلام على الحقيقة والصلاة على الذِّين، بل يتأتَّى تقديرُ ذلك ولو كان الكلامُ على سبيل التهكُّم والصلاة بالمعنى المتبادر، بأن يقال: إنَّهم - قاتلهم الله تعالى - لَمَّا قالوا (٣) في ظلال الضَّلال، وقالوا ما قالوا في حقِّ نبيِّهم وما صدر منه من الأفعال، لم يكن لهم مقصودٌ إلا تركُ الدَّعوة وتركهم وما يفعلون، ولم يتعرَّض عليه السلام صريحاً لردِّ قولهم المتضمَّن لرميه - وحاشاه - بالوسوسة والجنون والسَّفه والغواية، إيذاناً بأنَّ ذلك مما لا يستحقُّ جواباً لظهور بطلانه، وتعرَّض لجوابهم عَمَّا قصدوه بكلامهم ذلك مما يكون فيه قطعُ أطماعهم من أوَّل الأمر، مع الإشارة إلى ردِّ ما تضمنته مقالاتهم الشنعاء، فكأنه عليه السلام قال لهم: يا قوم إنَّكم اجترائتم على هذه المقالة الشنيعة وضمنتموها ما هو ظاهرُ البطلان لقصدِ أن أترككم وشأنكم من عبادة الأوثان ونقصِ المكيال والميزان، فأخبروني إن كنتُ نبياً من عند الله تعالى، ومستغنياً بما رزقني من المال الحلال عنكم وعن غيركم، أيصحُّ أن أخالف وحيه

(١) أي أن المحذوف: أيصح لي أن لا آمركم بترك عبادة الأوثان والكف عن المعاصي، وقد سلف عن الطيبي قريباً، وينظر تفسير أبي السعود ٢٣٣/٤ .

(٢) تفسير أبي السعود ٢٣٤/٤ .

(٣) من القيلولة .

وأوافق هواكم؟ لا يكون ذلك مني أصلاً، فإذن لا فائدة لكم في هذا الكلام الشنيع.

وربما يقال: إن في هذا الجواب إشارة إلى وصفهم بنحو ما وصفوه به عليه السلام، كأنه قال: إن طلبكم مني ترك الدعوة وموافقة الهوى مع أنني مأمور بدعوتكم وغني عنكم مما لا يصدر عن عاقل، ولا يرتكبه إلا سفيه غاوٍ، وكان التعرض لذكر الرزق مع الكون على بينة للإشارة إلى وجود المقتضي وارتفاع ما يُظن مانعاً، ولا يخفى ما في إخراج الجواب على هذا الوجه من الحُسن، فتأمل.

بقي أن الذي ذكره النُّحاة على ما قال أبو حيان<sup>(١)</sup> في مثل هذا الكلام - أعني «أرايتم إن كنت» إلخ - أن تقدّر الجملة الاستفهامية على أنها في موضع المفعول الثاني لـ «أرايتم» المتضمنة معنى أخبروني المتعدية إلى مفعولين، والغالب في الثاني أن يكون جملة استفهامية، وجواب الشرط ما يدل عليه الجملة السابقة مع متعلقها، والتقدير: إن كنت على بينة من ربي فأخبروني هل يسع لي... إلخ، فافهم ولا تغفل.

﴿وَمَا أَرِيدُ﴾ ينهي إياكم عما أنهاكم عنه من البُخس والتطيف ﴿أَنْ أَخَالَفَكُمْ إِلَى مَا أَنْتُمْ عَنْهُ﴾ أي: أقصده بعد ما وليتم عنه، فاستبدَّ به دونكم، كما هو شأن بعض الناس في المنع عن بعض الأمور، يقال: خالفني فلان إلى كذا: إذا قصده وأنت مولٍ عنه، وخالفني عنه: إذا ولَّى عنه وأنت قاصده.

قال في «البحر»: والظاهر ما ذكره أن «أن أخالفكم» في موضع المفعول به لـ «أريد» أي: وما أريد مخالفتكم، ويكون خالف بمعنى خلف، نحو جاوزَ وجازَ، ويكون المعنى: وما أريد أن أكون خلفاً منكم، و«إلى» متعلقة بـ «أخالف»، أو محذوف أي: مائلاً إلى ما أنهاكم عنه. وقيل: في الكلام فعلٌ محذوف معطوف على المذكور، أي: وأميل إلى... إلخ. ويجوز أن يبقى «أخالف» على ظاهره من المخالفة، ويكون «أن» وما بعدها في موضع المفعول به لـ «أريد» ويقدر: مائلاً إلى، كما تقدّم، أو يكون «أن» وما بعدها في موضع المفعول له، و«إلى ما» متعلقاً

(١) في البحر ٢٥٤/٥، ونقله المصنف عنه بواسطة الشهاب في الحاشية ١٢٧/٥.

بـ «أريد» أي: وما أقصد لأجل مخالفتكم إلى ما أنهاكم عنه. وقال الزجاء في معنى ذلك: أي: ما أقصد بخلافكم إلى ارتكاب ما أنهاكم عنه<sup>(١)</sup>.

﴿إِنْ أَرِيدُ﴾ أي: ما أريد بما أقول لكم ﴿إِلَّا إِصْلَاحٌ﴾ أي: إلا أن أصلحكم بالنصيحة والموعظة ﴿وَمَا اسْتَطَعْتُ﴾ أي: مدة استطاعتي ذلك وتمكّني منه لا آلو فيه جهداً، فـ «ما» مصدرية ظرفية.

وجوّز فيها أن تكون موصولة بدلاً من «الإصلاح»، أي: المقدار الذي استطعته، أو: إلا الإصلاح إصلاح ما استطعت، وهي إمّا بدلٌ بعضٍ أو كلّ؛ لأنّ المتبادر من الإصلاح ما يقدر عليه. وقيل: بدلٌ اشتمال، وعليه وعلى الأول يقدر ضمير، أي: منه؛ لأنّه في مثل ذلك لا بدّ منه. وجوّز أيضاً أن تكون مفعولاً به للمصدر المذكور كقوله:

ضعيفُ النكاية أعداءه يخالُ الفرار يراخي الأجل<sup>(٢)</sup>  
أي: ما أريد إلا أن أصلح ما استطعت إصلاحه من فاسدكم.

والأبلغ الأظهر ما قدمناه؛ لأنّ في احتمال البدلية إضماراً وفوات المبالغة. وفي الاحتمال الأخير إعمال المصدر المعرّف في المفعول به، وفيه - مع أنّه لا يجوز عند الكوفيين، ويقلّ عند البصريين - فواتها، وزيادة إضمار مفعول «استطعت».

﴿وَمَا تَوْفِيقِي﴾ أي: ما كوني موفقاً لتحقيق ما أتوخّاه من إصلاحكم ﴿إِلَّا بِاللَّهِ﴾ أي: بتأييده سبحانه ومعونه.

واختار بعضهم أن يكون المراد: وما توفّقي لإصابة الحقّ والصواب في كلّ ما آتي وأدّر إلا بهدأته تعالى ومعونه.

والظاهر أنّ المراد: وما كلّ فردٍ من أفراد توفّقي؛ إمّا صرّحوا به من أنّ المصدر المضاف من صيغ العموم، ويؤول إلى هذا ما قيل: إنّ المعنى: ما جنس

(١) البحر ٢٥٤/٥، وقول الزجاء في معاني القرآن ٧٣/٣.

(٢) الكتاب ١٣٨/٣، والخزانة ١٢٧/٨. وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، كما ذكر البغدادى.

توفيقِي؛ لأن انحصارَ الجنس يقتضي انحصارَ أفراده، لكنْ على الأول بطريق المفهوم، وعلى الثاني بطريق المنطوق.

وتقديرُ المضاف بعد الباء مما التزمه كثيرٌ، وفيه - على ما قيل - دفعُ الإشكال بأنَّ فاعل التوفيق هو الله تعالى، وأهلُ العربية يستقبحون نسبةَ الفعل إلى الفاعل بالباء لأنها تدخل على الآلة، فلا يحسنُ: ضربِي بزيد، وإنما يقال: من زيد، فلا استعمالُ الفصيح بناءً على هذا: وما توفيقِي إلا من عند الله، ووجهُ الدفع بذلك التقدير ظاهر؛ لأنَّ الدخولَ ليس على الفاعل حينئذ.

وجوز أن يكون ذلك التقدير؛ لِمَا أنَّ التوفيق - وهو كونُ فعلِ العبد موافقاً لِمَا يحبه الله تعالى ويرضاه - لا يكون إلا بدلالةِ الله تعالى عليه، ومجردُ الدلالة لا يجدي بدون المعونة منه عزَّ شأنه.

﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ في ذلك، أو: في جميع أموري، لا على غيره؛ فإنه سبحانه القادرُ المتمكِّن من كلِّ شيءٍ، وغيره سبحانه عاجزٌ في حدِّ ذاته، بل معدومٌ ساقطٌ عن درجة الاعتبار، كما أشار إليه الكتابُ وعينه أولو البصائر والألباب.

﴿وَالَيْهِ أُنِيبُ﴾ أي: أَرْجِعُ فيما أنا بصدده، أو: أَقْبِلُ بِشراشيري<sup>(١)</sup> في مجامع أموري لا إلى غيره. والجملةُ معطوفة على ما قبلها، وكأنَّ إشارَةً صيغة الاستقبال فيها على الماضي الأنسبِ للتقرُّر والتحقُّق كما في التوكُّل لاستحضار الصورة والدلالة على الاستمرار، ولا يخفى ما في جوابه عليه السلام مما لا يكاد يوجد في كلام خطيبٍ إلا أن يكون نبياً.

وفي «أنوار التنزيل» أنَّ لأجوبته عليه السلام الثلاثة، يعني «يا قوم أرايتُم» إلخ، و«ما أريد أن أخالفكم» إلخ، و«إنَّ أريد» إلخ على هذا النَّسق شأنًا، وهو التنبيه على أنَّ العاقل يجب أن يراعي في كلِّ ما يأتيه ويذرُّه ثلاثة حقوق؛ أهمُّها وأعلاها: حقُّ الله تعالى؛ فإنَّ الجواب الأول متضمَّن بيانَ حقِّ الله تعالى من شكر نعمته والاجتهاد في خدمته. وثانيها: حقُّ النَّفس، فإنَّ الجواب الثاني متضمَّن بيانَ حقِّ نفسه من كفِّها عمَّا ينبغي أن ينتهي عنه غيره. وثالثها: حقُّ الناس؛ فإنَّ الجواب

(١) الشراشر: النفس، والأثقال، وجميع الجسد، والمحبة. القاموس (شرر).



الثالث متضمن للإشارة إلى أن حقَّ الغير عليه إصلاحه وإرشاده<sup>(١)</sup>.

وإنما لم يعطف قوله: «إن أريد» إلخ على ما قبله؛ لكونه مؤكداً ومقررّاً له؛ لأنه لو أراد الاستثناؤه بما نهى عنه لم يكن مريداً للإصلاح، ولا ينافي هذا كونه متضمناً لجواب آخر، وكأنَّ قوله: «وما توفيقي» إلخ إزاحةً لما عسى أن يوهمه إسناد الاستطاعة إليه بإرادته من استبداده<sup>(٢)</sup> بذلك، ونظير ذلك (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وفيه مع ما بعده إشارةً إلى محض التوحيد.

وقال غير واحد: إنَّه قد اشتمل كلامه عليه السلام على مراعاة لطف المراجعة، ورفق الاستئصال، والمحافظة على حسن المجاورة والمحاورة، وتمهيد معاهد الحق بطلب التوفيق من جانبه تعالى، والاستعانة به عزَّ شأنه في أموره، وحسم أطماع الكفار، وإظهار الفراغ عنهم، وعدم المبالاة بمعاداتهم.

قيل: وفيه أيضاً تهديدهم بالرجوع إلى الله تعالى للجزاء، وذلك من قوله: «واليه أنيب»؛ لأنَّ الرجوع إليه سبحانه يُكنى به عن الجزاء، وهو وإن كان هنا مخصوصاً به لاقتضاء المقام له، لكنَّه لا فرق فيه بينه وبين غيره.

وفيه - مع خفاء وجه الإشارة - أنَّ الإنابة إنَّما هي الرجوع الاختياري بالفعل إليه سبحانه، لا الرجوع اضطراري للجزاء وما يعمُّه.

وقد يقال: إنَّ في قوله: «عليه توكلت» إشارةً أيضاً إلى تهديدهم؛ لأنه عزَّ وجلَّ الكافي المعين لمن توكل عليه، لكن لا يتعيَّن أن يكون ذلك تهديداً بالجزاء يوم القيامة.

﴿وَيَنْفَرُ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ أي: لا يكسبنكم ﴿شِقَاقَ﴾ أي: معاداتي، وأصلها أنَّ أحد المتعادين يكون في عدوة وشق. والآخر<sup>(٣)</sup> في آخر، وروي هذا عن السُّدي. وعن الحسن: ضراري، وعن بعض: فراقي. والكلُّ متقارب.

وهو فاعل «يجرمَنَّكم»، والكاف مفعوله الأول، وقوله سبحانه: ﴿أَنْ

(١) تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ١٢٧/٥.

(٢) في الأصل: استعداده، والمثبت من (م) وتفسير أبي السعود ٢٣٤/٤.

(٣) في الأصل: والآخر يكون.

يُصِيبَكُمْ﴾ مفعوله الثاني، وقد جاء تعديّ «جَرَمَ» إلى مفعولين كما جاء تعديّها لواحد، وهي مثل «كسب» في ذلك، ومن الأوّل قوله:

ولقد طعنْتَ أبا عُيَيْنَةَ طعنةً جَرَمْتَ فزارَةً بعدها أن يغضبوا<sup>(١)</sup>

وإضافة «شقاق» إلى ياء المتكلّم من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: لا يكسبنكم شقاقكم إيّاي أن يصيبكم ﴿يَنْتُلُ مَا أَصَابَ قَوْمٌ تَوْجٍ﴾ من الغرق ﴿أَوْ قَوْمَ هُودٍ﴾ من الريح ﴿أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ﴾ من الرّجفة والصّيحة. ونهي الشقاق مجاز أو كناية عن نهيمهم، وهو أبلغ من توجيه النهي إليهم؛ لأنه إذا نُهي وهو لا يَعْقِلُ عُلِمَ نهْيُ المشاقين بالطريق الأولى.

وقرأ ابن وثاب والأعمش: «يُجَرِّمَنَّكُمْ» بضمّ الياء<sup>(٢)</sup>، وحكي أيضاً عن ابن كثير<sup>(٣)</sup>، وهو حينئذٍ من أَجْرَمْتُهُ ذَنْباً: إذا جعلته جارماً له، أي: كاسباً، والهمزة للنقل من جَرَمَ المتعديّ إلى مفعول واحد، ونظيره في النّقل كذلك: كَسَبَ المال فإنه يقال فيه<sup>(٤)</sup>: أَكْسَبَهُ المالَ، والقراءتان سواءٌ في المعنى، إلا أن المشهورة جارية على ما هو الأكثر استعمالاً في كلام الفصحاء من العرب الموثوق بعربيّتهم.

وقرأ مجاهد والجحدريّ وابنُ أبي إسحاق: «مثل» بالفتح<sup>(٥)</sup>. وروي ذلك عن نافع<sup>(٦)</sup>. وخرّجه جمعٌ على أن «مثل» فاعلٌ أيضاً، إلا أنه بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكّن، وقد جوّز فيه وكذا في «غير» مع «ما» و«أن» المخفّفة والمشدّدة ذلك كالظروف المضافة للمبنيّ، وعلى هذا جاء قوله:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقْتُ حَمَامَةً في غصونٍ ذاتِ أوقالٍ<sup>(٧)</sup>

(١) الكتاب ١٣٨/٣، والخزانة ٢٨٣/١٠، وسلف ٢٤/٧.

(٢) المحتسب ٣٢٧/١، والبحر ٢٥٥/٥.

(٣) نسبها إليه الزمخشري في الكشاف ٢٨٨/٢، والمشهور عنه القراءة بفتح الياء.

(٤) في الأصل: في.

(٥) القراءات الشاذة ص ٦١، والبحر ٢٥٥/٥.

(٦) البحر ٢٥٥/٥، والمشهور عنه القراءة بالضم.

(٧) الكتاب ٣٢٩/٢، والأصول في النحو ٢٧٦/١، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، والإنصاف

١/٢٨٧ و ٢٩٠، والمغني ١/٦٧١، والخزانة ٤٠٦/٣، وفيه: نطقت: صوّتت وصدحت.

وذا صفة لغصون. والأوقال جمع وُقُل، وفي كتاب النبات للدينوري، العقل إذا كان رطباً

وبعض: على أنه نعت لمصدر محذوف والفتحة إعراب، أي: إصابة مثل إصابة قوم نوح، وفاعل «يصيبكم» ضمير مستتر يعود على العذاب المفهوم من السياق، وفيه تكلف.

﴿وَمَا قَوْمٌ لَوْ لُوطٍ مِّنكُمْ يَبْعِدُ ۝﴾ زماناً كما روي عن قتادة، أو مكاناً كما روي عن غيره، ومراده عليه السلام: أنكم إن لم تعتبروا بمن قبل لوط لم يكن عهده أو بعد مكان فاعتبروا بهؤلاء، فإنهم بمنزلة ومسمع منكم، وكأنه إنما غير أسلوب التحذير بهم واكتفى بذكر قربهم إيذاناً بأن ذلك موعن عن ذكر ما أصابهم لشهرة كونه منظوماً في سمط ما ذكر من دواهي الأمم المرقومة.

وجوز أن يراد بالبعد البعد المعنوي، أي: ليسوا ببعيد منكم في الكفر والمساوي، فاحذروا أن يحل بكم ما أحل بهم من العذاب، وقد أخذ هذا المعنى بعض المتأخرين فقال:

فإن لم تكونوا قوم لوط بعينهم فما قوم لوط منكم ببعيد<sup>(١)</sup>  
وإفراد «بعيد» وتذكيره مع كون المخبر عنه وهو «قوم» اسم جمع، ومؤنثاً لفظاً على ما نص عليه الزمخشري، واستدل له بتصغيره على قومية، وذلك يقتضي أن يقال: ببعيدة موافقة للفظ، وبعيدة للمعنى = لأن المراد: وما إهلاكهم، أو: وما هم بشيء بعيد، أو: وما هم في زمان بعيد أو مكان بعيد، وجوز أن يكون ذلك لأنه يستوي في «بعيد» المذكر والمؤنث لكونه على زنة المصادر، كالنهيق والصهيل<sup>(٢)</sup>.

وفي «الكشف» عن الجوهري: أن القوم يذكر ويؤنث؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين تذكّر وتؤنث، مثل رهط ونفر وقوم، وإذا صغرت لم تدخل في الهاء، وقلت: قويم، ورهيط، ونفير، ويدخل الهاء فيما يكون

= لم يدرك فهو البهش، فإذا ييس فهو الوقل. اهـ. والمقل: حمل الدوم، والدوم: شجر عظام من الفصيلة النخيلية. المعجم الوسيط (دوم) و (مقل). والبيت لأبي قيس بن الأسلت أو لأبي قيس بن رفاعه. ينظر الخزانة ٤١٣/٣.

(١) البيت لبهاء الدين زهير بن محمد، وهو في ديوانه ص ٨٣.

(٢) الكشف ٢٨٨/٢ و ١١٩/٣ و ١٢٠.

لغير الآدميين، مثل الإبل والغنم؛ لأن التأنيث لازم<sup>(١)</sup>. وبينه وبين ما نقل عن الزمخشري بونٌ بعيد، وعليه فلا حاجة إلى التأويل.

هذا، ثم إنَّه عليه السلام لمَّا أُنذِرهم سوءَ عاقبةِ صنيعهم عَقَبه طمعاً في اِرْعَائِهِمْ عَمَّا هُم فِيهِ مِنَ الضَّلَالِ بِالْحَمْلِ عَلَى الاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ، فَقَالَ: ﴿وَأَسْتَغْفِرُكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ مَرَّ تَفْسِيرُ مِثْلِهِ ﴿إِنَّ رَبِّي رَجِيمٌ﴾ عَظِيمُ الرَّحْمَةِ، فَيَرْحُمُ مَنْ يَطْلُبُ مِنْهُ الْمَغْفِرَةَ ﴿وَدُودٌ﴾ ١٩٥ أَي: كَثِيرُ الْوُدِّ وَالْمَحَبَّةِ، فَيَحِبُّ مَنْ يَتُوبُ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَالْمَشْهُورُ جَعَلَ الْوُدُودَ مَجَازاً بِاعْتِبَارِ الْغَايَةِ، أَي: مَبَالِغُ فِي فِعْلٍ مَا يَفْعَلُ الْبَلِيعُ الْمُوَدَّةَ بِمَنْ يُوَدُّهُ مِنَ اللَّطْفِ وَالْإِحْسَانِ. وَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ كُنَايَةً عِنْدَ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ إِمْكَانَ الْمَعْنَى الْأَصْلِي.

والداعي لارتكاب المجاز أو الكناية على ما قيل: أَنَّ الْمُوَدَّةَ بِمَعْنَى الْمِيلِ الْقَلْبِيِّ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَصَحُّ وَصْفُهُ تَعَالَى بِهِ، وَالسَّلَفِيُّ يَقُولُ: الْمُوَدَّةُ فِينَا الْمِيلُ الْمَذْكُورُ، وَفِيهِ سَبْحَانَهُ وَرَاءَ ذَلِكَ مِمَّا يَلِيقُ بِجَلَالِ ذَاتِهِ جَلَّ جَلَالُهُ.

وقيل: معنى «ودود» متحبِّبٌ إِلَى عِبَادِهِ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ. وَقِيلَ: مُحَبَّبٌ الْمُؤْمِنِينَ. وَتَفْسِيرُهُ هُنَا بِمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَى.

والجملة في موضع التعليل للأمر السَّابِقِ، وَلَمْ يَغْتَبِرِ الْأَكْثَرُ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ نَحْوِ التَّوْزِيعِ، فَقَالَ: عَظِيمُ الرَّحْمَةِ لِلتَّائِبِينَ، مَبَالِغُ فِي اللَّطْفِ وَالْإِحْسَانِ بِهِمْ، وَهُوَ مِمَّا لَا بَأْسَ بِهِ.

﴿قَالُوا يَنْشُعْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا نَقُولُ﴾ أَي: مَا نَفَهُمْ ذَلِكَ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كَلَامَهُ الْمُشْتَمِلَ عَلَى فَنُونِ الْحِكْمِ وَالْمَوَاعِظِ، وَأَنْوَاعِ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ، إِذْ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْحِيلُ، وَعَيَّتْ بِهِمُ الْعِلَلُ، وَلَمْ يَجِدُوا إِلَى مُحَاوَرَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَبِيلًا، مِنْ قَبِيلِ التَّخْلِيطِ وَالْهَذْيَانِ الَّذِي لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ وَلَا يُدْرَكُ فَحَوَاهُ.

وقيل: قالوا ذلك استهانةً به عليه السلام، كما يقول الرجل لمن لا يعبا به: لَا أَدْرِي مَا تَقُولُ. وَلَيْسَ فِيهِ كَثِيرٌ مَغَايِرَةٌ لِلأَوَّلِ.

ويحتمل أن يكون ذلك لعدم توجُّههم إلى سماع كلامه عليه السلام؛ لمزيد نفرتهم عنه، أو لغباوتهم وقصور عقولهم.

قيل: وقولهم: «كثيراً» للفرار عن المكابرة، ولا يصح أن يراد به الكل وإن ورد في اللغة؛ لأنَّ «مما تقول» يأبى ذلك، كما أنَّ «كثيراً» نفسه يأبى حمل كلامهم هذا على أنه كناية عن عدم القبول.

وزعم بعضهم أنهم إنما لم يفقهوا كثيراً ممَّا يقول لأنه عليه السَّلام كان أَلْفَغَ، وأظنُّ أنه لم يُفصِّحْ بذلك خبرٌ صحيح، على أنَّ ظاهر ما جاء من وصفه عليه السلام بأنَّه خطيبُ الأنبياء يأبى ذلك. ولعلَّ صيغة المضارع للإيذان بالاستمرار.

﴿وَإِنَّا لَأَرْثُكَ فِينَا﴾ أي: فيما بيننا ﴿ضَعِيفًا﴾ لا قوَّة لك ولا قدرة على شيء من الضَّرِّ والنَّفْعِ والإيقاع والدَّفْعِ.

وروي عن ابن عباس وابن جبير وسفيان الثوري وأبي صالح تفسير الضعيف بالأعمى، وهي لغة أهل اليمن، وذلك كما يطلقون عليه ضريباً، وهو من باب الكناية على ما نصَّ عليه البعض، وإطلاق البصير عليه كما هو شائع من باب الاستعارة تلميحاً.

وضَعَّفَ هذا التفسير بأنَّ التقييد بقولهم: «فينا» يصير لغواً؛ لأنَّ مَنْ كان أعمى يكون أعمى فيهم وفي غيرهم، وإرادته لازمه وهي الضعفُ بين مَنْ ينصره ويعاديه لا يَخْفَى تكلفه، ومن هنا قال الإمام: جَوَّزَ بعضُ أصحابنا العمى على الأنبياء عليهم السلام، لكن لا يحسنُ الحملُ عليه هنا<sup>(١)</sup>.

وأنت تعلم أنَّ المصحَّحَ عند أهل السنَّة أنَّ الأنبياء عليهم السلام ليس فيهم أعمى، وما حكاه الله تعالى عن يعقوبَ عليه السلام كان أمراً عارضاً وذهب.

والأخبارُ المرويةُ عن ذكرنا في شعيب عليه السلام لم نقف على تصحيح لها سوى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه فإنَّ الحاكم صحَّح بعض طرقه<sup>(٢)</sup>، لكنَّ تصحيح الحاكم كتضعيف ابن الجوزي غير معوَّل عليه، وربَّما يقال فيه نحو ما قيل في

(١) تفسير الرازي ٤٩/١٨.

(٢) المستدرک ٥٦٨/٢.

يعقوب عليه السَّلام، فقد أخرج الواحدي وابنُ عساكر عن شدَّاد بن أوس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «بكى شعيبُ عليه السلام من حبِّ الله تعالى حتى عمي، فردَّ الله تعالى عليه بصره، وأوحى إليه: يا شعيبُ ما هذا البكاء، أشوقاً إلى الجنة أم خوفاً من النار؟ فقال: لا، ولكن اعتقدتُ حبَّك بقلبي، فإذا نظرتُ إليك فلا أبالي ما الذي تصنع بي. فأوحى الله تعالى إليه: يا شعيب، إن يكن ذلك حقاً فهنيئاً لك لقائي، يا شعيب لذلك أخدمتك موسى بن عمران كليماً»<sup>(١)</sup>.

وذهب بعضُ المعتزلة إلى أنَّه لا يجوز استنباء الأعمى لكونه صفةً منفردة؛ لعدم الاحترازِ معه عن النجاسات، ولأنَّه يُخلُّ بالقضاء والشهادة، فإخلاله بمقام النبوة أولى.

وأجيب بأنَّ لا نسلم عدمَ الاحترازِ معه عن النجاسات؛ فإنَّ كثيراً ممَّن نشاهدُهم من العميان أكثرَ احترازاً عنها من غيره، وبأنَّ القاضي والشاهد يحتاجان إلى التمييز بين المدَّعي والمدَّعى عليه، والنبِيُّ لا يحتاج لتمييز مَن يدَّعوه، مع أنَّه معصومٌ فلا يخطئ كغيره. كذا قيل، فلينظر.

﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ﴾ أي: جماعتك، قال الراغب: هم ما دون العشرة<sup>(٢)</sup>.

وقال الزمخشري: من الثلاثة إلى العشرة، وقيل: إلى السبعة<sup>(٣)</sup>. وقيل: بل يقال: إلى الأربعين. ولا يقع فيما قيل - كالعُصبة والنَّفَر - إلا على الرجال، ومثله الراهط، وجمعه أرهط، وجمع الجمع أراهط، وأصله على ما نقل عن الرَّمَّاني الشَّدُّ، ومنه الرهيط لشدة الأكل، والراهطاء لجُحر اليربوع؛ لأنه يتوثق به ويخبأ فيه ولده.

والظاهر أنَّ مرادهم: لولا مراعاةُ جانب رهطك ﴿لَرَجَمَنَّكَ﴾ أي: لقتلناك برمي الأحجار، وهو المرويُّ عن ابن زيد.

وقيل: ذلك كناية عن نكاية القتل، كأنَّهم قالوا: لقتلناك بأصعب وجهٍ.

(١) تاريخ ابن عساكر ١٩/٩، وعزاه للواحدي السيوطي في الدر المنثور ٣/٣٤٨، وهو حديث باطل لا أصل له كما قال الذهبي في الميزان ١/٢٣٩.

(٢) مفردات الراغب (رهط).

(٣) الكشف ٢/٢٨٩.

وقال الطبري<sup>(١)</sup>: أرادوا: لسببناك، كما في قوله تعالى: ﴿لَا زِمْنَاكَ وَأَهْجُرْنِي مِلًّا﴾ [مريم: ٤٦].

وقيل: لأبعدناك وأخرجناك من أرضنا.

ولم يجوزوا أن يكون المراد: لولا ممانعة رهطك ومدافعتهم؛ لأن ممانعة الرهط وهم عدد نزر لألوف مؤلفو مما لا يكاد يتوهم.

ومعنى ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾<sup>(٢)</sup>: ما أنت بمكرم محترم حتى نمتنع من رجحك، وإنما نكف عنك للمحافظة على حرمة رهطك الذين ثبتوا على ديننا ولم يختاروك علينا.

والجارُّ الأوَّلُ متعلِّقٌ بـ «عزیز» وجاز لكون المعمول ظرفاً والباء مزيده، ولك أن تجعله متعلِّقاً بمحذوف يفسره الظاهر، وهو خبر «أنت». وقد صرح السكاكي في «المفتاح» أنه قصد بتقديم هذا الضمير الذي هو فاعلٌ معنويٌّ - وإن لم يكن الخبر فعلاً بل صفةً مشبهةً - وإيلائه النفي الحصر والاختصاص<sup>(٣)</sup>، أي: اختصاص النفي، بمعنى أن عدم العزة مقصورٌ عليك لا يتجاوزك إلى رهطك، لا بمعنى نفي الاختصاص بمعنى: لست منفرداً بالعزة، وهو ظاهر؛ قاله العلامة الثاني. قال السيد السند: إنَّه قصد فيه نفي العزة عن شعيب عليه السلام وإثباتها لرهطه، فيكون تخصيصاً للعزة بهم، ويلزمه تخصيص عَدَمِها به، إلا أن المتبادر كما يشهد به الذوق السليم هو القصد إلى الأوَّل.

واستدلَّ السكاكي على كون ذلك للاختصاص بقوله عليه السلام في جواب هذا الكلام ما حكى بقوله عزَّ شأنه: ﴿قَالَ يَنْفَوِرَ أَهْلُكَ عَنْكَ وَعَنْكَ عَنِ اللَّهِ﴾ أي: من نبيِّ الله على ما قال عليه الرحمة<sup>(٣)</sup>.

ووجه الاستدلال كما قال العلامة وغيره: أنه لو لم يكن قصدُهم اختصاصه بنفي العزة بل مجرد الإخبار بعدم عزَّته عليهم، لم يستقم هذا الجواب ولم يكن مطابقاً

(١) في تفسيره ٥٥٤/١٢.

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٣١-٢٣٢.

(٣) مفتاح العلوم ص ٢٣٢.

لمقالهم؛ إذ لا دلالة لنفي العزّة عنه على ثبوتها للغير، وإنّما يدل على ذلك اختصاصه بنفي العزّة.

واعترض صاحب «الإيضاح»<sup>(١)</sup> بأنّ هذا من باب: أنا عارف، وهو لا يفيد الاختصاص وفاقاً، وإنّما يفيد التقديم على الفعل مثل: أنا عرفت، وكون المشتقات قريبة من الأفعال في التقوي لا يقتضي كونها كالأفعال في الاختصاص، والتمسكُ بالجواب ضعيف؛ لجواز أن يكون جواباً لقولهم: «لولا رهطك لرجمناك» فإنه يدل على أنّ رهطه هم الأعزّة حيث كان الامتناع عن رجمه بسببهم لا بسببه، ومعلوم بحسب الحال والمقام أنّ ذلك لعزّتهم لا لخوفهم.

وتعقّب السيد السند بأنّ صاحب «الكشاف» صرّح بالتخصيص في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]<sup>(٢)</sup> فكيف يقال: بابُ أنا عارف لا يفيد الاختصاص اتفاقاً؟ وأنّ جعله جواباً لـ «ما أنت عليه بعزير» هو الظاهر بأن يجعل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت أصل العزّة له عليه السلام ولا دلالة لقولهم: «ولولا رهطك لرجمناك» على اشتراك العزّة، فلا يلائمه «أرهطي أعزّ عليكم».

ثم قال: فإن قيل: شرط التخصيص عند السكاكي أن يكون المقدم بحيث إذا أُخّر كان فاعلاً معنوياً<sup>(٣)</sup>، ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه.

قلنا: إنّ الصّفة بعد النفي تستقلّ مع فاعلها كلاماً، فجاز أن يقال: ما عزيز أنت، على أن يكون «أنت» تأكيداً للمستتر، ثمّ يقدّم ويدخلُ الباء على «عزيز» بعد تقديم «أنت» وجعله مبتدأ، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [هود: ٢٩] ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكَيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧] مما يلي حرف النفي وكان الخبرُ صفة، وقد صرّح صاحب «الكشاف» وغيره بإفادة التقديم الحصر في ذلك كلّ<sup>(٤)</sup>، وأما صورةُ الإثبات نحو: أنا عارف، فلا يجري فيها ذلك، فلا يفيدُ عنده تخصيصاً، وإن كان مفيداً إيّاه عند مَنْ لا يشترط ذلك.

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ١/٦٢.

(٢) الكشاف ٣/٤٢، وينظر حاشية الشهاب ٥/١٣٠.

(٣) ينظر مفتاح العلوم ص ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٣١، والإيضاح ١/٥٩.

(٤) ينظر الكشاف ٢/٢٥٦ و ٣/٤٦٠.



وأجاب صاحب «الكشف» عما قاله صاحب «الإيضاح» بعد نقل خلاصته : بأن ما فيه الخبرُ وصفاً كما يقارب ما فيه الخبرُ فعلاً في إفادة التقوي على ما سلّمه المعترضُ يقاربه في إفادة الحضر لذلك الدليل بعينه ، وأن قولهم : «ولولا رهطك لرجمناك» كفى به دليلاً أن حقّ الكلام أن يُفاد التخصيصُ لا أصلُ العزّة<sup>(١)</sup> ففهمه من ذلك لا ينافي كونه جواباً لهذا الكلام بل يؤكّده ، وقد صرح الزمخشري بإفادة نحو هذا التركيب الاحتمالين في ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ مَوْ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون : ١٠٠]<sup>(٢)</sup> .

وقال العلامة الطيبي : إن قولَه تعالى : (وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمَنَّكَ) ، وقوله سبحانه : (وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ بِعَزِيزٍ) من باب الطرد والعكس<sup>(٣)</sup> عناداً منهم ، فلا بدّ من دلالتهم المنطوق والمفهوم في كل من اللفظين . انتهى .

ويُعلم من جميع ما ذكر ضعفُ اعتراض صاحب «الإيضاح» ، والعجبُ من العلامة حيث قال : إنّه اعتراضٌ قوياً .

وأشار السكاكي بتقدير المضاف<sup>(٤)</sup> إلى دَفْع الإشكال بأنّ كلامهم إنّما وقع في شعيب عليه السّلام وفي رهطه ، وأنهم هم الأعزّة دونه ، من غير دلالة على أنّهم أعزُّ من الله تعالى .

وأجيب أيضاً بأنّ تهاؤنهم بنبيّ الله تعالى تهاؤنٌ به سبحانه ، فحين عزّ عليهم رهطه دونه كان رهطه أعزّ عليهم من الله تعالى ، أو بأنّ المعنى : أرهطي أعزّ عليكم

(١) في (م) : العز .

(٢) الكشف ٤٢/٣ ، قال : هو قائلها لا محالة ، أو : هو قائلها وحده ، وينظر حاشية الشهاب ١٣٠/٥ .

(٣) الطرد والعكس كما عرّفه الطيبي : هو أن يؤتى بكلامين يقرّر الأول بمنطوقه مفهوم الثاني ، وبالعكس ، كقوله : ﴿لَيْسَتْ فِينَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يُلَاحِظُوا أَعْلَامُكُمْ مِنْكُمْ تِلْكَ مَرْبُوعٌ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ فمنطوق الأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصة مقرّر لمفهوم رفع الجناح فيما عداها ، وبالعكس . قال السيوطي : وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوع الاحتباك ، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول . ينظر الإتقان ٨٣١/٢ و ٨٧٠ .

(٤) أي : بتقدير : من نبيّ الله ، في قوله تعالى : ﴿مِنْ أَلْفٍ﴾ كما سلف قريباً .

من الله تعالى حتى كان امتناعكم عن رجمي بسبب انتسابي إليهم وأنهم رهطي، لا بسبب انتسابي إلى الله تعالى وأناي رسوله.

ثم ما ذكره السيد قُدس سره من جعل التنوين في «عزيز» للتعظيم، وحينئذ يدل الكلام على ثبوت أصل العزة له عليه السلام فيلأئم: «أرهطي أعز» إلخ = صحيح في نفسه، إلا أن ذلك بعيد جداً من حال القوم، فإن الظاهر أنهم إنما قصدوا نفي العزة عنه عليه السلام مطلقاً وإثباتها لرهطه، لا نفي العزة العظيمة عنه وإثباتها لهم ليدل الكلام على اشتراكهما في أصل العزة وزيادتها فيهم، وذلك لأن العزة وإن لم تكن عظيمة تمنع القتل بالحجارة الذي هو من أشر أنواع القتل، ولا أظن إنكار ذلك إلا مكابرة.

وكأنه لهذا لم يعتبر مولانا أبو السعود عليه الرحمة جعل التنوين للتعظيم لتأتي المشاركة فيظهر وجه إنكار الأعزّة، فاحتاج للكشف عن ذلك مع عدم المشاركة، فقال<sup>(١)</sup>: «وإنما أنكر عليه السلام عليهم أعزّة رهطه منه تعالى مع أن ما أثبتوه إنما هو مطلق عزة رهطه لا أعزيتهم منه عز وجل مع الاشتراك في أصل العزة؛ لتثنية التفرع وتكرير التوبيخ، حيث أنكر عليهم أولاً ترجيح جنبه الرهط على جنبه الله تعالى، وثانياً نفي العزة بالمرّة، والمعنى: أهرطي أعز عليكم من الله فإنه مما لا يكاد يصح والحال أنكم لم تجعلوا له تعالى حظاً من العزة أصلاً ﴿وَأَعَزَّتْهُمْ﴾ بسبب عدم اعتدادكم بمن لا يرد ولا يصدر إلا بأمره ﴿وَرَأَى كَمْ ظَهَرْنَا﴾ شيئاً منبوذاً وراء الظاهر منسياً. انتهى.

وأنا أقول: قد ذكر الرضي أن المجرور بـ «من» التفضيلية لا يخلو من مشاركة المفضل في المعنى؛ إما تحقيقاً كما في: زيد أحسن من عمرو، أو تقديرًا كقول علي كرم الله تعالى وجهه: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان<sup>(٢)</sup>. وذلك لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدّره علي كرم الله تعالى وجهه محبوباً إلى نفسه أيضاً، ثم فضل صوم شعبان عليه، فكأنه قال: هب أنه محبوب عندي أيضاً، أليس صوم يوم من شعبان أحب منه؟ انتهى.

(١) في تفسيره ٢٣٦/٤.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٢٠٥).

وما في الآية يمكن تخريبه على طرز الأخير، فيكون إنكاره عليه السلام عليهم أعزّه رَهْطُهُ منه تعالى على تقدير أن يكون عزّ وجلّ عزيزاً عندهم أيضاً، ويُعلم من ذلك إنكار ما هم عليه بطريق الأولى، وكأنّ هذا هو الداعي لاختيار هذا الأسلوب من الإنكار، ووقوعه في الجواب لا يابى ذلك. وإن قيل بجواز خلوّ المجرور بـ «من» من مشاركة المفضل، وإرادة مجرد المبالغة من أفعال المقرون بها بناءً على مجيء ذلك بقلة كما قال الجلال السيوطي في «مع الهوامع»، نحو: العسل أحلى من الخل، والصيف أحرّ من الشتاء<sup>(١)</sup>، واعتمد هنا على قرينة السباق والسياق = فالأمر واضح.

واستحسن كون قوله تعالى: (وَأَخَذْتُمُوهُ) إلخ اعتراضاً، وفائدته تأكيد تهاؤنهم بالله تعالى ببيان أنهم قومٌ عادتهم أن لا يعبؤوا بالله تعالى ويجعلوه كالشيء المنبوذ. وجوّز بعض كونه عطفاً على ما قبله على معنى: أفضّلتم رَهْطِي على الله سبحانه، وتهاؤنتم به تعالى ونسيتموه ولم تخشوا جزاءه عزّ وجلّ.

وقال غير واحد: إنه يحتمل أن يكون الغرض من قوله عليه السلام «أرھطي» إلخ الردّ والتكذيب لقومه، فإنّهم لمّا ادّعوا أنّهم لا يكفون عن رجمه عليه السلام لعزّته بل لمراعاة جانب رھطه، ردّ عليهم ذلك بأنكم ما قدرتم الله تعالى حقّ قدره، ولم تُراعوا جنابه القويّ، فكيف تُراعون رھطي الأذلة؟!

وأياً ما كان فضمير «اتخذتموه» عائدٌ إلى الله تعالى، وهو الذي ذهب إليه جمهور المفسرين، وروي عن ابن عباس والحسن وغيرهما.

والظھريّ: منسوبٌ إلى الظھر، وأصله: المَرْمِيّ وراء الظھر، والكسر من تغييرات النسب، كما قالوا في النسبة إلى أمس: إمسيّ بالكسر، وإلى الدهر: دھري بالضم، ثم توسّعوا فيه فاستعملوه للمنسيّ المتروك، وذكروا أنه يحتمل أن يكون في الكلام استعارةً تصريحية وأن يكون استعارةً تمثيلية.

وزعم بعضهم أنّ الضمير له تعالى، و الظھريّ: العون وما يتقوى به، والجملة في موضع الحال، والمعنى: أفضّلتم الرھط على الله تعالى ولم تُراعوا حقّه سبحانه

والحالُ أنكم تتخذونه سندَ ظهوركم وعمادَ آمالكم. ونقل ابنُ عطية هذا المعنى عن جماعة<sup>(١)</sup>.

وقيل: الظَّهريُّ: المنسيُّ، والضميرُ عائِدٌ على الشرع الذي جاء به شعيب عليه السلام وإن لم يُذكر صريحاً، ورُوي عن مجاهد: أو على أمر الله، ونُقل عن الزَّجاج<sup>(٢)</sup>.

وقيل: الظَّهريُّ بمعنى المُعين، والضميرُ لله تعالى، وفي الكلام مضافٌ محذوف، أي: عصيانه، والمعنى على ما قرره أبو حيَّان<sup>(٣)</sup>: واتخذتم عصيانه تعالى عوناً وعدةً لدفعي.

وقيل: لا حذفَ والضميرُ للعصيان، وهو الذي يقتضيه كلامُ المبرد.

ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الخروج عن الظاهر من غير فائدة. ومما يُنظم في سلكها تفسيرُ العزيز بالملك زَعماً أنهم كانوا يسمُّون الملك عزيزاً، على أنَّ من له أدنى ذوقٍ لا يكاد يسلمُ صحَّةَ ذلك، فتفظن.

ونُصِبَ «ظَهريّاً» على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «اتَّخذتموه» والهاء مفعوله الأوَّل، و«وراءكم» ظرفٌ له، أو حال من «ظَهريّاً».

﴿إِنَّ رَبِّي يَمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ تهديدٌ عظيم لأولئك الكفرة الفجرة، أي: إنه سبحانه قد أحاط علماً بأعمالكم السيئة التي من جملتها رعايتكم جانبَ الرِّهط دون رعاية جنبابه جلَّ جلاله فيَّ، فيجازيكم على ذلك.

وكذا قوله: ﴿وَيَقْوِرْ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَائِكُمْ﴾ أي: غاية تمكُّنكم من أمركم، وأقصى استطاعتكم وإمكانكم، وهو مصدرُ «مَكَّنَ» يقال: مَكَّنَ مكانةً إذا تمكَّن أبلغ تمكُّن، والميم على هذا أصلية. وفي «البحر»: يقال: المكان والمكانة مَفْعَل ومفعلة من الكون، والميم حيثُ زائدة<sup>(٤)</sup>.

(١) المحرر الوجيز ٢٠٣/٣.

(٢) في معاني القرآن ٧٥/٣.

(٣) في البحر ٢٥٦/٥.

(٤) البحر ٢٢٦/٤.

وفسر ابنُ زيد المكانةَ بالحال، يقال: على مكانتك يا فلان، إذا أمرته أن يثبت على حاله، كأنك قلت: اثبت على حالك التي أنت عليها لا تنحرف، وهو من استعارة العين للمعنى كما نصَّ عليه غيرُ واحد، وحاصل المعنى هاهنا: اثبتوا على ما أنتم عليه من الكفر والمشاقة لي وسائر ما لا خيرَ فيه.

وقرأ أبو بكر: «مكاناتكم» على الجمع<sup>(١)</sup>، وهو باعتبار جمع المخاطبين كما أنَّ الأفرادَ باعتبار الجنس.

والجائرُ والمجرورُ كما قال بعضهم: يحتمل أن يكون متعلقاً بما عنده على تضمين الفعل<sup>(٢)</sup> معنى البناء ونحوه، كما تقول: عَمِلَ على الجدِّ وعلى القوة ونحوهما، وأن يكون في موضع الحال، أي: اعملوا قارئين وثابتين على مكانتكم.

﴿إِنِّي عَجِلٌ﴾ على مكانتي حسبما يؤيدني الله تعالى، ويوفِّقني بأنواع التأييد والتوفيق، وكأنَّه حذف على مكانتي للاختصار، ولما فيه من زيادة الوعيد.

وقوله سبحانه: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ استئناف وقع جواب سؤالٍ مقدَّرٍ ناشئ من تهديده عليه السَّلام إيَّاهم بقوله «اعملوا» إلخ، كأنَّ سائلاً منهم سأل: فماذا يكون بعد ذلك؟ فجبل: «سوف تعلمون» ولذا سقطت الفاء، وذكرت في آية «الأنعام»<sup>(٣)</sup> للتصريح بأنَّ الوعيد ناشئٌ ومتفرِّجٌ عن إصرارهم على ما هم عليه والتمكُّن فيه، وما هنا أبلغُ في التهويل للإشعار بأنَّ ذلك مما يُسأل عنه ويُعتنى به، والسؤالُ المقدَّر يدُلُّ على ما دلَّت عليه الفاء، مع ما في ذلك من تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وكأنَّ الداعي إلى الإتيان بالأبلغ هنا دون ما تقدَّم أنَّ القومَ - قاتلهم الله تعالى - بالغوا في الاستهانة به عليه السَّلام، وبلغوا الغايةَ في ذلك، فناسب أن يبالغَ لهم في التهديد ويبلغَ فيه الغاية، وإن كانوا في عدم الانتفاع كالأنعام، وما فيها نحو ذلك.

(١) التيسير ص ١٠٧، والنشر ٢/ ٢٦٣.

(٢) بعدها في (م): على.

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَائِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَقِبةُ الدَّارِ﴾ [الآية: ١٣٥].

وقال بعضُ أَجَلَّةِ الفضلاء: إِنَّ اختيارَ إحدى الطريقين ثَمَّةٌ والأخرى هنا وإن كان مثله لا يسأل عنه لأنَّه دوريٌّ؛ لأنَّ أوَّلَ الذُّكرين يقتضي التصريحَ فيناسبُ في الثاني خلافه. انتهى. وهو دون ما قلناه.

و«مَنْ» في قوله سبحانه: ﴿مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ قيل: موصولةٌ مفعولُ العلم وهو بمعنى العرفان، وجملة «يَأْتِيهِ عَذَابٌ» صلةُ الموصول، وجملة «يُخْزِيهِ» صفةُ «عَذَابٍ»، ووصفه بالإخزاء تعريضاً بما أوَّعده عليه السَّلام من الرَّجم، فإنه مع كونه عذاباً فيه خزيٌّ ظاهر.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ عطفتُ على «مَنْ يَأْتِيهِ» و«مَنْ» أيضاً موصولةٌ.

وجوِّز أن تكون «مَنْ» في الموضعين استفهاميةً، والعلمُ على بابه، وهي معلقةٌ له عن العمل. واستظهر أبو حيَّان الموصولةُ<sup>(١)</sup>.

وليس هذا العطْفُ من عطْفِ القَسيمِ على قَسمِهِ كما في: سيعلم الصادق والكاذب، إذ ليس القصدُ إلى ذكر الفريقين، وإنما القصدُ إلى الرَّدِّ على القوم في العزم على تعذيبه بقولهم: «لرجمناك»، والتصميم على تكذيبه بقولهم: «أصلاتك تأمرُك» إلخ، فكأنَّه قيل: سيظهرُ لكم مَنْ المَعذَّبُ أنتم أم نحن، وَمَنْ الكاذب في دعواه أنا أم أنتم. وفيه إدراجُ حال الفريقين أيضاً.

وفي «الإرشاد» أنَّ فيه تعريضاً بكذبهم في ادِّعائهم القوَّةَ والقدرةَ على رجمه عليه السلام، وفي نسبته إلى الضَّعف والهوان، وفي إدعائهم الإبقاءَ عليه لرعاية جانبِ الرهط<sup>(٢)</sup>.

وقال الزمخشريُّ: إِنَّه كان القياس: وَمَنْ هو صادقٌ، بدلَ هذا المعطوف؛ لأنَّه قد ذكر عملهم على مكانتهم وعمله على مكانته، ثم أَتبعه ذكرَ عاقبةِ العاملين منه ومنهم، فحينئذ ينصرفُ «مَنْ يَأْتِيهِ» إلخ إلى الجاحدين، و«مَنْ هو صادق» إلى النبيِّ المبعوث، ولكنَّهم لَمَّا كانوا يدعونه عليه السلام كاذباً قال: و«مَنْ هو كاذب»،

(١) البحر ٢٥٧/٥.

(٢) تفسير أبي السعود ٢٣٧/٤.

بمعنى: في زعمكم ودعواكم، تجهيلاً لهم<sup>(١)</sup>. يعني أنه عليه السلام جرى في الذكر على ما اعتادوه في تسميته كاذباً تجهيلاً لهم، والمعنى: ستعلمون حالكم وحال الصّادق الذي سمّيتموه كاذباً لجهلكم، وليس المراد: ستعلمون أنه كاذب في زعمكم، فلا يرُدُّ ما توهم من أن كذبه في زعمهم واقعٌ معلومٌ لهم الآن فلا معنى لتعليق عليه على المستقبل.

وقال ابن المنير: الظاهر أن الكلامين جميعاً لهم، ف «مَنْ يَأْتِيهِ» إلخ متضمنٌ ذكْرُ جزائهم، «وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ» متضمنٌ ذكرُ جرهم الذي يجازون به وهو الكذب، وهو مِنْ عَظَمِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ والموصوفُ واحدٌ، كما تقول لمن تهدده: ستعلم مَنْ يُهَانُ وَمَنْ يَعْقُبُ، وأنت تعني المخاطب في الكلامين، فيكون في ذكر كذبهم تعريضٌ لصِدْقِهِ، وهو أبلغ وأوقع من التصريح، ولذلك لم يذكر عاقبةً شعيب عليه السلام استغناءً بذكر عاقبتهم. وقد مرَّ مثلُ ذلك أولَ السورة في قوله سبحانه: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾ (٣٦) حيث اكتفى بذلك عن أن يقول: وَمَنْ هُوَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، ونظيره ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] حيث ذكر فيه إحدى العاقبتين؛ لأنَّ المراد بهذه العاقبة عاقبةُ الخير؛ لأنها متى أطلقت لا يعني إلا ذلك، نحو: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨] ولأنَّ اللام في «له» يدلُّ على أنها ليست عليه، واستغنى عن ذكر مقابله<sup>(٢)</sup>. انتهى، وتعقُّبه الطيبيُّ بما رَدَّه عليه الفاضل الجلي.

﴿وَارْتَقِبُوا﴾ أي: انتظروا ما أقول لكم من حلول ما أعدكم به وظهور صدقه ﴿إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ (٣٧) أي: منتظرٌ ذلك.

وقيل: المعنى: انتظروا العذابَ إنِّي منتظرُ النصرَةِ والرحمة، وروي ذلك عن ابن عباس.

و«رقيب» إما بمعنى مرتقب، كالرفيع بمعنى المرتفع، أو راقب كالصَّريم بمعنى الصارم، أو مراقبٌ كعشير بمعنى معاشر، والأنسب - على ما قيل - بقوله: «ارتقبوا»

(١) الكشف ٢/ ٢٩٠.

(٢) الانتصاف ٣/ ٢٩٠.

الأوّل وإن كان مجيء فعل بمعنى اسم الفاعل المزيّد غير كثير . وفي زيادة «معكم» إظهار منه عليه السلام لكمال الوثوق بأمره .

﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ أي : عذابنا ، كما ينبئ عنه قوله سبحانه : ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ إلخ ، أو : وقته ، فإن الارتقاب مؤذنٌ بذلك ﴿بِحِثِّ شُعْبَا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا﴾ وهو الإيمان الذي وفّقناهم له ، أو بمرحمةٍ كانت مئة لهم .

وإنما جيء بالفاء في قصّتي ثمود ولوط حيث قيل : «فلما جاء أمرنا» وبالواو هاهنا وفي قصّة عادٍ حيث قيل : «ولما جاء» إلخ لأنّه قد سبق هناك سابقة الوعد بقوله سبحانه : (ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ) وقوله تعالى : (إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ) وهو يجري مجرى السبب المقتضي لدخول الفاء في معلوله ، وأمّا هاهنا وفي قصّة عادٍ فلم يسبق مثل ذلك ، بل ذُكر مجيء العذاب<sup>(١)</sup> على أنه قصّةٌ بنفسه وما قبله قصّةٌ أخرى لكنّهما متعلّقان بقومٍ واحد ، فهما متشاركان من وجهٍ مفترقان من آخر ، وذلك مقامُ الواو ، كذا قيل .

وتعقّب بأنّ في الكلام هاهنا ذكر الوعد أيضاً ، وهو قوله سبحانه : (وَيَقُولُ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ) إلى قوله عزّ وجلّ : (رَقِيبٌ) ، غاية الأمر أنه لم يُذكر بلفظ الوعد ، ومثله لا يكفي في الفرق .

وقيل : إنّ ذكر الفاء في الموضعين لقرب عذاب قوم صالح ولوط للوعد المذكور ، فإنّ بين الأوّلين والعذاب ثلاثة أيام ، وبين الآخرين وبينه ما بين قول الملائكة : «إن موعدهم الصبح» والصبح ، وهي سويعة يسيرة ، ولا كذلك عذاب قوم شعيب وهوّ عليهم السلام ، بل في قصّة شعيب عليه السلام ما يُشعر بعدم تضييق زمان مجيء العذاب بناءً على الشائع في استعمال «سوف» . على أنّ من أنصف من نفسه لم يشك في الفرق بين الوعد في قصّتي صالح ولوط عليهما السلام والوعد في غيرهما ، فإنّ الإشعار بالمجيء فيهما ظاهرٌ فحسُنَ تفرّيعه بالفاء ، ولا كذلك في غيرهما . كذا قيل ، وفيه ما لا يخفى .

(١) بعدها في الأصل : يدل ، والمثبت من (م) وحاشية الشهاب ١٣٢/٥ .



ولعلَّ الاقتصارَ على التفرقة بالقرب وعدمه أقلُّ غائلةً مما قيل، وكذا مما يقال من أنَّ الإتيان بالفاء لتقدم الوعد، وتركها وإن كان هناك وعدٌ للإشارة إلى سوء حال أولئك القومين ومزيدِ فظاعته، حتى إنَّ العذابَ حلَّ بهم لا لسببٍ سبقِ الوعد بل لمجرد ظلمهم، وكأنَّ وجهَ اعتبار ذلك فيهم دون قومي لوط وصالح عليهما السلام أنَّهم امتازوا عنهم برمي ذينك النبيين بالجنون، ومشافهتهما بما لم يشافيه به كلٌّ من قومي صالح ولوط نبيّه فيما قُصَّ عنهما في هذه السورة الكريمة = فإنَّ في ذلك ما لا يكاد يخفى عليك فتدبر.

﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ عدل عن الضمير تسجيلاً عليهم بالظلم، وإشعاراً بالعلية، أي: وأخذت أولئك الظالمين بسبب ظلمهم الذي فصل ﴿الْفَصِيحَةَ﴾ قيل: صاح بهم جبريل عليه السلام فهلكوا، وكانت صيحةً على الحقيقة.

وجوّز البلخي أن يكون المرادُ بها نوعاً من العذاب، والعربُ تقول: صاح بهم الزمانُ، إذا هلكوا، وقال امرؤ القيس:

فدَعَّ عَنْكَ نَهَباً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثٌ مَا حَدِيثُ الرُّوَاهِلِ<sup>(١)</sup>

والمعول عليه الأول، وقد سبق في «الأعراف»: ﴿الرَّجْفَةُ﴾ [الأعراف: ٩١] - أي: الزلزلة - بدّلها، ولعلها كانت من مبادئها فلا منافاة، وقيل غير ذلك فتدبر.

﴿فَأَصْبَحُوا فِي دِيَرِهِمْ جُثَثًا﴾ أي: ميتين، من جثم الطائر: إذا ألصق بطنه بالأرض، ولذا<sup>(٢)</sup> خُصَّ الجثمانُ بشخص الإنسان قاعداً<sup>(٣)</sup>، ثم توسّعوا فاستعملوا الجثومَ بمعنى الإقامة، ثم استعير من هذا الجاثم للميت لأنّه لا يبرح مكانه.

ولمّا لم يُجعل متعلّق العلم في قوله سبحانه: (سَوْفَ تَعْلَمُونَ) مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ إلخ نفسٌ مجيء العذاب بل مَنْ يجيئه ذلك، جعل مجيئه بعدُ أمراً مسلّم

(١) ديوان امرئ القيس ص ٩٤، وفيه: حديثاً، بدل: حديث. قال الشارح: يقول: دَعَّ عَنْكَ ذكركَ نهباً أُغَيِّرَ عليه وصيحه في نواحيه، والحجرات: النواحي، ولكن حدّثنا حديثاً عن الرواحل كيف ذهب بها أيضاً.

(٢) في الأصل: وإنما، والمثبت من (م) وحاشية الشهاب ١٣٢/٥، والكلام منه.

(٣) جاء في هامش الأصل: قاله بعضهم وفيه تردّد.

الوقوع غنيًا عن الإخبار به، حيث جعل شرطاً، وجعل تنجية شعيب عليه السلام والمؤمنين وإهلاك الكفرة الظالمين جواباً له ومقصود الإفادة، وإنما قدم التنجية اهتماماً بشأنها وإيداناً بسبق الرحمة على الغضب. قاله شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>.

و«أصبح» إما ناقصة أو تامة، أي: صاروا جائعين، أو: دخلوا في الصباح حال كونهم جائعين.

﴿كَانَ لَرَّ يَنْتَوَى﴾ أي: لم يقيموا ﴿فِيهَا﴾ متصرفين في أطرافها متقلبين في أكناها، والجملة إما خبرٌ بعد خبر، أو حالٌ بعد حال.

﴿أَلَا بَعْدًا لِمَلَيْنَ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ (١٥) العدوُّ عن الإضرار إلى الإظهار للمبالغة في تفضيع حالهم، وليكون أنسب بمن شُبّه هلاكهم بهلاكهم، وإنما شُبّه هلاكهم بهلاكهم لأنَّ عذاب كلِّ كان بالصيحة، غير أنه روى الكلبي عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّ صيحة ثمود كانت من تحتهم، وصيحة مدين كانت من فوقهم.

وقرأ السلمي وأبو حيو: «بَعُدْتُ» بضم العين<sup>(٢)</sup>. والجمهور بكسرها على أنه من بعد يبعد، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، بمعنى: هلك، ومنه قوله:

يقولون لا تَبْعَدْ وهم يدفنونني وأين مكانُ البُعْدِ إِلَّا مكانيا<sup>(٣)</sup>

وأما بُعد يبعد بالضم فهو من<sup>(٤)</sup> البعد ضد القرب، قاله ابن قتيبة<sup>(٥)</sup>؛ قيل: أرادت العرب بهذا التغيير الفرق بين المعنيين.

وقال ابن الأنباري: من العرب مَنْ يسوّي بين الهلاك والبعد الذي هو ضدُّ القرب.

(١) في تفسيره ٢٣٧/٤.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦١، والمحتسب ٣٢٧/١، والبحر ٢٥٧/٥.

(٣) البيت لمالك بن الرّيب كما في جمهرة أشعار العرب ٧٦٣/٢، والعقد الفريد ٢٤٧/٣، وذيل الأمالي ص ١٣٧، والخزانة ٢٠٥/٢، والبحر ٢٥٨/٥.

(٤) قوله: من، ليس في (م).

(٥) في تفسير غريب القرآن ص ٢٠٩.

وفي «القاموس»: البعد معروف، والموت، وفعلهما كَكْرُمَ وقَرِحَ، بُعْدًا وَبَعْدًا بفتحيتين<sup>(١)</sup>.

وقال المهدوي: إِنَّ «بَعْدَ» بالضم يستعمل في الخير والشر، وَبَعْد بالكسر في الشر خاصة.

وكيفما كان الأمر فالمراد بـ «بُعْدَتْ» على تلك القراءة أيضاً: هلكت، غاية الأمر أنه في ذلك إما حقيقة أو مجاز، وَمَنْ هلك فقد بَعُدَ ونأى قال الشاعر:

مَنْ كَانَ بَيْنَكَ فِي التَّرَابِ وَبَيْنَهُ شَبْرَانِ فَهُوَ بِغَايَةِ الْبُعْدِ<sup>(٢)</sup>

وفي الآية ما يسمّى الاستطراد<sup>(٣)</sup>، قيل: ولم يَرِدْ في القرآن من هذا النوع إلا ما في هذا الموضع<sup>(٤)</sup>، وقد استعملته العرب في أشعارها، ومن ذلك قولُ حسان رضي الله عنه:

إِنْ كُنْتَ كَاذِبَةً الَّذِي حَدَّثَنِي فَنَجُوتِ مَنْجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ  
تَرَكَ الْأَحْبَةَ أَنْ يِقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَجَا بِرَأْسِ طِمْرَةٍ وَلِجَامٍ<sup>(٥)</sup>



هذا ومن باب الإشارة في الآيات: قوله سبحانه في قصّة هود عليه السلام: ﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فيه إشارة إلى أَنَّ كُلَّ ذِي نَفْسٍ تَحْتَ قَهْرِهِ سَبْحَانَهُ وَسُلْطَانُهُ، أَسِيرٌ فِي يَدِ تَصَرُّفِهِ وَمِلْكِيَّتِهِ، عاجزٌ عن الفعل إلا بإذنه، وَأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَسْلُطُ أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَنْ اسْتِحْقَاقِ ذَنْبٍ، أَوْ رَفْعِ دَرَجَةٍ وَإِعْلَاءٍ مَنَازِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى طَرِيقِ الْعَدْلِ الَّذِي لَا اغْوِجَاجَ فِيهِ.

(١) القاموس (بعد).

(٢) البيت في الديوان المنسوب لعلي رضي الله عنه ص ٣٧، وهو دون نسبة في بهجة المجالس لابن عبد البر ٣/٣٤٠، والدر المصون ٦/٣٨١، واللباب لابن عادل ١٠/٥٥٦، وحاشية الشهاب ٥/١٣٢، ووقع في الأصل و(م): شهران، وفي حاشية الشهاب: شبر فذا في غاية....، والمثبت من باقي المصادر.

(٣) وهو التعريض بعيب إنسان بذكر عيب غيره. البرهان ٣/٣٠٠.

(٤) وذكر الزركشي آيتين غيرها، وهما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَوْفَةً يَثَلَّ صَبَقَةُ عَادٍ وَثُودٌ﴾ [فصلت: ١٣]، وقوله: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

(٥) ديوان حسان ص ٤١٩، والطمرة: الفرس الطويل القوائم الخفيف. القاموس (طمر).

وذكر الشيخ الأكبر قدس سره في «فصوصه»: أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى الْحَقِّ فَهُوَ دَابَّةٌ فإنه ذو روح، وما تَمَّ مَن يَدُبُّ بِنَفْسِهِ وإنما يدبُّ بغيره بحكم التبعية للذي هو على صراطٍ مستقيم، فكلُّ ماشٍ فهو على الصراط المستقيم، وحينئذٍ فلا مغضوب عليه ولا ضالٌّ من هذا الوجه. نعم إنَّ الناس على قسمين: أهل الكشف، وأهل الحجاب. فالأولون يمشون على طريق يعرفونها ويعرفون غايتها، فهي في حقهم صراطٌ مستقيم كما أنها في نفس الأمر كذلك، والآخرين يمشون على طريق يجهلوننها ولا يعرفون غايتها، وأنها تنتهي إلى الحق، فهي في حقهم ليست صراطاً مستقيماً وإن كانت عند العارف وفي<sup>(١)</sup> نفس الأمر صراطاً مستقيماً، واستنبط قدس سره من الآية أَنَّ مَالَ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ إِلَى الرَّحْمَةِ الَّتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وهي الرحمة السَّابِقَةُ عَلَى الْغَضَبِ، وادَّعى أَنَّ فِيهَا بَشَارَةً لِلْخَلْقِ أَيَّ بَشَارَةٍ.

وقال القيصري<sup>(٢)</sup> في تفسيرها: أي: ما من شيء موجود إلا هو سبحانه آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، وإنما جُعِلَ دَابَّةٌ لِأَنَّ الْكُلَّ عِنْدَ صَاحِبِ الشُّهُودِ وَأَهْلِ الْوُجُودِ حَيٌّ، فالمعنى: ما من حيٍّ إلا والحقُّ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ ومتصرِّفٌ فيه بحسب أسمائه، يسلك به أيَّ طريقٍ شاء من طرقه، وهو على صراطٍ مستقيم. وأشار بقوله سبحانه: ﴿إِنَّا آخِذُونَ﴾ إلى هوية الحق الذي مع كلِّ من الأسماء ومظاهرها، وإنما قال: «إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» بإضافة الرَّبِّ إلى نفسه وتنكير الصراط تنبيهاً على أَنَّ كُلَّ رَبٍّ عَلَى صِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي عَيَّنَ لَهُ مِنَ الْحَضَرَةِ الْإِلَهِيَّةِ. والصراط المستقيم الجامع للطرق هو المخصوص بالاسم الإلهي ومظهره، لذلك قال في «الفاتحة» المختصة بنبينا ﷺ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ بلام العهد أو الماهية التي منها تتفرَّع جزئياتها، فلا يقال: إذا كان كلُّ أحدٍ على الصراط المستقيم فما فائدة الدعوة؟ لأننا نقول: الدعوة إلى الهادي من المضلِّ، وإلى العدل من الجائر، كما قال سبحانه: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]. انتهى بحروفه.

(١) قوله: في، ليس في (م).

(٢) شرف الدين داود بن محمود بن محمد، أديب من علماء الروم من أهل قيصرية، من مصنفاته: مطلع خصوص الكلم في معاني فصوص الحكم، ويعرف بمقدمة شرح الفصوص، توفي سنة (٧٥١هـ). كشف الظنون ٢/ ١٧٢٠، وهدية العارفين ١/ ٣٦١، والأعلام ٢/ ٣٣٥.

وأعظم من هذا إشكالاً التكليف مع القول بالوحدة، وكذا التنعيم والتعذيب، فإنَّ الظاهر من التقرير لكلام المحققين من الصوفية أنَّ المكلف عبارة عن موجود هو حصّة من الوجود المطلق المفاض على حقائق الممكنات، المتعين بتعيّنات مختلفة اقتضتها الاستعدادات الذاتية للحقائق التي هي المعدومات المتميزة في نفس الأمر، المستعدة باستعدادات ذاتية غير مجعولة، فالمكلف مقيد من مقيدات الوجود المطلق المفاض، والمقيد لا يوجد بدون المطلق لأنّه قيومه، والمطلق من حيث الإطلاق عين الحق، ولا شك أن قاعدة التكليف تقتضي أن يكون بينهما مغايرة ومباينة حقيقة ذاتية حتى يصحّ التكليف وما يترتب عليه من التنعيم والتعذيب.

وأجيب بأن حقيقة الممكن أمر معدوم متميّز في نفسه بتميّز ذاتي غير مجعول، ووجوده خاص مقيد بخصوصية ما اقتضاها استعداده الذاتي لماهيته العدمية، فهو مركّب من الوجود والعدم، وحقيقته مغايرة لوجوده تعقلاً لتمايزهما ذهنياً، ولا ينافي ذلك قول الأشعري: وجود كل شيء عين حقيقته؛ لما بيّن في محله، وحقيقة الحق تعالى لا تُغاير وجوده، ووجوده سبحانه هو الوجود المطلق بالإطلاق الحقيقي حسبما حقّقه محققو الصوفية، فالمغايرة الذاتية بين المكلف والمكلف في غاية الظهور؛ لأنّ المكلف هو المعدوم اللابس لحصّة من الوجود المتعين بمقتضى حقيقته، والمكلف سبحانه هو الحق عز وجلّ الذي هو عين الوجود المطلق الغير المقترن بماهية عدمية.

وبعبارة أخرى: إنّ حقيقة الممكن أمر معدوم، وحقيقة الواجب سبحانه الوجود المطلق حتّى عن قيد الإطلاق، وقد وقع في البين تجلّي الهوية في العبد، وذلك التجلّي هو الجامع للقدرة وغيرها من الكمالات التي يتوقّف عليها التكليف بمقتضى الحكمة ومحقق المغايرة.

وحاصل ذلك أن حقيقة المزج بين تجلّي الهوية والصورة الخلقيّة المتعيّنة بمقتضى الحقيقة العدمية هي التي أحدث ما به يصحّ التكليف وما يترتب عليه، وكون الحق سبحانه قيوماً للوجود المقيد غير قادح في ذلك، بل القيومية هي المصححة له، لما تبين من النصوص أنّه لا تكليف إلا بالوسع، ولا وسع للممكن

إِلَّا بِقِيُومِيَّتِهِ تَعَالَى بِنَصِّ ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩] وما هو بالله فهو لله تعالى.

والبحث في ذلك طويل، وبعض كلماتهم يتراءى منها عدم المغايرة بين المكلف والمكلف، من ذلك ما قيل:

لَقَدْ كُنْتُ دَهْرًا قَبْلَ أَنْ يُكْشَفَ الْغَطَا إِخَالُكَ أَنِّي ذَاكَ لَكَ شَاكِرُ  
فَلَمَّا أَضَاءَ اللَّيْلُ أَصْبَحْتُ شَاهِدًا بِأَنَّكَ مَذْكُورٌ وَذَكَرٌ وَذَاكَرُ

لكن ينبغي أن لا يبادر سامعها بالإنكار، ويرجع في المراد منها إلى العارفين بدقائق الأسرار.

هذا وقد تقدّم الكلام في ناقة صالح عليه السلام.

وفيما قصّ الله تعالى هاهنا عن إبراهيم عليه السلام إشارة إلى بعض آداب الفتوة، فقد قالوا: إنَّ مِنْ آدَابِهَا إِذَا نَزَلَ الضَّيْفُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْكَرَامَةِ فِي الْإِنْزَالِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ يَثْنِي بِالْكَرَامَةِ بِالطَّعَامِ، وَإِنَّمَا أَوْجَسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً لِأَنَّهُ ظَنَّ الْغَضَبَ، وَالْخَلِيلُ يَخْشَى غَضَبَ خَلِيلِهِ وَمُنَاهُ رِضَاهُ، وَلِلَّهِ دَرٌّ مَنْ قَالَ:

لَعَلَّكَ غَضْبَانٌ وَلَسْتُ بِعَالِمٍ سَلَامٌ عَلَى الدَّارِينَ إِنْ كُنْتُ رَاضِيًا

وفي هذه القصّة دليل على أنّه قد ينسُدُّ بَابُ الْفِرَاسَةِ عَلَى الْكَامِلِينَ لِجَحْمٍ يَرِيدُهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَمِنْ ذَلِكَ لَمْ يَعْرِفْ إِبْرَاهِيمُ وَكَذَا لَوِطٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَكَانَتْ مُجَادَلَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ آثَارِ مَقَامِ الْإِدْلَالِ عَلَى مَا قِيلَ.

وقوله تعالى عن لوط عليه السلام: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ قيل: يشير بالقوة إلى الهمة، وهي عندهم القوة المؤثرة في النفوس؛ لأنَّ القوة منها جسمانية ومنها روحانية، وهذه المسماة بالهمة، وهي أقوى تأثيراً؛ لأنّها قد تؤثر في أكثر العالم أو كلّ بخلاف الجسمانية.

وقصّد عليه السلام بالركن الشديد القبيلة؛ لأنّه يعلم أنّ أفعال الله تعالى لا تظهر

في الخارج إلا على أيدي المظاهر، فتوجّه إلى الله سبحانه وطلب منه أن يجعل له أنصاراً ينصرونه على أعداء الله تعالى، وردّد الأمر بين ذلك وأن يجعل له همّة مؤثّرة من نفسه ليقاوم بها الأعداء. وقد علمت ما روي عن النبي ﷺ من قوله: «يرحم الله تعالى أخي لوطاً» الخبر<sup>(١)</sup>، وذكر الشيخ الأكبر قدّس سرّه أنه عليه الصلاة والسلام نبّه بذلك الخبر أن لوطاً كان مع الله تعالى من أنّه سبحانه ركنٌ شديدٌ.

والإشارة في قصّة شعيب عليه السلام إلى أنّه ينبغي لمن كان في خير<sup>(٢)</sup> أن لا يعصي الله تعالى، وللواعظ أن لا يخالف فعله قوله:  
لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم<sup>(٣)</sup>  
وأنّه لا ينبغي أن يكون عند العبد شيء<sup>(٤)</sup> أعزّ عليه من الله تعالى، إلى غير ذلك، والله تعالى الهادي إلى سبيل الرشاد.



﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا﴾ وهي الآيات التسع: العصا، واليد البيضاء، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدّم، والنقص من الثمرات والأنفس. والباء متعلّقة بمحذوف وقع حالاً من مفعول «أرسلنا»، أو نعتاً لمصدره المؤكّد، أي: أرسلناه حال كونه ملتبساً بآياتنا، أو: أرسلناه إرسالاً ملتبساً بها.

﴿وَسُلْطَنِي مُبِينٍ﴾ هو المعجزات الباهرة منها، أو هو<sup>(٥)</sup> العصا، والإفراد بالذكر لإظهار شرفها لكونها أبهرها، والمراد بالآيات ما عداها.

ويجوز أن يراد بهما واحدٌ، والعطف باعتبار التغاير الوصفي، أي: أرسلناه

(١) صحيح البخاري (٣٣٨٧)، وصحيح مسلم (١٥١)، عن أبي هريرة، وسلف ٣٥٤/١٠، وص ٤١ من هذا الجزء.

(٢) في (م): حيز.

(٣) سلف ٨٨/١٠.

(٤) في (م): شيء عند العبد.

(٥) في الأصل و(م): وهو، والمثبت من تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ١٣٣/٥، وتفسير أبي السعود ٢٣٨/٤.

بالجامع بين كونه آياتنا وكونه سلطاناً له على نبوته، واضحاً في نفسه أو موضحاً إيّاها، من «أبان» لازماً بمعنى تبين ومتعدياً<sup>(١)</sup> بمعنى «بين».

وجعل بعضهم الآيات والسلطان شيئاً واحداً في نفس الأمر، إلا أن في ذلك تجريداً، نحو مررت بالرجل الكريم والنسمة المباركة<sup>(٢)</sup>، كأنه جرّد من الآيات الحجة وجعلها غيرها وعطف<sup>(٣)</sup> عليها لذلك.

وجوز أن يكون المراد بالآيات ما سمعت، وبالسلطان ما بيّنه عليه السلام في تضاعيف دعوته حين قال له فرعون: ﴿فَمَنْ زَيْكُمَا﴾ [طه: ٤٩] ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ [طه: ٥١] من الحقائق الرائقة، والدقائق اللائقة. أو هو الغلبة والاستيلاء كما في قوله سبحانه: ﴿وَيَجْعَلُ لَكُمْ سُلْطٰنًا﴾ [القصص: ٣٥].

وجعله عبارة عن التوراة، أو إدراجها في جملة الآيات، يرده كما قال أبو حيّان قوله عز وجل: ﴿إِنَّ فِرْعٰوْنَ وَمَلٰٓئِكَهٖ﴾ فإن نزولها إنما كان بعد مهلك فرعون وقومه قاطبة<sup>(٤)</sup>؛ ليعمل بها بنو إسرائيل فيما يأتون ويذرون، وأما فرعون وقومه فإنما كانوا مأمورين بعبادة رب العالمين، وترك العظيمة الشنعاء التي كان يدّعيها الطاغية وتقبلها منه فتته الباغية، ويارسال بني إسرائيل من الأسر والقسر.

ومن هذا يعلم ما في عدّ النقص من الثمرات والنقص من الأنفس آية واحدة من الآيات التسع وعدّ إظلال الجبل منها؛ لأنّ ذلك إنما كان لقبول التوراة حين أباه بنو إسرائيل، فهو متأخّر أيضاً ضرورة، ومثل ذلك عدّ فلق البحر وإظلال الغمام بدلها؛ لأنّ هذا الإظلال أيضاً متأخّر عن مهلك فرعون وقومه.

(١) في الأصل: أو متعدياً.

(٢) التجريد: هو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله مبالغة في كمالها فيه. وفي المثال الذي ذكره المصنف جردوا من الرجل الكريم آخر مثله متصفاً بصفة البركة، وعطفوه عليه كأنه غيره، وهو هو، ومن أمثلته في القرآن أيضاً: ﴿لَمَّمْ فِيهَا دَاوُدَ الْخَلْدَ﴾ [فصلت: ٢٨] ليس المعنى أن الجنة فيها دار خلد وغير دار خلد، بل هي نفسها دار الخلد، فكانه جرّد من الدار داراً. الإتيان ٩١٧/٢-٩١٨.

(٣) في (م): وعطفت، وفي حاشية الشهاب ١٣٣/٥ (والكلام منه): وعطفها.

(٤) البحر ٢٥٨/٥.



وأجاب بعضُ الأفاضل عن الاعتراض على جعل التوراة من الآيات بأنَّ التصحيح ممكنٌ :

أما أولاً: فبما صرَّحوا به من جواز إرجاعِ الضمير وتعلُّقِ الجارِّ ونحوه بالمطلق الذي في ضمن المقيد، فقلوه سبحانه: «إلى فرعون» يجوز أن يتعلَّق بالإرسال المطلق لا المقيد بكونه بالتوراة.

وأما ثانياً: فبأنَّ يقال: إنَّ موسى عليه السَّلام كما أرسل إلى الفراعنة أرسل إلى بني إسرائيل أيضاً، فيجب أن يُحمل ما فرعون على ما يشملهم، فيجيءُ الكلامُ على التوزيع، على معنى: أرسلناه إلى فرعونَ بسلطانٍ مبينٍ وإلى ملته بالتوراة، فيكون لفاً ونشراً غيرَ مرتَّب، ويقال نحوُ هذا على تقدير عدِّ إضلالِ الجبل أو الغمام من الآيات.

وفي مجموعة سريِّ الدين المصري: أنَّ هذا السؤال مما أورد الحافظ الطاشكندي<sup>(١)</sup> على مخدوم المُلْك<sup>(٢)</sup>، فأجاب بأنَّ قوله سبحانه: «بآياتنا» حالٌ مقدَّر، أي: مقدَّرين تلبَّسه أو نصرته بالآيات والسلطان إلى فرعونَ وملته، فلا يقدحُ فيه ظهورُ بعضها بعد هلاك فرعون، كالتوراة، وانفجارِ الماء، وغير ذلك. وبأنه قيل: إنَّ إعطاء التوراة مجموعاً مرتَّباً مكتوباً في الألواح بعد غرق فرعون، وأوحى بها إلى موسى عليه السَّلام في حياة فرعون، وكان يأمر بها قومَه ويبلغها إلى فرعون وملته، ويؤيده ما قيل: إنَّ بعض الألواح كان منزلاً قبل نزول التوراة بتمامها، وكانت تلك الألواح من خشبٍ، والألواح التي كانت فيها التوراة بتمامها كانت من زمرد، أو من ياقوت أحمر، أو من صخرة صماء. انتهى.

ولا يخفى أنَّ الذهاب إلى كون الحال مقدَّر مما لا يكاد يقبله الذوق السليم. وما حكى من أنَّ إعطاء التوراة مجموعاً كان بعدُ والإيحاء بها كان قبلُ. إلخ، مما لا مستند له من الأخبار الصحيحة.

(١) لعله محمد كمال الدين الشاشي الفرڪندي الحنفي النقشبندى نزىل الروم، المتوفى سنة (٩٨٠هـ)، له حاشية على تفسير البيضاوي. إيضاح المكنون ١/١٤١.

(٢) هو عبد الله الأنصارى السلطانبورى الهندى المتوفى سنة (١٠٠٦هـ)، من تصانيفه: عفيفة الأنبياء، وكشف الغمة عن بصائر الأئمة، ومنهاج الدين. هدية العارفين ١/٤٧٣.

وما ذكر أولاً من حديث التعلُّق بالمطلق، وثانياً من حمل الملائكة على ما يشمل بني إسرائيل . إلخ، ممَّا ينبغي أن ينزَّه ساحةُ التنزيل عنه، وكيف يُحمل الملائكة على ما يشمل بني إسرائيل مع الإضافة إليهم وجعلهم من أهل النار، ولا أظنُّك في مِرْيَةٍ من القول بعدم صحَّة ذلك .

وقيل: لو جعل «إلى فرعون» متعلِّقاً «بسلطان مبین» لفظاً أو معنى على تقدير: وسلطانٍ مرسلٍ به إلى فرعون، لم يَبْغُذْ، مع المناسبة بينه وبين السلطان. وفيه ما لا يخفى، فتأمَّل .

وتخصيصُ الملائكة بالذكر مع عموم رسالة موسى عليه السلام للقوم كافة؛ لأصالتهم في الرَّأي وتديير الأمور، وأتباع الغير لهم في الورد والصدور .

ولم يصرَّح بكفر فرعون بالآيات وانهماكبه فيما كان عليه من الضلال والإضلال، بل اقتصر على ذكر شأنٍ ملئ به، فقيل: ﴿فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ أي: أمره بالكفر بما جاء به موسى عليه السلام من الحق = للإيدان بوضوح حاله، فكان كفره وأمر ملئه بذلك أمرٌ متحقِّق الوجود غير محتاج إلى الذكر صريحاً، وإنما المحتاج إلى ذلك شأن ملئه المترددين بين هادٍ إلى الحق وهو موسى عليه السلام، وداعٍ إلى الضلال وهو فرعون، فعنى عليهم سوء اختيارهم . وإيراد الفاء للإشعار بمفاجأتهم في الاتِّباع، ومسارعة فرعون إلى الكفر والأمر به، فكان ذلك لم يتراخ عن الإرسال والتبليغ . وجوز أن يراد من الأمر الطريقة والشأن .

وقيل: معنى «فاتَّبَعُوا»: فاستمروا على الاتِّباع، والفاء مثل ما في قولك: وَعَظَّمْتُهُ فلم يَتَّعِظْ، وزجرته فلم يَنْزَجِرْ؛ فإن الإتيان بالشيء بعد ورود ما يوجب الإقلاع عنه وإن كان استمراراً عليه لكنَّه بحسب العنوان فعلٌ جديد وصنعٌ حادث .

ويجوز أن يكون المراد: فاتَّصَفُوا بما اتَّصف به فرعون من الكفر بما جاء به موسى عليه السلام والتكذيب له، ووافقوه في ذلك، وإيراد الفاء للإشعار بمفاجأتهم في الموافقة لفرعون في الكفر ومسارعة إليه، فكانه حين حصل الإرسال والتبليغ حصل كفر فرعون بما جاء به موسى عليه السلام، ووقع على أثره الموافقة منهم، ولا تنوَّهَمَنَّ أنَّ هذه الموافقة كانت حاصلةً لهم قبل؛ لأنها تتوقَّف على اتِّصاف فرعون بالكفر بما جاء به موسى عليه السلام، وذلك إنما تجدد له بعد

الإرسال والتبليغ، فلا ضرورةً إلى الحمل على الاستمرار، وجعلِ الفاء كما في قولك: زجرته فانزجر، فتأمل.

وعُدل عن: أمره، إلى «أمرِ فرعون»؛ لدفع توهم رجوع الضمير إلى موسى عليه السلام من أول الأمر، ولزيادة تقبيح حال المتبیین، فإن فرعون علّم في الفساد والإفساد، والضلال والإضلال، فاتّباعه لفرط الجهالة وعدم الاستبصار.

وكذا الحال في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ (٧) أي: براشيد، أو بذي رشد، والرشد ضد الغي، وإسناده إلى الأمر مجازي، وكأن في العدول عن: وأمر فرعون غي وضلال، إلى ما في النظم الكريم زيادة في تقبيح فعلهم، وتحسيراً لهم على فوات ما فيه صلاح الدارين، أعني الرشد.

ويجوز أن يجعل الرشد كناية عن المحمودية والإسناد حقيقي، أي: وما أمر فرعون بصلاح حميد العاقبة.

وقوله سبحانه: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ على الأول استئناف وقع جواباً لمن سأل عن حال المتبوع والتابع مآلاً، وعلى الثاني تفسير وإيضاح لعدم صلاح عاقبته، أي: كيف يرشد أمر من هذه عاقبته؟

وجملة «وما أمر» إلخ جوّز أن تكون حالاً من فاعل «اتَّبِعُوا» وأن تكون حالاً من مفعوله، قيل: وهو مختار الزمخشري<sup>(١)</sup>. والمراد بالقوم ما يشمل الملا وغيرهم.

و«يقدم» كينصّر، من قَدَمَ كَنَصَرَ بمعنى تقدّم، ومنه قادمة الرّحل، وهذا كما يقال: قَدَمه بمعنى تقدّمه، ومنه مقدّم الجيش، وأقدم بمعنى تقدّم، ومنه مُقَدِّم العين؛ فإنّه بالكسر لا غير كما قاله المرزوقي، ومثله مؤخّر العين كما في «المزهر»<sup>(٢)</sup>.

(١) في الكشف ٢/ ٢٩١.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٢٩٢، وعنه نقل المصنف قول المرزوقي، ومؤخّر العين مثل مؤمن: الذي يلي الصّدغ. ومُقدِّمها الذي يلي الأنف، ومؤخّر العين ومقدمها جاء في العين بالتخفيف خاصة. اللسان (أخر).

والمراد من أوردَهم: يُوردُهم، والتعبيرُ به دونه للإيذان بتحقيق وقوعه لا محالة. والقول بأنه باقٍ على حقيقته، والمراد: فأوردَهم في الدنيا النارَ، أي: مُوجبها وهو الكفر، ليس بشيء.

ونصب «النار» على أنه مفعول ثانٍ لـ «أوردَهم»، وهي استعارةٌ مكنيةٌ تهكميةٌ للضدِّ وهو الماء، وفي قرينتها احتمالاتٌ كما شاع في «يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ» [الرعد: ٢٥] وعلى احتمال المجاز يكون الإيرادُ مستعاراً استعارةً تبعيةً لسوقهم إلى النار.

وجوِّز أن يقال: إنه شبهُ فرعون بالفارط، وهو الذي يتقدَّم القومَ للماء، ففيه استعارةٌ مكنيةٌ، وجعلُ أتباعه واردةً وإثباتُ الورود لهم تخييلٌ، وجوِّز أيضاً جعلُ المجموع تمثيلاً.

وجوِّز بعضهم كونَ «يقدم» و«أوردَ» متنازعينِ في «النار» إلا أنه أعمل الثاني وحذف معمولَ الأوَّل<sup>(١)</sup>، وليس بذلك<sup>(٢)</sup>.

﴿وَيَنْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ أي: ينس الورْدُ الذي يردونه النارُ؛ لأنَّ الورْدَ إنما يورْدُ لتسكينِ العطش وتبريدِ الأكباد، وفي النار تَقْطَعُ الأكباد واشتعالها، كذا قيل، فالورْدُ على هذا بمعنى النَّصيبِ من الماء «والمورود» صفته، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ وهو النار.

وتُعقَّبُ بأنه لا بدَّ من تصادُقِ فاعل «ينس» ومخصوصِها، ولا تصادُقُ على هذا، وأيضاً في جواز وصفِ فاعل «نعم وينس» خلافاً، وابن السراج والفارسيُّ على عدم الجواز<sup>(٣)</sup>.

(١) في (م): مفعول الأوَّل.

(٢) ولعل هذا بسبب ما ذكره السمين في الدر المصون ٦/٣٨٢ من أن «يقدم» يصح أن يتسلط على «النار» بحرف الجر، أي: يقدم قومه إلى النار، وهنا قد أعمل الثاني للحذف من الأوَّل، ولو أعمل الأوَّل لتعدَّى بـ «إلى».

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١/١٢٠-١٢١، وذكره عن الفارسي وابن السراج ابن هشام في المغني ص ٧٦٥، ونقل عن ابن مالك قوله: يمتنع نعتُه إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حيثنذ منافٍ لذلك القصد، فأما إذا تُؤوَّل بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حيثنذ، لإمكان أن يُنوي في النعت ما نُوي في المنعوت.

وجوز ابن عطية<sup>(١)</sup> كون «المورود» صفةً والمخصوص «النار»، إلا أنه جعل الكلام على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فالتصادق حاصل في الحقيقة، أي: بشس مكان الورد<sup>(٢)</sup> المورود النار.

ومنهم من يجعل «المورود» هو المخصوص بالذم، والمراد به النار، ويقدر المضاف ليحصل التصادق أيضاً، أي: بشس مكان الورد النار.

ومن يجعل «الورد» فاعل «بشس» ويفسره بالجمع الوارد و«المورود» صفة لهم، والمخصوص بالذم ضميرهم المحذوف، أي: بشس القوم المورود بهم هم، فيكون ذماً للواردين لا لموضع الورد.

﴿وَاتَّبِعُوا﴾ أي: الملائكة الذين أتبعوا أمر فرعون، وقيل: القوم مطلقاً ﴿فِي هَذِهِ﴾ أي: في الدنيا ﴿لَعْنَةً﴾ عظيمة حيث يلعنهم من بعدهم من الأمم ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ أيضاً حيث يلعنهم أهل الموقف قاطبة، فهي تابعة لهم حيثما ساروا، ودائرة أينما داروا، فكما أتبعوا أمر فرعون أتبعتهم اللعنة في الدارين جزاءً وفاقاً.

وقال الكلبي: اللعنة في الدنيا من المؤمنين أو بالغرق، ويوم القيامة من الملائكة أو بالنار.

﴿بَشَسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾<sup>(٣)</sup> أي: بشس العون المعان كما نقل عن أبي عبيدة<sup>(٣)</sup>، والمخصوص بالذم محذوف، أي: رَفُدَهُمْ. ويكون «الرَفْد» بمعنى العطية كما يكون بمعنى العون.

قال أبو حيان: يقال: رَفَدَ الرجل يَرْفُدُهُ رَفْدًا ورَفْدًا: إذا أعطاه وأعانه، من رَفَدَ الحائط: دَعَمَهُ. وعن الأصمعي الرَفْد بالفتح القَدَح، والرَفْد بالكسر ما فيه من الشراب. وقال الليث: أصل الرَفْد العطاء والمعونة، ومنه رَفَادَةُ قريش: وهي معاونتهم للحاج بشيء يخرجونه للفقراء، ويقال رَفَدَهُ رَفْدًا ورَفْدًا بكسر الراء وفتحها، ويقال: بالكسر الاسم، وبالفتح المصدر<sup>(٤)</sup>.

(١) في المحرر الوجيز ٢٠٥/٣.

(٢) في (م): الورد.

(٣) مجاز القرآن ٢٩٨/١.

(٤) البحر ٢٥١/٥.

وفسّره هنا بالعطاء غير واحد، وزعم أن المقام لا يلائمه ليس بشيء، نعم تفسيره بالعون جاء في «صحيح» البخاري<sup>(١)</sup>. والمراد به على التفسيرين اللعنة، وتسميتها عوناً على التفسير الأول من باب الاستعارة التهكمية، وأما كونها معاناً فلأنها أُرِفِدَتْ في الآخرة بلعنة أخرى لتكونا هاديتين إلى صراط الجحيم، وكان القياس أن يسند المرفود إليهم؛ لأنّ اللعنة في الدنيا تتبعهم وكذا في الآخرة؛ لقوله سبحانه: «وأتبعوا» إلخ، ولكن أسند إلى «الرّفد» الذي هو اللعنة على الإسناد المجازي نحو جدّ جدّه، وجنونك مجنون، وكذا يعتبر الاستعارة والمجاز المذكوران على التفسير الثاني، كذا قيل.

وقال بعض المدقّقين: إنّ في قول الزمخشريّ في بيان الآية على المعنى الأوّل المنقول عن أبي عبيدة: وذلك أنّ اللعنة في الدنيا رُفِدَتْ للعذاب ومدد له، وقد رُفِدَتْ باللعنة في الآخرة<sup>(٢)</sup>. ما يشعر بأنه ليس من الاستعارة التهكمية في شيء، إذ لو كان رُفِدَ للمعذّبين لكان من ذلك القبيل، ثم قال: وجعلهُ من باب جدّ جدّه أبعُد وأبعُد، لأنه ذكر أنه رُفِدَ أُعِين برفد، أما لو فُسِّرَ بالتفسير الثاني ففيه الأوّل لا الثاني؛ لأنّه ليس مصدرأ وإنّما العطاء بمعنى ما يُعْطَى، فكثيراً ما يُطلق عليه. انتهى، وفيه نظر لا يخفى.

ثم إنّ القول بأنّ هناك لعنتين رُفِدَتْ إحداهما بالأخرى هو المرويّ عن مجاهد وغيره، فـ «يوم» معطوف على محلّ «في الدنيا».

وذهب قوم إلى أنّ التقسيم هو أنّ لهم في الدنيا لعنة ويوم القيامة بنس ما يرفدون به، فهي لعنة واحدة أولاً، وقبْح إرفادٍ آخرأ. انتهى.

وتعقّب في «البحر» بأنّ هذا لا يصحّ؛ لأنّه يدلّ على أنّ «يوم» معمول «بنس»، وهي لا تتصرّف فلا يتقدّم معمولها عليها، ولو كان «يوم» متأخراً، صحّ ذلك كما قال الشاعر:

(١) قبل الحديث (٤٦٨٦).

(٢) الكشف ٢/٢٩١.

وَلِنِعْمَ حَشْوُ الدُّعْرِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ<sup>(١)</sup>  
وهو كلامٌ وجيه.

والآية ظاهرةٌ في سوء حال فرعون يومَ القيامة؛ لأنَّه إذا كان حالُ الاتِّباع ما قَصَّ الله سبحانه، فما ظنُّكَ بحال مَنْ أغواهم وألقاهم في هذا الضَّلَالِ البعيد؟ وهذا يعكِّرُ على مَنْ ذهب إلى أَنَّهُ قُبِضَ طَاهِراً مَطْهُراً، بل قال بعضهم: إِنَّهَا نَصْرٌ في ردِّ ذلك؛ لأنَّه تعالى سلب عنه فيها الرِّشَادَ بعد موته، والمؤمن الطاهر المطهر لا يُسلب عنه الرِّشَادَ بعد الموت، ولعلَّ مَنْ ذهب إلى ذلك يقول: بابُ التأويل واسع، وبابُ الرَّحمة أوسعُ منه<sup>(٢)</sup>.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما قَصَّ من أنباء الأمم وبعده باعتبار تقضيهِ، أو باعتبار ما قيل في غير موضع. والخطابُ لرسول الله ﷺ، وهو مبتدأ خبرُهُ ﴿مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى﴾ المَهْلَكَةِ بما جَنَّتْهُ أيدي أهلها فـ «أَل» فيها للعهد السابق تقديراً بذكر أربابها<sup>(٣)</sup> ﴿نَقَضَهُ عَلَيْكَ﴾ خبر بعد خبر، أي: ذلك النبأ بعضُ أنباء القرى مقصوصٌ عليك، وجوزُ أن يكون «من أنباء» في موضع الحال وهذا هو الخبر، وجوزُ أيضاً عكس ذلك.

﴿وَمِنْهَا﴾ أي: من تلك القرى ﴿قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ ﴿٥٩﴾ أي: ومنها حصيدٌ، فالعطفُ من عَطْفِ الجملة على الجملة، وهو الذي يقتضيه المعنى كما لا يخفى، وقد شَبَّه ما بقي منها بالزرع القائم على ساقه، وما عفا وبطلَ بالحصيد، فالمعنى: منها باقٍ ومنها عافٍ، وهو المرويُّ عن قتادة. ونحوه ما روي عن الضحاك: «قائمٌ لم يخسف» و«وحصيدٌ» قد خسف.

قيل: وحصيد الزَّرْع جاء في كلامهم بمعنى الفناء، كما في قوله:  
والناس في قَسَمِ المنية بينهم كالزَّرْعِ منه قائمٌ وحصيد<sup>(٤)</sup>

(١) البحر ٢٥٩/٥، والبيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٨٩. قال ثعلب شارح

الديوان: أي: تتابع الناس في الذعر.

(٢) ينظر ما سلف ٢٨٣/١١ وما بعدها.

(٣) في الأصل: أهلها.

(٤) البيت في النكت والعيون ٥٠٣/٢، وتفسير القرطبي ٢٠٦/١١، والبحر ٢٦٠/٥.

وصيغة فعيل بمعنى مفعول، أي: محصود كما قال الأخفش<sup>(١)</sup>، وجمعه  
حَصْدَى وحِصَاد مثل مَرَضَى ومِراض.

وجملة «منها قائم» إلخ مستأنفة استئنافاً نحوياً للتحريض على النظر في ذلك  
والاعتبار به، أو بيانياً كأنه سُئِلَ لَمَّا ذكرت: ما حالها؟ فأجيب بذلك. وقال  
أبو البقاء: هي في موضع الحال من الهاء في «نقصه»<sup>(٢)</sup>. وجوز الطيبي كونها حالاً  
من «القرى».

وَادَّعى صاحبُ «الكشف» أَنْ جَعَلَهَا حالاً من ضمير «نقصه» فاسدٌ لفظاً  
ومعنى، ومن «القرى» كذلك؛ وفي «الحواشي الشهابية»<sup>(٣)</sup>: أراد بالفساد اللفظي  
في الأوّل خلوّ الجملة من الواو والضمير، وفي الثاني مجيء الحال من المضاف  
إليه في غير الصور المعهودة، وبالفساد المعنويّ أنّه يقتضي أنه ليس من  
المقصود، بل هو حالٌ خارجةٌ عنها، وليس بمرادٍ، ولا يَسُوغُ جَعْلُ ما بعده ابتداءً  
المقصود، وفيه فسادٌ لفظيٌّ أيضاً.

وزعم بعضٌ أنه أراد بالفساد الأوّل في الأوّل ما ذكر، وفي الثاني وقوع الجملة  
الاسمية حالاً بالضمير وحده، وبالمعنوي<sup>(٤)</sup> تخصيص كونها مقصورةً بتلك  
الحالة، فإنّ المقصوديّة ثابتة لها وللنبا وقت قيام بعضها أيضاً. وقد أصاب بعضاً  
وأخطأ بعضاً.

ووجّه الجلبّيّ الخلو عن الواو والضمير بأنّ المقصود من الضمير الرّبط، وهو  
حاصلٌ لارتباط ذلك بمتعلّق ذي الحال وهو<sup>(٥)</sup> «القرى»، فالمعنى: نقصٌ عليك  
بعضُ أنباء القرى وهي على هذه الحالة تشاهدون فعل الله تعالى بها.

وتُعقّب بأنّ الاكتفاء في الرّبط بما ذكر مع خفائه مذهبٌ تفرّد به الأخفش، ولم  
يذكره في الحال، وإنما ذكره في خبر المبتدأ. وقولُ أبي حيّان: إنّ الحال أبلغُ في

(١) في معاني القرآن ٢/ ٥٨٢.

(٢) الإملاء ٣/ ٣٠٣.

(٣) ١٣٤/٥ - ١٣٥.

(٤) في الأصل و(م): وبالضمير، والمثبت من حاشية الشهاب ٥/ ١٣٥.

(٥) في (م): وهي، والمثبت من الأصل وحاشية الشهاب ٥/ ١٣٤.



التخويف وضرب المثل للحاضرين<sup>(١)</sup> [لا يُجدي]<sup>(٢)</sup>، مع ما سمعت نفعاً، والحق أنه لا وجه لِمَا ذكره أبو البقاء يعول عليه إلا الذُّهول.

﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ﴾ قيل: الضمير للقرى مراداً بها أهلها، وقد أريد منها أولاً حقيقتها، ففي الكلام استخدام<sup>(٣)</sup>.

وقيل: الضمير لأهل القرى؛ لأنَّ هناك مضافاً مقدّراً، أي: ذلك من أنباء أهل القرى، والضمائر منها ما يعود إلى المضاف، ومنها ما يعود إلى المضاف إليه، ومتى وضع الأمر جاز مثل ذلك.

وقيل: القرى على ظاهرها، وإسنادُ الأنباء إليها مجازٌ، وضمير «منها» لها، وضمير «ظلمناهم» للأهل المفهوم منها.

وقيل: «القرى» مجازٌ على أهلها، والضميران راجعان إليها بذلك الاعتبار، أو يقدر المضاف والضميران له أيضاً، وعلى هذا خرّج ما حكى عن بعضهم من أنَّ معنى «منها قائم وحصيد»: منها باقٍ نسله، ومنها منقطع نسله.

وأياً ما كان ففي الكلام إيذانٌ بإهلاك الأهل، فيكون المعنى هنا: وما ظلمناهم بإهلاكنا إياهم ﴿وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ حيث اقترفوا بسوء استعدادهم ما يترتب عليه ذلك بمقتضى الحكمة ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ﴾ أي: ما نفعتهم ولا دفعت بأسَ الله تعالى عنهم ﴿إِلَهُهُمْ أَلْتِي يَدْعُونَ﴾ أي: يعبدونها ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أوثر صيغة المضارع لحكاية الحال الماضية، أو للدلالة على استمرار عبادتهم لها ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ أي: شيئاً من الإغناء، أو شيئاً من الأشياء.

ف «ما» نافية لا استفهامية، وإن جوزه السمين<sup>(٤)</sup>، وتعلّق «عن» بما عنده لِمَا فيه من معنى الدفع، و«من» الأخيرة صلةٌ ومجرورها مفعولٌ مطلق، أو مفعولٌ به للدفع.

(١) البحر ٥/٢٦٠.

(٢) ما بين حاصرتين من حاشية الشهاب ٥/١٣٥.

(٣) الاستخدام: أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً أحد معانيه، ثم يؤتى بضميره مراداً به المعنى الآخر. ولهم فيه عبارة أخرى، وهي: أن يؤتى بلفظ مشترك، ثم بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين، ومن الآخر الآخر. الإتيان ٢/٩٠١.

(٤) في الدر المصون ٦/٣٨٥.

وقوله سبحانه: ﴿لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ أي: حين مجيء عذابه، منصوبٌ بـ «أُغْنَتْ» وهذا - على ما في «البحر» - بناء على خلافِ مذهب سيبويه؛ لأنَّ مذهبَه أنَّ «لَمَّا» حرفٌ وجوبٍ لوجوب<sup>(١)</sup>.

وقرئ: «آلهتهم اللاتي» و«يُدْعَوْنَ» بالبناء للمفعول<sup>(٢)</sup>، وهو وصفٌ للآلهة كالتي في المشهورة، وفيه مطابقةٌ للموصوفِ ليست في «التي»، لكن قيل - كما في «جمع الجوامع» للجلال السيوطي - إنَّ «التي» في جمع غير عالمٍ أكثرُ من اللاتي، نعم إنَّ الآلهة قد عوملت في الآية معاملةً العقلاء؛ لأنَّ عبدتها نزلوها منزلةً العقلاء في اعتقادهم فيها أنها تنفع وتضرُّ، فقيل: ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيرٍ﴾ ومن هنا قيل: إنَّ «اللّاتي» في تلك القراءة واقعٌ موقع الألى أو الذين.

و«التتبير» على ما في «البحر»: التخسير، يقال: تبَّ تخسير، وتبَّه خسره<sup>(٣)</sup>. وذكر الجوهري أنَّ التبَّ التَّبُّ والخسران والهلاك، والتتبير الإهلاك<sup>(٤)</sup>. وفي «القاموس»: التبُّ والتَّبُّ والتَّبَابُ والتَّيْبُ: النقص والخسار<sup>(٥)</sup>.

وأخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن عمر ومجاهد تفسير ذلك بالتخسير<sup>(٦)</sup>. وكذا أخرج الطستى عن ابن عباس رضي الله عنه، إلا أنه استشهد عليه بقول بشر بن أبي خازم:

هُم جَدَعُوا الْأَنْفَ فَأَذْهَبُوهَا وَهُمْ تَرَكُوا بَنِي سَعْدِ تَبَابًا<sup>(٧)</sup>

وحينئذٍ فالمعنى: فما زادوهم غيرَ تخسير - أو خسارة - لنفوسهم، حيث استحقُّوا العذابَ الأليم الدائم على عبادتهم لها، نسأل الله تعالى العفو والعافية.

(١) البحر ٥/٢٦٠، وينظر الكتاب ٤/٢٣٤.

(٢) تفسير أبي السعود ٤/٢٤٠.

(٣) البحر ٥/٢٥١.

(٤) الصحاح (تب).

(٥) القاموس (تب).

(٦) تفسير الطبري ١٢/٥٧٠، والدر المنثور ٣/٣٤٩.

(٧) ذكره عن الطستى السيوطي في الدر المنثور ٣/٣٤٩، وأخرجه من طريق الطستى في الإتيان ١/٣٩٩، والبيت في ديوان بشر ص ٧٧ برواية يبابا. وجاء في المصادر: فأوعبوها، بدل: فأذهبوها.

﴿وَكَذَلِكَ﴾ أي: مثل ذلك الأخذ والإهلاك الذي مرَّ بيانه، وهو على ما قال السَّمِين: خبرٌ مقدَّم، وقوله سبحانه: ﴿أَخْذُ رَبِّكَ﴾ مبتدأ مؤخَّر<sup>(١)</sup>. وقيل: بالعكس. والكافُ يحتمل أن تكونَ اسميَّةً وأن تكونَ حرفيَّةً، وقد يجعل المشارُ إليه الأخذُ المذكورَ بعدُ كما تحقَّق قبلُ.

وفي قراءة عبد الله: «كذلك» بغير واو<sup>(٢)</sup>.

﴿إِذَا أَخَذَ الْقُرَى﴾ أي: أهلها، وإنَّما أسند إليها للإشعار بسريان أثره. وقرأ الجحدريُّ وأبو رجاء: «وكذلك أَخَذَ رَبُّكَ إِذْ أَخَذَ»<sup>(٣)</sup> على أَنَّ «أَخَذَ رَبُّكَ» فعلٌ وفاعل، والظرفُ لِمَا مضى، وهو إخبارٌ عمَّا جرت به عادةُ الله تعالى في إهلاك مَنْ تقدَّم من الأمم، و«كذلك» على هذا سادَّ مسدَّد المصدر النوعي، ولا مانع من تقدُّمه على الفعل.

والقرى: متنازعٌ للمصدر والفعل.

وقوله سبحانه: ﴿وَهِيَ ظَلِيمَةٌ﴾ في موضع الحال من «القرى»، ولذا أنَّث الضمير و«ظالمة»، إلَّا أَنَّ وصفَ القرى بالظلم مجازٌ، وهو في الحقيقة صفةُ أهلها. وجعلهُ حالاً من المضاف المقدر أولاً وتأنَّيْهُ مكتسبٌ من المضاف إليه تكلفٌ.

وفائدةُ هذه الحال: الإشعارُ بأنَّ أَخَذَهُمْ بسبب ظلمهم، وفي ذلك من إنذار الظالم ما لا يخفى.

والمرادُ بالظلم إما الكفرُ أو ما هو أعمُّ، وظاهرُ صنيع بعضهم أخذاً من إطلاقه أنه شاملٌ لظلم المرء نفسه وغيره.

﴿إِنَّ أَخَذَهُ أَكْبَرُ﴾ وجيعٌ ﴿شَدِيدٌ﴾ لا يُرجى منه الخلاصُ، وهذا مبالغةٌ في التهديد والتحذير، أخرج الشيخان في «صحيحهما» والترمذي والنسائي وابنُ ماجه

(١) الدر المصون ٣٨٥/٦.

(٢) أخرجه ابن أبي داود كما في الدر المصون ٣٤٩/٣.

(٣) البحر ٢٦١/٥، والدر المصون ٣٨٥/٦. ووقع في الأصل (م): إذا، بدل: إذ، وهي كذلك على قراءة طلحة بن مصرف كما ذكر أبو حيان والسَّمِين عنه أنه قرأ: «وكذلك أَخَذَ رَبُّكَ إِذَا أَخَذَ».

وآخرون عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لِيُمْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُقْلِتْهُ» ثم قرأ: (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ)<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ أي: في أخذه سبحانه للأمم المهلكة، أو فيما قصَّ من أخبارهم ﴿لَآيَةً﴾ أي: لعلامة، وفَسَّرَهَا بعضهم بالعبرة لِمَا أَنَّهَا تَلَزُمُهَا، وهو حسن، والتنوين للتعظيم، أي: لعبرة عظيمة ﴿لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾ فَإِنَّهُ إِذَا رَأَى مَا وَقَعَ فِي الدُّنْيَا بِالْمُجْرِمِينَ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ اعْتَبَرَ بِهِ حَالَ الْعَذَابِ الْمَوْعُودِ، فَإِنَّهُ عَصَا مِنْ عُصِيَّةٍ<sup>(٢)</sup>، وقليلٌ من كثير، وانزجر بذلك عن المعاصي التي يترتب عليها العذاب، وأكَبَّ عَلَى التَّقْوَى والخشية من الله تعالى.

وقد أقيم «من خاف» إلخ مُقَامَ مَنْ صَدَّقَ بِذَلِكَ؛ لما بينهما من اللزوم، ولأنَّ الاعتبار إِنَّمَا يَنْشَأُ مِنَ الْخَوْفِ، وذكر هذا القيد لَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْآخِرَةَ وَأَحَالَ فَنَاءَ هَذَا الْعَالَمِ، أَسَدَّ الْحَوَادِثَ إِلَى أَسْبَابِ فَلَكَيَّةٍ وَأَوْضَاعٍ مَخْصُوصَةٍ، فلم يعتبر بذلك أصلاً، ولم يَنْزَجِرْ عَنِ الضَّلَالَةِ قَطْعاً، وقال: إِنَّ مَا وَقَعَ إِنَّمَا وَقَعَ لِهَاتِيكَ الْأَسْبَابِ وَالْأَوْضَاعِ، لا للمعاصي التي اقترفتها الأممُ الْمُهْلَكَةُ.

وقيل: المراد: إِنَّ فِيهِ ذِكْرٌ دَلِيلًا عَلَى عَذَابِ الْمُجْرِمِينَ فِي الْآخِرَةِ؛ لَأَنَّهُمْ إِذَا عَذَّبُوا فِي الدُّنْيَا لِإِجْرَامِهِمْ وَهِيَ دَارُ الْعَمَلِ، فَلَأَنَّهُمْ يَعَذَّبُونَ فِي الْآخِرَةِ عَلَيْهِ - وَهِيَ دَارُ الْجَزَاءِ - أُولَى.

وقيل: المراد: إِنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى الْبَعْثِ وَالْجَزَاءِ، وذلك أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَدْ أَخْبَرُوا بِاسْتِثْصَالِ مَنْ كَذَّبَهُمْ وَأَشْرَكَ بِاللَّهِ، ووقع ما أَخْبَرُوا بِهِ وَفَقَ إِنْخِبَارِهِمْ، وذلك أَحَدُ الشُّوَاهِدِ عَلَى صِدْقِهِمْ، فيكونون صَادِقِينَ فيما يُخْبِرُونَ بِهِ مِنَ الْبَعْثِ وَالْجَزَاءِ، فلا بدَّ أَنْ يَقَعَ لَا مُحَالَةً، والتقييدُ بما ذكر هنا كالتقييد في قوله سبحانه: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. وهو كما ترى.

(١) صحيح البخاري (٤٦٨٦)، وصحيح مسلم (٢٥٨٣)، وسنن الترمذي (٣١١٠)، وسنن النسائي الكبرى (١١١٨١)، وسنن ابن ماجه (٤٠١٨).

(٢) في المثل: إن العصا من العصية، والعصا فرس جليمة، والعصية أمها، أي: بعضُ الأمر من بعض. المستقصى ٣٣٤/١، والقاموس (عصا).

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى يوم القيامة المدلول عليه بذكر الآخرة ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾ أي: يُجمع له الناس للمحاسبة والجزاء، فـ «الناس» نائب فاعل «مجموع»، وأجاز ابن عطية أن يكون مبتدأ، و«مجموع» خبره<sup>(١)</sup>. وفيه بُعد؛ إذ الظاهر حينئذ أن يكون مجموعاً<sup>(٢)</sup>.

وعدل عن الفعل - وكان الظاهر - ليدلّ الكلام على ثبوت معنى الجمع وتحقق وقوعه لا محالة، وأنّ الناس لا ينفكون عنه، فهو أبلغ من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩] وإيضاحه: أنّ في هذا دلالة على لزوم الوصف ولزوم الإسناد، وفي ذلك على حدوث تعلّق الجمع بالمخاطبين واختصاصه باليوم، ولهذا استدركه بقوله: «الجمع»، فأضاف اليوم إليه ليدلّ على لزومه له، وإنّما الحادث جمع الأوّلين والآخرين دفعةً.

﴿وَذَلِكَ﴾ أي: يوم القيامة مع ملاحظة عنوان جمع الناس له ﴿يَوْمَ مَشْهُودٌ﴾ أي: مشهود فيه، فأتسع في الجارّ والمجرور، ووصل الفعل إلى الضمير إجراء له مجرى المفعول به، كما في قوله:

ويسوماً شهدناه سُلَيْماً وعامراً قليل سوى طَعْنِ الدَّرَاكِ نوافله<sup>(٣)</sup>

أي: يشهد فيه الخلائق الموقف لا يغيب عنه أحد، وإنما لم يجعل نفس اليوم مشهوداً بل جعل مشهوداً فيه ولم يذكر المشهود، تهويلاً وتعظيماً أن يجري على اللسان، وذهاباً إلى أنّ لا مجال لالتفات الذّهن إلى غيره.

وقد يقال: المشهود هو الذي كثر شاهدوه، ومنه قولهم: لفلان مجلس مشهود، وطعام محضور، ولأمّ قيس الضبيّة:

ومشهد قد كفيت الناطقين به في محفل من نواصي الناس مشهود<sup>(٤)</sup>

(١) المحرر الوجيز ٢٠٦/٣.

(٢) أي: مجموعون، كما يقال: الناس قائمون ومضروبون، ولا يقال: قائم ومضروب، إلا بضعف. الدر المصون ٣٨٦/٦.

(٣) البيت لرجل من بني عامر، وسلف ٢٨٤/١، و٥٣١/١١.

(٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٦٠/٣، واللسان (نص)، وحاشية الشهاب ١٣٦/٥، وذكره دون نسبة الجوهري في الصحاح (نص)، وهو في هذه المصادر برواية: الغائبين،

واعتبروا كثرةً شاهدٍ به نظراً إلى أنه الذي يستحقُّ أن يطلق اسمُ المشهود على الإطلاق عليه، ولو جعلَ اليومُ نفسه مشهوداً من غير هذا الاعتبار لم يحصل الغرضُ من تعظيم اليوم وتمييزه، فإنَّ سائر الأيام كذلك، لكن جاء الامتيازُ من ذلك لِمَا أُضيف إليه من الكثرة المِهولة المميّزة، وبما ذكر يُعلم سقوطُ ما قيل: الشهودُ الحضور، واجتماع الناس حضورهم، فـ «مشهود» بعد «مجموع» مكرّر.

﴿وَمَا تُوخَّرُهُ﴾ أي: ذلك اليوم الملحوظ بعنوان الجمع والشهود، ونقل الحوفي رجوع الضمير للجزاء. وقرأ الأعمش ويعقوب: «يؤخّره» بالياء<sup>(١)</sup>.

﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُورٍ﴾ أي: لانتهاؤ مدّة قليلة، فالعدّ كناية عن القلّة، وقد يُجعلُ كناية عن التناهي. والأجلُ عبارة عن جميع المدّة المعيّنة للشيء، وقد يُطلق على نهايتها، ومنعُ إرادة ذلك هنا لأنّه لا يوصفُ بالعدّ في كلامهم بوجه. وجوّزها بعضهم بناءً على أنّ الكناية لا يُشترط فيها إمكانُ المعنى الأصلي. وتُعقّب بأنّه عدولٌ عن الظاهر، وتقديرُ المضاف أسهلُ منه.

واللامُ للتوقيت، وفي «المجمع» أنّها تدلُّ على الغرض، وأنّ الحكمة اقتضت التأخير، ولذا عدل عن «إلى» إليها<sup>(٢)</sup>.

وفي الآية ردٌّ على الدهريّة والفلاسفة، الزاعمين أنّه لا انقضاء لمدّة الدنيا، وهو بحثٌ مفروغ منه.

﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ أي: ذلك اليوم المؤخّر بانقضاء أجله المضروبٍ حسبما تقتضيه الحكمة، وهو المرويُّ عن ابن جريج. وقيل: الضمير للجزاء أيضاً.

= بدل: الناطقين. وذكر عجزه الزمخشري في الكشاف ٢٩٢/٣. وهو في الأغاني ٣٠٣/١٨ دون نسبة برواية: وموقف قد كفت الناطقين به.

قال المرزوقي في شرح البيت: نواصي الناس، أي: أشرافهم والمقدّمين فيهم، تقول: ربّ مشهّد عظيم الشأن تكلمت فيه عن نفسك، ونُبت عن الغائبين من مُعتَلقي حَبْلِكَ، واليوم يومٌ مشهودٌ، ورؤساء الناس وأماثلهم فيه شهود.

(١) تفسير البغوي ٤٠١/٢، وزاد المسير ١٥٧/٤، والبحر ٢٦١/٥.

(٢) مجمع البيان ٢١٦/١٢.

وقيل: لله تعالى، وفيه من تفخيم شأن اليوم ما لا يخفى، ويعضده قراءة  
«وما يؤخره» بالياء، ونسبة الإتيان ونحوه إليه سبحانه أتت في غير ما آية.

واعترض الأول بأن التقدير عليه: يوم إتيان ذلك اليوم، ولا يصح لأن تعرف  
اليوم بالإتيان يأبى تعرف الإتيان به، ولأن إتيان اليوم لا ينفك عن يوم الإتيان،  
فيكفي الإسناد وتلغو الإضافة، ونقل العلامة الطيبي نصاً على عدم جوازه،  
كما لا تقول: جئتكم يوم يسرك.

وأجيب أن كل زمان له شأن يعتبر تجده، كالعيد، والنيروز، والساعة مثلاً،  
يجري مجرى الزماني وإن كان في نفسه زماناً، فباعتبار تغاير الجهتين صحت الإضافة  
والإسناد، كما يصح أن يقال: يوم تقوم الساعة، ويوم يأتي العيد، والعيد في يوم  
كذا، فالأول زمان وضميره - أعني فاعل الفعل - زماني، وإذا حسن مثل قوله:

فَسَقَى الْغُضَى وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمْ شَبَّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي<sup>(١)</sup>  
فهذا أحسن.

وقرأ النحويان ونافع: «يأتي» بإثبات الياء وصلأ وحذفها وقفأ، وابن كثير  
بإثباتها وصلأ ووقفأ، وهي ثابتة في مصحف أبي، وقرأ باقي السبعة بحذفها وصلأ  
ووقفأ<sup>(٢)</sup>. وسقطت في مصحف عثمان رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

وإثباتها وصلأ ووقفأ هو الوجه، ووجه حذفها في الوقف التشبيه بالفواصل،  
ووصلأ ووقفأ التخفيف، كما قالوا: لا أدر ولا أبال، وذكر الزمخشري أن الاجتزاء  
بالكسرة عن الياء كثير في لغة هذيل<sup>(٤)</sup>، ومن ذلك قوله:

(١) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي ٢/٢٦٩، والتاج (غضا)، والبيت للبحري،  
وهو في ديوانه ١/٢٤٦، برواية: شبَّوه بن جوانح وقلوب. قال العباسي: هكذا هو في  
ديوانه، وإن كان في كثير من نسخ التلخيص، بل وفي كثير من كتب هذا الفن بلفظ: بين  
جوانحي وضلوعي. وقال صاحب التاج: أعاد ضمير شبَّوه إلى الغضا، وأراد به ناره؛ إذ  
هو من أجود الوقود.

(٢) التيسير ص ١٢٧، والنشر ٢/٢٩٢، والبحر ٥/٢٦١، والكلام منه.

(٣) المقنع للداني ص ٣١-٣٣، والبحر ٥/٢٦١، والكلام منه.

(٤) الكشف ٢/٢٩٣.

كَفَّاكَ كَفًّا مَا تُلِيقُ دَرَهْمًا جوداً وأخرى تُعْطِ بالسيف الدِّمَا<sup>(١)</sup>  
 وقرأ الأعمش: «يوم يأتون» بواو الجمع، وكذا في مصحف عبد الله<sup>(٢)</sup>، أي:  
 يوم يأتي الناس، أو أهل الموقف.

﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ أي: لا تتكلم بما ينفع وينجي من جواب أو شفاعة. وهذا  
 الفعل على الأظهر هو الناصب للظرف السابق. وجوز أن يكون منصوباً بالانتها  
 المضاف إلى الأجل، وأن يكون مفعولاً به لـ «اذكر» محذوفاً.

وهذه الجملة في موضع الحال من ضمير اليوم. وأجاز الحوفي وابن عطية  
 كونها نعتاً لـ «يوم»<sup>(٣)</sup>. وتُعَبَّ بأنه يقتضي أن إضافته لا تفيد تعريفاً، وهو ممنوع،  
 ولعلَّ مَنْ يدَّعي ذلك يقول: إنَّ الجمل بمنزلة النكرات حتَّى أطلقوا عليها ذلك،  
 فالإضافة إليها كالإضافة إليها.

﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ أي: إلا بإذن الله تعالى شأنه وعزَّ سلطانه في التكلُّم، كقوله  
 سبحانه: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النبا: ٢٨]. وهذا في موقف من  
 مواقف ذلك اليوم، وقوله تبارك وتعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ \* وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ  
 فَيَقْدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥-٣٦] في موقف آخر من مواقفه، كما أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ  
 تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١] في آخر منها، وروي هذا عن  
 الحسن.

وقد ذكر غير واحد أنَّ المأذون فيه الأجوبة الحقَّة، والممنوع منه الأعذار  
 الباطلة، نعم قد يُؤْذَنُ فيها أيضاً لإظهار بطلانها كما في قول الكفرة: ﴿وَاللَّهُ رِئَاسًا مَا  
 كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] ونظائره. والقول بأنَّ هذا ليس من قبيل الأعذار وإنما هو  
 إسناد الذنب إلى كبرائهم وأنهم أضلُّوهم، ليس بشيء كما لا يخفى.

وفي «الدُّرر والغُرر» للسيّد المرتضى أن بين قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمُ

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٧، والأضداد لابن الأنباري ص ٢٦٤، ودرة الغواص ص ١٦٥.  
 قوله: ما تليق درهماً، أي: ما تحبسه. اللسان (ليق).

(٢) المحرر الوجيز ٣/٢٠٦-٢٠٧، والبحر ٥/٢٦٢.

(٣) المحرر الوجيز ٣/٢٠٧، وذكره عنه وعن الحوفي أبو حيان في البحر ٥/٢٦٢.



نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴿٣٥﴾ وقوله سبحانه: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ \* وَلَا يُؤْذَنُ لَكُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾ [المرسلات: ٣٥-٣٦] وكذا قوله جلّ وعلا: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧] اختلافاً بحسب الظاهر. وأجاب قومٌ من المفسرين عن ذلك بأنَّ يومَ القيامةِ يومٌ طويلٌ ممتدٌّ، فيجوز أن يُمنعوا النطق في بعضه ويؤذنَ لهم في بعضٍ آخرَ منه.

ويُضعف هذا الجوابُ أنَّ الإشارةَ إلى يومِ القيامةِ بطوله، فكيف يجوزُ أن تكون الآياتُ فيه مختلفة؟ وعلى ما ذكره يكون معنى (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ): هذا يوم لا ينطقون في بعضه، وهو خلافُ الظاهر.

والجوابُ السديد عن ذلك أن يقال: إنَّما أريدَ نفيُ النطقِ المسموعِ المقبولِ الذي ينتفعون به، ويكونُ لهم في مثله إقامةُ حجّةٍ وخلاصٌ، لا نفيُ النطقِ مطلقاً بحيث يعلمُ ما ليس له هذه الحالة، ويجري هذا المجرى قولهم: حَرَسَ فلانٌ عن حجّته، و: حَضَرْنَا فلاناً يناظر فلاناً فلم نره قال شيئاً، وإن كان الذي وُصف بالخرس والذي نفي عنه القول قد تكلم بكلام كثير، إلا أنَّه من حيث لم يكن فيه حجّةٌ ولم يتضمَّن منفعةً جاز إطلاقُ ما حكيناه عليه، ومثله قولُ الشاعر:

أعمى إذا ما جارتني خرجت      حتّى يوارى جارتى الخدر  
ويصمُّ عمّا كان بينهما      سمعي وما بي غيرَه وقر<sup>(١)</sup>

وعلى هذا فلا اختلاف؛ لأنَّ التساؤلَ والتلاوُمَ مثلاً لا حجّة فيه.

وأما قوله سبحانه: (وَلَا يُؤْذَنُ لَكُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) فقد قيل فيه: إنَّهم غيرُ مأمورين بالاعتذار فكيف يعتذرون؟ ويحمل الإذن على الأمر، وإنما لم يؤمروا به لأنَّ تلك الحالة لا تكليف فيها، والعبادُ ملجؤون عند مشاهدة الأهوال إلى الاعتراف والإقرار، وأحسنُ من هذا أن يُحملَ (وَلَا يُؤْذَنُ لَكُمْ) أنه لا يُسمعُ لهم ولا يُقبل عذرهم<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وأنت تعلم أن تضعيفه لِمَا أجاب به القوم من امتدادِ يومِ القيامة، وجوازِ كون المنع من النطق في بعضٍ منه والإذن في بعضٍ آخر، ليس بمرتضى عند ذي الفكرِ

(١) البيتان لمسكين الداري، وقد سلفا ١/٤٧٣.

(٢) أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد ١/٤٣-٤٤.

الرضي؛ لظهور صحّة وقوع الزمان الممتدّ ظرفاً للنقيضين فيما إذا لم يقتض كلُّ منهما أو أحدهما جميع ذلك الزمان، وقد شاع دفعُ التناقض بين الكلامين بمثل ما فعلوا، ومرجعه إلى القول باختلاف الزمان كما أنّ مرجع ما روي عن الحسن إلى القول باختلاف المكان، واتّحاد الزمان والمكان من شروط تناقضِ القضيتين، وليس هذا الذي فعلوه بأبعد ممّا فعله المرتضى، على أنّ في كلامه بعد ما لا يخفى.

وقال بعض الفضلاء: لا منافاة بين هذه الآية والآيات التي تدلّ على التكلم يوم القيامة؛ لأنّ المراد من «يوم يأتي»: حين يأتي، والقضية المشتملة على ذلك وقتية حكم فيها بسلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع في وقت معيّن، وهذا لا ينافي ثبوت المحمول للموضوع في غير ذلك الوقت.

وقال ابن عطية: لا بدّ من أحد أمرين: إمّا أن يقال: إنّ ما جاء في الآيات من التلاؤم والتساؤل والتجادل ونحو ذلك مما هو صريح في التكلم كان عن إذن، وإمّا أن يحمل التكلم هنا على تكلم شفاعة أو إقامة حجّة<sup>(١)</sup>. وكلا القولين كما ترى.

والاستثناء قيل: من أعمّ الأسباب، أي: لا تكلم نفس بسبب من الأسباب إلا بسبب إذنه تعالى؛ وهو متصل. وجوز أن يكون منقطعاً ويقدر ما لا يتناول المستثنى، أي: لا تكلم نفس باقتدار من عندها إلّا بإذنه تعالى، ولا يخفى أنّ هذا استثناء مفرغ، وقد طرق سمعك ما هو الأصح فيه. وقرئ كما في «المصاحف» لابن الأنباري: «يوم يأتون لا تكلم دابة إلّا بإذنه»<sup>(٢)</sup>.

﴿فَيَنْهَرُ﴾ أي: من<sup>(٣)</sup> أهل الموقف المدلول عليه بقوله سبحانه: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾، أو الجميع الذي تضمّنه «نفس» إذ هو اسم جنس أريد به الجميع على ما نقله أبو حيّان عن ابن عطية<sup>(٤)</sup>، أو الناس المذكور في قوله سبحانه: ﴿يَجْمَعُهُ لُؤُ الْنَّاسِ﴾.

(١) المحرر الوجيز ٢٠٧/٣.

(٢) الدر المنثور ٣/٣٤٩، والقارئ هو عمر بن ذر.

(٣) قوله: من، ليس في (م).

(٤) المحرر الوجيز ٢٠٧/٣، والبحر ٥/٢٦٢.

ونقل ابن الأنباري أنَّ الضميرَ لأمةَ محمدٍ ﷺ، وهو من الغرابةِ بمكان، وكأنَّه قصَّدَ هذا القائلُ بذلك تمهيداً لتوجيه<sup>(١)</sup> الاستثناء الآتي، وهو والله الحمدُ غنيٌّ عن ذلك.

والظاهرُ أنَّ «مِنْ» للتبويض، والجارُّ والمجرورُ خبرٌ مقدَّم، وقوله سبحانه: ﴿شَقِيٌّ﴾ مبتدأ. وقوله تعالى: ﴿وَسَعِيدٌ﴾<sup>(٢)</sup> بتقدير: ومنهم سعيد، وحذف منهم لدلالة الأول عليه.

والسعادةُ على ما قال الراغب: معاونةُ الأمور الإلهية للإنسان على نيل الخير، وبضادها الشقاوة<sup>(٣)</sup>. وفسَّر في «البحر» الشقاوةَ بنكدِ العيش و سوءه، ثم قال: والسَّعادةُ ضدها<sup>(٤)</sup>. وفي القاموس ما يقربُ من ذلك<sup>(٥)</sup>، فالشقيُّ والسعيدُ هما المتَّصفان بما ذكر.

وفسَّر غيرُ واحد الأول بمن استحقَّ النارَ بمقتضى الوعيد، والثاني بمن استحقَّ الجنةَ بموجبِ الوعد، وهذا هو المتعارفُ بين الشرَّعيين. وتقديماً للشقيِّ على السعيد لأنَّ المقامَ مقامُ الإنذار والتحذير.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ أي: سَبَقَتْ لَهُمُ الشَّقَاوَةُ ﴿فَنِيَّ النَّارِ﴾ أي: مستقرُّون فيها ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾<sup>(٦)</sup> قال أهلُ اللغة من الكوفية والبصريَّة: الزفيرُ بمنزلة ابتداءِ صوت الحمار، والشهيقُ بمنزلة آخرِ نهيقه، قال رؤبة:

حَشْرَجَ فِي الصَّدْرِ صَهِيلاً أَوْ شَهَقَ حَتَّى يَقَالَ نَاهَقٌ وَمَا نَهَقٌ<sup>(٥)</sup>

وقال ابن فارس: الزفير إخراجُ النَّفْسِ، والشهيق رُدُّه<sup>(٦)</sup>. قال الشَّماخ في حمارٍ وحشٍ:

(١) في الأصل: تمهيد التوجيه.

(٢) مفردات الراغب (سعد).

(٣) البحر ٢٥١/٥.

(٤) القاموس (سعد) و (شقي).

(٥) ديوان رؤبة ص ١٠٦، والبحر ٢٥١/٥، ورواية الديوان: حشرج في الجوف سميلاً أو شهق...

(٦) مجمل اللغة ٥١٤/١.

بَعِيدٌ مَدَى التَّطَرُّبِ أَوَّلُ صَوْتِهِ زَفِيرٌ وَيَتْلُوهُ شَهِيْقٌ مُحْشَرَجٌ<sup>(١)</sup>  
 وقال الراغب: الزفير: تردُّدُ النَّفْسِ حَتَّى تَنْتَفِخَ الضُّلُوعُ مِنْهُ، مِنْ زَفَرٍ فَلَانٌ: إِذَا  
 حَمَلَ حِمْلًا يَمِشْقُهُ فَتَرَدَّدُ فِيهِ نَفْسُهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْإِمَاءِ الْحَامِلَاتِ الْمَاءَ: زَوَافِرُ.  
 والشهيق: طَوَّلُ الزَفِيرِ، وَهُوَ رَدُّ النَّفْسِ، وَالزَفِيرُ مَدَّةٌ، وَأَصْلُهُ مِنْ: جَبَلَ شَاهِقٍ،  
 أَي: مُتَنَاءٌ فِي الطَّوْلِ<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن السائب<sup>(٣)</sup> أَنَّ الزفير للحمير، والشهيق للبغال. وهو غريبٌ.  
 ويُراد بهما الدَّلَالَةُ عَلَى كَرْبِهِمْ وَغَمِّهِمْ، وَتَشْبِيهُ حَالِهِمْ بِحَالِ مَنْ اسْتَوْلَتْ عَلَى  
 قَلْبِهِ الْحَرَارَةُ وَانْحَصَرَ فِيهِ رَوْحُهُ، أَوْ تَشْبِيهُ أَصْوَاتِهِمْ بِأَصْوَاتِ الْحَمِيرِ، فِيهِ الْكَلَامُ  
 اسْتِعَارَةٌ تَمَثِيلِيَّةٌ أَوْ اسْتِعَارَةٌ مَصْرُوحَةٌ.  
 والمأثورُ عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: يَرِيدُ نَدَامَةً، وَنَفْسًا عَالِيًا، وَبِكَاءٍ  
 لَا يَنْقَطِعُ.

وقرأ الحسن: «شُقُوا» بضمِّ الشين<sup>(٤)</sup>. فاستعمل متعدياً؛ لأنه يقال: شقاه الله  
 تعالى، كما يقال: أشقاه.

وجملة «لهم فيها زفير» إلخ مستأنفة، كأنَّ سائلاً قال: ما شأنهم فيها؟ ف قيل:  
 لهم فيها كذا وكذا. وجوز أن تكون منصوبةً المحلُّ على الحالِّية من «النار» أو من  
 الضمير في الجارِّ والمجرور، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿خَلَدِيكَ فِيهَا﴾ خلا أنه إن أُريدَ  
 حدوثُ كونهم في النار، فالحالُّ مقدَّرَةٌ.

﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ أي: مدَّةٌ دوامهما، وهذا عبارةٌ عن التَّأْيِيدِ وَنَفْيِ  
 الانْقِطَاعِ، عَلَى مِنْهَاجِ قَوْلِ الْعَرَبِ: لَا أَفْعُلُ كَذَا مَا لَاحَ كَوَكْبٌ، وَمَا أَضَاءَ الْفَجْرُ،

(١) ديوان الشماخ ص ٨٨، والكشاف ٢/٢٩٣، والبحر ٥/٢٥١، ورواية الديوان:

بَعِيدٌ مَدَى التَّطَرُّبِ أَوَّلَى نَهَايِهِ سَحِيلٌ وَأَخْرَاهُ خَفِيَّ الْمُحْشَرَجِ

(٢) مفردات الراغب (زفر) و (شوق).

(٣) في الأصل و(م): وعن السائب، والمثبت من زاد المسير ٢/١٥٩، والبحر ٥/٢٦٣، وهو  
 محمد بن السائب الكلبي.

(٤) القراءات الشاذة ص ٦١، والبحر ٥/٢٦٤.

وما اختلف الليل والنهار، وما بلّ بحرٌ صوفةً، وما تغتت حمامةٌ، إلى غير ذلك من كلمات التأييد عندهم، لا تعليقٍ قرارِهم فيها بدوام هذه السماوات والأرض، فإنّ النصوصَ القاطعةَ دالةٌ على تأييد قرارِهم فيها وانقطاعِ دوامهما، وروي هذا عن ابن جرير<sup>(١)</sup>.

وجوّز أن يحملَ ذلك على التعليق، والمرادُ بالسماوات والأرض سماوات الآخرة وأرضها، وهي دائمةٌ للأبد؛ قال الزمخشريُّ: والدليل على أنّ لها سماواتٍ وأرضاً قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨] وقوله سبحانه: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَبَوْأً مِّنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤] ولأنه لا بدّ لأهل الآخرة مما يقلّهم ويظللّهم، إما سماء يخلقها الله تعالى أو يظللّهم العرش، وكلُّ ما أظلك فهو سماء<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قال القاضي: وفيه نظر؛ لأنه تشبيهٌ بما لا يعرفُ أكثرُ الخلق وجوده ودوامه، ومن عرفه فلإنما عرفه بما يدلُّ على دوام الثواب والعقاب، فلا يُجدي له التشبيه<sup>(٣)</sup>.

وأجاب عنه صاحب «الكشف» بأنّه إذا أُريدَ ما يظللّهم وما يقلّهم فهو ظاهرُ السقوط؛ لأن هذا القدرَ معلومُ الوجود لكلِّ عاقلٍ، وأمّا الدوامُ فليس مستفاداً من دليلِ دوام الثواب والعقاب، بل مما يدلُّ على دوام الجنة والنار، سواء عُرف أنّهما دارُ الثواب والعقاب وأنّ أهلَهما السعداء والأشقياء من الناس أو لا، على أنه ليس من تشبيهٍ ما يُعرف بما لا يُعرف بل العكس. انتهى.

وتعقّبه الجلبّيُّ بأنّ قوله: لكلِّ عاقلٍ، غيرُ صحيح؛ فإنّه لا يعترفُ بذلك إلا المؤمنون بالآخرة، وقوله: الدوامُ مستفادٌ مما يدلُّ على دوام الجنة والنار، لا يدفعُ ما ذكره القاضي؛ لأنّه يريد أن المشبّه به ليس أعرف من المشبّه، لا عند المتدينّ لأنّه يعرفُ كليهما من قبَل الأنبياء عليهم السلام، وليس فيه ما يوجبُ أعرفيّةَ دوام سماوات الآخرة وأرضها، وليس مراده أن دوامهما مستفادٌ من

(١) في تفسيره ٥٧٨/١٢.

(٢) الكشف ٢٩٣-٢٩٤.

(٣) تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ١٣٨/٥.

خصوص الدليل الدالّ على الثواب والعقاب بعينه، فإنه لا يهمل ليمنع، ولا عند غير المتدينين؛ فإنه لا يعترف به ولا بها ولا يعرفه. وقوله: على أنه ليس من تشبيه... إلخ، مبني على أنه تشبيه تلك الدار بهذه الدار، وليس بذلك، وإنما المراد التشبيه الضمني لدوامهم بدوامهما. انتهى، وفيه بحث.

والحق أن صحة إرادة ذلك مما لا ينبغي أن ينتطح فيه كبشان، وفي الأخبار عن ابن عباس والحسن والسدي وغيرهم ما يقتضيه، ومن تأمل مُنصفاً بعد تسليم أن هناك تشبيهاً يظهر له أن المشبه به أعرف من المشبه وأقرب إلى الذهن، واتحاد طريق العلم بهما لا يضر في ذلك شيئاً بداهة أن ثبوت الحيز أعرف وأقرب إلى الذهن من ثبوت ما تحيز فيه وإن ورداً من طرق السمع كما لا يخفى، على أن اشتراط كون المشبه به أعرف في كل تشبيه غير مسلم عند الناظر في المعاني.

نعم المتبادر من السماوات والأرض هذه الأجرام المعهودة عندنا، فالأولى أن تبقى على ظاهرها، ويُجعل الكلام خارجاً مخرج ما اعتادته العرب في محاوراتهم عند إرادة التباعد والتأييد، وهو أكثر من أن يحصى. ولعلّ هذا أولى أيضاً مما في «تفسير ابن كثير»<sup>(١)</sup> من حمل السماوات والأرض على الجنس الشامل لما في الدنيا والآخرة، أي: المظلل والمقل في كل دار.

وجاء في رواية عن الحبر: أن السماوات والأرض في الآخرة يُردّان إلى النور الذي أخذنا منه، فهما دائمتان أبداً في نور العرش، فتأمل<sup>(٢)</sup>.

وفي «الدرر»<sup>(٣)</sup> أنه يمكن أن يكون المراد أنهم خالدون بمقدار مدة بقاء السماوات والأرض التي يعلم<sup>(٤)</sup> انقطاعها، ثم يزيدهم سبحانه على ذلك ويخلّدهم ويؤبّد مقامهم.

(١) عند تفسير هذه الآية.

(٢) من قوله: وجاء في رواية عن الحبر، إلى هذا الموضع، ليس في (م).

(٣) في الأصل: الدر المنثور، وهو خطأ، والكلام من غرر الفوائد ودرر القلائد للمرتضى ٩١/٢.

(٤) في الأصل: يمكن، وفي الغرر والدرر: يعلم الله.

ولعلّه أراد مدّة بقائهما منذ خلقهما الله تعالى إلى أن يبدّلهما، لا مدّة بقائهما بعد دخولهم النار يوم القيامة؛ لأنّهما يبدّلان قبل دخولهم، والآية على هذا من قبيل قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: ٢٣].

﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ قيل: هو استثناء من الضمير المستكنّ في «خالدين»، وتكون «ما» واقعة على نوع من يعقل، كما في قوله سبحانه: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، أو واقعة على من يعقل على مذهب من يرى وقوعها عليه مطلقاً. والمراد بمن شاء: فساق الموحّدين، فإنهم يُخرجون منها كما نطقت به الأخبار، وذلك كافٍ في صحّة الاستثناء؛ لأنّ زوال الحكم عن الكلّ يكفي زواله عن البعض، وهم المراد بالاستثناء الثاني؛ فإنّهم مفارقون عن الجنة أيام عذابهم، والتأبّد من مبدأ معيّن ينتقض باعتبار الابتداء كما ينتقض باعتبار الانتهاء، ألا ترى أنّك إذا قلت: مكثت يوم الخميس في البستان إلا ثلاث ساعات، جاز أن يكون ذلك الزمان الواقع فيه عدم المكث من أوّله ومن آخره، وهؤلاء وإن شقوا بعصيانهم فقد سعدوا بإيمانهم.

ولا يقال: فعلى هذا لا يكون قوله سبحانه: (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) تقسيماً صحيحاً؛ لأنّ من شرطه أن تكون صفة كلّ قسم منفية عن قسيمه. لأنّ ذلك الشرط حيث الانفصال حقيقي أو مانع من الجمع، وهاهنا المراد أنّ أهل الموقف لا يخرجون من القسمين، وأنّ حالهم لا تخلو عن السعادة والشقاوة، وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين في شخص واحد باعتبارين. انتهى، وهو ما ذكره الإمام<sup>(١)</sup> وآثره القاضي<sup>(٢)</sup>.

واعترض بأنّه لا دلالة في اللفظ على المبدأ المعين، ولو سلّم فالاستثناء يقتضي إخراجاً عن حكم الخلود، وهو لا محالة بعد الدخول، فكيف ينتقض بما سبق عليه؟ وكيف وقد سبق قوله تعالى: (فَنِي الْجَنَّةِ؟) ثم قيل: فإن قلت: زمان تفرّقهم عن الموقف هو الابتداء، وهو آخر «يوم يأتي». قلت: إن ادّعي أنّ الابتداء من ابتداء ذلك الزمان جاز أن يسلم دلالة اللفظ عليه، ولا ينفع؛ لأنّ الكلّ في

(١) هو الرازي في تفسيره ٦٣/١٨.

(٢) في تفسيره مع حاشية الشهاب ١٣٨/٥-١٣٩.

الدارين غير خالدين على هذا التقدير، وأما جعلُ ابتداء المدّة من انتهائه فلا. وبأنّ تقابل الحُكْمين يدلُّ على تقابل القسمين بمعنى منع الجمع مطلقاً.

وأجيب - بعد غمض العين عمّا في ذلك من الخروج عن آداب المناظرة - بأنّ مبدأ زمان خلود أهل الجنة من زمان دخول أهل النار في النار، ويدلُّ على ذلك اتحاد معيار الخلودين، وهو «ما دامت السماوات والأرض» فإنه يدلُّ على زمان خلودهما، ولا اتحاد مع الاختلاف في المبدأ، والاستثناء عن حكم الخلود من مبدأ معيّن يكون بالإخراج عن حكم الدخول الذي يتضمّنه الخلود فيها لا محالة.

وخلاصة المعنى على هذا: أنّ السعداء كلّهم خالدون في الجنة من زمان دخول أهل النار في النار إلّا العصاة منهم الذين أراد الله سبحانه دخولهم في النار مدّة معيّنة علّمها عنده جلّ وعلا، وما ذكر من حديث تقابل الحكمين إن أريد تقابلهما بمعنى منع الجمع فلا تقابل فيهما بهذا المعنى لاجتماعهما في العصاة، وإن أريد مطلقاً فلا دلالة على تقابل القسمين بذلك المعنى. انتهى.

ولا يخفى على المُنصف ما في ذلك القول من التكلّف ومخالفة الظاهر، والانتصار له بما ذكر لا يُجديه نفعاً.

وقيل: هو استثناء من الضمير المتقدّم إلّا أنّ الحكم الخلود في عذاب النار، وكذا يقال فيما بعد: إنّ الحكم فيه الخلود في نعيم الجنة، وأهل النار يُنقلون منها إلى الزمهرير وغيره من العذاب أحياناً، وكذلك أهل الجنة ينعمون بما هو أعلى منها، كالاتصال بجناب القدس، والفوز برضوان الله تعالى الذي هو أكبر، وما يتفضّل به عليهم سوى ثواب الجنة مما لا يعرف كنهه إلا هو سبحانه وتعالى، وإلى هذا ذهب الزمخشري<sup>(١)</sup> سأل سيف البغي والاعتزال، وقد ردّه العلامة الطيّبي وأطال الكلام في ذلك.

وقال صاحب «الكشف»: إنّ ذلك في أهل النار ظاهر؛ لأنّهم يُنقلون من حرّ النار إلى برد الزمهرير، والردُّ بأنّ النار عبارة عن دار العقاب غير وارد؛ لأنّا لا نُنكر استعمال النار فيها تغليباً، أمّا دعوى الغلبة حتى يُهجر الأصل فكلاً، ألا ترى إلى



قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَقَّى﴾ [الليل: ١٤] ﴿نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾؟ [التحریم: ٦] وكم وكم، وأمّا رضوان الله تعالى عن أهل الجنة وهم فيها فيأبى الاستثناء، كيف وقوله سبحانه: (خَلِيدِينَ فِيهَا) لا يدلُّ بظاهره على أنهم منعَمون بها فضلاً عن انفرادها بتنعمهم، إلا أن يخصَّص بجنة الثواب لا محض التفضُّل، وكفاه بطلاناً التخصيص من غير دليل.

واعترض بأن لك أن تقول: هجرُ الأصل في الآيتين اللتين ذكرنا علم من الوصف، وفي هذه الآية ذكرُها في مقابلة الجنة يعضدُ أن المراد بها دارُ العقاب مطلقاً.

وقيل: إن الاستثناء مفرَّغ من أعمِّ الأوقات، و«ما» على أصلها لِمَا لا يعقل وهو الزمان، والحكمُ الكونُ في النار، والمعنى: أمّا الذين شَقُّوا ففي النار في كلِّ زمانٍ بعد إتيان ذلك اليوم، إلا زماناً شاء الله تعالى فيه عدمُ كونهم فيها، وهو زمانٌ موقف الحساب.

واعترض بأن عصاة المؤمنين الداخلين النار إمّا سعداء فيلزم أن يخلدوا في الجنة فيما سوى الزمانِ المستثنى، وليس كذلك. أو أشقياء فيلزم أن يخلدوا في النار، وهو خلافُ مذهبِ أهل السنة. وأيضاً تأخره عن الحال - ولا مدخلَ لها في الاستثناء - لا يُفصح<sup>(١)</sup>، والإيهامُ بقوله سبحانه: (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ)، والتفخيمُ الذي يعطيه لا يبقى له رَوْنُق.

وأجيب بأنه قد يقال: إنَّ القائل بذلك يخصُّ الأشقياء بالكفار والسعداء بالأتقياء، ويكونُ العصاة مسكوتاً عنهم هنا، فلا يَرِدُ عليه شيءٌ إن كان سنياً، وإن كان معتزلياً فقد وافق سننَ طبعه، ويُجاب عمّا بعدُ بالمنع.

وقيل: أمرُ الاستثناء ما علمت، إلا أن المستثنى مدَّة لبثهم في الدنيا أو البرزخ، ويقطع النظر عن «يوم يأتي»، والمعنى أنهم في النار جميعَ أزمان وجودهم إلا زماناً شاء الله تعالى لبثهم في الدنيا أو البرزخ، والمراد مع زمانِ الموقف؛ إذ ليسوا في زمانه أيضاً في النار، إلا أن يراد بالنار العذابُ فلا يحتاج للمعينة، لكن

(١) كذا في الأصل و(م)، وفي حاشية الشهاب ١٣٩/٥: لا يتضح.

يَرِدُ أَنَّهُمْ مُعَذَّبُونَ فِي الْبَرْزَخِ أَيْضاً، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يَعْتَدُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ عَذَابٌ غَيْرُ تَامٍ؛ لَعَدَمِ تَمَامِ حَيَاتِهِمْ فِيهِ.

وأورد عليه ما أورد على ما قبله، وأُجيب بأنه إنَّما يَرِدُ لو كان المستثنى في الاستثناء الثاني هو ذلك الزمانُ المستثنى في الاستثناء الأول، وهو غيرُ مُسَلَّم، فليكن المستثنى منه زمانٌ لبثهم في النار مع ذلك الزمان المستثنى في الآية الأولى، فإنَّ المستثنى ليس فيه ما يدلُّ على تعيين زمانٍ حتى لا يمكن الزيادةُ عليه. وهو كما ترى.

وقيل: هو استثناءٌ من قوله سبحانه: (لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ). ورَدَّ بأنَّ المقابل لا يجري فيه هذا، ويبقى الإشكال. وأُجيب بأنَّ المرادَ ذَكَرُ ما تحتَّمُله الآيةُ، والاطِّراد ليس بـلازم. وتُعَقَّبُ بأنه ليس المرادُ إلا بيانَ ضعف هذا الوجه، وكفى بعدمِ الاطِّراد ضعفاً.

وقيل: «إلا» بمعنى سوى، كقولك: لك عليّ ألفان إلا الألف التي كانت، يعني سواها، ونُقل ذلك عن الزَّجَّاج، والفراء، والسجاونديّ، والمعنى: سوى ما شاء ربُّك من الزيادة التي لا آخرَ لها على مدَّة بقاء السماوات والأرض<sup>(١)</sup>، والاستثناء في ذلك منقطعٌ.

ويحتمل أن يريدوا أنَّ «إلا» بمعنى غير صفةٍ لِمَا قبلها، والمعنى: يخلدون فيها مقدارَ مدَّة السماوات والأرض سوى ما شاء الله تعالى مِمَّا لا يتناهى. وضعف هذا القيلُ بأنه يلزِمُ حملُ السماوات والأرض على هذين الجسمين المعروفين من غيرِ نظرٍ إلى معنى التأييد، وهو فاسدٌ.

وقيل: «إلا» بمعنى الواو، أي: وما شاء ربُّك زائداً على ذلك، واستشهد على مجيئها بمعنى الواو بقوله:

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارُقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ<sup>(٢)</sup>  
وفيه أنَّ هذا قولٌ مردودٌ عند النحاة.

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٨، وللزجاج ٣/٧٩.

(٢) سلف ٣/٣٧٠. وذكر هذا الوجه المرتضى في الأمالي ٢/٨٨، وأبو حيان في البحر ٥/٢٦٤.

وقال العلامة الطيبي: الحقُّ الذي لا محيدَ عنه أن يُحمل «ما» على مَنْ؛ لإرادة الوصفية وهي المرحومية، و«خالدين» حالٌ مقدَّرةٌ من ضمير الاستقرار، أي: في النار، والمعنى: وأما الذين شَقُّوا ففي النَّارِ مقدَّرينَ الخلودَ إلا المرحوم الذي شاء الله تعالى أن لا يستقرَّ مخلِّداً، فيفيدُ أن لا يستقرَّ فيها مطلقاً أو يستقرَّ غيرَ مخلِّد، وأحوالُ العصاة على هذا النهج كما عُلِمَ من النصوص، وفي ذلك إيذانٌ بأنَّ إخراجهم بمحضِ رحمة الله تعالى فينطبقُ عليه قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾.

وتُعقَّبُ بأنَّه لا يجري في المقابل إلا بتأويل الإمام، وقد مرَّ ما فيه، أو بجعله من أصل الحكم ويقتضي أن لا يدخلوا أصلاً، وإذا أوَّلَ بمقدَّرين فلو جعل استثناء من مقدَّرين لم يتَّجه، ومن قوله تعالى: (فَفي النَّارِ) فلا يكون لهم دخولٌ أصلاً، ودلالة «ما» لإيهامها إمَّا على التفضيم أو التحقير ولا يطابقُ المقام.

وقيل وقيل، والأوجهُ أن يقال: إنَّ الاستثناء في الموضعين مبنيٌّ على الفرض والتقدير، فمعنى «إلا ما شاء»: إن شاء، أي: لو فُرِضَ أنَّ الله تعالى شاء إخراجهم من النار أو الجنة في زمانٍ لكان مستثنى من مدَّةِ خلودهم، لكنَّ ذلك لا يقعُ لدلالة القواطع على عدم وقوعه، وهذا كما قال الطيبي من أسلوب ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، و﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]، وذكر أنَّه وَقَفَ على نصٍّ من قِبَلِ الرَّجَّاجِ يوافق ذلك<sup>(١)</sup>.

وفي «المعالم» عن الفراء أيضاً ما يوافقه، حيثُ نُقلَ عنه أنه قال: هذا استثناءٌ استثناء سبحانه ولا يفعله، كقولك: والله لأضربنَّك إلا أن أرى غيرَ ذلك، وعزيمتُك أن تضربه. وحذو القذوة بالقذوة ما نقله قبلُ عن بعضهم أنَّ المعنى: لو شاء لأخرجهم لكنَّه لا يشاء؛ لأنَّه سبحانه حكم لهم بالخلود<sup>(٢)</sup>.

وفي «البحر» عن ابن عطية نقلاً عن بعض ما هو بمعناه أيضاً، حيث قال: وأمَّا قوله تعالى: (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) فقليل فيه: إنَّه على طريق الاستثناء الذي ندب الشرعُ

(١) ينظر معاني القرآن للزجاج ٧٩/٣.

(٢) تفسير البغوي ٤٠٢/٢، وما نقله عن الفراء مذكور في معاني القرآن له ٢٨/٢.

إلى استعماله في كلِّ كلامٍ، فهو على نحو قوله جلَّ وعلا: ﴿لَتَدْخُلَنَّ السَّعِيدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾ [الفتح: ٢٧] استثناء في واجب، وهذا الاستثناء في حكم الشرط، كأنه قيل: إن شاء ربك، فليس يحتاج أن يوصف بمتصل ولا منقطع<sup>(١)</sup>.

وممن ذهب إلى ذلك أيضاً الفاضل ميرزا جان الشيرازي في «تعليقاته» على تفسير البيضاوي<sup>(٢)</sup> ونصَّ على أنه من قبيل التعليق بالمُحالِ حتى يثبت محالية المعلق، ويكون كدعوى الشيء مع يئنه.

وهو أحد الأوجه التي ذكرها السيّد المرتضى في «درره»<sup>(٣)</sup>. وتفسير الاستثناء الأول بالشرط أخرجه ابن مردويه عن جابر عن رسول الله ﷺ كما ذكر ذلك الجلال السيوطي في «الدر المنثور»<sup>(٤)</sup>، ولعلَّ التكتة في هذا الاستثناء على ما قيل: إرشاد العباد إلى تفويض الأمور إليه جلَّ شأنه، وإعلامهم بأنها منوطة بمشيئته جلَّ وعلا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، لا حقَّ لأحدٍ عليه ولا يجبُ عليه شيء، كما قال تبارك وتعالى: (إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ).

وذكر بعض الأفاضل أنَّ فائدته دفعُ توهم كون الخلود أمراً واجباً عليه تعالى لا يمكن له سبحانه نقضه كما ذهب إليه المعتزلة، حيث أخبر به جلَّ وعلا مؤكداً، والمراد بـ «الذين شقوا» على هذا الوجه الكفار فقط، فإنهم الأحقَّ بهذا الاسم على الحقيقة، وبـ «الذين سعدوا» المؤمنون كافة مطيعهم وعاصيهم، فيكون التقسيم في قوله سبحانه: (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) للانفصال الحقيقي، ولا ينافيه قوله تعالى: (فَنِي الْجَنَّةِ) لَّأنَّه يَصْدُقُ بالدخول في الجملة.

وفي «الكشف» بعد نقل أنَّ الاستثناء من باب ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ﴾ [الأعراف: ٤٠]: فإن قلت: فقد حصل مغزى الزمخشري من خلود الفساق. قلت: لا كذلك لأنهم داخلون في السعداء، والآية تقتضي خلود السعيد وذلك بعد دخوله فيها لا محالة،

(١) البحر ٢٦٤/٥، والمحرر الوجيز ٢٠٨/٣.

(٢) في (م): القاضي.

(٣) ٩٠-٨٩/٢.

(٤) ٣٥٠/٣، ولفظه: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ قال رسول الله ﷺ: «إن شاء ربك أن يخرج أناساً من الذين شقوا من النار فيدخلهم الجنة فعل».

ولا تنفي كينونته في النار قبل دخوله في الجنة، فإنَّ اللفظ لا يقتضي أن يدخلوا - أعني السعداء - كلُّهم في الجنة معاً، كيف والقاطع يدلُّ على دخولهم أولاً فأولاً على حسب مراتبهم. انتهى، فتأمل فإنَّ الآية من المُعْضِلَات.

وإنما لم يضمّر في «إِنَّ رَبَّكَ» إلخ كما هو الظاهر؛ لتربية المهابة وزيادة التقرير. واللام في «لِمَا» قيل: للتقوية، أي: فعلاً ما يريده سبحانه لا يتعاصى عليه شيءٌ بوجهٍ من الوجوه.

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾  
الكلام فيه ما علمت خلا أنه لم يذكر هاهنا أنَّ لهم بهجةً وسروراً كما ذكر في أهل النار: «لهم فيها زفيرٌ وشهيقٌ» لأنَّ المقامَ مقامُ التحذير والإنذار.

و«سعدوا» بالبناء للمفعول قراءة حمزة والكسائي وحفص<sup>(١)</sup>، ونُسبت إلى ابن مسعود وطلحة بن مصرف وابن وثاب والأعمش، وقرأ جمهور السبعة: «سعدوا» بالبناء للفاعل، واختار ذلك علي بن سليمان، وكان يقول: عجباً من الكسائي كيف قرأ: «سعدوا» مع علمه بالعربية<sup>(٢)</sup>.

وهذا عجيبٌ منه فإنه ما قرأ إلا ما صحَّ عنده، ولم يقرأ بالرأي ولم يتفرد بذلك، وروي عنه أنه احتجَّ لذلك بقولهم: مسعود. وتُعقَّب بأنَّه لا حجة فيه؛ لاحتمال أنه كان: مسعود فيه<sup>(٣)</sup>.

وذكر أنَّ الفراء حكى أنَّ هذيلاً تقول: سَعَدَهُ اللهُ تعالى بمعنى أسعده، وقال الجوهري: سَعِدَ بالكسرة فهو سعيد، مثل قولهم: سَلِمَ فهو سليم، وسُعِدَ فهو مسعود. وقال أبو نصر عبد الرحيم القشيري: وَرَدَ: سَعَدَهُ اللهُ تعالى فهو مَسْعُود، وأسَعَدَهُ اللهُ تعالى فهو مُسَعِدٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) التيسير ص ١٢٦، والنشر ٢/ ٢٩٠، وهي قراءة خلف من العشرة.

(٢) البحر ٥/ ٢٦٤، وعلي بن سليمان هو الأخفش الصغير، أبو الحسن، المتوفى سنة (٣١٥هـ). السير ١٤/ ٤٨٠-٤٨١.

(٣) البحر ٥/ ٢٦٤، وقال أبو حيان: ثم حذف «فيه» وسُمِّي به.

(٤) نقل المصنف هذه الأقوال بواسطة أبي حيان في البحر ٥/ ٢٥١، وقول الجوهري في الصحاح (سعد).

وما أَلْطَفَ الإشارة في «شَقُّوا» و«سُعدوا» على قراءة البناء للفاعل في الأوَّل والبناء للمفعول في الثاني، فَمَنْ وجدَ ذلك فليَحْمَدِ الله تعالى، وَمَنْ لم يجدْ فلا يلومَنَّ إلا نفسه.

﴿عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْذُوزٌ﴾ أي: غيرَ مقطوع عنهم ولا مختَرَم، ومصدره الجَذُّ، وقد جاء: جَذَذْتُ وَجَذَذْتُ بالذال المعجمة والدال كما قال ابنُ قتيبة<sup>(١)</sup>، وبالمعجمة أكثر.

ونُصِبَ «عطاء» على المصدرية من معنى الجملة؛ لأن قوله سبحانه: (فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) يقتضي إعطاءً وإنعاماً، فكأنَّه قيل: يعطيهم إعطاءً، وهو إمَّا اسمُ مصدرٍ هو الإِعطَاء، أو مصدرٌ بحذفِ الزوائد، كقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ كَرُمٌ عَلَى الْأَرْضِ بَنَاتًا﴾ [نوح: ١٧].

وقيل: هو نصبٌ على الحالية من المفعول المقدر للمشية، أو تمييزٌ؛ فإنَّ نسبةً مشيئة الخروج إلى الله تعالى تحتمل أن تكون على جهةٍ عطاءٍ مجذوذ، وعلى جهةٍ عطاءٍ غير مجذوذ، فهو رافعٌ للإبهام عن النسبة، ولعلَّ النصبَ على المصدرية أولى.

وكأنَّه جيء بذلك اعتناءً ومبالغةً في التأييد، ودفعاً لِمَا يُتَوَهَّم من ظاهر الاستثناء من الانقطاع. وقيل: إنَّ ذلك لبيان أنَّ ثوابَ أهل الجنة - وهو إما نفسُ الدخول، أو ما هو كاللازم البين له - لا ينقطع، فيُعلم منه أنَّ الاستثناء ليس للدلالة على الانقطاع كما في العقاب، بل للدلالة على ترادفِ نعم ورضوانٍ من الله تعالى، أو لبيان النقص من جانب المبدأ، ولهذا فرَّق في النظم بين التأييد<sup>(٢)</sup>، حيث تَمَّ الأوَّل بقوله سبحانه: (إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) للدلالة على أنه ينعمُ بعضُ مَنْ يعدُّبه ويبقي غيره كما يشاء ويختار، والثاني بقوله تعالى: (عَطَاءٌ) إلخ بياناً لأنَّ إحسانه لا ينقطع.

ومن الناس مَنْ تمسَّك بصدر الآية أنَّه لا يبقى في النار أحدٌ، ولم يقل بذلك في الجنة، وتقوَّى مطلبه ذاك بما أخرجه ابنُ المنذر عن الحسن قال: قال عمر: لو لبث أهلُ النار في النار كَقَدْرِ رَمْلٍ عالج لكان لهم يومٌ يخرجون فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) في تفسير غريب القرآن ص ٢١٠.

(٢) في (م): بين التأييد من.

(٣) الدر المنثور ٣/ ٣٥٠، وأخرجه أيضاً عبد بن حميد في تفسيره كما في فتح الباري ١١/ ٤٢٢، وهو منقطع كما قال ابن حجر، وقال في تخريج أحاديث الكشاف ص ٧٨: ومراسيل الحسن عندهم واهية لأنه كان يأخذ من كل أحد.

وبما أخرج إسحاق بن راهويه عن أبي هريرة<sup>(١)</sup> قال: سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد، وقرأ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ الآية.

وأخرج ابن المنذر وأبو الشيخ عن إبراهيم قال: ما في القرآن آية أرجى لأهل النار من هذه الآية: (خَلْدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) قال: وقال ابن مسعود: ليأتين عليها زمان تصفق فيه أبوابها<sup>(٢)</sup>.

وأخرج ابن جرير عن الشعبي قال: جهنم أسرع الدارين عمراناً وأسرعهما خراباً<sup>(٣)</sup>. إلى غير ذلك من الآثار.

وقد نص ابن الجوزي على وضع بعضها كخبر عن عبد الله بن عمرو بن العاص: يأتي على جهنم يوم ما فيها من ابن آدم أحد، تصفق أبوابها كأنها أبواب الموحدين<sup>(٤)</sup>. وأول البعض بعضها، ومر شيء من الكلام في ذلك<sup>(٥)</sup>.

وأنت تعلم أن خلود الكفار مما أجمع عليه المسلمون، ولا عبرة بالمخالف،

(١) كما في الدر المنثور ٣/ ٣٥٠.

(٢) الدر المنثور ٣/ ٣٥٠.

(٣) تفسير الطبري ١٢/ ٥٨٢.

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٧٣٥) بهذا اللفظ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً، ولم نقف عليه عنده من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه. وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ١٠٣/ ٢ قال: حدثنا بندار، عن أبي داود، عن شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو قال: ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد. ونقل الفسوي عن ثابت البناني أنه سأل الحسن عن هذا الحديث فأنكره. وذكره الذهبي في الميزان ٣٨٥/ ٤ على أنه من بلایا أبي بلج (واسمه يحيى بن سليم، أو ابن أبي سليم) ثم قال: وهذا منكر.

قلت: وأخرجه البزار في مسنده (٢٤٧٨) عن محمد بن بشير، عن أبي داود، بإسناد الفسوي ولفظه، وفي آخره: ليس فيها أحد، يعني من الموحدين. قال ابن حجر في تخريج أحاديث الكشف ص ٨٧: كذا فيه، والتفسير لا أدري ممن هو، ورجاله ثقات، ويؤيده ما رواه ابن عدي عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «ليأتين على جهنم يوم تصفق أبوابها ما فيها من أمة محمد أحد». اهـ. قلت: ولعل قوله: «يعني من الموحدين» هو من كلام البزار، أو كلام شيخه محمد بن بشير، فإنها لم ترد عند الفسوي.

(٥) ينظر ما سلف ١/ ٤٠٥-٤١٥.

والقواطعُ أكثرُ من أن تُحصى، ولا يقاوم واحداً منها كثيرٌ من هذه الأخبار، ولا دليلٌ في الآية على ما يقوله المخالف؛ لِمَا علمته من الوجوه فيها، ولا حاجة إلى دعوى النسخ فيها كما روي عن السدي، بل لا يكاد يصحُّ القول بالنسخ في مثل ذلك.

هذا وقد ذكر أنَّ في الآية صيغة الجمع مع التفريق والتقسيم؛ أمَّا الجمعُ ففي قوله تعالى: (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) فإنَّ النفسَ كما تَقَرَّرُ عامةً لكونها نكرةً في سياق النفي، وأمَّا التفريقُ ففي قوله تعالى: (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ)، وأمَّا التقسيمُ ففي قوله سبحانه: (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا) إلخ، ونظيرُها في ذلك قول الشريف القيرواني:

لمختلفي الحاجات جمعٌ باباه      فهذا له فنٌّ وهذا له فنٌّ  
فللخامل العليا وللمُعَدَّم الغنى      وللمذنب العُتْبَى وللخائف الأمن<sup>(١)</sup>

ومن هنا يُعَلِّمُ حالُ الفاءين: فاءِ «فمنهم» وفاءِ «فأما» إلخ. قيل: وفي العدول عن: فأما الشقيُّ ففي النار خالدًا فيها. . إلخ وأما السعيد - أو المسعود - ففي الجنة خالدًا فيها. . إلخ، إلى ما في النظم الجليل إشارةً إلى سَبْقِ هذه الشقاوة والسعادة، وأنَّ ذلك أمرٌ قد فُرِغَ منه، كما يدلُّ عليه ما أخرجه أحمد والترمذي والنسائي عن ابن عمرو<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه قال: خرج علينا رسولُ الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال: «أتدرون ما هذان الكتابان؟» قلنا: لا يا رسول الله، أما تُخْبِرُنَا؟ فقال للذي في يده اليمنى: «هذا كتابٌ من ربِّ العالمين فيه أسماءُ أهل الجنة وآبائهم وقبائلهم، ثم أجملهم على آخرهم فلا يُزاد فيهم ولا يُنْقَصُ منهم أبدًا» ثم قال للذي في شماله: «هذا كتابٌ من ربِّ العالمين فيه أسماءُ أهل النار وآبائهم وقبائلهم، ثم أجملهم على آخرهم فلا يُزاد فيهم ولا يُنْقَصُ منهم أبدًا» فقال أصحابه: فقيم العمل يا رسول الله إن كان أمرٌ قد فُرِغَ منه؟ فقال: «سَدُّوا وقاربوا، فإنَّ صاحب الجنة يُختم له بعملٍ

(١) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة ص ٤٠٨، ومعاهد التنقيص ٣١٠/٢، والقيرواني هو أبو الفضل جعفر بن محمد بن أبي سعيد بن شرف، نزيل الأندلس، توفي سنة (٥٣٤هـ). الوافي بالوفيات ١١/١٤٩.

(٢) في الأصل و(م): عمر، والمثبت من مصادر التخريج.



أهل الجنة وإنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وإنْ صاحب النار يُخْتَمَ له بعمل أهل النار وإنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، ثم قال ﷺ بيده فنبذهما وقال: «فرغ ربكم من العباد، فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السعير»<sup>(١)</sup>.

وجاء في حديث: «الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بطنِ أُمِّه، والسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فِي بطنِ أُمِّه»<sup>(٢)</sup>. وَحَمَلَ ذلك بعضهم على ظهور الأمر للمَلِكِ الموكَّلِ بالنطفة، وإلا فالأمرُ قبل ذلك.

وبعضهم فسَّرَ الأمَّ بالثبوت العلمي الذي يظهر المعلوم منه إلى هذا الوجود الخارجي، وهو ضربٌ من التأويل كما لا يخفى، ولا يأبى هذه الإشارة عند التأمل ما أخرجه الترمذي وحسنه، وأبو يعلى وابنُ مردويه وغيرُهم عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: لَمَّا نَزَلَتْ: (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) قلت: يا رسول الله، فعَلَامَ نَعْمَلُ: على شيءٍ قد فُرِغَ منه، أو على شيءٍ لم يُفْرَغَ منه؟ قال: «بل على شيءٍ قد فُرِغَ منه وَجَرَتْ به الأَقْلَامُ يا عمر، ولكنَّ كُلَّ ميسِرٍ لِمَا خُلِقَ له»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: كان الظاهرُ هنا التعبيرَ بالمضارع، إلا أنه عبَّرَ بالماضي إشارةً إلى تحقُّق الوقوع.

وأتى بالموصول جمعاً إيذاناً بأنَّ المراد بـ «شَقِيٍّ وسعيدٍ»: فريقٌ شَقِيٍّ وفريقٌ سعيد، ولم يقل: أشقياء وسعداء؛ لأنَّ الأفراد أوفقُ بما قبلُ.

(١) مسند أحمد (٦٥٦٣)، وسنن الترمذي (٢١٤١)، وسنن النسائي الكبرى (١١٤٠٩). قال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح.

(٢) أخرجه البزار (٢١٥٠)، والطبراني في الصغير (٧٧٣) من حديث أبي هريرة ﷺ، واقتصر الطبراني على الشطر الثاني. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٩٣/٧: رواه البزار والطبراني في الصغير، ورجال البزار رجال الصحيح. اهـ. وصححه ابن حجر في مختصر زوائد مسند البزار ١٥١/٢.

وطرفه الأول أخرجه مسلم (٢٦٤٥) من طريق عامر بن واثلة عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً، وأخرجه من طريق آخر عن ابن مسعود موقوفاً أيضاً عبد الرزاق (٢٠٠٧٦) مطولاً، ورفع ابن ماجه (٤٦)، وإسناد المرفوع ضعيف كما قال البوصيري في مصباح الزجاجة ٤٨/١.

(٣) الحديث بهذا اللفظ في سنن الترمذي (٣١١١)، وقال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عمر. وأخرجه أيضاً الترمذي (٢١٣٥)، وأبو يعلى (٥٥٧١) بنحوه دون ذكر الآية، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وقيل: الأفراد أولاً للإشارة إلى أنَّ كلَّ فريقٍ من حيث اتَّصافه بالشقاوة أو السعادة كشيءٍ واحد، وجمع ثانياً لِمَا أنَّ دخول كلِّ فريقٍ في الجنة والنار ليس جملةً واحدةً، بل جمعاً جمعاً وزمرةً زمرةً، وله شواهدٌ من الكتاب والسنة.

﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ أي: في شكٍّ، والفاء لترتيب النهي على ما قصَّ من القصص، ويبيِّن في تضاعيفها من العواقب الدنيوية والأخروية، أي: فلا تُك في شكٍّ بعد أن بيَّن لك ما بيَّن.

﴿وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْْبُدُ آبَاؤُهُمْ﴾ أي: من عبادة هؤلاء المشركين في أنها ضلالٌ مؤدِّ إلى مثل ما حلَّ بمن قبلهم ممن قصَّصْتُ عليك سوءَ عاقبةِ عبادتهم، ف «من» ابتدائية، وجوِّز أن تكون بمعنى في. و«ما» مصدرية، وجوِّز أن تكون موصولةً وفي الكلام مضافٌ محذوفٌ، أي: من حالٍ ما يعبدونه من أنه لا يضرُّ ولا ينفع؛ إذ لا معنى للمرية في أنفسهم.

﴿وَمَا يَعْْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِّن قَبْلُ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ وقع تعليلاً في المعنى للنهي عن المرية، والاستثناء إمَّا من مصدرٍ مقدرٍ، أو من<sup>(١)</sup> مفعولٍ محذوفٍ، أي: هم وآباؤهم سواءٌ في الشرك ما يعبدون عبادةً إلا كعبادةِ آبائهم، أو: ما يعبدون شيئاً إلا مثلَ الذي عبده من الأوثان، وقد بلغك ما لحق آبائهم<sup>(٢)</sup> بسبب ذلك، فيلحقهم مثله لأنَّ التماثل في الأسباب يقتضي التماثل في المسببات.

ومعنى «كما يعبد»: كما كان يعبد<sup>(٣)</sup>، فحُذف لدلالة «من»<sup>(٤)</sup> قبل «عليه»، وكان اختيارَ هذا للإشارة إلى أنَّ ذلك كان عادةً مستمرةً لهم.

﴿وَأَنَّا لَمَوْفُوهُمُ﴾ يعني هؤلاء الكفرة ﴿نَصِيْبُهُمْ﴾ حظُّهم من العذاب كما وقَّينا آبائهم حظوظهم، أو من الرِّزق فيكون عذراً لتأخُّر العذاب عنهم مع قيام ما يوجبُه،

(١) قوله: من، ليس في (م).

(٢) في الأصل: آبائهم، وفي (م): آبائهم، والمثبت من تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ١٤١/٥.

(٣) في الأصل و(م): عبد، والمثبت من تفسير البيضاوي، وقال الشهاب: وتقدير كان لأن مقتضى الظاهر: كما عبد.

(٤) في الأصل: ما، وليست في (م)، والمثبت من حاشية الشهاب.

وفي هذا من الإشارة إلى مزيد فضل الله تعالى وكرمه ما لا يخفى، حيث لم يقطع رزقهم مع ما هم عليه من عبادة غيره. وفي التعبير بالنصيب على الأول تهكم؛ لأنه ما يُطلب ويُراد، والعذاب بمعزلٍ عن ذلك، وتفسيره بما ذكر مرويٌّ عن ابن زيد، وبالرزق عن أبي العالية. وعن ابن عباس: أن المراد به ما قُدِّر من خيرٍ أو شرٍّ. وقرأ ابنُ محيصن: «للمؤفَّوهم» مخففاً من أَوْفَى<sup>(١)</sup>.

﴿غَيْرَ مَنْقُوصٍ﴾<sup>(٢)</sup> حالٌ مؤكدة من النصيب، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ الْمُذَرَّبِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] وفائدته دفعُ توهم التجوُّز، وإلى هذا ذهب العلامة الطيبي، وقال: إنه الحق.

وفي «الكشاف»<sup>(٣)</sup> أنه جيء بهذه الحال عن النصيب المؤفَّى لأنه يجوز أن يوفَّى وهو ناقصٌ ويوفَّى وهو كامل، ألا تراك تقول: وفَّيته شطرَ حقِّه، وثلثَ حقِّه، وحقَّه كاملاً وناقصاً. انتهى.

وتعقُّبه أبو حيَّان بأنَّ هذه مغلطة؛ لأنه إذا قيل: وفَّيته شطرَ حقِّه، فالتوفية إنما وقعت في الشطر، وكذا ثلثَ حقِّه، والمعنى: أعطيته الشطرَ أو الثلثَ كاملاً لم أنقصه منه شيئاً، وأما قولك: وفَّيته حقَّه كاملاً، فالحال فيه مؤكدة؛ لأنَّ التوفية تقتضي الإكمال، وأما قولك: وفَّيته حقَّه ناقصاً، فغيرُ صحيح للمنافاة<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وقال ابنُ المنير: إنه وهم؛ لأنَّ التوفية تقتضي عدمَ نقصان المؤفَّى كاملاً كان أو بعضاً، فقولك: وفَّيته نصفَ حقِّه يستلزمُ عدمَ نقصان النصف المؤفَّى، فالسؤال عن وجه انتصاب هذه الحال قائمٌ بعد، والأوجه أن يقال: استعملت التوفية بمعنى الإعطاء كما استعمل التوفِّي بمعنى الأخذ. ومن قال: أعطيتُ فلاناً حقَّه، كان جديراً أن يؤكَّده بقوله: غيرَ منقوص<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) القراءات الشاذة ص ٦١.

(٢) ٢٩٥/٢.

(٣) البحر ٢٦٦/٥.

(٤) الانتصاف ٢٩٥/٢.

وفي «الكشف»: أقول: في تعليق التوفية بالنصف مع أَنَّ الكلَّ حقُّه ما يدلُّ على مطلوبه؛ إذ لا فرق بين قولك: نصفَ حقِّه، وحقُّه منصفًا. فجاز: وقَيْتِه نصيبه منصفًا، ونصيبه ناقصًا، ويحسن فائدة التأكيد، ويظهر أَنَّ الواهمَ مَنْ هو؟ فتأمل.

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ أي: التوراة ﴿فَاخْتَلَفَ فِيهِ﴾ أي: في شأن الكتاب وكونه من عند الله تعالى، فأمن به قومٌ وكفر به آخرون، فلا تُبالِ باختلاف قومك فيما آتيناك من القرآن، وقولهم: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ كُتُبٌ كَثْرًا أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ﴾ [هود: ١٢] وَرَعْمِهِمْ أَنْكَ افتريته.

وجوّز رجوع الضمير إلى موسى، وهو خلاف الظاهر، وإن كان الاختلاف فيه عليه السلام هل هو نبيٌّ أم لا؟ مستلزمًا للاختلاف في كتابه هل هو من الله تعالى أم لا؟ وقيل: إِنَّ «في» على هذا الاحتمال بمعنى على، أي: فاختلف قومه عليه وتعتّوا كما فعل قومك معك.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ وهي كلمة القضاء بتأخير العذاب إلى الأجل المعلوم على حسب الحكمة الدّاعية إلى ذلك ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ أي: لأوقع القضاء بين المختلفين من قومك بإنزال العذاب الذي يستحقُّه المبطلون ليتميّزوا به عن المحقّين.

وفي «البحر» أَنَّ الظاهر عودُ الضمير على قوم موسى<sup>(١)</sup>؛ قيل: وليس بذاك. وقال ابن عطية: عوده على القومين أحسنُ عندي<sup>(٢)</sup>. وَتُعَقَّبُ بَأَنَّ قوله سبحانه: «وإن كلاً» إلخ ظاهرٌ في التعميم بعد التخصيص، وفيه نظر، والأولى عندي الأول. ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ أي: وإن كفّار قومك، أريد بالضمير بعضُ مَنْ رجع إليهم ضميرُ «بينهم» للأمن من الإلباس ﴿لَفِي سَكْرٍ عَظِيمٍ﴾ أي: من القرآن، وإن لم يجر له ذكر؛ فإنَّ ذكر إيتاء كتاب موسى ووقوع الاختلاف فيه لاسيما بصدور التّسلية يناديه نداءً غير خفيٍّ.

وقيل: الضميرُ للوعيد المفهوم من الكلام.

(١) البحر ٢٦٦/٥.

(٢) المحرر الوجيز ٢١٠/٣.

﴿مَرِيبٌ ۝﴾ أي: مُوقِعٌ في الرِّبِّية، وجَوِّزَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَرَابٍ: إِذَا صَارَ ذَا رِبِيَّةٍ.  
 ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ التَّنْوِينُ عَوْضٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي تَنْوِينِ «كَلَّ»  
 عِنْدَ قَوْمٍ مِنَ النَّحَاةِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ تَنْوِينٌ تَمْكِينٌ لَكِنَّهُ لَا يَمْنَعُ تَقْدِيرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَيْضاً،  
 أي: وَإِنْ كَلَّ الْمُخْتَلِفِينَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ.  
 وقال مقاتل: يعني به كَفَّارَ هَذِهِ الْأَمَةِ.

﴿لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ أي: أَجْزِيَّةَ أَعْمَالِهِمْ، وَلامٌ «لِيُوقِنَهُمْ» وَاقِعَةٌ فِي  
 جَوَابِ الْقِسْمِ، أي: وَاللَّهُ لِيُوقِنَهُمْ. وَ«لَمَّا» بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ مَعَ تَشْدِيدِ «إِنْ» قِرَاءَةُ  
 ابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةٌ وَحَفْصٌ وَأَبِي جَعْفَرٍ<sup>(١)</sup>، وَتَخْرِيجُ الْآيَةِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مُشْكِلٌ  
 حَتَّى قَالَ الْمَبْرُودُ: إِنَّهَا لِحَنْ. وَهُوَ مِنَ الْجَسَارَةِ بِمَكَانٍ لَتَوَاتَرِ الْقِرَاءَةِ، وَلَيْتَهُ قَالَ  
 كَمَا قَالَ الْكِسَائِيُّ: مَا أَدْرِي مَا وَجْهُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي تَخْرِيجِهَا فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ أَصْلَ «لَمَّا» هَذِهِ لَمَّا مَنْوَنًا، وَقَدْ  
 قَرَأَ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ بَنِيَ عَلَى فَعْلَى، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ لَمَمْتُهُ إِذَا جَمَعْتَهُ. وَلَا يَقَالُ:  
 إِنَّهَا «لَمَّا» الْمَنْوَنَةُ وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ وَأُجْرِيَ الْوَصْلُ مَجْرَى الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى  
 مَا قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: إِنَّمَا يَكُونُ فِي الشُّعْرِ. وَاسْتَبَعَدَ هَذَا التَّخْرِيجَ بِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ بِنَاءُ  
 فَعْلَى مِنْ لَمٍّ، وَبِأَنَّهُ يَلْزَمُ لِمَنْ أَمَالَ فَعْلَى أَنْ يُمْلِئَهَا، وَلَمْ يُمْلِئْ أَحَدٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَبِأَنَّهُ  
 كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تُكْتَبَ بِالْيَاءِ وَلَمْ تُكْتَبْ بِهَا<sup>(٤)</sup>. وَسَيُعْلَمُ إِعْرَابُ الْآيَةِ عَلَى هَذَا  
 مِمَّا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وقيل: هي<sup>(٥)</sup> «لَمَّا» الْمُخَفَّفَةُ وَشُدِّدَتْ فِي الْوَقْفِ، ثُمَّ أُجْرِيَ الْوَصْلُ مَجْرَى

(١) التيسير ص ١٢٦، والنشر ٢/ ٢٩٠-٢٩١.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ(م): عَبِيدَةٌ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ ٢/ ٣٠٦، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ١١/ ٢٢٣، وَالْبَحْرُ ٥/ ٢٦٧، وَالْكَلَامُ مِنْهُ، وَهُوَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ النَّحَاسُ وَالْقُرْطُبِيُّ.

(٣) إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ ٢/ ٣٠٥، وَالْقِرَاءَاتُ الشَّاذَّةُ ص ٦١، وَالْمَحْتَسَبُ ١/ ٣٢٨، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ١١/ ٢٢٢، وَالْبَحْرُ ٥/ ٢٦٧.

(٤) الْبَحْرُ ٥/ ٢٦٧.

(٥) قَوْلُهُ: هِيَ، لَيْسَ فِي (م).

الوقف، وحيثئذٍ فالإعراب ما ستعرفه أيضاً إن شاء الله تعالى، وهو بعيدٌ جداً.

وقيل: إنها بمعنى «إلا»، و«إلا» تقع زائدة كما في قوله:

حلفتُ يميناً غيرَ ذي مثنويةٍ يمينَ امرئٍ إلا بها غيرَ آثم<sup>(١)</sup>

فلا يبعدُ أن «لَمَّا» التي بمعناها زائدة، وهو وجهٌ ضعيفٌ مبنيٌّ على وجهٍ ضعيفٍ في «إلا».

وعن المازني: أن «إن» المشددة هنا نافية، و«لَمَّا» بمعنى إلا غير زائدة. وهو باطل؛ لأنه لم يُعهد تثقيبُ «إن» النافية، ولِنَصْبِ «كل» والنافية لا تَنْصَب.

وقال الحوفي: «إن» على ظاهرها، و«لَمَّا» بمعنى «إلا» كما في قولك: نشدتك بالله إلا فعلت. وضعفه أبو علي<sup>(٢)</sup> بأن «لَمَّا» هذه لا تفارقُ القسم قبلها. وليس كما ذكرَ فقد تُفارق، وإنما يضعف ذلك بل يُبطله كما قال أبو حيان<sup>(٣)</sup>: أن الموضع ليس موضع دخول إلا، ألا ترى أنك لو قلت: إن زيدا إلا ضربت، لم يكن تركيباً عربياً.

وقيل: إن «لَمَّا» هذه أصلها: لَمَنْ ما، فهي مرغبة من اللام ومن الموصولة أو الموصوفة وما الزائدة، فقلبت النون ميماً للإدغام، فاجتمعت ثلاث ميقات فحذفت الوُسْطى منها، ثم أَدغم المثلان، وإلى هذا ذهب المهدوي.

وقال الفراء<sup>(٤)</sup> - وتبعه جماعة منهم نصر الشيرازي<sup>(٥)</sup> -: إن أصلها: لَمِنْ ما، بمن الجارّة وما الموصولة أو الموصوفة، وهي على الاحتمالين واقعة على مَنْ يعقل، فَعْمِلْ بذلك نحو ما عُمِلَ على الوجه الذي قبله، وقد جاء هذا الأصل في قوله:

(١) البيت لربيعه بن ثابت الرقي، كما في وفيات الأعيان ٦/٣٢٣، والخزانة ٦/٢٨٧، وهو في الأول برواية: آل، بدل: إلا، وفي الثاني برواية: آلى.

(٢) في الحجة ٤/٣٨٧، ونقله المصنف عنه بواسطة أبي حيان في البحر ٥/٢٦٧.

(٣) في البحر ٥/٢٦٧.

(٤) في معاني القرآن ٢/٢٩.

(٥) كما في البحر ٥/٢٦٧، وهو نصر بن علي بن محمد، أبو عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي، يعرف بابن أبي مريم، صنف: التفسير، وشرح الإيضاح للفارسي، قرئ عليه سنة (٥٦٥هـ). طبقات المنسرين للداودي ٢/٣٤٤.

وَأَنَا لِمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ<sup>(١)</sup> واللام على هذين الوجهين قيل: موطنه للقسم، ونُقل عن الفارسي<sup>(٢)</sup>، وهو مخالف لما اشتهر عن النُّحاة من أنَّ الموطئة هي الداخلة على شرطٍ مقدَّم على جواب قسم تقدَّم لفظاً أو تقديرًا لتؤدِّن بأنَّ الجواب له، نحو: والله لئن أكرمتني لأكرمَنَّكَ، وليس ما دخلت عليه جواب القسم بل ما يأتي بعدها، وكأنَّ مذهبه كمذهب الأخفش أنَّه لا يجب دخولها على الشرط، وإنَّما هي ما دلَّت على أنَّ ما بعدها صالح لأن يكون جواباً للقسم مطلقاً.

وقيل: إنَّها اللام الداخلة في خبر «إِنَّ»، و«مَنْ» موصولاً أو موصوفاً على الوجه الأوَّل من الوجهين هو الخبر، والقسم وجوابه صلة أو صفة، والمعنى: وإنَّ كلاً للذين أو الخلق والله ليوفينهم ربُّك. و«مِنْ» ومجرورها على الوجه الثاني في موضع الخبر لـ «إِنَّ»، والجملة القسمية وجوابها صلة أو صفة أيضاً لكن لـ «ما»، والمعنى: وإنَّ كلاً لمن الذين أو لمن خلقي والله ليوفينهم ربُّك.

قال في «البحر»: وهذان الوجهان ضعيفان جدًّا، ولم يُعهد حذف نون مَنْ وكذا حذف نونِ مِنَ الجارَّةِ إلَّا في الشعر إذا لقيت لامَ التعريف أو شُبَّهها غير المدغمة، نحو قولهم: مِلْمال، يريدون: من المال<sup>(٣)</sup>.

وفي «تفسير» القاضي وغيره: إنَّ الأصل: لمن ما، بمن الجارَّةِ قُلِبَت النونُ ميماً فاجتمعت ثلاثُ ميمات فحُذِفَت أُولاهنَّ<sup>(٤)</sup>. وفيه أيضاً ما فيه، ففي «المغني» أنَّ حذف هذه الميم استثقلاً لم يثبت<sup>(٥)</sup>. انتهى.

وقال الدماميني: كيف يستقيم تعليل الحذف بالاستثقَال وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أُمِّرٍ مِّنْ مَّعَلِكُ﴾ [هود: ٤٨] ثماني ميمات. انتهى.

(١) البيت لأبي حية النميري، وهو في الكتاب ١٥٦/٣، والخزانة ٢١٤/١٠، والبحر ٢٦٧/٥.

(٢) في الحجة ٣٨٥/٤.

(٣) البحر ٢٦٧/٥.

(٤) تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ١٤٢/٥.

(٥) المغني ص ٣٧١.

وأنشد الفراء على ما ذهب إليه قول الشاعر:

وإني لَمِمَّا أَصْدِرُ الأَمْرَ وَجْهَهُ إِذَا هُوَ أَعْيَا بِالسَّبِيلِ مَصَادِرُهُ<sup>(١)</sup>

وزعم بعضهم أَنَّ «لَمَّا» بمعنى حين، وفي الكلام حذف، أي: لَمَّا عَمِلُوا ما عَمِلُوا، أو نحو ذلك، والحذف في الكلام كثير، نحو قوله:

إِذَا قُلْتَ سِيرُوا إِنَّ لَيْلَى لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرْنِ أَغْضَبُ<sup>(٢)</sup>

أراد: لَعَلَّهَا تَلْقَانِي، أو تَصَلَّنِي، أو نحو ذلك. وهو كما ترى.

وقال أبو حيان بعد أن ذكر أَنَّ هذه التخريجات مما تُنَزَّه ساحة التنزيل عن مثلها: كُنْتُ قد ظهر لي وجهٌ جارٍ على قواعد العربية عارٍ من التكلف، وهو أَنَّ «لَمَّا» هذه هي الجازمةُ حُذِفَ فعلُها المجزومُ لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: قَارِئُ المَدِينَةِ وَلَمَّا، يريدون: وَلَمَّا أَدْخُلَهَا، والتقدير هنا: وَإِنَّ كَلَّا لَمَّا يُنْقَضُ من جزاء عَمَلِهِ، ويدلُّ عليه: «لِيُوفِيَنَّهُمْ رِثْكَ أَعْمَالِهِمْ»، وكنت أعتقدُ أَنِّي ما سُبِقْتُ إلى ذلك حتى تَحَقَّقْتُ أَنَّ ابْنَ الحَاجِبِ وَفَّقَ لذلك، فرأيتُ في كتاب «التحرير» نقلاً عنه أنه قال: «لَمَّا» هذه هي الجازمةُ، حُذِفَ فعلُها للدلالة عليه، وقد ثبت الحذف في قولهم: خَرَجْتُ وَلَمَّا، وسافَرْتُ وَلَمَّا، ونحوه، وهو سائغٌ فصيحٌ، فيكون التقدير: لَمَّا يُتْرَكُوا أو لما يُهْمَلُوا، ويدلُّ عليه تفصيلُ المجموعين ومجازاتهم، ثم قال: وما أعرفُ وجهاً أشبهَ من هذا، وإن كانت النفوسُ تستبعده من جهةِ أَنَّ مثله لم يقع في القرآن<sup>(٣)</sup>. انتهى.

ولا يخفى عليك أَنَّ الأولى أن يقدَّر: لَمَّا يُوَفَّوْا أَعْمَالَهُمْ، أي: إلى الآن لم يُوَفَّوْها وسيُوَفَّوْنها، وإلى ذلك ذهب ابنُ هشام؛ لِمَا يلزم على التقديرات السابقة - على ما هو المشهورُ في معنى «لَمَّا» - أَنَّهُمْ سَيُنْقَضُونَ من جزاء أَعْمَالِهِمْ،

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩، وذكره أيضاً الطبري ١٢/٥٩٣، والقرطبي ١١/٢٢١. ووقع في الأصل (م): وإني لما أصدر...، والمثبت من المصادر.

(٢) أمالي المرتضى ٢/٧٣، ومغني اللبيب ص ٨٢٦. الأعضب: المكسور القرن، شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم في القبح وسوء الحال بكبش مال قرنه وعضب. حاشية الشمني على المغني ٢/٢٥٩.

(٣) البحر ٥/٢٦٧-٢٦٨.



وأنهم سيتركون ويُهملون، وذلك بمعزلٍ عن أن يرادَ وهو ظاهرٌ، وهذا وجهُ النظر الذي عناه ابنُ هشام في قوله معترضاً على ابن الحاجب: وفي هذا التقدير نظر<sup>(١)</sup>.

وقال الجلبِّي: وجهه أن الدالَّ على المحذوف سابقٌ عليه بكثير، مع أن ذلك المحذوف ليس من لفظِ هذا الذي قيل: إنه دالٌّ عليه. وليس بذاك.

ثم المرجَّح عند كثيرٍ من المفسرين ما ذهب إليه الفراء.

وقرأ نافع وابن كثير: «إن» و«لما» بالتخفيف<sup>(٢)</sup>. وخرَّجَتْ هذه القراءة على أن «إن» عاملة وإن خُفِّت اعتباراً للأصل في العمل وهو شَبُّ الفعل، ولا يضرُّ زوالُ الشَّبِّ اللفظي، وإلى ذلك ذهب البصريُّون، وذكر أبو حيان أن مذهبهم جوازُ إعمالها إذا خُفِّت لكن على قَلَّةٍ إلَّا مع المُضَمَّر، فلا يجوز إلَّا إن ورد في شعر. ونَقَلَ عن سيبويه منهم أنه قال: أخبرني الثقة أنه سمع بعضَ العرب يقول: إن عَمراً لمَنطَلَق<sup>(٣)</sup>.

وزعم بعضُ من النَّحْوِيِّين أنَّ المكسورة إذا خُفِّت لا تعمل، وتأوَّل الآية بِجَعْلٍ «كلًا» منصوباً بفعلٍ مقدَّر، أي: وإن أرى كلًا، مثلاً. وليس بشيء. وجَعَلَ هذا في «البحر» مذهب الكوفيين<sup>(٤)</sup>. وفي «الارتشاف»: إنَّ الكوفيين لا يجوزون تخفيفَ المكسورة لا مُهْمَلَةً ولا مُعْمَلَةً<sup>(٥)</sup>. وذكر بعضهم مثله وأنَّ ما يعدُّها البصريون مخفَّفةً يعدُّها الكوفيون نافيةً، واستثنى منهم الكسائيُّ فإنَّه وافق البصريين، ومذهبهم في ذلك هو الحقُّ.

و«كلًا» اسمُها، واللامُ هي الداخلةُ على خبر «إن»، و«ما» موصولةٌ خبرُ «إن» والجملةُ القسميَّةُ وجوابُها صلةٌ، وإلى هذا ذهب الفراء<sup>(٦)</sup>، واختار الطبريُّ في اللام مذهبَه، وفي «ما» كونها نكرةٌ موصوفةٌ، والجملة صفتها، أي: وإن كلًا لَخَلَقَ أو

(١) المغني ص ٣٧١-٣٧٢.

(٢) التيسير ص ١٢٦، والنشر ٢/ ٢٩٠-٢٩١.

(٣) البحر ٥/ ٢٦٦، وكلام سيبويه في الكتاب ٢/ ١٤٠.

(٤) البحر ٥/ ٢٦٦.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٣/ ١٢٧١.

(٦) في معاني القرآن ٢/ ٢٨، ونقله المصنف عنه بواسطة أبي حيان في البحر ٥/ ٢٦٦.

لفريقٍ موَفَّى عملَه<sup>(١)</sup>. واختار أبو عليّ في اللّام ما اختاراه، وجعل الجملة القسميّة خبراً<sup>(٢)</sup> و«ما» مزيدة بين اللّامين<sup>(٣)</sup>، وقد عُهدت زيادتها في غير ما موضع.

وقرأ أبو بكر عن عاصم بتخفيف «إِنْ» وتشديد «لَمَّا» وقرأ الكسائي وأبو عمرو بعكس ذلك<sup>(٤)</sup>، وتخريج القراءتين لا يخفى على مَنْ أحاط خبراً بما ذكر في تخريج القراءتين قبل.

وقرأ أبيّ، والحسن بخلاف عنه، وأبان بن تغلب: «وإن» بالتخفيف «كلٌّ» بالرفع «لَمَّا» بالتشديد<sup>(٥)</sup>. وخُرِجت على أن «إِنْ» نافية، و«كلٌّ» مبتدأ، والجملة القسميّة وجوابها خبره، و«لَمَّا» بمعنى إلّا، أي: ما كلٌّ إلا أقسم والله ليوفيتهم، وأنكر أبو عبيد<sup>(٦)</sup> مجيء «لَمَّا» بمعنى إلّا في كلام العرب، وقال الفراء: إن جعلها هنا بمعنى إلّا وجه لا نعرفه، وقد قالت العربُ مع اليمين: بالله لَمَّا قمتَ عتاً، وإلّا قمتَ عتاً، وأمّا في غير ذلك فلم نسمع مجيئها بمعنى إلّا لا في نثر ولا في شعر. ويلزم القائل أن يجوز: قام الناسُ لَمَّا زيداً، على معنى: إلا زيداً<sup>(٧)</sup>.

ولا التفات إلى إنكارهما، والقراءة المتواترة في ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] ﴿إِنْ كُلٌّ نَفْسٌ لَّمَّا عَلَيْنَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] تثبت ما أنكره، وقد نصّ الخليل وسيبويه والكسائي على مجيء ذلك؛ وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وكونُ العرب خصّصت مجيئها كذلك ببعض التراكيب لا يضر شيئاً، فكم من شيءٍ خُصّ بتركيبٍ دون ما أشبهه.

وقرأ الزهريّ وسليمان بن أرقم: «وإن كلّاً لَمَّا» بتشديد الميم والتنوين<sup>(٨)</sup>، ولم

(١) البحر ٥/٢٦٧، وينظر تفسير الطبري ١٢/٥٩٧-٥٩٨.

(٢) في الأصل: خبر إن.

(٣) الحجة ٤/٣٨٥-٣٨٦، والبحر ٥/٢٦٧.

(٤) التيسير ص ١٢٦، والنشر ٢/٢٩١.

(٥) البحر ٥/٢٦٦.

(٦) في الأصل و(م): عبيدة، والمثبت من البحر ٥/٢٦٨، والدر المصون ٦/٤٠٨.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩، والبحر ٥/٢٦٨.

(٨) القراءات الشاذة ص ٦١، والمحاسب ١/٣٢٨، والبحر ٥/٢٦٦، والكلام منه.

يتعرَّضوا في النقل عنهما لتشديد «إن» ولا لتخفيفها، وهي في هذه القراءة مصدرٌ من قولهم: لِمِثُّ الشَّيْءِ، إذا جمَعته كما مرَّ<sup>(١)</sup>، ونصبُها على الحالية من ضمير المفعول في «ليوفينهم» عند أبي البقاء، وضعَّفه<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو علي: إنَّها صفةٌ لـ «كلّ» ويقدرُ مضافاً إلى نكرةٍ ليصحَّ وصفه بالنكرة<sup>(٣)</sup>. وكانَ المصدر حينئذٍ بمعنى اسم المفعول. وذكر الزمخشريُّ في معنى الآية على هذه القراءة أنَّه: وإنَّ كلاً ملمومين بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإنَّ كلاً جميعاً، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣]<sup>(٤)</sup>. وجعل ذلك الطيبيُّ منه ميلاً إلى القول بالتأكيد.

وقال ابنُ جنِّي<sup>(٥)</sup>: إنَّها منصوبة بـ «ليوفينهم»، على حدِّ قولهم: قياماً لأقوم<sup>(٦)</sup>، والتقدير: توفيةٌ جامعةٌ لأعمالهم ليوفينهم، وخبر «إنَّ» في ذلك جملةُ القسم وجوابه.

وروى أبو حاتم أنَّ في مصحف أبي: «وإنَّ من كلٍّ إلا ليوفينهم»<sup>(٧)</sup> وخُرجَ على أنَّ «إنَّ» نافيةٌ و«من» زائدة.

وقرأ الأعمش نحو ذلك إلا أنَّه أسقط «مِنْ»، وهو حرفُ ابنِ مسعود رضي الله عنه<sup>(٨)</sup>، والوجهُ ظاهر.

قيل: وقد تضمَّنت هذه الجملة عدَّةً مؤكِّداتٍ من «إنَّ» و«اللام» و«ما» إذا كانت زائدةً، والقسم، ونون التوكيد، وذلك للمبالغة في وَعْدِ الطائعين ووعيدِ العاصين.

(١) ص ١٢٨ من هذا الجزء.

(٢) الإملاء ٣/٣٠٧.

(٣) الحجة ٤/٣٨٨، والبحر ٥/٢٦٨.

(٤) الكشاف ٢/٢٩٥.

(٥) في المحتسب ١/٣٢٨، ونقله المصنف عنه بواسطة أبي حيان في البحر ٥/٢٦٨.

(٦) في (م): لا أقوم، وهو تصحيف.

(٧) المحرر الوجيز ٣/٢١٠، والبحر ٥/٢٦٦.

(٨) القراءات الشاذة ص ٦١، والمحتسب ١/٣٢٨، والبحر ٥/٢٦٦.

﴿إِنَّهُمْ يَمَٰعِلُونَ خَيْرٌ ۖ﴾ أي: إنه سبحانه بما يعمله كل فرد من المختلفين من الخير والشرّ عليهم على أتم وجه، بحيث لا يخفى عليه شيء من جلائله ودقائقه. والجملة قيل: توكيد للوعد والوعيد؛ فإنه سبحانه لما كان عالماً بجميع المعلومات، كان عالماً بمقادير الطاعات والمعاصي، وما يقتضيه كل فرد منها من الجزاء بمقتضى الحكمة، وحينئذ تتأتى توفية كل ذي حق حقه، إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

وقرأ ابن هرمز: «تعملون» على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب<sup>(١)</sup>.

﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ لَمَّا بَيَّنَّ أمرَ المختلفين في التوحيد والنبوة، وأطنب سبحانه في شرح الوعد والوعيد، أمر رسوله ﷺ بالاستقامة مثل الاستقامة التي أمر بها، وهذا يقتضي أمره ﷺ بوحى آخر ولو غير متلو، كما قاله غير واحد. والظاهر أن هذا أمرٌ بالدوام على الاستقامة، وهي لزوم المنهج المستقيم، وهو المتوسط بين الإفراط والتفريط.

وهي كلمة جامعة لكل ما يتعلق بالعلم والعمل وسائر الأخلاق، فتشمل العقائد والأعمال المشتركة بينه ﷺ وبين سائر المؤمنين، والأمور الخاصة به عليه الصلاة والسلام: من تبليغ الأحكام، والقيام بوظائف النبوة، وتحمل أعباء الرسالة وغير ذلك.

وقد قالوا: إنَّ التوسط بين الإفراط والتفريط، بحيث لا يكون ميل إلى أحد الجانبين قيد عرض شعرة، مما لا يحصل إلا بالافتقار إلى الله تعالى، ونفي الحول والقوة بالكلية، ومثلوا الأمر المتوسط بين ذينك الطرفين بخط يكون بين الشمس والظل ليس بشمس ولا ظل، بل هو أمر فاصل بينهما، ولعمري إن ذلك لدقيق، ولهذا قالوا: لا يطبق الاستقامة إلا مَنْ أَيْدٍ بالمشاهدات القوية، والأنوار السنية، ثم عُصِمَ بالتشبُّث بالحق ﴿وَلَوْلَا أَن تَبْنَتَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤].

وجعل بعضُ العارفين الصراط الذي هو أدق من الشعرة وأحد من السيف إشارة

إلى هذا المنهج المتوسط، ومما يدلُّ على شِدَّةِ هذا الأمر ما أخرج ابنُ أبي حاتم وأبو الشيخ عن الحسن أنَّه قال: لَمَّا نزلت هذه الآيةُ قال ﷺ: «شَمِّرُوا شَمِّرُوا» وما رُوي بعدها ضاحكاً<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّه قال: ما نزلت على رسول الله ﷺ آيةٌ أشدَّ من هذه الآية ولا أشقُّ.

واستدلَّ بعضُ المفسرين على عُسْرِ الاستقامة بما شاع من قوله ﷺ: «شِيبَتِي هودٌ»<sup>(٢)</sup>. وأنت تعلم أنَّ الأخبار متضاربةٌ بضمِّ سورٍ أخرى إليها وإن اختلفت في تعيين المضموم كما مرَّ أوَّلُ السورة، وحيثُ لا يخفى ما في الاستدلال من الخفاء، ومن هنا قال صاحب «الكشف»: التخصيصُ بهودٍ لهذه الآية غيرُ لائق؛ إذ ليس في الأخوات ذكرُ الاستقامة.

وذكر في «قوت القلوب» أنه لَمَّا كان القريبُ الحبيبَ ﷺ شِيبَهُ ذَكَرُ البُعْدِ وأهله، ثم قال: ولعلَّ الأظهر أنه عليه الصلاة والسلام شِيبَهُ ذَكَرُ أهوالِ القيامة، وكأنَّه - بأبي هو وأمي - شاهدٌ منه يوماً يجعل الولدان شيباً<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وبعضُهم استدلَّ للتخصيص برؤيا أبي علي السَّبُوي<sup>(٤)</sup> السَّابقة، وفيه بعد تسليم صحَّة الرواية أنَّ رؤيا النبي ﷺ وإن كانت حقًّا حيث إنَّ الشيطان لا يتمثل به عليه الصلاة والسلام، إلَّا أنه من أين يُجزمُ بضبط الراي وتحقُّيقه ما رأى، على أنَّ مما يوهنُ أمرَ هذه الرؤيا ويقوِّي ظنَّ عدم ثبوتها ما أخرج ابنُ عساكر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «شِيبَتِي هودٌ وأخواتُها وما فُعلَ بالأمم قبلي»<sup>(٥)</sup>.

(١) الدر المنثور ٣/٣٥١.

(٢) تقدم ١١/٣٢٠، وهو حديث ضعيف، وقد سلف الكلام عليه ثمة.

(٣) قوت القلوب لأبي طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي ١/٢٢٩.

(٤) في الأصل و(م): الشثري، والصواب ما أثبتناه، وقد سلفت ترجمته والكلام على رؤياه

١١/٣٢١. وينظر توضيح المشتبه ٥/٢٩١، والتقييد لابن نقطة ص ٨٥.

(٥) تاريخ ابن عساكر ٤/١٧٥-١٧٦، وسلف ١١/٣٢١.

وذكر الشَّهاب<sup>(١)</sup> ما يَقْوِي اعتراضَ صاحبِ «الكشف» من أَنَّهُ ليس في الطرق المروية في هذا الباب الاقتصارُ على «هود»، بل ذُكر معها أخواتها، وليس فيها الأمر المذكور مع أَنَّهُ وقع في غيرها من آل حاميم.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَاحَ له ما يدفعُ الإشكال، وذلك أَنَّ مَبْنَى هذه السورة الكريمة على إرشاده تعالى شأنه نَبِيَّه ﷺ إلى كيفية الدعوة من مُفَتِّحِهَا إلى مُخْتَمَمِهَا، وإلى ما يعترى مَنْ تصدَّى لهذه المرتبة السنية من الشدائد، واحتماله لِمَا يترتَّب عليه من الفوائد، لا على التسلية إذ لا يطابقُ المقامَ حسبما تقدَّم لك عن صاحبِ «الكشف»، وَلَمَّا كانت هذه السورة جامعةً لإرشاده من أوَّل أمره إلى آخره، وهذه الآيةُ فذلِكَ لها، فحينما نزلت هذه السورة هالَهُ ما فيها من الشدائد، وخاف من عدم القيام بأعبائها، حتى إذا لقي الله تعالى في يوم الجزاء ربما مَسَّهُ نَصَبٌ من السؤال عنها، فذِكرُ القيامة في تلك السور يخوفُه هوَلُهَا لاحتمال تفريطه فيما أرشده الله تعالى له في هذه، وهذا لا ينافي عصمته عليه الصلاة والسلام وقربه لكونه الأعلَم بالله تعالى والأخوف منه، فالخوفُ منها يذكرُه بما تضمَّنَتْ هذه السورة، فكانها هي المشيئة له ﷺ من بينها، ولذا بدأ بها في جميع الروايات، وَلَمَّا كانت تلك الآيةُ فذلِكَ لها كانت هي المشيئة في الحقيقة، فلا منافاة بين نسبة التشييب لتلك السور ولا لهذه السورة وحدها كما فعَلَه من فعله، ولا لتلك الآية كما وقع في تلك الرؤيا. انتهى. وسيأتي<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى وجهَ آخرٍ لنسبة التشييب لهذه السورة، فليتأمل.

وذهب بعضُ المحققين إلى كونِ الكاف في «كما» بمعنى «على»، كما في قولهم: كُنْ كما أنت عليه، أي: على ما أنت عليه. ومن هنا قال ابنُ عيينة<sup>(٣)</sup> وجماعة: المعنى: استقم على القرآن. وقال مقاتل: امضِ على التوحيد. وقال جعفر الصادق عليه السلام: استقم على الإخبار عن الله تعالى بصحة العزم. والأظهرُ إبقاء

(١) في حاشيته على تفسير البيضاوي ١٤٣/٥.

(٢) في الأصل: وسيأتي قريباً.

(٣) في الأصل و(م): ابن عطية، وهو تصحيف، والمثبت من زاد المسير ١٦٤/٤، والبحر

٢٦٨/٥، وعنه نقل المصنف.

«ما» على العموم، أي: استقم على جميع ما أمرت به، والكلام في حذف مثل هذا الضمير أمر شائع، وقد مرّ التنبية عليه.

ومال بعضهم إلى كون الكافِ للتشبيه حسبما هو الظاهرُ منها، إلّا أنه قال: إنّها في حكم «مثل» في قولهم: مثلك لا يبخل، فكأنه قيل: استقم الاستقامة التي أمرت بها، فراراً من تشبيه الشيء بنفسه، ولا يخفى أنه ليس بلام.

ومن الغريب ما نُقل عن أبي حيّان أنّه قال في «تذكرته»<sup>(١)</sup>: فإن قلت: كيف جاء هذا التشبيه للاستقامة بالأمر؟ قلت: هو على حذفٍ مضافٍ تقديره: مثل مطلوب الأمر، أي: مدلوله. فإن قلت: الاستقامة المأمورُ بها هي مطلوبُ الأمر، فكيف يكون مثلاً لها؟ قلت: مطلوبُ الأمر كُلِّهِ والمأمور جزئياً، فحصلت المغايرة وصحَّ التشبيه، كقولك: صلّ ركعتين كما أمرت.

وأبعدَ بعضهم فجعل الكافَ بمعنى على واستفعل للطلب، كاستغفر الله تعالى، أي: اطلب الغفرانَ منه، وقال: المعنى: اطلب الإقامة على الدين.

﴿وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾ أي: تاب من الشُّركِ وآمنَ معك، فالمعية باعتبار اللّازم من غير نظرٍ إلى ما تقدّمه وغيره، وقد يقال: يكفي الاشتراك في التوبة والمعية فيها مع قَطْعِ النَّظَرِ عن المتوب عنه، وقد كان ﷺ يستغفرُ الله تعالى في اليوم أكثرَ من سبعين مرةً<sup>(٢)</sup>. واستظهر ذلك الجليّ.

و«مَنْ» على ما اختاره أبو حيّان<sup>(٣)</sup> وجماعةٌ عطفتُ على الضمير المستكن في «استقم»، وأغنى الفصلُ بالجاء والمجرور عن تأكيده بضمير منفصلٍ لحصول الغرض به، وفي الكلام تغليبٌ لحكم الخطاب على الغيبة في لفظ الأمر.

واختار كثيرٌ أنه فاعلٌ لفعلٍ محذوف، أي: وليستقيمَ مَنْ... إلخ؛ لأنّ الأمر لا يرفع الظاهر، وحينئذٍ فالجملة معطوفة على الجملة الأولى، ومن ذهب إلى

(١) كما في حاشية الشهاب ١٤٣/٥.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في البحر ٢٦٩/٥.

الأوّل رجّحه بعدم احتياجه إلى التقدير، ودفع المحذور بأنّه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع.

وجوّز أبو البقاء<sup>(١)</sup> كونه منصوباً على أنّه مفعولٌ معه، والمعنى: استقمّ مصاحباً لمن تاب، قيل: وهو في المعنى أتمّ وإن كان في اللفظ نوعُ نبوة عنه.

وقيل: إنّهُ مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، أي: فليستقم. وجوّز كونُ الخبر «معك».

﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾ أي: لا تنحرفوا عمّا حدّد لكم بإفراطٍ أو تفريطٍ، فإنّ كلاً طرَفِي قُصِدَ الأمورِ دميماً، وسمّي ذلك طغياناً - وهو مجاوزةُ الحدِّ - تغليظاً، أو تغليباً لحالِ سائر المؤمنين على حاله ﷺ.

وعن ابن عبّاس أنّ المعنى: لا تطغوا في القرآن فتُحِلُّوا وتحَرِّموا ما لم تُؤْمروا به. وقال ابنُ زيد: لا تعصوا ربّكم. وقال مقاتل: لا تخلطوا التوحيدَ بالشُّرك. ولعلّ الأوّل أولى.

﴿إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فيجازيكم على ذلك، وهو تعليلٌ للأمر والنهي السابقين، كأنّه قيل: استقيموا ولا تطغوا؛ لأنّ الله تعالى ناظرٌ لأعمالكم فيجازيكم عليها.

وقيل: إنّهُ تَمِيمٌ للأمر بالاستقامة. والأوّل أحسن وأتمّ فائدةً.

وقرأ الحسن والأعمش: «يعملون» بياء الغيبة، وروي ذلك عن عيسى الثقفي أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وفي الآية - على ما قال غير واحد - دليلٌ على وجوب اتّباع المنصوص عليه من غير انحراف بمجرّد التشبّه وإعمال العقل الصّرف؛ فإنّ ذلك طغيانٌ وضلالٌ، وأمّا العمل بمقتضى الاجتهادِ التابع لعللِ النصوص، فذلك من باب الاستقامة كما أمر على موجب النصوص الأمرة بالاجتهاد.

وقال الإمام: وعندي لا يجوزُ تخصيص النّص بالقياس؛ لأنّه لَمَّا دَلَّ عمومٌ

(١) في الإملاء ٣/٣٠٧.

(٢) البحر ٥/٢٦٩.



النص على حُكْم وجب الحكم بمقتضاه؛ لقوله تعالى: (فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ)، والعمل بالقياس انحراف عنه، ولذا لَمَّا ورد القرآن بالأمر بالوضوء وجيء بالأعضاء مرتبة في اللفظ، وجب الترتيب فيها، وَلَمَّا ورد الأمر في الزكاة بأداء الإبل من الإبل والبقر من البقر، وجب اعتبارها، وكذا القول في كل ما ورد أمر الله تعالى به، كل ذلك للأمر بالاستقامة كما أمر<sup>(١)</sup>. انتهى.

وأنت تعلم أن إيجاب الترتيب في الوضوء لذلك ليس بشيء، ويلزمه أن يوجب الترتيب في الأوامر المتعاطفة بالواو، مثل ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وكذا في نحو ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥] بعين ما ذكر في الوضوء، وهو كما ترى، وكأنه عفا الله تعالى عنه يجزئ بأن الحنفية الذين لا يوجبون الترتيب في أعمال الوضوء طاغون خارجون عما حدَّ الله تعالى لا احتمال للقول بأنهم مستقيمون، وهو من الظلم بمكان.

﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أي: لا تميلوا أدنى ميل، والمراد بهم المشركون كما روى ذلك ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>.

وفسر الميل بميل القلب إليهم بالمحبة، وقد يفسر بما هو أعم من ذلك، كما يفسر «الذين ظلموا» بمن وُجِدَ منه ما يسمى ظلماً مطلقاً، قيل: ولإرادة ذلك لم يقل: إلى الظالمين، ويشمل النهي حينئذٍ مدهانتهم وترك التغيير عليهم مع القدرة، والتزوي بزيمهم، وتعظيم ذكركم، ومجالستهم من غير داع شرعي، وكذا القيام لهم ونحو ذلك.

ومدارُ النهي على الظلم، والجمع باعتبار جمعيّة المخاطبين. وقيل: إن ذلك للمبالغة في النهي من حيث إن كونهم جماعة مظنة الرخصة في مدهانتهم مثلاً. وتعقب بأنه إنما يتم أن لو كان المراد النهي عن الركون إليهم من حيث إنهم جماعة، وليس فليس.

﴿فَتَسَكَّمْ﴾ أي: فتصيبكم بسبب ذلك، كما تؤذُن به الفاء الواقعة في جواب النهي ﴿النَّارُ﴾ وهي نار جهنم.

(١) تفسير الرازي ٧١/١٨.

(٢) تفسير الطبري ٦٠٠/١٢، وتفسير ابن أبي حاتم ٢٠٩٠/٦.

وإلى التفسير الثاني - وما أصعبه على الناس اليوم بل في غالب الأعاصير من تفسير - ذهب أكثر المفسرين، قالوا: وإذا كان حال الميل في الجملة إلى مَنْ وُجِدَ منه ظلم ما في الإفضاء إلى مساس النار<sup>(١)</sup>، فما ظنك بمن يميل إلى الراسخين في الظلم كل الميل، ويتهالك على مصاحبتهم ومناذمتهم، ويُتعب قلبه وقالبه في إدخال السرور عليهم، ويستنهض الرجل والخيّل في جلب المنافع إليهم، ويتنهج بالتزوي بزيتهم والمشاركة لهم في غيهم، ويمدّ عينه إلى ما مُتّعوا به من زهرة الدنيا الفانية، ويغبطهم بما أوتوا من القطوف الدانية، غافلاً عن حقيقة ذلك، ذاهلاً عن منتهى ما هنالك؟ وينبغي أن يعدّ مثل ذلك من الذين ظلموا لا من الراكنين إليهم بناءً على ما روي أنّ رجلاً قال لسفيان: إني أخيط للظلمة، فهل أعدّ من أعوانهم؟ فقال له: لا، أنت منهم، والذي يبيّعك الإبرة من أعوانهم.

وما أحسن ما كتبه بعض الناصحين للزهري حين خالط السلاطين، وهو: عافانا الله تعالى وإياك أبا بكرٍ من الفتن، فقد أصبحت بحالٍ ينبغي لمن عرفك أن يدعو لك الله تعالى ويرحمك، أصبحت شيخاً كبيراً، وقد أثقلتك نعم الله تعالى بما فهمك من كتابه، وعلمك من سنة نبيك ﷺ، وليس كذلك أخذ الله تعالى الميثاق على العلماء، قال سبحانه: ﴿لَتَيَبِّتَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] واعلم أنّ أيسر ما ارتكبت، وأخف ما احتملت أنّك آنست وحشة الظالم، وسهلت سبيل الغي بدنوك ومن لم يؤدّ حقاً ولم يترك باطلاً حين أدناك، اتخذوك قطباً تدور عليك رحي باطلهم، وجسراً يعبرون عليك إلى بلائهم، وسلماً يصعدون فيك إلى ضلالهم، يدخلون الشك بك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهلاء، فما أيسر ما عمروا لك في جنب ما خربوا عليك، وما أكثر ما أخذوا منك فيما أفسدوا عليك من دينك، فما يؤمنك أن تكون ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيَاً﴾ [مريم: ٥٩] فإنك تُعامل مَنْ لا يجهل، ويحفظ عليك مَنْ لا يغفل، فداو دينك فقد دخله سقم، وهب زائدك فقد حضر السفر البعيد، وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء، والسلام<sup>(٢)</sup>.

(١) في (م): إلى مساس الناس النار.

(٢) أخرجه مطولاً أبو نعيم في الحلية ٢٤٦/٣، وصاحب الرسالة هو أبو حازم الأعرج، ونقلها المصنف عن الكشاف ١٩٦/٢.

وعن الأوزاعي: ما من شيء أبغض إلى الله تعالى من عالم يزور عاملاً.  
وعن محمد بن سلمة: الذباب على العذرة أحسن من قارئ على باب هؤلاء.  
وفي الخبر: مَنْ دعا لظالم بالبقاء فقد أحبَّ أن يُعصى الله تعالى في أرضه<sup>(١)</sup>.  
ولعمري إنَّ الآية أبلغ شيء في التحذير عن الظلمة والظلم، ولذا قال الحسن:  
جَمَعَ الَّذِينَ فِي لَاءَيْن، يعني «لا تطغوا» و«لا تركنوا».

ويُحَكِّي أنَّ الموقِّق أبا أحمد طلحة العباسي<sup>(٢)</sup> صَلَّى خلف الإمام، فقرأ هذه الآية، فغشي عليه، فلما أفاق قيل له، فقال: هذا فيمن ركن إلى مَنْ ظَلَم، فكيف الظالم؟

هذا وخطابُ النبي ﷺ وَمَنْ معه من المؤمنين بهذين النهيَّين بعد الأمر بالاستقامة للتثبيت عليها، وقد تُجعل تأكيداً لذلك إذا كان المرادُ به الدَّوام والثبات.

وعن أبي عمرو أنه قرأ: «تَرْكُنُوا» بكسر التاء على لغة تميم<sup>(٣)</sup>.  
وقرأ قتادة وطلحة والأشهبُ، ورُوِيَث عن أبي عمرو: «تركنوا» بضم الكاف<sup>(٤)</sup>، مضارع رَكَنَ بفتحها، وهي على ما في «البحر» لغة قيس وتميم، وقال الكسائي: إنها لغة أهل نجد. وشدَّ «يركن» بالفتح مضارع رَكَنَ كذلك<sup>(٥)</sup>.  
وقرأ ابن أبي عبلة: «ولا تُركنوا» مبنياً للمفعول<sup>(٦)</sup>، من أَرَكَنَهُ إذا أماله.

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٥٣/٧-٥٤ من قول سفيان الثوري، و ٢٤٠/٨ من قول يوسف بن أسباط، وأخرجه البيهقي في الشعب (٩٤٣٢) من قول الحسن.

(٢) ابن المتوكِّل على الله جعفر بن المعتمد محمد بن الرشيد العباسي، أخو الخليفة المعتمد، ووالد أمير المؤمنين المعتضد، توفي سنة (٢٨٧هـ). السير ١٦٩/١٣.

(٣) البحر ٢٦٩/٥، وذكرها ابن خالويه في القراءات الشاذة ص ٦١ عن يحيى بن وثاب. والمشهور عن أبي عمرو القراءة بفتح التاء كقراءة الجمهور.

(٤) القراءات الشاذة ص ٦١، والمحاسب ٣٢٩/١، والبحر ٢٦٩/٥.

(٥) البحر ٢٦٩/٥.

(٦) البحر ٢٦٩/٥، وهي في القراءات الشاذة ص ٦١ عن أبي حيو.

وقراءة الجمهور: «تَرْكَنُوا» بفتح الكاف، والماضي «رَكَنَ» بكسرهما، وهي لغة قريش، وهي الفصحى على ما قال الأزهري<sup>(١)</sup>.

وقرأ ابنُ وثَّاب وعلقمة والأعمش وابنُ مصرِّفٍ، وحمزةُ فيما يروى عنه: «فَتَمَسَّكُمْ» بكسر التاء على لغة تميم أيضاً<sup>(٢)</sup>.

﴿وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ من أنصارٍ يمنعون العذابَ عنكم، والمراد نفى أن يكون لكل نصيرٍ، والمقام قرينةٌ على ذلك. والجملة في موضع الحال من ضمير «تمسَّكم».

﴿ثُمَّ لَا تَنْصُرُونَ﴾ من جهته تعالى إذ قد سبق في حكمه تعالى أن يعذبكم بركونكم إليهم ولا يُبقي عليكم. و«ثم» قيل: لاستبعاد نصره سبحانه إليهم وقد أوعدهم العذاب على ذلك، وأوجه لهم.

وتُعقَّب بأن أثر الحرف إنما هو في مدخوله، ومدخول «ثم» عدمُ النصرة وليس بمستبعدٍ، وإنما المستبعد نصرُ الله تعالى لهم، فالظاهر أنها للتراخي في الرتبة؛ لأنَّ عدمَ نصر الله تعالى أشدُّ وأفظع من عدم نصرة غيره. وأجيب بما لا يخلو عن تكلف. وأياً ما كان فالمقام مقام الواو إلا أنه عدل عنها لما دُكر.

وجوز القاضي أن تكون منزلة منزلة الفاء بمعنى الاستبعاد، فإنه سبحانه لما بين أنه معذبهم وأنَّ أحداً لا يقدر على نصرهم أنتج ذلك أنهم لا يُنصرون أصلاً<sup>(٣)</sup>. ووجه ذلك بأنَّه كان الظاهر أن يؤتى بالفاء التفرعية المقارنة للنتائج؛ إذ المعنى: إنَّ الله تعالى أوجب عليكم عقابه ولا مانع لكم منه، فإذا أنتم لا تنصرون، فعدل عنه إلى العطف بـ «ثم» الاستيعادية إلى الوجه الذي ذكره، واستبعاد الوقوع يقتضي النفي والعدم الحاصل الآن، فهو مناسبٌ لمعنى تسبُّب النفي، ودفع بذلك ما قيل عليه: إنَّ الداخل على النتائج هي الفاء السببية لا الاستيعادية. ولا يخفى قوَّة الاعتراض.

(١) في تهذيب اللغة ١٨٩/١٠.

(٢) المحتسب ٣٣٠/١، والبحر ٢٦٩/٥.

(٣) تفسير البضاوي مع حاشية الشهاب ١٤٥/٥، وما سيأتي هو من كلام الشهاب.

وَفَرَّقَ بَيْنَ وَجْهِي الْاِسْتِبْعَادَ السَّابِقَ وَالتَّنْزِيلَ الْمَذْكُورَ بِأَنَّ الْمُنْفِيَّ عَلَى الْأَوَّلِ نَصْرُهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ، وَعَلَى الثَّانِي مَطْلَقُ النِّصْرَةِ.

﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ أي: المكتوبة، ومعنى إقامتها أداؤها على تمامها. وقيل: المداومة عليها. وقيل: فعلها في أوَّل وقتها.

﴿طَرَفِي النَّهَارِ﴾ أي: أوَّلُه وآخره، وانتصابه على الظرفية لـ «أقم». ويضعف كونه ظرفاً للصلاة، ووجه انتصابه على ذلك إضافته إلى الظرف.

﴿وَزُلْفَا مِنْ أَيْلٍ﴾ أي: ساعاتٍ منه قريبة من النهار، فإنه من أزلفه: إذا قرَّبه. وقال الليث: هي طائفة من أوَّل الليل، وكذا قال ثعلب.

وقال أبو عبيدة والأخفش وابنُ قتيبة: هي مطلقُ ساعاته وآناؤه، وكلُّ ساعة زلغة، وأنشدوا للعجاج:

نَاجٍ طَوَاهِ الْأَيْنُ وَمَا وَجَفَا  
طَيِّ اللَّيَالِي زُلْفَاً فَزُلْفَا  
سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى احْقَوْقَفَا<sup>(١)</sup>

وهو عطفٌ على «طرفي النهار»، و«من الليل» في موضع الصِّفة له.

والمراد بصلاة الطرفين؛ قيل: صلاة الصبح والعصر، وروي ذلك عن الحسن وقتادة والضحاك، واستظهر ذلك أبو حيَّان<sup>(٢)</sup> بناءً على أنَّ طرف الشيء يقتضي أن يكون من الشيء، والتزم أنَّ أوَّل النهار من الفجر، وقد يطلق طرفُ الشيء على الملاصق لأوَّله وآخره مجازاً، فيمكن اعتبارُ النهار من طلوع الشمس مع صحَّة ما ذكره في صلاة الطرف الأوَّل بجعل التثنية هنا مثلاً في قولهم: القلمُ أحدُ اللسانين. إلا أنه قيل بشذوذ ذلك.

(١) مجاز القرآن ١/ ٣٠٠، وتفسير غريب القرآن ص ٢١٠، والرجز في ديوان العجاج ص ٤٢٦، وهو في وصف بعير، وقال الأصمعي شارح الديوان: الأين: الفترة. وطواه: أضمره. والوجيف: ضرب من السير. وزُلْفَاً فزُلْفَاً، أي: منزلة بعد منزلة. وسماوة الهلال: شخصه. واحقَّقَف: اغْوَجَّ. وينظر اللسان (زلف) و (سما).

(٢) في البحر ٥/ ٢٧٠.

وروي عن ابن عباس - واختاره الطبري<sup>(١)</sup> - أنَّ المراد صلاةُ الصبح والمغرب، فإن كان النهارُ من أول الفجر إلى غروب الشمس فالمغربُ طرفٌ مجازاً، وهو حقيقةً طرفُ الليل، وإن كان من طلوع الشمس إلى غروبها، فالصبحُ كالمغرب طرفٌ مجازيٌّ.

وقال مجاهد ومحمد بن كعب القرظي: الطرفُ الأوَّلُ الصبح، والثاني الظهر والعصر، واختار ذلك ابنُ عطية<sup>(٢)</sup>، وأنت تعلم أنَّ في جَعْلِ الظهر من الطرف الثاني خفاءً، وإنما الظهر نصفُ النهار، والنصفُ لا يسمَّى طَرَفًا إلا بمجاز بعيد.

والمرادُ بصلاة الزلف عند الأكثر صلاةُ المغرب والعشاء، وروى الحسن في ذلك خبراً مرفوعاً<sup>(٣)</sup>. وعن ابن عباس أنه فسَّر صلاةَ الزُّلف بصلاةِ العتمة، وهي ثلثُ الليل الأوَّل بعد غيوبة الشَّفَق، وقد تُطلقُ على وقتِ صلاةِ العشاء الآخرة.

وأغربَ مَنْ قال: صلاة الطرفین صلاةُ الظهر والعصر، وصلاةُ الزُّلف صلاةُ المغرب والعشاء والصبح.

وقيل: معنى «زلفاً»: قُرْباً، وحَقُّه على هذا - كما في «الكشاف» - أن يُعطَف على الصلاة، أي: أقم الصلاةَ طرفي النهار وأقم زُلفاً من الليل، أي: صلواتٍ تتقَرَّب بها إلى الله عزَّ وجلَّ<sup>(٤)</sup>. انتهى؛ قيل: والمرادُ بها على هذا صلاةُ العشاء والتهجد، وقد كان واجباً عليه عليه الصلاة والسلام، أو العشاء والوتر على ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمهما الله، أو المجموع كما يقتضيه ظاهرُ الجمع، وقد تُفسَّر بصلاة المغرب والعشاء، واختاره البعض. وقد جاء إطلاقُ الجمع على الاثنين فلا حاجة إلى التزام أنَّ ذلك باعتبار أنَّ كلَّ ركعة قربةٌ فتحقَّق قربٌ فوق الثلاث فيما ذكر.

وقرأ طلحةُ وابنُ أبي إسحاق وأبو جعفر: «زُلفاً» بضمِّ اللام<sup>(٥)</sup>، إمَّا على أنه جمعُ زلفة أيضاً، ولكن ضُمَّت عينُه إتياعاً لفائه، أو على أنه اسمٌ مفردٌ كعُتُق، أو جمعُ زَلِيف بمعنى زلفى، كزغيف وزُغِف.

(١) في تفسيره ١٢/٦٠٣ و ٦٠٥.

(٢) في المحرر الوجيز ٣/٢١٢.

(٣) أخرجه الطبري ١٢/٦١٠، وهو من مراسيل الحسن.

(٤) الكشاف ٢/٢٩٧.

(٥) النشر ٢/٢٩١ عن أبي جعفر، والكلام من البحر ٥/٢٧٠.

وقرأ مجاهد وابن محيصن بإسكان اللام<sup>(١)</sup>، كبُسِرٍ بالضم والسكون في بُسْرَةٍ، وهو على هذا - على ما في «البحر»<sup>(٢)</sup> - اسمُ جنس، وفي رواية عنهما أنهما قرأا: «زُلْفَى» كحبلَى<sup>(٣)</sup>، وهو بمعنى زُلْفَةٍ فَإِنَّ تاء التانيث وألفه قد يتعاقبان، نحو: قُربى وقربة، وجوّز أن تكون هذه الألف بدلاً من التثنية إجراءً للوصول لمجرى الوقف.

﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ أي: يكفّرُنَّها ويُذهِبُنَّ المؤاخِذَةَ عليها، وإلا فنفسُ السيئات أعراضٌ وُجِدَتْ فانعدمت. وقيل: يمحّينها<sup>(٤)</sup> من صحائف الأعمال، ويشهد له بعض الآثار.

وقيل: يمتنع من اقترافها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّالِوةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] وهو مع بُعده في نفسه مخالفتٌ للمأثور عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، فلا ينبغي أن يعوّل عليه.

والظاهرُ أنَّ المراد من «الحسنات» ما يعمُّ الصلوات المفروضة وغيرها من الطاعات المفروضة وغيرها. وقيل: المرادُ الفرائضُ فقط لرواية: «الصلوات الخمسُ والجمعةُ إلى الجمعة ورمضانُ إلى رمضان مكفّرات ما بينهما»<sup>(٥)</sup>.

وفيه أنه قد صحَّ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا آمنَ الإمامُ فأمّنوا فإنَّ الملائكةَ تؤمّنُ، فمن وافق تأمينه تأمينَ الملائكة غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه»<sup>(٦)</sup>، وفي رواية تُفرّد بحر بن نصر<sup>(٧)</sup> - وهو من الثقات - بزيادة: «وما تأخّر»<sup>(٨)</sup>.

(١) المحتسب ١/ ٣٣٠، والبحر ٥/ ٢٧٠.

(٢) ٥/ ٢٧٠.

(٣) المحرر الوجيز ٣/ ٢١٢، والبحر ٥/ ٢٧٠.

(٤) في الأصل: تمحيها.

(٥) أخرجه مسلم (٢٣٣): (١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء في آخره: «إذا اجْتَنَبَ الكبائر»، وسلف ٥/ ٢٣١.

(٦) أخرجه أحمد (٩٩٢١)، والبخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠).

(٧) في الأصل و(م): يحيى بن نصير، والصواب ما أثبتناه، وهو بحر بن نصر بن سابق الخولاني مولاهم، المصري، وثقه يونس بن عبد الأعلى وابن أبي حاتم وابن خزيمة، وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: كان ثقةً فاضلاً مشهوراً. توفي سنة (٢٦٣هـ). التهذيب ١/ ٢١٣.

(٨) أخرج هذه الرواية الجرجاني في أماليه، كما ذكر الحافظ في فتح الباري ٢/ ٢٦٥، وقال: وهي زيادة شاذة. وينظر تمة كلامه ثمة.

وصَحَّ أَنْ صِيَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ تَكْفِيرُ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ وَالْمُسْتَقْبَلَةِ<sup>(١)</sup>. وأخرج أبو داود في «السنن» بإسناد حسن عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ طَعَاماً ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا الطَّعَامَ وَرَزَقَنِي مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ لَبَسَ ثَوْباً وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا وَرَزَقَنِي مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في تكفير أفعالٍ ليست بمفروضةٍ ذنوباً كثيرة.

وقيل: المرادُ بها الصلوات المفروضة؛ لما في بعض طرق خبر سبب النزول من أَنَّ أبا اليسر من الأنصار قَبْلَ امْرَأَةٍ، ثم ندم فأتى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فأخبره بما فعل، فقال عليه الصلاة والسلام: «أَنْتَظِرُ أَمْرَ رَبِّي» فلَمَّا صَلَّى صَلَاةً قَالَ ﷺ: «نعم، اذهب بها فإنَّها كَفَّارَةٌ لِمَا عَمِلْتَ»<sup>(٣)</sup>.

وروي هذا القول عن ابن عباس وابن مسعود وابن المسيب، والظاهرُ أَنَّ ذلك منهم اقتصارٌ على بعضٍ مهمٍّ من أفراد ذلك العامِّ، وسببُ النزول لا يأبى العموم كما لا يخفى.

وفي روايةٍ عن مجاهدٍ أنَّها قولُ: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قُوَّةَ إلا بالله العليِّ العظيم. وفيه ما فيه.

(١) أخرجه مسلم (١١٦٢) من حديث أبي قتادة ؓ.

(٢) سنن أبي داود (٤٠٢٣)، وأخرج شطره الأول أحمد (١٥٦٣٢)، والترمذي (٣٤٥٨) وقال: حديث حسن غريب.

(٣) أخرجه بنحوه البخاري (٦٨٢٣)، ومسلم (٢٧٦٤) من حديث أنس ؓ. وأخرجه البخاري بنحوه أيضاً (٥٢٦)، ومسلم (٢٧٦٣) من حديث ابن مسعود ؓ. وأخرجه بنحوه أيضاً مسلم (٢٧٦٥) من حديث أبي أمامة ؓ، وليس في الصحيحين ذكر اسم الرجل. وأخرجه الترمذي (٣١١٥) من حديث أبي اليسر قال: أتتني امرأة تبتاع تمرأ، فقلت: إن في البيت تمرأ أطيب من هذا، فدخلت معي في البيت، فأهويت إليها فقبَّلَتهَا...، فذكر نحوه. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقيس بن الربيع (وهو أحد رجال الإسناد عند الترمذي) ضعفه وكيع وغيره. ووقع في مطبوع الترمذي: حسن صحيح، والمثبت من التحفة ٣٠٧/٨. وقد اختلف في اسم صاحب القصة، وقال الحافظ في الفتح ٣٥٧/٨ بعد أن ذكر الاختلاف على ذلك: وأقوى الجميع أنه أبو اليسر.



والمراد بالسيئات عند الأكثرين الصغائر؛ لأنَّ الكبائر لا يكفرها - على ما قالوا - إلا التوبة، واستدلُّوا لذلك بما رواه مسلم من رواية العلاء: «الصلوات الخمسُ كفارة لما بينها ما اجْتَنَبْتُ الكبائرُ»<sup>(١)</sup>. واستشكل بأنَّ الصغائر مكفرة باجتناب الكبائر بنصِّ ﴿إِنْ جَتَيْنُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] فما الذي تكفَّره الصلوات الخمس؟

وأجاب البلقيني بأنَّ ذلك غيرُ وارد؛ لأنَّ المراد بالآية: إن تجتنبوا في جميع العُمر، ومعناه الموافاة على هذه الحالة من وقت الإيمان أو التكليف إلى الموت، والذي في الحديث أنَّ الصلوات تكفِّر ما بينها - أي: يومها - إذا اجْتَنَبْتُ الكبائر في ذلك اليوم، فلا تعارض.

وتعقَّبه السهمودي بقوله: ولك أن تقول: لا يتحقَّق اجتنابُ الكبائر في جميع العُمر إلا مع الإتيان بالصلوات الخمس فيه كلَّ يوم، فالتكفير حاصلٌ بما تضمَّنه الحديث، فما فائدة الاجتناب المذكور في الآية؟

ثم قال: ولك أن تجيب بأنَّ ذلك من باب فعل شيئين كلَّ منهما مكفِّر، وقد قال بعض العلماء: إنَّه إذا اجتمعت مكفَّرات فحكمُها أنَّها إذا ترتَّبَت فالمكفِّرُ السَّابِقُ، وإن وقعت معاً فالمكفِّر واحدٌ منها يشاؤه الله تعالى، وأما البقية فتوابها باقي له، وذلك الثواب على كلِّ منها يكون بحيث يَعدِلُ تكفير الصغائر لو وُجدت، وكذا إذا فعل واحداً من الأمور المكفِّرة ولم يكن قد ارتكب ذنباً.

وفي «شرح مسلم» للنووي نحو ذلك، غير أنَّه ذكر أنه لو صادف فعلُ المكفِّر كبيرةً أو كبائرَ ولم يصادف صغيرةً رجونا أن يخفَّف من الكبائر<sup>(٢)</sup>.

ويردُّ على قوله: إنَّ المراد: إن تجتنبوا في جميع العُمر، منع ظاهر. والظاهر أنَّ المراد من ذلك أنَّ ثوابَ اجتناب الكبائر في كلِّ وقتٍ يكفِّر الصغائر الواقعة فيه، وفي تفسير القاضي ما يؤيِّده<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح مسلم (٢٣٣): (١٤) من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١١٣/٣.

(٣) تفسير البيضاوي، عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِنْتِزِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّغَمَ﴾ [النجم: ٣٢].

وكذا ما ذكره الإمام حجة الإسلام في الكلام على التوبة من أنَّ حكم الكبيرة أنَّ الصلوات الخمس لا تكفِّرُها، وأنَّ اجتنابَ الكبائر يكفِّرُ الصغائر بموجب قوله سبحانه: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ﴾ إلخ [النساء: ٣١]، ولكن اجتناب الكبيرة إنما يكفِّرُ الصغيرة إذا اجتنبها مع القدرة والإرادة، كمن يتمكن من امرأة ومن مواعقتها فيكفِّرُ نفسه عن الوقوع، ويقتصر على النظر واللمس، فإنَّ مجاهدته نفسه في الكفِّ عن الوقاع أشدُّ تأثيراً في تنوير قلبه من إقدامه على النظر في إظلامه، فهذا معنى تكفيره، فإن كان عنيماً ولم يكن امتناعه إلا بالضرورة للعجز، أو كان قادراً ولكن امتنع لخوفٍ من آخر، فهذا لا يصلح للتكفير أصلاً، فكلُّ مَنْ لا يشتهي الخمر بطبعه ولو أبيع له ما شربه فاجتنابه لا يكفِّرُ عنه الصغائر التي هي من مقدّماته كسماع الملاهي والأوتار<sup>(١)</sup>. وهذا ظاهرٌ يدلُّ عليه: «إنَّ الحسنات يذهبن السيئات»، ولا شك أنَّ اجتناب الكبائر إذا قارن القصدَ حسنةً، وإنَّما قيّدنا بذلك وإن كان الخروج عند عُهدة النهي لا يتوقّف عليه لأنَّه لا يُناب على الاجتناب بدون ذلك.

فالأولى في الجواب عن الإشكال أن يقال: «ما اجتنبت الكبائر» في الخبر ليس قيداً لأصل التكفير، بل لشمول التَّكفير سائر الذنوب التي بين الصلوات الخمس، فهو بمثابة استثناء الكبائر من الذنوب، وكأنه قيل: الصلوات الخمس كفّارة لجميع الذنوب التي بينها، وتكفيرها للجميع في المدة التي اجتنبت فيها الكبائر، أو مقيد باجتناب الكبائر، وإلا فليست الصلوات كفّارة لجميع الذنوب بل للصغائر فقط، وهذا وإن كان خلاف الظاهر من عود القيد لأصل التكفير، لكن قرينة الآية دعّت للعدول عنه إلى ذلك جمعاً بين الأدلة، ولا بدّ في هذا من اعتبار ما قالوا في اجتماع الأمور المكفّرة للصغائر.

وذكر الحافظ ابن حجر بعد نقله لكلام البلقيني ما لفظه: وعلى تقدير ورود السؤال، فالتخلّص عنه سهل؛ وذلك لأنَّه لا يتمُّ اجتنابُ الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس، فمن لم يفعلها لم يُعدَّ مجتنباً للكبائر؛ لأنَّ تركها من الكبائر فيتوقّف التكفير على فعلها<sup>(٢)</sup>. انتهى، ولا يخلو عن بحث.

(١) إحياء علوم الدين ٤/ ٢١-٢٢.

(٢) فتح الباري ٢/ ١٢.

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّ «ما اجْتَنَبْتَ» إلخ بمعنى الاستثناء نقلاً عن بعضهم المحبُّ الطبري، فقد قال في «أحكامه»: اختلف العلماء في أمر تكفير الصغائر بالعبادات، هل هو مشروط باجتناب الكبائر؟ على قولين: أحدهما: نعم، وهو ظاهرُ قوله ﷺ: «ما اجْتَنَبْتَ الكبائر» فَإِنَّ ظَاهِرَهُ الشرطية كما يقتضيه: «إذا اجْتَنَبْتَ» الآتي في بعض الروايات<sup>(١)</sup>، فإذا اجْتَنَبْتَ الكبائر كانت مكفَّرة لها وإلا فلا، وإليه ذهب الجمهور على ما ذكره ابنُ عطية<sup>(٢)</sup>. وقال بعضهم: لا يشترط، والشرط في الحديث بمعنى الاستثناء، والتقدير: مكفَّراتٌ لِمَا بينها إلا الكبائر، وهو الأظهر.

هذا وقد ذكر الزركشي<sup>(٣)</sup> أنهم اختلفوا في أَنَّ التكفير هل يُشترط فيه التوبة أم لا؟ فذهب إلى الاشتراط طائفةٌ وإلى عدمه أخرى، وفي «البحر» أَنَّ الاشتراط نصٌّ حُذِّقَ الأصوليين<sup>(٤)</sup>. ولعلَّ الخلاف مبنيٌّ على الخلاف في اشتراط الاجتناب وعدمه، فَمَنْ جعل اجتناب الكبائر شرطاً في تكفير الصغائر لم يشترط التوبة، وجعل هذه خصوصيةً لمجتنب الكبائر، ولم يشترطه إلا مَنْ اشترطها، ويدلُّ عليه خبرُ أبي اليسر، فَإِنَّ الرواياتَ متضافرةً على أَنَّهُ جاء نادماً والنَّدَمُ توبة، وأنَّ إخباره ﷺ له بِأَنَّ صلاةَ العصر كفَّرت عنه ما فعل إِنَّمَا وقع بعد نَدَمِهِ، لكن ظاهر إطلاق الحديث يقتضي أَنَّ التكفير كان بنفس الصلاة، فَإِنَّ التوبة بمجردَها تُجِبُّ ما قبلها، فلو اشترطناها مع العبادات لم تكن العباداتُ مكفَّرة، وقد ثبت أَنَّها مكفَّراتٌ فيسقط اعتبارُ التوبة معها. انتهى ملخصاً مع زيادة.

ولا يخفى أَنَّ هذا يحتاجُ إلى التزام القول بِأَنَّ نَدَمَ أبي اليسر لم يكن توبةً صحيحةً، وإلا لكان التكفيرُ به لأنَّه السابق، وبعضُ التزم القولُ بكونه توبةً صحيحةً إلا أنه توبةٌ لم تُقبل ولم تكفِّر الذَّنْبَ، وأنت تعلم أَنَّ في عدم تكفير التوبة الذَّنْبَ مقالاً، والمنقول عن السُّبْكي أنه قال: إِنَّ قبولَ التوبة عن الكُفْرِ مقطوعٌ به تفضُّلاً، وفي القطع بقبول توبة العاصي قولان لأهل السنة، والمختار عند إمام الحرمين أَنَّ

(١) وردت هذه الرواية عند مسلم (٢٣٣): (١٦).

(٢) في المحرر الوجيز ٢١٣/٣.

(٣) في المنثور في القواعد ٤١٩/١-٤٢٠.

(٤) البحر ٢٧١/٥.

تكفير التوبة للذنوب مظنون، وادّعى النووي<sup>(١)</sup>، وفي «شرح البرهان»: الصحيح عندنا القطع بالتكفير، وقال الحلبي<sup>(٢)</sup>: لا يجبُ على الله تعالى قبولُ التوبة، لكنّه لمّا أخبر عن نفسه أنّه يقبلُ التوبةَ عن عباده ولم يجرُ أن يُخلفَ وعده، عَلِمنا أنّه سبحانه وتعالى لا يردُّ التوبةَ الصحيحةَ فضلاً منه تعالى وكرماً<sup>(٣)</sup>.

ومثلُ هذا الخلافُ الخلافُ في التكفير باجتنب الكبائر ونحوه، هل هو قطعيٌّ أو ظنيٌّ؟ وفي كلام العلامة نجم الدين النسفي<sup>(٤)</sup> وصُدِرَ الشريعة وغيرهما أن العقاب على الصغائر جائزُ الوقوع سواء اجتنَبَ مرتكبُها الكبائر أم لا؛ لدخولها تحت قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] ولقوله تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩] والإحصاء إنما يكون للسؤال والمجازاة، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث.

وخالفت المعتزلة في ذلك فلم يُجيزوا وقوعَ التعذيب إذا اجتنبت الكبائر، واستدلُّوا بآية (إِن تَجْتَنِبُوا) إلخ. ويجاب بأنَّ المراد بالكبائر الكفر، والجمعُ لتعدد أنواعه أو تعدُّد مَنْ اتَّصف به، ومعنى الآية: إن تجتنبوا الكفرَ نجعلكم صالحين لتكفير سيئاتكم. ولا يخفى ما في استدلالهم من الوهن، وجوابهم عن استدلال المعتزلة لعمري أوهنُ منه.

وذهب صاحبُ «الذخائر»<sup>(٥)</sup> إلى أنَّ من الحسنات ما يكفر الصغائر والكبائر؛ إذ قد صحَّ في عدَّة أخبارٍ: مَنْ فعل كذا غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر. وفي بعضها: «خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»، ومتى حُمِلَتِ الحسناتُ في الآية على الاستغراق فالمناسبُ حَمْلُ السيئات عليه أيضاً، والتخصيصُ خلافُ الظاهر،

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ٦٠/١٧.

(٢) في كتاب المنهاج في شعب الإيمان ١٢٣/٣.

(٣) قوله: وكرماً، ليس في (م).

(٤) محمد بن محمد بن أحمد، أبو حفص السمرقندي، الفقيه الحنفي، من مصنفاته: الأكل والأطول في تفسير القرآن، وتطويل الأسفار لتحصيل الأخبار، ودعوات المستغفرين، والعقائد، توفي سنة (٥٣٣هـ). هدية العارفين ٧٨٣/١.

(٥) جواهر الذخائر في شرح الكبائر والصغائر، لرضي الدين محمد بن يوسف بن أبي اللطف المقدسي. كشف الظنون ٦١٤/١.

وفضّل الله تعالى واسع. وإلى هذا مال ابنُ المنذر<sup>(١)</sup>، وحكاه ابنُ عبد البرّ عن بعض المعاصرين له - وعنى فيما قيل : أبا محمد المحدث<sup>(٢)</sup> - لكنّ ردّ عليه، فقال : بعضُهم يقول : إنّ الكبائر والصغائر تكفّرُها الطهارة والصّلاة لظاهر الأحاديث، وهو جهلٌ بيّنٌ وموافقةٌ للمرجئة في قولهم، ولو كان كما زعم لم يكن للأمر بالتوبة معنى، وقد أجمع المسلمون على أنّها فرضٌ، وقد صحّ أيضاً من حديث أبي هريرة : «الصلوات كفاراتٌ لما بينهنّ ما اجْتُنِبَتِ الكبائر»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وفيه أنّ دعوى أنّ ذلك جهلٌ لا يخلو عن الإفراط، إذا الفرقُ بين القول بعموم التكفير ومذهبِ المرجئة في غاية الوضوح، ولو صحّ أنّ ذلك ذهبٌ إلى قولهم للزومه مثله بالنسبة إلى التوبة، فإنه يسلم أنّها تكفّر الصغائر والكبائر وهي من جملة أعمال العبد، فكما جاز أن يجعل الله سبحانه هذا العمل سبباً لتكفير الجميع يجوز أن يجعل غيره من الأعمال كذلك.

وقوله : ولو كان كما زعم... إلخ، مردودٌ؛ لأنّه لا يلزم من تكفير الذنوب الحاصلة عدمُ الأمر بالتوبة وكونها فرضاً؛ إذ تركها من الذنوب المتجدّدة التي لا يشملها التكفير السابق بفعل الوضوء مثلاً، ألا ترى أنّ التوبة من الصغائر واجبةٌ على ما نُقل عن الأشعريّ، وحكى إمامُ الحرمين<sup>(٤)</sup> وتلميذه الأنصاريّ الإجماعَ عليه، ومع ذلك فجميعُ الصغائر مكفّرةٌ بنصّ الشارع وإن لم يتب، على ما سمعت من الخلاف.

وتحقيقُ ذلك أنّ التوبة واجبةٌ في نفسها على الفور، ومن أخرها تكرّر عصيانه بتكرّر الأزمنة، كما صرّح به الشيخ عزّ الدّين بن عبد السلام، ولا يلزم من تكفير الله تعالى ذنوب عبده سقوطُ التكليف بالتوبة التي كلّف بها تكليفاً مستمراً، وقريبٌ من

(١) في كتاب الإشراف، كما في فيض القدير ١٩١/٦.

(٢) الأصيلي، كما في فيض القدير ١٩١/٦، وهو عبد الله بن إبراهيم أبو محمد الأصيلي، شيخ المالكية، عالم الأندلس، له كتاب الدلائل في اختلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي، توفي سنة (٣٩٢هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/٥٦٠.

(٣) التمهيد ٤/٤٤-٤٥، ونقله المصنف عنه بواسطة المناوي في فيض القدير ١٩١/٦.

(٤) في الإرشاد ص ٣٣٩.

هذا ارتفاعُ الإثم عن النائم إذا أخرج الصلاة عن وقتها مع الأمر بقضائها، وما روي من حديث أبي هريرة إنما ورد في أمرٍ خاصٍّ فلا يتعدّاه؛ إذ الأصلُ بقاء ما عدّاه على عمومهِ، وهذا ممّا لا مجال للقياس فيه حتى يخصّ بالقياس على ذلك، فلا يليق نسبة ذلك القائل إلى الجهل، والرجاء بالله تعالى شأنه قويٌّ، كذا قيل، وفي المقام بعدُ أبحاثٌ تركناها ذكرها خوفَ الإملال، فإن أردتها فعليك بالنظر في الكتب المفصلة في علم الحديث.

﴿ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذَّكْرِ﴾ ﴿١١٥﴾ أي: عظةٌ للمتعظين، وخصّهم بالذكر لأنهم المتفوعون بها، والإشارة إلى ما تقدّم من الوصية بالاستقامة، والنهي عن الطغيان، والركون إلى الذين ظلموا، وإقامة الصلوات في تلك الأوقات، بتأويل المذكور، وإلى هذا ذهب «الزمخشري»<sup>(١)</sup>، واستظهر «أبو حيان»<sup>(٢)</sup> كونَ ذلك إشارةً إلى إقامة الصلّة، وأمرُ التذكير سهلٌ.

وقيل: هي إشارةٌ إلى الإخبار بأنّ الحسنات يُذهبن السيئات.

وقال الطّبري: إشارةٌ إلى الأوامر والنواهي في هذه السّورة<sup>(٣)</sup>. وقيل: إلى القرآن، وبعضُ من جعلَ الإشارةَ إلى الإقامة فسّرَ الذّكرى بالتوبة.

﴿وَأَصْبِرْ﴾ أي: على مشاقّ امتثالٍ ما كُلِّفَتْ به، في «الكشاف»: إنّ هذا كرورٌ منه تعالى إلى التذكير بالصّبر بعد ما جاء بما هو خاتمةٌ للتذكير؛ لفضل خصوصيّةٍ ومزيّةٍ، وتنبيهٌ على مكان الصّبر ومحلّه، كأنه قال: وعليك بما هو أهمُّ مما ذكّرت به وأحقُّ بالتوصية، وهو الصّبرُ على امتثال ما أمرت به، والانتهاؤُ عمّا نُهييت عنه، فلا يتمُّ شيءٌ منه إلا به<sup>(٤)</sup>. انتهى.

ووجهُ كونه كريراً إلى ما ذكر بأنّ الأمرَ بالاستقامة أمرٌ بالشّبات قولاً وفعلاً وعقداً، وهو الصّبرُ على طاعة الله تعالى، ويتضمّن الصبرَ عن معصيته ضرورةً، على أنّ ما ذكره سبحانه كلّهُ لا يتمُّ إلا بالصّبر، ففي ضمن الأمرِ به أمرٌ بالصبر.

(١) في الكشاف ٢/٢٩٧.

(٢) في البحر ٥/٢٧١.

(٣) تفسير الطبري ١٢/٦١٧، ونقله المصنف عنه بواسطة أبي حيان في البحر ٥/٢٧١.

(٤) الكشاف ٢/٢٩٧.

واعترض اعتبارُ الانتهاء عمّا نُهي عنه من متعلّقات الصبر؛ إذ لا مشقّة في ذلك، واعتذر عن ذلك بأنّه يمكن أن يرادّ بما نُهي عنه من الطغيان والركون ما لا يمكن عادةً خلوّ البشر عنه من أدنى ميلٍ بحكم الطبيعة من الاستقامة المأمور بها، ومن يسير ميلٍ بحكم البشرية إلى مَنْ وُجد منه ظلمٌ، فإنّ في الاحتراز عن أمثاله من المشقّة ما لا يخفى.

وتُعقّب بأنّ ما هو من تواع الطبيعة لا يكون من متعلّقات النهي، ولهذا ذكروا أنّ حبّ المسلم لولده الكافر مثلاً لا إثم فيه، فالأولى أن يقال: إنّ وجود المشقّة في امثال مجموع ما كُلف به يكفي في الغرض.

وقيل: المراد من الصبر المأمور به المداومة على الصلاة، كأنه قيل: أقم الصلاة، أي: أدّها تامّةً وداوِمٍ عليها، نظير قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٥) أي: يوفّيهم ثوابَ أعمالهم من غير بخس أصلاً، وعبر عن ذلك بنفي الإضاعة بياناً لكمال نزاهته تعالى عن جرمانهم شيئاً من ثوابهم، وعُدل عن الضمير ليكون كالبرهان على المقصود، مع إفادة فائدة عامّة لكلّ مَنْ يتّصف بذلك، وهو تعليلٌ للأمر بالصبر، وفيه إيماؤ إلى أنّ الصبر على ما ذكر من باب الإحسان.

وعن مقاتل أنّه فسّر الإحسان هنا بالإخلاص. وعن ابن عبّاس أنه قال: المُحْسِنُونَ المصلّون، وكأنّه نظر إلى سياق الكلام.

هذا ومن البلاغة القرآنية أنّ الأوامر بأفعال الخير أفردت للنبي ﷺ وإن كانت عامّة في المعنى، والمناهي جُمعت للأمة، وما أعظم شأن الرسول عليه الصلاة والسلام عند ربّه جلّ وعلا!

﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾ تحضيض فيه معنى التفجّع مجازاً، أي: فهلا كان ﴿مِنَ الْقُرُونِ﴾ أي: الأقوام المقتترنة في زمان واحد ﴿مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً﴾ أي: ذوو خصلة باقية من الرأي والعقل، أو ذوو فضلٍ، على أن يكون البقية اسماً للفضل والهاء للنقل، وأطلق عليه ذلك على سبيل الاستعارة من البقية التي يصطفّيها المرء لنفسه ويدّخرها

مما ينفعه، ومن هنا يقال: فلانٌ من بقية القوم، أي: من خيارهم، وبذلك فسّر بيت الحماسة:

إِنْ تُذْنِبُوا ثُمَّ يَأْتِينِي بَقِيَّتُكُمْ      فما عليّ بذنبٍ عندكم فَوْتُ<sup>(١)</sup>  
ومنه قولهم: في الزوايا خبايا، وفي الرجال بقايا<sup>(٢)</sup>.

وجوّز أن تكون البقية بمعنى البقوى كالنقية بمعنى التقوى، أي: فهلاً كان منهم ذوو إبقاء لأنفسهم وصيانة لها عما يُوجبُ سخط الله تعالى وعقابه. والظاهر أنها على هذا مصدر، وقيل: اسم مصدر. ويؤيد المصدريّة أنّه قرئ: «بَقِيَّةٌ» بزنة المرأة<sup>(٣)</sup>، وهو مصدر بقاء يَبْقِيه كرماء يَرميه بمعنى انتظره وراقبه، وفي الحديث عن معاذ بن جبل قال: «بقينا رسول الله ﷺ وقد تأخّر عن<sup>(٤)</sup> صلاة العشاء حتى ظنّ الظانُّ أنه ليس بخارج» الخبر<sup>(٥)</sup>، أراد معاذ: انتظرناه. وأما الذي من البقاء ضدّ الفناء، ففعله بقيّ يبقى كرضي يرضى، والمعنى على هذه القراءة: فهلاً كان منهم ذوو مراقبة لخشية الله تعالى وانتقامه.

وقرئ: «بَقِيَّةٌ» بتخفيف الياء اسم فاعل من بقي، نحو شَجِيتُ فهي شَجِيَّةٌ<sup>(٦)</sup>.

وقرأ أبو جعفر وشيبة: «بُقِيَّةٌ» بضم الباء وسكون القاف<sup>(٧)</sup>.

﴿يَهْتَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ الواقع فيما بينهم حسبما ذكر في قصصهم، وفسّر الفساد في «البحر» بالكفر وما اقترن به من المعاصي<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٦٨-١٦٩، ونسبه لرويشد بن كثير الطائي.

(٢) هو من كلام الخوارزمي الذي جرى مجرى الأمثال. يتيمة الدهر ٤/٢٢٦.

(٣) البحر ٥/٢٧١.

(٤) قوله: عن، ساقط من (م).

(٥) أخرجه أبو داود (٤٢١).

(٦) البحر ٥/٢٧١، والتقدير على هذه القراءة: أولو طائفةٍ بَقِيَّةٍ، أي: باقية. الدر المصون ٦/٤٢٣.

(٧) كذا نقل المصنف عن أبي حيان في البحر ٥/٢٧١، وقد وُهم صاحب النشر ٢/٢١٢

أبا حيان في هذه القراءة، فقال: روى ابن جمار بكسر الباء وإسكان القاف وتخفيف الياء، وهي قراءة شيبية... وقد ترجمها أبو حيان بضم الباء فوهم. اهـ. قلنا: وليس هذا الكلام من أبي حيان، فقد سبقه إليه ابن عطية في المحرر الوجيز ٣/٢١٤.

(٨) البحر ٥/٢٧١.



﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ استثناءً منقطع، أي: ولكن قليلاً منهم أنجيناهم لكونهم كانوا يnehون. وقيل: أي: ولكن قليلاً ممن أنجينا من القرون نهوا عن الفساد وسائرهم تاركون للنهي، و«من» الأولى بيانية لا تبعية؛ لأن النجاة إنما هي للناهين وحدهم بدليل قوله سبحانه: ﴿أَجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأعراف: ١٦٥] وإلى ذلك ذهب الزمخشري، ومنع اتصال الاستثناء على ما عليه ظاهر الكلام؛ لاستلزامه فساد المعنى؛ لأنه يكون تحضيضاً لأولي البقية على النهي عن الفساد إلا للقليل من الناجين منهم<sup>(١)</sup>، ثم قال: وإن قلت: في تحضيضهم على النهي عن الفساد معنى نفى عنهم، فكأنه قيل: ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلاً، كان استثناءً متصلاً ومعنى صحيحاً، وكان انتصابه على أصل الاستثناء، إن كان الأفصح أن يُرفع على البذل<sup>(٢)</sup>.

والحاصل أن في الكلام اعتبارين: التحضيض والنفي، فإن اعتبر التحضيض، لا يكون الاستثناء متصلاً؛ لأن المتصل يسلب ما للمستثنى منه عن المستثنى أو يُثبت له ما ليس له، والتحضيض معناه: لم ما نهوا، ولا يجوز أن يقال: إلا قليلاً فإنهم لا يقال لهم: لم ما نهوا؛ لفساد المعنى؛ لأن القليل ناهون. وإن اعتبر النفي كان متصلاً؛ لأنه يفيد أن القليل الناجين ناهون.

وأورد على ذلك القطب أن صحة السلب أو الإثبات بحسب اللفظ لازم في الخبر، وأما في الطلب فيكون بحسب المعنى، فإنك إذا قلت: اضرب القوم إلا زيدا، فليس المعنى على أنه ليس اضرب، بل على أن القوم مأمور بضربهم إلا زيدا فإنه غير مأمور به، فكذا هنا يجوز أن يقال: «أولو بقية» محضون على النهي «إلا قليلاً» فإنهم ليسوا محضين عليه لأنهم نهوا، فالاستثناء متصل قطعاً كما ذهب إليه بعض السلف.

وقد يدفع ما أورده بأن مقتضى الاستثناء أنهم غير محضين، وذلك إما لكونهم نهوا، أو لكونهم لا يحضون عليه لعدم توقعه منهم، فإما أن يكون قد جعل احتمال الفساد إفساداً، أو ادعى أنه هو المفهوم من السياق.

(١) كما تقول: هلا قرأ قومك القرآن إلا الصالحاء منهم، تريد استثناء الصالحاء من المحضين على قراءة القرآن. الكشاف ٢/٢٩٨.

(٢) الكشاف ٢/٢٩٨.

ثم إِنَّ المدقق صاحب «الكشف» قال: إِنَّ ظاهرَ تقريرِ كلامِ الزمخشريّ يُشعر بأنَّ «ينهون» خبرٌ «كان»، جعل «من القرون» خبراً آخر أو حالاً قدّمت؛ لأنَّ تحضيض أولي البقية على النهي على ذلك التقدير، حتى لو جعل صفةً و«من القرون» خبراً، كان المعنى تنديم أهل القرون على أن لم يكن فيهم أولو بقية ناهون، وإذا جعل خبراً لا يكون معنى الاستثناء: ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلاً، بل كان: ما كان منهم أولو بقية ناهين إلا قليلاً فإنهم نهوا، وهو فاسد.

والانقطاع على ما أثره الزمخشريّ أيضاً يفسد؛ لِمَا يلزم منه أن يكون «أولو بقية» غيرَ ناهين؛ لأنَّ في التحضيض والتنديم دلالة على نفيه عنهم، فالوجه أن يؤوّل بأنَّ المقصود من ذكر الاسم الخبر وهو كالتمهيد له، كأنه قيل: فلولا كان من القرون من قبلكم ناهون إلا قليلاً، وفي كلامه إشارة إلى أنه لا يتخلف نفي الناهي وأولو البقية، وإنما عدل إلى المنزلِ مبالغةً لأنَّ أصحاب فضلهم وبقاياهم إذا حضضوا على النهي وندّموا على التّرك، فهُم أولى بالتحضيض والتنديم، وفيه مع ذلك الدلالة على خلوّهم عن الاسم لخلوّهم عن الخبر؛ لأنَّ ذا البقية لا يكون إلا ناهياً، فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، وهو من باب:

ولا ترى الضّبّ بها ينجح<sup>(١)</sup>

وقولك: ما كان شجعانهم يحمون عن الحقائق، في معرض الدّم، تريد أن لا شجاع ولا حماية، لكن بالغت في الدّم حتّى خيلت أنه لو كان لهم شجاع كان كالعدم، فهذا هو الوجه الكريم والمطابق لبلاغة القرآن العظيم. انتهى، وهو تحقيق دقيق أنيق.

وادّعى بعضهم أن الظاهر أن «كان» تامة، و«أولو بقية» فاعلها، وجملة «ينهون» صفته، و«من القرون» حالٌ متقدمة عليه، و«من» تبعيضية، و«من قبلكم» حالٌ من «القرون»، ويجوز أن يكون صفة لها - أي: الكائنة - بناءً على رأي من جوّز حذف الموصول مع بعض صلته.

(١) وصدّره: لا تنزع الأرنب أهوالها، والبيت لابن أحمر، وهو في ديوانه ص ٦٧، وسلف ٥٦/٥.

واعترض بأنه يلزم منه كون التحضيض على وجود أولئك فيهم، وكذا يلزم كون المنفي ذلك، وليس بذلك، بل المدار على النهي تحضيضاً ونفياً. والتزام توجه الأمرين إليه لكون الصفة قيداً في الكلام، والاستعمال الشائع توجه نحو ما ذكر إلى القيد كما قيل، زيادة نعمة في الطنبور من غير طرب، ومثله يعد من النصب.

﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وهم تاركو النهي عن الفساد ﴿مَا أَتَرَفُوا فِيهِ﴾ ما أنعموا فيه من الثروة والعيش الهني والشهوات الدنيوية، وأصل الترف: التوسع في النعمة. وعن الفراء<sup>(١)</sup>: معنى أترف: عود الترفة وهي النعمة.

وقيل: «أترفوا» أي: طعوا، من أترفته النعم: إذا أطعته، ف «في» إمّا سببية أو ظرفية مجازية. وتُعقّب بأن هذا المعنى خلاف المشهور وإن صح هنا.

ومعنى اتّباع ذلك الاهتمام به وترك غيره، أي: اهتموا بذلك ﴿وَكَاثُوا بِتَجْرِيمِكِ﴾ أي: مرتكبي جرائم غير ذلك، أو كافرين متّصفين بما هو أعظم الإجمار، ولكل من التفسيرين ذهب بعض.

وحمل بعضهم «الذين ظلموا» على ما يعم تاركي النهي عن الفساد والمباشرين له، ثم قال: وأنت خبير بأنه يلزم من التحضيض بالأولين عدم دخول مباشري الفساد في الظلم والإجمار عبارة، ولعل الأمر في ذلك هيّن فلا تغفل.

والجملة عند أبي حيّان مستأنفة للإخبار عن حال هؤلاء الذين ظلموا، وبيان أنهم مع كونهم تاركي النهي عن الفساد كانوا ذوي جرائم غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

وجوّز بعض المحقّقين أن تكون عطفاً على مقدّر دلّ عليه الكلام، أي: لم ينهوا واتّبع... إلخ، وقيل: التقدير: إلّا قليلاً ممّن أنجينا منهم نهوا عن الفساد واتّبع الذين... إلخ. وأن تكون استثناءً يترتب على قوله سبحانه: (إلّا قليلاً)، أي: إلّا قليلاً ممّن أنجينا منهم نهوا عن الفساد واتّبع الذين ظلموا من مباشري الفساد وتاركي النهي عنه. وجعل الإظهار على هذا مقتضى الظاهر، وعلى الأوّل

(١) في معاني القرآن ٣١/٢.

(٢) البحر ٥/٢٧٢.

لإدراج المباشرين مع التاركين في الحكم، والتسجيل عليهم بالظلم، وللإشعار بعليّة ذلك لِمَا حاق بهم من العذاب.

وفي «الكشاف» ما يقضي ظاهره بأنّ العطف على «نَهَوَا» الواقع خبر لكن<sup>(١)</sup>، فيلزم أن يكون المعطوف خبراً أيضاً مع خلوّه عن الرابط، وأجيب تارةً بأنه في تأويل سائرهم أو مقابلوهم، وأخرى بأنّ «نَهَوَا» جملةٌ مستأنفة استؤنفت بعد اعتبار الخبرِ فعطف عليها، وفي ذلك ما فيه.

وقوله تعالى: (وَكَانُوا يُجْرِمُونَ) عطفٌ على «اتَّبَعَ الَّذِينَ» إلخ مع المغايرة بينهما. وجوّز أن يكون العطف تفسيرياً على معنى: وكانوا مجرمين بذلك الاتِّباع، وفيه بُعدٌ.

وأن يكون على «أترفوا» على معنى: اتَّبَعُوا الإتراف وكونهم مجرمين؛ لأنّ تابع الشهوات مغمورٌ بالآثام، أو أريد بالإجرام إغفالهم للشكر. وتعقّبهُ صاحبُ «التقريب» بقوله: وفيه نظر؛ لأنّ «ما» في «ما أترفوا» موصولةٌ لا مصدريةٌ؛ لعود الضمير من «فيه» إليه، فكيف يقدّر «كانوا» مصدراً، إلا أن يقال: يرجع الضميرُ إلى الظلم بدلالة «ظلموا» فتكون «ما» مصدريةً.

وأن تكون الجملةُ اعتراضاً بناءً على أنه قد يكونُ في آخر الكلام عند أهل المعاني.

وقرأ أبو جعفر<sup>(٢)</sup> والعلاء بن سيّابة وأبو عمرو في رواية الجعفي: «وأُتْبِعَ» بضمّ الهمزة المقطوعة وسكونِ التاء وكسرِ الباء على البناء للمفعول من الإِتباع. قيل: ولا بدّ حينئذٍ من تقديرٍ مضاف، أي: أُتْبِعُوا جزاءً ما أترفوا، و«ما» إما مصدريةٌ أو موصولةٌ، والواوُ للحال، وجعلها بعضهم للعطف على «لَمْ يَنْهَوْا» المقدّر، والمعنى على الأوّل: إلا قليلاً نجّيناهم وقد هلك سائرهم. وأمّا قوله سبحانه: (وَكَانُوا يُجْرِمُونَ) فقد قالوا: إنه لا يحسنُ جعلُهُ قيداً للإنجاء إلا من حيث إنه يجري مجرى

(١) الكشاف ٢/٢٩٨.

(٢) كذا في الأصل و(م) وحاشية الشهاب، والذي في المحتسب ١/٣٣١، والبحر ٥/٢٧٢، والدر المصون ٦/٤٢٦: جعفر بن محمد، وهي في القراءات الشاذة ص ٦١ عن الضحّاك والعلاء والجعفي عن أبي عمرو.

العلة لإهلاك السائر، فيكون اعتراضاً أو حالاً من «الذين ظلموا»، والحال الأول من مفعول «أنجيناً» المقدر.

وجوز أن يفسر بذلك القراءة المشهورة، وتقدم الإنجاء للناهيين يناسب أن يبين هلاك الذين لم ينهوا، والواو للحال أيضاً في القول الشائع، كأنه قيل: أنجيناً القليل وقد أتبع الذين ظلموا جزاءهم فهلكوا. وإذا فسرت المشهورة بذلك فقيل: فاعل «أتبع»: «ما أترفوا»، أو الكلام على القلب، فتدبر.

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى﴾ أي: ما صح وما استقام بل استحال في الحكمة أن يهلك القرى التي أهلكها وبلغت أنبأؤها، أو ما يعمها وغيرها من القرى الظالم أهلها، واللام في مثل ذلك زائدة لتأكيد النفي عند الكوفيّة، وعند البصريّة متعلّقة بمحذوف توجه إليه النفي.

وقوله سبحانه: ﴿يُظْلَمُ﴾ أي: ملتبساً به، قيل: هو حال من الفاعل، أي: ظالماً لها، والتنكير للتفخيم والإيذان بأن إهلاك المصلحين ظلّم عظيم، والمراد تنزيه الله تعالى عن ذلك على أبلغ وجوه، وإلا فلا ظلّم منه تعالى فيما يفعله بعباده كائناتاً ما كان، لِمَا عُلِمَ من قاعدة أهل السنة.

وقوله جل وعلا: ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ ١١٧ حال من المفعول، والعامل فيه عامله، ولكن لا باعتبار تقييده بالحال السابقة لدلالته على تقييد نفي الإهلاك ظلماً بحال كون أهلها مصلحين، وفيه من الفساد - على ما قيل - ما فيه، بل مطلقاً عن ذلك، وهذا ما اختاره ابن عطية<sup>(١)</sup>.

ونقل الطبري<sup>(٢)</sup> أن المراد بالظلم الشرك، والباء للسببية، أي: لا يهلك القرى بسبب إشراك أهلها وهم مصلحون في أعمالهم يتعاطون الحق فيما بينهم، بل لا بدّ في إهلاكهم من أن يضمّوا إلى شركهم فساداً وتباغياً، وذلك لفطر رحمته ومسامحته في حقوقه سبحانه، ومن ذلك قدّم الفقهاء - عند تراحم الحقوق - حقوق العباد في الجملة ما لم يمنع منه مانع.

(١) في المحرر الوجيز ٣/ ٢١٤.

(٢) في تفسيره ٢/ ٦٣٢.

قال ابن عطية: وهذا ضعيف. وكأنه ذهب قائله إلى ما قيل: الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم والجور<sup>(١)</sup>.

ولعل وجه ضعفه ما ذكره بعض المحققين من أن مقام النهي عن المنكرات التي أقبحها الإشرأك بالله تعالى لا يلائمه، فإن الشرك داخل في الفساد في الأرض دخولاً أولياً، ولذلك كان ينهى كل من الرسل عليهم السلام أمته عنه ثم عن سائر المعاصي، فالوجه كما قال: حمل الظلم على مطلق الفساد الشامل لسائر القبائح والآثام، وحمل الإصلاح على إصلاحه والإقلاع عنه بكون البعض متصدياً للنهي، والبعض الآخر متوجّهاً إلى الاتعاض، غير مصرّ على ما هو عليه من الشرك وغيره من أنواع الفساد. انتهى، لكن أخرج الطبراني وابن مردويه وأبو الشيخ والديلمي عن جرير قال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن تفسير هذه الآية (وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ) فقال عليه الصلاة والسلام: «وأهلها يُنصف بعضهم بعضاً»<sup>(٢)</sup>. وأخرجه ابن أبي حاتم والخرائطي في «مساوي الأخلاق» عن جرير موقوفاً<sup>(٣)</sup>، وهو ظاهر في المعنى الذي نقله الطبري، ولعله لم يثبت عن رسول الله ﷺ، وإلا فالأمر مشكل، وجعل التصدي للنهي من بعض والاتعاض من بعض آخر من إنصاف البعض البعض كما ترى، فافهم.

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ مجتمعين على الدين الحق بحيث لا يقع من أحد منهم كفر، لكنه لم يشأ سبحانه ذلك، فلم يكونوا مجتمعين على الدين الحق، ونظير ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣] وروي هذا عن ابن عباس وقتادة.

وروي عن الضحاك أن المراد: لو شاء لجمعهم على هدى أو ضلالة.

﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفينَ﴾ بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل؛ أخرج

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٢١٥.

(٢) المعجم الكبير (٢٠٨١)، والفردوس بمأثور الخطاب (٧٢٠٤)، وعزاه لأبي الشيخ وابن مردويه السيوطي في الدر المنثور ٣/ ٣٥٦. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٣٩: فيه عبيد بن القاسم الكوفي وهو متروك.

(٣) الدر المنثور ٣/ ٣٥٦.

ذلك ابنُ أبي حاتم عن ابن عباس<sup>(١)</sup>. ولعلَّ المراد الاختلافُ في الحقِّ والباطل من العقائد التي هي أصولُ الدين بقرينة المقام.

وقيل: المرادُ ما يشمل الاختلافَ في العقائد والفروع وغيرهما من أمور الدين؛ لعدم ما يدلُّ على الخصوص في النظم.

فالاستثناء في قوله سبحانه: ﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ﴾ متَّصلٌ على الأوَّل، وهو الذي اختاره أبو حيان<sup>(٢)</sup> وجماعةٌ، وعلى الثاني منقطعٌ حيث لم يخرج مَنْ رَجِمَهُ اللهُ تعالى من المختلفين كائنةً أهلُ الحقِّ، فإنَّهم أيضاً مختلفون فيما سوى أصولِ الدين من الفروع، وإلى هذا ذهب الحوفي ومَنْ تَبِعَهُ.

﴿وَلِلَّذِينَ خَلَقْتُمُ أَي: الناس، والإشارة - كما روي عن الحسن وعطاء - إلى المصدر المفهوم من «مختلفين»، ونظيره:

إذا نُهي السَّفِيهُ جَرى إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>

كأنه قيل: وللاختلاف خُلِقَ الناسُ، على معنى: لثمره الاختلاف من كون فريق في الجنة وفريق في السعير خَلَقَهُمْ، واللامُ لامُ العاقبة والضرورة؛ لأنَّ حكمةَ خَلَقَهُمْ ليس هذا؛ لقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] ولأنَّه لو خلقهم له لم يعذبهم على ارتكاب الباطل، كذا قال غيرُ واحد، وروي عن الإمام مالك ما يقتضيه.

وعندي أَنَّهُ لا ضيرَ في الحمل على الظاهر، ولا منافاةَ بين هذه الآية والآية التي ذكروها؛ لِمَا ستعلمه إن شاء الله تعالى من تفسيرها في «الذاريات»، وما يروى فيها من الآثار، وأنَّ الخلقَ من توابع الإرادة التابعة للعلم التابع للمعلوم في نفسه، والتعذيبُ أو الإثابةُ ليس إلا لأمرٍ أفيض على المعذب والمثاب بحسب الاستعداد

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٢٠٩٣/٦.

(٢) في البحر ٢٧٣/٥.

(٣) وعجزه: وخالفَ والسفيهُ إلى خلاف، وهو في مجالس ثعلب ص ٦٠، والخصائص ٤٩/٣، والمحاسب ١٧٠/١، وأمالى ابن الشجري ٢٧٣/١، والخزانة ٢٢٦/٥. وجاء في رواية: إذا زُجر السفيه... وقوله: جرى إليه، أي: جرى إلى السفه.

الأصلي، وربما يرجع هذا بالآخرة إلى أنَّ التعذيبَ والإثابة من توابع ذلك الاستعداد الذي عليه المعدَّب أو المثاب في نفسه، ومن هنا قالوا: إِنَّ المعصية والطاعة أمارتان على الشقاوة والسعادة لا مقتضيتان لهما، وبذلك يندفع قولهم: ولأنَّه لو خلقهم له لم يعدِّبهم، ولَمَّا قرَّرناه شواهد كثيرة من الكتاب والسنة لا تخفى على المستعدين لإدراك الحقائق.

وقيل: ضميرُ «خَلَقَهُمْ» لـ «مَنْ» باعتبار معناه، والإشارة للرحمة المفهومة من «رَحِمَ»، والتذكير لتأويلها بأنَّ والفعل، أو لكونها بمعنى الخير، وروى ذلك عن مجاهد وقتادة.

وروي عن ابن عباس أنَّ الضمير للناس، والإشارة للرحمة والاختلاف، أي: لاختلاف الجميع ورحمة بعضهم «خلقهم»، وجاءت الإشارة لاثنيين كما في قوله تعالى: ﴿عَوَّا يُبْتِكَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]. واللام على هذا قيل: بمعنى مجازي عامٍّ للمعنى الظاهر والصيرورة، وعلى ما قبله على معناها.

وأظهر الأقوال في الإشارة والضمير ما قدَّمناه، والقولان الآخران دونه. وأمَّا القول بأنَّ الإشارة لِمَا بعدُ، وفي الكلام تقديم وتأخير، أي: وتمت كلمة ربِّك لأملأنَّ جهنم إلهج ولذلك - أي: لملء جهنم - خلقهم، فبعدُ جدًّا من تراكيب كلام العرب. ومن هذا الطرز ما قيل: إِنَّ «ذلك» إشارة إلى شهود ذلك اليوم المشهود.

وكذا ما قيل: إِنَّه إشارة إلى قوله تعالى: (فَإِنَّهُمْ شِقَىٰ وَسَعِيدٌ)، أو إلى الشقاوة والسعادة المفهومين من ذلك، أو إلى أن يكون فريق في الجنة وفريق في السعير، أو إلى النهي المفهوم من قوله سبحانه: (يَتَنَبَّهُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ)، أو إلى الجنة والنار، أو إلى العبادة. إلى غير ذلك من الأقوال التي يُتَعَجَّب منها.

وذهب بعضُ المحققين<sup>(١)</sup> في معنى الآية إلى أنَّ المراد من الوحدة الوحدة في الدِّين الحق، ومن الاختلاف الاختلاف فيه على معنى المخالفة له، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾ [البقرة: ٢١٣] والمراد بـ «مَنْ رَحِمَ»: الذين هداهم الله تعالى ولم يخالفوا الحق، والإشارة

(١) هو أبو السعود في تفسيره ٢٤٨/٤.



للاختلاف بمعنى المخالفة، وضمير «خَلَقَهُمْ» للذين بقوا بعد الثَّنيَا، وهم المختلفون المخالفون، واللامُ للعاقبة، كأنه قيل: ولو شاء ربُّك لجعل الناسَ على الحقِّ ودينِ الإسلام، لكنَّه لم يشأْ فلم يجعل، ولا يزالون مخالفين للحقِّ إلا قوماً هداهم سبحانه بفضلِه فلم يخالفوا الحقَّ، ولما ذكر من الاختلاف خلق المختلفين المخالفين. ولا يخفى ما فيه من ارتكابِ خلافِ الظاهر وإن أخرج ابنُ جرير وأبو الشيخ عن مجاهدٍ ما يقتضي بعضُه<sup>(١)</sup>.

ومن الغريب ما روي عن الحسن أن المراد من الاختلاف الاختلاف في الأرزاق والأحوال وتسخير بعضهم بعضاً.

وقال ابنُ بحر: المراد أن بعضهم يخلفُ بعضاً، فيكون الآتي خلفاً للماضي، ومنه: ما اختلف الجديدان<sup>(٢)</sup>، أي: ما خلف أحدهما صاحبه. وإلى هذا ذهب أبو مسلم، إلا أنه قال: يخلفُ بعضهم بعضاً في الكفر تقليداً. وفي ذلك ما فيه.

وأياً ما كان فالظاهرُ من الناس العموم، وليتأمل عليه<sup>(٣)</sup> هذه الآية مع قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْكَاشِ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [يونس: ١٩] فإنه يُتراءى بينهما - على ما قيل - المنافاة، والتزم بعضهم في دفعها حملَ الاختلاف على ما يعمُّ الاختلاف في الدِّين وغيره، وقال آخرون: إن «الناس» هناك العرب، وهنا ما يعمهم، فلا منافاة<sup>(٤)</sup>.

وقال الفاضل الجلبِّي: ليس في هذه الآية ما يدلُّ على عموم «الناس» حتى تخالف «وما كان الناس» إلخ. وفيه نظر<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير الطبري ١٢/٦٣٣ و ٦٣٦، وعزاه لأبي الشيخ السيوطي في الدر ٣/٣٥٦، ولفظه:

«ولا يزالون مختلفين» قال: أهل الباطل، «إلا مَنْ رحم ربك» قال: أهل الحق.

(٢) أي: الليل والنهار، ومن أمثالهم: لا أفعل ذلك ما اختلف الجديدان. الصحاح (جدد)، والمستقصى ٢/٢٤٥.

(٣) قوله: عليه، ليس في (م).

(٤) من قوله: فإنه يتراءى، إلى هذا الموضع ليس في (م)، وجاء فيها بدلاً منه: وليراجع تفسير ذلك.

(٥) قوله: وفيه نظر، ليس في الأصل.

وقيل : إن الحكم تمّ باعتبار الأكثر الغالب . وقيل : المراد هنا : لو شاء لآمن هذا النوع من الناس بحيث لا يقع بين أفرادهِ اختلاف في الدين أصلاً ، ولكنه سبحانه لم يشأ ، وهذا لا ينافي وقوع الاتفاق بين الأفراد في بعض الأوقات كما لا يخفى . وقيل غير ذلك ، فافهم وتذكّر<sup>(١)</sup> .

والجارُّ والمجرور - أعني «الذلك» - متعلّق بـ «خلق» بعده ، والظاهر أنَّ الحصرَ المستفادَ من التقديم إذا قلنا : إنَّ التقديمَ له إضافيٌّ ، والمضافُ هو إليه مختلفٌ حسبَ اختلاف الأقوال في تعيين المشارِ إليه ، وهو على الأوّل الاتفاق ، وعلى ما عداه يظهر أيضاً بأدنى التفاتٍ .

هذا واستدلَّ بالآية على أنَّ الأمر غيرُ الإرادة ، وأنَّ تعالى لم يُردِ الإيمان من كلِّ ، وأنَّ ما أَراده سبحانه يجبُ وقوعه .

وذكر بعضُ العارفين أنَّ منشأ تشييبِ سورة هودٍ له ﷺ اشتغالها على أمره عليه الصلاة والسلام بالاستقامة على الدَّعوة مع إخباره أنَّه سبحانه إنَّما خلقَ النَّاسَ للاختلافِ ، وأنَّه لا يشاء اجتماعهم على الدِّين الحقِّ ، وهو كما ترى .

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ أي : نَفَذَ قضاؤه وحقَّ أمره ، وقد تُفسَّر الكلمةُ بالوعيد مجازاً ، وقد يُراد منها الكلامُ الملقى على الملائكة عليهم السلام ، والأوّلُ أولى . والجملةُ متضمِّنةٌ معنى القَسَمِ ، ولذا جيء باللام في قوله سبحانه : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ .

والجِنَّةُ والجنُّ بمعنَى واحدٍ ، وفي تفسير ابنِ عطية : أنَّ الهاءَ في الجِنَّة للمبالغة ، وإن كان الجنُّ يقع على الواحد فالجِنَّةُ جمعه<sup>(٢)</sup> . انتهى . فيكون من الجموع التي يفرَّق بينها وبين مُفْرَدِها بالهاء ، ككَمْءٍ وكماؤٍ ، على ما ذكرناه في تعليقاتنا على «الألفية» .

وفي الآية سؤالٌ مشهورٌ ، وهو أنَّها تقتضي بظاهرها دخولَ جميعِ الفريقين في جهنَّم ، والمعلومُ من الآيات والأخبار خلافه .

(١) من قوله : وقيل إن الحكم تم ، إلى هذا الموضع ، ليس في (م) .

(٢) المحرر الوجيز ٢١٦/٣ .

وأجاب عن ذلك القاضي<sup>(١)</sup> بما حاصله : أنَّ المراد بـ «الجَنَّة والناس» إمَّا عصائُهما، على أنَّ التعريف للعهد والقرينة عقليةٌ لِمَا عَلِمَ من الشرع أنَّ العذاب مخصوصٌ بهم، وأنَّ الوعيد ليس إلا لهم، وفي معنى ذلك ما قيل : المرادُ بـ «الجَنَّة والناس» أتباعُ إبليس لقوله سبحانه في «الأعراف» و«ص» : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٢)</sup> فاللازمُ دخولُ جمع تابعيه في جهنَّم ولا محذورَ فيه، والقرآنُ يفسِّرُ بعضُه بعضاً، ولا حاجةً إلى تقدير «عصاة» مضافاً إلى الفريقين كما قيل، فـ «أجمعين» لاستغراق الأفراد المرادة حسبما علمت.

وإمَّا ما يتبادر منهما، ويُراد من التأكيد بيانُ أنَّ ملءَ جهنَّم من الصَّنَفين لا من أحدهما فقط، وهذا لا يقتضي شمولَ أفرادِ كِلَا الفريقين، ويكون الدَّاخِلُوها منهما مسكوتاً عنه موكولاً إلى شيءٍ آخر.

واعترض الأخير بأنَّه مبنيٌّ على وقوع «أجمعين» تأكيداً للمثنى، وهو خلافُ ما صرَّحوا به.

وفيه أنَّ ذلك إذا كان لمثنى حقيقي لا إذا كان كلُّ فردٍ منه جمعاً؛ فإنه حينئذٍ تأكيدٌ للجمع في الحقيقة، فلا ورود لِمَا ذُكر.

نعم يردُّ على الشَّقِّ الأوَّل أنَّ التأكيد يقتضي دخولَ جميع العصاة في النار، والمعلومُ من النُّصوص خلافُه، اللهمَّ إلا أن يقال : المرادُ العصاةُ الذين قَدَّرَ الله تعالى أن يدخلوها.

وأجاب بعضهم بأنَّ ذلك لا يقتضي دخولَ الكلِّ بل قَدَّرَ ما يملأ جهنم، كما إذا قيل : ملأْتُ الكيسَ من الدراهم، لا يقتضي دخولَ جميع الدراهم في الكيس.

ورده الجلالُ الدواني بأنه نظيرُ أن يقال : ملأْتُ الكيسَ من جميع الدراهم، وهو بظاهره يقتضي دخولَ جميع الدِّراهم فيه، والسؤالُ عليه كما في الآية باقي بحاله. ثم قال : والحقُّ في الجواب أن يقال : إنَّ<sup>(٣)</sup> المرادَ بلفظ «أجمعين» تعميمٌ

(١) هو البضاوي في تفسيره مع حاشية الشهاب ١٥٠/٥.

(٢) الآية (٨٥) من سورة ص، وآية الأعراف هي : ﴿قَالَ أَخْرِجْنَاهَا مَذْمُومًا مَّنْحُورًا لِّئَلَّا تَبْلَغَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف : ١٨].

(٣) قوله : إن، ليس في (م).

الأصناف، وذلك لا يقتضي دخول جميع الأفراد، كما إذا قلت: ملأْتُ الجِرَابَ من جميع أصنافِ الطعام، لا يقتضي ذلك إلا أن يكون فيه شيءٌ من كلِّ صنفٍ من الأصناف، لا أن يكون فيه جميعُ أفرادِ الطعام، وكقولك: امتلأَ المجلسُ من جميع أصنافِ الناس، فإنه لا يقتضي أن يكونَ في المجلس جميعُ أفرادِ الناس، بل أن يكون فيه من كلِّ صنفٍ فردٌ، وهو<sup>(١)</sup> ظاهر. وعلى هذا يظهرُ فائدةُ لفظ «أجمعين»؛ إذ فيه ردٌّ على اليهود وغيرهم ممن زعم أنهم لا يدخلون النار. انتهى.

وتعقبه ابنُ الصِّدْرِ<sup>(٢)</sup> بقوله: فيه بحثٌ؛ لأنَّهم صرَّحوا بأنَّ فائدةَ التأكيد بـ «كلِّ وأجمعين» دفعُ توهمِ عدمِ الشمولِ والإحاطةِ بجميعِ الأفراد، وما ذكره من المثالين فإنَّما نشأ شمولُ الأصنافِ فيه من إضافة لفظِ الجميعِ إلى الأصناف، كيف ولو قيل: ملأْتُ الجِرَابَ من جميعِ الطعام. بإسقاط لفظِ الأصناف كان الكلامُ فيه كاللِكلامِ فيما نحن فيه.

وأيضاً ما ذكره من أنَّ في ذلك ردّاً على اليهود إلخ غيرُ صحيح؛ لأنَّ اليهود قالوا ﴿لَنْ تَمَسَّنَا الْكَارُ إِلَّا أَنْبَاءًا مَقْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠] فكيف يزعمون أنَّهم لا يدخلونها أصلاً. فتدبَّرْ ذاك والله سبحانه يتولَّى هداك.

وأجاب بعضهم بمنزِعِ صوفيٍّ، وهو أنَّ المرادَ من «الجَنَّةِ والناس»: الذين بقُوا في مرتبةِ الجَنَّةِ والإنسيَّةِ، حيث انغمسوا في ظلماتِ الطبيعة، وانتكسوا في مقرِّ الأجرامِ العنصريَّةِ، ولم يرتفعوا<sup>(٣)</sup> إلى العالمِ الأعلى، واطمأنُّوا بالحياةِ الدُّنيا ورضوا بها، وانسلخوا عن عالمِ المجرِّدات، وهم المشركون الذين قيل في حقِّهم: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَءُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] إلخ؛ فإنَّهم لا يستأهلون دارَ الله تعالى وقُرْبَه، ثم قال: ولهذا ترى الله تعالى شأنه يذمُّ الإنسانَ ويدعو عليه في غير ما موضع.

(١) في الأصل: وهذا.

(٢) محمد الأمين بن صدر الدين الشرواني نزيل القسطنطينية، له حاشية على شرح العقائد العضدية للجلال الدواني، وتعليقات على أماكن من تفسير البيضاوي، والفوائد الخاقانية، توفي سنة (١٠٣٦هـ). خلاصة الأثر ٣/ ٤٧٥.

(٣) في (م): وانتكسوا في مقرِّ الأجرامِ العنصرية ولم يرتفعوا.

﴿وَكَلَّا﴾ أي: وكلّ نبأ، فالتنوينُ للتعويض عن المضاف إليه المحذوف، ونصب «كل» على أنّه مفعولٌ به لقوله سبحانه: ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ أي: نخبرك به، وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ﴾ صفةٌ لذلك المحذوف لا لـ «كلّا»؛ لأنها لا تُوصف في الفصح كما في إيضاح المفصل، و«من» تبعيضية، وقيل: بيانية.

وقوله عزّ وجل: ﴿مَا نُنَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ قيل: عطفُ بيان لـ «كلّا»، بناءً على عدم اشتراط توافق البيان والمبين تعريفًا وتنكيرًا، والمعنى: هو ما نُنبِتُ إلخ. وجوّز أن يكون بدلًا منه بدلٌ كلٌّ أو بعض. وفائدة ذلك التنبيه على أنّ المقصود من الاقتصاص زيادةً يقينه ﷺ وطمأنينة قلبه، وثبات نفسه على أداء الرسالة واحتمال أذى الكفار.

وجوّز أيضاً أن يكون مفعولٌ «نقص»، و«كلّا» حينئذٍ منصوبٌ إمّا على المصدرية، أي: كلُّ نوعٍ من أنواع الاقتصاصِ نقصٌ عليك الذي نُنبِتُ به فؤادك من أنباء الرُّسل، وإمّا على الحالية من «ما» أو من الضمير المجرور في «به» على مذهب من يرى جوازَ تقديم حالِ المجرور بالحرفِ عليه، وهو حينئذٍ نكرةٌ بمعنى جميعاً، أي: نقصٌ عليك من أنباء الرُّسل الأشياء التي نُنبِتُ بها فؤادك جميعاً.

واستظهر أبو حيّان كونَ «كلّا» مفعولاً به لـ «نقص»، و«من أنباء» في موضع الصّفة له، وهو مضافٌ في التقدير إلى نكرة، و«ما» صلةٌ كما هي في قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٢]<sup>(١)</sup>. ولا يخفى ما فيه.

﴿وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ﴾ أي: الأمرُ الثابتُ المطابقُ للواقع، والإشارةُ بـ «هذه» إلى السّورة كما جاء ذلك من عدّة طُرُقٍ عن ابن عباس وأبي موسى الأشعري وقتادة وابن جبير.

وقيل: الإشارةُ إليها مع نظائرها. وليس بذاك، ككونها إشارةً إلى دار الدنيا وإن جاء في روايةٍ عن الحسن. وقيل: إلى الأنباء المقتضّة، وهو مما لا بأس به.

﴿وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ عطفٌ على «الحق»، أي: جاءك الجامعُ المتّصفُ بكونه حقّاً في نفسه وكونه موعظةً وذكراً للمؤمنين، ولعلّ تحلية الوصف

الأَوَّلَ باللام دونَ الأخيرينِ لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الأَوَّلَ حَالٌ لِلشيءِ فِي نَفْسِهِ، والأخيرانِ وصفانِ لَهُ بِالقياسِ إِلَى غيرِهِ.

وقال الشَّهاب<sup>(١)</sup>: الظاهرُ أن يقال: إِنَّمَا عُرِفَ الأَوَّلُ لِأَنَّ المرادَ مِنْهُ ما يَخْتَصُّ بالنَبِيِّ ﷺ، مِنْ إرشادِهِ إِلَى الدَّعْوَةِ وَتَسْلِيَّتِهِ بِما هُوَ معروفٌ معهودٌ عنده، وَأَمَّا الموعظةُ والتذكيرُ فَأَمْرٌ عامٌّ لَمْ يَنْظَرْ فِيهِ لخصوصيةٍ، ففَرَّقَ بَيْنَ الوصفينِ لِلْفَرَقِ بَيْنَ الموصوفينِ، وَفِي التَّخْصِيصِ بِهذهِ السُّورَةِ ما يَشْهَدُ لَهُ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى إرشادِهِ ﷺ عَلَى ما سَمِعْتَ مِنْ صاحِبِ «الكشف»<sup>(٢)</sup>.

وتَقْدِيمُ الظرفِ عَلَى الفاعلِ لِيَتِمَّ كُنُّ المؤخَّرِ عند<sup>(٣)</sup> وَرودِهِ أَفْضَلَ تَمَكُّنٍ، وَلِأَنَّ فِي المؤخَّرِ نَوْعَ طَوِيلٍ يَخِلُّ تَقْدِيمُهُ بِتَجَاوُبِ النَّظْمِ الكَرِيمِ.

﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ آمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾ أَي: جَهَنَّمَ وَحَالِكُمْ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا ﴿إِنَّا عَمِلُونَ﴾ ﴿١٢١﴾ عَلَى جَهَنَّمَ وَحَالِنَا الَّتِي نَحْنُ عَلَيْهَا ﴿وَأَنْظِرُوا﴾ بِنَا الدَّوَاتِرِ ﴿وَأَنَا مُنْظِرُونَ﴾ ﴿١٢٢﴾ أَنْ يَنْزَلَ بِكُمْ نَحْوُ مَا نَزَلَ بِأَمْثَالِكُمْ مِنَ الْكُفْرِ.

وصيغَةُ الأمرِ فِي المَوْضِعَيْنِ لِلتَّهْدِيدِ وَالوَعِيدِ، وَالآيَتَانِ مُحْكَمَتَانِ. وَقِيلَ: المرادُ المَوادِعَةُ، فَهَما مَنسُوخَتَانِ.

﴿وَاللَّهُ غِيبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أَي: أَنَّهُ سَبْحَانَهُ يَعْلَمُ كُلَّ ما غَابَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ أَحَدٌ سِوَاهُ جَلَّ وَعَلَا ﴿وَالَيْهِ﴾ لَا إِلَى غَيْرِهِ عَزَّ شَأْنُهُ ﴿يَرْجِعُ الْأَمْرُ﴾ أَي: الشَّانُ ﴿كُلُّهُ﴾ فَيَرْجِعُ لَا مُحَالَاةَ أَمْرُكَ وَأَمْرُهُمْ إِلَيْهِ.

وَقَرَأْ أَكْثَرَ السَّبْعَةِ: «يَرْجِعُ» بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ<sup>(٤)</sup>، مِنْ رَجَعَ رَجوعاً.

﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ كَافِيكَ، وَالْفَاءُ لِتَرْتِيبِ الأَمْرِ بِالْعِبَادَةِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَى كَوْنِ مَرْجِعِ الْأُمُورِ كُلِّهَا إِلَيْهِ. وَقِيلَ: عَلَى ذَلِكَ، وَكَوْنِهِ تَعَالَى عَالِماً بِكُلِّ غَيْبٍ أَيْضاً.

(١) فِي الْحَاشِيَةِ ١٥٠/٥ - ١٥١.

(٢) يَنْظُرُ كَلَامَهُ ٣٧٨/١١ وَ ١٣٧/١٢.

(٣) فِي (م): عَنْهُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٤) التَّيْسِيرُ ص ١٢٦، وَالنَّشْرُ ٢/٢٠٨، وَقَرَأْ نَافِعٌ وَحَفْصٌ: «يَرْجِعُ».

وفي تأخير الأمر بالتوكل عن الأمر بالعبادة تنبيه على أَنَّ التوكل لا ينفع دونها، وذلك لأن تقدّمه في الذكر يُشعر بتقدّمه في الرتبة أو الوقوع.

وقيل: التقديم والتأخير لأنّ المراد من العبادة امتثال سائر الأوامر من الإرشاد والتبليغ وغير ذلك؛ ومن التوكل التوكل فيه، كأنّه قيل: امثل ما أمرت به، وداوم على الدّعوة والتبليغ، وتوكل عليه في ذلك، ولا تُبالِ بالذين لا يؤمنون، ولا يَصِقْ صدرُك منهم.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٢٣﴾ بناء الخطاب على تغليب المخاطب، وبذلك قرأ نافع وابن عامر وحفص وقاتدة والأعرج وشيبة وأبو جعفر والجحدري<sup>(١)</sup>، أي: وما ربك بغافل عمّا تعمل أنت وما يعملون هم، فيجازي كلّاً منك ومنهم بموجب الاستحقاق.

وقرأ الباقون من السبعة بالياء على الغيبة، وذلك ظاهر.

هذا وفي «زوائد الرُّهد» لعبد الله بن أحمد بن حنبل، و«فضائل القرآن» لابن الضُّريس عن كعب أنّ فاتحة التوراة فاتحة «الأنعام» وخاتمتها خاتمة «هود»: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى آخر السورة<sup>(٢)</sup>، والله تعالى أعلم.



ومن باب الإشارة في الآيات: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُقٌّ﴾ كاملُ الشقاوة، ومنهم سعيدٌ كاملُ السعادة. ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ﴾ أي: نارِ الحرمان عن المراد، وآلام ما اكتسبوه من الآثام وهو عذابُ النفس ﴿خَلْدِيَّتٌ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ فيُخرجون من ذلك إلى ما هو أشدّ منه، من نيرانِ القلب وذلك بالسَّخَطِ والإذلال، ونيرانِ الرُّوح وذلك بالحجبِ واللَّعنِ والقهر ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ لا حجرَ عليه سبحانه.

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُودُوا فِي الْجَنَّةِ﴾ أي: جنّة حصول المرادات واللذات، وهي جنّة

(١) التيسير ص ١٢٦، والنشر ٢/ ٢٣، والبحر ٥/ ٢٧٥، وهي قراءة يعقوب من العشرة.

(٢) الدر المشور ٣/ ٣٥٧، وهو في فضائل القرآن لابن الضريس ص ٩٥.

النفس ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ فيخرجون من ذلك إلى ما هو أعلى وأعلى من جنّات القلب في مقام تجلّيات الصفات، وجنّات الروح في مقام الشهود، وهناك ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. وقد يُحمل التنوين على النوعية ويؤوّل الاستثناء بخروج الشقي من النار بالترقي من مقامه إلى الجنّة بركاء نفسه عمّا حال بينه وبينها.

﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ أي: في القيام بحقوق الحق والخلق، وذلك بالمحافظة على حقوقه تعالى والتعظيم لأمره والتسديد لخلقّه، مع شهود الكثرة في الوحدة والوحدة في الكثرة من غير إخلالٍ ما بشرط من شرائط التعظيم ﴿وَمَنْ تَابَ﴾ عن إنيته وذنب وجوده ﴿مَعَكَ﴾ من المؤمنين الموحّدين إلى مقام البقاء بعد الفناء.

وقيل: إنّ الاستقامة المأمور بها ﷺ فوق الاستقامة المأمور بها مَنْ معه عليه الصلاة والسلام، والعطف لا يقتضي أكثر من المشاركة في مطلق الفعل كما يُرشّد إليه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨] على قول، ومن هنا قال الجنيد قدّس سرّه: الاستقامة مع الخوف والرجاء حالّ العابدين، والاستقامة مع الهيبة والرجاء حالّ المقربين، والاستقامة مع الغيبة عن رؤية الاستقامة حالّ العارفين.

﴿وَلَا تَقْطَرُوا﴾ ولا تخرجوا عمّا حدّد لكم من الشريعة؛ فإنّ الخروج عنها زندقة. ﴿وَلَا تَرْكَبُوا﴾ أي: لا تَميلوا أدنى ميل ﴿إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وهي النفوس المظلمة المائلة إلى الشرور في أصل الخلقة، كما قيل:

الظلم من شيم النفوس فإن تجذّ ذا عفة فلعلّ لا يظلم<sup>(١)</sup>

وروي ذلك عن عليّ بن موسى الرضا عن أبيه عن جعفر ﷺ.

وقيل: المعنى: لا تقتدوا بالمُرّاثين والجاهلين وقرناء<sup>(٢)</sup> السوء.

وقيل: لا تَصْحَبُوا الأشرار ولا تُجَالِسُوا أهل البدع.

(١) البيت للمتنبي، وهو في ديوانه ٢٥٣/٤، ووقع في الأصل و(م): لم يظلم.

(٢) في الأصل: وقراء.



﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ أمرٌ بإقامة الصَّلَاة المفروضة على ما علمت، وقد ذكروا أَنَّ الصلاة معراجُ المؤمن، وفي الأخبار ما يدلُّ على علوِّ شأنها، والأمرُ غني عن البيان.

﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتٍ﴾ قال الواسطي: أنوارُ الطاعات تذهبُ بظلمِ المعاصي.

وقال يحيى بن معاذ: إِنَّ الله سبحانه لم يرضَ للمؤمن بالذَّنب حتى سترَ، ولم يرضَ بالسترِ حتى عَفَرَ، ولم يرضَ بالغفران حتى بَدَّلَ، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتٍ﴾ وقال تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي ذُكر من إقامة الصَّلَاة في الأوقات المشارِ إليها، وإذهابِ الحسنات السيئات، ﴿ذِكْرِي لِلذَّاكِرِينَ﴾ تذكيرٌ لمن يذكرُ حاله عند الحضورِ مع الله تعالى في الصفاء والجمعية والأنس والدُّوق.

﴿وَأَصْبِرْ﴾ بالله سبحانه في الاستقامة، ومع الله تعالى بالحضور في الصلاة وعدم الرُّكون إلى الغير ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ الذين يشاهدونه في حال القيام بالحقوق.

﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَتَهُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ فيه حضٌّ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

﴿وَمَا كَانَ رِئْكَ لِيَهْلِكَ الْفَرَى يَطْلُمُ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ قيل: «القرى» فيه إشارة إلى القلوب وأهلها إشارة إلى القوى.

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَمَعَ النَّاسَ أَتَمَّةً وَجِدَةً﴾ متساوية في الاستعداد، متَّفَقَةً على دين التوحيد ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ في الوجهة والاستعداد ﴿إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ﴾ بهدائيته إلى التوحيد وتوفيقه للكمال، فإنهم متَّفَقون في المذهب والمقصد، متوافقون في السيرة والطريقة، قبلتهم الحق، ودينهم التوحيد والمحبة وإن اختلفت عباراتهم، كما قيل:

عباراتنا شتى وحسبك واحدٌ وكلُّ إلى ذاك الجمالِ يُشيرُ<sup>(١)</sup>

(١) ذكره الزركشي في البرهان ١٦٠/٢.

﴿وَلَذَلِكَ﴾ الاختلاف ﴿خَلَقَهُمْ﴾، وذلك ليكونوا مظاهرَ جماله وجلاله ولطفه وقهره. وقيل: ليتَّم نظامُ العالم ويحصلَ قوامُ الحياة الدنيا.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ أي: أحكمت وأبرمت «لأملأنَّ جهنم من الجنة والناس أجمعين» لأنَّ جهنمَ رتبةً من مراتب الوجود لا يجوزُ في الحكمة تعطيلُها وإبقاؤها في كتم العدم مع إمكانها.

﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ لِمَا اشتملت عليه من مقاساتهم الشدائد من أمهم، مع ثباتهم وصبرهم وإهلاك أعدائهم.

﴿وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ﴾ السورة ﴿الْحَقُّ﴾ الذي لا ينبغي المحيدُ عنه ﴿وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وتخصيصُ هذه السورة بالذكر لِمَا أشرنا إليه، وقيل: للتشريف، وإلا فالقرآن كله كذلك، والكلُّ يَغرُفُ من بحرِه على ما يوافقُ مشربه، ومن هنا قيل: العمومُ متعلقون بظاهره، والخصوصُ هائمون بباطنه، وخصوصُ الخصوصِ مستغرقون في تجلِّي الحقِّ سبحانه فيه.

﴿وَاللَّهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ﴾ على اختلاف معانيها ﴿وَالْأَرْضِ﴾ كذلك ﴿وَالَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ أي: كلُّ شأنٍ من الشؤون، فإنَّ الكلَّ منه ﴿فَاعْبُدْهُ﴾ أسقط عنك حظوظَ نفسك وقف مع الأمر بشرط الأدب ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ لا تهتمَّ بما قد كُفِيتَه واهتمَّ بما نُذِبتَ إليه ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ فيجازي كلًّا حسبما تقتضيه الحكمة.

والله تعالى وليُّ التوفيق، وبيده أزمَةُ التحقيق، لا ربَّ غيره ولا يُرجى إلا خيره.

انتهى ما وفَّقنا له من تفسير سورة هود بمنَّ من بيده الكرم والجود، ونسأله سبحانه أن يُيسِّرَ لنا إتمامَ ما قصَّدناه، ويوفِّقنا لفهم معاني كلامه على ما يحبه ويرضاه، والحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبيَّ من بعده، وعلى آله وصحبه وجنِّده وحزبه، ما غرَّدت الأقلامُ في رياض التَّحرير، وورَدَت الأفهامُ من حياض التفسير.

## سُورَةُ يُوسُفَ عليه السلام

مكيةٌ كُلُّهَا على المَعْتَمَد، وروي عن ابن عباس وقتادة أنهما قالا: إِلَّا ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِهَا. واستثنى بعضهم رابعةً، وهي قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْمُتَذَكِّرِينَ﴾ (٧) وكلُّ ذلك وإِ جَدًّا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وما اعتمدناه كغيرنا هو الثابتُ عن الحبر، وقد أخرجهُ النحاس وأبو الشيخ وابن مردويه عنه<sup>(١)</sup>، وأخرجهُ الأخير عن ابن الزبير<sup>(٢)</sup>، وهو الذي يقتضيه ما أخرجهُ الحاكم وصحَّحه عن رفاعه بن رافع من حديث طويل يحكي فيه قدومَ رافعٍ مكةَ وإسلامه وتعليم رسول الله ﷺ إياه هذه السورة، و(أَقْرَأَ بِأَسِيرَ رَبِّكَ)<sup>(٣)</sup>.

وآيها مئةٌ وإحدى عَشْرَةَ آيَةً بالإجماع على ما نُقِلَ عن الداني وغيره.

وسببُ نزولها على ما روي عن سعد بن أبي وقاص أنه أنزل القرآن على رسول الله عليه الصلاة والسلام، فتلاه على أصحابه زماناً، فقالوا: يا رسول الله، لو قَصَصْتَ علينا. فنزلت<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس ٤٧٤/٢، وعزاه لأبي الشيخ وابن مردويه السيوطي في الدر ٢/٤.

(٢) الدر المنثور ٢/٤.

(٣) المستدرک ١٤٩/٤ من طريق يحيى بن محمد المدني الشجري، عن عبد بن يحيى، عن معاذ بن رفاعه بن رافع، عن أبيه، وتعقب الذهبي تصحيح الحاكم بقوله: يحيى الشجري صاحب مناكير. اهـ.

(٤) أخرجه ابن حبان (٦٢٠٩)، وأبو يعلى (٧٤٠)، والبزار (٣٢١٨)، والحاكم ٣٤٥/٢، وصحَّحه.

وقيل: هو تسليّة الرسول ﷺ عمّا يفعلُه به قومُه بما فعلت إخوة يوسف عليه السلام به.

وقيل: إنّ اليهود سألوه ﷺ أن يحدثهم بأمر يعقوب وولده، وشأن يوسف وما انتهى إليه، فنزلت.

وقيل: إنّ كفار مكة أمرتهم اليهود أن يسألوا رسول الله ﷺ عن السبب الذي أحلّ بني إسرائيل بمصر، فسألوه فنزلت.

ويُبعد القولين الأخيرين فيما زعموا ما أخرجه البيهقي في «الدلائل» من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنّ حبراً من اليهود دخل على رسول الله ﷺ فوافقه وهو يقرأ سورة يوسف، فقال: يا محمد من علّمكها؟ قال: «الله علّمنيها» فعجّب الحبر لما سمع منه، فرجع إلى اليهود فقال لهم: والله إنّ محمداً ليقرا القرآن كما أنزل في التوراة! فانطلق بنفرٍ منهم حتى دخلوا عليه فعرفوه بالصفة، ونظروا إلى خاتم النبوة بين كتفيه، فجعلوا يستمعون إلى قراءة سورة يوسف، فتعجبوا وأسلموا عند ذلك<sup>(١)</sup>. وفي القلب من صحة الخبر ما فيه.

ووجه مناسبتها للتي قبلها اشتمالها على شرح ما قاساه بعض الأنبياء عليهم السلام من الأقارب، وفي الأولى ذكر ما لقوا من الأجانب.

وأيضاً قد وقع فيما قبل: ﴿فَبَشِّرْنَهَا يَا سَحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبُ﴾ [هود: ٧١] وقوله سبحانه: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣] ووقع هنا حال يعقوب مع أولاده وما صارت إليه عاقبة أمرهم مما هو أقوى شاهد على الرحمة.

وقد جاء عن ابن عباس وجابر بن زيد أن «يونس» نزلت، ثم «هود» ثم «يوسف»، وعُدّ هذا وجهاً آخر من وجوه المناسبة.

(١) دلائل النبوة ٢٧٦/٦، والكلبي قال عنه الجوزجاني وغيره: كذاب. وقال الدارقطني وجماعة: متروك. الميزان ٥٥٩/٣.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الر﴾ الكلام فيه وفي نظائره شهيرٌ، وقد تقدّم لك منه ما فيه إقناعٌ، والإشارة في قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ إليه في قولٍ، وإلى آياتِ هذه السورة في آخر، وأشير إليها مع أنها لم تُذكر بعدُ لتنزيلها لكونها مترقبةً منزلةً المتقدّم، أو لجعل حضورها في الذهن بمنزلة الوجود الخارجي. والإشارة بما يُشار به للبعيد: أمّا على الثاني فلأنّ ما أُشير إليه لمّا لم يكن محسوساً نزل منزلةً البعيد لبُعده عن حيّز الإشارة أو لعظمه<sup>(١)</sup> ويُعَدُّ مرتبته، وعلى غيره لذلك أو لأنه لمّا وصل من المرسل إلى المرسل إليه صار كالمتباعد.

وزعم بعضهم أنّ الإشارة إلى ما في اللوح، وهو بعيد، وأبعدُ من ذلك كونُ الإشارة إلى التوراة والإنجيل، أو الآيات التي ذُكرت في سورة هود. والمراد بالكتاب إما هذه السورة أو القرآن. وقد تقدّم لك في «يونس» ما يؤنسك تذكرُه هنا، فتذكّر.

﴿الْمِيقَاتِ﴾ من أبان بمعنى بان، أي: ظهر، فهو لازمٌ، أي: الظاهر أمره في كونه من عند الله تعالى وفي إعجازه، أو الواضح معانيه للعرب بحيث لا تُشْتَبُه عليهم حقائقه، ولا تلتبس عليهم دقائقه، وكأنه على المعنيين حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع واستتر، ولا يُعَدُّ هذا من حَذَفِ الفاعل المحذور، فلا حاجة إلى القول بأنّ الإسناد مجازيٌّ فراراً منه. أو بمعنى بين بمعنى أظهر، فهو متعدّد والمفعول مقدّرٌ، أي: المظهر ما فيه هدى ورشدٌ، أو ما سأل عنه اليهود<sup>(٢)</sup>، أو ما أمرت أن تُسأل عنه من السبب الذي أحلّ بني إسرائيل بمصر، أو الأحكام والشرائع وخفايا الملك والملكوت وأسرار النشأتين، وغير ذلك من الحُكَم والمعارف والقصص.

(١) في (م): العظمة، والمثبت من الأصل وحاشية الشهاب ١٥١/٥، والكلام منه.

(٢) جاء في هامش الأصل و(م): وفي الكلام على هذا براعة استهلال فافهم. اهـ منه.

وعن ابن عباس ومجاهد الاقتصارُ على الحلال والحرام وما يُحتاج إليه في أمر الدين.

وأخرج ابن جرير عن خالد بن معدان عن معاذٍ رضي الله عنه أنه قال في ذلك: بَيَّنَّ اللهُ تعالى فيه الحروفَ التي سقطت عن ألسُنِ الأعاجم، وهي ستة أحرف: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، والعين، والحاء المهملتان. والمذكورُ في «الفرهنگ» وغيره من الكتب المؤلفة في اللغة الفارسية أنَّ الأحرف الساقطة ثمانية، ونَظَمَ ذلك بعضهم فقال:

هَشْتُ حَرْفَسْتُ أَنكُهْ أَنْدَرُ فَارِسِي نَائِذْهَمِي

تَانِيَامُوزِي نَبَايْشِي أَنْدَرِينَ مَعْنَى مَعَا

بَشْنُو أَكْنُون تَاكَدَامَ اشْتُ أَنْ حُرُوفَ وَيَاذْ كِيَزُ

ثَا وَحَا وَصَاد ضَاد وَطَا وَظَا وَعَيْنَ وَقَافَ

ومع هذا فالأمرُ مبنيٌّ على الشائع الغالب، وإلَّا فبعضُ هذه الأحرف موجودٌ في بعض كلماتهم كما لا يخفى على المتبَّع.

ولعل الوصف على الأقوال الأولِ أمدَحُ منه على القول الأخير، والظاهر أنَّ ذلك وصفٌ له باعتبار الشرف الذاتيِّ، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ وصفٌ له باعتبار الشرف الإضافي، وضميرُ الغائب للكتاب السابق ذكره، فإن كان المراد به القرآنُ كُلُّه كما هو الظاهر المناسبُ للحال فذاك، وإن كان المرادُ به هذه السورة، فتسميته قرآنًا لأنه اسمُ جنسٍ يقع على الكثير والقليل، فكما يطلق على الكلِّ يطلق على البعض، نعم إنه غلب على الكلِّ عند الإطلاق معرَّفًا لتبادُّره، وهل وصل بالغلبة إلى حدِّ العَلَمِيَّةِ أَوْ لَا؟ فيه خلافتٌ، وإلى الأوَّل ذهب البيضاويُّ قدَّس سرُّه<sup>(١)</sup> فتلزمه الألف واللام، ومع ذلك لم يُهَجِّرِ المعنى الأول، ووقع في كتب الأصول أنه وضع تارةً للكلِّ خاصةً، وأخرى لِمَا يَعُمُّه والبعض، أعني الكلام المنقول في المصحف تواتراً. ونُظِرَ فيه بأنَّ الغلبة ليس لها وضعٌ ثانٍ، وإنما هي تخصيصٌ لبعض أفراد الموضوع له، ولذا لَزِمَتِ الْعَلَمَ بها اللامُ أو الإضافة، إلا أنَّ

(١) في تفسيره مع حاشية الشهاب ١٥٢/٥.

يُدْعَى أَنَّ فِيهَا وَضْعاً تَقْدِيرِيًّا، كَذَا قِيلَ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّ التَّعْيِينَ بِالْغَلْبَةِ قَسِيمٌ لِلتَّعْيِينَ بِالْوَضْعِ الْعَلَامَةُ الزَّرْقَانِيُّ وَغَيْرِهِ، لَكِنْ تَعَقُّبُهُ الْحَمَصِيُّ فَقَالَ: إِنَّ دَلَالَةَ الْإِعْلَامِ بِالْغَلْبَةِ عَلَى تَعْيِينِ مَسْمَاها بِالْوَضْعِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْوَضْعِ الْأَوَّلِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَعَنِ الزَّجَّاجِ وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ الضَّمِيرَ لِنَبَأِ يُوسُفَ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي النِّظْمِ الْكَرِيمِ.

وَقِيلَ: هُوَ لِلْإِنْزَالِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ، وَنَضْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَ«قَرَأْنَا» هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ. وَالْقَوْلَانِ ضَعِيفَانِ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَنَصَبَ «قَرَأْنَا» عَلَى أَنَّهُ حَالٌّ وَهُوَ بَقْطَعِ النَّظَرِ عَمَّا بَعْدَهُ وَعَنْ تَأْوِيلِهِ بِالْمَشْتَقِّ حَالٌ مُوْطَّئَةٌ لِلْحَالِ الَّتِي هِيَ «عَرَبِيًّا»، وَإِنْ أَوَّلُ بِالْمَشْتَقِّ - أَي: مَقْرُوءٌ أ - فَحَالٌ غَيْرُ مُوْطَّئَةٍ، وَ«عَرَبِيًّا» إِمَّا صِفَتُهُ عَلَى رَأْيِ مَنْ يَجُوزُ وَصْفُ الصِّفَةِ، وَإِمَّا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِيهِ عَلَى رَأْيِ مَنْ يَقُولُ بِتَحْمُلِ الْمَصْدَرِ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ مُؤَوَّلًا بِاسْمِ الْمَفْعُولِ مِثْلًا.

وَقِيلَ: «قَرَأْنَا» بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ، وَ«عَرَبِيًّا» صِفَتُهُ، وَظَاهِرُ صَنِيعِ أَبِي حَيَّانٍ يَقْتَضِي اخْتِيَارَهُ<sup>(٢)</sup>. وَمَعْنَى كَوْنِهِ عَرَبِيًّا أَنَّهُ مَنَسُوبٌ إِلَى الْعَرَبِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ، وَهِيَ لُغَةٌ قَدِيمَةٌ؛ أَخْرَجَ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «التَّارِيخِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لُغَتُهُ فِي الْجَنَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَمَّا أَكَلَ الشَّجَرَةَ سُلِّبَهَا فَتَكَلَّمَ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، فَلَمَّا تَابَ رَدَّهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ<sup>(٤)</sup>: كَانَ اللَّسَانُ الْأَوَّلُ الَّذِي هَبَطَ بِهِ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْجَنَّةِ عَرَبِيًّا، إِلَى أَنْ بَعُدَ وَطَالَ الْعَهْدُ حَرِّفَ وَصَارَ سَرْيَانِيًّا، وَهُوَ مَنَسُوبٌ إِلَى أَرْضِ سُورِيَّةٍ وَهِيَ أَرْضُ الْجَزِيرَةِ، وَبِهَا كَانَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَوْمُهُ قَبْلَ الْغُرُقِ، وَكَانَ يَشَاكِلُ اللَّسَانَ الْعَرَبِيَّ إِلَّا أَنَّهُ مُحَرَّفٌ، وَكَانَ أَيْضًا لِسَانَ جَمِيعِ مَنْ فِي السَّفِينَةِ

(١) معاني القرآن للزجاج ٨٧/٣، وذكره عنه وعن ابن الأنباري أبو حيان في البحر ٢٧٧/٥.

(٢) النهر الماد من البحر ٢٧٦/٥، والبحر ٢٧٧/٥، ولعل قُصِدَ المصنف من قوله: وظاهر صنيع أبي حيان...، أن أبا حيان لم يذكر في النهر غير البدلية، وقد ذكر في البحر القولين: البدلية والحالية، دون اختيار لأي منهما.

(٣) تاريخ ابن عساكر ٤٠٦/٧-٤٠٧.

(٤) كما في المزهري للسيوطي ٣٠/١-٣١، وما سيأتي بين حاضرتين منه.

إلا رجلاً واحداً يقال له: جرهم، فإنه كان لسانه العربي الأول، فلما خرجوا من السفينة تزوج إرم بن سام بعض بناته وصار اللسان العربي في ولده عوص أبي عاد وعبيل، وجائر أبي ثمود وجديس، وسميت عاد باسم جرهم لأنه كان جدّهم من الأمم، وبقي اللسان السرياني في ولد أرفخشد بن سام إلى أن وصل إلى [يشجب بن] قحطان من ذريته وكان باليمن، فنزل هناك بنو إسماعيل عليه السلام فتعلّم منهم بنو قحطان اللسان العربي.

وقال ابن دحية<sup>(١)</sup>: العرب أقسام: الأول عاربة وعرباء وهم الخلص، وهم تسع قبائل من ولد إرم بن سام بن نوح، وهي عاد، وثمود، وأميم، وعبيل، وطسم، وجديس، وعمليق، وجرهم، ووبار، ومنهم تعلّم إسماعيل عليه السلام العربية. والثاني المتعربة؛ قال في «الصحاح»: وهم الذين ليسوا بخلص<sup>(٢)</sup>، وهم بنو قحطان. والثالث المستعربة، وهم الذين ليسوا بخلص أيضاً، وهم بنو إسماعيل، وهم ولد معد بن عدنان بن أدد. اهـ.

وقال ابن دريد في «الجمهرة»: العرب العاربة سبع قبائل: عاد، وثمود، وعمليق، وطسم، وجديس، وأميم، وجاسم، وقد انقرض أكثرهم إلا بقايا متفرقين من القبائل، وأول من أنعدّل لسانه عن السريانية إلى العربية يعرب بن قحطان<sup>(٣)</sup>. وهو مراد الجوهري بقوله: إنه أول من تكلم بالعربية<sup>(٤)</sup>.

واستدلّ بعضهم على أنه أول من تكلم بها بما أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» بسندٍ رواه عن أنس بن مالك موقوفاً - ولا أراه يصحّ - ذكر فيه تَبْلُلُ الألسنة ببابل، وأنه أول من تكلم بالعربية<sup>(٥)</sup>.

(١) مجد الدين، أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي، وكان يذكر أنه من ولد دحية عليه السلام، كان بصيراً بالحديث حسن الخط، معروفاً بالضبط، له حَظٌّ وافٍ من اللغة ومشاركة في العربية، توفي سنة (٦٣٣هـ). سير أعلام النبلاء ٣٨٩/٢٢. ونقل المصنف كلامه من المزهر ٣١/١.

(٢) الصحاح (عرب)، والكلام من المزهر ٣١/١.

(٣) جمهرة اللغة ٢٦٦/١، ونقله المصنف عنه بواسطة السيوطي في المزهر ٣١/١-٣٢.

(٤) الصحاح (عرب)، والمزهر ٣٢/١.

(٥) تاريخ ابن عساكر ٣٥٤/١، والمزهر ٣٢/١.



وأخرج الحاكم في «المستدرک» وصححه، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طريق سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) إلخ ثم قال: «ألهم إسماعيل عليه السلام هذا اللسان العربي إلهاماً»<sup>(١)</sup>.

وقال الشيرازي في كتاب «الألقاب»: أخبرنا أحمد بن إسماعيل المعداني<sup>(٢)</sup>، أخبرنا محمد بن أحمد بن إسحاق الماشي، حدثنا محمد بن جابر، حدثنا أبو يوسف بن السكيت قال: حدثني الأثرم، عن أبي عبيدة، حدثنا مسمع بن عبد الملك، عن محمد بن علي بن الحسين، عن آبائه رضي الله عنهم أجمعين، عن النبي ﷺ قال: «أول من فُتق لسانه بالعربية المبينة إسماعيل عليه السلام، وهو ابن أربع عشرة سنة»<sup>(٣)</sup>. وروى أيضاً عن ابن عباس أن إسماعيل عليه السلام أول من تكلم بالعربية المحضة. وأريد بذلك - على ما قاله بعض الحفاظ - عربية قريش<sup>(٤)</sup> التي نزل بها القرآن، وإلا فاللغة العربية مطلقاً كانت قبل إسماعيل عليه السلام، وكانت لغة حمير وقحطان.

وقال محمد بن سلام: أخبرني يونس عن أبي عمرو بن العلاء قال: العرب كلها ولد إسماعيل إلا حمير وبقايا جرهم، وقد جاوزهم وأضهر إليهم<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن كثير<sup>(٦)</sup> أن من العرب من ليس من ذريته كعاد وثمود وطشيم وجديس

(١) المستدرک ٤٣٩/٢، والشعب (١٦٢٠)، والمزهر ٣٣/١، والكلام منه. وتعقب الذهبي تصحيح الحاكم بقوله: مدار الحديث على إبراهيم بن إسحاق العسيلي وكان ممن يسرق الحديث.

(٢) في الأصل و(م): المداني، والمثبت من المزهر ٣٤/١.

(٣) المزهر ٣٤/١، وعزاه السيوطي أيضاً في الجامع الصغير كما في فيض القدير ٩٢/٢ للشيرازي في الألقاب من حديث علي رضي الله عنه، ورمز لحسنه، وأخرجه من حديث علي أيضاً الزبير بن بكار في النسب بإسناد حسن كما قال ابن حجر في الفتح ٤٣/٣. وعزاه المناوي للطبراني والديلمي من حديث ابن عباس ونقل عن ابن حجر قوله: وإسناده حسن.

(٤) جاء في هامش الأصل و(م): وصححوا أن العربية المحضة كانت بتوقيف منه تعالى لإسماعيل عليه السلام. اهـ منه.

(٥) طبقات فحول الشعراء ٩/١، والمزهر ٣٣/١.

(٦) في البداية والنهاية ١٠٠/٣-١٠٢، ونقله المصنف بواسطة السيوطي في المزهر ٣٣-٣٤.

وأُمِيمٌ وَجُرْهُمُ وَالْعَمَالِيقُ، وَأُمَمٌ غَيْرِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ كَانُوا قَبْلَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِي زَمَانِهِ، وَكَانَ عَرَبُ الْحِجَازِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا عَرَبُ الْيَمَنِ - وَهُمْ حَمِيرٌ - فَالْمَشْهُورُ كَمَا قَالَ ابْنُ مَكُولَا: أَنَّهُمْ مِنْ قَحْطَانَ وَاسْمُهُ مَهْرَمٌ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ ابْنُ هُودَ، وَقِيلَ: أَخُوهُ، وَقِيلَ: مَنْ ذُرِّيَّتِهِ، وَقِيلَ: قَحْطَانَ هُوَ هُودَ. وَحَكَى ابْنُ إِسْحَاقَ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَةِ إِسْمَاعِيلَ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ الْقَحْطَانِيَّةَ مِنْ عَرَبِ الْيَمَنِ وَغَيْرِهِمْ لَيْسُوا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٤)</sup>، وَأَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ مُطْلَقًا كَانَتْ قَبْلَهُ وَهِيَ إِحْدَى اللُّغَاتِ الَّتِي عُلِّمَهَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ يَتَكَلَّمُ بِهَا وَبِغَيْرِهَا أَيْضًا، وَكَثُرَ تَكَلُّمُهُ - فِيمَا قِيلَ - بِالسَّرْيَانِيَّةِ. وَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّهَا أَوَّلُ اللُّغَاتِ، وَأَنَّ كُلَّ لُغَةٍ سِوَاهَا حَدَثَتْ بَعْدَهَا إِمَّا تَوْقِيفًا أَوْ اصْطِلَاحًا، وَاسْتَدْلَوْا عَلَى أَسْبَقِيَّتِهَا وَجُودًا بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ عَرَبِيٌّ، وَفِيهِ مَا فِيهِ.

وَهِيَ أَفْضَلُ اللُّغَاتِ، حَتَّى حَكَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ كَرَاهَةَ التَّكَلُّمِ بِغَيْرِهَا لِمَنْ يُحْسِنُهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ<sup>(٥)</sup>.

وَيَعْدُهَا فِي الْفَضْلِ عَلَى مَا قِيلَ: الْفَارْسِيَّةُ الدَّرِيَّةُ<sup>(٦)</sup> حَتَّى رَوَى<sup>(٧)</sup> عَنِ الْإِمَامِ

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(م): وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا أَرْبَعَةَ إِخْوَةٍ: قَحْطَانَ وَقَاحِطَ وَمَقْحَطَ وَفَالِخَ، وَفِي قَحْطَانَ الْخِلَافُ. اهـ مِنْهُ. وَيَنْظُرُ الْمَزْهَرُ ١/٣٤.

(٢) الْإِكْمَالُ لِابْنِ مَكُولَا ٧/٣٠٥، وَفِيهِ أَنَّ مَهْرَمَ بَرَاءَ مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ هُوَ اسْمُ قَحْطَانَ. وَقَوْلُهُ: وَأَمَّا عَرَبُ الْيَمَنِ وَهُمْ حَمِيرٌ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمْ مِنْ قَحْطَانَ، لَيْسَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَكُولَا كَمَا تَوْهَمَ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ. وَجَاءَتِ الْعِبَارَةُ فِي الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمَزْهَرِ: وَأَمَّا عَرَبُ الْيَمَنِ وَهُمْ حَمِيرٌ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمْ مِنْ قَحْطَانَ، وَاسْمُهُ مَهْرَمٌ، قَالَ ابْنُ مَكُولَا. وَتَصَحَّفَتْ مَهْرَمٌ إِلَى مَهْزَمٍ بِالزَّيِّ فِي كُلِّ مِنَ الْأَصْلِ وَ(م)، وَمَطْبُوعُ الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمَزْهَرِ.

(٣) كَمَا فِي سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ ٧/١.

(٤) إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ يَنْتَهِي كَلَامُ ابْنِ كَثِيرٍ.

(٥) ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي اقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ١/٤٦٤ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَلَمْ نَقِفْ فِيهِ عَلَى نَقْلِ عَنِ أَبِي يُوسُفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(٦) أَيِ: الْفَصِيحَةِ. يَنْظُرُ حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ ١/٤٨٣.

(٧) جَاءَ عِنْدَهَا فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْفَارْسِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ. اهـ مِنْهُ. وَوَقَعَ هَذَا فِي حَاشِيَةِ (م) عِنْدَ قَوْلِهِ: الدَّرِيَّةُ.

أبي حنيفة عليه السلام جوازُ قراءة القرآن بها، سواءً في ذلك ما كان ثناءً كالإخلاص وغيره، وسواءً كانت عن عَجَزٍ عن العربية أم لا، وروي عن صاحبيه جوازُ القراءة في الصلاة بغير العربية لمن لا يُحْسِنُهَا<sup>(١)</sup>.

وفي «النهاية»<sup>(٢)</sup> و«الدراية»<sup>(٣)</sup> أنَّ أهل فارس كتبوا إلى سلمان الفارسي أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية فكتب، فكانوا يقرؤون ما كتب في الصلاة حتى لانت ألسنتهم، وقد عَرَضَ ذلك على النبي عليه الصلاة والسلام ولم ينكِرْ عليه<sup>(٤)</sup>. نعم الصحيح أنَّ الإمام رجع عن ذلك<sup>(٥)</sup>.

وفي «النفحة القدسية في أحكام قراءة القرآن وكتابته بالفارسية» للشرنبلالي ما ملخصه: حرمةُ كتابة القرآن بالفارسية إلَّا أن يُكتب<sup>(٦)</sup> بالعربية ويُكتب تفسير كلِّ حرفٍ وترجمته، وحرمةُ مسِّه لغير الطاهر اتِّفاقاً كقراءته، وعدمُ صحة الصلاة بافتتاحها بالفارسية، وعدمُ صحتها بالقراءة بها إذا كانت ثناءً واقتصاره عليها مع القدرة على العربية، وعدمُ الفساد بما هو ذِكرٌ وفسادها بما ليس ذِكرًا بمجرد قراءته، ولا يخرج عن كونه أميًا وهو يعلم الفارسية فقط، وتصحُّ الصلاة بدون قراءةٍ للعجز عن العربية على الصحيح عند الإمام وصاحبيه. وأطال الكلام في ذلك.

وفي «معراج الدراية»<sup>(٧)</sup>: مَنْ تعمَّد قراءة القرآن أو كتابته بالفارسية فهو مجنونٌ

(١) ينظر قول أبي حنيفة وقول صاحبيه في المبسوط ٣٧/١.

(٢) النهاية شرح الهداية لحسام الدين حسين بن علي الحنفي المتوفى سنة (٧١٠هـ). كشف الظنون ٢/٢٠٣٢.

(٣) الدراية شرح الهداية لأبي عبد الله محمد بن مبارك شاه بن محمد الملقب بمعين الهروي. كشف الظنون ٢/٢٠٣٨.

(٤) ذكره السرخسي في المبسوط ٣٧/١ دون قوله: وقد عرض ذلك على النبي ﷺ ولم ينكر عليه.

(٥) قال الحصكفي في الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤٨٤/١: الأصح رجوعه إلى قولهما وعليه الفتوى. اهـ. وقال صاحب الهداية: وعليه الاعتماد. البناية في شرح الهداية ١٢٩/٢.

(٦) في (م): يكتبه.

(٧) معراج الدراية إلى شرح الهداية لقوام الدين محمد بن محمد البخاري الكاكي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ). كشف الظنون ٢/٢٠٣٣.

أو زنديق، والمجنون يُدَاوَى والزنديقُ يقتل، وروي ذلك عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري، ومع هذا لا يَنكُرُ فضلُ الفارسية، ففي الحديث: «لسانُ أهل الجنة العربيُّ والفارسيُّ الدرِّيُّ»<sup>(١)</sup>، وقد اشتهر ذلك لكن ذكر الذهبي في «تاريخه» عن سفيان أنه قال: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّاسَ يَتَكَلَّمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، فَإِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ تَكَلَّمُوا بِالْعَرَبِيَّةِ.

وأخرج الطبرانيُّ والحاكم والبيهقيُّ وآخرون عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أَجِبُوا الْعَرَبَ لثَلَاثٍ: لِأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج أبو الشيخ وابن مردويه عن أبي هريرة ما يعضده<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى على الخبير بمزايا الكلام أَنَّ في الكلام العربيِّ من لطائف المعاني ودقائق الأسرار ما لا يستقلُّ بأدائه لسانٌ، ويليهِ في ذلك الكلامُ الفارسيُّ<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّ كَانَ هَذَا مَدَارَ الْفَضْلِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَنَازَعَ اثْنَانِ فِي أَفْضَلِيَةِ الْعَرَبِيِّ ثُمَّ الْفَارْسِيِّ مِمَّا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنَ اللُّغَاتِ، وَإِنْ كَانَ شَيْئاً آخَرَ فَالظَّاهِرُ وَجُودُهُ فِي الْعَرَبِيِّ الَّذِي اخْتَارَ سَبْحَانَهُ أَنْزَالَ الْقُرْآنَ بِهِ لَا غَيْرَ.

وقد قُسِمَ لِنَبِيِّنَا ﷺ من هذا اللسان ما لم يُقَسَمَ لِأَحَدٍ مِنْ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ، فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ أَفْصَحُنَا وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْنِ أَظْهَرِنَا؟ قَالَ: «كَانَتْ لُغَةُ إِسْمَاعِيلَ قَدْ دَرَسَتْ، فَجَاءَ بِهَا جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَحَفَظْنَاهَا فَحَفَظْتُهَا»<sup>(٥)</sup>.

(١) ذكره الحصكفي في الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ١/٤٨٣، وهو حديث موضوع كما في الأسرار المرفوعة للملا علي القاري ص ٢٧٧.

(٢) المعجم الكبير (١١٤٤١)، والمستدرک ٤/٨٧، وشعب الإيمان (١٦١٠). قال أبو حاتم كما في العلل لابنه ٢/٣٧٥: هذا حديث كذب.

(٣) الدر المنثور ٤/٣، وأخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط (٩١٤٧) ولفظه: «أنا عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي». قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/٥٣: فيه عبد العزيز بن عمران، وهو متروك.

(٤) جاء في هامش الأصل (م): وكذا في العربي ثم الفارسي من الاتساع ما لا يخفى. اهـ منه.

(٥) تاريخ ابن عساكر ٤/٣-٤ من طريق حامد بن أبي حمزة، عن علي بن الحسين بن واقد،

وأخرج البيهقي من طريق موسى بن محمد<sup>(١)</sup> بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبيه من حديث فيه طول: قال رجل: يا رسول الله ما أَفْصَحَكَ، ما رأينا الذي هو أعرَبُ منك! قال: «حق لي، فإنما أنزل القرآن عليّ بلسانٍ عربيٍّ مُبين»<sup>(٢)</sup>.

هذا وجوز أن يكون العربيّ منسوباً إلى عربية، وهي ناحية دار إسماعيل عليه السلام؛ قال الشاعر:

وَعَرَبَةُ أَرْضٌ مَا يُحِلُّ حَرَامَهَا      من الناس إِلَّا اللَّوْذَعِيُّ الْحَلَّاجِلُ<sup>(٣)</sup>  
والمراد لغة أهل هذه الناحية.

واستدل جماعة منهم الشافعيّ رحمه الله وابن جرير وأبو عبيدة والقاضي أبو بكر بوصف القرآن بكونه عربياً على أنه لا معرّب فيه<sup>(٤)</sup>، وشدّد الشافعيّ النكير على مَنْ زعم وقوع ذلك فيه، وكذا أبو عبيدة فإنه قال: مَنْ زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول<sup>(٥)</sup>.

ووجه ابن جرير ما ورد عن ابن عباس وغيره في تفسير ألفاظ منها بالفارسية أو الحبشية أو النبطية كذا، بأن ذلك ممّا اتّفق فيه توارّد اللغات<sup>(٦)</sup>.

= عن أبيه، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه أنه قال... وهو بهذا الإسناد في معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٦، وجزء ابن الغطريف (٥١). وذكر الحاكم وابن عساكر أن لهذا الحديث علة عجيبة، وهي أن علي بن خشرم المروزي رواه عن علي بن الحسين بن واقد قال: بلغني أن عمر قال... وذكره.

(١) في الأصل و(م): من طريق يونس عن محمد، وفي المزهري ٣٥/١ (والكلام منه): من طريق يونس بن محمد، والمثبت من شعب الإيمان (١٤٣١)، ومثله في العظمة (٧٢٠)، وتفسير ابن أبي حاتم ٢٨١٨/٩. وينظر تهذيب الكمال ٣٠٤/٢٤.

(٢) حديث ضعيف لإرساله، محمد بن إبراهيم التيمي تابعي، كما أن ابنه موسى منكر الحديث كما ذكر الحافظ في التقريب.

(٣) البيت لأبي طالب كما في معجم البلدان ٩٧/٤.

(٤) الرسالة للشافعي ص ٤١-٤٢، وتفسير الطبري ١٥/١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١٧/١، والتقريب للقاضي أبي بكر الباقلاني ٣٩٩/١، وذكره عنهم الزركشي في البرهان ٢٨٧/١، والسيوطي في الإتقان ٤٢٧/١، والكلام منه.

(٥) مجاز القرآن ١٧/١.

(٦) تفسير الطبري ١٥/١.

وقال غيره: بل كان للعرب التي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لأهل سائر الألسنة في أسفار لهم، فعلقت من لغاتهم ألفاظٌ غيّرت بعضها بالنقص من حروفها واستعملتها في أشعارها ومحاورتها، حتى جرت مجرى العربي الفصيح ووقع بها البيان، وعلى هذا الحدّ نزل بها القرآن.

وقال آخرون: كلُّ تلك الألفاظ عربيةٌ صرفة، ولكن لغة العرب متسعةٌ جداً ولا يبعدُ أن تخفى على الأكابر الأجلّة، وقد خفي على ابن عباس معنى «فاطر» و«فاتح»<sup>(١)</sup>، ومن هنا قال الشافعي في «الرسالة»: لا يحيط باللغة إلا نبيٌّ<sup>(٢)</sup>.

وذهب جمعٌ إلى وقوع غير العربي فيه، وأجابوا عن الآية بأنّ الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تُخرجه عن العربية، فالقصيدة الفارسية لا تُخرج عن كونها فارسية بلفظة عربية.

وقال غير واحد: المراد أنه عربيّ الأسلوب، واستدلوا باتفاق النحاة على أنّ مَنْعَ صَرْفِ نحو إبراهيم للعلمية والعجمة. ورُدّ بأنّ الأعلام ليست محلّاً خلافٍ وإنما الخلاف في غيرها. وأجيب بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس، ونظر فيه.

واختار الجلال السيوطي القول بالوقوع، واستدلّ عليه بما صحّ عن أبي ميسرة التابعي الجليل أنه قال: في القرآن من كلِّ لسانٍ. وروي مثله عن سعيد بن جبير ووهب بن منبّه. وذكر أن حكمة وقوع تلك الألفاظ فيه أنه حوى علومَ الأولين والآخرين ونبا كلِّ شيء، فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات لتتم إحاطته بكلِّ شيء، فاختر له من كلِّ لغة أعذبها وأخفها وأكثرها استعمالاً للعرب، وأيضاً لَمَّا كان النبي ﷺ مرسلًا إلى كلِّ أمةٍ ناسب أن يكون في كتابه المبعوث به من لسان كلِّ قومٍ شيء، وقد أشار إلى الوجه الأول ابن النقيب<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ابن عباس: ما كنت أدري ما «فاطر السماوات والأرض» حتى أتاني أعرابيان مختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يعني ابتدأتها. وقال: ما كنت أدري ما قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩] حتى سمعت ابنة ذي يزن الحميري وهي تقول: تعال أفاتحك، أي: أفاضيك. البرهان ١/ ٢٩٣.

(٢) الرسالة ص ٤٢.

(٣) الإنفاق ١/ ٤١٠.

وقال أبو عبيد<sup>(١)</sup> القاسم بن سلام بعد أن حكى القول بالوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية: الصواب تصديق القولين جميعاً، وذلك أنَّ هذه الأحرف أصولها عجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربت بها بألستها، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الأحرف بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية، فهو صادق، ومن قال: إنها أعجمية فهو صادق. ومال إلى هذا القول الجواليقي وابن الجوزي<sup>(٢)</sup> وآخرون، وسيأتي إن شاء الله تعالى في سورة إبراهيم عليه السلام ما يتعلق بهذا المبحث أيضاً فليتفطن وليتأمل.

واحتج الجبائي<sup>(٣)</sup> بالآية على كون القرآن مخلوقاً من أربعة أوجوه:

الأول: وَصَفُهُ بِالْإِنْزَالِ، والقديم لا يجوزُ عليه ذلك.

الثاني: وَصَفُهُ بِكَوْنِهِ عَرَبِيًّا، والقديم لا يكون عربياً ولا فارسياً.

الثالث: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) يدلُّ على أنه سبحانه قادرٌ على إنزاله غيرَ عربيٍّ، وهو ظاهرُ الدلالة على حدوثه.

الرابع: أن قوله عز شأنه: (يَلَّكَ آيَاتُ الْكِتَابِ) يدل على ترغُّبه من الآيات والكلمات، وكلُّ ما كان مرغَّباً كان مُخَدَّناً، ضرورة أنَّ الجزء الثاني غيرُ موجودٍ حالَ وجود الجزء الأول.

وأجاب الأشاعرة عن ذلك كله بأنَّ قصارى ما يلزمُ منه أنَّ المرغَّب من الحروف والكلمات محدثٌ، وذلك مما لا نزاع لنا فيه، والذي ندَّعي قدمه شيء آخرُ نسَمِّيه الكلامَ النفسي، وهو مما لا يَتَّصَفُ بِالْإِنْزَالِ ولا بكونه عربياً ولا غيره؛ ولا بكونه مرغَّباً من الحروف ولا غيرها.

وقد تقدَّم لك في المقدمات ما ينفَعُك هنا<sup>(٤)</sup>، فلا تغفل.

(١) في الأصل و(م): أبو عبد الله، والمثبت من الإتيان ٤٣٠/١، وهو الصواب.

(٢) في الأصل و(م): وابن الجوزي، والمثبت من الإتيان ٤٣٠/١، وينظر زاد المسير ١٧٨/٤.

(٣) كما في تفسير الرازي ٨٤/١٨.

(٤) ينظر ما سلف ١١٦/١ وما بعدها.

﴿لَمَلَكُمْ تَقُولُوا﴾ أي: لكي تفهموا معانيه وتحيطوا بما فيه من البدائع، أو تستعملوا فيه عقولكم فتعلموا أنه خارج عن طوق البشر، مشتمل على ما يشهد له أنه منزل من عند خلاق القوى والقدر، وهذا بيان لحكمة إنزاله بتلك الصفة، وصرح غير واحد أن «العل» مستعملة بمعنى لام التعليل على طريق الاستعارة التبعية، ومراده من ذلك ظاهر، وجعلها للرجاء من جانب المخاطبين وإن كان جائزاً لا يناسب المقام.

وزعم الجبائي أن المعنى: أنزله لتعقلوا معانيه في أمر الدين، فتعرفوا الأدلة الدالة على توحيده وما كلفكم به، وفيه دليل على أنه تعالى أراد من الكل الإيمان والعمل الصالح، من حصل منه ذلك ومن لم يحصل. وفيه أنه بمعزل عن الاستدلال به على ما ذكر كما لا يخفى.

﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ أي: نُخبرك ونحدثك، من قص أثره: إذا اتبعه، كأن المحدث يتبع ما حدث به وذكره شيئاً فشيئاً، ومثل ذلك: تلى.

﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ أي: أحسن الاقتصاص، فنضبه على المصدرية إمّا لإضافته إلى المصدر، أو لكونه في الأصل صفة مصدر، أي: قصصاً أحسن القصص، وفيه مع بيان الواقع إيهام لما في اقتصاص أهل الكتاب من القبح والخلل، والمفعول به محذوف، أي: مضمون هذا القرآن، والمراد به هذه السورة، وكذا في قوله عز وجل: ﴿بِمَا أَوْحَيْنَا﴾ أي: بسبب إيحائنا ﴿إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنُ﴾ والتعرض لعنوان قرآنيها لتحقيق أن الاقتصاص ليس بطريق الإلهام أو الوحي غير المتلو.

ولعل كلمة «هذا» للإيماء إلى تعظيم المشار إليه، وقيل: فيها إيماء إلى مغايرة «هذا القرآن» لما في قوله تعالى: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) بأن يكون المراد بذلك المجموع، وفيه تأمل.

وأحسنيته لأنه قد قص على أبداع الطرائق الرائعة الرائقة، وأعجب الأساليب الفائقة اللائقة، كما لا يكاد يخفى على من طالع القصة من كتب الأولين، وإن كان لا يميز الغث من السمين، ولا يفرق بين الشمال واليمين.

وجوز أن يكون هذا المذكور مفعول «نقص». وصرح غير واحد أن الآية من



باب تنازع الفعلين، والمذهب البصريُّ أولى هنا: أمّا لفظاً فظاهراً، وأما معنى فلأنَّ القرآن كما سمعتُ السورة، وإيقاعُ الإيحاء عليها أظهرُ من إيقاع «نقص» باعتبار اشتمالها على القصة، وما هو أظهرُ أولى بإعمالِ صريحِ الفعل فيه، وفيه من تفخيم القرآن وإحضار ما فيه من الإعجاز وحُسنِ البيان ما ليس في إعمالِ «نقص» صريحاً.

وجوّز تنزيلُ أحدِ الفعلين منزلةَ اللازم. ويجوز أن يكون «أحسن» مفعولاً به لـ «نقص»، والقصصُ: إما فَعَلَ بمعنى مفعول كالنبا والخبر، أو مصدرٌ سُمِّيَ به المفعول كالخلق والصيد، أي: نقص عليك أحسنَ ما يُقصُّ من الأنباء، وهي قصة آل يعقوبَ عليه السلام.

ووجهُ أحسنيتها: اشتمالُها على حاسدٍ ومحسود، ومالكٍ ومملوك، وشاهدٍ ومشهود، وعاشقٍ ومعشوق، وحَبَسٍ وإطلاق، وخِصْبٍ وجَذْبٍ، وذنبٍ وعفو، وفراقٍ ووصال، وسَقَمٍ وصحة، وحلٍّ وارتحال، وذللٍّ وعزٍّ، وقد أفادت أنه لا دافع لقضاء الله تعالى، ولا مانع من قدره، وأنه سبحانه إذا قضى لإنسانٍ بخيرٍ ومَكْرُمَةٍ فلو أنَّ أهل العالم اجتمعوا على دفع ذلك لم يقدرُوا، وأن الحسد سببُ الخذلان والنقصان، وأنَّ الصبر مفتاحُ الفَرَج، وأنَّ التدبير من العقل وبه يصلح أمرُ المعاش، إلى غير ذلك مما يعجز عن بيانه بنائُ التحرير.

وقيل: إنما كانت «أحسن» لأنَّ غالبَ مَنْ ذكر فيها كان مألّه إلى السعادة.

وقيل: المقصودُ أخبارُ الأمم السالفة والقرونِ الماضية، لا قصة آل يعقوب فقط، والمرادُ بهذا القرآن ما اشتمل على ذلك، و«أحسن» ليس أفعل تفضيل بل هو بمعنى حَسَنٍ، كأنه قيل: حَسَنَ القصص، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: القَصَصُ الحَسَنُ، والمعوّل<sup>(١)</sup> عليه عند الجمهور ما ذكرنا.

قيل: ولكونها بتلك المثابة من الحسن تتوفّر الدواعي إلى نقلها، ولذا لم تتكرّر كغيرها من القصص. وقيل: سببُ ذلك من افتتان امرأة ونسوة بأبدع الناس جمالاً، ويناسب ذلك عدم التكرار لِمَا فيه من الإغضاء والستر، وقد صَحَّح الحاكم في

«مستدركه» حديث النهي عن تعليم النساء سورة يوسف<sup>(١)</sup>.

وقال الأستاذ أبو إسحاق: إنما كرّر الله تعالى قصص الأنبياء وساق هذه القصة مساقاً واحداً إشارة إلى عجز العرب، كأن النبي ﷺ قال لهم: إن كان من تلقاء نفسي فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت في سائر القصص<sup>(٢)</sup>. وهو وجه حسن إلا أنه يبقى على أن تخصيص سورة يوسف لذلك يحتاج إلى بيان، فإن سوق قصة آدم عليه السلام مثلاً مساقاً واحداً يتضمّن الإشارة إلى ذلك أيضاً بعين ما ذكر.

وقال الجلال السيوطي: ظهر لي وجه في سوقها كذلك، وهو أنها نزلت بسبب طلب الصحابة أن يقصّ عليهم، فنزلت مبسوطة تامّة ليحصل لهم مقصود القصص: من الاستيعاب، وترويح النفس بالإحاطة<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى ما فيه، وكأنه لذلك قال: وأقوى ما يُجاب به أن قصص الأنبياء إنما كرّرت لأن المقصود بها إفادة إهلاك من كذبوا رسلهم، والحاجة داعية إلى ذلك، كتكرير تكذيب الكفار للرسول ﷺ، فكلّما كذبوا أنزلت قصة منيرة بحلول العذاب كما حلّ بالمكذّبين، ولهذا قال سبحانه في آيات: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُلْتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ﴿أَمْ يَرَوْنَ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦] وقصة يوسف لم يقصد منها ذلك. وبهذا أيضاً يحصل الجواب عن عدم تكرير قصة أصحاب الكهف، وقصة ذي القرنين، وقصة موسى مع الخضر، وقصة الذبيح.

ثم قال: فإن قلت: قد تكرّرت قصة ولادة يحيى وولادة عيسى عليهما السلام مرتين، وليست من قبيل ما ذكرت.

قلت: الأولى في سورة «كهيعص»، وهي مكية أنزلت خطاباً لأهل مكة، والثانية في سورة آل عمران وهي مدنية أنزلت خطاباً لليهود ولنصارى نجران حين قدّموا، ولهذا اتّصل بها<sup>(٤)</sup> ذكر المحاجة والمباهلة. اهـ.

(١) لم تقف عليه في المستدرك، وعزاه إليه الزركشي في البرهان ٢٩/٣، والسيوطي في الإتيان ٨٥٤/٢، وعنه نقل المصنف.

(٢) الإتيان ٨٥٤/٢.

(٣) الإتيان ٨٥٤-٨٥٥، وفيه: وترويح النفس بها والإحاطة بطرفيها.

(٤) في الأصل و(م): بهذا، والمثبت من الإتيان ٨٥٥/٢٠.

واعتُرض بأنَّ قصة آدم عليه السلام كرّرت مع أنه ليس المقصودُ بها إفادةٌ إهلاكٍ مَنْ كَذَّبُوا رسلهم.

وأجيب بأنها وإن لم يكن المقصود بها إفادة ما ذكر إلا أنَّ فيها من الزجر عن المعصية ما فيها، فهي أشبهُ قصةً بتلك القصص التي كرّرت لذلك. فافهم.

﴿وَأَن كُنْتَ مِن قَبْلِهِ﴾ أي: قبل إيحائنا إليك ذلك ﴿لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾<sup>(١)</sup> عنه، لم يخطر ببالك ولم يفرغ سمعك، وهذا تعليلٌ لكونه موحى كما ذكره بعض المحققين، والأكثرُ في مثله تركُ الواو.

والتعبيرُ عن عدم العلم بالغفلة لإجلال شأن النبي ﷺ، وكذا العدولُ عن: لغافلاً، إلى ما في النظم الجليل عند بعض. ويمكن أن يقال: إنَّ الشيء إذا كان بديعاً وفيه نوعُ غرابةٍ إذا وقف عليه قيل للمخاطب: كنت عن هذا غافلاً، فيجوز أن يقصد الإشارةُ إلى غرابة تلك القصة، فيكون كالتأكيد لِمَا تقدّم، إلا أنَّ فيه ما لا يخفى.

و«إِنْ» مخفّفة من الثقيلة، واسمها ضميرُ الشأن واللامُ فارقةٌ، وجملَةُ «كنت» إلخ خبرُ «إِنْ».

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾ نصبٌ بإضمار اذكر بناءً على تصرّفها، وذُكِرَ الوقت كنايةً عن ذُكُرٍ ما حَدَثَ فيه، والكلامُ شروعٌ في إنجاز ما وعد سبحانه.

وحكى مكي أنَّ العامل في «إِذ»: «الغافلين»<sup>(١)</sup>. وقال ابن عطية: يجوز أن يكون العامل فيها «نقصٌ». وروي ذلك عن الزجاج، على معنى: نقصٌ عليك الحال إذ... إلخ<sup>(٢)</sup>، وهي للوقت المطلق المجرد عن اعتبار الماضي. وفي كلا الوجهين ما فيه.

واستظهر أبو حيان بقاءها على معناها الأصلي، وأن العامل فيها: «قال يا بني»، كما تقول: إذ قام زيد قام عمرو<sup>(٣)</sup>. ولا يخلو عن بُعد.

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/٣٧٧.

(٢) المحرر الوجيز ٣/٢١٩، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٨٨.

(٣) البحر ٥/٢٧٩.

وَجَوَّزَ الزمخشريُّ كونَهَا بدلاً من «أحسن القصص» على تقدير جَعْلِهِ مفعولاً به، وهو بدلٌ اشتمال<sup>(١)</sup>.

وأورد: أنه إذا كان بدلاً من المفعول يكون الوقت مقصوداً، ولا معنى له. وأجيب: بأنَّ المراد لازمه وهو اقتصاص قول يوسف عليه السلام، فإن اقتصاص وقت القول ملزومٌ لاقتصاص القول.

واعترض بأنه يكون بدلٌ بعضٍ أو كلٌّ لا اشتمالٍ.

وأجيب بأنه إنما يلزم ما ذكر لو كان الوقت بمعنى القول وهو إما عينُ المقصوص أو بعضه، أمّا لو بقي على معناه وجُعِلَ مقصوداً باعتبار ما فيه فلا يردُّ الاعتراض.

هذا ولم يجوّزوا البدلية على تقدير نصب «أحسن القصص» على المصدرية، وعَلَّلَ ذلك بعدم صحة المعنى حينئذ، وبقيام المانع عريّة، أما الأول فلأنَّ المقصوص في ذلك الوقت لا الاقتصاص. وأما الثاني فلأنَّ أحسن الاقتصاص مصدرٌ، فلو كان الظرف بدلاً وهو المقصود بالنسبة لكان مصدراً أيضاً، وهو غيرُ جائزٍ لعدم صحة تأويله بالفعل.

وأورد على هذا أن المصدر كما يكون ظرفاً، نحو: أتيتُكَ طلوعَ الشمس، يكونُ الظرفُ أيضاً مصدراً ومفعولاً مطلقاً لسدِّ المصدر، كما في قوله:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَ<sup>(٢)</sup>

فإنهم صرّحوا - كما في «التسهيل»<sup>(٣)</sup> - وشروحه - أنَّ لَيْلَةً مفعولٌ مطلقٌ، أي: اغتماضَ لَيْلَةً، وما ذكر من حديث التأويل بالفعل فهو من الأوهام الفارغة، نعم إذا ناب عن المصدر ففي كونه بدلاً اشتمالٍ شبهةٌ، وهو شيءٌ آخرٌ غيرُ ما ذكر.

(١) الكشف ٣٠١/٢.

(٢) وعجزه: وعادك ما عاد السليم المسهدا، والبيت للأعشى، وهو في ديوانه ص ٤٥، وصدره في حاشية الشهاب ١٥٣/٥ والكلام منه. ووقع في الأصل و(م): لم، بدل: ألم، والمثبت من الديوان وحاشية الشهاب.

(٣) ينظر التسهيل ص ٨٧، والكلام من حاشية الشهاب ١٥٣/٥.

وعلى الأول أنه وإن لم يشتمل الوقت على الاقتصاد فهو مشتمل على المقصود، فلمَ لم تجز البدلية بهذه الملابس؟ وردَّ بأنَّ مثل هذه الملابس لا تصحُّ البدلية.

ونقل عن الرضي<sup>(١)</sup> أنَّ الاشتمال ليس كاشتمال الظرف على المظروف، بل كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوّقة إلى الثاني منتظرة له، فيجيء الثاني مبيّناً لِمَا أُجمل فيه، فإنَّ لم يكن كذلك يكن بدل غلط، وعلى هذا يقال في عدم صحة البدلية: إنَّ النفس إنما تتشوّق لذكر وقت الشيء لا لذكر وقت لازمه، ووقت القول ليس وقتاً للاقتصاد.

و«يوسف» علّم أعجمي لا عربيّ مشتقّ من الأسف، وسمي به لأسف أبيه عليه، أو أسفه على أبيه، أو أسف من يراه على مفارقتة لمزيد حسنه كما قيل، وإلا لانصرف لأنه ليس فيه غير العَلَمية، ولا يُتوهّم أنَّ فيه وزن الفعل أيضاً؛ إذ ليس لنا فعل مضارع مضموم الأول والثالث، وكذا يقال في يونس.

وقرئ بفتح السين وكسرها<sup>(٢)</sup> على ما هو الشائع في الأسماء الأعجمية من التغيير، لا على أنه مضارع بني للمفعول أو للفاعل من آسف؛ لأنَّ القراءة المشهورة شهدت بعجميته، ولا يجوز أن يكون أعجمياً وغير أعجمي؛ قاله غير واحد، لكن في «الصحاح»: أنَّ يعفر والد الأسود الشاعر إذا قلته بفتح الياء لم تُصرفه لأنه مثل يُقتل، وقال يونس: سمعتُ رؤية يقول: أسود بن يُعفر بضم الياء، وهذا ينصرف لأنه قد زال عنه شبه الفعل<sup>(٣)</sup> ١٥٣هـ.

وصرّحوا بأنَّ هذا مذهب سيبويه، وأنَّ الأخفش خالفه فمنع صرفه لعروض الضمّ للإتباع، وعلى هذا يحتمل أن يقال: إنه عربيّ ومُنع من الصرف على قراءة الفتح والكسر للعلَمية ووزن الفعل، وكذا على قراءة الضمّ بناءً على ما يقوله الأخفش، ويلتزم كونُ ضمّ ثالثه إتباعاً لضمّ أوله.

(١) نقله الشهاب في الحاشية ١٥٣/٥.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٢، والكشاف ٣٠١/٢.

(٣) الصحاح (عفر).

وأجيبَ بأنه لو كان عربياً لوقع فيه الخلافُ كما وقع في يعفر، والظاهرُ أنَّ أعجميته متحققةٌ عندهم، ولذا التزموا منعه من الصرف لها وللعلمية، ولا التفات لذلك الاحتمال.

وقرأ طلحةُ بنُ مصرّفٍ: «يُوسُف» بالهمز وفتح السين. وقد جاء فيه الضمُّ والكسر مع الهمز أيضاً، فيكون فيه ستُّ لغاتٍ<sup>(١)</sup>.

﴿لأبيه﴾ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، وفي الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»<sup>(٢)</sup>.

نسبٌ كأنَّ عليه من شمس الضحى نوراً ومن ضوء الصباح عموداً<sup>(٣)</sup>

﴿يَتَابَت﴾ أصله: يا أبي، فعوض عن الياء تاءُ التانيث؛ لتناسُبهما في كونِ كلِّ منهما من حروف الزيادة ويضمُّ إلى الاسم في آخره، ولهذا قلبها هاء في الوقف ابنُ كثير وابن عامر<sup>(٤)</sup>، وخالف الباكون فأبقوها تاء في الوقف. وكُسرَتْ لأنها عوضٌ عن الياء التي هي أختُ الكسرة، فحرّكت بحركة تناسبُ أصلها، لا لتدلَّ على الياء ليكون ذلك كالجمع بين عوضين أو بين العوض والمعوّض. وجعل الزمخشريُّ هذه الكسرة كسرة الياء رُحِلَتْ إلى التاء لَمَّا فُتِحَ ما قبلها للزوم فُتِحَ ما قبل التانيث<sup>(٥)</sup>.

وقرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج بفتحها<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ أصلها وهو الياء إذا حرّك حرّك بالفتح.

(١) المحرر الوجيز ٢١٩/٣، وذكر النحاس في إعراب القرآن ٣١٠/٢ عن طلحة أنه قرأ بالهمز مع كسر السين.

(٢) صحيح البخاري (٣٣٩٠)، وهو عند أحمد (٥٧١٢).

(٣) البيت لأبي تمام، وهو في ديوانه ٤١٣/١.

(٤) التيسير ص ٦٠ و ١٢٧.

(٥) الكشف ٣٠١/٢.

(٦) التيسير ص ١٢٧ عن ابن عامر، والنشر ٢٩٣/٢ عنه وعن أبي جعفر. وجاء في حاشية (م): المروي عن ابن عامر أنه قرأ به في كل القرآن. اه منه. قلنا: وكذا قرأ أبو جعفر بفتح التاء حيث جاء كما ذكر صاحب النشر.

وقيل: لأنَّ أصل «يا أبت»: يا أبتا، بأن قُلِبَت الياء ألفاً ثم حُذِفَتْ وأبْقِيَتْ فتَحْتَهَا دليلاً عليها.

وتعقَّب بأنَّ يا أبتا ضعيفٌ<sup>(١)</sup> ك: يا أبتى، حتى قيل: إنه يختصُّ بالضرورة كقوله:

يا أبتا علَّك أو عساك<sup>(٢)</sup>

وقال الفراء وأبو عبيدة وأبو حاتم: إنَّ الألف المحذوفة من يا أبتا للنسبة<sup>(٣)</sup>. وردَّ بأنَّ الموضع ليس موضع ندبة.

وعن قطرب أنَّ الأصل يا أبةً بالتنوين، فحذف، والنداء بابٌ حذفٍ. وردَّ بأنَّ التنوين لا يُحذف من المنادى المنصوب، نحو: يا ضارباً رجلاً.

وقرئ بضمِّ التاء<sup>(٤)</sup> إجراءً لها مجرى الأسماء المؤنثة بالتاء من غير اعتبار التعويض، وأنت تعلم أنَّ ضمَّ المنادى المضاف شاذٌّ.

وإنما لم تسكَّن مع أن الياء التي وقعت هي عوضاً عنها تسكَّن؛ لأنها حرفٌ صحيحٌ منزَّلٌ منزلة الاسم فيجب تحريكها ككاف الخطاب.

وزعم بعضهم أن الياء أبدلت تاءً لأنها تدلُّ على المبالغة والتعظيم في نحو: علامة ونسابة، والأب والأمُّ مَظَنَّةُ التعظيم. فعلى هذا لا حذف ولا تعويض، والتاء حينئذٍ اسم، فقد صرَّحوا أنَّ الاسم إذا كان على حرفٍ واحد وأبدل لا يخرج عن الاسم.

(١) جاء في هامش الأصل و(م): لما فيه من الجمع بين عوضين، وفي الثاني الجمع بين العوض والمعوض. اهـ منه.

(٢) الرجز في الكتاب ٣٧٥/٢، والخزانة ٢٦٢/٥، وعزاه سيبويه لرؤية، وقال البغدادي: وقد ذكر جميع شراح الشواهد أن ما قبله: تقول بنتي قد أنى إنأكا، ثم قال: والأكثر أن هذا الرجز لرؤية بن العجاج لا للعجاج. اهـ. قلنا: هو في ملحقات ديوان رؤية ص ١٨١. وأنى: فعل ماضٍ بمعنى قُرب، والإنى: الوقت، وأنى إنأك: حان حينك، أي: حين ارتحالك إلى سفر تطلب رزقاً لعلك إن سافرت أصبت ما نحتاج إليه. الخزانة ٣٦٦/٥-٣٦٧.

(٣) ذكره عنهم النحاس في إعراب القرآن ٣١١/٢، وأبو حيان في البحر ٢٧٩/٥، والكلام منه، وقول الفراء في معاني القرآن ٣٢/٢.

(٤) ذكرها الزمخشري في الكشاف ٣٠١/٢، وقال الفراء في معاني القرآن ٣٢/٢: ولو قرأ قارئ: يا أبت، لجاز ولم يقرأ به أحد نعلمه.

وقال الكوفيون: إنَّ التاء لمجرّد التانيث، وباءُ الإضافة مقدّرةٌ. وبأباه عدمُ سماعِ يا أبتى في السعة، وكذا سماع فتحها على ما قيل. وتعقّب بأن تاء «لات» للتانيث عند الجمهور، وكذا تاء رَبَّتْ وثمّت وهي مفتوحةٌ.

﴿إِنِّي رَأَيْتُ﴾ أي: في المنام، كما يقتضيه كلام ابن عباس وغيره، وكذا قوله سبحانه: (لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ) (هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ) فإنَّ مصدر رأى الحُلُمِية الرؤيا، ومصدرُ البصرية الرؤية في المشهور، ولذا خطّى المتنبي في قوله:

ورؤياك أحلى في العيون من الغمض<sup>(١)</sup>

وذهب السهيلي وبعض اللغويين إلى أنَّ الرؤيا سُمِعَتْ من العرب بمعنى الرؤية ليلاً ومطلقاً.

واستدلَّ بعضهم لكون رأى حُلُمِيةً بأنَّ ذلك لو وقع يقظةً وهو أمرٌ خارقٌ للعادة لشاع وعُدَّ معجزةً ليعقوبَ عليه السلام، أو إرهاباً ليوسف عليه السلام. وأجيب بأنه يجوز أن يكون في زمانٍ يسيرٍ من الليل والناسُ غافلون. والحقُّ أنها حُلُمِيةٌ، ومثلُ هذا الاحتمال مما لا يُلْتَفَتُ إليه.

وقرأ أبو جعفر: «إِنِّي» بفتح الياء<sup>(٢)</sup>.

﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ وهي: جَرِّيَّان، والطارق، والذّيال، وقابس، وعمودان، والفليق، والمُصْبِح، والفرغُ، ووثاب، وذو الكَتِفَيْن، والضُّروج<sup>(٣)</sup>. فقد روي عن

(١) وصدره: مضى الليل والفضل الذي لك لا يمضي، وهو في ديوانه ٣٢٧/٢.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٢، والبحر ٢٧٩/٢.

(٣) نقلها المصنف عن الشهاب في الحاشية ١٥٥/٥، وقال الشهاب: وتعيين هذه الكواكب وضبط أسمائها لم يتعرّضوا له هنا، ولم أره في كلام مَنْ يوثق به، وجريان: بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وتشديد الياء، والطارق معلوم: ما يطلع ليلاً، والذّيال من ذوات الأذناب، وقابس: مقتبس النار، وعمودان ثنية عمود، والفليق: نجم منفرد، والمصباح: ما يطلع قبيل الفجر، والفرغ بقاء وراءٍ مهملة ساكنة وغين معجمة: نجم عند الدلو، ووثاب بالتشديد: سريع الحركة، وذو الكَتِفَيْن ثنية كتف: نجم كبير. وهذه نجوم غير مرصودة خصت بالرؤيا. اهـ. ووقع في الأصل و(م): الفليق، بدل: الفليق.



جابر أَنَّ سَنَانًا<sup>(١)</sup> الْيَهُودِيَّ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَخْبِرْنِي يَا مُحَمَّدُ عَنِ النُّجُومِ الَّتِي رَأَى يَوْسُفَ فَتَزَلُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبِرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «هَلْ أَنْتَ مُؤْمِنٌ إِنْ أَخْبَرْتُكَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَعَدَّ ﷺ مَا ذُكِرَ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: إِي وَاللَّهِ إِنَّهَا لِأَسْمَاؤُهَا.

وَأَخْرَجَ السَّهْلِيُّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ نَحْوَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ النُّطْحَ بَدَلَ الْمَصْبِغِ<sup>(٢)</sup>، وَأَخْرَجَ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ جَمَاعَةً مِنَ الْمَفْسِّرِينَ وَأَهْلِ الْأَخْبَارِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ: إِنَّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِنَّهُ مِنْكَرٌ مُوَضَّعٌ<sup>(٣)</sup>.

- (١) كَذَا نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْ حَاشِيَةِ الشَّهَابِ ١٥٤/٥، وَجَاءَ فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ الَّتِي خَرَجَتْ الْحَدِيثُ: بَسْتَانِي، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْإِصَابَةِ ٢٤٣/١: وَيَسْتَانِي أَوْ رَدَهُ ابْنُ فَتْحُونَ فِي الذَّلِيلِ فِي الْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ، وَرَأَيْتُهُ فِي نَسْخَةٍ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ بَضْمَ الْيَاءِ التَّحْتَانِيَةِ بَعْدَهَا سِينٌ مَهْمَلَةٌ ثُمَّ مِثْلُهَا ثُمَّ أَلْفٌ ثُمَّ نُونٌ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ يَاءٍ تَحْتَانِيَةٍ، وَلَعَلَّهُ أَصُوبٌ. اهـ.
- (٢) التَّعْرِيفُ وَالْإِعْلَامُ ص ٧٩، وَفِيهِ: أَسْمَاءُ هَذِهِ الْكَوَاكِبِ جَاءَ ذِكْرُهَا مُسْتَدًّا وَرَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أَسَامَةَ فِي مُسْنَدِهِ قَالَ: جَاءَ بَسْتَانِي...، وَذَكَرَ الْحَدِيثُ.
- (٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٢٩٦/٤ مِنْ طَرِيقِ أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرٍ، عَنِ السَّدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ جَابِرٍ، بِهِ. وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ الْحَاكِمُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سَنَةِ (١١١١ - تَفْسِيرٍ)، وَابْنُ الْبَزَارِ (٢٢٢٠ - كَشَفٍ)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الْمَجْرُوحِينَ ٢٥٠/١ - ٢٥١، وَالتَّطَبُّرِيُّ ١٣/١٠، وَالْعَقِيلِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ ١/٢٥٩، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الدَّلَائِلِ ٦/٢٧٧، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ (٧٠) مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ بْنِ ظَهِيرٍ، عَنِ السَّدِيِّ، بِهِ.

قَالَ ابْنُ حِبَّانٍ: هَذَا لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْحَكَمُ بْنُ ظَهِيرٍ كَانَ يَشْتُمُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، يَرُوي عَنِ الثَّقَاتِ الْأَشْيَاءَ الْمَوْضُوعَاتِ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هَذَا حَدِيثٌ مُوَضَّعٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: الْحَكَمُ بْنُ ظَهِيرٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوكٌ. اهـ. وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ كَمَا فِي التَّهْذِيبِ ١/٤٦٤: الْحَكَمُ بْنُ ظَهِيرٍ سَاقِطٌ؛ لِمِثْلِهِ وَأَعَاجِيبُ حَدِيثِهِ، وَهُوَ صَاحِبُ حَدِيثِ نَجُومِ يَوْسُفَ. اهـ. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: تَفَرَّدَ بِهِ الْحَكَمُ بْنُ ظَهِيرٍ، وَقَدْ ضَعَفَهُ الْأَثَمَةُ وَتَرَكَهُ الْأَكْثَرُونَ. اهـ.

قُلْنَا: وَظَاهِرُ رِوَايَةِ الْحَاكِمِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَكَمَ لَمْ يَتَفَرَّدَ بِهِ، وَقَدْ أَشَارَ لِذَلِكَ السَّيُوطِيُّ فِي اللَّالِي الْمَصْنُوعَةِ ٨٣/١، فَقَالَ: وَلِلْحَكَمِ مَتَابِعٌ قَوِيٌّ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، فَزَالَتْ تَهْمَةُ الْحَكَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. وَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْلَمِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ ص ٤٦٤ فَقَالَ: قَدْ جَزَمَ الْجَوْزَجَانِيُّ ثُمَّ الْعَقِيلِيُّ بِأَنَّ الْحَكَمَ بْنَ ظَهِيرٍ تَفَرَّدَ

وقرأ الحسن وطلحة بن سليمان وغيرهما: «أَحَدَ عَشَرَ» بسكون العين<sup>(١)</sup>؛ لتوالي الحركات، وليظهر جَعْلُ الاسمين اسماً واحداً.

﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ عطف على ما قبل، وزعم بعضهم أنَّ الواو للمعية وليس بذاك. وتخصيصهما بالذكر وعدم الاندراج في عموم الكواكب لاختصاصهما بالشرف، وتأخيرهما لأنَّ سجودهما أبلغ وأعلى كعباً، فهو من باب: لا يعرفه فلان ولا أهل بلده.

وتقديمُ الشمس على القمر لِمَا جرت عليه عادة القرآن إذا جمع الشمس والقمر، وكان ذلك إما لكونها أعظمَ جرماً وأسطعَ نوراً وأكثرَ نفعاً من القمر، وإما لكونها أعلى مكاناً منه وكونِ فلکها أبسطَ من فلکه على ما زعمه أهل الهيئة وكثيرٌ من غيرهم، وإمّا لأنها مفيضَةُ النور عليه كما ادَّعاه غيرُ واحد، واستأنس له بقوله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

وإنما أوردَ الكلامَ على هذا الأسلوب ولم يَظْهِرِ ذَكَرَ العدد لأنَّ المقصود الأصلي أن يتطابق المنامُ ومَن هو في شأنهم، ويترك العدد يفوت ذلك.

﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِدِينَ﴾ ① استَظْهَرَ في «البحر»<sup>(٢)</sup> أنَّ «رَأَيْتُهُمْ» تأكيدٌ لِمَا تقدَّمَ نظرية للعهد<sup>(٣)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥].

واختار الزمخشريُّ التأسيسَ، وأنَّ الكلامَ جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، كأنَّ يعقوب عليه السلام قال له عند قوله: «رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ»: كيف رأيتها؟

= به عن السدي، ومن طريق الحكم ذكره المفسرون، مع أن تفسير أسباط عن السدي عندهم جميعاً، فكيف فاتهم منه هذا الخبر ووقع للحاكم بذاك السند؟! هذا يُشعر بأن بعض الرواة وهم، وقع له الخبر من طريق الحكم، ثم التبس عليه فظنه من طريق أسباط، كالجادة، والله أعلم. وكلام أبي زرعة ذكره ابن أبي حاتم في العلل ٤٠٢/٢، فقال: قال أبو زرعة: هذا حديث منكر ليس بشيء.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣١٣/٢، والمححر الوجيز ٢١٩/٣، والبحر ٢٧٩/٥. وهي قراءة أبي جعفر من العشرة كما في النشر ٢٧٩/٢.

(٢) ٢٨٠/٥، ونقله المصنف عنه بواسطة الشهاب في الحاشية ١٥٥/٥.

(٣) كذا في الأصل و(م)، وفي حاشية الشهاب: نظرية لطول العهد، وهو الأنسب بالسياق.

سائلاً عن حال رؤيتها، فقال: «رأيتهم لي ساجدين»<sup>(١)</sup>. وكأنه لا يرى أن رأى الحُلُمية تتعدَّى إلى مفعولين كالعلمية ليلتزم كون المفعول الثاني للفعل الأول محذوفاً، ويرى أنها تتعدَّى لواحدٍ كالبصرية فلا حذف، و«ساجدين» حالٌ عنده كما يشير إليه كلامه، والمشهورُ عند الجمهور أنها تتعدَّى إلى مفعولين، ولا يُحذف ثانيهما اقتصاراً.

وجوز أن يكون مذهبه القول بالتعدّي إلى ما ذكر، إلا أنه يقول بجواز ما منعه من الحذف، وأنت تعلم أن ما استظهره في «البحر» سالم عن المخالفة، والنظرية<sup>(٢)</sup> أمرٌ معهودٌ في الكتاب الجليل<sup>(٣)</sup>.

وإنما أُجريت هذه المتعاطفات مجرى العقلاء في الضمير وجمع الصفة لوصفها بوصف العقلاء، أعني السجود سواء كان المراد منه التواضع أو السجود الحقيقي، وإعطاء الشيء الملابس لآخر من بعض الوجوه حكماً من أحكامه إظهاراً لأثر الملابس والمقاربة شائع في الكلام القديم والحديث، وفي الكلام - على ما قيل - استعارة مكنية بتشبيه المذكورات بقوم عقلاء ساجدين، والضمير والسجود قرينة، أو أحدهما قرينة تخيلية والآخر ترشيح.

وذهب جماعة من الفلاسفة إلى أن الكواكب أحياء ناطقة، واستدل لهم بهذه الآية ونظائرها، وكثير من ظواهر الكتاب والسنة يشهد لهم، وليس في القول بذلك إنكار ما هو من ضروريات الدين.

وتقديم الجار والمجرور لإظهار العناية والاهتمام، مع ما في ضمنه - على ما قيل - من رعاية الفواصل.

وكانت هذه الرؤية - فيما قيل - ليلة الجمعة، وأخرج أبو الشيخ عن ابن منبّه أنها كانت ليلة القدر<sup>(٤)</sup>، ولعله لا منافاة؛ لظهور إمكان كون ليلة واحدة ليلة القدر

(١) الكشف ٣٠٢/٢.

(٢) في (م): والنظرية، وهو تصحيف.

(٣) جاء في هامش الأصل (م): وزعم بعضهم أن أحد الفعلين من الرؤية، والآخر من الرؤيا، وهو كما ترى. اهـ منه.

(٤) الدر المنثور ٤/٤.

وليلة الجمعة. واستشكل كونها في ليلة القدر بأنها من خواص هذه الأمة، وأجيب بأن ما هو من الخواص تضعيف ثواب العمل فيها إلى ما قص الله سبحانه.

وكان عمره عليه السلام حين رأى ذلك اثنتي عشرة سنة فيما يروى عن وهب. وقيل: سبع عشرة سنة<sup>(١)</sup>. وكان قد رأى قبل وهو ابن سبع سنين أن إحدى عشرة عصاً طوالة كانت مركوزة في الأرض كهيئة الدائرة، وإذا عصاً صغيرة تثب عليها حتى اقتلعتها وغلبتها، فوصف ذلك لأبيه فقال: إياك أن تذكر هذا لإخوتك، وتعبير العصي الإحدى<sup>(٢)</sup> عشرة هو بعينه تعبیر الأحَدَ عَشَرَ كوكباً، فإن كلا منهما إشارة إلى إخوته، وليس في الرؤية الأولى ما يشير إلى ما يشير إليه الشمس والقمر في الرؤية الثانية، ولا ضرورة إلى التزام القول باتحاد المنامين بأن يقال: إنه عليه السلام رأى في كل أحد عشر شيئاً، إلا أن ذلك في الأول عصي وفي الثاني كواكب، ويكون عطف الشمس والقمر على ما قبله من قبيل عطف جبريل وميكائيل عليهما السلام على الملائكة كما يوهمه كلام بعضهم.

وعبرت الشمس بأبيه والقمر بأمه، اعتباراً للمكان والمكانة، وروي ذلك عن قتادة. وعن السدي: أن القمر خالته لأن أمه راحيل قد ماتت، والقول: بأن الله تعالى أحيها بعد لتصديق رؤياه لا يخفى حاله.

وعن ابن جريج: أن الشمس أمه والقمر أبوه، وهو اعتبار للتأنيث والتذكير، وقد تعبّر الشمس بالملك وبالذهب وبالزوجة الجميلة، والقمر بالأمير، والكواكب بالرؤساء، وكذا بالعلماء أيضاً.

وعن جعفر الصادق عليه السلام أن رؤية القمر تؤول على أحد سبعة عشر وجهاً: ملك، أو وزير، أو نديم الملك، أو رئيس، أو شريف، أو جارية، أو غلام، أو أمر باطل، أو والد، أو عالم مفسد، أو رجل معظم، أو والد، أو والدو، أو زوجة، أو بعل لها، أو ولد، أو عظمة. ولعل ذلك مبني على اختلاف الرائي وكيفية الرؤية.

(١) جاء في هامش الأصل: وإليه ذهب اليهود، وهو مذكور في توراتهم.

(٢) في (م): لإحدى، وهو تصحيف.

وزعم بعضهم أنه عليه السلام لم يكن رأى الكواكب ولا الشمس والقمر، وإنما رأى إخوته وأبويه، إلا أنه عبّر عنهم بذلك على طريقة الاستعارة التصريحية، وهو خلاف الظاهر جدًّا، ويكاد يعدُّ من كلام النائم. ويؤيد الظاهر ما نقله كثير من المفسرين أنه عليه السلام رأى الكواكب والشمس والقمر قد نزلت فسجدت له، فقص ذلك على أبيه.

﴿قَالَ يَبْنَئُ﴾ صَغْرُهُ لِلشَّفَقَةِ، وَيُسَمَّى النِّحَاةُ مِثْلَ هَذَا: تَصْغِيرُ التَّحْبِيبِ، وَمَا أَلْطَفَ قَوْلَ بَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ:

قَدْ صَغَّرَ الْجَوْهَرَ فِي ثَغْرِهِ لَكِنَّهُ تَصْغِيرُ تَحْبِيبٍ<sup>(١)</sup>

ويحتملُ أن يكون لذلك ولصغر السنِّ، وَفَتَحَ الْيَاءَ قِرَاءَةً حَفْصَ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكسرها<sup>(٢)</sup>. والجملةُ استئنافٌ مبنئٌ على سؤالٍ، كأنه قيل: فماذا قال الأبُّ بعد سماع هذه الرؤية العجيبة من ابنه؟ فقيل: ﴿قَالَ يَبْنَئُ لَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ أي: فيحتالوا لإهلاكك حيلةً عظيمةً لا تقدرُ على التَّفْصِي عنها، أو خيفةً لا تتصدى لمداومتها.

وإنما قال له ذلك لِمَا أنه عليه السلام عَرَفَ من رؤياه أن سَيُلْغِيه الله تعالى مبلغاً جليلاً من الحكمة، ويصطفيه للنبوَّة، وينعمُ عليه بشرف الدارين، فخاف عليه حسدُ الإخوة وبغْيِهِمْ، فقال له ذلك صيانةً لهم من الوقوع فيما لا ينبغي في حقِّه، وله من معاناة المشاقِّ ومقاساةِ الأحزان، وإن كان واثقاً بأنهم لا يقدرُون على تحويل ما دلَّت عليه الرؤيا، وأنه سبحانه سيحقِّقُ ذلك لا محالةً، وطمعاً في حصوله بلا مشقَّة، وليس ذلك من الغيبة المحظورة في شيء.

والرؤيا مصدرٌ رأى الحُلُمِية الدالَّةُ على ما يقع في النوم سواءً كان مرثياً أم لا على ما هو المشهور، والرؤية مصدرٌ رأى البَصَرِية الدالَّةُ على إدراكٍ مخصوص، وفرَّق بين مصدر المعنيين بالتأنيثين، ونظيرُ ذلك القُرْبَةُ للتقرب المعنويِّ بعبادة ونحوها، والقُرْبَى للتقرب النَّسَبِي.

(١) حاشية الشهاب ١٥٥/٥.

(٢) التيسير ص ١٢٧، والنشر ٢/٢٨٩.

وحقيقتها عند أهل السنة كما قال محي الدين النووي نقلاً عن المازري<sup>(١)</sup> :  
 أَنَّ الله سبحانه يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلقها في قلب اليقظان، وهو  
 سبحانه يخلق ما يشاء لا يمنعه نومٌ ولا يقظةٌ، وقد جعل سبحانه تلك الاعتقادات  
 عِلْماً على أمورٍ أُخَرَ يخلقها في ثاني الحال، ثم إِنَّ ما يكون عِلْماً على ما يَسُرُّ  
 يخلقه بغير حضرة الشيطان، وما يكون عِلْماً على ما يضرُّ يخلقه بحضرته. ويسمى  
 الأولُ رؤيا، وتضافُ إليه تعالى إضافةٌ تشريفٍ، والثاني حلمٌ وتضافُ إلى الشيطان  
 كما هو الشائع من إضافة الشيء المكروه إليه، وإن كان الكلُّ منه تعالى، وعلى  
 ذلك جاء قوله ﷺ: «الرؤيا من الله تعالى والحُلُم من الشيطان»<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا رأى أحدكم  
 الرؤيا يحبُّها فإنها من الله تعالى، فليَحْمَدِ الله تعالى وليحدِّث بها، وإذا رأى غيرَ  
 ذلك مِمَّا يَكْرَهُ فإنما هي من الشيطان، فليَسْتَعِذْ بالله تعالى من الشيطان الرجيم ومن  
 شرِّها، ولا يَذْكُرْها لأحدٍ فإنها لن تضرَّه»<sup>(٣)</sup>.

وصحَّ عن جابر أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليصق  
 عن يساره ثلاثاً وليَسْتَعِذْ بالله تعالى من الشيطان الرجيم، وليَتَحَوَّلْ عن جنبه الذي  
 كان عليه»<sup>(٤)</sup>.

ولا يَبْعُدُ جَعْلُ الله تعالى ما ذُكِرَ سبباً للسلامة عن المكروه كما جَعَلَ الصدقةُ  
 سبباً لدَفْعِ البلاء، وإن لم نَعْرِفْ وجهَ مدخليةِ البَصْقِ عن اليسار والتحوُّلِ عن الجنب  
 الذي كان عليه مثلاً في السببية.

وقيل: هي أحاديثُ المَلَكِ الموكِّلِ بالأرواح إن كانت صادقةً، ووسوسةُ  
 الشيطان والنفسِ إن كانت كاذبةً، ونُسِبَ هذا إلى المحدثين.

وقد يُجمع بين القولين بأنَّ مقصود القائل بأنها اعتقاداتٌ يخلقها الله تعالى في

(١) في الأصل و(م): المازني، وهو خطأ.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١٥/١٧، والمُعَلَّم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي المازري ٣/١١٦. والحديث أخرجه البخاري (٥٧٤٧)، ومسلم (٢٢٦١) عن أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) صحيح البخاري (٧٠٤٥).

(٤) صحيح مسلم (٢٢٦٢).

قلب. إلخ، أنها اعتقادات تُخلَقُ كذلك بواسطة حديث الملك، أو بواسطة وسوسة الشيطان مثلاً، والمسببات في المشهور عن الأشاعرة مخلوقة له تعالى عند الأسباب لا بها، فتدبر.

وقال غير واحد من المتفلسفة: هي انطباع الصورة المنحدرة من أفق المتخيلة إلى الحس المشترك، والصادقة منها إنما تكون باتصال النفس بالملكوت - لِمَا بينهما من التناسب - عند فراغها من تدبير البدن أدنى فراغ، فتصور بما فيها مما يليق بها من المعاني الحاصلة هناك، ثم إنَّ المتخيلة تحاكيه بصورة تناسبها، وترسلها إلى الحس المشترك فتصير مشاهدة، ثم إن كانت شديدة المناسبة لذلك المعنى بحيث لا يكون التفاوت إلا بالكلية والجزئية استغنت عن التعبير، وإلا احتاجت إليه<sup>(١)</sup>.

وذكر بعض أكابر الصوفية ما يقرَّب من هذا، وهو: أنَّ الرؤيا من أحكام حضرة المثال المقيّد المسمّى بالخيال، وهو قد يتأثر من العقول السماوية والنفوس الناطقة المدركة للمعاني الكلية والجزئية، فيظهر فيه صور مناسبة لتلك المعاني، وقد يتأثر من القوى الوهمية<sup>(٢)</sup> المدركة للمعاني الجزئية فقط، فيظهر فيه صورة تناسبها، وهذا قد يكون بسبب سوء مزاج الدماغ، وقد يكون بسبب توجه النفس بالقوة الوهمية إلى إيجاد صورة من الصور، كمن يتخيّل صورة محبوبه الغائب عنه تخيلاً قوياً، فتظهر صورته في خياله فيشاهده، وهي أول مبادي الوحي الإلهي في أهل العناية؛ لأنَّ الوحي لا يكون إلا بنزول الملك، وأول نزوله في الحضرة الخيالية ثم الحسية، وقد صحَّ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح<sup>(٣)</sup>.

والمرئي - على ما قال بعضهم - سواء كان على صورته الأصلية أو لا قد يكون بإرادة المرئي، وقد يكون بإرادة الرائي، وقد يكون بإرادتهما معاً، وقد يكون لا بإرادة من شيء منهما، فالأول كظهور الملك على نبي من الأنبياء عليهم السلام في صورة من الصور، وظهور الكمل من الأناسي على بعض الصالحين في صور

(١) تفسير البضاوي مع حاشية الشهاب ١٥٦/٥.

(٢) في الأصل: الموهمة.

(٣) صحيح البخاري (٣)، وصحيح مسلم (١٦٠).

غير صورهم، والثاني كظهور روح من الأرواح المَلَكِيَّةِ أو الإنسانية باستنزال الكامل إياه إلى عالمه ليكشف معنى ما مختصاً علمه به، والثالث كظهور جبريل عليه السلام للنبي ﷺ باستنزاله إياه وبُعْثِ الحقِّ سبحانه إياه إليه ﷺ، والرابع كروية زيد مثلاً صورة عمرو في النوم من غير قصد وإرادة منهما، وكانت رؤيا يوسف عليه السلام من هذا القسم؛ لظهور أنها لو كانت بإرادة الإخوة لعلمو فلم يكن للنهي عن الاقتصاد معنى، ويشير إلى أنها لم تكن بقضيه قوله بعد: ﴿قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠].

هذا والمنقول عن المتكلمين أنها خيالات باطلة، وهو من الغرابة بمكان بعد شهادة الكتاب والسنة بصحتها. ووجه ذلك بعض المحققين بأن مرادهم أن كون ما يتخيَّله النائم إدراكاً بالبصر رؤية، وكون ما يتخيَّله إدراكاً بالسمع سمعاً باطلاً، فلا ينافي حقيقة ذلك بمعنى كونه أمارَةً لبعض الأشياء، كذلك الشيء نفسه أو ما يضاهيه ويحاكيه، وقد مرَّ الكلام في ذلك فتيقَّظ<sup>(١)</sup>.

والمشهور الذي تعاضدت فيه الروايات أن الرؤيا الصادقة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة<sup>(٢)</sup>. ووجه ذلك عند جمع أنه ﷺ بقي حسبما أشارت عائشة رضي الله عنها ستة أشهر يرى الوحي مناماً، ثم جاء الملك يقظةً، وستة أشهر بالنسبة إلى ثلاث وعشرين سنة جزء من ست وأربعين جزءاً.

وذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه عليه الصلاة والسلام على ستة وأربعين نوعاً، مثل النفث في الروح، وتمثل الملك بصورةٍ دحيةٍ ﷺ مثلاً، وسماعه مثل صلصلة الجرس، إلى غير ذلك، ولذا قال ﷺ ما قال<sup>(٣)</sup>.

وذكر الحافظ العسقلاني أن كون الرؤيا الصادقة جزءاً من كذا من النبوة إنما هو باعتبار صدقها لا غير، وإلا لساغ لصاحبها أن يسمى نبياً، وليس كذلك<sup>(٤)</sup>. وقد

(١) ينظر ما سلف ١٣٥/١٠ وما بعدها.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم من حديث أنس ومن حديث عبادة بن الصامت ومن حديث

أبي هريرة رضي الله عنه، وقد سلف تخريجها ١٤١/١٠.

(٣) ينظر المنهاج في شعب الإيمان للحليمي ٢٣٩/١-٢٥٥.

(٤) فتح الباري ٢٠/١.



تقدّم لك أنّ في بعض الروايات ما فيه مخالفةٌ لِمَا في هذه الرواية من عدّة الأجزاء<sup>(١)</sup>، ولعل المقصود من كلّ ذلك على ما قيل : مدحُ الرؤيا الصادقة والتنويهُ برفعة شأنها، لا خصوصيةُ العدد ولا حقيقةُ الجزئية.

وقال ابن الأثير في «جامع الأصول»: روى قليلٌ أنها جزءٌ من خمسةٍ وأربعين جزءاً، وله وجهٌ مناسبٌ بأنَّ عمره ﷺ لم يستكمل ثلاثاً وستين بأن يكون توفي عليه الصلاة والسلام بأثناء السنة الثالثة والستين، وروايةٌ أنها جزءٌ من أربعين جزءاً تكون محمولةً على كون عمره عليه الصلاة والسلام ستّين، وهو روايةٌ لبعضهم، وروي أنها جزءٌ من سبعين جزءاً، ولا أعلم لذلك وجهاً<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وأنت تعلم أنّ سبعين كثيراً ما يُستعمل في التكثير، فلعله هو الوجه، والغرضُ الإشارةُ إلى كثرة أجزاء النبوة، فتدبر.

والمراد بإخوته هاهنا على ما قيل : الإخوة الذين يخشى غوائلهم ومكائدهم من بني عُلّاته الأحد عشر، وهم: يهوذا، وروبيل، وشمعون، ولاوي، وريالون، ويشجر، وديّنه بنو يعقوب من ليا<sup>(٣)</sup> بنت ليان بن ناهر، وهي بنتُ خالته. ودان، ويقتالي، وجاد، وآشر بنوه عليه السلام من سُرّيتين له: زلفة، وبلهة. وهم المشارُ إليهم بالكواكب.

وأما بنيامين الذي هو شقيقُ يوسف عليه السلام وأمُّهما راحيل التي تزوّجها يعقوبُ عليه السلام بعد وفاة أختها ليا<sup>(٤)</sup>، أو في حياتها<sup>(٥)</sup> إذ لم يكن جمع

(١) تقدم ذلك ١٤١/١٠ - ١٤٢.

(٢) جامع الأصول ٢/ ٢٥٥، ورواية أنها جزء من خمسة وأربعين أخرجها مسلم (٢٢٦٣) من حديث أبي هريرة ؓ، وسلفت ١٤٢/١٠. ورواية الأربعين أخرجها أحمد (١٦١٨٣)، والترمذي (٢٢٧٨) من حديث أبي رزين العقيلي ؓ. ورواية السبعين أخرجها أحمد (٤٦٧٨)، ومسلم (٢٢٦٥) من حديث ابن عمر ؓ، وأخرجها أحمد (٢٨٩٤) من حديث ابن عباس ؓ، وسلفت ١٤٢/١٠.

(٣) جاء في هامش الأصل و(م): سألت بعض اليهود عن ضبطها فقال: ليا، بهمزة بعد الياء، والله تعالى أعلم. اهـ منه.

(٤) جاء في هامش الأصل و(م): وادعى بعضهم أن السريتين كانتا أختين أيضاً، وقد جمع بينهما ولم يحل ذلك لأحد بعده. اهـ منه.

(٥) جاء في هامش الأصل و(م): وإلى هذا ذهب اليهود.

الأختين إذ ذاك محرّماً، فليس بداخلٍ تحت هذا النهي، إذ لا تتوهّم مضرّته ولا تُخشى معرّته، ولم يكن معهم في الرؤيا إذ لم يكن معهم في السجود.

وتعقّب بأنّ المشهور أنّ بني علّاته عليه السلام عشرة، وليس فيهم من اسمه دينه. ومن الناس من ذكر ذلك في عِدَادِ أولاد يعقوب، إلا أنه قال: هي أخت يوسف، وبناء الكلام عليه ظاهر الفساد، بل لا تكاد تدخل في الإخوة إلا باعتبار التغليب؛ لأنه جمع أخ فهو مخصوص بالذكور.

فلعل المختار أنّ المراد من الإخوة ما يشمل الأعيان والعَلّات، ويعدّ بنيامين بدَلِ دينه إتماماً لأحد عشر عدّة الكواكب المريّة، والنهي عن الاقتصاص عليه - وإن لم يكن ممن تُخشى غوائله - من باب الاحتياط وسدّ باب الاحتمال، ومما ذاع: كلُّ سرٍّ جاوز الاثنين شاع، ويُلتزم القول بوقوع السجود منه كسائر أهله، وإسناد الكيد إلى الإخوة باعتبار الغالب، فلا إشكال، كذا قيل.

وهو على علّاته أولى مما قيل: إنّ المراد بإخوته ما لا يدخل تحته بنيامين ودينه لأنهما لا تُخشى معرّتهما، ولا يُتوهّم مضرّتهما، فهم حينئذٍ تسعة، وتكملُ العدّة بأبيه وأمّه أو خالته، ويكون عطفُ الشمس والقمر من قبيل عطف جبريل وميكائيل على الملائكة، وفيه من تعظيم أمرهما ما فيه = لِمَا أنّ في ذلك ما فيه.

ونصب «يكيدوا» بأنّ مُضمرة في جواب النهي، وعدّي باللام مع أنه مما يتعدّى بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿فَكِيدُونِي﴾ [هود: ٥٥] لتضمنه ما يتعدّى بها، وهو الاحتيال كما أشرنا إليه، وذلك لتأكيد المعنى بإفادة معنيي الفعلين المتضمّن والمضمّن جميعاً. ولكون القصد إلى التأكيد والمقام مقامه أكّد الفعل بالمصدر وقرّر بالتعليل بعدد، وجعل اللام زائدة كجعله مما يتعدّى بنفسه وبالحرف خلاف الظاهر.

وقيل: إنّ الجارّ والمجرور من متعلّقات التأكيد، على معنى: فيكيدوا كيداً لك، وليس بشيء.

وجعل بعضهم اللام للتعليل على معنى: فيفعلوا لأجلِكَ وإهلاكِكَ كيداً راسخاً أو خفياً، وزعم أنّ هذا الأسلوب أكّد من أن يقال: فيكيدوك كيداً، إذ

ليس فيه دلالة على كون نفس الفعل مقصود الإيقاع، وفيه نوع مخالفة للظاهر أيضاً، فافهم.

وقرأ الجمهور: «رؤياك» بالهمز من غير إمالة، والكسائي: «روياك» بالإمالة وبغير همز، وهي لغة أهل الحجاز<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ﴾ أي: لهذا النوع ﴿عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ ﴿٥﴾ ظاهرُ العداوة، فلا يالو جهداً في تسويل إخوتك وإثارة الحسد فيهم، حتى يحملهم على ما لا خير فيه وإن كانوا ناشئين في بيت النبوة.

والظاهر أنَّ القوم كانوا بحيث يمكن أن يكون للشيطان عليهم سبيلٌ، ويؤيد هذا أنهم لم يكونوا أنبياء، والمسألة خلافية، فالذي عليه الأكثرون سلفاً وخلفاً أنهم لم يكونوا أنبياء أصلاً، أمّا السلف فلم ينقل عن الصحابة منهم أنه قال بنبوّتهم، ولا يُحفظ عن أحدٍ من التابعين أيضاً، وأما أتباعُ التابعين فنُقِلَ عن ابن زيد أنه قال بنبوّتهم<sup>(٢)</sup>، وتابعه شاذمة قليلة.

وأما الخلفُ فالمفسّرون فرّق:

فمنهم من قال بقول ابن زيد كالبغيوي<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من بالغ في ردّه كالقرطبي<sup>(٤)</sup> وابن كثير<sup>(٥)</sup>.

(١) البحر ٢٨٠/٥، وقراءة الإمالة عن الكسائي مذكورة في التيسير ص ٤٩، والنشر ٥٠/٢ من رواية الدوري عنه، ولكن مع الهمز. وقرأ السوسي: «رؤياك» بغير همز ولا إمالة، وأبو جعفر: «رؤياك» بإبدال الهمزة واواً مع قلبها ياءً وإدغامها في الياء بعدها.  
(٢) أخرجه الطبري ١٣/١٣.

(٣) في تفسيره ٤١٠/٢ و ٤١٢، ونقله المصنف عنه - وكذا ما سيأتي من أقوال الأئمة - بواسطة السيوطي في رسالته المسماة: دفع التعسف عن إخوة يوسف، وهي في الحاوي ١/٤٨٠.

(٤) في تفسيره ٢٥٥/١١، قال: ووقع في كتاب الطبري لابن زيد أنهم كانوا أنبياء، وهذا يردّه القطع بعصمة الأنبياء عن الحسد الدنياوي، وعن عقوب الآباء، وتعريض مؤمن للهلاك، والتأمر في قتله، ولا التفات لقول من قال: إنهم كانوا أنبياء. اهـ. ثم عاد ص ٢٦٥ في الجزء نفسه فقال: وقيل: ما كانوا في ذلك الوقت أنبياء ثم نبأهم الله، وهذا أشبه.

(٥) عند تفسير الآية (٧) من هذه السورة، ورد أيضاً على القول بأنهم أوحى إليهم بعد ذلك، فقال: وفي هذا نظر، ويحتاج مدعي ذلك إلى دليل... وينظر تمة قوله هناك.

ومنهم مَنْ حَكَّى القولين بلا ترجيح كابن الجوزي<sup>(١)</sup>.

ومنهم مَنْ لم يتعرَّض للمسألة لكنْ ذَكَرَ ما يُشْعِرُ بعدم كونهم أنبياء، كتفسيره الأسباط بمن نَبِئ من بني إسرائيل، والمُنْزَل إليهم بالمنزل إلى أنبيائهم، كأبي الليث السمرقندي والواحدي<sup>(٢)</sup>.

ومنهم مَنْ لم يذكر شيئاً من ذلك ولكن فسَّر الأسباط بأولاد يعقوب، فحسبه ناسٌ قولاً بنبوتهم وليس نصّاً فيه؛ لاحتمال أن يريد بالأولاد ذُرِّيَّتَهُ لا بَنِيهِ لُصْلِيهِ.

وذكر الشيخ ابن تيمية في مؤلف له خاصٌّ في هذه المسألة<sup>(٣)</sup> ما ملخصه: الذي يدلُّ عليه القرآن واللغة والاعتبار أنَّ إخوة يوسف عليه السلام ليسوا بأنبياء، وليس في القرآن ولا عن النبي ﷺ، بل ولا عن أحدٍ من أصحابه رضي الله عنه خبرٌ بأنَّ الله تعالى نبأهم، وإنما احتجَّ مَنْ قال بأنهم نَبِئوا بقوله تعالى في آيتي «البقرة» و«النساء»: ﴿وَالْأَسْبَاطُ﴾ [البقرة: ١٣٦] وفسَّر ذلك بأولاد يعقوب، والصوابُ أنه ليس المرادُ بهم أولاده لُصْلِيهِ بل ذُرِّيَّتَهُ، كما يقال لهم: بنو إسرائيل، وكما يقال لسائر الناس: بنو آدم. وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [١٥٩] وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا أُمَّةً [الأعراف: ١٥٩-١٦٠] صريحٌ في أنَّ الأسباط هم الأمم من بني إسرائيل وكلِّ سبط أمةٌ، وقد صرَّحوا بأنَّ الأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من بني إسماعيل، وأصلُ السبط كما قال أبو سعيد الضرير: شجرةٌ واحدةٌ ملتقمةٌ كثيرةُ الأغصان، فلا معنى لتسمية الأبناء الاثني عشر أسباطاً قبل أن ينتشر عنهم الأولاد، فتخصيصُ الأسباط في الآية ببنيه عليه السلام لُصْلِيهِ غلطٌ لا يدلُّ عليه اللفظ ولا المعنى، وَمَنْ ادَّعاه فقد أخطأ خطأً بيناً.

والصوابُ أيضاً أنهم إنَّما سُمُّوا أسباطاً من عهد موسى عليه السلام، ومن حيثُ كانت فيهم النبوة، فإنه لم يُعرَف فيهم نبيٌّ قبله إلا يوسف، ومما يؤيِّد ذلك أنه سبحانه لَمَّا ذكر الأنبياء من ذرية إبراهيم قال: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾

(١) في زاد المسير ٤/ ١٨٨.

(٢) تفسير أبي الليث ١/ ١٦١-١٦٢ و٤٠٤، والوسيط ١/ ٢٢٠ و٢/ ٦٠١. وينظر الحاوي ١/ ٤٨١.

(٣) كما في الحاوي ١/ ٤٨١-٤٨٣.

الآيات [الأنعام: ٨٤] فذكر يوسف وَمَنْ معه ولم يذكر الأسباط، ولو كان إخوة يوسف قد نَبَّئُوا كما نَبَّيْ لَذَكُرُوا كما ذُكِرَ.

وأيضاً إِنَّ الله تعالى ذكر للأنبياء عليهم السلام من المحامد والثناء ما يناسب النبوة وإن كان قبلها. وجاء في الحديث: «أكرم الناس يوسف بنُ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، نبيُّ ابنِ نبيٍّ»<sup>(١)</sup> فلو كانت إخوته أنبياء كانوا قد شاركوه في هذا الكرم. وهو سبحانه لَمَّا قَصَّ قصتهم وما فعلوا بأخيهام ذكر اعترافهم بالخطيئة وطلبهم الاستغفار من أبيهم، ولم يذكر من فضلهم ما يناسب النبوة وإن كان قبلها، بل ولا ذكر عنهم توبةً باهرةً كما ذكر عمن ذنبه دون ذنبهم، ولم يذكر سبحانه عن أحدٍ من الأنبياء قبل النبوة ولا بعدها أنه فعل مثل هذه الأمور العظيمة من عقوق الوالد، وقطيعة الرحم، وإرقاق المسلم وبيعه إلى بلاد الكفر، والكذب البين، إلى غير ذلك مما حكاه عنهم، بل لو لم يكن دليلٌ على عدم نبوتهم سوى صدور هذه العظائم منهم لكفى؛ لأنَّ الأنبياء معصومون عن صدور مثل ذلك قبل النبوة وبعدها عند الأكثرين، وهي أيضاً أمورٌ لا يطيقها مَنْ هو دون البلوغ، فلا يصحُّ الاعتذار بأنها صدرت منهم قبله وهو لا يمنع الاستنباء بعدُ.

وأيضاً ذكر أهلُ السَّير أنَّ إخوة يوسف كلهم ماتوا بمصر، وهو أيضاً مات بها لكن أوصى بنقله إلى الشام، فنقله موسى عليه السلام، ولم يُذكر في القرآن أنَّ أهل مصر قد جاءهم نبيٌّ قبل موسى غير يوسف، ولو كان منهم نبيٌّ لذكر. وهذا دون ما قبله في الدلالة كما لا يخفى.

والحاصلُ أنَّ الغلط في دعوى نبوتهم إنما جاء مِنْ ظَنِّ أنهم هم الأسباط<sup>(٢)</sup>، وليس كذلك، إنما الأسباط أمةٌ عظيمةٌ، ولو كان المراد بالأسباط أبناء يعقوب لقال سبحانه: ويعقوب وبنه: فإنه أَيْبَنُ وأَوْجَزُ، لكنه عبَّرَ سبحانه بذلك إشارةً إلى أنَّ النبوة حَصَلَتْ فيهم من حين تقطيعهم أسباطاً من عهد موسى عليه السلام، فليحفظ.

(١) أخرجه بنحوه البخاري (٣٣٥٣)، ومسلم (٢٣٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) جاء في هامش الأصل و(م): سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى أنَّ منهم مَنْ استدلَّ على نبوتهم بغير ذلك، وأن فيه ما فيه. اهـ.

هذا وَلَمَّا نَبَّهْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَنَّ لِرُؤْيَاهُ شَأْنًا عَظِيمًا وَحَذَّرَهُ مِمَّا حَذَّرَهُ، شَرَعَ فِي تَعْبِيرِهَا وَتَأْوِيلِهَا عَلَى وَجْهِ إِجْمَالِيٍّ فَقَالَ: ﴿وَكَذَلِكَ يَجَنِّبُكَ رَبُّكَ﴾ أَي: يَصْطَفِيكَ وَيَخْتَارُكَ لِلنَّبَوَّةِ، كَمَا رَوَى عَنْ الْحَسَنِ. أَوْ لِلسُّجُودِ لَكَ كَمَا رَوَى عَنْ مِقَاتِلٍ. أَوْ لِأُمُورٍ عَظَامٍ كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(١)</sup>، فَيَشْمَلُ مَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا يَشْمَلُ إِغْنَاءَ أَهْلِهِ وَدَفْعَ الْقَحِطِ عَنْهُمْ بِبَرَكَتِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَعَلَّ خَيْرَ الْأَقْوَالِ أَوْسَطُهَا<sup>(٢)</sup>.

وَأَصْلُ الْاجْتِبَاءِ مِنْ جَبَّيْتُ الشَّيْءَ: إِذَا حَصَلَتْهُ لِنَفْسِكَ، وَفَسَّرُوهُ بِالِاخْتِيَارِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُجْتَبَى مَا يُخْتَارُ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ اجْتِبَاءَ اللَّهِ تَعَالَى الْعَبْدَ تَخْصِيصُهُ إِيَّاهُ بِفِيضٍ إِلَهِيٍّ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ أَنْوَاعٌ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ بِلَا سَعْيٍ مِنَ الْعَبْدِ، وَذَلِكَ مَخْتَصٌّ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَمَنْ يَقَارِبُهُمْ مِنَ الصَّدِّيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ.

وَالْمَشَارُ إِلَى بـ «ذَلِكَ» إِنَّمَا الْاجْتِبَاءُ لِمِثْلِ تِلْكَ الرُّؤْيَا، فَالْمَشَبَّةُ وَالْمَشَبَّهُ بِهٍ مُتَغَايِرَانِ، وَإِنَّمَا لِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْمَشَبَّةُ وَالْمَشَبَّهُ بِهٍ، وَ«كَذَلِكَ» فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ صِفَةٍ لِمَصْدَرٍ مُقَدَّرٍ، وَقُدِّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>. وَقِيلَ هُنَا: إِنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: الْأَمْرُ كَذَلِكَ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذِكْرِ الرَّبِّ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ مِنَ اللَّطْفِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَصْرَحْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَفَاصِيلِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الرُّؤْيَا حَذَرًا مِنْ إِذَاعَتِهِ عَلَى مَا قِيلَ.

﴿وَيَعْلَمُكَ﴾ ذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى أَنَّهُ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ غَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ التَّشْبِيهِ أَرَادَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَأْكِيدَ مَقَالَتِهِ وَتَحْقِيقَهَا، وَتَوَطُّيْنَ نَفْسِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّعْبِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، أَي: وَهُوَ يَعْلَمُكَ ﴿مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ أَي: ذَلِكَ الْجِنْسِ مِنَ الْعُلُومِ، أَوْ طَرَفًا صَالِحًا مِنْهُ، فَتَطَّلَعَ عَلَى حَقِيقَةِ مَا أَقُولُ. وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ تَأْكِيدٍ مَا سَبَقَ، وَالْبَعْثُ عَلَى تَلَقُّي مَا سَيَأْتِي بِالْقَبُولِ.

وَعَلَّلَ عَدَمُ دَخُولِهِ تَحْتَ التَّشْبِيهِ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ شَبَّهَ الْاجْتِبَاءَ بِالِاجْتِبَاءِ، وَالتَّعْلِيمُ

(١) فِي الْكَشَافِ ٣٠٣/٢.

(٢) فِي (م): وَسَطُهَا.

(٣) عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ (١٤٣) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

غير الاجتناء فلا يشبه به. ونُظِرَ فيه بأنَّ التعليم نوعٌ من الاجتناء، والنوع يشبه بالنوع.

وقيل: العلة في ذلك أنه يصير المعنى: ويعلمك تعليماً مثل الاجتناء بمثل هذه الرؤيا، ولا يخفى سماجته فإنَّ الاجتناء وجهُ الشَّبه بين المشبه والمشبه به، ولم يلاحظ في التعليم ذلك.

وقال بعض المحققين: لا مانع من جعله داخلاً تحت التشبيه، على أنَّ المعنى بذلك الإكرام بتلك الرؤيا، أي: كما أكرمك بهذه المبشرات يكرمك بالاجتناء والتعليم، ولا يحتاج في ذلك إلى جعله تشبيهيًا وتقدير «كذلك». وأنت تعلم أنَّ المنساق إلى الفهم هو العطف، ولا بأس فيما قرَّره هذا المحقق لتوجيهه، نعم للاستئناف وجهٌ وجيهٌ وإن لم يكن المنساق إلى الفهم.

والظاهر أنَّ المراد من تأويل الأحاديث تعبيرُ الرؤيا؛ إذ هي إخباراتٌ غيبيةٌ يخلقُ الله تعالى بواسطتها اعتقاداتٍ في قلب النائم حسبما يشاؤه، ولا حَجَرَ عليه تعالى. أو أحاديث المَلَكِ إن كانت صادقة، أو النفس أو الشيطان إن لم تكن كذلك.

وذكر الراغب<sup>(١)</sup> أنَّ التأويل من الأوَّل وهو الرجوعُ، وذلك ردُّ الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً، فالأوَّلُ كقوله سبحانه: ﴿وَمَا يَكْمُنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] والثاني كقوله:

وللنوى قبلَ يومِ البَينِ تأويلٌ<sup>(٢)</sup>

وجاء الأوَّلُ بمعنى السياسة التي يراعى مآلها، يقال: ألنا وإيلَ علينا<sup>(٣)</sup>. اهـ.

وشاع التأويلُ في إخراج الشيء عن ظاهره.

و«الأحاديث» جمع تكسيرٍ لحديثٍ على غير قياس، كما قالوا: باطل وأباطيل،

(١) في مفرداته (أول).

(٢) وصدّره: وللأحبة أيامٌ تذكُّرُها، والبيت لعبدة بن الطيب كما في المفضليات ص ١٣٦.

(٣) أي: قد سُئِنَا وساسنا غيرنا، وهذا المثل يروى أن زياد بن أبيه قاله في خطبته. كتاب

الأمثال لأبي عبيد ص ١٠٦.

وليس باسم جمع له لأن النحاة قد شَرَطُوا في اسم الجمع أن لا يكون على وزنٍ يختصُّ بالجمع كمفاعيل، وممن صرح بأنه جمعُ الزمخشريُّ في «المفصل»، وهو مراده من اسم الجمع في «الكشاف»<sup>(١)</sup> فإنه كغيره كثيراً ما يُطْلَقُ اسمُ الجمع على الجمع المخالف للقياس، فلا مخالفة بين كلاميه.

وقيل: هو جمعُ أحداثٍ. وردَّ بأنَّ الأحداثَ: الحديثُ المضحك كالخرافة، فلا يناسب هنا ولا في أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام أن يكون جمعُ أحداثٍ، وقال ابن هشام: الأحداثُ من الحديث ما يُتَحَدَّثُ به، ولا تُستعمل إلا في الشر.

ولعل الأمر ليس كما ذكروا، وقد نصَّ المبرِّدُ على أنها تَرِدُ في الخير، وأنشد قول جميل<sup>(٢)</sup> وهو مما سار وغار:

وكنْتُ إذا ما جئتُ سَعْدَى أزورها أرى الأرض تُطَوِّى لي وَيَذْنُو بعِيدُها  
من الحَفِرَاتِ البيضِ ودَّ جليْسُها إذا ما انقضت أحداثُها لو تعيْدُها<sup>(٣)</sup>

وقيل: إنهم جمعوا حديثاً على أحداثٍ، ثم جمعوا الجمع على أحاديث، كقطيع وأقطعة وأقاطيع.

وكونُ المراد من تأويل الأحاديث تعبيرَ الرؤيا هو المرويُّ عن مجاهد والسديِّ. وعن الحسن أنَّ المراد عواقب الأمور. وعن الزجاج أنَّ المراد بيانُ معاني أحاديث الأنبياء والأمم السالفة والكتب المنزلة<sup>(٤)</sup>.

وقيل: المراد بالأحاديث: الأمورُ المحدثَةُ من الروحانيات والجسمانيات<sup>(٥)</sup>،

(١) ٣٠٣/٢.

(٢) كذا نقل المصنف عن الشهاب في الحاشية ١٥٧/٥، ولم نقف على من نسب لجميل، وينظر التعليق الذي بعده.

(٣) الكامل للمبرد ٨٠٤/٢، وحاشية الشهاب ١٥٧/٥، ولم ينسبهما المبرد، ونسبا لكثير عزة، وهما في ديوانه ص ١٢٦، وينسبان أيضاً لنصيب بن رباح، وهما في ديوانه ص ٨٢. وورد البيت الثاني في ديوان مجنون ليلى ص ١٠٨.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٩٢/٣، وأجاز الزجاج أيضاً أن يكون المراد بالأحاديث تأويل الرؤيا.

(٥) في الأصل: من روحانيات وجسمانيات.



وبتأويلها كيفية الاستدلال بها على قدرة الله تعالى وحكمته وجلالته. والكلُّ خلافُ الظاهر فيما أرى.

﴿وَرَبِّكَ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ﴾ بأنَّ يَصِلَ نعمة الدنيا بنعمة الآخرة، أو بأنَّ يَضُمَّ إلى النبوة المستفادة من الاجتباء المُلْك ويجعله تنمة لها، أو بأنَّ يَضُمَّ إلى التعليم الخلاص من المحن والشدائد.

وتوسيطُ ذكر التعليم لكونه من لوازم النبوة والاجتباء، ولرعاية ترتيب الوجود الخارجي، ولأنَّ التعليم وسيلة إلى إتمام النعمة، فإنَّ تعبيره لرؤيا صاحبي السجن ورؤيا الملك صار ذريعة إلى الخلاص من السجن والاتصال بالرياسة العظمى.

وفسّر بعضهم الاجتباء بإعطاء الدرجات العالية كالمُلْك والجلالة في قلوب الخلق، وإتمام النعمة بالنبوة، وأيدَّ بأنَّ إتمام النعمة عبارة عمّا تصير به النعمة تامة كاملة خالية عن جهات النقصان، وما ذاك في حقِّ البشر إلا النبوة، فإنَّ جميع مناصب الخلق ناقصة بالنسبة إليها.

وجوّز أنَّ تُعدَّ نفسُ الرؤيا من نعم الله تعالى عليه، فيكون جميع النعم الواصلة إليه بحسبها مصداقاً لها تماماً لتلك النعمة، ولا يخلو عن بُعْدٍ.

وقيل: المراد من الاجتباء إفاضة ما يستعد به لكلِّ خيرٍ ومَكْرَمَةٍ، ومن تعليم تأويل الأحاديث تعليمُ تعبيرِ الرؤيا، ومن إتمام النعمة عليه تخليصه من المحن على أتم وجه، بحيث يكون مع خلاصه منها ممن يُخَضَّعُ له، ويكون في تعليم التأويل إشارة إلى استنبائه؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا بالوحي.

وفيه أنَّ تفسير الاجتباء بما ذكر غيرُ ظاهر، وكونُ التعليم فيه إشارة إلى الاستنباء في حيز المنع، وما ذكر من الدليل لا يثبتُه، فإنَّ الظاهر أنَّ إخوته كانوا يعلمون التأويل، وإلا لم ينه أبوه عليه السلام عن اقتصاص رؤياه عليهم خوف الكيد، وكونهم أنبياء إذ ذاك مما لم يذهب إليه ذاهبٌ ولا يكاد يذهب إليه أصلاً. نعم ذكروا أنه لا يَعْرِفُ التعبير كما لا ينبغي إلّا من عرف المناسبات التي بين الصُّور ومعانيها، وعرف مراتب النفوس التي تظهر في حضرة خيالاتهم بحسبها، فإنَّ أحكام الصورة الواحدة تختلف بالنسبة إلى الأشخاص المختلفة المراتب، وهذا عزيزُ الوجود، وقد

ثبت الخطأ في التعبير من علماء أكابر، فقد روى أبو هريرة أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إني رأيت ظُلَّةً<sup>(١)</sup> ينطف منها السَّمْنُ والعسل، وأرى الناس يتكفّفون<sup>(٢)</sup> في أيديهم، فالمستكثِرُ والمستقلُّ، وأرى سبيّاً واصلاً من السماء إلى الأرض، فأراك يا رسول الله أخذت به فعلوّت، ثم أخذ به رجلٌ آخرُ فعَلَا، ثم أخذ به رجلٌ آخرُ فعَلَا، ثم أخذ به رجلٌ آخرُ ففانقطع به ثم وُصِلَ له فعَلَا. فقال أبو بكر رضي الله عنه: أي رسول الله بأبي أنت وأمي والله لتدعني فلاعُبرها. فقال عليه الصلاة والسلام: «عبرها»، فقال: أمّا الظُلَّةُ فظُلَّةُ الإسلام، وأمّا ما ينطف من السمن والعسل فهو القرآن لينه وحلاوته، وأمّا المستكثِر والمستقلُّ فالمستكثِر من القرآن والمستقلُّ منه، وأمّا السببُ الواصل من السماء إلى الأرض فهو الحقُّ الذي أنت عليه، تأخُذُ به فيُعَلِّك الله تعالى، ثم يأخذ به رجلٌ بعدك فيعلو به، ثم آخرُ بعده فيعلو به، ثم آخرُ بعده فيعلو به، ثم آخرُ فينقطع به ثم يوصلُ له فيعلو به، أي رسول الله، لتحدثني أصبتُ أم أخطأت؟ فقال النبي ﷺ: «أصبتَ بعضاً وأخطأتَ بعضاً»، فقال: أقسمتُ بأبي وأمي لتحدثني يا رسول الله ما الذي أخطأتُ؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تُقسِم»<sup>(٣)</sup>. اهـ. اللهم إلا أن يُدعى أن المراد التعليم على الوجه الأكمل بحيث لا يخطئ من يخطئ به، وهو يستدعي كونَ الرجل بحيث يعرف المناسبات ومراتب النفوس، ويُلْتزَم القول بأن ذلك لا يكون إلا نبياً.

واختير أن المراد بالاجتباء الاصطفاء للنبوة، وبتعليم التأويل ما هو الظاهر، وبإتمام النعمة تخليصه من المكاره، ويكون قوله عليه السلام: (يَبْقَى لَا نَقْصُ رِيَاكَ عَلَيْكَ إِخْوَانِكَ) إشارة إجمالية منه إلى تعبير الرؤيا كما لا يخفى على من له ذوق، وهو أيضاً متضمنٌ للبشارة، وهذا إردافٌ لها بما هو أجلُّ في نظر يوسف عليه السلام ووجهٌ توسيط التعليم عليه لا يخفى، وحاصل المعنى: كما أكرمك بهذه

(١) أي: سحابة لها ظلٌّ. فتح الباري ١٢/٤٣٤.

(٢) أي: يأخذون بأنكفهم. الفتح ١٢/٤٣٤.

(٣) أخرجه أحمد (٢١١٤)، والبخاري (٧٠٤٦)، ومسلم (٢٢٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرجه مسلم أيضاً (٢٢٦٩) من حديث ابن عباس أو أبي هريرة. وأخرجه أبو داود (٤٦٣٢)، والترمذي (٢٢٩٣) من حديث ابن عباس قال: كان أبو هريرة يحدث أن رجلاً... الحديث، وينظر فتح الباري ١٢/٤٣٣.

المبشرة الدالة على سجود إخوتك لك ورفعة شأنك عليهم يكرمك بالنبوة والعلم الذي تعرفت به تأويل أمثال ما رأيت، وإتمام نعمته عليك ﴿وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ﴾ بالخلاص من المكاره، وهي في حق يوسف عليه السلام مما لا يخفى، وفي حق آل يعقوب<sup>(١)</sup>، والمراد بهم أهل من بنيه وغيرهم، وأصله: أهل، وقيل: أول، وقد حققناه في غير ما كتاب<sup>(٢)</sup>، ولا يستعمل إلا فيمن له خطر مطلقاً، ولا يضاف لِمَا لا يعقل ولو كان ذا خطر بخلاف أهل، فلا يقال: آل الحجام، ولا: آل الحرم، ولكن: أهل الحجام، وأهل الحرم. نعم قد يضاف لِمَا نزل منزلة العاقل، كما في قول عبد المطلب:

وانصُرْ على آل الصليب<sup>(٣)</sup> وعابديه اليوم آلك<sup>(٤)</sup>

وفيه ردٌّ على أبي جعفر الزبيدي حيث زعم عدَمَ جواز إضافته إلى الضمير لعدم سماعه مضافاً إليه. ويعقوب كابنه اسم أعجمي لا اشتقاق له، فما قيل من أنه إنما سمي بذلك لأنه خرج من بطن أمه عقب أخيه العيص، غير مرضي عند الجلة = الفاقة والقحط وتفرق السمل، وغير ذلك مما يعم أو يخص.

ومنهم من فسّر الآل بالبنين، وإتمام النعمة بالاستنباء، وجعل حاصل المعنى: يمنُّ عليك وعلى سائر أبناء يعقوب بالنبوة، واستدلَّ بذلك على أنهم صاروا بعد أنبياء.

وفي «إرشاد العقل السليم»<sup>(٥)</sup>: إنَّ رؤية يوسف عليه السلام إخوته كواكب يُهتدى بأنوارها من نعم الله تعالى عليهم؛ لدلالاتها على مصير أمرهم إلى النبوة، فيقع كلُّ ما يخرج من القوة إلى الفعل من كمالاتهم بحسب ذلك تماماً لتلك النعمة لا محالة.

(١) جاء في حاشية (م): قوله: في حق آل يعقوب إلخ، هو خبر مقدم، وقوله الآتي: الفاقة والقحط إلخ مبتدأ مؤخر. اهـ.

(٢) ينظر ما سلف ١٦٠/٢ عند تفسير الآية (٤٩) من سورة البقرة.

(٣) جاء في هامش الأصل و(م): بناء على أن الصليب اسم لما يعلقه النصارى في أعناقهم ويعبدونه. اهـ منه.

(٤) الروض الأنف ١/٧٠.

(٥) ٢٥٤/٤.

وأنت تعلم أنَّ ما ذكر لا يصلح دليلاً على أنهم صاروا أنبياء؛ لِمَا علمت من الاحتمالات، والدليلُ إذا طَرَقَ الاحتمالُ بطل به الاستدلال، ورؤيتهم كواكبٌ يُهْتَدَى بأنوارها بمعزلٍ عن أن تكون دليلاً على أنَّ مصيرهم إلى النبوة، وإنما تكون دليلاً على أنَّ مصيرهم إلى كونهم هادين للناس، وهو مما لا يلزمه النبوة، فقد قال ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»<sup>(١)</sup> ونحن لا ننكر أنَّ القوم صاروا هادين بعد أن منَّ الله تعالى عليهم بالتوبة، بل هم لعمرى حينئذٍ من أجلة أصحاب نبيهم. وقد يقال أيضاً: إنه لو دلَّ رؤيتهم كواكب على أنَّ مصيرهم إلى النبوة لكانت رؤيته أمه قمرأ أدلَّ على ذلك، ولا قائل به.

وقال بعضهم: لا مانع من أن يراد بـ «آل يعقوب» سائرُ بنيه، وإتمام النعمة إتمامها بالنبوة، لكن لا يثبتُ بذلك نبوتهم بعدُ لجواز أن يراد: يتم نعمته عليك بالنبوة، وعلى آل يعقوب بشيء آخر كالخلاص من المكروه مثلاً، وهذا كقولك: أنعمتُ على زيد وعلى عمرو، وهو لا يقتضي أن يكون الإنعامُ عليهما من نوع واحد؛ لصِدْقِ الكلام بأن تكون قد أنعمت على زيد بمنصبٍ وعلى عمرو بإعطائه ألف دينار، أو بتخليصه من ظالمٍ مثلاً، وهو ظاهر.

ورجَّح بعضهم حملَ الآل على ما يعمُّ الأبناء، بأنه لو كان المراد الأبناء لكان الأظهر الأخصر: وعلى إختوتك، بدل ما في النظم الجليل.

وقيل: إنما اختار ذلك عليه لأنه يتبادر من الإخوة الإخوة الذي نُهي عن الاقتصاص عليهم، فلا يدخل بنيامين، والمراد إدخاله.

وقيل: المراد بـ «آل يعقوب» أتباعه الذين على دينه<sup>(٢)</sup>. وقيل: يعقوب خاصة، على أنَّ الآل بمعنى الشخص. ولا يخفى ما في القولين من البُعْد، وأبعدهما الأخير.

وَمَنْ جَعَلَ إِمْتَامَ النِّعْمَةِ إِشَارَةً إِلَى الْمُلْكِ جَعَلَ الْعُطْفَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمْ يَغْتَنِمُونَ أَثَارَهُ مِنَ الْعِزِّ وَالْجَاهِ وَالْمَالِ<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث موضوع، وينظر ما سلف ٢٠١/١.

(٢) جاء في هامش الأصل: وفي بعض الآثار: آل محمد كلُّ تقى، وفيه مقال. اه منه.

(٣) بعدها في الأصل و(م): هذا، والمثبت من تفسير أبي السعود ٢٥٤/٤، والكلام منه.

﴿كَمَا آتَيْنَاهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾ أي: إتماماً كائناً كإتمام نعمته على أبويك من قبل هذا الوقت، أو من قبلك، والاسمان الكريمان عطف بيان لـ «أبويك»، والتعبير عنهما بالأب مع كونهما أبا جدّه وأبا أبيه، للإشعار بكمال ارتباطه بالأنبياء عليهم السلام، وتذكير معنى: الولد سرُّ أبيه، ليطمئن قلبه بما أخبر به.

وإتمام النعمة على إبراهيم عليه السلام إمّا بالنبوة، وإما باتخاذ خليلاً، وإما بإنجائه من نار عدوّه، وإما من ذبح ولده، وإمّا بأكثر من واحد من هذه. وعلى إسحاق إمّا بالنبوة، أو بإخراج يعقوب من ضلّبه، أو بإنجائه من الذبح وفدائه بذبح عظيم على رواية أنه الذبيح، وذهب إليه غير واحد، وسيأتي إن شاء الله تعالى تحقيقه<sup>(١)</sup>.

وأمر التشبيه على سائر الاحتمالات سهل؛ إذ لا يجب أن يكون من كلّ وجوه والاقتصار في المشبه به على ذكر إتمام النعمة من غير تعرّض للاجتناء من باب الاكتفاء كما قيل، فإن إتمام النعمة يقتضي سابقة النعمة المستدعية للاجتناء لا محالة.

ومعرفته عليه السلام لما أخبر به مما لم تدلّ عليه الرؤيا إمّا بفراصة، وكثيراً ما تصدّق فراصة الوالد بولده كيفما كان الوالد، فما ظنك بفراسته إذا كان نبياً؟ أو بوحى، وقد يدعى أنه استدللّ بالرؤيا على كلّ ذلك.

﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ﴾ بكلّ شيء، فيعلم من يستحقّ المذكورات ﴿حَكِيمٌ﴾ فاعل لكلّ شيء حسبما تقتضيه الحكمة، فيفعل ما يفعل جرياً على سنن علمه وحكمته، والجملة استئناف لتحقيق الجمل المذكورة.

﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ﴾ أي: في قصصهم. والظاهر أن المراد بالإخوة هنا ما أريد بالإخوة فيما مر، وذهب جمع إلى أنهم هناك بنو علاته. وجوز أن يراد بهم هاهنا ما يشمل من كان من الأعيان؛ لأنّ لبنيامين أيضاً حصّة من القصة، ويُبْعِدُه على ما قيل: «قالوا» الآتي.

(١) إثر تفسير الآية [١١٣] من سورة الصافات.

﴿أَيُّتْ﴾ علاماتٌ عظيمةُ الشأنِ دالةٌ على عظيمِ قُدرةِ الله تعالى القاهرة وحكمته الباهرة ﴿لِلسَّائِلِينَ﴾ (٧) ﴿لِكُلِّ مَنْ سَأَلَ عَنْ قِصَّتِهِمْ وَعَرَفَهَا، أَوْ لِلطَّالِبِينَ لِلآيَاتِ الْمُعْتَبِرِينَ بِهَا، فَإِنَّهُمْ الْوَاقِفُونَ عَلَيْهَا الْمُتَفَعِّلُونَ بِهَا دُونَ مَنْ عَدَّاهُمْ مِمَّنْ أُنْزِلَتْ عَنْهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾﴾ (يوسف: ١٠٥) فالمراد بالقصة نفسُ المقصوص.

أو على نبوته عليه الصلاة والسلام للذين سألوه عن قصتهم - حَسْبَمَا عَلِمَتْ فِي بَيَانِ سَبَبِ النُّزُولِ - فَأَخْبَرَهُم ﷺ بِذَلِكَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ مِنْ أَحَدٍ وَلَا قِرَاءَةٍ كِتَابٍ، فَالمرادُ بالقصة اقتصاصُها، وجمعُ «الآيات» حينئذٍ قيل: للإشعار بأنَّ اقتصاصَ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنَ الْقِصَّةِ آيَةٌ بَيِّنَةٌ كَافِيَةٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى نُبُوَّتِهِ ﷺ، وقيل: لتعدُّدِ جهة الإعجاز لفظاً ومعنى.

وزعم بعض الجلَّة أن الآية من باب الاكتفاء<sup>(١)</sup>، والمراد: آياتٌ للذين يَسْأَلُونَ والذين لَا يَسْأَلُونَ، ونظيرُ ذلك قوله سبحانه: ﴿سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] وَحَسَنَ ذَلِكَ لِقُوَّةِ دَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَحْذُوفِ.

وقال ابن عطية: إنَّ المراد من «السائلين» الناسُ، إلا أنه عدل عنه تحضيضاً على تعلُّمِ مثل هذه القصة لِمَا فِيهَا مِنْ مَزِيدِ الْعِبَرِ<sup>(٢)</sup>. وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ لَا يَخْلُو عَنْ بَعْدِ.

وقرأ أهل مكة وابن كثير ومجاهد: «آية» على الإفراد<sup>(٣)</sup>. وفي مصحف أبي: «عبرةٌ للسائلين»<sup>(٤)</sup>. ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾ بِنِيَامِينَ، وَتَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ لاختصاصه بالأخوة من جانبي الأم والأب، وهي أقوى من الأخوة من أحدهما، ولم يذكروه باسمه إشعاراً بأنَّ محبة يعقوب عليه السلام له لأجل شقيقه يوسف عليه السلام، ولذا لم يتعرَّضوه بشيءٍ مما أَوْقَعَ يَوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامَ.

(١) هو أن يقتضي المقام شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة. الإتيان ٨٣٠/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٢٢١/٣.

(٣) التيسير ص ١٢٧، والنشر ٢/٢٩٣ عن ابن كثير، والكلام من البحر ٥/٢٨٢.

(٤) المحرر الوجيز ٢٢١/٣، والبحر ٥/٢٨٢.

واللامُ للابتداء، و«يوسف» مبتدأ، و«أخوه» عطف عليه. وقوله سبحانه: ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا مَنَا﴾ خبرٌ ومتعلِّقٌ به، وهو أفعُلُ تفضيلٍ من المبني للمفعول شذوذاً، ولذا عدِّي بـ «إلى»، حَسْبَمَا ذكروا من أَنَّ «أفعل» من الحبِّ والبغضِ يعدَّى إلى الفاعل معنًى بالي، وإلى المفعول باللام وفي؛ تقول: زيدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ من بكر، إذا كنتَ تُكَبِّرُ محبَّتَه، و«لي» و«في» إذا كان يحبُّكَ أكثر من غيره.

ولم يثنَّ مع أن المخبرَ عنه به اثنان؛ لأنَّ «أفعل من كذا» لا يفرِّقُ فيه بين الواحد وما فوقه، ولا بين المذكَر وما يقابله، بخلاف أخويه، فإنَّ الفرق واجبٌ في المحلِّي، جائزٌ في المضاف إذا أريد تفضيلُه على المضاف إليه، وإذا أريد تفضيلُه مطلقاً فالفرق لازمٌ.

وجيءَ بلام الابتداء لتحقيق مضمون الجملة وتأكيده، أي: كثرةُ حُبِّه لهما أمرٌ ثابتٌ لا شبهةَ فيه ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ أي: الحالُ أَنَا جماعةٌ قادرون على خدمته والجدُّ في منفعتِه دونهما.

والعُصْبَةُ والعصابةُ على ما نقل عن الفراء: العشرةُ فما زاد<sup>(١)</sup>، سُمُوا بذلك لأنَّ الأمور تُعصبُ بهم، أي: تُشدُّ فتَقْوَى.

وعن ابن عباس أنَّ العصبه ما زاد على العشرة، وفي روايةٍ عنه أنها ما بين العشرة والأربعين. وعن مجاهد أنها من عشرةٍ إلى خمسةٍ عَشَرَ. وعن مقاتل: هي عشرة. وعن ابن جبير: ستة أو سبعة. وقيل: ما بين الواحد إلى العشرة. وقيل: إلى خمسة عشر.

وعن ابن زيد والزجاج وابن قتيبة: هي الجماعةُ مطلقاً<sup>(٢)</sup>، ولا واحدَ لها من لفظها كالتَّغَرِّ والرَّهْطِ.

وقيل: الثلاثة نفرٌ، وإذا زادوا فهم رَهْطٌ إلى التسعة، فإذا زادوا فهم عصبَةٌ؛ ولا يقال لأقلَّ من عشرة: عصبه.

(١) معاني القرآن للفراء ٣٦/٢.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٩٣/٣، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢١٢.

وروى النزال بن سبرة عن عليّ كرم الله تعالى وجهه أنه قرأ بنصب «عصبة»<sup>(١)</sup> فيكون الخبرُ محذوفاً، و«عصبة» حالٌ من الضمير فيه، أي: نجتمع عصبةً، وقدّر ذلك ليكون في الحال دلالةٌ على الخبر المحذوف؛ لما فيها من معنى الاجتماع. وزعم ابن المنير أنَّ الكلام على طريقة:

أنا أبو النجم وشِغري وشِغري<sup>(٢)</sup>

والتقديرُ: ونحن نحن عصبةٌ، وحُذف الخبر لمساواته المبتدأ وعدم زيادته عليه لفظاً، ففي حذفه خلاصٌ من تكرار اللفظ بعينه مع دلالة السياق على المحذوف، ولا غَرَو في وقوع الحال بعد «نحن» لأنه بالتقدير المذكور كلامٌ تامٌّ فيه من الفخامة ما فيه، وقدّر في ﴿هَٰؤُلَاءِ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] على قراءة النصب مثلُ ذلك<sup>(٣)</sup>. وفيه أنَّ الفخامة إنما تجيء من التكرار فلا يجوزُ الحذف، على أنَّ الدلالة على المحذوف غيرُ بيّنة.

وعن ابن الأنباري أنَّ ذلك كما تقول العرب: إنما العامريُّ عِمَّتَه، أي: يتعهّد ذلك<sup>(٤)</sup>، والدالُّ على المحذوف فيه «عِمَّتَه» فإنَّ الفعلَ للحالة التي يستمرُّ عليها الشخصُ، فيلزمُ لا محالةً تعهّده لها.

والأوّلَى أن يُعتبر نظير قول الفرزدق: يا لَهْذَمُ حُكْمَكَ مُسَمَّطاً، فإنه أراد كما قال المبرّد: حُكْمَكَ لك مُسَمَّطاً، أي: مثبتٌ نافذٌ غيرُ مردودٍ<sup>(٥)</sup>. وقد شاع هذا فيما بينهم، لكنْ ذكروا أنَّ فيه شذوذاً من وجهين، والآيةُ على قراءة الأمير كرم الله تعالى وجهه أكثرُ شذوذاً منه كما لا يخفى على المتدرب في علم العربية.

(١) القراءات الشاذة ص ٦٢، والبحر ٢٨٣/٥، والكشاف ٣٠٥/٢.

(٢) ديوان أبي النجم المعجلي ص ٩٩، وسلف ٤١٧/٢ و ٣١٠/٧ و ٤٧٥.

(٣) الانتصاف ٣٠٤/٢، والقراءة بالنصب في الآية المذكورة سلفت ص ٣٨ من هذا الجزء.

(٤) سمعه من ابن الأنباري ابن خالويه كما ذكر في القراءات الشاذة ص ٦٢. والعِمَّة بالكسر: الاعتماد. القاموس (عمم).

(٥) الكامل ٦١٦-٦١٧، ولقول الفرزدق هذا قصة، وفيها أن لهْذَمَ أن لهْذَمَ مكاتِبَ لبني منقر ضَعُف عن حمل ما كوتب به، فأتى قبر غالب والد الفرزدق فاستجار به، ثم أتى الفرزدق فأخبره خبره وذكر له في ذلك شعراً، فقال له الفرزدق تلك الجملة، وينظر تنمة القصة في الكامل ٦١٢/٢.



﴿إِنَّ أَبَانَا﴾ أي: في ترجيحهما علينا في المحبة مع فَضْلِنَا عليهما وكونهما بمعزلٍ عن كفاية الأمور ﴿لَنِي ضَلَالٍ﴾ أي: خطأ في الرأي، وذهابٍ عن طريق التعديل اللائق من تنزيل كلِّ منَّا منزَلته ﴿ثُمَّ يَنْبَغِي﴾ ظاهر الحال. وجعل الضلال ظرفاً لتمكنه فيه، ووصفه بالمبين إشارةً إلى أنَّ ذلك غيرُ مناسبٍ بزعمهم، والتأكيد لمزيد الاعتناء.

يُروى أنه عليه السلام كان أحبَّ إليه لِمَا يرى فيه من <sup>(١)</sup> المخايل، وكانت إخوته يحسدونه، فلَمَّا رأى الرؤيا تضاعفت له المحبة، فكان لا يصبر عنه ويضمه كلَّ ساعةٍ إلى صدره، ولعله أحسَّ قلبه بالفراق، فتضاعف لذلك حسدُهم حتى حملهم على ما قصَّ الله تعالى عنهم.

وقال بعضهم <sup>(٢)</sup>: إِنَّ سبب زيادة حبه عليه السلام ليوسف وأخيه صغرهما وموت أمهما، وحُبَّ الصغير أمرٌ مركوزٌ في فطرة البشر، فقد قيل لابنة الحسن: أيُّ بنيك أحبُّ إليك؟ قالت: الصغير حتى يكبر، والغائب حتى يقدّم. والمريض حتى يشفى. وقد نظم بعض الشعراء في محبة الولد الصغير قديماً وحديثاً، ومن ذلك ما قاله الوزير أبو مروان عبد الملك بن إدريس الجزيري <sup>(٣)</sup> من قصيدة بعث بها إلى أولاده وهو في السجن:

وصغيرهم <sup>(٤)</sup> عبدُ العزيز فلأنني أطوي لفُرقتَه جوًى لم يَصْغُرِ  
ذاك المقدمُ في الفؤاد وإنَّ غداً كفوّاً لكم في المنتمى والعنصر  
إنَّ البنان الخمسَ أكفأُ معاً والحليُّ دون جميعها للخنصر  
وإذا الفتى فَقَدَ الشبابَ سما له حبُّ البنينَ ولا كحبِّ الأصغر

وفيه أنَّ منشأ زيادة الحبِّ لو كانت ما ذكر لكان بنيامين أوفر حظاً في ذلك؛ لأنه أصغرُ من يوسف عليه السلام كما يدلُّ عليه قولهم: إِنَّ أمهما ماتت في نفاسه،

(١) بعدها في (م): أن، وهو خطأ. ينظر تفسير البياضوي مع حاشية الشهاب ١٥٨/٥.

(٢) هو قول ابن عطية في المحرر الوجيز ٢٢١/٣، وأبو حيان في البحر ٢٨٢/٥ والكلام منه.

(٣) الكاتب، أحد وزراء الدولة العامية بالأندلس وكاتبها، كان عالماً أديباً شاعراً، مات قبل الأربع مئة بمدة. الوافي بالوفيات ١٥٣/١٩، وجذوة المقتبس ص ٢٨٠.

(٤) في البحر: وصغيركم.

وَالْآيَةُ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مَشِيرَةً إِلَى أَنَّ مُحَبَّتَهُ لِأَجْلِ شَقِيْقِهِ يُوْسُفَ، فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَعْوَّلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَحَبَّهُ أَكْثَرَ مِنْهُمْ لَمَّا رَأَى فِيهِ مِنْ مَخَائِلِ الْخَيْرِ مَا لَمْ يَرَ فِيهِمْ، وَزَادَ ذَلِكَ الْحُبُّ بَعْدَ الرُّؤْيَا لِتَأْكِدِهَا تِلْكَ الْأَمَارَاتُ عِنْدَهُ.

وَلَا لَوْمَ عَلَى الْوَالِدِ فِي تَفْضِيلِهِ بَعْضَ وَلَدِهِ عَلَى بَعْضٍ فِي الْمَحَبَّةِ لِمِثْلِ ذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ الْمَحَبَّةَ لَيْسَتْ مِمَّا تَدْخُلُ تَحْتَ وَسْعِ الْبَشَرِ، وَالْمَرْءُ مَعْذُورٌ فِيمَا لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَهُ.

نَعَمْ ظَنَّ أَبْنَاؤُهُ أَنَّ مَا كَانَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا كَانَ عَنْ اجْتِهَادٍ، وَأَنَّهُ قَدْ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، وَالْمَجْتَهِدُ يَخْطِئُ وَيُصِيبُ وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا، وَبِهَذَا يَنْحَلُّ مَا قِيلَ: إِنَّهُمْ إِنْ كَانُوا قَدْ آمَنُوا بِكَوْنِ أَبِيهِمْ رَسُولًا حَقًّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى فَكَيْفَ اعْتَرَضُوا، وَكَيْفَ زَيَّفُوا طَرِيقَتَهُ وَطَعَنُوا فِيمَا هُوَ عَلَيْهِ؟ وَإِنْ كَانُوا مَكْذِبِينَ بِذَلِكَ فَهُوَ يَوْجِبُ كُفْرَهُمْ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مِمَّا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَوَجْهُ الْإِنْحِلَالِ ظَاهِرٌ.

﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا حُكِيَ بَعْدَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: (إِذْ قَالُوا) وَقَدْ قَالَه بَعْضُ مِنْهُمْ مُخَاطَبًا لِلْبَاقِينَ، وَكَانُوا رَاضِينَ بِذَلِكَ إِلَّا مَنْ قَالَ: «لَا تَقْتُلُوا» إلخ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَه كُلُّ مِنْهُمْ مُخَاطَبًا لِلْبَقِيَّةِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ هُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْقَاتِلَ رَجُلٌ غَيْرُهُمْ شَاوَرُوهُ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَلَا ثَبْتَ لَهُ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَاتِلَ خِيَّرَهُمْ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: الْقَتْلِ، وَالطَّرْحِ. وَجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: قَالَ بَعْضُ: «أَقْتُلُوا يُوْسُفَ» وَبَعْضُ: «اطْرَحُوهُ».

وَالطَّرْحُ رَمْيُ الشَّيْءِ وَالْقَاوَةُ، وَيُقَالُ: طَرَحْتُ الشَّيْءَ: أَبْعَدْتَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الْوَرْدِ:

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتَرًّا مِنْ الْمَالِ يَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ<sup>(١)</sup> وَنُصِبَ «أَرْضًا» عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَوْفِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(٢)</sup>، أَيِ: أَلْقَوْهُ فِي أَرْضٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْأَرْضِ الَّتِي هُوَ فِيهَا.

(١) ديوان عروة ص ٤٠.

(٢) في المحرر الوجيز ٣/ ٢٢٢.

وقيل: نُصِبَ على أنه مفعول ثانٍ لـ «اطرحوه» لتضمينه<sup>(١)</sup> معنى أنزلوه، فهو كقوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مُزَلًّا مُبَارَكًا﴾ [المؤمنون: ٢٩].

وقيل: منصوبٌ على الظرفية. وردّه ابنُ عطية وغيره بأن ما ينتصبُ على الظرفية المكانية لا يكون إلا مبهماً، وحيث كان المراد: أرضاً بعيدةً عن أرضه لم يكن هناك إبهامٌ<sup>(٢)</sup>. ودُفع بما لا يخلو عن نظر.

وحاصل المعنى: اقتلوه أو غرّبوه فإنَّ التغريب كالقتل في حصول المقصود مع السلامة من إثمه، ولعمري لقد ذكروا أمرين مُرّين، فإنَّ الغربة كربةٌ أيُّ كربةٍ، والله تعالى درُّ مَنْ قال:

حَسَّنُوا الْقَبُولَ وَقَالُوا غَرِبَةٌ      إِنَّمَا الْغَرِبَةُ لِلْأَحْرَارِ ذَبْحُ<sup>(٣)</sup>

﴿يَحِلُّ لَكُمْ وَجْهٌ أَيْكُمْ﴾ بالجزم جوابُ الأمر، والوجهُ: الجارحةُ المعروفة، وفي الكلام كنايةٌ تلويحيةٌ عن خلوص المحبة، ومن هنا قيل: أي: يُقْبَلُ عليكم إقبالةٌ واحدة لا يلتفتُ عنكم إلى غيركم، والمرادُ سلامةُ محبته لهم ممن يشاركهم فيها وينازعهم إياها. وقد فسّر الوجهُ بالذات، والكنايةُ بحالها خلا أن الانتقال إلى المقصود بمرتبتين على الأول وبمرتبة على هذا.

وقيل: الوجهُ بمعنى الذات، وفي الكلام كنايةٌ عن التوجُّه والتقيّد بنظم أحوالهم وتدبيرِ أمورهم؛ لأنَّ خلّوَهُ لهم يدلُّ على فراغه من شغل يوسف عليه السلام، فيشتغل بهم وينظم أمورهم. ولعل الوجه الأَوْجَه هو الأول.

﴿وَتَكُونُوا﴾ بالجزم عطفاً على جواب الأمر، وبالنصب بعد الواو بإضمار «أن»<sup>(٤)</sup>،

(١) في (م): لتضمينه.

(٢) المحرر الوجيز ٢٢٢/٣.

(٣) البيت لفتح الله بن النحاس كما في نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة للمحيي ٥٢٢/٢.

(٤) جاء في حاشية (م): لا يخفى على المتأمل في هذا التفسير حلُّ ما استشكله بعض الناس على تقدير العطف على جواب الأمر من عدم استقامة: إن تقتلوا أو تطرحوا تكونوا من بعده قوماً صالحين. من حيث المعنى، وعندي أن ما أشير إليه من الجواب كالجواب عن نظير هذا الاستشكال في قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ الآية [الفتح: ١] فتأمل ترشد. اهـ منه.

أي: يجتمع لكم خلؤ وجهه والكون ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ أي: بعد يوسف على معنى: بعد الفراغ من أمره، أو: من بعد قتله أو طرحه. فالضمير إمّا ليوسف أو لأحد المصدرين المفهومين من الفعلين.

﴿قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ بالتوبة والتنصّل إلى الله تعالى عمّا جئتم به من الذنب كما روي عن الكلبي، وإليه ذهب الجمهور، فالمراد بالصلاح الصلاح الديني بينهم وبين الله تعالى. ويحتمل أن المراد ذلك لكن بينهم وبين أبيهم بالعدر، وهو وإن كان مخالفاً للذين لكونه كذباً، لكنه موافق له من جهة أنهم يرجون عفو أبيهم وصفحته به ليخلصوا من العقوق على ما قيل. ويحتمل أن يراد الصلاح الديني، أي: صالحين في أمر دنياكم، فإنه ينتظم لكم بعده بخلؤ وجه أبيكم. وإيثار الخطاب في «لكم» وما بعده للمبالغة في حملهم على القبول، فإن اعتناء المرء بشأن نفسه واهتمامه بتحصيل منافعه أتم وأكمل.

﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ﴾ هو يهوذا، وكان رأيته فيه أهون شراً من رأي غيره، وهو القائل: ﴿فَلَنَ أَتْرَحَ الْأَرْضَ﴾ إلخ [يوسف: ٨٠] قاله السدي.

وقال قتادة وابن إسحاق: هو روبيل. وعن مجاهد: أنه شمعون. وقيل: دان. وقال بعضهم: إن أحد هذين هو القائل: «اقتلوا يوسف» إلخ، وأما القائل: ﴿لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ﴾ فغيره. ولعل الأصح أنه يهوذا.

قيل: وإنما لم يذكر أحدٌ منهم باسمه سترأ على المسيء، وكلٌ منهم لم يخل عن الإساءة وإن تفاوتت مراتبها، والقول بأنه على هذا لا ينبغي لأحد أن يعين أحداً منهم باسمه ناسياً بالكتاب ليس بشيء؛ لأن ذلك مقام تفسير، وهو فيه أمر مطلوب.

والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، كأن سائلاً سأل: اتفقوا على ما عرض عليهم من خصلتي الصنيع أم خالفهم في ذلك أحد؟ فقيل: قال قائلٌ منهم: «لا تقتلوا» إلخ. والإتيان بـ «يوسف» دون ضميره لاستجلاب شفقتهم عليه واستعظام قتله وهو هو؛ فإنه يروى أنه قال لهم: القتل عظيم، ولم يصرح بنهيهم عن الخصلة الأخرى، وأحاله على أولوية ما عرض عليهم بقوله: ﴿وَالْقُوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ أي: في قعره

وَعَوَّرِهِ، سَمِّيَ بِهِ لَغَيْبَتِهِ عَنْ عَيْنِ النَّازِرِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْقَبْرِ: غَيَابَةٌ، قَالَ الْمُنْخَلُ السَّعْدِيُّ<sup>(١)</sup>:

إِذَا أَنَا يَوْمًا غَيَّبْتَنِي غَيَابَتِي فَسَيَرُوا بِسَيَرِي فِي الْعَشِيرَةِ وَالْأَهْلِ  
وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: الْغَيَابَةُ فِي الْجَبِّ شِبْهُ كَهْفٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ طَاقٍ فِي الْبَثْرِ فَوْقَ الْمَاءِ يَغِيَّبُ  
مَا فِيهِ عَنِ الْعِيُونِ.

وَالْجَبُّ: الرِّكِيَّةُ الَّتِي لَمْ تُظَوَّ فَإِذَا طُوِيَتْ فَهِيَ بَثْرٌ<sup>(٣)</sup>، قَالَ الْأَعَشَى:  
لَسْتُ كُنْتُ فِي جَبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيتْ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلَمٍ<sup>(٤)</sup>  
وَيُجْمَعُ عَلَى جَبٍّ<sup>(٥)</sup> وَجِبَابٍ وَأَجْبَابٍ، وَسَمِّيَ جَبًّا لِأَنَّهُ جُبٌّ<sup>(٦)</sup> مِنَ الْأَرْضِ،  
أَيُّ: قُطْعٍ، وَسَيَاتِي قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى الْكَلَامُ فِي تَأْنِيثِهِ وَتَذْكِيرِهِ.  
وَقَرَأَ نَافِعٌ: «فِي غَيَابَاتٍ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ<sup>(٧)</sup>، كَأَنَّ لَتِلْكَ الْجَبَّ غَيَابَاتٍ، فِيهِ  
إِشَارَةٌ إِلَى سَعْتِهَا، أَوْ أَرَادَ بِالْجَبِّ الْجَنَسَ، أَيُّ: فِي بَعْضِ غَيَابَاتِ الْجَبِّ.

وَقَرَأَ ابْنُ هَرَمَزٍ: «غَيَابَاتٍ» بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ، وَهُوَ صِغَةُ مَبَالِغَةٍ، وَوَزَنُهُ عَلَى

(١) كَذَا نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْبَحْرِ ٢٨٤/٥، وَذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ٣٠٢/١ عَنِ الْمُنْخَلِ بْنِ سَبِيْعِ الْعَنْبَرِيِّ، وَالْعَنْبَرِيِّ وَالسَّعْدِيِّ شَاعِرَانِ ذَكَرَهُمَا الْأَمْدِيُّ فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ص ٢٧١ وَ ٢٧٢، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ السَّعْدِيَّ فِيمَنْ اسْمُهُ الْمُنْخَلُ، وَقَالَ: لَمْ يَقَعْ إِلَيَّ مِنْ شَعْرِهِ شَيْءٌ، ثُمَّ أوردَ لَهُ بَيْتًا اسْتَشْهَدَ بِهِ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ كَمَا قَالَ. وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِلْمُنْخَلِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَاجِ ٩٤/٣، وَالْكَشَافُ ٣٠٥/٢، وَالْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ ٢٢٢/٣، وَزَادَ الْمَسِيرُ ١٨٥/٤. وَهُوَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَاجِ بِرَوَايَةٍ: غَيْبَتِي مَنِيَّتِي.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(م)، وَالَّذِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ٢٦٣/١١، وَالْبَحْرِ ٢٨٤/٥، وَالدَّرُ الْمَصُونُ ٤٤٦/٦ نَقْلًا عَنِ الْهَرَوِيِّ: شِبْهُ لَجْفٍ، وَاللَّجْفُ: حَفْرٌ فِي جَانِبِ الْبَثْرِ. الْقَامُوسُ (لَجَفَ).

(٣) الرِّكِيَّةُ: الْبَثْرُ، وَطُوِيَ الرِّكِيَّةُ: عَرَشَهَا بِالْحَجَارَةِ وَالْأَجَرِ. اللَّسَانُ (طَوَى).

(٤) دِيوَانُ الْأَعَشَى ص ١٧٣.

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(م)، وَالَّذِي فِي الْمَعَاجِمِ: جَبِيَّةٌ كَقَرْدَةٍ. يَنْظُرُ الْعَيْنُ ٢٥/٦، وَالصَّحَاحُ وَاللَّسَانُ وَالْقَامُوسُ وَالتَّاجُ (جَبَبَ)، وَذَكَرُوا أَنَّ جَبَبَ كَقُبَبَ جَمْعُ الْعَجَبَةِ الَّتِي بِمَعْنَى الثَّوبِ، أَوْ مِنْ أَسْمَاءِ الدَّرْعِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: جَبَبَ.

(٧) التَّيْسِيرُ ص ١٢٧، وَالنَّشْرُ ٢٩٣/٢، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ مِنَ الْعَشْرَةِ.

ما نقل صاحب «اللوامح» يجوز أن يكون فعّالات كحّمّامات، ويجوز أن يكون فيّعات، كشيّطانات في جمع شيطانة<sup>(١)</sup>.

وقرأ الحسن: «غَيْبَةً» بفتحات على أنه في الأصل مصدر كالغلبة، ويحتمل أن يكون جمع غائبٍ كصانع وصنعة<sup>(٢)</sup>.

وفي حرف أبيّ عليه السلام: «غَيْبَةً» بسكون الياء التحتية<sup>(٣)</sup> على أنه مصدرٌ أُريدَ به الغائب.

﴿يَلْقَظُهُ﴾ أي: يأخذه على وجه الصيانة عن الضياع والتلف، فإن الالتقاط أخذُ شيءٍ مُشرّفٍ على الضياع، كذا قيل، وفي «مجمع البيان»: هو أن يجد الشيء ويأخذه من غير أن يحسبه<sup>(٤)</sup>، ومنه قوله:

ومنهلٍ وردّته التقاطاً<sup>(٥)</sup>

﴿بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ أي: بعضُ جماعةٍ تسير في الأرض و«أل» في «السيارة» كما في «الجب»، وما فيهما وفي البعض من الإيهام لتحقيق ما يتوخّاه من ترويع كلامه بموافقته لغرضهم الذي هو تنائي يوسف عليه السلام عنهم بحيث لا يُدرى أثره ولا يُروى خبره.

وقرأ الحسن: «تلتقطه»<sup>(٦)</sup> على التأنيث باعتبار المعنى، كما في قوله:

(١) البحر ٢٨٤/٥، والقراءة ذكرها أيضاً ابن خالويه في القراءات الشاذة ص ٦٢، وابن جني في المحتسب ١/٣٣٣.

(٢) البحر ٢٨٤/٥، والقراءة ذكرها أيضاً في القراءات الشاذة ص ٦٢.

(٣) القراءات الشاذة ص ٦٢، والبحر ٢٨٤/٥، وهي في المحتسب ١/٣٣٣ عن الحسن.

(٤) مجمع البيان ١٢/١٥.

(٥) الرجز لنقادة الأسدي كما في شرح أبيات إصلاح المنطق للسيرافي ص ٢٠٠، واللسان (فرط) و(لقط)، والتاج (فرط) و(لغط) و(لقط)، وعزاه البكري في فصل المقال ١/٥٠٨ لأبي محمد الفقعسي، وهو دون نسبة في إصلاح المنطق ص ٧٩ و ١٠٩، والأمثال لأبي عبيد ص ٣٧٦، والصحاح (لقط)، والمستقصى ٢/٢٨٥، وبعده: لم ألق إذ ورّذته فُرّاطا. قال البكري: أنشده اللغويون شاهداً على لقيته التقاطاً، إلى لقيته من غير طلب ولا تعمّد، ولا قصد للقاءه.

(٦) القراءات الشاذة ص ٦٢، والبحر ٢٨٤/٥.

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْيَتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمَ<sup>(١)</sup>  
وجاء: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، وجعلوا هذا من باب اكتساب المضاف من  
المضاف إليه التانيث، كقوله:

كَمَا شَرَقْتُ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ<sup>(٢)</sup>

﴿إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾<sup>(١٥)</sup> أي: إِنْ كُنْتُمْ عَازِمِينَ مَصْرِيْنَ عَلَى أَنْ تَفْعَلُوا بِهِ  
مَا يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ، أَوْ: إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ بِمَشُورَتِي وَأَبِي فَأَلْقُوهُ إِلَى الْخِ، وَلَمْ يَبْتَ  
الْقَوْلَ لَهُمْ بَلْ عَرَضَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ تَأْلِيفًا لِقُلُوبِهِمْ، وَتَوَجِيهًا لَهُمْ إِلَى رَأْيِهِ، وَحَذَرًا  
مِنْ سُوءِ ظَنِّهِمْ بِهِ.

ولما كان هذا مظنة لسؤال سائل يقول: فما فعلوا بعد ذلك، هل قبلوا رأيه أم  
لا؟ فَأَجِيبَ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى وَجْهِ أَذْرَجٍ فِي تَضَاعُفِهِ قَبُولُهُمْ لَهُ بِمَا سَيَجِيءُ  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَتَّبِعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥]  
فَقِيلَ: ﴿قَالُوا يَتَابَعُوا﴾ خَاطَبُوهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ تَحْرِيكًا لِسُلْسِلَةِ النَّسَبِ، وَتَذَكِيرًا  
لِرَابِطَةِ الْأَخَوَةِ؛ لِيَتَسَبَّبُوا بِذَلِكَ اسْتِنْزَالَهُ عَنْ رَأْيِهِ فِي حِفْظِهِ مِنْهُمْ لَمَّا أَحْسَسَ  
بِحَسَدِهِمْ، فَكَانَهُمْ قَالُوا: ﴿مَا لَكَ﴾ أي: أَيُّ شَيْءٍ لَكَ ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ لَا تَجْعَلْنَا أَمْنَاءَ  
﴿عَلَى يُوسُفَ﴾ مَعَ أَنَّكَ أَبُونَا وَنَحْنُ بَنُوكَ وَهُوَ أَخُونَا ﴿وَأَنَا لَمْ نَلْصَحْهُنَّ﴾<sup>(١٦)</sup> مُرِيدُونَ  
لَهُ الْخَيْرَ وَمَشْفِقُونَ عَلَيْهِ، لَيْسَ فِينَا مَا يُخِلُّ بِذَلِكَ.

وجملة «لَا تَأْمَنَّا» فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَكَذَا جُمْلَةُ «وَأَنَا لَهُ لِنَاصِحُونَ».  
وَالِاسْتِفْهَامُ بِ «مَا لَكَ» فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وَالْكَلَامُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ تَقَدَّمَ مِنْهُمْ سَوَالُ أَنْ  
يَخْرُجَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَهُمْ فَلَمْ يَرْضَ أَبُوهُمْ بِذَلِكَ.

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: «لَا تَأْمَنَّا» بِالِادْغَامِ وَالِإِشْمَامِ، وَفُسِّرَ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ مَعَ انْفِرَاجِ

(١) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢١٩/١، وَالْكِتَابُ ٥٢/١، وَالْخَزَانَةُ ٢٢٠/٤، وَفِيهِ: بَعْضُ:  
فَاعِلٌ فَعَلَ مَحْذُوفٌ يَفْسَرُهُ تَعَرَّقْنَا الْمَذْكُورُ، يُقَالُ: تَعَرَّقْتُ الْعِظَمَ: إِذَا أَكَلْتُ مَا عَلَيْهِ مِنَ  
اللَّحْمِ، يَرِيدُ أَنَّهَا أَذْهَبَتْ أَمْوَالَنَا وَمَوَاشِينَا. وَالسَّنَةُ هُنَا: الْقَحْطُ وَالْجَدْبُ. وَكَفَى بِمَعْنَى  
أَغْنَى يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَوَّلُهُمَا الْيَتَامُ، وَثَانِيَهُمَا فَقَدْ.

(٢) وَصَدْرُهُ: وَتَشَرَّقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ، وَالْبَيْتُ لِلْعَاشِي، وَسَلَفَ ٣٦٦/٤، وَ٣١/٦.

بينهما إشارة<sup>(١)</sup> إلى الحركة مع الإدغام الصريح كما يكون في الوقف، وهو المعروف عندهم وفيه عسرٌ هنا، ويطلق على إشراب الكسرة شيئاً من الضمة، كما قالوا في «قيل»، وعلى إشمام أحد حرفين شيئاً من حرفٍ آخر، كما قالوا في الصراط.

وقرأ زيد بن عليّ عليه السلام وأبو جعفر والزهرِيُّ وعمرو بن عبيد بالإدغام من غير إشمام<sup>(٢)</sup>، وإرادة النفي ظاهرة.

وقرأ ابن هرمز بضم الميم مع الإدغام، وهذه الضمة منقولة إلى الميم من النون الأولى بعد سَلْبِ حركتها<sup>(٣)</sup>.

وقرأ أبيُّ والحسن وطلحةُ بن مصرّفٍ والأعمش: «لا تأمُننا» بالإظهار وضمّ النون على الأصل<sup>(٤)</sup>. وهو خلافُ خطِّ المصحف لأنه بنونٍ واحدة.

وقرأ ابن وثاب وأبو رزين: «لا تَيْمَنَّا» بكسر حرف المضارعة على لغة تميم؛ وسهّل الهمزة بعد الكسرة ابنُ وثاب<sup>(٥)</sup>، ولم يسهّل أبو رزين.

وأخرج ابن المنذر وأبو الشيخ عن عاصم أنه قرأ بذلك بمحضر عبيد بن نُضَيْلَةَ فقال له: لَحَنْتَ. فقال أبو رزين: ما لَحَنْ مَنْ قرأ بِلُغَةِ قَوْمِهِ<sup>(٦)</sup>.

﴿أَرْسِلْهُ مَعًا غَدَاً﴾ نصبٌ على الظرفية الزمانية، وهو يطلقُ على اليوم الذي يلي يومَكَ، وعلى الزمن المستقبل مطلقاً، وأصله: غدو، فحذفت لامه، وقد جاء تأمّا.

أي: ابعثه معنا غداً إلى الصحراء ﴿يَرْتَعْ﴾ أي: يتّسع في أكل الفواكه ونحوها. وأصلُ معنى الرّتْع أنْ تَأْكُلَ وتشربَ ما تشاء في خصبٍ وسعة، ويقال: رَتَعَ: أَقَامَ

(١) جاء في هامش الأصل و(م): قالوا: وهذه الإشارة بعد الإدغام أو قبله، وفي الثاني تأملٌ. اهـ منه. والكلام مع الحاشية من حاشية الشهاب ١٦٠/٥.

(٢) النشر ٣٠٣/١، عن أبي جعفر، والكلام من البحر ٢٨٥/٥.

(٣) أي: بعد سلب الميم حركتها. البحر ٢٨٥/٥، والدر المصون ٤٤٨/٦.

(٤) القراءات الشاذة ص ٦٢، والبحر ٢٨٥/٥.

(٥) البحر ٢٨٥/٥.

(٦) الدر المشور ٩/٤، وفيه: ... عن أبي قاسم قال: قرأ أبو رزين: «مالك لا تيمَنَّا»، قال له عبيد بن نُضَيْلَةَ: لَحَنْتَ...، وتصحف نُضَيْلَةَ في (م): إلى فضلة، وفي الأصل والدر إلى: نُضَلَةُ. والمثبت من تهذيب الكمال ٢٣٩/١٩، وتهذيب التهذيب ٤١/٣.



فِي خَصَبٍ وَتَنْعَمُ، وَيَسْمَى الْخَصْبُ رَتْعَةً بَسْكَونَ النَّاءِ وَفَتْحُهَا. وَذَكَرَ الرَّاغِبُ أَنَّ الرَّتْعَ حَقِيقَةٌ فِي أَكْلِ الْبَهَائِمِ وَيَسْتَعَارُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْأَكْلُ الْكَثِيرُ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ:

وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتْعٌ<sup>(١)</sup>

﴿وَيَلْعَبُ﴾ بِالْإِسْتِبَاقِ وَالْإِنْتِظَالِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يُتَدَرَّبُ بِهِ لِقِتَالِ الْعَدُوِّ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ لَعِبٌ لَهُوَ إِلَّا لَمْ يَقْرَهُمْ عَلَيْهِ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا عَبَّرُوا عَنْ ذَلِكَ بِهِ لِكَوْنِهِ عَلَى هَيْئَتِهِ تَحْقِيقًا لِمَا رَامُوهُ<sup>(٢)</sup> مِنْ اسْتِصْحَابِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَصْوِيرِهِمْ لَهُ بِصُورَةٍ مَا يَلَانُ حَالَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ صَغَرِ السِّنِّ.

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: «يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ» بِالْيَاءِ وَالْجَزْمِ<sup>(٣)</sup>، وَالْإِبْنَانُ وَأَبُو عَمْرٍو بِالنُّونِ وَالْجَزْمِ<sup>(٤)</sup>. وَكَسَرَ الْعَيْنَ الْحَرْمِيَّانَ<sup>(٥)</sup>، وَاخْتَلَفَ عَنْ قَنْبَلٍ فِي إِثْبَاتِ الْيَاءِ وَحَذْفِهَا<sup>(٦)</sup>.

وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ: «نَرْتَعُ» بِالنُّونِ «وَيَلْعَبُ» بِالْيَاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>(٧)</sup>.

(١) مفردات الراغب (رتع)، والبيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري كما في المفضليات ص ١٩٨، صدره: وَيُحْيِي إِذَا لَا قِيَّتَهُ.

(٢) في (م): رموه، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٢٥٧/٤.

(٣) هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. التيسير ص ١٢٨، والنشر ٢/٢٩٣. وقرأ بها أيضاً يعقوب وخلف من العشرة.

(٤) التيسير ص ١٢٨، والنشر ٢/٢٩٣ عن أبي عمرو وابن عامر، والكلام من البحر ٥/٢٨٥، والابنات هما ابن كثير وابن عامر.

(٥) الحرميان هما نافع وابن كثير، فنافع قرأ بالياء وكسر العين في «يرتع» من غير ياء، ومثله قرأ أبو جعفر. وأما ابن كثير فرواية قنبل والبزي عنه بالنون، وكسر البزي العين من غير ياء، واختلف عن قنبل في إثبات الياء وحذفها كما سيرد.

(٦) نُقِلَ عَنْ ثُبُوتِ الْيَاءِ بَعْدَ الْعَيْنِ وَصَلًا وَوَقْفًا، وَحَذْفُهَا وَصَلًا وَوَقْفًا، فَيُؤَافِقُ الْبُزِّي فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عَنْهُ. النَّشْرُ ٢/٢٩٣ وَ ٢٩٧، وَالْدَّرُ الْمَصُونُ ٦/٤٤٩. وَجَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(م): رَوَى عَنْهُ الْإِثْبَاتُ وَصَلًا وَوَقْفًا، وَفِي رِوَايَةِ إِثْبَاتِهَا فِي الْوَقْفِ دُونَ الْوَصْلِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنِ الْبُزِّي. اهـ منه.

(٧) البحر ٥/٢٨٥، والمشهور عن ابن كثير القراءة بالنون في الفعلين كما تقدم.

وقرأ العلاء بن سبابة: «يرتع» بالياء وكسر العين مجزوماً محذوف اللام «ويلعب» بالياء أيضاً وضم الباء على أنه مستأنف، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو يلعب<sup>(١)</sup>.

وقرأ مجاهد وقتادة وابن محيصن: «نُرْتَع» بنون مضمومة وعين ساكنة من أرْتَعْنَا، «وَنَلْعَبُ» بالنون أيضاً، وكذلك أبو رجاء إلا أنه بالياء التحتية فيهما، والقراءتان على حذف المفعول، أي: نُرْتَع المواشي أو غيرها<sup>(٢)</sup>. والفعالان في هذه القراءات كلُّها مبنيان للفاعل.

وقرأ زيد بن عليّ عليه السلام: «يُرْتَع وَيُلْعَبُ» بالياء والبناء للمفعول فيهما، وخرَجَ ذلك على أنَّ نائب الفاعل ضمير «غداً»، والأصل: يَرْتَع فيه وَيُلْعَبُ فيه، ثم حُذِفَ الجارُّ وأُتْسِعَ فعْدِيَّ الفعلُ للضمير، فصار: يَرْتَعُه وَيُلْعَبُه، ثم بُنِيَ للمفعول فاستترَ الضمير الذي كان منصوباً لكونه نائباً عن الفاعل<sup>(٣)</sup>.

وَمَنْ كَسَرَ الْعَيْنَ مِنَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ فَهُوَ عِنْدَهُ مِنَ الْمُرَاعَاةِ عَلَى مَا رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ، أَي: يُرَاعِي بَعْضُنَا بَعْضاً وَيَحْرُسُهُ.

وقال ابن زيد: مِنْ رَعَى الْإِبِلَ، أَي: نَتَدَرَّبُ فِي الرِّعَى وَحِفْظِ الْمَالِ. أَوْ مِنْ رَعَى النَّبَاتَ وَالْكَلَأَ، وَالْمُرَادُ: نَزَعَى مَوَاشِينَا، إِلَّا أَنَّهُ أَسْنَدَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ مَجَازاً، أَوْ تَجَوَّزَ عَنْ أَكْلِهِمْ بِالرِّعَى.

وَضَعَّفَ ابْنُ عَطِيَّةٍ الْقِرَاءَةَ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَقَالَ: إِنَّ إِثْبَاتَهَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ<sup>(٤)</sup>

وقيل: إِنَّ تَقْدِيرَ حَذْفِ الْحَرَكَةِ فِي الْيَاءِ وَنَحْوِهَا لِلْجَازِمِ لُغَةً، وَلَيْسَ مِنَ الْضَّرُورَةِ فِي شَيْءٍ.

(١) البحر ٢٨٥/٥، والقراءة في المحتسب ٣٣٣/١.

(٢) البحر ٢٨٥/٥، وقراءة أبي رجاء في المحتسب ٣٣٣/١.

(٣) البحر ٢٨٥/٥.

(٤) المحرر الوجيز ٢٢٤/٣، والبيت لقيس بن زهير كما في النوادر في اللغة لأبي زيد ص ٢٠٣، والأغاني ١٧/١٩٨، وهو دون نسبة في الكتاب ٣/٣١٦، والمحتسب ١/٦٧، ورواية الأغاني: أَلَمْ يَيْلُغَكَ.

وأخرج أبو الشيخ عن مقاتل بن حيان أنه كان يقرأ «نلهو ونلعب»<sup>(١)</sup>.

﴿وَأَنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي: من أن يناله مكروه، والجملة في موضع الحال، والعامل فيها فعل الأمر أو الجواب، وليس ذلك من باب الإعمال كما قال أبو حيان؛ لأنّ الحال لا تُضَمَرُ، وذلك الباب لا بدّ فيه من الإضمار إذا أعمل الأول<sup>(٢)</sup>.

وقد أكدوا مقالتهم بأصناف التأكيد من إيراد الجملة اسمية، وتحليلتها بـ «أنّ» واللام، وإسناد الحفظ إلى كلّهم، وتقديم «له» على الخبر، احتيالا في تحصيل مقصدهم.

﴿قَالَ﴾ استئناف بياني، كأنّ سائلا يقول: فماذا قال أبوهم لهم؟ فقيل: قال: ﴿إِنِّي لَيَعْرُتُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ لشدة مفارقتة عليّ، وقلة صبري عنه. واللام الداخلة على خبر إنّ إذا كان مضارعا قيل: تَقْصُرُهُ على الحال، وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل: تكون له ولغيره، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤].

وقيل: إنها للحال إن خلت عن قرينة، ومعها تكون لغيره، وجعلوا من ذلك ما في الآية.

وبعضهم جعلها هنا للحال، واستشكل بأنّ الذهاب مستقبل فيلزم تقدّم الفعل على فاعله، وهو غير جائز لأنه أثره ولا يعقل تقدّم الأثر على المؤثر.

وأجيب بأنّ التقدير: قَصْدُ أو توقُّع أن تذهبوا به، فالكلام على تقدير المضاف وهو الفاعل، وليس ذاك أمراً مستقبلاً بل حال، ولا يمتنع في ذلك حذف الفاعل؛ لما صرّحوا به أنه إنما يمتنع إذا لم يسدّ مسدّه شيء، وهنا قد سدّ، ولا يجب أن يكون السادّ هو المضاف إليه كما ظنّ بل لو سدّ غيره كان الحذف جائزا أيضاً، ومن هنا كان تقدير: قَصْدُكُمْ أن تذهبوا، صحيحاً، ويحتمل أن يكون ذلك تقدير معنّى لا تقدير إعراب.

(١) الدر المنثور ٩/٤.

(٢) البحر ٢٨٥/٥.

وقال بعضهم: إنه يمكن دفع الإشكال من غير حاجة إلى تقدير المضاف بأن يقال: إنَّ الذهابَ يَحْزَنُهُ باعتبار تصوُّره كما قيل نظيره في العلة الغائية.

وقال شهاب فلك التحقيق<sup>(١)</sup>: أظنُّ أنَّ ما قالوه في توجيه الإشكال مغلطة لا أصل لها؛ فإنَّ لزومَ كون الفاعل موجوداً عند وجود الفعل إنما هو في الفاعل الحقيقي لا النحوي واللغوي، فإنَّ الفعل قد يكون قبله سواء كان حالاً - كما فيما نحن فيه - أو ماضياً، كما أنه يصح أن يكون الفاعل في مثله أمراً معدوماً كما في قوله:

وَمَنْ سَرَّهُ أَنْ لَا يَرَى مَا يَسُوؤُهُ فَلَا يَتَّخِذْ شَيْئاً يَخَافُ لَهُ فَقَدْ<sup>(٢)</sup>

ولم يقل أحدٌ في مثله إنه محتاجٌ إلى التأويل؛ فإنَّ الحزن والغمَّ كالسرور والفرح يكون بالشيء قبل وقوعه كما صرَّح به ابنُ هلالٍ في «فروقه»<sup>(٣)</sup>، ولا حاجة إلى تأويلٍ أو تقديرٍ أو تنزيلٍ للوجود الذهني منزلةً الخارجي على القول به، أو الاكتفاء به، فإنَّ مثله لا يعرفه أهل العربية أو اللسان<sup>(٤)</sup>، فإنَّ أبيت إلا اللجاج فيه فليكن من التجوُّز في النسبة إلى ما يستقبل لكونه سبباً للحزن الآن. اهـ.

وأنت تعلم أنهم صرَّحوا بأنَّ فعلَ الفاعل الإصلاحي إما قائم به أو واقع منه، وقيامُ الشيء بما لم يوجد بعدُ أو وقوعه<sup>(٥)</sup> منه غيرُ معقولٍ، وحينئذٍ فالتأويلُ بما يصحُّ<sup>(٦)</sup> القيامُ أو الوقوعُ في فاقد ذلك بحسب الظاهر واجبٌ، كذا قيل فتدبر.

(١) في (م): شهاب ذلك التحقيق، والمثبت من الأصل، وهو الصواب، والمقصود به الشهاب الخفاجي، وكلامه في حاشيته على البيضاوي ١٦٠/٥، وما قبله منه.

(٢) البيت لعبيد الله بن عبد الله بن طاهر كما في ثمار القلوب ص ٦٩٣، والتمثيل والمحاضرة ص ١٠٤، والمستطرف ١٠٨/٢.

(٣) ينظر الفروق في اللغة لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري ص ٤٧٤-٤٧٥.

(٤) في الحاشية: واللسان.

(٥) في (م): ووقوعه.

(٦) في (م): يصح.

وقرأ ابن هرمز وابن محيصن: «ليحزني» بالإدغام، وبذلك قرأ زيد بن علي عليه السلام. وقرأ أيضاً: «تذهبوا به» من أذهب رباعياً، ويخرج كما قال أبو حيان على زيادة الباء في «به» كما خرج بعضهم: «تثبت بالدهن» في قراءة من ضم التاء وكسر الباء الموحدة على ذلك، أي: ليحزني أن تذهبوه<sup>(١)</sup>.

﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ هو حيوان معروف، وخصه بالذكر لأن الأرض - على ما قيل - كانت مذابة<sup>(٢)</sup>. وقيل: لأنه سبع ضعيف حقير، فنبه عليه السلام بخوفه - عليه السلام - على خوفه عليه مما هو أعظم منه افتراساً من باب أولى. ولحقارة الذئب خصه الربيع بن ضبيح الفزاري في كونه يخشاه لَمَّا بلغ من السن ما بلغ في قوله:

والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا<sup>(٣)</sup>

وقيل: لأنه عليه السلام رأى في المنام أن ذئباً قد شدَّ عليه فكان يحذره، ولعل هذا الحذر لأن الأنبياء عليهم السلام لمناسبتهم التامة بعالم الملكوت تكون واقعاتهم بعينها واقعة، وإلا فالذئب في النوم يؤوّل بالعدو.

وادّعى بعضهم أنه عليه السلام ورى بالذئب عن واحد منهم، فإنه عليه السلام أجلُّ قدراً من أن لا يعلم أن رؤياه تلك من أي أقسام الرؤيا هي، فإنَّ منها ما يحتاج إلى التعبير<sup>(٤)</sup> ومنها ما لا يحتاج إليه، والكامل يعرف ذلك.

وتعقّب بأنه يحتمل أن يكون الأمر قد خفي عليه كما قد خفي مثل ذلك على جدّه إبراهيم عليه السلام وهو هو<sup>(٥)</sup>، بناءً على ما ذكره شيخنا ابن العربي قدس سرّه من أن رؤياه عليه السلام ذبح ولده من الرؤيا المعبرة بذبح كبشٍ لكنه خفي عليه ذلك<sup>(٦)</sup>، ولا يخفي ما فيه.

(١) البحر ٢٨٦/٥، وعنه نقل المصنف ما أورده من قراءات.

(٢) بفتح الميم، أي: كثيرة الذئاب، ومفعلة يصاغ لهذا المعنى كثيراً. حاشية الشهاب ١٦١/٥.

(٣) الكتاب ٩٠/١، والمحاسب ٩٩/٢، والخزانة ٣٨٤/٧، وسلف ١٩٠/٩.

(٤) في (م): للتعبير.

(٥) قوله: هو، ليس في (م).

(٦) الفتوحات المكية ٢٤١/٤.

والمذكورُ في بعض الروايات أنه عليه السلام رأى في منامه كأنه على ذروة جبل وكأنَّ يوسف في بطن الوادي، فإذا عشرةٌ من الذئاب قد احتَوَّشَتْه تريد أكله، فدرأ عنه<sup>(١)</sup> واحدٌ ثم انشَقَّت الأرض فتواري يوسف فيها ثلاثة أيام.

وأنا لم أجد لرواية الرؤيا مطلقاً سنداً يعوّل عليه، ولا حاجة بنا إلى اعتبارها؛ لتكُلّف الكلام فيها، وبالجملّة ما وقع منه عليه السلام من هذا القول كان تلقيناً للجواب من غير قَصْدٍ، وهو على أسلوب قوله سبحانه: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦] والبلاء موَكَّلٌ بالمنطق<sup>(٢)</sup>.

وأخرج أبو الشيخ وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تلقنوا الناس فيكذبوا، فإنَّ بني يعقوب لم يعلموا أنَّ الذئب يأكل الناس فلماً لقنهم أبوهم كذبوا فقالوا: أكله الذئب»<sup>(٣)</sup>.

والحزنُ ألمُ القلب لفوت المحبوب، والخوف انزعاجُ النفس لنزول المكروه، ولذلك أسند الأول إلى الذهاب به المفوَّت لاستمرار مصاحبتة ومواصلته ليوسف عليه السلام، والثاني إلى ما يتوقَّع نزوله من أكل الذئب.

والذئبُ أصله الهمزة وهي لغةُ الحجاز، وبها قرأ غيرُ واحدٍ، وقرأ الكسائي وخلف وأبو جعفر وورش والأعشى وغيرُهم بإبدالها ياءً<sup>(٤)</sup>؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وهو القياسُ في مثل ذلك، وذكر بعضهم أنه قد همَّزَه على الأصل ابنُ كثير، ونافع في رواية قالون، وأبو عمرو وقفاً، وابن عامر وحمزة درجاً وأبدلاً وقفاً<sup>(٥)</sup>.

(١) في (م): عند، وهو تصحيف.

(٢) قطعة من حديث أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٣٧٣) و (١٣٧٥) عن ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. اهـ. وقد ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٤٧ طرقه، ثم قال: وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من حديث أبي الدرداء وابن مسعود، ولا يَحْسُنُ بمجموع ما ذكرناه الحكمُ عليه بالوضع.

(٣) الدر المنثور ١١/٤، وهو في الفردوس للدبلمي ٢٠/٥، وفي إسناده عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف.

(٤) التيسير ص ١٢٨، وجامع البيان في القراءات السبع ٢/٢١٥، والنشر ١/٣٩٠-٣٩٤.

(٥) وهذا هو المشهور عن حمزة، وأما نافع فالمشهور عنه الهمز درجاً ووقفاً. ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٤٦، والبدور الزاهرة ص ١٦١.

ولعل ذلك لأنَّ التقاء الساكنين في الوقف وإن كان جائزاً إلا أنه إذا كان الأول حرف مدّ يكون أحسن .

وقال نصر<sup>(١)</sup> : سمعتُ أبا عمرو لا يهمزه، والظاهر أنه أراد مطلقاً، فيكون ما تقدّم روايةً وهذه أخرى<sup>(٢)</sup> .

ويجمع على أذوب وذئاب وذوبان، واشتقاقه عند الزمخشريّ من تَذَاءَبَتِ الرِّيحُ : إذا هبَّت من كلِّ جهة<sup>(٣)</sup> .

وقال الأصمعيّ : إنَّ اشتقاق تَذَاءَبَتِ من الذئب ؛ لأنَّ الذئب يفعل في عدوه ؛ قيل : وهو أنسبُ ، ولذا عدَّ تذاءبت الرِّيح من المجاز في «الأساس»<sup>(٤)</sup> ، لكن قيل عليه : إنَّ أخذ الفعل من الأسماء الجامدة كأبَل<sup>(٥)</sup> قليلٌ مخالفتٌ للقياس .

﴿وَأَنشَدَ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴿٣٤﴾ لَا شغَالَكُمْ بِالرَّيْعِ وَاللَّعِبِ ، أَوْ لَقَلَّةَ اهْتِمَامِكُمْ بحفظه .  
﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ أي : والحالُ أنا جماعةٌ جديرةٌ بأن تُعَصَّبَ بنا الأمور ، وتُكفَى بآرائنا وتديراتنا الخطوب ، واللامُ الداخلة على الشرط موطنَةٌ للقسم ، وقوله سبحانه : ﴿إِنَّا إِذَا لَخِيرُونَ ﴿٣٥﴾﴾ جوابٌ مجزئٌ عن الجزاء .

والخسارُ إمّا بمعنى الهلاك تجوّزاً عن الضعف ، أو عن<sup>(٦)</sup> استحقاقه ، أو عن استحقاق الدعاء به ، أي : لضعفاء عاجزون ، أو مستحقّون للهلاك لا غناء عندنا ولا نفع في حياتنا ، أو : مستحقّون لأن يُدعى علينا بالخسار والدمار ، فيقال :

(١) كذا نقل المصنف عن أبي حيان في البحر ٢٨٦/٥ ، والصواب : نصر بن عليّ عن أبيه ، كما في السبعة ص ٣٤٦ ، وجامع البيان للداني ٢/٢١٥ ، وعليّ هو ابن نصر بن عليّ بن صهبان ، أبو الحسن الجهمضي البصري ، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وغيره ، وممن روى عنه القراءة ابنه نصر بن عليّ ، توفي سنة (١٨٩هـ) . طبقات القراء لابن الجزري ٥٨٢/١ .

(٢) ينظر تفصيل مذهب أبي عمرو في هذه المسألة في النشر ١/٣٩١-٣٩٤ .

(٣) الكشف ٢/٣٠٦ ، وفيه : وقيل : اشتقاقه من تذاءبت . . .

(٤) مادة (ذأب) .

(٥) كضرب : كثرت إبله .

(٦) قوله : عن ، ليس في (م) .

خسرهم الله تعالى ودمّرهم إذ أكل الذئب أخاهم وهم معه. وجوز أن يكون بمعناه الحقيقي، أي: إن لم نُقدِّر على حفظه وهو أعزُّ شيء عندنا فقد هلكت مواشينا وخسرناها.

وإنما اقتصروا على جوابِ خوفِ أبيهم عليه السلام من أكلِ الذئب مع أنه ذكّر في وجهِ عدمِ مفارقتِه أمرين: حزنَه لمفارقتِه، وخوفَه عليه من الذئب؛ لأنه السبب القوي في المنع دون الحزن لقصرِ زمانه بناءً على سرعة عودهم به، أو لأنَّ حزنه بالذهاب به إنما هو للخوف عليه، فنفي الثاني يدلُّ على نفي الأول، أو لكرهتهم لذلك لأنه سببُ حسدهم له، فلذلك أعاروه أذنًا صمًا.

﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا﴾ أي: عزموا عزمًا مصممًا على ﴿أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ قيل: هو بئر على ثلاث فراسخ من مقام يعقوب عليه السلام بكنعان التي هي من نواحي الأردن. وقيل: هو بين مصر ومدّين. وقيل: بنفس أرض الأردن.

وزعم بعضهم أنها بئر بيت المقدس، وتعقب بأنه يرده التعليل بالتقاط بعض السيارة ومجيئهم عشاء ذلك اليوم، فإنَّ بين منزل يعقوب عليه السلام وبيت المقدس مراحل.

وجوابُ ﴿لَمَّا﴾ محذوف إيداناً بظهوره وإشعاراً بأنَّ تفصيله مما لا يحويه فلك العبارة، ومجمله: فعلوا ما فعلوا. وقدره بعضهم: عظمت فتنتهم، وهو أولى من تقدير: وضعوه فيها.

وقيل: لا حذف والجوابُ «أوحينا»، والواو زائدة. وليس بشيء.

وقال وهب وغيره من أهل السير والأخبار: إنَّ إخوة يوسف عليه السلام قالوا: أما تشتاق أن تخرج معنا إلى مواشينا فتصيّد ونستبق؟ فقال عليه السلام: بلى قالوا: فسَلْ أباك أن يرسلك معنا. فقال عليه السلام: أفعل. فدخلوا بجماعتهم على يعقوب فقالوا: يا أبانا إنَّ يوسف قد أحبَّ أن يخرج معنا إلى مواشينا. فقال يعقوب: ما تقول يا بني؟ قال: نعم يا أبت، إنِّي أرى من إختوتي من اللين واللفظ فأحبُّ أن تأذن لي. وكان يعقوب يكره مفارقتَه ويحبُّ مرضاته، فأذن له وأرسله معهم، فلما خرجوا به جعلوا يحملونه على رقابهم ويعقوب ينظر إليهم، فلما بُعدوا



عنه وصاروا به إلى الصحراء أَلْقَوْهُ إِلَى الْأَرْضِ، وأظهروا له ما في أنفسهم من العداوة، وبسطوا له القول، وجعلوا يضربونه، فجعل كلما جاء إلى واحد منهم واستغاث به ضربه، فَلَمَّا قَطَنَ لِمَا عَزَمُوا عَلَيْهِ جعل ينادي: يا أبتاه<sup>(١)</sup>، لو رأيت يوسف وما نزل به من إخوته لأَخْرَجْتُكَ ذَلِكَ وَأَبْكَاكُ، يا أبتاه ما أَسْرَعَ ما نُسُوا عَهْدَكَ وَضَيَّعُوا وصيتك. وجعل يبكي بكاءً شديداً، فأخذه روبيل فجلد به الأرض ثم جثم على صدره وأراد قتله، فقال له يوسف: مهلاً يا أخي لا تقتلني. فقال له: يا ابن راحيل أنت صاحب الأحلام، قل لرؤياك تَخْلُصْكَ مِنْ أَيْدِينَا. ولوى عنقه فاستغاث بيهودا وقال له: اتَّقِ اللَّهَ تَعَالَى فِيَّ وَحُلْ بَيْنِي وَبَيْنَ مَنْ يَرِيدُ قَتْلِي. فأدركته رحمة الأخوة ورقاً له، فقال: يا إخوتاه، ما على هذا عاهدتموني، ألا أدلكم على ما هو أهونُ لكم وَأَرْفَقُ بِهِ؟ قالوا: وما هو؟ قال: تُلْقُونَهُ فِي هَذَا الْجَبِّ فإِذَا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَلْتَقِطَهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ.

فانطلقوا به إلى بئرٍ هناك واسعٍ الأسفل ضيق الرأس، فجعلوا يُدْلُونَهُ فِيهَا، فتعلَّقَ بِشَفِيرِهَا فربطوا يديه ونزعوا قميصه، فقال: يا إخوتاه رُدُّوا عَلَيَّ قَمِيصِي لِأَسْتَرَّ بِهِ فِي الْجَبِّ. فلم يفعلوا ثم أَلْقَوْهُ فِيهَا، فقال لهم: يا إخوتاه أَتَدْعُونِي وَحِيداً؟ قالوا<sup>(٢)</sup>: اذْغُ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالْكَوَاكِبُ تُوَسِّكُ.

وقيل: جعلوه في دلو ثم أَدْلَوْهُ، فلماً بلغ نصفها أَلْقَوْهُ إِرَادَةً أَنْ يَمُوتَ، وكان في البئر ماءً فسقط فيه ثم قام على صخرة فيها.

وروي أنهم لَمَّا أَلْقَوْهُ فِي الْجَبِّ جعل يبكي، فنادوه فظنَّ أنها رحمةٌ أدركتهم فأجابهم، فأرادوا رضخه بصخرة ليقتلوه، فمنعهم يهودا.

وكان عند يعقوب قميصُ إبراهيم عليه السلام الذي كساه الله تعالى إياه من الجنة حين أَلْقَى فِي النَّارِ، وكان قد جعله في قصبَةٍ من فضةٍ وَعَلَّقَهُ فِي عُنُقِ يُوسُفَ لَمَّا خَرَجَ مَعَ إِخْوَتِهِ، فلما صار في البئر أخرجه ملكٌ وألبسه إياه، فأضاء له الجب.

(١) في (م): يا أبتا.

(٢) في الأصل: فقالوا.

وعن الحسن أنه لَمَّا أُلْقِيَ فِيهَا عَذَبَ مَاؤُهَا وَكَانَ يُغْنِيهِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ<sup>(١)</sup>،  
وَنَزَلَ عَلَيْهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُؤْنِسُهُ، فَلَمَّا أَمْسَى نَهَضَ لِيَذْهَبَ فَقَالَ لَهُ: إِنِّي  
أَسْتَوْحِشُ إِذَا ذَهَبْتَ. فَقَالَ: إِذَا رُمْتُ شَيْئًا فَقُلْ: يَا صَرِيحَ الْمُسْتَصْرِخِينَ، وَيَا غَوْثَ  
الْمُسْتَغِيثِينَ، وَيَا مَفْرَجَ كَرْبِ الْمَكْرُوبِينَ، قَدْ تَرَى مَكَانِي وَتَعْلَمُ حَالِي وَلَا يَخْفَى  
عَلَيْكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِي. فَلَمَّا قَالَهَا يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَقَّتْهُ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ  
وَاسْتَأْنَسَ بِهِمْ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ<sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أُلْقِيَ فِي الْجَبِّ قَالَ:  
يَا شَاهِدًا غَيْرَ غَائِبٍ، وَيَا قَرِيبًا غَيْرَ بَعِيدٍ، وَيَا غَالِبًا غَيْرَ مَغْلُوبٍ، اجْعَلْ لِي فَرَجًا  
مِمَّا أَنَا فِيهِ.

وَقِيلَ: كَانَ يَقُولُ: يَا إِلَهَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ، ارْحَمْ ضَعْفِي وَقَلَّةَ حِيلِي  
وَصَغُرَ سَنِّي.

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدُويه<sup>(٣)</sup> عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا أُلْقِيَ يُوسُفُ  
فِي الْجَبِّ أَتَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: يَا غَلَامُ مَنْ أَلْفَاكَ فِي هَذَا الْجَبِّ؟ قَالَ:  
إِخْوَتِي. قَالَ: وَلَمْ؟ قَالَ: لِمُودَةِ أَبِي إِيَّاي حَسَدُونِي. قَالَ: تَرِيدُ الْخُرُوجَ مِنْ هَاهُنَا؟  
قَالَ: ذَاكَ إِلَى إِلَهِي يَعْقُوبَ. قَالَ: قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْمَكْنُونِ الْمَخْزُونِ،  
يَا بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، أَنْ تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي، وَأَنْ  
تَجْعَلَ لِي<sup>(٤)</sup> مِنْ أَمْرِي فَرَجًا وَمَخْرَجًا، وَأَنْ تَرْزُقَنِي مِنْ حَيْثُ أَحْتَسِبُ وَمِنْ حَيْثُ  
لَا أَحْتَسِبُ. فَقَالَهَا فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنْ أَمْرِهِ فَرَجًا وَمَخْرَجًا، وَرَزَقَهُ مَلِكُ مِصْرَ  
مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ» ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَلْطُّوا بِهِؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فَإِنَّهُنَّ  
دَعَاءُ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ».

(١) جاء في هامش الأصل (م): وسيأتي رواية أن يهودا كان يأتيه بالطعام قريباً إن شاء الله تعالى. اهـ منه.

(٢) المكي، أبو عبد الله، روى عن عمرو بن دينار وابن طاوس وإبراهيم بن ميسرة وغيرهم، توفي سنة (١٧٧هـ). سير أعلام النبلاء ١٧٦/٨.

(٣) كما في الدر المنثور ٩/٤.

(٤) قوله: لي، ليس في (م)، والمثبت من الأصل والدر المنثور.

ورُوي غيرُ ذلك، والرواياتُ في كيفية إلقائه وما قال وما قيل له كثيرةٌ، وقد تَضَمَّنَتْ ما يَليْنُ له الصخر، لكن ليس فيها ما له سندٌ يعوِّلُ عليه، والله تعالى أعلم.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾ الضميرُ ليوسف، أي: أعلمناه عند ذلك تبشيراً له بما يؤولُ إليه أمره، وإزالةً لوحشته وتسليةً له، وكان ذلك على ما روي عن مجاهد بالإلهام. وقيل: بالإلقاء في مبشرات المنام. وقال الضحاك وقتادة: بإرسال جبريل عليه السلام إليه.

والموحى ما تَضَمَّنَه قوله سبحانه: ﴿لَتُنَيِّنَهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا﴾ وهو بشارَةٌ له بالخلاص أيضاً، أي: لتخلصنَّ مما أنت فيه من سوء الحال وضيق المجال، ولتخبرنَّ إخوتك بما فعلوا بك.

﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بأنك يوسف؛ لتباينِ حالِك: حالِك هذا، وحالك يومئذٍ بعلو شأنك وكبرياء سلطانك، ويُعَدُّ حالك من أوهامهم. وقيل: لبعد العهد المبذل للهيئات المغيِّر للأشكال. والأوَّلُ أَدْخُلُ في التسلية. وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: لَمَّا دخل إخوة يوسف على يوسف فعرفهم وهم له منكرون جيء بالصُّواع فوضعه على يده، ثم نقره فطنَّ، فقال: إنه ليخبرني هذا الجامُ أنه كان لكم أخٌ من أبيكم يقال له يوسف يُدْنيه دونكم، وأنكم انطلقتم به فالتقيتموه في غيابة الجبِّ فاتيتم أباكم فقلتم: إنَّ الذئب أكله، وجئتم على قميصه بدم كذب. فقال بعضهم لبعض: إنَّ هذا الجامُ ليخبره بخبركم؛ ثم قال ابن عباس: فلا نرى هذه الآية (لَتُنَيِّنَهُمْ بِأَمْرِهِمْ) إلخ نزلت إلَّا في ذلك<sup>(١)</sup>.

وجوِّز أن يتعلق «وهم لا يشعرون» بالإحياء، على معنى: أنا آنسناه بالوحي وأزلنا عن قلبه الوحشة التي أوزَّثوه إياها وهم لا يشعرون بذلك، ويحسبون أنه مستوحش لا أنيس له. وروي ذلك عن قتادة.

وكان هذا الإحياء وهو عليه السلام ابنُ ستِّ عند الضحاك، واثنِ عَشْرَةَ سنةً أو ثمانِ عَشْرَةَ سنةً عند الحسن، وسبعِ عَشْرَةَ سنةً عند ابن السائب، وهو الذي يزعمه اليهود. وقيل غيرُ ذلك.

(١) تفسير الطبري ٣٣/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ٢١٦٢/٧.

وَمَنْ نَظَرَ فِي الْآيَاتِ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ الرَّاجِحَ كَوْنُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ إِذْ ذَاكَ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ بِالْغَا الْأَرْبَعِينَ عِنْدَ الْإِيحَاءِ إِلَيْهِ، نَعَمْ أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ نَبَّئُوا فِي سَنِّ الْأَرْبَعِينَ، وَقَدْ أَوْحِيَ إِلَى بَعْضِهِمْ - كِيحْيَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - قَبْلَ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ضَمِيرَ «إِلَيْهِ» يَعُودُ عَلَى يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَقَرَأَ ابْنُ عَمْرٍو رضي الله عنه : «لِنَبِّئَنَّهُمْ» بَيَاءُ الْغَيْبَةِ، وَكَذَا فِي [بَعْضِ] مَصَاحِفِ الْبَصْرَةِ <sup>(١)</sup>.

وَقَرَأَ سَلَامٌ بِالنُّونِ عَلَى أَنَّهُ وَعِيدٌ لَهُمْ <sup>(٢)</sup>، فَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ : (وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) مُتَعَلِّقٌ بِ«أَوْحَيْنَا» لَا غَيْرَ عَلَى مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ <sup>(٣)</sup> وَمَنْ تَبِعَهُ.

وَنُظِرَ فِيهِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ أَيْضاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى : «لِنَبِّئَنَّهُمْ» وَأَنْ يَرَادَ بِأَنْبَاءِ اللَّهِ تَعَالَى إِيصَالُ [جِزَاءٍ] <sup>(٤)</sup> فَعَلَهُمْ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ بِذَلِكَ.

وَدُفِعَ بِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى الظَّاهِرِ، وَأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ إِنْبَاءُ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ عَدَمِ شُعُورِهِمْ بِمَا أَنْبَأَهُمْ بِهِ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، كَتَقْدِيرٍ : لِنُعَلِّمَنَّهُمْ بِعَظِيمِ مَا ارْتَكَبُوهُ قَبْلُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ بِمَا فِيهِ.

﴿وَجَاءَ آبَاَهُمْ عِشَاءً﴾ أَيُ : فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَهُوَ - كَمَا قَالَ الرَّاعِبُ - مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ إِلَى الْعَتَمَةِ، وَالْعِشَاءُ : الْمَغْرَبُ وَالْعَتَمَةُ <sup>(٥)</sup>.

وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَرَأَ : «عُشْيَا» بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ مَنْوَنًا <sup>(٦)</sup>، وَهُوَ تَصْغِيرُ عَشِيٍّ، وَهُوَ <sup>(٧)</sup> مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى الصَّبَاحِ.

(١) البحر ٢٨٨/٥، وما بين حاصرتين منه.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٢، والكشاف ٣٠٧/٢، والبحر ٢٨٨/٥.

(٣) في الكشاف ٣٠٧/٢.

(٤) ما بين حاصرتين من حاشية الشهاب ١٦٢/٥، والكلام منه.

(٥) مفردات الراغب (عشا).

(٦) الكشاف ٣٠٧/٢، وتفسير الفيضاي مع حاشية ١٦٢/٥.

(٧) أي : الْعَشِيُّ.

وعنه أنه قرأ: «عُشَى» بالضم والقصر كدُجَى<sup>(١)</sup>، فنَضَبُهُ على الحال، وهو جمعُ أعشى عند بعض، وعاشٍ عند آخرين، وأصله عُشَاءٌ - كماشٍ ومُشَاءٌ - فحذفت الهاء تخفيفاً.

وأورد عليهما بأنه لا جواز لمثل هذا الحذف، وأنه لا يجمع أَفْعَلُ فَعْلَاءً على فَعَلَ بضم الفاء وفتح العين، بل فُعَلَ بسكون العين، ولذا قيل: كان أصله عُشَوًا، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها لكونه حرفاً صحيحاً ساكناً، ثم حُذفت بعد قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين. وأنَّ قَدَرٌ ما بكوا به في ذلك اليوم لا يعشو منه الإنسان، وأجيب عن هذا بأنَّ المقصود المبالغة في شدة البكاء والنحيب لا حقيقة، أي: كاد يضعفُ بصرُهم لكثرة البكاء.

وقيل: هو جمع عُشْوَةٍ مثلثُ العين، وهي ركوبُ أمرٍ على غير بصيرة؛ يقال: أوطأه عُشْوَةً، أي: أمراً ملتبساً يوقعه في حيرةٍ وبليةٍ، فيكون تأكيداً لكذبهم، وهو تمييزٌ أو مفعولٌ له.

وجوِّز أن يكون جمعُ عُشْوَةٍ بالضم بمعنى شعلة النار، عبارةً عن سرعتهم لابتهاجهم بما فعلوا من العظيمة، واقتعلوا من العظيمة<sup>(٢)</sup>.

وجوِّز أن يكون «عُشَاءٌ» في قراءة الجمهور جمعُ عاشٍ، مثل: راعٍ ورعاء، ويكون نصبه على الحال، والظاهر الأول.

وإنما جاؤوا عشاءً، إمَّا لأنهم لم يَصِلُوا من مكانهم إلا في ذلك الوقت، وإمَّا ليكونوا أقدرَ على الاعتذار؛ لمكان الظلمة التي يرتفعُ فيها الحياء، ولذا قيل: لا تطلب الحاجةً بالليل فإنَّ الحياءَ في العينين، ولا تعتذر في النهار من ذنبٍ فتتلجج في الاعتذار.

وهل جاؤوا في عشاء اليوم الذي ذهبوا فيه أو في عشاء يومٍ آخر؟ ظاهرُ كلام بعضهم الأول، وذهب بعضهم إلى الثاني بناءً على ما روي أنه عليه السلام مكث في الجبِّ ثلاثة أيام، وكان إخوته يرعون حواليه، وكان يهودا يأتيه بالطعام.

(١) القراءات الشاذة ص ٦٢، والمحاسب ١/ ٣٣٥، وتفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ٥/ ١٦٢.

(٢) جاء في هامش الأصل و(م): البهتان. اهـ منه.

وفي الكلام - على ما في «البحر» - حذف، والتقدير: وجاؤوا أباهم دون يوسف عشاء<sup>(١)</sup>.

﴿يَكُونُ﴾ (١١) أي: متباكين، أي: مُظْهِرِينَ البكاء بتكْلُفٍ لأنه لم يكن عن حزنٍ لكنه يشبهه، وكثيراً ما يفعل بعضُ الكذَّابِينَ كذلك؛ أخرج ابن المنذر عن الشعبي قال: جاءت امرأةٌ إلى شريحٍ تُخَاصِمُ في شيءٍ، فجعلت تبكي فقالوا: يا أبا أمية، أما تراها تبكي؟! فقال: قد جاء إخوةُ يوسف أباهم عشاءً يكون. وقال الأعمش: لا يصدَّقُ بالك بعد إخوة يوسف<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض الآثار أنَّ يعقوب عليه السلام لَمَّا سمع بكاءهم قال: ما بالكم، أَجَرَى في الغنم شيءٌ؟ قالوا: لا. قال: فما أصابكم وأين يوسف؟<sup>(٣)</sup> ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ أي: متسابقين في العَدْوِ على الأقدام على ما روي عن السدي، أو في الرمي بالسهم كما قال الزَّجَّاج<sup>(٤)</sup>، أو في أعمالٍ نتوزَّعها من سقي ورعي واحتطاب، أو في الصيد وأخذِه كما قيل. ورُجِّحَ ما قاله الزَّجَّاجُ بقراءة عبد الله: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا نَتَضَلُّ﴾<sup>(٥)</sup>.

وأورد على الأول أنه كيف ساغ لهم الاستباق في العَدْوِ وهو من أفعال الصبيان التي لا ثمرة فيها؟ وأجيب بالمنع، وثمرته التدرُّبُ في العَدْوِ لمحاربة العدو ومدافة الذنب مثلاً.

وبالجملة «نستبق» بمعنى نتسابق، وقد يشترك الافتعال والتفاعُلُ فيكونان بمعنى كالانتضال والتناضُلِ ونظائرهما.

﴿وَرَكْنَا يَوْسُفَ عِنْدَ مَتْنَعَا﴾ أي: ما يُتَمَتَّعُ به من الثياب والأزواد وغيرهما ﴿فَأَكَلَهُ الذَّنْبُ﴾ عقيب ذلك من غير مضيِّ زمانٍ يُعتَادُ فيه التفقُّد والتعهد، وحيث لا يكاد يُطْرَحُ المتاعُ عادةً إلا في مقامٍ يُؤْمَنُ فيه الغوائلُ لم يُعَدَّ تركه عليه السلام

(١) البحر ٥/٢٨٨.

(٢) الدر المنثور ٩/٤.

(٣) ذكره مطولاً أبو حيان في البحر ٥/٢٨٨.

(٤) في معاني القرآن ٣/٩٥.

(٥) تفسير القرطبي ١١/٢٨١.

عنده من باب الغفلة وترك الحفظ الملتزم، لاسيما إذا<sup>(١)</sup> لم يغيبوا عنه، فكأنهم قالوا: إننا لم نقصر في محافظته، ولم نغفل عن مراقبته، بل تركناه في مأمنا ومجمعنا بمرأى منا، وما فارقناه إلا ساعة يسيرة بيننا وبينه مسافة قصيرة فكان ما كان. قاله شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>.

والظاهر أنهم لم يريدوا إلا أن الذئب أكل يوسف، ولم يقصدوا بذلك تعريضا، فما قيل: إنهم عرضوا وأرادوا: أكل الذئب المتاع، لا يلتفت إليه لما فيه من الخروج عن الجادة من غير موجب.

﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ أي: ما أنت مصدق لنا في هذه المقالة ﴿وَلَوْ كُنَّا﴾ عندك وفي اعتقادك ﴿صَادِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> أي: موصوفين بالصدق والثقة، لفرط محبتك [ليوسف]<sup>(٤)</sup> فكيف وأنت سيئ الظن بنا غير واثق بقولنا؟ قيل: ولا بد من هذا التأويل؛ إذ لو كان المعنى: ولو كنّا صادقين في نفس الأمر، لكان تقديره: فكيف إذا كنّا كاذبين فيه، فيلزم اعترافهم بكذبهم فيه، وقد تقدّم<sup>(٥)</sup> أن المراد في مثل ذلك تحقيق الحكم السابق على كل حال، فكأنه قيل هنا: وما أنت بمؤمن لنا في حال من الأحوال، فتذكر وتأمل.

﴿وَجَاءُوا عَلَى قَيْصِيهِ يَدْعِيهِ كَذِبٌ﴾ أي: ذي كذب، أو وُصِفَ بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته، ومن ذلك ما في قوله:

أفيضوا على عزابكم من بناتكم      فما في كتاب الله أن يُحرَمَ الفضلُ  
وفيهنَّ فضلٌ قد عرفنا مكانه      فهنَّ به جودٌ وأنتم به بخلٌ<sup>(٥)</sup>  
وبعضهم يؤول «كذب» بمكذوب فيه، فإن المصدر قد يؤول بمثل ذلك.

(١) في الأصل و(م): إذ، والمثبت من تفسير أبي السعود ٢٥٩/٤، والكلام منه.

(٢) في تفسيره ٢٥٩/٤.

(٣) ما بين حاصرتين من تفسير أبي السعود ٢٥٩/٤، والكلام منه.

(٤) عند تفسير الآية (١٧٠) من سورة البقرة، والآية (٨٨) من سورة الأعراف.

(٥) ذكر الزمخشري في الكشاف ٣٠٨/٢ عجز البيت الثاني، والبيت الأول في شرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ١٨٤٥/٤ برواية: أفيضوا على عزابكم بنساءكم...

وقرأ زيد بن علي عليه السلام: «كذباً» بالنصب<sup>(١)</sup>، وخرّج على أنه في موضع الحال من فاعل «جاؤوا» بتأويل: كاذبين. وقيل: من «دم» على تأويل: مكذوباً فيه، وفيه أن الحال من النكرة على خلاف القياس. وجوّز أن يكون مفعولاً من أجله، أي: جاؤوا بذلك لأجل الكذب.

وقرأت عائشة رضي الله عنها والحسن: «كذب» بالدال المهملة<sup>(٢)</sup>، وليس من قلب الذال دالاً بل هو لغة أخرى بمعنى: كدير، أو طري، أو يابس، فهو من الأضداد. وقال صاحب «اللوامح»<sup>(٣)</sup>: المعنى: ذي كذب، أي: أثر؛ لأن الكذب بياض يخرج في أظافر الشبان ويؤثر فيها، فهو كالنقش، ويسمى ذلك [البياض]: الفوف.

ولم يعتبر بعض المحققين تقدير المضاف، وجعل ذلك من التشبيه البليغ أو الاستعارة، فإنّ الدم في القميص يشبه الكذب من جهة مخالفة لونه لون ما هو فيه.

وقوله سبحانه: (عَلَى قَمِيصِهِ) - على ما ذهب إليه أبو البقاء - حال من «دم»<sup>(٤)</sup>، وفي جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف غير الزائد خلافاً، والحق - كما قال السفاسقي - الجواز؛ لكثرة ذلك في كلامهم. وفي «اللباب»: ولا تتقدّم على صاحبها المجرور على الأصح، نحو: مررتُ جالسةً بهنّدي، إلا أن يكون الحال ظرفاً<sup>(٥)</sup>. على أنّ الحق ما اختاره ابن مالك من جواز التقديم مطلقاً<sup>(٦)</sup>.

وقال الزمخشري ومن تبعه: إنه في موضع النصب على الظرفية، أي: جاؤوا فوق قميصه، كما تقول: جاء على جماله بأحمال<sup>(٧)</sup>. وأراد - على ما في «الكشف» - أنّ «على» على حقيقة الاستعلاء، وهو ظرف لغو.

(١) البحر ٢٨٩/٥، وهي في الكشف ٣٠٨/٢ دون نسبة.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٢-٦٣، والمحتسب ٣٣٥/١، والكشاف ٣٠٨/٢، والبحر ٢٨٩/٥.

(٣) كما في البحر ٢٨٩/٥، وما سيأتي بين حاصرتين منه.

(٤) الإملاء ٣٢٢/٣.

(٥) اللباب في علم الإعراب لتاج الدين الإسفراييني ص ١٠٠، ونقله المصنف عنه بواسطة الشهاب في الحاشية ١٦٣/٥.

(٦) حاشية الشهاب ١٦٣/٥، وقول ابن مالك في التسهيل ص ١١٠ هو: وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح، لا ممتنع.

(٧) الكشف ٣٠٨/٢.



ومنع في «البحر»<sup>(١)</sup> كونَ العامل فيه المجيء؛ لأنه يقتضي أنَّ الفوقية ظرفٌ للجائين. وأجيب بأنَّ الظرفية ليست باعتبار الفاعل بل باعتبار المفعول.

وفي بعض الحواشي<sup>(٢)</sup> أنَّ الأولى أن يقال: جاؤوا مستولين على قميصه، وقوله سبحانه: (يَدْرِي) حالٌّ من القميص، وجُعِلَ المعنى: استولوا على القميص ملتبساً بدم جائين، وهو - على ما قيل - أولى من: جاؤوا مستولين، لِمَا تَقَرَّرَ في التضمين، والأمر في ذلك سهل؛ فَإِنَّ جَعَلَ المضمَّن أصلاً والمذكورَ حالاً وبالعكس كلُّ منهما جائز، وإذا اقتضى المقامُ أحدهما رجَّح.

واستظهر كونه ظرفاً للمجيء المتعدّي، والمعنى: أتوا بدم كذب فوق قميصه، ولا يخفى استقامته.

هذا ثم إنَّ ذلك الدم كان دمَ سخلة ذبحوها ولطَّخوا بدمها القميص، كما روي عن ابن عباس ومجاهد.

وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن قتادة أنهم أخذوا ظبياً فذبحوه فلطَّخوا بدمه القميص، ولَمَّا جاؤوا به جعل يقلُّه فيقول: ما أرى به أثرَ نابٍ ولا ظفرٍ، إنَّ هذا السبع رحيمٌ<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية أنه أخذ القميص وألقاه على وجهه وبكى حتى خَضَبَ وجهه بدم القميص، وقال: تالله ما رأيتُ كالיום ذنباً أحلَمَ من هذا، أكل ابني ولم يمزق عليه قميصه.

وجاء أنه بكى وصاح وخرَّ مغشياً عليه، فأفاضوا عليه الماء فلم يتحرك، ونادَوْه فلم يُجِبْ ووضع يهودا يده على مخارج نفسه فلم يُحَسَّ بنَفْسٍ ولا تحرُّكٍ له عرقٌ، فقال: ويلٌ لنا من دِيَّانِ يوم الدين، ضيَّعنا أخانا وقتلنا أبانا! فلم يُفِقْ إِلَّا بَرْدَ السَّخَرِ.

﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ أي: زَيَّنَتْ وسَهَّلَتْ ﴿أَمْرًا﴾ من الأمور منكراً

(١) ٢٨٩/٥.

(٢) كما ذكر الشهاب في الحاشية ١٦٣/٥، وعنه نقل المصنف.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٢١١١/٧، وعزاه لأبي الشيخ السيوطي في الدر ١٠/٤.

لا يوصف ولا يعرف. وأصل التسويل تقدير شيء في النفس مع الطمع في إتمامه.  
وقال الراغب: هو تزيين النفس لما تحرص عليه، وتصوير القبيح بصورة الحسن<sup>(١)</sup>.

وقال الأزهرى<sup>(٢)</sup>: كأن التسويل تفعيل من سول<sup>(٣)</sup> الإنسان، وهو أمنيته التي يطلبها، فتزيّن لطالبها الباطل وغيره، وأصله مهموز.

وقيل: من السؤل بفتح السين: وهو استرخاء في العصب ونحوه، كأن المسؤل لمزيد حرصه استرخى عصبه.

وفي الكلام حذف على ما في «البحر»، أي: لم يأكله الذئب بل سؤلت إلخ<sup>(٤)</sup>.  
وعلمه عليه السلام بكذبهم قيل: حصل من سلامة القميص عن التمزيق، وهي إحدى ثلاث آيات في القميص، ثانيها عود يعقوب بصيراً بإلقائه على وجهه، وثالثها قدّه من دبر، فإنه كان دليلاً على براءة يوسف، وينضم إلى ذلك وثوقه<sup>(٥)</sup> بالرؤيا الدالة على بلوغه مرتبة علياء تنحط عنها الكواكب.

وقيل: من تناقضهم، فإنه يُروى أنه عليه السلام لما قال ما تقدم عن قتادة، قال بعضهم: بل قتله اللصوص. فقال: كيف قتلوه وتركوا قميصه، وهم إلى قميصه أحوج منهم إلى قتله؟! ولعله مع هذا العلم إنما حزن عليه السلام لما خشي عليه من المكروه والشدائد غير الموت.

وقيل: إنه إنما حزن لفراقه، وفراق الأحبة مما لا يطاق، ولذلك قيل:  
لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا<sup>(٦)</sup>  
ولا بأس بأن يقال: إنه أحزنه فراقه وخوف أن يناله مكروه.

(١) مفردات الراغب (سول).

(٢) في تهذيب اللغة ٦٧/١٣.

(٣) في الأصل و(م): سوال، والمثبت من تهذيب اللغة، ومثله في اللسان والتاج (سول).

(٤) البحر ٢٨٩/٥.

(٥) في (م): وقوفه، وهو تصحيف.

(٦) البيت للمتنبي، وهو في ديوانه ٢٨٢/٣.

﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ أي: فأمري صبرٌ جميلٌ، أو: فصبري صبرٌ جميلٌ كما قال قطرب، أو: فالذي أفعله ذلك كما قال الخليل. أو: فهو صبرٌ إلخ كما قال الفراء، و«صبر» في كلِّ ذلك خبرٌ مبتدأ محذوف. أو: فصبرٌ جميلٌ أمثلٌ وأجملٌ، على أنه مبتدأ خبره محذوف.

وهل الحذف في مثل ذلك واجبٌ أو جائز؟ فيه خلاف. وكذا اختلفوا فيما إذا صحَّ في كلام واحد اعتبارُ حذفِ المبتدأ وإبقاء الخبر واعتبارُ العكس، هل الاعتبارُ الأول أمثلي أم الثاني؟.

وقرأ أبيُّ والأشهبُ وعيسى بنُ عمر: «فصبراً جميلاً» بنصبهما، وكذا في مصحف أنس بن مالك<sup>(١)</sup>. وروي ذلك عن الكسائي، وخرَّج على أنَّ التقدير: فأصبرُ صبراً، على أنَّ أَصْبِرَ مضارعٌ مسندٌ لضمير المتكلم.

وتعقَّب بأنه لا يَحْسُنُ النصب في مثل ذلك إلا مع الأمر، والتَّزَمَ بعضهم تقديره هنا بأنَّ يكون عليه السلام قد رجع إلى مخاطبة نفسه فقال: صبراً جميلاً، على معنى: فاصبري يا نفس صبراً جميلاً.

والصبر الجميلُ على ما رَوَى الحسن عنه ﷺ: «ما لا شكوى فيه»<sup>(٢)</sup> أي: إلى الخلق، ولأفقد قال يعقوب عليه السلام: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرَنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

وقيل: إنه عليه السلام سقط حاجباه على عينيه فكان يرفعهما بعصاة، فسئل عن سبب ذلك فقال: طولُ الزمان وكثرةُ الأحزان. فأوحى الله تعالى إليه أَتَشْكُوا إلى غيري. فقال: يا رب، خطيئة فاغفرها.

وقيل: المراد من قوله: «فصبرٌ جميلٌ»: أنِّي أتجملُ لكم في صبري

(١) المحرر الوجيز ٣/٢٢٧، والبحر ٥/٢٨٩، وهي في القراءات الشاذة ص ٦٣ عن عيسى بن عمر وحده.

(٢) ذكره السيوطي في الدر ٤/١٠ عن الحسن قوله، وعزاه لابن أبي حاتم، وأخرجه الطبري ١٣/٤١، وابن أبي حاتم ٧/٢١١٢، عن جَبَّان بن أبي جبلة عن النبي ﷺ مرسلًا.

فلا أعاشركم على كآبة الوجه وعبوس الجبين، بل أبقى على ما كنتُ عليه معكم، وهو خلافُ الظاهرِ جدًّا.

﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾ أي: المطلوبُ منه العونُ، وهو إنشاءٌ منه عليه السلام للاستعانة المستمرة ﴿عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ ⑧ متعلِّقٌ بـ «المستعان»، والوصفُ ذِكْرُ الشيءِ بنعته، وهو قد يكون صدقاً وقد يكون كذباً، والمرادُ به هنا الثاني كما في قوله سبحانه: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٨٠] بل قيل: إن الصيغة قد غلبت في ذلك.

ومعنى استعانتِهِ عليه السلام بالله تعالى على كذبهم طلبُهُ منه سبحانه إظهارَ كونه كذباً بسلامة يوسف عليه السلام والاجتماع معه، فيكون ذكرُ الاستعانة هنا نظيرَ: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ بعدَ قوله فيما بعدُ: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلًا﴾ [الآية: ٨٣].

وفي بعض الآثار أنَّ عائشة رضي الله عنها قالت يوم الإفك: والله لئن حلفت لا تصدقوني، ولئن اعتذرت لا تغدروني، فمثلي ومثلكم كمثلي يعقوب وولده، والله المستعان على ما تصفون. فأنزل الله تعالى في عُذْرِها ما أنزل<sup>(١)</sup>.

وقيل: المراد: والله المستعان<sup>(٢)</sup> على احتمال ما تصفونه من هلاك يوسف، كأنه عليه السلام بعد أن قال: صبرٌ جميلٌ، طلب الإعانة منه تعالى على الصبر، وذلك لأنَّ الدواعي النفسانية تدعو إلى إظهار الجزع وهي قوية، والدواعي الروحانية الصبر الجميل، فكأنه وقعت المحاربة بين الصفتين، فما لم تحصل المعونة منه جلَّ وعلا لا تحصل الغلبة، فقوله: «فصبرٌ جميلٌ» يجري مجرى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)، و«الله المستعان على ما تصفون» يجري مجرى (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ). ولعل الأول أسلم من القول والقليل.

وللإمام الرازي عليه الرحمة في هذا المقام بحثٌ، وهو أنَّ الصبر على قضاء الله تعالى واجبٌ، وأمَّا الصبرُ على ظلم الظالمين ومكر الماكرين فغير واجبٍ، بل الواجبُ إزالته لاسيما في الضرر العائد إلى الغير، فكان اللائقُ يعقوب عليه السلام

(١) أخرجه البخاري (٤١٤٣).

(٢) في (م): المراد أنه تعالى المستعان.

التفتيشَ والسعيَ في تخلص يوسف عليه السلام من البلية والشدة إن كان حيًّا، وفي إقامة القصاص إن صحَّ أنهم قتلوه، بل قد يقال: إنَّ الواجب المتعين عليه السعي في طلبه وتخليصه؛ لأنَّ الظاهر أنه كان عالمًا بأنه حيٌّ سليم لقوله: (وَكَذَلِكَ يَجْئِيكَ رَيْكَ وَيُعْلَمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ) فإنَّ الظاهر أنه إنما قاله عن وحي.

وأيضاً إنه عليه السلام كان عظيم القدر جليل الشأن معظماً في النفوس مشهوراً في الآفاق، فلو بالغ في الطلب والتفحص لظهر ذلك واشتهر، ولزال وجهُ التليس، فما السبب في تركه عليه السلام الفحص مع نهاية رغبته في حضور يوسف وغاية محبته له؟ وهل الصبرُ في هذا المقام إلا مذمومٌ عقلاً وشرعاً؟

ثم قال: والجوابُ أنْ نقول: لا جوابَ عن ذلك إلا أن يقال: إنه سبحانه وتعالى منعه عن الطلب تشديداً للمحنة وتغليظاً للأمر.

وأيضاً لعله عرف بقرائن الأحوال أنَّ أولاده أقوياء، وأنهم لا يمكّنونه من الطلب والتفحص، وأنه لو بالغ في البحث ربما أقدموا على إيذائه وقتله.

وأيضاً لعله عليه السلام علم أنَّ الله تعالى يصونُ يوسف عن البلاء والمحنة، وأن أمره سيعظمُ بالآخرة، ثم لم يُردْ هتَكَ سِتْرِ أولاده، وما رضي بالقائهم في السنة الناس، وذلك لأنَّ أحد الولدين إذا ظلم الآخر وقع الأبُّ في العذاب الشديد؛ لأنه إن لم ينتقم يحترق قلبه على الولد المظلوم، وإن انتقم يحترق على الولد الذي ينتقم منه، ونظيرُ ذلك ما أشار إليه الشاعر بقوله:

قومي هُم قتلوا أميم أخي      فإذا رميتُ يُصيبني سهمي  
ولئن عفوتُ لأعفون جلاً      ولئن سطوتُ لموهنُ عظمي

فلما وقع يعقوب عليه السلام في هذه البلية رأى أنَّ الأصوب الصبرُ والسكوتُ، وتفويضُ الأمر بالكلية إلى الله تعالى، لاسيما إن قلنا: إنه عليه السلام كان عالمًا بأنَّ ما وقع لا يمكن تلافيه حتى يبلغ الكتابُ أجله<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير الرازي ١٨/١٠٣-١٠٤ دون ذكر البيتين، وهما للحارث بن وَغَلَةَ الذُّهْلِي كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٢٠٤، وفيه: لأوهن، بدل: لموهن. و: فلئن، بدل: ولئن، وسلف الأول منهما ١٣٦/٤.

﴿وَجَاءَتْ﴾ شروع فيما جرى على يوسف عليه السلام في الحب بعد الفراغ عن ذكر ما وقع بين إخوته وبين أبيه، أي: وجاءت إلى الحب ﴿سَيَّارَةً﴾ أي: رفقة تسير من جهة مدين إلى مصر، وكان ذلك بعد ثلاثة أيام مضت من زمن إلقائه في قول، وقيل: في اليوم الثاني.

والظاهر أن الحب كان في طريق سيرهم المعتاد. وقيل: إنه كان في قفرة بعيدة من العمران، فأخطؤوا الطريق فأصابوه.

﴿فَآرَسَلُوا﴾ إليه ﴿وَأَرَادَهُمْ﴾ الذي يرِدُ الماء ويستقي لهم، وكان ذلك مالك بن دعر<sup>(١)</sup> الخزاعي. وقال ابن عطية: الوارد هنا يمكن أن يقع على الواحد وعلى الجماعة<sup>(٢)</sup>. اهـ. والظاهر الأول.

والثاني في «جاءت» والتذكير في «أرسلوا» و«واردهم» باعتبار اللفظ والمعنى. وفي التعبير بالمجيء إيماء إلى كرامة يوسف عليه السلام عند ربّه سبحانه، وحذف متعلّقه وكذا متعلّق الإرسال لظهوره، ولذا حذف المتعلّق في قوله سبحانه: ﴿فَأَذَلُّ دَلْوَةً﴾ أي: أرسلها إلى الحب ليُخْرِجَ الماء، ويقال: ذَلَّ الدلو، إذا أخرجها ملأى، والدلو من المؤنثات السماعية، فتصغّر على ذلّة، وتجمع على أذلّ وذلاءٍ ودليّ<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الشحنة: إنَّ الدلو التي يُسْتَقَى بها مؤنثة وقد تذكّر، وأما الدلو مصدر ذَلَوْتُ وضرب من السير فمذكّر، ومثلها في التذكير والثاني الحب عند الفراء على ما نقله عنه محمد بن الجهم، وعن بعضهم أنه مذكّر لا غير، وأما البئر فمؤنثة فقط في المشهور، ويقال في تصغيرها: بُؤيرة، وفي جمعها: آبار وأبَار وأبُور وبِثَار.

وفي الكلام حذف، أي: فأدلى دلوه فتدلّى بها يوسف فخرج ﴿قَالَ﴾ استئناف مبني على سؤال يقتضيه الحال ﴿يَبْشُرُنِي هَذَا غُلَامٌ﴾ نادى البشرى بشارة لنفسه أو

(١) في الأصل و(م): دعر، بالذال، وذكر صاحب القاموس أنه تصحيف، وأنّ الصواب دعر بالذال المهملة، القاموس (دعر) و (دعر).

(٢) نقل المصنف كلام ابن عطية عن البحر ٥/ ٢٩٠، وعبارة المحرر ٣/ ٢٢٩: والضمير في قوله: «وأسروه» ظاهر الآيات أنه لوارد الماء.

(٣) بضم الدال وكسرهما، أي: ذليّ، وذليّ. القاموس (دلو).

لقومه ورفقته، كأنه نزلها منزلة شخص فناداه، فهو استعارة مكنية وتخييلية، أي: يا بشرى تعالي فهذا أوان حضورك.

وقيل: المنادى محذوف كما في: يا ليت، أي: يا قوم<sup>(١)</sup> انظروا واسمعوا بشراي.

وقيل: إن هذه الكلمة تستعمل للتبشير من غير قصد إلى النداء.

وزعم بعضهم أن «بشرى» اسم صاحب له ناداه ليُعينه على إخراجهم، وروي هذا عن السدي، وليس بذلك.

وقرأ غير الكوفيين: «يا بشراي» بالإضافة<sup>(٢)</sup>، وأمال فتحة الراء حمزة والكسائي، وقرأ ورش بين اللفظين<sup>(٣)</sup>.

وروي عن نافع أنه قرأ: «يا بشراي» بسكون ياء بالإضافة<sup>(٤)</sup>، ويلزمه التقاء الساكنين على غير حذو، واعتذر بأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ونظائر ذلك كثيرة في القرآن وغيره. وقيل: جاز ذلك لأن الألف لمدّها تقوم مقام الحركة.

وقرأ أبو الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجحدري: «يا بُشْرِي» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء بالإضافة<sup>(٥)</sup>، وهي لغة لهذيل ولناس غيرهم، ومن ذلك قول أبي ذؤيب:

سَبَقُوا هَوًى وَأَغْنَقُوا لَهَاوَاهِم فَتُخَرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ<sup>(٦)</sup>  
ويقولون: يا سيدي ومولّي.

والغلام كثيراً ما يطلق على ما بين الحولين إلى البلوغ، وقد يطلق على الرجل

(١) في (م): قومي.

(٢) التيسير ص ١٢٨، والنشر ٢/٢٩٣. وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب.

(٣) التيسير ص ١٢٨.

(٤) القراءات الشاذة ص ٦٢، والبحر ٥/٢٩٠.

(٥) القراءات الشاذة ص ٦٢، والمحاسب ١/٣٣٦، والبحر ٥/٢٩٠.

(٦) ديوان الهذليين ٢/١.

الكامل كما في قول ليلى الأخيلية في الحجاج بن يوسف الثقفي :

غلامٌ إذا هزَّ القناة سقاها<sup>(١)</sup>

والظاهر أنَّ التنوين فيه للتفخيم، وحقَّ له ذلك فقد كان عليه السلام من أحسن الغلمان، وذكر البغويُّ عنه عليه السلام أنه قال: «أعطي يوسفَ شَطْرَ الحُسْنِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد بن إسحاق: ذهب يوسف وأُمُّه بثلي الحُسْنِ.

وحكى الثعلبيُّ عن كعبِ الأحرار أنه قال: كان يوسف حَسَنَ الوجه، جعدَ الشعر، ضخَمَ العينين، مستويَ الخلق، أبيضَ اللون، غليظَ الساعدين والساقين، خميصَ البطن، صغير السرة، وكان إذا تبسَّم رأيتَ النورَ في ضواحيه، وإن تكَلَّم رأيتَ شعاع النور من ثناياه، ولا يستطيع أحدٌ وصفَه، وكان حُسْنُهُ كضوء النهار عند الليل، وكان يُشَبِّهُ آدم عليه السلام يومَ خَلَقَهُ قبل أن يصيب الخطيئة<sup>(٣)</sup>.

ويُحكى أن جوانب الجبِّ بَكَثَ عليه حين خرج منها، ولعله من باب: بَكَتِ الدار لِقَدِّ فلانٍ.

والظاهر أنَّ قول الوارد: «يا بشرى هذا غلام» كان عند رؤيته. وقيل: إنه حين وروده على أصحابه صاح بذلك.

﴿وَأَسْرَوْهُ﴾ أي: أخفاه الواردُ وأصحابُه عن بقية الرفقة حتى لا تراه فتطمع فيه. وقيل: أخفوا أمره وكونه وُجد في البئر، وقالوا لسائر القافلة: دفعه إلينا أهل الماء لنبيعه لهم بمصر.

وقيل: الضمير لإخوة يوسف، وذلك أن بعضهم رجع ليتحقَّق أمره فرآه عند السيارة، فأخبر إخوته فجاءوا إليهم فقالوا: هذا غلامٌ أبَقَ لنا فاشتروه مِنَّا فاشتروه، وسكت يوسف مخافةً أن يقتلوه. وفي روايةٍ أنهم قالوا بالعبرانية: لا تُنْكَر العبودية نقتلك. فأقرَّ بها واشتروه منهم. وقيل: كان يهوذا يأتيه بالطعام، فأتاه يومَ أُخرج

(١) الأغاني ١١/٢٤٨، وأمالى القالي ١/٨٦، وزاد المسير ١/٣٨٥، وصدرة: شفاها من الداء العضال الذي بها.

(٢) تفسير البغوي ٢/٤١٥، وهو قطعة من حديث أنس رضي الله عنه في الإسراء عند مسلم (١٦٢).

(٣) قصص الأنبياء المسمى بعرائس المجالس لأبي إسحاق الثعلبي ص ١١١.



فلم يجده في الجبِّ، ووجده عند الرفقة، فأخبر إخوته فأتوهم فقالوا ما قالوا.

وروي كونُ الضمير للإخوة عن ابن عباس رضي الله عنه؛ قيل: وهو المناسب لإفراد «قال» وجمع ضمير «أسروا»، وللوعيد الآتي قريباً إن شاء الله تعالى، وليس فيه اختلالٌ في النظم، ولا يخفى أنَّ الظاهر ما أشير إليه أولاً.

ونصب قوله سبحانه: ﴿يَضَعُهُ﴾ على الحال، أي: أخفوه حال كونه متاعاً للتجارة، وفي «الفرائد»<sup>(١)</sup> أنه ضَمَّنَ «أسروه» معنى جعلوه، أي: جعلوه بضاعةً مسرَّين إياه، فهو مفعول به.

وقال ابن الحاجب: يحتمل أن يكون مفعولاً له، أي: لأجل التجارة، وليس شرطه مفقوداً؛ لاتحادِ فاعله وفاعلِ الفعل المَعْلَلِ به؛ إذ المعنى: كتموه لأجل تحصيل المال به، ولا يجوز أن يكون تمييزاً.

وهو من البَضْعِ بمعنى القَطْع، وكأنَّ البضاعة إنما سُمِّيَتْ بذلك لأنها تُقَطَّع من المال وتُجْعَل للتجارة. ومن ذلك البَضْعُ بالكسر لِمَا بين الثلاث إلى العشرة، أو لما فوق الخمس ودون العشرة، والبَضِيعَةُ للجزيرة المنقطعة عن البر. واعتبر الراغب في البضاعة كونها قطعةً وافرة من المال تُقْتَنَى للتجارة<sup>(٢)</sup>. ولم يعتبر الكثيرُ كونها وافرة.

﴿وَاللَّهُ عَلَيْهِ بِمَا يَتَمَلَّوْنَ﴾ لم يَخَفَ عليه سبحانه إسرارهم، وصرَّح غير واحد أن هذا وعيدٌ لإخوة يوسف عليه السلام على ما صنعوا بأبيهم وأخيهم، وجعلهم إياه وهو هو عرضةً للابتذال بالبيع والشراء.

﴿وَشَرَوْهُ﴾ الضميرُ المرفوعُ إما للإخوة، فشَرَى بمعنى باع، وإمَّا للسيارة فهو بمعنى اشترى، كما في قوله:

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لِيَتَنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدِ كُنْتُ هَامَةً<sup>(٣)</sup>

(١) كما في حاشية الشهاب ١٦٤/٥، وهو كتاب فرائد التفسير لفصيح الدين محمد بن عمر.

(٢) مفردات الراغب (بضع).

(٣) البيت ليزيد بن مفرِّغ الحميري، وهو في ديوانه ص ١٤٤، والهامة: من طيور الليل، وكانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لا يُدرَك ثاره تصير هامة تقول عند قبره:

وقوله :

ولو أنَّ هذا الموتُ يقبلُ فديةً شريتُ أبا زيدٍ بما ملكْتُ يدي<sup>(١)</sup>  
وجوّز أن يكون على هذا الوجه بمعنى باع بناءً على أنهم باعوه لَمَّا التقطوه من بعضهم .

﴿بَشَرَ بِخَسٍ﴾ أي : نقص ، وهو مصدرٌ أريدَ به اسمُ المفعول ، أي : منقوص ، وجوّز الراغب<sup>(٢)</sup> أن يكون بمعنى باخس ، أي : ناقص عن القيمة نقصاناً ظاهراً .

وقال مقاتل : زيف ناقص العيار .

وقال قتادة : «بخس» : ظلم ؛ لأنه ظلموه في بيعه .

وقال ابن عباس والضحاك في آخرين : البخس : الحرام ، وكان ذلك حراماً لأنه ثمن الحرّ ، وسُمّي الحرام بخساً لأنه مبخوسُ البركة ، أي : منقوصُها .

وقوله سبحانه : ﴿دَرَاهِمَ﴾ بدلٌ من «ثمن» ، أي : لا دنانير . ﴿مَعْدُودَةً﴾ أي : قليلة ، وكني بالعدّ عن القلّة لأنّ الكثير يوزنُ عندهم .

وكانت عدّة هذه الدراهم في كثير من الروايات عشرين درهماً ، وفي روايةٍ عن ابن عباس : اثنين وعشرين . وفي أخرى عنه : عشرين وحلّةً ونعلين . وقيل : ثلاثين وحلّةً ونعلين . وقيل : ثمانية عشر اشتروا بها أخفافاً ونعالاً . وقيل : عشرة .

وعن عكرمة : أنها كانت أربعين درهماً ، ولا يأبى هذا ما ذكره غير واحدٍ من أنّ عاداتهم أنهم لا يزنون إلا ما بلغ أوقيةً وهي أربعون درهماً ؛ إذ ليس فيه نفْيٌ أنّ الأربعين قد تعدّد .

﴿وَكَاثُوا فِيهِ﴾ أي : في يوسف كما هو الظاهر ﴿مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ ﴿١٥﴾ أي :

= اسقوني اسقوني ، فإن أدرك ثاره طارت . الصحاح (هيم) . ويرد : اسم غلام ندم على بيعه . المحرر الوجيز ٢٣٠ / ٣ .

(١) ذكره أبو حيان في البحر ٢٩١ / ٥ .

(٢) في مفرداته (بخس) .

الراغبين عنه. والضمير في «وكانوا» إن كان للإخوة فظاهر، وإن كان للرفقة وكانوا بائعين، فزهدهم فيه لأنهم التقطوه، والملتقط الشيء متهاون به لا يبالي بما باعه، ولأنه يخاف أن يعرض له مستحق ينتزعه من يده، فيبيعه من أول مساوم بأوكس الثمن، وإن كان لهم وكانوا مبتاعين بأن اشتروه من بعضهم أو من الإخوة، فزهدهم لأنهم اعتقدوا فيه أنه آبق، فخافوا أن يخاطروا بمالهم فيه.

وقيل: ضمير «فيه» للثمن، وزهدهم فيه لرداءته، أو لأن مقصودهم ليس إلا إبعاد يوسف عليه السلام، وهذا ظاهر على تقدير أن يكون ضمير «كانوا» للإخوة.

والجاء - على ما نقل عن ابن مالك - متعلقٌ بمحذوف يدل عليه «الزاهدين»، أي: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وذلك أن اللام في «الزاهدين» اسمٌ موصول، ولا يتقدم ما في صلة الموصول عليه، ولأن<sup>(١)</sup> ما بعد الجار لا يعمل فيما قبله.

وهل «من الزاهدين» حينئذٍ صفةٌ لزاهدين المحذوف مؤكدة، كما تقول: عالمٌ من العلماء، أو صفةٌ مبينةٌ أي: زاهدين بلغ بهم الزهد إلى أن يعدّوا في الزاهدين؛ لأنّ الزاهد قد لا يكون عريقاً في الزاهدين حتى يعدّ فيهم إذا عدّوا. أو يكون خيراً ثانياً؟ كل ذلك محتمل. وليس بدلاً من المحذوف لوجود «من» معه. وقدّر بعضهم المحذوف: أعني، وأنا فيه من الزاهدين<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الحاجب في «أماليه»: إنه متعلقٌ بالصلة، والمعنى عليه بلا شبهة، وإنما فرّوا منه لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول مطلقاً، وبين صلة «أل» وغيرها فرق، فإنّ هذه على صورة الحرف المنزّل منزلة الجزء من الكلمة، فلا يمتنع تقديم معمولها عليها، فلا حاجة إلى القول بأنّ تعلّقه بالمذكور إنما هو مذهب المازني الذي جعل «أل» في مثل ذلك حرفاً تعريفاً<sup>(٣)</sup>. وكأنه لا يرى تقدّم معمول المجرور ممتنعاً، وإلا لم يتمّ بما ذكره ارتفاع المحذور.

(١) في الأصل: وأن.

(٢) قوله: وأنا فيه من الزاهدين، هو من كلام المصنف يقصد به تضعيف هذا القول، وكذلك ضعّفه الشهاب في الحاشية ١٦٥/٥ بقوله: ليس بجيد.

(٣) نقل المصنف كلام ابن الحاجب عن حاشية الشهاب ٢٦٥/٥.

وَزَعَمُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَلْزُمُ بَعْدَ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ مِنَ الْغَفْلَةِ بِمَكَانٍ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ عَمَلُهُ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحُ، لَا فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي يَكْفِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ.

وقال بعض المتأخرين: إِنَّ الصِّفَةَ هُنَا مَعْتَمِدَةٌ عَلَى اسْمِ «كَانُوا» وَهُوَ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ، وَالْاعْتِمَادُ عَلَى ذَلِكَ مَعْتَبَرٌ عِنْدَهُمْ، فِيهِ الرِّضْيُ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ: وَالْاعْتِمَادُ عَلَى صَاحِبِهِ: وَيَعْنِي بِصَاحِبِهِ الْمُبْتَدَأُ؛ إِمَّا فِي الْحَالِ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَخُوهُ، أَوْ فِي الْأَصْلِ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ ضَارِباً أَخُوهُ، وَظَنَنْتُكَ ضَارِباً أَخَوَاكَ، وَإِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ غَلَامَاهُ. وَعَلَى هَذَا لَا يَحْتَاجُ فِي الْجَوَابِ إِلَى إِخْرَاجِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ عَنْ حُكْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ، خِلَافاً لِمَنْ أَنْكَرَهُ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَمَسَّكُ بِعَمُومٍ: يَتَوَسَّعُ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِمَا، فِي دَفْعِ مَا يُوَرَّدُ عَلَى تَعَلُّقِ الْجَارِ هُنَا بِالصِّفَةِ الْمَجْرُورَةِ الْوَاقِعَةِ صَلَةً لـ «أَل» كَاثِناً مَا كَانَ، فَلْيَنْفِهِمْ.

هَذَا وَالشَّائِعُ أَنَّ الْبَاعَةَ إِخْوَتَهُ وَالزَّاهِدِينَ هُمْ، وَفِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّهُمْ حِينَ بَاعُوهُ قَالُوا لِلتَّاجِرِ: إِنَّهُ لَصٌّ أَبْقَى فَقِيذُهُ وَوَكَّلَ بِهِ عَبْدًا أَسْوَدَ. فَلَمَّا جَاءَ وَقْتُ ارْتِحَالِهِمْ بَكَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ التَّاجِرُ: مَا لَكَ تَبْكِي؟ فَقَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَصِلَ إِلَى الَّذِينَ بَاعُونِي لِأَوْدَعِهِمْ وَأَسْلَمَ عَلَيْهِمْ سَلَامَ مَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ. فَقَالَ التَّاجِرُ لِلْعَبْدِ: خُذْهُ وَاذْهَبْ بِهِ إِلَى مَوَالِيهِ لِيُودِّعَهُمْ ثُمَّ أَلْحَقْهُ بِالْقَافِلَةِ، فَمَا رَأَيْتُ غَلَاماً أَبْرَّ مِنْ هَذَا بِمَوَالِيهِ، وَلَا قَوْماً أَجْفَى مِنْهُمْ.

فَتَقَدَّمَ الْعَبْدُ بِهِ إِلَى إِخْوَتِهِ، وَكَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مُسْتَقِظاً يَحْرُسُ الْأَغْنَامَ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ يُوسُفُ وَهُوَ يَعْثُرُ فِي قَيْدِهِ انْكَبَّ عَلَيْهِ وَبَكَى، فَقَالَ لَهُ: لِمَا جِئْتَ؟ فَقَالَ: جِئْتُ لِأَوْدَعِكُمْ وَأَسْلَمَ عَلَيْكُمْ. فَصَاحَ عَلَيْهِمْ أَخُوهُمْ: قَوْمُوا إِلَى مَنْ أَتَاكُمْ يَسْلَمُ عَلَيْكُمْ سَلَامَ مَنْ لَا يَرْجُو أَنْ يَرَاكُمْ أَبَدًا، فَوَيْلٌ لَكُمْ مِنْ هَذَا الْوَدَاعِ. فَقَامُوا فَجَعَلَ يُوسُفُ يَنْكَبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَيَقْبَلُهُ وَيَعَانِقُهُ، وَيَقُولُ: حَفِظَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ ضَيَّعْتُمُونِي، آوَاكُمْ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ طَرَدْتُمُونِي، رَحِمَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ تَرْحَمُونِي، قِيلَ: إِنَّ الْأَغْنَامَ أَلْقَتْ مَا فِي بَطُونِهَا مِنْ هَوْلِ هَذَا التَّوْدِيعِ.

ثم أخذه العبدُ وطلب القافلة، فبينما هو على الراحلة إذ مرَّ بقبر أمِّه راحيل في مقابر كنعان، فلَمَّا أبصر القبر لم يتمالك أن رمى بنفسه عليه، فاعتنقه وجعل يبكي ويقول: يا أماء، ارفعي رأسك من التراب حتى تَرَيِ ولدك مقيِّداً، يا أماء إخوتي في الجبِّ طرْحوني، ومن أبي فرَّقوني، وبأبخس الأثمان باعوني، ولم يَرُقُّوا لصغر سنِّي ولم يرحموني، فأنا أسألُ الله تعالى أن يجمع بيني وبين والدي في مستقرِّ رحمته إنه أرحمُ الراحمين. فالتفت العبد فلم يره، فرجع فرآه على القبر فقال: والله لقد صدَّق مواليك، إنك عبدُ أبٍ. ثم لطمه لطمَةً شديدةً فغشي عليه، ثم أفاق فقال له: لا تؤاخذني، هذا قبرُ أمِّي نزلتُ أسلَّم عليها، ولا أعودُ بعدُ لِمَا تكرهه أبداً.

ثم رفع عينيه إلى السماء وقد تمرَّغ بالتراب والدموعُ في وجهه فقال: اللهم إن كانت لي خطيئةٌ أخلقتُ وجهي عندك فبحُرمةِ آبائي الكرام إبراهيم وإسحاق ويعقوب أن تعفو عني وترحمني يا أرحم الراحمين. فضجَّت الملائكة إلى الله تعالى عند ذلك، فقال تبارك وتعالى: يا ملائكتي هذا نبيي وابنُ أنبيائي، وقد استغاث بي وأنا مغيثُه ومغيثُ المستغيثين، يا جبريلُ أدركه. فنزل جبريل عليه السلام فقال: يا صديقَ الله، ربُّكَ يُقرِّئك السلام ويقول لك: مهلاً عليك فقد أبكيت ملائكة السماوات السبع، أتريد أن أطبق السماء على الأرض؟ فقال: لا، يا جبريلُ ارفُقْ بِخَلْقِ رَبِّي فإنه حلِيم لا يعجل. فضرب الأرض بجناحه فهبَّت ريحٌ حمراء، وكسفت الشمس، وأظلمت الغبراء، فلم ير أهلُ القافلة بعضهم بعضاً، فقال التاجر: انزلوا قبل أن تهلكوا، إنَّ لي سنين عديدةً أمرُّ بهذا الطريق فما رأيتُ كالיום، فمن أصاب منكم ذنباً فليتب منه، فما أصابنا هذا إلا بذنبٍ اقترفناه. فأخبره العبد بما فعل مع يوسف، وقال: يا سيدي، إني لَمَّا ضربته رفع عينه إلى السماء وحرَّك شفتيه. فقال له التاجر: ويحك أهلكتنا وأهلكت نفسك. فتقدَّم إليه التاجر وقال: يا غلام إنَّا ظلمناك حين ضربناك، فإن شئتَ أن تقتصَّ منَّا فما نحن بين يديك. فقال يوسف: ما أنا من قوم إذا ظُلموا يقتصُّون، ولكنِّي من أهل بيتٍ إذ ظُلموا عَفَّوا وغفروا، ولقد عَفَّوْتُ عنكم رجاءً أن يعفو الله تعالى عني. فانجلت الظلمة، وسكنت الريح، وأسفرت الشمس، وأضاءت مشارق الأرض ومغاربها، فساروا حتى دخلوا مصر آمنين، وكان هذا التاجرُ فيما قيل مالك بنِ دعر الذي أخرجه من الجب، وقيل: غيره.

وروي أنه حين ورد به مصر باعه بعشرين ديناراً، وزَوَّجِي نعل، وثوبين أبيضين .  
 وقيل: أَدخَلَ السُّوقَ لِلْبَيْعِ فترافعوا في ثمنه حتى بلغ<sup>(١)</sup> وَزَنَهُ مَسْكَاً، ووزنه  
 وَرِقاً، ووزنه حريراً، فاشتراه بذلك العزيز<sup>(٢)</sup> الذي كان على خزائن مصر عند  
 ملكها. وقيل: كان خبازَ الملك، وصاحبَ شرابه ودوابّه، وصاحبَ السجن،  
 والمشهورُ المَعْمُولُ عليه<sup>(٣)</sup> هو الأول، واسمه: قطفير، أو إطفير، أو قنطور،  
 والأول مرويٌّ عن ابن عباس، وهو المراد في قوله سبحانه: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ  
 مِصْرَ﴾ فهذا الشراءُ غيرُ الشراء السابق الذي كان بشمنٍ بخس، وَزَعْمُ  
 اتّحادهما ضعيفٌ جدّاً، وإلّا لا يبقى لقوله: «من مصر» كثيرٌ جدوى.

وكان الملك يومئذٍ الريان بنُ الوليد العمليقي، ومات في حياة يوسف عليه  
 السلام بعد أن آمن به، فملك بعده قابوس بنُ مصعب، فدعاه إلى الإيمان فأبى.

وقيل: كان الملك في أيامه فرعونُ موسى عليه السلام عاش أربع مئة سنة،  
 بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [غافر: ٣٤].

وقيل: فرعونُ موسى عليه السلام من أولاد فرعون يوسف عليه السلام، والآية  
 من قبيل خطاب الأولاد بأحوال الآباء، وهو الصحيح.

وظاهرُ أمر العزيز أنه كان كافراً، واستدلَّ في «البحر»<sup>(٤)</sup> على ذلك بكون الصنم  
 في بيته حسبما يُذكر في بعض الروايات.

وقال مجاهد: كان مؤمناً. ولعل مراده أنه آمن بعد ذلك، وإلا فكونه مؤمناً يومَ  
 الاشتراء مما لا يكاد يسلم، نعم إنه اعتنى بأمر يوسف عليه السلام، ولذا قال

(١) أي: حتى بلغ ثمنه. الكشف ٣١٠/٢.

(٢) جاء في هامش الأصل و(م): أخرج ابن إسحاق وابن جرير وأبو الشيخ عن ابن عباس أن  
 مالك بن دعر لما باع يوسف من العزيز سأله: مَنْ أنت؟ فذكر له مَنْ هو، وابنُ مَنْ هو،  
 وكان من مدين فعرفه فقال: لو أخبرتني لم أَبُغِكَ. ثم طلب منه الدعاء، فدعا له وقال:  
 بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أهلك. فحملت امرأته اثني عشر بطناً في كلِّ بطنٍ غلامان. انتهى، وهذا  
 إن صحَّ يُبَعِّدُ صحة القصة، فتأمل. اهـ منه.

(٣) في (م): وصاحب السجن المشهور، والمعول عليه.

(٤) ٢٩٢/٥.

﴿لَا تَرَأَيْهِ﴾ راعيل<sup>(١)</sup> بنت رعايل، وهو المروي عن مجاهد. وقال السدي: زليخا<sup>(٢)</sup> بنت تمليخا. وقيل: اسمها راعيل ولقبها زليخا. وقيل: بالعكس.

والجارُّ الأول - كما قال أبو البقاء<sup>(٣)</sup> - متعلِّق بـ «اشتراه» كقولك: اشتريته من بغداد، أي: فيها أو بها، أو متعلِّقٌ بمحذوفٍ وقع حالاً من «الذي»، أو من الضمير في «اشترى»، أي: كائناً من أهل مصر.

والجارُّ الثاني متعلِّقٌ بـ «قال» كما أشرنا إليه لا بـ «اشتراه»، ومقولُ القول: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾ أي: اجعلي محلَّ ثوابه وإقامته كريماً، أي: حسناً مرضياً، وهذا كناية عن إكرامه عليه السلام نفسه على أبلغ وجوه وأتمه؛ لأنَّ مَنْ أَكْرَمَ المحلَّ بتنظيفه وفروشه ونحو ذلك، فقد أكرم ضيفه بسائر ما يُكرم به.

وقيل: المَثْوَى مُقَحَّمٌ كما<sup>(٤)</sup> يقال: المجلس العالي، والمقام السامي، والمعنى: أحسنِّي تعهُّده والنظرَ فيما يقتضيه إكرامُ الضيف ﴿عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَّا﴾ في قضاء مصالحنا إذا تدرَّب في الأمور وعرف مجاريها ﴿أَوْ نَنْخِذَهُ وَلَدًا﴾ أي: نتبناه ونقيمُه مقام الولد، وكان فيما يُروى عقيماً.

ولعل الانفصال لمنع الخلوة، وزعم بعضهم أنه لمنع الجمع، على معنى: عسى أن نبيعه فننتفع بثمنه، وليس بشيء.

وكان هذا القول من العزيز لِمَا تفرَّس فيه من مخايل الرشد والنجاة، ومن ذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه فيما أخرجه سعيد بن منصور، والحاكم وصحَّحه، وجماعة: أفرسُ الناس ثلاثة: العزيز حين تفرَّس في يوسف فقال لامرأته: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَّا﴾ إلخ، والمرأة التي أنت موسى فقالت لأبيها: ﴿يَتَأَبَّى اسْتَنْجِرُهُ﴾ [القصص: ٢٦]، وأبو بكر حين استخلف عمر<sup>(٥)</sup>.

(١) في هامش الأصل و(م): راعيل بوزن هايل. اهـ منه.

(٢) بفتح الزاي وكسر اللام والخاء المعجمة وفي آخره ألف، وهو المشهور. وقيل: إنه بضم أوله على هيئة المصنَّع. حاشية الشهاب ١٦٥/٥.

(٣) في الإملاء ٣/٣٢٧.

(٤) قوله: كما، ليس في (م).

(٥) سنن سعيد بن منصور (١١٣ - تفسير)، والمستدرک ٢/٣٤٥، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة ٥٧٥/٨، والطبري ١٣/٦٤.

﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾ أي: جعلنا له فيها مكاناً، يقال: مَكَّنْهُ فيه، أي: أثبتَه فيه، ومَكَّنْ له فيه، أي: جعل له مكاناً فيه، ولتقارُبهما وتلازُمهما يستعمل كلُّ منهما في مقام الآخر، قال سبحانه: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦] والمراد بالمكان هنا المكانةُ والمنزلةُ، لا البعدُ المجرَّد أو السطحُ الباطن من الحاوي المماسُّ للسطح الظاهر من المحوي، أو غير ذلك مما ذهب إليه من ذهب من الفلاسفة إنَّ حقاً وإنَّ باطلاً.

والإشارة إلى ما يفهم مما تقدّم من الكلام، وما فيه من معنى البعد لتفخيمه، والكافُ نصبٌ على المصدرية، أي: كما جعلنا له مثوى كريماً في منزل العزيز أو مكاناً عليّاً في قلبه حتى أمر امرأته دون سائر حواشيه بإكرام مثواه، جعلنا له مكانةً رفيعةً في أرض مصر.

وفسرُ الجعلُ المذكورُ بجعلِهِ وجهياً فيما بين أهل مصر ومحبيّاً في قلوبهم، بناءً على أنه الذي يُوَدِّي إلى الغاية المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ أي: بعضُ تعبيرِ الرؤيا التي عُمِدَتْهَا رؤيا الملك وصاحبي السجن، ورُوي هذا المعنى عن مجاهد، وهو الظاهر كما يُرشِدُ إليه قوله عليه السلام: ﴿ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [الآية: ٣٧] سواءً جُعِلَ معطوفاً على غايةٍ مقدّرةٍ ينساقُ إليها الكلامُ ويستدعيها النظام، كأنه قيل: ومثُلَ ذلك التمكينُ البديعُ مَكَّنَّا ليوسفَ في الأرض وجعلنا قلوبَ أهلها كافةً محالاً محبته، ليتربّبَ على ذلك ما يترتّبُ مما جرى بينه وبين امرأة العزيز، ولنعلّمه بعضَ تأويلِ الأحاديث فيؤدّي ذلك إلى الرتبة العليا والرياسة العظمى، ولعل تركَ المعطوف عليه للإشعار بعدم كونه مراداً. أو جُعِلَ علّةً لمحذوفٍ، كأنه قيل: ولهذه الحكمة البالغة فعلنا ذلك التمكين لا لشيءٍ غيرها مما ليس له عاقبةٌ حميدة.

واختار بعضُ المحققين كونَ «ذلك» إشارةً إلى مصدر الفعل المذكور بعده، والكاف مقحمةٌ للدلالة على تأكيد فخامة شأن المشار إليه، على ما ذكروا في ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] والمرادُ به التمكينُ في قلب العزيز أو في منزله، وكونُ ذلك تمكيناً في الأرض بملابسةٍ أنه عزيزٌ فيها؛ لِمَا أنَّ الذي عليه يدور تلك الأمور إنما هو التمكينُ في جانب العزيز، وأمّا التمكينُ في جانب الناس كافةً فتأديتهُ إليها إنما هي باعتبار اشتماله على ذلك التمكين.



وَلَا يَخْفَىٰ أَنْ حَمَلُ التَّمَكِينِ فِي الْأَرْضِ عَلَى التَّمَكِينِ فِي قَلْبِ الْعَزِيزِ أَوْ فِي مَنْزِلِهِ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَكَذَا حَمْلُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَعَلَّ الظَّاهِرَ حَمْلُهُ عَلَى جَعْلِهِ مُلْكًا يَتَصَرَّفُ فِي أَرْضِ مِصْرَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، إِلَّا أَنَّ فِي جَعْلِ التَّعْلِيمِ الْمَذْكُورِ غَايَةً لَهُ خَفَاءً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْجَعْلَ مِنْ آثَارِهِ وَنَتَائِجِهِ الْمَتَفَرِّعَةِ عَلَيْهِ دُونَ الْعَكْسِ، وَلَمْ يُعْهَدْ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَضَاعِيفِ قَضَايَاهُ الْعَمَلُ بِمَوْجِبِ الرُّوْيَا الْمُنْبِئَةِ عَلَى الْحَوَادِثِ قَبْلَ وَقُوعِهَا عَهْدًا مُصَحَّحًا لَجَعْلِهِ غَايَةً لِّذَلِكَ، وَمَا وَقَعَ مِنَ التَّدَارُكِ فِي أَمْرِ السَّنِينَ فَإِنَّمَا هُوَ عَمَلٌ بِمَوْجِبِ الرُّوْيَا السَّابِقَةِ الْمَعْهُودَةِ، وَإِرَادَةُ: لِيُظْهَرَ تَعْلِيمُنَا لَهُ، كَمَا تَرَى، وَكَأَنَّ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى ذَلِكَ - لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ - أَرَادَ بِتَعْلِيمِ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ تَفْهِيمَ غَوَامِضِ أَسْرَارِ الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ، وَدَقَائِقِ سُنَنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى حَيْثُذَ: مَكْنًأً لَهُ فِي أَرْضِ مِصْرَ لِيَتَصَرَّفَ فِيهَا بِالْعَدْلِ، وَلِنَعْلَمَهُ مَعَانِي كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامَهَا، وَدَقَائِقِ سُنَنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَيَقْضِي بِهَا بَيْنَ أَهْلِهَا، وَالتَّعْلِيمُ الْإِجْمَالِيُّ لَتِلْكَ الْأَحَادِيثِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَأَخِّرٍ عَنْ تَمَكِينِهِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّ تَعْلِيمَ كُلِّ مَعْنَى شَخْصِيٍّ يَتَفَقَّ فِي ضَمَنِ الْحَوَادِثِ وَالْإِرْشَادِ إِلَى الْحَقِّ فِي كُلِّ نَازِلَةٍ مِنَ النَّوَازِلِ مُتَأَخِّرٌ عَنْ ذَلِكَ صَالِحٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ غَايَةً لَهُ، وَأُدْرَجَ بَعْضُهُمُ الْإِنْجَاءَ تَحْتَ الْإِشَارَةِ بِذَلِكَ، وَفِيهِ بَحْثٌ فَتَدَبَّرْ.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾ لَا يُمْنَعُ عَمَّا يَشَاءُ وَلَا يُنَازَعُ فِيمَا يَرِيدُ، بَلْ إِنَّمَا أَمْرُهُ لَشَيْءٍ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ، وَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ شُؤْنَهُ سَبْحَانَهُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُخُولًا أَوَّلِيًّا، أَوْ مُتَوَلِّيًا عَلَى أَمْرِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَدْبُرُهُ وَلَا يَكْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالِى رَجُوعِ ضَمِيرِ «أَمْرِهِ» إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ذَهَبَ ابْنُ جَبْرِ، وَإِلَى رَجُوعِهِ إِلَى يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَهَبَ الطَّبْرِيُّ<sup>(١)</sup>. وَأَيًّا مَا كَانَ فَالْكَلَامُ عَلَى مَا فِي «الْكَشْفِ» تَذْيِيلٌ، أَمَا عَلَى الْأَوَّلِ فَلِجَزْئِهِ مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٨١] مِنْ سَابِقِهِ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ غَالِبًا عَلَى جَمِيعِ أُمُورِهِ لَا يَزَاحِمُهُ أَحَدٌ وَلَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَرَادٌ كَانَتْ إِرَادَتُهُ تَمَكِينَ يُوسُفَ وَكِتَ وَكِتَ وَالْوَقُوعَ رَضِيعِي لَبَانٍ، وَأَمَا عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ (م): الْقُرْطُبِيُّ، وَهُوَ خَطَأً، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْبَحْرِ ٢٩٢/٥، وَالْكَلَامُ مِنْهُ، وَكَلَامُ الطَّبْرِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ ١٣/٦٥.

الثاني فلأنَّ معناه أنه الغالب على أمره يتولاه بلطيف صنعه وجزيل إحسانه، وإذا جاء نهرُ الله تعالى بطل نهر معقلٍ، فأين يقع كيدُ الإخوة وغيرهم كامرأة العزيز موقعه؟ فهو كقوله:

وعِلامَ أركبُه إذا لم أنزل

من سابقه، أعني:

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكَنتُ أَوَّلَ نَازِلٍ<sup>(١)</sup>

والآية على الأول صريحة في مذهب أهل السنة.

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ الأمر كذلك فيما يأتون ويذرون زعماءَ منهم أنَّ لهم من الأمر شيئاً، وأننى لهم ذلك؟! وأنَّ الأمر كله لله عز وجل. أو: لا يعلمون لطائف صنعه وخفايا فضله.

والمراد بـ «أكثر الناس» قيل: الكفار، وثقل ذلك عن ابن عطية<sup>(٢)</sup>. وقيل: أهل مصر. وقيل: أهل مكة. وقيل: الأكثرُ بمعنى الجميع، والمراد أنَّ جميع الناس لا يطلعون على غيبه تعالى.

والأولى أن يبقى على ما يتبادرُ منه، ولا يُقْتَصَر في تفسيره على ما تضمنته الأقوال قبلُ، بل يراد به مَنْ نفي عنه العلم بما تقدَّم كائناً ما كان، ولا يَبْعُدُ أن يندرج في عمومهِ أهل الاعتزال.

﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ أي: بلغ زمانَ انتهاء اشتداد جسمه وقوّته، وهو سنُّ الوقوف عن النموِّ المعتدِّ به، أعني ما بين الثلاثين والأربعين، وسئل القاضي النحويُّ مهذَّب الدين محمد بن علي بن علي، أبو طالب الخيمي<sup>(٣)</sup> عنه، فقال: هو خمسٌ وثلاثون سنةً وتمامه أربعون.

(١) البيت لربيعه بن مقروم الضبيّ، كما في الأغاني ١٠٣/٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٢/١.

(٢) المحرر الوجيز ٢٣١/٣، ونقله المصنف عنه بواسطة أبي حيان في البحر ٢٩٢/٥.

(٣) الحليّ العراقي الأديب الشاعر المعمر، نزيل مصر، من مصنفاته: حروف القرآن، وأمثال القرآن، وكتاب إسطرلاب الشعر، وكتاب المطاويل في الرد على المعري، وغيرها، توفي

وقال الزجاج: هو سبعة عشر عاماً إلى نحو الأربعين<sup>(١)</sup>.

وعن مجاهد وقتادة - ورواه ابن جبير عن ابن عباس - أنه ثلاثة وثلاثون، أو ثلاثون، أو واحد<sup>(٢)</sup> وعشرون.

وقال الضحاك: عشرون. وحكى ابن قتيبة أنه ثمان وثلاثون<sup>(٣)</sup>.

وقال الحسن: أربعون، والمشهور أن الإنسان يقف جسمه عن النمو إذا بلغ ذلك، وإذا وقف الجسم وقفت القوى والشمائل والأخلاق، ولذا قيل:

إذا المرء وقى الأربعين ولم يكن له دون ما يَهْوَى حياءً ولا سترُ فدَعَهُ ولا تَنَفَسَ عليه الذي مضى وإن جرَّ أسباب الحياة له العمر<sup>(٤)</sup>

وقيل: أقصى الأشدَّ اثنان وستون. وإلى كون الأشدَّ منتهى الشباب والقوة قبل أن يؤخذ في النقصان ذهب أبو عبيدة<sup>(٥)</sup> وغيره من ثقات اللغويين، واستظهره بعض المحققين.

وهو عند سيبويه جمعٌ واحدٌ شدةً، كنعمة وأنعم<sup>(٦)</sup>. وقال الكسائي والفراء: إنه جمع شدٍّ، نحو صَكٌّ وأصْكٌ، وفلسٍ وأفْلَسٍ<sup>(٧)</sup>، وهذا على ما ذكر أبو حاتم

= سنة (٦٤٢هـ). وفيات الأعيان ١/٣٠٩، والوافي بالوفيات ٤/١٨١، وهدية العارفين ٢/١٢١. ووقع في الأصل و(م) والبحر ٥/٢٩٢ (والكلام منه): ابن أبي طالب، بدل: أبو طالب، والمثبت من المصادر.

(١) معاني القرآن للزجاج ٣/٩٩.

(٢) في (م): أحد.

(٣) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢١٥، والبحر ٥/٢٩٢.

(٤) البيتان ينسبان للأفيشر (واسمه المغيرة بن الأسود) ولأيمن بن خريم، كما في معجم البلدان ٢/١٢٠-١٢١، ونسبهما للأول ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٢/٥٦٢، وللثاني ابن عطية في المحرر الوجيز ٥/٩٧.

(٥) في مجاز القرآن ١/٣٠٥.

(٦) الكتاب ٣/٥٨١-٥٨٢، والكلام من البحر ٥/٢٩٢.

(٧) ذكره عن الكسائي النحاس في إعراب القرآن ٢/٣٢١، وأبو حيان في البحر ٥/٢٩٢، وعن الفراء ابن الأنباري في المذكر والمؤث ٢/١٣.

يوجبُ أن يكون مؤنثاً؛ لأنَّ كلَّ جمعٍ على أَفْعُلٍ مؤنَّثٌ<sup>(١)</sup>.

وعن أبي عبيدة<sup>(٢)</sup> أنه لا واحدَ له مِن لَفْظِهِ عند العرب. وقال الفراء<sup>(٣)</sup>: أهلُ البصرة يزعمون أنه اسمٌ واحدٌ، لكنه على بناءٍ ندر من المفردات، وقلَّما رأينا اسماً على أَفْعُلٍ إِلَّا وهو جمعٌ.

﴿ءَاتَيْنَتْهُ حُكْمًا﴾ أي: حكمةً، وهي في لسان الشرع العلمُ النافعُ المؤيِّدُ بالعمل؛ لأنه بدونه لا يُعتدُّ به، والعملُ بخلافِ العلمِ سَفَهٌ. أو: حُكْمًا بين الناس.

﴿وَعِلْمًا﴾ يعني علمَ تأويلِ الرؤيا، وخصَّ بالذكر لأنه غيرُ داخلٍ فيما قبله، أو أفرد بالذكر لأنه مما له شأنٌ وليوسف عليه السلامُ به اختصاصٌ تامٌّ، كذا قيل.

وفسَّر بعضهم الحكمةَ بالنبوَّة والعلمَ بالتفقه في الدين.

وقيل: الحكمةُ حبسُ النفس عن هواها وصوئها عما لا ينبغي، والعلمُ هو العلم النظري.

وقيل: أراد بالحكمة الحكمَ بين الناس، وبالعلم العلمَ بوجوه المصالح فإنَّ الناس كانوا إذا تحاكموا إلى العزيز أمره بأن يحكم بينهم لِمَا رأى من عقله وإصابته في الرأي.

وعن ابن عباس أنَّ الحكم النبوَّة، والعلمُ الشريعة.

وتنكيرُهُما للتفخيم، أي: حُكْمًا وعلماً لا يُكْتَنَهُ كُنْهُمَا، ولا يقادَرُ قَدْرُهُما.

وتعقُّبُ كونُ المراد بالعلم العلمَ بتأويلِ الأحاديث بأنَّ قوله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ﴾ أي: مثل ذلك الجزاء العجيب ﴿بَنَزَرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ أي: كلٌّ مَنْ يُحْسِنُ في علمه، يَأْبَاهُ لأنَّ ذلك لا يصلحُ أن يكون جزاءً لأعماله الحسنة التي من جملتها معاناةُ الأحزان والشدائد، إلا أن يُخصَّ بعلم تأويلِ رؤيا الملك؛ فإنَّ ذلك حيث

(١) المذكر والمؤنث لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ص ١٧١.

(٢) في (م): وزعم عن أبي عبيدة، وفي البحر ٢٩٢/٥: وزعم أبو عبيدة، وكلامه في مجاز القرآن ٣٠٥/١.

(٣) كما في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١٢/٢.

كان عند تنأهي أيام البلاء صَحَّ أن يُعدَّ إيتاؤه من جملة الجزاء، وأمَّا رؤيا صاحبي السجن فقد لبث عليه السلام بعد تعبيرها في السجن بضع سنين.

وفي تعليق الجزاء المذكور بالمحسنين إشعارٌ بعليّة الإحسان له، وتنبيهٌ على أنه تعالى إنما آتاه ما آتاه لكونه محسناً في أعماله، متقناً في عتقوان أمره، ومن هنا قال الحسن: مَنْ أحسن عبادة الله سبحانه في شبيته آتاه الله تعالى الحكمة في اكتهاله.

واستشكل ما أفاده تعليق الحكم بالمشتق من العليّة على تقدير أن يراد من الحكمة العلم المؤيّد بالعمل مثلاً؛ بأنَّ إحسان العمل لا يكون إلا بعد العلم به، فلو كان العلم المؤيّد به مثلاً علةً للإحسان بذلك لزم الدور.

وأجيب بأنَّ إحسان العمل يمكن أن يكون بطريق آخر كالتقليد والتوفيق الإلهي، فيكون سبباً للعلم به عن دليلٍ عقليٍّ أو سمعيٍّ، أو المراد الأعمال الغير المتوقّفة على السمع، فيكون ذلك السبب للعلم بما شرع له من الأعمال.

وقال بعض المحققين: الظاهر تغايّر العلمين كما في الأثر «مَنْ عَمِلَ بما عَلِمَ يَسِّرَ الله تعالى له عِلْمَ ما لم يَعْلَمْ»<sup>(١)</sup>. وعن الضحاك تفسير «المحسنين» بالصابرين على النوائب.

﴿رَوَدَّتْهُ أَلَىٰ هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ رجوعٌ إلى شرح ما جرى عليه عليه السلام في منزل العزيز بعد ما أمر امرأته بإكرام مثواه، وقوله سبحانه: (وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ) إلى هنا اعتراضٌ جيء به أنموذجاً للقصة ليعلم السامع من أول الأمر أنَّ ما لقيه عليه السلام من الفتن التي ستُحَكِّي بتفاصيلها له غايةً جميلةً وعاقبةً حميدة، وأنه عليه السلام محسنٌ في أعماله لم يصدر عنه ما يُخلُ بنزاهته.

والمرادة: المطالبة برفق، من راد يَرُود: إذا ذهب وجاء لطلب شيء<sup>(٢)</sup>، ومنه الرائد لطالب الكلا والماء. وباعتبار الرفق قيل: رادت الإبل في مشيتها تَرُود رَوْدَانًا، ومنه بُني المِرْوَدُ، ويقال: أَرَوَدُ يَرُودُ إذا رفق، ومنه بني رُوَيْدَ. والإرادة منقولة من راد يَرُودُ: إذا سعى في طلب شيء.

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٥/١٠، وسلف ١٠٦/١ و ٣٠١. وينظر الكلام عليه ثمة.

(٢) جاء في هامش الأصل (م): وزعم بعضهم أن ما هنا من الرويد، وهو الرفق والتحمل، فافهم. اهـ منه.

وهي مفاعلةٌ من واحدٍ، نحو: مطالبة الدائن، ومماثلة المديون، ومداواة الطبيب، وغير ذلك مما يكون من أحد الجانبين الفعلُ ومن الآخر سببه، فإنَّ هذه الأفعال وإن كانت صادرةً عن أحد الجانبين، لكنَّ كما كانت أسبابها صادرةً عن الجانب الآخر جعلت كأنها صادرةٌ عنهما، قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: وهذا بابٌ لطيفُ المسلك مبنًى على اعتبارٍ دقيق، تحقيقه: أنَّ سبب الشيء يقوم مقامه ويُطلق عليه اسمه، كما في قولهم: كما تدين تُدان<sup>(٢)</sup>، أي: كما تُجْزَى تُجْزَى، فإنَّ فِعْلَ البادئ وإن لم يكن جزاءً لكنَّه لكونه سبباً للجزاء أطلق عليه اسمه، وكذلك إرادة القيام إلى الصلاة وإرادة قراءة القرآن حيث كانتا سبباً للقيام والقراءة عبَّرَ عنهما بهما، ف قيل: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦] ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [النحل: ٩٨] وهذه قاعدةٌ مطَّردةٌ مستمرةٌ، ولَمَّا كانت أسبابُ الأفعال المذكورة فيما نحن فيه صادرةً عن الجانب المقابل لجانب فاعلها، فإنَّ مطالبة الدائن للمماثلة التي هي من جانب الغريم، وهي منه للمطالبة التي من جانب الدائن، وكذا مداواة الطبيب للمريض الذي هو من جانب المريض، وكذلك مراودتها فيما نحن فيه لجمال يوسف عليه السلام نزل صدورهما عن محالِّها بمنزلة صدور مسبباتها التي هي تلك الأفعال، فبنى الصيغة على ذلك وروعي جانبُ الحقيقة بأنَّ أُسْنِدَ الفعلُ إلى الفاعل وأوقع على صاحب السبب، فتأمل. اهـ، وكأنه أشار بالأمر بالتأمل إلى ما فيه مما لا يخفى على ذويه.

وفي «الكشف»: المرادةُ منازعةٌ في الرود، بأن يكون له مقصدٌ مجيئاً وذهاباً وللمُفَاعِلِ مقصدٌ آخرُ يقابله فيهما، ومعنى المفاعلة هاهنا إمَّا المبالغة في رودها، أو الدلالة على اختلافهما فيه، فإنها طلبت منه الفعل وهو طلب منها الترك، وهذا أبلغ، ولما كان منازعةً جيء بـ «عن» في قوله تعالى: ﴿عَنْ نَفْسٍ﴾ كما تقول: جاذبته عن كذا، دلالةً على الإبعاد وتحصيل الجذب البالغ، ولهذا قال في «الأساس»: ومن المجاز: راودَه عن نفسه: خادَعَه عنها<sup>(٣)</sup>.

(١) في تفسيره ٢٦٤/٤، وما قبله منه.

(٢) قطعة من حديث أخرجه عبد الرزاق (٢٠٢٦٢) من طريق أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسلًا، وسلف ١٨٣/١.

(٣) أساس البلاغة (رود).

وقال الزمخشريُّ هنا: أي: فعلتُ ما يفعلُ المخادعُ بصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يُخْرِجه من يده<sup>(١)</sup>. ولا شكَّ أن هذا إنما يحصل من المنازعة في الرود، ولهذه النكتة جُعِلَ كنايةً عن التمثُّل لموافقتها<sup>(٢)</sup> إياها.

والعدولُ عن التصريح باسمها للمحافظة على السرِّ ما أمكن، أو للاستهجان بذكره. وإيرادُ الموصول دون امرأة العزيز - مع أنه أخصر وأظهر - لتقرير المراودة؛ فإنَّ كونه في بيتها مما يدعو إلى ذلك<sup>(٣)</sup>، ولإظهار كمالِ نزاهته عليه السلام، فإنَّ عدم ميله إليها مع دوام مشاهدته لمحاسنها، واستعصائه عليها مع كونه تحت يدها، ينادي بكونه عليه السلام في أعلى معارج العقَّة.

وإضافة البيت إلى ضميرها لِمَا أنَّ العرب تضيفُ البيوت إلى النساء باعتبار أنَّهنَّ القائماتُ بمصالحه أو الملازماتُ له، وخُرِّجَ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وكثر في كلامهم: صاحبة البيت، وربَّة البيت، للمرأة، ومن ذلك:

يا رَبَّةَ البَيْتِ قومي غيرَ صاغرة<sup>(٤)</sup>

﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ أي: أبواب البيت، وتشديدُ الفعل للتكثير في المفعول إن قلنا: إن الأبواب كانت سبعةً كما قيل، فإنَّ لم نقل به فهو لتكثير الفعل فكأنه غلَّق مرةً بعد مرة، أو بمغلاقي بعد مغلاقي، وجمعُ «الأبواب» حينئذٍ إمَّا لجعل كلِّ جزءٍ منه كأنه بابٌّ، أو لجعل تعدُّو إغلاقه بمنزلة تعدُّده، وزعم بعضهم أنه لم يُغْلَقْ إلا بابان: بابُ الدار، وبابُ الحجرة التي هما فيها.

(١) الكشف ٢/٢١١.

(٢) في الأصل: لموافقته.

(٣) جاء في هامش الأصل (و)م: وقيل لواحدة: ما حملك على ما أنت عليه مما لا خير فيه؟ قالت: قربُ الوساد. اهـ منه.

(٤) وعجزه: ضمِّي إليك رجالُ القوم والقُرْبَا، وهو لمرَّة بن محكان السعدي كما في معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٩٥، والمستقصى ١/٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/١٥٦٢، وفيه: خاطب امرأته ويَعَثُّها على القيام للاحتفاف بالنازلين من الأضياف، والقُرْب جمع قراب، وهو جرابٌ واسع يصفان فيه السلاح والثياب.

وَادَّعَى بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ أَنَّ التَّشْدِيدَ لِلتَّعْدِيَةِ، وَأَنَّ كَوْنَهُ لِلتَّكْثِيرِ وَهُمْ، مَعْلَلًا ذَلِكَ بِأَنَّ غَلَقْتُ الْأَبْوَابَ غَلَقًا، لُغَةً رَدِيئَةً مَتْرُوكَةً حَسْبَمَا ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(١)</sup>.

وَرَدَّ بِأَنَّ إِفَادَةَ التَّعْدِيَةِ لَا تُنَافِي إِفَادَةَ التَّكْثِيرِ مَعَهَا، فَإِنَّ مَجْرَدَ التَّعْدِيَةِ يَحْصُلُ بِبَابِ الْإِفْعَالِ، فَاخْتِيَارُ التَّفْعِيلِ عَلَيْهِ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَلِذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ أَيْضًا: «وَعَلَقْتُ الْأَبْوَابَ» شَدَّدَ لِلتَّكْثِيرِ<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وَفِي «الْحَوَاشِي الشَّهَابِيَّةِ»: أَنَّهُ لَمْ يَتَنَبَّهَ الرَّادُّ لِأَنَّ مَا نَقَلَهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ؛ لِأَنَّ الرَّدِيءَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّغَوِيُّونَ إِنَّمَا هُوَ اسْتِعْمَالُ الثَّلَاثِيِّ مِنْهُ لَا أَنَّ لَهُ ثَلَاثِيًّا لِأَزْمًا حَتَّى يَتَعَيَّنَ كَوْنُ التَّفْعِيلِ لِلتَّعْدِيَةِ، فَتَعْدِيَّةٌ لِأَزْمٍ فِي الثَّلَاثِيِّ وَغَيْرِهِ سِوَاءٍ كَانَ رَدِيئًا أَوْ فَصِيحًا، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ لِلتَّكْثِيرِ، وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَالْوَاهِمُ ابْنُ أُخْتٍ خَالَةٍ الْمَوْهَمِ<sup>(٣)</sup>، فَافْهَمْ.

﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ أَي: أَسْرِعْ، فَهِيَ اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ كَأَيْنَ، وَفُسِّرَهَا الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ بِتَعَالٍ، وَزَعَمَا أَنَّهَا كَلِمَةٌ حَوْرَانِيَّةٌ وَقَعَتْ إِلَى أَهْلِ الْحِجَازِ فَتَكَلَّمُوا بِهَا<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: هِيَ عِبْرَانِيَّةٌ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ: هِيَ سَرِيَانِيَّةٌ. وَقَالَ السُّدِّي: هِيَ قِبْطِيَّةٌ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ: هِيَ عَرَبِيَّةٌ تَدْعُوهُ بِهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَهِيَ كَلِمَةٌ حَتْ وَإِقْبَالٌ<sup>(٥)</sup>.

وَاللَّامُ لِلتَّبْيِينِ كَالَّتِي فِي سَقِيَا لَكَ، فَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، أَي: إِرَادَتِي كَائِنَةً لَكَ، أَوْ: أَقُولُ لَكَ.

(١) فِي الصَّحَاحِ (غَلَقَ).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٣) حَاشِيَةُ الشَّهَابِ ١٦٧/٥.

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٤٠/٢، وَنَقَلَهُ الْمَصْنُفُ عَنْهُ وَعَنْ الْكَسَائِيِّ بِوَاسِطَةِ أَبِي حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٢٩٣/٥.

(٥) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ (م): قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَلَا يَبْعُدُ اتِّفَاقُ اللُّغَاتِ فِي لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَعَ لُغَاتٍ غَيْرِهِنَّ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هَوَّتْ وَهَيْتَ بِهِ: صَاحَ بِهِ وَدَعَاهُ. وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ اسْمِ الْفِعْلِ كَمَا اسْتَشَقُّوا مِنَ الْجُمْلِ نَحْوَ: سَبَّحَ وَحَمْدَل. اهـ مِنْهُ. وَالْكَلامُ فِي الْبَحْرِ ٢٩٣/٥.



وجوّز كونها اسم فعل خبري كهيئات، واللام متعلّقة بها، والمعنى: تهيّأت لك. وجعلها بعضهم على هذا للتبيين متعلّقة بمحذوف أيضاً، لأنّ اسم الفعل لا يتعلّق به الجار.

والتاء مطلقاً من بنية الكلمة، وليس تفسيرها بتهيّأت لكون الدالّ على التكلّم التاء ليردّ أنها إذا كانت بمعنى تهيّأت لا تكون اسم فعل بل تكون فعلاً مسنداً إلى ضمير المتكلّم، بل لأنه لمّا بينت التهيؤ بأنه له لزم كونها هي المتهيّأة، كما إذا قيل لك: قربني منك، فقلت: هيات، فإنه يدلّ على معنى بعُدت بالقرينة.

وقرأ ابن كثير وأهل مكة: «هَيْتُ» بفتح الهاء وسكون الياء وضمّ التاء<sup>(١)</sup> تشبيهاً له بـ «حيث».

وقرأ أبو الأسود وابن أبي إسحاق وابن محيصن وعيسى البصرة، وروي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه: «هَيْتُ» بفتح الهاء وسكون الياء وكسر التاء<sup>(٢)</sup> تشبيهاً له بـ «جَيْر»<sup>(٣)</sup>.

والكلام فيها على هاتين القراءتين كالكلام فيها على القراءة السابقة.

وقرأ نافع وابن عامر وابن ذكوان<sup>(٤)</sup> والأعرج وشيبة وأبو جعفر: «هَيْتُ» بكسر الهاء بعدها ياء ساكنة وتاء مفتوحة<sup>(٥)</sup>. وحكى الحلواني عن هشام أنه قرأ كذلك إلا أنه همز.

وتعقّب ذلك الداني تبعاً لأبي عليّ الفارسي في «الحجة»<sup>(٦)</sup>، وقد تبعه أيضاً جماعة، بأنّ فتح التاء فيما ذكر وهم من الراوي لأنّ الفعل حينئذٍ من التهيؤ، ويوسف عليه السلام لم يتهيأ لها بدليل «وراودته» إلخ، فلا بدّ من ضمّ التاء.

(١) التيسير ص ١٢٨، والنشر ٢/٢٩٤.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٣، والمحتسب ١/٣٣٧، والنشر ٢/٢٩٤.

(٣) بكسر الراء، وقد ينوّن، وكأين [أي: جَيْرًا: يمين، أي: حقًا، أو بمعنى: نعم أو أجل. القاموس (جير).

(٤) كذا في الأصل و(م)، والصواب: وابن عامر من رواية ابن ذكوان.

(٥) التيسير ص ١٢٨، والنشر ٢/٢٩٣ عن نافع وابن ذكوان وأبي جعفر.

(٦) جامع البيان للداني ٢/٢٦١، والحجة للفارسي ٤/٤٢٠.

وردَّ ذلك صاحب «النشر» بأنَّ المعنى على ذلك: تهيَّأ لي أمرُك، لأنها لم يتيسَّر لها الخلوةُ به قبلُ، أو: حَسُنْتَ هَيْئَتُكَ، و«لك» على المعنيين للبيان، والروايةُ عن هشامٍ صحيحةٌ جاءت من عدَّة طرق، ورُوي عنه أيضاً أنه قرأ بكسر الهاء والهمزة وضَمَّ التاء<sup>(١)</sup>، وهي روايةٌ أيضاً عن ابن عباس وابن عامر وأبي عمرو أيضاً، وقرأ كذلك أبو رجاء وأبو وائل وعكرمة ومجاهد وقتادة وطلحة وآخرون<sup>(٢)</sup>.

وقرأ زيد بن عليٍّ عليه السلام، وابنُ أبي إسحاق كذلك إلا أنهما سهَّلا الهمزة<sup>(٣)</sup>.

وذكر النحاس<sup>(٤)</sup> أنه قرئ بكسر الهاء بعدها ياءٌ ساكنة وكسر التاء.

وقرئ أيضاً: «هَيَّا» بكسر الهاء وفَتْحِهَا وتشديد الياء، وهي - على ما قال ابن هشام<sup>(٥)</sup> - لغةٌ في «هيت».

وقال بعضهم: إنَّ القراءات كُلَّهَا لغاتٌ، وهي فيها اسم فعلٍ بمعنى هلم، وليست التاء ضميراً.

وقال آخر: إنها لغاتٌ والكلمةُ عليها اسمُ فعلٍ، إلا على قراءة ضَمَّ التاء مع الهمز وتَرْكِه، فإنَّ الكلمة عليها تحتمل أن تكون فعلاً رافعاً لضمير المتكلم، من هاء الرجلُ يهيئُ كجاء يجيءُ، إذا حَسُنَتْ هَيْئَتُهُ، أو بمعنى تهيَّأتُ، يقال: هَيْئْتُ وَتَهَيَّأتُ بمعنى، وإذا كانت فعلاً تعلقت اللامُ بها.

ونقل عن ابن عباس أيضاً أنه قرأ: «هُيَّيْتُ» مثل حُيِّيتُ<sup>(٦)</sup>، وهي في ذلك فعلٌ

(١) النشر ٢/٢٩٤، والقراءتان عن هشام ذكرهما أيضاً الداني في التيسير ص ١٢٨. وجاء في هامش الأصل و(م): وانفرد الهذلي عنه برواية ترك الهمز. اهـ منه. يعني قراءة ابن ذكوان كما ذكر صاحب النشر ٢/٢٩٤.

(٢) المحتسب ١/٣٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢١، والبحر ٥/٢٩٤. وجاء في هامش الأصل و(م): منهم يحيى بن وثاب والمقري.

(٣) البحر ٥/٢٩٤، وذكرها النحاس في إعراب القرآن ٢/٣٢٢ عن يحيى بن وثاب.

(٤) كما في المحرر الوجيز ٣/٢٣٣، والبحر ٥/٢٩٤.

(٥) كذا ذكر المصنف، والصواب أنه من قول الشهاب في الحاشية ٥/١٦٨، وقد قاله إثر كلام لابن هشام، فذهب وهم المصنف إلى أن القائل هو ابن هشام.

(٦) في الأصل و(م): حبيت، والمثبت من البحر ٥/٢٩٤، والدر المصون ٦/٤٦٤.

مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ مَسْهَلُ الْهَمْزَةِ، مِنْ هَيَّأْتُ الشَّيْءَ، كَانَ أَحَدًا هَيَّأَهَا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.  
﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ﴾ نصب على المصدر، يقال: عُدْتُ عَوْذًا، وَعِيَاذًا، وَعِيَاذَةً، وَمَعَاذًا، أَي: أَعُوذُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعَاذًا مِمَّا تَرِيدِينَ مِنِّي، وَهَذَا اجْتِنَابٌ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَتَمِّ الْوَجْهِ، وَإِشَارَةٌ إِلَى التَّعْلِيلِ بِأَنَّهُ مَنَكَّرٌ هَائِلٌ يَجِبُ أَنْ يَعَاذَ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا لِلْخَلَّاصِ مِنْهُ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِمَا أَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ مِنْ غَايَةِ الْقَبِيحِ وَنَهَايَةِ السُّوءِ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ رَحِيمٌ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ تعليلٌ ببعض الأسباب الخارجة مما عسى يكون مؤثرًا عندها وداعيًا لها إلى اعتباره، بعد التنبيه على سببه الذاتِي التي لا تكاد تُقْبَلُ لِمَا سَوَّلَتْهَا لَهَا نَفْسُهَا، وَالضَّمِيرُ لِلشَّانِ، وَفِي تَصْدِيرِ الْجُمْلَةِ بِهِ مِنَ الْإِيذَانِ بِفَخَامَةِ مَضْمُونِهَا مَا فِيهِ مَعَ زِيَادَةِ تَقْرِيرِهِ فِي الذَّهْنِ، أَي: إِنَّ الشَّانَ الْخَطِيرَ هَذَا، أَي: هُوَ رَبِّي، أَي: سَيِّدِي الْعَزِيزُ، أَحْسَنَ تَعْهُدِي حَيْثُ أَمْرُكَ بِإِكْرَامِي عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ أَسِيءَ إِلَيْهِ بِالْخِيَانَةِ فِي حَرَمِهِ؟! وَفِيهِ إِرْشَادٌ لَهَا إِلَى رِعَايَةِ حَقِّ الْعَزِيزِ بِالطَّيْفِ وَجْهِ. وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى ذَهَبَ مُجَاهِدٌ وَالسَّيِّدِيُّ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ.

وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ فِيهِ إِطْلَاقُ الرَّبِّ عَلَى غَيْرِهِ تَعَالَى، فَإِنَّ أُرِيدَ بِهِ الرَّبُّ بِمَعْنَى الْخَالِقِ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُطْلَقَ نَبِيٌّ كَرِيمٌ عَلَى مَخْلُوقٍ ذَلِكَ، وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ السَّيِّدُ فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ مَمْلُوكًا لَهُ<sup>(١)</sup>. وَمِنْ هُنَا - وَإِنْ كَانَ فِيهَا ذِكْرُ نَظَرٍ ظَاهِرٍ - اخْتَارَ فِي «الْبَحْرِ»<sup>(٢)</sup> أَنَّ الضَّمِيرَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَ«رَبِّي» خَيْرٌ «إِنَّ»، وَ«أَحْسَنَ مَثْوَايَ» خَيْرٌ ثَانٍ، أَوْ هُوَ الْخَيْرُ وَالْأَوَّلُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ، أَي: إِنَّهُ تَعَالَى خَالِقِي أَحْسَنَ مَثْوَايَ بِعَظْفِ قَلْبٍ مَنِ أَمْرُكَ بِإِكْرَامِي عَلَيَّ، فَكَيْفَ أَعْصِيهِ بَارْتِكَابَ تِلْكَ الْفَاحِشَةِ الْكَبِيرَةِ؟! وَفِيهِ تَحْذِيرٌ لَهَا مِنْ<sup>(٣)</sup> عِقَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَجَوَّزَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ بِمَعْنَى الْخَالِقِ كَوْنُ الضَّمِيرِ لِلشَّانِ أَيْضًا.

وَأَيًّا مَا كَانَ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ هَذِهِ الْحَالَةِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِاِقْتِضَائِهَا

(١) فِي (م): فِي الْحَقِيقَةِ مَمْلُوكٌ لَهُ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْبَحْرِ ٢٩٤/٥، وَالْأَوَّلُ الْمَصُونُ ٤٦٦/٦.

(٢) ٢٩٤/٥.

(٣) فِي (م): عَنْ.

الامتناع عمّا دعت إليه إنيذان بأن هذه المرتبة من البيان كافية في الدلالة على استحالة وكونه مما لا يدخل تحت الوقوع أصلاً.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَا يَفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿٢٣﴾ تعليلٌ غبّ تعليلٌ لامتناع المذكور، والفلاح: الظفر وإدراك البغية، وذلك ضربان: دنيوي، وأخروي، فالأول الظفر بالسعادات التي تطيب بها حياة الدنيا، وهو البقاء والغنى والعز، والثاني أربعة أشياء: بقاء بلا فناء، وغنى بلا فقر، وعز بلا ذل، وعلم بلا جهل، ولذلك قيل: لا عيش إلا عيش الآخرة.

ومعنى أفلح: دخل في الفلاح، كأصبح وأخواته، ولعل المراد هنا الفلاح الأخروي، وبالظالمين كل من ظلم كائناً من كان، فيدخل في ذلك المجاوزون للإحسان بالإساءة والعصاة لأمر الله تعالى دخولاً أولياً. وقيل: الزناة؛ لأنهم ظالمون لأنفسهم وللمزني بأهله. وقيل: الخائنون؛ لأنهم ظالمون لأنفسهم أيضاً وللمن خانوه.

﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَدُ﴾ أي: بمخالطته، إذ همّ - سواء استعمل بمعنى القصد والإرادة مطلقاً، أو بمعنى القصد الجازم والعقد الثابت كما هو المراد هاهنا - لا يتعلّق بالأعيان.

والمعنى أنها قصدت المخالطة وعزمت عليها عزمًا جازماً لا يلويها عنه صارف، بعد ما باشرت مبادئها وفعلت ما فعلت مما قصّ الله تعالى، ولعلها تصدّت هنالك لأفعالٍ آخر، من بسط يدها إليه وقصد المعانقة وغير ذلك، مما اضطره عليه السلام إلى الهرب نحو الباب. والتأكيد لدفع ما عسى يتوهم من احتمال إقلاعها عمّا كانت عليه بما في مقالته عليه السلام من الزواج.

﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ أي: مال إلى مخالطتها بمقتضى الطبيعة البشرية، كميل الصائم في اليوم الحار إلى الماء البارد، ومثل ذلك لا يكاد يدخل تحت التكليف، لا أنه عليه السلام قصد لها قصداً اختيارياً لأن ذلك أمر مذموم تنادي الآيات على عدم اتصافه عليه السلام به، وإنما عبّر عنه بالهم لمجرد وقوعه في صحبة همها في الذكر بطريق المشاكلة، لا لشبهه به كما قيل. وقد أشير إلى تغيّرهما كما قال غير واحد، حيث

لم يُلْزَأَ<sup>(١)</sup> في قرنٍ واحدٍ من التعبير بأن قيل: ولقد همّا بالمخالطة، أو: همّ كلٌّ منهما بالآخر، وأكد الأول دون الثاني.

﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ أي: حجّته الباهرة الدالّة على كمال قبح الزنى وسوء سبيله، والمراد برؤيته لها كمال إيقانه بها، ومشاهدته لها مشاهدةً واصلهً إلى مرتبة عين اليقين.

وقيل: المراد برؤية البرهان حصول الأخلاق، وتذكّر الأحوال الرادعة عن الإقدام على المنكر.

وقيل: رؤية: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ﴾ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا [الإسراء: ٣٢] مكتوباً في السقف.

وجواب «لولا» محذوفٌ يدلُّ عليه الكلام، أي: لولا مشاهدته البرهان لجرى على موجب ميله الجبلي، لكنه حيث كان مشاهداً له استمرّ على ما هو عليه من قضية البرهان.

هذا ما ذهب إليه بعض المحققين في معنى الآية، وهو قولٌ بإثبات همٍّ له عليه السلام إلا أنه همٌّ غيرٌ مذموم.

وفي «البحر»: أنه لم يقع منه عليه السلام همٌّ بها البتّة، بل هو منفى لوجود رؤية البرهان، كما تقول: قارفت الذنب لولا أن عصمك الله تعالى، ولا نقول: إن جواب «لولا» متقدّم عليها، وإن كان لا يقوم دليلٌ على امتناع ذلك، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلفٌ في جواز تقديم أجوبتها عليها، وقد ذهب إلى الجواز الكوفيون، ومن أعلام البصريين أبو زيد الأنصاري وأبو العباس المبرد، بل نقول: إن جواب «لولا» محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه، كما يقول جمهور البصريين في قول العرب: أنت ظالمٌ إن فعلت كذا، فيقدرونه: إن فعلت فأنت ظالمٌ، ولا يدلُّ قولهم: أنت ظالم، على ثبوت الظلم، بل هو مثبتٌ على تقدير وجود الفعل، وكذلك هاهنا التقدير: لولا أن رأى برهان ربّه لهم بها، فكان يوجد الهمٌّ على تقدير انتفاء رؤية البرهان، لكنه وجد رؤية البرهان فانتفى الهمٌّ، والمراد بالبرهان

(١) اللزأ: لزوم الشيء بالشيء وإلزامه به. القاموس (لرز).

ما عنده عليه السلام من العلم الدالّ على تحريم ما همّت به، وأنه لا يمكن الهمّ فضلاً عن الوقوع فيه.

ولا التفات إلى قول الزّجاج: ولو كان الكلام: ولهمّ بها، كان بعيداً، فكيف مع سقوط اللام؟ لأنه توهم أنّ قوله تعالى: «همّ بها» هو جواب «لولا» ونحن لم نقل بذلك، وإنما قلنا: إنه دليلُ الجواب، على أنه على تقدير أن يكون نفس الجواب قد يقال: إنّ اللام ليست بلازمة، بل يجوز أن يأتي جواب «لولا» إذا كان بصيغة الماضي باللام وبدونها، فيقال: لولا زيدٌ لأكرمته، ولولا زيدٌ أكرمته، فمَن ذهب إلى أنّ المذكور هو نفس الجواب لم يبعد.

وكذا لا التفات أيضاً لقول ابن عطية: إنّ قول مَنْ قال: إنّ الكلام قد تمّ في قوله تعالى: (وَلَقَدْ هَمَّتْ يَهُودُ) وإن جواب «لولا» في قوله سبحانه: (وَهَمَّ بِهَا)، وإن المعنى: لولا أن رأى برهان ربّه لهمّ بها، فلم يهّم يوسف عليه السلام، يرده لسان العرب وأقوال السلف = لِمَا في قوله: يرده لسان العرب من البحث، وقد استدلّ مَنْ ذهب إلى الجواز بوجوده في لسان العرب، فقد قال سبحانه: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠] فقوله سبحانه: (إِنْ كَادَتْ) إلخ إما أن يكون هو الجواب على ما ذهب إليه ذلك القائل، وإما أن يكون دليل الجواب على ما قرّرناه، وأما أقوال السلف فالذي نعتقده أنه لم يصحّ منها شيء عنهم؛ لأنها أقوال متكاذبة يناقض بعضها بعضاً، مع كونها قاذحة في بعض فساق المسلمين فضلاً عن المقطوع لهم بالعصمة، على أنّ ما روي لا يساعد عليه كلام العرب؛ لأنه يقتضي كون الجواب محذوفاً لغير دليل؛ لأنهم لم يقدّروا بناءً على ذلك: لهمّ بها، وكلام العرب لا يدلّ إلا على أن يكون المحذوف من معنى ما قبل الشرط؛ لأنه الدليل عليه<sup>(١)</sup>.

هذا وممن ذهب إلى تحقّق الهمّ القبيح منه عليه السلام الواحدي؛ فإنه قال في

(١) البحر ٢٩٥/٥، وكلام الزجاج في معاني القرآن ١٠٢/٣، وكلام ابن عطية في المحرر الوجيز ٢٣٥/٣، وقال أبو حيان أيضاً: وقد طهرنا كتابنا هذا عن نقل ما في كتب التفسير مما لا يليق ذكره، واقتصرنا على ما يدل عليه لسان العرب ومساق الآيات التي في هذه السورة مما يدل على العصمة وبراءة يوسف عليه السلام من كل ما يشين.

كتاب «البيسط»<sup>(١)</sup>: قال المفسرون الموثوق بعلمهم المرجوع إلى روايتهم، الآخذون للتأويل عن شاهد التنزيل: هم يوسف عليه السلام أيضاً بهذه المرأة همّاً صحيحاً، وجلس منها مجلس الرجل من المرأة، فلمّا رأى البرهان من ربّه زال كلّ شهوة عنه. قال أبو جعفر الباقر (عليه السلام) بإسناده عن عليّ كرم الله تعالى وجهه أنه قال: طمعت فيه وطمع فيها، وكان طمعه فيها أنّ همّ أن يحلّ التّكّة. وعن ابن عباس: أنه حلّ الهميان وجلس منها مجلس الخاتن. وعنه أيضاً أنها استلقّت له وقعد بين رجلها ينزع ثيابه.

وروا في البرهان روايات شتى؛ منها ما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» عن عليّ كرم الله تعالى وجهه أنها قامت إلى صنم مكّلي بالدّر والياقوت في ناحية البيت فسترته بثوب أبيض بينها وبينه، فقال عليه السلام: أيّ شيء تصنعين؟ فقالت: أستحي من إلهي أن يراني على هذه السّواة. فقال: تستحين من صنم لا يأكل ولا يشرب ولا أستحي أنا من إلهي الذي هو قائم على كلّ نفس بما كسبت؟! ثم قال: لا تنالها منّي أبداً. وهو البرهان الذي رأى<sup>(٢)</sup>.

ومنها ما أخرجه ابن جرير وغيره عن ابن عباس أنه عليه السلام مثّل له يعقوب عليه السلام فضرب يده على صدره.

ومنها ما أخرجه عن قتادة أنه قال: دُكر لنا أنه مثّل له يعقوب عاصاً على إصبعيه وهو يقول: يا يوسف، أنهمّ بعمل السفهاء وأنت مكتوب من الأنبياء.

ومنها ما أخرجه عن القاسم بن أبي بزة قال: نودي: يا ابن يعقوب لا تكوننّ كالطير له ريش فإذا زنى قعد ليس له ريش. فلم يَعرِضْ للدّاء وقعد فرفع رأسه فرأى وجه يعقوب عاصاً على إصبعه، فقام مرعوباً استحياءً من أبيه<sup>(٣)</sup>. إلى غير ذلك.

(١) البسيط في التفسير لأبي الحسن الواحدي، وله أيضاً الوسيط والوجيز، وكلامه في البسيط نقله عنه الرازي في تفسيره ١١٥/١٨، وابن عادل في اللباب ٦٢/١١. وللواحدي في الوسيط ٦٠٧/٢-٦٠٨ كلام شبيه بما قاله في البسيط.

(٢) الحلية ١٨١/٣، وأخرجه الثعلبي في عرائس المجالس ص ١٢٣ عن علي بن الحسين، وكذا ذكره عنه البغوي في التفسير ٤٢٠/٢-٤٢١.

(٣) هذه الأخبار وغيرها أخرجه الطبري في تفسيره ٩٠/١٣-٩٥.

وتعقَّب الإمام الرازي<sup>(١)</sup> ما ذُكر بأنَّ هذه المعصية التي نسبوها إلى يوسف - وحاشاه - من أقبح المعاصي وأنكرها، ومثلها لو نسب إلى أفسق خلق الله تعالى وأبعدهم عن كل خير لاستنكف منه، فكيف يجوزُ إسناذه إلى هذا الصديق الكريم؟!

وأيضاً إنَّ الله سبحانه شهد بكون ماهية السوء وماهية الفحشاء مصروفتين عنه، ومع هذه الشهادة كيف يُقبل القول بنسبة أعظم السوء والفحشاء إليه عليه السلام.

وأيضاً إنَّ هذا الهمَّ القبيح لو كان واقعاً منه عليه السلام كما زعموا، وكانت الآية متضمنةً له، لكان تعقيبُ ذلك بقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ الشُّوْءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ خارجاً عن الحكمة؛ لأنَّا لو سلَّمنا أنه لا يدلُّ على نفي المعصية فلا أقلَّ من أن يدلَّ على المدح العظيم، ومن المعلوم أنه لا يليقُ بحكمة الله تعالى أن يَحكي إقدامه على معصية عظيمة ثم إنه يمدِّحُه ويشي عليه بأعظم المدائح والأثنية.

وأيضاً إنَّ الأكابر كالأنبياء<sup>(٢)</sup> متى صدرت عنهم زلَّةٌ أو هفوةٌ استعظموا ذلك وأُتبعوه بإظهار الندامة والتوبة والتخضع والتنضُّل، فلو كان يوسف عليه السلام أقدم على هذه الفاحشة المنكرة لكان من المحال أن لا يُتبعها بذلك، ولو كان قد أُتبعها لحُكي، وحيث لم يكن عَلمنا أنه ما صدر عنه في هذه الواقعة ذنبٌ أصلاً.

وأيضاً جميعُ مَنْ له تعلُّقٌ بهذه الواقعة قد أفصح ببراءة يوسف عليه السلام عن المعصية كما لا يخفى على مَنْ له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد، ومَنْ نظر في قوله سبحانه: (إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ) رآه أفصح شاهدٍ على براءته عليه السلام، ومَنْ ضَمَّ إليه قول إبليس: ﴿فَعِزَّكَ لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ \* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ [ص: ٨٢-٨٣] وجد إبليس مقراً بأنه لم يُغْوِه ولم يضلِّه عن سبيل الهدى، كيف وهو عليه السلام من عباد الله تعالى المخلصين بشهادة الله تعالى، وقد استثناهم من عموم «لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ»؟

وعند هذا يقال للجهلة الذين نسبوا إلى يوسف عليه السلام تلك الفعلية الشنيعة: إن كانوا من أتباع الله سبحانه فليقبلوا شهادة الله تعالى على طهارته عليه السلام،

(١) في تفسيره ١١٥/١٨-١١٧.

(٢) في الأصل: والأنبياء.



وإن كانوا من أتباع إبليس فليقبلوا شهادته، ولعلمهم يقولون كُنا في أول الأمر من تلامذته إلى أن تخرَجنا فزِدنا عليه في السفاهة كما قال الحريري<sup>(١)</sup>:

وكنْتُ امرأً من جند إبليس فانتَهى بي الحال حتى صار إبليس من جندي  
فلو مات قبلي كنْتُ أحسن بعده طرائق فسق ليس يُحسنها بعدي

وَمَنْ أَمَعْنَ النظر في الحجج وأنصفَ جَزَمَ أنه لم يبق في يد الواحديِّ وَمَنْ وافقه إلا مجرَّدُ التصلُّفِ وتعددِ أسماء المفسرين، ولم يجد معهم شبهةً في دعوهم المخالفةَ لِمَا شهد له الآياتُ البيناتُ سوى رواياتٍ واهياتٍ.

وقد ذكر الطيبيُّ طيَّبَ الله تعالى ثراه بعد أن نقل ما حكاه محيي السنة عن بعض أهل الحقائق من أنَّ الهمَّ هَمَّان: همٌّ ثابتٌ وهو ما كان معه عزمٌ وعقدٌ ورضاً مثل همِّ امرأة العزيز، وهمٌّ عارضٌ وهو الخُفْرةُ وحديثُ النفس من غير اختيارٍ ولا عزمٍ مثل همِّ يوسف عليه السلام<sup>(٢)</sup>، أنَّ هذا التفسير هو الذي يجبُ أن نذهب إليه ونَتَّخِذه مذهباً، وإنَّ نَقَلَ المفسرون ما نقلوا؛ لأنَّ متابعة النصِّ القاطع، وبراءة المعصوم عن تلك الرذيلة، وإحالة التقصير على الرواة أولى بالمصير إليه، على أنَّ أساطين النقل المتقنين لم يرووا في ذلك شيئاً مرفوعاً في كتبهم، وجلُّ تلك الروايات بل كُلُّها مأخوذٌ من مسألة أهل الكتاب. اهـ.

نعم قد صحَّح الحاكم بعضاً من الروايات التي استند إليها مَنْ نسب تلك الشيعة إليه عليه السلام<sup>(٣)</sup>، لكنَّ تصحيح الحاكم محكومٌ عليه بعدم الاعتبار عند ذوي الاعتبار.

وفي «إرشاد العقل السليم» بعد نقل نبذة منها: إنَّ كلَّ ذلك إلا خرافاتٌ وأباطيلٌ تمجُّها الآذانُ وتردُّها العقول والأذهان، ويل لمن لاكها ولَفَّقها أو سمعها وصدَّقها<sup>(٤)</sup>.

(١) في تفسير الرازي: الخوارزمي، والبيت ذكره دون نسبة الثعلبي في ثمار القلوب ص ٦٩، والقزويني في الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٥٢.

(٢) تفسير البغوي ٢/ ٤١٩.

(٣) المستدرک ٢/ ٣٤٦ و ٤/ ٢٥٥.

(٤) تفسير أبي السعود ٤/ ٢٦٧.

ثم إنَّ الإمام عليه الرحمة ذكر في تفسير الآية الكريمة بعد أن منع دلالتها على الهمَّ ما حاصله : إِنَّا سَلَمْنَا أَنَّ الهمَّ قد حصل، إِلَّا أَنَّا نقول : لا بدَّ من إضمار فعلٍ مخصوصٍ يُجعلُ متعلِّقُ الهمِّ؛ إذ الذوات لا تصلح له، ولا يتعيَّن ما زعموه من إيقاع الفاحشة بها، بل نُضْمِرُه شيئاً آخر يغير ما أضمره، فنقول : المراد : همَّ بدفعها عن نفسه ومَنَعِها عن ذلك القبيح؛ لأنه الذي يستدعيه حاله عليه السلام، وقد جاء : هممتُ بفلانٍ، أي : قصدتُه ودفعته، ويُضْمَرُ في الأول المخالطة والتمتع ونحو ذلك؛ لأنه اللائقُ بحالها.

فإن قالوا : لا يبقى حينئذٍ لقوله سبحانه : (لَوْلَا أَن رَّءَا بُرْهَانَ رَبِّيَ) فائدة؟

قلنا : بل فيه أعظمُ الفوائد، وبيانُه من وجهين :

الأولُ : أنه تعالى أعلمَ يوسف أنه لو همَّ بدفعِها لفعلتُ معه ما يوجبُ هلاكه، فكان في الامتناع عن ذلك صونُ النفس عن الهلاك.

الثاني : أنه لو اشتغل بدفعِها فلربَّما تعلَّقت به، فكان يتمزَّقُ ثوبه من قدام، وقد كان في علم الله تعالى أنَّ الشاهد يشهد بأنَّ ثوبه لو كان متمزَّقاً من قدام لكان هو الجاني، ولو كان متمزَّقاً من خَلْفٍ لكانت هي الجانية، فأعلمه هذا المعنى، فلا جَرَمَ لم يشتغل بدفعها، وفرَّ عنها حتى صارت الشهادةُ حجةً له على براءته عن المعصية<sup>(١)</sup>.

وإلى تقدير الدفع<sup>(٢)</sup> ذهب بعضُ السادة الصوفية قدَّس الله تعالى أسرارهم، ففي «الجواهر والدرر» للشعراني : سألتُ شيخنا عن قوله تعالى : (وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْفَى وَهَمَّ بِهَا) ما هذا الهمُّ الذي أُبْهِمَ، فقد تكلم الناس فيه بما لا يليق برتب الأنبياء عليهم السلام؟ فقال : لا أعلم. قلت : قد ذكر الشيخ الأكبر قدَّس سرُّه أنَّ مطلق اللسان يدلُّ على أحدية المعنى، ولكنَّ ذلك أكثرى لا كلي، فالحقُّ أنها همَّتْ به عليه السلام لتقهره على ما أرادته منه، وهمَّ هو بها ليقهرها في الدفع عما أرادته منه، فالاشتراك في طلب القهر منه ومنها والحكمُ مختلف، ولهذا قالت : «أنا راودته عن نفسه» وما جاء في السورة أصلاً أنه راودها عن نفسها. اهـ.

(١) تفسير الرازي ١١٨/١٨.

(٢) جاء في حاشية (م) : وجوَّزه من الإمامية السيد المرتضى في الدرر. اهـ منه.

وجوّز الإمام أيضاً تفسير الهمّ بالشهوة، وذكر أنه مستعملٌ في اللغة الشائعة، فإنه يقول القائل فيما لا يشتهي: لا يهمني هذا، وفيما يشتهي: هذا أهم الأشياء إليّ<sup>(١)</sup>. وهو ما أشرنا إليه أولاً، إلا أنه عليه الرحمة حمل الهمّ في الموضعين على ذلك فقال بعد: فمعنى الآية: ولقد اشتهته واشتهاها، ولولا أن رأى برهان ربّه لفعل<sup>(٢)</sup>. وهو مما لا داعي إليه إذ لا محذور في نسبة الهمّ المذموم إليها، والظاهر أنّ الهمّ بهذا المعنى مجازٌ كما نصّ عليه السيد المرتضى في «درره»<sup>(٣)</sup>، لا حقيقة كما يوهّمه ظاهر كلام الإمام، وقد ذهب إلى هذا التأويل أبو عليّ الجبائي وغيره، وروى ذلك عن الحسن.

وبالجملة لا ينبغي التعويل على ما شاع في الأخبار والعدول عما ذهب إليه المحققون الأخيار، وإياك والهمّ بنسبة تلك الشنيعة إلى ذلك الجنب بعد أن كشف الله سبحانه عن بصر بصيرتك فرأيت برهان ربك بلا حجاب.

﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ﴾ قيل: خيانة السيد ﴿وَالْفَحْشَاءَ﴾ الزنى، لأنه مفرط القبح. وقيل: «السوء» مقدمات الفحشاء من القبلة والنظر بشهوة. وقيل: هو الأمر السيئ مطلقاً، فيدخل فيه الخيانة المذكورة وغيرها.

والكاف على ما قيل: في محلّ نصب، والإشارة إلى التثبيت اللازم للإراءة المدلول عليها بقوله سبحانه: (لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ) أي: مثل ذلك التثبيت ثبتناه لنصرف. إلخ.

وقال ابن عطية: إنّ الكاف متعلّقة بمضمّر تقديره: جرث أفعالنا وأقدارنا كذلك لنصرف<sup>(٤)</sup>. وقدّر أبو البقاء: نُرَاعِيهِ كذلك<sup>(٥)</sup>. والحوافي<sup>(٦)</sup>: أريناه البراهين كذلك.

(١) تفسير الرازي ١١٨/١٨.

(٢) تفسير الرازي ١١٩/١٨.

(٣) غرر الفوائد ودرر القلائد للشرif المرتضى ٤٨١/١.

(٤) المحرر الوجيز ٢٣٥/٣.

(٥) الإملاء ٣٢٨/٣-٣٢٩.

(٦) كما في البحر ٢٩٥/٥.

وجوّز الجميع كونه في موضع رفع، فقليل: أي: الأمرُ أو عصمته مثل ذلك، لكن قال الحوفي: إنّ النصب أجود لمطالبة حروف الجرّ للأفعال أو معانيها.

واختار في «البحر»<sup>(١)</sup> كونَ الإشارة إلى الرؤيا المفهومة من «رأى»، أو الرأي المفهوم، وقد جاء مصدراً لرأى كالرؤية، كما في قوله:

ورأى عينيّ الفتى أباك يعطي الجزيلَ فعليك ذاكا<sup>(٢)</sup>

والكاف في موضع نصبٍ بما دلّ عليه قوله سبحانه: (لَوْلَا أَنْ رَأَى) إلخ، وهو أيضاً متعلّق (لِنَصْرِفَ) أي: مثل [تلك] الرؤية أو الرأي تُري براهيننا لِنَصْرِفَ. . إلخ. وقيل غير ذلك<sup>(٣)</sup>.

ومما لا ينبغي أن يُلتفت إليه ما قيل: إنّ الجارّ والمجرور متعلّق بـ «همّ» وفي الكلام تقديم وتأخير، وتقديره: ولقد همّت به وهمّ بها كذلك لولا أن رأى برهان ربّه لنصرف عنه. . إلخ.

ولا يخفى ما في التعبير بما في النظم الجليل دون: لِنَصْرِفَ عن السوء والفحشاء، من الدلالة على ردّ مَنْ نَسب إليه ما نَسب والعيادُ بالله تعالى.

وقرأ الأعمش: «ليصرف» بياء الغيبة<sup>(٤)</sup>، وإسنادِ الصرف إلى ضمير الربّ سبحانه.

﴿إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾<sup>(٥)</sup> تعليلٌ لما سبق من مضمون الجملة بطريق التحقيق، والمخلصون هم الذين أخلصهم الله تعالى واختارهم لطاعته بأن عصمهم عمّا هو قاذح فيها. والظاهر أن المراد الحكمُ عليه بأنه مختارٌ لطاعته سبحانه، ويحتمل - على ما قيل - أن يكون المراد أنه من ذرية إبراهيم عليه السلام، الذين قال فيهم جلّ وعلا: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ﴾ [ص: ٤٦].

(١) ٢٩٦/٥، وما سيأتي بين حاصرتين منه.

(٢) نسبه سيويه في الكتاب ١٩١/١ لرؤية، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١.

(٣) جاء في هامش الأصل (م): ومما قيل: إن الكاف في موضع نصب، والإشارة إلى الإراءة المدلول عليها بما تقدم، أي: مثل ذلك التبصير والتعريف عرفناه برهاننا فيما قيل. اهـ منه.

(٤) المحرر الوجيز ٢٣٥/٣، والبحر ٢٩٦/٥.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر «المخلصين» إذا كان فيه «أل» حيث وقع بكسر اللام<sup>(١)</sup>، وهم الذين أخلصوا دينهم لله تعالى.

ولا يخفى ما في التعبير بالجملة الاسمية من الدلالة على انتظامه عليه السلام في سلك أولئك العباد الذين هم هم من أول الأمر، لا أنه حدث له ذلك بعد أن لم يكن، وفي هذا عند ذوي الأبواب ما ينقطع معه عُذْرُ أولئك المتشبهين بأذيال هاتيك الأخبار التي ما أنزل الله تعالى بها من كتاب.

﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ﴾ متصلٌ بقوله سبحانه: (وَلَقَدْ هَمَّتْ يَهُودُ وَهَمَّ بِهَا) إلخ، وقوله تعالى: (كَذَلِكَ) إلخ اعتراضٌ جيء به بين المعطوفين تقريراً لنزاهته عليه السلام، والمعنى: لقد هَمَّتْ به وأبى هو واستبقا، أي: تسابقا إلى الباب، على معنى: قَصَدَ كُلُّ مَنْ يُوسِفُ عَلَيْهِ السَّلَامَ وامرأة العزيز سَبَقَ الْآخَرُ إِلَيْهِ، فهو ليخرج وهي لتمنعه من الخروج.

وقيل: المراد من السبق في جانبها الإسراعُ إثره، إلا أنه عبّر بذلك للمبالغة. ووَحَّدَ البابُ هنا مع جَمْعِهِ أولاً لأنَّ المراد الباب البرَّانيُّ الذي هو المخلص. واستشكل بأنه كيف يستبقان إليه ودونه أبوابٌ جَوَّانِيَّةٌ، بناءً على ما ذكروا من أنَّ الأبواب كانت سبعة؟

وأجيب بأنه روي عن كعب أنَّ أقفال هاتيك الأبواب كانت تتناثر إذا قَرُبَ إِلَيْهَا يوسفُ عليه السلام وتفتَحُ<sup>(٢)</sup> له.

ويحتمل أنه لم تكن تلك الأبوابُ المغلقةً على الترتيب باباً فباباً، بل كانت في جهاتٍ مختلفةٍ كُلُّهَا منافذُ للمكان الذي كانا فيه، فاستبقا إلى بابٍ يخرج منه.

ونصب «الباب» على الاتساع، لأنَّ أصلَ اسْتَبَقَ أن يتعدَّى إلى بابٍ يخرج منه. كذلك على حَدِّ ﴿وَإِذَا كَأَلُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]. وقيل: إنه ضَمَّنَ الاستباقُ معنى الابتداء فعُدِّيَ تعديته.

(١) التيسير ص ١٢٨، والنشر ٢/ ٢٩٥.

(٢) في (م): وتفتح.

﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ﴾ يحتمل أن يكون معطوفاً على «استبقا»، ويحتمل أن يكون في موضع الحال كما قال أبو حيان، أي: وقد قدَّت<sup>(١)</sup>.

والقُدُّ: القطعُ والشقُّ، وأكثر استعماله فيما كان طولاً، وهو المراد هنا بناءً على ما قيل: إنها جذبتَه من ورائه<sup>(٢)</sup> فانخرق القميص إلى أسفله، ويستعملُ القُطُّ فيما كان عَرْضاً، وعلى هذا جاء ما قيل في وصف عليٍّ كرم الله تعالى وجهه: إنه كان إذا اغتَلَى قَدْ وإذا اغْتَرَضَ قَطٌّ<sup>(٣)</sup>.

وقيل القُدُّ هنا مطلق الشقِّ، ويؤيده ما نقل عن ابن عطية أنه قرأت فرقة: «قُطٌّ»<sup>(٤)</sup>. وقد وَجَدَ ذلك في مصحفِ المفضل بن حرب<sup>(٥)</sup>. وعن يعقوب تخصيصُ القُدِّ بما كان في الجلد والثوب الصحيحين<sup>(٦)</sup>.

والقميصُ معروفٌ، وجمعه أَقْمِصَةٌ وقُمُصٌ وقُمُصَانٌ، وإسنادُ القُدِّ بأيِّ معنى كان إليها خاصةً مع أنَّ لقوة يوسف عليه السلام أيضاً دخلاً فيه إمَّا لأنها الجزء الأخير للعلَّة التامة، وإما للإيذان بمبالغتها في منعه عن الخروج وبذل مجهودها في ذلك، لِقُوَّةِ المحبوب أو لخوف الافتضاح.

﴿وَأَلْفَيْ﴾ أي: وجداً، وبذلك قرأ عبد الله<sup>(٧)</sup> ﴿سِدِّهَا﴾ أي: زوجها، وهو

(١) البحر ٥/٢٩٧.

(٢) في (م): وراء.

(٣) ويروى: وإذا تَوَسَّطَ قَطٌّ، أي: إذا علا قِرْنَهُ بالسيف قُدَّهُ بنصفين طولاً، وإذا أصاب وسطه قطعه عرضاً نصفين وأبانه. اللسان والتاج (قطط).

(٤) في الأصل و(م): وقط، والمثبت من البحر ٥/٢٩٧، والكلام منه، والذي في المحرر الوجيز ٣/٢٣٦: وقرأت فرقة: «فلما رأى قميصه عَطٌّ من دبر». ولعل هذا هو الصواب (أعني «عط»)، وينظر التعليق الآتي.

(٥) البحر ٥/٢٩٧، وفيه: وقال المفضل بن حرب: رأيت في مصحفٍ: «قُطٌّ من دبر». وذكر ذلك أيضاً عن المفضل الزمخشري في أساس البلاغة (عطط)، والصناني في العباب الزاخر (عطط)، والقرطبي في تفسيره ١١/٣١٩، إلا أنه عندهم: عط، بدل: قط.

(٦) البحر ٥/٢٩٧. وهو في تفسير القرطبي ١١/٣١٩ بلفظ: العط، بدل: القط. ويعقوب هو ابن السكيت.

(٧) أخرج ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ابن أبي حاتم في تفسيره ٧/٢١٢٧.

فَقِيلَ<sup>(١)</sup> من ساد يَسُودُ، وشاع إطلاقه على المالك وعلى الرئيس. وكانت المرأة إذ ذاك - على ما قيل - تقول لزوجها: سيدي، ولذا لم يقل: سيدهما.

وفي «البحر»: إنما لم يُضَفْ إليهما لأنه لم يكن مالكا ليوسف حقيقةً لحريته<sup>(٢)</sup>.

﴿لَذَا أَلْبَابٌ﴾ أي: عند الباب البراني، قيل: وجداه يريد أن يدخل مع ابن عم لها.

﴿قَالَتْ﴾ استئناف مبني على سؤال سائل يقول: فماذا كان حين ألفيا السيد عند الباب؟ فقيل: قالت: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾ من الزنى ونحوه ﴿إِلَّا أَنْ يُسَجَّنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> الظاهر أن «ما» نافية، و«جزاء» مبتدأ، و«مَنْ» موصولة أو موصوفة مضاف إليه، والمصدر المؤول خبر، و«أو» للتنويع خبر المبتدأ، وما بعد معطوف على ذلك المصدر، أي: ليس جزاؤه إلا السَّجْنُ<sup>(٣)</sup> أو العذاب الأليم، والمراد به على ما قيل: الضرب بالسوط، وعن ابن عباس: أنه القيد.

وجوز أن تكون «ما» استفهامية ف«جزاء» مبتدأ أو خبر، أي: أي شيء جزاؤه غير ذلك أو ذلك.

ولقد أتت في تلك الحالة التي يدهش فيها الفطن اللوذعي - حيث شاهدها زوجها على تلك الهيئة - بحيلة جمعت فيها غرضيها، وهما تبرئة ساحتها مما يلوح من ظاهر الحال، واستنزال يوسف عليه السلام عن رأيه في استعصائه عليها وعدم موافقاته لها على مرادها، بإلقاء الرعب في قلبه من مكْرِها طمعاً في مواقفته لها مُكْرِهاً عند ياسها عن ذلك مختاراً، كما قالت: (وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَامَرُهُ لَيُسَجَّنَ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ).

ثم إنها جعلت صدور الإرادة المذكورة عن يوسف عليه السلام أمراً محققاً مفروغاً عنه، غنياً عن الإخبار بوقوعه، وأنَّ ما هي عليه من الأفاعيل لأجل تحقيق جزائها.

(١) جاء في حاشية (م): وهذا البناء مختص بالفعل المعتل، وشذ في غيره. اهـ منه.

(٢) البحر ٢٩٧/٥.

(٣) بفتح السين، مصدر سَجَنَ: إذا حَبَسَهُ. حاشية الشهاب ١٧٠/٥.

ولم تصرِّحْ بالاسم بل أتت بلفظ عامٍّ تهويلًا للأمر، ومبالغةً في التخويف، كأنَّ ذلك قانونٌ مطَّردٌ في حقِّ كلِّ أحدٍ كائنًا من كان. وذكرَتْ نفسها بعنوانِ أهلية العزيز إعظاماً للخُطبِ، وإغراءً له على تحقيق ما يتوخَّاه بحكم الغضب والحمية، كذا قرَّره غيرُ واحد.

وذكر الإمام في تفسيره ما فيه نوعٌ مخالفةٍ لذلك، حيث قال: إنَّ في الآية لطائفَ: أحدها: أنَّ حبَّها الشديدَ ليوسف عليه السلام حملها على رعايةٍ دقيقتين في هذا الموضوع، وذلك لأنها بدأت بذكر السجن وأُخِّرت ذِكْرَ العذاب؛ لأنَّ المحب لا يسعى في إيلاام المحبوب.

وأيضاً إنها لم تذكر أنَّ يوسف عليه السلام يجب أن يقابلَ بأحد هذين الأمرين، بل ذكرت ذلك ذكراً كلياً صوناً للمحبوب عن الذكر بالشرِّ والألم.

وأيضاً قالت: «إِلَّا أَنْ يُسَجَّنَ» والمرادُ منه: أن يسجن يوماً أو أقلَّ على سبيل التخفيف، فأما الحبسُ الدائم فإنه لا يعبرُّ عنه بهذه العبارة، بل يقال: يجب أن يُجعل من المسجونين، ألا ترى أنَّ فرعون كيف قال حين هدَّد موسى عليه السلام: ﴿لَئِنْ أَخَذْتُ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩].

وثانيها: أنها لمَّا شاهدت من يوسف عليه السلام أنه استعصم منها مع أنه كان في عنفوان الشباب وكمال القوة ونهاية الشهوة عَظُم اعتقادها في طهارته ونزاهته فاستَحْيَتْ أن تقول: إنَّ يوسف قصدني بسوء، وما وجدت من نفسها أن ترميه بهذا الكذب على سبيل التصريح، بل اكتفت بهذا التعريض، وليت الحشوية كانوا يكتفون بمثل ما اكتفت به، ولكنهم لم يفعلوا ووصفوه بعد قريبٍ من أربعة آلاف سنةٍ بما وصفوه من القبيح وحاشاه.

وثالثها: أنَّ يوسف عليه السلام أراد أن يضربها ويدفعها عن نفسه، وكان ذلك بالنسبة إليها جارياً مجرى السوء، فقولها «ما جزاء» إلخ جارٍ مجرى التعريض، فلعلها بقلبها كانت تريدُ إقدامه على دفعها ومنعها، وفي ظاهر الأمر كانت تُوهِّمُ أنه قصدني بما لا ينبغي<sup>(١)</sup>. انتهى المراد منه، وفيه من الأنظار ما فيه.



وقرأ زيد بن عليّ عليه السلام: «أو عذاباً أليماً» بالنصب على المصدرية كما قال الكسائي: أي: أو يعذب عذاباً أليماً<sup>(١)</sup>، إلا أنه حذف ذلك لظهوره، وهذه القراءة أوفق بقوله تعالى: (أَنْ يُسْجَنَ) ولم يظهر لي في سرّ اختلاف التعبير على القراءة المشهورة ما يعول عليه، والله تعالى أعلم بأسرار كتابه، فتدبر.

﴿قَالَ﴾ استثناف وجواب عما يقال: فماذا قال يوسف عليه السلام حينئذ؟ ف قيل: قال: ﴿هِيَ زَوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ أي: طالبني للمواتاة، لا أني أردت بها سوءاً كما زعمت، وإنما قاله عليه السلام لتنزيه نفسه عن التهمة ودفع الضرر عنها، لا لتفسيحها.

وفي التعبير عنها بضمير الغيبة دون الخطاب أو اسم الإشارة مراعاةً لحسن الأدب، مع الإيماء إلى الإعراض عنها، كذا قالوا. وفي هذا الضمير ونحوه كلامٌ فقد ذكر ابن هشام في بعض حواشيه على قول ابن مالك في ألفيته: فما لذي غيبة أو حضور<sup>(٢)</sup>... إلخ: لينظر إلى نحو «هي راودتني» فإن «هي» ضميرٌ باتفاق، وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة، وكذا ﴿يَتَأَبَّتْ أَسْتَجِرَّةٌ﴾ [القصص: ٢٦] وهذا في المتصل وذاك في المنفصل، وقول من يخاطب شخصاً في شأن آخر حاضرٍ معه: قلت له: اتق الله تعالى، وأمرته بفعل الخير، وقد يقال: إنه نزل الضمير فيهن منزلة الغائب، وكذا في عكس ذلك يبلغك عن شخص غائب شيء فتقول: ويحك يا فلان أتفعل كذا؟ تنزيلاً له منزلة من بالحضرة، وحينئذ يقال: الحدُّ المستفاد مما ذكر إنما هو للضمير باعتبار وضعه. اهـ.

وقال السراج البلقيني في رسالته المسماة «نشر العبير لطبي الضمير»: المفسر للضمير الغائب إما مصرّح به أو مستغنى بحضور مدلوله حساً أو علماً، فالحسُّ نحو قوله تعالى: (هِيَ زَوَدَتْنِي) و﴿يَتَأَبَّتْ أَسْتَجِرَّةٌ﴾ [القصص: ٢٦] كما ذكره ابن مالك، وتعقبه شيخنا أبو حيان بأنه ليس كما مثل به؛ لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما، فضمير «هي راودتني» عائد على الأهل في قولها: «ما جزاء من أراد بأهلك سوءاً» ولما كنت عن نفسها بذلك ولم تقل: بي، بدل «بأهلك» كنى هو عليه

(١) البحر ٥/٢٩٧.

(٢) وبعده: كانت وهو سَمُّ بالضمير. ألفية ابن مالك ٨٨/١ بشرح ابن عقيل.

السلام عنها بضمير الغيبة فقال: «هي راودتني» ولم يخاطبها بأنتِ راودتيني، ولا أشار إليها بهذه راودتني، وكلُّ هذا على سبيل الأدب في الألفاظ، والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالأنبياء عليهم السلام، فأبرز الاسم في صورة ضمير الغائب تأدباً مع العزيز وحياء منه، وضمير «استأجره» عائذ على موسى، فمفسره مصرحٌ بلفظه، وكأنَّ ابن مالك تخيَّل أنَّ هذا موضعُ إشارة لكون صاحب الضمير حاضراً عند المخاطب، فاعتقد أنَّ المفسر يُستغنى عنه بحضور مدلوله حساً، فجرى الضمير مجرى اسم الإشارة، والتحقيق ما ذكرناه. هذا كلامه<sup>(١)</sup>، وعندي أنَّ الذي قاله ابن مالك أرجح مما قاله الشيخ، وذلك أنَّ الاثنين إذا وقعت بينهما خصومة عند حاكم فيقول المدَّعي للحاكم: لي على هذا كذا، فيقول المدَّعى عليه: هو يعلم أنه لا حقَّ له عليّ، فالضميرُ في «هو» إنما هو لحضور مدلوله حساً، لا لقوله: لي، كما هو المتبادرُ إلى الأفهام. وأيضاً يَرُدُّ على ما ذكره في ضمير «استأجره» أنَّ موسى عليه السلام لم يسبق له ذكرٌ عند حضوره مع بنت شبيب عليه السلام، وقد قالت: «يا أبت استأجره» وقصَّدها بالضمير الرجلُ الحاضر الذي بان لها من قوَّته وأمانته الأمرُ العظيم. ثم إنَّ مَنْ خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم: هي طالق، تطلق زوجته لوجود ما قرَّره ابن مالك، ولا يتمشَّى على ما قرَّره الشيخ كما لا يخفى. وبالجمله إنَّ التأويل الذي ذكره في الآيتين وإنَّ سلَّم فيهما لكن لا يكاد يتمشَّى معه في غيرهما هذا، فليُفهم.

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ ذهب جمعٌ إلى أنه كان ابنُ خالها<sup>(٢)</sup>، وكان طفلاً في المهد<sup>(٣)</sup> أنطقه الله تعالى ببراءته عليه السلام، فقد ورد عنه عليه السلام: «تكلَّم أربعة في المهد وهم صغارٌ: ابن ماشطة ابنُ فرعون، وشاهدُ يوسف عليه السلام، وصاحبُ جريج، وعيسى ابنُ مريم عليهما السلام»<sup>(٤)</sup>.

(١) أي: كلام أبي حيان.

(٢) جاء في هامش الأصل و(م): وفي بعض الآثار أنه ابن أخيت لها، وكان عمره إذ ذاك ثلاثة أشهر. اهـ منه.

(٣) جاء في هامش الأصل و(م): ولم يرتض ذلك الجبائي لوجوه ذكرها الإمام، ولا يخفى ما فيها. اهـ منه.

(٤) سيأتي تخريجه قريباً.

وتعقَّب ذلك الطيِّبُ بقوله: يرُدُّه دلالةُ الحصر في حديث الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «لم يتكلَّم في المهد إلا ثلاثة: عيسى ابنُ مريم، وصاحبُ جُريج، وصبيُّ كان يرضع من أمِّه فمرَّ راکبٌ حسنُ الهيئة، فقالت أمُّه: اللهمَّ اجعل ابني مثلَ هذا. فترك الصبيُّ الثدي وقال: اللهمَّ لا تجعلني مثله»<sup>(١)</sup> اهـ.

ورَدَّ الجلال السيوطيُّ فقال: هذا منه على جاري عاداته من عدم الاطلاع على طرق الأحاديث، والحديث المتقدمُ صحيحٌ أخرجه أحمد في «مسنده»، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه» وصحَّحه من حديث ابن عباس<sup>(٢)</sup>. ورواه الحاكم أيضاً من حديث أبي هريرة، وقال: صحيحٌ على شرط الشيخين<sup>(٣)</sup>، وفي حديث الصحيحين المشار إليه آنفاً زيادةٌ على الأربعة: «الصبيُّ الذي كان يرضع من أمِّه فمرَّ راکبٌ إلخ فصاروا خمسةً، وهم أكثرُ من ذلك، ففي «صحيح مسلم» تكلَّم الطفل في قصة أصحاب الأخدود<sup>(٤)</sup>، وقد جمعتُ مَنْ تكلَّم في المهد فبلغوا أحدَ عشر، ونظمتُها فقلت:

تكلَّم في المهد النبيُّ محمدٌ	ويحيى وعيسى والخليلُ ومريمُ
ومُبري جريج ثم شاهدُ يوسف	وطفلٌ لذي الأخدود يرويه مسلمُ
وطفلٌ عليه مُرٌّ بالأمّة التي	يقال لها تزني ولا تتكلَّم
وماشطةٌ في عهد فرعونَ طفلاً	وفي زمن الهادي المبارك <sup>(٥)</sup> يختمُ

(١) صحيح البخاري (٣٤٣٦)، وصحيح مسلم (٢٥٥٠)، وأخرجه أيضاً أحمد (٨٠٧١).

(٢) مسند أحمد (٢٨٢٢)، والمستدرک ٢/٤٩٦-٤٩٧، وأخرجه أيضاً البزار (٥٤ - كشف)، والطبري ١٣/١٠٦. وهو في مسند أحمد (٢٨٢١)، وصحيح ابن حبان (٢٩٠٤) موقوف على ابن عباس.

(٣) المستدرک ٢/٥٩٥.

(٤) صحيح مسلم (٣٠٠٥) من حديث صهيب رضي الله عنه، وهو عند أحمد (٢٣٩٣١).

(٥) هو مبارك اليمامة، روى البيهقي في دلائل النبوة ٥٩/٦، باب: ما جاء في شهادة الرضيع والأبكم لبنينا ﷺ إن صحت فيه الرواية، عن معرض بن معيقب اليماني أنه جاء به (أي: بمبارك اليمامة) رجل إلى النبي ﷺ يوم ولد، فقال له رسول الله ﷺ: «يا غلام، من أنا» فقال: أنت رسول الله. قال: «صدقت بارك الله فيك»، وذكر ذلك ابن حجر في فتح

انتهى، وفيه أنه لَمْ يُرِدِ الطَّبِيبُ الطَعْنَ على الحديث الذي ذكر كما توهم، وإنما أراد أن بين الحديث الدال على الحصر وغيره تعارضاً يحتاج إلى التوفيق.

وفي «الكشف» بعد ذكره حديث الأربعة وما تعقب به مما تقدّم عن الطَّبِيبِ أنه نقل الزمخشري في سورة البروج خامساً<sup>(١)</sup>، فإن ثبتت هذه أيضاً فالوجه أن يجعل «في المهد» قيداً وتأكيذاً لكونه في مبادي الصبا، وفي هذه الرواية يحمل على الإطلاق، أي: سواء كان في المبادي أو بُعِيدَها بحيث يكون تكلمه من الخوارق. ولا يخفى أنه توفيقٌ بعيد.

وقيل: كان ابن عمّها الذي كان مع زوجها لدى الباب، وكان رجلاً ذا لحيّة، ولا ينافي هذا قول قتادة: إنه كان رجلاً حكيماً من أهلها ذا رأي يأخذ الملك برأيه ويستشيرُهُ.

وجوّز أن يكون بعض أهلها، وكان معهما في الدار بحيث لم يشعرا به، فبُصِرَ بما جرى بينهما، فأغضبه الله تعالى ليوسف فقال الحقّ.

وعن مجاهدٍ أنّ الشاهد هو القميص المقدود، وليس بشيء كما لا يخفى.

وجعل الله تعالى الشاهد من أهلها قيل: ليكون أدلّ على نزاهته عليه السلام وأنقى للتهمة وألزم لها، وحُصِّنَ هذا مما إذا لم يكن الشاهد الطفل الذي أنطقه الله تعالى الذي أنطق كلّ شيء، وأما إذا كان ذلك فذكر كونه من أهلها لبيان الواقع، فإنّ شهادة الصبيّ حجة قاطعة ولا فرق فيها بين الأقارب وغيرهم. وتعقب بأنّ كون شهادة القريب مطلقاً أقوى مما لا ينبغي أن يشكّ فيه.

وسمّي شاهداً لأنه أدّى تأديته في أن ثبت بكلامه قول يوسف وبطل قولها. وقيل: سمي بذلك من حيث دلّ على الشاهد وهو تخريق القميص.

= الباري ٤٨٠/٦ وقال: وزعم الضحاك في تفسيره أن يحيى تكلم في المهد، أخرجه الثعلبي، وذكر البغوي في تفسيره أن إبراهيم الخليل تكلم في المهد، وفي سير الواقدي أن النبي ﷺ تكلم أوائل ما ولد. اهـ. وينظر ما سلف عند تفسير الآية (٣٧) من سورة آل عمران. (١) الكشف ٢٣٨/٤، وهو طفل قصة أصحاب الأخدود الوارد في حديث صهيب رضي الله عنه عند مسلم، وقد سلف تخريجه قريباً.

وفسّر مجاهدٌ - فيما أخرجه عنه ابنُ جرير<sup>(١)</sup> - الشهادةَ بالحكم، أي: وحَكَمَ حاكمٌ من أهلها.

﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلٍ﴾ أي: قدَّام يوسفَ عليه السلام، أو من قدَّام القميص، و«إِنْ» شرطية، و«كَانَ» فعلُ الشرط، وقوله سبحانه: ﴿فَصَدَقَتْ﴾ جوابُ الشرط، وهو بتقدير «قد» وإلَّا فالفاء لا تدخل في مثله، وعن ابن خروف أنَّ مثلَ هذا على إضمار المبتدأ، والجملةُ جوابُ الشرط لا الماضي وحده.

وفي «الكشاف»: أنَّ الشرطية هنا نظير قولك: إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ مِنْ قَبْلٍ، لمن يمتنُّ عليك بإحسانه، فإنه على معنى: إِنْ تَمَتَّنَ عَلَيَّ أَمَتُنْ عَلَيْكَ، وكذا هنا المراد: إِنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ وَنَحْوَهُ، وَإِلَّا فَبَيِّنَ «إِنْ» الذي للاستقبال و«كَانَ» تنافي<sup>(٢)</sup>. قيل: وهو مبنيٌّ على ما ذهب إليه البعض من أنَّ «كَانَ» قويةٌ في الدلالة على الزمان، فحرفُ الشرط لا يقلب ماضيها مستقبلاً، وإلا فكلُّ ماضٍ دخل عليه الشرط قلبه مستقبلاً من غير حاجةٍ إلى التأويل.

وتعقَّب بأنه لا بدَّ من التأويل هاهنا، وجعل حدوث العلم ونحوه جزأي الشرطية، كأنَّ يقال: إِنْ يُعْلَمَ أَوْ يَظْهَرُ كَوْنُهُ كَذَلِكَ فَقَدْ ظَهَرَ الصِّدْقُ، ويقال نظيره في الشرطية الأخرى الآتية، وإنَّ كانت «كَانَ» مما يقلبُ حرفُ الشرط ماضيها مستقبلاً كسائر الأفعال الماضية؛ لأنَّ المعنى ليس على تعليق الصِّدْقِ أَوْ الكَذْبِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى كَوْنِ الْقَمِيصِ كَذَا أَوْ كَذَا كَذَلِكَ، بل على تعليق ظهور أحد الأمرين الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ عَلَى حَدُوثِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ كَذَلِكَ، وهو ظاهرٌ، وهل هذا التأويل من باب التقدير أو من غيره؟ فيه خلاف، والذي يشير إليه كلامُ بعض المدققين أنه ينزَّلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ مَنْزِلَةً اسْتِقْبَالَهُ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّلَازُمِ، كَمَا قِيلَ: أَيُّ شَيْءٍ يَخْفَى؟ فَقِيلَ: مَا لَا يَكُونُ، فليفهم.

ثم إنَّ متعلِّق الصِّدْقِ مَا دَلَّ كَلَامُهَا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ يُوسُفَ أَرَادَ سُوءاً، وَهُوَ مُتَعَلِّقُ الْكَذْبِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهَا فِيمَا بَعْدَ، وَهُمَا كَمَا يَتَعَلَّقَانِ بِالنِّسْبَةِ الَّتِي يَتَضَمَّنُهَا الْكَلَامُ

(١) تفسير الطبري ١٣/١١٠.

(٢) الكشاف ٢/٣١٤.

باعتبار منطوقه يتعلّقان بالنسبة التي يتضمّنهما باعتبار ما يستلزمه، فكأنه قيل: إن كان قميصه قدّ من قُبْلِ فصدقت في دعواها أن يوسف أراد بها سوءاً ﴿وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ في دعواه أنها راودته عن نفسه ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾ أي: من خلف يوسف عليه السلام، أو خلف القميص ﴿فَكَذَبْتَ﴾ في دعواها ﴿وَهُوَ مِنَ الصّٰدِقِينَ﴾ ﴿٧﴾ في دعواه.

والشرطيتان محكيّتان: إمّا بقولٍ مضمر، أي: شهد قائلاً، أو فقال: إن كان.. إلخ، كما هو مذهب البصريين. وإما بـ «شهد» لأنّ الشهادة قولٌ من الأقوال فجاز أن تعمل في الجمل، كما هو مذهب الكوفيين.

والإظهارُ في موضع الإضمار في الشرطية الثانية ليدلّ على الاستقلال مع رعاية زيادة الإيضاح. وجملتا «وهو من الكاذبين» «وهو من الصادقين» مؤكّدتان؛ لأنّ من قوله: «فصدقت» يُعلم كذبه، ومن قوله: «فكذبت» يعلم صدقه.

وجه دلالة قدّ القميص من دُبُرٍ على كذبها أنها تبعته وجذبت ثوبه فقدّته، وأما دلالة قدّه من قُبْلِ على صدقها فمن وجهين:

أحدهما: أنه إذا كان تابّعها وهي دافعتة عن نفسها<sup>(١)</sup>، قدّت قميصه من قدام بالدفع.

وثانيهما: أن يُسرّع إليها ليلحقها فيتعرّث في مقام<sup>(٢)</sup> قميصه فيشقّه، كذا في «الكشاف»<sup>(٣)</sup>.

وتعقّب ابنُ المنير<sup>(٤)</sup> الوجه الأول بأنّ ما قرّر في اتّباعه لها يحتملُ مثله في اتّباعها له، فإنها إنما تقدّ قميصه من قُبْلِ بتقدير أن يكون عليه السلام اجتذبها<sup>(٥)</sup> حتى صارا متقابلين فدفعته عن نفسها، وهذا بعينه يحتمل إذا كانت هي التابعة، بأن

(١) في (م): نفسه، وهو خطأ.

(٢) في الأصل و(م): مقام، والمثبت من الكشاف ٣١٤/٢، وحاشية الشهاب ١٧١/٥.

(٣) ٣١٤/٢.

(٤) في الانتصاف ٣١٤/٢.

(٥) في الأصل و(م): أخذ بها، والمثبت من الانتصاف.

تكون اجْتَذَبَتْه حتى صارا متقابلَيْن ثم جذبت قميصه إليها من قُبَلٍ، بل هذا<sup>(١)</sup> أظهرُ لأنَّ الْمُوجِبَ لَقَدْ القميصَ غالباً الجذبُ لا الدفعُ. والوجهُ الثاني بأنَّ ما ذكر بعينه محتملٌ لو كانت هي التابعة وهو فارقٌ منها، بأنَّ ينقذَ قميصه في إسرعه للفرار. اهـ.

وأجيب عمّا ذكره أولاً بأنه غيرُ وارد؛ لأنَّ تلك الحالة السريعة لا تحتُمَلُ إلا أيسرَ ما يمكنُ وأسرعَه، وعلى تقديرِ اتِّباعها له تعيَّن القُدُّ من دُبُرٍ لأنه أهونُ الجذبين، ثم لا نَفَرُضُ كَرَّ الفارِّ ليدفعها أو كما لحقت جذبت، فهذا الفرضُ لا وجهَ له هنالك، فإذا ثبت دلالتُه في الجملة على هذا القسم تعيَّنَتْ.

وعمّا ذكره ثانياً بأنَّ الظاهر على تقدير أنَّ تكون تابعةً أنه إذا تعرَّثَ الفارُّ يتعلَّقُ به التابع متشبَّثاً، وإذا كانا منفصلين بَعْدَ ذلك الاحتمال.

وذكر الفاضل المتعقِّب<sup>(٢)</sup> أنَّ الحقَّ في هذا الفصل أن يقال: إنَّ الشاهد المذكور إنَّ كان صبيّاً أنطقه الله تعالى في المهد كما ورد في بعض الأحاديث، فالآيةُ في مجرَّد كلامه قبلَ أوانه، حتى لو قال: صَدَقَ يوسف وكذبت، لكفى برهاناً على صدقه عليه السلام، كما كان مجرَّد إخبارِ عيسى عليه السلام في المهد برهاناً على صدق مريم، فلا تنبغي المناسبةُ بين الأمانة المنصوبة وما رَتَّبَ عليها؛ لأنَّ العمدَةَ في الدلائل نَصْبُها لا مناسبتُها<sup>(٣)</sup>.

وإن كان قريباً لها قد بَصُرَ بها من حيث لا تشعرُ، فهذا - والله تعالى أعلم - كان من حقِّه أن يصرِّحَ بما رأى فيصدِّقَ يوسف عليه السلام ويكذِّبها، ولكنه أراد أن لا يكون هو الفاضحُ لها، وَوَثِقَ بأنَّ قد قميصه إنما كان من دُبُرٍ، فنَصَبَه أمانةً لصدقه وكذبها، ثم ذكر القسمَ الآخر وهو قدُّه من قُبُلٍ على عِلْمٍ بأنه لم ينقذَ كذلك، حتى ينفي عن نفسه التهمةَ في الشهادة وَقَصِدَ الفضيحةَ وينصفهما جميعاً، فلذا ذكر أمانةً على صدقها المعلوم نفياً كما ذكر أمانةً على صدقه المعلوم وجوده، وأخرجهما مخرجاً واحداً، وَبَنَى «قَدْ» لِمَا لَمْ يَسْمَ فاعله في الموضعين سترأ على

(١) في الانتصاف: هاهنا.

(٢) يعني ابن المنير.

(٣) جاء في هامش الأصل و(م): قيل: إن التصوير بصورة الشرطية على هذا الشق للإيدان بأن ذلك من العلام أيضاً. اهـ منه.

مَنْ قَدَّه، وَقَدَّمَ أَمَارَةً صَدَقَهَا فِي الذِّكْرِ إِزَاحَةً لِلتَّهْمَةِ، وَوَثُوقاً بِأَنَّ الْأَمَارَةَ الثَّانِيَةَ هِيَ الْوَاقِعَةُ، فَلَا يَضُرُّهُ تَأْخِيرُهَا.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ عَمْدَةَ هَذَا الشَّاهِدِ الْأَمَارَةَ الْأَخِيرَةَ فَقَطْ، وَالْمُنَاسِبَةُ فِيهَا مُحَقَّقَةٌ، وَأَمَّا الْأَمَارَةُ الْأُولَى فَلَيْسَتْ مَقْصُودَةً وَإِنَّمَا هِيَ كَالْغَرَضِ ذُكِرَتْ تَوِطُّنَةً لِلثَّانِيَةِ، فَلَمْ يَلْتَمَسْ لَهَا مَنَاسِبَةٌ مِثْلَ تِلْكَ الْمُنَاسِبَةِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْحَكِيمُ الَّذِي كَانَ الْمَلِكُ يَرْجِعُ إِلَى رَأْيِهِ، فَلَا بَدْءَ مِنَ التَّمَاسِ الْمُنَاسِبَةِ فِي الطَّرْفَيْنِ لِأَنَّهَا عَمْدَةُ الْحَكِيمِ، وَأَقْرَبُ وَجْهِ فِي الْمُنَاسِبَةِ أَنَّ قَدَّ الْقَمِيصِ مِنْ دَبْرِ دَلِيلٍ عَلَى إِدْبَارِهِ عَنْهَا، وَقَدَّه مِنْ قُبُلٍ دَلِيلٌ عَلَى إِقْبَالِهِ عَلَيْهَا بِوَجْهِهِ<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْوَجْهِ لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مَطْمَحَ نَظَرِ الْحَكِيمِ الَّذِي لَا يَلْتَفِتُ إِلَّا لِلْيَقِينِيَّاتِ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: يَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ الْحَكِيمَ كَانَ وَاقِعاً عَلَى حَقِيقَةِ الْحَالِ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُمْكِنَةِ، وَيَسْهُلُ أَمْرُ ذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ كَانَ ابْنُ عَمٍّ لَهَا، فَهُوَ مُتَيَقِّنٌ بَعْدَ مَقْدَمِ الشَّرْطِيَّةِ الْأُولَى وَبُيُودِ مَقْدَمِ الشَّرْطِيَّةِ الثَّانِيَةِ، وَمِنْ ضَرُورِيَّاتِ ذَلِكَ الْجَزْمُ بِاتِّفَاءِ تَالِيِ الْأُولَى وَوُقُوعِ تَالِيِ الثَّانِيَةِ، فِإِذَا هُوَ إِخْبَارٌ بِكَذِبِهَا وَصِدْقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَكِنَّهُ سَاقَ شَهَادَتِهِ مَسَاقاً مَأْمُوناً مِنَ الْجَرَحِ وَالطَّعْنِ، حَيْثُ صَوَّرَهَا بِصُورَةِ الشَّرْطِيَّةِ الْمَتَرَدِّدَةِ ظَاهِراً بَيْنَ نَفْعِهَا وَنَفْعِهِ، وَأَمَّا حَقِيقَةُ فَلَا تَرَدُّدٍ فِيهَا قَطْعاً كَمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ.

وَالِى كَوْنِ الشَّرْطِيَّةِ الْأُولَى غَيْرَ مَقْصُودَةٍ بِالذَّاتِ ذَهَبَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْكَمَالِ مُعَرِّضاً بِغَفْلَةِ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: (إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ) الْخُ مِنْ قُبُلٍ الْمَسَامُحَةُ فِي أَحَدِ شَقَيَّيِ الْكَلَامِ لِتَعَيُّنِ الْآخَرِ عِنْدَ الْقَائِلِ تَنْزِيلاً لِلْمُحْتَمَلِ مَنْزِلَةَ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الشَّقَّ بِالْجَذْبِ فِي هَذَا الشَّقِّ أَيْضاً مُحْتَمَلٌ، وَمَنْ غَفَلَ عَنْ هَذَا قَالَ: لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَهَا فَدَفَعَتْ عَنْ نَفْسِهَا، إِلَى آخِرِ عِبَارَةِ الْبَيْضَاوِيِّ<sup>(٢)</sup>.

(١) الانتصاف ٢/٣١٤-٣١٥.

(٢) وعبارته في تفسيره مع حاشية الشهاب ١٧١/٥ هي: لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا قُدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ قُدَّامِهِ بِالْدَفْعِ عَنْ نَفْسِهَا، أَوْ أَنَّهُ أَسْرَعَ خَلْفَهَا فَتَعَثَّرَ بِذِيلِهِ فَانْقَدَّ جِيه.



وحاصل ذلك على ما قرره بعض مشايخنا عليهم الرحمة: أنَّ القائل يعلم يقيناً وقوع الشق من دبر، لكنه ذكر الشق من القبل<sup>(١)</sup> مع أنه محتمل أن يكون يجذبها إياه إلى طرفها كما أن كونه من دفعها إياه من بعض احتمالاته، تنزيلاً لهذا المحتمل منزلة الظاهر تأكيداً ومبالغة لثبوت ما دلّت عليه الشرطية الثانية من صدقه وكذبها، يعني أننا نحكم بصِدْقِها وكذبه بمجرد وقوع الشق في القبل، وإن كان محتملاً لأسبابٍ أُخَرِ غيرِ دفعها، لكنه ما وقع هذا الشق أصلاً فلا صدق لها، وذلك كما إذا قيل لك: بلغت إلى زيد الكلام الفلاني في هذا اليوم؟ فقلت: إن كنت تكلمت في هذا اليوم مع زيد فقولكم هذا صادق، مع أن تكلمك معه في هذا اليوم مطلقاً لا يدلُّ على صدق دعواهم؛ لاحتمال أنك تكلمت معه بكلام غير ذلك الكلام، لكنك قلت ذلك تحقيقاً لعدم تبليغك ذلك الكلام إليه.

هذا وذكر شيخ مشايخنا العلامة صبغة الله الحيدري طيب الله تعالى ثراه: أنَّ الظاهر أنَّ دلالة كل من الشقين في الشقين على ما يدلُّ عليه من حيث موافقته لما ادّعاء صاحبه، فإنها كانت تقول: هو طلبني مقبلاً عليّ فخلصت نفسي عنه بالدفع أو الفرار. وهو كان يقول: هي الطالبة ففرزت منها وتبعني واجتذبت ثوبي فقدته. فوقع الشق في شق الدبر يدلُّ على كونه مُدْبِراً عنها لا مقبلاً عليها، وعكسه على عكسه. ثم فرّع على هذا أن ما ذكره ابن الكمال غفلة عن المخاصمة بالمقاول.

وهو توجية لطيف للآية الكريمة، بيد أن دعوى وقوع المخاصمة بالمقاول على الطرز الذي ذكره رحمه الله تعالى مما لا شاهد لها، وعلى المدّعي البيان، على أنه يبعد عقلاً أن تقول: هو طلبني مقبلاً فخلصت نفسي منه فانقذ قميصه من قبل، وهو الذي تقتضيه دعواه أنَّ الظاهر أنَّ دلالة كل من الشقين... إلخ، لظهور أنَّ ظهور كذبها حينئذٍ أسرع ما يكون.

وبالجملة قيل: إنَّ الاحتمالات المضعفة لهذه المشاهدة كثيرة؛ منها ما علمت ومنها ما تعلمه بأدنى التفات، ومن هنا قالوا: إنَّ ذلك من باب اعتبار الأمانة، ولذلك احتج بالآية - كما قال ابن الفرس - من يرى الحكم من العلماء بالأمارات

(١) في الأصل: قبل.

والعلامات فيما لا تحضره البيئات، كاللقطة، والسرقة، والوديعة، ومعاهد  
الحيطان، والسقوف، وغير ذلك.

وذكر الإمام أنَّ علامات كذب المرأة كانت كثيرةً بالغَّةً مبلغَ اليقين، فضمُّوا  
إليها هذه العلامةَ الأخرى لا لأجلِ أن يعُولوا في الحكم عليها، بل لأجلِ أن يكون  
ذلك جارياً مجرى المقوَّيات والمرجَّحات، والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية: «من قُبِّلَ» و«من دُبِّرَ» بسكون الباء  
فيهما والتنوين وهي لغةُ الحجاز وأسد<sup>(٢)</sup>.

وقرأ ابن يعمر<sup>(٣)</sup> وابن أبي إسحاق والعطارديُّ وأبو الزناد وآخرون: «من قُبِّلَ»  
و«من دُبِّرَ» بثلاث ضمات<sup>(٤)</sup>.

وقرأ الأوَّلان والجارود في روايةٍ عنهم بإسكان الباء فيهما مع بنائهما على  
الضم<sup>(٥)</sup>، جعلوهما كـ «قُبِّلَ» و«بُعِدَ» بعد حذف المضاف إليه ونية معناه.

وتعقَّب ذلك أبو حاتم بأنَّ هذا رديٌّ في العربية، وإنما يقعُ بعد البناء في  
الظروف، وهذان اللفطان اسمان متمكَّنان وليسا بظرفين.

وعن ابن [أبي] إسحاق أنه قرأ: «من قُبِّلَ» و«من دُبِّرَ» بالفتح<sup>(٦)</sup>؛ قيل: كأنه  
جعلهما علَمين للجهتين فمنعهما الصرفُ للعلَمية والتأنيث باعتبارِ الجهة<sup>(٧)</sup>.

﴿فَلَمَّا رَأَى﴾ أي: السيد، وقيل: الشاهد، والفعلُ من الرؤية البصرية أو القلبية،

(١) تفسير الرازي ١٨/١٢٤.

(٢) البحر ٥/٢٩٨، والقراءة ذكرها عن الحسن ابن خالويه في القراءات الشاذة ص ٢٢٣.

(٣) في الأصل و(م): أبو يعمر، وهو خطأ، والمثبت من المصادر على ما يأتي، وابن يعمر هو  
يحيى بن يعمر.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٥، والقراءات الشاذة ص ٦٣، والمحتسب ١/٣٣٨، والبحر  
٥/٢٩٨، والكلام منه.

(٥) البحر ٥/٢٩٨.

(٦) الكشاف ٢/٣١٤، والبحر ٥/٢٩٨، وما بين حاصرتين منهما.

(٧) جاء في هامش الأصل و(م): قيل: وكأنه علُمٌ جنس، وفيه نظر. اهـ منه. والكلام من  
حاشية الشهاب ٥/١٧٢.

أي: فلمَّا عَلِمَ ﴿فَبَيَّضَهُ قَدٌّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ﴾ أي: هذا القَدُّ والشَّقُّ كما قال الضحاك ﴿مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾ أي: ناشئ من احتيالِكُنَّ أيتها النساء ومَكْرِكُنَّ، ومسبَّب عنه، وهذا تكذيبٌ لها وتصديقٌ له عليه السلام على الطُفِّ وجوه، كأنه قيل: أنتِ التي راودتيه فلم يفعل وفرَّ، فاجتذبتيه فشَقَّقَتْ قميصَه، فهو الصادقُ في إسناد المراودة إليك، وأنتِ الكاذبةُ في نسبة السوء إليه.

وقيل: الضمير للأمر الذي وقع فيه التشاجر<sup>(١)</sup>، وهو عبارة عن إرادة السوء التي أُسْنِدَتْ إلى يوسف عليه السلام وتدبير عقوبته بقولها: «ما جزاء من أراد بأهلك سوءاً» إلخ، أي: إنَّ ذلك من جنس مَكْرِكُنَّ واحتيالِكُنَّ.

وقيل: هو للسوء، وهو نفسه وإن لم يكن احتيالياً لكنه يلزمه. وقال الماوردي<sup>(٢)</sup>: هو لهذا الأمر، وهو طمعُها في يوسف عليه السلام. وجَعَلْهُ من الحيلة مجازاً أيضاً كما في الوجه الذي قبله.

وقال الزجاج: هو لقولها: «ما جزاء» إلخ فقط<sup>(٣)</sup>.

واختار العلامة أبو السعود القليل الأول<sup>(٤)</sup>، وتكلَّفَ له بما تكلَّفَ، واعتَرَضَ على ما بعده من الأقوال بما اعتَرَضَ، ولعل ما ذكرناه أقرب للذوق وأقلُّ مؤنة مما تكلَّفَ له.

وأياً ما كان فالخطابُ عامٌّ للنساء مطلقاً، وكونه لها ولجواربها - كما قيل - ليس بذاك. وتعميمُ الخطاب للتنبيه على أنَّ الكيد خُلِقَ لهنَّ عريقٌ:

ولا تحسبا هندا لها الغدرُ وحدَها سجيةً نفسٍ كلُّ غانيةٍ هند<sup>(٥)</sup>

(١) جاء في هامش الأصل و(م): لم يجعل هؤلاء «من» سبيةً كما أشرنا إليه، فافهم. اهـ منه.

(٢) كما في البحر ٢٩٨/٥.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١٠٣/٣.

(٤) وهو كونه للأمر الذي وقع فيه التشاجر. تفسير أبي السعود ٢٦٩/٤.

(٥) جاء في هامش الأصل و(م): هو لأبي تمام من قصيدة. اهـ منه. والبيت في ديوان أبي تمام ٨١/٢، وجاء في شرحه للخطيب التبريزي: «الغدر» مبتدأ، وخبره «سجيةً نفس»، وجملة المبتدأ والخبر في موضع المفعول الثاني. ويجوز أن يكون الغدر منصوباً على أنه بدل من قوله: «هنداً»، ويكون «سجيةً نفس» مفعولاً ثانياً.

﴿إِنَّ كَيْدَكَ عَظِيمٌ﴾ ٢٨ فإنه الطُفُّ وأَعْلَقُ بالقلب، وأشدُّ تأثيراً في النفس، ولأنَّ ذلك قد يُورِثُ من العار ما لا يورثه كَيْدُ الرجال، ولربَّاتِ القصور منهم الْقَدْحُ المَعْلَى من ذلك؛ لأنهنَّ أَكْثَرُ تَفَرُّغاً من غيرهنَّ، مع كثرة اختلاف الكيِّادات إليهن، فهنَّ جوامعُ كوايلٍ.

ولعظم كيد النساء اتخذهنَّ إبليس<sup>(١)</sup> عليه اللعنة وسائلَ لإغواء مَنْ صَعَبَ عليه إغواؤه، ففي الخبر: ما أيسَّ الشيطانُ من أحدٍ إلا أتاه من جهة النساء<sup>(٢)</sup>.

وحكي عن بعض العلماء أنه قال: أنا أخاف من النساء ما لا أخاف من الشيطان؛ فإنه تعالى يقول: (إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا) [النساء: ٧٦] وقال للنساء: (إِنَّ كَيْدَكَ عَظِيمٌ)، ولأنَّ الشيطان يوسوسُ مسارقةً وهنَّ يواجِهْنَ به. ولا يخفى أنَّ استدلاله بالآيتين مبنيٌّ على ظاهر إطلاقهما، ومثله مما تنقبضُ له النفسُ وتنسبطُ يكفي فيه ذلك القَدْرُ، فلا يضرُّ كونُ ضَعْفِ كَيْدِ الشيطان إنما هو في مقابلة كيدِ الله تعالى، وعظم كيدهنَّ إنما هو بالنسبة إلى كيد الرجال.

وما قيل: إنَّ ما ذكر - لكونه محكيًا عن قطفير - لا يصلحُ للاستدلال به بوجوه من الوجوه، ليس بشيء؛ لأنه سبحانه قصَّه من غير تكبرٍ، فلا جناح في الاستدلال به كما لا يخفى.

﴿يُوسُفُ﴾ حُذِفَ منه حرفُ النداء لُقْرِيهِ وكمالِ تَفَطُّنِهِ للحديث، وفي ندائه باسمه تقريبٌ له عليه السلام وتلطيفٌ.

وقرأ الأعمش: «يوسف» بالفتح<sup>(٣)</sup>، والأشبهُ على ما قال أبو البقاء<sup>(٤)</sup>: أن يكون أخرجه على أصل المنادى، كما جاء في الشعر:

يا عدياً لقد وقَّشَكَ الأواقي<sup>(٥)</sup>

(١) جاء في هامش الأصل و(م): وهذا من كيده فافهم. اهـ منه.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٦٦/٢ عن سعيد بن المسيب قوله.

(٣) الإملاء ٣٣٠/٣، والدر المصون ٤٧٢/٦، وحاشية الشهاب ١٧٢/٥.

(٤) في الإملاء ٣٣٠/٣.

(٥) البيت لمهلل بن ربيعة كما في المقتضب ٢١٤/٤، والأغاني ٥٤/٥، وأمالي ابن الشجري

١٨٨/٢، وشرح المفصل ١٠/١٠. وصدره: ضربت صدرها إلي وقالت...، وفي

وقيل : لم تُضبط هذه القراءة عن الأعمش .

وقيل : إنه أجزى الوقف مجرى الوصل ، ونَقَلَ إلى الفاء حركةَ الهمزة من قوله تعالى : ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ - أي : عن هذا الأمر واكْتُمه ، ولا تتحدَّث به فقد ظهر صدقُك وطهارةُ ثوبك - وهذا كما حكي : الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله ، بالوصل والفتح <sup>(١)</sup> .

وقرئ : «أَعْرِضْ» بصيغة الماضي <sup>(٢)</sup> ، فيوسف حينئذ مبتدأ والجملة بعده خبر ، ولعل المراد الطلبُ على أتمَّ وجهٍ فيؤولُ إلى معنى : «أَعْرِضْ» ﴿وَأَسْتَغْفِرِي﴾ أنتِ أيُّها المرأة ، وضعَّف أبو البقاء هذه القراءة بأنَّ الأشبه عليها أن يقال : فاستغفري .

﴿لَذُنُوبُكَ﴾ الذي صَدَرَ عنك وثبتَ عليك ﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ بسبب ذلك ﴿مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> أي : من جملة القوم المتعمدين للذنب ، أو من جنسهم ، يقال : خَطِئَ يَخْطِئُ خِطْئًا وَخَطَأً إذا أذنب متعمداً ، وأخطأ : إذا أذنب من غير تعمُّدٍ .

وذكر الراغب <sup>(٣)</sup> أنَّ الخطأ العدولُ عن الجهة ، وهو أَضْرَبُ :

الأول : أن يريدَ غيرَ ما تَحَسَّنُ إرادته فيفعله ، وهذا هو الخطأ التامُّ المأخوذُ به الإنسان .

والثاني : أن يريدَ ما يَحَسَّنُ فعله ولكنْ يَقَعُ منه خلافاً ما يريد ، وهذا قد أصاب في الإرادة وأخطأ في الفعل ، ومن ذلك قوله ﷺ : «مَنْ اجْتَهِدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» <sup>(٤)</sup> .

رواية : رفعت رأسها إلي وقالت . . .

قال السمين : يريد (يعني أبا البقاء) بأصل المنادى أنه مفعول به فحَقُّه النصب كالبيت الذي أنشده .

(١) قال السمين في الدر ٦/ ٤٧٤ : يعني بالفتح في الجلالة ، وفي «أكبر» ، وفي «أشهد» ، وذلك أنه قَدَّر الوقف على كل كلمةٍ من هذه الكلم ، وألقى حركة الهمزة من كل كلمةٍ من الكلم الثلاث على الساكن قبله وأجزى الوصل مجرى الوقف في ذلك ، والذي حكاه الناس إنما هو في أكبر خاصةً ؛ لأنها مظنة الوقف .

(٢) الإملاء ٣/ ٣٣٠ ، والدر المصون ٦/ ٤٧٤ ، وحاشية الشهاب ٥/ ١٧٢ .

(٣) في مفرداته (خطأ) .

(٤) أخرجه أحمد (١٧٧٧٤) و (١٧٨١٦) ، والبخاري (٧٢٥٣) ، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه بلفظ : «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر» .

والثالث: أن يريد ما لا يَحْسُنُ فعله، ويتفق منه خلافه، فهذا مخطئ في الإرادة مصيب في الفعل.

ولا يخفى أن المعنى الذي ذكرناه راجع إلى الضرب الأول من هذه الضروب. والجملة المؤكدة في موضع التعليل للأمر، والتذكير لتغليب الذكور على الإناث. واحتمال أن يقال: المراد إنك من نسل الخاطئين، فمنهم سرى ذلك العرق الخبيث فيك، بعيد جداً.

وهذا النداء قيل: من الشاهد الحكيم، وروي ذلك عن ابن عباس، وحمل الاستغفار على طلب المغفرة والصّح من الزوج، ويحتمل أن يكون المراد به طلب المغفرة من الله تعالى، ويقال: إن أولئك القوم وإن كانوا يعبدون الأوثان، إلا أنهم مع ذلك يُثبتون الصانع ويعتقدون أن للقبايح عاقبة سوء من لدنه سبحانه إذا لم يغفرها، واستدل على أنهم يثبتون الصانع أيضاً بأن يوسف عليه السلام قال لهم: ﴿أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَرَأَيْتُمُ اللَّهَ الْوَاحِدَ الْقَهَّارَ﴾ [يوسف: ٣٩].

والظاهر أن قائل ذلك هو العزيز، ولعله - كما قيل - كان رجلاً حليماً، وروي ذلك عن الحسن، ولذا اكتفى بهذا القدر من مواخذتها وروي أنه كان قليل الغيرة، وهو لطف من الله تعالى بيوسف عليه السلام.

وفي «البحر»: أن تربة إقليم قطفير<sup>(١)</sup> اقتضت ذلك، وأين هذا مما جرى لبعض ملوك المغرب، أنه كان مع ندمائه المختصين به في مجلس أنس وجارية تغنيهم من وراء ستر، فاستعاد بعض خلصائه بيتين من الجارية كانت قد غنت بهما، فما لبث أن جيء برأس الجارية مقطوعاً في طست، وقال له الملك: استعِد البيتين من هذا الرأس. فسقط في يد المستعيد، ومَرَضَ مدة حياة الملك<sup>(٢)</sup>.

﴿وَقَالَ يَسُوْفُ﴾ المشهور - وإليه ذهب أبو حيان<sup>(٣)</sup> - أنه جمع تكسير للقلّة، كصينية وغلمة، وليس له واحد من لفظه، بل من معناه وهو امرأة. وزعم ابن السراج أنه اسم جمع.

(١) يعني مصر. حاشية الشهاب ١٧٢/٥.

(٢) البحر ٢٩٨/٥.

(٣) في البحر ٢٩٩/٥.

وعلى كل فتانيته غير حقيقي، ولا التفات إلى كون ذلك المفرد مؤنثاً حقيقياً؛ لأنه مع طرو ما عارض ذلك ليس كسائر المفردات، ولذا لم يؤنث فعله. وفي نونه لغتان: الكسر وهي المشهورة، والضم وبه قرأ المفضل والأعمش والسلمي كما قال القرطبي<sup>(١)</sup>، فلا عبرة بمن أنكر ذلك، وهو إذ ذاك اسم جمع بلا خلاف. ويكسر للكثرة على نساء ونسوان.

وكنّ فيما روي عن مقاتل خمساً: امرأة الخباز، وامرأة الساقى، وامرأة البوّاب، وامرأة السجّان، وامرأة صاحب الدّواب. وروى الكلبي أنهم كنّ أربعاً، بإسقاط امرأة البوّاب.

﴿فِي الْمَدِينَةِ﴾ أريد بها مصر، والجائر والمجرور في موضع الصفة لـ «نسوة» على ما استظهره بعضهم، ووُصِفَنَ بذلك لأنّ إغاطة كلامهنّ بهذا الاعتبار لا تصافهنّ بما يقوئ جانب الصدق أكثر، فإنّ كلام البدويات لبُعدهنّ عن مظانّ الاجتماع والأطلاع على حقيقة أحوال الحضريات القُصريات لا يلتفت إلى كلامهنّ، فلا يغيظ تلك الإغاطة.

والكثير على اختيار تعلّقه بـ «قال»، ومعنى كون قولهنّ في المدينة: إشاعته وإفشاؤه فيها. وتعقّب بأنّ ذلك خلاف الظاهر.

﴿أَمْرَأَتِ الْعَزِيزِ﴾ هو في الأصل الذي يَهْرُ ولا يُقَهَرُ، كأنه مأخوذ من عزّ، أي: حصل في عزاز، وهي الأرض الصلبة التي يصعب وطؤها، ويُطْلَقُ على الملك، ولعلمهم كانوا يطلقونه إذ ذاك فيما بينهم على كلّ من ولّاه الملك على بعض مخصوص من الولايات التي لها شأن، فكان من خواصّه ذوي القدر الرفيع والمحلّ المنيع، وهو بهذا المعنى مرادّ هنا؛ لأنه أريد به قطفير، وهو في المشهور كما علمت إنما كان على خزائن الملك، وكان الملك الريان بن الوليد.

وقيل: المراد به الملك، وكان قطفير ملك مصر وإسكندرية.

وإضافتهنّ لها إليه بهذا العنوان دون أن يصرّحنّ باسمها أو باسمه<sup>(٢)</sup> ليظهر

(١) في تفسيره ٣٢٥-٣٢٦، وذكرها العكبري في الإملاء ٣/٣٣٠ دون نسبة.

(٢) في (م): أو اسمه.

كونُها من ذوات الأخطار، فيكون عوناً على إشاعة الخبر بحكم أنَّ النفوس إلى سماع أخبار ذوي الأخطار أميلُ.

وقيل - وهو الأولى - إنَّ ذاك لَقَصْدُ المبالغة في لومها بقولهن: ﴿تُرَاوِدُ فَتْنَهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ أي: تطلب مُواقعتَه إياها وتتمحَّلُ في ذلك. وإيثارهنَّ صيغة المضارع للدلالة على دوام المراودة كأنها صارت سجية لها.

والفتى من الناس: الطريُّ من الشبان، وأصله فتى بالياء لقولهم في الثنية - وهي تردُّ الأشياء إلى أصولها -: فَتَيَانٍ، فالفتوة على هذا شاذٌّ، وجمعه فتية وفتيانٌ، وقيل: إنه يائي وواويٌّ ككَتَوْتُ وَكَتَيْتُ، وله نظائرٌ كثيرة.

ويطلق على المملوك والخادم لما أنَّ جُلَّ الخَدَمَةِ شَبَّانٌ، وفي الحديث: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عبدي وأمتي، وليقل: فتاي وفتاتي»<sup>(١)</sup>، وأطلق على يوسف عليه السلام هنا لأنه كان يخدمها، وقيل: لأنَّ زوجها وهبه لها، فهو مملوكُها بزعم النسوة.

وتعبرهنَّ عنه عليه السلام بذلك مضافاً إليها لا إلى العزيز؛ لإبانة ما بينهما من التباين البين الناشئ عن الخادمية والمخدومية، أو المالكية والمملوكية، وكلُّ ذلك لتربية ما مرَّ من المبالغة في اللوم، فإنَّ مَنْ لا زوج لها من النساء أو لها زوجٌ دنيءٌ قد تُعَذِّرُ في مراودة الأخدان، لاسيما إذا كان فيهم علوُ الجنب، وأما التي لها زوجٌ وأيُّ زوج، فمراودتها لغيره لاسيما لمن لم يكن بينها وبينه كفاءة لها وتماديها في ذلك غاية الغيِّ ونهاية الضلال.

﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ أي: شقَّ حُبُّه شَغَافَ قلبها، وهو حجابُه - وقيل: هو جلدة رقيقة يُقال لها: لسان القلب - حتى وصل إلى فؤادها، وبهذا يحصلُ المبالغة في وصفها بالحبِّ له.

وقيل: الشَّغَافُ سويداء القلب، فالمبالغةُ حينئذٍ ظاهرة، وإلى هذا يرجع ما روي عن الحسن من أنَّ الشغاف باطنُ القلب، وما حكى عن أبي عليٍّ من أنه وسطه.

والفعلُ مفتوحُ الغين المعجمة عند الجمهور، وقرأ ثابت البناني بكسرها، وهي

(١) أخرجه أحمد (١٠٣٦٨)، والبخاري (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



لغة تميم<sup>(١)</sup>. وقرأ عليّ كرم الله تعالى وجهه، وعليّ بن الحسين وابنه محمد وابنه جعفر عليهم السلام، والشعبيّ وعوف الأعرابي: «شَعَفَهَا» بفتح العين المهملة، وهي رواية عن قتادة وابن هرمز ومجاهد وحמיד والزهري<sup>(٢)</sup>. وروي عن ثابت البنانيّ أنه قرأ كذلك أيضاً إلا أنه كَسَرَ العين<sup>(٣)</sup>، وهو من شَعَفَ البعير: إذا هَنَأَهُ فَأَخْرَقَهُ بِالْقَطْرَانِ<sup>(٤)</sup>، فالمعنى: وصل حَبُّهُ إلى قلبها فكاد يحترق، ومن هذا قول الأعشى:

تعصي الوشاة وكان الحبُّ آونةً مما يزيّنُ للمشعوف ما صنعا<sup>(٥)</sup>  
وذكر الراغب<sup>(٦)</sup> أنه من شَعَفَةِ القلب، وهي رأسه عند معلق النياط، ويقال لأعلى الجبل شعفةً أيضاً.

وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن ابن عباس أن الشَّغَفَ الحبُّ القاتل، والشَّغَفَ حبٌّ دون ذلك.

وأخرجنا عن الشعبيّ أن الشغف الحبُّ، والشَّغَفَ الجنون.

وأخرجنا أيضاً عن ابن زيد أن الشغف في الحب، والشغف في البغض<sup>(٧)</sup>. وهذا المعنى ممتنع الإرادة هنا على هذه القراءة.

وفي كتاب «أسرار البلاغة» في فصل ترتيب الحب<sup>(٨)</sup>: أن أول مراتب الحبّ الهوى، ثم العَلاَقَةُ وهي الحبُّ اللازم للقلب، ثم الكَلَفُ وهو شدّة الحب، ثم العشق وهو اسمٌ لِمَا فَضَّلَ عن المقدار المسمّى بالحب، ثم الشَّغَفُ بالمهملة وهو

(١) البحر ٣٠١/٥.

(٢) المحتسب ٣٣٩/١، والبحر ٣٠١/٥.

(٣) البحر ٣٠١/٥، وجاء في هامش الأصل و(م): وروي ذلك عن أبي رجاء أيضاً. اهـ منه.

(٤) هناء: طلاء بالقطران، ومعنى إحراقه أنه أثر في جلده. حاشية الشهاب ١٧٣/٥.

(٥) ديوان الأعشى ص ١٥١، وهو فيه برواية: للمشغوف بالغين المعجمة، وكذا ذكره أبو حيان

في البحر ٢٩٩/٥، والسمين في الدر ٤٧٥-٤٧٦. وهو برواية المصنف في المحرر

الوجيز ٢٣٨/٣.

(٦) في مفرداته (شغف).

(٧) الأخبار الثلاثة في تفسير ابن أبي حاتم ٣١٣١/٧.

(٨) وورد ذلك أيضاً في الفصل نفسه من كتاب فقه اللغة للثعالبي ص ١٦٧.

احتراق القلب مع لذة يجدُّها، وكذلك اللوعة واللاعج، ثم الشَّغَفُ بالمعجزة وهو أن يبلغ الحبُّ شَغَافَ القلب، ثم الجوى وهو الهوى الباطن، ثم التَّيَمُّ وهو أن يستعبده الحب، ثم التَّبَلُّ هو أن يُسقمه الحب، ثم التدلُّ وهو ذهابُ العقل من الحب، ثم الهَيُّوم وهو أن يذهب الرجل على وجهه لغلبة الهوى عليه. اهـ.

ورُتَّب بعضهم ذلك على طرزٍ آخر، والله تعالى أعلم.

وأياً ما كان فالجملة إما خبرٌ ثانٍ، أو حالٌّ من فاعلٍ «تراود» أو من مفعوله، والمقصودُ منها تكريرُ اللوم وتأكيدُ العذل ببيانِ اختلافِ أحوالها القَلْبِيَّة كأحوالها القالبيَّة.

وجوِّز أبو البقاء كونها استثنائية<sup>(١)</sup>، فهي حينئذٍ - على ما قيل - في موضع التعليل لدوام المراودة، وليس بذلك لأنه إن اعتبر من حيث الإنية كان مصيره إلى الاستدلال بالأخفى على الأجلَّى، وإن اعتبر من حديث اللَّمِية كان فيه ميلٌ إلى تمهيد العذر من قبلها، وليس المقامُ له.

وانتصاب «حباً» على التمييز، هو محوَّلٌ عن الفاعل إذ الأصل قد شغفها حُبُّه كما أُشير إليه.

وأدغم النحويان وحمزة وهشام وابن محيصن دالَّ «قد» في شين «شغفها»<sup>(٢)</sup>.  
﴿إِنَّا لَنَرْنَهَا﴾ أي: نعلمها، فالرؤية قلبيةٌ واستعمالها بمعنى العلم حقيقةٌ كاستعمالها بمعنى الإحساس بالبصر، وإذا أريدَ منها البصريةُ ثم تجوَّز بها عن العِلْمِية كان أبلغَ في إفادة كونها فيما صنعت من المراودة والمحبة المفرطة مستقرَّةً.

﴿فِي ضَلَالٍ﴾ عظيم عن طريق الرشد والصواب، أو سنن العقل ﴿ثُمَّ يَنْبِئُ﴾ واضح لا يخفى كونه ضلالاً على أحد، أو مُظْهِرٌ لأمرها بين الناس، فالتنوين للتفخيم، والجملة مقررَّة لمضمونِ الجملتين السابقتين المسوقتين للوم والتشنيع،

(١) الإملاء ٣/ ٣٣١.

(٢) التيسير ص ٤٢، والبحر ٥/ ٣٠١، والكلام منه، والنحويان هما أبو عمرو والكسائي.

وتسجيلٌ عليها بأنها في أمرها على خطأ عظيم، وإنما لم يقلن: إنها لفي ضلالٍ مبين، إشعاراً - كما قيل - بأنَّ ذلك الحكم غيرُ صادرٍ منهنَّ مجازفةً، بل عن علمٍ ورأي، مع التلويح بأنهنَّ متنزهاتٌ عن أمثال ما هي عليه، وصحَّ اللوم على الشغف، قيل: لأنه اختياريُّ باعتبار مباديه كما يشير إليه قوله:

مَا زَحْنُهُ فَعَشِقْتُهُ وَالْعَشَقُّ أَوَّلُهُ مَزَاحٌ

والأفما ليس باختياريٍّ لا ينبغي اللوم عليه كما أشار إليه البوصيري بقوله:  
يا لائمٍ في الهوى العذريِّ معذرةٌ منِّي إليك ولو أنصفتَ لَمْ تَلِمِ  
وقيل: اللوم عليه باعتبار الاسترسال معه وتركِ علاجه، فإنهم صرَّحوا بأنَّ ذلك من جملة الأدوية، وذكروا له من المعالجة ما ذكروا، ومن أحسن ما ذكر له من ذلك تذكُّرُ مساوئ المحبوب، والتفكُّر في عواقبه، فقد قيل:

لو فُكِّرَ العاشق في منتهى حُسْنِ الذي يَسْبِيهِ لَمْ يَسْبِهِ<sup>(١)</sup>  
وتأمُّ الكلام في هذا المقام يطلب في محله.

﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾ أي: باغتيابهنَّ وسوءِ مقالتهنَّ، وتسمية ذلك مكرّاً لشبهه له في الإخفاء.

وقيل: كانت استكتمتهنَّ سرّاً فأفشيته وأطلعنَّ على أمرها.

وقيل: إنهنَّ قصدنَّ بتلك المقالة إغصابها حتى تُعرِضَ عليهنَّ يوسف لتبدي عذرها فيُفْزَنَ بمشاهدته. والمكرُّ على هذين القولين حقيقة.

﴿أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ﴾ تدعوهنَّ، قيل: دعت أربعين امرأةً، منهنَّ الخمسُ أو الأربع المذكورات، وروي ذلك عن وهب، والظاهرُ عودُ الضمير على تلك النسوة القائلة ما قلنَّ عنها.

﴿وَأَعَدَّتْ﴾ أي: هيأتْ ﴿لَمَنْ مَنَّكَ﴾ أي: ما يتكئّن عليه من النمارق والوسائد كما روي عن ابن عباس، وهو من الاتكاء: الميل إلى أحد الشقيين، وأصله مُوتَكأ لأنه من تَوَكَّأْتُ، فأبدلت الواو تاءً وأدغمت في مثلها.

(١) البيت للمتنبي، وهو في ديوانه ٣٣٧/١.

وروي عن الحبر أيضاً أَنَّ المتكأً مجلسُ الطعام؛ لأنهم كانوا يتكؤون كعادة المترفين المتكبرين، ولذلك نهى عنه، فقد أخرج ابن أبي شيبة عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه نهى أن يأكل الرجل بشماله وأن يأكل متكأً<sup>(١)</sup>.

وقيل: أريد به نفسُ الطعام، قال القتيبي<sup>(٢)</sup>: يقال: اتكأنا عند فلان، أي: أكلنا، ومن ذلك قولُ جميل:

فَظَلِمْنَا بِنَعْمَةٍ وَأَتَكَّأْنَا      وَشَرِبْنَا الْحَلَالَ مِنْ قُلْلِهِ<sup>(٣)</sup>

وهو على هذا اسمُ مفعول، أي: متكأ له، أو مصدر أي: اتكأ، وعبر بالهيئة التي يكون عليها الأكل المترف عن ذلك مجازاً. وقيل: هو من باب الكناية.

وعن مجاهد: أنه الطعام يحزُّ حزاً بالسكين. واختلفوا في تعيينه، فقيل: كان لحماً، وكانوا لا ينهشون اللحم وإنما يأكلونه حزاً بالسكاكين.

وقيل: كان أترجاً<sup>(٤)</sup> وموزاً وبطيخاً. وقيل: الزُّمَارُزْدُ، وهو الرقاق الملفوف باللحم وغيره<sup>(٥)</sup>، أو شيء شبيه بالأترج، وكأنه إنما سُمي ما يُقطع بالسكين بذلك لأنَّ عادةً من يقطع شيئاً أن يعتمد عليه فيكون متكأً عليه.

وقرأ الزهري وأبو جعفر وشيبة: «مُتَكَّى» مشدّد التاء من غير همزٍ بوزن مَتَقَّى<sup>(٦)</sup>، وهو حينئذٍ: إما أن يكون من الاتكأ وفيه تخفيفُ الهمزة، كما قالوا في

(١) عزاه لابن أبي شيبة الشهاب في الحاشية ١٧٣/٥، وذكره ابن حجر في تخریج أحاديث الكشف ص ٨٩ دون عزو، وهو في مصنف ابن أبي شيبة ٢٩٤/٨، باب في الأكل والشرب بالشمال، دون قوله: وأن يأكل متكأً. وأخرج البخاري (٥٣٩٨) من حديث أبي جحيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أكل متكأً».

(٢) في الأصل و(م): العتبي، وهو تصحيف، وكلام ابن قتيبة في تفسير الغريب ص ٢١٦، وتأويل المشكل ص ١٣٨، ونقله عنه أبو حيان في البحر ٣٠٢/٥.

(٣) ديوان جميل بثينة ص ١٨٩، والمعاني الكبير لابن قتيبة ٢٥٧/١، والخزانة ٢١/١٠. قوله: الحلال، قيل: هو النبيذ، وسماء حلالاً على وجه الخلاعة، وقال البغدادي: ولا يخفى أن حمله على ظاهره أنسب، لأن قائله مؤمن، وكان في عرفة في موسم الحج.

(٤) من فصيلة الحمضيات، ويسمى بالشام الكبَّاد، واحده أترجة. معجم متن اللغة (ترج).

(٥) وفي اللسان (ورد): هو طعام من البيض واللحم، معرب.

(٦) المحتسب ٣٣٩/١، والبحر ٣٠٢/٥، وقراءة أبي جعفر في النشر ٣٩٩/١.

تَوَصَّاتُ: تَوَصَّيْتُ. أو يكون مُفْتَعَلًا من أَوْكَيْتُ السقاء: إذا شَدَدْتَهُ بِالوِكَاءِ،  
والمعنى: أَعْتَدْتُ لَهُنَّ مَا يُشْتَدُّ عَلَيْهِ بِالِاتِّكَاءِ أو بِالْقَطْعِ بِالسَّكِينِ.

وقرأ الأعرج: «مُتَّكَأ» على وزن «مَفْعَلًا»، من تَكَيَّ يَتَكَّى: إذا اتَّكَأَ<sup>(١)</sup>.

وقرأ الحسن وابن هرمز: «مُتَّكَاء» بالمدِّ والهمز<sup>(٢)</sup>، وهو مُفْتَعَلٌ من الاتِّكَاءِ،  
إلا أنه أشبع الفتحة فتولَّدت منها الألفُ، وهو كثيرٌ في كلامهم، ومنه قوله:

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي      وَعَنْ ذِمِّ الرِّجَالِ بِمَنْتَزَاجٍ<sup>(٣)</sup>  
وقوله:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غُضُوبٍ جَسْرَةٍ      زِيَّافَةٍ مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ<sup>(٤)</sup>

وقرأ ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقتادة وآخرون<sup>(٥)</sup>: «مُتَّكَأ» بضم الميم  
وسكون التاء وتنوين الكاف، وجاء ذلك عن ابن هرمز أيضاً<sup>(٦)</sup>، وهو الأترجُ عند  
الأصمعيّ وجماعة، والواحدُ مُتَّكَةٌ، وأنشد:

فَأَهْدَتْ مُتَّكَةً لِبَنِي أَبِيهَا      تَحُبُّ بِهَا الْعَثْمَثَةَ الْوَقَاحُ<sup>(٧)</sup>

(١) القراءات الشاذة ص ٦٣، والبحر ٣٠٢/٥، وحاشية الشهاب ١٧٣/٥.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٣، والمحتسب ٣٣٩/١، والبحر ٣٠٢/٥.

(٣) البيت لإبراهيم بن هرمة، وهو في ديوانه ص ٩٢، والبحر ٣٠٢/٥ برواية: ومن ذِمِّ الرجال... .

(٤) البيت من معلقة عنترة، وهو في شرح المعلقات للنحاس ٢/٢٤، وللتبريزي ص ٢٣٠،  
وللمرزوقي ص ١٤٤. وذكروا في شرحه: قوله: ينباع، أراد ينبع، فأشبع الفتحة لإقامة  
الوزن. والذِفْرَى: ما خلف الأذن. والجسرة: الناقة الضخمة القوية، وقيل: الماضية في  
سيرها. والزيف: التبخر. والفنيق: الفحل من الإبل. والكدم: العض. يقول: ينبع هذا  
العرق من خلف أذن ناقه غضوب موثقة الخلق شديدة التبخر في سيرها مثل فحل من الإبل  
قد كدّمته الفحول، شبهها بالفحل في تبخرها ووثاقه خلقها وضخمها. وجاء في حاشية  
(م): ومنه قوله:

أعوذ بالله من العقرب  
الشائلات عقد الأذنان

(٥) جاء في حاشية (م): منهم الضحاك والجدري والكلبي.

(٦) المحتسب ٣٣٩/١، والبحر ٣٠٢/٥.

(٧) الكشاف ٢/٣١٦، والبحر ٥/٢٩٩، والدر المصون ٦/٤٧٨. العَثْمَثَةُ من النوق:  
الشديدة. الصحاح (عثم).

وقيل: هو اسم يعمُّ جميع ما يقطع بالسكين كالأترج وغيره من الفواكه، وأنشد:

نَشْرَبُ الْإِثْمَ بِالضُّوَاعِ جَهَاراً وَتَرَى الْمُثْكَ بَيْنَنَا مُسْتَعَاراً<sup>(١)</sup>

وهو من مَثَك الشيء بمعنى بَتَكه، أي: قطعه، وعن الخليل تفسيرُ الْمُثْكَ مضموم الميم بالعلل، وعن أبي عمرو تفسيره بالشراب الخالص، وحكى الكسائيُ تثليث ميمه، وفَسَّرَه بالفالودج، وكذا حكى التثليث المفضلُ لكن فسره بالزُّمَارْد، وذكر أنه بالضم المائدة أو الخمر في لغة كندة. وبالفتح قرأ عبدُ الله ومعاذُ رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>.

وفي الآية على سائر القراءات حذفٌ، أي: فجئن وجلسن ﴿وَهَآءَتْ كُلٌّ وَجَدَوْهُنَّ سَكِينًا﴾. وقال بعض المحققين: لا يبعد أن تسمى هذه الواو فصيحة.

وإنما أعطت كلَّ واحدةٍ ذلك لتستعمله في قطع ما يُعْهَدُ قَطْعُهُ مما قدَّم بين أيديهنَّ وقُرَّبَ إليهنَّ، وغرَضُها من ذلك ما سيقع من تقطيع أيديهنَّ لتبكتهنَّ بالحجة.

وقيل: غرَضُها ذاك، والتهويلُ على يوسف عليه السلام من مكرها إذا خرج على أربعين نسوة مجتمعاتٍ في أيديهنَّ الخناجرُ توهمه أنهنَّ يَبْنِنَ عليه، فيكون خائفاً من مكرها دائماً فلعله يجيبها إلى مرادها.

والسكين مذكَّرٌ عند السجستاني قال: وسألتُ أبا زيدَ الأنصاريَّ والأصمعيَّ وغيرهما ممن أدركناه فكلُّهم يذكِّره وَيُنْكِرُ التَّأْنِيثَ فيه<sup>(٣)</sup>. وعن الفراء أنه يذكَّر ويؤنَّثُ<sup>(٤)</sup>. وذلك حُكي عن اللحيانيِّ ويعقوب<sup>(٥)</sup>. وَمَنَعَ بعضهم أن يقال: سَكِينَةٌ، وأنشد عن الكسائي ما يخالف ذلك، وهو قوله:

الذُّبُّ سَكِينَتُهُ فِي شِدْقِهِ ثُمَّ قَرَابَا نَضَلِهَا فِي حَلْقِهِ<sup>(٦)</sup>

(١) تهذيب اللغة ١٥/١٦١، وزاد المسير ٣/١٩١، وتفسير القرطبي ١١/٣٣٠، والبحر ٥/٢٩٩.

(٢) البحر ٥/٣٠٢.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ص ١٤٦.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص ٢٧.

(٥) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١/٣٨٩، وفيه: حدثنا عبد الله، قال: حدثنا يعقوب، وحدثني أبي عن محمد بن الحكم عن اللحياني قال: السكين تذكَّر وتؤنَّث.

(٦) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١/٣٩١-٣٩٢، وفيه: أراد بقَرَابِيها: غلافها ونصابها.

﴿وَقَالَتِ﴾ ليوسف عليه السلام وهنَّ مشغولاتٌ بمعالجة السكاكين وإعمالها فيما بأيديهنَّ. والعطفُ بالواو ربما يشير إلى أنَّ قوله: ﴿أَخْرَجَ عَلَيْنَ﴾ أي: ابرز لهنَّ، لم يكن عقيب ترتيب أمورهنَّ لئتمَّ غرضها بهنَّ<sup>(١)</sup>.

والظاهر أنها لم تأمره بالخروج إلا لمجرد أن يَرَيْنَه فيحصل مرأها. وقيل: أمرته بالخروج عليهنَّ للخدمة أو للسلام، وقد أضمرت مع ذلك ما أضمرت. يحكى أنها ألبسته ثياباً بيضاً في ذلك اليوم لأنَّ الجميل أحسنُّ ما يكون في الياض.

﴿فَلَمَّا رَأَيْتَهُ﴾ عطفٌ على مقدَّرٍ يستدعيه الأمر بالخروج وينسحب عليه الكلام، أي: فخرج عليهنَّ فرأينه، وإنما حُذف على ما قيل: تحقيقاً لمفاجأة رؤيتهنَّ، كأنها تقوَّت عند ذكر خروجه عليهنَّ<sup>(٢)</sup>، وفيه إيذانٌ بسرعة امتثاله عليه السلام بأمرها فيما لا يشاهدُ مضرته من الأفاعيل، ونظير هذا آتٍ كما مرَّ آنفاً<sup>(٣)</sup>.

﴿أَكْبَرْتُهُ﴾ أي: أعظمتَه ودهشَنَ برؤية جماله الفائق الرائع الرائق، فإنَّ فضل جماله على جمال كلِّ جميلٍ كان كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب.

وأخرج ابنُ جرير وغيره عن أبي سعيدٍ الخدريِّ عن النبي ﷺ أنه قال: «رأيتُ يوسفَ ليلةَ المعراج كالقمر ليلة البدر»<sup>(٤)</sup>. وحكى أنه عليه السلام كان إذا سار في أزقة مصر تلالاً وجهه على الجدران كما يرى نور الشمس. وجاء عن الحسن أنه أعطي ثلث الحسن. وفي رواية عن أنس مرفوعاً أنه عليه السلام أعطي هو وأمه

(١) في تفسير أبي السعود ٢٧١/٤ (والكلام منه): لئتمَّ غرضها من استغفالهن.

(٢) جاء في حاشية (م): كما حذف لتحقيق السرعة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠]. اهـ منه.

(٣) لعله يشير إلى الآية (٤٠) من سورة النمل كما ورد في حاشية (م)، وينظر تفسير أبي السعود ٢٧٢/٤.

(٤) لم تنف عليه عند الطبري، وأخرجه بنحوه الحاكم ٥٧١/٢، والثعلبي كما في تخريج أحاديث الكشاف ص ٨٩، وفي إسناده أبو هارون العبدى عمارة بن جُوَيْن، وهو متروك كما ذكر الحافظ في التقریب.

شطر الحسن<sup>(١)</sup>. وتقدم خبر أنه عليه السلام كان يشبه آدم عليه السلام يوم خلقه ربّه<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ معنى أكبرن حضن، ومن ذلك قوله:  
يأتي النساء على أطهارهنّ ولا يأتي النساء إذا أكبرن إكباراً<sup>(٣)</sup>  
وكانه إنما سمي الحيض إكباراً لكون البلوغ يُعرف به، فكانه يُدخل الصغار سنّ  
الكبر، فيكون في الأصل كناية أو مجازاً، والهاء على هذا إما ضمير المصدر،  
فكانه قيل: أكبرن إكباراً. وإما ضمير يوسف عليه السلام على إسقاط الجارّ، أي:  
حِضْن لاجله من شدّة شبّهنّ، والمرأة كما زعم الواحدي إذا اشتدّ شبّهها حاضت،  
ومن هنا أخذ المتنبي قوله:  
خَفِ الله واستُرْ ذا الجمال بْبُرْقِعٍ إذا لُحِتَ حاضت في الخدور العواتق<sup>(٤)</sup>  
وقيل: إنّ الهاء للسكت. ورُدّ بأنها لا تحرك ولا تثبت في الوصل، وإجراء  
الوصل مجرى الوقف وتحريكها تشبيهاً بالضمير كما في قوله:  
وا حرّ قلباه ممن قلبه شِيم<sup>(٥)</sup>  
على تسليم صحته ضعيف في العربية.

- (١) أخرجه الطبري ١٣/١٣٦، والحاكم ٢/٥٧٠ وصححه. وفي حديث الإسراء عند مسلم (١٦٢) عن أنس رضي الله عنه: «... فإذا أنا بيوسف، إذا هو قد أعطي شطر الحسن...» وجاء في حاشية (م): قيل: إنه ورث الحسن عن جدته سارة. اهـ منه.
- (٢) سلف من خبر كعب الأحبار ص ٢٥١ من هذا الجزء.
- (٣) معاني القرآن للزجاج ٣/١٠٦، وتفسير الطبري ١٣/١٣٢، والمحرم الوجيز ٣/٢٣٩. وسيأتي ما قاله العلماء في هذا البيت من أنه مصنوع لا أصل له.
- (٤) ديوان المتنبي ٣/٨٩، والكشاف ٢/٣١٧، ورواية الديوان: ذابت، بدل: حاضت. وهما روايتان كما نقل الشهاب في الحاشية ٥/١٧٤ عن الواحدي. وقال الشهاب في شرح البيت: العواتق جمع عاتق، وهي المرأة الشابة، و«ذا الجمال» بنصب «الجمال» نعت «ذا» اسم الإشارة، وجوّز أن يكون «ذا» بمعنى صاحب و«الجمال» مجرور بالإضافة ومعناه الوجه، والأول أولى روايةً ودرايةً.
- (٥) وعجزه: ومن بجسمي وحالي عنده سَقَمٌ، والبيت للمتنبي، وهو في ديوانه ٤/٨٠.



واعترض في «الكشف» التخريجين الأولين فقال: إِنَّ نَزَعَ الخافض ضعيف؛ لأنه إنما يجري في الظروف والصفات والصلّات، وذلك لدلالة الفعل على مكان الحذف، وأما في مثل هذا فلا، والمصدر ليس من مجازه إذ ليس المقام للتأكيد، وزعم أنّ الوجه هو الأخير، وكلّ ما ذكره في حيّز المنع كما لا يخفى.

وانكر أبو عبيدة مجيء «أكبرن» بمعنى حُضِنَ، وقال: لا نعرف ذلك في اللغة<sup>(١)</sup>. والبيت مصنوعٌ مختلقٌ لا يعرفه العلماء بالشعر، ونقل مثل ذلك عن الطبري<sup>(٢)</sup> وابن عطية<sup>(٣)</sup>، وغير واحد من المحققين. ورواية ذلك عن ابن عباس إنّما أخرجها ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق عبد الصمد<sup>(٤)</sup>، وهو - وإن رَوَى ذلك عن أبيه عليّ عن أبيه ابن عباس - لا يعولُ عليه، فقد قالوا: إنه عليه الرحمة ليس من رواة العلم.

وعن الكُمَيْتِ الشاعرِ تفسيرُ «أكبرن» بأَمْنَيْنِ<sup>(٥)</sup>، ولعل الكلام في ذلك كالكلام فيما تقدّم تخريجاً وقبولاً، وأنا لا أرى الكُمَيْتَ من خيل هذا الميدان وفرسان ذلك الشأن.

﴿وَقَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ أي: جَرَحَها بما في أيديهنّ من السكاكين لَقَرَطِ دهشتهنّ، وخروج حركاتٍ جوارِحنّ عن منهاج الاختيار حتى لم يَعْلَمَنَّ بما عَمِلْنَ، ولم يَشْعُرْنَ بِألم<sup>(٦)</sup> ما نالهنّ، وهذا كما تقول: كُنْتُ أَقْطَعُ اللحمَ فَقَطَعْتُ يدي. وهو معنى حقيقيٌّ للتقطيع عند بعض، وفي «الكشف» أنه معنى مجازيٌّ على الأصح. والتضعيفُ للتكثير: إمّا بالنسبة لكثرة القاطعات، وإما بالنسبة لكثرة القطع في يد كلِّ واحدةٍ منهنّ.

(١) مجاز القرآن ١/٣٠٩.

(٢) في تفسيره ١٣/١٣٢، قال: لا أحسب له أصلاً، لأنه ليس بالمعروف عند الرواة.

(٣) في المحرر الوجيز ٣/٢٣٩.

(٤) تفسير الطبري ١٣/١٣١، وتفسير ابن أبي حاتم ٧/٢١٣٥ من طريق عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده ابن عباس. ولم يرد البيت في رواية الطبري.

(٥) أخرجه عن الكُمَيْتِ أبو الشيخ كما في الدر المنثور ٤/١٦.

(٦) في (م): بمألم.

وأخرج ابن المنذر وغيره عن مجاهد أنه فسّر التقطيع بالإبانة<sup>(١)</sup>. والمعنى الأول أسرع تبادراً إلى الذهن.

وَحَمَلُ الأيدي على الجوارح المعلومة مما لا يكاد يُفهم خلافه، ومن العجيب ما روي عن عكرمة من أن المراد بها الأكماء، وأظن أن منشأ هذا محض استبعاد وقوع التقطيع على الأيدي بالمعنى المتبادر؛ ولعمري لو عُرض ما قاله على أدنى الأفهام لاستبعدته.

﴿وَقُلْنَ﴾ تنزيهاً لله سبحانه عن صفات التقصير والعجز، وتعجباً من قدرته جلّ وعلا على مثل ذلك الصنع البديع ﴿حَسَّ لِلَّهِ﴾ أصله: حاشا لله، بالألف كما قرأ أبو عمرو في الدّرج<sup>(٢)</sup>، فحذفت ألفه الأخيرة تخفيفاً، وهو على ما قيل: حرفٌ وُضِعَ للاستثناء والتنزيه معاً، ثم نُقِلَ وجُعِلَ اسماً بمعنى التنزيه وتجرّد عن معنى الاستثناء، ولم ينوّن مراعاةً لأصله المنقول عنه، وكثيراً ما يراعون ذلك، ألا تراهم قالوا: جلسْتُ من عن يمينه؟ فجعلوا «عن» اسماً ولم يُعربوه، وقالوا: غدت من عليه، فلم يشبّوا ألف «على» مع المضممر كما أثبتوا ألف فتى في فتاه، كلُّ ذلك مراعاة للأصل، واللام للبيان فهي متعلّقة بمحذوف.

وردّ في «البحر» دعوى إفادته التنزيه في الاستثناء بأنّ ذلك غير معروف عند النحاة، ولا فرق بين: قام القوم إلا زيدا، وحاشا زيدا<sup>(٣)</sup>.

وتعقّب بأنّ عدم ذكر النحاة ذلك لا يضر؛ لأنه وظيفة اللغويين لا وظيفتهم. واعترض بعضهم حديث النقل بأنّ الحرف لا يكون اسماً إلا إذا نُقِلَ وسمّي به وجُعِلَ علماً، وحينئذ يجوز فيه الحكاية والإعراب، ولذا جعله ابن الحاجب اسماً فعلي بمعنى: برئ الله تعالى من سوء، ولعل دخول اللام كدخولها في ﴿هَيْبَاتَ هَيْبَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وكون المعنى على المصدرية لا يردّ عليه؛ لأنه قيل: إنّ أسماء الأفعال موضوعة لمعاني المصادر، وهو المنقول عن الزجاج<sup>(٤)</sup>.

(١) الدر المنثور ٤/١٦.

(٢) التيسير ص ١٢٨، والنشر ٢/٢٩٥.

(٣) البحر ٥/٣٠٠، ونقله المصنف عنه بواسطة الشهاب في الحاشية ٥/١٧٤، وما سيأتي منه.

(٤) كما في حاشية الشهاب ٥/١٧٤، وينظر معاني القرآن للزجاج ٣/١٠٧.

نعم ذهب المبرد<sup>(١)</sup> وأبو علي<sup>(٢)</sup> وابن عطية<sup>(٣)</sup> وجماعة إلى أنه فعلٌ ماضٍ بمعنى جانبٍ، وأصله من حاشية الشيء وحشيه، أي: جانبه وناحيته، وفيه ضميرٌ يوسف، واللامُ للتعليل متعلِّقةٌ به، أي: جانب يوسف ما قَرَفَ به الله تعالى، أي: لأجل خوفه ومراقبته، والمرادُ تنزيهه وبُعْده كأنه صار في جانبٍ عمّا اتُّهم به لِمَا رُؤي فيه من آثار العصمة وأبهة النبوة عليه الصلاة والسلام. ولا يَخْفَى أنه على هذا يفوت معنى التعجب.

واستدلَّ على اسميتها بقراءة أبي السمال: «حاشاً لله» بالتنوين<sup>(٤)</sup>. وهو في ذلك على حدٍّ: سَقِيًّا لك، وجوز أن يكونَ اسمَ فعلٍ والتنوينُ كما في «صه»، وكذا بقراءة أبي وعبد الله عليه السلام: «حاشا الله» بالإضافة<sup>(٥)</sup>، كسبحان الله، وزعم الفارسي أن «حاشا» في ذلك حرفٌ جرٌّ مراد<sup>(٦)</sup> به الاستثناء كما في قوله:

حاشا أبي ثوبان إنَّ أبا ثوبان ليس بـبُكْمٍ قَدَمٌ<sup>(٧)</sup>  
ورُدَّ بأنه لم يتقدَّمه هنا ما يُستثنى منه.

وجاء في رواية عن الحسن أنه قرأ: «حاش لله»<sup>(٨)</sup> بسكون الشين وصلّاً ووقفاً مع لام الجرِّ في الاسم الجليل على أنَّ الفتحة أُتبعَت الألفَ في الإسقاط لأنَّها

(١) في المقتضب ٣٩١/٤.

(٢) في الحجة ٤٢٢/٤-٤٢٣.

(٣) في المحرر الوجيز ٢٤٠/٣.

(٤) القراءات الشاذة ص ٦٣، والبحر ٣٠٣/٥.

(٥) القراءات الشاذة ص ٦٣، والمحتسب ٣٤١/١، والبحر ٣٠٣/٥، وجاء في حاشية (م): وروي عنهما أيضاً - كما قاله صاحب اللوامح - كقراءة أبي عمرو. اهـ منه. وهو منقول من البحر ٣٠٣/٥.

(٦) في (م): مراداً، والمثبت من الأصل وحاشية الشهاب ١٧٤/٥.

(٧) البيت للجميع الأسدي، وهو في الأصمعيات ص ٢١٨، والحجة للفارسي ٤٢٢/٤، والمحتسب ٣٤١/١، والدر المصون ٤٨٢/٦. قوله: قَدَم، القَدَم: العيُّ في الكلام في ثقل ورخاوة وقلة فهم. القاموس (فدم).

(٨) المحتسب ٣٤١/١، والبحر ٣٠٣/٥، وعزاها ابن خالويه في القراءات الشاذة للقطعي عن نافع.

كَالْعَرَضِ اللَّاحِقِ لَهَا . وَضُعِفَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ بِأَنَّ فِيهَا التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَذِّهِ .  
وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ : « حَاشَ الْإِلَهَ »<sup>(١)</sup> .

وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ : « حَشَا لِلَّهِ » بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْأُولَى<sup>(٢)</sup> .

هَذَا وَاسْتَدَلَّ الْمَبْرُودُ وَابْنُ جَنِّي وَالْكُوفِيُّونَ عَلَى أَنَّ « حَاشَ » قَدْ تَكُونُ فِعْلًا  
بِالتَّصَرُّفِ فِيهَا بِالْحَذْفِ كَمَا عَلِمْتَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ ، وَبِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْمُضَارِعُ مِنْهَا  
كَمَا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يَشْبِهُهُ      وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٣)</sup>  
وَمَقْصُودُهُمُ الرَّدُّ عَلَى سَيِّبُوهِ<sup>(٤)</sup> وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ حَيْثُ أَنْكَرُوا فِعْلِيَّتَهَا ، وَقَالُوا : إِنَّهَا  
حَرْفٌ دَائِمًا بِمَنْزِلَةِ « إِلَّا » لَكِنَّهَا تَجَرُّ الْمُسْتَنَى ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَلْغُهُمُ النَّصْبُ بِهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ :  
حَاشَا قَرِيشًا فَلِإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ<sup>(٥)</sup>

وَرَبِّمَا يَجْبِيُونَ عَنِ التَّصَرُّفِ بِالْحَذْفِ بِأَنَّ الْحَذْفَ قَدْ يَدْخُلُ الْحَرْفَ كَقَوْلِهِمْ :  
أَمَّا وَاللَّهِ ، وَأَمَّ وَاللَّهِ ، نَعَمْ رُدُّ عَلَيْهِمْ أَيْضًا بِأَنَّهَا تَقَعُ قَبْلَ حَرْفِ الْجَرِّ .  
وَيَقَابِلُ هَذَا الْقَوْلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ مِنْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ حَرْفًا أَصْلًا ، بَلْ هِيَ  
فِعْلٌ دَائِمًا وَلَا فَاعِلَ لَهَا ، وَالْجَرُّ الْوَارِدُ بَعْدَهَا كَمَا فِي :

حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورٌ<sup>(٦)</sup>

وَالْبَيْتِ الْمَارِّ أَنْفًا بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ .

(١) الْمُحْتَسَبُ ٣٤١/١ ، وَالْبَحْرُ ٣٠٣/٥ .

(٢) الْبَحْرُ ٣٠٣/٥ .

(٣) دِيوَانُ النَّابِغَةِ ص ٣٣ ، وَالْدُرُّ الْمَصُونُ ٤٨٤/٦ . وَيَنْظُرُ قَوْلَ الْمَبْرُودِ وَابْنِ جَنِّي وَغَيْرِهِمَا فِي  
الْمُقْتَضَبِ ٣٩١/٤ ، وَالْمُحْتَسَبِ ٣٤٢/١ ، وَالْمَغْنِي لَابْنِ هِشَامٍ ص ١٦٤-١٦٥ .

(٤) فِي الْكِتَابِ ٣٤٩/٢ ، قَالَ : وَأَمَّا حَاشَا فُلَيْسَ بِاسْمٍ ، وَلَكِنَّهُ حَرْفٌ يَجْرُ مَا بَعْدَهُ كَمَا تَجْرُ  
« حَتَّى » مَا بَعْدَهَا ، وَفِيهِ مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ .

(٥) وَعَجَزَهُ : عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالِدِينِ ، وَهُوَ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ لَابْنِ عَقِيلٍ ١٧٧/١ .

(٦) وَصَدْرُهُ : فِي فِتْنَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهِهُمْ ، وَالْبَيْتُ لِلْأَقْيَشِ كَمَا فِي اللِّسَانِ (حَاشَا) ، وَالْدُرُّ  
اللُّوَامِعُ ١٧٧/٣ ، وَدُونَ نِسْبَةٍ فِي الْأَضْدَادِ لَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ص ٣٢٢ . قَوْلُهُ : مَعْذُورٌ ، أَيِ :  
مُخْتُونٌ .

والحق أنها تكون فعلاً تارة؛ فينصب ما بعدها، ولها فاعلٌ وهو ضميرٌ مستكنٌ فيها وجوباً يعود إمّا على البعض المفهوم من الكلام، أو المصدر المفهوم من الفعل، ولذا لم يُثنَّ، ولم يُجمع، ولم يؤنث.

وحرفاً أخرى ويجرُّ ما بعدها، ولا تتعلّق بشي كالحروف الزائدة عند ابن هشام، أو تتعلّق بما قبلها من فعلٍ أو شبهه عند بعض، ولا تدخلُ عليها «إلا» كما إذا كانت فعلاً، خلافاً للكسائي في زعمه جواز ذلك إذا جرّت، وأنها إذا وقعت قبل لام الجرّ كانت اسمَ مصدرٍ مرادفاً للتزنية، وتماّم الكلام في محله.

﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ نَفِثَ عَنْهُ الْبَشَرِيَّةَ لِمَا شَاهَدَنَ مِنْ جَمَالِهِ الَّذِي لَمْ يُعْهَدْ مِثْلَهُ فِي النَّوعِ الْإِنْسَانِي، وَقَصُرْهُنَّ<sup>(١)</sup> عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِقَوْلِهِنَّ: ﴿إِنْ هَذَا﴾ أَي: مَا هَذَا ﴿إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> أَي: شَرِيفٌ كَثِيرُ الْمَحَاسَنِ، بِنَاءٍ عَلَى مَا رُكِّزَ فِي الطَّبَاعِ مِنْ أَنَّهُ لَا حَيٍّ أَحْسَنُ مِنَ الْمَلَكِ كَمَا رُكِّزَ فِيهَا أَنَّ لَا أَقْبَحَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلِذَا لَا يَزَالُ يَشْبَهُ بِهِمَا كُلُّ مَتَنَاءٍ فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَإِنْ لَمْ يَرَهُمَا أَحَدٌ، وَأَنْشَدُوا لِبَعْضِ الْعَرَبِ:

فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأِكِ تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ<sup>(٣)</sup>

وكثر في شعر المُخَدَّثِينَ ما هو من هذا الباب، ومنه قوله:

تُرْكُ إِذَا قُوبِلُوا كَانُوا مَلَائِكَةً حُسْنًا وَإِنْ قُوتِلُوا كَانُوا عَفَارِيتًا<sup>(٤)</sup>

وغيرُهنَّ من هذا وصفه بأنّه في أقصى مراتبِ الحُسْنِ والكمالِ الملائمِ لطباعهنَّ.

وَيُعْلَمُ مِمَّا قَرَّرَ أَنَّ الْآيَةَ لَا تَقُومُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْمَلَكَ أَفْضَلُ مِنْ بَنِي آدَمَ كَمَا ظَنُّ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(م)، وَفِي تَفْسِيرِ أَبِي السَّعُودِ ٢٧٢/٤ (وَالْكَلَامُ مِنْهُ): وَقَصُرْنَهُ.

(٢) الْبَيْتُ لِعَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ كَمَا فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ ص ٣٩٤، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ص ٥٩٠، وَهُوَ فِي زِيَادَاتِ دِيَوَانِهِ ص ١١٨، وَنَسَبَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ٣٣/١، وَالصَّحَاحُ (مَلَكٌ) لَجَاهِلِيٍّ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ يَمْدَحُ بَعْضَ الْمُلُوكِ، وَهُوَ دُونَ نِسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ ٣٨٠/٤، وَالْمَنْصَفُ ١٠٢/٢، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَاجِ ١١٢/١، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٣٥٠/١.

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ الْمَعْرُوفِ بِالْغَزِيِّ، كَمَا فِي خَرِيدَةِ الْقَصْرِ لِلْعَمَادِ الْأَصْفَهَانِيِّ ٩/١، وَالْبَحْرُ ٢٤١/٥، وَفِيهِمَا: قَوْمٌ، بَدَلُ: تَرْكُ.

أبو علي الجبائي وأتباعه، وأَيَّدَهُ الْفَخْرُ - ولا فخر له - بما أَيْدَهُ<sup>(١)</sup>.

وذهب غيرُ واحدٍ إلى أنَّ الغرض تنزيهه عليه السَّلام عمَّا رمي به على أكمل وجه، وافتتحوا ذلك بـ «حاش لله» على ما هو الشائع في مثل ذلك، ففي «شرح التسهيل»: الاستعمال على أَنَّهُمْ إذا أرادوا تبرئة أحدٍ من سوء ابتدؤوا تبرئة الله سبحانه من السُّوء، ثم يبرِّتون مَنْ أرادوا تبرئته، على معنى أَنَّ الله تعالى منزَّهٌ عن أَنْ لا يظَهَّرَه مما يضيئه، فيكون آكَدُ وأَبْلَغُ.

والمنصور ما أشير إليه أولاً، وهو الذي يقتضيه السِّياق والسباق، نعم هذا الاستعمالُ ظاهر فيما يأتي إن شاء الله تعالى من قوله تعالى عن النَّسوة: ﴿حَسَّ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١].

و«ما» عاملةٌ عمل «ليس» - وهي لغة الحجازيين - لمشابهتها لها في نفي الحال على ما هو المشهورُ في «ليس» من أَنَّها لذلك، أو في مطلقِ النَّفي بناءً على ما قال الرضيُّ من أَنَّها تَرُدُّ لنفي الماضي والمستقبل، والغالبُ على لغتهم جرُّ الخبر بالباء، حتَّى إِنَّ النحويين لم يجدوا شاهداً على النَّصب في أشعارهم غيرَ قوله:

وأنا النذيرُ بحرَّةٍ مُسودَّةٍ      تصلُ الجيوشُ إليكم أقوادها  
أبناؤها متكنفون أباهم      حَنَقُوا الصدورَ وما همُ أولادها<sup>(٢)</sup>  
والزمخشريُّ يسمِّي هذه اللغة: اللغةُ القُدُمى الحجازية<sup>(٣)</sup>. ولغةُ بني تميم في مثل ذلك الرفعُ، وعلى هذا جاء قوله:

ومُهَفِّهَفِ الأعطافِ قلتُ له انتسب      فأجاب ما قتلُ المحبِّ حرامُ<sup>(٤)</sup>

(١) تفسير الفخر الرازي ١٢٩/١٨.

(٢) الحماسة البصرية ٨٦/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٠٢/١، والبحر ٣٠٤/٥، والدر المصون ١٢٣/١. ووقع في الأصل و(م): قوادها، بدل: أقوادها، والمثبت من المصادر. الحرة: أرض ذات حجارة سود نخرات كأنها أحرقت بالنار. وقوله: متكنفون، أي: محيطون، والكنف: ناحية الشيء. اللسان (حرر) و(كنف).

(٣) الكشف ٣١٧/٢.

(٤) ذكره لسان الدين الخطيب في الإحاطة في أخبار غرناطة ٢/٢١٩، والتلمساني في نفع الطيب ٢٢٧/٥.

وَيُلَٰغِتْهُمْ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه <sup>(١)</sup>؛ وزعم ابنُ عطية أنه لم يقرأ بها أحدٌ هنا <sup>(٢)</sup>.

وقرأ الحسن وأبو الحويرث الحنفي: «ما هذا بِشِري» بالباء الجارّة، وكسّر الشين <sup>(٣)</sup>، على أَنَّ «شِري» - كما قال صاحبُ «اللوامح» - مصدرٌ أُقيم مقامُ المفعول به <sup>(٤)</sup>، أي: ما هذا بِمَشْرِئِي، أي: ليس ممن <sup>(٥)</sup> يُشْتَرى، بمعنى أَنَّهُ أعزُّ من أن يجري عليه ذلك.

ورَوَى هذه القراءة عبدُ الوارث عن أبي عمرو أيضاً إلَّا أَنَّهُ رَوَى عنه أَنَّهُ مع ذلك كَسَرَ اللام من «ملك» <sup>(٦)</sup>، وروى الكسر ابنُ عطية عن الحسن وأبي الحويرث أيضاً <sup>(٧)</sup>. والمراد إدخاله في حِيزِ الملوك بعد نفي كونه مما يصلحُ للمملوكية، فبين الجملتين تناسبٌ ظاهر.

وكانَ بعضُهم لم يرَ أَنَّ مَنْ قرأ بذلك قرأ أيضاً «ملك» بكسر اللام فقال لتحصيل التناسب بينهما في تفسير ذلك: أي: ما هذا بعبدٍ مُشْتَرَى لثيم <sup>(٨)</sup>. وعلى التقديرين لا يقال: إِنَّ هذه القراءة مخالفةٌ لمقتضى المقام، نعم إِنَّها مخالفةٌ لرسمِ المصحف؛ لأنَّهُ لم يكتب ذلك بالياء فيه.

﴿قَالَ فَذَلِكُنَّ﴾ الفاءُ فصيحة، والخطابُ للنسوة، والإشارة - حسبما يقتضيه الظاهر - إلى يوسفَ عليه السلام بالعنوان الذي وَصَفَتْهُ به الآن، من الخروج في الحُسن والكمال عن المراتب البشرية والاقتصارِ على المَلَكِيَّة. أو بعنوانِ ما ذكر مع الإكبار <sup>(٩)</sup>

(١) البحر ٣٠٤/٥.

(٢) المحرر الوجيز ٢٤٠/٣.

(٣) المحتسب ٣٤٢/١، والبحر ٣٠٤/٥.

(٤) جاء في حاشية (م): وجوزَ إيقاؤه على المصدرية، أي: لم يحصل هذا بِشِري. اهـ منه.

(٥) في الأصل: مما.

(٦) البحر ٣٠٤/٥.

(٧) المحرر الوجيز ٢٤٠/٣.

(٨) جاء في هامش الأصل (م): والأولى أن يقال: أي: ما هذا عبد لثيم يملك، بل سيد كريم مالك، فتدبر. اهـ منه. وقوله: ما هذا بعبدٍ مُشْتَرَى لثيم، هو قول الزمخشري في الكشف

٣١٧/٢، والبيضاوي في تفسيره مع حاشية الشهاب ١٧٥/٥.

(٩) في (م): الإخبار، وهو تصحيف.

وتقطيع الأيدي بسببه أيضاً، فاسم الإشارة مبتدأ والموصول خبره، والمعنى: إن كان الأمر كما قلتَ فذلكنَّ الملكَ الكريمَ الخارجُ في الحُسن عن المراتب البشرية، أو الذي قطعنَّ أيديكنَّ بسببه وأكبرتنَّه ووصفتنَّه بما وصفته هو ﴿الَّذِي لُتُنِّي فِيهِ﴾ أي: عيَّرتنِّي في الافتتان فيه.

أو بالعنوان الذي وَصَفَنه به فيما سبق بقولهنَّ: امرأةُ العزيز عشقت عبداً الكنعاني، فاسمُ الإشارة خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ دخلتِ الفاءُ عليه بعد حذفه، والموصولُ صفةُ اسمِ الإشارة، أي: فهو ذلكنَّ العبدُ الكنعاني الذي صورتنَّ في أنفسكنَّ وقلتنَّ فيه وفيَّ ما قلتنَّ، فالآن قد علمتنَّ مَنْ هو وما قولكنَّ فينا.

وقيل: أرادت: هذا ذلك العبد الكنعاني الذي صورتنَّ في أنفسكنَّ ثمَّ لمتنني فيه، على معنى أنكُنَّ لم تصوِّرنه بحقِّ صورته، ولو صوَّرتنَّه بما عايتنَّ لعذرتنني في الافتتان به<sup>(١)</sup>.

والإشارة بما يُشار به إلى البعيد مع قُرب المشارِ إليه وحضوره قيل: رفعاً لمنزلته في الحُسن واستبعاداً لمحلِّه فيه، وإشارةً إلى أنَّه لغرابته بعيدٌ أن يوجَد مثله. وقيل: إنَّ يوسف عليه السلام كان في وقتِ اللُّوم غيرَ حاضر وهو عند هذا الكلام كان حاضراً، فإنَّ جُعِلت الإشارةُ إليه باعتبار الزمان الأوَّل كانت على أصلها، وإن لوحظ الثاني كان قريباً، وكانت الإشارة بما ذُكر لتزليله - لعلو منزلته - منزلةَ البعيد.

واحتمالٌ أنه عليه السلام أبعدَ عنهنَّ وقت هذا الكلام لئلا يزددنَ دهشةً وفتنةً، ولذا أُشير إليه بـ «ذلك» بعيداً.

وجوَّز ابنُ عطية كونَ الإشارة إلى حبِّ يوسف عليه السلام، وضميرُ «فيه» عائِدٌ إليه، وجعلَ الإشارة على هذا إلى غائبٍ على بابها<sup>(٢)</sup>. وبيَّده على ما فيه: ﴿وَلَقَدْ رَودُّهُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ وهو إباحةٌ منها ببقيةِ سرِّها بعد أن أقامتَ عليهنَّ الحجةَ،

(١) في هامش الأصل و(م): تعقبه المولى أبو السعود بأنه لا يناسب المقام، ويبيِّن ذلك بما فيه تأمل. اهـ. وينظر تفسير أبي السعود ٢٧٣/٤.

(٢) المحرر الوجيز ٢٤١/٣.



وأوضحت لذيهنَّ عُذْرَهَا، وقد أصابهنَّ من قِبَلِهِ ما أصابَهَا<sup>(١)</sup>، أي: والله لقد راودتهُ حسبما قُلْتُنَّ وسمعتُنَّ.

﴿فَاسْتَعِصْ﴾ قال ابن عطية: أي طلب العصمة وتمسك بها وعصاني<sup>(٢)</sup>. وفي «الكشاف»: أنَّ الاستعصامَ بناءٌ مبالغٌ يدلُّ على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، كأنَّه في عصمةٍ وهو مجتهدٌ في الاستزادة منها، ونحوه: استمسك، واستوسع الفتق، واستجمع الرأي، واستفحل الخطب<sup>(٣)</sup>. اهـ. وفي «البحر»: والذي ذكره الصّرفيّون في «استعصم» أنه موافقٌ لاعتصم، وأمّا استمسك واستوسع واستجمع، فاستفعل فيه أيضاً موافقةً لافتعل، والمعنى: امتسك واتسع واجتمع، وأمّا استفحل، فاستفعل فيه موافقةً لتفعل، أي: تفحل، نحو استكبر وتكبر<sup>(٤)</sup>. فالمعنى: فامتنع عمّا أرادته منه، وبالامتناع فسّرت العصمة على إرادة الطلب؛ لأنَّه هو معناها لغةً، قيل: وعنت بذلك فراره عليه السلام منها، فإنه امتنع منها أولاً بالمقال، ثمَّ لمَّا لم يُفْذه طلب ما يمنعه منها بالفرار، وليس المراد بالعصمة ما أودعه الله تعالى في بعض أنبيائه عليهم السّلام ممّا يمنع عن الميل للمعاصي، فإنه معنًى عُرفيٌّ لم يكن قبلُ، بل لو كان لم يكن مراداً كما لا يخفى.

وتأكيدُ الجملة بالقسم - مع أنَّ مضمونها من مراديتها له عن نفسه مما تحدّث به النسوة - لإظهار ابتهاجها بذلك.

وقيل: إنه باعتبار المعطوف وهو الاستعصام، كأنَّها نظّمت لقوّة الداعي إلى خلافه من كونه عليه السلام في عنفوانِ الشباب ومزيد اختلاطه معها ومراديتها إيّاه مع ارتفاع الموانع فيما تظنُّ في سلك ما ينكر ويكذب المخبر به، فأكدته لذلك. وهو كما ترى.

وفي الآية دليلٌ على أنه عليه السلام لم يصدر منه ما سوّد به القُصّاص وجوه

(١) في حاشية (م): وكأنها عملت بما قيل:

لا تُخَفِ ما صنعت بك الأشواق واشرح هواك فكلنا عشاق

(٢) المحرر الوجيز ٢٤١/٣.

(٣) الكشاف ٣١٨/٢.

(٤) البحر ٣٠٦/٥.

الطُّورس<sup>(١)</sup>، وليت السُّدِّيُّ لو كان قد سدَّ فاه عن قوله: فاستعصم بعد حلِّ سراويله.

ثمَّ إنها بعد أن اعترفت لهنَّ بما سمعته وتحدَّثنَّ<sup>(٢)</sup> به، وأظهرت من إعراضه عنها واستعصامه ما أظهرت، ذكرت أنها مستمرة على ما كانت عليه، لا يُلويها عنه<sup>(٣)</sup> لومٌ ولا إعراض، فقالت: ﴿وَلَكِنْ لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ﴾ أي: الذي أمرُ به فيما سيأتي كما لم يفعل فيما مضى، فـ «ما» موصولة، والجملة بعدها صلة، والعائدُ الهاء، وقد حذف حرفُ الجرِّ منه فاتصل بالفعل، وهذا أمر شائع مع «أمر»، كقوله:

أمرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أمرْتُ به<sup>(٤)</sup>

ومفعول «أمر» الأوَّلُ إمَّا متروكٌ لأنَّ مقصودَها لزومُ امتثال ما أمرت به مطلقاً كما قيل، وإمَّا محذوفٌ لدلالة «يفعل» عليه وهو ضميرٌ يعودُ على يوسف، أي: ما أمره به. وجوز أن يكون الضميرُ الموجود هو العائدُ على يوسف، والعائدُ على الموصول محذوفٌ، أي: به، ويعتبر الحذفُ تدريجياً لاشتراطهم في حذف العائد المجرور بالحرف كونه مجروراً بِمَثَلٍ ما جُرَّ به الموصول لفظاً ومعنى ومتعلّقاً، وإذا اعتبر التدريج في الحذف يكون المحذوف منصوباً، وكذا يقال في أمثال ذلك.

وقال ابن المنير في «تفسيره»<sup>(٥)</sup>: إِنَّ هذا الجارَّ مما أنس حذفه، فلا يقدرُ العائد إلا منصوباً مفصلاً، كأنه قيل: أمر يوسف إِيَّاه، لتعذر اتصال ضميرين من جنس واحد.

ويجوز أن تكون «ما» مصدريةً، فالضمير المذكورُ ليوسف، أي: لئن لم يفعل أمري إِيَّاه، ومعنى فَعَلَ الأمرُ فَعَلُ موجبٍ ومقتضاه، فهو إمَّا على الإسناد المجازي،

(١) جمع الطُّرس، وهي الصحيفة. اللسان (طرس).

(٢) في (م): وتحدثن، وهو تصحيف.

(٣) في (م): عنها.

(٤) وعجزه: فقد تركتك ذا مال وذا نَسَب، وسلف ٧/٤٩٩.

(٥) كما في حاشية الشهاب ٥/١٧٥، واسم هذا التفسير كما في الديباج المذهب ١/٢٤٥: البحر الكبير في نخب التفسير.

أو تقدير المضاف، وعبرت عن مرادتها بالأمر إظهاراً لجريان حكومتها عليه واقتضاءً للامثال لأمرها.

﴿لَيْسَ جَنَ﴾ بالنون الثقيلة، آثرت بناء الفعل للمفعول جرياً على رسم الملوك. وجوز أن يكون إيهاماً لسرعة ترتب ذلك على عدم امثاله لأمرها كأنه لا يدخل بينهما فعل فاعل.

﴿وَلَيْكُونَا﴾ بالمخففة ﴿مِنَ الصَّغِيرِ﴾ (٣٢) أي: الأذلاء المهانين، وهو من صغر كفرح، ومصدره: صَغُرَ بفتحين، وصُغِرَ بضم فسكون، وصَغَارَ بالفتح، وهذا في القدر، وأما في الجثة والجزم فالفعل صَغُرَ ككُرُم، ومصدره صَغُرَ كعَنَب، وجعل بعضهم الصغار مصدراً لهذا أيضاً، وكذا الصَّغَر بالتحريك، والمشهور الأول.

وأكدت السَّجَنَ بالنون الثقيلة؛ قيل: لتحقيقه، وما بعده بالنون الخفيفة لأنه غير متحقق، وقيل: لأن ذلك الكون من توابع السَّجَن ولوازمه، فاكتفت في تأكيده بالنون الخفيفة بعد أن أكدت الأول بالثقيلة.

وقرأت فرقة بالثقل فيهما<sup>(١)</sup>، وهو مخالف لرسم المصحف؛ لأن النون رُسمت فيه بالالف كـ ﴿لَسَفَا﴾ [العلق: ١٥] على حكم الوقف، وهي يُوقف عليها بالالف كما في قول الأعشى:

ولا تعبد الشيطانَ والله فاعبدا<sup>(٢)</sup>

وذلك في الحقيقة لشبهها بالتنوين لفظاً؛ لكونها نوناً ساكنة مفردة تلحق الآخر. واللام الداخلة على حرف الشرط موطنٌ للقسم، وجوابه ساد مسد الجوابين. ولا يخفى شدة ما توعدت به، كيف وإن للذل تأثيراً عظيماً في نفوس الأحرار، وقد يقدمون الموت عليه وعلى ما يجزئ إليه.

قيل: ولم تذكر العذاب الأليم الذي ذكرته في (مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَمْلِكِ سُوءًا) إلخ لأنها إذ ذاك كانت في طراوة غيظها ومتنصلاً من أنها هي التي

(١) الكشف ٣١٨/٢، والبحر ٣٠٦/٥.

(٢) ومصدره: وإذا التَّصَب المنسوب لا تَتَّكَنَّهُ، وهو في ديوان الأعشى ص ١٨٧.

راودته، فناسبَ هناك التخليطَ بالعقوبة، وأما هنا فإنها في طماعيةٍ ورجاءٍ، وأقامت<sup>(١)</sup> عُذرها عند النسوة، فرقتَ عليه فتوَعَّدته بالسَّجن وما هو من فروعِهِ ومستتبعاته.

وقيل: إنَّ قولها: «ليكوناً من الصاغرين» إنّما أتت به بدلَ قولها هناك: «عذاب الأليم» وأرادت<sup>(٢)</sup> ذلَّهُ بالقيّد، أو بالضرب، أو بغير ذلك. لكن يحتمل أنّها أرادت بالذلِّ والعذاب الأليم ما يكونُ بالضرب بالسيّاط فقط، أو ما يكون به أو بغيره، أو أرادت بالذلِّ ما يكون بالضرب، وبالعذاب الأليم ما يكون به أو بغيره، أو بالعكس.

وكيفما كان الأمر فما طلبته هنا أعظمُ مما لوّحت بطلبه هناك؛ لمكان الواو هنا و«أو» هناك، ولعلّها إنما بالغت في ذلك بمحضِرٍ من تلك النسوة لمزيد غيظها بظهورِ كذبها وصدقهِ، وإصراره على عدم بلِّ غليلها، ولتُعلم يوسف عليه السّلام أنها ليست في أمرها على خيفةٍ ولا خفيةٍ من أحدٍ، فتَضَيّقُ عليه الحيل وتَغَيّى به الجِلل، وينصحنَ له ويرشدنَه إلى موافقتها، فتدبّر.

﴿قَالَ﴾ استثنافٌ بيانيّ، كأنَّ سائلاً يقول: فماذا صنع يوسف عليه السلام حيثلذ؟ فقيل: قال مناجياً لربّه عزَّ وجلَّ: ﴿رَبِّ السَّجْنِ﴾ الذي وَعَدْتَنِي بالإلقاء فيه، وهو اسم للمحبس<sup>(٣)</sup>.

وقرأ عثمان ومولاه طارق، وزيدُ بن علي، والزهرِيُّ، وابنُ أبي إسحاق، وابنُ هرمز، ويعقوبُ: «السَّجْن» بفتح السّين<sup>(٤)</sup> على أنّه مصدر سَجَنه، أي: حبَّسه، وهو في القراءتين مبتدأ خبرُهُ ما بعده.

وقرئ: «رَبُّ» بالضمِّ، و«السَّجْن» بكسر السين والجرِّ على الإضافة، ف«رَبُّ»

(١) في الأصل و(م): وإقامة، والمثبت من البحر ٣٠٦/٥، والكلام منه. وطارق مولى عثمان رضي الله عنه هو ابن عمرو المكي مولاهم القاضي، سمع من جابر بن عبد الله، ولاء عبد الملك على المدينة ثم عزله وولّى الحجاج. التهذيب ٢/٢٣٣.

(٢) قوله: وأرادت، ساقط من (م).

(٣) في الأصل: للمحبس.

(٤) النشر ٢/٢٩٥ عن يعقوب، والكلام من البحر ٣٠٦/٥.

حيثنذ مبتدا والخبر هو الخبر، والمعنى على ما قيل: لقاء صاحب السجن، أو: مقاساة أمره<sup>(١)</sup>.

﴿أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ أي: أتر عندي؛ لأن فيه مشقة قليلة نافذة، إثرها راحت كثيرة أبدية ﴿وَمَا يَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ من مواتها التي تؤدي إلى الشقاوة والعذاب الأليم، وصيغة التفضيل ليست على بابها؛ إذ ليس له عليه السلام شائبة محبة لما يدعونه إليه، وإنما هو والسجن شران أهونهما وأقربهما إلى الإيثار السجن.

والتعبير عن الإيثار بالمحبة لحسم مادة طمعها عن المساعدة لها على مطلوبها خوفاً من الحبس. والاختصار على السجن لكون الصغار من مستتبعاته على ما قيل.

وقيل: اكتفى عليه السلام بذكر السجن عن ذكره لوفائه بالغرض، وهو قطع طمعها عن المساعدة خوفاً مما توعدته به؛ لأنها تظن أن السجن أشد عليه من الصغار، بناءً على زعمها أنه فتاها حقيقة، وأن الفتيان لا يشق عليهم ذلك مشقة السجن، ومتى كان الأشد أحب إليه مما يدعونه إليه كان غير الأشد أحب إليه من باب أولى، وفيه منع ظاهر.

وإسناد الدعوة إليهن لأنهن خوفتهن عن مخالفتها، وزين له مطاوعتها، فقد روي أنهن قلن له: أطع مولاتك واقض حاجاتها لتأمن من عقوبتها، فإنها المظلومة وأنت الظالم.

وروي أن كلاً منهن طلبت الخلوة لنصيحتها، فلما خلث به دعته إلى نفسها. وعن علي بن الحسين عليهما السلام أن كل واحدة منهن أرسلت إليه سراً تسأله الزيارة. فإسناد ذلك إليهن لأنهن أيضاً دعونه إلى أنفسهن صريحاً أو إشارة.

وفي أثر ذكره القرطبي أنه عليه السلام لما قال: «رب السجن أحب إلي» إلخ أوحى الله تعالى إليه: يا يوسف أنت جنيت على نفسك، ولو قلت: العافية أحب إلي، عوفيت<sup>(٢)</sup>. ولذلك رد رسول الله ﷺ على من كان يسأل الصبر، فقد روى

(١) الإملاء ٣/ ٣٣٥، والدر المصون ٦/ ٤٩٣.

(٢) تفسير القرطبي ١١/ ٣٣٩، وذكره أيضاً ابن قتيبة في عيون الأخبار ١/ ٧٩.

الترمذي عن معاذ بن جبل عنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام: أنه سمع رجلاً وهو يقول: اللهم إني أسألك الصَّبْر. فقال ﷺ: «سَأَلْتَ الله تعالى البلاءَ فاسأله العافية»<sup>(١)</sup>.

﴿وَالَا تَصْرَفْ﴾ أي: وإن لم تدفع ﴿عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾ في تحبيب ذلك إليّ وتحسينه لديّ، بأن تثبّتي على ما أنا عليه من العصمة والعفة ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ أي: أَمِلْ على قضية الطبيعة وحُكم القوّة الشهويّة إلى إجابتهنَّ بمواتاتها. أو: إلى أنفسهنَّ، وهو كناية عن مواتاتهنَّ.

وهذا فَرْغٌ منه عليه السَّلَام إلى أُلطاف الله تعالى جرياً على سَنَنِ الأنبياء عليهم السلام والصّالحين في قَصْرِ نيلِ الخيرات والنَّجاة عن الشُّرور على جناب الله تعالى، وسلبِ القوى والقُدْرِ عن أنفسهم، ومبالغة في استدعاء لطفه سبحانه في صرفِ كيدهنَّ بإظهار أنّه لا طاقةَ له بالمدافعة، كقول المستغيث: أدركني وإلا هَلَكْتُ، لا أنّه عليه السلام يطلبُ الإِجبار والإلْجاء إلى العصمة والعفة وفي نفسه داعيةٌ تدعوه إلى السُّوء، كذا قرّرة المولى أبو السُّعود<sup>(٢)</sup>. وهو معنّى لطيفٌ، وقد أخذه من كلام الزمخشري<sup>(٣)</sup>.

لكن قال القطب وغيره: إنّهُ فَرَّارٌ إلى الاعتزال، وإشارةٌ إلى جواب استدلالِ الأشاعرة بهذه الآية على أنّ العبدَ لا ينصرفُ عن المعصية إلا إذا صرفه الله تعالى، وقد قرّر ذلك الإمام<sup>(٤)</sup> بما قرّره، فليُراجَع وليتأمل.

وأصل «إِلَّا»: «إِنْ لَا» فهي مرَكَّبَةٌ من «إِنْ» الشرطية و«لَا» النافية كما أشرنا إليه، وقد أدغمت فيه التَّوْن باللام. و«أَصْبُ» من صَبَا يَصْبُو صَبْوً وَصَبُوءً: إذا مال إلى الهوى، ومنه الصَّبَا للريح المخصوصة؛ لأنَّ النفوس تميلُ إليها لطيب نسيْمِها ورَوْحِها. مضارعٌ مجزوم على أنّه جواب الشرط. والجملةُ الشرطية عطفتُ على قوله: «السجن أحبُّ»، وجيء بالأولى اسميّةً دون الثانية لأنَّ أَحَبَّيْتِ السَّجْنَ مما يدعونه إليه كانت ثابتةً مستمرةً، ولا كذلك الصَّرْفُ المطلوب.

(١) سنن الترمذي (٣٥٢٧)، وقال الترمذي: حديث حسن.

(٢) في تفسيره ٢٧٤/٤.

(٣) في الكشف ٣١٩/٢.

(٤) في تفسيره ١٨/١٣١-١٣٢.

وقرى: «أَصَبُّ»<sup>(١)</sup> من صَبِيتُ صَبَابَةً: إذا عشقت، وفي «البحر»: الصبابةُ إفراطُ الشوق، كأنَّ صاحبها ينصبُّ فيما يهوى<sup>(٢)</sup>. والفعل مضَمَّنٌ معنى الميل أيضاً ولذا عدِّي بإلى، أي: أصبُّ مانلاً إليهنَّ.

﴿وَأَكُنْ مِنَ الْبَهِيلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> أي: الذين لا يعملون بما يعلمون؛ لأنَّ مَنْ لا جدوى لعلمه فهو وَمَنْ لا يعلم سواءً، أو من السفهاء بارتكاب ما يدعونني إليه من القبائح؛ لأنَّ الحكيمَ لا يفعل القبيح، فالجهلُ بمعنى السفاهة ضدَّ الحكمة لا بمعنى عدم العلم، ومن ذلك قوله:

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنجهلَ فوقَ جَهْلِ الجاهلينا<sup>(٤)</sup>

﴿فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ﴾ أي: أجاب له على أبلغ وجوِّ دعاءه الذي تضمَّنَه قوله: «وَأَلَّا تصرف عني كيدهنَّ» إلخ، فإنه في قوَّة قوله: اصرفه عني، بل أقوى منه في استدعاء الصَّرف على ما علمت، وفي إسناد الاستجابة إلى الربِّ مضافاً إلى ضميره عليه السَّلام ما لا يخفى من إظهار اللطف، وزاد حُسْنَ موقع ذلك افتتاحُ كلامه عليه السلام بنداؤه تعالى بعنوان الرُّبُوبِيَّةِ.

﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾ حسبَ دعائه بأنْ ثَبَّتَهُ على العِصْمَةِ والعِفَّةِ، وحالَ بينه وبين المعصية.

﴿إِنَّهُ هُوَ السَّيِّعُ﴾ لدعاء المتضرِّعين إليه ﴿الْعَلِيذُ﴾<sup>(٥)</sup> بأحوالهم وما انطوَّث عليه نياتهم وبما يصلحهم، لا غيره سبحانه.

﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾ أي: ظهر للعزیز وأصحابه المتصدِّين للحلِّ والعقد ريشماً<sup>(٦)</sup> اكتفوا بأمر يوسف عليه السَّلام بالكتمان والإعراض عن ذلك ﴿وَمِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ﴾ الصَّارفة لهم عن ذلك البداء، وهي الشواهد الدَّالَّة على براءته عليه السَّلام وطهارته؛ من قدِّ القميص وقطعِ النِّساء أيديهنَّ. وعليهما اقتصر قتادة فيما أخرجه

(١) القراءات الشاذة ص ٦٤، والبحر ٣٠٧/٥.

(٢) البحر ٣٠٧/٥.

(٣) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، وهو في ديوانه ص ١١٧، وسلف ٣٧٩/٥.

(٤) في (م): ربما، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٢٧٤/٤، والكلام منه.

عنه ابنُ جرير<sup>(١)</sup>، وفيه إطلاقُ الجمعِ على اثنين، والأمرُ فيه هينٌ.

وعن مجاهدٍ الاختصارُ على القَدِّ فقط؛ لأنَّ القطعَ ليس من الشواهد الدَّالَّةِ على البراءة في شيءٍ<sup>(٢)</sup>، ويحملُ الجمعُ حيثُذُّ على التعظيم، أو «أل» على الجنسيَّةِ وهي تبطلُ معنى الجمعيَّةِ، كذا قيل، وهو كما ترى.

ووجَّه بعضهم عدَّ القطع من الشواهد بأنَّ حُسْنَه عليه الصلاة والسلام الفاتن للنساء في مجلسٍ واحد، وفي أوَّل نظرة، يدلُّ على فتنتها بالطريق الأولى، وأنَّ الطلبَ منها لا منه.

وعدَّ بعضهم استعصامَه عليه السلام عن النِّسوة إذ دعونه إلى أنفسهنَّ؛ فإنَّ العزيز وأصحابَه قد سمعوه وتيقَّنوه<sup>(٣)</sup> حتى صار كالشاهد لهم، ودلالةُ ذلك على البراءة ظاهرة. وأخرج ابنُ أبي حاتم وأبو الشيخ عن عكرمة قال: سألت ابنَ عباس رضي الله عنه عن الآيات، فقال: ما سألتني عنها أحدٌ قبلك، من الآيات: قدَّ القميص، وأثرها في جسده، وأثرُ السَّكين<sup>(٤)</sup>. فعَدَّ رضي الله عنه الأثر من الآيات ولم يذكرُ فيما سبق. ومن هنا قيل: يجوز أن يكونَ هناك آياتٌ غير ما ذُكر تُرك ذُكرها كما تُرك ذُكر كثير من معجزات الأنبياء عليهم السَّلام.

وفاعلُ «بدا» ضميرٌ يعود إمَّا للبداء مصدر الفعل المذكور، أو بمعنى الرأي كما في قوله:

لعلَّكَ والموعودُ حقٌّ لقاءُهُ      بدا لك في تلك القُلوص بداءُ<sup>(٥)</sup>

وإمَّا للسَّجن بالفتح المفهوم من قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ﴾.

(١) في تفسيره ١٣/١٤٨.

(٢) بعدها في (م): حيثُذُّ للتعظيم.

(٣) في (م): وتيقَّنوا به.

(٤) الدر المنثور ٤/١٨، وهو في تفسير ابن أبي حاتم ٧/٢١٣٩ دون قوله: وأثرها في جسده.

(٥) البيت لمحمد بن بشير الخارجي كما في الأغاني ١٦/١٢٣، ونسبه صاحب اللسان (بدا)

للشماخ، وهو في ملحقات ديوانه ص ٤٢٧، وذكره ابن الشجري في الأمالي ٢/٣٧،

وأبو حيان في البحر ٥/٣٠٧ دون نسبة. قوله: والموعود، أي: والأمر الموعود، أو يكون

الموعود مثل الوعد.



وجملة القسم وجوابه إمّا مفعولٌ لقولٍ مضمرٍ وقع حالاً من ضمير «هم»، وإلى ذلك ذهب المبرّد، وإما مفسّرةٌ للضمير المستتر في «بدا» فلا موضع لها.

وقيل: إنّ جملة «ليسجننه» جوابٌ لـ «بدا» لأنّه من أفعال القلوب، والعربُ تُجريها مجرى القَسَم وتتلّقها بما يتلقّى به.

وزعم بعضهم أنّ مضمون الجملة هو فاعل «بدا»، كما قالوا في قوله سبحانه: ﴿أَفَلَمْ يَدِّ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [طه: ١٢٨] وقوله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]: إنّ الفاعل مضمون الجملة، أي: كثرة إهلاكنا، وكيفية فعلنا.

وظاهرُ كلام ابن مالك في «شرح التسهيل» أنّ الفاعل في ذلك الجملة لتأويلها بالمفرد، حيث قال: وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز في باب المبتدأ، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وجمهورُ النُّحاة لا يجوزون ذلك كما حَقَّق في موضعه.

واختار المازني في الفاعل الوجه الأول، قيل: وحسّن: بدا لهم بداء، وإن لم يحسن: ظهر لهم ظهور؛ لأنّ البداء قد استعمل في غير المصدرية كما علمت.

واختار أبو حيّان<sup>(١)</sup> الوجه الأخير وكونه ضمير السّجن السابق على قراءة من فتح السين، والأولى كونه ضمير السّجن المفهوم من الجملة، أي: بدا لهم سجنه المحتوم قائلين: والله ليسجننه.

وكان ذلك البداء باستنزالي المرأة لزوجها، ومطاوعته لها، وحبه إيّاها، وجعله زمام أمره بيدها؛ روي أنه عليه السلام لما استعصم عنها ويشت منه، قالت للعزیز: إنّ هذا الغلام العبرانيّ قد فضحني في الناس، يخبرهم بأنّي راودته عن نفسه فأبى، ويصف الأمر حسبما يختار، وأنا محبوسةٌ محجوبةٌ، فإمّا أن تأذن لي فأخرج فأعتذر إلى الناس وأكذّبه، وإمّا أن تحبسّه كما أني محبوسة. فحُس.

(١) في البحر ٣٠٧/٥.

قال ابن عباس: إِنَّهُ أُمِرَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَحُوِّلَ عَلَى حِمَارٍ وَضُرِبَ مَعَهُ الطَّبْلُ، وَنُودِيَ عَلَيْهِ فِي أَسْوَاقِ مِصْرَ أَنَّ يَوْسُفَ الْعِبْرَانِيَّ رَاودَ سَيِّدَتَهُ، فَهَذَا جَزَاؤُهُ. وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه - كَمَا قَالَ أَبُو صَالِحٍ - كُلَّمَا ذَكَرَ هَذَا بَكَى.

وَأَرَادَتْ بِذَلِكَ تَحْقِيقَ وَعِيدِهَا، لِتَلِينِ بِهِ عَرِيكَتَهُ، وَتَنْقَادَ لَهَا قَرُونَتُهُ <sup>(١)</sup>، لَمَّا انْصَرَمَتْ حِبَالُ رَجَائِهَا عَنْ اسْتِتْبَاعِهِ بَعْرِضِ الْجَمَالِ بِنَفْسِهَا وَبِأَعْوَانِهَا.

وَقَرَأَ الْحَسَنُ: «لَتَسْجُنَنَّ» عَلَى صِيغَةِ الْخُطَابِ <sup>(٢)</sup>، بِأَنَّ خَاطِبَ بَعْضِهِمُ الْعَزِيزَ وَمَنْ يَلِيهِ، أَوِ الْعَزِيزَ وَحْدَهُ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ، أَوْ خَاطِبَ بِهِ الْعَزِيزَ وَمَنْ عِنْدَهُ مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ الْمُبَاشِرِينَ لِلْسَّجْنِ وَالْحَبْسِ.

﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾ <sup>(٣)</sup> قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِلَى انْقِطَاعِ الْمَقَالِ وَمَا شَاعَ فِي الْمَدِينَةِ مِنَ الْفَاحِشَةِ، وَهَذَا بَادِي الرَّأْيِ عِنْدَ الْعَزِيزِ، وَأَمَّا عِنْدَهَا فَحَتَّى يَذَلَّكَ السَّجْنُ وَيَسْخَرَهُ لَهَا، وَيَحْسَبُ النَّاسُ أَنَّهُ الْمَجْرَمُ.

وَقِيلَ: الْحَيْنَ هَاهُنَا خَمْسُ سِنِينَ. وَقِيلَ: بَلْ سَبْعَ. وَقَالَ مِقَاتِلٌ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُبِسَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً.

وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُجْزَمَ بِمَقْدَارٍ، وَإِنَّمَا يَجْزَمُ بِالْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ، وَالْحَيْنَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَقْتُ مِنَ الزَّمَانِ غَيْرُ مُحَدَّدٍ يَقَعُ عَلَى الْقَصِيرِ مِنْهُ وَالطَّوِيلِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي «شَرْحِ الْقَادِرِيَّةِ» <sup>(٤)</sup>. وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «عَتَى» بِإِبْدَالِ حَاءٍ «حَتَّى» عَيْنًا، وَهِيَ لُغَةٌ هُذِيلٌ، وَقَدْ أَقْرَأَ رضي الله عنه بِذَلِكَ إِلَى أَنْ كَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ رضي الله عنه أَنْ يُقْرَأَ بِلُغَةِ قَرِيشٍ «حَتَّى» بِالْحَاءِ <sup>(٥)</sup>.

﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ﴾ غُلَامَانِ كَانَا لِلْمَلِكِ الْأَكْبَرِ الرِّيَّانِ بْنِ الْوَلِيدِ؛

(١) أَي: نَفْسُهُ. اللِّسَانُ (قُرْن).

(٢) الْقُرَاءَاتُ الشَّاذَّةُ ص ٦٣، وَالْبَحْرُ ٣٠٧/٥.

(٣) هُو: الطَّرَازُ الْمَذْهَبُ فِي شَرْحِ قَصِيدَةِ الْبَازِ الْأَشْهَبِ، وَالْقَصِيدَةُ لِعَبْدِ الْبَاقِي الْعَمْرِيِّ فِي مَدْحِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى هَذَا الْكِتَابِ ضَمَّنَ كِتَابَ الْمُصَنَّفِ فِي الْمَقْدَمَةِ.

(٤) الْمُحْتَسَبُ ٣٤٣/١، وَالْبَحْرُ ٣٠٧/٥، وَذَكَرَ الْقِرَاءَةَ أَيْضًا ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي الْقُرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ ص ٦٣.

أحدهما خبأؤه وصاحبُ طعامه، والآخِرُ ساقيه وصاحبُ شرابه، وكان قد غضب عليهما الملكُ بسبب أن جماعةً من أشراف مصرَ أرادوا المكرَ بالملك واغتيالَه، فضمنوا لهما مالاً على أن يسمّاه في طعامه وشرابه، فأجابا إلى ذلك، ثم إنَّ الساقِي ندم فرجع عن ذلك، وقبل الخبَّازُ الرشوةَ وسمَّ الطعام، فلما حضر بين يدي الملك قال الساقِي: لا تأكل أيها الملكُ فإنَّ الطعامَ مسموم، وقال الخباز: لا تشربُ فإنَّ الشرابَ مسموم، فقال للساقِي: اشربه فشربه فلم يضرَّه، وقال للخباز: كُلْ من طعامك فأبى، فأطعم من ذلك لدابةً فهلكت، فأمر الملكُ بحبسهما، فاتفق أن أدخلا معه السِّجْنَ.

ولعلَّه إنما عبّرَ بـ «دخل» الظاهر في كون الدُّخول بالاختيار مع أنَّه لم يكن كذلك، للإشارة - على ما قيل - إلى أنَّهما لمَّا رأيا يوسف هان عليهما أمرُ السِّجْن<sup>(١)</sup>؛ لِمَا وقع في قلوبهما من محبَّته، و:

هوى كلِّ نفسٍ حيث حلَّ حبیبُها<sup>(٢)</sup>

فقد أخرج غيرُ واحد عن ابنِ إسحاق أنَّهما لمَّا رأياه قالا له: يا فتى، لقد والله أحبيناك حين رأيناك. فقال لهما عليه السَّلام: أنشدكما الله تعالى أن لا تحبَّاني، فوالله ما أحبَّني أحدٌ قطُّ إلا دخل عليَّ من حبه بلاء، لقد أحبَّني عمَّتِي فدخل عليَّ من حبه بلاء، ثمَّ أحبَّني أبي فدخل عليَّ من حبه بلاء، ثم أحبَّني زوجةُ صاحبي هذا فدخل عليَّ بحبِّها إياي بلاء، فلا تحبَّاني بارك الله تعالى فيكما. فأبيا إلا حبه ولفَّه حيث كان<sup>(٣)</sup>.

وقيل: عبّر بذلك لِمَا أنَّ ذكر «معه» يفيد اتِّصافه عليه السلام بما يُنسب إليهما، والمناسبُ في حقِّه نسبةُ الدُّخول، لمكان قوله عليه السلام: (رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ) لا الإدخال المفيد لسلب الاختيار، ولو عبّرَ بـ «أدخل» لأفاد ذلك

(١) في الأصل: كان عليهما أمر السِّجْن سهلاً.

(٢) وصدرة: هوى تذرَّف العيان منه وإنما، والبيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٦٩٥/٢.

(٣) في الأصل و(م): إلا حبه والله حيث كان، والمثبت من تفسير الطبري ١٣/١٥٤، وتفسير ابن أبي حاتم ٧/٢١٤٢، والخبر فيهما من طريق ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي نجيع عن مجاهد.

نسبة الإدخال إليه، فلم يكن بد من التعبير بالدخول ترجيحاً لجانبه عليه السلام. والظاهر أن «مع» تدل على الصُّحبة والمقارنة لفاعل الفعل في ابتداء تلبسه بالفعل، فتفيد أن دخولهما مصاحبين له، وأنهم سجنوا الثلاثة في ساعة واحدة.

وتُعقَّب بأن هذا منتقض بقوله سبحانه: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٤٤] حكاية عن بلقيس، إذ ليس إسلامها مقارناً لابتداء إسلام سليمان عليه السلام.

وأجيب بأن الحمل على المجاز هنالك للمصارف، ولا صارف فيما نحن فيه، فيحمل على الحقيقة. ويشهد لذلك ما ذكره الزمخشري في قوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [الصفات: ١٠٢] من أنه بيان متعلق بمحذوف لتعذر التعلق بـ «بلغ» أو «السعي» معنى أو لفظاً<sup>(١)</sup>.

وقال صاحب «الكشف»: إنه لا يتعين المحكي عنها لمعية الفاعل، فجاز أن يُراد: أسلمت لله ولرسوله مثلاً، وتقديم «مع» للإشعار بأنها كانت تظن أنها على دين قبل، وأنها كانت مسلمة فيما كانت تعبد من الشمس، فدل على أنه إسلام يعتد به من أثر متابعة نبيه، لا إسلام كالأول فاسد، وهذا معنى صحيح، حمل الآية عليه أولى، وإن حمل على معية الفاعل لم يكن بد من محذوف، نحو: مع بلوغ دعوته وإظهار معجزته؛ لأن فرق ما بين المعية ومطلق الجمع معلوم بالضرورة. اهـ.

وفرَّق بعضهم بين الفعل الممتد كالإسلام، وغيره كالدخول، بأن الأول لا يقتضي مقارنتهما في ابتدائه بخلاف الثاني، وهو - على ما قيل - راجع إلى الجمع وليس من المعية في شيء، على أنه حينئذ لا يحتاج إلى تأويل في آية ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ واختير أن المقارنة هي الأصل ولا يعدل عنها ما أمكنت. فتأمل.

وتأخير الفاعل عن المفعول لما مرَّ غير مرَّة من الاهتمام بالمقدم والتشويق إلى المؤخر؛ لיתمكَّن عند النفس حين وروده فضل تمكَّن، ولعلَّ تقديم الظرف على «السجن» لأنَّ الاهتمام بأمر المعية أشد من الاهتمام بأمره؛ لما أنَّها المنشأ لما كان.

(١) الكشف ٣/٣٤٧، وفيه: لا يصح تعلق «معه» بـ «بلغ» لاقتضائه بلوغهما معاً حد السعي، ولا بـ «السعي» لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، فبقي أن يكون بياناً، كأنه لما قال: فلما بلغ السعي، أي: الحد الذي يقدر فيه على السعي، قيل: مع مَنْ؟ فقال: مع أبيه.

وقيل: إنما قَدِّمَ لأنَّ تأخيرَه يُوهم أن يكون خبراً مقدِّماً على المبتدأ، وتكون الجملة حالاً من فاعل «دخل».

وتُعقَّب بأنَّ حاصلَ التركيب الأوَّل مصاحبةُ الفَتَيَّينِ له عند دخولهما، وحاصل الثاني مصاحبةُ الفَتَيَّينِ له عند دخوله، ويؤوَلُ الأمران إلى دخولهما ودخوله متصاحبين. فافهم.

والجملة على ما قيل: معطوفة على محذوفٍ ينساق إليه الذَّهن، كأنه قيل: فلما بدا لهم ذلك سجنوه ودخل معه... إلخ.

وقرئ: «السَّجَن» بفتح السين على معنى موضع السجن<sup>(١)</sup>.

﴿قَالَ﴾ استئنافٌ مبنيٌّ على سؤالٍ مَنْ يقول: ما صنعنا بعد ما دخلنا؟ فأجيب بأنَّه «قال» ﴿أَحَدُهُمَا﴾ وهو الشرايبي واسمه نبو ﴿إِنِّي أَرْنِي﴾ أي: رأيتُني في المنام، والتعبيرُ بالمضارع لاستحضار الصورة<sup>(٢)</sup> الماضية ﴿أَعَصُرُ خَمْرًا﴾ أي: عنباً، روي أنه قال: رأيتُ حَبْلَةً<sup>(٣)</sup> من كَرَمٍ حسنة لها ثلاثة أغصان فيها عناقيدُ عنب، فكنتُ أعصرها وأسقي الملك.

وسمَّاه بما يؤوَلُ إليه لأنَّ الخمرَ ممَّا لا يُعَصَّر؛ إذ عَصُرُ الشيء إخراجُ ما فيه من المائع بقوة، وكونُ العنب يؤوَلُ إلى الخمر ظاهر<sup>(٤)</sup>، وكون الذي يؤوَلُ إليه ماؤه لا جرؤه لا يضرُّ؛ لأنه المقصودُ منه فما عَدَّاه غيرُ منظورٍ إليه، فليس فيه تجوُّزان بالنَّظر إلى المتعارفِ فيه.

وقيل: الخمر بلغةُ غَسَّان اسمٌ للعنب. وقيل: في لغة أزد عمان<sup>(٥)</sup>.

(١) الإملاء ٣/ ٣٣٥-٣٣٦.

(٢) في (م): الصور، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٢٧٥/٤.

(٣) الحبلَة: القضيْب من الكرْم. الصحاح (حبل).

(٤) قوله: ظاهر، ليس في (م).

(٥) في (م): أذرْعان، وهو تصحيف، والمثبت من الأصل والمحَرَّر الوجيز ٢٤٣/٣، والبحر ٣٠٨/٥. وجاء في هامش الأصل و(م): قال المعتمر: لقيت أعرابياً يحمل عنباً في وعاء، فقلت: ما تحمل؟ قال: خمرأ. أراد العنب. اه منه.

وقرأ أبيّ وعبدُ الله: «أعصر عبأ»<sup>(١)</sup> قال في «البحر»: وينبغي أن يُحملَ ذلك على التفسير لمخالفته لسوادِ المصحف، والثابتُ عنهما بالتواتر قراءتهما: «أعصر خمرأ»<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وقد أخرج القراءة كذلك عن الثاني البخاري في «تاريخه» وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه من طرق. وذكروا أنه قال: والله لقد أخذتها من رسولِ الله ﷺ هكذا<sup>(٣)</sup>، فافهم.

وقال ابنُ عطية: يجوز أن يكونَ وصف الخمر بأنها معصورة؛ لأنَّ العصرَ من أجلها<sup>(٤)</sup>. فليس ذلك من مجازِ الأول، والمشهورُ أنه منه.

والخمر كما قال الفراء: مؤنثة وربما ذُكرت<sup>(٥)</sup>. وعن السجستاني أنه سمع التذكير ممن يُوثق به من الفصحاء<sup>(٦)</sup>.

ورأى الحُلُمِيَّة جرت مجرى أفعالِ القلوب في جواز كونِ فاعلها ومفعولها ضميرَيْن متَّحدي المعنى، ولا يجوز ذلك في غير ما ذكر، فلا يقال: أَضْرَبْنِي، ولا أَكْرِمْنِي، وحاصله: أرى نفسي أعصرُ خمرأ.

﴿وَقَالَ الْآخَرُ﴾ وهو الخَبَّاز واسمه مجلث<sup>(٧)</sup> ﴿إِنِّي أَرِنِّي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾ وفي مصحف ابنِ مسعود: «ثريدا» ﴿تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾ وهذا كما قيل أيضاً: تفسير لا قراءة<sup>(٨)</sup>.

(١) المحتسب ٣٤٣/١، والبحر ٣٠٨/٥.

(٢) البحر ٣٠٨/٥.

(٣) التاريخ الكبير ٢٧٤-٢٧٥، وتفسير الطبري ١٣/١٥٤، وتفسير ابن أبي حاتم ٧/٢١٤٢، والكلام من الدر المنثور ٤/١٩.

(٤) المحرر الوجيز ٣/٢٤٤.

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ص ١٨، وقوله: والخمر، ساقط من (م).

(٦) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٥.

(٧) في هامش الأصل و(م): وقيل: اسم الفتيين راشان ومرطش، وقيل: سرهم وشهرهم. اهـ منه. وينظر التعريف والإعلام للسهيلى ص ٨١، وتفسير الطبري ١٣/١٥١-١٥٢، وتفسير القرطبي ١١/٢٤٥-٣٤٦.

(٨) البحر ٣٠٨/٥.

روي أنه قال: رأيتُ أني أخرج من مطبخة الملك وعلى رأسي ثلاث سلالٍ فيها خبزٌ والطير تأكلُ من أعلاه.

والخبز معروف، وجمعه أخباز، وهو مفعول «أحمل»، والظرف متعلق بـ «أحمل»، وتأخيرُه عنه لِمَا مرَّ، وقيل: متعلق بمحذوف وقع حالاً منه. وجملة «تأكل» إلخ صفةٌ له، أو استئنافٌ مبنيٌّ على السؤال.

﴿بَنَيْنَا﴾ أي: أخبرنا ﴿بِتَأْوِيلِهِ﴾ بتعبيره وما يؤولُ إليه أمرُه، والضمير للرؤيتين بتأويل: ما ذكر، أو: ما رأيي، وقد أجري الضمير مجرى «ذلك» بطريق الاستعارة، فإنَّ اسمَ الإشارة يُشار به إلى متعدّد<sup>(١)</sup> كما مرَّت الإشارة إليه غيرَ مرة، هذا إذا قالاه معاً، أو قاله أحدهما من جهتهما معاً، وأمّا إذا قاله كلٌّ منهما إثرَ ما قصَّ ما رآه، فالمرجعُ غيرُ متعدّد، ولا يمنع من هذا الاحتمال صيغةُ المتكلّم مع الغير؛ لاحتمال أن تكون واقعةً في الحكاية دون المحكي، على طريقة قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَا الرُّسُلَ كُلَّوْنَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] فإنهم لم يخاطبوا دفعةً، بل خُوطب كلٌّ منهم في زمانه<sup>(٢)</sup> بصيغة مفردة خاصّة به.

﴿إِنَّا نَرَاكَ﴾ تعليلٌ لعرض رؤياهما عليه واستفسارهما منه عليه السّلام، أي: إنّنا نعتقدك ﴿بِمِنِّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿٣٦﴾ أي: من الذين يُحسنون تأويلَ الرؤيا، لِمَا رآياه يقصُّ عليه بعضُ أهل السّجن رؤياه فيؤولُها لهم تأويلاً حسناً، وكان عليه السّلام حين دخل السّجن قد قال: إِنِّي أَعْبُرُ الرُّوْيَا وَأَجِيدُ.

أو: من العلماء، كما في قول عليّ كرم الله تعالى وجهه: قيمة كلِّ امرئٍ ما يحسنُه. وذلك لِمَا سمعاه يذكرُ للنّاس ما يدلُّ على علمه وفضله؛ أخرج ابنُ أبي حاتم وغيره عن قتادة قال: لِمَا انتهى يوسف إلى السّجن، وجد فيه قومًا قد

(١) جاء في هامش الأصل و(م): والسر في المصير إلى هذا الإجراء بعد التأويل أن الضمير إنما يتعرض لنفس المرجع من حيث هو، من غير تعرّض لحالٍ من أحواله، فلا ينبغي تأويله بأحد الاعتبارين إلا بإجرائه مجرى اسم الإشارة الذي يدل على المشار إليه بالاعتبار الذي جرى عليه الكلام فتأمل، قاله أبو السعود. اهـ منه. والكلام في تفسير أبي السعود ٢٧٥/٤، وفيه: فلا يتسنى تأويله، بدل: فلا ينبغي تأويله.

(٢) في (م): زمان، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٢٧٦/٤.

انقطع رجائهم، واشتدَّ بلاؤهم، وطال حزنهم، فجعل يقول: أبشروا واصبروا تُؤجروا إِنَّ لهذا لأجراً. فقالوا: يا فتى، بارك الله تعالى فيك، ما أحسن وجهك وأحسنَ خُلقك وخُلقك! لقد بُورك لنا في جوارك، ما نحبُّ أنَّا كنَّا في غير هذا منذ حبسنا<sup>(١)</sup> لِمَا تخبرنا من الأجر والكفَّارة والطَّهارة، فمن أنت يا فتى؟ قال: أنا يوسفُ بنُ صفِّيَّ الله تعالى يعقوبُ بنِ ذبيح الله تعالى إسحاق بنِ خليل الله تعالى إبراهيم. فقال له عاملُ السَّجن: يا فتى، لو استطعتُ خَلَّيتُ سبيلك، ولكن سأُحسِنُ جِوارَكَ، فكن في أيِّ بيوت السَّجن شئت<sup>(٢)</sup>.

أو: من المحسنين إلى أهل السَّجن، أي: فأُحسِنُ إلينا بكشفِ غمِّتنا إن كنت قادراً على ذلك. وإلى هذا ذهب الضَّحَّاك؛ أخرج سعيدُ بنُ منصور والبيهقي وغيرهما عنه أَنَّهُ سُئِلَ: ما كان إحسانُ يوسف؟ فقال: كان إذا مرضَ إنسانٌ في السَّجن قام عليه، وإذا ضاق عليه مكانٌ أوسعَ له، وإذا احتاج جَمَعَ له<sup>(٣)</sup>.

﴿قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُزْقَانِيزُ﴾ في الحبس حَسَبَ عادتكما المَطرَدة ﴿إِلَّا نَبَاتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ استثناء مفرَّغ من أعمِّ الأحوال، أي: لا يأتِيَكُمَا طعام في حالٍ من الأحوال إلا حال ما نَبَاتَكُمَا به بأنْ بَيَّنْتُ لَكُمَا ماهيته وكيفيته وسائر أحواله ﴿قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ وحاصله: لا يأتِيَكُمَا طعامٌ إلا أخبرتُكما قبل إتيانه إياكما بأنَّه يأتِيَكُمَا طعامٌ من صفته كيت وكيت، وإطلاق التأويل على ذلك - مع أنَّ حقيقته في المشهور تفسير الألفاظ المراد منها خلافاً للظاهر ببيان المراد - بطريق الاستعارة، فإنَّ ذلك يشبه تفسير المشكل، أو أنه بالنسبة إلى الطعام المبهم بمنزلة التأويل بالتأويل والنسبة إلى ما رُئي<sup>(٤)</sup> في المنام وشبيهه له. ويحسنُ هذه الاستعارة ما في ذلك من المشاكلة لِمَا وقع في عبارتهما من قولهما: «نَبَّأْنَا بِتَأْوِيلِهِ».

(١) في الأصل و(م): جئنا، والمثبت من المصادر على ما يأتي.

(٢) لم نقف عليه بهذا اللفظ في تفسير ابن أبي حاتم، وأخرجه الطبري ١٣/١٥٧-١٥٨، وعزاه السيوطي في الدر ٤/١٩ للطبري وأبي الشيخ. والمشهور أن الذبيح على الصحيح هو إسماعيل عليه السلام، وليس إسحاق عليه السلام.

(٣) سنن سعيد بن منصور (١١٢٤ - تفسير)، وشعب الإيمان (٩٥٧٩).

(٤) جاءت هذه العبارة في تفسير أبي السعود بلفظ: ... بمنزلة التأويل بالنظر إلى ما رُئي ...



وكونُ المراد بالتأويل الأمر الآيلَ لا المآلَ، بناءً على أنَّه في الأصل جعلُ شيءٍ آيلاً إلى شيءٍ آخر، وكما يجوز أن يُراد به الثاني يجوز أن يُراد به الأوَّل، ويكون المعنى: إلَّا نبأْتُكما بما يؤوُلُ إليه من الكلام والخبر المطابق للواقع = في غاية البُعد، بل لا يكاد يلتفتُ إليه كما لا يخفى على المُنصف.

وكأنَّه عليه السلام أراد أن يعرضَ عليهما التوحيدَ ويزيِّنَ لهما، ويقبِّحَ لهما الشُّركَ بالله تعالى قبل أن يجييهما عمَّا سألاه من تعبير رؤياهما، ثمَّ يجييهما عن ذلك. وهذه طريقةٌ على كلِّ ذي عقلٍ أن يسلكها مع الجَهْلَةِ والفَسَقَةِ إذا استفتاه واحدٌ منهم، أن يقدمَ الإرشادَ والنصيحةَ أولاً ويدعوه إلى ما هو أولى به وأوجبُ<sup>(١)</sup> عليه مما استفتى فيه، ثمَّ يُفتيه. ولعلَّ ذلك كان مفترضاً عليه عليه السَّلام، فوصف نفسه أولاً بما هو فوق عِلْمِ العلماء، وهو الإخبار بالمغيَّبات، وجعله تخلصاً لِمَا أراد، كالتخلُّصات المعروفة عندهم، فإنَّ الإخبارَ بالغيب يناسبُ ما سألاه من تأويل رؤياهما، وأنَّ مَنْ كان هكذا لا محالة يكون بغيره<sup>(٢)</sup> صادقاً، ويقوِّي أمرَ المناسبة تخصيصُ الطعام بالذِّكر من بين سائر المغيَّبات كما لا يخفى، ويناسب ما أراده من الدَّعوة إلى التوحيد؛ لأنَّه ثبت صدقُه ونبوَّتُه وكونُه من المرتضين عند الله تعالى الصَّادقين في أقوالهم وأفعالهم، وفي حكاية الله تعالى ذلك إرشادٌ لمن كان له قلب. وقد أدمج فيه أنَّ وصفَ العالم نفسه ليُنتفع به لا يحرم، ولا يعدُّ ذلك من التَّركية المحظورة.

وإلى ما ذكرنا من حَمْلِ الإتيان على الإتيان في اليقظة ذهب غيرُ واحد من الأجلَّة، ورُوي عن ابن جريج. وحَمَلَه بعضهم على الإتيان مناماً؛ قال السُّدِّي وابنُ إسحاق: إنَّه عليه السَّلام لمَّا علم من رؤية الخَبَّاز أنه يُقتل أخذ في حديث آخر تنسيةً لهما أمر المنام، وطماعيةً في إيمانهما ليأخذَ المقتول بحظِّه من الإيمان وتسلمَ له آخرته، فقال بعظيم عِلْمِه بالتعبير: إنَّه لا يجيئكما طعامٌ في نومكما تريان أنَّكما تُرزقانه إلَّا أعلمتُكما بما يؤوُلُ إليه أمرُه في اليقظة قبل أن يظهر ذلك. ولا يخفى أنَّ حديث الطَّماعية المذكورة مما لا بأس، إلَّا أنَّ حديث التَّنسية لا يخلو عن منع.

(١) في (م): وأوجه، والمثبت من الأصل والكشاف ٢/ ٣٢٠.

(٢) في الأصل: تعبيره.

وجاء في رواية أخرى عن ابن جُرَيْجٍ أخرجها ابنُ جَرِيرٍ وابن المنذر وغيرهما عنه ما يَقْرُبُ من هذا الحديث من وجوه، فَإِنَّه قال: إنه عليه السلام كره العبارةَ لهما، فأجابهما بأنَّ له علماً بما يأتيهما من الطعام، ولم يصرِّح بما تدلُّ عليه رؤياهما شفقةً على الهالك منهما، وكان الملك إذا أراد قَتْلَ إنسان صنع له طعاماً معلوماً فأرسل به إليه، فلمَّا لم يكتفيا بذلك وطلبا منه التعبيرَ أيضاً دعاهما إلى التوحيد كراهةً للعبارة أيضاً، فلمَّا لم يكتفيا عبَّرَ لهما وأوضح ما تدلُّ عليه رؤياهما<sup>(١)</sup>. وهو كما ترى.

وأيُّ ما كان فالضميرُ في «تأويله» يعود على الطعام، وجوِّز عودُه على ما قصَّاه عليه من الرؤيتين على معنى: لا يأتيكما طعامٌ تُرزقانه حسبَ عادتكما إلَّا أخبرتكما بتأويل ما قصصتُما عليَّ قبل أن يأتيكما ذلك الطعامُ المؤقَّت، والمرادُ الإخبارُ بالاستعجال بالتَّنبئة<sup>(٢)</sup>. وفيه أَنه خلافُ الظاهر مع أنَّ الإخبار بالاستعجال مما ليس فيه كثيرٌ مناسِبةٍ لِمَا هو بصَدَدِهِ.

وقد يقال: يجوز عودُ الضمير إلى ما قصَّاه، ويكون المرادُ من الطَّعام المرزوق ما رآياه في المنام. ولا يخفى ما فيه أيضاً، لكنَّ التأويل على هذين الوجهين لا يحتاجُ إلى التأويل بل يُراد منه ما أريد من تأويله في كلامهما.

وكذا الضمير المستتر في «يأتيكما» يعود على الطعام، وعودُه على التأويل وإن كان أقربَ بعيدٌ.

ثمَّ إنه عليه السلام أخبرهما بأنَّ عِلْمَه ذلك ليس من علوم الكهنة والمنجمين، بل هو فضلُ إلهيٍّ يؤتبه مَنْ يشاء فقال: ﴿ذَلِكُمَا﴾ ويروى أَنهما قالَا له: من أين لك ما تدَّعيه من العِلْم، وأنتَ لستَ بكاهنٍ ولا منجمٍ؟! وقيل: قالَا: إنَّ هذا كهانةٌ أو تنجيمٌ. فقال: «ذَلِكُمَا»<sup>(٣)</sup> أي: ذلك التأويلُ والكشفُ عن المغيبات، ومعنى

(١) تفسير الطبري ١٣/١٦١، وعزاه لابن المنذر السيوطي في الدر ١٩/٤.

(٢) جاء في هامش الأصل (و)م: قال في إرشاد العقل السليم في الاعتراض عليه: وأنت خير بأن النظم الكريم ظاهر في تعدُّ إتيان الطعام والإخبار بالتأويل وتجديدهما، وأن المقام مقام إظهار فضله في فنون العلوم بحيث يدخل في ذلك رؤياهما دخولاً أوَّلِيًّا. اه فافهم. اه منه. والكلام في تفسير أبي السعود ٢٧٦/٤.

(٣) ما بين حاصرتين من تفسير أبي السعود ٢٧٧/٤.

البعْدِ فِي «ذَلِكَ» للإشارة إلى بُعد منزلته وعلو درجته ﴿مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ بالوحي، أو بنحو ذلك ممّا يحصل به العلم كما يكون للأولياء أهل الكشف عليهم السلام، واقتصر بعضهم على الأوّل وأدّعى أنّ الآية دليلٌ على أنّه عليه السلام كان إذ ذاك نبياً، وإيّا ما كان فالمراد: إنّ ذلك بعضٌ مما علّمه الله تعالى، أو من ذلك الجنس الذي لا يناله إلا الأصفياء، ولقد دلّهما بذلك على أنّ له علوماً جمّةً، ما سمعاه قطرةً من تيارها وزهرةً من أزهارها.

وقوله: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ استئناف وقع جواباً عن سؤال نشأ ممّا تقدّم وتعليلاً له، كأنّه قيل: لماذا علّمك ربك تلك العلوم الجليلة الشّان؟ فقال: لأنّي تركت دين الكفرة<sup>(١)</sup> الذي اجتمعوا عليه من الشّرك وعبادة الأوثان.

وقيل: تعليلٌ للتعليم الواقع صلّة. وهو يؤدّي إلى معنى أنّه ممّا علّمني ربّي لهذا السبب دون غيره، وليس بمراد.

وقيل: لمضمون الجملة الخبريّة. وفيه أنّ ما ذكر ليس بعلة لكون التأويل المذكور بعضاً ممّا علّمه ربّه، أو لكونه من جنسه، بل لنفس التعليم.

والمراد بالشّرك الامتناعُ فإنّه لم يتلوّث بتلك قطّ كما يُفصح عنه ما يأتي من كلامه عليه السلام قريباً إن شاء الله تعالى، لكن عبّر به عن ذلك استجلاباً لهما لأنّ يتركا تلك الملة التي هم عليها على أحسن وجه.

والتعبير عن كفرهم بالله تعالى بسلب الإيمان به سبحانه للتنخيص على أنّ عبادتهم له تعالى مع عبادة الأوثان ليس بإيمان به تعالى كما يزعمونه. وأراد بأولئك القوم المتّصفين بعنوان الصّلة حيث كانوا، وقيل: أهل مصر فإنّهم كانوا عبدةً إذ ذاك.

﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ﴾ وما فيها من الجزاء ﴿هُمْ كَافِرُونَ﴾<sup>(٧)</sup> أي: على الخصوص دون غيرهم من الكنعانيين الذين هم على ملة إبراهيم عليه السلام، على ما يفيدّه توسيط ضمير الفضل هنا عند البعض، وذكر أنّ تقديم الضمير للتخصيص وتكريره للتأكيد، ولعلّه إنما أكّد إنكارهم للمعاد لأنّه كان أشدّ من إنكارهم للمبدأ، فتأمل.

﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي ابْرِهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ داخلٌ في حيزِ التعليل، كأنه قال: إنما فزت بما فزت بسبب أنني لم أتَّبِعْ مِلَّةَ قوم كفروا بالمبدأ والمعاد، وأتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبائي الكرام المؤمنين بذلك. وإنَّما قاله عليه السلام ترغيباً لصاحبيه في الإيمان والتوحيد، وتنفيراً لهما عما كانا عليه من الشُّرك والضلال، وقَدَّم ذِكْرَ تركه لمِلَّتِهِمْ على ذِكْرِ اتِّباعه لِمِلَّةِ آبائِهِ عليهم السلام؛ لأنَّ التَّخْلِيَةَ مُقَدِّمَةٌ على التَّحْلِيَةِ.

وجَوَّزَ بعضُهم أن لا يكون هناك تعليلٌ، وإنَّما الجملة الأولى مستأنفةٌ ذُكرت تمهيداً للدَّعوة، والثانية إظهاراً لأنَّه من بيتِ النبوة لتَقَوَّى الرِّغبةُ فيه، وفي كلام أبي حيان<sup>(١)</sup> ما يقتضي أنَّه الظاهر، وليس بذلك.

وقرأ الأشهبُ العقيليُّ والكوفيون: «آبائي» بإسكان الياء<sup>(٢)</sup>، وهي مرويةٌ عن أبي عمرو<sup>(٣)</sup>.

﴿مَا كَانَتْ﴾ ما صحَّ وما استقام، فضلاً عن الوقوع ﴿لَنَا﴾ معاشر<sup>(٤)</sup> الأنبياء لقوَّة نفوسنا. وقيل: أي: أهل هذا البيتِ لوفور عناية الله تعالى بنا ﴿أَنْ تُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ أي: شيئاً أيَّ شيءٍ كان، من مَلَكٍ، أو جَنِّيٍّ، أو إنسيٍّ، فضلاً عن الصَّنم الذي لا يسمع ولا يُبصر. ف «من» زائدةٌ في المفعول به لتأكيد العموم. ويجوز أن يكونَ المعنى: شيئاً من الإِشْرَاق قليلاً كان أو كثيراً، فيُراد من «شيء» المصدرُ وأمرُ العموم بحاله، ويلزم من عموم ذلك عمومُ المتعلقات.

﴿ذَلِكَ﴾ أي: التوحيدُ المدلولُ عليه بنفي صحَّة الإِشْرَاق<sup>(٥)</sup> ﴿مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا﴾ أي: ناشئٌ من تأييده لنا بالنبوة والوحي بأقسامه، والمرادُ أنه فَضْلٌ علينا بالذَّاتِ ﴿وَعَلَى النَّاسِ﴾ بواسطتنا ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾<sup>(٦)</sup> أي:

(١) في البحر ٣٠٩/٥.

(٢) التيسير ص ١٣١، والنشر ٢٩٧/٢ عن الكوفيين، وهم عاصم وحزمة والكسائي وخلف، وهي قراءة يعقوب من العشرة.

(٣) البحر ٣٠٩/٥، وهي خلاف المشهور عنه، فقد قرأ هو وباقي العشرة بفتح الياء.

(٤) في هامش الأصل و(م): قيل: يراد معاشر الأنبياء، ويعتبر التغليب بناءً على عدم نبوته عليه السلام إذ ذاك. وهو كما ترى. اهـ منه.

(٥) في (م): الشرك.

لا يوحّدون، وحيث عبّر عن ذلك بذلك العنوان عبّر عن التوحيد الذي يوجبه بالشكر؛ لأنّه مع كونه من آثار ما ذكر من التأييد شكرُ الله عزَّ وجلَّ.

ووضع الظاهر موضع الضمير الراجع إلى «الناس» لزيادة التوضيح والبيان، ولقطع توهم رجوعه إلى مجموع الناس وما كنّى عنه بـ «نا» الموهم لعدم اختصاص غير الشاكر بالناس، وفيه من الفساد ما فيه.

وجوّز أن يكون المعنى: ذلك التوحيد ناشئ من فضل الله تعالى علينا، حيث نصب لنا أدلّة ننظر فيها ونستدلُّ بها على الحق، وقد نصب مثل تلك الأدلّة لسائر الناس أيضاً من غير تفاوت، ولكن أكثرهم لا ينظرون ولا يستدلّون بها اتّباعاً لأهوائهم، فيبقون كافرين غير شاكرين. والفضل على هذا عقليّ، وعلى الأوّل سمعيّ.

وجوّز المولى أبو السعود أن يقال: المعنى: ذلك التوحيد من فضل الله تعالى علينا، حيث أعطانا عقولاً ومشاعر نستعملها في دلائل التوحيد التي مهدّها في الأنفس والآفاق، وقد أعطى سائر الناس أيضاً مثلها، ولكن أكثرهم لا يشكرون، أي: لا يصرفون تلك القوى والمشاعر إلى ما خلقت هي له، ولا يستعملونها فيما ذكر من أدلّة التوحيد الآفاقية والآنفسية والعقلية والنقلية<sup>(١)</sup>. انتهى.

ولك أن تقول: يجوز أن تكون الإشارة إلى ما أشير إليه بـ «ذلكما»، ويراد منه ما يُفهم مما قبل من علّمه بتأويل الرؤيا، و«من» في قوله «من فضل الله» تبعيضية، ويكون قد أخبر عنه أولاً بأنه مما علّمه إياه ربّه، وثانياً بأنه بعض فضل الله تعالى عليه وعلى آبائه بالذات، وعلى الناس بواسطتهم؛ لأنهم يغفرون لهم رؤياهم فيكشفون لهم ما أبهم عليهم، ويؤايلون عنهم ما أشغل أذهانهم، مع ما في ذلك من النفع الذي لا يُنكره إلا نائم أو مُتناوم. ومن وقف على ما ترتّب على تعبير رؤيا الملك من النفع الخاصّ والعامّ لم يشكّ في أن علم التعبير من فضل الله تعالى على الناس ولكن أكثرهم لا يشكرون فضل الله تعالى مطلقاً، أو فضله عليهم بوجود من يرجعون إليه في تعبير رؤياهم. ويكون ذلك نظير قولك لمن سألك عن زيد:

(١) تفسير أبي السعود ٢٧٨/٤.

ذلك أخي ذلك حبيبي، لكنّه وسَط هاهنا ما وسَط وتفنّن في التعبير، فأتى باسم الإشارة أولاً مقروناً بخطابهما ولم يأت به ثانياً كذلك، وأتى بالربّ مضافاً إلى ضميره أولاً وبالاسم الجليل ثانياً.

ويجوز أن يكون المشارُ إليه في الموضوعين الإخبارَ بالمغيبات مطلقاً، والكلامُ في سائر الآية عليه لا أظنّه مشكلاً.

وعلى الوجهين لا ينافي تعليلُ نيلِ تلك الكرامة بتركه ملّة الكفّرة واتباعه ملّة آبائه الكرام الإخبارُ بأنّ ذلك من فضل الله تعالى عليه وعلى مَنْ معه كما لا يخفى. نعم إنّ حملَ الإشارة على ما ذكر، وتوجيه الآية عليه بما وُجّهت لا يخلو عن بُعد. ومن الناس مَنْ جعلَ الإشارةَ إلى النبوة، وفيه ما فيه أيضاً.

هذا وأوجب الإمام<sup>(١)</sup> كونَ المراد في قوله: «لا يشكرون»: لا يشكرون الله تعالى على نعمة الإيمان، ثم قال: وحكي أنّ واحداً من أهل السنّة دخل على بشر بن المعتز<sup>(٢)</sup>، فقال: هل تشكرُ الله تعالى على الإيمان أم لا؟ فإن قلت: لا، فقد خالفت الإجماع، وإن شكرته فكيف تشكره على ما ليس فعلاً له؟! فقال بشر: إنّنا نشكره على أن أعطانا القُدرة والعقل والآلة، وأما أن نشكره على الإيمان مع أنه ليس فعلاً له فذلك باطل! وصعب الكلام على بشر، فدخل عليهم ثمامة بن الأشرس<sup>(٣)</sup>، فقال: إنا لا نشكرُ الله تعالى على الإيمان، بل الله تعالى يشكره علينا<sup>(٤)</sup> كما قال سبحانه: ﴿فَأُولَٰئِكَ كَانَتْ عَلَيْهِمْ مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩]. فقال

(١) في تفسيره ١٣٨/١٨-١٣٩.

(٢) هو شيخ المعتزلة، أبو سهل الكوفي ثم البغدادي، كان أخبارياً شاعراً متكلماً، له: تأويل المتشابه، والرد على الجهال، والعدل، وأشياء لم نرها والحمد لله، مات سنة (٢١٠هـ). السير ٢٠٣/١٠.

(٣) أبو معن النيميري البصري المتكلم، من رؤوس المعتزلة، كان نديماً ظريفاً صاحب مِلح اتصل بالرشيد ثم بالمأمون، وروى عنه تلميذه الجاحظ، من ضلالاته قوله بأن المقلّدين من أهل الكتاب وعبيد الأوثان لا يدخلون النار، وأن أطفال المؤمنين لا يدخلون الجنة، بل يصير الجميع تراباً. السير ٢٠٣/١٠.

(٤) كذا في الأصل و(م)، والذي في تفسير الرازي: يشكرنا عليه، ومثله في الباب لابن عادل ١٠٤/١١ نقلاً عن الرازي.

بشر: لما صُعب الكلام سَهِّل. وتعقَّب ذلك عليه الرَّحمة بأنَّ الذي التزمه ثَمَامَةٌ باطلٌ وهو على طَرَفِ الثُّمامِ بنصِّ هذه الآية؛ لأنَّه سبحانه يَبَيِّنُ فيها أنَّ عدمَ الإِشراكِ من فَضْلِ الله تعالى، ثم يَبَيِّنُ أنَّ أكثرَ الناسِ لا يشكرون هذه النِّعمة، وقد ذكر سبحانه ذلك على سبيلِ الذَّمِّ، فدلَّ على أنه يجب على كلِّ<sup>(١)</sup> مؤمن أن يشكر الله تعالى على الإيمان لئلاَّ يدخل في الذَّمِّ، وحينئذٍ تَقْوَى الحِجَّةُ وتكُمُلُ الدِّلالة. اهـ. ولعلَّ الوجه في الآية ما تقدَّم، فليفهم.

﴿يَصْحَجِي السِّجْنَ﴾ أي: يا صاحبيِّ فيه، إلَّا أنه أضيف إلى الظرف توسُّعاً كما في قولهم: يا سارقَ اللَّيْلَةِ أهلَ الدَّارِ. ولعلَّه إنَّما ناداهما بعنوان الصُّحبة في مدار الأَشْجانِ ودارِ الأَحْزانِ التي تصفو فيها المودَّةُ وتتمحَّضُ النَّصيحةُ لِيُقْبَلَ عليه وَيَقْبَلَ مقالته.

ويجوز أن يُراد بالصُّحبة السُّكنى، كما يقال: أصحابُ النارِ وأصحابُ الجَنَّةِ لِملازمتهم لهما، والإضافةُ من باب إضافة الشَّيءِ إلى شبه المفعول عند أبي حَيَّان<sup>(٢)</sup> وإلى المفعول عند غيره، ولا اتِّساع في ذلك.

وقيل: بل هناك اتِّساع أيضاً، وأنَّه أضافهما إلى السِّجْنِ دونَه لكونهما كافِرَيْنِ. وفيه نظر.

ولعل في ندائهما بذلك على هذا الوجه حتّاً لهما على الإقرار بالحقِّ، كأنه قال لهما: يا ساكني هذا المكان الشَّاقِّ والمحلَّ الضَّنْكَ إنِّي ذاكرٌ لكم أمراً، فقولوا الحقَّ فيه ولا تزيغوا عن ذلك؛ فأنتم تحت شدَّةٍ ولا ينبغي لمن كان كذلك أن يزيغَ عن الحقِّ. وإنَّما حُمِلَ الصَّاحِبُ على ما سمعتُ لأنَّ صاحبَ السِّجْنِ في الاستعمال المشهور السَّجَّانُ أو المَلِكُ.

والنداء بـ «يا» بناء على الشائع من أنَّها للبعيد<sup>(٣)</sup>؛ للإشارة إلى غَفْلتهما وهِمَّانَهما في أودية الضَّلَالِ. وقد تَلَطَّفَ عليه السلام بهما في ردِّهما إلى

(١) قوله: كل، ساقط من (م).

(٢) البحر ٣١٠/٥.

(٣) جاء في هامش الأصل و(م): والحق أنها للنداء مطلقاً بعيداً كان المنادى أو قريباً. اهـ منه.

الحق وإرشادهما إلى الهدى، حيثُ أبرزَ لهما ما يدلُّ على بطلان ما هما عليه بصورة الاستفهام حتَّى لا تنفرَ طباعُهما من المفاجأة بإبطال ما أَلْفاه دهرًا طويلًا، ومضت عليه أسلافهما جيلًا فجيلًا، فقال:

﴿أَرَبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾ متعدّدون متكثرُونَ يَسْتَعِيدُكُمَا مِنْهُمَا هَذَا وَهَذَا، والكلامُ على ما صرَّح به أبو حَيَّان<sup>(١)</sup> على حذفِ مضافٍ، أي: أعبادةُ أربابٍ متفرِّقين ﴿خَيْرٌ﴾ لكما ﴿أَمِ اللَّهِ﴾ أي: أم عبادةُ الله سبحانه ﴿أَلَوْحِدُ﴾ المنفردُ بالالوهية ﴿أَلْفَهَّارُ﴾ الغالبُ الذي لا يغالبه أحدٌ جلَّ وعلا، وهو أولى مما قاله الخطابيُّ من أنَّه الذي قهر الجبابرة بالعقوبة، والخلق بالموت.

وذكر الزمخشريُّ أنَّ هذا مثلُ ضربٍ لعبادة الله تعالى وحده ولعبادة الأصنام<sup>(٢)</sup>.

واعترضه القُطْبُ بأنَّ ذلك إنَّما يصحُّ لو نُسبا تارةً إلى أربابٍ شتَّى وأخرى إلى ربٍّ واحد، كما في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ الآية [الزمر: ٢٩]، لكنَّهما نُسبا إلى «أرباب» وإلى «الله» تعالى، فكيف يكون مثلاً؟ وأجاب بأنَّه يفسَّر «الله» ربُّ واحد؛ لأنَّه في مقابلة «أرباب»، وإنَّما عبر عن ربٍّ واحدٍ بالله تعالى لانحصاره فيه جلَّ جلاله.

وقال الطَّبِيبُ أيضاً: إنَّ في ذلك إشكالاً؛ لأنَّ الظاهر من الآية نفْيُ استواء الأصنام وعبادتها بالله تعالى وعبادته، فأين المثل؟ ثم قال: لكن التقدير: أساداتُ شتَّى تَسْتَعِيدُ مملوكاً واحداً خيراً من سيِّدٍ واحدٍ قَهَّارٍ، فَوَضَعَ موضعَ الربِّ والسَّيِّدِ «الله» لكونه مقابلاً لقوله: «أرباب» فيكون كقوله تعالى: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ) الآية.

وقرَّر في «الكشف» ما ادَّعى معه ظهورُ كونه مثلاً ظهوراً لا إشكالَ فيه.

والحقُّ أنَّه ظاهرٌ في نفْيِ الاستواء، وأنَّ جَعَلَهُ مثلاً يحتاج إلى تأويلٍ حسبما سمعتُ عن الطَّبِيبِ، إلا أنَّه لا يخلو عن لُطْفٍ، ولعلَّه الأولى وإنَّ أخوَجَ إلى ما أخوَجَ.

(١) في البحر ٣١٠/٥.

(٢) الكشف ٣٢١/٢.



وحملُ التفرُّق على التفرُّق في العدد والتكاثر ممَّا ذهب إليه غيرُ واحد، وحمله بعضهم على الاختلاف في الكِبَر والصَّغَر والشَّكْل، ونحو ذلك مما يحصل لها بواسطة تأثير الغير فيها، وجَعَلَهُ إشارةً إلى كونها مقهورةً عاجزةً. وأمَّا التعدُّد فيُشير إليه جمعُ «أرباب» باعتبارِ أنه جمعٌ، فيكون ذكرُ «الواحد» على هذا في مقابلة ما أُشير إليه من التعدُّد، «والقَهَّار» في مقابلة ما أُشير إليه من المقهورة والعجز، والمعنى: أمتعددون سمَّيتهم أرباباً عُجِزَ مقهورون متأثرون من غيرهم خيرٌ «أم الله»، أي: صاحبُ هذا الاسم الجليل «الواحد» الذي يستحيل عليه التكثرُ بوجوه من الوجوه «القَهَّار» الذي لا موجودَ إلا وهو مسخَّر تحت قَهْرِهِ وقدرته، عاجزٌ في قبضته.

وقيل: المراد من «متفرِّقون»: مختلفو الأجناس والطبائع، كالمَلَك والجنَّ والجماد مثلاً، ويجوز أن يُرادَ منه مَنْ لا ارتباطَ بينهم ولا اتِّفاق، وكثيراً ما يُكنى بذلك عن العجز واختلالِ الحال.

وقد استنبط الإمام<sup>(١)</sup> من الآية غيرَ ما حُجِّجَ على بطلان عبادة الأصنام، وظاهرُ كلامه أنَّه لم يعتبرها مثلاً. فليتأمل.

ثم إنَّه عليه السلام زاد في الإرشاد بيانَ سقوطِ ألَهِتَهما عن درجة الاعتبار رأساً، فضلاً عن الألوهية، وأخرج ذلك على أتمِّ وجوه فقال معمَّماً للخطاب لهما ولمن على دينهما من أهلِ مصرَ كما هو الظاهر، وقيل: مطلقاً، وقيل: مَنْ معهما من أهلِ السَّجَن:

﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ﴾ أي: من دون الله تعالى شيئاً ﴿إِلَّا أَسْمَاءُ﴾ أي: الألفاظ فارغة لا مُطابِقَ لها في الخارج؛ لأن ما ليس فيه مصداقُ إطلاقِ الاسم عليه لا وجودَ له أصلاً، فكانت عبادتهم لتلك الألفاظ فقط ﴿سَتَشْتُمُوهُمَا﴾ جعلتموها<sup>(٢)</sup> أسماءً ﴿أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ بمحض الجهل والضلالة ﴿مَا أُنْزِلَ إِلَهُ يَوْمَ﴾ أي: بتلك التسمية المستتعبة للعبادة ﴿مِّن سُلْطَانٍ﴾ أي: حُجَّةٌ تدلُّ على صحتها.

(١) في تفسيره ١٨/ ١٤٠-١٤١.

(٢) في (م): جعلوها.

وقيل: كانوا يُطلقون على معبوداتهم الباطلة اسمَ الآلهة، ويزعمون الدليل على ذلك، فردُّوا بأنَّكم سَمَّيْتُمْ ما لم يدلَّ على استحقاقه هذا الاسمَ عقلٌ ولا نقلٌ، ثم أخذتم تعبدون ذلك باعتبار ما تطلقونه عليه.

ولإنما لم يذكر المسمَّيات تربيةً لِمَا يقتضيه المقام من إسقاطها عن مرتبة الوجود، وإيداناً بأنَّ تسميتهم في البطلان حيث كانت بلا مسمَّى كعبادتهم حيث كانت بلا معبود.

ويُلحق بهؤلاء الذين يزعمون أنَّهم يعبدون الله تعالى وهم يتخيَّلونه سبحانه جسماً عظيماً جالساً فوق العرش، أو نحو ذلك مما ينزِّهه العقلُ والنقلُ عنه تعالى، تعالى الله عمَّا يقول الظالمون علواً كبيراً؛ لأنَّ ما وُضع له الاسمُ الجليل في نفس الأمر ليس هو الذي تخيَّلوه، بل هو أمرٌ وراء ذلك، وهو المستحقُّ للعبادة، وما وضعوه هم له ليس بله في نفس الأمر ولا مستحقُّ للعبادة وهو الذي عبده، فما عبدوا في الحقيقة إلا اسماً لا مطابق له في الخارج، لأنَّ ما في الخارج أمرٌ وما وضعوا الاسمَ له أمرٌ آخر.

﴿إِنْ أَلْهَكُمْ﴾ أي: ما الحكم في شأن العبادة المتفرَّعة على تلك التسمية وفي صحتها ﴿إِلَّا لِلَّهِ﴾ عزَّ سلطانه؛ لأنَّه المستحقُّ لها بالذات؛ إذ هو الواجب بالذات الموجد للكلِّ والمالك لأمره.

﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ أي: بأن لا تعبدوا أحداً ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾ حسبما تقتضي (١) به قضية العقل أيضاً. والجملة استئنافٌ مبنيٌّ على سؤال ناشئ من الجملة السابقة، كأنه قيل: فماذا حكم الله سبحانه في هذا الشأن؟ فقيل: «أمر» إلخ.

وقيل: في موضع التعليل لمحذوف، كأنه قيل: حيث لم يكن الحكم في أمر العبادة إلا له، فلا تكون العبادة إلا له سبحانه، أو لمن يأمرُ بعبادته، وهو لا يأمرُ بذلك ولا يجعله لغيره؛ لأنه سبحانه أمر أن لا تعبدوا إلا إياه. وهو خلاف الظاهر.

وجوز أن يكون سرُّ هذه الجمل على هذا الطرز لسدِّ الطرق في توجيه صحَّة عبادة الأصنام عليهم أحكم سُدٍّ؛ فإنَّهم إن قالوا: إنَّ الله تعالى قد أنزل حجةً في

(١) في (م): يقتضي.

ذلك، رُدُّوا بقوله: «ما أنزل الله بها من سلطان» وإن قالوا: حَكَمَ لنا بذلك كبراًؤنا، رُدُّوا بقوله: «إن الحكمُ إلا لله» وإن قالوا: حيث لم يُنزل حُجَّةً في ذلك، ولم يكن حُكْمٌ لغيره، بقي الأمر موقوفاً إذ عدمُ إنزالِ حُجَّةٍ تدلُّ على الصُّحَّة لا يستلزمُ إنزالَ حُجَّةٍ على البطلان، رُدُّوا بقوله: «أمر أن لا تعبدوا إلا إِيَّاه».

﴿ذَلِكَ﴾ أي تخصيصُهُ تعالى بالعبادة ﴿الَّذِينَ أَلْقَيْنُمُ﴾ الثابتُ الذي دلَّت عليه البراهين العقلية والنقلية ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٥١﴾ أن ذلك هو الدين القيم لجهلهم تلك البراهين، أو لا يعلمون شيئاً أصلاً فيعبدون أسماء سَمَّوها من عند أنفسهم مُعرضين عما يقتضيه العقلُ ويسوقُ إليه سائقُ النقل، ومنشأ هذا الإعراضِ الوقوفُ عند المألوفات والتقيُّدُ بالحسيات، وهو مركوزٌ في أكثر الطُّباع، ومن ذلك جاء التشبيهُ والتجسيم، ونسبةُ الحوادث الكونية إلى الشمس والقمر وسائر الكواكب، ونحو ذلك.

ثم إنه عليه السلام بعد تحقيق الحق وبيانه لهما مقدارَ علمه الواسع شرَّع في إنبائهما عما استنبأه عنه، ولكونه بحثاً مغايراً لما سبق فصله عنه بتكريرِ الخطاب فقال: ﴿يَصْنَعِي السَّجْنَ أَمَّا أَحَدُكُمَا﴾ أراد به الشرايبي، وإنما لم يعيَّنه عليه السلام ثقةً بدلالة التعبير، مع ما فيه من رعاية حُسن الصُّحبة ﴿فَيَسْقِي رَبَّهُ﴾ أي: سيِّده ﴿خَمْرًا﴾.

روي أنه عليه السلام قال له: ما رأيت من الكرمة وحسنيها هو الملك وحسنُ حالِك عنده، وأمَّا القضبانُ الثلاثة فإنها ثلاثة أيام تمضي في السَّجن ثم تخرج وتعود إلى ما كنتَ عليه.

وقرئ: «فيسقي» بضمِّ الياء والبناء للفاعل من أسقى؛ قال صاحب «اللوامح»: يقال: سَقَى وأسقى بمعنى<sup>(١)</sup>. وقرئ في السبعة: «نسقيكم» و: «نسقيكم» بالفتح والضم<sup>(٢)</sup>. والمعروف أن سقاه: ناوله ليشرب، وأسقاه: جعلَ له سُقياً. ونُسب

(١) البحر ٣١١/٥.

(٢) قرأ بالفتح نافع وابن عامر وعاصم في رواية شعبة ويعقوب، والباقون بالضم، وذلك في قوله تعالى ﴿شَقِيقُكُمْ يُتَا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]. التيسير ص ١٣٨، والنشر ٣٠٤/٢.

ضُمَّ الْيَاءُ لِعَكْرَمَةِ وَالْجَحْدَرِيِّ<sup>(١)</sup>.

وذكر بعضهم أَنَّ عَكْرَمَةَ قَرَأَ: «فِيُسْقَى» بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَ«رِيَّ» بِالْيَاءِ الْمُثَنَّى وَالرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَالْمَرَادُ بِهِ: مَا يُرَوَّى بِهِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ «يُسْقَى»، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ الضَّمِيرُ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ الْعَائِدُ عَلَى «أَحَدٍ»، وَنَصَبَ «خَمْرًا» حِينَئِذٍ عَلَى التَّمْيِيزِ.

﴿وَأَمَّا الْآخِرُ﴾ وَهُوَ الْخَبَرُ ﴿فَيَصْلُبُ فَتَأْكُلُ الْأَطْرُ مِنْ رَأْسِهِ﴾ رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: مَا رَأَيْتَ مِنَ السَّلَالِ الثَّلَاثِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ تَمُرُّ ثُمَّ تُخْرُجُ فَتُصْلَبُ.

﴿قُضِيَ﴾ أَيْمٌ وَأُحْكِمَ ﴿الْأَثَرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾<sup>(٣)</sup> وَهُوَ مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ حَالُكُمَا وَتَدُلُّ عَلَيْهِ رُؤْيَاكُمَا مِنْ نَجَاةٍ أَحَدُكُمَا وَهَلَاكِ الْآخَرِ، وَمَعْنَى اسْتَفْتَايَهُمَا فِيهِ سَوَالُهُمَا عَنْهُ، أَخْرَجَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْحَاكِمَ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا رَأَى صَاحِبَا يَوْسُفَ شَيْئًا، وَأَمَّا تَحَالُمَا لِيَجْرِبَا عِلْمَهُ، فَلَمَّا أَوَّلَ رُؤْيَاهُمَا قَالَا: إِنَّمَا كُنَّا نَلْعَبُ وَلَمْ نَرِ شَيْئًا. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قُضِيَ الْأَمْرُ» الْخ، يَقُولُ: وَقَعَتِ الْعِبَارَةُ<sup>(٤)</sup>. اهـ.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْأَمْرِ مَا أَتَاهُمَا بِهِ، وَالْكَلَامُ حِينَئِذٍ عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ، أَيْ: عَاقِبَةُ ذَلِكَ.

وذهب بعضُ المحققين<sup>(٥)</sup> إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ مَا رَأَاهُ مِنَ الرُّؤْيَتَيْنِ، وَنَفَى أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمَا، قَالَ: لِأَنَّ الاسْتِفْتََاءَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحَادِثَةِ لَا فِي حُكْمِهَا؛ يَقَالُ: اسْتَفْتَيْتُ الْفَقِيهَ فِي الْحَادِثَةِ، أَيْ: طَلَبْتُ مِنْهُ بَيَانَ حُكْمِهَا. وَلَا يَقَالُ: اسْتَفْتَاهُ فِي حُكْمِهَا. وَكَذَا الْإِفْتََاءُ، يَقَالُ: أَفْتَى فِي الْوَاقِعَةِ الْفُلَانِيَةِ بِكَذَا، وَلَا يَقَالُ: أَفْتَى فِي حُكْمِهَا بِكَذَا. وَمِمَّا هُوَ عَلَمٌ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَكَ الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ﴾ وَمَعْنَى اسْتَفْتَايَهُمَا فِيهِ طَلَبُهُمَا لِتَأْوِيلِهِ بِقَوْلِهِمَا: «نَبَّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ» وَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ وَعَنْ طَلَبِ تَأْوِيلِهِ بِالْاسْتِفْتََاءِ تَهْوِيلًا لِأَمْرِهِ وَتَفْخِيمًا لِشَأْنِهِ؛ إِذَا الْاسْتِفْتََاءُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي النِّوَازِلِ الْمَشْكَلَةِ الْحُكْمِ الْمُبْهَمَةِ الْجَوَابِ. وَإِثَارُ صِيغَةِ الْمَضَارِعِ لَمَّا أَنََّّهُمَا بَصَدَدَ

(١) البحر ٣١١/٥. وفي المحتسب عنهما أنهما قرأا: «فِيُسْقَى رَبُّهُ خَمْرًا».

(٢) الكشاف ٣٢١/٢.

(٣) المستدرک ٣٩٥-٣٩٦/٤.

(٤) هو أبو السعود في تفسيره ٢٧٩/٤.

الاستفتاء إلى أن يقضي عليه السلام من الجواب وطره، وإسناد القضاء إليه مع أنه من أحوال ماله لأنه في الحقيقة عين ذلك المال، وقد ظهر في عالم المثال بتلك الصورة، وأما توحيده مع تعدد رؤياهما فواردٌ على حسب ما وحّدها في قولهما: «نبئنا بتأويله»، لا لأن الأمر ما اتّهما به وسُجنا لأجله من سَم الملك، فإنّهما لم يستفتيا فيه ولا فيما هو صورته، بل فيما هو صورةً لماله وعاقبته، فتأمل. اهـ.

وتُعقّب بأنه لا مانع من أن يُراد بالأمر المال كما يقتضيه ظاهرُ إسناد القضاء إليه، وإليه ذهب الكثير، وتُجعل «في» للسببية مثلها في قوله عليه الصّلاة والسّلام: «إنّ امرأة دخلت النَّار في هرّة»<sup>(١)</sup>، ويكون معنى الاستفتاء فيه: الاستفتاء بسببه، أي: طلب بيان حكم الرؤيتين لأجله، وهما إنّما طلبا ذلك لتعرّف حالهما ومآل أمرهما.

وإن أبيت ذلك فأی مانع من أن يكون الاستفتاء في الأمر مع أن الاستفتاء إنّما يكون في الحادثة - وهي هنا الرؤيتان - لما أن بين الأمر وتلك الحادثة اتّحاداً كما أدّعه هو، ووجه به إسناد القضاء إلى الأمر بالمعنى الذي حمّله عليه مع أنه من أحوال ماله، وليس له أن يقول بصحّة اعتبار العينية في إسناد القضاء وعدم صحّة اعتبارها في تعلّق الاستفتاء؛ إذ بعد اعتبار العينية بين شيئين يكون صحّة نسبة ما هو من أحوال أحدهما إلى الآخر دون صحّة نسبة ما هو من أحوال ذلك الآخر إليه ترجيحاً بلا مرجّح، ومنع ذلك مكابرةً.

ويرجّح ما ذهب إليه الكثير أن فيه سلامةً من نزاع الخفّ قبل الوصول إلى الماء، كما لا يخفى على من تيمّم كعبة الإنصاف، وبأنّ ما ذكره في تعليل عدم صحّة تفسير الأمر بما اتّهما به وسُجنا لأجله لا يخلو عن دغدغة، على أن ذلك كان تعريضاً بصاحب «الكشاف»<sup>(٢)</sup>، وهو على ما قال الطّبيبي: ما عني بالأمر

(١) أخرجه البخاري (٣٣١٨)، ومسلم (٢٢٤٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وسلف ١٠٥/٣.

(٢) ٣٢٢/٢، وفيه: المراد بالأمر ما اتّهما به من سَم الملك، وما سُجنا من أجله، وظنّا أن ما رأياه في معنى ما نزل بهما، فكانهما كانا يستفتيان في الأمر الذي نزل بهما: أعاقبته نجا أم هلاك؟ فقال لهما: قضى الأمر الذي فيه تستفتيان، أي: ما يجر إليه من العاقبة، وهو نجا أحدهما وهلاك الآخر.

إلا العاقبة، نعم صدرُ كلامه ظاهرٌ فيما ذكر والأمرُ فيه سهلٌ. ولعلَّ وجه الأمر بالتأمل في كلام هذا المحقق مجموعُ ما ذكرناه، فتأمل.

ثم إنَّ هذا الإخبار كما يحتمل أن يكون للردِّ عليهما حسبما ورد في الأثر، يحتملُ أن يكون تحقيقاً لتعبيره وتأكيداً له، ولا يُشكل على الأوَّل أنه لا داعي لبحود الشَّرابي؛ لأنَّا نقول على تقدير كذبهما في ذلك: يحتمل أن يكونَ لمراعاة جانبِ صاحبه الخَبَّاز. وجاء في بعض الآثار أنَّ الذي جحد هو الخَبَّاز، فحينئذٍ الأمرُ واضحٌ. واستدلَّ بذلك على ما هو المشهور من أنَّ الرؤيا تقعُ كما تعبَّر، ولذا قيل: المنامُ على جناحِ طائرٍ إذا قُصَّ وقع<sup>(١)</sup>.

﴿وَقَالَ أَي: يوسف عليه السلام ﴿لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ﴾ أوتر على صبغة المضارع مبالغة في الدلالة على تحقُّق<sup>(٢)</sup> النِّجاة حَسْبَمَا يفيده قوله: «قُضي الأمرُ» إلخ، وهو السُّرُّ في إيثار ما عليه النِّظَم الكريم على أن يقال: للذي ظنَّه ناجياً. ﴿مِنْهُمَا﴾ أَي: من صاحبيه.

وإنَّما ذكر بوصفِ النِّجاة تمهيداً لمناطِ التَّوصية بالذِّكر<sup>(٣)</sup> بما يدور عليه الامتيازُ بينه وبين صاحبه المذكور بوصفِ الهلاك.

والظانُّ هو يوسفُ عليه السلام لا صاحبه، وإن ذهب إليه بعضُ السَّلف؛ لأنَّ التَّوصية لا تدور على ظنِّ الناجي، بل على ظنِّ يوسف عليه السلام، وهو بمعنى اليقين كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوُا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] ونظائره، ولعلَّ التعبير به من باب إرخاء العنان والتأدُّب مع الله تعالى، فالتعبيرُ على هذا بالوحي كما ينبئ عنه قوله: «قُضي الأمرُ» إلخ، وقيل: هو بمعناه، والتعبيرُ بالاجتهاد والحُكم بقضاء الأمر أيضاً اجتهدايٌّ، واستدلَّ به مَنْ قال: إنَّ تعبير الرؤيا ظني لا قطعي.

(١) ورد في هذا المعنى حديث صحيح كما سيرد عند تفسير الآية (٤٩) من هذه السورة.

(٢) في (م): تحقيق، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٢٨٠/٤.

(٣) في هامش الأصل و(م): ولذا لم يذكره بعنوان التقرب المفهوم من التعبير المذكور، وإن كان أدخلَ وأدعى إلى تحقيق ما وصاه به. اهـ منه. وينظر تفسير أبي السعود ٢٨٠/٤.

والجائر والمجرور إمّا في موضع الصّفة لـ «ناج»، أو الحال من الموصول، ولا يجوز أن يكون متعلّقاً بـ «ناج» لأنّه ليس المعنى عليه.

﴿أَذْكُرْنِي﴾ بما أنا عليه من الحال والصّفة ﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ سيّدك، رُوي أنّه لمّا انتهى بالناجي في اليوم الثالث إلى باب السّجن، قال له: أوصني بحاجتك، فقال عليه السلام: حاجتي أن تذكرني عند ربّك وتصفني بصفتي التي شاهدتها.

﴿فَأَنسَنَهُ الشَّعْلَنُ﴾ أي: أنسى ذلك الناجي بوسوسته وإلقائه في قلبه أشغالاً حتى يذهل عن الذّكر، وإلا فالإنسَاء حقيقة لله تعالى، والفاء للسببية، فإنّ توصيته عليه السلام المتضمّنة للاستعانة بغيره سبحانه وتعالى كانت باعثة لِمَا ذكر من إنسائه.

﴿ذَكَرَ رَبِّهِ﴾ أي: ذكّر يوسف عليه السّلام عند الملّك، والإضافة لأدنى ملابسو، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر إلى المفعول بتقدير مضاف، أي: ذكّر إخبار ربّه.

﴿فَلَيْتَ﴾ أي: فمكث يوسف عليه السّلام بسبب ذلك القول أو الإنسَاء ﴿فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ ١١ البضْع ما بين الثلاث إلى الثّشع كما روي عن قتادة. وعن مجاهد أنّه من الثلاث إلى السّبع. وقال أبو عبيدة: من الواحد إلى العشرة<sup>(١)</sup>. ولا يُذكر - على ما قال الفراء - إلّا مع العشرات دون المئة والألف. وهو مأخوذ من البضْع بمعنى القطع.

والمراد به هنا في أكثر الأقاويل سبع سنين، وهي مدّة لبثه كلها فيما صحّحه البعض، وستتان منها كانت مدّة لبثه بعد ذلك القول، ولا يأبى ذلك فاء السببية؛ لأنّ لبث هذا المجموع مسبّب عمّا ذكر.

وقيل: إنّ هذه السبع مدّة لبثه بعد ذلك القول، وقد لبث قبلها خمساً، فجميع المدّة اثنتا عشرة سنة، ويدل عليه خبر: «رحم الله تعالى أخي يوسف لو لم يقل:

(١) ذكره عن أبي عبيدة أبو حيان في البحر ٣٠٠/٥ بلفظ: البضْع لا يبلغ العقد ولا نصف العقد، وإنما هو من الواحد إلى العشرة. اهـ. كذا ذكر: إلى العشرة، وقال الأزهري في تهذيب اللغة ٤٨٨/١: قال أبو عبيدة: البضْع ما لم يبلغ العقد ولا نصفه. يريد ما بين الواحد إلى أربعة. ومثله في المحرر الوجيز ٢٤٧/٣، وزاد المسير ٢٢٨/٤، وتفسير القرطبي ٣٥٧/١١.

(أَذْكُرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ) لَمَّا لَبِثَ فِي السَّجْنِ سَبْعًا بَعْدَ خَمْسٍ<sup>(١)</sup>. وَتَعَقَّبَ بَأَنَّ الْخَبَرَ لَمْ يَثْبِتْ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا الثَّابِتُ فِي عِدَّةِ رَوَايَاتٍ: «مَا لَبِثَ فِي السَّجْنِ طَوْلَ مَا لَبِثَ»<sup>(٢)</sup> وَهُوَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْعَى.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ طَاوُسٍ وَالضَّحَّاكُ تَفْسِيرَ الْبُضْعِ هَا هُنَا بِأَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً<sup>(٣)</sup>. وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ فِي تَفْسِيرِهِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُجْزَمَ بِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَكُونُ هَذَا اللَّبْثِ مُسَبَّبًا عَنِ الْقَوْلِ هُوَ الَّذِي تَضَافَرَتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ، كَالْخَبَرِ السَّابِقِ، وَالْخَبَرِ الَّذِي رَوَى عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اسْتَنْقَذَكَ مِنَ الْقَتْلِ حِينَ هُمْ إِخْوَتُكَ أَنْ يَقْتُلُوكَ؟ قَالَ: أَنْتَ يَا رَبِّ. قَالَ: فَمَنْ اسْتَنْقَذَكَ مِنَ الْجَبِّ إِذَ الْقَوُوكُ فِيهِ؟ قَالَ: أَنْتَ يَا رَبِّ. قَالَ: فَمَنْ اسْتَنْقَذَكَ مِنَ الْمَرْأَةِ إِذْ هَمَّتْ بِكَ؟ قَالَ: أَنْتَ يَا رَبِّ. قَالَ: فَمَا بِكَ نَسِيتَنِي وَذَكَرْتَ آدَمِيًّا؟ قَالَ: يَا رَبِّ، كَلِمَةً تَكَلَّمْتُ بِهَا لِسَانِي. قَالَ: وَعَزَّتِي لِأَخْلَدَنَّكَ فِي السَّجْنِ بَضْعَ سَنِينَ<sup>(٤)</sup>. وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ.

(١) ذَكَرَهُ الْبَيْضاوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ مَعَ حَاشِيَةِ الشَّهَابِ ١٨٠/٥، وَأَبُو السَّعْدِ ٢٨٠/٤، وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ مُسْنَدًا.

(٢) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي الْعُقُوبَاتِ (١٦٠)، وَالطَّبْرِيُّ ١٧٣/١٣، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١١٦٤٠) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ ٣٢٣/١ بِإِسْنَادٍ آخَرَ مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَرْسَلًا. وَسَيَأْتِي بَاقِي الْحَدِيثِ ص ٣٦٩ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ. وَإِسْنَادُ الْمَتَصِلِ ضَعِيفٌ جَدًّا كَمَا قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ (وَهُوَ الْخَوْزِيُّ) مَتْرُوكٌ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ.

وَقَدْ وَرَدَ نَحْوُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ (٦٢٠٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ٤٧٨/١ بِسَبَبِ إِدْرَاجِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِهِ، وَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عُلْقَمَةَ لَهُ أَشْيَاءُ يَنْفَرِدُ بِهَا وَفِيهَا نَكَارَةٌ، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ أَنْكَرِهَا وَأَشَدِّهَا.

(٣) تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ٢١٥٠/٧.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ٢١٤٩/٧-٢١٥٠. وَوَقَعَ فِي (م): لِأَدْخَلْنَاكَ، بَدَلُ: لِأَخْلَدْنَاكَ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.



ولا يُشْكِلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الاستعانة بالعباد في كشف الشَّدائد مما لا بأس به، فقد قال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] فكيف عُوتِبَ عليه السلام في ذلك؟ لأنَّ ذلك مما يختلف باختلاف الأشخاص، واللائق بمناصب الأنبياء عليهم السَّلام تركُ ذلك والأخذ بالعزائم.

واختار أبو حَيَّان أَنَّ يوسف عليه السلام إنما قال للشرابي ما قال ليتوصَّل بذلك إلى هداية المَلِك وإيمانه بالله تعالى كما توصَّل إلى إيضاح الحقِّ لصاحبيه<sup>(١)</sup>، وأنَّ ذلك ليس من باب الاستعانة بغير الله تعالى في تفريج كُرْبِهِ وخلاصِهِ من السَّجن. ولا يخفى أَنَّ ذلك خلافُ الظاهر، وموجبٌ للطعن في غير ما خبر، نعم إِنَّه اللائقُ بمنصبه عليه الصَّلَاة والسَّلام.

وجوِّز بعضهم كونَ ضمير «أنساء» و«رَبِّه» عائدين على يوسف عليه السلام، وإنساء الشيطان ليس من الإغواء في شيء، بل هو تركُ الأولى بالنسبة لمقام الخواصِّ الرافعين للأسباب من البين. وأنت تعلم أَنَّ الأوَّل هو المناسب؛ لمكان الفاء، ولقوله تعالى الآتي: (وَأَذْكُرْ بَعْدَ أَنتَ).

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ﴾ وهو الرِّيَّان بن الوليد<sup>(٢)</sup> وكان كافراً، ففي إطلاق ذلك عليه دلالة - على ما قيل - على جواز تسمية الكافر مَلِكاً.

وَمَنَعَهُ بعضهم، وكذا مَنَعَ أَنْ يُقال له أمير؛ احتجاجاً بأنَّه ﷺ كتب إلى هرقل: «عظيم الروم»<sup>(٣)</sup>، ولم يكتب: مَلِك الروم أو أميرهم، لِمَا فيه من إيهام كونه على الحقِّ، وجعل هذا حكاية اسمٍ مَضَى حُكْمُهُ وَتَصَرَّمَ وَقْتُهُ، ومثله لا يضرُّ.

أي: قال لمن عنده: ﴿إِنِّي أَرَى﴾ أي: رأيت، وإيثَارُ صيغة المضارع لحكاية الحال الماضية ﴿سَبَّحَ بِفَرَاتٍ سِمَانَ﴾ ممتلئاتٍ لحماً وشحمًا، من سَمِنَ كسمع سَمَانَةً بالفتح، وسَمِنًا كعَبَبًا، فهو سامن وسمين. وذكر أَنَّ سَمِينًا وسَمِينَةً تُجمع على سِمَان، فهو كِكِرَام جمعُ كريم وكريمة؛ يقال: رجالٌ كِرَام ونِسوةٌ كِرَام.

(١) البحر ٣١١/٥.

(٢) قوله: ابن الوليد، ليس في (م).

(٣) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) عن ابن عباس ؓ.

﴿يَأْكُلُهُنَّ﴾ أي: أكلهنَّ، والعدولُ إلى المضارع لاستحضار الصورة تعجيباً، والجملة حالٌ من البقرات أو صفةٌ لها.

﴿سَبْعُ عِجَافٍ﴾ أي: سبعُ بقراتٍ مهزولاتٍ جدًّا، ومن قولهم: نَضَلُّ أَعْجَفُ، أي: دقيق، وهو جمعُ عَجَفَاءٍ على خلافِ القياس، والقياسُ عُجْفٌ، كحمرَاءٍ وحُمْرٍ، فإنَّ فعلاءً وأَفْعَلٌ لا يُجمع على فِعْعالٍ، لكنَّهم بنَوْه على «سِمَانٍ» وهم قد يَبْنُون الشيءَ على ضِدِّه، كقولهم: عدوٌّ بالهاء لمكان صديقه. وفَعُولٌ بمعنى فاعل لا تدخله الهاء.

وأجري «سِمَانٍ» على المميِّزِ فجَرَّ على أنه وصفٌ له، ولم يُنصَبْ على أن يكون صفةً للعدد المميِّز؛ لأنَّ وصفَ تمييزه وصفٌ له معنى، وقد ذكروا أنه إذا وُصفَ التمييزُ كان التمييزُ بالنوع، وإذا وُصفَ المميِّزُ كان التمييزُ بالجنس، ولا شكَّ أنَّ الأوَّلَ أولى وأبلغُ لاشتمالِ النَّوعِ على الجنس، فهو أزيدُ في رفع الإبهام المقصود من التمييز، فلهذا رجَّح ما في النَّظْمِ الكريم على غيره.

ولم يقل: سبعُ عجافٍ، بالإضافة وجعلِه صفةً للتمييز المقدر على قياس ما قبله؛ لأنَّ التمييز لبيان الجنس والحقيقة، الوصفُ لا يدلُّ عليه بل على شيءٍ ما له حالٌ وصفة، فلذا ذكروا أنَّ التمييز يكون باسم الجنس الجامد ولا يكون بالوصف المشتقِّ في فصيح الكلام، فنقول: عندي ثلاثة قرشيُّون. ولا تقول: قرشيَّين بالإضافة، وأمَّا قولك: ثلاثة فرسانٍ، وخمسة ركبانيٍّ، فليجربان الفارس والراكب مجرى الأسماء؛ لاستعمالها في الأغلب من غيرِ موصوف.

واعترض صاحب «الفرائد» بأنَّ الأصلَ في العدد التمييزُ بالإضافة، فإذا وُصف السَّبْعُ بالعِجَاف فلا بدَّ من تقدير المضاف إليه، وكلُّ واحدٍ من الوصف وتقدير المضاف إليه خلافُ الأصل، أمَّا إذا أضيف كانت الصِّفة قائمةً مقامَ الموصوف، فقولنا: سبعُ عِجَافٍ، في قوَّة قولنا: سبعُ بقراتٍ عِجَافٍ، فالتمييزُ المطلوبُ بالإضافة حاصلٌ بالإضافة إلى الصِّفة لقيامها مقامَ الموصوف، فكما يجوز: سبعُ بقراتٍ عِجَافٍ، يجوز: سبعُ عِجَافٍ، وإنما لم يَضَفْ لأنَّ قائم مقام البقرات وهي موصوفةٌ بعِجَافٍ، فكانت من قبيلِ إضافة الموصوف إلى الصِّفة، وهي غيرُ جائزة إلا بتأويل.

وتعقَّب ذلك القطبُ بأنَّه هبَّ أنَّ الأصل في العدد التمييزُ بالإضافة، لكنَّ لَمَّا سبق ذكرُ «سبع بقرات سمان» تبَيَّن أنَّ السَّبعَ العجافَ بقراتٌ، فهذا السَّبعُ مميَّزٌ بما تقدَّم، فقد حصل التمييزُ بالإضافة، فلو أُضيف إلى العجاف لكان العجافُ قائماً مقامَ البقرات في التمييز، فيكون التمييزُ بالوصف وهو خلافُ الأصل، وأمَّا أنَّ السَّبعَ قائم مقامَ البقرات فإنما يكون إذا وُصف بالعجاف، أما إذا أُضيف بكون العجاف قائمةً مقامَ البقرات، فلا يلزم إضافةُ الموصوف إلى الصِّفة. اهـ. وفيه تأمل.

وذكر العلامة الطَّيبي في هذا المقام أنَّه يمكن أن يقال: إنَّ المميز إذا وُصف ثمَّ رُفِع به الإبهامُ والإجمال من العدد آذَنَ بأنَّهما مقصودان في الذِّكر، بخلافه إذا ميَّز ثمَّ وُصف، بل الوصفُ ادَّعى لأنَّ المميز إنما استُجلب للوصف، ومن ثمَّ تُرك التمييز في القرائن الثلاث، والمقام يقتضي ذلك لأنَّ المقصود بيانُ الابتلاء بالشدة بعد الرخاء، وبيانُ الكميَّة بالعدد والكيفيَّة بالبقرات تابعٌ، فليفهم.

ويُعلم من ذلك وجهُ العُدُول إلى ما في النظم الكريم عن أن يقال: إنِّي أرى سبعَ بقراتٍ عجافٍ يأكلنَّ سبعاً سماناً، الأخصرُ منه. وقيل: إنَّ التعبير بذلك لأنَّه<sup>(١)</sup> أوَّل ما رأى السَّمان، فقد رُوي أنه رأى سبعَ بقراتٍ سمانٍ خرجنَّ من نهرٍ يابس، ثمَّ خرج عقيهنَّ سبعُ بقراتٍ عجافٍ فابتلعت السَّمانَ، ولم يتبيَّن عليها منهنَّ شيء.

﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خَضِرٍ﴾ قد انعقد حَبُّها ﴿وَأُخْرٍ﴾ أي: وسبعاً أُخْرٍ ﴿يَاسِنَتٍ﴾ قد أدركتْ والتَوَّتْ على الخضر، حتى غلبتها ولم يبق من خضرتها شيءٌ على ما روي، ولعلَّ عدم التعرُّض لِذِكْرِ العدد للاكتفاء بما ذُكر من حال البقرات.

ولا يجوز عطفُ «أُخْرٍ» على «سُنْبُلَاتٍ» لأنَّ العطف على المميز يقتضي أن يكون المعطوف والمعطوف عليه بياناً للمعدود، سواءً قيل بالانسحاب أو بتكرير العامل؛ لأنَّ المعنى على القولين لا يختلف، وإنما الاختلاف في التقدير اللفظي، وحينئذٍ يلزمُ التدافعُ في الآية لأنَّ العطف يقتضي أن تكونَ السُّنْبُلَات خضرها ويابسها سبعاً، ولفظ «أُخْرٍ» يقتضي أن يكون غيرَ السَّبع، وذلك لأنَّ تباينها في

(١) في (م): بأنه.

الوصف أعني الخضرة والبيسَ منطوقٌ واشتراكهما في السنبليّة، فيكون مقتضى لفظ «آخر» تغايرهما في العدد ولزم التدافع. وعلى هذا يصحُّ أن تقول: عندي سبعة رجالٍ قيام وقعود، بالجرّ؛ لأنّك ميّزت سبعة رجال موصوفين بالقيام والقعود على أنّ بعضهم كذا وبعضهم كذا، ولا يصحُّ: سبعة رجالٍ قيام وآخرين قعودٍ لِمَا علمت. فالآية والمثال في هذا المبحث على وزانٍ واحدٍ كما يقتضيه كلام «الكشاف»<sup>(١)</sup>.

ونظر في ذلك صاحب «الفرائد» فقال: إنّ الصحيح أن العطف في حكم تكرير العامل، لا الانسحاب، فلو عطف «آخرين» على «رجالٍ قيام» لكان «سبعة» مكرّرة في المعطوف، أي: وسبعة آخرين، أي: رجالٍ آخرين قعود، ويفسد المعنى لأنّ المفروض أنّ الرجال سبعة، وأما الآية فلو كرر فيها وقيل: وسبع آخر، أي: وسبع سنبلاتٍ آخر، استقام لأنّ الخُضر سبْعٌ واليابسات سبْعٌ، نعم لو خرّج ذلك على المرجوح وهو الانسحابُ أدّى إلى أنّ السَّبْعَ المذكورة مميّزة بسنبلاتٍ خُضر وسنبلاتٍ آخر يابسات، وفسد، إذ المراد أنّ كلّاً منهما سبعة لا أنها<sup>(٢)</sup> سبعة، فالمثال والآية ليسا على وزانٍ؛ إذ هو على تكرير العامل يفسد وعلى الانسحاب يصحُّ، والآية بالعكس.

ثم بنى على ما زعمه - من أنّ الصحيح قولُ التكرير - جوازَ العطف، وادّعى أنّ الأولى أن يكون العطفُ على «خُضر» لا على «يابسات» ليدلّ على موصوف آخر وهو «سنبلات»، ولا يقدر موصوفُها بقرينة السياق.

ولا يخفى أنّ الكلام إنما هو على تقدير أن يكون مميّزُ السَّبْع ما علمت، وعلى ذلك يلزم التدافع، ولا يُبنى على فرض أنّهم سبعة أو أربعة عشر فيصحُّ في الآية ولا يصحُّ في المثال، فإنّه وَهْم، ومن ذلك يظهر أنّه لا مدخل للتكرير والانسحاب في هذا الفرض.

ثم إنّ المختار قولُ الانسحاب على ما نصّ عليه الشيخ ابنُ الحاجب وحقّقه في

(١) ٣٢٣/٢.

(٢) في الأصل: أنهما.

غير موضع، وأما الاستدلال بالآية على الانسحاب لا التقدير وإلا لكان لفظ «آخر» تطويلاً يُصان كلامُ الله تعالى المعجزُ عنه، فغيرُ سديدٍ على ما في «الكشف»؛ لأنَّ القائل بالتقدير يدَّعي الظهورَ في الاستقلال، وكذلك القائل بالانسحاب يدَّعي الظهورَ في المقابل على ما نصَّ عليه أئمةُ العربية، فلا يكون التأكيد بـ «آخر» لإرادة النصوص تطويلاً، بل إطناباً يكون واقعاً في حاقٍّ<sup>(١)</sup> موقعه هذا.

﴿يَتَأْتِيَ الْمَلَأُ﴾ خطابٌ للأشراف ممن يُظنُّ به العلم، يُروى أنَّه جمع السَّحرة والكهنة والمعبرين فقال لهم: ﴿يَتَأْتِيَ الْمَلَأُ أَقْتُونِي فِي رُؤْيَايَ﴾ هذه، أي: عبَّروها ويُنِّتوا حكمها، وما تؤولُ إليه من العاقبة.

وقيل: هو خطابٌ لجلسائه وأهل مشورته، والتعبيرُ عن التعبير بالإفتاء لتشريفهم وتفخيم أمرِ رؤياه.

﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أي: تعلمون عبارة جنس الرؤيا<sup>(٣)</sup> علماً مستمراً، وهي الانتقال من الصورة المشاهدة في المنام إلى ما هي صورةٌ ومثالٌ لها من الأمور الآفاقية والآنفسية الواقعة في الخارج، من العبور: وهو المجاوزة، تقول: عَبَرْتُ النهرَ إذا قطعته وجاوزته، ونحوه: أوَّلْتُها، أي: ذكرتُ ما تؤولُ إليه، وعَبَرْتُ الرؤيا - بالتخفيف - عبارة، أقوى وأعرفُ عند أهل اللغة من عَبَرْتُ بالتشديد تعبيراً، حتَّى إنَّ بعضهم أنكر التشديد، ويردُّ عليه ما أنشده المبرد في «الكامل» لبعض الأعراب وهو:

رَأَيْتُ رُؤْيَا ثَمَّ عَبَّرْتُهَا وَكُنْتُ لِلْأَحْلَامِ عَبَّاراً<sup>(٣)</sup>

والجمعُ بين الماضي والمستقبل للدلالة على الاستمرار كما أشيرَ إليه.

واللامُ قيل: متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، والمقصودُ بذاك البيان، كأنه لما قيل: «تعبرون»، قيل: لأيِّ شيء؟ فقليل: للرؤيا، فهي للبيان كما في: سَقِيَ لَه، إِلَّا أَنْ تقديم البيان على المبيِّن لا يخلو عن شيء.

(١) حاقٌّ كل شيء: وسطه. معجم متن اللغة (حقق).

(٢) جاء في حاشية (م): ذكر بعض المحققين أن الرؤيا تكون جمعاً فلا تغفل. اه منه.

(٣) الكامل ٥٦٣/٢.

وقيل - واختاره أبو حيَّان<sup>(١)</sup> -: إنها لتقوية الفعل المذكور؛ لأنه ضَعُفٌ بالتأخير، ويقال لها: لَأُمُّ التَّقْوِيَةِ، وتدخل في الفصيح على المعمول إذا تقدَّم على عامله مطلقاً، وعلى معمول غير الفعل إذا تأخَّر، ك: زَيْدٌ ضَارِبٌ لِعَمْرٍو.

وفي كونها زائدة أو لا خلاف. وقيل: إنه جيء بها لتضمين الفعل المتعدي معنى فعلٍ قاصرٍ يتعدى باللام، أي: إن كنتم تَتَدَبَّونَ<sup>(٢)</sup> لعبارتها.

وجَوَّزَ أن يكون «الرؤيا» خبرَ كان، كما تقول: كان فلانٌ لهذا الأمر، إذا كان مستقلاً<sup>(٣)</sup> به متمكناً منه، وجملته «تعبرون» خبرٌ آخرٌ أو حالٌ. ولا يخفى ما في ذلك من التكلف، وكذا فيما قبله.

وقرأ أبو جعفر بالإدغام في «الرؤيا» وبابه بعد قلبِ الهمزة واواً، ثم قلبِ الواو ياءً لسبقها إيَّاهَا ساكنة<sup>(٤)</sup>، ونصُّوا على شذوذ ذلك؛ لأنَّ الواو بدلٌ غيرُ لازم.

﴿قَالُوا﴾ استئناف بيانيٌّ، كأنه قيل: فماذا قال الملأُ للمَلِكِ إذ قال لهم ذلك؟ فـقيل: ﴿قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلِيَّ﴾ أي: هي أضغاث... إلخ، وهي جمع ضِغْث وهو أقلُّ من الحُزْمَةِ وأكثرُ من القَبْضَةِ من أخلاط النبات، وقد يُطلق على ما كان من جنسٍ واحدٍ كما في قوله:

خَوْذُ كَانَ فِرَاشَهَا وَضِغْثُ بِهِ أَضْغَاثُ رِيحَانٍ عَدَاةَ شِمَالٍ<sup>(٥)</sup>  
وجعل من ذلك ما في قوله تعالى: ﴿وَعِذُّ يَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ﴾ [ص: ٤٤] فقد روي أنَّ أيوبَ عليه السلام أخذ عثكلاً<sup>(٦)</sup> من النَّخْلِ فضرب به.

(١) في البحر ٣١٢/٥.

(٢) الانتداب افتعال من ندبه للأمر: إذا دعاه فانتدب له، أي: أجاب، فهو مطاوع له. حاشية الشهاب ١٨١/٥.

(٣) في (م): مستقبلاً، والمثبت من الأصل، وهو الموافق لما في الكشاف ٣٢٣/٢، والدر المصون ٥٠٤/٦، وتفسير أبي السعود ٢٨١/٤.

(٤) النشر ٣٩١/١، والبحر ٣١٢/٥.

(٥) البيت لتميم بن أبي بن مقبل، وهو في ديوانه ص ٢٦٠. قوله: خود، الخود: الفتاة الحسنة الخلق. اللسان (خود).

(٦) هو في النخل بمنزلة العنقود من الكرم. اللسان (عثكل).

وفي «الكشاف»<sup>(١)</sup>: «أَنَّ أَضْغَاثَ الْأَحْلَامِ تَخْلِيْطُهَا وَأَبَاطِيْلُهَا، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا مِنْ حَدِيثٍ نَفْسٍ أَوْ وَسْوَسةٍ شَيْطَانٍ، وَقَدْ اسْتُعْبِرَتْ لَذَلِكَ، وَأَصْلُهَا مَا جُمِعَ مِنْ أَخْلَاطِ النَّبَاتِ وَحُزْمٍ»<sup>(٢)</sup>، وإضافتها على معنى «من»، أي: أضغاثٌ من أحلام. وأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَضْغَاثَ إِذَا اسْتُعْبِرَتْ لِلْأَحْلَامِ الْبَاطِلَةَ وَالْأَحْلَامُ مَذْكُورَةٌ، وَلَفْظُ «هِيَ» الْمَقْدَّرُ عِبَارَةً عَنْ رُؤْيَا مَخْصُوصَةٍ، فَقَدْ ذُكِرَ الْمُسْتَعَارُ وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ، وَذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ الِاسْتِعَارَةِ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَهُمْ.

وقد أجاب الكثيرُ عن ذلك بما لا يخلو عن بحث، وذكر بعضُ المحقِّقين<sup>(٣)</sup> في تقرير ذاك وجهين:

الأوّل: أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ حَقِيقَةَ الْأَضْغَاثِ أَخْلَاطُ النَّبَاتِ، فَشُبِّهَ بِهِ التَّخَالِيْطُ وَالْأَبَاطِيْلُ مُطْلَقاً سِوَاءَ كَانَتْ أَحْلَاماً أَمْ غَيْرَهَا، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ «الصَّحَّاحِ» وَ«الْأَسَاسِ»: «صَغَتْ الْحَدِيثُ: خَلَطَهُ»<sup>(٤)</sup>. ثُمَّ أَرِيدَ هُنَا بِوِاسْطَةِ الْإِضَافَةِ أَبَاطِيْلُ مَخْصُوصَةٌ، فَطُرِفَا الِاسْتِعَارَةِ أَخْلَاطُ النَّبَاتِ وَالْأَبَاطِيْلُ الْمَلْفَقَاتُ، فَالْأَحْلَامُ وَرُؤْيَا الْمَلِكِ خَارِجَانِ عَنْهُمَا، فَلَا يَضُرُّ ذِكْرَهُمَا، كَمَا إِذَا قُلْتُ: رَأَيْتُ أَسَدَ قَرِيْشٍ، فَهُوَ قَرِينَةٌ أَوْ تَجْرِيدٌ، وَقَوْلُهُ: تَخَالِيْطُهَا، تَفْسِيرٌ لَهُ بَعْدَ التَّخْصِيصِ، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ اسْتُعْبِرْتَ لَذَلِكَ، إِشَارَةٌ إِلَى التَّخَالِيْطِ.

الثاني: أَنَّ الْأَضْغَاثَ اسْتُعْبِرْتَ لِلتَّخَالِيْطِ الْوَاقِعَةِ فِي الرُّؤْيَا الْوَاحِدَةِ، فَهِيَ أَجْزَاؤُهَا لَا عَيْنُهَا، فَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ حَزْمُ النَّبَاتِ وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ أَجْزَاءُ الرُّؤْيَا، وَهَذَا كَمَا إِذَا اسْتَعْرْتَ الْوَرْدَ لِلْخَدْ، ثُمَّ قُلْتُ: شَمَمْتُ وَرْدَ هِنْدٍ مِثْلًا، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الطَّرْفَانِ. اهـ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ وَارْتِكَابِ غَيْرِ الظَّاهِرِ.

وَاسْتَظْهَرَ بَعْضُهُمْ كَوْنَ «أَضْغَاثِ أَحْلَامٍ» مِنْ قَبِيلِ: لُجَيْنِ الْمَاءِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ

(١) ٣٢٤/٢.

(٢) فِي (م): وَحْزَمَةٌ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْكَشَافِ، وَمِثْلُهُ فِي حَاشِيَةِ الشَّهَابِ ١٨١/٥ نَقْلًا عَنِ الْكَشَافِ.

(٣) هُوَ الشَّهَابُ فِي الْحَاشِيَةِ ١٨١/٥.

(٤) الصَّحَّاحُ وَالْأَسَاسُ (صَغَتْ).

سالم عمّا أورد على الزمخشري، إلا أن صاحب «الأساس» قد صرّح بأنّ ذلك من المجاز<sup>(١)</sup>، والمتبادر منه المجاز المتعارف الذي لا يُطلق على ما ذكر<sup>(٢)</sup>، ولعلّ الأمر في ذلك سهل.

والأحلام جمع حلم بضمّة وبضمّتين: المنامات الباطلة، على ما نصّ عليه جمع. وقال بعضهم: الرؤيا والحلم عبارة عمّا يراه النائم مطلقاً، لكن غلبت الرؤيا على ما يراه من الخير والشيء الحسن، وغلب الحلم على خلافه، وفي الحديث: «الرؤيا من الله تعالى والحلم من الشيطان»<sup>(٣)</sup>.

وقال التوريشتي<sup>(٤)</sup>: «الحلم عند العرب يُستعمل استعمال الرؤيا، والتفريق من الاصطلاحات التي سنّها الشارع ﷺ للفصل بين الحقّ والباطل، كأنّه كره أن يسمّى ما كان من الله تعالى وما كان من الشيطان باسم واحد، فجعل الرؤيا عبارة عن القسم الصالح لِمَا فيها من الدلالة على مشاهدة الشيء بالبصر والبصيرة، وجعل الحلم عبارة عمّا كان من الشيطان؛ لأنّ أصل الكلمة لم تُستعمل إلا فيما يخيل للحالم في منامه من قضاء الشهوة بما لا حقيقة له. اهـ وهو كلام حسن، وممّا يشهد له في دعوى كون الحلم يُستعمل عند العرب استعمال الرؤيا البيّث السابق الذي أنشده المبرّد كما لا يخفى.

وإنما قالوا: «أضغاث أحلام» بالجمع مع أنّ الرؤيا ما كانت إلا واحدة للمبالغة في وصف ذلك بالبطلان، وهذا كما يقال: فلان يركب الخيل ويلبس عمامة الخز، لمن لا يركب إلا فرساً واحداً وما له إلا عمامة فردة.

وفي «الفرائد»: لَمَّا كانت «أضغاث أحلام» مستعارة لِمَا ذكر وهي تخاليطها

(١) وهو قوله: ومن المجاز: هذه أضغاث أحلام، وهي ما التبس منها، وضغّث الحديث: خلطه. أساس البلاغة (ضغث)، وحاشية الشهاب ١٨٢/٥، والكلام منه.

(٢) جاء في حاشية (م): لا يخفى أن صاحب «الأساس» قد يطلق المجاز على غير ما هو المتعارف. اهـ منه. والكلام من حاشية الشهاب ١٨٢/٥.

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٤٧)، ومسلم (٢٢٦١) عن أبي قتادة رضي الله عنه، وسلف ص ٢٠١ من هذا الجزء.

(٤) فضل الله بن حسن، شهاب الدين أبو عبد الله الفقيه الحنفي، المتوفى سنة (٦٦١هـ). هدية العارفين ٨٢١/١، وذكر كلامه الشهاب في الحاشية ١٨٢/٥-١٨٣.



وأباطيلها، وهي متحققة في رؤيا واحدة بحسب أنها مركبة<sup>(١)</sup> من أشياء كل منها حُلم فكانت أحلاماً.

قال الشهاب<sup>(٢)</sup>: وهو واه وإن استحسنة العلامة الطيبي، نعم ليس هذا من إطلاق الجمع على الواحد لوجود ذلك في هذا الجنس؛ إذ الإضافة على معنى في<sup>(٣)</sup>.

ثم نقل عن الرضي أنه قال في «شرح الشافية»: إنَّ جمع القِلَّة ليس بأصل في الجمع؛ لأنه لا يذكر إلا حيث يُراد بيان القِلَّة، فلا يُستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يُستعمل له جمع الكثرة، يقال: فلان حسن الثياب، في معنى: حسن الثوب، ولا يحسن: حسن الثوب<sup>(٤)</sup>. و: كم عندك من الثوب أو من الثياب، ولا يحسن: من الثوب<sup>(٥)</sup>. اهـ.

ثم قال: وقد ذكره الشريف في «شرح المفتاح» وهو مخالف لما ذكره هنا. فتأمل.

ولعل ما ذكر بعد تسليمه إنما هو في جمع القِلَّة الذي معه جمع كثرة كما ذكره في المثال، لا في ذلك وجمع القِلَّة الذي ليس معه جمع كثرة كما هنا، فإنما لم نجد في كتب اللغة جمعاً لمفرد هذا الجمع غير هذا الجمع، وقد ذكر غير واحد أن جمع القِلَّة إذا لم يوجد معه جمع كثرة يستعمل استعمال جمع الكثرة.

ثم لا يخفى حسن موقع الأضغاث مع السنايل، فيالله در شأن التنزيل ما أبدع رياض بلاغته!

﴿وَمَا تَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَلْحَامِ﴾ أي: المنامات الباطلة ﴿بِإِلَيْنِ﴾ ﴿لأنَّها لا تأويل لها وإنما التأويل للمنامات الصادقة، وهذا إمّا لشيوع الأحلام في أباطيلها، وإما لكون اللام للعهد والمعهود الأضغاث منها، والكلام وارد على أسلوب:

(١) في (م): متركبة، والمثبت من الأصل وحاشية الشهاب ١٨٢/٥، وفيه: إذا كانت مركبة، بدل: بحسب أنها مركبة.

(٢) في الحاشية ١٨٢/٥.

(٣) كذا في الأصل و(م)، والذي في حاشية الشهاب: على معنى من.

(٤) في (م): الثوب، والمثبت من الأصل وحاشية الشهاب وشرح الشافية ٩٢/٢.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي ٩٢/٢.

على لاحِبٍ لا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ<sup>(١)</sup>

وهو إشارةٌ إلى كبرى قياسٍ ساقوه للعُذر عن جَهْلِهِمْ، كأنَّهم قالوا: هذه رؤيا باطلة، وكلُّ رؤيا كذلك لا نعلم تأويلَها، أي: لا تأويلَ لها حتَّى نعلمه، ينتج: هذه رؤيا لا تأويلَ لها.

وجوِّز أن يكون المرادُ من الأحلام الرؤى<sup>(٢)</sup> مطلقاً، و«أل» فيه للجنس، والكلامُ اعترافٌ منهم بقصورِ علمهم وأنَّهم ليسوا بنحارير في تأويلِ الرؤى مع أنَّ لها تأويلاً.

واختاره ابن المنير، وادَّعى أنَّه الظاهر<sup>(٣)</sup>، وأنَّ قولَ المَلِكِ لهم أَوَّلًا: «إن كُتِمَ للرؤيا تعبرون» دليلٌ على أنَّهم لم يكونوا في عِلْمِهِ عالِمين بها؛ لأنَّه أتى بكلمة الشكِّ، فجاء اعترافُهم بالقصور مطابقاً لشكِّ المَلِكِ الذي أخرجهم مخرجَ استفهامهم عن كونهم عالِمين، وأنَّ قولَ الفتى: «أنا أنبئكم بتأويله» إلى قوله: «لعلِّي أرجعُ إلى الناس لعلَّهم يعلمون» دليلٌ على ذلك أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وذكر بعضُ المحقِّقين أنَّه يُشعر به عُذْلُهم عمَّا وقع في كلام الملك من العبارة المُعْرِبة<sup>(٥)</sup> عن مجرد الانتقال من الدَّالِّ إلى المدلول، حيثُ لم يقولوا: بتعبير الأحلام، أو: عبارتها، إلى التأويل المنبئ عن التصرُّف والتكلُّف في ذلك؛ لما بين الآيل والمآل من البُعد.

واعترض بأنَّه على هذا يبقى قولُهم: «أضغاث أحلام» ضائعاً؛ إذ لا دخلَ له في العذر.

وأجيب بأنَّه يمكن أن يكون المقصودُ منه إزالةُ خوف الملك من تلك الرؤيا، فلا يبقى ضائعاً.

(١) وعجزه: إذا سافه العَوْدُ النباطيُّ جرجرا، والبيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص ٦٦، وسلف ٢٤١/٢.

(٢) في حاشية (م): هي جمع رؤيا.

(٣) في حاشية (م): وكذا ادعى أبو حيان في البحر. اه منه.

(٤) الانتصاف ٣٢٤/٢.

(٥) في (م): المعبرة، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٢١٨/٤، والكلام منه، وهو المقصود بقول المصنف: بعض المحققين.

وقال صاحب «الكشف»: إنَّ وجه ذلك أن يجعل الأول جواباً مستقلاً، والثاني كذلك، أي: هاهنا أمران: أحدهما من جانب الرائي، والثاني من جانب المعبر، ووجه تقديم الظرف على عامله: أننا أصحاب الآراء والتدابير، وعلمنا بذلك رصين لا بتأويل الرؤى، ووجهه على الأول ظاهر، وأدعى أنَّ المقام يطابقه، ووروده على ذلك الأسلوب مقو له لا مؤهين، خلافاً لما في «الانتصاف»، ويقوى عند اختيار الوجه الثاني إذا كان الخطاب لجلسائه وأهل مشورته من أهل الحل والعقد؛ لأنَّ الأغلب على أمثالهم الجهل بمثل هذا العلم الذي لا يعلمه إلا أفراد من الناس.

﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَّا مِنْهُمَا﴾ أي: صاحبي يوسف عليه السلام، وهو الشرابي ﴿وَأَذْكُرُ﴾ بالذال غير المعجمة عند الجمهور، وأصله: اذكر؛ أبدلت التاء دالاً وأدغمت الدال فيها.

وقرأ الحسن: «أذكر»، بإبدال التاء ذالاً معجمة وإدغام الذال المعجمة فيها<sup>(١)</sup>، والقراءة الأولى أفصح.

والمعنى على كليهما: تذكّر ما سبق له مع يوسف عليه السلام ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ أي: طائفة من الزمان ومدّة طويلة.

وقرأ الأشهب العقيلي: «إمّة» بكسر الهمزة وتشديد الميم<sup>(٢)</sup>، أي: نعمة عليه بعد نعمة، والمراد بذلك خلاصه من القتل والسجن وإنعام ملكه عليه، وعلى هذا جاء قوله:

ألا لا أرى ذا إمّة أصبَحَتْ به فترُّكه الأيام وهي كما هيا<sup>(٣)</sup>

وقال ابن عطية: المراد بعد نعمة أنعم الله تعالى بها على يوسف عليه السلام، وهي تقريب إطلاقه<sup>(٤)</sup>. ولا يخفى بُعْده.

(١) القراءات الشاذة ص ٦٤، والبحر ٣١٤/٥.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٤، والمحتسب ٣٤٤/١، والبحر ٣١٤/٥.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٢٨٨. قال ثعلب شارح الديوان: يقول: مَنْ أصبحت به نعمة لم تتركه الأيام حتى تغيرها. وجاء في حاشية (م): وقوله: ثم بعد الفلاح والملك والإمّة وارتهم هناك قبور. اه منه.

(٤) المحرر الوجيز ٢٤٩/٣.

وقرأ ابنُ عباس وزيدُ بنُ علي عليه السلام، وأمة<sup>(١)</sup>: «أَمُو» بفتح الهمزة والميم المخففة وهاء منوَّنة<sup>(٢)</sup>، من أَمِه يَأْمُه أَمَهَا: إذا نسي. وجاء في المصدر: «أَمُه» بسكون الميم أيضاً، فقد روي عن مجاهد وعكرمة وشبيل بن عَزْرة الضبيعي أنهم قرؤوا بذلك<sup>(٣)</sup>، ولا عبرة بمن أنكر.

والجملة اعتراضٌ بين القول والمقول. وجوز أن تكون حالاً من الموصول أو من ضميره في الصلة، ويحتاج ذلك إلى تقدير «قد» على المشهور.

وقيل: معطوفة على «نجا». وليس بشيء - كما قال بعضُ المحققين - لأنَّ حقَّ كلِّ من الصلة والصفة أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصول والموصوف عند المخاطب كما عند المتكلِّم، ومن هنا قيل: الأوصاف قبل العلم بها أخباراً، والأخبار بعد العلم بها أوصاف، وأنت تعلم أن تذكُّره بعد أمة إنما عُلم بهذه الجملة، فلا معنى لنظمه مع نجاته المعلومة من قبل في سلك الصلة.

﴿أَنَا أَنْتُمْكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾ أي: أخبركم بتأويل ذلك الذي خفي أمره بالتلقي ممن عنده علمه لا من تلقاء نفسي، ولذلك لم يقل: أفتيكم في ذلك، وعقبه بقوله: ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾<sup>(٤)</sup> إلى مَنْ عنده علمه، وأراد به يوسف عليه السلام، وإنما لم يصرِّح به حرصاً على أن يكون هو المرسل إليه، فإنه لو ذكره فلربما أرسلوا غيره.

وضميرُ الجمع إمَّا لأنه أراد الملك ومن معه، أو لأنه<sup>(٥)</sup> أراد الملك وحده لكنَّ مخاطبه بذلك على سبيل التَّعْظِيم كما هو المعروف في خطاب الملوك، ويؤيده ما روي أنه لما سمع مقالة القوم جثى بين يدي الملك وقال: إِنَّ فِي السَّجْنِ رَجُلًا عَالِمًا يَعْبُرُ الرُّؤْيَا، فابعثوني إليه. فبعثوه.

(١) في حاشية (م): أي: جماعة من التابعين. اهـ منه. وينظر التعليق الذي بعده.

(٢) البحر ٣١٤/٥ عن ابن عباس وزيد بن علي والضحاك وقتادة وأبو رجاء وشبيل بن عزة الضبيعي وربيع بن عمرو. وقد أخرجها الطبري ١٨٤/١٣-١٨٦ عن ابن عباس وعكرمة وقتادة والضحاك ومجاهد.

(٣) البحر ٣١٤/٥، وشبيل بن عزة الضبيعي، أبو عمرو البصري النحوي، هو ختن قتادة، وكان من أفاضل أهل البصرة وقرائهم. التهذيب ١٥٢/٢. وأخرج هذه القراءة عن مجاهد الطبري ١٨٦/١٣.

(٤) قوله: أراد الملك ومن معه أو لأنه، ساقط من (م).

وكان السجن - على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه - في غير مدينة الملك . وقيل : كان فيها . قال أبو حيان ويرسمُ الناس اليوم سجنَ يوسف عليه السلام في موضعٍ على النيل بينه وبين القُسطاط ثمانية أميال<sup>(١)</sup> . والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

وأخرج ابنُ أبي حاتم وأبو الشيخ عن الحسن أنه كان يقرأ : «أنا آتيكم» مضارعُ أتى من الإتيان، ف قيل له : إنما هو : «أنا أنبئكم» فقال : أهو كان ينبئهم<sup>(٢)</sup> ؟ ! . وأخرج ابنُ المنذر وغيره عن أبيّ أنه قرأ أيضاً كذلك<sup>(٣)</sup> . وفي «البحر» أنه كذا في الإمام أيضاً<sup>(٤)</sup> .

﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّادِقُ﴾ في الكلام حذفٌ، أي : فأرسلوه، فأتاه فقال : يا يوسفُ، ووَصَفَه بالمبالغة في الصّدق حسبما علّمه وجربَ أحواله في مدّة إقامته معه في السّجن ؛ لكونه بصددِ اغتنام آثاره واقتباسِ أنواره، فهو من بابِ براعة الاستهلال، وفيه إشارةٌ إلى أنّه ينبغي للمستفتي أن يعظّم المفتي .

واستدلّ بذلك على أنّهما لم يكذبا على يوسفَ في منامهما، وأنّهما كذبا في قولهما : كذبنا، إن ثبت .

﴿أَفِينَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَعْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَتٍ﴾ أي : في رؤيا ذلك، وإنّما لم يصرّح به لوضوح مرآته بقريته ما سبق من معاملتهما، ولدلالة مضمون الحادثة عليه، حيث إنّ مثله لا يقعُ في عالم الشهادة . والمعنى : بين لنا مآلَ ذلك وحُكمه .

وعبرَ عن ذلك بالإفتاء، ولم يقل كما قال هو وصاحبه أولاً : «نبئنا بتأويله»، تفخيماً لشأنه عليه السّلام حيث عاين رتبته في الفضل . ولم يقل : أفنتي، مع أنّه المستفتي وحده، إشعاراً بأنّ الرؤيا ليست له بل لغيره ممّن له ملاسةٌ بأمور العامّة،

(١) البحر ٣١٥/٥ .

(٢) الدر المنثور ٢٢/٤، وهو في تفسير ابن أبي حاتم ٢١٥٢/٧ . والقراءة عن الحسن في القراءات الشاذة ص ٦٤، والبحر ٣١٤/٥ . وجاء في حاشية (م) : لعله لم يُردّ إلا مجرد ترجيح قراءته، فافهم . اهـ منه .

(٣) الدر المنثور ٢٢/٤، وذكرها عن أبيّ أبو حيان في البحر ٣١٤/٥ .

(٤) البحر ٣١٤/٥ .

وأنه في ذلك معبرٌ وسفير، ولذا لم يغيّر لفظ الملك<sup>(١)</sup>، ويؤذن بهذا قوله: ﴿لَعَلَّيْ  
أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾ أي: إلى الملك ومن عنده، أو إلى أهل البلد، فأنبئهم بما أفتيت.

﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ذلك ويعملون بمقتضاه، أو: يعلمون فضلك ومكانك مع  
ما أنت فيه من الحال فتخلص منه. والجملة عند أبي حيّان على الأوّل كالتعليل  
للرجوع، وعلى الثاني كالتعليل لـ «أفتنا»<sup>(٢)</sup>.

وإنما لم يبيّن القول بل قال: «لعلّي» و«لعلّهم» مجازاةً معه عليه السلام على  
نهج الأدب، واحترازاً عن المجازفة إذ لم يكن على يقين من الرجوع:

فبينما المرء في الأحياء مُغتبطٌ إذا هو الرمسُ تعفوه الأعاصير<sup>(٣)</sup>  
ولا من علمهم بذلك، فرمّا لم يعلموه: إمّا لعدم فهمهم، أو لعدم اعتمادهم.

﴿قَالَ﴾ مستأنفت على قياس ما مرّ غير مرّة: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا﴾ قرأ حفص  
بفتح الهمز، والجمهور بإسكانها<sup>(٤)</sup>. وقرئ: «دابّا» بالفتح من غير همزٍ على  
التخفيف<sup>(٥)</sup>. وهو في كلّ ذلك مصدرٌ لـ «دأب»، وأصل معناه التعب، ويكنى به عن  
العادة المستمرة لأنها تنشأ من مداومة العمل اللازم له التعب.

وانتصابه على الحال من ضمير «تزرعون»، أي: دائبين، أو: ذوي دأب، وأفرد  
لأنّ المصدر الأصل في الأفراد. أو على أنّه مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوف، أي:  
تدأبون دابّا، والجملة حالية أيضاً. وعند المبرّد مفعولٌ مطلقٌ لـ «تزرعون»، وذلك  
عنده نظيرٌ: قعد القرفصاء. وليس بشيء.

وقد أوّل عليه السلام البقرات السّمان والسنبلات الخضر بسنين مخاصيب،  
والعجاف واليابسات بسنين مجديّة، فأخبرهم بأنّهم يواظبون على الزّراعة سبع سنين

(١) في حاشية (م): قيل: لم يغيّر لفظ الملك لأن التعبير يكون على وفقه، فافهم. اهـ منه.

(٢) البحر ٣١٥/٥.

(٣) البيت لجبلّة العذري كما في الحماسة البصرية ٦٥/٢، أو لحريث بن جبلّة العذري كما في  
عيون الأخبار ٣٠٥/٢، واللسان (دهر)، أو لعثير بن ليث العذري كما في اللسان (دهر).

(٤) التيسير ص ١٢٥، والنشر ٢/٢٩٥.

(٥) هي قراءة السوسي وأبي جعفر، ووقفاً حمزة. البدور الزاهرة ص ١٦٤.

ويبالغون فيها؛ إذ بذلك يتحقق الخصبُ الذي هو مصداقُ البقرات السَّمان وتأويلُها.

وقيل: المراد الأمرُ بالزَّراعة كذلك، فالجملةُ خبرٌ لفظاً أمرٌ معنًى، وأخرج على صورة الخبر مبالغةً في إيجاب إيجاده حتَّى كأنه وقع وأخبر عنه، وأيد بأنَّ قوله تعالى: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ﴾ أي: في كلِّ سنة ﴿فَذَرُوهُ فِي سَبِيلِهِ﴾ - ولا تذوره كيلاً يأكله السُّوس كما هو شأنُ غلالٍ مصرَ ونواحيها إذا مضى عليها نحوُ عامين، ولعلَّه استدلَّ على ذلك بالسُّنبلات الخضر - يناسبُ كونهَ أمراً مثله؛ قيل: لأنَّه لو لم يؤوَّل ذلك بالأمر، لزم عطفُ الإنشاء الخبر؛ لأنَّ «ما» إما شرطيةٌ أو موصولةٌ متضمَّنة معنى الشرط، وعلى كلِّ حالٍ فلكون الجزاء إنشاءً تكونُ إنشائيةٌ معطوفة على خبرية.

وأجيب بأنَّ لا نسلم أنَّ الجملة الشرطية التي جوابُها إنشائيٌّ إنشائية، ولو سلَّم فلا نسلم العطف، بل الجملةُ مستأنفةٌ لنصحهم وإرشادهم إلى ما ينبغي أن يفعلوه، حيثُ لم يكن معتاداً لهم كما كان الزَّرْعُ كذلك، أو هي جوابُ شرطٍ مقدَّر، أي: إن زرعتم فما حَصَدْتُمْ.. إلخ.

وأيضاً يحتمل الأمرُ عكسَ ما ذكره، بأنَّ يكون «ذروه» بمعنى: تَذَرُوهُ، وأبرز في صورة الأمر لأنه بإرشاده، فكأنَّه<sup>(١)</sup> أمرهم به.

والتحقيقُ ما في «الكشف» من أنَّ الأظهر أنَّ «تزرعون» على أصله؛ لأنَّه تأويلُ المنام بدليلِ قوله الآتي: «ثم ياتي»، وقوله: «فما حصدتم فذروه» اعتراضٌ اهتماماً منه عليه السلام بشأنهم قبلَ تتميم التأويل، وفيه ما يؤكِّد أمر السَّابق واللاحق كأنَّه قد كان، فهو يأمرهم بما فيه صلاحهم، وهذا هو النِّظم المعجز. انتهى.

وذكر بعضهم أنَّ «ما حصدتم» إلخ - على تقدير كون «تزرعون» بمعنى ازرعوا - داخلٌ في العبارة، فإنَّ أَكْلَ السَّبعِ العجاف السَّبعِ السَّمان، وغلبةُ السنبلات اليابساتِ الخضر، دالٌّ على أنَّهم يأكلون في السنين المجدية ما حصل في السنين المخصبة، وطريقُ بقائه تعلُّموه من يوسف عليه السلام فبقي لهم في تلك المدة. وقيل: إنَّ

(١) في الأصل و(م): فكأنهم، والمثبت من حاشية الشهاب ١٨٤/٥، والكلام منه.

«تزرعون» على هذا التقدير، وكذا ما بعده، خارجٌ عن العبارة. والكلُّ كما ترى.

﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ (٧) أي: اتركوا ذلك في السُّنْبِلِ إِلَّا ما لا غنى عنه من القليل الذي تأكلونه في تلك السنين، وفيه إرشادٌ<sup>(١)</sup> إلى التقليل في الأكل. وقرأ السُّلَمي: «مما يأكلون» بالياء على الغيبة، أي: يأكلُ الناس<sup>(٢)</sup>.

والاقتصارُ على الاستثناء المأكول دون البذر لكون ذلك معلوماً من قوله عليه السلام: «تزرعون سبع سنين».

﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ أي: من بعد السنين السبع المذكورات. وإنما لم يقل: من بعدهنَّ، قَصْداً إلى تفخيم شأنهنَّ<sup>(٣)</sup>. «سَبْعَ شِدَادٍ» أي: سبعُ سنين صعباتٍ على الناس، وحذف التمييز لدلالة الأوَّل عليه.

﴿يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾ أي: ما ادَّخَرْتُمْ في تلك السنين من الحبوب المتروكة في سَنَابِلِهَا لِأَجْلِهِنَّ، وإسنادُ الأكل إليهنَّ مع أنه حالُ الناس فيهنَّ مجازيٌّ، كما في قوله تعالى: «وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا» [يونس: ٦٧] واللَّام في «لهنَّ» ترشيحٌ لذلك، وكان الدَّاعي إليه التطبيقُ بين المعبَّر والمعبَّر به، ويجوز أن يكون التعبيرُ بذلك للمشكلة لِمَا وقع في الواقعة. وفسَّر بعضهم الأكلَ بالإفناء كما في قولهم: أَكَلَ السَّيْرَ لَحْمَ الناقة، أي: أفناه وذهب به.

﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِرُونَ﴾ (٨) أي: تُحْرِزُونَهُ وَتَحْبِثُونَهُ لِبُزْرِ الزَّرْعَةِ<sup>(٤)</sup>، مأخوذاً من الحِصْنِ وهو الحِرْزُ والملجأ.

(١) في الأصل: إشارة، والمثبت من (م) وتفسير أبي السعود ٢٨٢/٤.

(٢) البحر ٣١٥/٥.

(٣) في حاشية (م): وفي إرشاد العقل السليم: لم يقل ذلك قصداً إلى الإشارة إلى وصفهن فإن الضمير ساكت عن أوصاف المرجع بالكلية. اه فتدبر. اه منه. والكلام في تفسير أبي السعود ٢٨٣/٤.

(٤) في حاشية (م): البذر والبزْر بمعْنَى كما في «العين»، وهو الحب الذي يجعل في الأرض لينبت، وقال ابن دريد على ما في «المجمل»: البذر بالذال في البقول، والبزْر بالزاي خلافة. اه منه. والكلام في حاشية الشهاب ١٨٤/٥.



﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ أي: السنين الموصوفة بما ذكر من الشدة وأكل المدخر من الحبوب ﴿عَامٌ﴾ هو كالسنة لكن كثيراً ما يُستعمل فيما فيه الرخاء والخصب، والسنة فيما فيه الشدة والجذب، ولهذا يعبر عن الجذب بالسنة، وكأنه تحاشياً عن ذلك وتنبهاً من أول الأمر على اختلاف الحال بينه وبين السوابق عبر به دون السنة.

﴿فِيهِ يَأْكُلُ النَّاسُ﴾ أي: يصيبهم غيث، أي: مطر كما قال ابن عباس ومجاهد والجمهور. فهو من غاث الثلاثي اليائي، ومنه قول الأعرابية: غثنا ما شئنا<sup>(١)</sup>، وقول بعضهم: أذى البراغيث إذا البرى غيث<sup>(٢)</sup>.

وقيل: هو من العوث، أي: الفرج، يقال: أغاثنا الله تعالى: إذا أمدنا برفع المكاره حين أظلمتنا، فهو رباعي واوي.

﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ من العصر المعروف، أي: يعصرون ما من شأنه أن يعصر: من العنب، والقصب، والزيتون، والسُّمِسِم، ونحوها من الفواكه لكثرتها، والتعرض لذكره كما قال بعض المحققين<sup>(٣)</sup> مع جواز الاكتفاء عنه بذكر الغيث المستلزم له عادة كما اكتفى به عن ذكر تصرفهم في الحبوب، إمّا لأن استلزام الغيث له ليس كاستلزامه للحبوب؛ إذ المذكورات يتوقف صلاحها على أمور أخرى غير المطر، وإمّا لمراعاة جانب المستفتي باعتبار حالته الخاصة به بشارة له، وهي التي يدور عليها حسن موقع تغليبها على «الناس» في قراءة حمزة والكسائي بالفوقانية<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عباس تفسير ذلك بـ «يحبون»، وكأنه مأخوذ من العصر المعروف؛ لأن في الحلب عصر الضرع ليخرج الدر.

(١) أي: مُطرنا ما أردنا. ووقع في الأصل و(م): ما شئنا، بدل: ما شئنا، وهو تصحيف، والمثبت من الكشف ٣٢٥/٢، واللسان (غيث)، والدر المصون ٥١٠/٦، وحاشية الشهاب ١٨٤/٥.

(٢) نسب هذه العبارة صاحب الوافي بالوفيات ١٠١/٣ لابن شرف القيرواني محمد بن أبي سعيد، أبي عبد الله الجذامي، والمقصود بالبرى: التراب.

(٣) هو أبو السعود في تفسيره ٢٨٣/٤.

(٤) التيسير ص ١٢٩، والنشر ٢٩٥/٢، وهي قراءة خلف من العشرة.

وتكرير «فيه» إمّا - كما قيل - للإشعار باختلاف ما يقع فيه زماناً وعنواناً<sup>(١)</sup>، وإمّا لأنّ المقام مقامُ تعداد منافع ذلك العام، ولأجله قدّم في الموضعين على العامل، فإنّ المقامَ بيانُ أنّه يقع في ذلك العام هذا وذاك، لا بيانُ أنهما يقعان في ذلك العام كما يفيدُه التأخير.

وجوّز أن يكون التقديمُ للقصر، على معنى أنّ غيْثَهم [وعصرهم<sup>(٢)</sup>] في تلك السنين كالعدم بالنسبة إلى عامهم ذلك، وأن يكون ذلك في الأخير لمراعاةِ الفواصل، وفي الأوّل لرعاية حاله.

وقرأ جعفرُ بن محمد رحمتهما، والأعرج، وعيسى البصرة: «يُعَصِّرون» على البناء للمفعول<sup>(٣)</sup>.

وعن عيسى: «تُعَصِّرون» بالفوقانية مبنياً للمفعول أيضاً<sup>(٤)</sup>، من عَصَرَهُ اللهُ تعالى: إذا أنجاه، أي: يُنْجِيهِم اللهُ سبحانه ممّا هم فيه من الشدّة، وهو مناسبٌ لقوله: «يُغَاثُ الناس». وعن أبي عبيدة وغيره: أخذ المبنى للفاعل من العصر بمعنى النّجاة أيضاً<sup>(٥)</sup>.

وفي «البحر» تفسير العَصَر والعُصْرَة - بالضمّ - بالمنجا، وأنشد قولَ أبي زبيد في عثمان رحمتهما:

صَادِياً يَسْتَغِيثُ غَيْرَ مُغَاثٍ      وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةُ الْمَنْجُوِّ<sup>(٦)</sup>

(١) أي: للإشعار باختلاف أوقات ما يقع فيه من الغيث والعصر زماناً وهو ظاهر، وعنواناً فإن الغيث والغوث من فضل الله تعالى، والعصر من فعل الناس. تفسير أبي السعود ٢٨٣/٤.

(٢) ما بين حاصرتين من تفسير أبي السعود ٢٨٣/٤، وعنه نقل المصنف.

(٣) القراءات الشاذة ص ٦٤، والمحاسب ٣٤٤/١، والبحر ٣١٦/٥.

(٤) تفسير القرطبي ٣٧٠/١١، والبحر ٣١٦/٥.

(٥) مجاز القرآن ٣١٣/١.

(٦) البحر ٣١٥/٥، وأبو زبيد هو حرملة بن منذر الطائفي، ويقال: المنذر بن حرملة. كان

نصرانياً واختلف في إسلامه، وهو أحد المعمرين، يقال: عاش مئة وخمسين سنة. الإصابة

١٥٤/١١. والبيت ليس في رثاء عثمان كما ذكر أبو حيان وقبله ابن عطية في المحرر الوجيز

٢٥١/٣، وإنما هو من قصيدة في رثاء ابن أخت أبي زبيد كما ذكر البكري في اللآلي ١١٩/١،

واليزيدي في أماليه ص ٨، وتُنظر قصيدته بتمامها في جمهرة أشعار العرب ٧٣١/٢.

وقال ابن المستير<sup>(١)</sup>: معناه يُمطرون، من أَغْصَرَتِ السَّحَابَةُ عليهم، أي: حان وقتُ عصرِ الرياح لها لتمطرَ، فـ «على» صلةُ الفعل، كما في: عصرْتُ الليمونَ على الطعام. فحُذِفَتْ وأُوصِلَ الفعل بنفسه. أو تَضَمَّنَ «أعصرتُ» معنى مطرْتُ فتعدَّى تعديته. وفي «الصَّحاح» عَصِرَ القَوْمُ، أي: أمطروا، ومنه قراءة بعضهم: «وفيه يُعَصِّرون»<sup>(٢)</sup>. وظاهرُه أنَّ اللفظ موضعٌ لذلك فلا يحتاجُ إلى التضمين عليه.

وحكى النقاش أنه قرئ: «يُعَصِّرون» بضمِّ الياء وكسرِ الصَّاد وتشديدها من عَصَرَ مشدداً للتكثير، وقرأ زيدُ بن علي رضي الله عنه: «وفيه يَعْصِّرون» بكسر التاء والعين والصَّاد وتشديدها<sup>(٣)</sup>، وأصلُه: تعتصرون، فأدغم التاء في الصَّاد ونقل حركتها<sup>(٤)</sup> إلى العين، وأتبع حركةَ التاء لحركةَ العين، واحتمل أن يكون من: اعتصرَ العنب ونحوه، أو من اعتصر بمعنى نجا، ومن ذلك قوله:

لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرْقُ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالماءِ اعتصاري<sup>(٥)</sup>  
ثم إنَّ أحكامَ هذا العام المبارك - كما أخرج ابنُ جرير<sup>(٦)</sup> وغيرُه عن قتادة - عَلِمَ أَناه الله تعالى علمه لم يكن فيما سئل عنه، وروي مثلُ ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه، وعَنَّا أنَّ ذلك بالوحي، وهو الظاهر.

ولقد أتى عليه السلام بما يدلُّ على فضله في آخر فتواه على عكسِ ما فعل أَوَّلًا عند الجواب عن رؤيا صاحبه، حيث أتى بذلك في أوَّلها، ووجهُ ذلك ظاهر.

وقيل: إنَّ هذه البشارةَ منه عليه السَّلام لم تكن عن وحي بل لأنَّ العادةَ جاريةً بأنَّ انتهاءَ الجذب الخصب، أو لأنَّ السَّنةَ الإلهية على أن يوسَّعَ على عباده سبحانه

(١) في الأصل و(م): المنبر، والمثبت من المحرر الوجيز ٢٥١/٣، والبحر ٣١٦/٥. وابن المستير هو قطرب. ينظر الدر المصون ٥١١/٦.

(٢) الصَّحاح (عصر) دون قوله: ومنه قراءة... والقراءة سلفت قريباً عن جعفر بن محمد والأعرج وعيسى.

(٣) القراءتان في البحر ٣١٦/٥.

(٤) أي: حركة الصاد.

(٥) البيت لعدي بن زيد، وهو في الشعر والشعراء ٢٢٩/١، والعقد الفريد ٣٣/١، والصَّحاح (شرق).

(٦) في تفسيره ١٩٣/١٣.

بعد ما ضَيَّقَ عليهم . وفيه أَنَّهُ لو كان كذلك لأَجْمَلَ في البشارة، وأنَّ حَصَرَ الجذب يقتضي تَغْيِيرَهُ بخصبٍ مَّا لا على ما ذكره، خصوصاً على ما تقتضيه بعضُ القراءات من إغاثَةِ بعضهم بعضاً، فإنَّها لا تُعلم إلا بالوحي .

ثمَّ إنه عليه السلام بعد أن أفتاهم وأرشدَهم وبشَّرههم كان يتوقَّع وقوعَ ما أخبر به، فقد أخرج ابنُ أبي حاتم عن زيد بن أسلم: أَنه عليه السَّلام كان بعد ذلك يصنِّعُ لرجلٍ طعامَ اثنتين فيقرِّبه إلى الرجل فيأكلُ نصفَه ويدعُ نصفَه، حتى إذا كان يومُ قرَّبه له فأكله كلَّه، فقال عليه السلام: هذا أوَّلُ يومٍ من السُّداد<sup>(١)</sup> .

واستدلَّ البلخيُّ بتأويله لذلك على بطلانِ قولٍ من يقول: إنَّ الرؤيا على ما عبَّرت أوَّلاً، فإنَّهم كانوا قد قالوا: «أضغاث أحلام»، فلو كان ما قالوه مؤثِّراً شيئاً لأعرض عليه السلام عن تأويلها .

وفيه بحث، فقد روى أبو داود وابنُ ماجه عن أبي رزين: «الرؤيا على جناح طائرٍ ما لم تُعبَّر فإذا عبَّرت وقعت، ولا تقصَّها إلا على واذٍ وذِي رأي»<sup>(٢)</sup> . ولعلَّه إذا صحَّ هذا يلزم القول بأنَّ الحكم على الرؤيا بأنها «أضغاث أحلام» وأنَّها لا تأويل<sup>(٣)</sup> لها ليس من التَّعبير في شيء، وإلا فالجمعُ بين ما هنا وبين الخبر مُشْكَل .

وقال ابن العربي<sup>(٤)</sup>: إِنَّه ينبغي أن يُخصَّصَ ذلك بما يحتمل من الرؤيا وجوهاً، فيعبَّر بأحدها فيقع عليه .

واستدلُّوا بذلك أيضاً على صحَّة رؤيا الكافر، وهو ظاهر .

وقد ذكروا للاستفتاء عن الرؤيا آداباً: منها أن لا يكونَ ذلك عند طلوع الشمس أو عند غروبها أو في الليل، وقالوا: إنَّ تعبيرها مناماً هو تعبيرها في نفس الأمر،

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٢١٥٤/٧ .

(٢) سنن أبي داود (٥٠٢٠)، وسنن ابن ماجه (٣٩١٤)، وأخرجه أيضاً أحمد (١٦١٨٣)، والترمذي (٢٢٧٨) وقال: حسن صحيح . وجاء عندهم: ... على رجلٍ طائر ...

(٣) في (م): لا ذيل .

(٤) في أحكام القرآن ١٠٧٧/٣ - ١٠٧٨ .

فلا تحتاج إلى تعبير بعدُ. وأكثروا القولَ فيما يتعلَّق بها، وأكثر ما قيل ممَّا لا يظهر لي سرُّه ولا أرى بعضَ ذلك إلا أضغاث<sup>(١)</sup> أحلام.

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ﴾ بعد ما جاء السِّفِيرُ المعبرُّ بالتعبير، وسمع منه ما سمع من نقيير وقطمير: ﴿أَتَأْتِينِي بِهَذَا﴾ لِمَا رَأَى من علمه وفضله وإخباره عمَّا لا يعلمه إلا اللطيفُ الخبير.

﴿فَلَمَّا جَاءَهُ﴾ أي: يوسف عليه السلام ﴿الرَّسُولُ﴾ وهو صاحبه الذي استفتاه، وقال له: إِنَّ الْمَلِكَ يريد أن تخرجَ إليه. ﴿قَالَ أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ أي: سيِّدك وهو الملك ﴿فَسَلِّهٖ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ أي: فتَّشه عن شأنهنَّ وحالهنَّ، وإنما لم يقل: فاسأله أن يفتِّش عن ذلك، حتَّى للملك على الجدِّ في التفتيش لتبيين براءته وتنتضح نزاهته، فإنَّ السؤالَ عن شيء مما يهيج الإنسان ويحرِّكه للبحث؛ لأنَّه يأنف من الجهل، ولو قال: سلِّه أن يفتِّش، لكان تهيجاً له عن الفحص عن ذلك، وفيه جراءةٌ عليه، فربَّما امتنع منه ولم يلتفت إليه.

وإنما لم يتعرَّض عليه السلام لامرأة العزيز مع أنَّها الأصلُ الأصيلُ لِمَا لاقاه تأدِّباً وتكرُّماً، ولذا حمَّلها ذلك على الاعتراف بنزاهته وبراءة ساحته.

وقيل: احترازاً عن مكرها حيث اعتقدها باقيةً في ضلالها القديم، وأما النسوة فقد كان يطمع في صدعهنَّ بالحقِّ، وشهادتهنَّ بإقرارها بأنها راودته عن نفسه فاستعصم، ولذلك اقتصر على وصفهنَّ بتقطيع الأيدي ولم يصرِّح بمراودتهنَّ له، واكتفى بالإيماء إلى ذلك بقوله: ﴿إِنَّ رَبِّي يَبَوِّضُ لِيَٰلِمٍ﴾ ﴿٥٠﴾ مجاملةً معهنَّ، واحترازاً عن سوء مقالتهنَّ، وانتصابهنَّ عند رفعهنَّ إلى الملك للخصومة عن أنفسهنَّ متى سمعنَ بنسبته لهنَّ إلى الفساد.

وفي «الكشاف» أنه عليه السلام أراد بهذا أنه كيَّدَ عظيم لا يعلمه إلا الله تعالى، أو استشهد بعلم الله تعالى على أنهم كيَّذنه وأنه بريء ممَّا قُرف به، أو أراد الوعيد لهنَّ، أي: عليم بكيدهنَّ فمجازيهنَّ عليه<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(١) في (م): كاضغات.

(٢) الكشاف ٢/٢٢٦.

وَكأنَّ الحَصْرَ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ قُرْبِهِ مِنْ: زِيدْ يَعْلَمُ، وَصُلُوْجُهُ لِإِفَادَتِهِ عِنْدَهُ<sup>(١)</sup>، أَوْ مِنْ اقْتِضَاءِ الْمَقَامِ لِأَنَّهُ إِذَا حَمَلَهُ عَلَى السُّؤَالِ ثُمَّ أَضَافَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى دَلٌّ بِهِ عَلَى عَظَمَتِهِ، وَأَنَّ الْكُنْهَ غَيْرُ مَأْمُولِ الْوَصُولِ، لَكِنْ مَا لَا يُدْرِكُ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ كُلُّهُ، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهَ، وَفِيهِ زِيَادَةُ تَشْوِيقٍ وَبَعْثٌ إِلَى تَعَرُّفِ الْأَمْرِ، فَالْجُمْلَةُ عَلَيْهِ تَتِمُّ لِقَوْلِهِ: «فَاسْأَلْهُ» الْخ، وَالْكِدُّ اسْمٌ لِمَا كَذَبَهُ بِهِ.

وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي تَكُونُ تَذْيِيلًا<sup>(٢)</sup>، كَأَنَّهُ قِيلَ: احْمَلْهُ عَلَى التَّعَرُّفِ يَتَبَيَّنُ لَهُ بَرَاءَةُ سَاحَتِي، فَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ كَيْدًا مِنْهُمْ، وَإِذَا كَانَ كَيْدًا يَكُونُ لَا مُحَالَةً بَرِيئًا، وَالْكِدُّ هُوَ الْحَدَثُ.

وَعَلَى الثَّالِثِ تَحْتَمِلُهَا، وَالْمَعْنَى بَعَثَ الْمَلِكُ عَلَى الْغَضَبِ لَهُ وَالِانْتِقَامِ مِنْهُمْ، وَإِلَّا لَمْ يَتْلَامَ الْكَلَامُ.

وَلَا يَطَابِقُ كَرَمَ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي عَجِبَ مِنْهُ نَبِيُّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَدْ أَخْرَجَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَقَدْ عَجِبْتُ مِنْ يُوسُفَ وَكَرَمِهِ وَصَبْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَغْفِرُ لَهُ، حِينَ سُئِلَ عَنِ الْبَقَرَاتِ الْعِجَافِ وَالسَّمَانِ، وَلَوْ كُنْتُ مَكَانَهُ مَا أَجَبْتُهُمْ حَتَّى اشْتَرَطْتُ أَنْ يَخْرِجُونِي، وَلَقَدْ عَجِبْتُ مِنْهُ حِينَ أَنَاهُ الرِّسُولُ فَقَالَ: «ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ» وَلَوْ كُنْتُ مَكَانَهُ وَلَبِثْتُ فِي السِّجْنِ مَا لَبِثْتُ، لِأَسْرَعْتُ الْإِجَابَةَ وَبَادَرْتُهُمُ الْبَابَ وَلَمَّا ابْتَغَيْتُ الْعِذْرَ، إِنْ كَانَ لَحْلِيمًا ذَا أَنَاةٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي حَاشِيَةِ (م): أَيُّ صَاحِبِ الْكُشَافِ. أَهْ مِنْهُ. وَقَوْلُهُ: لِإِفَادَتِهِ، أَيُّ: لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ.

(٢) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (م): وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: كَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهُ تَعَالَى شَاهِدِي، وَشَهَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى تِلْكَ الْأَمَارَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى بَرَاءَتِهِ، أَهْ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا، فَفِي الْكِدِّ غَنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ حَسَنٌ. أَهْ مِنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي الْعُقُوبَاتِ (١٦٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١١٦٤٠)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَقَدْ سَلَفَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ص ٣٤٧ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ، وَلَيْسَ فِيهِ: «إِنْ كَانَ لَحْلِيمًا ذَا أَنَاةٍ» وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَخْرَجَهَا الطَّبْرِيُّ ٢٠٠/١٣ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَمْ تَقَفْ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَشْهَدُ لِبَعْضِهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٦٩٤)، وَصَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٥١)، وَفِيهِ: «وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ مَا لَبِثْتُ يُوسُفَ لَا جِبْتَ الدَّاعِي». وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨٥٥٤): «لَوْ كُنْتُ أَنَا لِأَسْرَعْتُ الْإِجَابَةَ وَمَا ابْتَغَيْتُ الْعِذْرَ».

ودعاؤه له ﷺ قيل : إشارة إلى ترك العزيمة بالرخصة؛ وهي تقديم حق الله تعالى بتبليغ التوحيد والرِّسالة على براءة نفسه. وجعله العلامة الطيبي من قبيل قولك لمن تعظمه : رضي الله تعالى عنك ما جوابك عن كلامي؟

وقيل : يمكن أن يقال : إنَّ في براءة النفس من حقِّ الله تعالى ما فيها، فإنَّها إذا تحقَّقت عندهم وقع ما تلاها موقعَ القبول، وقد ذكر أنَّ الاجتهاد في نفي التَّهم واجبٌ وجوبُ اتِّقاء الوقوف في مواقفها<sup>(١)</sup>، فقد قال ﷺ : «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَقِفَنَّ مَوَاقِفَ التَّهْمِ»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج مسلمٌ من رواية أنس أنَّ رسول الله عليه الصلاة والسلام كان مع إحدى نسائه فمرَّ به رجلٌ، فدعاه وقال : «هذه زوجتي» فقال : يا رسول الله، مَنْ كُنْتُ أَظُنُّ بِهِ فَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّ بِكَ. فقال رسول الله ﷺ : «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»<sup>(٣)</sup>.

وكأنَّه لهذا كان الزمخشري وكان ساقط الرجل قد أثبت على القضاة أنَّ رجله لم تُقطع في جناية ولا فساد، بل سقطت من ثلج أصابها في بعض الأسفار، وكان يُظهر مكتوبَ القضاة في كلِّ بلدٍ دخله خوفاً من تهمَةِ السُّوء.

فلعلَّه عليه السلام خشي إن خرج<sup>(٤)</sup> ساكتاً عن أمر ذنبه، غيرَ متَّضحَةٍ براءةٍ ساحته عمَّا سُجن فيه وقُرف به، من أن يتسلَّق به الحاسدون إلى تقبيح أمره، ويجعلوه سُلماً إلى حطِّ قدره ونظير الناس إليه بعين الاحتقار، فلا يعلِّقُ كلامه في قلوبهم، ولا يترتَّب على دعوته قبولُهم، وفي ذلك مِن تعرِّي التبليغ عن الثمرة ما فيه.

وما ذكره ﷺ : «ولو كنْتُ مكانه» إلخ كان تواضعاً منه عليه الصلاة والسلام لا أنه لو كان مكانه بادر وعجل، وإلا فجلُّه ﷺ وتحمُّله واهتمامه بما يترتَّب عليه قبول الخلق أوامر الحقِّ سبحانه وتعالى أمرٌ معلوم لدى الخواصِّ والعموم.

(١) جاء في حاشية (م) : وزعم بعضهم أن الآية تدل على ذلك، وفيه نظر. اهـ منه.

(٢) ذكره الزمخشري في الكشاف ٢/٣٢٥ و ٣/٢٧٣.

(٣) صحيح مسلم (٢١٧٤).

(٤) في (م) : أن يخرج.

وزعم ابن عطية أنه يحتمل أن يكون عليه السلام أراد بالرَّبِّ العزيزَ كما قيل في قوله: «إنَّه ربي أحسن مثواي»، ففي ذلك استشهادٌ به وتقريعٌ له<sup>(١)</sup>. وليس بشيء، ومثله ما قيل: إنَّ ضمير «كيدهنَّ» ليس عائداً على النسوة المذكورات بل عائداً على الجنس فافهم.

وقرأ أبو حيوة وأبو بكر عن عاصم في رواية: «النسوة» بضم النون، وقرأت فرقة: «اللاي» بالياء<sup>(٢)</sup>، وهو كاللأ جمع التي.

﴿قَالَ﴾ استئنافٌ مبنيٌّ على السؤال كما سبق، كأنه قيل: فما كان بعد ذلك؟ فقول: قال الملك إثر ما بلغه الرسولُ الخبرَ وأحضرهنَّ: ﴿مَا خَطْبُكُنَّ﴾ أي: شأنكنَّ، وأصله: الأمر العظيم الذي يحقُّ لعظمته أن يكثر فيه التخاطبُ ويُخطب له ﴿إِذَا رَوْدَتْهُنَّ يُوسِفُ﴾ وخادعتهنَّ ﴿عَنْ نَفْسِهِ﴾ ورغبتهنَّ في طاعة مولاته، هل وجدتُنَّ فيه ميلاً إلیکن؟

﴿قُلْتُ حَسَّ لِلَّهِ﴾ تنزيهاً له، وتعجبياً من نزاهته عليه السلام وعفته ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ بالغن في نفي جنس السوء عنه بالتذكير وزيادة «من».

وفي «الكشف» في توجيه كون السؤال المقدر في نظم الكلام عن وجدانهنَّ فيه الميل، وذلك لأنه سؤالٌ عن شأنهنَّ معه عند المراودة، وأوله الميلُ ثم ما يترتب عليه: وحمله<sup>(٣)</sup> على السؤال مدعى النزاهة الكلية، فيكون سؤالُ الملك منزلاً عليه؛ إذ لا يمكن ما بعده إلا إذا سلم الميل، وجوابهنَّ عليه ينطبق لتعجبهنَّ عن نزاهته بسبب التعجب من قدرة الله تعالى على خَلْقٍ عفيفٍ مثله، ليكون التعجب منها على سبيل الكناية، فيكون أبلغ وأبلغ، ثم نفهينَّ العلم<sup>(٤)</sup> مطلقاً وطرفاً، أي: طرفٌ وهم من سوءٍ أيٍّ سوء، فضلاً عن شهود الميل معهنَّ. اه، وهو من الحُسن بمكان.

وما ذكره ابنُ عطية<sup>(٥)</sup> من أن النسوة قد أجبنَ بجوابٍ جيّدٍ تَظْهَرُ منه براءةُ

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٢٥٢.

(٢) القراءتان في البحر ٣١٧/٥. والمشهور عن عاصم القراءة بكسر النون في «النسوة».

(٣) في حاشية (م): أي يوسف عليه السلام. اه منه.

(٤) في حاشية (م): قد صرح غير واحد أن المراد بالعلم هنا الإدراك. اه منه.

(٥) في المحرر الوجيز ٣/ ٢٥٣، وما سيأتي بين حاصرتين منه.



أنفسهنَّ جملةً، وأعطينَ يوسفَ عليه السلامَ بعضَ براءةٍ؛ وذلك أنَّ الملكَ لما قرَّرهِنَّ أنهنَّ راودنه، قلنَّ جواباً عن ذلك وتنزيهاً لأنفسهنَّ: «حاش لله»، [وقد] يحتمل [على بُعد] أن يكون في جهته عليه السلام، وقولهنَّ: «ما علمنا» إلخ ليس بإبراء تامٍّ، وإنما هو <sup>(١)</sup> شرحُ القصَّة على وجهها حتَّى يتقرَّر الخطأ في جهتهنَّ = ناشئٌ عن الغفلة عمَّا قرَّره المولى صاحب «الكشف».

﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ وكانت حاضرةً المجلس، قيل: أقبلت التَّسوة عليها يقرِّرنها. وقيل: خافت أن يشهدنَّ عليها بما قالت يوم قطعنَّ أيديهنَّ، فأقرَّت قائلة:

﴿الَّذِ نَّ حَصَّصَ الْحَقَّ﴾ أي: ظهر وتبيَّن بعد خفاء؛ قاله الخليل. وهو مأخوذٌ من الحصَّة وهي القطعة من الجملة، أي: تبيَّنت حصَّة الحقِّ من حصَّة الباطل، والمراد تميُّز هذا عن هذا، وإلى ذلك ذهب الزجاج أيضاً <sup>(٢)</sup>.

وقيل: هو من حصَّ شعره: إذا استأصله بحيث ظهرت بشرة رأسه، وعلى ذلك قوله:

قد حصَّت البيضةُ رأسي فما أطعمُ نوماً غيرَ تهجاع <sup>(٣)</sup>  
ويرجع هذا إلى الظهور أيضاً.

وقيل: هو من حصَّصَ البعيرُ: إذا ألقى مَباركَه ليناخ؛ قال حميد بن ثور الهلالي يصف بعيراً:

فحَصَّصَ فِي صُمِّ الصِّفَا ثِفْنَاتِهِ وَنَاءَ بِسَلْمَى نَوَّةً ثُمَّ صَمَّمَا <sup>(٤)</sup>

(١) أي: الإبراء التام، كما في المحرر الوجيز.

(٢) في معاني القرآن ١١٥/٣.

(٣) البيت لأبي قيس بن الأسلت الأوسي، وهو في المفضليات ص ٢٨٤، والكامل ١/٢٣٥، والصحاح (حصص)، والخزانة ٣/٤١١. والتهجاع: النوم الخفيف. الصحاح (هجع).

(٤) ديوان حميد بن ثور ص ١٩، والصحاح (صمم)، والمخصص ١٢/١٠٩، والكشاف ٢/٣٢٦، واللسان (صمم)، وفيه: صَمَّم في السير وغيره، أي: مضى. والثفناات جمع ثفنة: وهي ما يقع على الأرض من أعضاء البعير إذا استناخ. والصفا: الحجارة. والصم جمع أصم، وهو الصلب من الحجارة. حاشية الشهاب ٥/١٨٦.

والمعنى: الآن ثبت الحق واستقر، وذكر الراغب وغيره أن حصَّ وحصحص ككفَّ وكفَّف، وكبَّ وكبكب<sup>(١)</sup>.

وقرئ بالبناء للمفعول<sup>(٢)</sup>، على معنى: أقرَّ الحق في مقره ووضعه في موضعه.

و«الآن» من الظروف المبنية في المشهور<sup>(٣)</sup>، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنشاء حال النطق به، أو الحاضر بعضه كما في هذه الآية، وقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] وقد يخرج عند ابن مالك عن الظرفية كخبر «فهو يهوي في النار، الآن حين انتهى إلى قعرها»<sup>(٤)</sup> فإن «الآن» فيه في موضع رفع على الابتداء، و«حين» خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة صدرها ماضٍ.

وإلفه منقلبة عن واو؛ لقولهم في معناه: الأوان. وقيل: عن ياء؛ لأنه من آن يئين، إذا قرب.

وقيل: أصله: أوان، قلبت الواو ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين. وردَّ بأن الواو قبل الألف لا تُقلب، كالجواد والسَّواد.

وقيل: حذفت الألف وغيَّرت الواو إليها كما في راحٍ ورواح، استعملوه مرة على فعلٍ وأخرى على فعال، كزَمَنٍ وزَمان.

واختلفوا في علَّة بنائه؛ فقال الزَّجاج: بني لتضمُّنه معنى الإشارة؛ لأنَّ معناه: هذا الوقت<sup>(٥)</sup>. وردَّ بأنَّ المتضمَّن معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة وهو لا تدخله «أل».

(١) مفردات الراغب (حصص).

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٤، والبحر ٣١٧/٥.

(٣) في حاشية (م): ودليل اسميتها دخول «أل» وحرف الجر. اه منه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٤٤)، والآجري في الشريعة (٩٣٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه، والكلام من همع الهوامع للسيوطي ١٨٤/٢. ورواية مسلم: حتى، بدل: حين. ووقع في (م): مقرها، بدل: قعرها، وهو تصحيف.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢٤-٢٥، ونقله المصنف عنه - وكذا ما سيأتي من أقوال - بواسطة السيوطي في همع الهوامع ١٨٥/٢-١٨٦.

وقال أبو علي : لتضمُّنه معنى لام التَّعْرِيف ؛ لأنه اسْتَعْمَلَ معرفةً وليس عَلَمًا ، و«أل» فيه زائدة . وضَعَّف<sup>(١)</sup> بأنَّ تضمَّن اسم معنى حرفٍ اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتدُّ به ، هذا مع كون المزيد غير المضمَّن معناه ، فكيف إذا كان إيَّاه؟

وقال المبرِّد وابن السَّراج : لأنه خالف نظائره إذ هو نكرةٌ في الأصل استعمل من أوَّل وضعه باللام ، وبأيُّها أن تدخلَ على النكرة . وإليه ذهب الزمخشري .

ورده ابن مالك بلزوم بناء الجَماء الغَفير<sup>(٢)</sup> ونحوه ممَّا وقع في أوَّل وضعه باللام ، وبأنَّه لو كانت مخالفةُ الاسم لسائر الأسماء موجبةً لشبهِ الحرف واستحقاق البناء ، لوجبَ بناء كلِّ اسم خالف الأسماء بوزنٍ أو غيره ، وهو باطل بإجماع . واختار<sup>(٣)</sup> أنَّه بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحدٍ ، لأنه لا يثنَّى ولا يُجمع ولا يصغَّر بخلاف حين ، ووقت ، وزمان ، ومدة . ورده أبو حيان بما ردَّه هو به على مَنْ تقدَّم<sup>(٤)</sup> .

وقال الفراء<sup>(٥)</sup> : إنما بني لأنَّه نُقل من فعلٍ ماضٍ وهو «آنَ» بمعنى حانَ ، فبقي على بنائه استصحاباً ، على حدٍّ : أنهاكم عن قيلٍ وقالٍ .

ورَّد بأنَّه لو كان كذلك لم تدخل عليه «أل» كما لا تدخل على ما ذكَّر ، وجاز فيه الإعراب كما جاز فيه<sup>(٦)</sup> .

وذهب بعضهم إلى أنَّه مُعرَّب منصوبٌ على الظرفية ، واستدلَّ بقوله :

كَأَنَّهُمَا مِلَّانٍ لَمْ يَتَغَيَّرَا<sup>(٧)</sup>

(١) جاء في حاشية (م) : هو ابن مالك . اهـ منه . والكلام من جمع الهوامع ١٨٥ / ٢ .

(٢) الجماء : بيضة الرأس ، سميت بذلك لأنها جماء ، أي : ملساء ، ووصفت بالغفير لأنها تغفر ، أي : تغطي الرأس . اللسان (جـم) .

(٣) في التسهيل ص ٩٥ ، والكلام من جمع الهوامع ١٨٥ / ٢ .

(٤) وقول أبي حيان كما في جمع الهوامع : وهو مردود بما ردَّ به هو (يعني ابن مالك) على الزمخشري .

(٥) في معاني القرآن ٤٦٨ / ١ ، والكلام من جمع الهوامع ١٨٦ / ٢ .

(٦) أي : في قيلٍ وقال . وكذا قوله : على ما ذكر ، أي : على قيلٍ وقال . جمع الهوامع ١٨٦ / ٢ .

(٧) وعجزه : وقد مرَّ للدارين من بعدنا عصرٌ ، والبيت لأبي صخر الهذلي ، وسلف ٢٤٣ / ٢ .

بكسر النون، أي: من الآن، فحذفت النون والهمزة وجُزَّ، فدلَّ على أنَّه مُعَرَّبٌ.

وضَعَّف<sup>(١)</sup> باحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء «الآن» لغتان: الفتح والكسر، كما في «شَّان» إلَّا أنَّ الفتح أكثرُ وأشهر.

وفي «شرح الألفية» لابن الصَّائغ: أنَّ الذي قال: إنَّ أصله «أوان»، يقول بإعرابه كما أن أواناً مُعَرَّبٌ. واختار الجلال السيوطي<sup>(٢)</sup> القول بإعرابه؛ لأنَّه لم يثبت لبنائه علَّة معتبرة، فهو عنده منصوبٌ على الظرفية، وإن دخلت «من» جرَّ، وخروجه عن الظرفية غيرُ ثابت، وفي الاستدلال بالحديث السابق مقالٌ.

وأياً ما كان فهو هنا متعلِّق بـ «حصحص»، أي: حصحص الحقُّ في هذا الوقت.

﴿أَنَا رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِي﴾ لا أنَّه راودني عن نفسي، وإنَّما قالت ذلك بعدَ اعترافها تأكيداً لنزاهته عليه السلام، وكذا قولها: ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ أي: في قوله حين افتريتُ عليه: «هي راودتني عن نفسي».

قيل: إنَّ الذي دعاها لذلك كلُّه التوخِّي لمقابلة الاعتراف - حيث لا يُجدي الإنكار - بالعفو.

وقيل: إنَّها لما تناهت في حُبِّه لم تُبالِ بانتهاك سرِّها وظهور سرِّها.

وفي «إرشاد العقل السليم»<sup>(٣)</sup> أنَّها لم تُردِّ بقولها: «الآن» إلخ مجردَ ظهورٍ ما ظهر بشهادة النِّسوة من مُطلق نزاهته عليه السلام فيما أحاط به علمهنَّ، من غير تعرُّضٍ لنزاهته في سائر المواطن خصوصاً فيما وقع فيه التَّشاجر بمحضِرِ العزيز، ولا بَحْثٍ عن حال نفسيها وما صنعتُ في ذلك، بل أرادتُ ظهورَ ما هو متحقِّق في نفس الأمر وثبوته، من نزاهته عليه السلام في محلِّ النزاع وخيانتها، ولهذا قالت: «أنا راودته» إلخ، وأرادت بـ «الآن» زمانَ تكلمها بهذا الكلام لا زمانَ شهادتهنَّ،

(١) في حاشية (م): المضَعَّف هو ابن مالك. اهـ منه.

(٢) في جمع الهوامع ١٨٧/٢.

(٣) ٢٨٥/٤.

فتأمل أيها المنصف<sup>(١)</sup>، هل ترى فوق هذه المرتبة نزاهةً، حيث لم يتمالك الخُصَمَاءُ من الشَّهادة بها على أنتم وجه، والفضلُ ما شهدت به الخُصَمَاءُ؟ وليت مَنْ نَسَبَ إليه السُّوء - وحاشاه - كان عنده عَشْرُ مِيعَاشٍ ما كان عند أولئك النسوة الشاهدات من الإنصاف.

﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ الذي ذهب إليه غيرُ واحد أن «ذلك» إشارةٌ إلى التثبُّت مع ما تلاه من القصَّة أجمع، فهو من كلام يوسف عليه السلام<sup>(٢)</sup>، جَعَلَهُ فذلِكَ منه لِمَا نهض له أولاً من التشمُّر لطهارة ذيلِهِ وبراءة ساحته.

وقد حكى الله تعالى ما وقع من ذلك طبقَ الوجود مع رعاية ما عليه دأبُ القرآن من الإيجاز، كحذف: فرجع إلى ربِّه، فأنهائه مقالةً يوسف، فأحضرهنَّ سائلاً قال: «ما خطبكن» إلخ. وكذلك - كما قيل - في «قالت امرأة العزيز» إلخ.

وكذلك هذا أيضاً؛ لأنَّ المعنى: فرجع إليه الرسولُ قائلاً: فتش الملكُ عن كُنه الأمر، وبان له جليَّةُ الحقِّ من عصمتك وأنك لم ترجع في ذلك المقام الدَّخِصِ بمسِّ مُلام، فعند ذلك قال عليه السلام: «ذلك ليعلم» العزيز ﴿أَنِّي لَمْ أَخْنُءُ﴾ في حُرْمته ﴿يَالْيَبِّ﴾ أي: بظهر الغيب.

وقيل: ضمير «يعلم» للملك، وضميرُ «أخنه» للعزيز، وقيل: للملك أيضاً لأنَّ خيانةَ وزيره خيانةٌ له. والباءُ إمَّا للملابسة أو للظرفية، وعلى الأول هو حالٌ من فاعل «أخنه»، أي: تركتُ خيانتَهُ وأنا غائبٌ عنه، أو من مفعوله، أي: وهو غائب عني. وهما متلازمان. وجوز أن يكون حالاً منهما، وليس بشيء، وعلى الثاني فهو ظرفٌ لغوٍ لما عنده، أي: «لم أخنه» بمكان الغيب وراء الأستار والأبواب المغلقة، ويحتمل الحالية أيضاً.

(١) في الأصل و(م): انتهى فافهم وتأمل، بدل: فتأمل أيها المنصف، والمثبت من تفسير أبي السعود.

(٢) في حاشية (م): وفي الكشف: صح ذلك لدلالة المعنى عليه، ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْرِ رَعُونَ إِنَّ هَذَا لَسِرٌّ عَلِيمٌ﴾ يُرِيدُ أَنْ يَخْرِجَكَ مِنْ أَرْضِكُمْ فَأَذَا تَأْمُرُونَ [الأعراف: ١٠٩-١١٠]. وفيه دغدغة فتأمل. اهـ منه. وهو في الكشف ٣٢٨/٢.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ أي: وليعلم أن الله تعالى ﴿لَا يَهْدِي الْخَائِنِينَ﴾ ﴿٥٣﴾ أي: لا يُنفذه ولا يسدّده، بل يبطله ويزهقه، فهداية الكيد مجاز عن تنفيذه.

ويجوز أن يكون المراد: لا يهدي الخائنين بسبب كيدهم<sup>(١)</sup>، فأوقع الهداية المنفية على الكيد - وهي واقعة عليهم - تجوّزاً للمبالغة؛ لأنه إذا لم يهد السبب علم منه عدم هداية مسببه بالطريق الأولى.

وفيه تعريض بامرأة العزيز في خيانتها أمانته، وبه في خيانتها أمانة الله تعالى حين ساعدها على حبسه بعد ما رأوا الآيات الدالة على نزاهته عليه السلام.

ويجوز أن يكون مع ذلك تأكيداً لأمانته عليه السلام، على معنى: لو كنت خائناً لما هدى الله تعالى كيدي ولا سدّده.

وتوهم عبارة بعضهم عدم اجتماع التأكيد والتعريض، والحق أنه لا مانع من ذلك، وأراد بكيده تشمّره وثباته ذلك، وتسميته كيداً على فرض الخيانة على بابها حقيقة كما لا يخفى، فما في «الكشف» من أنه سمّاه كيداً استعارة أو مشاكلة ليس بشيء.

وقيل: إن ضمير «يعلم» و«لم أخنه» لله تعالى، أي: ذلك ليعلم الله تعالى أنني لم أغصه، أي: ليظهر أنني غير عاصٍ ويكرمني به ويصير سبب رفع منزلتي، وليظهر أن كيد الخائن لا ينفذ، وأن العاقبة للمطيع لا للعاصي، فهو نظير قوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ﴾ [البقرة: ١٤٣] وله نظائر أخر في القرآن كثيرة.

إلا أن الله تعالى أخبر عن نفسه بذلك، وأمّا غيره فلم يرد في الكتاب العزيز، وفيه نوع إيهام التحاشي عنه أحسن، على أن المقام لما تقدّم أدعى.

﴿وَمَا أَتَى نَفْسِي﴾ أي: لا أنزهها عن السوء، قال ذلك عليه السلام هضماً لنفسه البرية عن كل سوء، وتواضعاً لله تعالى، وتحاشياً عن التزكية والإعجاب

(١) جاء في حاشية (م): في عبارة بعضهم: بكيدهم، فالباء إما متعلقة بالفعل (يعني بـ «يهدي»)، أو متعلقة بـ «الخائنين»، وفيه تنبيه على أنه تعالى يهدي كيد من لم يقصد الخيانة بكيده، كيوسف على السلام في كيده إخوته، كذا قيل: فتدبر. اهـ منه. والبعض المذكور هو اليضاوي، والشرح للشهاب في الحاشية ١٨٦/٥.

بحالها، على أسلوب قوله ﷺ: «أنا سيّد ولدِ آدمَ ولا فخر»<sup>(١)</sup>.

أو تحديثاً بنعمة الله تعالى، وإبرازاً لِسِرِّه المكنون في شأن أفعال العباد، أي: لا أنزّهمها من حيث هي هي، ولا أسند هذه الفضيلة إليها بمقتضى طبيعتها من غير توفيق من الله سبحانه، بل إنّما ذلك بتوفيقه جلّ شأنه ورحمته.

وقيل: إنه أشار بذلك إلى أنّ عدم التعرّض لم يكن لعدم الميل الطبيعي، بل لخوف الله تعالى.

﴿إِنَّ النَّفْسَ﴾ البشريّة التي من جملةتها نفسي في حدّ ذاتها ﴿لَأَمَّارَةٌ﴾ لكثيره الأمر ﴿بِالشَّوْءِ﴾ أي: بجنسه، والمراد أنّها كثيرة الميل إلى الشهوات مستعملة في تحصيلها القوى والآلات.

وفي كثير من التفاسير أنّه عليه السلام حين قال: «لَيْعَلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْتَنُ بِالْغَيْبِ» قال له جبريل عليه السلام: «ولا حينَ هممتَ؟ فقال: «وما أبرّئ نفسي» إلخ، وقد أخرج الحاكم في «تاريخه» وابن مردويه بلفظ قريب من هذا عن أنس مرفوعاً<sup>(٢)</sup>، وروي ذلك عن ابن عباس وحكيم بن جابر والحسن وغيرهم. وهو إنّ صحَّ يُحمل الهمُّ فيه على الميل الصّادر عن طريق الشّهوة البشريّة لا عن طريق العزم والقصد.

وقيل: لا مانع من أن يُحمل على الثاني، ويقال: إنّهُ صغيرة، وهي تجوزُ على الأنبياء عليهم السلام قبل النبوة، ويُلْتَزَم أنّه عليه السلام لم يكن إذ ذاك نبياً.

والزمخشريُّ جعل ذلك وما أشبهه من تلفيق المبطلة وبهتهم على الله تعالى ورسوله<sup>(٣)</sup>. وارتضاه - وهو الحرّئ بذلك - ابن المنير، وعرضَ بالمعتزلة بقوله: وذلك شأنُ المبطلة من كلّ طائفة<sup>(٤)</sup>.

(١) قطعة من حديث أخرجه ابن حبان (٦٢٤٢) من حديث واثلة بن الأسقع ؓ. وورد أيضاً ضمن حديث أبي هريرة ؓ عند أحمد (١٠٩٧٢)، والبخاري (٤٧١٢)، ومسلم (٢٢٧٨) دون قوله: «ولا فخر».

(٢) الدر المنثور ٢٣/٤.

(٣) الكشف ٣٢٨/٢.

(٤) الانتصاف مع الكشف ٣٢٨/٢.

﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ قال ابنُ عطية<sup>(١)</sup>: الجمهورُ على أنَّ الاستثناءَ منقطعٌ، و«ما» مصدريةٌ، أي: لكن رحمةُ رَبِّي هي التي تصرفُ عنها السوءَ، على حدِّ ما جَوَّزَ في قوله سبحانه: ﴿وَلَا هُمْ يُقْدُونَ﴾ \* إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا﴾ [يس: ٤٣-٤٤].

وجَوَّزَ أن يكون استثناءً من أعمِّ الأوقات، و«ما» مصدرية ظرفية زمانيةٌ، أي: هي أَمَارَةٌ بالسوء في كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا في وَقْتِ رحمةِ رَبِّي وعصمته، والنَّصْبُ على الظرفية لا على الاستثناء كما تُوهَّم، لكن فيه التفرُّغُ في الإثبات، والجمهورُ على أنه لا يجوزُ إِلَّا بعدَ النفي أو شبهه، نعم أجازه بعضهم في الإثبات إن استقام المعنى، ك: قرأت إلا يومَ الجمعة.

وأورد على هذا بأنَّه يلزم عليه كونُ نفس يوسفَ وغيره من الأنبياء عليهم السلام ماثلةً إلى الشهوات في أكثر الأوقات، إِلَّا أن يُحمل ذلك على ما قبل النبوة بناءً على جواز ما ذُكر قبلها، أو يُرادَ جنسُ النَّفْسِ لا كُلُّ واحدة.

وتُعَقَّبُ بأنَّ الأخيرَ غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّ الاستثناءَ معيارُ العموم، ولا يَرُدُّ ما ذكرَ رأساً؛ لأنَّ المراد هضمُ النوعِ البشريِّ اعترافاً بالعجزِ لولا العصمةُ، على أنَّ وَقْتِ الرحمة قد يعمُّ العمرَ كُلَّهُ لبعضهم. اهـ، ولعلَّ الأولى الاقتصارُ على ما في حيزِ العلاوة، فتأمل.

وأن يكون استثناءً من «النفس»، أو من الضميرِ المستترِ في «أَمَارَةٌ» الراجع إليها، أي: كُلُّ نفس أَمَارَةٌ بالسوء إِلَّا التي رحمها الله تعالى وعصمها عن ذلك كنفسي، أو من مفعولِ «أَمَارَةٌ» المحذوفِ، أي: أَمَارَةٌ صاحبها إِلَّا ما رحمه الله تعالى، وفيه وقوعُ «ما» على مَنْ يعقل، وهو خلافُ الظاهر. ولينظر الفرقُ في ذلك بينه وبين انقطاع الاستثناء.

﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ عظيمُ المغفرة فيغفر ما يعتري النفوس بمقتضى طباعها، ومبالغٌ في الرحمة فيعصمها من الجريان على موجب ذلك. والإظهارُ في مقام الإضمار مع التعرُّض لعنوان الربوبية لتربية مبادي المغفرة والرحمة، ولعلَّ تقديم ما يُفيد الأولى على ما يفيد الثانية لأنَّ التخليةَ مقدَّمة على التحلية.



وذهب الجبائي - واستظهره أبو حيان<sup>(١)</sup> - إلى أنَّ «ذلك ليعلم» إلى هنا من كلام امرأة العزيز، والمعنى: ذلك الإقرار والاعتراف بالحق ليعلم يوسف أنني لم أخنه ولم أكذب عليه في حال غيبته، وما أبرئ نفسي مع ذلك من الخيانة حيث قلتُ ما قلتُ وفعلتُ به ما فعلتُ، إنَّ كلَّ نفس أمارَةٌ بالسوء إلا نفساً رَحِمها الله تعالى بالعصمة كنفس يوسف عليه السلام، إنَّ ربي غفورٌ لمن استغفر لذنبه واعترف به، رحيمٌ له.

وتعقَّب ذلك صاحبُ «الكشف» بأنَّه ليس مُوجِبُهُ إلا ما تُوهَّم من الاتصال الصُّوري، وليس بذاك، ومن أين لها أن تقول: «وما أبرئ نفسي» بعد ما وضح - ولا كُشِّيَةِ الأَبْلَقِ<sup>(٢)</sup> - أنها أمُّها يرجع إليها طمُّها ورُمُّها<sup>(٣)</sup>؟

ومن الناس مَنْ انتصر له بأنَّ أمر التعليل ظاهرٌ عليه، وهو على تقدير جعله من كلامه عليه السلام غيرُ ظاهر؛ لأنَّ عِلْمَ العزيز بأنَّه لم يكن منه ما قُرف<sup>(٤)</sup> به إنَّما يستدعي التفتيشَ مطلقاً، لا خصوصَ تقديمه على الخروج حين طلبه الملك، والظاهرُ على ذلك التقدير جعله له.

وأجيب بأنَّ المراد: ليظهرَ علمُه على أتمِّ وجه، وهو يستدعي الخصوصَ، ويساعدُ على إرادة ظهور العلم أنَّ أصلَ العلم كان حاصلًا للعزيز قبلُ حين شهد شاهدٌ من أهلها، وفيه نظر.

ويمكن أن يقال: إنَّ في الثبُتِ وتقديمِ التفتيش على الخروج من مراعاة حقوقِ العزيز ما فيه، حيثُ لم يخرج من حبسه قبلَ ظهور بطلان ما جعله سبباً له مع أنَّ الملك دعاه إليه، ووترتبَ على ذلك علمُه بأنه لم يخنه في شيءٍ من الأشياء أصلاً فضلاً عن خيانتة في أهله؛ لظهور أنَّه عليه السلام إذا لم يُقدِّم على ما عسى أن يُتوهَّم أنه نقضٌ لِمَا أبرمه مع قوَّة الدَّاعي وتوقُّر الدَّواعي، فهو بعدم

(١) في البحر ٣١٧/٥.

(٢) البَلَقُ: ارتفاع التحجيل إلى الفخذين، ويقال للدابة: أبلقَ ويلقأ. والشَّيَّة: كلُّ لون يخالف معظمَ لون الفرس وغيره. اللسان (بلق) و(وشي).

(٣) الطَّم: الرطب، والرَّم: اليابس. اللسان (رعم).

(٤) قَرَفَ فلانٌ فلاناً: وقع فيه. تهذيب اللغة ١٠٢/٩ (قرف).

الإقدام على غيره أجدُر وأحرى، فالعلة للثبُت مع ما تلاه من القصة هي قصدُ حصول العلم بأنَّه عليه السلام لم يكن منه ما يخوّن به، كائناً ما كان مع ما عطف عليه، وذلك العلم إنّما يترتب على ما ذكر لا على التفتيش ولو بعد الخروج كما لا يخفى.

أو يقال: إنّ المراد: ليجري على موجب العلم بما ذكر، بناءً على التزام أنّه كان قبل ذلك عالماً به لكنّه لم يجزِ على موجب علمه، وإلا لَمَّا حبسه عليه السلام، فيتلافى تقصيره بالإعراض عن تقبيح أمره، أو بالثناء عليه ليحظى عند الملك ويعظّمه الناس، فتينع من دعوته أشجارها، وتجري في أودية القلوب أنهارها، ولا شك أنّ هذا ممّا يترتب على تقديم التفتيش كما فعل.

وليس ذلك ممّا لا يليق بشأنه عليه السلام، بل الأنبياء عليهم السلام كثيراً ما يفعلون مثل ذلك في مبادي أمرهم، وقد كان نبينا ﷺ يُعطي الكافر إذا كان سيّد قومه ما يُعطيه ترويحاً لأمره. وإذا حُمِل قوله عليه السلام لصاحبه الناجي: «اذكرني عند ربك» على مثل هذا - كما فعل أبو حيّان<sup>(١)</sup> - تناسّب طرفا الكلام أشدّ تناسّب، وكذا لو حُمِل ذاك على ما اقتضاه ظاهر الكلام وتضافرت عليه الأخبار.

وقيل هنا: إنّ ذلك لثلاً يقبّح العزيز أمره عند الملك تمحلاً لإمضاء ما قضاه، ويكون ذلك من قبيل السعي في تحقيق المقتضي لخلاصه، وهذا من قبيل التّسمير لرفع المانع، لكنّه ممّا لا يليق بجلالة شأنه عليه السلام، ولعلّ الدّعاء بالمغفرة في الخبر السّالف على هذا إشارة إلى ما ذكر.

ويقال: إنّّه عليه السلام إنّما لم يُعاتب عليه كما عُتِب على الأوّل لكونه دونه، مع أنّه قد بلغ السيلُ الزّبي. ولا يخفى أنّ عودَه عليه السلام لِمَا يستدعي أدنى عتابٍ بالنسبة إلى منصبه بعد أن جرى ما جرى في غاية البُعد، ومن هنا قيل:

(١) في البحر ٣١١/٥، قال: والذي اختاره أن يوسف إنما قال للسّاقى: «اذكرني عند ربك» ليتوصل إلى هدايته وإيمانه بالله، كما توصل إلى إيضاح الحق للسّاقى ورفيقه، والضمير في «فأنساه» عائد على السّاقى، ومعنى «ذكر ربه»: ذكر يوسف لربه، والإضافة تكون بأدنى ملاسة.

الأولى أن يجعلَ ما تقدّم كما تقدّم، ويُحمَلَ هذا على أنّه عليه السلام أراد به تمهيدَ أمر الدّعوة إلى الله تعالى جَبْرًا لِمَا فعل قبلُ، وأتباعاً لخلافِ الأولى بالنّظر إلى مقامه بالأولى.

وقيل في وجه التعليل غير ذلك، وأخرج ابن جرير عن ابن جريج أنّ هذا من تقديم القرآن وتأخيرهِ<sup>(١)</sup>. وذهب إلى أنه متّصل بقوله: «فأسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن» إلخ. ويردّ على ظاهره ما لا يخفى، فتأمل جميع ما ذكرناه لتكون على بصيرة من أمرك.

وفي رواية البرّقي عن ابن كثير، وقالون عن نافع أنهما قرأا: «بالسوء» على قلب الهمزة واواً والإدغام<sup>(٢)</sup>.

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِيَنِي بِهِ أَستَحْلِصُهُ﴾ أجعله خالصاً ﴿لِنَفْسِي﴾ وخاصاً بي.

﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُ﴾ في الكلام إيجاز، أي: فأتوا به فلماً... إلخ، وحذف ذلك للإيذان بسرعة الإتيان، فكأنّه لم يكن بينه وبين الأمر بإحضاره عليه السلام والخطاب معه زماناً أصلاً، ولم يكن حاضراً مع النسوة في المجلس كما زعمه بعض، وجعل المراد من هذا الأمر: قرّبه إلي.

والضمير المستكن في «كلّمه» ليوسف عليه السلام، والبارز للملك، أي: فلما كلّم يوسف عليه السلام الملك إثر ما أتاه فاستنطقه ورأى حُسنَ منطِقِهِ بما صدّق الخبرُ الخبر<sup>(٣)</sup>.

واستظهر في «البحر» كون الضمير الأوّل للملك والثاني ليوسف، أي: فلما كلّمه الملك ورأى حُسنَ جوابه ومحاورة<sup>(٤)</sup> ﴿قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ﴾ ذو مكانة ومنزلة رفيعة ﴿أَمِينٌ﴾ مؤتمن على كل شيء، وقيل: آمِنٌ من كل مكروه، والوصف بالأمانة هو الأبلغ في الإكرام.

(١) تفسير الطبري ٣٥١/١٣.

(٢) التيسير ص ١٢٩، والنشر ١/٣٨٣.

(٣) الخبر: العلم بالشيء، والخبر معرّكة: النبأ. القاموس (خبر).

(٤) البحر ٣١٩/٥.

و«اليوم» ليس بمعيارٍ للمكانة والأمانة بل هو أنَّ التكلُّم، والمراد تحديدهُ مبدئهما احترازاً عن كونهما بعدَ حين. وفي اختيار «لَدَى» على «عند» ما لا يخفى من الاعتناء بشأنه عليه السلام، وكذا في اسميَّة الجملة وتأكيدها.

روي أنَّ الرسول جاءه فقال له: أجبَ الملكَ الآن بلا معاودة، وألقِ عنكَ ثيابَ السَّجن، واغتسلْ والبَسْ ثياباً جُددًا. ففعل، فلما قام ليخرجَ دعا لأهل السَّجن: اللَّهُمَّ عَظِّفْ عَلَيْهِم قُلُوبَ الْأَخْيَارِ، وَلَا تُعَمِّ عَلَيْهِم الْأَخْبَارِ. فهم أعلمُ الناسَ بالأخبار في كلِّ بلد. ثم خرج فكتبَ على الباب: هذه منازلُ البلوى، وقبورُ الأحياء، وشماتةُ الأعداء، وتجربةُ الأصدقاء. فلَمَّا وصل إلى باب الملك قال: حسبي رَبِّي من دُنْيَاي، وحسبي رَبِّي من خَلْقِهِ، عَزَّ جَارُكَ وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى الْمَلِكِ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِخَيْرِكَ مِنْ خَيْرِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ غَيْرِهِ. ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: مَا هَذَا اللِّسَانُ؟! فَقَالَ: لِسَانُ عَمِّي إِسْمَاعِيلَ، ثُمَّ دَعَا لَهُ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: وَمَا هَذَا اللِّسَانُ أَيْضًا؟! فَقَالَ: هَذَا لِسَانُ آبَائِي، وَكَانَ الْمَلِكُ يَعْرِفُ سَبْعِينَ لِسَانًا، فَكَلَّمَهُ بِهَا فَأَجَابَهُ بِجَمِيعِهَا، فَتَعَجَّبَ مِنْهُ وَقَالَ: أَيُّهَا الصَّدِيقُ إِنِّي أَحَبُّ أَنْ أَسْمَعَ رُؤْيَايَ مِنْكَ. فَحَكَاهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ طَبَقَ مَا رَأَى لَمْ يَخْرُمْ مِنْهَا حَرْفًا، فَقَالَ الْمَلِكُ: أَعْجَبُ مِنْ تَأْوِيلِكَ إِيَّاهَا مَعْرِفَتُكَ لَهَا! فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ وَقَوَّضَ إِلَيْهِ أَمْرَهُ<sup>(١)</sup>. وقيل: إنه أجلسه قبل أن يقصَّ الرؤيا.

وأخرج ابنُ جرير عن ابنِ إسحاق قال: ذَكَرُوا أَنَّ قُطْفِيرَ هَلَكَ فِي تِلْكَ اللَّيَالِي<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّ الْمَلِكَ زَوَّجَ يُوسُفَ امْرَأَتَهُ رَاعِيلَ<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ لَهَا حِينَ أَدَخَلْتَ عَلَيْهِ: أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِمَّا كُنْتَ تَرِيدِينَ؟ فَقَالَتْ: أَيُّهَا الصَّدِيقُ لَا تَلْمَنِي، فَإِنِّي كُنْتُ امْرَأَةً كَمَا تَرَى حَسَنَاءَ جَمَلَاءَ نَاعِمَةً فِي مُلْكٍ وَدُنْيَا، وَكَانَ صَاحِبِي لَا يَأْتِي النِّسَاءَ، وَكُنْتُ

(١) أخرجه الثعلبي في عرائس المجالس ص ١٢٩ مطولاً من طريق إسحاق بن بشر، عن جوير، عن الضحاك، عن ابن عباس. وقال الحافظ ابن حجر في تخریج أحاديث الكشاف ص ٩٠: هذا إسناد ساقط.

(٢) في حاشية (م): وجاء في رواية أن الملك عزله ونصب يوسف عليه السلام منصبه. اهـ منه.

(٣) في هامش (م): وكان ذلك على الفور بناء على أنه لم تكن العدة من دينهم. اهـ منه.

كما جعلك الله تعالى في حُسْنِكَ وهَيْئَتِكَ، فغلبتني نفسي على ما رأيت. فيزعمون أنه وجدها عذراءً، فأصابها فولدت له رجلين: إفرايم وميشا<sup>(١)</sup>.

وأخرج الحكيم الترمذي عن وهب قال: أصابت امرأة العزيز حاجةً، فقيل لها: لو أتيت يوسف بن يعقوب فسألتيه. فاستشارت الناس في ذلك، فقالوا: لا تفعلين؛ فإننا نخافه عليك. قالت: كلّا إني لا أخاف ممّن يخاف الله تعالى. فأدخلت عليه فرأته في ملكه فقالت: الحمد لله الذي جعل العبيد ملوكاً بطاعته، ثمّ نظرت إلى نفسها فقالت: الحمد لله الذي جعل الملوك عبيداً بمعصيته. ففضى لها جميع حوائجها، ثمّ تزوّجها فوجدها بكرّاً، الخبر<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: أنّها تعرّضت له في الطريق فقالت ما قالت، فعرفها فتزوّجها فوجدها بكرّاً، وكان زوجها عتيّاً.

وشاع عند القصاص أنّها عادت شابةً بكرّاً؛ إكراماً له عليه السلام بعد ما كانت ثيباً غير شابة، وهذا ممّا لا أصل له. وخبر تزوّجها أيضاً ممّا لا يعول عليه عند المحدثين، وعلى فرض ثبوت التزوُّج فظاهرُ خبر الحكيم أنّه إنّما كان بعدَ تعيينه عليه السلام لِمَا عيّن له من أمر الخزائن.

قيل: ويُعرب عنه قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ أي: أرض مصر، وفي معناه قولُ بعضهم: أي: أرضك التي تحت تصرفك، وقيل: أراد بالأرض الجنس، وبخزائنها الطعام الذي يخرج منها. و«على» متعلّقة - على ما قيل - بـ «مستول» مقدّر، والمعنى: ولّني على أمرها من الإيراد والصّرف.

﴿إِنِّي حَفِيزٌ﴾ لها ممّن لا يستحقّها ﴿عَلَيْهِ ۝٥٥﴾ بوجوه التصرف فيها، وقيل: بوقت الجوع. وقيل: حفيظٌ للحساب عليماً بالألسن.

وفيه دليلٌ على جواز مدح الإنسان نفسه بالحقّ إذا جهل أمره، وجواز طلب الولاية إذا كان الطالب ممّن يقدر على إقامة العدل وإجراء أحكام الشريعة وإن كان من يد الجائر أو الكافر، وربما يجب عليه الطلب إذا توقّف على ولايته إقامة

(١) تفسير الطبري ١٣/ ٢٢٠-٢٢١، دون ذكر الاسمين.

(٢) نواذر الأصول ٢/ ١٨١-١٨٢.

واجب مثلاً وكان متعيناً لذلك، وما في الصحيحين من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عبد الرحمن، لا تسأل الإمارة؛ فإنك إن أُوتيتها عن مسألة وكُلتَ إليها، وإن أُعطيتَها من غير مسألة أُعنتَ عليها»<sup>(١)</sup> = وارد في غير ما ذكر.

وعن مجاهد: أنه أسلم الملك على يده عليه السلام، ولعل إثاره عليه السلام لتلك الولاية خاصة إنما كان للقيام بما هو أهمُّ أمور السُّلْطَنَةِ إذ ذاك من تدبير أمر السنين؛ لكونه من فروع تلك الولاية، لا لمجرد عموم الفائدة كما قيل.

وجاء في رواية أن الملك لما كلّمه عليه السلام وقصّ رؤياه وعبرها له، قال: ما ترى أيها الصديق؟ قال: تزرع في سنيّ الخصب زرعاً كثيراً، فإنك لو زرعت فيها على حجر نبت، وتبني الخزائن وتجمع فيها الطعام بقصبه وسنبله فإنه أبقي له، ويكون القصب علفاً للدواب، فإذا جاءت السنين بعث ذلك فيحصل لك مالٌ عظيم. فقال الملك: ومن لي بهذا، ومن يجمعه ويبيعه لي ويكفيني العمل فيه؟ فقال: «اجعلني على خزائن الأرض» إلخ<sup>(٢)</sup>.

والظاهر أنه أجابه لذلك حين سأل، وإنما لم يذكر إجابته له عليه السلام إيذاناً بأن ذلك أمر لا مردّ له غني عن التصريح به، لا سيما بعد تقديم ما تندرج تحته أحكام السلطنة جميعها.

وأخرج الثعلبي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «يرحمُ الله تعالى أخي يوسف؛ لو لم يقل: «اجعلني على خزائن الأرض» لاستعمله من ساعته، ولكنه أخر ذلك سنة»<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح البخاري (٦٦٢٢)، وصحيح مسلم (١٦٥٢)، وهو عند أحمد (٢٠٦١٨).

(٢) كان يجدر بالمصنف رحمه الله وغيره من المفسرين عدم ذكر هذه الروايات وأمثالها؛ لما فيها من الإساءة إلى نبي الله يوسف، وإيهام أن ما فعله عليه السلام إنما كان من أجل الملك وزيادة ماله، وليس هذا من أخلاق الدعاة ولا من أفعالهم، فكيف ينسب مثله إلى نبي من أنبياء الله تعالى؟!

(٣) عرائس المجالس ص ١٢٩-١٣٠، وإسناده ساقط كما قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف ص ٩٠.

ثمَّ إنه - كما روي عن ابن عباس وغيره - تَوَجَّه، وختمه بخاتمه، وردَّاه بسيفه، ووضع له سريراً من ذهبٍ مَكْلَلًا بِالذَّرِّ والياقوت، طوله ثلاثون ذراعاً، وعرضه عشرة أذرع، ووضع عليه الفُرْش، وضرب عليه حُلَّة من استبرق، فقال عليه السلام: أمَّا السريرُ فأشَدُّ به ملكك، وأمَّا الخاتم فأدبُّر به أمرُك، وأمَّا التاجُ فليس من لباسي ولا لباسِ آبائي. فقال: قد وضعته إجلالاً لك وإقراراً بفضلك. فجلس على السرير، ودانت له الملوك، وفوَّض إليه الملكُ أمره، وأقام العدلَ بمصر، وأحبَّته الرِّجال والنساء، وباع من أهل مصرَ في سنِّي القَحْطِ الطعامَ في السنة الأولى بالدرَاهم والدنانير حتى لم يبقَ منها شيء، وفي الثانية بالحلِّي والجواهر، وفي الثالثة بالدَّوابِّ والمواشي، وفي الرابعة بالعبيد والجواري، وفي الخامسة بالضِّياع والعقار، وفي السادسة بالأولاد، وفي السابعة بالرقاب، حتى استرقَّهم جميعاً، وكان ذلك ممَّا يصحُّ في شرعهم. فقالوا: ما رأينا كالיום ملكاً أجلاً وأعظمَ منه. فقال للملك: كيف رأيت صنع الله تعالى فيما خَوَّلني، فما ترى في هؤلاء؟ فقال الملك: الرأي رأيك ونحنُ لك نَبِع. فقال: إني أشهد الله تعالى وأشهدك أني قد اعتقتهُم ورددتُ إليهم أملاكهم.

ولعلَّ الحكمةَ في ذلك إظهارُ قدرته وكرمه، وانقيادهم بعد ذلك لأمره حتى يخلُصَ إيمانُهم ويتَّبِعوه فيما يأمرهم به، فلا يقال: ما الفائدةُ في تحصيل ذلك المال العظيم ثمَّ إضاعته؟

وكان عليه السلام في تلك المدةَ فيما يُروى لا يشبعُ من الطعام، فقيل له: أتَجوعُ وخزائنُ الأرض بيدك؟ فقال: أخافُ إن شَبَعْتُ [أن] <sup>(١)</sup> أنسى الجائع. وأمر عليه السلام طبَّاخِي الملك أن يجعلوا غذاءه نصفَ النَّهار، وأراد بذلك أن يذوقَ طعمَ الجوع فلا ينسى الجِيع، قيل: ومن ثمَّ جعل الملوكُ غذاءهم نصفَ النهار.

وقد أشار سبحانه إلى ما آتاه من المُلْك العظيم بقوله جلَّ وعلا: ﴿وَكَذَلِكَ﴾ أي: مثل ذلك <sup>(٢)</sup> التمكين البديع ﴿مَكَّنَّا يُونُسَ﴾ أي: جعلنا له مكاناً ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ أي: أرضِ مصر، روي أنَّها كانت أربعين فرسخاً في أربعين.

(١) ما بين حاصرتين من عرائس المجالس ص ١٣١، وتفسير البغوي ٤٣٤/٢، وتفسير القرطبي

٣٨٩/١١

(٢) قوله: ذلك، ساقط من (م).

وفي التعبير عن الجعل المذكور بالتمكين في الأرض مسنداً إلى ضميره تعالى من تشريفه عليه السلام، والمبالغة في كمال ولايته، والإشارة إلى حصول ذلك من أول الأمر لا أنه حصل بعد السؤال = ما لا يخفى.

واللام في «ليوسف» - على ما زعم أبو البقاء - يجوز أن تكون زائدة، أي: مكَّنَّا يوسف. وأن لا تكون كذلك، والمفعول محذوف، أي: مكَّنَّا له الأمور<sup>(١)</sup>. وقد مرَّ لك ما يتَّضح منه الحق.

﴿يَتَّبِعُوا مِنْهَا﴾ ينزل من قطعها وبلاؤها ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ ظرف لـ «يتَّبِعُوا»، وجوز أن يكون مفعولاً به كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

و«منها» متعلق بما عنده. وقيل: بمحذوف وقع حالاً من «حيث». وتُعقَّب بأن «حيث» لا يتَّم إلا بالمضاف إليه، وتقديم الحال على المضاف إليه لا يجوز.

والجملة في موضع الحال من «يوسف»، وضمير «يشاء» له، وجوز أن يكون لله تعالى، ففيه التفات، ويؤيده أنه قرأ ابن كثير والحسن، وبخلاف عنهم أبو جعفر وشيبة ونافع: «نشاء» بالنون<sup>(٢)</sup>، فإنَّ الضمير على ذلك لله تعالى قطعاً.

﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ بنعمتنا وعطائنا في الدنيا من المُلْك والغنى وغيرهما من النِّعم. وقيل: المراد بالرحمة النبوة، وليس بذلك ﴿مَنْ شَاءَ﴾ بمقتضى الحكمة الدَّاعية للمشيمة.

﴿وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿٥٦﴾ بل نوَفِّي لهم أجورهم في الدنيا لإحسانهم، والمراد به - على ما قيل - الإيمان والثبات على التقوى؛ فإنَّ قوله سبحانه: ﴿وَلَا أَجْرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ ﴿٥٧﴾ قد وُضع فيه الموصول موضع ضمير «المحسنين»، وجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل تنبيهاً على ذلك، والمعنى: ولا أجْرهم في الآخرة خير، والإضافة فيه للملابسة.

(١) الإملاء ٣/ ٣٤١.

(٢) التيسير ص ٢٩، والنشر ٢/ ٢٩٥ عن ابن كثير، والكلام من البحر ٥/ ٣٢٠.



وَجَعَلَ فِي تَعْقِيبِ الْجُمْلَةِ الْمَثْبِتَةِ بِالْجُمْلَةِ الْمَنْفِيَةِ إِشْعَارًا بِأَنَّ مَدَارَ الْمَشِيئَةِ الْمَذْكُورَةَ إِحْسَانٌ مِّنْ تَصْيِيهِ الرَّحْمَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِي ذِكْرِ الْجُمْلَةِ الثَّالِثَةِ الْمُؤَكَّدَةِ بَعْدَ دَفْعِ تَوْهَمِ انْحِصَارِ ثَمَرَاتِ الْإِحْسَانِ فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَجْرِ الْعَاجِلِ، وَيُقْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ «مَنْ نَشَاءُ»: مَنْ نَشَاءُ أَنْ نُصَيِّبَهُ بِالرَّحْمَةِ مِنْ عِبَادِنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَاسْتَمَرُّوا عَلَى التَّقْوَى. وَتُعْقَبُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ.

وَلَعَلَّ الظَّاهِرَ حَمْلُ «مَنْ» عَلَى مَا هُوَ أَعْمُ مِمَّا ذُكِرَ، وَحِينَئِذٍ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُرَادَ بِالرَّحْمَةِ النَّعْمَةُ الَّتِي لَا تَكُونُ فِي مَقَابِلَةِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَبِالْأَجْرِ مَا كَانَ فِي مَقَابِلَةِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَبِاقِي أَمْرٍ وَضَعِ الْمَوْصُولُ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ عَلَى حَالِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: نَتَفَضَّلُ عَلَى مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا كَيْفَ كَانُوا، وَنُنْعِمُ عَلَيْهِمْ بِالْمُلْكِ وَالْغِنَى وَغَيْرِهِمَا لَا فِي مَقَابِلَةِ شَيْءٍ، وَنَوْفِي أَجُورَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُسْتَمِرِّينَ عَلَى التَّقْوَى مِنْهُمْ، وَنُعْطِيهِمْ فِي الدُّنْيَا مَا نَعْطِيهِمْ فِي مَقَابِلَةِ إِيْمَانِهِمْ وَاسْتِمْرَارِهِمْ عَلَى التَّقْوَى، وَمَا نَعْطِيهِمْ فِي مَقَابِلَةِ ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ النِّعَمِ الْعَظِيمِ الْمَقِيمِ خَيْرٌ لَهُمْ مِمَّا نَعْطِيهِمْ فِي الدُّنْيَا لِعِظَمِهِ وَدَوَامِهِ.

وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ فِيهِ إِطْلَاقَ الرَّحْمَةِ عَلَى مَا يُصِيبُ الْكَافِرَ مِنْ نَحْوِ الْمُلْكِ وَالْغِنَى، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِرَحْمَةٍ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْآيَاتِ، وَيَقْتَضِيهِ قَوْلُهُمْ: لَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى نِعْمَةً عَلَى كَافِرٍ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ قَوْلَهُمْ فِي «الرَّحْمَنِ» إِنَّهُ الَّذِي يَرْحَمُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ فِي الدُّنْيَا. ظَاهِرٌ فِي صَحَّةِ إِطْلَاقِ الرَّحْمَةِ عَلَى مَا يُصِيبُ الْكَافِرَ مِنْ ذَلِكَ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] ظَاهِرٌ فِي صَحَّةِ الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْكَافِرِ مَرْحُومًا فِي الْجُمْلَةِ، وَأَمْرُ الْإِشْعَارِ سَهْلٌ.

وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى نِعْمَةً عَلَى كَافِرٍ، إِنَّمَا قَالَهُ الْبَعْضُ بِنَاءً عَلَى أَخْذِ: «يُحَمَّدُ عَاقِبَتُهَا» فِي تَعْرِيفِهَا، وَإِنْ أُبَيَّتْ - وَلَا أَظُنُّ - فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَبَّرَ عَمَّا ذُكِرَ بِالرَّحْمَةِ رِعَايَةً لِّجَانِبٍ مِّنْ ائْتِدَاجٍ فِي عَمُومِ «مَنْ» مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؟

نَعَمْ يَرُدُّ عَلَى تَفْسِيرِ الرَّحْمَةِ هُنَا بِالنَّعْمَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ فِي مَقَابِلَةِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَالْأَجْرِ بِمَا كَانَ، مَا رَوَى عَنْ سَفِيَّانِ بْنِ عِيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ: الْمُؤْمِنُ يُثَابَ

على حسناته في الدنيا والآخرة، والفاجر يُعَجَّلُ له الخيرُ في الدنيا، وما له في الآخرة من خلاقٍ. وتلا الآية. فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ مَا يُصِيبُ الْكَافِرَ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي مَقَابِلَةِ عَمَلِهِ لَهُ، وَأَنَّ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَ هُوَ إِلَّا «نُصِيبَ بِرَحْمَتِنَا مِنْ نَشَاءٍ».

وقد يجاب بأنه لعلَّه حمل «المحسنين» على ما يشمل الكفار الفاعلين لِمَا يَحْسُنُ، كَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَنُصْرَةِ الْمَظْلُومِ، وَإِطْعَامِ الْفَقِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَحَصَرُ الدَّلَالَةِ فِيْمَا ذَكَرَ مَمْنُوعٌ، نَعَمْ إِنَّ هَذَا الْأَثَرِ يَعْكُرُ عَلَى التفسيرِ السَّابِقِ عَكْرًا بَيِّنًا؛ إِذِ الْآيَةُ عَلَيْهِ لَا تَعْرُضُ فِيهَا لِلْكَافِرِ أَصْلًا، فَلَا مَعْنَى لِتَلَاوُثِهَا إِثْرَ ذَلِكَ الْكَلَامِ.

وَعَمَّ بَعْضُهُم الْأَوْقَاتِ فِي «نُصِيبَ» وَ«لَا نُضِيعُ» فَقَالَ: نُصِيبَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَا نُضِيعُ أَجَرَ الْمُحْسِنِينَ بَلْ نُوَفِّي أَجُورَهُمْ عَاجِلًا وَآجِلًا. وَأَيَّدَ بِأَنَّهُ لَا مُؤَجَّبَ لِلتَّخْصِصِ، وَأَنَّ خَبَرَ سَفِيَانٍ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ.

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ مَنْ خَصَّ ذَلِكَ بِالدُّنْيَا إِنَّمَا <sup>(١)</sup> خَصَّهُ لِيَكُونَ مَا بَعْدَهُ تَأْسِيسًا، وَبِأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ لِلْخَبَرِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ مَجْمُوعِ الْآيَةِ، وَفِيهِ مَا فِيهِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَفْسِيرُ «الْمُحْسِنِينَ» بِالصَّابِرِينَ، وَلَعَلَّه ﷺ عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّةِ الرِّوَايَةِ رَأَى ذَلِكَ أَوْفَقَ بِالْمَقَامِ.

وَأَيًّا مَا كَانَ، فَفِي <sup>(٢)</sup> الْآيَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا أَعَدَّ اللَّهُ تَعَالَى لِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ أَفْضَلُ مِمَّا أَعْطَاهُ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْمُلْكِ.

﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ مِمْتَارِينَ <sup>(٣)</sup>، لَمَّا أَصَابَ أَرْضَ كَنْعَانَ وَبِلَادَ الشَّامِ مَا أَصَابَ مِصْرَ، وَقَدْ كَانَ حَلًّا بِأَلِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا حَلَّ بِأَهْلِهَا، فَدَعَا أَبْنَاءَهُ مَا عَدَا بَنِيَامِينَ، فَقَالَ لَهُمْ: يَا بَنِيَّ بَلِّغْنِي أَنَّ بِمِصْرٍ مَلِكًا صَالِحًا يَبِيعُ الطَّعَامَ فَتَجَهَّزُوا إِلَيْهِ وَاقْصِدُوهُ تَشْتَرُوا مِنْهُ مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ. فَخَرَجُوا حَتَّى قَدَمُوا مِصْرَ ﴿فَدَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي مَجْلِسِ وِلَايَتِهِ ﴿فَعَرَفَهُمْ﴾ لِقَوَّةِ فَهْمِهِ، وَعَدَمِ مَبَايِنَةِ

(١) فِي (م): فَإِنَّمَا.

(٢) فِي (م): فِي.

(٣) مِنَ الْبُيُوتَةِ، وَهِيَ جَلْبُ الطَّعَامِ. الْقَامُوسُ (مِير).

أحوالهم السَّابِقَةُ أحوالهم يومئذ<sup>(١)</sup>؛ لمفارقته إِيَّاهم وهم رجالٌ، وتشابُه هِيَاتِهِمْ وَزِيَّتِهِمْ فِي الْحَالِينَ، وَلَكُونُ هَمَّتِهِ مَعْقُودَةً بِهِمْ وَبِمَعْرِفَةِ أحوالهم لَا سِيَمَا فِي زَمَنِ الْقَحْطِ. وَلَعَلَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُتَرَقِّبًا مَجِيئَهُمْ إِلَيْهِ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ تَأْوِيلِ رُؤْيَاةٍ.

وَرَوَى أَنَّهُمْ انْتَسَبُوا فِي الْاِسْتِثْذَانِ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَأَمَرَ بِإِنْزَالِهِمْ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ: مَا عَرَفَهُمْ حَتَّى تَعْرِفُوا إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وَتَعَقَّبَ ذَلِكَ فِي «الْاِنْتِصَافِ» بِأَنَّ تَوْسِيطَ الْفَاءِ بَيْنَ دُخُولِهِمْ عَلَيْهِ وَمَعْرِفَتِهِ لَهُمْ يَأْبَى كَلَامَ الْحَسَنِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَجْرَدَ دُخُولِهِمْ عَلَيْهِ اسْتَعْقَبَهُ الْمَعْرِفَةُ بِلَا مَهْلَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَفِيهِ تَأْمُلٌ.

﴿وَقَدْ لَعْنُ مُنْكَرُونَ﴾ ٥٨ أي: وَالْحَالُ أَنَّهُمْ مُنْكَرُونَ لَهُ؛ لِنَسْيَانِهِمْ لَهُ بِطَوْلِ الْعَهْدِ وَتَبَايُنِ مَا بَيْنَ حَالِيهِ فِي نَفْسِهِ وَمَنْزِلَتِهِ وَزِيَّتِهِ، وَلَا عِتْقَادَهُمْ أَنَّهُ هَلَكٌ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَعْرِفُوهُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْقَفَهُمْ مَوْقِفَ ذَوِي الْحَاجَاتِ بَعِيداً مِنْهُ وَكَلَّمَهُمْ بِالْوَاسِطَةِ.

وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ لِمَحْضٍ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ لَمْ يَخْلُقِ الْعُرْفَانَ فِي قُلُوبِهِمْ تَحْقِيقاً لِمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ سَيَبْنِيهِمْ بِأَمْرِهِمْ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، فَكَانَ ذَلِكَ مُعْجِزَةً لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَابَلَ الْمَعْرِفَةَ بِالْإِنْكَارِ عَلَى مَا هُوَ الْاِسْتِعْمَالُ الشَّائِعُ، فَعَنِ الرَّاغِبِ: الْمَعْرِفَةُ وَالْعُرْفَانُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ بِتَفَكُّرٍ فِي أَثَرِهِ، فَهُوَ أَخْصَرُّ مِنَ الْعِلْمِ، وَأَصْلُهُ مِنْ عَرَفْتُ، أَي: أَصْبَحْتُ عَرَفَهُ، أَي: رَاحَتَهُ، وَيَضَادُّ الْمَعْرِفَةَ الْإِنْكَارُ، وَالْعِلْمُ الْجَهْلُ<sup>(٤)</sup>.

وَحَيْثُ كَانَ إِنْكَارُهُمْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمراً مُسْتَمِراً فِي حَالَتِي الْمَحْضَرِ وَالْمَغِيبِ أَخْبَرَ عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ، بِخِلَافِ عِرْفَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِيَّاهُمْ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(م): يَوْمُ الْمَفَارِقَةِ، بَدَلُ: يَوْمِئِذٍ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ تَفْسِيرِ أَبِي السَّعُودِ ٢٨٨/٤، وَالْكَلَامُ مِنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ٢١٦٣/٧، وَذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ ٣٢٩/٢-٣٣٠، وَأَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٣٢١/٥، وَأَبُو السَّعُودِ فِي تَفْسِيرِهِ ٢٨٨/٤ بِلَفْظٍ: ... حَتَّى تَعْرِفُوا لَهُ.

(٣) الْاِنْتِصَافُ ٣٣٠/٢، وَفِيهِ: اسْتَعْقَبَتْهُ، بَدَلُ: اسْتَعْقَبَهُ.

(٤) مُفْرَدَاتُ الرَّاغِبِ (عَرَفَ).

﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِمَهَازِهِمْ﴾ أصلهم بعدتهم وأوقر ركائبهم بما جاؤوا لأجله، ولعلّه عليه السلام إنّما باع كلّ واحدٍ منهم حملاً بعير؛ لما روي أنه عليه السلام كان لا يبيع أحداً من الممتارين أكثر من ذلك تقسيطاً بين الناس، وفيما يأتي إن شاء الله تعالى من قولهم: «ونزداد كيل بعير» ما يؤيده.

وأصلُ الجَهاز ما يحتاجُ إليه المسافر من زادٍ ومتاع، وجِهاز العروس: ما تُزفُّ به إلى زوجها، والميت: ما يُحتاج إليه في دفنه. وقرئ بكسر الجيم<sup>(١)</sup>.

﴿قَالَ أَتَوْنِي بِأَنْحَ لَكُمْ مِنْ أَيْكُمُ﴾ ولم يقل: بأخيكم، مبالغة في إظهار عدم معرفته لهم، كأنه لا يدري مَنْ هو، ولو أضافه اقتضى معرفته لإشعار الإضافة به، ومن هنا قالوا في: أُرسل غلاماً لك: الغلامُ غيرُ معروف. وفي: أُرسل غلامك: معروف بينك وبين مخاطبك عهدٌ فيه.

ولعلّه عليه السلام إنّما قال ذلك لما قيل من أنهم سألوه حملاً زائداً على المعتاد لبنيامين، فأعطاهم ذلك وشرط عليهم أن يأتوه به مظهرأ لهم أنه يريد أن يعلم صدقهم.

وقيل: إنهم لما رأوه فكلموه بالعبرية قال لهم: مَنْ أنتم فإني أنكرُكم؟ فقالوا: نحن قومٌ من أهل الشام رعاةُ أصابنا الجهدُ فجيئنا نمتارُ. فقال: لعلكم جئتم عيوناً تنظرون عورةَ بلادي. قالوا: معاذ الله، نحنُ إخوةُ بنو أبٍ واحدٍ، وهو شيخٌ صديقُ نبيٍّ من الأنبياء اسمه يعقوب. قال: كم أنتم؟ قالوا: كنّا اثني عشرَ فهلك منا واحد. فقال: كم أنتم ها هنا؟ قالوا: عشرة. قال: فأين الحادي عشر؟ قالوا: هو عند أبيه يتسلّى به عن الهالك. قال: فمن يشهدُ لكم أنكم لستم عيوناً وأنّ ما تقولون حقٌّ؟ قالوا: نحن ببلادٍ لا يعرفنا فيها أحدٌ فيشهد لنا. قال: فدعُوا بعضكم عندي رهينةً واثتوني بأخيكم من أيبكم وهو يحملُ رسالةً من أيبكم حتّى أصدقكم. فافترعوا فأصاب القرعةُ شمعون، وقيل: إنّه عليه السلام هو الذي اختاره؛ لأنّه كان أحسنهم رأياً فيه، والمشهورُ أنّ الأحسن يهوذا، فخلّفوه عنده<sup>(٢)</sup>، ومن هذا يُعلم سبب هذا القول.

(١) القراءات الشاذة ص ٦٤، والبحر المحيط ٣٢١/٥.

(٢) ذكره الزمخشري في الكشاف ٣٣٠/٢، وأخرجه بنحوه الطبري ٢٢٣/١٣ عن السدي.

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ لَا يَسَاعِدُهُ وَرُودُ الْأَمْرِ بِالْإِتْيَانِ بِهِ عِنْدَ التَّجْهِيزِ، وَلَا الْحَثُّ عَلَيْهِ بِإِيفَاءِ الْكِيلِ، وَلَا الْإِحْسَانُ فِي الْإِنْزَالِ، وَلَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَنَعِ الْكِيلِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الرِّسَالَةِ، عَلَى أَنَّ اسْتِبْقَاءَ شَمْعُونِ لَوْ وَقَعَ لَكَانَ ذَلِكَ طَائِفَةً يَنْسَى عِنْدَهَا كُلُّ قِيلٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَضَعُّفُ الْخَبَرَ اشْتِمَالُهُ عَلَى بَهْتِ إِخْوَتِهِ بِجَعْلِهِمْ جَوَاسِيسَ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عَنْ وَحْيٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ<sup>(١)</sup>: إِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ إِذَا ظَنَّهُمْ جَوَاسِيسَ، كَيْفَ يَطْلُبُ مِنْهُمْ وَاحِدًا مِنْ إِخْوَتِهِمْ؟ وَمَا فِي النَّظْمِ الْكَرِيمِ يَخَالِفُهُ. وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ.

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا لَهُ: إِنَّهُمْ أَوْلَادُ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، طَلَبَ أَخَاهُمْ، وَبِهِ يَتَّضِحُ الْحَالُ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمْ لَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مَنَكْرُونَ، جَاءَ بِصُوعِ الْمَلِكِ الَّذِي كَانَ يَشْرَبُ فِيهِ، فَوَضَعَهُ عَلَى يَدِهِ فَجَعَلَ يَنْقُرُهُ وَيَطْرُقُ وَيَنْقُرُهُ وَيَطْرُقُ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْجَامَ<sup>(٢)</sup> لِيُخْبِرَنِي خَبْرًا؛ هَلْ كَانَ لَكُمْ أَخٌ مِنْ أَبِيكُمْ يُقَالُ لَهُ: يَوْسُفُ، وَكَانَ أَبُوهُ يُحِبُّهُ دُونَكُمْ، وَإِنَّكُمْ انْطَلَقْتُمْ بِهِ فَالْقَيْتُمُوهُ فِي الْجُبِّ، وَأَخْبِرْتُمْ أَبَاكُمْ أَنَّ الذُّبَّ أَكَلَهُ، وَجِئْتُمْ عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ؟ قَالَ: فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَنْظُرُ إِلَى بَعْضٍ، وَيَعْجَبُونَ أَنَّ الْجَامَ يَخْبِرُ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>. وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ، وَفِي الْبَابِ أَخْبَارٌ أُخَرُ كُلُّهَا<sup>(٤)</sup> مُضْطَرِبَةٌ، فَلْيَقْضِرْ عَلَى مَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِمَّا قَالُوا لِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَالَ: ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ﴾ أَتَمُّهُ لَكُمْ، وَإِثَارُ صَيْغَةِ الْاسْتِقْبَالِ مَعَ كَوْنِ هَذَا الْكَلَامِ بَعْدَ التَّجْهِيزِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ مُسْتَمْرَّةٌ ﴿وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾<sup>(٥)</sup> جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، أَيُّ: أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ لَكُمْ إِيفَاءً مُسْتَمْرًّا، وَالْحَالُ أَنِّي فِي غَايَةِ الْإِحْسَانِ فِي إِنْزَالِكُمْ وَضِيافَتِكُمْ، وَكَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ. وَيُقْهَمُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِهِمُ التَّعْمِيمُ فِي الْجُمْلَتَيْنِ بِحَيْثُ يَنْدَرُجُ حَيْثُ فِي ذَلِكَ الْمَخَاطَبُونَ.

(١) كما في حاشية الشهاب ١٨٨/٥.

(٢) الجام: إناء من فضة. القاموس (جوم).

(٣) تفسير الطبري ٣٣/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ٢١٦٢/٧.

(٤) في (م): وكلها.

وتخصيصُ الرؤية بالإيفاء لوقوع الخطاب في أثنائه، وأمّا الإحسان في الإنزال فقد كان مستمراً فيما سبق وَلَحِقَ، ولذلك أُخبر عنه بالجملة الاسميّة. ولم يقلْ ذلك عليه السلام بطريقِ الامتنان، بل لِحُثِّهم على تحقيق ما أمرهم به.

والاقتصارُ في الكيل على ذكر الإيفاء؛ لأنَّ معاملته عليه السلام معهم في ذلك كمعاملته مع غيرهم في مراعاة مواجب العَدْل، وأمّا الضيافةُ فليس للناس فيها حقٌّ، فخصَّهم في ذلك بما يشاء. قاله شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>.

﴿فَإِنْ لَّمْ تَأْتُوا بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي﴾ إيعادُ لهم على عدم الإتيان به، والمرادُ: لا كَيْلَ لكم في المرّة الأخرى، فضلاً عن إيفائه.

﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ أي: لا تقربوني بدخولِ بلادِي، فضلاً عن الإحسان في الإنزال والضيافة، وهو إمّا نهْيٌ أو نفْيٌ، معطوفٌ - على التقديرين - على الجزاء.

وقيل: هو على الأوّل استئنافٌ؛ لثلاً يلزم عطفُ الإنشاء على الخبر. وأجيب بأنَّ العطفَ مغتفرٌ فيه؛ لأنَّ النهي يقع جزاءً.

وفيه دليلٌ على أنهم كانوا على نيةِ الامتيازِ مرّةً بعد أخرى، وأنَّ ذلك كان معلوماً له عليه السلام، والظاهرُ أنَّ ما فعله معهم كان بوحْيٍ، وإلا فالبرُّ يقتضي أن يبادرَ إلى أبيه ويستدعيه، لكنَّ الله سبحانه أراد تكميلَ أجرِ يعقوب في محنته، وهو الفعّالُ لما يريدُ في خليقته.

﴿قَالُوا سَتَرِدُ عَنْهُ آبَاؤُ﴾ أي: سنخادعه ونستميله برفقٍ، ونجتهدُ في ذلك، وفيه تنبيهٌ على عِزّةِ المَطْلَب<sup>(٢)</sup> وصعوبةِ مناله.

﴿وَإِنَّا لَفَاعِلُونَ﴾ أي: إِنَّا لقادرون على ذلك لا نتعايا به، أو: إِنَّا لفاعِلون ذلك لا محالة ولا نفُرطُ فيه ولا نتوانا. والجملةُ على الأوّل تذييلٌ يؤكّد مضمونَ الجملة الأولى ويحقّق حصولَ الموعد من إطلاقِ المسبّب - أعني الفعل - على السبب أعني القدرة، وعلى الثاني هي تحقيقٌ للوفاء بالوعد، وليس فيه ما يدلُّ على أنَّ الموعد يحصل أو لا.

(١) في تفسيره ٢٨٨/٤.

(٢) في الأصل: الطلب، والمثبت من (م) وتفسير أبي السعود ٩/٤، والكلام منه.

﴿وَقَالَ﴾ يوسف عليه السلام ﴿لِفَتَيْنِي﴾ لغلماناه الكياليين، كما قال قتادة وغيره، أو لأعوانه الموظفين لخدمته كما قيل. وهو جمعُ فتى، أو اسمُ جمعٍ له على قول، وليس بشيء.

وقرأ أكثر السبعة: «الفتية»<sup>(١)</sup>، وهو جمعُ قلةٍ له. ورجّحت القراءة الأولى بأنها أوفقُ بقوله: ﴿أَجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ فإنَّ الرِّحَال فيه جمعُ كثرة، ومقابلَةُ الجمع بالجمع تقتضي انقسامَ الآحاد على الآحاد، فينبغي أن يكون في مقابله صيغةُ جمع الكثرة، وعلى القراءة الأخرى يُستعار أحدُ الجمعين للآخر؛ روي أنه عليه السلام وكَّلَ بكلِّ رَحْلٍ رجلاً يُعْبَى فيه بضاعتهم التي اشتروا بها الطعام، وكانت نعالاً وأداماً<sup>(٢)</sup>. وأصلُ البضاعة: قطعةٌ وافرة من المال تُقْتنى للتجارة، والمراد بها هنا ثمنُ ما اشتروه.

والرَّحْل ما على ظَهر المركوب من متاعِ الراكب وغيره، كما في «البحر»<sup>(٣)</sup>. وقال الراغب: هو ما يُوضَع على البعير للمركوب، ثمَّ يعبرُ به تارةً عن البعير، وأخرى عما يُجلس عليه في المنزل<sup>(٤)</sup>. ويُجمع في القلة على أَرْجَلَةٍ. والظاهرُ أنَّ هذا الأمر كان بعد تجهيزهم. وقيل: قبله، ففيه تقديمٌ وتأخير، ولا حاجةٌ إليه.

ولأنَّما فعل عليه السلام ذلك تفضُّلاً عليهم، وخوفاً أن لا يكون عند أبيه ما يرجعون به مرةً أخرى، وكلُّ ذلك لتحقيق ما يتوخَّاه من رجوعهم بأخيهم كما يؤذَن به قوله:

﴿لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا﴾ أي: يعرفون حقَّ ردِّها والتكرُّم بذلك، فـ «لعل» على ظاهرها، وفي الكلام مضافٌ مقدَّر. ويحتمل أن يكون المعنى: لكي يعرفوها، فلا يحتاج إلى تقدير، وهو ظاهرُ التعلُّق بقوله: ﴿إِذَا أَنْقَلَبُوا﴾ أي: رجعوا ﴿إِلَى

(١) التيسير ص ١٢٩، والنشر ٢/٢٩٥، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر ونافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب.

(٢) بضم الهمزة وفتحها، جمع آدم، وهو الجلد المدبوغ. حاشية الشهاب ١٨٩/٥.

(٣) ٣١٤/٥.

(٤) مفردات الراغب (رحل).

أَقْلَبْتُمْ ﴿ فَإِنَّ مَعْرِفَتَهُمْ لَهَا مَقِيدَةٌ بِالرَّجُوعِ وَتَفْرِيقِ الْأَوْعِيَةِ قِطْعًا، وَأَمَّا مَعْرِفَةُ حَقِّ التَّكْرُمِ فِي رَدِّهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي ذَاتِهَا غَيْرَ مَقِيدَةٍ بِذَلِكَ لَكِنْ لَمَّا كَانَ ابْتِدَاؤُهَا حِينُنِيذٌ قَبِدَتْ بِهِ .

﴿لَمَّا هُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٧﴾﴾ حسبما طلبتُ منهم، فَإِنَّ التَّفَضُّلَ بِإِعْطَاءِ الْبَدَلَيْنِ وَلَا سِيَّمًا عِنْدَ إِعْوَازِ الْبُضَاعَةِ مِنْ أَقْوَى الدَّوَاعِي إِلَى الرَّجُوعِ .

وقيل : إِنَّمَا فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَا أَنَّهُ لَمْ يَرِ مِنَ الْكِرَمِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَبِيهِ وَإِخْوَتِهِ ثَمَنًا وَهُوَ الْكَرِيمُ ابْنُ الْكَرِيمِ، وَهُوَ كَلَامٌ حَقٌّ فِي نَفْسِهِ، وَلَكِنْ يَأْبَاهُ التَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ .

ومثله في هذا ما زعمه ابْنُ عَطِيَّةٍ مِنْ وَجُوبِ صَلَاتِهِمْ وَجَبْرِهِمْ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي تِلْكَ الشَّدَّةِ، إِذْ هُوَ مَلِكٌ عَادِلٌ وَهُمْ أَهْلُ إِيْمَانٍ وَنَبَوَّةٍ <sup>(١)</sup> .

وَأَغْرَبُ مِنْهُ مَا قِيلَ : إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَ ذَلِكَ تَوَطُّنًا لَجَعْلِ السَّقَايَةِ فِي رَحْلِ أَخِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ لَمْ يَسْرِقْ لِمَنْ يَتَأَمَّلُ الْقِصَّةَ .

وَوَجَّهَ بَعْضُهُمْ عِلَّةَ الْجَعْلِ الْمَذْكُورَ لِلرَّجُوعِ بِأَنَّ دِيَانَتَهُمْ تَحْمِلُهُمْ عَلَى رَدِّ الْبُضَاعَةِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ قِصْدًا، أَوْ قِصْدًا لِلتَّجْرِبَةِ، فَ «يَرْجِعُونَ» عَلَى هَذَا إِمَّا لِازْمٍ، وَإِمَّا مُتَعَدِّدٍ وَالْمَعْنَى : يَرْجِعُونَهَا، أَيْ : يَرُدُّونَهَا .

وفيه أَنَّ هَيْئَةَ التَّعْبِيَةِ تَنَادَى بِأَنَّ ذَلِكَ بِطَرِيقِ التَّفَضُّلِ، فَاحْتِمَالُ غَيْرِهِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ كَيْفَ جَزَمُوا بِذَلِكَ حِينَ رَأَوْهَا وَجَعَلُوا ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى التَّفَضُّلَاتِ السَّابِقَةِ كَمَا سَتَحِيطُ بِهِ خُبْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ﴾ أَيْ : حُكِمَ بِمَنْعِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ إِنْ لَمْ نَذْهَبْ بِأَخِينَا بَنِيَامِينَ، حَيْثُ قَالَ لَنَا الْمَلِكُ : «إِنْ لَمْ نَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي» وَالتَّعْيِيرُ بِذَلِكَ عَمَّا ذُكِرَ <sup>(٢)</sup> مَجَازٌ، وَالدَّاعِي لِارْتِكَابِهِ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مُنْعٌ مَاضٍ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ الْاِمْتِيَارِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى كَانَ مَعْهُودًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(١) المحرر الوجيز ٣/٢٥٩ .

(٢) أَيْ : تَأْوِيلُ «مُنِعَ» بِ «حُكِمَ» . حَاشِيَةُ الشَّهَابِ ٥/١٨٩ .



وقيل: إنَّ الفعل على حقيقته، والمراد: منع أن يكال لأخيهم الغائب حملاً آخر، ورُدَّ بعيره غير محمّل، بناءً على رواية أنه عليه السلام لم يُعطَ له وسقاً.  
﴿فَازِيدْ مَعَا أَخَانَا﴾ بنيامين إلى مصر، وفيه إيذانٌ بأنَّ مدار المنع على عدم كونه معهم.

﴿نَكْتَلْ﴾ أي: من الطعام ما نحتاج إليه، وهو جوابُ الطلب؛ قيل: والأصل: يُرفع المانعُ ونَكْتَلُ، فالجواب هو «يرفع» إلّا أنه رُفِعَ ووُضِعَ موضعه «نكتل»؛ لأنَّه لَمَّا علّقَ المنعُ من الكيل بعدم إتيان أخيهم، كان إرساله رفعاً لذلك المانع، ووضع موضعه ذلك لأنَّه المقصود.

وقيل: إنه جيء بآخر الجزأين ترتباً دلالةً على أولهما مبالغةً.  
وأصل هذا الفعل: نَكْتَلُ على وزن نفتعل، قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفَتِ الالتقاء الساكتين.

ومن الغريب أنَّه نقل السجاوندي أنه سأل المازني ابن السكيت عند الواصل عن وزن «نكتل» فقال: نفعل. فقال المازني: فإذا ماضيه «كتل» فخطأه على أبلغ وجه<sup>(١)</sup>.

وقرأ حمزة والكسائي: «يكتل» بياء الغيبة<sup>(٢)</sup> على إسناده للأخ مجازاً؛ لأنَّه سببٌ للاكتيال، أو: يكتل أخونا فينضمّ اكتياله إلى اكتيالنا، وقوى أبو حيّان بهذه القراءة القول ببقاء «مُنْعٍ» على حقيقته، ومثله الإمام<sup>(٣)</sup>.

(١) اختلف في القصة؛ فروى بعضهم أنها كانت بحضرة الواصل، كما نقل المصنف عن السجاوندي، وبعضهم ذكر أنها كانت بين يدي المتوكل، وقال آخرون: إن ذلك كان عند محمد بن عبد الملك الزيات الوزير. ينظر معجم الأدباء ١١٧/٧، ووفيات الأعيان ٣٩٧/٦، والدر المصون ٥١٧/٦. إلا أن السمين ذكر أن ابن السكيت أجاب عن سؤال المازني بأن وزن «نكتل» هو: نفتل، وقال: هكذا رأيت في بعض الكتب، وهذا ليس بخطأ؛ لأن التصريفين نصّوا على أنه إذا كان في الكلمة حذف أو قلب حذفت في الزنة وقلبت، فنقول: وزن بعت وقمت: فَعُتْ وفُعْتُ، ووزن عِد: عِل. ثم قال: ورأيت في بعض الكتب أنه قال: نفعل، بالعين، وهو خطأ محض... إلى آخر ما قاله.

(٢) التيسير ص ١٢٩، والنشر ٢/٢٩٥. وهي قراءة خلف من العشرة.

(٣) البحر ٣٢٢/٥، وتفسير الرازي ١٧٣/١٨.

﴿وَإِنَّا لَكُمُ لَحَافِظُونَ ﴿٦٤﴾﴾ من أن يصيبه مكروه، وهذا سدٌ لباب الاعتذار، وقد بالغوا في ذلك كما لا يخفى، وفي بعض الأخبار - ولا يخفى حاله - أنهم لما دخلوا على أبيهم عليه السلام سلّموا عليه سلاماً ضعيفاً، فقال لهم: يا بنيّ ما لكم تسلّمون عليّ سلاماً ضعيفاً؟ وما لي لا أسمع فيكم صوتَ شمعون؟ فقالوا: يا أبانا جئناك من عند أعظم الناس مُلكاً، ولم يُر مثله علماً وحكماً وخشوعاً وسكينةً ووقاراً، ولئن كان لك شبهٌ فإنه يشبهك، ولكنّا أهلُ بيت خُلِقنا للبلاء، إنه اتّهمنا وزعم أنه لا يصدّقنا حتى ترسلَ معنا بنيامين برسالة منك تخبره عن حزنك وما الذي أحزنك، وعن سرعة الشَّيب إليك وذهابِ بصرك، وقد مَنَعَ مِنّا الكيل فيما يُستقبل إن لم نأتِه بأخيّنَا، فأرسله معنا نكتُلُ وإِنَّا له لحافظون حتّى نأتيكَ به.

﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ﴾ استفهامٌ إنكاريّ، و«آمنكم» بالمدّ وفتح الميم ورفع النون مضارعٌ من بابِ عَلِمَ، وأمينه واثمنه. بمعنى، أي: ما آثمتكم<sup>(١)</sup> عليه ﴿إِلَّا كَمَا آمَنُكُمْ﴾ أي: إلا ائتماناً مثلَ ائتماني إياكم ﴿عَلَى أَخِيهِ﴾ يوسف ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ وقد قلتم أيضاً في حقّه ما قلتم، ثم فعلتم به ما فعلتم، فلا أثقُ بكم ولا بحفظكم وإِنما أفوضُ أمري إلى الله تعالى ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴿٦٥﴾﴾ فأرجو أن يرحمني بحفظه ولا يجمعَ عليّ مصيبتين.

وهذا كما ترى ميلٌ منه عليه السلام إلى الإذن والإرسالِ لِمَا رأى فيه من المصلحة، وفيه أيضاً من التوكُّل على الله تعالى ما لا يخفى، ولذا روي أنّ الله تعالى قال: وعزّتي وجلالي لأردّهما عليك إذ توكلتَ عليّ.

ونصب «حافظاً» على التمييز، نحو: لله دَرّه فارساً. وجوّز غير واحد أن يكون على الحالية، وتعقّبه أبو حيّان بأنه ليس بجيد، لِمَا فيه من تقييد الخيرية بهذه الحالة<sup>(٢)</sup>. ورُدّ بأنها حالٌ لازمةٌ مؤكّدةٌ لا مبيّنة، ومثلها كثيرٌ، مع أنه قولٌ بالمفهوم وهو غيرُ معتبر، ولو اعتُبر ورّد على التمييز، وفيه نظر.

(١) في الأصل و(م): آثمتكم، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البحر ٣٢٢/٥.

وقرأ أكثر السبعة: «حِفْظًا»<sup>(١)</sup> ونصبه على ما قال أبو البقاء على التمييز لا غير<sup>(٢)</sup>.

وقرأ الأعمش: «خيرُ حافظٍ» على الإضافة وإفراد «حافظ»<sup>(٣)</sup>. وقرأ أبو هريرة: «خير الحافظين» على الإضافة والجمع<sup>(٤)</sup>. ونقل ابنُ عطية عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قرأ: «فالله خيرُ حافظاً وهو خيرُ الحافظين»<sup>(٥)</sup> قال أبو حيان: وينبغي أن تُجعل جملة «وهو خير» إلخ تفسيراً للجملة التي قبلها لا أنها قرآن<sup>(٦)</sup>. وقد مرَّ تعليل ذلك.

﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتْعَهُمْ﴾ قال الراغب: المتاعُ: كلُّ ما يُنتفع به على وجهٍ، وهو في الآية الطَّعام، وقيل: الوعاء. وكلاهما متاعٌ، وهما متلازمان فإنَّ الطعام كان في الوعاء<sup>(٧)</sup>. والمعنى على أنَّهم لَمَّا فتَحُوا أوعية طعامهم ﴿وَجَدُوا بِضْعَتَهُمْ﴾ التي كانوا أعطوها ثمناً للطعام ﴿رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾ أي: تفضلاً، وقد علموا ذلك بما مرَّ من دلالة الحال.

وقرأ علقمة ويحيى بنُ وثاب والأعمش: «رُدَّتْ» بكسر الراء<sup>(٨)</sup>، وذلك أنه نقلت حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد توهم خلوها من الضمة، وهي لغة لبني ضبة كما نقلت العرب في قيل وبيع، وحكى قُطرب النقلَ في الحرف الصحيح غير المدغم نحو: ضُرب زيد<sup>(٩)</sup>.

(١) هي قراءة ابن عامر وابن كثير وأبي عمرو ونافع. التيسير ص ١٢٩، والنشر ٢/٢٩٥. وقرأ بها من العشرة أبو جعفر ويعقوب.

(٢) الإملاء ٣/٣٤١.

(٣) القراءات الشاذة ص ٦٤، والبحر ٥/٣٢٣.

(٤) الكشف ٢/٣٣١، والبحر ٥/٣٢٣، وذكرها ابن خالويه في القراءات الشاذة ص ٦٤ عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) نقله المصنف عن ابن عطية بواسطة أبي حيان في البحر ٥/٣٢٣، والذي في مطبوع المحرر نقلاً عن أبي عمرو الداني: «فالله خير حافظٍ وهو خير الحافظين».

(٦) البحر ٥/٣٢٣.

(٧) مفردات الراغب (متع).

(٨) القراءات الشاذة ص ٦٤، والمحتسب ١/٣٤٥، والبحر ٥/٣٢٣.

(٩) بمعنى: ضُرب زيد. الدر المصون ٦/٥١٩.

﴿قَالُوا﴾ استثناف بيانِي، كأنه قيل: ماذا قالوا حينئذ؟ ف قيل: قالوا لأبيهم، ولعلَّه كان حاضراً عند الفتح: ﴿يَكَايَا مَا نَبَّغِي﴾ إذا فسّر البغي بمعنى الطلب - كما ذهب إليه جماعة - ف «ما» يحتمل أن تكون استفهامية منصوبة المحلّ على أنّها مفعولٌ مقدّم لـ «نَبَّغِي»، فالمعنى: ماذا نطلب وراء ما وصّفنا لك من إحسان الملك إلينا وكرمه الدّاعي إلى امتثال أمره والمراجعة إليه في الحوائج، وقد كانوا أخبروه بذلك على ما روي أنّهم قالوا له عليه السلام: إِنَّا قَدِمْنَا عَلَى خَيْرِ رَجُلٍ وَأَنْزَلَنَا وَأَكْرَمَنَا كَرَامَةً لَوْ كَانَ رَجُلًا مِنْ آلِ يَعْقُوبَ مَا أَكْرَمَنَا كَرَامَتَهُ.

وقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ جملةٌ مستأنفةٌ موضحةٌ لِمَا دَلَّ عليه الإنكارُ من بلوغ اللّطف غايته، كأنهم قالوا: كيف لا، وهذه بضاعتنا ردها إلينا تفضلاً من حيث لا ندري، بعد ما منّ علينا بما يُثقلُ الكواهلَ من المنن العظام، وهل من مزيد على هذا فنطلبه؟ ومرادهم به أن ذلك كافٍ في استيجاب الامتثال لأمره، والالتجاء إليه في استجلاب المزيد، ولم يريدوا أنّه كافٍ مطلقاً فينبغي التقاعُد عن طلبِ نظائره، وهو ظاهر.

وجملة «رُدَّتْ» في موضع الحال من «بضاعتنا» بتقدير «قد» عند مَنْ يرى وجوبها في أمثال ذلك، والعامل معنى الإشارة. وجعلها خبر «هذه» و«بضاعتنا» بياناً له، ليس بشيء. وإيثارُ صيغة البناء للمفعول قيل: للإيذان بكمال الإحسان الناشئ عن كمال الإخفاء المفهوم من كمالِ غفلتهم عنه بحيث لم يشعروا به ولا بفاعله. وقيل: للإيذان بتعيّن الفاعل، وفيه من مدحه أيضاً ما فيه.

وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَهْلْنَا﴾ أي: نجلب لهم الميرة، وهي بكسر الميم وسكون الياء: طعامٌ يمتارُه الإنسان، أي: يجلبه من بلدٍ إلى بلد، وحاصله: نجلبُ لهم الطعامَ من عند الملك، معطوفٌ على مقدّر ينسحب عليه ردُّ البضاعة، أي: فنستظهرُ بها ونميرُ أهلنا.

﴿وَنَحْفَظُ أَمْثَانًا﴾ من المكاره حَسَبَما وعدنا، وتفرّعه على ما تقدّم باعتبار دلالة على إحسان الملك، فإنه ممّا يُعينُ على الحفظ ﴿وَنَزِدَاكَ﴾ أي: بواسطته، ولذلك وسّط الإخبار به بين الأصل والمزيد ﴿كَئَلَّ بَعِيرٌ﴾ أي: وسقٌ بغير زائدٍ على أوساق أباعرنا، على قضية التقسيط المعهود من الملك.

والبعير في المشهور مقابلُ الناقة، وقد يُطلق عليها، وتكسرُ في لغةِ باؤه، ويُجمع على أبعرةٍ وبعران<sup>(١)</sup> وأباعر. وعن مجاهد تفسيره هنا بالحمار، وذكر أن بعض العرب يقول للحمار: بعير<sup>(٢)</sup>. وهو شاذ.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَيْلٌ﴾ أي: مكيلٌ ﴿يَسِيرٌ﴾ ٦٥ أي: قليلٌ لا يقوم بأودنا، يحتملُ أن يكون إشارةً إلى ما كيل لهم أولاً، والجملةُ استثناءٌ جيء بها للجواب عما عسى أن يقال لهم: قد صدقتم فيما قلتم، ولكن ما الحاجةُ إلى التزام ذلك قد جئتم بالطعام؟ فكأنهم قالوا: إنَّ ما جئنا به غيرُ كافٍ لنا، فلا بدَّ من الرجوع مرةً أخرى وأخذ مثل ذلك مع زيادةٍ، ولا يكون ذلك بدون استصحابِ أخينا.

ويحتملُ أن يكون إشارةً إلى ما تحمله أباعرهم، والجملةُ استثناءٌ وقع تعليلًا لما سبق من الازدياد، كأنه قيل: أيُّ حاجةٍ إلى الازدياد؟ فقليل: إنَّ ما تحمله أباعرنا قليلٌ لا يكفيها.

وقيل: المعنى: إنَّ ذلك الكيلَ الزائد قليلٌ لا يضايقنا فيه الملك، أو سهلٌ عليه لا يتعاضده، وكأنَّ الجملة على هذا استثناءٌ جيء به لدفع ما يقال: لعلَّ الملك لا يُعطيكم فوقَ العشرة شيئاً، ويرى ذلك كثيراً أو صعباً عليه. وهو كما ترى.

وجوز أن يكون «ذلك» إشارةً إلى الكيل الذي هم بصددِه وتضمُّنه كلامهم، وهو المنضمُّ إليه كيلُ البعير الحاصلُ بسببِ أخيهام المتعهَّد بحفظه، كأنَّهم لما ذكروا ما ذكروا، صرَّحوا بما يُفهم منه مبالغةً في استنزال أبيهم، فقالوا: ذلك الذي نحن بصددِه كيلٌ سهلٌ لا مشقَّةَ فيه ولا محنةً تتبعه. وقد يبقى الكيلُ على معناه المصدرِي، والكلام على هذا الطرز إلا يسيراً.

وجوز بعضهم كونَ ذلك من كلام يعقوب عليه السلام، والإشارة إلى كيل البعير، أي: كيلُ بعيرٍ واحدٍ شيءٌ قليلٌ لا يخطرُ لمثله بالولد. وكان الظاهر على هذا ذكره مع كلامه السابق أو اللاحق.

(١) بفتح الباء وكسرها، كما في القاموس (بعر).

(٢) تفسير الطبري ٢٣٤/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ٢١٧٤/٧.

وقيل : معنى «ما نبغي» : أيَّ مطلبٍ نطلبُ من مهماتنا، والجُمْلُ الواقعة بعده توضيحٌ وبيانٌ لِمَا يُشعرُ به الإنكارُ من كونهم فائزين ببعض المطالب أو متمكنين من تحصيله، فكانهم قالوا : هذه بضاعتنا حاضرةً، فنستظهر بها ونميرُ أهلنا ونحفظُ أخاننا من المكروه، ونزدادُ بسببه غيرَ ما نكتاله لأنفسنا كيلَ بعيرٍ، فأَيُّ شيءٍ نبغي وراءَ هذه المباغي . وما ذكرنا من العطف على المقدَّر هو المشهور .

وفي «الكشف» : لك أن تقول : إِنَّ «نمير» وما تلاه معطوفٌ على مجموع «ما نبغي» والمعنى اجتماعُ هذين القولين منهم في الوجود، ولا يحتاجُ إلى جامع وراءَ ذلك لكونهما محكيَّين قولاً لهم على أَنَّهُ حاصلٌ لاشتراك الكلِّ في كونه لاستئصال يعقوب عليه السلام عن رأيه، وأنَّ الملك إذا كان محسناً كان الحفظُ أهونَ شيءٍ، والاستفهامُ لرجوعه إلى النفي لا يمنعُ العطفَ . ووافقه في ذلك بعضهم .

وقرأ ابن مسعود وأبو حيوه : «ما تبغي» بقاء الخطاب . وروت عائشة رضي الله عنها ذلك عن النبي ﷺ <sup>(١)</sup> . والخطاب ليعقوب عليه السلام، والمعنى : أَيُّ شيءٍ [تبغي] <sup>(٢)</sup> وراءَ هذه المباغي المشتملة على سلامة أخينا وسعة ذات أيدينا، أو وراءَ ما فعل معنا الملكُ من الإحسان داعياً إلى التوجُّه إليه، والجملة المستأنفة موضحة أيضاً لذلك .

أو أَيُّ شيءٍ تبغي شاهداً على صدقنا فيما وصفنا لك من إحسانه، والجملة المذكورة عبارة عن الشاهد المدلول عليه بفحوى الإثكار .

ويحتمل أن تكون «ما» نافيةً، ومفعولٌ «نبغي» محذوفٌ، أي : ما نبغي شيئاً غيرَ ما رأيناه من إحسان الملك في وجوب المراجعة إليه، أو : ما نبغي غيرَ هذه المباغي . والقولُ بأنَّ المعنى : ما نبغي منك بضاعةً أخرى نشترى بها، ضعيف . والجملة المستأنفة على كلِّ تقدير تعليلٌ للنفي .

وأماً إذا فسَّر البغيُّ بمجاوزة الحدِّ، فـ «ما» نافية فقط، والمعنى : ما نبغي في القول ولا نكذبُ فيما وصفنا لك من إحسان الملك إلينا وكرمه الموجب لِمَا ذكر،

(١) القراءات الشاذة ص ٦٤، والبحر ٥/٣٢٤ .

(٢) ما بين حاصرتين من تفسير أبي السعود ٤/٢٩١، والكلام منه .

والجملة المستأنفة لبيان ما ادَّعوا من عدم البغي، وقوله: «ونمير» إلخ عطفٌ على «ما نبغي»، أي: لا نبغي فيما نقول ونميرُ ونفعلُ كيت وكيت، فاجتمع أسباب الإذن في الإرسال، والأول كالتمهيد والمقدمة للبواقي، والتناسب من هذا الوجه لأنَّ الكلَّ مشاركة في أنَّ المطلوب يتوقَّف عليها بوجه ما، على أنه لو لم يكن غير الاجتماع في المقولية لكفى على ما مرَّ آنفاً عن «الكشف».

وجوز<sup>(١)</sup> كونه كلاماً مبتداً، أي: جملةٌ تذييليَّةٌ اعتراضيةٌ، كقولك: فلانٌ ينطقُ بالحقِّ، والحقُّ أبلغُ. كأنه قيل: وينبغي أن نميرَ، ووجه التأكيد الذي يقتضيه التذييلُ أنَّ المعنى: إنَّ الملكَ محسنٌ ونحن محتاجون، ففيمَ التوقُّفُ في الإرسال وقد تأكَّد موجباه؟ وقال العلامة الطيبي: إنَّما صحَّ التأكيد والتذييلُ لأنَّ الكلام في الامتياز وكلُّ من الجمل بمعناه.

أو المعنى: ما نبغي في الرأي وما نعدُّ عن الصَّواب فيما نُشير به عليك من إرسال أخينا معنا، والجملة كُلُّها للبيان أيضاً، إلا أنَّ ثَمَّ محذوفاً ينساقُ إليه الكلامُ، أي: بضاعتنا حاضرةٌ نستظهر بها ونميرُ أهلنا ونصنعُ كيت وذيت. وهو - على ما قيل - وجهٌ واضحٌ حسنٌ يلائمُ ما كانوا فيه مع أبيهم، فتأمل.

هذا وقرأت عائشةُ وأبو عبد الرحمن السُّلمي: «ونمير» بضمِّ النون<sup>(٢)</sup>، وقد جاء: مار عياله وأمارهم بمعنى كما في «القاموس»<sup>(٣)</sup>.

﴿قَالَ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ﴾ بعد أن عاينتُ منكم ما أجري المدامع ﴿حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ﴾ أي: حتى تُعطوني ما أتوَّق به من جهته تعالى، فالمَوْثِقُ مصدرٌ ميميٌّ بمعنى المفعول، وأراد عليه السلام أن يحلفوا له بالله تعالى. وإنَّما جعل الحلف به سبحانه موثقاً منه لأنَّه مما تؤكِّد العهودُ به وتشدَّد، وقد أذن الله تعالى بذلك، فهو إذن منه تعالى شأنه.

(١) في هامش الأصل (م): فيه ردٌّ على صاحب الفرائد حيث غفل عن ذلك، فقال راداً على هذا التجويز: إن الواو لا تصلح في الابتداء. والتزم العطف.

(٢) المحرر الوجيز ٣/٢٦٠، والبحر ٤/٣٢٤، والدر المصون ٦/٥٢٠.

(٣) مادة (مير).

﴿لَتَأْتِيَ بِكُمْ﴾ جواب قسم مضمير؛ إذ المعنى: حتى تحلفوا بالله وتقولوا: والله لتأتينك به.

وفي «مجمع البيان» نقلاً عن ابن عباس أنه عليه السلام طلب منهم أن يحلفوا بمحمد ﷺ خاتم النبيين وسيد المرسلين<sup>(١)</sup>. والظاهر عدم صحة الخبر.

وذكر العمادي أنه عليه السلام قال لهم: قولوا: بالله رب محمد ﷺ لتأتينك به.

﴿إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ أي: إلا أن تغلبوا فلا تطبقوا ذلك، أو: إلا أن تهلكوا جميعاً، وكلاهما مروى عن مجاهد، وأصله من إحاطة العدو، واستعماله في الهلاك لأن من أحاط به العدو فقد هلك غالباً.

والاستثناء قيل: مفرغ من أعم الأحوال، والتقدير: لتأتني به على كل حال إلا حال الإحاطة بكم. ورد بأن المصدر من «أن» والفعل لا يقع موقع الحال كالمصدر الصريح، فيجوز: جئتكم ركضاً، أي: راكضاً، دون: جئتكم أن أركض، وإن كان في تأويله؛ لما أن الحال عندهم نكرة، و«أن» مع ما في حيزها معرفة في رتبة الضمير.

وأجيب بأنه ليس المراد بالحال الحال المصطلح عليها بل الحال اللغوية، ويؤول ذلك إلى نصب المصدر المؤول على الظرفية، وفيه نظر.

وفي «البحر» أنه لو قدر كون «أن» والفعل في موقع المصدر الواقع ظرف زمان، أي: لتأتني به في كل وقت إلا إحاطة بكم، أي: إلا وقت إحاطة بكم، ولم يجز عند ابن الأنباري؛ لأنه يمنع وقوع المصدر المؤول ظرفاً، ويشترط المصدر الصريح، فيجوز: خرجنا صباح الديك، دون: خرجنا أن يصيح الديك، أو: ما يصيح الديك، وجاز عند ابن جني المجوز لذاك كما في قول أبي ذؤيب الهذلي:

وتالله ما إن شهلة أم واحد بأوجد مني أن يهان صغيرها<sup>(٢)</sup>

(١) مجمع البيان ١٣/٨٧.

(٢) البحر ٥/٣٢٥، والبيت لساعدة بن جؤية وليس لأبي ذؤيب كما ذكر أبو حيان، وهو في ديوان الهذليين ٢/٢١٤.



وقيل: من أعظم العِلل على تأويل الكلام بالنفي الذي ينساق إليه، أي: لتأنتني ولا تمتنعن من الإتيان به إلا للإحاطة بكم، كقولهم: أقسمت عليك إلا فعلت<sup>(١)</sup>، أي: ما أطلب إلا فعلك.

والظاهرُ اعتبارُ التأويل على الوجه الأول أيضاً، فإنَّ الاستثناء فيه مفرغٌ كما علمت، وهو لا يكون في الإثبات إلا إذا صحَّ وظهر إرادة العموم فيه، نحو: قرأت إلا يوم الجمعة، لإمكان القراءة في كلِّ يوم غير الجمعة، وهنا غير صحيح؛ لأنَّه لا يمكن لإخوة يوسف عليه السلام أن يأتوا بأخيهم في كلِّ وقت وعلى كلِّ حال سوى وقت الإحاطة بهم؛ لظهور أنَّهم لا يأتون به له وهو في الطريق أو في مصر، اللهم إلا أن يقال: إنَّه من ذلك القبيل، وإنَّ العموم والاستغراق فيه عرفيٌّ، أي: في كلِّ حال يُتصوَّر الإتيان به<sup>(٢)</sup> فيها.

وتعقَّب المولى أبو السعود<sup>(٣)</sup> تجويزَ الأول بلا تأويل بقوله: وأنت تدري أنه حيث لم يكن الإتيان [به] من الأفعال الممتدة الشاملة للأحوال على سبيل المعية كما في قولك: لألزمك إلا أن تقضيني حقِّي، ولم يكن مراده عليه السلام مقارنته على سبيل البدل لِمَا عدا الحال المستثناة كما إذا قلت: صلِّ إلا أن تكون مُحَدِّثاً، بل مجرد تحقُّقه ووقوعه من غير إخلال به، كما في قولك: لأحجَّن العام إلا أن أُحصر، فإنَّ مرادك إنَّما هو الإخبار بعدم منع ما سوى حال الإحصار عن الحجِّ، لا الإخبار بمقارنته لتلك الأحوال على سبيل البدل كما هو مرادك في مثال الصَّلَاة = كان اعتبارُ الأحوال معه من حيث عدم منعها منه، فاللَّ معنى إلى التأويل المذكور. اهـ.

وَبَحَثَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنَ الْفُضَّلَاءِ بِثَلَاثَةِ أَجْوَهِ:

الأوَّل: أنه لو كان المراد من قوله: «لتأنتني به» الإخبار بمجرَّد تحقُّق الإتيان ووقوعه من غير إخلال به لم يحتج إلى التأويل المذكور - أعني التأويل بالنفي - كما لا يخفى على المتأمل، فكلامه يفيد خلاف مراده.

(١) بعدها في الأصل: كذا.

(٢) قوله: به، ليس في (م).

(٣) في تفسيره ٢٩١/٤، وما سيأتي بين حاصرتين منه.

الثاني: أَنَا سَلَّمْنَا أَن لَيْسَ مَرَادُ الْقَاتِلِ مِنْ قَوْلِهِ: لَا حِجْنَ . . إلخ الإخبارَ بمقارنة الحجِّ لِمَا عدا حال الإحصار على سبيلِ البدل، لكن لا نَسَلِّمُ أَن لَيْسَ مَرَادُهُ مِنْهُ إِلَّا الإخبارَ بعدم منع ما سوى حال الإحصار عنه، غايته أَن بَيْنَهُمَا مِلَازِمَةٌ، وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْاِحْتِيَاجَ إِلَى التَّأْوِيلِ بِالتَّنْفِي.

الثالث: أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: كَانَ اعْتِبَارُ الْأَحْوَالِ . . إلخ، أَنَّ الْإِتْيَانَ بِهِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ اعْتِبَارُ الْأَحْوَالِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، فَمَمْنُوعٌ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ اعْتِبَارَ الْأَحْوَالِ مَعَهُ يَسْتَلْزِمُ حَيْثِيَّةَ عَدَمِ مَنَعِهَا مِنْهُ فَمَسَلَّمٌ، لَكِنْ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ الْاِحْتِيَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا، وَلَيْسَ الْمَدْعَى إِلَّا ذَلِكَ. اهـ، وَهُوَ كَمَا تَرَى فَتَبَصَّرْ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ أَجَابُوهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ إِلَى مَا أَرَادَ ﴿فَلَمَّا ءَاتَوْهُ مَوْفِقَهُمْ﴾ عَهْدَهُمْ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى حَسْبَمَا أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿قَالَ﴾ عَرَضًا لثِقَتِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَحَثًّا لَهُمْ عَلَى مِرَاعَةِ حَلِيفِهِمْ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ﴾ فِي أَثْنَاءِ طَلَبِ الْمُوثِقِ وَإِيَّتَاهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ. وَإِثَارُ صِيغَةِ الْاِسْتِقْبَالِ لاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ الْمُؤَدِّي إِلَى تَثْبِيهِمْ وَمَحَافِظَتِهِمْ عَلَى تَذَكُّرِهِ وَمِرَاقَبَتِهِ ﴿وَكَيْلٌ﴾ ١١١ ﴿أَي: مَطْلَعٌ رَقِيبٌ، فَإِنَّ الْمُوَكَّلَ بِالْأَمْرِ يِرَاقِبُهُ وَيَحْفَظُهُ، قِيلَ: وَالْمَرَادُ أَنَّهُ سَبْحَانَهُ مُجَازٍ عَلَى ذَلِكَ.

﴿وَقَالَ﴾ نَاصِحًا لَهُمْ لَمَّا عَزَمَ عَلَى إِرْسَالِهِمْ جَمِيعًا: ﴿يَبْنَئِي لَا تَدْخُلُوا﴾ مَصْرَ ﴿مِنْ بَابٍ وَجِدٍ﴾ نَهَاهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ حَذَرًا مِنْ إِصَابَةِ الْعَيْنِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا ذَوِي جَمَالٍ وَشَارِعَ حَسَنَةٍ، وَقَدْ اِشْتَهَرُوا بَيْنَ أَهْلِ مَصْرَ بِالزُّلْفَى وَالْكَرَامَةِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ لغيرِهِمْ عِنْدَ الْمَلِكِ، فَكَانُوا مَظَنَّةً لِأَنَّهُ يُعَانُوا إِذَا دَخَلُوا كَوَكْبَةً وَاحِدَةً، وَحَيْثُ كَانُوا مَجْهُولِينَ مَغْمُورِينَ بَيْنَ النَّاسِ لَمْ يَوْصِهِمْ بِالتَّفَرُّقِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى.

وَجَوِّزُ أَن يَكُونَ خَوْفُهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعَيْنِ فِي هَذِهِ الْكُرَّةِ بِسَبَبِ أَنَّ فِيهِمْ مَحْبُوبَهُ وَهُوَ بَنِيَامِينَ الَّذِي يَتَسَلَّى بِهِ عَنْ شَقِيقِهِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، فَأَهْمَلُ أَمْرَهُمْ وَلَمْ يَحْتَفَلْ بِهِمْ لِسُوءِ صَنِيعِهِمْ فِي يُوسُفَ.

وَالْقَوْلُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ [خَشِيَّةً] (١) أَن يُسْتَرَابَ بِهِمْ لِتَقْدُمِ قَوْلِ:

(١) مَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنَ الْبَحْرِ ٣٢٥/٥، وَعَنْهُ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْقَوْلَ وَالْقَوْلَ الَّذِي بَعْدَهُ.

أنتم جواسيس. ليس بشيء أصلاً، ومثله ما قيل: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ طَمَعاً أَنْ يَتَسَمَّعُوا خَبَرَ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَام.

والعينُ حقٌّ كما صحَّ عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>، وصحَّ أيضاً بزيادة: «ولو كان شيءٌ سابق القدر سبقته العينُ، وإذا استُغسلتم فاغسلوا»<sup>(٢)</sup>.

وقد وردَ أيضاً: «إِنَّ العينَ لتُدْخِلُ الرجلَ القبرَ والجملَ القدرَ»<sup>(٣)</sup>.

وقد كان ﷺ يعوذُ الحسنين ﷺ بقوله: «أعوذُ بكلماتِ الله تعالى التامة من كلِّ شيطانٍ وهامةٍ ومن كلِّ عينٍ لامةٍ» وكان يقول: «كان أبوكما يعوذُ بها إسماعيلُ وإسحاقُ عليهم السلام»<sup>(٤)</sup>.

ولبعضهم في هذا المقام كلامٌ مفصَّل مبسوطٍ لا بأس باطلاعك عليه، وهو أن تأثيرَ شيءٍ في آخرٍ إما نفسانيٌّ أو جسماني، وكلٌّ منهما إما في نفسانيٍّ أو جسمانيٍّ، فالأنواعُ أربعةٌ يندرج تحتها ضروبُ الوحي والمعجزات والكرامات والإلهامات والمنامات وأنواع السحر والأعين والتَّيَرُنْجَات<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك.

أما النوعُ الأوَّل - أعني تأثيرَ النفساني في مثله - فكتأثير المبادي العالية في النفوس الإنسانية بإفاضة العلوم والمعارف، ويندرج في ذلك صنفان:

أحدهما: ما يتعلَّق بالعلم الحقيقي، بأن يُلقَى إلى النفس<sup>(٦)</sup> المستعدة لذلك

(١) صحيح البخاري (٥٧٤٠)، وصحيح مسلم (٢١٨٧)، وأخرجه أحمد (٨٢٤٥)، وهو من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٨٨) من حديث ابن عباس ؓ. ووقع في (م): فاغتسلوا. قوله: «ولو كان شيء...» أي: لو فرض أن شيئاً له قوة بحيث يسبق القدر لكان العين، لكنها لا تسبق. وقوله: «وإذا استغسلتم...» أي: إذا أمر العائن بالاغتسال عنه طلب المعيون منه ذلك. فتح الباري ١٠/٢٠٤. وسيأتي قريباً الكلام في كيفية الاغتسال.

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٧/٩٠، والقضاعي في الشهاب (١٠٥٧)، والخطيب في تاريخ بغداد ٩/٢٤٤ من حديث جابر ؓ.

(٤) أخرجه أحمد (٢١١٢)، والبخاري (٣٣٧١) من حديث ابن عباس ؓ. الهامة: كل ذات سمٍّ يقتل. النهاية (همم). واللامَّة: العين التي تصيب الإنسان. اللسان (لم).

(٥) التَّيَرُنْج: أخذُ كالسحر ليست بحقيقية، وإنما هي تشبيه وتليس. معجم متن اللغة (نرج).

(٦) في الأصل: النفوس.

كَمَالُ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ تَعْلِيمٍ وَتَعَلُّمٍ، حَتَّى تَحِيطَ بِمَعْرِفَةِ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ، كَمَا أَلْقَى إِلَى نَبِيِّنَا ﷺ عِلْمُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مَعَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا كَانَ يَتْلُو مِنْ قَبْلُ كِتَابًا وَلَا يَخْطُهُ بِيَمِينِهِ.

وِثَانِيهِمَا : مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّخِيلِ الْقَوِيَّ، بِأَنْ يُلْقَى إِلَى مَنْ يَكُونُ مُسْتَعِدًّا لَهُ مَا يَقْوَى بِهِ عَلَى تَخِيلَاتِ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ، وَالْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَغْيِبَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَالْمَنَامَاتِ وَالْإِلْهَامَاتِ دَاخِلَةً أَيْضًا تَحْتَ هَذَا النُّوعِ.

وَقَدْ يَدْخُلُ تَحْتَهُ نَوْعٌ مِنَ السَّحَرِ وَهُوَ تَأْثِيرُ النُّفُوسِ الْبَشَرِيَّةِ الْقَوِيَّةِ فِيهَا قُوَّتَا التَّخِيلِ وَالْوَهْمِ فِي نَفُوسٍ بَشَرِيَّةٍ أُخْرَى ضَعِيفَةٌ فِيهَا هَاتَانِ الْقُوَّتَانِ، كَنَفُوسِ الْبُلْهِ وَالصَّبِيَانِ وَالْعَوَامِّ الَّذِينَ لَمْ تَقَوَّ قُوَّتُهُمُ الْعَقْلِيَّةُ فَتَتَخِيلُ مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ مَوْجُودًا فِيهِ، وَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ عَلَى ضِدِّ الْحَالِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا، وَقَدْ يُسْتَعَانُ فِي هَذَا الْقِسْمِ مِنَ السَّحَرِ بِأَفْعَالٍ وَحَرَكَاتٍ يَعْرِضُ مِنْهَا لِلْحَسِّ حَيْرَةٌ وَلِلْخِيَالِ دَهْشَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ الْاسْتِهْتَارُ فِي الْكَلَامِ وَالتَّخْلِيْطُ فِيهِ.

وَأَمَّا النُّوعُ الثَّانِي - أَعْنِي تَأْثِيرَ النِّفْسَانِي فِي الْجِسْمَانِي - فَكَتَأْثِيرُ النُّفُوسِ الْإِنْسَانِيَّةِ فِي الْأَبْدَانِ، مِنْ تَغْذِيَّتِهَا وَإِنْمَائِهَا، وَقِيَامِهَا وَقُعُودِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ صِنْفٌ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ، وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُوَّةِ الْمُحَرِّكَةِ لِلنَّفْسِ بِأَنْ تَبْلُغَ قُوَّتُهَا إِلَى حَيْثُ تَتِمَكَّنُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْعَالَمِ تَمَكُّنَهَا مِنَ التَّصَرُّفِ فِي بَدَنِهَا، كَتَدْمِيرِ قَوْمٍ بِرِيحٍ عَاصِفَةٍ أَوْ صَاعِقَةٍ أَوْ زَلْزَلَةٍ أَوْ طُوفَانٍ، وَرَبِّمَا يُسْتَعَانُ فِيهِ بِالتَّضَرُّعِ وَالِابْتِهَالِ إِلَى الْمُبَادِي الْعَالِيَةِ، كَأَنْ يَسْتَسْقِيَ لِلنَّاسِ فَيُسْقُونَ، أَوْ يَدْعُو عَلَيْهِمْ فَيَهْلِكُونَ، وَلَهُمْ فَيَنْجُونَ.

وَيَنْدَرُجُ فِي هَذَا صِنْفٌ مِنَ السَّحَرِ أَيْضًا، كَمَا فِي بَعْضِ النُّفُوسِ الْخَبِيْثَةِ الَّتِي تَقْوَى فِيهَا الْقُوَّةُ الْوَهْمِيَّةُ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ كَالرِّيَاضَةِ وَالْمَجَاهَدَةِ مَثَلًا، فَيَسْلُطُهَا صَاحِبُهَا عَلَى التَّأْثِيرِ فَيَمْنُ أَرَادَهُ بِتَوْجُّؤِ تَأْمٍّ وَعَزِيْمَةٍ صَادِقَةٍ، إِلَى أَنْ يَحْصَلَ الْمَطْلُوبُ الَّذِي هُوَ تَأَثُّرُهُ بِنَحْوِ مَرَضٍ وَذُبُولِ جِسْمٍ، وَيَصِلُ ذَلِكَ إِلَى الْهَلَاكِ.

وَأَمَّا النُّوعُ الثَّالِثُ - وَهُوَ تَأْثِيرُ الْجِسْمَانِي فِي الْجِسْمَانِي - فَكَتَأْثِيرُ الْأَدْوِيَةِ

والسُّموم في الأبدان، ويدخلُ فيه أنواع النِّيرُنجات والظَّلْسَمات<sup>(١)</sup>؛ فإنَّها بتأثير بعضِ المرَكِّبات الطَّبيعيَّة في بعضِ بسببِ خواصِّ فيها، كجذبِ المغناطيس للحديد، واختطافِ الكهرباء التبنِّ. وقد يُستعان في ذلك بتحسينِ المناسبات بالأجرام العلويَّة المؤثِّرة في عالم الكون والفساد، كما يُشاهد في صورِ أشكالِ موضوعة في أوقاتٍ مخصوصة على أوضاعٍ معلومة في مقابلةٍ بعضِ الجهاتِ ومُسامتةٍ بعضِ الكواكب، يُستدفعُ بها كثيرٌ من أذية الحيوانات.

وأما النوعُ الرابع - وهو تأثيرُ الجسمانيِّ في النفساني - فكتأثيرُ الصُّور المستحسنة أو المستقبَّحة في النفوس الإنسانية، من استمالِتها إليها وتنفيرِها عنها، وعُدَّ من ذلك تأثيرُ أصنافِ الأغاني والرقص والملاهي في بعضِ النفوس، وتأثيرُ البيان فيمَن له ذوقٌ كما يشير إليه قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ من البيان لسحراً»<sup>(٢)</sup>.

إذا تمهَّد هذا فاعلم أنَّهم اختلفوا في إصابة العين، فأبو عليٍّ الجبَّائي<sup>(٣)</sup> أنكرها إنكاراً بليغاً، ولم يذكر لذلك شبهةً فضلاً عن حجة، وأثبتها غيره من أهل السنة والمعتزلة وغيرهم، إلا أنَّهم اختلفوا في كيفيَّة ذلك:

فقال الجاحظ: إنَّه يمتدُّ من العين أجزاء، فتصلُ بالشخص المستحسن، فتؤثِّر فيه تأثيرُ السُّم في الأبدان. فالتأثيرُ عنده من تأثير الجسماني في الجسماني.

وضعَّف ذلك القاضي<sup>(٤)</sup> بأنَّه لو كان الأمرُ كما قال، لوجب أن تؤثِّر العينُ في الشخص الذي لا يُستحسنُ كتأثيرِها فيما يستحسن.

وتعقَّبَه الإمامُ بأنَّه تضعيفٌ ضعيفٌ، وذلك لأنَّه إذا استحسن العائن شيئاً فإمَّا أن يحبَّ بقاءه كما إذا استحسن ولدَه مثلاً، وإمَّا أن يكره ذلك؛ كما إذا أحسَّ بذلك المستحسن عند عدوِّه الحاسدِ هو له، فإنَّ كان الأوَّل فإنه يحصل عند ذلك

(١) هي نقوش تنقش على أجساد خاصة في ساعات مناسبة بكيفيات ملائمة لحوائج معلومة، واحداها: طَلْسَم. معجم متن اللغة (طلسم).

(٢) أخرجه أحمد (٤٦٥١)، والبخاري (٥١٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وسلف ٣٤٩/٢.

(٣) كما في تفسير الرازي ١٨/١٧٣، وعنه نقل المصنف هذا القول وما بعده من أقوال.

(٤) هو القاضي عبد الجبار المعتزلي.

الاستحسان خوف شديد من زواله، وهو يوجب انحصار الروح في داخل القلب، فحينئذ يسخن القلب والروح جداً، ويحصل في الروح الباصرة كيفية قوية مسخنة، وإن كان الثاني فإنه يحصل عند ذلك الاستحسان هم شديد وحزن عظيم بسبب حصول ذلك المستحسن لعدوه، وذلك أيضاً يوجب انحصار الروح وحصول الكيفية القوية المسخنة، وفي صورتين يسخن شعاع العين فيؤثر، ولا كذلك في عدم الاستحسان، فبان الفرق، ولذلك السبب أمر رسول الله ﷺ العائن بالوضوء، ومن أصيب بالاغتسال<sup>(١)</sup>. اهـ.

وما أشار إليه من أن العائن قد يُصيب ولده مثلاً ممّا شهدت له التجربة، لكن أخرج الإمام أحمد في «مسنده» عن أبي هريرة - وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح - أنه ﷺ قال: «العين حق، يخضرها الشيطان وحسد ابن آدم»<sup>(٢)</sup> وظاهره يقتضي خلاف ذلك.

وأما ما ذكره من الأمر بالوضوء والاغتسال، فقد جاء في بعض الروايات، وكيفية ذلك: أن يغسل العائن وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله وداخل إزاره<sup>(٣)</sup>، أي: ما يلي جسده من الإزار، وقيل: وزكّيه، وقيل: مذاكيره، ويصب الغسالة على رأس المعين.

وقد مرّ: «إذا استُغسلتم فاغسلوا» وهو خطاب للعائنين، أي: إذا طلب منكم ما اغتيد من الغسل فافعلوا، والأمر للندب عند بعض، وقال المازري<sup>(٤)</sup> تبعاً لجماعة: للوجوب، فيجب على العائن أن يغسل ثم يعطي الغسالة للمعين؛ لأنه الذي يقتضيه ظاهر الأمر، ولأنه قد جرب ذلك وعلم البرء به، ففيه تخلص من

(١) تفسير الرازي ١٨/١٧٣، وسيأتي تخريج الحديث قريباً.

(٢) مسند أحمد (٩٦٦٨)، ومن طريق أحمد أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٤٥٩) و(٣٤٦٦)، ورواية المسند: «ويحضر بها». وكلام الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٧/٥.

والحديث من طريق مكحول عن أبي هريرة ﷺ، ومكحول لم يسمع من أبي هريرة.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ٢/٩٣٩، وأحمد (١٥٩٨٠)، والنسائي في الكبرى (٧٥٧٢) من حديث سهل بن حنيف ﷺ..

(٤) في الأصل و(م): الماوردي، والمثبت هو الصواب، وقد نقله عن المازري ابن حجر في الفتح ١٠/٢٠٤، والسيوطي في الديباج على صحيح مسلم ٥/٢٠٥، والمناوي في فيض القدير ٤/٣٩٧، والشهاب في الحاشية ٥/١٩٢، وهو في كتابه المُعَلِّم بفوائد مسلم ٣/٩٢.

الهلاك كإطعام المضطر، وذكر أنَّ ذلك أمرٌ تعبدي، وهو مخالف لما أشار إليه الإمام من كون الحكمة فيه تبريدُ تلك السخونة، وهو مأخوذٌ من كلام ابن القيم حيث قال في تعليل ذلك: لأنَّه كما يؤخذ ترياقٌ لسمِّ الحيَّة من لحمها يؤخذ علاجٌ هذا الأمر من أثر الشخصِ العائن، وأثرُ تلك العين كشعلة نار أصابت الجسد، ففي الغتسال إطفاءٌ لتلك الشعلة<sup>(١)</sup>. وهو على علَّاته<sup>(٢)</sup> أوفى من كلام الإمام.

ويردُّ على ما قرَّره في الانتصار للجاحظ أنَّه لا يسدُّ عنه باب الاعتراض على ما ذكره في كيفية إصابة العين، إذ يردُّ عليه ما ثبت من أنَّ بعض العائنين قد يُصيب ما يوصفُّ له ويمثَّل، ولو كان بينه وبينه فراسخٌ، والتزام امتداد تلك الأجزاء إلى حيث المصاب ممَّا لا يكاد يُقبل، كما لا يخفى على ذي عين.

وقال الحكماء - واختاره بعضُ المحقِّقين من أهل السنة -: إنَّ ذلك من تأثير النفساني بالجسماني، وبنوّه على أنه ليس من شرط المؤثر أن يكون تأثيره بحسب هذه الكيفيات المحسوسة - أعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة - بل قد يكون التأثير نفسياً محضاً، كما يدل عليه أنَّ اللوح الذي يكون قليل عرضٍ إذا كان موضوعاً على الأرض يقدر كلُّ إنسان على المشي عليه، ولو كان موضوعاً بين جدارين مرتفعين لم يقدر كلُّ أحد على المشي عليه، وما ذاك إلا لأنَّ الخوف من السقوط منه يوجبُ السُّقوط.

وأيضاً إنَّ الإنسان إذا تصور أنَّ فلاناً مؤذياً له حصل في قلبه غضبٌ وتسخن مزاجه، فمبدأ ذلك ليس إلا التصوُّر النفساني، بل مبدأ الحركات البدنية مطلقاً ليس إلا التصوُّرات النفسانية، ومتى ثبت أنَّ تصوُّر النفس يوجب تغيراً بدنه الخاص، لم يبعد أيضاً أن يكون بعض النفوس بحيث تتعدَّى تأثيراتها إلى سائر الأبدان.

وأيضاً جواهرُ النفوس مختلفة، فلا يمتنع أن يكون بعض النفوس بحيث تؤثر في تغيير بدن حيوانٍ آخر بشرط أن تراه، أو ترى مثاله - على ما نقل - وتتعجَّب منه.

(١) بنحوه في زاد المعاد ١٧١/٤، وينظر فيض القدير ٢٩٧/٤.

(٢) جاء في هامش الأصل و(م): فيه إشارة إلى أن فيه ما فيه أيضاً، فقد ذكر ابن القيم نفسه أن ذلك لا ينتفع به من أنكره. ولا يخفى أنه لو كان الأمر كما ذكر لم يكن فرقٌ بين المنكر والمعتقِد في الانتفاع، فتأمل. اهـ منه. وكلام ابن القيم في زاد المعاد ١٧١/٤.

ومتى ثبت أن ذلك غير ممتنع وكانت التجارب شاهدةً بوقوعه، وجب القول به من غير تلعم، ولأن وقوع ذلك أكثر في عند إعمال العين والنظر بها إلى الشيء نسب التأثير إلى العين، وإلا فالمؤثر إنما هو النفس، ونسبة التأثير إليها كنسبة الإحراق إلى النار، والري إلى الماء، ونحو ذلك.

والفاعل للآثار في الحقيقة هو الله عز سلطانه بالإجماع، لكن جرث عادثه تعالى على خلقها بالأسباب - من غير توقّف عقلي عليها كما يظن جهلة الفلاسفة - على ما نقل عن السلف، أو عند الأسباب من غير مدخلية لها بوجه من الوجوه، على ما شاع عن الأشعري.

فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «العين حق» أن إصابة النفس بواسطتها أمر كائن مقضي به في الوضع الإلهي لا شبهة في تحقّقه، وهو كسائر الآثار المشاهدة لنحو النار والماء والأدوية مثلاً. وأنت تعلم أن مدار كل شيء المشيئة الإلهية، فما شاء الله تعالى كان وما لم يشأ لم يكن.

وحكمة خلق الله تعالى التأثير في مسألة العين أمر مجهول لنا، وزعم أبو هاشم وأبو القاسم البلخي<sup>(١)</sup> أن ذلك ممّا يرجع إلى مصلحة التكليف، قالوا: لا يمتنع أن تكون العين حقاً، على معنى: أن صاحب العين إذا شاهد الشيء وأعجب به استحساناً كان المصلحة له في تكليفه أن يغيّر الله تعالى ذلك الشيء، حتى لا يبقى قلب ذلك المكلف متعلقاً به. ثم لا يبعد أيضاً أنه لو ذكر ربّه عند تلك الحالة وعدل عن الإعجاب وسأل ربّه سبحانه بقاء ذلك، تتغيّر المصلحة فيبقى الله تعالى ولا يقنيه. وهو كما ترى.

ثم إن ما أشار إليه من نفع ذكر الله تعالى والالتجاء إليه سبحانه حقاً، فقد صرّحوا بأن الأدعية والرقى من جملة الأسباب لدفع أذى العين، بل إن من ذلك ما يكون سبباً لرّد سهم العائن إليه؛ فقد أخرج ابن عساكر أن سعيداً النّجّاجي<sup>(٢)</sup> قيل

(١) كما في تفسير الرازي ١٧٣/١٨.

(٢) في الأصل (م): أن سعيد الساجي، وفي الحلية: الساجي، وهو خطأ. والنّجّاجي هو: سعيد بن بريد الصوفي، أبو عبد الله، له كلام شريف ومواعظ، وله ترجمة طويلة في الحلية ٣١٠/٩ وفيه: ابن يزيد، وهو تصحيف كذلك، وينظر سير أعلام النبلاء ٥٨٦/٩.



له : احفظ ناقَتَكَ من فلانِ العائن . فقال : لا سبيلَ له إليها . فعانها فسقطت تضطربُ ، فأخبر النَّبَاجِي<sup>(١)</sup> فوقف عليها فقال : حَبَسَ حَابِسٌ ، وشهاب قابسٌ ، رَدَدْتُ عَيْنَ العائنِ عليه ، وعلى أَحَبِّ الناسِ إليه ، وعلى كبدِهِ وكليتِهِ رشيق وفي ماله يليق ﴿فَأَنْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ الآية [الملك : ٣] فخرجت حدقتا العائنِ وَسَلِمَتِ الناقة<sup>(٢)</sup> .

ويدلُّ على نفع الرقية من العين مشروعيَّتها كما تدلُّ عليه الآثار ، وقد جاء في بعضها أنه ﷺ قال : « لا رقيةَ إلا من عَيْنٍ أو حُمَةٍ »<sup>(٣)</sup> والمراد منه أنه لا رقيةَ أولى وأنفع من رقيةِ العين والحمة ، وإلا فقد رَفَى ﷺ بعضُ أصحابه من غيرهما<sup>(٤)</sup> .

وينبغي لمن علم من نفسه أنه ذو عَيْنٍ أن لا ينظر إلى شيءٍ نظراً إعجاب ، وأن يذكر الله تعالى عند رؤية ما يستحسن<sup>(٥)</sup> ، فقد ذكر غيرُ واحد من المجربِّين أنه إذا فعل ذلك لا يؤثِّر ، ونقل الأجهوري أنه يندب أنه يعوِّذ المَعِينَ فيقول : اللهم بارك فيه ولا تضرَّه ، ما شاء الله لا قوَّةَ إلا بالله .

وفي «تحفة المحتاج» أنَّ من أدويتها - أي : العين - المجربة التي أمر النبي ﷺ بها أن يتوضأ العائنُ . . إلى آخر ما ذكرناه آنفاً ، وأن يدعو للمعين ، وأن يقول المعينُ : ما شاء الله لا قوَّةَ إلا بالله ، حصَّنتُ نفسي بالحَيِّ القيوم الذي لا يموت

(١) تحرف في الأصل و(م) إلى : الساحي .

(٢) تاريخ ابن عساكر ٢١/٢١ ، والحلية ٣١٦/٩-٣١٧ ، ونقله المصنف بواسطة المناوي في فيض القدير ٣٩٧/٤ ، وجاء في تاريخ ابن عساكر والحلية : في كليتيه رشيق ، بدل : وعلى كبدِهِ وكليتِهِ رشيق .

(٣) أخرجه أحمد (١٩٩٠٨) ، وأبو داود (٣٨٨٤) ، والترمذي (٢٠٥٧) من حديث عمران بن حصين ؓ مرفوعاً . وأخرجه البخاري (٥٧٠٥) عن عمران ؓ موقوفاً ، ومسلم (٢٢٠) عن بريدة ؓ موقوفاً أيضاً . وإسناد المرفوع صحيح ، والحمة : اسم العقرب كما قال ثعلب ، وقال ابن سيده : هي الإبرة التي تضرب بها العقرب والزنبور . وقال الخطابي : هي كل هامة ذات سمٍّ من حية أو عقرب . الفتح ١٥٦/١٠ .

(٤) من ذلك ما أخرجه مسلم (٢١٩٤) من حديث عائشة ؓ .

(٥) وقد ورد ذلك في حديث سهل بن حنيف الذي سلف تخريجه ص ٤٠٩ من هذا الجزء ، وهو حديث صحيح ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال للعائن : «ألا برَّكت» ، والتبريك أن يقول : تبارك الله أحسن الخالقين ، اللهم بارك فيه ، كما ذكر ابن عبد البر في التمهيد ٢٤١/٦ .

أبدأ، ودفعْتُ عنها السوءَ بِأَلْفٍ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَيُسنُّ عِنْدَ الْقَاضِي <sup>(١)</sup> لِمَن رَأَى نَفْسَهُ سَلِيمَةً وَأَحْوَالَهُ مَعْتَدِلَةً أَن يَقُولَ ذَلِكَ .

وفي «شرح مسلم» <sup>(٢)</sup> عن العلماء : أَنَّهُ عَلَى السُّلْطَانِ مَنعُ مَنْ عُرِفَ بِذَلِكَ مِنْ مَخَالَطَةِ النَّاسِ ، وَبِرِزْقِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ فَقِيرًا ؛ فَإِنَّ ضَرَرَهُ أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الْمَجْذُومِ الَّذِي مَنَعَهُ عَمْرُ ﷺ مِنْ مَخَالَطَةِ النَّاسِ .

وَرَأَيْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَيْضًا الْقَوْلَ بِتَذْبِ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَا كَفَارَةَ عَلَى عَائِنِ ، قِيلَ : لِأَنَّ الْعَيْنَ لَا تَعُدُّ مَهْلِكًا عَادَةً ، عَلَى أَنَّ التَّأْثِيرَ يَقَعُ عِنْدَهَا لَا بِهَا حَتَّى بِالنَّظَرِ لِلظَّاهِرِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ السَّاحِرِ فَإِنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يُقْتَلُ إِذَا أَقَرَّ أَنَّ سِحْرَهُ يَقْتُلُ غَالِبًا . وَنُقِلَ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ السَّاحِرِ وَالْعَائِنِ ، فَيُقْتَلَانِ إِذَا قَتَلَا .

ثُمَّ إِنَّ الْعَيْنَ عَلَى مَا نُقِلَ عَنِ الرَّازِي لَا تَوْثُرُ مِمَّنْ لَهُ نَفْسٌ شَرِيفَةٌ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْاِسْتِعْظَامِ لِلشَّيْءِ . وَفِيمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» مَا يُؤَيِّدُ الْمَدْعَى <sup>(٣)</sup> .

وَاعْتَرَضَ بِمَا رَوَاهُ الْقَاضِي <sup>(٤)</sup> أَنَّ نَبِيًّا اسْتَكْثَرَ قَوْمَهُ ، فَمَاتَ مِنْهُمْ فِي لَيْلَةٍ مِثْلُ أَلْفٍ ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : إِنَّكَ اسْتَكْثَرْتَهُمْ فَعَنَّتَهُمْ ، هَلَّا حَصَّنْتَهُمْ إِذَا اسْتَكْثَرْتَهُمْ ، فَقَالَ : يَا رَبِّ ، كَيْفَ أَحَصَّنُهُمْ ؟ قَالَ : تَقُولُ : حَصَّنْتُكُمْ بِالْحَيِّ الْقَيُّومِ . إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ .

وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا ذَكَرَ الرَّازِي هُوَ الْأَغْلَبُ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ هَذَا - إِنْ صَحَّ - بِأَنَّ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا غَفَلَ عَنِ الذِّكْرِ عِنْدَ الْاِسْتِكْثَارِ ، عُوقِبَ فِيهِمْ لَيْسَ أَلَمْ ، فَهُوَ كَالْإِصَابَةِ بِالْعَيْنِ ، لَا أَنَّهُ عَانَ حَقِيقَةً هَذَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ثُمَّ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكْتَفِ بِالنَّهْيِ عَنِ الدَّخُولِ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، بَلْ ضَمَّ إِلَيْهِ قَوْلَهُ : ﴿وَأَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ﴾ بَيَانًا لِلْمُرَادِ بِهِ ، وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الدَّخُولِ مِنْ بَابٍ

(١) هُوَ حَسِينُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، أَبُو عَلِيٍّ الْقَاضِي الْمَرْوُزُودِي ، صَاحِبُ التَّعْلِيقَةِ الْمَشْهُورَةِ ، مِنْ كِبَارِ أَمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَكَانَ فَقِيهَ خِرَاسَانَ ، تَوَفِيَ سَنَةَ (٤٦٢هـ) . طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ ٣/ ٣٥٦ .

(٢) لِلنَّوَوِيِّ ٣/ ١٧٣ .

(٣) لَعَلَّهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «الْعَيْنُ حَقٌّ يَحْضَرُهَا الشَّيْطَانُ وَحَسَدُ ابْنِ آدَمَ» وَقَدْ سَلَفَ ص ٤٠٩ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٤) هُوَ الْقَاضِي حَسِينُ ، وَقَدْ سَلَفَتْ تَرْجُمَتُهُ قَرِيبًا .

واحد غير مستلزم للدخول من أبواب متفرقة، وفي دخولهم من باين أو ثلاثة بعض ما في الدخول من باب واحد من نوع اجتماع مصحح لوقوع المحذور، وإنما لم يكتف بهذا الأمر مع كونه مستلزماً للنهي السابق؛ إظهاراً لكمال العناية به، وإيضاحاً بأنه المراد بالأمر المذكور لا تحقيق شيء آخر.

﴿وَمَا أَغْنِي عَنْكُمْ﴾ أي: لا أنفعكم ولا أدفع عنكم بتدبيري ﴿يَنْتَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ أي: من قضائه تعالى عليكم شيئاً، فإنه لا يغني حذر من قدر، ولم يرز بهذا عليه السلام - كما قيل - إلغاء الحذر بالمرّة، كيف وقد قال سبحانه: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وقال عزراً قائلاً: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، بل أراد بيان أن ما وصّاهم به ليس ممّا يستوجب المراد لا محالة، بل هو تدبير وتشبّث بالأسباب العادية التي لا تؤثر إلا بإذنه تعالى، وأن ذلك ليس بمدافعة للقدر، بل هو استعانة بالله تعالى، وهرب منه إليه.

﴿إِنْ أَلْحَكُمُ﴾ أي: ما الحكم مطلقاً ﴿إِلَّا لِلَّهِ﴾ لا يشاركه أحد ولا يمانعه شيء ﴿وَعَلَيْهِ﴾ سبحانه دون غيره ﴿تَوَكَّلْتُ﴾ في كل ما أتى به وأذّر، وفيه دلالة على أن ترتيب الأسباب غير مخل بالتوكل، وفي الخبر: «اعقلها وتوكل»<sup>(١)</sup>.

﴿وَعَلَيْهِ﴾ عز سلطانُه دون غيره ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ ٥ أي: المريدون للتوكل. قيل: جمّع بين الواو والفاء في عطف الجملة على الجملة مع تقديم الصلة للاختصاص؛ ليفيد بالواو عطف فعل غيره من تخصيص التوكل بالله تعالى شأنه على فعل نفسه، وبالفاء سببية فعله لكونه نبياً لفعل غيره من المقتدين به.

وهي على ما صرح به بعضهم زائدة، حيث قال: ولا بدّ من القول بزيادة الفاء وإفادتها السببية، ويلتزم أن الزائد قد يدلّ على معنى غير التوكيد، وذكر أنه لو اكتفي بالفاء وحدها، وقيل: فعليه فليتوكل. إلخ، أفاد تسبب الاختصاص لا أصل التوكل وهو المقصود، وكل ذلك لا يخلو عن بحث.

واختار بعضهم أنه جيء بالفاء إفادةً للتأكيد فقط، كما هو الأمر الشائع في الحروف الزائدة، فتدبر.

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٧) عن أنس، وابن حبان (٧٣١) عن عمرو بن أمية رضي الله عنه، وسلف ٩٨/٥.

وَأَيَّامًا كَانَ فَيَدْخُلُ بَنُوهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي عُمُومِ الْأَمْرِ دَخُولًا أَوَّلِيًّا، وَفِي الْأَسْلُوبِ مَا لَا يَخْفَى مِنْ حُسْنِ هِدَايَتِهِمْ وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى التَّوَكُّلِ - فِيمَا هُمْ بِصَدَدِهِ - عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَأْنَهُ، غَيْرَ مَعْتَمِدِينَ عَلَى مَا وَصَّاهُمْ بِهِ مِنَ التَّدْبِيرِ.

﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ﴾ مِنَ الْأَبْوَابِ الْمَتَفَرِّقَةِ مِنَ الْبَلَدِ، قِيلَ: كَانَتْ لَهُ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ فَدَخَلُوا مِنْهَا، وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِذِكْرِهِ؛ لَاسْتِزَامَةِ الْإِنْتِهَاءِ عَمَّا نُهُوا عَنْهُ، وَحَاصِلُهُ: لَمَّا دَخَلُوا مَتَفَرِّقِينَ ﴿مِمَّا كَانَتْ﴾ ذَلِكَ الدَّخُولُ ﴿يُعْنِي عَنْهُمْ يَنْ اللَّهَ﴾ مِنْ جِهَتِهِ سُبْحَانَهُ ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ أَي: شَيْئًا مِمَّا قَضَاهُ عَلَيْهِمْ جَلَّ شَأْنَهُ.

والجملة قيل: جوابُ «لَمَّا»، والجمعُ بين صيغتي الماضي والمستقبل لتحقيقِ المقارَنةِ الواجبةِ بين جوابِ «لَمَّا» ومدخولِها، فَإِنَّ عَدَمَ الْإِغْنَاءِ بِالْفِعْلِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ نَزُولِ الْمَحْذُورِ لَا وَقْتُ الدَّخُولِ، وَإِنَّمَا الْمَتَحَقِّقُ حِينَئِذٍ مَا أَفَادَهُ الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ مِنْ عَدَمِ كَوْنِ الدَّخُولِ مَغْنِيًّا فِيمَا سَيَأْتِي.

وليس المراد بيانُ سببِ الدَّخُولِ الْمَذْكُورِ لِعَدَمِ الْإِغْنَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا تَفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] فَإِنَّ مَجِيءَ النَّذِيرِ هُنَاكَ سَبَبٌ لَزِيَادَةِ تَفُورِهِمْ، بَلْ بَيَانُ عَدَمِ سَبَبِيَّتِهِ لِلْإِغْنَاءِ مَعَ كَوْنِهَا مَتَوَقَّعَةً فِي بَادِي الرَّأْيِ، حَيْثُ إِنَّهُ وَقَعَ حَسْبَمَا وَصَّاهُمْ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِكَ: حَلَفُ أَنْ يُعْطِيَنِي حَقِّي عِنْدَ حُلُولِ الْأَجْلِ، فَلَمَّا حَلَّ لَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا، فَإِنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ عَدَمِ سَبَبِيَّةِ حُلُولِ الْأَجْلِ لِلْإِعْطَاءِ مَعَ كَوْنِهَا مَرْجُوءَةً بِمَوْجِبِ الْحَلْفِ، لَا بَيَانُ سَبَبِيَّةِ لِعَدَمِ الْإِعْطَاءِ، فَالْمَالُ بَيَانُ عَدَمِ تَرْتُّبِ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ عَلَى التَّدْبِيرِ الْمَعْهُودِ مَعَ كَوْنِهِ مَرْجُوءًا الْوُجُودَ، لَا بَيَانُ تَرْتُّبِ عَدَمِهِ عَلَيْهِ.

ويجوز أن يُرَادَ ذَلِكَ أَيْضًا بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَضَاعِيفِ وَصِيَّتِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَغْنِي عَنْهُمْ تَدْبِيرُهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى شَيْئًا، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَمَّا فَعَلُوا مَا وَصَّاهُمْ بِهِ لَمْ يُفْذِهِمْ ذَلِكَ شَيْئًا، وَوَقَعَ الْأَمْرُ حَسْبَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَقُوا مَا لَقُوا، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ وَقُوعِ الْمَتَوَقَّعِ <sup>(١)</sup>. اهـ.

وإلى كون الجواب ما ذُكر ذهب أبو حيان وقال: إِنَّ فِيهِ حُجَّةً لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ «لَمَّا» حرفٌ وجوبٌ لوجوب لا ظرفٌ زمانٍ بمعنى حين، إذ لو كان كذلك ما جاز أن يكون معمولاً لِمَا بعد «ما» النافية<sup>(١)</sup>. ولعل مَنْ يذهبُ إلى ظرفيتها يجوز ذلك بناءً على أَنَّ الظرفَ يُتَوَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِ.

وقال أبو البقاء: فِي جَوَابِ «لَمَّا» وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ «أَوَى»، وَهُوَ جَوَابُ «لَمَّا» الْأُولَى وَالثَانِيَةِ، كَقَوْلِكَ: لَمَّا جِئْتُكَ وَكَلَّمْتُكَ أَجَبْتَنِي، وَحَسَّنَ ذَلِكَ أَنَّ دَخُولَهُمْ عَلَى يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَقَّبَ دَخُولَهُمْ مِنَ الْأَبْوَابِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، أَي: امْتَثِلُوا أَوْ قَضُوا حَاجَةَ أَبِيهِمْ<sup>(٢)</sup>.

وإلى الوجه الأخير ذهب ابنُ عطية أيضاً<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا قَبْلَهُ تَرْتِفُ غَائِلَةٌ تُوْجِيهِ أَمْرَ التَّرْتُّبِ.

وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْقِيلِ فِي ثَانِي وَجْهِهِ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ، حَيْثُ ذَكَرُوا أَنَّ هَذَا مِنْهُ تَعَالَى تَصْدِيقٌ لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ يَعْقُوبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ: وَلَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً<sup>(٤)</sup>.

وَاعْتَرَضَ الْقَوْلُ بِعَدَمِ تَرْتُّبِ الْغَرَضِ عَلَى التَّدْبِيرِ، بِأَنَّ الْغَرَضَ لَيْسَ إِلَّا دَفْعُ إِصَابَةِ الْعَيْنِ لَهُمْ، وَقَدْ تَحَقَّقَ بِدَخُولِهِمْ مَتَفَرِّقِينَ، وَهُوَ وَارِدٌ أَيْضاً عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْوَجْهِ الْأَخِيرِ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِدَفْعِ الْعَيْنِ أَنْ لَا يَمْسَهُمْ سُوءٌ مَا، وَإِنَّمَا خُصَّتْ إِصَابَةُ الْعَيْنِ لظهورها.

وَقِيلَ: إِنَّ مَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْعَيْنِ أَيْضاً، فَلَمْ يَتَرْتَّبِ الْغَرَضُ عَلَى التَّدْبِيرِ، بَلْ تَخَلَّفَ مَا أَرَادَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ تَدْبِيرِهِ. وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ تَكَلَّفَ.

(١) البحر ٣٢٥/٥.

(٢) الإملاء ٣٤٢/٣-٣٤٦.

(٣) المحرر الوجيز ٢٦٢/٣.

(٤) كَذَا ذَكَرَ، وَالَّذِي فِي الْآيَةِ: ﴿وَمَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ مَوْلَىٰ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾.

وَأَسْتَظْهِرُ أَنَّ المراد أنه عليه السلام خشي عليهم شرَّ العين فأصابهم شرٌّ آخر لم يخطر بباله، فلم يُقَدْ دفعَ ما خافه شيئاً، وحينئذٍ يُدْعَى أَنَّ دخولهم من حيث أمرهم أبوهم كان مفيداً لهم من حيث إنه دَفَعَ العينَ عنهم، إلا أنه لَمَّا أصابهم ما أصابهم من إضافة السرقة إليهم، وافتضحهم بذلك مع أخيه بوجدان الصُّواع في رَحْلِهِ، وتضاعف المصيبة على أبيهم، لم يعد ذلك فائدةً، فكأنَّ دخولهم لم يُقْذِهِم شيئاً.

واعتُرض أيضاً ما ذكر في توجيه الجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل بأنَّ المشهور أنَّ الغرض منه إفادة الاستمرار كما مرَّت الإشارةُ إليه غير مرَّة، وظاهرُ ذلك لا يدلُّ عليه، قيل: وإذا كان الغرضُ هنا ذاك احتمل الكلامُ وجهين: نفي استمرار الإغناء، واستمرار نفيه. وفيه تأملٌ، فتأملْ جداً.

هذا وما أشرنا إليه من زيادة «مِنْ» في المنسوب هو أحد وجهين ذكرهما الرازي في الآية، ثانيهما جوازُ كونها زائدةً في المرفوع<sup>(١)</sup>. وحينئذٍ ليس في الكلام ضميرُ الدُّخُول كما لا يخفى. قيل: ولو اعتُبر على هذا الوجه كونُ مرفوع «كان» ضميرَ الشأن، لم يَبْعُد، أي: ما كان الشأنُ يغني عنهم من الله تعالى شيءٌ.

﴿إِلَّا حَاجَةً﴾ استثناءً منقطع، أي: ولكنَّ حاجة ﴿فِي نَفْسٍ يَمُقُّوبَ قَضَلَهَا﴾ أي: أظهرها ووضَّاهم بها؛ دفعاً للخطورة<sup>(٢)</sup>، غير معتقِد أنَّ للتدبير تأثيراً في تغيير التقدير.

والمراد بالحاجة: شفقته عليه السلام وحرَّازته<sup>(٣)</sup> من أن يُعانوا. وذكر الراغب أنَّ الحاجةَ إلى الشيء الفقرُ إليه مع محبَّته، وجمعه: حاجٌ وحاجاتٌ وحوائجٌ، وحاجٌ يَحُوج: احتاج، ثم ذكر الآية<sup>(٤)</sup>. وأنكر بعضهم مجيء الحوائج جمعاً لها، وهو محجوجٌ بوروده في الفصح.

وفي التصريح باسمه عليه السلام إشعارٌ بالتعطف والشفقة والترحُّم؛ لأنَّه عليه السلام قد اشتهر بالحُزن والرِّقَّة.

(١) والتقدير: ما كان يغني عنهم من الله شيءٌ مع قضائه. تفسير الرازي ١٨/١٧٦.

(٢) في (م): للخطرة، والمثبت موافق لما في تفسير أبي السعود ٤/٢٩٣، والكلام منه.

(٣) الحرَّازة بفتح الحاء: الاحتراز. حاشية الشهاب ٥/١٩٣.

(٤) مفردات الراغب (حاج).

وجوّز أن يكون ضميرُ «قضاها» للدخول، على معنى أن ذلك الدخول قضى حاجةً في نفس يعقوب عليه السلام، وهي إرادته أن يكون دخولهم من أبوابٍ متفرقة، فالمعنى: ما كان ذلك الدُّخول يُغني عنهم من جهة الله تعالى شيئاً، لكن قضى حاجةً حاصلَةً في نفس يعقوب؛ لوقوعه حسب إرادته. والاستثناء منقطع أيضاً.

وجملة «قضاها» صفة «حاجة»، وجوّز أن يكون خبر «إلا» لأنها بمعنى «لكن» وهي يكون لها اسمٌ وخبر، فإذا أوّلت بها فقد يقدّر خبرها وقد يصرّح به كما نقله القُطْب وغيره عن ابن الحاجب. وفيه أنَّ عَمَلَ «إلا» بمعنى «لكن» عَمَلُهَا<sup>(١)</sup> ممّا لم يقل به أحدٌ من أهل العربية.

وجوّز الطّبي كونَ الاستثناء متّصلاً على أنه من باب:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفهم<sup>(٢)</sup>

فالمعنى: ما أغنى عنهم ما وصّاهم به أبوه شيئاً إلا شفقته التي في نفسه، ومن الضرورة أن شفقة الأب مع قَدَر الله تعالى كالهباء، فإذا ما أغنى عنهم شيئاً أصلاً.

﴿وَلِئَلَّه لَذُو عَلَيمٍ جَلِيلٍ﴾ ﴿لَمَّا عَلَّمْنَاهُ﴾ أي: لتعليمنا إيّاه بالوحي ونصب الأدلة، حيث لم يعتقد أن الحذر يدفع القَدَر حتى يتبيّن الخلل في رأيه عند تخلف الأثر، أو حيث بتّ القول بأنه لا يغني عنهم من الله تعالى شيئاً، فكانت الحال كما قال. فاللام للتعليل، و«ما» مصدرية، والضمير المنصوب ليعقوب عليه السلام.

وجوّز كون «ما» موصولاً اسمياً، والضمير لها، واللام صلة «عَلِمَ»، والمراد به الحفظ، أي: إنه لذو حِفْظٍ ومراقبةٍ للذي علّمناه إيّاه.

وقيل: المعنى: إنه لذو علم لفوائد الذي علّمناه وحسن آثاره، وهو إشارة إلى كونه عليه السلام عاملاً بما علّمه.

وما أشير إليه أولاً هو الأولى، ويؤيد التعليل قراءة الأعمش: «مما علّمناه»<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: عَمَلَ «لكن».

(٢) وعجزه: بهن فلول من قراع الكتاب، والبيت للناطقة الديباني، وسلف ٤٠٧/٥.

(٣) البحر ٣٢٦/٥.

وفي تأكيد الجملة بـ «إِنَّ» واللام، وتنكير «عِلْمٍ» وتعليله بالتعليم المسند إلى ضمير العظمة، من الدلالة على جلالة شأن يعقوب عليه السلام وعلو مرتبة علمه وفخامته ما لا يخفى.

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١٨) سِرَّ الْقَدَر، ويزعمون أنه يُغني عنه الحذر.

وقيل: المراد: لا يعلمون إيجاب الحذر مع أنه لا يغني شيئاً من القدر. وتُعقَّب بأنه ياباه مقام بيان تخلف المطلوب عن المبادي.

وقيل: المراد: لا يعلمون أن يعقوب عليه السلام بهذه المثابة من العلم، ويُراد بـ «أكثر الناس» حيثنل المشركون؛ فإنهم لا يعلمون أن الله تعالى أرشد<sup>(١)</sup> أوليائه إلى العلوم التي تنفعهم في الدنيا والآخرة. وفيه أنه بمعزل عما نحن فيه.

وجعلُ المفعول سِرَّ الْقَدَر هو الذي ذهب إليه غير واحد من المحققين، وقد سعى في بيان المراد منه وتحقيق إلغاء الحذر بعض أفاضل المتأخرين المتشبهين بأذيال الصوفية قدس الله تعالى أسرارهم، فقال: إِنَّ لَنَا قِضَاءً وَقَدَرًا وَسِرَّ قَدَرٍ وَسِرَّ سِرِّهِ، وبيانه أن الممكنات الموجودة وإن كانت حادثة باعتبار وجودها العيني، لكنّها قديمة باعتبار وجودها العلمي، وتسمّى بهذا الاعتبار مهيئات الأشياء والحروف العالية والأعيان الثابتة.

ثم إن تلك الأعيان الثابتة صورٌ نسبيّة وظلالٌ شُؤوناتٍ ذاتية لحضرة الواجب تعالى، فكما أن الواجب تعالى والشؤون الذاتية له سبحانه مقدّسة عن قبول التغيّر أولاً وأبداً، كذلك الأعيان الثابتة التي هي ظلالها وصورها يمتنع عليها أن تتغيّر عن الأحكام التي هي عليها في حدّ نفسها.

فالقضاء: هو الحكم الكليّ على أعيان الموجودات بأحوالٍ جارية وأحكامٍ طارئة عليها من الأزل إلى الأبد.

والقَدَر: تفصيلُ هذا الحكم الكليّ بتخصيص إيجاب الأعيان وإظهارها بأوقاتٍ وأزمانٍ يقتضي استعدادها الوقوع فيها، وتعليق كلِّ حال من أحوالها بزمانٍ معيّنٍ وسببٍ مخصوص.

(١) في (م): كيف أرشد.



وسرُّ القَدَرِ: هو أن يمتنع أن يظهرَ عينٌ من الأعيان إلا على حَسَبِ ما يقتضيه استعدادُه.

وسرُّ سرِّ القَدَرِ: هو أن تلك الاستعداداتِ أزليةٌ غيرُ مجعولةٍ بجعلِ الجاعلِ؛ لكون تلك الأعيان ظلالاً شؤوناتٍ ذاتيةٍ مقدَّسةٍ عن الجعل والانفعال.

ولا شك أن الحكم الكلِّيَّ على الموجودات تابعٌ لعلمه تعالى بأعيانها الثابتة، وعلمُه سبحانه بتلك الأعيان تابعٌ لنفس تلك الأعيان؛ إذ لا أثرٌ للعلم الأزلي في المعلوم بإثبات أمرٍ له لا يكون ثابتاً، أو بنفي أمرٍ عنه يكون ثابتاً، بل علمُه تعالى بأمرٍ ما إنما يكون على وجوهٍ يكون هو في حدِّ ذاته على ذلك الوجه، وأمَّا الأعيان فقد عرفت أنها ظلالٌ لأُمُورٍ أزليةٍ مقدَّسةٍ عن شوائب التغيُّر، فكانت أزلاً، فالله تعالى عَلِمَ بها كما كانت، وقَضَى وَحَكَمَ كما عَلِمَ، وقَدَّرَ وأَوَّجَدَ كما قضى وَحَكَمَ، فالقَدَرُ تابعٌ للقضاء التابع للعلم التابع للمعلوم التابع لِمَا هو ظلُّ له.

فإليه سبحانه يرجع الأمرُ كُلُّه، فيمتنع أن يظهرَ خلافُ ما عَلِمَ، فلذا يلغو الحَدَرُ، لكن أمر به؛ رعايةً للأسباب فإنَّ تعطيلَها ممَّا يفوت انتظامُ أمر هذه النشأة، ولذا ورد أن نبيّاً من الأنبياء عليهم السلام ترك تعاطي أسباب تحصيل الغذاء وقال: لا أسعى في طلب شيء بعد أن كان الله تعالى هو المتكفّل برزقي، ولا أكلُ ولا أشربُ ما لم يكن سبحانه هو الذي يطعمني ويسقيني، فبقي أَيْاماً على ذلك حتى كادت تغيظُ نفسه مما كابده، فأوحى إليه سبحانه: يا فلان، لو بقيت كذلك إلى يوم القيامة ولم تتعاطَ سبباً ما رزقتك، أتريد أن تعطلَّ أسبابي؟!

وقال بعض المحقِّقين: إنَّ سببَ إيجاب الحَدَرِ أن كثيراً من الأمور قُضِيَ معلقاً، ونيطَ تحصيلُه بالأفعال الاختيارية للبشر بترتيب أسبابه ودفع موانعه، فيمكن أن يكون الحفظُ عن المكروه من جملة ما نيطُ بفعلٍ اختياري وهو الحَدَرُ، وهو لا يأبى ما قلناه كما لا يخفى.

هذا وذكر الشيخ الأكبر<sup>(١)</sup> قُدَّس سرُّه أن القَدَرَ مرتبةٌ بين الذات والمظاهر، ومَن عَلِمَ الله تعالى عَلِمَه، ومَن جَهِلَه سبحانه جَهِلَه، والله تعالى شأنه لا يُعَلِّمُ، فالقَدَرُ

(١) في الفتوحات المكية ٢/٦٤-٦٥.

أَيْضاً لَا يُعْلَمُ، وَإِنَّمَا طُويَ عِلْمُهُ حَتَّى لَا يُشَارَكَ الْحَقُّ فِي عِلْمِ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ مِنْ طَرِيقِ الْإِحَاطَةِ بِهَا، إِذْ لَوْ عُلِمَ أَيُّ مَعْلُومٍ كَانَ بِطَرِيقِ الْإِحَاطَةِ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِه كَمَا يَعْلَمُهُ الْحَقُّ، لَمَّا تَمَيَّزَ عِلْمُ الْحَقِّ عَنْ عِلْمِ الْعَبْدِ بِذَلِكَ الشَّيْءِ، وَلَا يَلْزَمُنَا عَلَى هَذَا الْإِسْتَوَاءِ فِيمَا عُلِمَ مِنْهُ، فَإِنَّ الْكَلَامَ فِيمَا عُلِمَ كَذَلِكَ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ الْعَبْدَ جَاهِلٌ بِكَيْفِيَةِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ مُطْلَقاً بِمَعْلُومِهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ الْإِشْتِرَاكُ مَعَ الْحَقِّ فِي الْعِلْمِ بِمَعْلُومٍ مَا، وَمِنْ الْمَعْلُومَاتِ الْعِلْمُ بِالْعِلْمِ، وَمَا مِنْ وَجْهِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ إِلَّا وَلِلْقَدَرِ فِيهِ حَكْمٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ، فَلَوْ عُلِمَ الْقَدَرُ عُلِمَتْ أَحْكَامُهُ، وَلَوْ عُلِمَتْ أَحْكَامُهُ لَاسْتَقَلَّ الْعَبْدُ فِي الْعِلْمِ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَمَا احتَاجَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ فِي شَيْءٍ، وَكَانَ لَهُ الْغِنَى عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَسِرُّ الْقَدَرِ عَيْنُ تَحْكُمِهِ فِي الْخَلَائِقِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْكَشِفُ لَهُمْ هَذَا السِّرُّ حَتَّى يَكُونَ الْحَقُّ بِصَرِّهِمْ.

وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ طَلَبِ عِلْمِ الْقَدَرِ، وَفِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّ عَزِيزاً عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ كَثِيرَ السُّؤَالِ عَنْهُ إِلَى أَنْ قَالَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ لَهُ: يَا عَزِيزُ، لَئِنْ سَأَلْتُ عَنْهُ لَأَمْحُوَنَّ اسْمَكَ مِنْ دِيْوَانِ النَّبُوَّةِ.

وَيَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ السُّؤَالِ عَنْ عِلَلِ الْأَشْيَاءِ فِي تَكْوِينَاتِهَا<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّ أَفْعَالَ الْحَقِّ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَلَ، فَإِنَّ مَا نُمَّ عَلَّةٌ مُوجِبَةٌ لِتَكْوِينِ شَيْءٍ إِلَّا عَيْنٌ وَجُودَ الذَّاتِ، وَقَبُولُ عَيْنِ الْمُمْكِنِ لظُهُورِ الْوُجُودِ، وَالْأَزَلُّ لَا يَقْبَلُ السُّؤَالُ عَنِ الْعِلَلِ، وَالسُّؤَالُ عَنْ ذَلِكَ لَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ جَاهِلٍ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَافْهَمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَتَوَلَّى هَذَاكَ.

﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَى﴾ أَي: ضَمَّ ﴿إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ بَنِيَامِينَ، قَالَ الْمَفْسَّرُونَ: إِنَّهُمْ لَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالُوا: أَيُّهَا الْمَلِكُ هَذَا أَخُونَا الَّذِي أَمَرْتَنَا أَنْ نَأْتِيكَ بِهِ قَدْ جِئْنَاكَ بِهِ. فَقَالَ لَهُمْ: أَحْسَنْتُمْ وَأَصْبَحْتُمْ وَاسْتَجَدْتُمْ ذَلِكَ عِنْدِي. وَبَلَغُوهُ رِسَالَةَ أَبِيهِمْ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا وَدَّعُوهُ قَالَ لَهُمْ: بَلَّغُوا مَلِكَ مِصْرَ سَلَامِي، وَقُولُوا لَهُ: إِنَّ أَبَانَا يَصَلِّي عَلَيْكَ وَيَدْعُو لَكَ وَيَشْكُرُ صَنِيعَكَ مَعَنَا.

(١) فِي الْفَتْوحَاتِ: فَإِنَّ الْكَلَامَ فِيمَا عُلِمَ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ.

(٢) فِي (م): مَكُونَاتِهَا، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ وَالْفَتْوحَاتِ.

وقال أبو منصور المهراني<sup>(١)</sup>: «إنَّه عليه السلام خاطبه بذلك في كتاب، فلمَّا قرأه يوسف عليه السلام بكى.

ثمَّ إنه أكرمهم وأنزلهم وأحسنَ نزلهم، ثمَّ أضافهم وأجلس كلَّ اثنين منهم على مائدة، فبقي بنيامين وحيداً، فبكى وقال: لو كان أخي يوسف حيّاً لأجلسني معه. فقال يوسف عليه السلام: بقي أخوكم وحدَه. فقالوا له: كان له أخُ فهلك. قال: فانا أجلسه معي. فأخذه وأجلسه معه على مائدة وجعل يؤاكله. فلما كان الليلُ أمرهم بمثل ذلك، وقال: ينام كلُّ اثنين منكم على فراش، فبقي بنيامين وحدَه، فقال: هذا ينام عندي على فراشي. فنام مع يوسف عليه السلام على فراشه، فجعل يوسف عليه السلام يضمُّه إليه ويشمُّ ريحه حتى أصبح، وسأله عن ولده، فقال: لي عشرةُ بنين اشتققتُ أسماءهم من اسم أخ لي هلك. فقال له: أتحبُّ أن أكون أخاك بدلَ أخيك الهالك؟ قال: مَنْ يجدُ أخاً مثلك أيُّها الملك؟ ولكن لم يلدك يعقوبُ ولا راحيل. فبكى يوسف عليه السلام وقام إليه وعانقه وتعرَّف إليه.

عند ذلك ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ يوسف ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ﴾ أي: فلا تحزن ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿٦٩﴾ بنا فيما مضى، فإنَّ الله تعالى قد أحسن إلينا وجمعنا على خير، ولا تُعلمهم بما أغلَمْتُكَ.

والقولُ بأنه عليه السلام تعرَّف إليه وأغلَمه بأنَّه أخوه حقيقةً هو الظاهر، وروي عن ابن عبَّاس وابن إسحاق وغيرهما، إلا أنَّ ابن إسحاق قال: إنَّه عليه السلام قال له بعدُ أن تعرَّف إليه: لا تُبالِ بكلِّ ما تراه من المكروه في تحيُّلي في أخذك منهم. قال ابنُ عطية: وعلى هذا التأويل يحتملُ أن يشير بـ «ما كانوا يعملون» إلى ما يعملُه فتيانُه عليه السلام من أمر السَّقاية ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>. وهو لعمري ممَّا لا يكادُ يقول به من له أدنى معرفَةٍ بأساليب الكلام.

(١) نصر بن بكر بن أحمد الواعظ، سمع من جدِّه أحمد بن الحسين بن مهران إمام القراء ومصنفهم في وقته، وروى عنه كتاب الغاية من تصنيفه، وسمع من أبي سعيد الرازي الصوفي وطبقته، توفي سنة (٤٤٧هـ). المنتخب من السياق من تاريخ نيسابور ص ٧٠٩. وقوله في المحرر الوجيز ٣/٢٦٢، والبحر ٥/٣٢٥.

(٢) المحرر الوجيز ٣/٢٦٣، ونقله المصنف عنه بواسطة أبي حيان في البحر ٥/٣٢٨.

وقال وهب: إنما أُخبر عليه السلام أنه قائم مقام أخيه الذاهب في الودّ ولم يكشف إليه الأمر.

ومعنى «لا تبتئس» إلخ: لا تحزن بما كنت تلقاه منهم من الحسد والأذى فقد أمنتهم. وروي أنه قال ليوسف عليه السلام: أنا لا أفارقك. قال: قد علمت اغتمام والدي، فإذا حبستك ازداد غمّه، ولا سبيلَ إلى ذلك إلا أن أنسبك إلى ما لا يَجْمَلُ، قال: لا أبالي، فافعل ما بدا لك. قال: فلأني أدسّ صاعِي في رحلك، ثم أنادي عليك بأنك سرقتك ليتهيأ لي ردُّك بعد تسريحك معهم. قال: افعل.

﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ﴾ ووفّى لهم الكيل وزاد كلّاً منهم - على ما روي - حملٌ بغير ﴿جَعَلَ السَّقَايَةَ﴾ هي إناء يشرب به الملك، وبه كان يُكال الطعام للناس، وقيل: كانت تُسقى بها الدوابُّ ويُكال بها الحبوب.

وكانت من فضّة مرصّعة بالجواهر على ما روي عن عكرمة، أو بدون ذلك كما روي عن ابن عبّاس والحسن. وعن ابن زيد أنّها من ذهب. وقيل: من فضّة ممّوءة بالذهب. وقيل: كانت إناءً مستطيلة تشبه المكوك الفارسي الذي يلتقي طرفاه يستعمله الأعاجم، يُروى أنّه كان للعباس مثله يشرب به في الجاهلية.

ولعزّة الطعام في تلك الأعوام قَصْر كيله على ذلك، والظاهر أنّ الجاعل هو يوسف عليه السلام نفسه، ويظهر من حيث كونه ملكاً أنه عليه السلام لم يباشر الجعل بنفسه بل أمر أحداً فجعلها ﴿فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ بنيامين من حيث يشعر أو لا يشعر.

قرئ: «وَجَعَلَ» بواو<sup>(١)</sup>. وفي ذلك احتمالان:

الأول: أن تكون الواو زائدة على مذهب الكوفيين، وما بعدها هو جواب «لَمَّا».

والثاني: أن تكون عاطفة على محذوف وهو الجواب، أي: فلَمَّا جهّزهم أمهلهم حتى انطلقوا وجعل.

(١) الكشاف ٢/ ٣٣٤، والبحر ٥/ ٣٢٩ عن ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ نادى مُسْمِعٌ كما في «مجمع البيان»<sup>(١)</sup>. وفي «الكشاف» وغيره: نادى منادٍ<sup>(٢)</sup>.

وأورد عليه أنَّ النحاة قالوا: لا يقال: قام قائمٌ؛ لأنه لا فائدة فيه. وأجيب بأنهم أرادوا أنَّ ذلك المنادي من شأنه الإعلام بما نادى به، بمعنى أنَّه موصوفٌ بصفةٍ مقدَّرةٍ تتمُّ بها الفائدة، أي: أَذَّنَ رجلٌ معيَّنٌ للأذان: ﴿أَيَّتَهَا الْعِيرُ لَكُمْ لَسَرِقُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد يقال: قياسٌ ما في النَّظْمِ الجليل على المثال المذكور ليس في محله، وكثيراً ما تتمُّ الفائدة بما ليس من أجزاء الجملة، ومنه قوله ﷺ: «لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يشربُ الخمرَ وهو مؤمن»<sup>(٤)</sup>.

والعير: الإبل التي عليها الأحمال، سُمِّيت بذلك لأنها تَعِيرُ، أي: تذهب وتَجِيءُ، وهو اسم جمع لذلك لا واحد له، والمراد هنا أصحابُ العير، كما في قوله ﷺ: «يا خيل الله اركبي»<sup>(٥)</sup> وذلك إمَّا من باب المجاز أو الإضمار، إلا أنَّه نظر إلى المعنى في الآية<sup>(٦)</sup>، ولم ينظر إليه في الحديث<sup>(٧)</sup>.

وقيل: العير قافلةُ الحمير، ثُمَّ توسَّعَ فيها حتى قيلت لكلِّ قافلةٍ<sup>(٨)</sup>، كأنَّها جمع عَيْرٍ بفتح العين وسكون الياء: وهو الحمار، وأصلُّها: عَيْرٌ بضمِّ العين والياء، اسْتُقِلَّتِ الضمَّةُ على الياء فحذفت، ثُمَّ كُسِرَتِ العين لِثِقَلِ الياء بعد الضمَّة، كما فُعل في بَيْضٍ جمع أَبْيَضٍ، وَغَيْدٍ جمع أَغْيَدٍ. وحملُ العير هنا على قافلة الإبل هو المرويُّ عن الأكثرين، وعن مجاهد أنها كانت قافلةَ حمير.

(١) ٩٥/١٣.

(٢) الكشاف ٣٣٤/٢.

(٣) أخرجه أحمد (١٠٢١٦)، والبخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره ٣٦٣/٨ عن سعيد بن جبير مرفوعاً، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٦٦/٢ من حديث علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وهو عند البيهقي في الدلائل ١٨٧/٤ من طريق ابن إسحاق، وفيه: ارْكَبُوا. بدل: ارْكَبِي. وقال في النهاية ٩٤/٢: هذا على حذف المضاف، أراد: يا فرسان خيل الله اركبي. وهذا من أحسن المجازات والطفها.

(٥) في هامش الأصل و(م): فقييل: «إنكم لسارقون». اهـ منه.

(٦) في هامش الأصل و(م): فقييل: اركبي، دون: اركبوا.

(٧) في هامش الأصل و(م): وقيل: تُجَوِّزُ بها لقافلة الحمير، فتأمل. اهـ منه.

والخطاب بـ «إنكم لسارقون» إن كان بأمر يوسف عليه السلام، فلعله أريد بالسرقة أخذهم له من أبيه على وجه الخيانة كالسُّرَّاق، ودخول بنيامين فيه بطريق التغليب، أو أريد سرقة السقاية<sup>(١)</sup>، ولا يضر لزوم الكذب؛ لأنه إذا تضمن مصلحة رخص فيه، وأما كونه برضا أخيه فلا يدفع ارتكاب الكذب وإنما يدفع تأذي الأخ منه. أو يكون المعنى على الاستفهام، أي: أأنتم لسارقون؟ ولا يخفى ما فيه من البعد. وإلا فهو من قبل المؤذن بناء على زعمه. قيل: والأول هو الأظهر الأوفق للسياق.

وفي «البحر»: الذي يظهر أن هذا التحيل، ورمي البراء بالسرقة، وإدخالهم على يعقوب عليه السلام، بوحي من الله تعالى لما علم سبحانه في ذلك من الصلاح ولما أراد من محتهم بذلك، ويؤيده قوله سبحانه: (كَذَلِكَ كَذَبْنَا يُوسُفَ)<sup>(٢)</sup>.  
وقرأ اليماني: «إنكم سارقون» بلا لام<sup>(٣)</sup>.

﴿قَالُوا﴾ أي: الإخوة ﴿وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ﴾ أي: على طالبي السقاية، المفهوم من الكلام، أو على المؤذن إن كان أريد منه جمع، كأنه عليه السلام جعل مؤذنين ينادون بذلك على ما في «البحر»<sup>(٤)</sup>.

والجملة في موضع الحال من ضمير «قالوا»، جيء بها للدلالة على انزعاجهم ممّا سمعوه لمباينته لحالهم، أي: قالوا مُقْبِلِينَ عليهم: ﴿مَاذَا تَفْقَدُونَ﴾ ﴿٧١﴾ أي: أي شيء تفقدون، أو: ما الذي تفقدونه؟

والفقد كما قال الراغب: عدم الشيء بعد وجوده، فهو أخص من العدم؛ فإنه يقال له ولمّا لم يوجد أصلاً<sup>(٥)</sup>. وقيل: هو عدم الشيء، بأن يضلّ عنك لا بفعلك. وحاصل المعنى: ما ضاع منكم؟ وصيغة المستقبل لاستحضار الصورة.

(١) في هامش الأصل و(م): والكلام من قبيل: بنو فلان قتلوا فلاناً، فتدبر. اهـ منه.

(٢) البحر ٣٢٩/٥.

(٣) ذكرها أبو السعود في تفسيره ٢٩٤/٤.

(٤) ٣٢٩/٥.

(٥) مفردات الراغب (فقد).

وقرأ السُّلَمي: «تُفْقِدُونَ» بضمِّ التاء<sup>(١)</sup>، من أفقَدْتُهُ: إذا وجدْتَه فقيداً، نحو أحمدْتُهُ: إذا وجدْتَه محموداً. وضعَّف أبو حاتم<sup>(٢)</sup> هذه القراءة، ووجَّهها ما ذُكر.

وعلى القراءتين فالعدوُّ عمَّا يقتضيه الظاهر من قولهم: ماذا سُرق منكم - على ما قيل - لبيانِ كمالِ نزاهتهم بإظهارِ أنَّه لم يُسرق منهم شيءٌ فضلاً عن أن يكونوا هم السارقين له، وإنَّما الممكن أن يضيع منهم شيءٌ فيسألونهم: ماذا...؟

وفيه إرشادٌ لهم إلى مراعاةِ حُسن الأدب والاحترازِ عن المجازفة ونسبةِ البرآء إلى ما لا خيرَ فيه، لاسيما بطريق التأكيد، فلذلك غيَّروا كلامهم حيث قالوا في جوابهم: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ﴾ ولم يقولوا: سرقتموه، أو: سُرق.

وقيل: كان الظاهر أن يبادروا بالإنكار ونفي أن يكونوا سارقين، ولكنهم قالوا ذلك طلباً لإكمال الدعوى؛ إذ يجوز أن يكون فيها ما تبطلُ به فلا تحتاج إلى خصام، وعدلوا عن: ماذا سُرق منكم؟ إلى ما في التَّظْم الجليل لِمَا ذكر آنفاً.

والصُّوع بوزن غُرَاب: المكيال، وهو السقاية، ولم يعبرَ بها مبالغةً في الإفهام والإفصاح؛ ولذا أعادوا<sup>(٣)</sup> الفعل. وصيغةُ المستقبل لِمَا تقدَّم أو للمشكلة.

وقرأ الحسن وأبو حيوة وابنُ جبير فيما نقل ابن عطية كما قرأ الجمهور إلا أنَّهم كسروا الصاد<sup>(٤)</sup>.

وقرأ أبو هريرة ومجاهد: «صَاع» بغيرِ واوٍ على وزن فَعَل، فالألف فيه بدلٌ من الواو المفتوحة. وقرأ أبو رجاء: «صَوْع» بوزن قوس. وقرأ عبد الله بن عون بن أرطَبَان: «صُوع» بضمِّ الصاد<sup>(٥)</sup>. وكلُّها لغات في الصاع، وهو مما يذكُر ويؤنث،

(١) القراءات الشاذة ص ٦٤، والكشاف ٢/ ٣٣٤، والبحر ٥/ ٣٣٠.

(٢) كما في البحر ٥/ ٣٣٠.

(٣) في (م): أعاد.

(٤) المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٤، والبحر ٥/ ٣٣٠، وعنه نقل المصنَّف.

(٥) ذكر هذه القراءات ابن خالويه ص ٦٤، والمحتسب ١/ ٣٤٦، والبحر ٥/ ٣٣٠. وعبد الله بن عون هو أبو عون المزني مولاهم البصري الحافظ، كان يقال له سيد القراء في زمانه، وقال عنه ابن معين: هو في كلِّ شيء ثقة، توفي سنة (١٥٠هـ). السير ٦/ ٣٦٤.

وأبو عبيدة لم يحفظ التأنيث<sup>(١)</sup>.

وقرأ الحسن وابنُ جبير فيما نَقَلَ عنهما صاحبُ «اللوامح»<sup>(٢)</sup>: «صَواع» بالغير المعجمة على وزن غراب أيضاً. وقرأ يحيى بن يعمر كذلك إلا أنَّه حذف الألف وسكَّن الواو. وقرأ زيد بن علي: «صَوُع» على أنه مصدرٌ من صاغ يصوغ، أُريد به المفعول. وكذا يراد من «صَواع» و«صَوُع» في القراءتين، أي: نفقَدَ مصوَعُ الملك<sup>(٣)</sup>.

﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ﴾ أي: أتى به مطلقاً ولو من عند نفسه. وقيل: مَنْ دَلَّ على سارقه وفَضَّحَه ﴿جَمَلٌ يَمِيرُ﴾ أي: من الطعام جُعللاً له، والحمل على ما في «مجمع البيان» بالكسر لِمَا انفصل، وبالفَتْح لما اتَّصل<sup>(٤)</sup>، وكأنَّه أشار إلى ما ذكره الراغب من أنَّ الحمل بالفتح يقال في الأثقال المحمولة في الباطن، كالولد في البطن، والماء في السَّحاب، والثمرة في الشجرة<sup>(٥)</sup>.

﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup> أي: كفيلٌ أوْذِيه إليه، وهو قولُ المؤدِّن، واستُدِّلَ بذلك كما في «الهداية» وشروحيها<sup>(٧)</sup> على جواز تعليق الكفالة بالشُّروط؛ لأنَّ مُنادِيَه علَّقَ الالتزام بالكفالة بسبب وجوب المال وهو المجيءُ بصواع الملك، ونداؤه<sup>(٨)</sup> بأمر يوسف عليه السلام، وشرَّعُ مَنْ قبلنا شرَّعُ لنا إذا مضى من غير إنكار. وأورد عليه أمران:

الأول: ما قاله بعضُ الشافعية من أنَّ هذه الآيةُ محمولةٌ على الجعالة لمن يأتي<sup>(٨)</sup> به، لا لبيان الكفالة، فهي كقول مَنْ أبقَ عبْدُه: مَنْ جاء به فله عشرةُ

(١) ينظر مجاز القرآن ١/٣١٥.

(٢) كما في البحر ٥/٣٣٠، والكلام منه.

(٣) البحر ٥/٣٣٠، وذكر هذه القراءات أيضاً ابن خالويه في القراءات الشاذة ص ٦٤.

(٤) مجمع البيان ١٣/٩٣.

(٥) مفردات الراغب (جمل).

(٦) ينظر فتح القدير لابن الهمام ٥/٣٩٧، والكلام من حاشية الشهاب ٥/١٩٥.

(٧) في الأصل و(م): ونداؤه، والمثبت من حاشية الشهاب.

(٨) في الأصل: لما يؤتى، وفي (م): لما يأتي، والمثبت من حاشية الشهاب.



دراهم، وهو ليس بكفالة؛ لأنها إنما تكون إذا التَزَمَ عن غيره، وهنا قد التزم عن نفسه.

الثاني: أَنَّ الآيةَ متروكةُ الظاهر؛ لأنَّ فيها جهالةَ المكفول له، وهي تُبطل الكفالة.

وأجيب عن الأول: بأنَّ الزعم حقيقةً في الكفالة، والعملُ بها مهما أمكن واجبٌ، فكأنَّ معناه قولُ المنادي للغير: إِنَّ الملكَ قال: لمن جاء به حملٌ بغير وأنا به زعيم، فيكون ضامناً عن الملك لا عن نفسه، فتتحقق حقيقةُ الكفالة.

وعن الثاني: بأنَّ في الآية ذكرَ أمرين: الكفالة مع الجهالة<sup>(١)</sup> للمكفول له، وإضافتها إلى سبب الوجوب. وعدمُ جواز أحدهما بدليل لا يستلزم عدمَ جواز الآخر.

وفي كتاب «الأحكام»<sup>(٢)</sup> أنه رُوي عن عطاء الخراساني: «زعيم» بمعنى كفيل، فظنَّ بعضُ الناس أنَّ ذلك كفالة إنسان<sup>(٣)</sup>، وليس كذلك؛ لأنَّ قائله جَعَلَ حملَ بغيرِ أجرٍ لمن جاء بالصَّاع، وأكَّده بقوله: «وأنا به زعيم» أي: ضامن، فألزم نفسه ضمانَ الأجرة لردِّ الصَّاع، وهذا أصلٌ في جواز قول القائل: مَنْ حمل هذا المتاعَ لموضعٍ كذا فله درهم، وأنه إجارةٌ جائزة وإنَّ لم يشارِط رجلاً بعينه، وكذا قال محمد بن الحسن في «السير الكبير».

ولعل حملَ البعير كان قَدراً معلوماً، فلا يقال: إِنَّ الإجارة لا تصحُّ إلا بأجرٍ معلوم، كذا ذكره بعضُ المحقِّقين<sup>(٤)</sup>.

وقال الإمام<sup>(٥)</sup>: إِنَّ الآيةَ تدلُّ على أَنَّ الكفالةَ كانت صحيحةً في شرعهم، وقد

(١) في الأصل و(م): الحمالة، والمثبت من حاشية الشهاب، ومثله في فتح القدير لابن الهمام ٣٩٧/٥.

(٢) هو أحكام القرآن للجصاص ١٧٥/٣، ونقله المصنف عنه بواسطة الشهاب في الحاشية ١٩٥/٥.

(٣) في الأحكام: عن إنسان.

(٤) هو الشهاب في الحاشية ١٩٥/٥.

(٥) هو الرازي في تفسيره ١٨٠/١٨.

حكم بها رسول الله ﷺ في قوله: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ»<sup>(١)</sup> وليست كفالةً بشيء مجهول؛ لأنَّ حملَ بعيرٍ من الطعام كان معلوماً عندهم، فصَحَّتْ الكفالةُ به، إلا أنَّ هذه كفالةُ مالٍ لردِّ السرقة، وهي كفالةٌ لِمَا لم يَجِبْ؛ لأنَّه لا يحلُّ للسارق أن يأخذ شيئاً على ردِّ السرقة. ولعلَّ مثل هذه الكفالة كانت تصحُّ عندهم.

وتعقَّبُ بأنَّه لا دليل على أنَّ الرادَّ هو مَنْ علِمَ أنه الذي سَرَقَ، لِيُحْتَاجَ إلى التزامِ القولِ بصحَّةِ ذلك في دينهم، وتمامِ البحثِ في محلِّه.

﴿قَالُوا تَاللَّهِ﴾ أكثرُ النحويين على أنَّ التاءَ بدلٌ من الواو، كما أبدلت في «تراث» و«توراة» عند البصريين. وقيل: هي بدلٌ من الباء. وقال السَّهيلي: إنها أصلُ برأسها.

وقال الزَّجَّاجُ<sup>(٢)</sup>: «إِنَّهَا لَا يَقْسَمُ بِهَا إِلَّا فِي «اللَّهِ» خَاصَّةً. وتَعَقَّبُ بِالْمَنْعِ؛ لدخولها على الرَّبِّ مطلقاً أو مضافاً للكعبة، وعلى الرحمن<sup>(٣)</sup>، وقالوا: تَحْيَا تِكْ أيضاً.

وأياً ما كان ففي القسم بها معنى التععُّب؛ كأنَّهم تعجَّبوا من رَمِيهِمْ بما ذُكِرَ مع ما شاهدوه من حالهم، فقد روي أنهم كانوا يعكمون أفواهَ إبلهم<sup>(٤)</sup> لثلاث تنالٍ من زروعِ الناسِ وطعامهم شيئاً، واشتهر أمرهم في مصر بالعقَّة والصَّلاح والمثابرة على فنونِ الطاعات، ولذا قالوا: «لَقَدْ عَلِمْتُمْ» علماً جازماً مطابقاً للواقع ﴿مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾ أي: لنسرق، فإنَّ السرقة من أعظم أنواع الإفساد، أو: لنفسد فيها أيَّ إفسادٍ كان فضلاً عمَّا نسبتمونا إليه من السرقة.

ونفي المجيء للإفساد وإن لم يكن مستلزماً لِمَا هو مقتضى المقام من نفي الإفساد مطلقاً، لكنَّهم جعلوا المجيء الذي يترتب عليه ذلك ولو بطريق الاتفاق

(١) أخرجه أحمد (٢٢٢٩٤)، وأبو داود (٣٥٦٥)، والترمذي (٢١٢٠) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) في معاني القرآن ٣/ ١٢٠.

(٣) في هامش (م): قيل: على ضعف. اهـ منه.

(٤) أي: يشدونها باليُكَمِّ، وهو الحبل الذي يُعَكَّم به. وجاء في حاشية (م): وليتهم قد كانوا عكموا فم ذئبهم عن أكل يوسف عليه السلام. اهـ منه.

مجيئاً لغرض الإفساد مفعولاً لأجله ادّعاء، إظهاراً لكمال قُبْحه عندهم، وتربيةً لاستحالة صدوره عنهم، فكأنهم قالوا: إن صدر عنا إفسادٌ كان مجيئنا لذلك، مريدين به تقييح حاله وإظهارَ كمال نزاهتهم عنه. كذا قيل<sup>(١)</sup>.

وقيل: إنهم أرادوا نفيَ لازم المجيء للإفساد في الجملة وهو تصوُّر الإفساد مبالغةً في نزاهتهم عن ذلك، فكأنهم قالوا: ما مرَّ لنا الإفساد ببالي ولا تعلقٌ بخيالٍ فضلاً عن وقوعه منّا، ولا يخفى بُعدُه.

﴿وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾ أي: ما كنّا نوصفُ بالسرقة قطّ، والظاهر دخولُ هذا في حيِّز العلم كالأول، ووجهه أن العلم بأحوالهم الشاهدة يستلزم العلم بأحوالهم الغائبة<sup>(٢)</sup>.

والحلف في الحقيقة على الأمرين اللذين في حيِّز العلم، لا على علم المخاطبين بذلك، إلا أنهم ذكروه للاستشهاد وتأكيد الكلام، ولذا أجرت العربُ العلم مجرى القسم كما في قوله:

ولقد علمتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سَهَاْمَهَا<sup>(٣)</sup>

وفي ذلك من إلزام الحجة عليهم وتحقيق أمر التعجب المفهوم من تاء القسم من كلامهم ما<sup>(٤)</sup> فيه.

وذكر بعضهم أنه يجوز أن يكون «ما جئنا» إلخ متعلق العلم، وأن يكون جواب القسم، أو جواب العلم لتضمُّنه معناه، وهو لا يأبى ما تقدّم.

﴿قَالُوا﴾ أي: أصحابُ يوسف عليه السلام: ﴿فَمَا جَزَاؤُهُ﴾ أي: الصواع،

(١) هو قول أبي السعود في تفسيره ٢٩٥/٤.

(٢) في (م): أن العلم بأحوالهم المشاهدة يستلزم العلم بأحوالهم الغائبة، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٢٩٥/٤، والكلام منه.

(٣) نسبه سيبويه في الكتاب ١١٠/٣ للبيد، والذي في معلقته إنما هو عجزه، وصدوره: صادفَ منها غيرةً فأصَبَها، كما في شرح ديوان لبيد ص ٣٠٨، وشرح القصائد لابن النحاس ٣٩٩/١، وللتبريزي ص ١٧٩. وينظر: الخزانة ١٦١/٩.

(٤) في (م): كما، وهو تصحيف.

والكلام على حذف مضاف، أي: ما جزاء سرقته، وقيل: الضميرُ للسَّرق<sup>(١)</sup> أو للسارق، والجزاءُ يضاف إلى الجناية حقيقةً وإلى صاحبها مجازاً، وقد يقال بحذف المضاف، فافهم.

والمراد: فما جزاء ذلك عندكم وفي شريعتكم ﴿إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ (٧٥) أي: في ادِّعاء البراءة كما هو الظاهر، وفي التعبير بـ «إِنْ» مراعاةً لجانبهم.

﴿قَالُوا﴾ أي: الإخوة: ﴿جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ﴾ أي: أَخَذَ مَنْ وُجِدَ الصُّوَاعُ ﴿فِي رَحْلِهِ﴾ واسترقاقه، وقُدِّر المضاف لأنَّ المصدر لا يكون خبراً عن الذات، ولأنَّ نفس ذاتٍ مَنْ وُجِدَ في رحله ليست جزاءً في الحقيقة.

واختاروا عنوانَ الوجدان في الرَّحْل دون السرقة مع أنَّه المراد - لأنَّ كونَ الأخذ والاسترقاق سنَّةً عندهم ومن شريعة أبيهم عليه السلام إنما هو بالنسبة إلى السارق دون مَنْ وُجِدَ عنده مالٌ غيره كيفما كان - إشارةً إلى كمال نزاهتهم، حتَّى كأنَّ أنفسهم لا تطاوعهم وألسنتهم لا تساعدهم على التلقُّظ به مثبتاً لأحدهم بأيِّ وجو كان، وكأنَّهم تأكيداً لتلك الإشارة عدلوا عن: مَنْ وُجِدَ عنده، إلى: «مَنْ وُجِدَ في رحله».

﴿فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ أي: فأخذه جزاؤه، وهو تقديرٌ للحكم السابق بإعادته، كما في قولك: حقُّ الضيف أن يُكرَّم، فهو حقُّه. وليس مجرد تأكيد، فالغرض من الأول إفادة الحكم، ومن الثاني إفادة حقيته والاحتفاظ بشأنه، كأنه قيل: فهذا ما تلخص وتحقق للناظر في المسألة لا مرةً فيه.

قيل: وذكر الفاء في ذلك لتفرُّعه على ما قبله ادِّعاء، وإلَّا فكان الظاهر تركها لمكان التأكيد، ومنه يُعلم أنَّ الجملة المؤكِّدة قد تُعطف لنكتة وإن لم يذكره أهل المعاني.

وجوز كون «مَنْ» موصولةً مبتدأ، وهذه الجملة خبره، والفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط، وجملة المبتدأ وخبره خبرٌ «جزاؤه». وأن تكون «مَنْ» شرطيةً مبتدأ، و«وُجِدَ في رَحْلِهِ» فعل الشرط، وجزاؤه «فَهُوَ جزاؤه» والفاء رابطة، والشرط وجزاؤه خبرٌ أيضاً كما في احتمال الموصولة.

(١) في (م): لسرق.

واعترض على ذلك بأنه يلزم خلو الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ عن عائد إليه؛ لأن الضمير المذكور لـ «مَنْ» لا له.

وأجيب بأنه جعل الاسم الظاهر وهو الجزء الثاني قائماً مقام الضمير، والربط كما يكون بالضمير يكون بالظاهر، والأصل: جزاؤه مَنْ وُجد في رحله فهو هو، أي: فهو الجزء، وفي العدول ما عُلم من التقرير السابق وإزالة اللبس والتفخيم، لاسيما في مثل هذا الموضع فهو كاللازم.

وقد صرح الزجاج بأن الإظهار هنا أحسن من الإضمار، وعُلِّله ببعض ما ذكر، وأنشد:

لا أرى الموت يسبق الموت شيءٌ      نَعَصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا<sup>(١)</sup>

وبذلك يندفع ما في «البحر» اعتراضاً على هذا الجعل من أن وضع الظاهر موضع الضمير للربط إنما يَفْضَحُ إذا كان المقام مقام تعظيم كما قال سيبويه، فلا ينبغي حمل النظم الجليل على ذلك<sup>(٢)</sup>.

وأن يكون «جزاؤه» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: المسؤول عنه جزاؤه، فهو حكاية قول السائل، ويكون «مَنْ وُجد» إلخ بياناً وشروعاً في الفتوى، وهذا على ما قيل كما يقول مَنْ يُسْتَفْتَى في جزاء صيد المُحْرِم: جزاء صيد المحرم، ثم يقول: «وَمَنْ قَلَّ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فِجْرًا مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ» [المائدة: ٩٥]<sup>(٣)</sup> فإن قول المفتي: جزاء صيد الحرم، بتقدير: ما استفتيت فيه أو سألت عنه ذلك، وما بعده بيان للحكم وشرح للجواب، وليس التقدير: ما أذكره جزاء صيد الحرم؛ لأن مقام الجواب والسؤال نافي عنه. نعم إذا ابتدأ العالمُ بالقاء مسألة فهناك يناسب هذا التقدير.

وتعقب ذلك أبو حيان بأنه ليس في الإخبار عن المسؤول عنه بذلك كثير فائدة؛ إذ قد عُلم أن المسؤول عنه ذلك من قولهم: (فَمَا جَزَاؤُهُ؟)، وكذا يقال في المثال<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٢١-١٢٢، والبيت سلف صدره ٣٣٦/٢.

(٢) البحر ٥/ ٣٣١ بنحوه، وكلام سيبويه في الكتاب ٦٢/١.

(٣) ذكر هذا القول الزمخشري في الكشاف ٢/ ٣٣٤-٣٣٥.

(٤) البحر ٥/ ٣٣١.

وأجيب بأنه يمكن أن يقال: إِنَّ فائدة ذلك إعلامُ المفتي المستفتي أَنَّهُ قد أحاط خُبْرًا بسؤاله؛ ليأخذ فتواه بالقبول، ولا يتوقَّف في ذلك لظنَّ الغفلة فيها عن تحقيق المسؤول، وهي فائدة جليلة.

وزعم بعضهم أَنَّ الجملة من الخبر والمبتدأ المحذوف على معنى الاستفهام الإنكاري، كأنَّ المسؤول ينكر أن يكونَ المسؤول عنه ذلك لظهور جوابه، ثمَّ يعود فيجيب، وهو كما ترى.

﴿كَذَلِكَ﴾ أي: مثلَ ذلك الجزء الأوفى ﴿يَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ ﴿٧٦﴾ بالسرقة، والظاهر أن هذا من تنمَّة كلام الإخوة، فهو تأكيدٌ للحكم المذكور غبَّ تأكيد، وبيانٌ لقبح السرقة، وقد فعلوا ذلك ثقةً بكمال براءتهم عنها، وهم عمَّا فعل بهم غافلون.

وقيل: هو من كلام أصحاب يوسف عليه السلام. وقيل: كلامه نفسه، أي: مثلَ الجزء الذي ذكرتموه نجزي السارقين.

﴿فَبَدَأَ﴾ قيل: المؤذن، ورُجِّحَ بقُرْبِ سَبْقِ ذِكْرِهِ. وقيل: يوسف عليه السلام؛ فقد روي أَنَّ إخوته لما قالوا ما قالوا، قال لهم أصحابه: لابدَّ من تفتيش رجالكم، فردُّوهم بعد أن ساروا منزلاً - أو بعد أن خرجوا من العمارة - إليه عليه السلام، فبدأ ﴿بِأَزْعِيَّتِهِمْ﴾ أي: بتفتيش أوعية الإخوة العشرة، ورُجِّحَ ذلك بمقابلة يوسف عليه السلام، فإنَّها تقتضي ظاهراً وقوفاً ما ذكر بعد ردِّهم إليه. ولا يخفى أَنَّ الظاهر أَنَّ إسناده التفتيش إليه عليه السلام مجازي، والمفتش حقيقةً أصحابه بأمره بذلك.

﴿فَبَدَأَ﴾ تفتيش ﴿وَعَاءَ أَخِيهِ﴾ بنيامين لنفي التهمة؛ رُوي أَنَّهُ لما بلغت النوبة إلى وعائه، قال: ما أظنُّ هذا أخذ شيئاً. فقالوا: والله لا تتركه حتى تنظرَ في رحله فإنَّه أطيبُ لنفسك وأنفسنا. ففعل.

﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا﴾ أي: السقاية أو الصُّوع؛ لأنَّه كما علمت ممَّا يؤنَّث ويذكر عند الحفاظ. وقيل: الضميرُ للسرقة المفهومة من الكلام، أي: ثمَّ استخرج السرقة.

﴿وَمِنْ وَعَاءَ أَخِيهِ﴾ لم يقل: منه، على رَجْعِ الضمير إلى الوعاء، أو: من وعائه، على رَجْعِهِ إلى أخيه؛ قصداً إلى زيادة كشف وبيان.

والوعاء: الظرف الذي يُحفظ فيه الشيء، وكأنَّ المراد به هنا ما يشمل الرَّحْلَ وغيره؛ لأنه الأنسبُ بمقام التفتيش، ولذا لم يعبر بالرحال على ما قيل، وعليه يكون عليه السلام قد فُتِّشَ كلُّ ما يمكن أن يُحفظ الصواعُ فيه ممَّا كان معهم من رحلٍ وغيره.

وقولهم: مقابلةُ الجمع بالجمع تقتضي انقسامَ الآحاد على الآحاد - كما قال المدقق أبو القاسم السمرقندي - لا يقتضي أن يلزم في كلِّ مقابلةٍ مقارنة الواحد للواحد؛ لأنَّ انقسام الآحاد على الآحاد كما يجوز أن يكونَ على السَّواء، كما في: ركب القومُ دوابَّهم. يجوز أن يكونَ على التفاوتِ، كما في: باع القومُ دوابَّهم، فإنه يُفهم منه<sup>(١)</sup> أنَّ كلاً منهم باع ما له من دابة، وقد مرَّ التنبيه على هذا فيما سبق، وحينئذٍ يحتمل أن يرادَ من وعاء أخيه الواحد والمتعدد.

وقرأ الحسن: «وُعاء» بضمِّ الواو، وجاء كذلك عن نافع. وقرأ ابنُ جبیر: «إعاء» بإبدال الواو المكسورة همزة<sup>(٢)</sup>، كما قالوا في وشاح: إشاح. وفي وسادة: إسادة. وقلبُ الواو المكسورة في أوَّل الكلمة همزةً مطَّردٌ في لغة هذيل.

﴿كَذَلِكَ﴾ أي: مثلَ ذلك الكيد العجيب، وهو إرشادُ الإخوة إلى الإفتاء المذكور بإجرائه على ألسنتهم، وحملهم عليه بواسطة المستفتين من حيث لم يحتسبوا ﴿كَذْنَا يَوْسُفَ﴾ أي: صنعنا ودبرنا لأجلِ تحصيل غرضه من المقدمات التي رتبها من دسِّ السقاية وما يتلوه، فالكيدُ مجازٌ لغويٌّ في ذلك، وإلا فحقيقته - وهي أن تُوهَمَ غيرك خلافَ ما تُخفيه وتريده على ما قالوا - محالٌّ عليه تعالى. وقيل: إنَّ ذلك محمولٌ على التمثيل.

وقيل: إنَّ في الكيد إسنادين: بالفحوى إلى يوسف عليه السلام، وبالتصريح إليه سبحانه، والأوَّل حقيقيٌّ والثاني مجازيٌّ، والمعنى: فعلنا كيدَ يوسف. وليس بذلك.

وفي «درر» المرتضى أنَّ «كذنا» بمعنى أرذنا، وأنشد:

(١) في (م): عنه.

(٢) القراءتان في القراءات الشاذة ص ٦٥، والمحتسب ٣٤٨/١، والبحر ٣٣٢/٥.

كَادَتْ وَكَذَتْ وَتَلَكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى<sup>(١)</sup>  
واللام للنفع، لا كاللام في قوله تعالى: ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥] فإنها  
للضّرر على ما هو الاستعمال الشائع.

﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ أي: في سلطانه على ما روي عن ابن  
عباس، أو: في حكمه وقضائه كما روي عن قتادة. والكلام استئناف وتعليل لذلك  
الكيد، كأنه قيل: لماذا فعل ذلك؟ فقيل: لأنه لم يكن ليأخذ أخاه جزاء وجود  
الصّواع عنده في دين الملك في أمر السارق إلا بذلك الكيد؛ لأنّ جزاء السارق في  
دينه على ما روي عن الكلبي وغيره أن يضاعف عليه الغرم - وفي رواية:  
ويضرب - دون أن يؤخذ ويسترق كما هو شريعة يعقوب عليه السلام. فلم يكن  
يتمكّن بما صنعه من أخذ أخيه بما نُسب إليه من السرقة بحالٍ من الأحوال ﴿إِلَّا أَنْ  
يَشَاءَ اللَّهُ﴾ أي: إلا حال مشيئته تعالى التي هي عبارة عن ذلك الكيد، أو: إلا حال  
مشيئته تعالى للأخذ بذلك الوجه.

وجوّز أن يكون المراد من ذلك الكيد الإرشاد المذكور ومبادئه المؤدية إليه  
جميعاً؛ من إرشاد يوسف عليه السلام وقومه إلى ما صدر عنهم من الأفعال  
والأقوال حسبما شُرح مرتّباً، وأمرُ التعليل كما هو، بيّد أنّ المعنى على هذا  
الاحتمال: مثل ذلك الكيد البالغ إلى هذا الحدّ كدنا ليوسف عليه السلام، ولم  
نكتفِ ببعض من ذلك؛ لأنّه لم يكن يأخذ أخاه في دين الملك به إلا حال مشيئتنا  
له بإيجاد ما يجري مجرى الجزاء الصّوريّ من العلّة التامة، وهو إرشاد إخوته إلى  
الإفناء المذكور، فالقصرُ المستفاد من تقديم المجرور مأخوذٌ بالنسبة إلى البعض.

وكذا يقال في تفسير مَنْ فُسّر «كدنا ليوسف» بقوله: علّمناه إياه وأوحينا به إليه،  
أي: مثل ذلك التعليم المستتبع لِمَا شُرح علّمناه دون بعض من ذلك فقط. إلخ.

والاستثناء على كلّ حالٍ من أعمّ الأحوال، وجوّز أن يكون من أعمّ العلل  
والأسباب، أي: لم يكن ليأخذ أخاه في دين الملك لعلّة من العلل وسبب من  
الأسباب، إلّا لعلّة مشيئته تعالى. وأيّاً ما كان فهو متّصل؛ لأن أخذ السارق إذا

(١) أمالي المرتضى ٣٣١/١، والييت ذكره أيضاً الجوهر في الصحاح (كيد).



كان ممن يرى ذلك ويعتقده ديناً لاسيما عند رضاه وإفتائه به ليس مخالفاً لدين الملك، فلذلك لم ينازعه الملك وأصحابه في مخالفة دينهم، بل لم يعدوه مخالفةً.

وقيل: إن جملة «ما كان» إلخ في موضع البيان والتفسير للكيد، وإن معنى الاستثناء: إلا أن يشاء الله تعالى أن يجعل ذلك الحكم حكماً الملك، وفيه بحث.

وجوز أن يكون الاستثناء منقطعاً، أي: لكن أخذه بمشيئة الله سبحانه وإذنه في دين غير دين الملك.

﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ﴾ أي: رتباً كثيرةً عاليةً من العلم، وانتصابها على ما نقل عن أبي البقاء على الظرفية، أو على نزع الخافض، أي: إلى درجات<sup>(١)</sup>. وجوز غير واحد النصب على المصدرية<sup>(٢)</sup>. وأياً ما كان فالمفعول به قوله تعالى: ﴿مَنْ نَشَاءُ﴾ أي: نشاء رفعه حسبما تقتضيه الحكمة وتستدعيه المصلحة كما رفعنا يوسف عليه السلام، وإيثار صيغة الاستقبال للإشعار بأن ذلك سنة مستمرة غير مختصة بهذه المادة. والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ﴾ من أولئك المرفوعين ﴿عَلِيَّةٌ﴾ لا ينالون شأوه. قال المولى المحقق شيخ الإسلام قدس سره<sup>(٣)</sup> في بيان ربط الآية بما قبل: إنه إن جُعل الكيد عبارةً عن إرشاد الإخوة إلى الإفتاء وحملهم عليه، أو عبارةً عن ذلك مع مبادئه المؤدية إليه، فالمراد برفع يوسف عليه السلام ما اعتُبر فيه بالشرطية أو الشطرية من إرشاده عليه السلام إلى ما يتم من قبله من المبادي المفضية إلى استقواء أخيه، والمعنى: أرشدنا إخوته إلى الإفتاء لأنه لم يكن

(١) الإملاء ٥٨٤/٢، عند تفسير قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّنْ نَّشَاءُ﴾ [الآية: ٨٣].

(٢) ذكر ذلك أبو البقاء أيضاً في الإملاء ٤٩٧/١، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] حيث قال: وقيل: انتصابه على المصدر لأن الدرجة بمعنى الرفعة، فكانه قال: ورفعنا بعضهم رفعات. وأشار عند الآية نفسها أيضاً إلى النصب بنزع الخافض بقوله: وقيل: التقدير: على درجات، أو: في درجات، أو: إلى درجات، فلما حذف حرف الجر وصل الفعل بنفسه.

(٣) هو أبو السعود في تفسيره ٢٩٧/٤-٢٩٨.

متمكناً من غرضه بدونه، أو: أرشدنا كلاً منهم ومن يوسف وأصحابه إلى ما صدر عنهم، ولم نكتفِ بما تمَّ من قبَلِ يوسف لأنه لم يكن متمكناً من غرضه بمجرد ذلك. وحينئذ يكون قوله تعالى: «نرفع» إلى «علیم» توضيحاً لذلك، على معنى أنَّ الرفع المذكور لا يوجب تمامَ مرامه؛ إذ ليس ذلك بحيث لا يغيب<sup>(١)</sup> عن علمه شيء، بل إنما نرفعُ كلَّ مَنْ نرفعُ حسب استعداده، وفوقَ كلِّ واحدٍ منهم علیمٌ لا يقادَرُ قدره، يرفعُ كلاً منهم إلى ما يليق به من معارج العلم، وقد رَفَعَ يوسف إلى ذلك وَعَلِمَ أن ما حواه دائرةُ عِلْمِهِ لا يفي بمرامه، فأرشد إخوته إلى الإفتاء المذكور، فكان ما كان، وكأنَّه عليه السلام لم يكن على يقينٍ من صدور ذلك منهم وإن كان على طمعٍ منه، فإنَّ ذلك إلى الله تعالى شأنه وجوداً وعدماً، والتعرض لوصف العلم لتعيين جهةِ الفوقية. وفي صيغة المبالغة مع التنكير والالتفات إلى الغيبة من الدلالة على فخامة شأنه عزَّ شأنه وجلالة مقدار علمه المحيط جلَّ جلاله ما لا يخفى.

وإن جُعِلَ عبارة عن التعليم المستتبع للإفتاء، فالرفعُ عبارة عن ذلك التعليم، والإفتاء وإن كان لم يكن داخلياً تحت قدرته عليه السلام لكنَّه كان داخلياً تحت عِلْمِهِ بواسطة الوحي والتعليم، والمعنى: مثلاً ذلك التعليم البالغ إلى هذا الحدِّ عِلْمناه ولم تقتصرْ على تعليم ماعدا الإفتاء الذي سيصدرُ عن إخوته إذ لم يكن متمكناً من غرضه في أخيه إلا بذلك، وحينئذ يكون قوله تعالى: (نَرَفَعُ دَرَجَتَيْنِ مَنْ نَشَاءُ) توضيحاً لقوله سبحانه: (كَذَٰلِكَ) وبياناً؛ لأنَّ ذلك من باب الرفع إلى الدَّرَجَاتِ العالية من العلم، ومدحاً ليوسف عليه السلام برفعه إليها، و«فوق» إلخ تذيلاً له، أي: نرفع درجاتٍ عاليةً مَنْ نشاء رفعه، وفوق كلِّ منهم علیمٌ هو أعلى درجة. قال ابن عباس رضي الله عنه: فوق كلِّ عالم عالمٌ إلى أن ينتهي العِلْمُ إلى الله تعالى، والمعنى أنَّ إخوة يوسف كانوا علماء، إلا أنَّ يوسف أفضلُ منهم. اهـ.

والذي اختاره الزمخشريُّ - على ما قيل - حديثُ التذليل، إلا أنَّه أوجز في كلامه حتى خفي مغزاه، وعدَّ ذلك من المداحض حيث قال: «فوق كلِّ ذي علم

(١) في تفسير أبي السعود: يعزب.

عليهم فوقه أرفع درجة منه في علمه، أو فوق العلماء كلهم عليهم هم دونه في العلم وهو الله عزّ وعلا<sup>(١)</sup>.

وبيان ذلك على ما في «الكشف»: أن غرضه أن يبين وجه التذليل بهذه الجملة، فأفاد أنه إما على وجه التأكيد لرفع درجة يوسف عليه السلام على إخوته في العلم، أي: فأقهم علماء؛ لأن «فوق كل ذي علم عليم» أرفع درجة منه، وفيه مدح له بأن الذين فأقهم علماء أيضاً.

وإما على تحقيق أن الله تعالى رفعه درجات، وهو<sup>(٢)</sup> إليه لا منازع له فيه، فقال: وفوق العلماء كلهم عليهم هم دونه يرفع من يشاء ويقربه إليه بالعلم كما رفع يوسف عليه السلام.

وذكر أن ما يقال من أن الكلّ على الثاني مجموعي؛ وعلى الأول بمعنى: كل واحد، كلام غير محصل؛ لأن الداخل على التكررة لا يكون مجموعياً.

وأصل التكررة في التريد أنه لو نظر إلى العلم ولا تنأيه كان الأول، فبرتقي إلى ما لا نهاية لعلمه، بل جلّ عن النهاية من كل الوجوه، ولا بدّ من تخصيص في لفظ «كل»، والمعنى: وفوق كل واحد من العلماء عالم، وهكذا إلى أن ينتهي. ولو نظر إلى العالم وإفادته إيّاه كان الثاني، والمعنى: وفوق كل واحد واحد عالم واحد، فأولى أن يكون فوق كلهم؛ لأن الثاني معلول الأول، ولظهور المعنى عليه قدر: وفوق العلماء كلهم. وكلا الوجهين يناسب المقام. اهـ.

ولعلّ اعتبار كون الجملة الأولى مدحاً ليوسف عليه السلام وتعظيماً لشأن الكيد، وكون الثانية تذيلاً، هو الأظهر، فتأمل.

وقد استدللّ بالآية من ذهب إلى أنه تعالى شأنه عالم بذاته لا بصفة علم زائدة على ذلك، وحاصل استدلالهم: أنه لو كان له سبحانه صفة علم زائدة على ذاته كان ذا علم لا تصافه به، وكلّ ذي علم فوقه عليهم؛ للآية، فيلزم أن يكون فوقه وأعلم منه جلّ وعلا عليهم آخر، وهو من البطلان بمكان.

(١) الكشف ٢/ ٣٣٥.

(٢) أي: العلم.

وأجيب: بأنَّ المراد بكلِّ ذي علم المخلوقات ذور العلم؛ لأنَّ الكلام في الخلق، ولأنَّ العليم صيغةٌ مبالغةٌ، معناه: أعلمُ من كلِّ ذي علم، فيتعيَّن أن يكون المراد به الله تعالى، فما يقابله يلزمُ كونه من الخلائق لئلاَّ يدخل فيما يقابله.

وكونُ المراد من العليم ذلك هو إحدى روايتين عن الحبر، فقد أخرج عبد الرزاق وجماعةٌ عن سعيد بن جبیر قال: كنّا عند ابن عباس رضي الله عنه فحدث بحديثٍ، فقال رجل عنده: «فوق كلِّ ذي علمٍ عليمٌ»، فقال ابن عباس: بئسما قلتَ، الله العليم، وهو فوق كلِّ عالمٍ<sup>(١)</sup>.

وإلى ذلك ذهب الضحّاك؛ فقد أخرج أبو الشيخ عنه أنّه قال بعد أن تلا الآية: يعني الله تعالى بذلك نفسه<sup>(٢)</sup>.

على أنّه لو صحَّ ما ذكره المستدلُّ لم يكن الله تعالى عالماً بناءً على أنَّ الظاهر اتِّفاهه معنا في صحّة قولنا: فوق كلِّ العلماء عليمٌ، وذلك أنّه يلزم على تسليم دليله إذا كان الله تعالى عالماً أن يكون فوقه مَنْ هو أعلمُ منه، فإنَّ أجابَ بالتخصيص في المثال فالآيةُ مثله.

وقرأ غيرُ واحد من السبعة: «درجاتٍ مَنْ نشاء» بالإضافة<sup>(٣)</sup>. قيل: والقراءة الأولى أنسبُ بالتذييل، حيثُ نُسب فيها الرفع إلى مَنْ نُسب إليه الفوقية لا إلى درجته، والأمرُ في ذلك هيِّن.

وقرأ يعقوب بالياء في «يرفع» و«يشاء»<sup>(٤)</sup>.

وقرأ عيسى البصرة: «نرفع» بالنون، و«درجاتٍ» منوَّناً، و«مَنْ يشاء» بالياء<sup>(٥)</sup>؛ قال صاحب «اللوامح»: وهذه قراءةٌ مرغوبٌ عنها، ولا يمكن إنكارها.

(١) تفسير عبد الرزاق ١/٣٢٦-٣٢٧، وتفسير الطبري ١٣/٢٦٨.

(٢) لم نقف عليه.

(٣) التيسير ص ١٠٤، والنشر ٢/٢٦٠. وقرأ بها من السبعة: ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ونافع.

(٤) النشر ٢/٢٩٦.

(٥) البحر ٥/٣٣٢، وعنه نقل المصنف ما سيأتي من كلام صاحب اللوامح.

وقرأ عبد الله<sup>(١)</sup>: «فوق كلِّ ذي عالم عليم» فخرّجت كما في «البحر» على زيادة «ذي»، أو على أن «عالم» مصدرٌ بمعنى عِلْم كالباطل، أو على أن التقدير: كلُّ ذي شخصٍ عالم<sup>(٢)</sup>. والذي في «الدر المنثور» أنه ﷺ قرأ: «فوق كلِّ عالم عليم»<sup>(٣)</sup> بدون «ذي»، ولعلّه الأثبت، والله تعالى العليم.

﴿قَالُوا﴾ أي: الإخوة ﴿إِنْ يَسْرِقْ﴾ يعنون بنيامين ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ بَنِي﴾ يريدون به يوسف عليه السلام وما جرى عليه من جهة عمته، فقد أخرج ابنُ إسحاق وابنُ جرير وابنُ أبي حاتم عن مجاهد قال: كان أوّل ما دخل على يوسف عليه السلام من البلاء فيما بلغني أنَّ عمته كانت تحضنه، وكانت أكبر ولدٍ إسحاق عليه السلام، وكانت إليها مِنطَقَةٌ<sup>(٤)</sup> أبيها، وكانوا يتوارثونها بالكبر، فكانت لا تحبُّ أحداً كحبِّها إياه، حتى إذا ترعرع وقعت نفسُ يعقوب إليه، فأتاها فقال: يا أختاه، سلّمي إليّ يوسف، فوالله ما أقدرُ على أن يغيبَ عني ساعة. فقالت: والله ما أنا بتاركته، فدّعه عندي أيّاماً أنظر إليه لعلَّ ذلك يسليّني. فلمّا خرج يعقوب عليه السلام من عندها عمدتُ إلى تلك المِنطَقَةِ فحزمتها على يوسف عليه السلام من تحت ثيابه، ثمَّ قالت: فقدتُ مِنطَقَةَ أبي إسحاق فانظروا مَنْ أخذها. فالتمست ثمَّ قالت: اكشفوا أهلَ البيت. فكشفوهم فوجدوها مع يوسف عليه السلام، فقالت: والله إنّه لسَلَمٌ لي أصنع فيه ما شئتُ. فأتاها يعقوب فأخبرته الخبر، فقال لها: أنتِ وذاك إن كان فعل. فأمسكته فما قدر عليه حتى ماتت<sup>(٥)</sup>.

وأخرج ابنُ مردويه عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال في الآية: «سرق يوسف عليه السلام صنماً لجدّه أبي أمّه من ذهبٍ وفِضَّةٍ، فكسّره وألقاه على

(١) هو ابن مسعود ﷺ كما في القراءات الشاذة ص ٦٥، والمحتسب ٣٤٦/١. ووقع في (م): وقرأ عبد الله الحبر.

(٢) البحر ٣٣٣/٥.

(٣) الدر المنثور ٢٨/٤، وعزاه لابن جرير وأبي الشيخ، وهو في تفسير الطبري ٢٧١/١٣.

(٤) المنطقة بكسر الميم: ما يُشد به الوسط. حاشية الشهاب ١٩٧/٥.

(٥) تفسير الطبري ٢٧٤/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ٢١٧٨/٧ من طريق ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيع، عن مجاهد.

الطريق، فعيره إخوته بذلك»<sup>(١)</sup>.

وأخرج غير واحد عن زيد بن أسلم قال: كان يوسف عليه السلام غلاماً صغيراً مع أمّه عند خال له، وهو يلعب مع الغلمان، فدخل كنيسة لهم فوجد تمثالاً صغيراً من ذهب فأخذه، وذلك الذي عَنّوه بسرقة<sup>(٢)</sup>.

وقال مجاهد: إنّ سائلاً جاءه يوماً، فأخذ بيضة فناولها إياه. وقال سفيان بن عيينة: أخذ دجاجة فأعطاه السائل. وقال وهب: كان عليه السلام يَخْبِيءُ الطعام من المائدة للفقراء. وقيل وقيل.

وعن ابن المنير: أنّ ذلك تَصَلَّفُ<sup>(٣)</sup> لا يسوغ نسبة مثله إلى بيت النبوة، بل ولا إلى أحد من الأشراف، فالواجب تركه. وإليه ذهب مكّي<sup>(٤)</sup>.

وقال بعضهم: المعنى: إنّ يسرق فقد سرق مثله من بني آدم، وذكر له نظائر في الحديث، قيل<sup>(٥)</sup>: وهو كلامٌ حقيقٌ بالقبول.

وأنت تعلم أنّ في عدّ كلّ ما قيل في بيان المراد من سرقة الأخ تَصَلِّفاً تَصَلَّفُ؛ فإنّ فيه ما لا بأس في نسبته إلى بيت النبوة. وإن ادّعي أنّ دعوى نسبتهم السرقة إلى يوسف عليه السلام ممّا لا يليق نسبة مثله إليهم؛ لأنّ ذلك كذبٌ إذ لا سرقة في الحقيقة وهم أهل بيت النبوة الذين لا يكذبون = جاء حديث «أكله الذئب»، وهم غير معصومين أولاً وآخرأ.

وما قاله البعض - وقيل: إنه كلام حقيقٌ بالقبول - ممّا ياباه ما بعد كما لا يخفى على من له ذوق، على أنّ ذلك في نفسه بعيدٌ ذوقاً.

وأتوا بكلمة «إن» لعدم جزمهم بسرقة بمجرّد خروج السّقاية من رَحْلِهِ، فقد

(١) الدر المنثور ٤/٢٨، وهو في الفردوس للديلمي ١/٢٤١. وأخرجه الطبري ١٣/٢٧٢ - ٢٧٣، عن سعيد بن جبير وقتادة قولهما.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم ٧/٢١٧٨.

(٣) في حاشية الشهاب ٥/١٩٧ (والكلام منه): تكلف.

(٤) في مشكل إعراب القرآن ١/٣٩٢، ونقله المصنف عنه بواسطة الشهاب في الحاشية ٥/١٩٧.

(٥) القائل هو الشهاب في الحاشية ٥/١٩٧.

وجدوا من قبلُ بضاعتَهُمْ في رحالهم ولم يكونوا سارقين، وفي بعض الروايات أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا إِخْرَاجَ السَّقَايَةِ من رَحْلِهِ خَجَلُوا فَقَالُوا: يَا ابْنَ رَاحِيلَ، كَيْفَ سَرَقْتَ هَذِهِ السَّقَايَةَ؟ فَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ. فَقَالُوا: فَمَنْ وَضَعَهَا فِي رَحْلِكَ؟ قَالَ: الَّذِي وَضَعَ الْبُضَاعَةَ فِي رَحَالِكُمْ. فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُمْ: «إِنْ يَسْرِقُ» إِنْخِ بَعْدَ هَذِهِ الْمَقَاوِلَةِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا هِيَ الَّتِي دَعَتْهُمْ لـ «إِنْ»، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ» فَبِنَاءٌ عَلَى الظَّاهِرِ وَمَدْعَى الْقَوْمِ، وَكَذَا عَلَّمَهُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى ذَلِكَ.

وقيل: إِنَّهُمْ جَزَمُوا بِذَلِكَ، وَ«إِنْ» لِمَجَرَّدِ الشَّرْطِ، وَلَعَلَّهُ الْأَوَّلَى؛ لظَّاهِرِ مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْقِيقُهُ.

و«يسرق» لحكاية الحال الماضية، والمعنى: إِنْ كَانَ سَرَقَ فَلَيْسَ بِبَذِيعٍ لِسَبْقِ مِثْلِهِ مِنْ أَخِيهِ، وَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ دَفْعَ الْمَعْرَةِ عَنْهُمْ وَاخْتِصَاصَهَا بِالشَّقِيقِينَ. وَتَنْكِيرُ «أَخٍ» لِأَنَّ الْحَاضِرِينَ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ.

وقرأ أحمد بن جبير الأنطاكي وابن أبي سريج عن الكسائي، والوليد بن حسان، وغيرهم: «فَقَدْ سُرِّقَ» بالتشديد مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ<sup>(١)</sup>، أَي: نُسِبَ إِلَى السَّرْقَةِ.

﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ﴾ الضمير لِمَا يُفْهَمُ مِنَ الْكَلَامِ وَالْمَقَامِ، أَي: أَضْمَرَ الْحِزَاةَ الَّتِي حَصَلَتْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّا قَالُوا. وَقِيلَ: أَضْمَرَ مَقَالَتَهُمْ، أَوْ نِسْبَةَ السَّرْقَةِ إِلَيْهِ فَلَمْ يَجِبْهُمْ عَنْهَا ﴿فِي نَفْسِهِ﴾ لَا أَنَّهُ أَسْرَهَا لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا﴾ [نوح: ٩] ﴿وَلَمْ يُبْدِهَا﴾ أَي: يَظْهَرُهَا ﴿لَهُمْ﴾ لَا قَوْلًا وَلَا فِعْلًا؛ صَفْحًا لَهُمْ وَحِلْمًا، وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِمَا سَبَقَ.

﴿قَالَ﴾ أَي: فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَبْنِيٌّ عَلَى سُؤَالِ نَشَأٍ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْإِسْرَارِ الْمَذْكُورِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَمَاذَا قَالَ فِي نَفْسِهِ فِي تَضَاعِيفِ ذَلِكَ؟ فَقِيلَ: قَالَ:

(١) البحر ٣٣٣/٥. وأحمد بن جبير هو أبو جعفر الكوفي المقرئ نزيل أنطاكية، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وسمع بعض حروف عاصم من أبي بكر بن عياش، توفي سنة (٢٥٨هـ).

وابن أبي سريج هو أحمد بن أبي سريج الرازي، أبو جعفر المقرئ، واسم أبيه الصَّبَّاحُ، قرأ على الكسائي، وروى عنه البخاري وأبو داود والنسائي في كتبهم، توفي بعد الأربعين ومئتين. طبقات القراء الكبار ٤١٦/١ و٤٣٣.

﴿أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا﴾ أي: منزلة في السَّرق، وحاصله: أنكم أثبت في الاتِّصاف بهذا الوصف وأقوى فيه، حيثُ سرقتم أخاكم من أبيكم، ثم طَفِقْتُمْ تفترون على البريء.

وقال الزَّجَّاج<sup>(١)</sup>: إنَّ الإِضمار هنا على شريطة التفسير<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ «قال أنتم» إلخ بدلٌ من الضمير، والمعنى: فأسرَّ يوسفُ في نفسه قوله: «أنتم شرُّ مكانًا»، والتأنيث باعتبار أنَّه جملةٌ أو كلمة.

وتعقَّب ذلك أبو عليٍّ بأنَّ الإِضمارَ على شريطة التفسير على ضربين: أحدهما: أن يفسَّر بمفرد، نحو: نغمَ رجلاً زيدً، وربَّه رجلاً. ثانيهما: أن يفسَّر بجملةٍ كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وأصل هذا أن يقع في الابتداء ثم يدخل عليه النواسخ، نحو: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبُّهُ مُخِرِمًا﴾ [طه: ٧٤]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦].

وليس منها شفاء النَّفس مبذول<sup>(٣)</sup>.

وغير ذلك، وتفسير المضمَر في كِلَا الموضعين متَّصلٌ بالجملة التي قبلها المتضمنةٌ لذلك المضمَر ومتعلِّقٌ بها، ولا يكون منقطعاً عنها، والذي ذكره الزَّجَّاج منقطعٌ، فلا يكون من الإِضمار على شريطة التفسير.

وفي «أنوار التنزيل» أنَّ المفسَّر بالجملة لا يكون إلا ضمير الشأن<sup>(٤)</sup>. واعتُرض عليه بالمنع.

وفي «الكشف»: إنَّ هذا ليس من التفسير بالجُمْل في شيء حتى يعترض بأنَّه من

(١) في معاني القرآن ١٢٣/٣.

(٢) أي: لم يرجع الضمير في «فأسرها» على ما سبقه، وإنما فسَّره ما بعده.

(٣) وصدَّره: هي الشفاء لدائي لو ظَفِرْتُ بها. والبيت عزاء سبويه في الكتاب ٧١/١ لهشام أخي ذي الرُّثَّة، وقال ابن السَّيد في الحلل ص ٦٧: يروى لكعب بن زهير، ويروى لهشام. وهو في المغني ص ٣٨٩ دون نسبة. والشاهد فيه أنه جعل في «ليس» ضمير الشأن وجعل الجملة التي بعدها تفسيراً للمضمَر في موضع الخبر. وقوله: منها متعلق بمبذول. ينظر تحصيل عين الذهب ص ٩٥، وشرح أبيات مغني اليبب للبغدادي ٢٠٩/٥.

(٤) تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ١٩٨/٥.



خواصّ ضميرِ الشأنِ الواجبِ التصدير، وإنما هو نظيرُ: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يٰبَنِيَّ﴾ إلخ [البقرة: ١٣٢].

وتُعقَّب بأنَّ في تلك الآية تفسيرَ جملةٍ بجملةٍ، وهذا فيها تفسيرُ ضميرٍ بجملةٍ. وفي «الكشاف» جَعَلَ «أنتم شرُّ مكاناً» هو المفسَّر<sup>(١)</sup>، وفيه خفاء؛ لأنَّ ذلك مقولُ القول.

واستدلَّ بعضهم بالآية على إثبات الكلام النفسي بجعل «قال» إلخ بدلاً من «أُسِرَّ»، ولعلَّ الأمر لا يتوقَّف على ذلك؛ لِمَا أشرنا إليه من أنَّ المراد: قال في نفسه. نعم قال أبو حيَّان: إنَّ الظاهرَ أنه عليه السلام خاطبهم وواجههم به بعد أن أُسِرَّ كراهيةً مقاتلتهم في نفسه، وغرضُه توبيخُهم وتكذيبُهم، ويقوِّيه أنَّهم تركوا أن يشفعوا بأنفسهم، وعدلوا إلى الشفاعة له بأبيه<sup>(٢)</sup>. وفيه نظر.

وقرأ عبد الله، وابنُ أبي عتبة: «فأسرَّه» بتذكيرِ الضمير<sup>(٣)</sup>.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ أي: عالمٌ علماً بالغاً إلى أقصى المراتب بأنَّ الأمر ليس كما تصفون من صدور السرقة منّا، فصيغةُ أفعالٍ لمجردِ المبالغة لا لتفضيلِ علمه تعالى على علمهم، كيف لا وليس لهم بذلك من عِلْمٍ؟ قاله غير واحد.

وقال أبو حيَّان: إنَّ المعنى: أعلِّمُ بما تصفون به منكم؛ لأنه سبحانه عالمٌ بحقائق الأمور، وكيف كانت سرقةُ أخيه الذي أحلَّتْ سرقةُ عليه<sup>(٤)</sup>. فأفعل حيثنَّ على ظاهره.

واعترض بأنَّه لم يكن فيهم عِلْمٌ، والتفضيلُ يقتضي الشركة.

وأجيب بأنَّه تكفي الشركة بحسبِ زَعْمِهِمْ؛ فإنَّهم كانوا يدَّعون العِلْمَ لأنفسهم، ألا ترى قولهم: «فقد سرق أخٌ له من قبل» جزماً؟

(١) الكشاف ٢/٣٣٦.

(٢) البحر ٥/٣٣٤.

(٣) الكشاف ٢/٣٣٦، والبحر ٥/٣٣٣.

(٤) البحر ٥/٣٣٤.

﴿قَالُوا﴾ عندما شاهدوا مخايلَ أَخَذَ بنيامين مستعطفين: ﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ طاعناً في السنِّ لا يكاد يستطيع فراقه، وهو عُلالَةٌ به يتعلَّل عن شقيقه الهالك. وقيل: أرادوا مستاً كبيراً في القَدْر. والوصفُ على القولين محطُّ الفائدة، وإلا فالإخبارُ بأنَّ له أباً معلومَ ممَّا سبق.

﴿فَخَذَ أَحَدُنَا مَكَانَهُ﴾ بدله، فلسنا عنده بمنزلته من المحبة والشفقة.

﴿إِنَّا نَرْزُقُكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٧٨) إلينا، فأتيمَّ إحسانك، فما الإنعامُ إلا بالإتمام، أو: من عادتِكَ الإحسان مطلقاً، فاجرِ على عادتك ولا تغيِّرْها معنا فنحن أحقُّ الناس بذلك، فالإحسانُ على الأوَّل خاصٌّ، وعلى الثاني عامٌّ.

والجملة على الوجهين اعتراضٌ تذييليٌّ على ما ذهب إليه بعض المدقِّقين، وذهب بعض آخرُ إلى أنَّه إذا أريد بالإحسان الإحسانُ إليهم تكونُ مستأنفةً لبيان ما قبلُ؛ إذ أخذُ البدل إحسانٌ إليهم، وإذا أريد أنَّ عمومَ ذلك من دأبك وعادتِكَ تكونُ مؤكدةً لِمَا قبلُ، وذكرُ أمرٍ عامٍّ على سبيل التذييل أنسبُ بذلك.

﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ﴾ أي: نعوذُ بالله تعالى معاذاً من ﴿أَنْ نَأْخُذَ﴾ فحذِفَ الفعلُ وأقيم المصدرُ مقامه مضافاً إلى المفعول به، وحُذِفَ حرف الجرِّ كما في أمثاله. ﴿إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَعَنَا عِنْدَهُ﴾ لأنَّ أَخَذْنَا له إِنَّمَا هو بقضيَّةٍ قَتَّواكم، فليس لنا الإخلالُ بموجبها. ﴿إِنَّا إِذَا﴾ أي: إذا أَخَذْنَا غيرَ مَنْ وَجَدْنَا متاعنا عنده ولو برضاه ﴿نَطْلُبُكَ﴾ (٧٩) في مذهبكم وشرِّعكم، وما لنا ذلك.

وإِشارُ صيغة التكلُّم<sup>(١)</sup> مع الغير - مع كون الخطاب من جهة إخوته على التوحيد - من باب السلوك إلى سَنَنِ الملوك، وللإشعار<sup>(٢)</sup> بأنَّ الأخذَ والإعطاء ليس مما يستبدُّ به، بل هو منوطٌ بآراء أهل الحلِّ والعقد.

وإِشارُ «من وجدنا متاعنا عنده» على: مَنْ سَرَقَ متاعنا - الأخصر - لأنَّه أوفقُ بما وقع في الاستفتاء والفتوى، أو لتحقيقِ الحقِّ والاحتراز عن الكذب في الكلام مع تمام المرام، فإنهم لا يحملون وجدانَ الصُّواع عنده على محملٍ غيرِ السرقة.

(١) في (م): المتكلم، والمثبت من الأصل وتفسير أبي السعود ٢٩٩/٤.

(٢) في تفسير أبي السعود: أو للإشعار.

والمَتَاعُ: اسم لما يُنتفع به، وأريد به الصُّوع، وما أُلطف استعماله مع الأخذ المراد به الاسترقاق والاستخدام، وكأنَّه لهذا أثر على الصُّوع. والظاهر أنَّ الأخذ في كلامهم محمولٌ على هذا المعنى أيضاً حقيقةً، وجوَّز ابن عطية<sup>(١)</sup> أن يكون ذلك مجازاً؛ لأنَّهم يعلمون أنَّه لا يجوز استرقاق حرٍّ غير سارق بدل مَنْ قد أحكمت السُّنَّة رَقَّه، فقولهم ذلك كما تقول لمن تكره فعله: اقتلني ولا تفعل كذا. وأنت لا تريد أن يقتلك ولكنك تبالغ في استنزاله. ثم قال: وعلى هذا يتَّجه قولُ يوسف عليه السلام: «معاذ الله»؛ لأنَّه تعوَّذ من غير جائز، ويحتمل أن لا يريدوا هذا المعنى<sup>(٢)</sup>، وبعيدٌ عليهم وهم أنبياء أن يريدوا استرقاق حرٍّ، فلم يَبْقَ إلا أن يريدوا بذلك الحمالَةَ، أي: خُذْ أَحَدَنَا وَأَبْقِهِ عِنْدَكَ حَتَّى يَنْصَرِفَ إِلَيْكَ صَاحِبُكَ، ومَقْصَدُهُمْ بِذَلِكَ أَنْ يَصِلَ بَنِيَامِينَ إِلَى أَبِيهِ فَيَعْرِفَهُ جَلِيَّةَ الْحَالِ. اهـ، وهو كلامٌ لا يُعوَّل عليه أصلاً كما لا يخفى.

ولجواب يوسف عليه السلام معنى باطنٌ هو: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا أَمَرَنِي بِالْوَحْيِ أَنْ أَخَذَ بَنِيَامِينَ لِمَصَالِحَ عِلْمِهَا سَبْحَانَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَوْ أَخَذْتُ غَيْرَهُ كُنْتُ ظَالِمًا لِنَفْسِي وَعَامِلًا بِخِلَافِ الْوَحْيِ.

﴿قَلَمًا أَسْتَشْفُوا مِنْهُ﴾ أي: يَشْفُوا مِنْ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِجَابَتُهُ لَهُمْ إِلَى مُرَادِهِمْ، فَاسْتَفْعَلَ بِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْو: سَخِرَ وَاسْتَسَخَرَ، وَعَجِبَ وَاسْتَعْجَبَ، عَلَى مَا فِي «الْبَحْرِ»<sup>(٣)</sup>.

وقال غير واحدٍ: إِنَّ السَّيْنَ وَالتَّاءَ زَائِدَتَانِ لِلْمَبَالِغَةِ، أَي: يَشْفُوا يَأْسًا كَامِلًا؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ الْمَرْغُوبَ مَبَالِغٌ فِي تَحْصِيلِهِ، وَلَعَلَّ حَصُولَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ مِنَ الْيَأْسِ لَهُمْ لِمَا شَاهَدُوهُ مِنْ عَوْذِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى مِمَّا طَلِبُوهُ، الدَّالُّ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ عِنْدَهُ فِي أَقْصَى مَرَاتِبِ الْكَرَاهَةِ، وَأَنَّهُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُحْتَرَزَ عَنْهُ وَيُعَادَ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ، وَمِنْ تَسْمِيَةِ ذَلِكَ ظُلْمًا بِقَوْلِهِ: «إِنَّا إِذَا لَظَالِمُونَ».

(١) في المحرر الوجيز ٢٦٨/٣.

(٢) أي: أن يكون قولهم: «فخذ أحداً مكانه» حقيقةً، كما في المحرر الوجيز.

(٣) ٣٣٥/٥.

وفي بعض الآثار أنهم لمَّا رأوا خروج الصُّوع من رحله وكانوا قد أفتوا بما أفتوا، تذكروا عهدهم مع أبيهم، استشاط من بينهم روبيل<sup>(١)</sup> غضباً، وكان لا يقوم لغضبه شيء، ووقف شعره حتى خرج من ثيابه، فقال: أيُّها الملك لتتركنَّ أخانا أو لأصيحنَّ صيحةً لا يبقينَّ بها في مصر حاملٌ إلا وضعت. فقال يوسف عليه السلام لولده صغير: قم إلى هذا فمسه أو خذ بيده. وكان إذا مسه أحد من ولد يعقوب عليه السلام يسكن غضبه، فلما فعل الولد سكن غضبه، فقال لإخوته: مَنْ مَسَّنِي منكم؟ فقالوا: ما مسك أحد منا. فقال: لقد مَسَّنِي ولدٌ من آل يعقوب. ثم قال لإخوته: كم عددُ الأسواق بمصر؟ قالوا: عشرة. قال: اكفوني أنتم الأسواق وأنا أكفيكم الملك. أو: اكفوني أنتم الملك وأنا أكفيكم الأسواق. فلما أحسَّ يوسف عليه السلام بذلك قام إليه وأخذ بتلابيه وصرعه، وقال: أنتم يا معشر العبرانيين تزعمون أن لا أحد أشدَّ منكم قوَّةً. فعند ذلك خضعوا وقالوا: «يا أيُّها العزيز» إلخ. ويمكن على هذا أن يكون حصولُ اليأس الكامل لهم من مجموع الأمرين.

وجوَّز بعضهم كونَ ضمير «منه» لبنيامين، وتعقَّب بأنهم لم يياسوا منه، بدليل تخلُّف كبيرهم لأجله.

وروى أبو ربيعة عن البرِّي عن ابن كثير أنه قرأ: «استأيسُوا»<sup>(٢)</sup> من «أيس» مقلوب ينس<sup>(٣)</sup>، ودليلُ القلب على ما في «البحر» عدمُ انقلاب ياء «أيس» ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(٤)</sup>.

وحاصلُ المعنى<sup>(٥)</sup>: لَمَّا انقطع طمعهم بالكَلِّية ﴿خَلَصُوا﴾ أي: انفردوا عن غيرهم واعتزلوا الناس. وقول الزَّجَّاج<sup>(٦)</sup>: انفرد بعضهم عن بعض. فيه نظر.

(١) في هامش الأصل و(م): وقيل: شمعون، وروي عن وهب. اه منه.

(٢) بالالف وفتح الباء من غير همز، وهي في رواية البري بخلف عنه، والوجه الثاني للبري كقراءة الجماعة. التيسير ص ١٢٩، والنشر ٤٠٥/١-٤٠٦.

(٣) في حاشية (م): في مجمع البيان أن أيس ويش كلُّ منهما لغة. اه منه.

(٤) البحر ٣٣٥/٥.

(٥) في هامش الأصل و(م): على تقدير كون الزيادة لنمبالغة. اه منه.

(٦) في معاني القرآن ١٢٤/٣.

﴿حَيَّيًا﴾ أي: متناجين متشاورين فيما يقولون لأبيهم عليه السلام، وإنما وحده - وكان الظاهر جمعه؛ لأنه حالٌ من ضمير الجمع - لأنه مصدرٌ بحسب الأصل - كالتناجي - أطلق على المتناجين مبالغةً أو لتأويله بالمشتق، والمصدر ولو بحسب الأصل يشمل القليل والكثير. أو لكونه على زنة المصدر؛ لأن فعلاً من أبنية المصادر، وهو <sup>(١)</sup> فعيل بمعنى مفاعل، كجلس بمعنى مجالس، وكعشير بمعنى معاشر <sup>(٢)</sup>، أي: مناج بعضهم بعضاً فيكونون متناجين، وجمعه أنجية؛ قال لبيد: وشهدت أنجية الخلافة عالياً كغبي وأرداف الملوك شهود <sup>(٣)</sup> وأنشد الجوهري:

إني إذا ما القوم كانوا أنجية  
واضطربوا مثل اضطراب الأرشية  
هناك أوصيني ولا تُوصي بي <sup>(٤)</sup>

وهو على خلاف القياس؛ إذ قياسه في الوصف أفعلاء، كمغني وأغنياء.

﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾ أي: رئيسهم وهو شمعون؛ قاله مجاهد. أو كبيرهم في السن وهو روبيل؛ قاله قتادة. أو كبيرهم في العقل وهو يهوذا؛ قاله وهب والكلبي. وعن محمد بن إسحاق أنه لاوى.

(١) في الأصل و(م): هو، والمثبت من حاشية الشهاب ١٩٩/٥، والكلام منه.

(٢) في هامش الأصل و(م): وخليط بمعنى مخالط، وسير بمعنى مسامر، وغير ذلك. اهـ منه.

(٣) ديوان لبيد ص ٣٥، والمحور الوجيز ٢٦٩/٣، والبحر ٣٣٥/٥، والدر المصون ٥٣٩/٦.

وجاء في هذه المصادر بدل الخلافة: الأفاقة، وهي موضع بعينه. وردف الملك: الذي معه

لا يفارقه. وجاء في هامش الأصل و(م): وهو يقوي كونه جامداً كرغيف وأرغفة. اهـ منه.

يعني أن جمعه كذلك يقوي كونه جامداً. الدر المصون ٥٣٩/٦.

(٤) الصحاح (نجا)، وهذا الرجز نسبة في اللسان (نجا) إلى سحيم بن وثيل اليربوعي، وهو في

معاني القرآن للزجاج ١٢٤/٣ دون نسبة. والبيت الثاني في الصحاح واللسان برواية:

واضطرب القوم اضطراب... وعند الزجاج: واختلف القول اختلاف...، وذكر صاحب

اللسان أن «هناك» بكسر الكاف بخط علي بن حمزة، وبخطه أيضاً: أوصيني ولا توصي،

بإثبات الياء لأنه يخاطب مؤثلاً. والأرشية جمع رشاء: وهو الحبل. وقيل في معنى الرجز:

إنه ضربه مثلاً لتزول الأمر المهم. وقيل غير ذلك.

﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا﴾ كأنهم أجمعوا عند التناجي على الانقلاب جملة ولم يرض به، فقال مُنْكَرًا عليهم: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوثِقًا مِنَ اللَّهِ﴾ عهداً يوثق به، وهو خَلْفُهُم بالله تعالى، وكونه منه تعالى لأنه بإذنه، فكأنه صَدَرَ منه تعالى. أو هو من جهته سبحانه، فـ «من» ابتدائية.

﴿وَمِنْ قَبْلُ﴾ أي: من قبل هذا، والجائر والمجرور متعلق بقوله تعالى: ﴿مَا قَرَّرْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ أي: قَصَرْتُمْ في شأنه ولم تحفظوا عهد أبيكم فيه وقد قلتم ما قلتم. و«ما» مزيدة، والجملة حالية، وهذا - على ما قيل - أحسن الوجوه في الآية وأسلمها.

وجوز أن تكون «ما» مصدرية، ومحل المصدر نصب عطفاً على مفعول «تعلموا»، أي: ألم تعلموا أخذ أبيكم موثقاً عليكم وتفريطكم السابق في شأن يوسف عليه السلام.

وأورد عليه امران: الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف، وتقديم معمول صلة الموصول الحرفي عليه، وفي جوازهما خلافاً للنُّحاة، والصحيح الجوازُ خصوصاً بالظرف المتوسِّع فيه.

وقيل بجواز العطف على اسم «أن» ويحتاج حينئذٍ إلى خبر؛ لأنَّ الخبر الأول لا يصحُّ أن يكون خبراً له، فهو «في يوسف»، أو «من قبل»، على معنى: ألم تعلموا أنَّ تفريطكم السابق وقع في شأن يوسف عليه السلام، أو: أنَّ تفريطكم الكائن أو كائناً في شأن يوسف عليه السلام وقع من قبل.

واعترض بأنَّ مقتضى المقام إنَّما هو الإخبارُ بوقوع ذلك التفريط، لا بكون تفريطهم السابق واقعاً في شأن يوسف عليه السلام كما هو مفاد الأول، ولا بكون تفريطهم الكائن في شأنه واقعاً من قبل كما هو مفاد الثاني.

وفيه أيضاً ما ذكره أبو البقاء وتبعه أبو حيَّان من أنَّ الغايات لا تقع<sup>(١)</sup> خبراً ولا صلة ولا صفة ولا حالاً، وقد صرَّح بذلك سيبويه سواء جرَّت أم لم تُجرَّ،

(١) أي: الظروف التي هي غايات، إذا بنيت - أي: إذا كانت مقطوعة - لا تقع... ينظر الدر المصون ٥٤٠/٦.

فتقول: يوم السبت يومٌ مبارك والسفرُ بعده، ولا تقول: والسفرُ بعد<sup>(١)</sup>.

وأجاب عنه في «الدرِّ المصون» بأنه إنَّما امتنع ذلك لعدم الفائدة، [وعدم الفائدة] لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف، فينبغي الجواز إذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه كما في الآية الكريمة<sup>(٢)</sup>.

ورُدَّ بأنَّ جوازَ حذف المضاف إليه في الغايات مشروطٌ بقيام القرينة على تعيين ذلك المحذوف على ما صرَّح به الرضي، فدلَّ على أن الامتناع ليس معللاً بما ذكر.

وقال الشهاب<sup>(٣)</sup>: إنَّ ما ذكره ليس متفقاً عليه؛ فقد قال الإمام المرزوقي في «شرح الحماسة»: إنها تقع صفاتٍ وأخباراً وصلاتٍ وأحوالاً، ونقل هذا الإعراب المذكور هنا عن الرماني وغيره، واستشهد له بما يثبتُه من كلام العرب. ثم إنَّ في تعرفها بالإضافة باعتبار تقدير المضاف إليه معرفةً يعيَّنه الكلام السابق عليها اختلافاً، والمشهور أنَّها معارف<sup>(٤)</sup>، وقال بعضهم: نكرات، وإنَّ التقدير: من قبل شيء، كما في «شرح التسهيل». والفاضلُ صاحب «الدر» سلك مسلكاً حسناً، وهو أنَّ المضاف إليه إذا كان معلوماً مدلولاً عليه بأن يكون مخصوصاً معيناً، صحَّ الإخبار لحصول الفائدة، فإنَّ لم يتعيَّن بأن قامت قرينةُ العموم دونَ الخصوص وقدَّر: من قبل شيء، لم يصحَّ الإخبار ونحوه؛ إذ ما [من] شيءٍ إلا وهو قبلَ شيءٍ ما، فلا فائدة في الإخبار، فحيثُ لا يكون معرفةً ونكرة، ولا مخالفةً بين كلامه وكلام

(١) الإملاء ٣/٣٥٥، والبحر ٥/٣٣٦، ونقله المصنف عنهما بواسطة الشهاب في الحاشية ١٩٩/٥. وجاء في هامش الأصل و(م) عند قوله: ولا صلة: أورد على أنها لا تكون صلة قوله تعالى: ﴿كَيْفَ كَانَتْ عَقِيبَةُ الَّذِينَ يَنْ قِيلُهُمْ﴾ ودفع بأن الصلة قوله سبحانه: ﴿كَانَ أَكْثَرُهمُ مُشْرِكِينَ﴾ و«من قبل» ظرفٌ لغو متعلِّقٌ بخبر «كان»، لا مستقرٌّ صلة. اهـ منه.

(٢) الدر المصون ٦/٥٤٠، ونقله المصنف عنه بواسطة الشهاب في الحاشية ١٩٩/٥، وما بين حاصرتين منهما.

(٣) في الحاشية ١٩٩/٥-٢٠٠، وما سيأتي بين حاصرتين منه. وجاء في هامش الأصل و(م): وذكر بأنه تحقيقٌ حقيقٌ بأن يرسم في دفاتر الأذهان، ويعلِّق في حقائق الحفظ والجنان. اهـ منه. وهو في الحاشية ٥/٢٠٠.

(٤) في هامش الأصل و(م): وذكر السيرافي في شرح الكتاب ما يقتضي أن الغايات معارف لا يقدر ما حذف بعدها إلا معرفة، فتأمل. اهـ منه.

الرضي، مع أنَّ كلام الرضي غيرُ متفق عليه. انتهى، وهو كما قال: تحقيقُ نفيس.  
وقيل: محلُّ المصدرِ الرُّفْعُ على الابتداء، والخبرُ «من قبل». وفيه البحثُ السابق.  
وقيل: «ما» موصولة، ومحلُّها من الإعراب ما تقدَّم من الرُّفْع أو النصب،  
وجملةُ «فرطتم» صلُّتها، والعائدُ محذوفٌ، والتفريطُ بمعنى التقديم من الفرط  
لا بمعنى التقصير، أي: ما قدَّمتموه من الجناية.

وأورد عليه أنه يكون قوله تعالى: «من قبل» تكراراً؛ فإنَّ جعل خبراً يكون  
الكلام غيرَ مفيد، وإنَّ جعل متعلِّقاً بالصِّلة يلزم مع التكرار تقديمُ متعلِّق الصِّلة على  
الموصول، وهو غيرُ جائز.

وقيل: «ما» نكرةٌ موصوفةٌ ومحلُّها ما تقدَّم. وفيه ما فيه.

﴿فَلَنَ أَتِيَنَّكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ مفرَّغٌ على ما ذكره وذكَر به، و«بَرِحَ» تامَّةٌ، وتستعمل إذا  
كانت كذلك بمعنى ذهب، وبمعنى ظهر كما في قولهم: بَرِحَ الخفاءُ<sup>(١)</sup>، وقد  
ضمَّنت هنا معنى فارَقَ فنصبت «الأرض» على المفعولية. ولا يجوز أن تكون  
ناقصةً؛ لأنَّ الأرض لا يصحُّ أن تكون خبراً عن المتكلِّم هنا، وليست منصوبةً على  
الظرفية ولا بنزع الخافض، وعنى بها أرض مصر، أي: فلن أفرقَ أرض مصر  
جرباً على قضية الميثاق.

﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَيْ﴾ في البراح بالانصراف إليه ﴿أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِيَ﴾ بالخروج منها  
على وجه لا يؤدِّي إلى نقض الميثاق، أو بخلاص أخيه بسبب من الأسباب.

قال في «البحر»: إنَّه غيًّا ذلك بغايتين: خاصَّةٌ وهي إذنُ أبيه، وعامَّةٌ وهي  
حكمُ الله تعالى له، وكأنَّه بعد أن غيًّا بالأولى رجع وفوض الأمر إلى مَنْ له الحكمُ  
حقيقةً جلَّ شأنه، وأراد حكمه سبحانه بما يكون عذراً له ولو الموت<sup>(٢)</sup>.

والظاهر أن أحبَّ الغايتين إليه الأولى، فلذا قدَّم «لي» وأخَّره في الثانية،  
فليفهم.

(١) أي: وَضَحَ الأمر. القاموس (برح).

(٢) البحر ٣٣٦/٥.



﴿وَهُوَ خَيْرُ الْمُتَكِبِينَ﴾ (٨١) ﴿إِذْ لَا يَحْكُمُ سُبْحَانَهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَالْعَدْلِ.

﴿أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا﴾ له: ﴿يَتَابَانَا إِنَّا ابْنُكَ سَرَقَ﴾ الظاهر أنَّ هذا القول من تنمّة كلام كبيرهم. وقيل: هو من كلام يوسف عليه السلام، وفيه بعد. كما أنَّ الظاهر أنَّهم أرادوا أنه سرق في نفس الأمر.

﴿وَمَا شَهِدْنَا﴾ عليه ﴿إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ من سرقة وتيقّناته، حيث استخرج صواع الملك من رَحْلِهِ ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ (٨٢) ﴿وَمَا عَلَّمْنَا أَنَّهُ سَيَسْرِقُ حِينَ أَعْطَيْنَاكَ الْمِيثَاقَ، أَوْ: مَا عَلَّمْنَا أَنَّكَ سَتَصَابُ بِهِ كَمَا أُصِيبَ يُوسُفُ. وقرأ الضحاك: «سارق» باسم الفاعل<sup>(١)</sup>.

وقرأ ابنُ عباس وأبو رزين والكسائي في رواية: «سُرِقَ» بتشديد الراء مبنياً للمفعول<sup>(٢)</sup>، أي: نُسِبَ إلى السرقة، فمعنى «وما شهدنا» إلخ: وما شهدنا إلا بقدر ما عَلَّمْنَا من التسريق، وما كُنَّا لِلأمر الخفيِّ بحافظين: أَسْرَقَ بالصحة، أم دُسَّ الصُّوَاعُ في رحله ولم يشعر؟ واستحسن هذه القراءة؛ لِمَا فِيهَا من التنزيه، كذا قالوا.

والظاهر أنَّ القول باستفادة اليقين من استخراج الصُّوَاعِ من رَحْلِهِ مما لا يصحُّ، فكيف يوجبُ اليقين؟ واحتمالُ أنه دُسَّ فيه من غير شعور قائم، جُعِلَ مجرد وجود الشيء في يد المدّعى عليه بعد إنكاره مُوجِباً لِلسَّرْقِ في شرعهم أو لا. قيل: فالوجهُ أن الظنَّ البينَّ قائم مقام العلم، ألا ترى أنَّ الشهادة تجوز بناءً على الاستصحاب<sup>(٣)</sup> ويسمى علماً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَلَّمْنَاهُ فُتُورَهُ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وإنما جزموا بذلك لُبْدِ الاحتمالات المعارِضة عندهم، وإذا جُعِلَ الحكم بالسرقة وكذا علمهم أيضاً مبنياً على ما شاهدوا من ظاهر الأمر اتَّحدت القراءتان، ويُفسَّر «وما كنا» إلخ بما فسَّر به على القراءة الأخيرة.

(١) المحرر الوجيز ٢٧٠/٣، والبحر ٣٣٧/٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣٤١/٢، والمحرر الوجيز ٢٧٠/٣، وتفسير البغوي ٤٤٣/٢، والبحر ٣٣٧/٥.

(٣) هو الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل، حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال. أو هو جُعِلَ الحكم الذي كان ثابتاً في الماضي باقياً في الحال حتى يقوم دليل على تغييره. علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٩١.

وقيل : معنى «وما شهدنا» إلخ : ما كانت شهادتنا في عمرنا على شيء إلا بما عَلِمْنَا، وليست هذه شهادةً مِنَّا إِنَّمَا هي خبرٌ عن صنيع ابنك بزعمهم، «وما كنا» إلخ كما هو . وهو ذهابٌ أيضاً إلى أَنَّهُم غيرُ جازمين .

وفي «الكشف» : الذي يشهد له الذوق أَنَّهُم كانوا جازمين، وقولهم : «إن يسرق فقد سرق» تمهيدٌ بيِّنٌ، وأدعاء العلم لا يُلْزِمُ العلم، فإن كان لبُعْدِ الاحتمالات المعارضة فلا يكون كذباً محرماً، وإلا فغايتُه الكذبُ في دعوى العلم، وليس بأوّل كذباتهم، وكان قبل أن تنبؤوا ولهذا خوّنهم الأب في هذه أيضاً، على أن قولهم : «جزاؤه مَنْ وُجد في رحله» مؤكّداً ذلك التأكيد يدلُّ على أَنَّهُم جعلوا الوجدان في الرحل قاطعاً، وإلا كان عليهم أن يقولوا : جزاؤه مَنْ وُجد في رحله متعلّياً، أو سارقاً، ونحوه . فإن يُحتمَلُ عنهم الجزمُ هنالك فلم لا يُحتمَلُ ها هنا؟ اهـ، وفيه مخالفةٌ لبعض ما نحن عليه، وكذا لِمَا ذكرناه في تفسير «جزاؤه» إلخ، ولعلّ الأمر في هذا هيّن .

ومن غريب التفسير أن معنى قولهم : «للغيب» : للّيل، وهو بهذا المعنى في لغة حمير، وكأنَّهُم قالوا : وما شهدنا إلا بما علمنا من ظاهر حاله، وما كنّا للّيل حافظين، أي : لا ندري ما يقع فيه، فلعلّه سرق فيه أو دُلّس عليه . وأنا لا أدري ما الداعي إلى هذا التفسير المظلم مع تبلُّج صبح المعنى المشهور . وأيّاً ما كان فلا م «للغيب» للتقوية، والمراد : حافظين الغيب .

﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ يعنون كما روي عن ابن عباس وقتادة والحسن مصرَ . وقيل : قريةٌ بقربها لحقهم المنادي بها<sup>(١)</sup> . والأوّل ظاهرٌ على القول بأنّ المفتش لهم يوسفٌ عليه السلام، والثاني ظاهرٌ<sup>(٢)</sup> على القول بأنّه المؤدّن .

وسؤال القرية عبارة عن سؤال أهلها : إمّا مجازاً في «القرية» لإطلاقها عليها<sup>(٣)</sup> بعلاقة الحالّية والمحليّة أو في النسبة، أو يقدر فيه مضافٌ، وهو مجازٌ أيضاً عند

(١) في الأصل : لها، وفي تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ٢٠٠/٥ : فيها، وفي تفسير أبي السعود ٣٠١/٤ : عندها .

(٢) في (م) : الظاهر .

(٣) أي : على أهلها . حاشية الشهاب ٢٠٠/٥ .

سيبويه<sup>(١)</sup> وجماعة. وفي «المحصول» وغيره: أنَّ الإضمار والمجاز متباينان ليس أحدهما قسماً من الآخر<sup>(٢)</sup>. والأكثر على المقابلة بينهما.

وأيّاً ما كان فالمسؤول عنه محذوفٌ للعلم به، وحاصل المعنى: أرسل مَنْ تثقُ به إلى أهل القرية واسألهم عن القصة.

﴿وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ أي: أصحابها الذين توجّهنا فيهم وكُنّا معهم، فإن القصة معروفةٌ فيما بينهم. وكانوا قوماً من كنعان من جيران يعقوب عليه السلام. وقيل: من أهل صنعاء، والكلام هنا في التجوُّز والإضمار كالكلام سابقاً.

وقيل: لا تجوُّز ولا إضمار في الموضعين، والمقصود إحالة تحقيق الحال والاطّلاع على كُنه القصة على السؤال من الجمادات والبهائم أنفسها، بناءً على أنه عليه السلام نبيٌّ فلا يبعدُ أن تنطق و تخبره بذلك على خرقِ العادة.

وتُعقَّب بأنّه مما لا ينبغي أن يكون مراداً ولا يقتضيه المقام؛ لأنّه ليس بصدد إظهار المعجزة.

وقال بعض الأجلة: الأولى إبقاء «القرية» و«العير» على ظاهرهما وعدم إضمار مضافٍ إليهما، ويكونُ الكلام مبنياً على دعوى ظهور الأمر بحيث إن الجمادات والبهائم قد علمت به. وقد شاع مثلُ ذلك في الكلام قديماً وحديثاً، ومنه قول ابن الدُمَيْتَةِ:

سَلِ الْقَاعَةَ الْوَعْسَاءَ مِنَ الْأَجْرِعِ الَّذِي      بِهِ الْبَانُ هَلْ حَيَّيْتُ أَطْلَالَ دَارِكٍ<sup>(٣)</sup>  
وقوله:

(١) في الكتاب ٢٤٧/٣.

(٢) نقله المصنف عن البحر ٣٣٧/٥، وفيه: وفي المحصول لأبي عبد الله محمد الرازي وفي مختصراته أن الإضمار...، وينظر المحصول ٣٥٩/١.

(٣) ديوان ابن الدمينه ص ١٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٠٧/٣، والحماسة البصرية ١٠٧/٢، واختلفت الرواية في صدر البيت في المصادر. وقوله: الأجرع، قال المرزوقي: الأجرع من الأماكن: السهل المختلط بالرمل. اهـ. والوعساء: رابية من رمل لينّة. والوعساء موضع معروف بين الثعلبية والخزيمية على جادة الحاجّ، وهي شقائق رمل متصلة. التاج (وعس).

سلوا مضجعي عني وعنهما فلئننا رضيانا بما يُخْبِرُنَا عَنَّا الْمَضَاجِعُ<sup>(١)</sup>  
وقوله :

واسأل نجومَ الليل هلْ زارَ الكَرَى جَفَنِي وكيف يزورُ مَنْ لم يَعْرِفِ<sup>(٢)</sup>  
ولا يخفى أنَّ مثلَ هذا لا يخلو عن ارتكاب مجازٍ. نعم هو معنى لطيفٌ بيد أن  
الجمهورَ على خلافه، وأكثرهم على اعتبار مجازِ الحذف.

﴿وَإِنَّا لَصَدِّقُونَ﴾ (٨٣) فيما أخبرناك به، وليس المراد إثبات صدقهم بما ذكر  
حتى يكون مصادرة<sup>(٣)</sup>، بل تأكيد صدقهم بما يفيد ذلك من الاسمِية و«إنَّ» واللام،  
وهو مرادٌ مَنْ قال: إنه تأكيدٌ في محلِّ القسم. ويحتمل - على ما قيل - أن يريد أنَّ  
هنا قَسَمًا مقدَّرًا.

وقيل: المرادُ الإثباتُ ولا مصادرة، على معنى: إِنَّا قومٌ عادُّنا الصِّدْق،  
فلا يكون ما أخبرناك به كذباً، ولا نَظَنُّكَ في مَرِيَّةٍ من عدم قبوله.

﴿قَالَ﴾ أي: أبوهم عليه السلام، وهو استئنافٌ مبنيٌّ على سؤالٍ نشأ ممَّا سبق،  
فكانه قيل: فماذا كان عند قولِ ذلك القائل للإخوة ما قال؟ فقيل: قال أبوهم  
عندما رجعوا إليه فقالوا له ما قالوا: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ وإنما حذف  
للإيذان بأنَّ مسارعتهم إلى قبول كلام ذلك القائل ورجوعهم به إلى أبيهم أمرٌ مسلمٌ  
غنيٌّ عن البيان، وإنما المحتاج إليه جوابه.

يروى أنهم لما عزموا على الرجوع إلى أبيهم، قال لهم يوسف عليه السلام:  
إذا أتيتم أباكم فاقروا عليه السلام، وقولوا له: إن ملك مصر يدعو لك أن لا تموت  
حتى ترى ولدك يوسف؛ ليعلم أنَّ في أرض مصرَ صديقين مثله. فساروا حتى  
وصلوا إليه فأخبروه بجميع ما كان، فبكى وقال ما قال.

و«بل» للإضراب، وهو - على ما قيل - إضرابٌ لا عن صريح كلامهم فلأنهم  
صادقون فيه، بل عمَّا يتضمَّنُه من ادِّعاء البراءة عن التَّسَبُّب فيما نزل به، وأنه لم

(١) البيت للشريف الرضي، وهو في ديوانه ٦٥٨/١.

(٢) البيت لابن الفارض، وهو في ديوانه ص ١٥١.

(٣) في حاشية الشهاب ٢٠١/٥ (والكلام منه): حتى يكون مصادرة لإثبات الشيء بنفسه.

يصدر عنهم ما أَدَّى إلى ذلك من قولٍ أو فعلٍ، ك : إِنَّهُ لم يكن الأمرُ كذلك، بل زَيَّنْتَ وسَهَّلْتَ لكم أنفسكم أمراً من الأمور فأتيتموه، يريد بذلك فُتْيَاهُمْ بأخذ السَّارِق بسرقة، وليس ذلك من دين الملك.

وقال أبو حَيَّان : إِنَّ هُنَا كلاماً محذوفاً وقع الإضراب عنه، والتقدير : ليس [الأمر] حقيقةً كما أخبرتم، بل سَوَّلْتُ إلخ<sup>(١)</sup>. وهو عند ابن عطية - وادَّعى أَنَّهُ الظاهر، على حَدِّ ما قال في قصة يوسف عليه السلام - ظَنُّ سوءِ بهم، خلا أَنَّهُ عليه السلام صدَّقَ ظَنَّهُ هناك ولم يتحقَّق هنا<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن المنير<sup>(٣)</sup> في توجيه هذا القول ها هنا مع أَنَّهُمْ لم يتعمَّدوا في حقِّ بنيامين سوءاً، ولا أخبروا آباهم إلا بالواقع على جليته، وما تركوه بمصر إلا مغلوبين عن استصحابه : إِنَّهُمْ كانوا عند أبيهم عليه السلام حينئذٍ متَّهَمِينَ، وهم قُتِّمٌ بآثامهم لِمَا أسلفوه في حقِّ يوسف عليه السلام، وقامت عنده قرينةٌ تؤكِّد التهمة وتقوِّها، وهي أخذُ الملك له في السرقة، ولم يكن ذلك إلَّا من دينه، لا من دينه ولا من دين غيره من الناس<sup>(٤)</sup>، فظَنَّ أَنَّهُم الذين أفتوه بذلك بعد ظهور السرقة التي ذكروها تعمُّداً ليتخلَّف دونهم، واتهامٌ مَنْ هو بحيث يتطرَّق إليه التهمة لا جرح فيه، لاسيما فيما يرجع إلى الوالد مع الولد.

ثم قال : ويحتمل أن يكون الوجه الذي سوَّغ له هذا القول في حقِّهم أَنَّهُمْ جعلوا مجرد وجود الصُّواع في رحل مَنْ يوجد في رحله سرقةً، من غير أن يحيلوا الحكم على ثبوت كونه سارقاً بوجوه معلوم، وهذا في شرعنا لا يُثَبِّتُ السرقة على مَنْ ادَّعيت عليه، فإن كان في شرعهم أيضاً كذلك ففي عدم تحرير الفتوى إشعارٌ بأنَّهُمْ كانوا جِراساً على أخذه، وهو من التسويل وإن اقتضى ذلك في شرعهم، فالعمدة على الجواب الأول.

(١) البحر ٣٣٧/٥، وما بين حاصرتين منه.

(٢) المحرر الوجيز ٢٧١/٣.

(٣) في الانتصاف ٣٣٨/٢.

(٤) العبارة في الانتصاف : ولم يكن ذلك إلا من دين يعقوب لا من دين غيره من الناس ولا من عاداتهم...

هذا والتنوين في «أمرأ» للتعظيم، أي: امرأ عظيمًا. ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ أي: فأمري ذلك، أو: فصبرٌ جميلٌ أجملٌ، وقد تقدّم تمام الكلام فيه فتذكّر.

﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ بيوسف وأخيه بنيامين والمتوقّف بمصر ﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ﴾ بحالي وحالهم ﴿الْحَكِيمُ﴾ الذي يتنلي ويرفع البلاء حسب الحكمة البالغة.

قيل: إنما ترجى عليه السلام للرؤيا التي رآها يوسف عليه السلام، فكان ينتظرها ويحسن ظنه بالله تعالى، لاسيما بعد أن بلغ الشّطاظ الوركين، وجاوز الحزام الطّيبين<sup>(١)</sup>، فإنه قد جرت سنّته تعالى أنّ الشّدة إذا تناهت يجعل وراءها فرجاً عظيماً، وانضمّ إلى ذلك ما أخبر به عن ملك مصر أنّه يدعو له أن لا يموت حتّى يرى ولده.

﴿رَتَوْنِ﴾ أي: أعرض عنهم كراهةً لما جاؤوا به ﴿وَقَالَ يَتَأَسَّفُ عَلَى يُوسُفَ﴾ الأسف: أشدّ الحزن على ما فات، والظاهر أنه عليه السلام أضافه إلى نفسه، والألف بدلٌ من ياء المتكلّم للتخفيف، والمعنى: يا أسفي تعال فهذا أوانك.

وقيل: الألف ألف التّوبة والهاء محذوفة. والمعول عليه الأوّل.

وإنما تأسّف على يوسف مع أنّ الحادث مصيبةٌ أخويه؛ لأنّ رزاه كان قاعدة الأرزاء عنده وإن تقدّم عهده أخذاً بمجامع قلبه لا ينسأه ولا يزول عن فكره أبداً: وَلَمْ تُنْسِنِي أَوْفَى المصيباتُ بَعْدَهُ وَلَكِنْ نَكَءُ الْقَرْحِ بِالْقَرْحِ أَوْجَعُ<sup>(٢)</sup>

(١) هذان مثان يضربان فيما جاوز الحد، وهما كقولهم: بلغ السيل الزبي، ينظر مجمع الأمثال ١٦٦/١ و١٢٤/٢. والشطاظ: عُود محدّد الطّرف، يُدخّل في عروة الجوّالقين فيجمع بينهما عند حملهما على البعير. والجوّالق معرب جوال: وعاء من أوعية الطعام. والطّيب: حلّيات الضرع التي فيها اللبن من ذي خفّ أو ظلف أو حافر أو سبع، جمعها أطباء، وقولهم عند اشتداد الأمر: بلغ الحزام الطّيبين؛ لأنّ الحزام إذا انتهى إلى الطّيبين فقد انتهى إلى أبعد غاية، فكيف إذا جاوز؟ معجم متن اللغة (شظظ) و(جولق) و(طبا).

(٢) البيت ينسب لهشام أخي ذي الرّمة كما في الكامل للمبرد ٣٤٠/١، وعيون الأخبار ٦٧/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩٣/٢، وللتبريزي ١٤٧/٢. ونسب لأخيه مسعود في الأغاني ٣/١٨، وطبقات الفحول ٥٦٦/٢، والشعر والشعراء ٥٢٨/١. وأوفى: هو اسم أخيه.

ولا يَرِدُ أَنَّ هذا منافٍ لمنصب النبوة؛ إذ يقتضي ذلك معرفة الله تعالى، ومَن عرفه سبحانه أحبه، ومَن أحبه لم يفرغ قلبه لحبِّ ما سواه = لما قيل: إِنَّ هذه محبةٌ طيبةٌ، ولا تأبى الاجتماع مع حبه تعالى.

وقال الإمام: إِنَّ مثل هذه المحبة الشديدة تزيلُ عن القلب الخواطرَ، ويكون صاحبها كثيرَ الرجوع إليه تعالى، كثيرَ الدعاء والتضرُّع، فيصير ذلك سبباً لكمال الاستغراق<sup>(١)</sup>. وسيأتي إن شاء الله تعالى ما للصوفية قدس الله أسرارهم في هذا المقام في باب الإشارة.

وقيل: لأنَّه عليه السلام كان واثقاً بحياتهما، عالماً بمكانهما، طامعاً بإيابهما، وأمّا يوسف فلم يكن في شأنه ما يحرك سلسلة رجائه سوى رحمة الله تعالى وفضله. وفيه بحث.

وأخرج الطبراني وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان» عن سعيد بن جبير: لم تُعْطِ أُمَّةٌ من الأمم: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] إلا أُمَّةٌ محمد ﷺ<sup>(٢)</sup>. أي: لم يَعْلَمُوهُ ولم يوفِّقوا له عند نزول المصيبة بهم، ألا يُرى إلى يعقوب عليه السلام حين أصابه ما أصابه لم يسترجع وقال ما قال؟

وفي «أسفا» و«يوسف» تجنيسٌ نفيسٌ من غير تكلفٍ، وهو مما يزيد الكلام الجليل بهجةً.

﴿وَاتَّيَسَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ أي: بسببه، وهو في الحقيقة سببٌ للبكاء، والبكاء سببٌ لا يبيضاض عينه، فإنَّ العبرة إذا كثرت محقت سواد العين وقلبتْ إلى بياضٍ كدرٍ، فأقيم سببُ السبب مقامه؛ لظهوره.

والابيضاضُ قيل: إنه كناية عن العمى، فيكون قد ذهب بصره عليه السلام

(١) تفسير الرازي ٢٠٠/١٨.

(٢) شعب الإيمان (٩٦٩١). وهو في المعجم الكبير (١٢٤١١) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ، وإسناده ضعيف، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٣٣٠: فيه محمد بن خالد الطحان، وهو ضعيف. اهـ. وقال البيهقي: رفعه بعض الضعفاء إلى ابن عباس ثم إلى النبي ﷺ.

بالكَلِيَّةِ، واستظهره أبو حَيَّان؛ لقوله تعالى: ﴿فَازِنَدَ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦] وهو يقابل بالأعمى<sup>(١)</sup>.

وقيل: ليس كنايةً عن ذلك، والمراد من الآية أنه عليه السلام صارت في عينه غشاوةٌ يَبْصُرُهما، وكان عليه السلام يدرك إدراكاً ضعيفاً. وقد تقدّم الكلام في حكم العمى بالنسبة إلى الأنبياء عليهم السلام<sup>(٢)</sup>.

وكان الحسن ممّن يرى جوازه؛ فقد أخرج عبد الله بن أحمد في «زوائده» وابن جرير وأبو الشيخ عنه قال: كان منذ خرج يوسف من عند يعقوبَ عليهما السلام إلى يوم رجع ثمانون سنةً لم يفارق الحزنُ قلبه، ودموعه تجري على خديه، ولم يزل يبكي حتى ذهب بصره، وما على الأرض يومئذٍ والله أكرمُ على الله تعالى منه<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أنه عليه السلام لم يحدث له هذا الأمر عند الحادث الأخير، ويدلُّ عليه ما أخرجه ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم عن ليث بن أبي سليم: أن جبريل عليه السلام دخل على يوسف عليه السلام في السجن فعرفه، فقال له: أَيُّهَا الْمَلِكُ الْكَرِيمُ عَلَى رَبِّهِ هَلْ لَكَ عِلْمٌ بِيَعْقُوبَ؟ قال: نعم. قال: ما فَعَلَ؟ قال: ابْيَضَّتْ عِيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ عَلَيْكَ. قال: فما بلغ من الحزن؟ قال: حُزْنٌ سَبْعِينَ مِثْكَلَةً. قال: هل له على ذلك من أجرٍ؟ قال: نعم، أَجْرُ مِثَّةٍ شَهِيدٍ<sup>(٤)</sup>.

وقرأ ابنُ عباس ومجاهد: «مِنَ الْحَزَنِ» بفتح الحاء والزاي. وقرأ قتادة بضمّهما<sup>(٥)</sup>.

واستدلَّ بالآية على جواز التأسّف والبكاء عند النوائب، ولعلَّ الكَفَّ عن أمثال ذلك لا يدخلُ تحت التكليف، فإنه قلٌّ مَنْ يملك نفسه عند الشدائد.

وقد روى الشيخان من حديث أنس أنه ﷺ بكى على ولده إبراهيم، وقال: «إِنَّ

(١) البحر ٣٣٨/٥.

(٢) ص ٧٢-٧٣ من هذا الجزء.

(٣) الزهد لأحمد ص ١٠٧، وتفسير الطبري ٣١٣/١٣، وعزاه لأبي الشيخ السيوطي في الدر ٣٠/٤.

(٤) تفسير الطبري ٣٠٩-٣١٠/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ٢١٨٦/٧.

(٥) القراءتان في البحر ٣٣٨/٥.



العين تدمعُ، والقلب يخشعُ، ولا نقولُ إلا ما يُرضي ربَّنَا، وإنا لفراقك يا إبراهيمَ لمحزونون»<sup>(١)</sup>.

وإنَّما المنهْيُ عنه ما يفعله الجهلُ من النَّياحةِ ولطمِ الخدودِ والصَّدورِ، وشقِّ الجيوبِ، وتمزيقِ الثيابِ.

ورَوَى أيضاً من حديث أسامة أَنَّهُ ﷺ رُفِعَ إِلَيْهِ صَبِيٌّ لِبَعْضِ بَنَاتِهِ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَأَقْعَدَهُ فِي حِجْرِهِ وَنَفْسُهُ تَتَقَعَّقُ كَأَنَّهَا فِي شَرٍّ، ففَاضَتْ عَيْنَاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟ فَقَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيمَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «الكشاف» أَنَّهُ قِيلَ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: تَبْكِي وَقَدْ نَهَيْتُنَا عَنِ الْبُكَاءِ؟ قَالَ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْبُكَاءِ، وَإِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ؛ صَوْتِ عِنْدَ الْفَرَحِ وَصَوْتِ عِنْدَ التَّرَجُّعِ»<sup>(٣)</sup>.

وعن الحسن أَنَّهُ بَكَى عَلَى وَلَدٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْحُزْنَ عَاراً عَلَى يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

﴿فَهُوَ كَظِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup> أي: مملوءٌ من الغيظِ على أولادِهِ، ممسكٌ له في قلبِهِ لا يُظْهِرُهُ. وقيل: مملوءٌ من الحُزْنِ ممسكٌ له لا يبيديه. وهو من كَظَمَ السَّقَاءَ: إِذَا شَدَّهُ بَعْدَ مَلْتِهِ. ففَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أي: مكظومٌ. فهو كما جاء في يونس عليه السَّلَامُ: ﴿إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨].

ويجوز أن يكون بمعنى فاعِلٍ كقوله تعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] من كَظَمَ الْغَيْظَ: إِذَا تَجَرَّعَهُ، أي: شديدٌ التَّجَرُّعِ لِلْغَيْظِ أَوْ الْحُزْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْكُهُ إِلَى أَحَدٍ قَطُّ. وأصله من كَظَمَ الْبَعِيرُ جَرَّتَهُ: إِذَا رَدَّهَا فِي جَوْفِهِ، فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَرُدُّ

(١) صحيح البخاري (١٣٠٣)، وصحيح مسلم (٢٣١٥)، وهو عند أحمد (١٣٠١٤).

(٢) صحيح البخاري (١٢٨٤)، وصحيح مسلم (٩٢٣)، وهو عند أحمد (٢١٧٧٦).

(٣) الكشاف ٣٣٩/٢، وأخرج نحوه عبد بن حميد (١٠٠٦)، والترمذي (١٠٠٥) من حديث جابر رضي الله عنه، وفيه: «... ولكن نهيت عن صوتين أحقرين فاجرين: صوت عند نعمة؛ لهو ولعب ومزامير شيطان. وصوت عند مصيبة: خمخ وجوو وشق جيو ورنه شيطان...» قال الترمذي: حديث حسن.

ذلك في جوفه مرّة بعد أخرى من غير أن يُطلّع أحداً عليه .

وفي الكلام من الاستعارة على الوجهين ما لا يخفى، ورجّح الأخير منهما بأنّ  
فعيلاً بمعنى فاعل مَطرَدٌ، ولا كذلك فعيلًا بمعنى مفعول.

﴿قَالُوا﴾ أي : الإخوة . وقيل : غيرهم من أتباعه عليه السلام : ﴿تَاللَّهِ تَفْتَنُوا﴾  
أي : لا تفتنا ولا تزال ﴿تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾ تفجعاً عليه، فحذف حرف النفي كما في  
قوله :

فقلتُ يمينَ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي<sup>(١)</sup>

لأنّ القَسَمَ إذا لم يكن معه علامة الإثبات كان على النفي، وعلامة الإثبات هي  
اللام ونون التوكيد، وهما يلزمان جواب القسم المُثَبَّت، فإذا لم يُذكر دَلٌّ على أنه  
منفيٌّ لأنّ المنفي لا يقارنهما . ولو كان المقصود ما هنا الإثبات لقليل : لتفتنأنّ،  
ولزوم اللام والنون مذهب البصريين، وقال الكوفيون والفارسيّ : يجوز الاقتصارُ  
على أحدهما . وجاء الحذف فيما إذا كان الفعل حالاً كقراءة ابن كثير : ﴿لَا قِسْمُ  
يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله :

[يميناً] لأبغض كلّ امرئٍ يزخرف قولاً ولا يفعل<sup>(٣)</sup>

ويتفرّع على هذا مسألة فقهية، وهي أنّه إذا قال : والله أقوم . يحنث إذا قام،  
وإن لم يقم لا ، ولا فرق بين كون القائل عالماً بالعربية أو لا ، على ما أفتى به خيرُ  
الدّين الرملي<sup>(٤)</sup>، وذكر أنّ الحلف بالطلاق كذلك، فلو قال : عليّ الطلاق بالثلاث  
تقومين الآن . تَطلُقُ إن قامت، ولا تطلُقُ إن لم تقم .

وهذه المسألة مهمةٌ لا بأس بتحقيق الحقّ فيها وإن أدّى إلى الخروج عمّا نحن  
بصدده، فنقول : قال غيرُ واحد : إنّ العوامّ لو أسقطوا اللام والنون في جواب

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص ٣٢ .

(٢) ينظر ما سيأتي عند تفسير أول سورة القيامة .

(٣) البحر ٣/١٣٦، والدر المصون ٣/٥٢٤، وما سلف بين حاصرتين منهما .

(٤) هو : خير الدين بن أحمد بن علي الأيوبي، الفاروقي، من أهل الرملة بفلسطين، أشهر كتبه :  
الفتاوى الخيرية، وله حاشية على البحر الرائق في فقه الحنفية، وحاشية على شرح الكنز  
للعيّني، توفي سنة (١٠٨١هـ) . خلاصة الأثر ٢/١٣٤، والأعلام ٢/٣٢٧ .

الْقَسَمِ الْمَثَبَتِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: وَاللَّهِ أَقَوْمٌ - مَثَلًا - لَا يَحْنُثُ بَعْدَ الْقِيَامِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

وَتَعَقُّبُهُ الْمَقْدَسِيُّ<sup>(١)</sup> بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تُلْزَمَهُمُ الْكَفَّارَةُ؛ لِتَعَارُفِهِمُ الْحَلْفَ كَذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي «الظَّهْرِيَّةِ» أَنَّهُ لَوْ سَكَّنَ الْهَاءَ، أَوْ نَصَبَ فِي «بِاللَّهِ» يَكُونُ يَمِينًا، مَعَ أَنَّ الْعَرَبَ مَا نَطَقَتْ بِغَيْرِ الْجَرِّ.

وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ يَمِينًا وَإِنْ خَلَا مِنَ اللَّامِ وَالنُّونِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي «الْوَلَوَالِجِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>: سَبَّحَانَ اللَّهِ أَفْعَلُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَفْعَلُ كَذَا، لَيْسَ يَمِينٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ.

وَاعْتَرَضَهُ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ بِأَنْ مَا نَقَلَهُ لَا يَدُلُّ لِمَدَّعَاهُ:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّهُ تَغْيِيرُ إِعْرَابٍ لَا يَمْنَعُ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعَ، فَلَا يَضُرُّ التَّسْكِينَ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ اللَّحْنَ لَا يَمْنَعُ الْإِنْعَادَ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمْتَنَازَعِ فِيهِ؛ إِذْ هُوَ الْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ لَا أَنَّهُ يَمِينٌ، وَقَدْ نُقِلَ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْمَذْهَبِ وَالتَّقْلِيدِ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ.

وَنُظِرَ فِيهِ: أَمَّا أَوَّلًا: فَبِأَنَّ اللَّحْنَ كَمَا فِي «الْمَصْبَاحِ» وَغَيْرِهِ: الْخَطَأُ فِي الْعَرَبِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَبِأَنَّ مَا فِي «الْوَلَوَالِجِيَّةِ» مِنَ الْمْتَنَازَعِ فِيهِ، فَإِنَّهُ أَتَى بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعَ مَجْرَدًا مِنَ اللَّامِ وَالنُّونِ، وَجَعَلَهُ يَمِينًا مَعَ النَّيَّةِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى النَّفْيِ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَعَ النِّيَّةِ يَمِينٌ عَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ كَمَا لَا يَخْفَى. وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي ذَلِكَ النَّيَّةَ لِكُونِهِ غَيْرَ مُتَعَارَفٍ.

(١) هو: ابن غانم المقدسي، علي بن محمد بن علي، نور الدين، أحد أكابر الحنفية في عصره، له: الرمز في شرح نظم الكنز، شرح به نظم الكنز في فقه الحنفية لابن فصيح، وحاشية على القاموس، وغير ذلك، توفي سنة (١٠٠٤هـ). خلاصة الأثر ٣/ ١٨٠، والأعلام ١٢/ ٥.

(٢) هي فتاوى الولوالجي، وهو ظهير الدين أبو المكارم، إسحاق بن أبي بكر الحنفي، توفي سنة (٧١٠هـ). كشف الظنون ٢/ ١٢٣٠.

(٣) المصباح المنير (لحن).

وقال الفاضل الجلبى: إِنَّ بَحْثَ الْمُقَدَّسِيِّ وَجِيهٌ، والقول بأنَّه يصادمُ المنقولَ يُجَاب عنه: بأنَّ المنقولَ في المذهب كان على عُرْفِ صدرِ الإسلام قبلَ أن تتغيَّر اللغة، وأمَّا الآن فلا يأتون باللام والنون في مثبتِ القَسَم أصلاً، ويفرِّقون بين الإثبات والنفي بوجود «لا» ولا وجودها، وما اصطلاحهم على هذا إلا كاصطلاح الفرس ونحوهم في أيمانهم وغيرها. اهـ.

ويؤيد هذا ما ذكره العلامة قاسم<sup>(١)</sup> وغيره من أنَّه يُحْمَلُ كلامُ كلِّ عاقدٍ وحالفٍ وواقفٍ على عُرْفِهِ وعادته، سواءً وافق كلامَ العرب أم لا. ومثله في «الفتح»<sup>(٢)</sup>، وقد فرَّق النحاة بين «بلى» و«نعم» في الجواب؛ أنَّ «بلى» لإيجاب ما بعد النفي، و«نعم» للتصديق، فإذا قيل: ما قام زيد، فإن قلت: بلى، كان المعنى: قد قام. وإن: نعم، كان: ما قام. ونقل في «شرح المنار»<sup>(٣)</sup> عن «التحقيق»<sup>(٤)</sup> أنَّ المعترَّب في أحكام الشرع العرفُ، حتى يقام كلُّ واحدٍ منهما مقامَ الآخر، ومثله في «التلويح».

وقول «المحيط»: والحلفُ بالعربية أن يقول في الإثبات: والله لأفعلنَّ، إلى آخر ما قال، بيانٌ للحكم على قواعد العربية وعُرْفِ العرب وعادتهم الخالية عن اللحن، وكلامُ الناس اليومَ إلا ما ندر خارجٌ عن هاتيك القواعد، فهو لغةٌ اصطلاحيةٌ لهم كسائر اللغاتِ الأعجمية التي تَصَرَّفَ فيها أهلُها بما تصرَّفوا، فلا يعاملون بغير لغتهم وقصدهم إلا مَنْ التزم منهم الإعرابَ أو قَصَدَ المعنى،

(١) هو أبو عدل قاسم بن قطلوبغا زين الدين السوداني، عالم بفقهِ الحنفيه والحديث، مؤرخ باحث، له: تاج التراجم، في تراجم علماء الحنفية، وغريب القرآن، وشرح مختصر المنار في الأصول، وشرح النخبة لابن حجر، وتخريج أحاديث عوارف المعارف. توفي (٨٧٩هـ). البدر الطالع ٢/٤٥، الضوء اللامع ٦/١٨٤، الأعلام ٥/١٨٠.

(٢) فتح القدير لابن الهمام ١/١٠، و٥/٧٠.

(٣) هو منار الأنوار في أصول الفقه الحنفي للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، المتوفى سنة (٧١٠هـ). ومن شروحه: شرح لعبد اللطيف بن عبد العزيز ابن فرشتا الحنفي، وشرح لعلاء الدين محمد بن علي الحصكفي المتوفى (١٠٨٨هـ) صاحب الدر المختار. خلاصة الأثر ٤/٦٣، وكشف الظنون ٢/١٨٢٣-١٨٢٤.

(٤) لعله شرح لكتاب المنتخب في أصول المذهب لحسام الدين محمد بن محمد الأحسيكي الحنفي المتوفى سنة (٦٤٤هـ)، شَرَّحه عبد العزيز بن أحمد البخاري، وسمَّاه: التحقيق، توفي سنة (٧٣٠هـ). كشف الظنون ٢/١٨٤٩.

فينبغي أن يدّين، ومن هنا قال السائحاني: إِنَّ أَيْمَانَنَا الْآنَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى تَأْكِيدٍ، فَقَدْ وَضَعْنَاهَا نَحْنُ وَضَعاً جَدِيداً، وَاصْطَلَحْنَا عَلَيْهَا اصْطِلَاحاً حَادِثاً، وَتَعَارَفْنَاهَا تَعَارُفاً مَشْهُوراً، فَيَجِبُ مَعَامَلَتُنَا عَلَى قَدْرِ عَقُولِنَا وَنِيَّاتِنَا كَمَا أَوْقَعَ الْمُتَأَخَّرُونَ الطَّلَاقَ ب: عَلَيَّ الطَّلَاقُ، وَمَنْ لَمْ يَذَرِ بَعْرِفَ أَهْلَ زَمَانِهِ فَهُوَ جَاهِلٌ. اهـ.

ونظير هذا ما قالوه من أنه لو أَسْقِطْتَ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ لْجَوَابِ الشَّرْطِ فَهُوَ تَنْجِيزٌ لَا تَعْلِيقٌ، حَتَّى لَوْ قَالَ: إِنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ أَنْتِ طَالِقٌ. تَطَلَّقَ فِي الْحَالِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ أَيْضاً، وَهُوَ خِلَافُ الْمُتَعَارَفِ الْآنَ، فَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْعُرْفِ فَيَكُونُ تَعْلِيقاً، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ.

وفي «البحر»: إِنَّ الْخِلَافَ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ حَذْفِهَا اخْتِيَاراً وَعَدَمَهُ، فَأَجَازَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَعَلَيْهِ فَرَّعَ أَبُو يُوسُفَ، وَمَنْعَهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَعَلَيْهِ تَفَرَّعَ الْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup>.

وفي «شرح نظم الكنز» للمقدسي<sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ يَنْبَغِي تَرْجِيحُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ؛ لَكثَرَةِ حَذْفِ الْفَاءِ فِي الْفَصِيحِ، وَلِقَوْلِهِمْ: الْعَوَامُّ لَا يُعْتَبَرُ مِنْهُمْ اللَّحْنُ فِي قَوْلِهِمْ: أَنْتِ وَاحِدَةٌ؛ بِالنَّصْبِ، الَّذِي لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ. اهـ.

هذا، ثُمَّ إِنَّ مَا ذَكَرْنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَسَمِ بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ، وَهُوَ وَإِنْ سَمِّيَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ حَلِفاً وَيَمِيناً لَكِنَّهُ لَا يَسْمَى قَسَماً، فَإِنَّ الْقَسَمَ خَاصٌّ بِالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَهْطَسَانِيُّ<sup>(٣)</sup>، فَلَا يَجْرِي فِيهِ اشْتِرَاطُ اللَّامِ وَالنُّونِ فِي الْمَثْبُتِ مِنْهُ لَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَلَا عِنْدَ اللَّغَوِيِّينَ، وَمِنْهُ: الْحَرَامُ يُلْزَمُنِي، وَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ كَذَا، فَإِنَّهُ يَرَادُ بِهِ فِي الْعُرْفِ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ، فَيَجِبُ إِمْضَاؤُهُ عَلَيْهِمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي «الْفَتْحِ»<sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِ؛ قَالَ الْحَلَبِيُّ: وَبِهَذَا يَنْدَفَعُ مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ مِنْ أَنَّ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ أَجِيءُ الْيَوْمَ، إِنْ جَاءَ فِي الْيَوْمِ وَقَعَ

(١) البحر الرائق ١٣/٤.

(٢) وهو ما أشرنا إليه قريباً في ترجمة المقدسي.

(٣) هو شمس الدين محمد الخراساني ثم القهستاني، نزيل بخارى، ومرجع الفتوى فيها في جميع ما وراء النهر، توفي في حدود (٩٦٢هـ)، شَرَحَ النِّقَايَةَ مُخْتَصَرِ الْوَقَايَةِ لِمُصَدِّرِ الشَّرِيعَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودِ الْحَنْفِيِّ الْمُتَوَفَى (٧٤٥هـ). كَشَفَ الظُّنُونُ ١٩٧١/٢. وَالْكَلامُ مِنْ حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ ٧٢٤/٣.

(٤) فَتْحُ الْقَدِيرِ لِابْنِ الْهَمَامِ ٢٦/٤.

الطلاق، وإلا فلا لعدم اللام والنون. وأنت خيرٌ بأنَّ النحاة إنما اشترطوا ذلك في جواب القَسَمِ المثبت، لا في جواب الشرط؛ وكيف يسوغ لعاقلي فضلاً عن فاضلي أن يقول: إنَّ: إن قام زيدٌ أقم، على معنى: إن قام زيدٌ لم أقم، على أنَّ «أجيء» ليس جواب الشرط، بل هو فعل الشرط؛ لأنَّ المعنى: إن لم أجيء اليومَ فانت طالق، وقد وقع هذا الوهمُ لكثيرٍ من المفتين كالخير الرملي وغيره.

وقال السيد أحمد الحموي<sup>(١)</sup> في «تذكرته الكبرى»: رُفِعَ إليَّ سؤالٌ صورته: رجلٌ اغتاز من ولد زوجته، فقال: عليَّ الطلاق بالثلاث إنني أصبح أشتكيك من النقيب، فلمَّا أصبح تركه ولم يشتكه ومكث مدةً، فهل - والحالة هذه - يقع عليه الطلاق أم لا؟ الجواب<sup>(٢)</sup>: إذا ترك شكايته ومضت مدَّةٌ بعد حلفه، لا يقع عليه الطلاق؛ لأنَّ الفعل<sup>(٣)</sup> المذكور وقع في جواب اليمين وهو مثبتٌ، فيقدَّر النفي حيث لم يؤكَّد.

ثم قال: فأجبتُ أنا بعد الحمد لله تعالى: ما أفتى به هذا المجيب من عدم وقوع الطلاق معللاً بما ذكر، فمُنِبِّء عن فرط جهله وحمقه وكثرة مجازفته في الدين وخرقه، إذ ذاك في الفعل إذا وقع جواباً للقسم بالله تعالى نحو: «فتأ»، لا في جواب اليمين بمعنى التعليق بما يشقُّ من طلاقٍ وعتاقٍ ونحوهما، وحينئذٍ إذا أصبح الحالف ولم يشتكه وقع عليه الطلاق الثلاث، وبانت زوجته منه بينونة كبرى. اهـ.

ولنعم ما قال، والله تعالى درُّ القائل:

من الدين كشفُ السرِّ عن كلِّ كاذِبٍ      وعن كلِّ بدعيٍّ أتى بالعجائب  
فلولا رجالٌ مُؤمِنُونَ لهُدِّمَتْ      صَوَامِعُ دِينِ اللَّهِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ<sup>(٤)</sup>

(١) هو شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحموي الحسيني الحنفي، المدرس بمصر، توفي سنة (١٠٩٨هـ)، له إتحاف الأذكياء بتحقيق عصمة الأنبياء، وغيره. إيضاح المكنون ١٤/١. وكلامه في حاشية ابن عابدين ٣/٧٢٤.

(٢) ورد في هامش (م) أن المجيب عبد المنعم النَّبْتِي. وهو أبو محمد عبد المنعم النَّبْتِي إمام المشرق الحسيني ومدرِّسه في النَّبْتِ قريَّة بمصر، مات سنة (١٠٨٤هـ). تاج العروس (نبت).

(٣) في (م): الحلف، والمثبت من (م) وحاشية ابن عابدين.

(٤) ذكر البيتين ابن عابدين في حاشيته ٣/٧٢٥ دون نسبة.

«فتى» هذه من أخوات «كان» الناقصة كما أشرنا إليه، ويقال فيها: «فتأ» كضرب، و: أفتأ كأكرم، وزعم ابن مالك أنها تكون بمعنى: سَكَنَ وفتَر، فتكون تامة<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك جاء تفسير مجاهد لـ «لا تفتأ» بـ: لا تفتُر عن حبه، وأوله الزمخشري<sup>(٢)</sup> بأنه عليه الرحمة جعل الفتوة والفتور أخوين. أي: متلازمين، لا أنه بمعناه، فإن الذي بمعنى: فتَر وسكن هو «فتأ» بالمثلثة، كما في «الصحاح» من فتأت القدر: إذا سَكَنَت غليانها، والرجل: إذا سَكَنَت<sup>(٣)</sup> غضبه.

ومن هنا خطأ أبو حيان ابن مالك فيما زعمه، وأدعى أنه من التصحيف<sup>(٤)</sup>.

وتعقب بأن الأمر ليس كما قاله، فإن ابن مالك نقله عن الفراء، وقد صرح به السرقسطي<sup>(٥)</sup>، ولا يمتنع اتفاق مادتين في معنى، وهو كثير، وقد جمع ذلك ابن مالك في كتاب سمّاه: «ما اختلف إعجامه واتفق إفهامه» ونقله عنه صاحب «القاموس»<sup>(٦)</sup>.

واستدل بالآية على جواز الحلف بغلبة الظن، وقيل: إنهم علموا ذلك منه ولكنهم نزلوه منزلة المنكر، فلذا أكدوه بالقسم، أي: نقسم بالله تعالى لا تزال ذاكر يوسف متفجعاً عليه ﴿حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ مريضاً مُشْفِياً على الهلاك. وقيل: الحَرَض: مَنْ أذابَه همٌّ أو مرضٌ وجعله مهزولاً نحيفاً، وهو في الأصل مصدرُ «حَرَضَ» فهو حَرَضٌ بكسر الراء، وجاء: أخْرَضَنِي كما في قوله:

إني امرؤ لَجَّ بي حبٌّ فأخْرَضَنِي حتى بُلِيتُ وحتى شَفَّنِي السَّقمُ<sup>(٧)</sup>

(١) التسهيل ص ٥٣ بنحوه.

(٢) في الكشاف ٣٣٩/٢.

(٣) في الأصل و(م): سكن، والمثبت من الصحاح (فتأ)، وحاشية الشهاب ٢٢/٥، والكلام منه.

(٤) البحر ٣٢٧/٥.

(٥) هو أبو القاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف، السرقسطي الأندلسي، صاحب كتاب الدلائل، كان عالماً مفتياً، بصيراً بالحديث والنحو واللغة، توفي (٣١٣هـ)، وقيل: (٣١٤هـ). السير ٥٦٢/١٤.

(٦) مادة (فتأ)، وفيه أن اسم كتاب ابن مالك: جمع اللغات المشكلة.

(٧) البيت في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣١٧/١، وتفسير الطبري ٣٠١/١٣، وتفسير القرطبي

ولكونه كذلك في الأصل لا يؤنث ولا يثنى ولا يُجمع؛ لأنَّ المصدر يطلق على القليل والكثير، وقال ابن إسحاق: الحرَضُ: الفاسد الذي لا عقل له.

وقرىء: «حَرَضاً» بفتح الحاء وكسر الراء<sup>(١)</sup>.

وقرأ الحسن البصريُّ: «حُرَضاً» بضمَّتين<sup>(٢)</sup>. ونحوه من الصفات: رجلٌ جُنُبٌ وعُزْبٌ<sup>(٣)</sup>.

﴿أَوْ تَكُونُ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ (٨٥) أي: الميتين، و«أو» قيل: يحتمل أن تكون بمعنى «بل»، أو بمعنى «إلى»، فلا يرد عليه أنَّ حقَّ هذا التقديم على «حتى تكون حرَضاً»، فإن كانت للتريد فهي لمنع الخلو، والتقديم على ترتيب الوجود، كما قيل في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أو لأنه أكثر وقوعاً.

﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي﴾ البثُّ في الأصل: إثارة الشيء وتفريقه، كبثَّ الريح التراب، واستعمل في الغم الذي لا يطيق صاحبه الصبر عليه، كأنه ثقل عليه فلا يطيق حمله وحده فيفرقه على مَنْ يُعينه، فهو مصدرٌ بمعنى المفعول، وفيه استعارةٌ تصريحيةٌ.

وجوز أن يكون بمعنى الفاعل، أي: الغم الذي بثَّ الفكرَ وفرقه، وأياً ما كان فالظاهر أنَّ القومَ قالوا ما قالوا بطريق التسلية والإشكاء، فقال في جوابهم: إنِّي لا أشكو ما بي إليكم أو إلى غيركم حتى تتصدَّوا لِتسليتي، وإنما أشكو غمي ﴿وَحَزَنِي﴾ إِلَى اللَّهِ ﴿ملتجئاً إلى جنبه متضرعاً في دفعه لدى بابه، فإنه القادرُ على ذلك.

وفي الخبر عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من كنوز البرِّ إخفاء الصدقة وكتمانُ المصائب والأمراض، ومَنْ بثَّ لم يصبر»<sup>(٤)</sup>.

= ٤٣٤/١١ للعرجي، وهو عبد الله بن عمر بن عبد الله. وهو غير منسوب في المحرر الوجيز ٢٧٣/٢، وزاد المسير ٢٧٣/٤، والبحر ٣٢٧/٥. (١) الكشف ٣٣٩/٢.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٥، والكشاف ٣٣٩/٢، والمحرر الوجيز ٢٧٣/٢.

(٣) ورد هنا في هامش الأصل و(م): في الصحاح: هو غريب وعُزْبٌ أيضاً بضم الغين والراء. اهـ منه. وينظر الصحاح (غرب).

(٤) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٩٧/٨، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٠٥٠).



وقرأ الحسن وعيسى: «حَزَنِي» بفتحتيْن. وقرأ قتادة بضمَّتين<sup>(١)</sup>.

﴿وَأَعْلَمُ مِنْ اللَّهِ﴾ أي: من لطفه ورحمته ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٨٧)، فأرجو أن يرحمني ويلطف بي ولا يخيب رجائي، فالكلام على حذف مضاف، و«من» بيانية قدّمت على الميّن، وقد جوّزه النحاة.

وجوّز أن تكونَ ابتدائية، أي: أعلم حياً أو إلهاماً، أو: بسبب من أسباب العلم من جهته تعالى ما لا تعلمون من حياة يوسف.

قيل: إنّه عليه السلام علم ذلك من الرؤيا حسبما تقدّم. وقيل: إنّه رأى ملك الموت في المنام فأخبره أنّ يوسف حيٌّ. ذكره غيره واحد، ولم يذكروا له سنداً<sup>(٢)</sup>. والمروئي عن ابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup> عن النضر أنه قال: بلغني أنّ يعقوب عليه السلام مكث أربعة وعشرين عاماً لا يدري أيوسف عليه السلام حيٌّ أم ميّت، حتى تمثّل له ملك الموت عليه السلام، فقال له: من أنت؟ قال: أنا ملك الموت. فقال: أنشدك بالله يعقوب هل قبضت روح يوسف؟ قال: لا. فعند ذلك قال عليه السلام:

﴿يَبْنَئِي أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا﴾ أي: فتعرّفوا، وهو تَفَعَّلَ من الحسّ، وهو في الأصل: الإدراك بالحاسة، وكذا أصل التحسّس: طلب الإحساس، واستعماله في التعرف استعمالاً له في لازم معناه، وقريب منه التجسّس بالجسم، وقيل: إنّه به في الشرّ، وبالحاء في الخير. وردّ بأنه قرئ هنا: «فَتَجَسَّسُوا» بالجيم<sup>(٤)</sup> أيضاً. وقال الراغب: أصلُ الجسّ: مسُّ العِرْق وتعرّفُ نَبْضِهِ للحكم به على الصّحة والمرض، وهو أخصّ من الحسّ فإنّه تعرّف ما يُدركه الجسّ، والجسّ تعرّف حالٍ ما من ذلك<sup>(٥)</sup>.

﴿مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ أي: من خبرهما، ولم يذكر الثالث لأنّ غيبته اختيارية لا يعسرُ إزالتها، وعلى فرض ذلك الداعية فيهم للتحسّس منه لكونه أخاهم قويّة

(١) القراءات الشاذة ص ٦٥، والبحر ٣٣٩/٥.

(٢) النكت والعيون ٧٢/٣، والكشاف ٣٤٠/٢، والبحر ٣٣٩/٥.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٧/٢١٨٩-٢١٩٠.

(٤) القراءات الشاذة ص ٦٥، وهي قراءة النخعي.

(٥) مفردات الراغب (جس).

فلا حاجة لأمرهم بذلك، والجائر متعلق بما عنده، وهو بمعنى «عن» بناءً على ما نُقِلَ عن ابن الأنباري أنه لا يقال: تحسَّستُ من فلان، وإنما يقال: تحسَّستُ عنه. وجوز أن تكون للتبعض على معنى: تحسَّسوا خبراً من أخبار يوسف وأخيه.

﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ أي: لا تقنطوا من فرجه سبحانه وتنفيسه، وأصل معنى الرُّوح بالفتح - كما قال الراغب<sup>(١)</sup> - التنفُّس، يقال: أراح الإنسان: إذا تنفَّس، ثم استعير للفرج، كما قيل له تنفيس، من النَّفَس.

وقرأ عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة: «رُوح» بالضَّمَّ<sup>(٢)</sup>.

وفسّر بالرحمة، على أنه استعارة من معناها المعروف؛ لأن الرحمة سبب الحياة كالرُّوح، وإضافتها إلى الله تعالى لأنها منه سبحانه، وقال ابن عطية<sup>(٣)</sup>: كأن معنى هذه القراءة: لا تياسوا من حيٍّ معه روحُ الله الذي وهبه، فإنَّ كلَّ مَنْ بقيت روحه يُرجى، ومن هذا قوله:

وفي غيرِ مَنْ قد وَارَتْ الأرضُ فاطمَحَ<sup>(٤)</sup>

وقول عبيد بن الأبرص:

وكلُّ ذي غَيْبَةٍ يَؤُوبُ      وغائبُ الموتِ لا يَؤُوبُ<sup>(٥)</sup>

وقرأ أبي: «مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». وعبدُ الله: «من فضل الله»<sup>(٦)</sup>. وكلاهما عند أبي حيان تفسيرٌ لا قراءة<sup>(٧)</sup>.

وقرئ: «تَأْتِسُوا»<sup>(٨)</sup>.

(١) في المفردات (روح).

(٢) المحتسب ٣٤٨/١، والمحزر الوجيز ٣/٣٧٤، والبحر ٥/٣٣٩.

(٣) في المحزر الوجيز ٣/٢٧٤.

(٤) البيت لأرطاة بن سُهَيْتٍ كما في الأغاني ١٣/٣٩، وصدره: عن الدهر فاصفح إنه غير مُعْتَبٍ.

(٥) ديوان عبيد بن الأبرص ص ٢٦.

(٦) المحزر الوجيز ٣/٢٧٥، والبحر ٥/٣٣٩.

(٧) البحر ٥/٣٣٩.

(٨) وهي قراءة البزي عن ابن كثير كما في التيسير ص ١٢٩. وينظر الحجة ٤/٤٣٢-٤٣٣.

وقرأ الأعراس: «تَيْسُّو» بكسر التاء<sup>(١)</sup>.

والأمر والنهي على ما قيل إرشاد لهم إلى بعض ما أبهم في قوله: (وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ)، ثم إنه عليه السلام حذرهم عن ترك العمل بموجب نهيه بقوله: ﴿إِنَّهُ﴾ أي: الشأن ﴿لَا يَأْتِسُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿٨٧﴾ لعدم علمهم بالله تعالى وصفاته، فإنَّ العارف لا يقتط في حال من الأحوال. أو تأكيد<sup>(٢)</sup> لِمَا يعلمونه من ذلك، قال ابن عباس: إِنَّ المؤمن من الله تعالى على خير؛ يرجوه في البلاء ويحمده في الرخاء.

وذكر الإمام أنَّ اليأس لا يحصل إلا إذا اعتقد الإنسان أنَّ الإله غير قادر على الكمال، أو غير عالم بجميع المعلومات، أو ليس بكريم، واعتقاد كل من هذه الثلاث يُوجب الكفر، فإذا كان اليأس لا يحصل إلا عند حصول أحدها - وكل منها كفر - ثبت أنَّ اليأس لا يحصل إلا لمن كان كافراً<sup>(٣)</sup>.

واستدل بعض أصحابنا بالآية على أنَّ اليأس من رحمة الله تعالى كفر، وادَّعى أنها ظاهرة في ذلك. وقال الشهاب: ليس فيها دليل على ذلك، بل هو ثابت بدليل آخر<sup>(٤)</sup>.

وجمهور الفقهاء على أنَّ اليأس كبيرة، ومفاد الآية أنه من صفات الكفار، لا أنَّ مَنْ ارتكبه كان كافراً بارتكابه، وكونه لا يحصل إلا عند حصول أحد المكفرات التي ذكرها الإمام، مع كونه في حيز المنع؛ لجواز أن يئس من رحمة الله تعالى إياه مع إيمانه بعموم قدرته تعالى وشمول علمه وعظم كرمه جل وعلا؛ لمجرد استعظام ذنبه مثلاً واعتقاده عدم أهليته لرحمة الله تعالى من غير أن يخطر له أدنى ذرة من تلك الاعتقادات السيئة الموجبة للكفر = لا يستدعي أكثر من اقتضائه سابقة الكفر دون كون ارتكابه نفسه كفراً. كذا قيل.

(١) البحر ٣٣٩/٥.

(٢) في (م): تأكيداً.

(٣) التفسير الكبير ١٨/١٩٩.

(٤) حاشية الشهاب ٥/٢٠٣.

وقيل: الأولى التزام القول بأن اليأس قد يُجامع الإيمان، وأن القول بأنه لا يحصل إلا بأحد الاعتقادات المذكورة غيرُ يَبِين ولا مَبِين.

نعم كونه كبيرةً مما لا شك فيه، بل جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أكبر الكبائر<sup>(١)</sup>، وكذا القنوط وسوء الظن، وفرّقوا بينها بأن اليأس عدم أمل وقوع شيء من أنواع الرحمة له، والقنوط هو ذاك مع انضمام حالة هي أشد منه في التصميم على عدم الوقوع، وسوء الظن هو ذاك مع انضمام أنه مع عدم رحمته له يشدد له العذاب كالكفار.

وذكر ابن نجيم في بعض رسائله<sup>(٢)</sup> ما به يرجع الخلاف بين مَنْ قال: إن اليأس كفرٌ. ومن قال: إنه كبيرةٌ = لفظياً، فقال: قد ذكر الفقهاء من الكبائر الأَمْن من مكر الله تعالى واليأس من رحمته. وفي «العقائد»: واليأس من رحمة الله تعالى كفرٌ [والأَمْن من مكر الله تعالى كفرٌ] فيحتاج إلى التوفيق.

والجواب أن المراد باليأس إنكارُ سعة الرحمة للذنوب، ومن الأَمْن الاعتقادُ أن لا مكر، ومرادُ الفقهاء من اليأس اليأسُ لاستعظام ذنوبه واستبعادِ العفو عنها، ومن الأَمْن الأَمْنُ لغلبة الرجاء عليه بحيث دخل في حدّ الأَمْن. ثم قال: والأوفق بالسنة طريقُ الفقهاء؛ لحديث الدارقطني عن ابن عباس مرفوعاً، حيث عدّها من الكبائر وعظفها على الإشراك بالله تعالى<sup>(٣)</sup>. اهـ، وهو تحقيق نفيس، فليفهم.

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ أي: على يوسف عليه السلام بعد ما رجعوا إلى مصر بموجب أمر أبيهم، وإنّما لم يُذكر؛ إيداناً بمسارعتهم إلى ما أمروا به، وإشعاراً بأنّ ذلك أمرٌ محقّق لا يفتقر إلى الذكر والبيان.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره ٦/٦٤٨.

(٢) المسماة: رسالة في بيان الكبائر والصغائر من الذنوب ص ٢٥٩ من مجموع رسائله، وما سيرد بين حاصرتين منها.

(٣) رسائل ابن نجيم ص ٢٥٩، وفيه: عدهما... وعظفهما...، وحديث ابن عباس لم نقف عليه عند الدارقطني، وقد ذكره في العلل ٥/٣٤٢ من حديث ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً، وقال عن الموقوف: وهو الصواب.

وحديث ابن عباس أخرجه البزار (١٠٦-كشف)، وابن أبي حاتم ٩٣١/٣ بسند حسن كما قال السيوطي في الدر ٢/١٤٧.

وأنكر اليهود رجوعهم بعد أخذ بنيامين إلى أبيهم ثم عودهم إلى مصر، وزعموا أنهم لما جاؤوا أولاً للميرة اتَّهمهم بأنهم جواسيس، فاعتذروا وذكروا أنهم أولادُ نبيِّ الله تعالى يعقوب، وأنهم كانوا اثني عشر ولداً، هلك واحدٌ منهم وتخلَّف أخوه عند أبيهم يتسلَّى به عن الهالك حيث إنَّه كان يحبُّه كثيراً. فقال: ائتوني به لأتحقِّق صدقكم. وحبس شمعون عنده حتى يجيئوا، فلما أتوا به ووقع ما وقع من أمر السرقة أظهروا الخضوعَ والانكسارَ، فلم يملك عليه السلام نفسه حتى تعرَّف إليهم، ثم أمرهم بالعود إلى أبيهم ليخبروه الخبرَ ويأتوا به. وهو الذي تضمَّنته توراتهم اليوم<sup>(١)</sup>، وما بعد الحقَّ إلا الضلال.

﴿قَالُوا يَتَّيْنَاهَا الْعَزِيزُ﴾ خاطبوه بذلك تعظيماً له على حدِّ خطابهم السابق به على ما هو الظاهر، وهل كانوا يعرفون اسمه أم لا؟ لم أرَ مَنْ تعرَّض لذلك، فإن كانوا يعرفونه ازداد أمرُ جهالتهم غرابةً.

والمراد على ما قال الإمام<sup>(٢)</sup> وغيره: يا أيها الملك القادرُ المنيع ﴿مَسَنَا وَأَفْلَنَّا الْفُرُّ﴾ الهزال من شدَّة الجوع، والمراد بالأهل ما يشمل الزوجةَ وغيرها ﴿وَحَنَّنَا بِضَعَّةٍ مُّزْنَحَةٍ﴾ مدفوعةٌ يدفعها كلُّ تاجرٍ رغبةً عنها واحتقاراً، من: أَرْجَيْتُهُ: إذا دَفَعْتَهُ وطردْتَهُ، والريحُ تُزْجِي السحابَ، وأنشدوا لحاتم:

لَيْبِكَ عَلَى مَلْحَانٍ ضَيْفٌ مَدْفَعٌ وَأَرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلًا<sup>(٣)</sup>

وكنى بها عن القليل أو الرديء؛ لأنَّه لعدم الاعتناء يُرمى ويُطرح، قيل: كانت بضاعتهم من متاع الأعراب صوفاً وسمناً، وقيل: الصنوبر وحبَّة الخضراء<sup>(٤)</sup>. وروى ذلك عن أبي صالح وزيد بن أسلم. وقيل: سوق المقل<sup>(٥)</sup> والأقط. وقيل:

(١) ينظر العهد القديم، سفر التكوين ص ١٣٤.

(٢) في التفسير الكبير ٢/١٨.

(٣) الزاهر لابن الأنباري ٢/٩١، وتفسير الطبري ١٣/٣١٧، والمححر الوجيز ٣/٢٧٥، والبحر ٣٤٠/٥.

(٤) ورد في هامش الأصل و(م): معروفة. وليست الفستق كما ظنه أبو حيان. اهـ منه. وهي ثمرة البطم، من فصيلة الفستق. المعجم الوسيط (بطم). وقول أبي حيان في البحر ٣٤٠/٥.

(٥) المقل: ثمر الدَّوْم. الصحاح (مقل).

قَدِيدٌ وَحَشٌّ. وقيل: حبلاً وأعدالاً وأحقاباً<sup>(١)</sup>.

وقيل: كانت دراهم زيوفاً لا تؤخذ إلا بوضيعة، ورؤي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>. والمروي عن الحسن تفسيرها بقليلة لا غير<sup>(٣)</sup>. وعلى كلٍّ فـ «مزجاة» صفةٌ حَقِيقَةٌ للبضاعة.

وقال الزَّجَّاج: هي من قولهم: فلان يُزجي العيشَ، أي: يدفع الزمانَ بالقليل، والمعنى: إنَّا جئنا ببضاعةٍ يدفع بها الزمانَ، وليسَتْ مما ينتفع به<sup>(٤)</sup>. والتقديرُ على هذا: ببضاعةٍ مزجاةٍ بها الأيامُ، أي: تُدْفَعُ بها ويُضْبَرُ عليها حتى تنقضي، كما قيل:

دَرَجَ الْأَيَّامَ تَنْـدَرِجٌ وَيَبُوتَ الْهَمُّ لَا تَلِجٌ<sup>(٥)</sup>  
وما ذُكِرَ أَوَّلًا هو الأولى.

وعن الكلبي أنَّ «مزجاة» من لغة العجم. وقيل: من لغة القبط<sup>(٦)</sup>.

وتعقَّب ذلك ابنُ الأنباريُّ بأنَّه لا ينبغي أن يجعل لفظَ معروفِ الاشتقاقِ والتصريفِ منسوباً إلى غيرِ لغة العرب<sup>(٧)</sup>، فالنسبة إلى ذلك: مزجاة.

وقرأ حمزة والكسائيُّ: «مزجية» بالإمالة<sup>(٨)</sup>، لأنَّ أصلها الياء.

والظاهرُ أنَّهم إنَّما قدَّموا هذا الكلامَ ليكون ذريعةً إلى إسعافِ مرامهم ببعثِ الشفقةِ وهزِّ العطفِ والرافةِ وتحريكِ سلسلة الرحمة، ثم قالوا: ﴿فَأَوْفَ لَنَا الْكَيْلَ﴾

(١) جمع حَقَب، وهو الحزام الذي يلي حَقْوَ البعير، وحبل تشدُّ به الحقيبة. المعجم الوسيط (حقب).

(٢) تفسير الطبري ٣٢٣/١٣.

(٣) تفسير الطبري ٣٢١/١٣.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١٢٧/٣.

(٥) ذكره الميكالي في كتاب المتخل ٦٩٢/٢ دون نسبة، ونقله المصنف من حاشية الشهاب ٢٠٣/٥.

(٦) النكت والعيون ٧٣/٣.

(٧) نقله المصنف من التفسير الكبير ٢٠٠/١٨.

(٨) التيسير ص ٤٩، والنشر ص ٨٣.

أي: أتممه لنا ولا تنقصه؛ لقلّة بضاعتنا أو رداءتها، واستدِلَّ بهذا على أنّ الكيل على البائع، ولا دليل فيه.

﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا﴾ ظاهره بالإيفاء، أو بالمسامحة وقبول المزجاة، أو بالزيادة على ما يساويها.

وقال الضحاك وابن جريج: إنهم أرادوا: تصدّق علينا برّد أخينا بنيامين على أبيه<sup>(١)</sup>. قيل: وهو الأنسب بحالهم بالنسبة إلى أمر أبيهم، وكأنهم أرادوا: تفضّل علينا بذلك. لأنّ ردّ الأخ ليس بصدقة حقيقة، وقد جاءت الصدقة بمعنى التفضّل كما قيل، ومنه: تصدّق الله تعالى على فلان بكذا.

وأما قول الحسن لمن سمعه يقول: اللهم تصدّق عليّ: إنّ الله تعالى لا يتصدّق، إنما يتصدّق من يبغي الثواب، قل: اللهم أعطني، أو: تفضّل عليّ، أو: ارحمني<sup>(٢)</sup>. فقد ردّ بقوله ﷺ: «صدقة تصدّق الله تعالى بها عليكم، فاقبلوا صدقته»<sup>(٣)</sup>. وأجيب عنه [بأنّه]<sup>(٤)</sup> مجاز أو مشاكلة، وإنما ردّ الحسن على القائل؛ لأنه لم يكن بليغاً كما في قصة المتوفى<sup>(٥)</sup>.

وادعى بعضهم تعيّن الحمل على المجاز أيضاً إذا كان المراد طلب الزيادة على ما يُعطى بالثمن، بناءً على أنّ حرمة أخذ الصدقة ليست خاصّة بنبيينا ﷺ كما ذهب إليه سفيان بن عيينة<sup>(٦)</sup>، بل هي عامّة له عليه الصلاة والسلام ولمن قبله من الأنبياء - عليهم السلام -، وآلهم كما ذهب إليه البعض، والسائلون من إحدى الطائفتين لا محالة.

وتعقّب بأنّا لو سلّمنا العموم لا نسلم أنّ المحرّم أخذ الصدقة مطلقاً، بل المحرّم إنما هو أخذ الصدقة المفروضة، وما هنا ليس منها.

(١) تفسير الطبري ٣٢٦/١٣.

(٢) ذكره الزمخشري في الكشاف ٣٤٠/٢.

(٣) أخرجه أحمد (١٧٤)، ومسلم (٦٨٦) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٤) ما بين حاصرتين من حاشية الشهاب ٢٠٣/٥، والكلام منه.

(٥) لم نقف على القصة.

(٦) أخرجه قوله الطبري في تفسيره ٣٦١/١٣.

والظاهر - كما قال الزمخشري<sup>(١)</sup> - أنهم تمسكوا له عليه السلام بقولهم: (مَسْنَا) إلخ، وطلبوا إليه أن يتصدق عليهم بقولهم: (وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا)، فلو لم يحمل على الظاهر لما طابقه ذلك التمهيد ولا هذا التوطيد، أعني: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ ﴿٨٩﴾ بذكر الله تعالى وجزائه الحاملين على ذلك، وأن فاعله منه تعالى بمكان.

قال النُّقَاش: وفي العدول عن: إِنَّ اللَّهَ تعالى يجزيك بصدقتك، إلى ما في النظم الكريم مندوحة عن الكذب، فهو من المعارض، فإنهم كانوا يعتقدونه ملكاً كافراً، ورؤي مثله عن الضحاك.

ووجه عدم بدءهم بما أمروا به على القول بخلاف الظاهر في متعلق التصديق بأن فيما سلكوه استجلاباً للشفقة والرحمة، فكأنهم أرادوا أن يملؤوا حياض قلبه من نعيمها ليسقوا به أشجار تحسبهم لثيماً لهم غرض أيهم.

ووجه بعضهم<sup>(٢)</sup> بمثل هذا، ثم قال: على أن قولهم «وتصدق» إلخ، كلام ذو وجهين، فإنه يحتمل الحمل على المحملين، فلعله عليه السلام حمّله على طلب الردّ ولذلك ﴿قَالَ﴾ مجيباً عما عرضوا به وضمّنوه كلامهم من ذلك: ﴿هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُ يُونُسَ وَأَخِي﴾ وكان الظاهر على هذا الاقتصار على التعرض بما فعل مع الأخ، إلا أنه عليه السلام تعرّض لما فعل به أيضاً لاشتراكهما في وقوع الفعل عليهما، فإن المراد بذلك إفرادهم له عنه<sup>(٣)</sup> وإذلاله بذلك حتى لا يستطيع أن يكلمهم إلا بعجز وذلة.

والاستفهام ليس عن العلم بنفس ما فعلوه؛ لأن الفعل الإراديّ مسبوق بالشعور لا محالة، بل هو عما فيه من القبح بدليل قوله: ﴿إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ﴾ ﴿٨٩﴾ أي: هل علمتم قبح ما فعلتموه<sup>(٤)</sup> زمان جهلكم قبحه، وزال ذلك الجهل أم لا؟ وفيه من

(١) في الكشف ٢/ ٣٤٠.

(٢) تفسير أبي السعود ٤/ ٣٠٣.

(٣) أي: يوسف.

(٤) ورد هنا في هامش الأصل و(م) ما نصه: قيل: الكلام على حذف مضاف. وقيل: هو كناية عما ذكر. فافهم. اهـ منه.



إبداء عذرهم وتلقينهم إياه ما فيه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦].

والظاهر لهذا أنَّ ذلك لم يكن تشقياً بل حثاً على الإقلاع ونصح لهم لما رأى من عجزهم وتمسكهم ما رأى مع خفي معاتبة على وجود الجهل، وأنه حقيق الانتفاء في مثلهم، فله تعالى هذا الخلق الكريم كيف ترك حظه من التشقي إلى حق الله تعالى على وجوه يتضمَّن حقَّ الأخوتين أيضاً، والتلطُّف في إسماعه مع التنبيه على أنَّ هذا الضرَّ أولى بالكشف.

قيل: ويجوز أن يكون هذا الكلام منه عليه السلام منقطعاً عن كلامهم وتنبيهاً لهم عمَّا هو حقُّهم ووظيفتهم من الإعراض عن جميع المطالب والتمخُّص لطلب بنيامين، بل يجوز أن يقف عليه السلام بطريق الوحي أو الإلهام على وصية أبيه عليه السلام وإرساله إليَّاهم للتحسُّس منه ومن أخيه، فلمَّا رآهم قد اشتغلوا عن ذلك قال ما قال.

والظاهر أنه عليه السلام لما رأى ما رأى منهم وهو من أرقَّ خلق الله تعالى قلباً، وكان قد بلغ الكتاب أجله، شرع في كشف أمره فقال ما قال.

روي عن ابن إسحاق أنهم لما استعطفوه رَقَّ لهم ورحمهم حتى إنه أرفض دمعهُ باكياً ولم يملك نفسه، فشرع في التعرُّف لهم، وأراد بما فعلوه به جميع ما جرى، وبما فعلوه بأخيه أذاهم له وجفاءهم إياه وسوء معاملتهم له وإفراذهم له كما سمعت. ولم يذكر لهم ما آذوا به أباهم - على ما قيل - تعظيماً لقُدْرِهِ وتفخيماً لشأنه أن يذكره مع نفسه وأخيه، مع أنَّ ذلك من فروع ما ذكر.

وقيل: إنهم أدَّوا إليه كتاباً من أبيهم، وصورته كما في «الكشاف»<sup>(١)</sup>: من يعقوب إسرائيل الله بن إسحاق ذبيح الله بن إبراهيم خليل الله إلى عزيز مصر، أما بعد، فإنَّا أهل بيت موكلُّ بنا البلاء، أما جدِّي فشَدَّتْ يداه ورجلاه، ورُمي به في النار ليحرق، فنَجَّاه الله تعالى وجُعِلَت النارُ عليه برِّداً وسلاماً، وأما أبي فوَضِعَ على قفاه السكينُ ليُقْتَلَ، ففداه الله تعالى، وأما أنا فكان لي ابنٌ وكان أحبَّ الأولاد إليَّ، فذهب به إخوته إلى البرِّيَّة، ثم أتوني بقميصه ملطَّخاً بالدم وقالوا: قد أكله

الذئب. فذهبت عيناى من بكائي عليه، ثم كان لي ابنٌ كان أخاه من أمه، وكنتُ أتسلى به، فذهبوا به ثم رجعوا وقالوا: إنه سَرَقَ، وإنَّك حبستَه لذلك، وأنا أهل بيت لا نسرق ولا نلد سارقاً، فإن رددته عليّ، وإلا دعوتُ عليك دعوةً تدرك السابغ من ولدك، والسلام. وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي روق نحوه<sup>(١)</sup>.

فلما قرأ يوسف عليه السلام الكتاب لم يتمالك وعيل صبره، فقال لهم ذلك. ورؤي أنه لما قرأ الكتاب بكى وكتب الجواب: اصبر كما صبروا، تظفر كما ظفروا.

هذا، وما أشرنا إليه من كون المراد إثبات الجهل لهم حقيقة هو الظاهر، وقيل: لم يُرد نفى العلم عنهم؛ لأنهم كانوا علماء، ولكنهم لما لم يفعلوا ما يقتضيه العلم، وتركوا مقتضى العلم من صنيع الجهال، سمّاهم جاهلين. وقيل: المراد: جاهلون بما يؤول إليه الأمر.

وعن ابن عباس والحسن: «جاهلون»: صبيان قبل أن تبلغوا أو أن الحُلم والرزانة. وتعقّب بأنه ليس بالوجه؛ لأنه لا يطابق الوجود، وينافي: «ونحن عصبية»، فالظاهر عدم صحة الإسناد.

وزعم في «التحرير» أن قول الجمهور: إن الاستفهام للتقرير والتوبيخ، ومراده عليه السلام تعظيم الواقعة، أي: ما أعظم ما ارتكبتم في يوسف وأخيه، كما يقال: هل تدري من عصيت؟.

وقيل: «هل» بمعنى «قد» كما في: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] والمقصود هو التوبيخ أيضاً.

وكلا القولين لا يعول عليه، والصحيح ما تقدّم.

ومن الغريب الذي لا يصحُّ ألّبتة ما حكاه الثعلبي أنه عليه السلام حين قالوا له ما قالوا غضب عليهم فأمر بقتلهم، فبكوا وجزعوا، فرق لهم وقال: (هَلْ عَلِمْتُمْ) إلخ.

﴿قَالُوا إِنْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ استفهام تقرير، ولذلك أكد بـ «إِنَّ» واللام؛ لأنَّ التأكيد يقتضي التحقق المنافي للاستفهام الحقيقي، ولعلمهم قالوه استغراباً وتعجباً.

وقرأ ابن كثير وقتادة وابن محيصن: «إِنَّكَ» بغير همزة استفهام<sup>(١)</sup>، قال في «البحر»: والظاهر أنها مرادة، وَيَبْعُدُ حَمْلُهُ على الخبر المحض، وقد قاله بعضهم لتعارض الاستفهام والخبر إن اتحد القائلون، وهو الظاهر، فإن قَدَّرَ أَنَّ بعضاً استفهم وبعضاً أَخْبَرَ، ونُسب كلٌّ إلى المجموع أمكن، وهو مع ذلك بعيد<sup>(٢)</sup>.

و«أنت» في القراءتين مبتدأ، و«يوسف» خبره، والجملة في موضع الرفع خبر «إِنَّ»، ولا يجوز أن يكون «أنت» تأكيداً للضمير الذي هو اسم «إِنَّ»؛ لحيلولة اللام.

وقرأ أبي: «أَتُنْكَ أَوْ أَنْتَ يَوْسُفُ». وخرَّج ذلك ابن جني في كتاب «المحتسب» على حذف خبر «إِنَّ»، وقَدَّرَه: أُنْكَ لغير يوسف أو أنت يوسف<sup>(٣)</sup>. وكذا الزمخشري إلا أنه قَدَّرَه: أُنْكَ يَوْسُفُ، أو أنت يوسف. ثم قال: وهذا كلام متعجب مستغرب لِمَا يسمع فهو يكرِّر الاستثبات<sup>(٤)</sup>.

قال في «الكشف»: وما قَدَّرَه أولى؛ لقلة الإضمار وقوة الدلالة على المحذوف، وإن كان الأول أجرى على قانون الاستفهام. ولعلَّ الأنسب أن يقَدَّرَ: أُنْكَ أَنْتَ أَوْ أَنْتَ يَوْسُفُ، تجهيلاً لنفسه أن يكون مخاطبهُ يوسف، أي: أُنْكَ المعروف عزيزُ مصر أو أنت يوسف، استبعدوا أن يكون العزيزُ يوسفَ، أو يوسفُ عزيزاً، وفيه قلة الإضمار أيضاً مع تغاير المعطوف والمعطوف عليه، وقوة الدلالة على المحذوف، والجري على قانون الاستفهام مع زيادة الفائدة من إيهام البعد بين الحالتين.

(١) التيسير ص ١٣٠، والنشر ١/٣٧٢، وهي قراءة أبي جعفر من العشرة، والكلام من البحر المحيط ٣٤٢/٥.

(٢) البحر ٥/٣٤٢.

(٣) المحتسب ١/٣٤٩.

(٤) الكشف ٢/٣٤١. وجاء في الأصل: الاشتياق. وفي (م): الاستيثاق. والمثبت من المصدر.

فإن قيل : ذاك أوفق للمشهور لقوة الدلالة على أنه هو .

يجاب بأنه يكفي في الدلالة على الأوجوه كلها أن الاستفهام غير جارٍ على الحقيقة، على أن عدم التنافي بين كونه مخاطبهم المعروف وكونه يوسف شديد الدلالة أيضاً مع زيادة إفادة ذكر موجب استبعادهم . وهو كلام يلوح عليه مخايل التحقيق .

واختلفوا في تعيين سبب معرفتهم إياه عليه السلام ف قيل : عرفوه بروائه<sup>(١)</sup> وشمائله، وكان قد أدناهم إليه ولم يُدْهِم من قَبْلُ . وقيل : كان يكلمهم من وراء حجاب، فلما أراد التعرف إليهم رفعه فعرفوه .

وقيل : تبسم فعرفوه بشيائهم، وكانت كاللؤلؤ المنظوم، وكان يُضِيء ما حواله من نور تبسمه .

وقيل : إنه عليه السلام رفع التاج عن رأسه فنظروا إلى علامة بقرنه كان ليعقوب وإسحاق وسارة مثلها تُشبه الشامة البيضاء، فعرفوه بذلك .

وينضم إلى كل ذلك علمهم أن ما خاطبهم به لا يصدر مثله إلا عن حنيف مسلم من سنخ<sup>(٢)</sup> إبراهيم، لا عن بعض أعزاء مصر .

وزعم بعضهم أنهم إنما قالوا ذلك على التوهم، ولم يعرفوه حتى أخبر عن نفسه : ﴿ قَالَ أَنَا يُوسُفُ ﴾ والمعول عليه ما تقدّم، وهذا جواب عن مساءلتهم، وزاد عليه قوله : ﴿ وَهَذَا أَخِي ﴾ أي : من أبوي، مبالغة في تعريف نفسه، قال بعض المدققين : إنهم سألوه متعجبين عن كونه يوسف محققين لذلك، مخيلين لشدة التعجب أنه ليس إياه، فأجابهم بما يحقق ذلك مؤكداً، ولهذا لم يقل عليه السلام : بلى، أو : أنا هو، فأعاد صريح الاسم، و« هذا أخي » بمنزلة : أنا يوسف، لا شبهة فيه، على أن فيه ما بينه عليه من قوله : ﴿ قَدْ مَرَّكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ .

وجوز الطيبي أن يكون ذلك جارياً على أسلوب الحكيم، كأنهم لما سألوه متعجبين : أنت يوسف؟ أجاب : لا تسألوا عن ذلك، فإنه ظاهر، ولكن اسألوا :

(١) أي : برؤية منظره . حاشية الشهاب ٢٠٤/٥ .

(٢) السُنْخ : الأصل، جمعه : سنوخ . اللسان (سنخ) .

ما فعل الله تعالى بك من الامتتان والإعزاز وكذلك بأخي. وليس من ذاك في شيء كما لا يخفى.

وفي «إرشاد العقل السليم»: إن في زيادة الجواب مبالغة وتفخيماً لشأن الأخ وتكملة لما أفاده قوله: «هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه» حسبما يفيد «قد مَنْ» إلخ، فكأنه قال: هل علمتم ما فعلتم بنا من التفريق والإذلال، فأنا يوسف وهذا أخي، قد مَنْ الله تعالى علينا بالخلاص عمّا ابتلينا به، والاجتماع بعد الفرقة، والعزة بعد الذلة، والأنس بعد الوحشة. ولا يبعد أن يكون فيه إشارة إلى الجواب عن طلبهم لرد بنيامين بأنه أخي لا أخوكم، فلا وجه لطلبكم<sup>(١)</sup>. انتهى، وفيه ما فيه.

وجملة «قد مَنْ» إلخ عند أبي البقاء مستأنفة<sup>(٢)</sup>. وقيل: حال من «يوسف» و«أخي». وتعقّب بأن فيه بُعداً؛ لعدم العامل في الحال حينئذٍ، ولا يصح أن يكون «هذا»، لأنه إشارة إلى واحد، و«علينا» راجع إليهما جميعاً.

﴿إِنَّهُ﴾ أي: الشأن ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ أي: يفعل التقوى في جميع أحواله، أو: يقي نفسه عما يُوجب سخط الله تعالى وعذابه، ﴿وَيَصْبِرْ﴾ على البلايا والمحن، أو على مشقة الطاعات، أو عن المعاصي التي تستلذها النفس ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ أي: أجرهم، وإنما وُضع المظهر موضع المضمّر؛ تنبيهاً على أنَّ المنعوتين بالتقوى والصبر موصوفون بالإحسان، والجملة في موضع العلة للمَنْ.

واختار أبو حيّان عدم التخصيص في التقوى والصبر<sup>(٣)</sup>. وقال مجاهد: المراد: من يتَّقِ في ترك المعصية ويصبر في السجن. والنخعي: من يتَّقِ الزنا ويصبر على العزوبة<sup>(٤)</sup>. وقيل: مَنْ يَتَّقِ المعاصي ويصبر على أذى الناس.

وقال الزمخشري: المراد: مَنْ يَخَفِ الله تعالى ويصبر عن المعاصي وعلى الطاعات<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير أبي السعود ٤/٣٠٤.

(٢) الإملاء ٣/٣٥٨.

(٣) البحر ٥/٣٤٢.

(٤) قول مجاهد في تفسير الطبري ١٣/٣٢٨-٣٢٩، وقول النخعي في النكت والعيون ٣/٧٤.

(٥) الكشف ٢/٣٤٢.

وتعقَّبَه صاحب «الفرائد» بأنَّ فيه حمل «مَنْ يَتَّقِي» على المجاز، ولا مانع من الحمل على الحقيقة، والعدولُّ عن ذلك إلى المجاز من غير ضرورة غيرُ جائز، فالوجه أن يقال: «مَنْ يَتَّقِي»: مَنْ يحترز عن ترك ما أمر به وارتكاب ما نهى عنه و«يَصْبِر» في المكاره، وذلك باختياره وهذا بغير اختياره، فهو محسنٌ. وذكر الصبر بعد التقوى من ذكر الخاصِّ بعد العامِّ، ويجوز أن يكون ذلك لإرادة الثبات على التقوى، كأنه قيل: مَنْ يَتَّقِي ويثبت على التقوى. انتهى.

والوجه الأول ميلٌ لِمَا ذكره أبو حيان. وتعقَّب ذلك الطيبيُّ بأنَّ هذه الجملة تعليلٌ لِمَا تقدَّم وتعرضُ بإخوته بأنهم لم يخافوا عقابه تعالى ولم يصبروا على طاعته عزَّ وجلَّ وطاعةِ أبيهم، وعن المعصية إذ فعلوا ما فعلوا، فيكون المرادُ بالالتقاء الخوف، وبالصبر الصبر على الطاعة وعن المعصية.

وردَّ بأنَّ التعريضَ حاصلٌ في التفسير الآخر، فكأنه فسَّره به لثلاثين تكراراً مع الصبر. وفيه نظر.

وقرأ قنبل: «مَنْ يَتَّقِي» بإثبات الياء<sup>(١)</sup>. فقيل: هو مجزومٌ بحذف الياء التي هي لامُ الكلمة، وهذه ياء إشباع. وقيل: جَزَمُهُ بحذف الحركة المقدَّرة، وقد حكوا ذلك لغةً. وقيل: هو مرفوعٌ، و«مَنْ» موصولٌ، وعطفُ المجزوم عليه على التوهم، كأنه توهم أنَّ «من» شرطيةٌ و«يَتَّقِي» مجزومٌ. وقيل: إنَّ «يَصْبِر» مرفوعٌ كـ «يَتَّقِي» إلا أنَّه سُكِّنَت الراءُ لتوالي الحركات وإن كان ذلك في كلمتين، كما سُكِّنَت في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿يُشِيرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]<sup>(٢)</sup> ونحوهما، أو للوقف، وأجري الوصلُ مجرى الوقف.

والأحسن من هذه الأقوال كما في «البحر»<sup>(٣)</sup> أن يكون «يَتَّقِي» مجزوماً على لغو وإن كانت قليلةً. وقولُ أبي علي: إنَّه لا يُحمَل على ذلك؛ لأنه إنما يجيء في الشعر<sup>(٤)</sup>. لا يُلْتَفَت إليه؛ لأنَّ غيره من رؤساء النحويين حكوه لغةً نظماً ونثراً.

(١) التيسير ص ١٣١، والنشر ٢/٢٩٧.

(٢) وهما قراءتان لأبي عمرو بخلف عن الدوري.

(٣) ٣٤٣/٥.

(٤) الحجة ٤/٤٤٨.

﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ أي: اختارك وفَضَّلَكَ علينا بالتقوى والصبر. وقيل: بالملك. وقيل: بالصبر والعلم، ورؤيا عن ابن عباس<sup>(١)</sup>. وقيل: بالحلم والصفح، ذكره [أبو] سليمان الدمشقي<sup>(٢)</sup>.

وقال صاحب «الغنيان»: بحسن الخَلْقِ والخُلُقِ والعِلْمِ والحِلْمِ والإحسان والملك والسلطان والصبر على أذانا. والأول أولى.

﴿وَإِنْ﴾ أي: والحال إن الشأن ﴿كَئِنَّا لَخَطِئِينَ﴾ أي: لمتعمدين للذنب إذ فعلنا ما فعلنا، ولذلك أعزَّك وأذلَّنَّا، فالواو حالية، و«إن» مخففة، اسمها ضمير الشأن، واللام التي في خبر كان هي المرحقة، و«خاطئين» من خَطِئَ: إذا تعمَّد، وأما أخطأ: فقصد الصواب ولم يوفق له.

وفي قولهم هذا من الاستتال لإحسانه عليه السلام والاعتراف بما صدرَ منهم في حقِّه مع الإشعار بالتوبة ما لا يخفى، ولذلك ﴿قَالَ لَا تَثْرِبَ﴾ أي: لا تأنِّب ولا لوم ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وأصله من الثَّرِب: وهو الشخْم الرقيق في الجوف وعلى الكرِش، وصيغة التفعيل للسلب، أي: إزالة الثَّرِب، كالتجليد والتقريع بمعنى إزالة الجلد والقرع، واستعير للوم الذي يمزق الأعراض ويذهب بهاء الوجه؛ لأنه بإزالة الشحم يبدو الهزال وما لا يرضى، كما أنه باللوم تظهر العيوب، فالجامع بينهما طريانُ النقص بعد الكمال، وإزالة ما به الكمال والجمال، وهو اسم «لا»، و«عليكم» متعلق بمقدَّر وقع خبراً، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ﴾ متعلق بذلك الخبر المقدَّر أو بالظرف، أي: لا تثريب مستقرَّ عليكم اليوم، وليس التقييد به لإفادة وقوع التثريب في غيره، فإنه عليه السلام إذا لم يثرب أوَّل لقائه واشتعال ناره فبعده بطريق الأولى.

وقال المرتضى: إنَّ «اليوم» موضوع موضع الزمان كله كقوله:

اليومَ يرحمنا من كان يغيبطنا      واليومَ نتبع من كانوا لنا تبعا<sup>(٣)</sup>

كأنه أريد: بعد اليوم.

(١) زاد المسير ٢٨٢/٤.

(٢) زاد المسير ٢٨٢/٤، والبحر المحيط ٣٤٣/٥، وما بين حاصرتين منهما.

(٣) أمالي المرتضى ٤٥٢/١-٤٥٣، والبيت فيه وفي البيان والتبيين ١٧٧/٣، أنشدته عجوز يوم مات الحجاج، كما ذكر الجاحظ.

وجَوَّزَ الزمخشريُّ تعلقه بـ «تثريب»<sup>(١)</sup>. وتعقُّبه أبو حيان قائلاً: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ التثريبَ مصدرٌ، وقد فُصلَ بينه وبينَ معموله بـ «عليكم»، وهو إما خبرٌ أو صفةٌ، ولا يجوز الفصلُ بينهما بنحوِ ذلك؛ لأنَّ معمولَ المصدر من تمامه، وأيضاً لو كان متعلقاً به لم يَجْزِ بناؤه؛ لأنه حينئذٍ من قبيل المشبَّه بالمضاف، وهو الذي يسمَّى المطوَّل والممطوَّل فيجب أن يكون مُعرباً متوناً<sup>(٢)</sup>.

ولو قيل: الخبرُ محذوفٌ و «عليكم» متعلِّقٌ بمحذوفٍ يدلُّ عليه «تثريب»، وذلك المحذوفُ هو العاملُ في «اليوم»، والتقدير: لا تثريبَ يثربُ عليكم اليومَ. كما قدَّروا في ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] أي: لا عاصمَ يعصمُ اليومَ = لكان وجهاً قوياً؛ لأنَّ خبر «لا» إذا عَلِمَ كثرُ حذفُه عند أهل الحجاز، ولم يلفظ به بنو تميم.

وكذا منع ذلك<sup>(٣)</sup> أبو البقاء، وعَلَّله بلزوم الإعراب والتنوين أيضاً<sup>(٤)</sup>.

واعترض بأنَّ المصرَّح به في متون النحو بأنَّ شبيهَ المضاف سُمِعَ فيه عدمُ التنوين، نحو: لا طالعٌ جلاً. ووقع في الحديث: «لا مانعٌ لِمَا أُعْطِيَتْ ولا مُعْطِيٌ لِمَا مَنَعَتْ»<sup>(٥)</sup> باتفاق الرواة فيه، وإنما الخلافُ فيه هل هو مبنيٌّ، أو معربٌ تركُّ تنوينه، وفي «التصريح» نقلاً عن «المغني» أنَّ نصبَ الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهبُ البصريين، وأجاز البغداديون: لا طالعٌ جلاً. بلا تنوين، أجروه في ذلك مُجرى المضاف، كما أجروه مُجرأه في الإعراب، وعليه يتخرَّج الحديثُ «لا مانعٌ إلخ»<sup>(٦)</sup>.

فيمكن أن يكون مبنًى ما قاله أبو حيان وغيره مذهبُ البصريين، والحديثُ المذكور لا يتعيَّن - كما قال الدنوشري أخذاً من كلام «المغني» في الجهة الثانية من

(١) الكشف ٣/٢٤٢.

(٢) البحر ٥/٣٤٣.

(٣) أي: تعلق «اليوم» بـ «تثريب».

(٤) الإملاء ٣/٣٦٠.

(٥) أخرجه البخاري (٨٤٤) عن المغيرة بن شعبة، ومسلم (٤٧٧): (٢٠٥) عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(٦) مغني اللبيب ص ٥١٥.



باب الخامس - حَمَلُهُ عَلَى مَا ذُكِرَ؛ لَجَوَازِ كَوْنِ اسْمِ «لَا» فِيهِ مَفْرُوداً، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْخَبَرِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا مَانِعَ مَانِعٍ لِمَا أُعْطِيَتْ، وَكَذَا فِيمَا بَعْدَهُ.

وَذَكَرَ الرُّضِّيُّ أَنَّ الظَّرْفَ بَعْدَ النَّفْيِ لَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّفْيِ بَلْ بِمَحْذُوفٍ وَهُوَ خَبَرٌ، وَأَنَّ «الْيَوْمَ» فِي الْآيَةِ مَعْمُولٌ «عَلَيْكُمْ»، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ.

وَاعْتَرِضَ أَيْضاً حَدِيثُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِمَا فِيهِ مَا فِيهِ.

وَقِيلَ: «عَلَيْكُمْ» بَيَانٌ كـ «لَكَ» فِي: سَقِيَا لَكَ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وَ«الْيَوْمَ» خَبَرٌ.

وَجُوزَ أَيْضاً كَوْنُ الْخَبَرِ ذَاكَ، وَ«الْيَوْمَ» مُتَعَلِّقاً بِقَوْلِهِ: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ». وَنُقِلَ عَنِ الْمُرْتَضَى أَنَّهُ قَالَ فِي «الدَّررِ»: قَدْ ضَعَّفَ هَذَا قَوْمٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الدَّعَاءَ لَا يَنْصَبُ مَا قَبْلَهُ<sup>(١)</sup>. وَلَمْ يَشْتَهَرْ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: لَوْ كَانَ مُتَعَلِّقاً بِهِ لَقَطَعُوا بِالْمَغْفِرَةِ بِإِخْبَارِ الصَّدِّيقِ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لِقَوْلِهِمْ: (يَتَابَانَا أَسْتَغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا)<sup>(٢)</sup>.

وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ؛ لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ وَهِيَ سِتْرُ الذَّنْبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى لَا يُوَاطَّعُوا بِهِ وَلَا يُقَرَّعُوا، إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَأَمَّا قَبْلَهُ فَالْحَاصِلُ هُوَ الْإِعْلَامُ بِهِ، وَالْعِلْمُ بِتَحَقُّقِ وَقْعِهِ بِخَبَرِ الصَّادِقِ لَا يَمْنَعُ الطَّلَبَ؛ لِأَنَّ الْمَمْتَنِعَ طَلَبُ الْحَاصِلِ لَا طَلَبُ مَا يُعْلَمُ حَصُولُهُ، عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُضْماً لِلنَّفْسِ، وَاعْتَبِرَ بِاسْتِغْفَارِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الدَّعَاءِ وَالْإِخْبَارِ هُنَا<sup>(٣)</sup>. انْتَهَى.

وَقَدْ يُقَالُ أَيْضاً: إِنَّ الَّذِي طَلَبُوهُ مِنْ أَبِيهِمْ مَغْفِرَةً مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَيَرْجِعُ إِلَى حَقِّهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ عِلْمٌ بِتَحَقُّقِ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوا إِذْ ذَاكَ نُبُوَّتَهُ وَظَنُّوهُ مِثْلَهُمْ غَيْرَ نَبِيٍّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَمُضِ وَقْتُ بَعْدِ مَعْرِفَةِ أَنَّهُ يُوسُفُ يَسَعُ مَعْرِفَةَ أَنَّهُ نَبِيٌّ أَيْضاً، وَمَا جَرَى مِنَ الْمَفَاوِضَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. فَافْهَمْ.

وَالِإِلَى حَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى الدَّعَاءِ ذَهَبَ غَيْرُ وَاحِدٍ وَذَهَبَ جَمْعٌ أَيْضاً إِلَى كَوْنِهِ خَبِراً، وَالْحُكْمُ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ غَيْبٌ - قِيلَ - لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَفَحَ عَنْ جَرِيْمَتِهِمْ

(١) آمالي المرتضى ١/٤٥٣، ونقله عنه أيضاً الشهاب في حاشيته ٢٠٥/٥.

(٢) الإنصاف ٣٤٢/٢.

(٣) نقله المصنف من حاشية الشهاب ٢٠٥/٥.

حينئذٍ، وهم قد اعترفوا بها أيضاً فلا محالة أنه سبحانه يغفر لهم ما يتعلّق به تعالى وما يتعلّق به عليه السلام بمقتضى وعده جلّ شأنه بقبول توبة العباد. وقيل: لأنه عليه السلام قد أوحى إليه بذلك.

وأنت تعلم أنّ أكثر القرّاء على الوقف على «اليوم»، وهو ظاهرٌ في عدم تعلّقه بـ «يغفر»، وهو اختيار الطبريّ وابن إسحاق وغيرهم، واختاروا كونَ الجملة بعدُ دعائيّة<sup>(١)</sup>، وهو الذي يميل إليه الذوق. والله تعالى أعلم.

﴿وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ ١٧ ﴿فَإِنَّ كُلَّ مَنْ يَرْحَمُ سِوَاهُ جَلٍّ وَعَلَا فَإِنَّمَا يَرْحَمُ بِرَحْمَتِهِ سَبْحَانَهُ، مع كون ذلك مبنياً على جلب نفع أو دفع ضرر، ولا أقلّ من دفع ما يجده في نفسه من التألم الروحانيّ مما يجده في المرحوم. وقيل: لأنه تعالى يغفر الصغائر والكبائر التي لا يغفرها غيره سبحانه، ويفضّل على التائب بالقبول.

والجملة إما بيانٌ للوثوق بإجابة الدعاء، أو تحقيقٌ لحصول المغفرة؛ لأنّه عفا عنهم، فالله تعالى أولى بالعتو والرحمة لهم.

هذا، ومن كرم يوسف عليه السلام ما روي أنّ إخوته أرسلوا إليه: إنّك تدعونا على طعامك بكرةً وعشيّةً ونحن نستحي منك بما فرط منّا فيك. فقال عليه السلام: إنّ أهل مصر وإن ملكت فيهم كانوا ينظرون إلّيّ بالعين الأولى ويقولون: سبحان من بلغ عبداً بيع بعشرين درهماً ما بلغ، ولقد شرفتُ بكم الآن وعظمتُ في العيون حيث علم الناس أنّكم إخوتي وأنّي من حفدة إبراهيم عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

والظاهر أنّه عليه السلام حصّل بذلك من العلم للناس ما لم يحصل قبل، فإنه عليه السلام على ما دلّ عليه بعض الآيات السابقة والأخبار قد أخبرهم أنه ابن من وممن.

وكذا ما أخرجه سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن ابن عباس قال: قال الملك يوماً ليوسف عليه السلام: إني أحبُّ أن تخالطني في كلّ شيء، إلّا في أهلي، وأنا أنّف أن تأكل معي. فغضب يوسف عليه السلام

(١) المحرر الوجيز ٢٧٨/٣، والبحر ٣٤٣/٥، وينظر تفسير الطبري ٣٣١/١٣.

(٢) ذكره الزمخشري في الكشاف ٣٤٢/٢ من دون نسبة.

فقال: أنا أحقُّ أن آتَفَ، أنا ابنُ إبراهيم خليل الله، وأنا ابن إسحاق ذبيح الله، وأنا ابن يعقوب نبيِّ الله. لكن لم يشتهر ذلك أو لم يفد الناسَ علماً<sup>(١)</sup>.

وفي «التوراة» التي بأيدي اليهود اليوم أنه عليه السلام لمَّا رأى من إخوته مزيدَ الخجل أدناهم إليه وقال لهم: لا يشقُّ عليكم أن بعتموني وإلى هذا المكان أوصلتموني، فإنَّ الله تعالى قد علم ما يقع من القحط والجذب وما ينزل بكم من ذلك، ففعل ما أوصلني به على هذا المكان والمكانة؛ ليُزِيلَ عنكم بي ما ينزل بكم، ويكون ذلك سبباً لبقائكم في الأرض وانتشارِ ذراريكم فيها، وقد مضت من سني الجذب سنتان، وبقي خمسُ سنين، وأنا اليوم قد صيرني الله تعالى مرجعاً لفرعون وسيداً لأهله وسلطاناً على جميع أهل مصر، فلا يضق عليكم أمركم<sup>(٢)</sup>.

﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾ هو القميصُ الذي كان عليه حينئذٍ كما هو الظاهر. وعن ابن عباس وغيره أنَّه القميصُ الذي كساه الله تعالى إبراهيم عليه السلام حين أُلقي في النار وكان من قُمص الجنة، جعله يعقوب حين وصل إليه في قصبة فضة وعلقه في عنق يوسف، وكان لا يقع على عاهة من عاهات الدنيا إلا أبرأها بإذن الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

وَضَعُفَ هذا بأنَّ قوله: (إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ) يدلُّ على أنَّه عليه السلام كان لابساً له في تعويذته كما تشهد به الإضافة إلى ضميره. وهو تضعيفٌ ضعيفٌ كما لا يخفى.

(١) سنن سعيد بن منصور (٧٢١١ - تفسير)، وتفسير ابن أبي حاتم ٢١٥٩/٧، وعزاه لابن المنذر وأبي الشيخ السيوطي في الدر ٢٤/٤. والرواية في سنن سعيد عن عبد الله بن أبي هذيل، وأخرجه عنه أيضاً الطبري في تفسيره ٢١٦/١٣ و٢١٧. وقوله: وأنا ابن إسحاق ذبيح الله، فيه نظر، لأن الصحيح أن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام. وسيأتي هذا البحث في سورة الصافات.

ورود في هامش الأصل: وفي رواية أنَّ امرأته قالت له: قل ليوسف: يأكل مع غلمان. فقال له. فقال: ترغب أن تأكل معي، أنا والله يوسف بن يعقوب نبي الله... إلخ. اه. وهي في تفسير الطبري ٢١٧/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ٢١٥٩/٧ عن أبي ميسرة.

(٢) العهد القديم، سفر التكوين ص ١٣٩.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢١٩٦/٧ عن المطلب بن عبد الله بن حنطب. وهو في تفسير البغوي ٤٤٨/٢ عن مجاهد.

وقيل : هو القميصُ الذي قدَّ من دُبُرٍ ، وأرسله ليعلم يعقوبُ أنه عُصِمَ من الفاحشة . ولا يخفى بُعْده .

وأيّاماً كان فالباء إمّا للمصاحبة أو للملاسة ، أي : اذهبوا مصحوبين أو ملتبسين به ، أو للتعدية كما قيل<sup>(١)</sup> ، أي : اذهبوا قميصي هذا ﴿فَالْقُوَّةُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾ أي : يصير بصيراً ، ويشهد له ﴿فَأَرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف : ٩٦] أو : يأتِ إليَّ وهو بصير ، وينصره قوله : ﴿وَأَتُونِي بِأَفْئِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿٩٦﴾ من النساء والذراري وغيرهم مما يتنظّمه لفظ الأهل ، كذا قالوا .

وحاصل الوجهين - كما قال بعض المدققين - إن الإتيان في الأول مجازٌ عن الصيرورة ولم يذكر إتيان الأب إليه لا لكونه داخلاً في الأهل ، فإنه يجلب عن التابعة ، بل تفادياً عن أمر الإخوة بالإتيان ؛ لأنه نوعٌ إجبارٍ على مَنْ يُؤْتَى به ، فهو إلى اختياره .

وفي الثاني على الحقيقة ، وفيه التفادي المذكور ، والجزمُ بأنه من الآتين لا محالة وثوقاً بمحبته ، وأن فائدة الإلقاء إتيانه على ما أحبَّ من كونه مُعافًى سليمَ البصر ، وفيه أنَّ صيرورته بصيراً أمرٌ مفروغٌ عنه مقطوعٌ ، إنّما الكلام في تسبّب الإلقاء لإتيانه كذلك ، فهذا الوجه أرجح وإن كان الأول من الخلافة بالقبول بمنزلة .

وفيه دلالةٌ على أنه عليه السلام قد ذهب بصره ، وعلم يوسف عليه السلام بذلك يحتمل أن يكون بإعلامهم ، ويحتمل أن يكون بالوحي ، وكذا علمه بما يترتّب على الإلقاء يحتمل أن يكون عن وحي أيضاً ، أو عن وقوفٍ من قبلُ على خواصِّ ذلك القميص بالتجربة أو نحوها إن كان المراد بالقميص الذي كان في التعويذة ، ويتعيّن الاحتمالُ الأول إن كان المرادُ غيره على ما هو الظاهر .

وقال الإمام : يمكن أن يقال : لعلَّ يوسفَ عليه السلام علِمَ أنَّ أباه ما عرا بصره ما عراه إلا من كثرة البكاء وضيق القلب ، فإذا ألقي عليه قميصه فلا بدَّ وأن ينشرح صدره وأن يحصل في قلبه الفرحُ الشديدُ ، وذلك يقوّي الروحَ ويُزيل الضَّعفَ

(١) في (م) : على ما قيل .

عن القُوَى، فحينئذ يقوَى بصره ويزول عنه ذلك النقصانُ، فهذا القدر مما يمكن معرفته بالعقل، فإن القوانين الطيِّبة تدلُّ على صحته<sup>(١)</sup>. وأنا لا أرى ذلك.

قال الكلبي: وكان أولئك الأهل نحواً من سبعين إنساناً<sup>(٢)</sup>. وأخرج ابن أبي حاتم عن الربيع بن أنس أنهم اثنان وسبعون من ولده وولد ولده<sup>(٣)</sup>. وقيل: ثمانون. وقيل: تسعون. وأخرج ابن المنذر وغيره عن ابن مسعود أنهم ثلاثة وتسعون<sup>(٤)</sup>. وقيل: ست وتسعون.

وقد نموا في مصر فخرجوا منها مع موسى عليه السلام وهم ست مئة ألف وخمس مئة وبضعة وسبعون رجلاً سوى الذرية والهرمي، وكانت الذرية ألف ألف وممتي ألف، على ما قيل.

﴿وَلَمَّا فَصَلَ الْعِيرُ﴾ خرجت من عريش مصر قاصدةً مكانَ يعقوب عليه السلام وكان قريباً من بيت المقدس، والقولُ بأنه كان بالجزيرة لا يعول عليه.

يقال: فَصَلَ من البلد يفصل فصلاً: إذا انفصل منه وجاوز حيطانه، وهو لازمٌ، وَفَصَلَ الشيءَ فصلاً: إذا فرقه، وهو متعدّ.

وقرأ ابن عباس: «ولما انفصل العير»<sup>(٥)</sup>.

﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ يعقوب عليه السلام لمن عنده: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ أي: لأشمُّ، فهو وجودُ حاسة الشَّمِّ، أَشَمَّهُ الله تعالى ما عبق بالقميص من ريح يوسف عليه السلام من مسيرة ثمانية أيام، على ما روي عن ابن عباس. وقال الحسن وابن جريج: من ثمانين فرسخاً.

وفي رواية أخرى عن الحسن: من مسيرة ثلاثين يوماً. وفي أخرى عنه: من مسيرة عشر ليال.

(١) تفسير الرازي ٢٠٦/١٨.

(٢) جاء في هامش (م): وفي التوراة: أَنَّ مَنْ دَخَلَ مِصْرَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَبْعُونَ. اهـ منه.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٢٢٠١/٧.

(٤) عزاه لابن المنذر السيوطي في الدر ٣٥/٤، وأخرجه أيضاً ابن أبي حاتم في تفسيره ٢١٩٦/٧.

(٥) القراءات الشاذة ص ٦٥، والبحر ٣٤٥/٥.

وقد استأذنت الريحُ على ما روي عن أبي أيوب الهروي<sup>(١)</sup> في إيصال عَرَفِ يوسف عليه السلام فأذن الله تعالى لها. وقال مجاهد: صَفَقَتِ الرِّيحُ القَمِيصَ، فراحت روائح الجنة في الدنيا واتصلت بيعقوب عليه السلام، فوجد رِيحَ الجنة، فعَلِمَ أنه ليس في الدنيا من ريحها إلا ما كان من ذلك القميص، فقال ما قال. وَيُبْعِدُ ذلك الإضافةُ فإنها حينئذٍ لأدنى ملابسَةٍ، وهي فيما قبل وإن كانت كذلك أيضاً إلا أنها أقوى بكثير منها على هذا، كما لا يخفى.

﴿لَوْلَا أَنْ تَفْعُدِينَ﴾ أي: تنسبونني إلى الفَنَدِ بفتحيتين، ويستعمل بمعنى الفساد<sup>(٢)</sup> كما في قوله:

إِلَّا سَلِيمَانَ إِذْ قَالَ الْإِلَهُ لَهُ قُمْ فِي الْبَرِيَّةِ فَاحْذُذْهَا عَنِ الْفَنَدِ<sup>(٣)</sup>  
وبمعنى ضَعْفِ الرَّأْيِ والعقل، من الْهَرَمِ وَكِبَرِ السِّنِّ، ويقال: فَنَدَ الرجلُ: إذا نسبهُ إلى الْفَنَدِ، وهو على ما قيل مأخوذٌ من الْفَنَدِ، وهو الْحَجَرُ، كَأَنَّهُ جُعِلَ حَجَرًا؛ لِقَلَّةِ فَهْمِهِ، كما قيل:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعَشَّقْ وَلَمْ تَدْرِ مَا الْهَوَى فَكُنْ حَجَرًا مِنْ يَابِسِ الصَّخْرِ جَلَمَدًا<sup>(٤)</sup>  
ثم اتَّسَعَ فيه، فقيل: فَنَدَهُ: إذا ضَعَّفَ رَأْيَهُ وَلاَمَهُ على مَا فَعَلَ، قال الشاعر:  
يَا عَاذَلَيَّ دَعَا لَوْمِي وَتَفَنِيْدِي فليس ما قُلْتُ من أَمْرٍ بِمَرْدُودِ<sup>(٥)</sup>  
وجاء: أَفَنَدَ الدَّهْرُ فلانًا: أَفْسَدَهُ، قال ابن مقبل:

دَعِ الدَّهْرَ يَفْعَلْ مَا أَرَادَ فَلِئِنَّهُ إِذَا كُتِفَ الْإِفْنَادَ بِالنَّاسِ أَفْنَدًا<sup>(٦)</sup>

(١) أخرجه عنه الطبري ٣٣٢/١٣، وفيه: الهوزني، بدل: الهروي. ولم نقف على ترجمته.

(٢) في هامش (م): وجاء بمعنى الكذب، كما في «الصحاح». اه منه. ينظر الصحاح (فند).

(٣) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه ص ٣٣، والخزانة ٤٠٥/٣، قال البغدادي: قوله: فاحذُذْها، أي: امنع البريَّة، والحد: المنع.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة. وهو في ملحقات ديوانه ص ٤٨٩.

(٥) البيت لبشار بن برد، وهو في ديوانه ٥٤٣/١، ونسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٣١٨/١ لهانئ بن شكيم العدوي، وهو دون نسبة في تفسير الطبري ٣٣٦/١٣، والنكت والعيون ٣/٧٧، والمحزر الوجيز ٣/٢٧٩، والبحر ٥/٣٤٠.

(٦) البيت بهذه الرواية في تفسير الطبري ٣٣٦/١٣، وتفسير القرطبي ٤٥٠/١١، والبحر ٥/٣٤٠،

ويقال: شيخٌ مفنَّدٌ: إذا فسد رأيه، ولا يقال: عجوزٌ مفنَّدٌ، لأنها لا رأيَ لها في شبيبته حتى يضعف. قاله الجوهرِيُّ وغيره من أهل اللغة<sup>(١)</sup>. وذكره الزمخشريُّ في «الكشاف» وغيره<sup>(٢)</sup>، واستغربه السمين<sup>(٣)</sup>، ولعلَّ وجهه أنَّ لها عقلاً وإن كان ناقصاً، يشتدُّ نقصه بكبر السنِّ. فتأمل.

وجواب «لولا» محذوفٌ، أي: لولا تنفيذكم أيَّيَّ لصدَّقْتُموني. أو: لقلتُ: إنَّ يوسفَ قريبٌ مكائهُ، أو لقاؤه، أو نحو ذلك. والمخاطبُ قيل: مَنْ بقي من ولده غير الذين ذهبوا يمتارون، وهم كثير<sup>(٤)</sup>. وقيل: ولدٌ ولده ومَنْ كان بحضرته من ذوي قرابته. وهو المشهور.

﴿قَالُوا﴾ أي: أولئك المخاطبون: ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْكَدِيرِ﴾<sup>(٥)</sup> أي: لفي ذهابٍ عن الصواب قَدْماً بالإفراط في محبة يوسف والإكثار من ذكره والتوقُّع للقاءه، وجَعَلَه فيه لتمكُّنه ودوامه عليه. وأخرج ابن جرير عن مجاهد أنَّ الضلالَ هنا بمعنى الحبِّ<sup>(٥)</sup>.

وقال مقاتل: هو الشقاء والعناء.

وقيل: الهلاك والذهاب، من قولهم: ضلَّ الماء في اللبن، أي: ذهب فيه وهلك. وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبیر تفسيره بالجنون<sup>(٦)</sup>. وهو مما لا يليق، وكأنه لتفسيرٍ بمثل ذلك قال قتادة: لقد قالوا كلمةً غليظةً لا ينبغي أن يقولها مثلهم لمثله عليه السلام، ولعلَّهم إنما قالوا ذلك لظنَّهم أنَّه مات.

= وهو في ديوان ابن مقبل ص ٦٠ برواية: إذا كلَّفَ الإفساد بالناس أفسداً. ووقع في الأصل (م): ابن مقتل، بالتاء. وهو تصحيف. وابن مقبل هو تميم بن أبي القيسي، كان أعور، أدرك الجاهلية والإسلام، بلغ مئة وعشرين سنة. الخزانة ٢٣١/١.

(١) ينظر الصحاح، والقاموس (فند).

(٢) الكشاف ٣٤٣/٢، وأساس البلاغة (فند).

(٣) في الدر المصون ٥٥٧/٦.

(٤) جملة: وهم كثير. ليست في الأصل.

(٥) نقله المصنف من الدر المنثور ٣٥/٤، وهو في تفسير الطبري ٣٤٢/١٣ و٣٤٣ عن قتادة

وسفيان وابن جريج.

(٦) تفسير ابن أبي حاتم ٢١٩٨/٧.

﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ قال مجاهد: هو يهوذا<sup>(١)</sup>. رُوي أنه قال لإخوته: قد علمتم أنني ذهبتُ إلى أبي بقميصِ التَّرحَةِ، فدعوني أذهب إليه بقميصِ الفَرَحَةِ. فتركوه. وفي رواية عن ابن عباس أنه مالك بن ذعر. والرواية الشهيرةُ عنه ما تقدَّم، و«أن» صلةٌ وقد اطردت زيادتها بعد «لَمَّا».

وقرأ ابن مسعود - وعُدَّ ذلك قراءةً تفسيرٍ -: «وجاء البشير من بين يَدَي العير»<sup>(٢)</sup>.

﴿أَلْقَنَهُ﴾ أي: ألقى البشيرُ القميصَ ﴿عَلَى وَجْهِهِ﴾ أي: وجوه يعقوب عليه السلام. وقيل: فاعلُ «ألقى» ضميرُ يعقوب عليه السلام أيضاً. والأوَّلُ أوفق بقوله: «فألقوه على وجْهِ أَبِي» وهو يُبعد كونَ البشير مالِكاً كما لا يخفى. والثاني قيل: هو الأنسبُ بالأدب. ونُسب ذلك إلى فرقد، قال: إنه عليه السلام أخذه فشَمَّه ثم وضعه على بصره ﴿فَازْتَدَّ بِبَصِيرًا﴾.

والظاهر أنَّه أريد بالوجه كلُّه، وقد جرت العادةُ أنه متى وجد الإنسان شيئاً يعتقد فيه البركةَ مسح به وجهه. وقيل: عبَّرَ بالوجه عن العينين؛ لأنَّهما فيه. وقيل: عبَّرَ بالكلِّ عن البعض.

و«ارتدَّ» عند بعضهم من أخوات كان، وهي بمعنى صار، فـ «بصيراً» خبرُها. وصحَّح أبو حيان<sup>(٣)</sup> أنها ليست من أخواتها، فـ «بصيراً» حالٌ، والمعنى أنَّه رجع إلى حالته الأولى من سلامة البصر.

وزعم بعضهم أنَّ في الكلام ما يُشعر بأنَّ بصره صار أقوى مما كان عليه؛ لأنَّ «فِعِلاً» من صَيَغِ المبالغة، وما عُدل من «مُفْعِلٍ»<sup>(٤)</sup> إليه إلا لهذا المعنى. وتعقَّب بأنَّ «فِعِلاً» هنا ليس للمبالغة، إذ ما يكون لها هو المعدولُ عن «فَاعِلٍ»، وأما «بصير» هنا فهو اسم فاعل من بَصُرَ بالشيء، فهو جارٍ على قياس «فَعُل» نحو: ظَرُفٌ، فهو ظريف، ولو كان كما زعم بمعنى مُبْصِرٍ لم يكن للمبالغة أيضاً؛ لأنَّ «فِعِلاً» بمعنى «مُفْعِلٍ» ليس للمبالغة نحو «أليم» و«سميع».

(١) تفسير الطبري ١٣/٣٤٤.

(٢) تفسير الطبري ١٣/٣٤٥، وتفسير ابن أبي حاتم ٧/٢١٩٩.

(٣) في البحر ٥/٣٤٦.

(٤) في الأصل و(م): يفعل. وهو تحريف. والمثبت من البحر ٥/٣٤٦، والكلام منه.



وأيّاماً كان فالظاهر أنّ عودَه عليه السلام بصيراً بإلقاء القميص على وجهه ليس إلا من باب خرق العادة، وليس الخارقُ بدعاً في هذه القصة.

وقيل: إنّ ذاك لما أنّه عليه السلام انتعش حتى قوّي قلبُه وحرارته الغريزية فأوصل نورَه إلى الدماغ وأدّاه إلى البصر، ومن هذا الباب استشفاء العشّاق بما يهُبُّ عليهم من جهة أرض المعشوق كما قال:

وإني لأستشفي بكلِّ غمامةٍ يهُبُّ بها من نحوِ أرضكِ ريحٌ<sup>(١)</sup>  
وقال آخر:

ألا يا نسيَمَ الصُّبحِ ما لك كُلّما تقربَت مِنّا فاحِ نَشْرُكٍ طيِّباً  
كانَ سُلَيْمى نُبئتَ بسَقامِنَا فأعطتْكِ رِياها فجئتَ طيِّباً<sup>(٢)</sup>  
إلى غير ذلك مما لا يُحصى، وهو قريبٌ مما سمعته آنفاً عن الإمام<sup>(٣)</sup>.

هذا وجاء في بعض الأخبار أنّه عليه السلام سأل البشير: كيف يوسف؟ قال: ملك مصر. فقال: ما أصنع بالملك، على أيّ دينٍ تركته؟ قال: على الإسلام. قال: الآن تَمَّتِ النعمة<sup>(٤)</sup>.

وأخرج أبو الشيخ عن الحسن قال: لمّا جاء البشير إليه عليه السلام قال: ما وجدت عندنا شيئاً، وما اختبنا منذ سبعة أيام، ولكنّ هوّن الله تعالى عليك سكرات الموت<sup>(٥)</sup>. وجاء في رواية أنه قال له: ما أدري ما أثيبك اليوم، ثم دعا له بذلك.

﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ﴾ يحتمل أن يكون خطاباً لمن كان عنده من قبل، أي: ألم أقل لكم: أني لأجد ريح يوسف. ويحتمل أن يكون خطاباً لبنيه القادمين، أي: ألم

(١) ذكره أبو حيان في البحر ٣٤٥/٥ دون نسبة.

(٢) البيتان في المدهش لابن الجوزي ص ٤٦٨ باختلاف يسير.

(٣) سلف كلامه ص ٤٨٧-٤٨٨ من هذا الجزء.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم ٢١٩٩/٧ عن الحسن.

(٥) عزاه لأبي الشيخ السيوطي في الدر ٣٥/٤، وأخرجه ابن أبي حاتم ١٩٩/٧، عن لقمان الحنفي.

أَقْلَ لَكُمْ : لَا تَيَاسُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ . وَهُوَ الْأَنْسَبُ بِقَوْلِهِ : ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١) فَإِنَّ مَدَارَ النَّهْيِ الْعِلْمُ الَّذِي أُوتِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ .

وَالْجُمْلَةُ عَلَى الْإِحْتِمَالَيْنِ مُسْتَأْنَفَةٌ ، وَعَلَى الْآخِرِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَقُولَ الْقَوْلِ ، أَي : أَلَمْ أَقْلَ لَكُمْ حِينَ أَرْسَلْتُكُمْ إِلَى مِصْرَ وَأَمَرْتُكُمْ بِالتَّحَسُّسِ ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الْيَاسِ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ تَعَالَى : إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ مِنْ حَيَاةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَاسْتَظْهَرَ فِي «الْبَحْرِ»<sup>(١)</sup> كَوْنَهَا مَقُولَ الْقَوْلِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ . ﴿قَالُوا يَتَابَانَا أَسْتَغْفِرَ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ طَلَبُوا مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِسْتِغْفَارَ ، وَنَادَوْهُ بِعَنْوَانِ الْإِبْرَةِ ؛ تَحْرِيكًا لِلْعُطْفِ وَالشَّفَقَةِ ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : ﴿إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾ (٢) أَي : وَمِنْ حَقِّ الْمَعْتَرَفِ بِذَنْبِهِ أَنْ يُصَفَّحَ عَنْهُ وَيُسْتَغْفَرَ لَهُ ، وَكَأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى ثِقَةٍ مِنْ عَفْوِهِ ، وَلِذَلِكَ اقْتَصَرُوا عَلَى طَلَبِ الْإِسْتِغْفَارِ وَأَدْرَجُوا ذَلِكَ فِي الْإِسْتِغْفَارِ .

وَقِيلَ : حَيْثُ نَادَوْهُ بِذَلِكَ أَرَادُوا : وَمِنْ حَقِّ شَفَقَتِكَ عَلَيْنَا أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَنَا ، فَإِنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ لَكُنَّا هَالِكِينَ لِنَعْمَدِ الْإِثْمِ ، فَمَنْ ذَا يَرْحَمُنَا إِذَا لَمْ تَرْحَمْنَا . وَلَيْسَ بِذَلِكَ .

﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٣) رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَّرَ الْإِسْتِغْفَارَ لَهُمْ إِلَى السَّحَرِ ؛ لِأَنَّ الدَّعَاءَ فِيهِ مُسْتَجَابٌ<sup>(٢)</sup> .

وَرَوَى عَنْهُ أَيْضاً كَذَلِكَ أَنَّهُ أَخَّرَهُ إِلَى لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَجَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ<sup>(٤)</sup> .

وَقِيلَ : سَوْفَهُمْ إِلَى قِيَامِ اللَّيْلِ .

وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ وَفَرَقَهُ : إِلَى اللَّيَالِي الْبَيضِ ، فَإِنَّ الدَّعَاءَ فِيهَا يُسْتَجَابُ<sup>(٥)</sup> . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : أَخَّرَهُ حَتَّى يَسْأَلَ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَإِنْ عَفَا عَنْهُمْ اسْتَغْفَرَ لَهُمْ<sup>(٦)</sup> .

(١) ٣٤٦/٥ .

(٢) عَزَاهُ السَّيُوطِيُّ فِي الدَّرَجَةِ ٣٦/٤ لِأَبِي الشَّيْخِ وَابْنِ مَرْدُودِهِ .

(٣) وَرَدَّ فِي هَامِشٍ (م) : وَفِي رِوَايَةٍ : إِلَى سَحَرِهَا . أَهْمَنَهُ .

(٤) سَنَنُ التِّرْمِذِيِّ (٣٥٧٠) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٣١٦/١ - ٣١٧ ، وَصَحَّحَهُ .

(٥) الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ ٢٨٠/٣ .

(٦) تَفْسِيرُ الْبَغْوِيِّ ٤٤٩/٢ .

وقيل: آخر ليعلم حالهم في صدق التوبة.

وتعقب بعضهم بعض هذه الأقوال بأن «سوف» تأبى ذلك؛ لأنها أبلغ من السين في التنفيس، فكان حقه على ذلك السين. ورُدَّ بما في «المغني»<sup>(١)</sup> من أن ما ذكر مذهب البصريين، وغيرهم يسوّي بينهما.

وقال بعض المحققين<sup>(٢)</sup>: هذا غير وارد حتى يحتاج إلى الدفع؛ لأنَّ التنفيس التأخير مطلقاً ولو أقلّ من ساعة، فتأخيره إلى السحر مثلاً ومضي ذلك اليوم محلّ للتنفيس بـ «سوف».

وقيل: أراد عليه السلام الدوام على الاستغفار لهم. وهو مبنيّ على أن السين وسوف يدلّان على الاستمرار في المستقبل، وفيه كلامٌ للنحويين. نعم جاء في بعض الأخبار ما يدلّ على أنه عليه السلام استمرَّ برهة من الزمان يستغفر لهم؛ أخرج ابن جرير عن أنس بن مالك قال: إنَّ الله تعالى لمّا جمع شمله بينه وأقرَّ عينه خلا ولده نجياً، فقال بعضهم لبعض: أستم قد علمتم ما صنعتم وما لقي منكم الشيخ وما لقي منكم يوسف؟ قالوا: بلى. قال: فيغركم عفوهما عنكم، فكيف لكم برّبكم؟ واستقام أمرهم على أن أتوا الشيخ فجلسوا بين يديه ويوسف إلى جنبه، فقالوا: يا أبانا، أتيناك في أمرٍ لم نأتك في مثله قطّ، ونزل بنا أمرٌ لم ينزل بنا مثله. حتى حرّكوه والأنبياء عليهم السلام أرحم البرية، فقال: ما لكم يا بنيّ؟ قالوا: ألسن قد علمت ما كان منا إليك وما كان منا إلى أخينا يوسف؟ قالوا: بلى. قالوا: أفليستما قد عفوتما؟ قالوا: بلى. قالوا: فإن عفوكما لا يُغني عنا شيئاً إن كان الله تعالى لم يعف عنا. قال: فما تريدون يا بنيّ؟ قالوا: نريد أن تدعو الله سبحانه، فإذا جاءك الوحي من عند الله تعالى بأنّه قد عفا عما صنعنا قرّت أعيننا واطمأنت قلوبنا، وإلا فلا قرّة عينٍ في الدنيا لنا أبداً. قال: فقام الشيخ فاستقبل القبلة وقام يوسف عليه السلام خلفه، وقاموا خلفهما أدلّة خاشعين، فدعا وأمن يوسف، فلم يُجب فيهم عشرين سنة حتى إذا كان رأس العشرين نزل جبريل على يعقوب عليهما السلام فقال: إنَّ الله تعالى بعثني أبشرك بأنّه قد أجاب دعوتك في ولدك،

(١) ص ١٨٤، والكلام من حاشية الشهاب ٢٠٦/٥.

(٢) هو الشهاب في الحاشية ٢٠٦/٥.

وَأَنَّهُ قَدْ عَفَا عَمَّا صَنَعُوا، وَأَنَّهُ قَدْ عَقَدَ مَوَاقِفَهُمْ مِنْ بَعْدِكَ عَلَى النَّبُوَّةِ<sup>(١)</sup>.

قيل: وهذا - إن صحَّ - دليلٌ على نبوتهم، وأنَّ ما صدر منهم كان قبل استنبائهم. والحقُّ عدم الصحة، وقد مرَّ تحقيقُ المقام بما فيه كفاية. فتذكَّر<sup>(٢)</sup>.

وأخرج أبو الشيخ عن ابن عائشة قال: ما تيبَّ على ولدٍ يعقوب إلا بعد عشرين سنة، وكان أبوهم بين يديهم، فما تيب عليهم حتى نزل جبريل عليه السلام فعلمه هذا الدعاء: يا رجاء المؤمنين لا تقطع رجاءنا، يا غياث المؤمنين أغثنا، يا معين المؤمنين أغثنا، يا محبَّ التَّوَّابِينَ تُبِّ علينا. فأخَّره إلى السحر، فدعا به، فتيب عليهم<sup>(٣)</sup>.

وأخرج أبو عبيد وغيره عن ابن جريج أنَّ ما سيأتي ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الآية: ٩٩] متعلِّقٌ بهذا، وهو من تقديم القرآن وتأخيرهِ، والأصل: سوف أستغفرُ لكم ربِّي إن شاء الله<sup>(٤)</sup>. وأنت تعلم أن هذا مما لا ينبغي الالتفاتُ إليه، فإنَّ ذاك من كلام يوسف عليه السلام بلا مرية، ولا أدري ما الداعي إلى ارتكابه، ولعلَّه محضُ الجهل.

واعلم أنَّه ذَكَرَ بعضُ المتأخِّرين في الكلام على هذه الآية أنَّ الصحيح أنَّ «اسْتَغْفَرَ» متعدُّ إلى مفعولين، يقال: استغفرتُ الله الذنبَ، وقد نصَّ على ذلك ابنُ هشام<sup>(٥)</sup>، وقد حُذِفَ من «اسْتَغْفِرْ لَنَا» أولُهُما، وذُكِرَ ثانيهما، وعُكِّسَ الأمرُ في

(١) تفسير الطبري ١٣/٣٦٧-٣٦٨، وهو من طريق صالح المري عن يزيد الرقاشي، عن أنس. قال ابن كثير عند تفسير الآية (١٠١) من هذه السورة: هذا الأثر موقوف على أنس، ويزيد الرقاشي وصالح المري ضعيفان جداً.

(٢) ينظر ص ٢٠٦ وما بعد من هذا الجزء.

(٣) عزاه لأبي الشيخ السيوطي في الدر ٤/٣٧، وورد في هامش الأصل ما نصه: وأخرج أبو الشيخ عن الحسن أنَّ يوسف عليه السلام حدَّث أباه بما صنعوا، فَعُثِّي عليه، فلمَّا أفاق قال: يا بني، أما لكم موقفٌ بين يدي الله تعالى تخافون أن يسألَكم عمَّا صنعتم؟ قالوا: قد كان ذلك فاستغفر لنا... إلخ. وفيه أيضاً أنَّه غُفِرَ لهم بعد عشرين سنة. اهـ منه. وعزاه لأبي الشيخ السيوطي في الدر ٤/٣٧.

(٤) الدر المنثور ٤/٣٧، وهو في تفسير الطبري ١٣/٣٥١.

(٥) في شرح شذور الذهب ص ٤٧٨-٤٧٩.

«سوف استَغْفِرُ»، ولعلَّ السرَّ - والله سبحانه أعلم - أنَّ حذفَ الأوَّل من الأول لإرادة التعميم، أي: استَغْفِرُ لنا كلَّ مَنْ أذنبنا في حقِّه. ليشملَه سبحانه وتعالى، ويشملُ يوسفَ وبنيامين وغيرهما، ولم يُحذف الثاني أيضاً تسجيلاً على أنفسهم باقرار الذنوب؛ لأنَّ المقامَ مقامُ الاعتراف بالخطأ والاستعطاف لما سلف، فالمناسبُ هو التصريح.

وأما إثباته في الثاني فلائِه الأصلُ، مع التنبيه على أنَّ الأهمَّ الذي ينبغي أن يُصرف إليه الهمُّ ويُمَحَّض له الوجهُ هو استغفارُ الربِّ واستجلاب رضاه، فإنَّه سبحانه إذا رضي أرضى، على أنَّ يوسفَ وأخاه قد ظهرت منهما مخايلُ العفو وأدركتهما رقةُ الأخوة. وأما حذف الثاني منه فلايجاز لكونه معلوماً من الأول مع قُرب العهد بذكره. اهـ.

ولعلَّ التسويفَ على هذا ليزداد انقطاعهم إلى الله تعالى فيكونُ ذلك أرجى لحصول المقصود، فتأمل.

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ﴾ روي أنه عليه السلام جهَّز إلى أبيه جهازاً ومثني راحلة ليتجهَّز إليه بمن معه. وفي التوراة أنه عليه السلام أعطى لكلِّ من إخوته خلعةً، وأعطى بنيامين ثلاث مئة درهم وخمسة خلع، وبعث لأبيه بعشرة حمير موقرة بالتَّخَف، وبعشرة أخرى موقرة بُرّاً وطعاماً<sup>(١)</sup>.

وجاء في بعض الأخبار أنه عليه السلام خرج هو والملك<sup>(٢)</sup> في أربعة آلاف من الجند والعظماء وأهل مصرَ بآجمعهم لاستقباله، فتلقَّوه عليه السلام وهو يمشي يتوكأ على يهوذا، فنظر إلى الخيل والناس فقال: يا يهوذا، أهذا فرعونُ مصر؟ قال: لا يا أبت، ولكن هذا ابنُك يوسف، قيل له: إنك قادمٌ. فتلقَّاك بما ترى. فلما لقيه ذهب يوسف عليه السلام ليبدأه بالسلام، فَمَنَعَ ذلك ليعلم أنَّ يعقوبَ أكرمُ على الله تعالى منه، فاعتقه وقبَّله وقال: السلام عليك أيها الذاهب بالأحزان عني.

(١) العهد القديم، سفر التكوين ص ١٣٩.

(٢) ورد في هامش (م): قيل: يقتضي أنَّه عليه السلام لم يكن ملكاً، وإنما كان على خزائنه كالعزيز. والرواية مختلفة فيه، فإنه قيل: إنه تَسَلَّطَنَ. وهو المشهور. اهـ منه.

وجاء أنه عليه السلام قال لأبيه: يا أبت، بكيت عليّ حتى ذهب بصرك، ألم تعلم أنّ القيامة يجمعنا؟ قال: بلى، ولكن خشيت أن تُسلب دينك فيحال بيني وبينك<sup>(١)</sup>.

وفي الكلام إيجاز، والتقدير: فرحل يعقوب عليه السلام بأهله وساروا حتى أتوا يوسف، فلمّا دخلوا عليه وكان ذلك - فيما قيل - يوم عاشوراء ﴿ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ أي: ضمّهما إليه واعتنقهما، والمرادُ بهما أبوه وخالته: ليا<sup>(٢)</sup>. وقيل: راحيل. وليس بذاك، والخالة تنزل منزلة الأم؛ لشفقتها، كما ينزل العم منزلة الأب، ومن ذلك قوله: ﴿وَاللَّهُ ءَاتَاكَ إِزْهَاجًا وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وقيل: إنه لما تزوّجها بعد أمّه صارت رابّةً ليوسف عليه السلام، فنزلت منزلة الأم لكونها مثلها في زوجية الأب وقيامها مقامها، والرابّة تُدعى أمّا وإن لم تكن خالة. ورؤي هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: المراد أبوه وجدّته أمّ أمّه. حكاه الزهراوي<sup>(٤)</sup>.

وقال الحسن وابن إسحاق: إنّ أمّه عليه السلام كانت بالحياة<sup>(٥)</sup>. فلا حاجة إلى التأويل لكن المشهور أنها ماتت في نفاس بنيامين.

وعن الحسن وابن إسحاق القولُ بذلك أيضاً إلا أنهما قالوا: إنّ الله تعالى أحيّاها له ليصدّق رؤياه<sup>(٦)</sup>. والظاهر أنه لم يثبت، ولو ثبت مثله لاشتهر.

وفي مصحف عبد الله: «آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَإِخْوَتَهُ»<sup>(٧)</sup>.

﴿وَقَالَ أَذْخُلُوا مِصْرَ﴾ وكأنه عليه السلام ضُرب في الملتقى خارج البلد مضرباً فنزل فيه، فدخلوا عليه فيه، فأواهما إليه ثم طلب منهم الدخول في البلدة، فهناك دخولان: أحدهما دخولٌ عليه خارج البلدة. والثاني دخولٌ في البلدة.

(١) تفسير البغوي ٢/٤٤٩-٤٥٠، وتفسير أبي السعود ٤/٣٠٦.

(٢) تفسير البغوي ٢/٤٥٠.

(٣) البحر المحيط ٥/٣٤٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تفسير الطبري ١٣/٣٥٢، والنكت والعيون ٣/٨٢، وزاد المسير ٤/٢٨٨.

(٦) تفسير البغوي ٢/٤٥٠ دون نسبة. وتفسير القرطبي ١١/٤٥٤.

(٧) المحرر الوجيز ٣/٢٨١، والبحر ٥/٣٤٧.

وقيل: إنَّهم إنما دخلوا عليه عليه السلام في مصر، وأراد بقوله: «ادخلوا مصرَ»: تمكَّنوا منها واستقرُّوا فيها.

﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ (٩٩) أي: من القحط وسائر المكاره، والاستثناء على ما في «التيسير» داخلٌ في الأمن، لا في الأمر بالدخول؛ لأنَّه إنَّما يدخل في الوعد لا في الأمر<sup>(١)</sup>.

وفي «الكشاف» أنَّ المشيئة تعلَّقت بالدخول المكثَّف بالأمن؛ لأنَّ القصدَ إلى اتصافهم بالأمن في دخولهم، فكأنه قيل: اسلمُوا وأمنوا في دخولكم إن شاء الله والتقدير: ادخلوا مصرَ آمنين إن شاء الله دخلتم آمنين. فحذف الجزاء لدلالة الكلام، ثم اعترض بالجملة الجزائية بين الحال وذوي الحال<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وكأنه أشار بقوله: فكأنه قيل... إلخ إلى أنَّ في التركيب معنى الدعاء، وإلى هذا ذهب العلامة الطيبيُّ. وقال في «الكشف»: إنَّ فيه إشارةً إلى أنَّ الكيفية مقصودةٌ بالأمر، كما إذا قلت: ادخل ساجداً. كنتَ آمراً بهما، وليس فيه إشارةٌ إلى أنَّ في التركيب معنى الدعاء، فليس المعنى على ذلك. والحقُّ مع العلامة كما لا يخفى.

وزعم صاحب «الفرائد» أنَّ التقديرَ: ادخلوا مصرَ إن شاء الله دخلتم آمنين. فـ «آمنين» متعلِّقٌ بالجزاء المحذوف، وحينئذٍ لا يفتقر إلى التقديم والتأخير وإلى أن يجعل الجزائية معترضةً.

وتعقَّب بأنه لا ارتياب في أنَّ هذا الاستثناء في أثناء الكلام كالتسمية في الشروع فيه للتَّيَمُّن والتَّبَرُّك واستعماله مع الجزاء كالشريعة المنسوخة، فحسن موقعه في الكلام أن يكونَ معترضاً. فافهم.

﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ﴾ عند نزولهم بمصر ﴿عَلَى الْعَرْشِ﴾ على السرير، كما قال ابن عباس ومجاهد وغيرهما<sup>(٣)</sup>، تكرمةً لهما فوق ما فعله بالإخوة ﴿وَحَرَّوْا لَهُ﴾ أي:

(١) نقله المصنف من حاشية الشهاب ٢٠٦/٥.

(٢) الكشف ٣٤٤/٢.

(٣) تفسير الطبري ٣٥٣-٣٥٤، وهو قول السدي والضحاك أيضاً.

أبواه وإخوته. وقيل: الضميرُ للإخوة فقط. وليس بذاك، فإن الرؤيا تقتضي أن يكون الأبوان والإخوة خَرُّوا له.

﴿سُجَّدًا﴾ أي: على الجباه، كما هو الظاهر، وهو كما قال أبو البقاء حالٌ مقدَّر؛ لأنَّ السجودَ يكون بعد الخور<sup>(١)</sup>.

وكان ذلك جائزاً عندهم، وهو جارٍ مجرى التحية والتكرمة كالقيام والمصافحة وتقبيل اليد ونحوها من عادات الناس الفاشية في التعظيم والتوقير، قال قتادة: كان السجودُ تحيةَ الملوك عندهم، وأعطى الله تعالى هذه الأمة السلامَ، تحيةَ أهل الجنة؛ كرامةً منه تعالى عَجَّلَهَا لَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

وقيل: ما كان ذلك إلا إيماءً بالرأس.

وقيل: كان كالركوع البالغ دون وضع الجبهة على الأرض. وقيل: المراد به التواضع، ويراد بالخورُ المرورُ كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يُخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣] فقد قيل: المراد: لم يمرُّوا عليها كذلك. وأنت تعلم أنَّ اللفظَ ظاهرٌ في السقوط.

وقيل - ونسب لابن عباس -: إنَّ المعنى: خرُّوا لأجل يوسف، سُجَّدًا لله شكرًا على ما أَوْزَعَهُم من النعمة.

وتعقَّب بأنه يرُدُّه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَكْبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ﴾ إذ فيها ﴿رَأَيْنَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. ودُفِعَ بأنَّ القائلَ به يجعل اللامَ للتعليلَ فيهما.

وقيل: اللام فيهما بمعنى «إلى» كما في: صَلَّى للكعبة؛ قال حسان:

ما كنتُ أعرفُ أنَّ الدهرَ منصرفٌ      عن هاشمٍ ثُمَّ منها عن أبي حَسَنِ  
أليس أوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقَبْلَتِكُمْ      وأعرفَ الناسَ بالأشياءِ والسُّنَنِ<sup>(٣)</sup>

وذكر الإمام<sup>(٤)</sup> أنَّ القولَ بأنَّ السجودَ كان لله تعالى لا ليوسف عليه السلام،

(١) الإملاء ٣/٣٦١.

(٢) أخرجه الطبري ٣/٣٥٥، وابن أبي حاتم ٧/٢٢٠٢.

(٣) البيتان في التفسير الكبير ١٨/٢١٢، والبحر ٥/٣٤٨، ولم نقف عليه في ديوان حسان.

(٤) في التفسير الكبير ١٨/٢١٢.



حسنٌ، والدليل عليه أَنَّ قوله تعالى: (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا) مُشْعِرٌ بأنهم صعدوا ثم سجدوا، ولو كان السجود ليوسف عليه السلام كان قبل الصعود والجلوس؛ لأنَّه أدخل في التواضع، بخلاف سجد الشكر لله تعالى. ومخالفةُ ظاهرِ الترتيب ظاهرُ المخالفة للظاهر، ودَفَعَ ما يَرُدُّ عليه مما علمت بما علمت، ثم قال: وهو متعيَّنٌ عندي؛ لأنَّه يَبْعُدُ من عقل يوسف عليه السلام ودينه أن يرضى بأن يسجدَ له أبوه، مع سابقته في حقوق الولادة والشيخوخة والعلم والدين وكمال النبوة<sup>(١)</sup>.

وأجيب بأنَّ تأخيرَ الخُرُورِ عن الرفع ليس بنصٍّ في المقصود؛ لأنَّ الترتيبَ الذكريَّ لا يجب كونه على وفق الترتيب الوقوعي، فلعلَّ تأخيرَه عنه ليتصلَ به ذكرُ كونه تعبيراً لرؤياه وما يتصل به. وبأنَّه يحتمل أن يكونَ اللهُ تعالى قد أمر يعقوبَ بذلك لحكمةٍ لا يعلمها إلا هو، وكان يوسفُ عليه السلام عالماً بالأمر فلم يسعه إلا السكوتُ والتسليم، وكأنَّ في قوله: «يا أبت» إلخ إشارةٌ إلى ذلك، كأنه يقول: يا أبت، لا يليق بمثلِكَ على جلالَتِكَ في العلم والدين والنبوة أن تسجدَ لولدِكَ، إلَّا أنَّ هذا أمرٌ أُمِرَتْ به وتكليفٌ كُلفَتْ به، فإنَّ رؤيا الأنبياء حقٌّ كما أنَّ رؤيا إبراهيم ذبحٌ ولده صار سبباً لوجوب الذبح في اليقظة، ولذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّه عليه السلام لَمَّا رأى سجدَ أبويه وإخوته له، هَالَهُ ذلك واقشعرَّ جلدُه منه<sup>(٢)</sup>.

ولا يبعد أن يكون ذلك من تمام تشديد الله تعالى على يعقوب عليه السلام، كأنه قيل له: أنت كنتَ دائمَ الرغبة في وصاله والحزن على فراقه، فإذا وجدته فاسجد له.

ويحتمل أيضاً أنه عليه السلام إنما فعله مع عظم قدره لتتبعه الإخوة فيه؛ لأنَّ الأنفة ربما حملتهم على الأنفة منه، فيجُرُّ إلى ثوران الأحقاد القديمة وعدم عفو يوسف عليه السلام.

ولا يخفى أنَّ الجواب عن الأوَّل لا يفيد لِمَا علمت أنَّ مبناه موافقةُ

(١) المصدر السابق.

(٢) البحر المحيط ٣٤٨/٥.

الظاهر، والاحتمالات المذكورة في الجواب عن الثاني قد ذكرها أيضاً الإمام<sup>(١)</sup>. وهي كما ترى، وأحسنها احتمال أن الله تعالى قد أمره بذلك لحكمة لا يعلمها إلا هو.

ومن الناس من ذهب إلى أن ذلك السجود لم يكن إلا من الإخوة، فراراً من نسبته إلى يعقوب عليه السلام لما علمت، وقد ردُّ بما أشرنا إليه أولاً من أن الرؤيا تستدعي العموم، وقد أجاب عن ذلك الإمام بأن تعبير الرؤيا لا يجب أن يكون مطابقاً للرؤيا بحسب الصورة والصفة من كل الوجوه، فسجود الكواكب والشمس والقمر يعبر بتعظيم الأكابر من الناس له عليه السلام، ولا شك أن ذهاب يعقوب وأولاده من كنعان إلى مصر لأجله في نهاية التعظيم له، فكفى هذا القدر في صحة الرؤيا، فاما أن يكون التعبير كالأصل حذو القذة بالقذة، فلم يوجب أحد من العقلاء<sup>(٢)</sup>. اهـ.

والحق أن السجود بأي معنى كان وقع من الأبوين والإخوة جميعاً، والقلب يميل إلى أنه كان انحناء كتحية الأعاجم وكثير من الناس اليوم، ولا يبعد أن يكون ذلك الخور، ولا بأس في أن يكون من الأبوين وهما على سرير ملكه، ولا يابى ذلك رؤياه عليه السلام.

﴿مِنْ قَبْلُ﴾ أي: من قبل سجدكم هذا، أو: من قبل هذه الحوادث، والظرف متعلق بـ «رؤياي»، وجوز تعلقها بـ «تأويل»؛ لأنها أولت بهذا قبل وقوعها. وجوز أبو البقاء<sup>(٣)</sup> كونه متعلقاً بمحذوف وقع حالاً من «رؤياي». وصحة وقوع الغايات حالاً تقدّم الكلام فيها.

﴿فَدَّ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ أي: صدقاً، والرؤيا توصف بذلك ولو مجازاً، وأعربه جمع على أنه مفعول ثانٍ لـ «جعل» وهي بمعنى «صير». وجوز أن يكون حالاً، أي: وضعها صحيحة. وأن يكون صفة مصدر محذوف، أي: جعلاً حقاً. وأن يكون مصدراً من غير لفظ الفعل، بل من معناه؛ لأن «جعلها» في معنى: حققها،

(١) في التفسير الكبير ٢١٢/١٨.

(٢) التفسير الكبير ٢١٣/١٨.

(٣) في الإملاء ٣/٣٦١.

و«حقاً» في معنى تحقيق، والجملة على ما قال أبو البقاء حالٌ مقدَّرةٌ أو مقارَنة<sup>(١)</sup>.  
 ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَ﴾ الأصل كما في «البحر» أن يتعدَّى الإحسانُ بـ «إلى» أو اللام  
 كقوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] وقد يتعدَّى بالباء  
 كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنَّا﴾ [الإسراء: ٢٣] وكقول كثير عزة:  
 أسبني بنا أو أحسني لا ملومةً لَدِينَا وَلَا مَقْلِيَةً إِنْ تَقَلَّتِ<sup>(٢)</sup>  
 وحمله بعضهم على تضمين «أَحْسَنَ» معنى لَطَفَ، ولا يخفى ما فيه من اللطف،  
 إلا أن بعضهم أنكر تعدية «لَطَفَ» بالباء، وزعم أنه لا يتعدَّى إلا باللام، فيقال:  
 لَطَفَ اللَّهُ تعالى له، أي: أوصل إليه مراده بلُطْفٍ، وهذا ما في «القاموس»<sup>(٣)</sup> لكنَّ  
 المعروف في الاستعمال تعدُّيه بالباء، وبه صرح في «الأساس»<sup>(٤)</sup> وعليه المعوَّل.  
 وقيل: الباء بمعنى «إلى».

وقيل: المفعولُ محذوفٌ، أي: أَحْسَنَ صُنْعَهُ بي، فالباء متعلِّقةٌ بالمفعول  
 المحذوف، وفيه حذفُ المصدر وإبقاءُ معموله، وهو ممنوعٌ عند البصريين.  
 وقوله: ﴿إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ منصوبٌ بـ «أَحْسَنَ»، أو بالمصدر المحذوفِ  
 عند من يرى جواز ذلك، وإذا كانت تعليليةٌ فالإحسانُ هو الإخراجُ من السجن بعد  
 أن ابتلي به وما عطف عليه، وإذا كانت ظرفيةٌ فهو غيرهما.

ولم يصرِّح عليه السلام بقصة الجُبِّ حذراً من تشريب إخوته وتناسياً لِمَا جرى  
 منهم؛ لأنَّ الظاهرَ حضورهم لوقوع الكلام عقيبَ خروجهم سُجَّداً، ولأنَّ الإحسانَ  
 إنما تمَّ بعد خروجه من السجن لوصوله للملك وخلوصه من الرقِّ والتهمة، واكتفاءً  
 بما يتضمَّنُه قوله: ﴿وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾ أي: البادية، وأصله<sup>(٥)</sup>: البسيطُ من  
 الأرض، وإنما سُمِّيَ بذلك لأنَّ ما فيه يبدو للنَّاظر لعدم ما يواريه؛ ثم أُطلق على  
 البرِّيَّةِ مطلقاً.

(١) المصدر السابق.

(٢) ديوان كثير عزة ص ٨٠، وسلف ١٠/٣٧٠.

(٣) مادة (لطف).

(٤) مادة (لطف).

(٥) في هامش الأصل و(م): وأصل البدو مصدر بدا يبدو، ثم سُمِّيَ به. اهـ منه.

وكان منزلهم - على ما قيل - بأطراف الشام ببادية فلسطين، وكانوا أصحاب إبل وغنم.

وقال الزمخشري: كانوا أهلَ عمدٍ وأصحابَ مواشٍ، ينتقلون في المياه والمناجِع<sup>(١)</sup>.

وزعم بعضهم أنَّ يعقوب عليه السلام إنما تحوّل إلى البادية بعد النبوة لأنَّ الله تعالى لم يبعث نبيّاً من البادية.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: كان يعقوب عليه السلام قد تحوّل إلى «بدا» وسكنها، ومنها قَدِمَ على يوسف، وله بها مسجدٌ تحت جبلها<sup>(٢)</sup>. قال ابن الأنباري: إنَّ «بدا» اسمٌ موضعٍ معروفٍ، يقال: هو بين شعبٍ وبدا، وهما موضعان ذكرهما جميل<sup>(٣)</sup> بقوله:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتَ شَعْبًا إِلَى بَدَا      إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادُ سَوَاهِمَا<sup>(٤)</sup>  
فالبَدُو على هذا قَصْدُ هذا الموضع يقال: بدا القومُ بَدُوا: إذا أتوا بدا؛ كما يقال: أغاروا غَوْرًا: إذا أتوا الغورَ، فالمعنى: أتى بكم مِن قَصْدِ بدا، فهم حينئذٍ حضريُّون<sup>(٥)</sup>، كذا قاله الواحدي في «البيسط». وذكره القشيري<sup>(٦)</sup>، وهو خلافُ الظاهر جدًّا.

(١) الكشف ٣٤٤/٢.

(٢) النكت والعيون ٨٤/٣، والتفسير الكبير ٢١٥/١٨.

(٣) في هامش الأصل و(م): قيل: لكثير عزة. اهـ منه. وقول ابن الأنباري في التفسير الكبير ٢١٥/١٨.

(٤) البيت في ديوان المعاني ٢٦٠/١، وتفسير القرطبي ٤٦٠/١١، والبحر ٣٤٩/٥ لجميل، وهو في ديوانه ص ٢٠٠، وقد نسب لكثير عزة، كما في معجم ما استعجم للبكري ٢٣٠/١، ومعجم البلدان ٣/٣٥١، وتاج العروس (شغب)، وهو في ديوانه ص ٣٢٤. وقوله: شَغْبًا. جاء في المصادر بالغين المعجمة، ولكن جاء في بعضها: شَغْبًا بالتونين، وفي البعض الآخر: شَغْبِي بالقصر. والأول هو ما اعتمده البكري، والثاني اعتمده ياقوت.

(٥) في هامش الأصل و(م): وفي الحديث: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُنَقِّلْهُ مِنَ الْبَادِيَةِ إِلَى الْحَاضِرَةِ». اهـ منه. ولم نقف عليه مسندًا، وذكره أبو حيان في البحر ٣٤٩/٥، والبقاعي في نظم الدرر ٢١٨/١٠.

(٦) كما في التفسير الكبير ٢١٥/١٨، والبحر ٣٤٩/٥.

﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنَ وَبَيْنَ إِخْوَتِ﴾ أي: أفسد وحرّش، وأصله من: نَزَعَ الرابضُ الدابةَ: إذا نَحَسَهَا وَحَمَلَهَا على الجري، وأسند ذلك إلى الشيطان مجازاً؛ لأنه بوسوسته وإلقائه، وفيه تفادٍ عن تثريبهم أيضاً، وذكره تعظيماً لأمر الإحسان؛ لأنَّ النعمة بعد البلاء أحسنُّ موقعاً. واستدلَّ الجبائيُّ والكعبيُّ والقاضي بالآية على بطلان الجبر<sup>(١)</sup>، وفيه نظر.

﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾ أي: لطيفُ التدبير له، إذ ما من صعبٍ إلا وتنفَّذ فيه مشيئته تعالى ويتسهَّلُ دونها.

كذا قاله غير واحد، وحاصله أنَّ اللطيفَ هنا بمعنى العالمِ بخفايا الأمور المدبِّر لها والمسَهِّل لِصعابها، ولنفوذ مشيئته سبحانه فإذا أراد شيئاً سهَّلَ أسبابه أطلق عليه جلَّ شأنه اللطيفُ؛ لأنَّ ما يلطفُ يسهِّل نفوذه، وإلى هذا يشير كلام الراغب حيث قال<sup>(٢)</sup>: اللطيف: ضدُّ الكثيف، ويعبرُ باللفظ عن الحركة الخفيفة وتعاطي الأمور الدقيقة، فوصف الله تعالى به؛ لعلمه بدقائق الأمور ورِفقه بالعباد.

فاللام متعلِّقة بـ «لطيف»؛ لأنَّ المراد: مدبِّر لما يشاء، على ما قاله غير واحد، وقال بعضهم: إنَّ المعنى: لأجل ما يشاء، وهو على الأول متعلِّق باللام، وعلى الثاني غير متعلِّق بها، وقد تقدَّم آنفاً ما في مثل ذلك.

﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ﴾ بوجوه المصالح ﴿الْحَكِيمُ﴾ ﴿الَّذِي يَفْعَلُ كُلَّ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِ الْحِكْمَةِ لَا غَيْرُهُ﴾. رُوي أنَّ يوسف طاف بأبيه عليهما السلام في خزائنه، فلمَّا أدخله خزينةَ القراطاس قال: يا بني، ما أعقَّك! عندك هذه القراطيس وما كتبت إليَّ على ثمانٍ مراحل؟! قال: أمرني جبريل. قال: أو ما تسأله؟ قال أنت أبسطُ منِّي إليه. فسأله، قال جبريل عليه السلام: الله تعالى أمرني بذلك لقولك: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] قال: فهلاً خِفَتِي<sup>(٣)</sup>!

وهذا عذرٌ واضحٌ ليوسف عليه السلام في عدم إعلام أبيه بسلامته. وقد صرح

(١) التفسير الكبير ٢١٨/٢١٥، والقاضي هو عبد الجبار المعتزلي.

(٢) في المفردات (لطف).

(٣) الكشف ٢/٣٤٥، وتفسير أبي السعود ٣٠٧/٤ دون نسبة.

غير واحد بأنه عليه السلام أُوحي إليه بإخفاء الأمر على أبيه إلى أن يبلغ الكتاب أجله، ولكن يبقى السؤال بأن يعقوب عليه السلام كان من أكابر الأنبياء نفساً وأباً وجداً، وكان مشهوراً في أكناف الأرض، ومن كان كذلك ثم وقعت له واقعة هائلة في أعز أولاده عليه لم تبق تلك الواقعة خفية، بل لا بد وأن تبلغ في الشهرة إلى حيث يعرفها كل أحد، لا سيما وقد انقضت المدة الطويلة فيها وهو في ذلك الحزن الذي تُضرب فيه الأمثال، ويوسف عليه السلام ليس بمكان بعيد عن مكانه، ولا متوطناً زوايا الخفاء ولا خامل الذكر، بل كان مرجع العام والخاص، وداعياً إلى الله تعالى في السر والعلن وأوقات السرور والمحن، فكيف غم أمره ولم يصل إلى أبيه خبره؟! إلى

وأجيب عن ذلك بأنه ليس إلا من باب خرق العادة.

واختلفوا في مقدار المدة بين الرؤيا وظهور تأويلها، فقيل: ثماني عشرة سنة. وأخرج عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد»<sup>(١)</sup> عن الحسن أن المدة ثمانون سنة. وأخرج ابن جرير عن ابن جريج أنها سبع وسبعون<sup>(٢)</sup> سنة. وعن حذيفة أنها سبعون سنة.

وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة أنها خمس وثلاثون سنة<sup>(٣)</sup>.

وأخرج جماعة عن سلمان الفارسي أنها أربعون سنة<sup>(٤)</sup>. وهو قول الأكثرين. قال ابن شداد: وإلى ذلك ينتهي تأويل الرؤيا. والله تعالى أعلم بحقائق الأمور.

﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ﴾ أي: بعضاً عظيماً منه، ف «من» للتبعض، ويبعد القول بزيادتها أو جعلها لبيان الجنس، والتعظيم من مقتضيات المقام، وبعضهم قدر: عظيماً، وفي النظم الجليل على أنه مفعول به، كما نقل أبو البقاء<sup>(٥)</sup>، وليس بشيء.

(١) ص ١٠٧.

(٢) جاء في الأصل و(م): سبع وتسعون، والمثبت من تفسير الطبري ٣٣٥/١٣، والدر المنثور ٣٨/٤.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٧/٢٢٠٢.

(٤) تفسير الطبري ٣٥٧/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ٧/٢٢٠٢، والمستدرک ٤/٣٩٦.

(٥) في الإملاء ٣/٣٦٢.

والظاهر أنه أراد من ذلك البعض مُلْك مصر، ومن «الملك» ما يعمُّ مصر وغيرها، ويُفهم من كلام بعضهم جواز أن يرادَّ من «الملك» مصرَ ومن البعض شيء منها، وزعم أنه لا ينافي قوله تعالى: ﴿مَكَّنَّا يُوْسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [يوسف: ٥٦] لأنه لم يكن مستقلاً فيه وإن كان ممكناً فيه. وفيه تأمل.

وقيل: أراد ملك نفسه من إنقاذ شهوته.

وقال عطاء: مُلْك حُسَّادِهِ بالطاعة ونيل الأمانى. وليس بذاك.

﴿وَعَلَّمَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ أي: بعضاً من ذلك كذلك، والمراد بتأويل الأحاديث إما تعليمُ تعبير الرؤيا وهو الظاهر، وإما تفهيمُ غوامض أسرار الكتب الإلهية ودقائق سُنَنِ الأنبياء، وعلى التقديرين لم يؤت عليه السلام جميع ذلك، والترتيب على غير الظاهر ظاهراً، وأما على الظاهر فلعلَّ تقديمَ إيتاء الملك على ذلك في الذكر لأنه بمقام تعداد النعم الفائضة عليه من الله سبحانه، والملكُ أعرقُ في كونه نعمةً من التعليم المذكور، وإن كان ذلك أيضاً نعمةً جليلةً في نفسه، فتذكر وتأمل<sup>(١)</sup>.

وقرأ عبد الله وابن ذرّ: «آتَيْنِ وَعَلَّمَنِي» بحذف الياء فيهما؛ اكتفاء بالكسرة<sup>(٢)</sup>، وحكى ابنُ عطية عن الأخير «آتيتني» بغير «قد»<sup>(٣)</sup>.

﴿فَاطَرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: مُبدِعهما وخالقهما، ونصبه على أنه نعت لـ «ربِّ» أو بدلٌ أو بيانٌ، أو منصوب بـ «أعني»، أو منادى ثانٍ، ووصفه تعالى به بعد وصفه بالربوبية مبالغةً في ترتيب مبادي ما يعقبه من قوله:

(١) ورد في هامش الأصل و(م): إشارة إلى ما قيل: إنه لا يمكن تمثية هذا الاعتذار فيما سبق؛ لأنَّ التعليمَ هناك وارِدٌ على نهج العلّة الغاية للتمكين، فإن حُمِلَ على معنى التملك لزم تأخُّره عنه، وأما الواقعُ ما هنا فمجَرَّد التأخير في الذكر، والعطفُ بالواو لا يستدعي ذلك الترتيب في الوجود، فافهم. اهـ منه.

(٢) المحتسب ٣٤٩/١، والبحر ٣٤٩/٥. وابن ذرّ هو عمر بن ذرّ بن عبد الله بن زرارة الهمداني المُرهبي، ثقة، روى عن أبيه وسعيد بن جبير، مات سنة (١٥٣هـ). تقريب التهذيب. ووقع في مطبوع البحر: عمرو بن ذرّ.

(٣) المحرر الوجيز ٢٨٣/٣، والبحر ٣٤٩/٥.

﴿أَنْتَ وَلِيُّ﴾ متولّي أموري ومتكفّل بها، أو مُوالٍ لي وناصرٌ ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾، فالولي إما من الولاية، أو الموالاة، وجوّز أن يكون بمعنى المُولي كالمُعطي لفظاً ومعنى، أي: الذي يُعطيني نِعَمَ الدنيا والآخرة.

﴿تَرْفَعُنِي﴾ اقْبِضْنِي ﴿مُسْلِمًا وَالْحَقِّقِي بِالصَّالِحِينَ﴾ ﴿١٥٦﴾ من آبائي، على ما روي عن ابن عباس، أو بعامة الصالحين في الرتبة والكرامة كما قيل، واعتُرض بأن يوسف عليه السلام من كبار الأنبياء عليهم السلام، والصلاح أوّل درجات المؤمنين، فكيف يليق به أن يطلب اللحاق بمن هو في البداية؟ وأجيب بأنه عليه السلام طلبه هضماً لنفسه، فسيبله سبيلُ استغفار الأنبياء عليهم السلام. ولا سؤال ولا جواب إذا أريد من الصالحين آباؤه الكرام يعقوب وإسحاق وإبراهيم عليهم السلام.

وقال الإمام هاهنا: وها هنا مقام آخر في الآية على لسان أصحاب المكاشفات، وهو أنَّ النفوسَ المفارقة إذا أشرقت بالأنوار الإلهية واللوامع القدسية، فإذا كانت متناسبةً متشاكلَةً انعكس النور الذي في كلّ واحدٍ منها إلى الأخرى بسبب تلك الملائمة والمجانسة، فعظمت تلك الأنوار وتقوّت هاتيك الأضواء، ومثال ذلك المرايا الصقيلة الصافية إذا وُصفت وصفاً متى أشرقت الشمس عليها انعكس الضوء من كلّ واحد منها إلى الأخرى، فهناك يقوى الضوء ويكمل النور، وينتهي في الإشراق والبريق إلى حدٍّ لا تطيقه الأبصار الضعيفة، فكذلك ها هنا<sup>(١)</sup>. انتهى، وهو كما ترى.

والحق أن يقال: إنَّ الصلاحَ مقولٌ بالتشكيك متفاوتٌ قوةً وضعفاً، والمقام يقتضي أنه عليه السلام أراد بالصالحين المتصفين بالمرتبة المعنوية بها من مراتب الصلاح، وقد قدّمنا ما عند أهل المكاشفات في الصلاح<sup>(٢)</sup>. فارجع إليه.

بقي أنَّ المفسرين اختلفوا في أنَّ هذا هل هو منه عليه السلام تَمَنٍّ للموت وطلبٌ منه، أم لا؟ فالكثير منهم على أنه طلبٌ وتَمَنٍّ لذلك، قال الإمام: ولا يبعد من الرجل العاقل إذا كمل عقله أن يتمنّى الموتَ وتعظمَ رغبته فيه؛ لأنّه حينئذٍ

(١) التفسير الكبير ٢٢١/١٨ - ٢٢٢.

(٢) ينظر ما سلف ١٣١/٦.



يحسُّ بنقصانه مع شغفه بزواله وعلمه بأنَّ الكمالَ المطلقَ ليس إلاَّ الله تعالى، فيبقى في قلقٍ لا يُزيله إلاَّ الموتُ، فيتمنَّاهُ، وأيضاً يرى أنَّ السعادةَ الدنيويةَ سريعةُ الزوال مشرفةٌ على الفناء، والألمُ الحاصل عند زوالها أشدُّ من اللذةِ الحاصلةِ عند وجدانها، مع أنَّه ليس هناك لذةٌ إلَّا وهي ممزوجةٌ بما ينغصها، بل لو حَقَّقَتْ لا ترى لذةً حقيقيةً في هذه اللذائذِ الجسمانيةِ وإنَّما حاصلُها دفعُ الآلامِ، فلذَّةُ الأكلِ عبارةٌ عن دفعِ ألمِ الجوعِ، ولذَّةُ النكاحِ عبارةٌ عن دفعِ الألمِ الحاصلِ بسببِ الدغدغةِ المتولِّدةِ من حصولِ المنيِّ في أوعيته، وكذا الإمارةُ والرياسةُ يُدفعُ بها الألمُ الحاصلُ بسببِ شهوةِ الانتقامِ ونحو ذلك، والكلُّ لذلك خسيسٌ، وبالموتِ التخلُّصُ عن الاحتياجِ إليه.

على أنَّ عمدةَ الملاذِّ الدنيويةِ الأكلُ والجماعُ والرياسةُ، والكُلُّ في نفسه خسيسٌ معيبٌ، فإنَّ الأكلَ عبارةٌ عن ترطيبِ الطعامِ بالبزاقِ المجتمعِ في الفمِ، ولا شكَّ أنَّه مستقذَّرٌ في نفسه؛ ثم حينما يصلُ إلى المعدةِ يظهر فيه الاستحالةُ والتعفنُ، ومع ذا يشارك الإنسانُ فيه الحيواناتُ الخسيسةُ، فيلتذُّ الجُعلُ بالروثِ التذاذَ الإنسانِ باللَّوْزِينَجِ<sup>(١)</sup>، وقد قال العقلاء: من كان هِمَّتُه ما يدخُلُ في بطنه فقيمتهُ ما يخرجُ من بطنه.

والجماعُ نهايةٌ ما يقال فيه: إنه إخراجُ فضلةٍ متولِّدةٍ من الطعامِ بمعونةِ جلدٍ مدبوغٍ بالبولِ ودمِ الحيضِ والنفاسِ مع حركاتٍ لو رأيتها من غيرك لأضحكتك، وفيه أيضاً تلك المشاركةُ، وغايةٌ ما يُرجى من ذلك تحصيلُ الولدِ الذي يجرُّ إلى شغلِ البالِ والتحيُّلِ لجمعِ المالِ ونحو ذلك.

والرياسةُ إذا لم يكن فيها سوى أنَّها على شَرَفِ الزوالِ في كلِّ آنٍ لكثرةِ مَنْ يَنازِعُ فيها ويطمحُ نظرُهُ إليها، فصاحبُها لم يزل خائفاً وَجِلاً من ذلك = لكفاها عيباً.

وقد يقال أيضاً: إِنَّ النفسَ خُلقت مجبولةً على طلبِ اللذاتِ والعشقِ الشديدِ لها والرغبةِ التامةِ في الوصولِ إليها، فما دام في هذه الحياةَ الجسمانيةِ يكون طالباً لها،

(١) اللَّوْزِينَج: من الحلواءِ شبه القطائف، يُؤدَمُ بدهن اللوز. تعريب «لوزينة». معجم الألفاظ الفارسية المعربة: باب اللام.

وما دام كذلك فهو في عين الآفات ولُجَّة الحسرات، وهذا اللازم مكروه والملزوم مثله؛ فلهذا يتمنى العاقل زوال هذه الحياة الجسمانية ليستريح من ذلك النصب<sup>(١)</sup>.

ولله تعالى قول من قال:

صَجَعَةُ الموت رَقْدَةٌ يَسْتَرِيحُ الـ جِسْمُ فِيهَا وَالْعَيْشُ مِثْلُ الشَّهَادِ  
وقال:

تَعَبْتُ كُلَّهَا الْحَيَاةُ فَمَا أَعْدَ جَبْتُ إِلَّا مِنْ رَاغِبٍ فِي اِزْدِيَادٍ  
إِنَّ حُزْنَآ فِي سَاعَةِ الْفَوْتِ أَضْعَا فُ سُرُورٍ فِي سَاعَةِ الْمَيْلَادِ<sup>(٢)</sup>

وقد ذكر غير واحد أن تمني الموت حباً للقاء الله تعالى مما لا بأس به، وقد روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها: «من أحب لقاء الله تعالى أحب الله تعالى لقاءه»<sup>(٣)</sup> الحديث. نعم تمني الموت عند نزول البلاء منهجي عنه، ففي الخبر: «لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به»<sup>(٤)</sup>.

وقال قوم: إنه عليه السلام لم يتمن الموت، وإنما عدد نعم الله تعالى عليه، ثم دعا بأن تدوم تلك النعم في باقي عمره، حتى إذا حان أجله قبضه على الإسلام وألحقه بالصالحين.

والحاصل أنه عليه السلام إنما طلب الموافقة على الإسلام لا الوفاة.

ولا يرد على القولين أنه من المعلوم أن الأنبياء عليهم السلام لا يموتون إلا مسلمين، إما لأن الإسلام هنا بمعنى الاستسلام لكل ما قضاه الله تعالى، أو لأن ذلك بيان؛ لأنه وإن لم يتخلف ليس إلا بإرادة الله تعالى ومشيته<sup>(٥)</sup>، والذاهبون إلى الأول قالوا: إنه عليه السلام لم يأت عليه أسبوع حتى توفاه الله تعالى. وكان

(١) التفسير الكبير ٢١٩/١٨-٢٢٠.

(٢) الأبيات لأبي العلاء المعري، وهي في شروح سقط الزند ٩٧٧/٣-٩٧٩.

(٣) صحيح البخاري (٦٥٠٧)، وصحيح مسلم (٢٦٨٥).

(٤) أخرجه البخاري (٦٣٥١)، ومسلم (٢٦٨٠) عن أنس رضي الله عنه، وقد سلف ٣٢٢/٢.

(٥) ورد في هامش الأصل و(م): والآية دليل لأهل السنة في أن الإيمان من الله تعالى، كما قرره الإمام، فليراجع. اهـ منه. وكلام الإمام الرازي في تفسيره ٢٢١/١٨.

الحسن يذهب إلى القول الثاني ويقول: إِنَّهُ عليه السلام عاش بعد هذا القول سنين كثيرة<sup>(١)</sup>.

وروى المؤرخون أَنَّ يعقوب عليه السلام أقام مع يوسف أربعاً وعشرين سنة، ثم تُوفِّي وأوصى أن يُدْفَنَ بالشام إلى جنب أبيه، فذَهَبَ بِهِ وَدَفَنَهُ ثَمَّةً، وعاش بعده ثلاثاً وعشرين سنة. وقيل: أكثر، ثم تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَى الْمَلِكِ الْمُخَلَّدِ فَمَتْنَى الْمَوْتِ، فتوفاه الله تعالى طيباً طاهراً، فتخاصم أهل مصر في مدفنه حتى هُمُّوا بِالْقِتَالِ، فرأوا أن يجعلوه في صندوق من مرمر ويدفونه في النيل بحيث يمرُّ عليه الماء ثم يصل إلى مصر ليكونوا شَرَعاً فِيهِ<sup>(٢)</sup>، ففعلوا. ثم أراد موسى عليه السلام نقله إلى مدفن آبائه، فأخرجه بعد أربع مئة سنة - على ما قيل - من صندوق المرمر لثقله، وجعله في تابوت من خشب ونقله إلى ذلك.

وكان عمره مئة وعشرين سنة. وقيل: مائة وسبع سنين.

وقد وُلِدَ لَهُ مِنْ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ: إِفْرَائِيمَ وَهُوَ جَدُّ يَوْشَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمِيشَا، وَرَحْمَةُ زَوْجَةِ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ولقد توارثت الفراعنة من العمالقة بعده مصرَ ولم يزل بنو إسرائيل تحت أيديهم على بقايا دين يوسف وآبائه عليهم السلام إلى أن بعث الله تعالى موسى عليه السلام فكان ما كان.

وفي «التوراة» أَنَّ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْكَنَ أَبَاهُ وَإِخْوَتَهُ فِي مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: عَيْنِ شَمْسٍ<sup>(٣)</sup>، مِنْ أَرْضِ السَّدِيرِ، وَبَقِيَ هُنَاكَ سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَكَانَ عُمُرُهُ حِينَ دَخَلَ مِصْرَ مِئَةً وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَلَمَّا قَرَبَ أَجْلُهُ دَعَا يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَجَاءَ وَمَعَهُ وَلَدَاهُ مَنَشَا<sup>(٤)</sup> وَهُوَ بِكْرُهُ وَأَفْرَائِيمَ، فَقَدَّمَهُمَا إِلَيْهِ، وَدَعَا لهُمَا وَوَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى رَأْسِ الْأَصْغَرِ وَالْيَسْرَى عَلَى رَأْسِ الْأَكْبَرِ، وَكَانَ يَوْسُفُ يَحِبُّ عَكْسَ ذَلِكَ، فَكَلَّمَ أَبَاهُ

(١) في تفسير الطبري ١٣/ ٣٦٠ عن الحسن أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عاش بعد ذلك ثلاثاً وعشرين سنة.

(٢) بفتحات، بمعنى: سواء، كقوله: مجدي أخيراً ومجدي أولاً شَرَعَ. حاشية الشهاب ٥/ ٢٠٩.

(٣) جاء في التوراة روايتان في ذلك، الأولى: أَنَّهُ أَسْكَنَهُمْ فِي جَاسَانَ، والثانية: رَعْمَسِيسَ.

ينظر العهد القديم، سفر التكوين ص ١٤١-١٤٢.

(٤) ورد في هامش (م): بالنون في التوراة، وأفرايم بالياء بعد الألف، والمضبوط عندنا غير

ذلك، والأمر سهل. اهـ منه. وفي العهد القديم سفر التكوين ص ١٤٣: مَنَسَّى وَأَفْرَائِيمَ.

فيه، فقال: يا بنيَّ إِنِّي لأعلم أَنَّ ما يتناسل من هذا الأصغر أكثر مما يتناسلُ من هذا الأكبر. ودعا ليوسف وبارك عليه وقال: يا بنيَّ إِنِّي مَيِّتٌ، كان الله تعالى معكم وردَّكم إلى بلد أبيكم، يا بنيَّ إذا أنا متُّ فلا تدفني في مصر، وادفني في مقبرة آبائي. فقال: نعم يا أبتِ، وحلف له، ثم دعا سائر بنيه وأخبرهم بما ينالهم في أيامهم، ثم أوصاهم بالدفن عند آبائه في الأرض التي اشتراها إبراهيم عليه السلام من عفرونَ الخيئي<sup>(١)</sup> في أرض الشام وجعلها مقبرة. وبعد أن فرغ من وصيته عليه السلام توفي، فانكبَّ يوسف عليه السلام عليه يقبله ويبكي، وأقام له حزنًا عظيمًا، وحزن عليه أهلُ مصر كثيرًا، ثم ذهب به يوسف وإخوته وسائرُ آله سوى الأطفال، ومعهم قوَّادُ الملك ومشايخُ أهل مصر، ودفنوه في المكان الذي أراد، ثم رجعوا.

وقد توهَّم إخوة يوسف منه عليه السلام أن يسيءَ المعاملةَ معهم بعد موت أبيهم عليه السلام، فلمَّا علم ذلك منهم قال لهم: لا تخافوا، إِنِّي أخاف الله تعالى. ثم عزَّاهم وجبر قلوبهم، ثم أقام هو وآل أبيه بمصر وعاش مئةً وعشر سنين حتى رأى لأفرايم ثلاثة بنين، وولد بنو ماخير<sup>(٢)</sup> بن منشا في حجره أيضًا، ثم لمَّا أحسَّ بقُرب أجله قال لإخوته: إِنِّي مَيِّتٌ، والله سبحانه سيذكركم ويردُّكم إلى البلد الذي أقسم أن يملكه إبراهيم وإسحاق ويعقوب، فإذا ذكركم سبحانه وردَّكم إلى ذلك البلد فاحملوا عظامي معكم. ثم توفي عليه السلام فحنَّطوه وصيَّروه في تابوت بمصر<sup>(٣)</sup>، وبقي إلى زمن موسى عليه السلام، فلمَّا خرج، حمَّله حسبما أوصى عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما ذكر من أنباء يوسف عليه السلام، وما فيه من معنى البعد

(١) في العهد القديم سفر التكوين ص ١٤٧: الخيئي. بالحاء المهملة والطاء المثناة.

(٢) في العهد القديم: ماكير بن منسى.

(٣) سفر التكوين ص ١٤٨.

(٤) ورد في هامش الأصل و(م): وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن عبد العزيز أنه عليه السلام لم يعرف موضعه ولم يجد أحداً يخبره إلا امرأة يقال لها: تارخ بنت شير بن يعقوب. فاشترطت عليه أن تصير شابةً كلَّما كبرت، وأن تكون منه عليه السلام في درجته يوم القيامة، ففعل بعد أن امتنع من الطلبة الثانية حتى أمر بإمضائها، فدلَّته، فأخرجه، فعادت بنتُ ثلاثين وعمرت ألفاً وستَّ مئة أو أربع مئة سنة حتى أدركت سليمان عليه السلام فتزوَّجها. اهـ منه. والخبر في تفسير ابن أبي حاتم ٢٢٠٥/٧، واسم المرأة فيه: شارح.

لما مرّ مراراً، والخطابُ للرسول ﷺ وهو مبتدأ، وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ الذي لا يحوم حوله أحدٌ = خبره، وقوله سبحانه: ﴿تُوجِيهِ إِلَيْكَ﴾ خبرٌ بعد خبرٍ، أو حالٌ من الضمير في الخبر، وجوّز أن يكونَ «ذلك» اسماً موصولاً مبتدأ، و«من أنباء الغيب» صلته، و«تُوجِيهِ إِلَيْكَ» خبره، وهو مبنيٌّ على مذهبٍ مرجوحٍ من جعلٍ سائر أسماء الإشارة موصولاتٍ.

﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾ يريد إخوة يوسف عليه السلام ﴿إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ وهو جعلهم إياه في غيابة الجُبِّ ﴿وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ به ويبغون له الغوائل، والجملة - قيل - كالدليل على كون ذلك من أنباء الغيب ومُوحى إليه عليه الصلاة والسلام، والمعنى: إنَّ هذا النبا غيبٌ لم تعرفه إلا بالوحي لأنك لم تحضُر إخوة يوسف عليه السلام حين عزموا على ما همُّوا به من أن يجعلوه في غيابة الجُبِّ وهم يمكرون به، ومن المعلوم الذي لا يخفى على مُكذِّبِكَ أنك ما لقيت أحداً سمع ذلك فتعلَّمته منه.

وهذا من المذهب الكلاميِّ على ما نصَّ عليه غير واحد، وإنما حُذف الشقُّ الأخير مع أنَّ الدالَّ على ما ذكر مجموعُ الأمرين لعلَّيه من آيةٍ أخرى كقوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ﴾ [هود: ٤٩].

وقال بعض المحقِّقين: إن هذا تهكُّمٌ بمن كذَّبه، وذلك من حيث إنَّه تعالى جعل المشكوكَ فيه كونه عليه السلام حاضراً بين يدي أولادٍ يعقوبَ عليه السلام مكرين، فنفاه بقوله: «وما كنت لديهم»، وإنَّما الذي يمكن أن يرتاب فيه المرتابُ قبلَ التعرُّفِ هو تلقَّيه من أصحاب هذه القصة، وكان ظاهرُ الكلام أن ينفي ذلك، فلمَّا جعل المشكوكَ ما لا ريب فيه؛ لأنَّ كونه عليه الصلاة والسلام لم يلقَ أحداً ولا سمع كان عندهم كَفَلَقَ الفجر، جاء التهكُّمُ البالغ، وصار حاصلُ المعنى: قد علمتم يا مُكابرٍ، أنَّه لم يكن مُشاهداً لمن مضى من القرون الخالية، وإنكاركم لما أخبر به يُفضي إلى أن تُكابرُوا بأنَّه شاهدٌ من مضى منهم. وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْنَاهُ اللَّهُ بِهَذَا﴾ [الأنعام: ١٤٤].

ومنه يظهر فائدة العدول عن أسلوب: ﴿مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [هود: ٤٩] إلى هذا الأسلوب، وهو أبلغ مما ذُكر أولاً، وذُكر لترك ذلك نكتةً أخرى أيضاً وهي

أَنَّ الْمَذْكُورَ مَكْرُهُمْ وَمَا دَبَّرُوهُ وَهُوَ مِمَّا أَخْفَوْهُ حَتَّى لَا يَعْلَمَهُ غَيْرُهُمْ، فَلَا يُمْكِنُ تَعْلَمُهُ مِنَ الْغَيْرِ، وَلَا يَخْلُو عَنْ حُسْنِ.

وَأَيَّامًا كَانَ فِي الْآيَةِ إِذَاذَانُ بَأَنَّ مَا ذَكَرَ مِنَ النَّبَأِ هُوَ الْحَقُّ الْمَطَابِقُ لِلْوَاقِعِ، وَمَا يَنْقُلُهُ أَهْلُ الْكِتَابِ لَيْسَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ.

﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ﴾ الظاهرُ العموم، وقال ابن عباس: إِنَّهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ. ﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ أي: على إيمانهم وبالغَتْ في إظهار الآيات القاطعة الدالة على صدقك عليهم ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ لتصميمهم على الكفر وإصرارهم على العناد حسبما اقتضاه استعدادهم، و«حَرَصَ» من باب ضَرَبَ وَعَلِمَ، وكلاهما لغةٌ فصيحَةٌ، وجوابُ «لو» محذوفٌ؛ للعلم به، والجملةُ معترضةٌ بين المبتدأ والخبر.

قال ابن الأنباري<sup>(١)</sup>: سألت قريشَ واليهودَ رسولَ الله ﷺ عن قصة يوسف عليه السلام، فنزلت مشروحةً شرحاً وافياً، فأمل عليه الصلاة والسلام أن يكون ذلك سببَ إسلامهم.

وقيل: إِنَّهُمْ وعدوه أن يُسَلِّمُوا، فلمَّا لم يفعلوا عزَّاه الله تعالى بذلك.

وقيل: إِنَّهَا نزلت في المنافقين، وقيل: في النصارى، وقيل: في المشركين فقط. وقيل: في أهل الكتاب فقط. وقيل: في الثَّوَيَّةِ.

﴿وَمَا تَسْتَلْهُمُ عَلَيْهِ﴾ أي: هذا الإنباء، أو جنسه، أو القرآن، وأيَّامًا كان فالضمير عائذٌ على ما يُفْهَمُ مما قبله<sup>(٢)</sup>، والمعنى: ما تطلب منهم على تبليغه ﴿مِنْ أَجْرٍ﴾ أي: جُعِلَ ما، كما يفعله حَمَلَةُ الْأَخْبَارِ.

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ أي: ما هو إلا تذكيرٌ وعظةٌ من الله تعالى ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ كَأَفَّةً، والجملةُ كالتعليل لما قبلها<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الوعظ العامَّ ينافي أخذ الأجرة من البعض؛ لأنَّه لا يختصُّ بهم.

(١) كما في زاد المسير ٢٩٣/٤. والبحر ٣٥١/٥.

(٢) في هامش (م): وقيل: الضمير لدين الله تعالى. اهـ منه.

(٣) في هامش الأصل و(م): وَمَنْ تَأَمَّلَ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ كونه عظةً للعالمين عامَّةٌ، فيه ما ينافي أن يسأل الأجر من غير وجه، فما أَلْطَفَ التعليل بذلك، فتأمل. اهـ منه.

وقيل: أريد: إنه ليس إلا عظة من الله سبحانه أمرت أن أبلغها فوجب عليّ ذلك، فكيف أسأل أجراً على أداء الواجب. وهو خلاف الظاهر، وعليه تكون الآية دليلاً على حرمة أخذ الأجرة على أداء الواجبات.

وقرأ مبشر بن عبيد: «وما نسألهم» بالنون<sup>(١)</sup>.

﴿وَكَايْنٍ مِّنْ ءَايَةٍ﴾ أي: وكم من آية، قال الجلال السيوطي<sup>(٢)</sup>: إن «كأي» اسم ك «كم» التكميرية الخبرية في المعنى، مرگب من كاف التشبيه و«أي» الاستفهامية المنونة وحكيّت، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون؛ لأنّ التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولذا رُسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل.

وقيل: الكاف فيها هي الزائدة، قال ابن عصفور: ألا ترى أنك لا تريد بها معنى التشبيه، وهي مع ذا لازمة وغير متعلّقة بشيء، و«أي» مجرورها.

وقيل: هي اسم بسيط، واختاره أبو حيان، قال: ويدلّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات<sup>(٣)</sup>.

وفادتها للاستفهام نادر حتى أنكره الجمهور، ومنه قول أبي لابن مسعود: كأيّن تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثاً وسبعين. والغالب وقوعها خبريّة، ويلزمها الصدر فلا تجرّ خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور. ولا يحتاج إلى سماع، والقياس على «كم» يقتضي أن يضاف إليها ولا يحفظ، ولا يُخبر عنها إلا بجملّة فعلية مصدّرة بماضٍ أو مضارع كما هنا، قال أبو حيان: والقياس أن تكون في موضع نصبٍ على المصدر أو الظرف أو خبر «كان»، كما كان ذلك في «كم»، وفي «البسيط» أنّها تكون مبتدأ وخبراً ومفعولاً.

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٢٨٥، والبحر ٥/ ٣٥١، وتحرف «مبشر» فيه إلى: بشر. وهو مبشر بن عبيد أبو حفص القرشي، روى عن زيد بن أسلم وعطية العوفي وقتادة. قال أحمد: شغله القرآن عن الحديث، أحاديثه بواطيل. تهذيب الكمال ٢٧/ ١٩٤.

(٢) في معجم الهوامع ٢/ ٦٠٤.

(٣) البحر ٥/ ٣٥١، ونقله المصنف عنه - وكذا ما سيأتي من أقوال - بواسطة السيوطي في معجم الهوامع.

ويقال فيها: كَائِنْ، بالمدِّ بوزن اسم الفاعل من «كان» ساكنة النون، وبذلك قرأ ابنُ كثير<sup>(١)</sup>، و«كَأٍ» بالقصر بوزن «عَمٍ»، و«كَأَيٍ» بوزن رَمِيٍّ، وبه قرأ ابن محيصن<sup>(٢)</sup>، و«كَئِيءٌ» بتقديم الياء على الهمزة<sup>(٣)</sup>.

وذكر صاحب اللوامح أنَّ الحسن قرأ: «وَكَيٍّ» بياء مكسورة من غير همز ولا ألف ولا تشديد<sup>(٤)</sup>.

و«آية» في موضع التمييز، و«من» زائدة، وجرُّ تمييز «كأين» بها دائميٌّ أو أكثرِيٌّ. وقيل: هي مينةٌ للتمييز المقدَّر.

والمراد من الآية الدليلُ الدالُّ على وجودِ الصانع ووحدته وكمال علمه وقدرته، وهي وإن كانت مفردةً لفظاً لكنَّها في معنى الجمع، أي: آياتٍ؛ لمكان «كأين»، والمعنى: وكأَيِّ عددٍ شئتُ من الآياتِ الدالَّةِ على صدق ما جئتُ به غيرَ هذه الآية.

﴿فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: كائنةٌ فيهما من الأجرام الفلكية وما فيها من النجوم وتغيُّرِ أحوالها، ومن الجبال والبحار وسائر ما في الأرض من العجائب الفاتنة للحصر:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَّهُ آيَةٌ تَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ<sup>(٥)</sup>  
﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ يشاهدونها ﴿وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾<sup>(٦)</sup> غيرُ متفكرين فيها ولا معتبرين بها، وفي هذا من تأكيد تعزُّيه ﷻ وذمِّ القوم ما فيه. والظاهر أنَّ «في السموات والأرض» في موضع الصفة لـ «آية»، وجملَةُ «يَمُرُّونَ» خبرُ «كأين» كما أشرنا إليه سابقاً، وجُوِّزَ العكس.

وقرأ عكرمة وعمرو بن فائد: «والأرضُ» بالرفع<sup>(٦)</sup>، على أنَّ «فِي السَّمَاوَاتِ

(١) التيسير ص ٩٠، والنشر ٢/٢٤٢، وهي قراءة أبي جعفر من العشرة.

(٢) البحر ٧٢/٣.

(٣) مع الهوامع ٢/٦٠٤-٦٠٥.

(٤) البحر ٣٥١/٥.

(٥) سلف ٢٧١/١.

(٦) المحتسب ٣٤٩/١، والبحر ٣٥١/٥.



هو الخبر لـ «كَايْنٌ»، و«الأرضُ» مبتدأ، خبره الجملة بعده، ويكون ضميرُ «عليها» للأرض لا للآيات كما في القراءة المشهورة.

وقرأ السديُّ «والأرضَ» بالنصب<sup>(١)</sup>، على أنه مفعولٌ بفعل محذوفٍ يفسره «يمرون»، وهو من الاشتغال المفسر بما يوافقه في المعنى، وضميرُ «عليها» كما هو فيما قبل، أي: وَيَطَّوُّونَ الأرضَ يَمْرُونُ عليها، وَجُوزَ أَنْ يَقْدَّرَ: يَطَّوُّونَ، ناصباً للأرض، وجملةُ «يمرون» حالٌ منها أو من ضميرِ عاملها.

وقرأ عبد الله: «والأرضُ» بالرفع، و«يمشون» بدلُ «يمرون»<sup>(٢)</sup>.

والمعنى على القراءات الثلاث: إِنَّهُمْ يَجِيتُونَ وَيَذْهَبُونَ فِي الأرضِ وَيرونَ آثارَ الأممِ الهالكةِ وما فيها من الآياتِ والعبرِ ولا يَتَفَكَّرُونَ في ذلك.

﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ﴾ في إقرارهم<sup>(٣)</sup> بوجوده تعالى وخالفتيه ﴿إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ به سبحانه، والجملةُ في موضع الحال من الأكثر، أي: ما يؤمن أكثرهم إلا في حالِ إشراكهم.

قال ابن عباس ومجاهد وعكرمة والشعبي وقتادة: هم أهلُ مكة، آمنوا وأشركوا، كانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك تَمْلِكُهُ وما ملك<sup>(٤)</sup>. ومن هنا كان ﷺ إذا سمع أحدهم يقول: لبيك لا شريك لك. يقول له: «قط قط»<sup>(٥)</sup>، أي: يكفيك ذلك، ولا تَزِدْ: إلا شريكاً. إلخ.

وقيل: هم أولئك آمنوا لَمَّا غَشِيَهُم الدخانُ في سني القحط وعادوا إلى الشرك بعد كشفه.

وعن ابن زيد وعكرمة وقتادة ومجاهد أيضاً أَنَّ هَؤُلَاءِ كَفَرُوا الْعَرَبَ مطلقاً أَقْرُوا

(١) المحتسب ٣٤٩/١، والكشاف ٣٤٦/٢، والبحر ٣٥١/٥.

(٢) الكشاف ٣٤٦/٢، والبحر ٣٥١/٥، وينظر المحتسب ٣٥٠/١.

(٣) ورد في هامش الأصل و(م): إشارة إلى أَنَّهُ إِيْمَانٌ لِّسَانِيٍّ، إِذْ لَا اعتقادَ به مع الشرك. اهـ منه.

(٤) المحرر الوجيز ٢٨٥/٣، وتفسير البغوي ٤٥٢/٢، والبحر ٣٥١/٥.

(٥) المصادر السابقة، ولم نقف عليه مستنداً.

بالخالق الرازق المميت وأشركوا بعبادة الأوثان والأصنام<sup>(١)</sup>. وقيل: أشركوا بقولهم: الملائكة بنات الله سبحانه.

وعن ابن عباس أيضاً أنهم أهل الكتاب، أقرؤا بالله تعالى وأشركوا به من حيث كفروا بنبيه ﷺ، أو من حيث عبدوا عزيزاً والمسيح عليهما السلام. وقيل: أشركوا بالتبني واتخاذهم أحبارهم ورهبانهم أرباباً.

وقيل: هم الكفار الذين يُخلصون في الدعاء عند الشدة ويشركون إذا نجوا منها، وروي ذلك عن عطاء.

وقيل: هم الثوية، قالوا بالنور والظلمة.

وقيل: هم المنافقون، جهروا بالإيمان وأخفوا الكفر. ونُسب ذلك للبلخي.

وعن الحبر أنهم المُشَبَّهة، آمنوا مجملًا وكفروا مفصلاً.

وعن الحسن أنهم المراءون بأعمالهم، والرياء شركٌ خفيٌّ.

وقيل: هم الناظرون<sup>(٢)</sup> إلى الأسباب المعتمدون عليها.

وقيل: هم الذين يُطيعون الخلق بمعصية الخالق.

وقد يقال نظراً إلى مفهوم الآية: إنهم من يندرج فيهم كل من أقرَّ بالله تعالى وخالقته مثلاً وكان مرتكباً ما يُعدُّ شركاً كيفما كان، ومن أولئك عبدة القبور الناذرون لها المعتمدون للنفع والضرر ممن الله تعالى أعلم بحاله فيها، وهم اليوم أكثر من الدود.

واحتجت الكرامة بالآية على أن الإيمان مجرد الإقرار باللسان. وفيه نظر.

﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾ أي: عقوبة تغشاهم وتشملمهم، والاستفهام إنكارٌ فيه معنى التوبيخ والتهديد كما في «البحر»<sup>(٣)</sup>، والكلام في العطف

(١) المحرر الوجيز ٢٨٥/٣. وينظر تفسير الطبري ٣٧٣/١٣-٣٧٥، وتفسير ابن أبي حاتم ٢٢٠٧/٧.

(٢) في (م): المناظرون.

(٣) ٣٥١/٥.

ومحل الاستفهام في الحقيقة مشهور، وقد مرَّ غير مرَّة، والمراد بهذه العقوبة ما يعمُّ الدنيوية والأخروية على ما قيل. وفي «البحر»<sup>(١)</sup> ما هو صريح في الدنيوية؛ للمقابلة بقوله سبحانه: ﴿أَو تَأْتِيهِمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ فجاءة من غير سابقة علامة، وهو الظاهر.

﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ﴿١٠٧﴾ ﴿بِاتِّبَانِهَا غَيْرِ مُسْتَعِدِّينَ لَهَا.

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ أي: هذه السبيل التي هي الدعوة إلى الإيمان والتوحيد سبيلي، كذا قالوا، والظاهر أنهم أخذوا الدعوة إلى الإيمان من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣] لإفادة أنه يدعوهم إلى الإيمان بجدٍّ وحرصٍ وإن لم ينفع فيهم، والدعوة إلى التوحيد من قوله سبحانه: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٦] لدلالته على أنَّ كونه ذكراً لهم لاشتماله على التوحيد؛ وصفات، وفسر ذلك بقوله تعالى: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ أي: ادعوا الناس إلى معرفته سبحانه بصفات كماله ونعوت جلاله، ومن جملة التوحيد، فالجملة لا محل لها من الإعراب.

وقيل: إنَّ الجملة في موضع الحال من الياء، والعامل فيها معنى الإشارة. وتعقَّب بأنَّ الحال في مثله من المضاف إليه مخالفة للقواعد ظاهراً، وليس ذلك مثل: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [النحل: ١٢٣]. واعتُرض أيضاً بأنَّ فيه تقييد الشيء بنفسه. وليس ذلك.

﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ أي: بيانٍ وحجَّة واضحة غير عمياء، والجارُّ والمجرور في موضع الحال من ضمير «أدعو». وزعم أبو حيان<sup>(٢)</sup> أنَّ الظاهر تعلُّقه بـ «أدعو»، وقوله تعالى: ﴿أَنَا﴾ تأكيدٌ لذلك الضمير أو للضمير الذي في الحال.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ عطفت على ذي الحال، ونسبة «أدعو» إليه من باب التغليب كما قرَّر في قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] ومنهم من قدَّر في مثله فعلاً عاملاً في المعطوف، ولم يعول عليه المحققون.

(١) ٣٥٢-٣٥١/٥.

(٢) في البحر ٣٥٣/٥.

وَمُنِعَ عَظْفُهُ عَلَى «أَنَا» لِكَوْنِهِ تَأْكِيدًا، وَلَا يَصِحُّ فِي الْمَعْطُوف كَوْنُهُ تَأْكِيدًا كَمَا فِي الْمَعْطُوف عَلَيْهِ. وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُحَقِّقِينَ.

وَجَوِّزَ كَوْنَ «مَنْ» مُبْتَدَأً، خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، أَيِ: وَمَنْ اتَّبَعْنِي كَذَلِكَ، أَيِ: دَاعٍ. وَأَنْ يَكُونَ «عَلَى بِصِيرَةٍ» خَبَرًا مُقَدِّمًا، وَ«أَنَا» مُبْتَدَأً، وَ«مَنْ» عَظْفٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَبِّحْنَا اللَّهَ﴾ أَيِ: وَأَنْزِلْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَنْزِيهَاً مِنَ الشُّرَكَاءِ، وَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْقَوْلِ، وَكَذَا: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿٣٨﴾ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَالْكَلَامُ مُؤَكَّدٌ لَمَّا سَبَقَ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: «قُلْ هَذَا سَبِيلِي» عَلَى التَّذْكِيرِ<sup>(١)</sup>، وَالسَّبِيلُ تَوَثُّتٌ وَقَدْ تَذَكَّرَ.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ رَدُّ لِقَوْلِهِمْ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤] نَفْيٌ لَهُ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ نَفْيُ اسْتِنْبَاءِ النِّسَاءِ، وَنَسَبَ ذَلِكَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي سَجَّاحِ بِنْتِ الْمُنْذِرِ الْمُتَنَبِّئَةِ<sup>(٣)</sup> الَّتِي يَقُولُ فِيهَا الشَّاعِرُ:

أَمْسَتْ نَبِيئُنَا أَنْثَى نَطُوفُ بِهَا      وَلَمْ تَزَلْ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ ذُكْرَانَا  
فَلَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ      عَلَى سَجَّاحٍ وَمَنْ بِالْأَلْفِ أَغْرَانَا  
أَعْنِي مُسَيِّلِمَةَ الْكَذَّابِ لَا سُقِيَتْ      أَصْدَاؤُهُ مَاءَ مُزْنٍ أَيْنَمَا كَانَا<sup>(٤)</sup>

وَهُوَ مِمَّا لَا صِحَّةَ لَهُ؛ لِأَنَّ ادِّعَاءَهَا النَّبُوَّةَ كَانَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَوْنُهُ إِخْبَارًا بِالْغَيْبِ لَا قَرِينَةَ عَلَيْهِ.

(١) المحرر الوجيز ٢٨٥/٣، والبحر ٣٥٣/٥.

(٢) الكشاف ٣٤٦/٢، والبحر ٣٥٣/٥.

(٣) ورد في هامش الأصل و(م): وهي تميمية أدعت النبوة، ثم أسلمت وحسن إسلامها، وقصتها معروفة في التواريخ. اهـ منه. وينظر تاريخ الطبري ٢٦٧/٣.

(٤) الأبيات في الأوائل للعسكري ١٧٥-١٧٦ لعطارد بن حاجب بن زرارة، وفي ثمار القلوب ص ٣١٥، وغرر الخصائص ص ٢٢٢ لقيس بن عاصم، وهي في البحر ٣٥٣/٥ غير منسوبة، وفيه وفي الأوائل وثمار القلوب: نُطِيفٌ، بدل: نطوف، وفي الغرر: يطاف.

﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ كما أوحينا إليك.

وقرأ أكثر السبعة: «يُوحَى» بالياء وفتح الحاء مبنياً للمفعول<sup>(١)</sup>، وقراءة النون - وهي قراءة حفص وطلحة وأبي عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> - موافقة لـ «أرسلنا».

﴿بَيْنَ أَهْلِ الْقُرَى﴾ لأن أهلها - كما قال ابن زيد وغيره، وهو مما لا شبهة فيه - أعلم وأحلّم من أهل البادية، ولذا يقال لأهل البادية: أهل الجفاء، وذكروا أن التبدي مكره إلا في الفتن، وفي الحديث: «مَنْ بَدَا جَفَا»<sup>(٣)</sup>.

قال قتادة: ما نعلم أن الله تعالى أرسل رسولا قط إلا من أهل القرى. ونُقِلَ عن الحسن أنه قال: لم يُبعث رسولٌ من أهل البادية ولا من النساء ولا من الجن. وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾ [يوسف: ١٠٠] قد مرّ الكلام فيه آنفاً.

﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ من المكذّبين بالرسل والآيات من قوم نوح وقوم لوط وقوم صالح وسائر من عذّبهم الله تعالى فيحذروا تكذيبك. وروى هذا عن الحسن<sup>(٤)</sup>.

وجوّز أن يكون المراد: عاقبة الذين من قبلهم من المشغوفين بالدنيا المتهايكين عليها، فيقلعوا ويكفّوا عن حبّها. وكأنه لاحظ المجوّز ما سيذكر.

والاستفهام على ما في «البحر»<sup>(٥)</sup> للتقريع والتوبيخ.

﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ من إضافة الصفة إلى الموصوف عند الكوفية، أي: وللدّار الآخرة. وقدّر البصري موصوفاً، أي: ولدّار الحال أو الساعة أو الحياة الآخرة. وهو المختار عند الكثير في مثل ذلك.

(١) التيسير ص ١٣٠، والنشر ٢/ ٢٩٦.

(٢) المصدران السابقان، والبحر ٥/ ٣٥٣.

(٣) أخرجه أحمد (٨٨٣٦)، والبزار (١٦١٨ - كشف الأستار)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠١/١٠ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي سننه اضطراب، وأخرجه أبو داود (٢٨٥٩)، والترمذي (٢٢٥٦) عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ «من سكن البادية جفا». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٧/ ٢٢١٠.

(٥) ٣٥٣/٥.

﴿خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ الشُّرَكَ وَالْمَعَاصِي، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (١) فتستعملوا عقولكم لتعرفوا خيرية دار الآخرة فتوسلوا إليها بالاتقاء.

قيل: إن هذا من مقول: «قُل» (١)، أي: قُلْ لَهُمْ مَخَاطِبًا: «أفلا تعقلون». فالخطابُ على ظاهره، وقوله سبحانه: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ) إِلَى (مِنْ قَبْلِهِمْ) أَوْ (اتَّقَوْا) اعتراضٌ بين مقول القول. واستظهر بعضهم كونَ هذا التفتاتاً.

وقرأ جماعة: «يَعْقِلُونَ» بالياء (٢)، رَغِيًّا لقوله سبحانه: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا).

﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾ غايةٌ لمحذوفٍ دَلٌّ عليه السياق (٣)، والتقديرُ عند بعضهم: لا يَغْرَثُهُمْ تَمَادِيهِمْ فيما هم فيه من الدَّعة والرخاء، فَإِنَّ مَنْ قَبْلَهُمْ قَدْ أَهْمَلُوا حَتَّى يَثْسِ الرُّسُلُ مِنَ النِّصْرِ عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا، أَوْ مِنْ إِيْمَانِهِمْ لَانْهَمَاكِهِمْ فِي الْكُفْرِ وَتَمَادِيهِمْ فِي الطَّغْيَانِ مِنْ غَيْرِ وَازِعٍ.

وقال أبو الفرج ابن الجوزي (٤): التقدير: وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا، فَدَعَا قَوْمَهُمْ فَكَذَّبُوهُمْ، وَصَبَرُوا، وَطَالَ دَعَاؤُهُمْ وَتَكْذِيبُ قَوْمِهِمْ، حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ... إلخ.

وقال القرطبي (٥): التقدير: وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا، ثُمَّ لَمْ نُعَاقِبْ أَمَمَهُمْ حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ... إلخ.

وقال الزمخشري (٦): التقدير: وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا، فَتَرَاخَى النِّصْرُ حَتَّى إِذَا... إلخ.

ولعلَّ الأوَّلَ أولى وإن كان فيه كثرةٌ حذفٍ، والاستفعال بمعنى المجرَّد كما أشرنا إليه، وقد مرَّ الكلامُ في ذلك.

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزمة والكسائي من السبعة كما في التيسير ص ١٣٠، والنشر ٢/٢٥٧، وقرأ بها خلف من العشرة.

(٣) في (م): السباق.

(٤) في زاد المسير ٤/٢٩٦.

(٥) في تفسيره ١١/٤٧١.

(٦) في الكشف ٢/٣٤٧.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ بالتخفيف والبناء للمفعول، وهي قراءة عليّ كرم الله تعالى وجهه وأبي وابن مسعود وابن عباس ومجاهد وطلحة والأعمش والكوفيين<sup>(١)</sup>، واختلف في توجيه الآية على ذلك فقليل: الضمائر الثلاثة للرسول، والظن بمعنى التوهم لا بمعناه الأصلي ولا بمعناه المجازي، أعني: اليقين، وفاعل «كذبوا» المقدّر إما أنفسهم أو رجاؤهم، فإنه يوصف بالصدق والكذب، أي: كذبتهم أنفسهم حين حدثهم بأنهم ينصرون، أو كذبهم رجاؤهم النصر، والمعنى أنّ مدّة التكذيب والعداوة من الكفار وانتظار النصر من الله تعالى قد تطاولت وتمادت حتى استشعروا القنوط وتوهموا أن لا نصر لهم في الدنيا ﴿جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ فجاءة.

وقيل: الضمائر كلها للرسول، والظن بمعناه، وفاعل «كذبوا» المقدّر من أخبرهم عن الله تعالى، وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، فقد أخرج الطبراني وغيره عن عبد الله بن أبي مليكة قال: إنّ ابن عباس قرأ: ﴿قَدْ كَذَّبُوا﴾ مخففة، ثم قال: يقول: أخلفوا، وكانوا بشراً. وتلا: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤] قال ابن أبي مليكة: فذهب ابن عباس إلى أنهم ينشؤا وضعفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا<sup>(٢)</sup>. وروى ذلك عنه البخاري في «الصحيح»<sup>(٣)</sup>.

واستشكل هذا بأن فيه ما لا يليق نسبته إلى الأنبياء عليهم السلام بل إلى صالحى الأمة، ولذا نُقل عن عائشة رضي الله عنها ذلك؛ فقد أخرج البخاري والنسائي وغيرهما من طريق عروة أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن هذه الآية قال: قلت: أكذبوا أم كُذِّبوا؟ فقالت عائشة: بل كُذِّبوا. يعني بالتشديد، قلت: والله لقد استيقنوا أنّ قومهم كذبوهم، فما هو بالظن. قالت: أجل، لعمرى لقد استيقنوا بذلك. فقلت: لعله «وظنوا أنهم قد كذبوا» مخففة قالت: معاذ الله، لم تكن الرسل لتظن ذلك برّبها. قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا برّبهم وصدّقوهم

(١) التيسير ص ١٣٠، والنشر ٢/٢٩٦ عن الكوفيين وهم حمزة والكسائي وعاصم وخلف، وهي قراءة أبي جعفر أيضاً، والكلام من البحر ٥/٣٥٤.

(٢) المعجم الكبير (١١٢٤٥) بنحوه.

(٣) صحيح البخاري (٤٥٢٤)، وينظر الجمع بين الصحيحين للحميدي ٧٧/٢، وفتح الباري ٣٦٨/٨.

وطال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاء نصر الله عند ذلك<sup>(١)</sup>.

وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن يكون أراد ﷺ بالظن ما يخطر بالبال ويهيجس بالقلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية.

وذهب المجدد ابن تيمية<sup>(٢)</sup> إلى رجوع الضمائر جميعها أيضاً إلى الرسل، مائلاً إلى ما روي عن ابن عباس، مدّعياً أنه الظاهر وأن الآية على حد قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَمُوتُ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ أَيْدِيَهُ﴾ [الحج: ٥٢] فإن الإلقاء في قلبه وفي لسانه وفي عمله من باب واحد والله تعالى ينسخ ما يلقي الشيطان.

ثم قال: والظن لا يُراد به في الكتاب والسنة الاعتقاد الراجح كما هو في اصطلاح طائفة من أهل العلم، ويسمّون الاعتقاد المرجوح: وهماً؛ فقد قال ﷺ: «ياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث»<sup>(٣)</sup>. وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ [يونس: ٣٦] فالاعتقاد المرجوح هو ظن وهو وهم، وهذا قد يكون ذنباً يُضعف الإيمان ولا يُزيله، وقد يكون حديث النفس المعفو عنه كما قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى تجاوزَ لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل»<sup>(٤)</sup>. وقد يكون من باب الوسوسة التي هي صريح الإيمان؛ كما ثبت في الصحيح أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا: يا رسول الله، إن ألدنا ليجد في نفسه ما أن يُحرق حتى يصير حمماً أو يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به. قال ﷺ: «أوقد وجدتموه؟» قالوا: نعم. قال: «ذلك صريح الإيمان»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح البخاري (٤٦٩٥)، والسنن الكبرى للنسائي (١١١٩٢).

(٢) كذا ذكر، والصواب أنه تقي الدين ابن تيمية حفيد المجدد ابن تيمية، وكلامه في مجموع الفتاوى ١٨٠/١٣-١٧٦.

(٣) أخرجه البخاري (٥١٤٣)، ومسلم (٢٥٦٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد سلف ٥٠٥/٣.

(٥) أخرجه أحمد (٩١٦٥)، ومسلم (١٣٢) (٢٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



وفي حديث آخر: إِنَّ أَحَدَنَا لِيَجِدَ مَا يَتَعَاظُمُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. قال: «الحمد لله الذي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسةِ»<sup>(١)</sup>. ونظيرُ هذا ما صَحَّ من قوله ﷺ: «نحن أحقُّ بالشكِّ من إبراهيمَ عليه السلام إذ قال له ربُّه: أو لم تُؤمن؟ قال: بلى ولكن ليطمئنَّ قلبي»<sup>(٢)</sup>.

فسمَّى النبي ﷺ التفاوُتَ بينَ الإيمان والاطمئنان شكًّا بإحياء الموتى، وعلى هذا يقال: الوعد بالنصر في الدنيا لشخص قد يكون الشخص مؤمناً بإنجازه ولكن قد يَضْطَرِبُ قلبه فيه فلا يطمئنُّ، فيكون فواتُ الاطمئنان ظناً أَنَّهُ كَذِبٌ، فالشكُّ وظنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ من بابٍ واحدٍ، وهذه الأمور لا تقْدَحُ في الإيمان الواجب وإن كان فيها ما هو ذَنْبٌ، فالأنبياء عليهم السلام معصومون من الإقرار على ذلك كما في أفعالهم؛ على ما عُرِفَ من أصول السنة والحديث، وفي قَصِّ مثل ذلك عبرةٌ للمؤمنين بهم عليهم السلام، فإنَّهم لا بدَّ أن يُبتَلُوا بما هو أكثر من ذلك فلا يياسوا إذا ابتُلُوا، ويعلمون أَنَّهُ قد ابتلي مَنْ هو خيرٌ منهم، وكانت العاقبةُ إلى خيرٍ فيتيقَّن المرتابُ ويتوب المذنَّبُ ويقوى إيمانُ المؤمن، وبذلك يصحُّ الاتِّساءُ بالأنبياء، ومن هنا قال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ﴾ [يوسف: ١١١].

ولو كان المتبوعُ معصوماً مطلقاً لا يتأتَّى الاتِّساءُ؛ فإنَّه يقول التابعُ: أنا لستُ من جنسه، فإنَّه لا يُذْكَرُ بذنبٍ، فإذا أذنب استيأس من المتابعة والافتداء لِمَا أتى به من الذنب الذي يُفْسِدُ المتابعةَ على القول بالعصمة، بخلاف ما إذا علم أَنَّهُ قد وقع شيءٌ وجِبَ بالتوبة، فإنَّه يصحُّ حينئذٍ أمرُ المتابعة، كما قيل: أولُ مَنْ أذنب وأجرم، ثم تابَ ونَدِمَ أبو البشر آدم:

ومن يُشابهه أبه فما ظلم<sup>(٣)</sup>

(١) أخرجه أحمد (٢٠٩٧)، وأبو داود (٥١١٢)، والنسائي في الكبرى (١٠٤٣٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنِّي أحدث نفسي بالشيء لأن أخِرَّ من السماء أحبُّ إليَّ من أن أتكلَّم به. قال: فقال النبي ﷺ: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله الذي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسةِ». واللفظ لأحمد.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٧٢)، ومسلم (١٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وسلف ٤٣١/٣.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج، وقبله: بأية افتدى عدي في الكرم. وهو في ديوانه ص ١٤٨.

ولا يلزم الاقتداء بهم فيما نُهَوُّا عنه ووقع منهم ثم تابوا عنه؛ لتحقيق الأمر بالاقتداء بهم فيما أُقِرُّوا عليه ولم يُنْهَوُّوا عنه ووقع منهم ولم يتوبوا منه، وما ذُكِرَ ليس بدون المنسوخ من أفعالهم، وإذا كان ما أُمِرُوا به وأُيِّحَ لهم ثم نُسِخَ تنقطع فيه المتابعة، فما لم يُؤْمَرُوا به ووَقعَ منهم وتابوا عنه أخرى وأولى بانقطاع المتابعة فيه<sup>(١)</sup>. اهـ.

ولا يخفى أنَّ ما ذكره مستلزم لجواز وقوع الكبائر من الأنبياء عليهم السلام - وحاشاهم - من غير أن يُقَرُّوا على ذلك، والقول به جهلٌ عظيمٌ، ولا يقدم عليه ذو قلبٍ سليم، على أنَّ في كلامه بعد ما فيه، وليته اكتفى بجعل الضمائر للرسول وتفسير الظن بالتوهم كما فعل غيره، فإنه مما لا بأس به، وكذا لا بأس في حمل كلام ابن عباس على أنه أراد بالظن فيه ما هو على طريق الوسوسة، ومثالها من حديث النفس؛ فإنَّ ذلك غير الوسوسة المنزَّه عنها الأنبياء عليهم السلام، أو على أنه أراد بذلك المبالغة في التراخي وطول المدَّة على طريق الاستعارة التمثيلية بأن شبه المبالغة في التراخي بظن الكذب باعتبار استلزام كل منهما لعدم ترتب المطلوب، فاستعمل ما لأحدهما في الآخر.

وقيل: إنَّ الضمائر الثلاثة للمرسل إليهم؛ لأنَّ ذكر الرسل متقاضٍ ذاك، ونظير ذلك قوله:

أَمِنْكَ الْبَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهَاجَا وَبِتُّ إِخَالَهُ دُهْمًا خِلَاجًا<sup>(٢)</sup>

فإنَّ ضمير «إخاله» للرعْد ولم يصرَّح به بل اكتفى بوميض البرق عنه.

وإن شئت قلت: إنَّ ذكرهم قد جرى في قوله تعالى: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) فيكون الضمير للذين من قبلهم ممن كَذَّبَ الرُّسُلَ عليهم السلام، والمعنى: ظنَّ المرسل إليهم أنَّ الرُّسُلَ قد كَذَّبُوهم فيما أَدَّعَوْه

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣/١٧٦-١٨٠.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/١٦٤، وفيه: فَبِتُّ. وفي شرح أشعار الهذليين ١/١٧٦ برواية: «أَوْمَضَ ثُمَّ هَاجَا» بدل: «أَرْقُبُهُ فَهَاجَا». وقوله: أَمِنْكَ. أي: أَمِنْ شَيْئِكَ هَذَا الْبَرْقُ. دُهْمًا: سُودًا. خِلَاجًا: جَمْعُ خَلُوجٍ، وهي من الإبل: التي اخْتَلِجَتْ أولادها عنها، إما بموتٍ أو بذبح، فهي تَحْنُ إلى أولادها.

من النبوة وفيما وعدوا به مَنْ لم يؤمن من العقاب. وروى ذلك عن ابن عباس أيضاً؛ فقد أخرج أبو عبيد وسعيد بن منصور والنسائي وابن جرير وغيرهم من طرقٍ عنه عليه السلام أنه كان يقرأ: (كُذِّبُوا) مخففةً ويقول: حتى إذا يئس الرسل من قومهم أن يستجيبوا لهم، وظن قومهم أن الرسل قد كذبوهم فيما جاؤوا به، جاء الرسل نصرنا<sup>(١)</sup>.

وروي ذلك أيضاً عن سعيد بن جبير؛ أخرج ابن جرير وأبو الشيخ عن ربيعة بن كلثوم قال: حدّثني أبي أن مسلماً بن يسار سأل سعيد بن جبير فقال: يا أبا عبد الله، آية قد بلغت مني كلّ مبلغ: (حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا)، فإنّ الموت أن تظنّ الرسل أنّهم قد كذبوا - مثقلةً - أو تظنّ أنّهم قد كذبوا مخففةً. فقال سعيد: حتى إذا استيأس الرسل من قومهم أن يستجيبوا لهم، وظنّ قومهم أن الرسل كذبّتهم، جاءهم نصرنا. فقام مسلم إليه فاعتنقه وقال: فرّج الله تعالى عنك كما فرّجت عني<sup>(٢)</sup>.

وروي أنّه قال ذلك بمحضر من الضحّاك، فقال له: لو رحلت في هذه إلى اليمن لكان قليلاً<sup>(٣)</sup>.

وقيل: ضمير «ظنّوا» للمرسل إليهم، وضمير «أنهم» و«كُذِّبوا» للرسل عليهم السلام، أي: وظنّوا أنّ الرسل عليهم السلام أخلفوا فيما وعد لهم من النصر وخُلف الأمر عليهم.

وقرأ غير واحد من السبعة والحسن وقتادة ومحمد بن كعب وأبو رجاء وابن أبي مليكة والأعرج وعائشة في المشهور: «كُذِّبُوا» بالتشديد والبناء للمفعول<sup>(٤)</sup>،

(١) سنن سعيد بن منصور (١١٤٧ و ١١٤٩ - تفسير)، والسنن الكبرى للنسائي (١١١٩٣)، وتفسير الطبري ٣٨٥/١٣ و ٣٨٦، وعزاه السيوطي في الدر ٤١/٤ لأبي عبيد وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه، وهو في تفسير ابن أبي حاتم ٢٢١٢/٧.

(٢) تفسير الطبري ٣٨٨/١٣، وعزاه لأبي الشيخ السيوطي في الدر ٤١/٤.

(٣) تفسير الطبري ٣٨٨-٣٨٧/١٣.

(٤) قرأ بها من السبعة ابن كثير وابن عامر ونافع وأبو عمرو كما في التيسير ص ١٣٠، والنشر ٢٩٦/٢، وهي قراءة يعقوب من العشرة، والكلام من البحر ٣٥٤/٥.

والضمان على هذا للرسول عليهم السلام، أي: ظنَّ الرسل أنَّ أَمَمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ فيما جاؤوا به لطول البلاء عليهم فجاءهم نصرُ الله تعالى عند ذلك. وهو تفسير عائشة رضي الله عنها الذي رواه البخاري <sup>(١)</sup> عليه الرحمة. والظنُّ بمعناه، أو بمعنى اليقين، أو التوهم.

وعن ابن عباس ومجاهد والضحاك أنَّهم قرؤوا: «كَذَّبُوا» مخففاً مبنياً للفاعل <sup>(٢)</sup>، فضمير «ظَنُّوا» للأمم، وضمير «أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا» للرسول، أي: ظنَّ المرسل إليهم أنَّ الرسلَ قد كَذَّبُوا فيما وعدوهم به من النصر أو العقاب.

وجوز أن يكون ضمير «ظنوا» للرسول، وضمير «أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا» للمرسل إليهم، أي: ظنَّ الرسلُ عليهم السلام أنَّ الأممَ كذبتهم فيما وعدوهم به من أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ، والظنُّ الظاهرُ - كما قيل - أَنَّهُ بمعنى اليقين.

وقرئ كما قال أبو البقاء: «كَذَّبُوا» بالتشديد والبناء للفاعل، وأوَّلَ ذلك بأنَّ الرسلَ عليهم السلام ظَنُّوا أنَّ الأممَ قد كَذَّبُوهُمْ في وعدهم هذا <sup>(٣)</sup>.

والمشهور استشكالُ الآية من جهة أَنَّها متضمنةٌ ظاهراً على القراءة الأولى، نسبةً ما لا يليق من الظنِّ إلى الأنبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام، واستشكل بعضهم نسبة الاستيئناس إليهم عليهم السلام أيضاً، بناءً على أنَّ الظاهرَ أَنَّهُمْ استيأسوا مما وُعدوا به وأُخبروا بكونه، فإنَّ ذلك أيضاً مما لا يليق نسبته إليهم.

وأجيب بأنَّه لا يُراد ذلك، وإنَّما يراد أَنَّهُمْ استيأسوا من إيمان قومهم.

واعترض بأنَّه يُبيده عطفُ «وظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا» الظاهرُ في أَنَّهُمْ ظَنُّوا كونهم مكذوبين فيما وعدوا به عليه.

وذكر المجد <sup>(٤)</sup> في هذا المقام تحقيقاً غيرَ ما ذكره أولاً، وهو أنَّ الاستيئناسَ

(١) في صحيحه (٤٦٩٥). وقد سلف ص ٥٢٣ من هذا الجزء.

(٢) القراءات الشاذة ص ٦٥، والمحتسب ١/٣٥٠، والمحرم الوجيز ٣/٢٨٧، والبحر ٥/٣٥٥.

(٣) الإملاء ٣/٣٦٣.

(٤) كذا ذكر، والصواب أنه تقي الدين ابن تيمية حفيد المجد، ينظر الفتاوى ١٥/١٨٢ وما بعدها.

وظَنَّ أَنَّهُمْ مَكْذُوبِينَ كِلَيْهِمَا مُتَعَلِّقَانِ بِمَا ضُمَّ لِلْمَوْعُودِ بِهِ اجْتِهَاداً، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ عَنْ اسْتِثْنَائِهِمْ مُطْلَقٌ وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَقْيِيدِهِ بِمَا وُعدُوا بِهِ وَأُخْبِرُوا بِكَوْنِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا وَعَدَ الرَّسُلَ بِنَصْرِ مُطْلَقٍ كَمَا هُوَ غَالِبُ إِخْبَارَاتِهِ لَمْ يَعْينْ زَمَانَهُ وَلَا مَكَانَهُ وَلَا صِفَتَهُ، فَكَثِيراً مَا يَعْتَقِدُ النَّاسُ فِي الْمَوْعُودِ بِهِ صِفَاتٍ أُخْرَى لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا خُطَابُ الْحَقِّ تَعَالَى، بَلْ اعْتَقَدُوها بِأَسْبَابٍ أُخْرَى، كَمَا اعْتَقَدَ طَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم إِخْبَارَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَيَطُوفُونَ بِهِ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مُعْتَمِراً وَرَجَا أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ ذَلِكَ الْعَامَ وَيَطُوفَ وَيَسْعَى.

فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْ ذَلِكَ ذَلِكَ الْعَامَ لَمَّا صَدَّاهُمُ الْمُشْرِكُونَ حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى الصَّلَاحِ الْمَشْهُورِ، بَقِيَ فِي قَلْبِ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ حَتَّى قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه مَعَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: أَلَمْ تُخْبِرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَّا نَدْخُلُ الْبَيْتَ وَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: «بَلَى، أَفَأَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ تَدْخُلُهُ هَذَا الْعَامَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «إِنَّكَ دَاخِلُهُ وَمُطَوِّفٌ بِهِ»، وَكَذَلِكَ قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه <sup>(١)</sup>، فَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْوَعْدَ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ كَانَ مُطْلَقاً غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ. وَكَوْنُهُ ﷺ سَعَى فِي ذَلِكَ الْعَامَ إِلَى مَكَّةَ وَقَصَّدهَا لَا يُوجِبُ تَخْصِيصاً لَوَعْدِهِ تَعَالَى بِالدَّخُولِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ.

وَلَعَلَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ إِنَّمَا سَعَى بِنَاءً عَلَى ظَنِّ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَمْ يَكُنْ، وَلَا مُحْذَوْراً فِي ذَلِكَ، فَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا قَصَّده، بَلْ مِنْ تَمَامِ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ عَمَّا يَقْصُده إِلَى أَمْرٍ آخَرَ هُوَ أَنْفَعُ مِمَّا قَصَّده إِنْ كَانَ؛ كَمَا كَانَ فِي عَامِ الْحَدِيثِيَّةِ.

وَلَا يَضُرُّ أَيْضاً خُرُوجُ الْأَمْرِ عَلَى خِلَافِ مَا يَظُنُّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ، فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ قَالَ فِي تَأْيِيرِ النَّخْلِ: «إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا فَلَا تَوَاضَعُونَ بِلِظْنٍ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى شَيْئاً فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٣١) عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ رضي الله عنه.

(٢) بِرَقْمِ (٢٣٦١).

ومن ذلك قوله ﷺ في حديث ذي اليمينين: «ما قُصِرَت الصلاةُ ولا نُسيت»<sup>(١)</sup>، ثم تبيّن النسيان. وفي قصة الوليد بن عقبة النازل فيها ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ يَبْلُو فَتَيَّنُوا﴾ الآية [الحجرات: ٦]<sup>(٢)</sup>، وقصة بني أبيرق النازل فيها ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]<sup>(٣)</sup> ما فيه كفاية في العلم بأنه ﷺ قد يظنُّ الشيء فيبينه الله تعالى على وجوهٍ أخرى. وإذا كان رسول الله ﷺ وهو هو هكذا فما ظنُّك بغيره من الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام؟

ومما يزيد هذا قوةً أنَّ جمهورَ المحدثين والفقهاء على أنَّه يجوز للأنبياء عليهم السلام الاجتهادُ في الأحكام الشرعية، ويجوز عليهم الخطأ في ذلك، لكن لا يُقَرَّون عليه، فإنَّه لا شكَّ أنَّ هذا دون الخطأ في ظنٍّ ما ليس من الأحكام الشرعية في شيء.

وإذا تحقَّق ذلك فلا يبعد أن يقال: إنَّ أولئك الرسل عليهم السلام أخبروا بعذاب قومهم ولم يتعيَّن لهم وقتٌ له، فاجتهدوا وعيَّنوا لذلك وقتاً حسبما ظهر لهم، كما عيَّن أصحابُ رسول الله ﷺ عامَ الحديبية لدخول مكة، فلمَّا طالت المدة استياسوا وظنُّوا كذبَ أنفسهم وغلطَ اجتهداتهم، وليس في ذلك ظنٌّ بكذبٍ وعده تعالى ولا مستلزماً له أصلاً، فلا محذور.

وأنت تعلم أنَّ الأوفق بتعظيم الرسل عليهم السلام والأبعد عن الحوم حول حمى ما لا يليق بهم القولُ بنسبة الظنِّ إلى غيرهم صلى الله تعالى عليهم وسلم. والله تعالى أعلم.

والظاهر أنَّ ضميرَ «جاءهم» على سائر القراءات والوجوه للرسول. وقيل: إنَّه راجعٌ إليهم وإلى المؤمنين، أي: جاء الرسل ومن آمن بهم نصرنا.

﴿فَتَنِي مَنْ نَشَاءُ﴾ [إنجاءه، وهم الرسلُ والمؤمنون بهم، وإنما لم يعيَّن للإشارة إلى أنَّهم الذين يستأهلون أن يشاء نجاتهم، ولا يشاركهم فيه غيرهم.

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣) (٩٩).

(٢) كما سيرد عند تفسير الآية المذكورة.

(٣) سلف عند تفسير الآية المذكورة.

وقرأ عاصم وابن عامر ويعقوب: (فَنُجِّيَ) بنون واحدة وجيم مشددة وياء مفتوحة، على أنه ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، و(مَنْ) نائب الفاعل<sup>(١)</sup>.

وقرأ مجاهد والحسن والجحدريُّ وطلحة وابن هرمز كذلك إلا أنهم سَكَنُوا الياء<sup>(٢)</sup>، وَخُرِجَتْ على أَنَّ الفعلَ ماضٍ أيضاً كما في القراءة التي قبلها، إلا أنه سَكَنَتِ الياء على لغةٍ مَنْ يستثقل الحركة على الياء مطلقاً، ومنه قراءة من قرأ: «ما تطعمون أهاليكم»<sup>(٣)</sup> بسكون الياء.

وقيل: الأصل: «نُنَجِّي» بنونين، فأدغم النون في الجيم. وردَّه أبو حيان<sup>(٤)</sup> بأنها لا تُدْغَم فيها، وتَعْقِبُ بأنَّ بعضَهم قد ذهب إلى جواز إدغامها. ورويت هذه القراءة عن الكسائيِّ ونافع<sup>(٥)</sup>.

وقرأت فرقة كما قرأ باقي السبعة بنونين، مضارع «أُنَجِّي»، إلا أنهم فتحوا الياء، ورواها هبيرة عن حفص عن عاصم، وزعم ابن عطية<sup>(٦)</sup> أَنَّ ذلك غلطٌ من هبيرة إذ لا وجه للفتح.

وفيه أَنَّ الوجه ظاهر، فقد ذكروا أَنَّ الشرط والجزاء يجوز أن يأتي بعدهما المضارع منصوباً بإضمار «أن» بعد الفاء؛ كقراءة مَنْ قرأ: ﴿وَلِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بنصبٍ «يَغْفِرُ»<sup>(٧)</sup>، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أداة الشرط جازمةً أو غيرَ جازمةٍ.

وقرأ نصر بن عاصم وأبو حيوه وابن السميع وعيسى<sup>(٨)</sup> البصرة وابن محيصن،

(١) التيسير ص ١٣٠، والنشر ٢/٢٩٦.

(٢) البحر ٥/٣٥٥.

(٣) وهي قراءة جعفر بن محمد الصادق كما في المحتسب ١/٢١٧، والبحر ٤/١٠، وقد تحرّف في (م) إلى: أهليكم. والمثبت من الأصل والبحر ٥/٣٥٥.

(٤) في البحر ٥/٣٥٥.

(٥) ذكرها عنهما أبو حيان في البحر ٥/٣٥٥، والمشهور عنهما «فَنُجِّيَ» بنونين مضارع أنجي كما قرأ باقي السبعة.

(٦) في المحرر الوجيز ٣/٢٨٩.

(٧) وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوه كما في البحر ٢/٣٦٠.

(٨) بعدها في (م): «وأهل».

وكذا الحسن ومجاهد في رواية: «فَنَجَا» ماضياً مخفّفاً، و«مَنْ» فاعله<sup>(١)</sup>.

ورُوي عن ابن محيصن أنه قرأ كذلك إلا أنه شَدَّدَ الجيمَ<sup>(٢)</sup>، والفاعلُ حينئذٍ ضميرُ النصر، و«مَنْ» مفعولُه.

وقد رجّحت قراءةُ عاصم ومَنْ معه بأنَّ المصاحفَ اتفقت على رسمها بنون واحدة. وقال مكّي: أكثرُ المصاحفِ عليه<sup>(٣)</sup>. فأشعرَ بوقوع خلافٍ في الرسم، وحكاية الاتفاق نُقلت عن الجعبري وابن الجزري<sup>(٤)</sup> وغيرهما، وعن الجعبري أنَّ قراءةً من قرأ بنونين توافِقَ الرسمَ تقديراً؛ لأنَّ النونَ الثانيةَ ساكنةٌ مُخفّاةٌ عند الجيم كما هي مُخفّاةٌ عند الصاد والظاء في «النصر» و«لننظر»، والإخفاءُ لكونه سترًا يشبه الإدغامَ لكونه تغييباً، فكما يُحذفُ عند الإدغام يُحذفُ عند الإخفاء، بل هو عنده أولى لمكان الاتصال.

وعن أبي حيوّة أنه قرأ: «فُنَجِّي مَنْ يَشَاءُ» بياء الغيبة، أي: مَنْ يَشَاءُ الله تعالى نجاته<sup>(٥)</sup>.

﴿وَلَا يَرُدُّ بَأْسُنَا عَذَابَنَا﴾ عَنِ الْقَوَرِ الْمُتَجَرِّمِينَ ﴿١٥﴾﴾ إذا نزل بهم، وفيه بيانٌ لمن تعلّق بهم المشيئة؛ لأنّه يُعلم من المقابلة أنّهم مَنْ ليسوا بمجرمين. وقرأ الحسن: «بَأْسُهُ» بضمير الغائب<sup>(٦)</sup>، أي: بأُسُ الله تعالى. ولا يخفى ما في الجملة من التهديد والوعيد لمعاصري النبي ﷺ.

﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ﴾ أي: قصص الأنبياء عليهم السلام وأُمَمِهِمْ، وقيل: قصص يوسف وأبيه وإخوته عليهم السلام، ورُوي ذلك عن مجاهد، وقيل: قصص أولئك وهؤلاء، والقَصَصُ مصدرٌ بمعنى المفعول، ورجّح الزمخشري<sup>(٧)</sup> الأول

(١) القراءات الشاذة ص ٦٥، والمححر الوجيز ٢٨٩/٣، والبحر ٣٥٥/٥.

(٢) المححر الوجيز ٢٨٩/٣، والبحر ٣٥٥/٥.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ١٧/٢.

(٤) في النشر ٢٩٦/٢.

(٥) المححر الوجيز ٢٨٩/٣، والبحر ٣٥٥/٥.

(٦) المصدران السابقان.

(٧) في الكشف ٣٤٨/٢.



بقراءة أحمد بن جبير الأنطاكي عن الكسائي وعبد الوارث عن أبي عمرو: «قَصَصَهُمْ» بكسر القاف<sup>(١)</sup>، جمع قِصَّة. ورُدَّ بأنَّ قِصَّةَ يوسف وأبيه وإخوته مشتملةٌ على قصص وأخبار مختلفة، على أنه قد يُطلق الجمعُ على الواحد، وفيه أنه كما قيل، إلا أنه خلافُ المتبادر المعتاد فإنه يقال في مثله: قِصَّة، لا قِصَص، واقتصر ابنُ عطية<sup>(٢)</sup> على القول الثالث، وهو ظاهرٌ في اختياره.

﴿عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ أي: لذوي العقول المبرِّاة عن الأوهام الناشئة عن الإلْف والحس. وأصلُ اللَّبِّ: الخالصُ من الشيء، ثم أُطلق على ما زكا من العقل، فكلُّ لبٍّ عقلٌ، وليس كلُّ عقلٍ لبًّا.

وقال غيرُ واحد: إِنَّ اللَّبَّ هو العقلُ مطلقاً، وسُمِّي بذلك لكونه خالصَ ما في الإنسان من قُواه، ولم يرد في القرآن إلا جمعاً.

والعبرة - كما قال الراغب - الحالة التي يُتوصَّلُ بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد<sup>(٣)</sup>.

وفي «البحر» أنها الدلالة التي يُعبَّر بها إلى العلم<sup>(٤)</sup>.

﴿مَا كَانَ﴾ أي: القرآن المدلولُ عليه بما سبق دلالةً واضحة، واستظهر أبو حيان عودَ الضمير إلى القصص فيما قبل<sup>(٥)</sup>.

واختار بعضهم الأول؛ لأنَّه يجري على القراءتين، بخلاف عوده على المتقدِّم فإنه لا يجري على قراءة القصص - بكسر القاف - لأنَّه كان يلزم تأنيث الضمير.

وجوَّز بعضهم عوده إلى القصص - بالفتح - في القراءة به، وإليه في ضمن المكسور في القراءة به، وكذا إلى المكسور نفسه، والتذكير باعتبار الخبر. وهو كما ترى.

(١) البحر ٣٥٦/٥.

(٢) في المحرر الوجيز ٢٨٩/٣.

(٣) المفردات (عبر).

(٤) البحر ٣٥٦/٥.

(٥) المصدر السابق.

﴿حَدِيثًا يُفْتَرَى﴾ أي: يُخْتَلَقُ ﴿وَلَا يَكُنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ من الكتب السماوية ﴿وَتَفْصِيلَ﴾ أي: تبيينَ ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ قيل: أي: مما يُحْتَاجُ إليه في الدين، إذ ما من أمرٍ دينيٍّ إلا وهو يستند إلى القرآن بالذات أو بواسطة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الكمال: إِنَّ «كُلَّ» للتكثير والتفخيم، لا للإحاطة والتعميم كما في قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] وَمَنْ لم يتنبه لهذا احتاج إلى تخصيص الشيء بالذي يتعلق بالدين، ثم تكلّف في بيانه فقال: إذ ما من أمرٍ إلخ، ولم يَذَرِ أَنَّ عبارة التفصيل لا تتحمّل هذا التأويل.

ورَدَّ بأنّه متى أمكن حَمَلَ كلمة «كُلَّ» على الاستغراق الحقيقي لا يُحْمَلُ على غيره، والتخصيصُ مما لا بأسَ به على أنّه نفسه قد ارتكَبَ ذلك في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٤] وكونُ عبارة التفصيل لا تتحمّل ذلك التأويلَ في حَيْزِ المنع.

ومن الناس مَنْ حمل «كُلَّ» على الاستغراق من غير تخصيصٍ، ذاهباً إلى أنّ في القرآن تبيينَ كلِّ شيءٍ من أمور الدين والدنيا وغير ذلك مما شاء الله تعالى، ولكنّ مراتب التبيين متفاوتةٌ حسب تفاوتِ ذَوِي العلم، وليس ذلك بالبعيد عند مَنْ له قلبٌ أو ألقى السمعَ وهو شهيد.

وقيل: المرادُ: تفصيلُ كلِّ شيءٍ واقعٍ ليوسفَ وأبيه وإخوته عليهم السلام مما يُهْتَمُّ به. وهو مبنيٌّ على أنّ الضمير في «كان» لـ «قصصهم».

﴿وَهَدَى﴾ من الضلالة ﴿وَرَحْمَةً﴾ يُنال بها خيرُ الدارين ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿يُصَدِّقُونَ تَصْدِيقًا مَعْتَدًا﴾ به، وَخُصُّوا بالذكر؛ لأنَّهم المنتفعون بذلك. ونصب «تَصْدِيقٍ» على أنّه خبرُ «كان» محذوفاً، أي: ولكن كان تصديق، والإخبارُ بالمصدر لا يخفى أمره.

وقرأ حُمران بن أعين<sup>(٢)</sup> وعيسى الكوفة فيما ذكر صاحب «اللوامح» وعيسى

(١) تحرف في (م) إلى: بوسط.

(٢) حُمران بن أعين من كبار قراء الكوفة، عرض عليه حمزة الزيات. توفي سنة بضع وعشرين

ومئة. معرفة القراء الكبار ١/١٧١.

الثقفي فيما ذكر ابن عطية: «تصديق» بالرفع، وكذا برفع ما عطف عليه، على تقدير: ولكن هو تصديق إلخ<sup>(١)</sup>، وقد سُمِعَ من العرب في مثل ذلك الرفع والنصب، ومنه قول ذي الرمة:

وما كان مالي من ثراثٍ ورثته      ولا ديةٍ كانت ولا كسبٍ مَأْتَمٍ  
ولكن عطاء الله من كلِّ رحلةٍ      إلى كلِّ محجوبٍ السُّرداقِ خِضْرِمٍ<sup>(٢)</sup>  
فإنه روي بنصب «عطاء» ورفع.

هذا والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.



ومن باب الإشارة في هذه السورة: قال سبحانه: ﴿يَخْنُقْشُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ وهو اقتصاص ما جرى ليوسف عليه السلام وأبيه وإخوته عليهم السلام، وإنما كان ذلك أحسن القصص لتضمينه ذكر العاشق والمعشوق وذلك مما ترتاح له النفوس، أو لما فيه من بيان حقائق محبة المحبين، وصفاء سر العارفين، والتنبيه على حسن عواقب الصادقين، والحث على سلوك سبيل المتوكلين، والاقتداء بزهد الزاهدين، والدلالة على الانقطاع إلى الله تعالى، والاعتماد عليه عند نزول الشدائد، والكشف عن أحوال الخائنين وقبح طرائق الكاذبين، وابتلاء الخواص بأنواع المحن، وتبديلها بأنواع اللطاف والمنن، مع ذكر ما يدل على سياسة الملوك وحالهم مع رعيّتهم، إلى غير ذلك.

وقيل: لخلو ذلك من الأوامر والنواهي التي يشغل سماعها القلب.

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَكُنْ لِي رَافِقٌ أَحَدُ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِيدًا﴾ هذه أول مبادي الكشف، فقد ذكروا أن أحوال المكاشفين أوائلها المنامات، فإذا قوي الحال تصير الرؤيا كشفًا. قيل: إنه عليه السلام قد سلك به

(١) البحر ٣٥٦/٥، وكلام ابن عطية في المحرر الوجيز ٢٨٩/٣.

(٢) ديوان ذي الرمة ١١٨٣/٢، والعقد الفريد ٢٧٦/١، والعمدة ص ٨٥، والمحرر الوجيز ٢٨٩/٣، والبحر ٣٥٦/٥، وجاء صدر البيت الأول في الديوان برواية: نَجَابَ لَيْسَتْ مِنْ مُهُورِ أَشَابَةِ. والخضرم: الكثير الخير. وأشابة: أخلاط، يريد به النساء.

نحواً مما سَلَكَ برسول الله ﷺ، وذلك أَنَّهُ بُدِئَ بالرؤيا الصادقة كما بُدِئَ رسول الله ﷺ بها، فكان لا يرى رؤيا إلا كانت مثلَ فلق الصبح، ثم حُبِّبَ إليه الخلاء على ما يُشير إليه قوله: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ كما حُبِّبَ ذلك إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام، فكان يتحنَّنُ في غار حراء الليلي ذواتِ العدد<sup>(١)</sup>. وفيه أَنَّ حديثَ السجن بعد إيتاء النبوة، فتدبر.

وذكر بعضُ الكبار أَنَّ يوسفَ عليه السلام كان آدمَ الثاني، لما كان عليه من كسوة الربوبية ما كان على آدم عليه السلام، وهو مُجَلَّى الحقِّ للخلق لو يعلمون، فلَمَّا رأت الملائكةُ ما رأت من آدم سجدوا له، وها هنا سجد ليوسف مَن سجد وهم الشمس والقمر والكواكبُ المعدودةُ المشارُ بهم إلى أبويه وإخوته، الذين هم على القولِ بنبوَّتهم خيرٌ من الملائكة عليهم السلام، ولا بدَّعٍ إذ سجدوا لمن يتَّكَلَّفُ من وجهه الأنوارُ القدسيةُ والأشعةُ السُّوجيةُ:

لو يسمعون كما سمعتُ حديثها خَرُّوا لِعِزَّةِ رُغَمَاءٍ وَسُجُوداً<sup>(٢)</sup>

وقد يقال: إِنَّ إبراهيم عليه السلام لَمَّا رأى في وجنة الكواكبِ ونقطة خالِ القمر وأُسرَّةِ جبين الشمس أماراتِ الحَدَثَانِ، وصَرَفَ وجهه عنها متوجَّهاً إلى ساحةِ القِدَمِ المنزَّهة عن التغيُّرِ المصنونة عما يُوجبُ النقصَ قائلاً: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، أَسَجَدَ اللهُ تعالى الشمسَ والقمرَ، وأَسَجَدَ بدلَ الكواكبِ كواكبَ لبعضِ بَنِيهِ؛ إعظاماً لأمره ومبالغةً في تنزيه جلال الكبرياء، وحيث تأخَّرت البراءةُ إلى الثالثِ تأخَّرَ أمرُ الإسجادِ إلى ثالثِ البنين، وليس المقصودُ من هذا إلا بيانُ بعضِ من أسرار تخصيصِ المذكور بالإراءة مع احتمالِ أن يكونَ هناك ما يصلحُ أن يكونَ رؤياه ساجداً معبراً بسجودِ أبويه وإخوته له عليهم السلام في عالمِ الحسن، فتدبره.

﴿قَالَ يَبْنَؤُ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾ فيه إشارةٌ إلى بعضِ آداب المريدين؛ فقد قالوا: إِنَّهُ لا ينبغي لهم أن يُقْصُوا أسرارَ المكاشفةِ إلا لَشُيُوخِهِمْ، وإلَّا يقعوا في ورطةٍ، ويكونوا مُرْتَهِنِينَ بعيون الغيرة:

(١) أخرجه البخاري (٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه ص ١١٣، وسلف ٩/٤٦٣.

بالسرِّ إن باحوا تباح دماؤهم وكذا دماء البائحين تُباح<sup>(١)</sup>  
﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ هذا من الإلهامات المجمّلة وهي إنذارات وإشارات،  
ويجوز أن يكونَ عَلِمَ عليه السلام ذلك من الرؤيا؛ قال بعضهم: إِنَّ يَعْقوبَ دَبَّرَ  
ليوسف عليهما السلام في ذلك الوقت خوفاً عليه، فَوُكِّلَ إلى تدبيره فوقع به ما وقع،  
ولو ترك التدبيرَ ورجع إلى التسليم لحُفِظَ.

﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّالِّينَ﴾ وذلك كَسَوَاطِعِ نورِ الحقِّ من وجهه،  
وظهورِ علم الغيب من قلبه، ومزيدِ الكَرَمِ من أفعاله، وحُسنِ عُقْبَى الصبرِ من  
عاقبته، وكسوءِ حالِ الحاسدِ وعَدَمِ نقْصِ ما أبرمه الله تعالى وغير ذلك. وقال  
بعضُهم: إِنَّ من الآياتِ في يوسف عليه السلام أَنَّهُ حَجَّةٌ على كُلِّ مَنْ حَسَنَ اللهُ  
تعالى خُلُقَهُ أن لا يشوّهه بمعصيته، وَمَنْ لم يُرَاعِ نعمةَ الله تعالى فعصى كان أشبه  
شيء بالكثيف الميِّض والروث المفضّض.

وقال ابن عطاء: من الآيات أن لا يسمعَ هذه القصةَ محزونٌ مؤمنٌ بها  
إلا استروحَ وتسرّى عنه ما فيه.

﴿وَيَأْتِيهِمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ قيل: إِنَّ ذلك كان بكاءً فرحٍ بظفرهم بمقصودهم،  
لكنّهم أظهروا أَنَّهُ بكاءٌ حُزْنٍ على فقدِ يوسف عليه السلام.

وقيل: لم يكن بكاءً حقيقةً وإنما هو تباكٍ من غير عُبْرَةٍ؛ وجاؤوا عشاءً ليكونوا  
أَجْرًا في الظلمة على الاعتذار، أو ليدلّسوا على أبيهم ويُوهموه أَنّ ذلك بكاءٌ حقيقةٌ  
لا تباكٍ، فإنّهم لو جاؤوا ضحى لافترضوا:

إذا اشْتَبَكْتَ دموعُ في خدودٍ تَبَيَّنَ مَنْ بَكَى وَمَنْ تَبَاكَى<sup>(٢)</sup>  
﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ وهو السكونُ إلى موارد القضاء سرّاً وعَلَنًا.

وقال يحيى بن معاذ: الصبر الجميل أن يتلقّى البلاءَ بقلبٍ رحيبٍ ووجوهٍ  
مستبشر.

(١) البيت لشهاب الدين السهروردي يحيى بن حَبَش، وهو في معجم الأدباء ٣١٧/١٩، ووفيات  
الأعيان ٢٧١/٦.

(٢) البيت للمتبي، وهو في شرح ديوانه ١٣٢/٣، وفيه: إذا اشْتَجَعْتُ، بدل: إذا اشْتَبَكْتَ.

وقال الترمذي: هو أن يُلقِي العبدُ عنانَه إلى مولاه ويسلِّم إليه نفسَه مع حقيقة المعرفة، فإذا جاء حكمٌ من أحكامه ثبت له مسلماً ولا يُظهِر لوروده جزءاً، ولا يرى لذلك مُغْتَمّاً. وأنشد الشبلي في حقيقة الصبر:

عَبَرَاتُ حَظْظَنَ فِي الْخَدِّ سَظَرَا      فَقَرَاهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ قَطُّ يَفْرَا  
صَابِرَ الصَّبْرِ فَاسْتَغَاثَ بِهِ الصَّبْرُ      فَصَاحَ الْمُحِبُّ بِالصَّبْرِ صَبْرًا<sup>(١)</sup>

﴿قَالَ يَبَشِّرُنِي هَذَا عُلْمٌ﴾ قال جعفر: كان الله تعالى في يوسف عليه السلام سرّاً فغطّى عليهم موضع سرّه، ولو كشف للسيّارة عن حقيقة ما أودع في ذلك البدر الطالع من بُرج دَلُومٍ لَمَا اكْتَفَى قَائِلُهُمْ بِذَلِكَ، وَلَمَا اتَّخَذُوهُ بَضَاعَةً، وَلِهَذَا لَمَّا كُشِفَ لِلنِّسْوَةِ بَعْضُ الْأَمْرِ قُلْنَ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ولجهلهم أيضاً بما أودع فيه من خزائن الغيب باعوه بثمنٍ بخسٍ وهو معنى قوله سبحانه: ﴿وَشَرَّوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾.

قال الجنيد قدّس سرّه: كلُّ ما وقع تحت العدِّ والإحصاء فهو بخسٌ ولو كان جميع ما في الكونين، فلا يكن حظُّك البخس من ربِّك فتميلَ إليه وترضى به دون ربِّك جلّ جلاله.

وقال ابن عطاء: ليس ما باع إخوة يوسف من نفسٍ لا يقع عليها البيعُ بأعجب من بيعِ نفسك بأدنى شهوة بعد أن يعتها من ربِّك بأوفر الثمن؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْكَ النَّفْسَ﴾ الآية [التوبة: ١١١] فبيع ما تقدّم بيعه باطلٌ. وإنما باع يوسف أعداؤه وأنت تبيع نفسك من أعدائك.

﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾ قيل: أي: لا تنظري إليه بنظر الشهوة، فإنَّ وجهه مرآة تجلّي الحق في العالم. أو: لا تنظري إليه بنظر العبودية ولكن انظري إليه بنظر المعرفة لتري فيه أنوار الربوبية. أو: اجعلي محبته في قلبك لا في نفسك، فإنَّ القلب موضع المعرفة والطاعة، والنفس موضع الفتنة والشهوة.

﴿عَسَى أَنْ يَفْعَنَّا﴾ قيل: أي: بأن يُعرِّفنا منازل الصديقين ومراتب الروحانيين ويبلِّغنا ببركة صحبته إلى مشاهدة ربِّ العالمين.

(١) البيتان في تاريخ مدينة دمشق ٥٦/٤٣٣، وفيه أنها كانت مكتوبة في عُكَّازة مالك بن دينار. والبيت الثاني في لطائف الإشارات ٥١٥/٢ دون نسبة.

وقيل: أراد: حَسَنِي صَحْبَتَه فِي الدُّنْيَا لَعَلَّهُ أَنْ يَشْفَعَ لَنَا فِي الْعَقَبَى.

﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ حَيْثُ غَلَبَ عَلَيْهَا الْعَشَقُ ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ قَطَعَتْ  
الْأَسْبَابَ وَجَمَعَتِ الْهَمَّةَ إِلَيْهِ، أَوْ: غَلَقَتْ أَبْوَابَ الدَّارِ غَيْرَةً أَنْ يَرَى أَحَدٌ أَسْرَارَهُمَا.  
﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَدُ﴾ قَالَ ابْنُ عَطَاءٍ: هَمَّ شَهْوَةٌ. ﴿وَهُمَّ بِهَا﴾ هَمَّ زَجَرٍ عَمَّا هَمَّتْ  
بِهِ بِضَرْبٍ أَوْ نَحْوِهِ.

﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَنَ رَبِّهِ﴾ وَهُوَ الْوَاعِظُ الْإِلَهِيُّ فِي قَلْبِهِ ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ  
الشُّوَّ﴾ الْخَوَاطِرَ الرَّدِيئَةَ ﴿وَالْفَحْشَاءَ﴾ الْأَفْعَالَ الْقَبِيحَةَ.

وقيل: البرهانُ هو أَنَّهُ لَمْ يُشَاهِدْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ إِلَّا الْحَقَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقيل: هو مُشَاهِدَةُ أَبِيهِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَاضًا عَلَى سَبَابَتِهِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ  
بَعْضُ أَجَلَتِهِ مُشَايَخَنَا أَحَدَ الْأَدَلَّةِ عَلَى أَنَّ لِلرَّابِطَةِ الْمَشْهُورَةِ عِنْدَ سَادَاتِنَا النَّقْشَبَنْدِيَةِ  
أَصْلًا أَصِيلًا. وَهُوَ عَلَى فَرْضِ صَحَّتِهِ بِمَرَا حَلَّ عَنْ ذَلِكَ.

﴿وَأَمْتَبَقَا الْبَابَ﴾ فَرَارًا مِنْ مَحَلِّ الْخَطَرِ. قِيلَ: لَوْ فَرَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَكَفَاهُ وَلَمَّا  
نَالَهُ بَعْدُ مَا عَنَاهُ.

﴿وَأَفْلَحَا سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابٍ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾ نَفَتْ عَنْ نَفْسِهَا  
الذَّنْبَ؛ لِأَنَّهَا عَلِمَتْ إِذْ ذَاكَ أَنَّهَا لَوْ بَيَّنَّتِ الْحَقَّ لَقُتِلَتْ وَحُرِمَتْ مِنْ حِلَاوَةِ مَحَبَّةِ  
يُوسُفَ وَالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ:

لِحُبِّكَ أَحْبَبْتُ الْبَقَاءَ لِمُهْجَتِي فَلَا طَالَ إِنْ أَعْرَضْتَ عَنِّي بِقَائِيًا

وَأَمَّا عَرَضَتْ بِنِسْبَةِ الذَّنْبِ إِلَيْهِ لِعِلْمِهَا بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَبْقَ فِي الْبُؤْسِ،  
وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يُؤْذِيَهُ لِمَا أَنَّ وَجْهَهُ سَالِبُ الْقُلُوبِ وَجَالِبُ الْأَرْوَاحِ:

لَهُ فِي طَرَفِهِ لَحَظَاتُ سَحْرِ يُمِيتُ بِهَا وَيُخَيِّبُ مَنْ يُرِيدُ  
وَيَسْبِي الْعَالَمِينَ بِمُقْلَتَيْهِ كَأَنَّ الْعَالَمِينَ لَهُ عَبِيدُ<sup>(١)</sup>

(١) الْبَيْتَانِ فِي الْمَحَاسِنِ وَالْأَضْدَادِ ص ١٥٦ دُونَ نِسْبَةٍ، وَفِيهِ: فَكُلُّ. بَدَلًا: كَأَنَّ. وَهِيَ فِي تَارِيخِ  
مَدِينَةِ دِمَشْقَ ٦٦/٦٣، وَطَبَقَاتِ الصُّوفِيَةِ لِلْسُّلَمِيِّ ص ٣٤٧ وَنَسَبَتْ لِأَبِي بَكْرٍ الشُّبْلِيِّ. وَرَوَايَةُ  
الْجَمِيعِ بِصِيغَةِ التَّائِيثِ فِي الْبَيْتَيْنِ. أَيْ: لَهَا فِي طَرَفِهَا لَحَظَاتُ سَحْرِ... إلخ.

وقال ابن عطاء: **إِنَّهَا إِذْ ذَاكَ لَمْ تَسْتَغْرِقْ فِي مَحَبَّتِهِ بَعْدُ، فَلِذَا لَمْ تُخْبِرْ بِالصَّدَقِ وَأَثَرَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ، وَلِهَذَا لَمَّا اسْتَغْرَقَتْ فِي الْمَحَبَةِ أَثَرَتْ نَفْسَهُ عَلَى نَفْسِهَا فَقَالَتْ: ﴿الْفَنِّ حَصَصَ الْحَقُّ﴾ الْآيَةُ.**

ثم إنه عليه السلام لم يَسْعُه بعد تهمتها له إلا الذبُّ عن ساحة النبوة التي هي أمانة الله تعالى العُظمى، فقال: **﴿هِيَ رَوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾** وإلا فاللائقُ بمقام الكرم السكوتُ عن جوابها لثلاث يفضَحُها.

وقيل: **إِنَّهَا لَمَّا ادَّعَتْ مَحَبَّةَ يُوسُفَ وَتَبَرَّاتِ مِنْهَا عِنْدَ نَزُولِ الْبَلَاءِ أَرَادَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُلْزِمَهَا مَلَامَةَ الْمَحَبَةِ، فَإِنَّ الْمَلَامَةَ شَعَارُ الْمُحِبِّينَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَلُومًا فِي الْعَشَقِ لَمْ يَكُنْ مُتَحَقِّقًا فِيهِ.**

**﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾** عَظُمَ كَيْدُهُنَّ؛ لَأَنَّهُنَّ إِذَا ابْتُلِيْنَ بِالْحُبِّ أَظْهَرْنَ مِمَّا يَجْلِبُ الْقَلْبَ مَا يَعْجُزُ عَنْهُ إِبْلِيسُ، مَعَ مَسَاعِدَةِ الطَّبِيعَةِ إِلَى الْمِيلِ إِلَيْهِنَّ وَقُوَّةِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَبَيْنَهُنَّ، كَمَا يَشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾** [النساء: ١] فما في العالم فتنة أضُرَّ على الرجال من النساء.

**﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾** قال الجنيد قدس سره: الشَغَفُ أَنْ لَا يَرَى الْمُحِبُّ جَفَاءً <sup>(١)</sup> لَهُ جَفَاءً، بَلْ يَرَاهُ عَذْلًا مِنْهُ وَوَفَاءً:

وَتَعْذِيبُكُمْ عَذْبٌ لَدَيَّ وَجَوْرُكُمْ عَلَيَّ بِمَا يَقْضِي الْهَوَى لَكُمْ عَذْلٌ <sup>(٢)</sup>

**﴿إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾** قال ابن عطاء: فِي عَشَقِ مُزْعِجٍ.

**﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ أَكْبَرْتَهُ﴾** عَظَّمَتْهُ لِمَا رَأَتْ فِي وَجْهِهِ نَوْرَ الْهِيبَةِ **﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾** لاسْتِغْرَاقِهِنَّ فِي عَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ. وَلَعَلَّهُ كَشَفَ لَهُنَّ مَا لَمْ يَكْشِفْ لَزَلِيخًا. قَالَ ابْنُ عَطَاءٍ: دُهِشْنَ فِي يُوسُفَ وَتَحَيَّرْنَ حَتَّى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ، وَلَمْ يَشْعُرْنَ بِالْأَلَمِ، وَهَذِهِ غَلْبَةُ مُشَاهَدَةِ مَخْلُوقٍ لِمَخْلُوقٍ، فَكَيْفَ بَمَنْ يَحْظَى بِمُشَاهَدَةِ مَنْ الْحَقِّ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُنْكِرَ عَلَيْهِ إِنْ تَغَيَّرَ وَصَدَرَ عَنْهُ مَا صَدَرَ.

(١) كَذَا، وَلَعَلَّ الْمَعْنَى: جَفَاءَ الْمُحِبِّ.

(٢) الْبَيْتُ لِابْنِ الْفَارُضِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٣٥.



وأعظم من يوسف عليه السلام في هذا الباب عند ذوي الأبصار السليمة النور المحمدي المنقذ من النور الإلهي، والمتشعشع في مشكاة خاتم الرسل عليه الصلاة والسلام، فإنه لعمرى أبو الأنوار، وما نور يوسف بالنسبة إلى نوره عليه الصلاة والسلام إلا النجم وشمس النهار:

لواحي زليخا لو رأيين جبينه لاثرن بالقطع القلوب على الأيدي<sup>(١)</sup>

وقلن: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ قلن ذلك إعظاماً له عليه السلام من أن يكون من النوع الإنساني. قال محمد بن علي عليه السلام: أردن: ما هذا بأهل أن يُدعى إلى المباشرة، بل مثله من يُكرم ويُنزّه عن مواضع الشبه. والأول أوفق بقولها: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ أرادت: إنَّ لؤمكنَّ لم يقع في محزه، وكيف يُلام من هذا محبوبه، وكأنها أشارت إلى أنها مجبورة في ذلك الوله، معذورة في مزيد حبها له:

خليلِيَّ إِنِّي قُلْتُ بِالْعَدْلِ مَرَّةً وَمُنْذُ عَلَانِي الْحُبُّ مَذْهَبِي الْجَبْرِ  
وفي ذلك إشارة أيضاً إلى أنَّ اللوم لا يصدر إلا عن خلي، ولذا لم تُعَاتِبْنَه حتى رأت ما صنع الهوى بهنَّ. وما أحسن ما قيل:

وكنْتُ إِذَا مَا حَدَّثَ النَّاسُ بِالْهُوَى ضَحَكْتُ وَهُمْ يَبْكُونَ فِي حَسَرَاتِ  
فصرتُ إِذَا مَا قِيلَ هَذَا مَتِيماً تَلَقَّيْتُهُم بِالنُّوحِ وَالْعَبَرَاتِ  
وقال سلطان العاشقين:

دَعُ عَنْكَ تَعْنِيفِي وَدُقْ طَعْمَ الْهُوَى فَإِذَا عَشِشْتَ قَبِعْدَ ذَلِكَ عَنِّي<sup>(٢)</sup>

﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ قيل: لأنَّ السجنَ مقامُ الأنس والخلوة والمناجاة والمشاهدات والمواصلات، وفيما يدعونه إليه ما يُوجب البعد عن الحضرة والحجاب عن مشاهدة القربة.

(١) البيت في ديوان العشاري حسين بن علي البغدادي ص ٤٨٨ منسوب للسيدة عائشة عليها السلام. وقوله: لواحي، أي: لوائهم، من لحي فلاناً: إذا عدله ولامه. ينظر معجم متن اللغة (لحي).

(٢) البيت لابن الفارض، وهو في ديوانه ص ١٥٣.

وقيل: طلب السجن ليحتجب عن زليخا، فيكون ذلك سبباً لازدياد عشقها وانقلابه روحانياً قدسياً كعشق أبيه له.

وقال ابن عطاء: ما أراد عليه السلام بطلب ذلك إلا الخلاص من الزنى، ولعلّه لو ترك الاختيار لعصم من غير امتحانٍ كما عُصِم في وقت المراودة.

﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ﴾ قال أبو علي: أحسنُ الناس حالاً مَنْ رأى نفسه تحت ظلِّ الفضل والمنة، لا تحت ظلِّ العمل والسعي.

﴿يَصْدِجِي السِّجْنَ أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَجْدُ الْقَهَّارُ﴾ دعاء إلى التوحيد على أتم وجه، وحكي أَنَّ رجلاً قال للفضيل: عظمي، فقرأ له هذه الآية.

﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ كان ذلك - على ما قيل - غفلةً منه عليه السلام عما يقتضيه مقامه ويُشير إليه كلامه، ولهذا أدّبه ربّه باللبث في السجن ليلبغ أقصى درجات الكمال، والأنبياء مؤاخذون بمثاقيل الذرِّ لمكانتهم عند ربّهم. وقد يُحمَل كلامه هذا على ما لا يُوجب العتاب، كما ذهب إليه بعض ذوي الألباب.

﴿يُؤَسِّفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ قال أبو حفص: الصديق مَنْ لا يتغيّر عليه باطنُ أمره من ظاهره.

وقيل: الذي لا يخالفُ قاله حاله. وقيل: الذي يبذل الكونين في رضا محبوبه. ﴿وَمَا أَزْيَى نَفْسٍ إِذَا النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجَعَ رَجْعٌ﴾ إشارة إلى أَنَّ النفس بطبعها كثيرة الميل إلى الشهوات. وقال أبو حفص: النفس ظلمةٌ كلّها، وسراجها التوفيق، فمن لم يصحبه التوفيق كان في ظلمة، وقد تخفى دسائس النفس إلى حيث تأمر بخير وتضمر فيه شراً، ولا يظن لدسائسها إلا لَوْدَعِيٍّ:

فخالف النفس والشيطان وَاغْصِيهَما وَإِنْ هُمَا مَحْضَاكَ النَّصْحَ فَاتَّهِمُ<sup>(١)</sup>

وذكر بعض السادة أَنَّ النفس تترقى بواسطة المجاهدة والرياضة من مرتبة كونها أَمَّارَةً إلى مرتبة أخرى من كونها لَوَّامَةً وراضيةً ومرضيةً ومطمئنةً وغير ذلك، وجعلوا

(١) البيت من قصيدة البردة للبوصيري.

لها في كل مرتبة ذكراً مخصوصاً وأطنبوا في ذلك، فليرجع إليه.

﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ قيل: خزائن الأرض رجالها، أي: اجعلني عليهم أميناً فإني حفيظٌ لِمَا يُظْهِرُونَهُ، عليهم بما يُضْمِرُونَهُ.

وقيل: أراد الظاهر، إلا أنه أشار إلى أنه متمكّن من التصرف مع عدم الغفلة، أي: حفيظٌ للأنفاس بالذكر والخواطر بالفكر، عليهم بسواكِنِ الغيوب وخفايا الأسرار.

﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ قال بعضهم: لَمَّا جَفَوْهُ صار جفاؤهم حجاباً بينهم وبين معرفتهم إياه، وكذلك المعاصي تكون حجاباً على وجه معرفة الله تعالى.

﴿قَالَ أَتَوْنِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنَ أَيِّكُمْ﴾ كأنه عليه السلام أمر بذلك ليكمل لأبيه عليه السلام مقام الحزن الذي هو - كما قال الشيخ الأكبر قدس سره - من أعلى المقامات.

وقال بعضهم: إنَّ علاقة المحبة كانت بين يوسف ويعقوب عليهما السلام من الجانبين، فتعلّق أحدهما بالآخر كتعلّق الآخر به، كما يُرى ذلك في بعض العشاق مع مَنْ يعشقونه، وأنشدوا:

لم يكن المجنون في حاله إلا وقد كُنْتُ كما كانا  
لكنّه باح بسرّ الهوى وإنني قد دُبْتُ كِثْمَاناً<sup>(١)</sup>

فغار عليه السلام أن ينظر أبوه إلى أخيه نظره إليه، فيكونا شريكين في ذلك، والمحِبُّ غَيُورٌ، فطلب أن يأتوه به لذلك، والحقُّ أنَّ الأمر كان عن وحيٍ لحكمةٍ غير هذه.

﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ إشارة إلى العلم اللدنيّ، وهو على نوعين:

ظاهرُ الغيب، وهو علمُ دقائق المعاملات والمقامات والحالات والكرامات والفراصات.

(١) البيتان نسبا لليلي العامرية كما في ثمار القلوب ص ١١١، والمستطرف ٢/ ٣٤٨.

وباطن الغيب، وهو علم بطون الأفعال ويسمى: حكمة المعرفة، وعلم الصفات ويسمى: المعرفة الخاصة، وعلم الذات ويسمى: التوحيد والتفريد والتجريد، وعلم أسرار القدم ويسمى: علم الفناء والبقاء، وفي الأولين للروح مجال، وفي الثالث للسر، والرابع لسر السر، وفي المقام تفصيل وبسط يطلب من محله.

﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ كأنه عليه السلام إنما فعل ذلك ليعرفه الحال بالتدرج حتى يتحمل أفعال السرور، إذ المفاجأة في مثل ذلك ربما تكون سبب الهلاك، ومن هنا كان كشف سُجف الجمال للسالكين على سبيل التدرج.

﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ قيل: إن الله تعالى أمره بذلك ليكون شريكاً لإخوته في الإيذاء بحسب الظاهر، فلا يخلجوا بين يديه إذا كشف الأمر، وحيث طاب قلب بنيامين بروية يوسف احتمل الملامة، وكيف لا يحتمل ذلك وبلاء العالم محمول بلمحة رؤية المعشوق، والعاشق الصادق يؤثر الملامة ممن كانت في هوى محبوبة:

أَجِدُ الملامَةَ في هَوَاكِ لذيذَةً حُبّاً لذكرِكَ فليَلْمَنِي اللُّؤْمُ<sup>(١)</sup>

وفي الآية - على ما قيل - إشارة لطيفة إلى أن من اصطفاه الله تعالى في الأزل لمحبتة ومشاهدته وُضِعَ في رحله صاع ملامة الثقلين، ألا ترى إلى ما فعل بآدم عليه السلام صفية؟ كيف اصطفاه ثم عرض عليه الأمانة التي لم يحملها السماوات والأرض والجبال وأشفقن منها، فحملها، ثم هيَّج شهوته إلى حبة حنطة ثم نادى عليه بلسان الأزل: ﴿وَعَصَىٰ ءَادَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١] وذلك لغاية حبه له حتى صرفه عن الكون وما فيه ومن فيه إليه، ولولا أن كشف جماله له لم يتحمل بلاء الملامة، وهذا كما فعل يوسف عليه السلام بأخيه؛ آواه إليه وكشف جماله له وخاطبه بما خاطبه، ثم جعل السقاية في رحله ثم نادى عليه بالسرقة ليُبَيِّنه معه.

﴿نَرْفَعُ دَرَجَتِكَ مِّنْ شَأْنٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ أي: نرفع درجاتهم في

(١) البيت لأبي الشبص الخزاعي، وهو في ديوان الحماسة مع شرح التبريزي ١٧٤/٣، وقد سلف ٢٦٢/٧.

العلم، فلا يزال السالكون يترقون في العلم، وتَشْرَبُ أطيارُ أرواحهم القدسية من بحار علومه تعالى على مقادير حَوَاصِلِها، وتنتهي الدرجاتُ بعلم الله تعالى، فإنَّ علومَ الخلق محدودةٌ وعلمُه تعالى غيرُ محدود، وإلى الله تعالى تصيرُ الأمور.

﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ قال بعضُ السادات: لَمَّا كان بنيامين بريئاً مما رُمي به من السرقة أنطقهم الله تعالى حتى رَمَوْا يوسف عليه السلام بالسرقة وهو بريءٌ منها، فكان ذلك من قبيل: واحدةٌ بواحدة، ليعلم العاملون أنَّ الجزاء واجبٌ.

وقال بعضُ العارفين: إنَّهم صَدَّقُوا بنسبة السرقة إلى يوسف عليه السلام، ولكنَّها سرقةُ ألباب العاشقين وأفئدة المحبين بما أودع فيه من محاسن الأزل.

﴿قَالَ مَكَادَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعَيْنًا عِنْدَهُ﴾ الإشارةُ في ذلك من الحقِّ عزَّ وجلَّ أن لا تُفْشِي أسرارنا ونُذْني إلى حضرتنا إلا من كان في قلبه استعدادٌ قبول معرفتنا. أو لا نختارُ لكشف جمالنا إلا مَنْ كان في قلبه شوقٌ إلى وصالنا.

وقال بعضُ الخراسانيين: الإشارةُ فيه أنَّنا لا نأخذُ من عِبَادِنَا أَشَدَّ أَخْذٍ إِلَّا مَنْ ادَّعَى فِينَا، أو أَخْبَرَ عَنَّا ما لم يكن له الإخبارُ عنه والادعاءُ فيه. وقال بعضهم: إِلَّا مَنْ مَدَّ يَدَهُ إِلَى ما لَنَا وادعاه لنفسه.

وقال أبو عثمان: الإشارةُ أنَّنا لا نتخذُ من عِبَادِنَا وَلِيًّا إِلَّا مَنْ ائْتَمَّنَاهُ عَلَى ودائعنا فحفظها ولم يَخُنْ فيها. ولطيفةُ الواقعة أنه عليه السلام لم يَرْضَ أَنْ يَأْخُذَ بَدَلَ حبيبهِ، إذ ليس للحبيب بديلٌ في شرع المحبة:

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا حُبَّ لَيْلَى فَبُعِضْتُ إِلَيَّ نِسَاءَ مَا لَهْنٌ ذُنُوبٌ<sup>(١)</sup>

﴿إِنَّكَ أُنْكَ سَرَقَ﴾ قال بعضهم: إنَّهم صدقوا بذلك، لكنَّه سرق أسرارَ يوسف عليه السلام حين سمع منه في الخلوة ما سَمِعَ ولم يُبْدِهِ لهم.

(١) البيت لمجنون ليلي، وهو في ديوانه ص ٦٣، وأخبار النساء ص ١٥. ورواية الديوان: لقد شغفتني أم بكر وبُعِضْتُ... إلخ، وورد في سمط النجوم العوالي ٤٠/٣ دون نسبة، وفيه: سعدى. بدل: ليلي.

﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ كأنه عليه السلام لما رأى اشتداد البلاء قوِي رجاؤه بالفرج فقال ما قال:

اشْتَدَّى أزمَةُ تَنْفَرَجِي      قد آذَنَ لَيْلُكَ بِالْبَلَجِ<sup>(١)</sup>  
وكان لسان حاله يقول:

دَنَا وَصَالَ الْحَبِيبَ وَاقْتَرَبَا      وَاطْرَبَا لِلْوَصَالِ وَاطْرَبَا  
﴿وَقَالَ يَتَأَسَّفُ عَلَى يُوسُفَ﴾ قال بعض العارفين: إِنَّ تَأَسُّفَهُ عَلَى رؤية جمال الله تعالى من مرآة وجه يوسف عليه السلام، وقد تمتع بذلك برهةً من الزمان حتى حالت بينه وبينه طوارقُ الحَدَثَانِ، فتَأَسَّفَ عليه السلام لذلك واشتاقَت نفسه لما هنالك:

سَقَى اللَّهُ أَيَّاماً لَنَا وَلِيَالِيَا      مَضَتْ فَجَرَتْ مِنْ ذِكْرِهِنَّ دُمُوعُ  
فِيَا هَلْ لَهَا يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ أَوْبَةً      وَهَلْ لِي إِلَى أَرْضِ الْحَبِيبِ رُجُوعُ  
﴿وَأَيَّضَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ حيثُ بكى حتى أَضُرَّ بَعَيْنَيْهِ، وكان ذلك حتى لا يرى غيرَ حبيبِهِ:

لَمَّا تَيَقَّنْتُ أَنِّي لَسْتُ أَبْصِرُكُمْ      غَمَضْتُ عَيْنِي فَلَمْ أَنْظُرْ إِلَى أَحَدٍ<sup>(٢)</sup>  
قال بعضُ العارفين: الحكمةُ في ذهابِ بصرِ يعقوبَ وبقاءِ بصرِ آدمَ وداودَ عليهما السلام مع أنَّهما بَكَيَا دهرًا طويلاً؛ أَنَّ بكاءَ يعقوبَ كان بكاءً حُزْنٍ معجونٍ بِألمِ الفراقِ، حيثُ فَقَدَ تَجَلَّى جمالِ الحقِّ من مرآةِ وجهِ يوسفَ، ولا كذلك بكاءُ آدمَ وداودَ، فَإِنَّهُ كان بكاءً الندمِ والتوبةِ، وأين ذلك المقامُ من مقامِ العشق.

وقال أبو سعيد القرشي: إنما لم يذهب بصرُهما؛ لأنَّ بكاءَهما كان من خوفِ الله تعالى فَحُفِظَا، وبُكَاءُ يعقوبَ كان لفقدِ لَذَّةِ فُتُورَتِهِ.

(١) البيت هو مطلع القصيدة المنفرجة، ونسبها في طبقات الشافعية الكبرى ٥٦/٨ لمحمد بن أحمد الأندلسي، ثم ذكر في ٦٠/٨ أنها نسبت لأبي الفضل يوسف بن محمد النحوي.

(٢) البيت في تاريخ مدينة دمشق ٣٢/٣٩٢، والتبصرة ١١٧/٢ لأبي بكر الشبلي برواية: لا أعينكم. بدل: لست أبصركم.

وقيل: يمكن أن يكونَ ذهابُ بصره عليه السلام من غيرة الله تعالى عليه حين بكى لغيره، وإن كان واسطةً بينه وبينه، ولهذا جاء أنَّ الله تعالى أوحى إليه: يا يعقوب، أتأسفُ على غيري؟ وعزَّتِي، لَأُحْذِنَ عَيْنِكَ، ولا أَرُدُّهُمَا عَلَيْكَ حَتَّى تَنْسَاهُ.

واختار بعضُ العارفين أنَّ ذلك الأسفَ والبكاءَ ليسا إلا لفواتِ ما انكشف له عليه السلام من تجلِّي الله تعالى في مرآة وجه يوسف عليه السلام، ولعمري إنَّه لو كان شاهدَ تجلِّيه تعالى في أول التَّعَيِّنَاتِ وعَيْنِ أَعْيَانِ الموجوداتِ ﷺ لَنَسِيَ ما رَأَى، ولما عراه ماعرا، والله تعالى ذرُّ سيدي ابن الفارض حيث يقول:

لَوْ أَسْمَعُوا يَعْقُوبَ بَعْضَ مَلَاحِظَةٍ فِي وَجْهِهِ نَسِيَ الْجَمَالَ الْيُوسُفِي<sup>(١)</sup>  
﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾  
هذا من الجهل بأحوال العشق وما عليه العاشقون، فإنَّ العاشقَ يتغذى بذكر معشوقه:

فَإِنْ تَمْنَعُوا لَيْلَى وَحُسْنَ حَدِيثِهَا فَلَنْ تَمْنَعُوا مِنِّي الْبُكَاءَ وَالْقَوَافِيَا<sup>(٢)</sup>  
وإذا لم يستطع ذكره بلسانه كان مستغرقاً بذكره إياه بجنانه:

غَابَ وَفِي قَلْبِي لَهُ شَاهِدٌ يُوَلِّعُ إِضْمَارِي بِذِكْرِهِ  
مَثَلَتِ الْفِكْرَةُ لِي شَخْصَهُ حَتَّى كَأَنِّي أَتَرَاهُ

وكيف يُخَوِّفُ العاشقُ بالهلاك في عشقٍ محبوبه، وهلاكه عينُ حياته كما قيل:  
ولكن لديَّ الموتُ فيه صباةٌ حياةٌ لمن أهوى عليَّ بها الفضلُ  
ومَن لم يمت في حبه لم يَعِشْ به ودونَ اجتناء النحل ما جَنَتِ النحلُ<sup>(٣)</sup>

﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي: أنا لا أشكو إلى غيره، فإنِّي أعلم غيرته سبحانه وتعالى على أحبابه، وأنتم لا تعلمون

(١) ديوان ابن الفارض ص ١٥٣.

(٢) البيت لتوبة بن الحمير، وهو في ديوانه ص ٥١، والمنظم ١٦٨/٦، وتاريخ الإسلام ٧٩٦/٢. وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣١٢/٣ دون نسبة.

(٣) البيت لابن الفارض وهما في ديوانه ص ١٣٤.

ذلك. وأيضاً: مَنْ انقطع إليه تعالى كفاه، وَمَنْ أُنَاخَ ببابه أعطاه، وأنشد ذو النون:

إذا ارتحل الكرام إليك يوماً      ليلتمسوك حالاً بعد حال  
فإنَّ رحالنا حطَّت رضاءً      بحكمك عن حلولٍ وارتحالٍ  
فُسُننا كيف شئتَ ولا تكلِّنا      إلى تدبيرنا يا ذا المعالي  
وعلى هذا درجَ العاشقون، إذا اشتدَّ بهم الحالُ فزعوا إلى الملك المتعال، ومن ذلك:

إلى الله أشكو ما لقيتُ من الهجرِ      ومن كثرةِ البلوى ومن ألمِ الصبرِ  
ومن حرقِ بينِ الجوانحِ والحشا      كجمرِ الغضا لا بلَّ أحرَّ من الجمرِ  
وقد يقال: إنَّه عليه الصلاة والسلام إنما رفع قصَّةَ شكواه إلى عالم سرِّه ونجواه استرواحاً مما يجدُه بتلك المناجاة كما قيل:

إذا ما تمنى الناسُ رَوْحاً وراحةً      تمنيتُ أن أشكو إليه فيسمعُ<sup>(١)</sup>  
﴿يَبْقَى أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ كأنَّه عليه السلام تنسَّم نساءمَ الفرجِ، بعد أن رَفَعَ الأمرُ إلى مولاه عزَّ وجلَّ فقال ذلك.

﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ من رحمته بإرجاعهما إليَّ، أو من رحمته تعالى بتوفيق يوسف عليه السلام برفع حَجَّالتكم إذا وجدتموه.

﴿قَالُوا بَنَاتُهَا الْعَزِيزُ مَسْنَا وَأَهْلَنَا الْفُرُّ﴾ أرادوا ضُرَّ المجاعة، ولو أنهم علموا وأنصَفُوا لقصدوا: ضُرَّ فراقك، فإنَّه قد أضرَّ بأيهم وبأهلهم لو يعلمون:  
كفى حَزناً بالوالدِ الصبُّ أن يرى      منازلَ مَنْ يهوى معطلةً قفراً<sup>(٢)</sup>  
واعلم أنَّ فيما قاله إخوةُ يوسف له عليه السلام من هنا إلى ﴿الْمُتَصَدِّقِينَ﴾

(١) لم نقف عليه، وقريب منه قول مجنون ليلي في ديوانه ص ٣٠٨:

إذا ما تمنى الناسُ رَوْحاً وراحةً      تمنيتُ أن ألقاك يا ليلَ خالياً

(٢) البيت في المدهش لابن الجوزي ص ٣٩٥ دون نسبة، وهو في طبقات الأولياء ص ٢٠٦ لأبي بكر الشبلي.



تعليمُ آداب الدعاء والرجوع إلى الأكابر، ومخاطبة السادات، فَمَنْ لَمْ يَرْجَعْ إِلَى بَابِ سَيِّدِهِ بِالذَّلَّةِ وَالافتقار وتذليل النفس وتصغير ما يبدو منها، وَبَرَّ أَنْ مَا مِنْ سَيِّدِهِ إِلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ الصَّدَقَةِ وَالْفَضْلِ لَا عَلَى طَرِيقِ الاسْتِحْقَاقِ، كَانَ مُبْعَدًا مَطْرُودًا، وَينبغي لِعَشَّاقِ جَمَالِ الْقَدَمِ إِذَا دَخَلُوا الْحَضْرَةَ أَنْ يَقُولُوا: يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَكْنَا مِنْ ضَرِّ فِرَاقِكَ وَالْبَعْدِ عَنْ سَاحَةِ وَصَالِكَ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ الصَّمُّ الصَّلَابُ:

خَلِيلِيَّ مَا أَلْقَاهُ فِي الْحَبِّ إِنْ يَدُمُ عَلَى صَخْرَةٍ صَمَاءٍ يَنْفَلِقِ الصَّخْرُ وَيَقُولُوا: ﴿وَجِئْنَا بِضَعَفٍ مُزْجَنَةٍ﴾ مِنْ أَعْمَالٍ مَعْلُولَةٍ وَأَفْعَالٍ مَغْشُوشَةٍ وَمَعْرِفَةٍ قَلِيلَةٍ لَمْ تُحِظْ بِذَرَّةٍ مِنْ أَنْوَارِ عَظَمَتِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِكَمَالِ عِزَّتِكَ وَجَلَالِ صَمْدِيَّتِكَ، ﴿فَأَوْفِ لَنَا﴾ كَيْلَ قُرْبِكَ مِنْ بَيَادِرِ جُودِكَ وَفَضْلِكَ ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا﴾ بِنِعْمِ مَشَاهِدَتِكَ؛ فَإِنَّهُ إِذَا عُوِيلَ الْمَخْلُوقُ بِمَا عُوِيلَ فَمُعَامَلَةُ الْخَالِقِ بِذَلِكَ أَوْلَى.

﴿قَالُوا أَيْنَ نَلْكَ لَأَتَّ يُوسُفُ﴾ خَاطَبُوهُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِخَطَابِ الْمَوْدَةِ لَا بِخَطَابِ التَّكَلُّفِ، وَفِيهِ مِنْ حَسَنِ الظَّنِّ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا فِيهِ:

إِذَا صَفَّتِ الْمَوْدَةُ بَيْنَ قَوْمٍ وَدَامَ وَلَاؤُهُمْ سَمَجَ الثَّنَاءِ<sup>(١)</sup> وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُمْ لَمَّا عَرَفُوهُ سَقَطَتْ عَنْهُمْ الْهَيْبَةُ وَهَاجَتِ الْحَمِيَّةُ فَلَمْ يَكْلُمُوهُ عَلَى النَّمَطِ الْأَوَّلِ. وَقَوْلُهُ: ﴿أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾ جَوَابٌ لَهُمْ، لَكِنَّ زِيَادَةَ ﴿وَهَذَا أَخِي﴾ قِيلَ: لَتَهْوِينَ حَالِ بَدَاهَةِ الْخَجَلِ، وَقِيلَ: لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ أَخَوْتَهُمْ لَا تُعَدُّ أَخَوَةً؛ لِأَنَّ الْأَخَوَةَ الصَّحِيحَةَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَفَاءً.

ثُمَّ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا رَأَى اعْتِرَافَهُمْ وَاعْتِذَارَهُمْ قَالَ: ﴿لَا تَنْزِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾، وَهَذَا مِنْ شَرَائِطِ الْكَرَمِ، فَالْكَرِيمُ إِذَا قَدَّرَ عَفَا:

وَالْعِذْرُ عِنْدَ كَرَامِ النَّاسِ مَقْبُولُ<sup>(٢)</sup>

(١) قائله حيدر الخجندي، كما في يتيمة الدهر ٣١٤/٥، والوافي بالوفيات ٢٣٠/١٣، وفيهما: ودام إناؤهم.

(٢) عجز بيت صدره: وقد أتيت رسول الله معتذراً. وهو من قصيدة البردة لكعب بن زهير.

وقال شاه الكرمانى<sup>(١)</sup>: مَنْ نظر إلى الخلق بعين الحقِّ لم يَغِبْأ بمخالفتهم، ومن نظر إليهم بعينه أفنى أيامه بمخاصمتهم. ألا ترى يوسف عليه السلام لَمَّا عَلِم مجاري القضاء كيف عذَرَ إخوته.

﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾ لَمَّا عَلِم عليه السلام أنَّ أباه عليه السلام لا يتحمَّل الوصالَ الكلِّيَّ بالبداهة جعل وصاله بالتدرج، فأرسل إليه بقميصه، ولَمَّا كان مبدأ الهمِّ الذي أصابه من القميص الذي جاؤوا عليه بدم كذب عَيْنَ هذا القميص مبدأً للسرور دون غيره من آثاره عليه السلام ليدخل عليه السرور من الجهة التي دخل عليه الهمُّ منها.

﴿وَأَتَوْفٍ بِأَمْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ كان كرمُ يوسف عليه السلام يقتضي أن يسير بنفسه إلى أبيه ولعلَّه إنما لم يفعل لعلمه أنَّ ذلك يشقُّ على أبيه لكثرة مَنْ يسير معه، ولا يمكن أن يسير إليه بدون ذلك، أو لأنَّ في ذلك تعطلُّ أمر العامة وليس هناك مَنْ يقوم به غيره، ويحتمل أن يكون أوجي إليه بذلك لحكمةٍ أخرى.

وقيل: إنَّ المعشوقية اقتضت ذلك، ومَنْ رأى معشوقاً رحيماً بعاشقه؟! وفيه ما لا يخفى.

﴿وَلَمَّا فَصَلَ الْغَيْرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ يقال: إنَّ ريح الصبا سألت الله تعالى فقالت: يا ربِّ، خُصَّني أن أبشِّر يعقوب عليه السلام بابنه، فأذن لها بذلك، فحملت نشره إلى مشامه عليه السلام، وكان ساجداً فرفع رأسه وقال ذلك، وكان لسان حاله يقول:

أيا جَبَلِي نَعْمَانُ بالله خَلِيَا	نسيم الصبا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا
أَجِدُ بَرْدَهَا أو تَشْفِ مِنِّي حَرَارَةً	على كبدٍ لم يبقَ إلا صميمُها
فإنَّ الصبا ريحٌ إذا ما تنسَّمت	على نفسٍ مهمومٍ تجلَّتْ همومُها <sup>(٢)</sup>

(١) هو أبو الفوارس شاه بن شجاع الكرمانى، الزاهد، كان من أولاد الملوك فتزهد، وصحب أبا تراب النخشي وغيره. له رسالات، وكتاب سماه «مرآة الحكماء»، توفي قبل الثلاث مئة. طبقات الصوفية ص ١٩٢، وحلية الأولياء ٢٣٧/١٠، وتاريخ الإسلام ٩٥١/٦.

(٢) الأبيات لمجنون ليلي، وهي في ديوانه ص ٢٥٢، وفيه محزون. بدل: مهموم.

وهكذا عشاق الحضرة، لا يزالون يتعرّضون لنفحات ريح وصال الأزل، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ لِرَبِّكُمْ فِي أَيَّامٍ دَهْرَكُمْ نَفَحَاتٍ، أَلَا فَتَعَرَّضُوا لِنَفَحَاتِ الرَّحْمَنِ»<sup>(١)</sup>.

ويقال: المؤمن المتحقّق يجد نسيم الإيمان في قلبه، وروح المعرفة السابقة له من الله تعالى في سرّه، وإنّما وجد عليه السلام هذا الريح حيث بلغ الكتاب أجلّه، ودنّت أيام الرصال، وحان تصرُّم أيام الهجر والبُلْبَال، وإلا فلم لم يجدّه عليه السلام لمّا كان يوسف في الحبّ ليس بينه وبينه إلا سويعة من نهار، وما ذلك إلا لأنّ الأمور مرهونة بأوقاتها. وعلى هذا كشوفات الأولياء فإنهم آونة يُكشَفُ لهم - على ما قيل - اللوح المحفوظ، وأخرى لا يعرفون ما تحت أقدامهم.

﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ فيه إشارة إلى أنّ العاشق الهائم المنتظر لقاء الحقّ سبحانه إذا ذهب عيناه من طول البكاء يجيء إليه بشيرٌ تجلّيه، فيلقي عليه قميص أنسه في حضرات قدسيه، فيرتدّ بصيراً بشمّ ذلك، فهناك يرى الحقّ بالحقّ وينجلي الغي عن العين.

ويقال: إنّّه عليه السلام إنما ارتدّ بصيراً حين وُضع القميص على وجهه لأنّه وجد لذّة نفحة الحقّ تعالى منه، حيث كان يوسف عليه السلام محلّ تجليه جلّ جلاله، وكان القميص معبّاً بريح جنّان قدسه، فعاد لذلك نور بصره عليه السلام إلى مجاريه فأبصر.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ١٩/٥١٩، والأوسط (٢٨٧٧) من حديث محمد بن مسلمة رحمته الله. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/٢٣١: فيه من لم أعرفه، ومن أعرفه ثقات.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٧٢٠)، وأبو نعيم في الحلية ٣/١٦٢، والبيهقي في الشعب (١١٢١)، وابن عبد البر في التمهيد ٥/٣٣٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٤/١٢٣ من طريق عمرو بن الربيع، عن يحيى بن أيوب، عن عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، عن صفوان بن سليم عن أنس رحمته الله بلفظ: «... وتعرضوا لنفحات رحمة الله تعالى، فإن الله نفحات من رحمته يصيب بها من يشاء من عباده». قال أبو نعيم: غريب من حديث صفوان، تفرد به عمرو بن الربيع عن يحيى بن أيوب. اهـ. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/٢٣١: وإسناد رجاله رجال الصحيح، غير عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، وهو ثقة.

﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ وَعَدَهُمْ إِلَى أَنْ يَتَعَرَّفَ مِنْهُمْ صَدَقَ التَّوْبَةُ، أَوْ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ رَبَّهُ تَعَالَى فِي الْإِسْتِغْفَارِ لَهُمْ فَيَأْذَنَ سُبْحَانَهُ، لثَلَا يَكُونَ مَرْدُوداً فِيهِ كَمَا رَدَّ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وَلَدِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦].

وقال بعضهم: وعدهم الاستغفارَ لأنه لم يفرغ بعدُ من استبشاره إلى استغفاره.

وقيل: إنما أسرع يوسفُ بالاستغفارَ لهم ووَعَدَ يعقوبَ عليهما السلامَ لأنَّ يعقوبَ كان أشدَّ حُبًّا لهم فعاتبهم بالتأخير، ويوسفُ لم يرهم أهلاً للعتاب فتجاوز عنهم من أوَّلِ وهلة، أَوْ اكْتَفَى بِمَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْخَجَلِ، وَكَانَ خَجَلُهُمْ مِنْهُ أَقْوَى مِنْ خَجَلِهِمْ مِنْ أَبِيهِمْ، وَفِي الْمَثَلِ: كَفَى لِلْمَقْصَرِّ حَيَاءً يَوْمَ الْلِقَاءِ.

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَتْ إِلَيْهِ أُنُوبُهُ﴾ لَأَنَّهُمَا ذَاقَا طَعْمَ مَرَارَةِ الْفِرَاقِ فَخَصَّصَهُمَا مِنْ بَيْنِهِمْ بِمَزِيدِ الدُّنُو يَوْمَ التَّلَاقِ، وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ أَيْنَ مَنَازِلُ الْعَاشِقِينَ يَوْمَ الْوَصَالِ.

﴿وَحَرَّوْا لَهُ سُجُودًا﴾ حَيْثُ بَانَ لَهُمْ أَنْوَارُ<sup>(١)</sup> جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى فِي مِرَاةِ وَجْهِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَايَنُوا مَا عَايَنَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ وَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ، وَمَا هُوَ إِذْ ذَاكَ إِلَّا كَعْبَةِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي فِيهَا آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ.

﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ مَفُوضًا إِلَيْكَ شَأْنِي كُلَّهُ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لِي رَجُوعٌ إِلَى نَفْسِي، وَلَا إِلَى سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

﴿وَالْحَقِّي بِالْقَدَرِ﴾ بِمَنْ أَصْلَحَتْهُمْ لِحَضْرَتِكَ، وَأَسْقَطْتَ عَنْهُمْ سَمَاتِ الْخَلْقِ، وَأَزَلْتَ عَنْهُمْ رُغُونَاتِ الطَّبْعِ.

ولا يخفى ما في تقديمه عليه السلامَ الثناءَ على الدعاءِ مِنَ الْأَدَبِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ.

﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ: مَنْ

(١) تحرف في (م) إلى: أنواع.

النَّفْتَ إِلَى غير الله تعالى فهو مُشْرِكٌ، وقال قائلهم:

وَلَوْ خَطَرْتُ لِي فِي سِوَاكَ إِرَادَةً عَلَى خَاطِرِي سَهَوًا حَكَمْتُ بِرِدَّتِي<sup>(١)</sup>  
﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ بيان من الله تعالى وعلم لا معارضة  
للنفس والشيطان فيه ﴿أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾، وذكر بعض العارفين أَنَّ البصيرة أعلى من  
النور؛ لأنها لا تصحُّ لأحدٍ، وهو رقيق الميل إلى السُّوَى.

وفي الآية إشارة إلى أَنَّهُ ينبغي للداعي إلى الله تعالى أن يكون عارفاً بطريق  
الإيصال إليه سبحانه، عالماً بما يجب له تعالى وما يجوز وما يمتنع عليه جل شأنه،  
والدعاة إلى الله تعالى اليوم من هؤلاء الذين نَصَبُوا أَنْفُسَهُمْ إلى الإرشاد بزعمهم  
أَجْهَلُ من حمار الحكيم توما<sup>(٢)</sup>، وهم لعمرى في ضلالة مُذْلَهَمَةٍ وَمَهَامَةٍ يَحَارُ فيها  
الْخَرِيْتُ، وهم يحسبون أَنَّهُم يحسنون صنعا، ولبئس ما كانوا يصنعون.

﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ وهم ذُوو الأحوال من العارفين  
والعاشقين والصابرين والصادقين وغيرهم، وفيها أيضاً عبرة للملوك في بسط العدل  
كما فعل يوسف عليه السلام، ولأهل التقوى في ترك ما تُرَاوِدُهُم النفسُ الشهوانية  
عليه، وللممالك في حفظ حَرَمِ السادة، ولا أحدٌ أُغْيِرُ من الله تعالى، ولذلك حَرَّمَ  
الفواحش، وللقادرين في العفو عن أساء إليهم، ولغيرهم في غير ذلك، ولكن أين  
المعتبرون؟ أشباح ولا أرواح، وديار ولا ديار، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

هذا، وقد أوَّل بعض الصوفية قدس الله تعالى أسرارهم يوسف بالقلب المستعدُّ  
الذي هو في غاية الحسن، ويعقوب بالعقل، والإخوة بني العلات بالحواسِّ  
الخمس الظاهرة والخمس الباطنة والقوة الشهوانية، وبنيامين بالقوة العاقلة العملية،

(١) البيت لابن الفارض، وهو في ديوانه ص ٥٢، وقد سلف ٣٤١/١.

(٢) قال الحافظ في الدرر الكامنة ٧٥/٢: توما بن إبراهيم الطبيب، كان عارفاً بالطب، وله  
اختصار مسائل حنين. وكأنه الذي عناه من قال: قال حمار الحكيم توما... وقال  
التنوخي في الفرج بعد الشدة ٤٢٤/١: ومن مشهوري الحمير حمار الحكيم توما، الذي قيل  
فيه:

قال حمار الحكيم توما      لو أنصف الدهر كنت أركب  
لأنني جاهلٌ بسيطٌ      وصاحبي جاهلٌ مركبٌ

وراحيلَ أم يوسف بالنفس اللوامة، وليا بالنفس الأمارة، والجُبَّ بقعر الطبيعة البدنية، والقميصَ الذي أَلْبَسَهُ يوسفُ في الجُبِّ بصفة الاستعداد الأصلي والنورِ الفطريِّ، والذئبَ بالقوة الغضبية، والدمَ الكذبَ بأثرها، وابيضاضَ عينِ يعقوبَ بكَلالِ البصيرة وفقدانِ نورِ العقل، وشرأؤه من عزيز مصرَ بثمانٍ بخص بتسليم الطبيعة له إلى عزيز الروح الذي في مصرَ مدينة القدس بما يحصل للقوة الفكرية من المعاني الفائضة عليها من الروح. وامرأة العزيز بالنفس اللوامة، وقدَّ القميص من دُبُرِ بخرقها لباسَ الصفة النورية التي هي من قِبَل الأخلاق الحسنة والأعمال الصالحة، ووجدانَ السيِّدَ بالباب بظهور نورِ الروح عند إقبال القلب إليه بواسطة تذكُّرِ البرهانِ العقليِّ وورودِ الواردِ القُدسيِّ عليه، والشاهدَ بالفكر الذي هو ابن عم امرأة العزيز، أو بالطبيعة الجسمانيَّة الذي هو ابن خالتها، والصاحِبَيْنِ بقوة المحبَّة الروحية وبهوى النفس، والخمرَ بخمرِ العشق، والخُبْزَ باللذات، والطيرَ بطيرِ القوى الجسمانية، والمَلِكَ بالعقل الفعَّال، والبقراتِ بمراتب النفس، والسقاية بقوة الإدراك، والمؤذُنَ بالوهم إلى غير ذلك، وطَبَّقَ القِصَّةَ على ما ذُكِرَ وتَكَلَّفَ له أشدَّ تكلُّفٍ، وما أغناه عن ذلك!

والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل، لا ربَّ غيره ولا يُرْجَى إلا خيرُه.

تم الجزء الثاني عشر من تفسير روح المعاني، ويليه الجزء

الثالث عشر ويبدأ بسورة الرعد



## فهرس الموضوعات

٥	..... سورة التوبة
٥	آية رقم (٦٩)
٩	آية رقم (٧٠)
١٤	آية رقم (٧١)
٢١	آية رقم (٧٢)
٢٣	آية رقم (٧٣)
٢٨	آية رقم (٧٤)
٣٢	آية رقم (٧٥)
٣٢	آية رقم (٧٦)
٣٣	آية رقم (٧٧)
٣٤	آية رقم (٧٨)
٤٠	آية رقم (٧٩)
٤١	آية رقم (٨٠)
٤٢	آية رقم (٨١)
٥٠	آية رقم (٨٢)
٥٣	آية رقم (٨٣)
٥٤	آية رقم (٨٤)
٥٦	آية رقم (٨٥)
٥٨	آية رقم (٨٦)
٥٩	آية رقم (٨٧)
٦٢	آية رقم (٨٨)
٦٨	آية رقم (٨٩)
٧١	آية رقم (٩٠)
٧١	آية رقم (٩١)
٧٤	آية رقم (٩٢)
٧٩	آية رقم (٩٣)



٨٣	آية رقم (٩٤)
٨٥	آية رقم (٩٥)
٨٦	التفسير الإشاري
٩٠	آية رقم (٩٦)
٩١	آية رقم (٩٧)
٩٤	آية رقم (٩٨)
٩٦	آية رقم (٩٩)
٩٨	آية رقم (١٠٠)
١٠٠	آية رقم (١٠١)
١٠٢	آية رقم (١٠٢)
١٠٣	آية رقم (١٠٣)
١٠٥	آية رقم (١٠٤)
١٠٥	آية رقم (١٠٥)
١١٠	آية رقم (١٠٦)
١١١	آية رقم (١٠٧)
١٢٠	آية رقم (١٠٨)
١٢٥	آية رقم (١٠٩)
١٢٧	آية رقم (١١٠)
١٢٨	آية رقم (١١١)
١٣٥	آية رقم (١١٢)
١٤٠	آية رقم (١١٣)
١٤٤	آية رقم (١١٤)
١٥٣	آية رقم (١١٥)
١٥٤	آية رقم (١١٦)
١٦٠	آية رقم (١١٧)
١٦١	آية رقم (١١٨)
١٦٢	آية رقم (١١٩)
١٦٨	آية رقم (١٢٠)
١٦٩	آية رقم (١٢١-١٢٣)
١٧٠	التفسير الإشاري

١٧٤	سورة التوبة
١٧٦	آية رقم (١)
١٧٧	آية رقم (٢)
١٨٧	آية رقم (٣)
١٩٠	آية رقم (٤)
٢٠٠	آية رقم (٥)
٢٠٩	آية رقم (٦)
٢١٦	آية رقم (٧)
٢١٧	آية رقم (٨)
٢٢١	آية رقم (٩)
٢٢٣	آية رقم (١٠)
٢٢٦	آية رقم (١١)
٢٢٧	آية رقم (١٢)
٢٣٠	آية رقم (١٣)
٢٣٤	آية رقم (١٤)
٢٣٥	آية رقم (١٥)
٢٣٩	آية رقم (١٦)
٢٤١	آية رقم (١٧)
٢٤٢	آية رقم (١٨)
٢٤٩	آية رقم (١٩)
٢٥٢	آية رقم (٢٠)
٢٥٧	آية رقم (٢١)
٢٦١	آية رقم (٢٢)
٢٦٤	آية رقم (٢٣)
٢٧١	آية رقم (٢٤)
٢٨٠	آية رقم (٢٥)
٢٨٤	آية رقم (٢٦)
٢٨٩	آية رقم (٢٧)
٢٩٣	آية رقم (٢٨)
٢٩٥	آية رقم (٢٩)

٢٩٧	آية رقم (٣٠)
٣٠٢	آية رقم (٣١)
٣١٤	آية رقم (٣٢)
٣١٩	آية رقم (٣٣)
٣٢٢	آية رقم (٣٤)
٣٢٢	آية رقم (٣٥)
٣٢٥	آية رقم (٣٦)
٣٣١	آية رقم (٣٧)
٣٣٥	آية رقم (٣٨)
٣٣٨	آية رقم (٣٩)
٣٤٠	آية رقم (٤٠)
٣٤٢	آية رقم (٤١)
٣٤٥	آية رقم (٤٢)
٣٤٨	آية رقم (٤٣)
٣٥٣	آية رقم (٤٤)
٣٥٨	آية رقم (٤٥)
٣٦٠	آية رقم (٤٦)
٣٦١	آية رقم (٤٧)
٣٦٣	آية رقم (٤٨)
٣٦٤	آية رقم (٤٩)
٣٦٨	آية رقم (٥٠)
٣٧١	آية رقم (٥١)
٣٧٦	آية رقم (٥٢)
٣٧٧	آية رقم (٥٣)
٣٨٢	آية رقم (٥٤)
٣٨٤	آية رقم (٥٥)
٣٨٦	آية رقم (٥٦)
٣٨٧	آية رقم (٥٧)
٣٨٩	آية رقم (٥٨)
٣٩١	آية رقم (٥٩)

٣٩٣	آية رقم (٦٠)
٣٩٣	آية رقم (٦١)
٣٩٤	آية رقم (٦٢)
٣٩٥	آية رقم (٦٣)
٣٩٧	آية رقم (٦٤)
٣٩٨	آية رقم (٦٥)
٤٠٢	آية رقم (٦٦)
٤٠٥	آية رقم (٦٧)
٤١٥	آية رقم (٦٨)
٤٢١	آية رقم (٦٩)
٤٢٣	آية رقم (٧٠)
٤٢٥	آية رقم (٧١)
٤٢٦	آية رقم (٧٢)
٤٢٩	آية رقم (٧٣)
٤٣٠	آية رقم (٧٤)
٤٣١	آية رقم (٧٥)
٤٣٣	آية رقم (٧٦)
٤٤٠	آية رقم (٧٧)
٤٤٥	آية رقم (٧٨)
٤٤٥	آية رقم (٧٩)
٤٤٦	آية رقم (٨٠)
٤٥٢	آية رقم (٨١)
٤٥٣	آية رقم (٨٢)
٤٥٥	آية رقم (٨٣)
٤٥٧	آية رقم (٨٤)
٤٦١	آية رقم (٨٥)
٤٦٧	آية رقم (٨٦)
٤٦٨	آية رقم (٨٧)
٤٧١	آية رقم (٨٨)
٤٧٥	آية رقم (٨٩)

٤٧٨	آية رقم (٩٠)
٤٨٢	آية رقم (٩١)
٤٨٢	آية رقم (٩٢)
٤٨٦	آية رقم (٩٣)
٤٨٨	آية رقم (٩٤)
٤٩٠	آية رقم (٩٥)
٤٩١	آية رقم (٩٦)
٤٩٣	آية رقم (٩٧)
٤٩٣	آية رقم (٩٨)
٤٩٦	آية رقم (٩٩)
٤٩٨	آية رقم (١٠٠)
٥٠٥	آية رقم (١٠١)
٥١١	آية رقم (١٠٢)
٥١٣	آية رقم (١٠٣)
٥١٣	آية رقم (١٠٤)
٥١٤	آية رقم (١٠٥)
٥١٦	آية رقم (١٠٦)
٥١٧	آية رقم (١٠٧)
٥١٨	آية رقم (١٠٨)
٥١٩	آية رقم (١٠٩)
٥٢١	آية رقم (١١٠)
٥٣١	آية رقم (١١١)
٥٣٤	التفسير الإشاري